

A0505

الاصحح من زاد المعاد ومختار العجايب

للعلام الامام شيخ الاسلام قدوة العلماء الاعلام نخبه الفضلاء الكرام
الكاشف لسير سيد المرسلين الواقف على سُنن خاتم النبيين
مادة علوم الدين منبع روح الحق واليقين الشيخ العلامة
الحافظ شمس الدين ابى عبد الله الدمشقي الحنبلي
المعروف بابن القيم الجوزي لدستور احكام
وتسعين وستة وثلاثون سنة احكام
وخمسين وسبع مائة رحمه الله تعالى
الى يوم الدين وبقاؤه
اعلى عليين
بجزة نبيه
الامين

قد طبع في المطبعه النظاره الواقعه الكافه
١٢٩٨ هـ

فهرست الفوائد والأحكام المسائل الشرعية والنسب النبوية الواقعة في المجلد الثاني من زاد المعاد

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢	بحث علاجه صلى الله عليه وسلم لأمراض القلب وأمراض الأبدان وتقسيم الأمراض	٢٣	بحث تسلط الأرواح الخبيثة و علاج دفعها	٢٠	فصل في هدية في علاج الأبدان بما اعتادته
٣	فصل في طب الأبدان وانقسام الأمراض البدنية	٢٢	فصل في علاج عرق النساء	٢١	فصل في هدية في تغذية المريض
٤	فصل في هدية في التداوي لنفسه لغيره	٢٥	فصل في هدية في علاج يبس الطبع وذكر السنا وغيره من الأدوية المسهلة	٢٢	فصل في هدية في علاج السم
٥	بحث الترقيب إلى التداوي وربط المسببات بالأسباب	٢٦	فصل في هدية في علاجه في حكة الجسم وما يولد القمل	٢٣	فصل في هدية في علاج السحر وذكر أقسامه
٦	فصل في هدية في الاحتواء والاحتياط في الأكل والشرب	=	بحث استعمال لبأسد الحريز لدفع القمل والحكة	٢٧	فصل في علاجه بالاستفراغ بالقيء ذكر منافع القيء
٧	بحث تركب المركبات من العناصر الأربعة أو الثلاثة	٢٤	فصل في هدية في علاج ذات الجنب وذكر أقسامه	٢٨	فصل في هدية في اختيار الطبيب لحاذق
٩	فصول علاجية بالأدوية الطبية	٢٩	فصل في هدية في علاج الشقيقة والصداع	=	فصل في هدية في تضمين المتطبيب ذكر معاني الطب ما ينبغي للطبيب
=	فصل في هدية في علاج الحمى بالماء البارد والرد على من أنكر ذلك	٣٠	ذكر منافع الحناء	=	بحث إيجاب الضمان على المعالج
١١	فصل في هدية في علاج استطلاق البطن	=	فصل في هدية في ترك إعطاء المرضى ما يكرهونه	٥٠	ذكر أقسام الطبيب وأدابه
١٢	ذكر منافع العسل	٣٢	فصل في هدية في علاج العذوق	٥١	فصل في هدية في التحرز عن الأمراض المتعدية
١٣	فصل في علاج الطاعون وتحقيق الطاعون	=	فصل في هدية في علاج المفوؤ	٥٢	بحث تعدية الأمراض
١٥	بحث النهي عن الخروج من موضع الطاعون والدخول فيه	٣٣	ذكر منافع التمر	٥٣	فصل في هدية في علاج قمل الرأس
١٦	فصل في هدية في علاج الاستسقاء	=	فائدة في اعتبار عدد السبع	=	ذكر أصناف حلق الرأس وما يكون منه ممنوعاً
=	ذكر قصة عربية	٣٤	فصل في هدية في إصلاح الأغذية	٥٥	فصول في علاجية بالأدوية الروحانية والأدعية
١٤	فصل في علاج الجرح	٣٥	فصل في هدية في الحمية	=	فصل في علاج المصايب بالعين
=	فصل في علاج شرب العسل والحجامة والكي	٣٦	فصل في هدية في علاج الرمد	٥٦	تحقيق العين وتأثير النفوس
١٩	فصل في منافع الحجامة	٣٧	فصل في هدية في علاج الخلد	٥٧	كيفية علاجه على ما ورد في الشرع
٢٠	فصول في مواضع الحجامة وأوقاتها	٣٨	فصل في هدية في إصلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب	٥٨	فصل في هدية في علاج كل شكوى بالأدعية والأذكار
٢١	بحث فساد الصوم بالحجامة عند الخنابلة	=	بحث عدم تنجس الماء بموت ما لا دم له	=	فصل في هدية في رقية اللديغ بالفاتحة
٢٢	فصل في قطع العروق والكي وذكر إجازته والنهي عنه	٣٩	فصل في هدية في علاج البثرة	٦١	بحث في تفضيل سورة الفاتحة وذكر الأسرار والتأثيرات فيها
=	فصل في علاج الصرع المخلط والروحي	=	فصل في هدية في علاج الخراجات والأورام	٦٢	فصل في رقية اللديغ
		٤٠	فصل في هدية في علاج المرضى بتطبيب نفوسهم	٦٣	فصل في هدية في رقية النملة
		٤١	فصول في رقية الحية ورقية القرحة والجرح	٦٤	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
٦٣	ذكر تأثيرات التراب	١٠٠	أذخر بطيخ بله تسر تبين	١٣٢
٦٥	فصل في علاج الوجع والمصيبة ونحوها	١٠١	بصل بأذنجان تسر	١٣٣
٦٦	ذكر المصيبة والصبر	١٠٢	التين تليينة تلي نوم	١٣٤
٦٨	فصل في هدية في علاج الكرب الغم	١٠٣	تريد تمار جبن حبة السوداء	١٣٥
٦٩	فصل في بيان جهة تأثير الادوية	١٠٤	حرير حرف	١٣٦
٧٠	الآلية	١٠٥	حلبة	١٣٧
٧١	ذكر اصول التوحيد	١٠٦	خبر خل	١٣٨
٧٢	فصل في هدية في علاج الفزع والارق	١٠٧	خلال دهن ذرية	١٣٩
٧٣	فصل في علاج الحرقى واطفائه	١٠٨	ذباب ذهب ترطب	١٤٠
٧٤	فصل في هدية في حفظ الصحة	١٠٩	ريحان	١٤١
٧٥	فصول هدية في كيفية الاكل تدبير	١١٠	زيت زبد	١٤٢
٧٦	الماكل والمشرب	١١١	زبيب زنجبيل سنا سفرجل	١٤٣
٧٧	ذكر فضل الماء وتغذيته وتأثيراته	١١٢	السواك وذكر فضائله	١٤٤
٧٨	فصول في اداب الشرب	١١٣	شمن شمشك سلق	١٤٥
٧٩	فصل في تدبير في الملابس وامر	١١٤	شونيز شبرم شعير شوى شحم	١٤٦
٨٠	المسكن	١١٥	صلوة صابر صابر	١٤٧
٨١	فصل في تدبير لامر النوم و	١١٦	صوم صلب صنفط طيب	١٤٨
٨٢	اليقظة	١١٧	طين طلع طلع عنب	١٤٩
٨٣	فوائد النوم واقسامه	١١٨	غسل عجوة غدير	١٥٠
٨٤	فصل في تدبير للحركة والسكون	١١٩	عود عذس عثيث	١٥١
٨٥	فصل في هدية في انجماع	١٢٠	فاتحة الكتاب فاعية	١٥٢
٨٦	ذكر فوائد النكاح وانجماع	١٢١	قصة قران	١٥٣
٨٧	بحث طرق انجماع والنهي عن اللواط	١٢٢	قضاء قسط قصب السكر	١٥٤
٨٨	فصل في هدية في علاج العشق	١٢٣	كتاب الحمى كتاب عسر الولادة كتاب	١٥٥
٨٩	اسرار العشق واقسامه	١٢٤	للعاف	١٥٦
٩٠	ذكر حديث من عشق فعمت فبات	١٢٥	ذكر التعويذات للامراض كما	١٥٧
٩١	فهو شهيد وعلا	١٢٦	كبات ككو	١٥٨
٩٢	فصل في هدية في استعمال الطيب	١٢٧	بحث الخضاب بالسواد	١٥٩
٩٣	وفوائد	١٢٨	كرم كرفس	١٦٠
٩٤	فصل في هدية في حفظ العين بالكل	١٢٩	كرات كحل كحل المعز	١٦١
٩٥	فصل في ذكر شئ من الادوية والاعانة	١٣٠	كحل كحل البقر كحل الفرس كحل	١٦٢
٩٦	المفرقة التي جاءت على لسان النبي صلى	١٣١	بحث الوضوء مما مست النار	١٦٣
٩٧	الله عليه وسلم وذكر منافعها وخواصها	١٣٢	كحل الغزال والظبي والارنب وحماس	١٦٤
٩٨	الاشم	١٣٣	الوحش كحل القديد والطيور والجنين	١٦٥
٩٩	اترج آرز صنوبر	١٣٤	كحل الدراج والخبازي الحمام والقطا	١٦٦

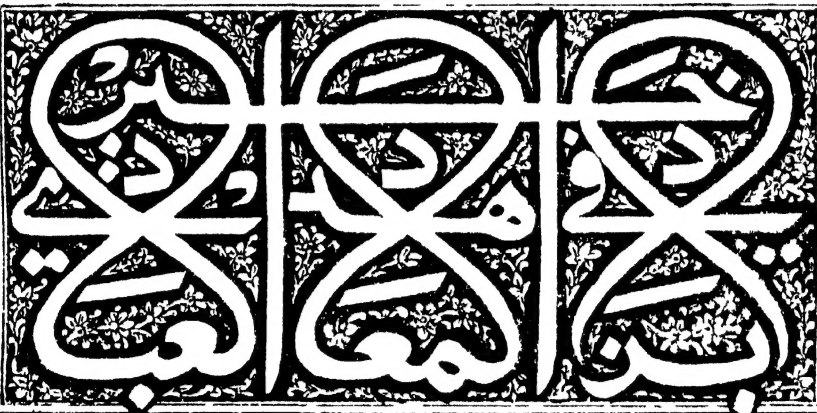
صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٥٢	ذكر حد القذف		قبل الآخر		وتحريم ايقاع الثلث جملة
١٥٣	ذكر حد السرقة والمتهم بالسرقة	١٤٩	حكمه في العزل	٢٠٦	بحث وقوع الطلاق المحرم و
١٥٣	فوائد مستنبطة مفيدة	١٨١	حكمه في وطى المرضعة		عدم وقوعه
١٥٥	بحث قتل السارق	١٨٢	حكمه في القسم بين الزوجات	٢٠٤	بحث حديث طلاق ابن عمر حالة
١٥٥	قضاؤه فيمن سبه من	١٨٣	حكمه في تحريم وطى الحبل من		الحيض ورجعته
	مسلمو ومعاهد		غير الواطى	٢١٣	بحث طويل في الطلاق الثلث
	حكمه فيمن سبه وفي الساجر		حكمه فيمن يعتق امته ويجعل		دفعه
	حكمه في اول غنيمه واول قتيل		عتقها صداقها	٢١٥	ذكر اختلاف الایة فيه
	حكمه في الجاسوس والاسير		قضاؤه في صحة النكاح الموقوف	٢١٦	ذكر ادلة الجمهور في وقوع الثلث
	حكمه في خيبر وفتح مكة	١٨٥	على الاجازة		دفعه
	حكمه في المهدية وفيما غلب	١٨٦	حكمه في كفاءة النكاح وذكر	٢١٩	ذكر ادلة المنكرين لوقوعه
	حكمه في قسمة الفتي		الخلاف فيه		وتقرير اتهم
	حكمه في قسمة الفتي	١٨٧	حكمه في خيار المعتقة	٢٢٢	حكمه في العبد يطلق تطليقتين
	حكمه في قسمة الفتي		بحث بيع المكاتب		ثوبعت
	حكمه في قسمة الفتي	١٨٤	بحث الشرط الفاسد في البيع	٢٢٥	بحث كون الطلاق بالرجال و
	حكمه في قسمة الفتي	١٨٨	بحث ولأ العتاقة		العدة بالنساء
١٦٣	احكامه في الوفاء بالعهد للعدو		بحث خيار الامة تحت العبد او	٢٢٦	حكمه في ان الطلاق بيد الزوج
	والرسول وفي الامان	١٩١	قضاؤه في الصداق والنكاح		لا بيد غيره
١٦٥	حكمه في الجزية وما يتعلق بها		بالقران وغير ذلك	٢٢٤	حكمه في المطلقة ثلثا
١٦٦	احكامه في الصلح وغيره	١٩٢	حكمه في احد الزوجين يجحد بالآخر		حكمه في شهادة الطلاق
	ذكر احكامه وقضاياه في النكاح		برصا ونحوه او يكون الزوج غنيا	٢٢٨	حكمه في تخيير الزوج
	وتوابعه	١٩٣	بحث فضيحة النكاح بالعيوب	٢٢٩	ذكر اختلاف المذاهب في التخيير
	حكمه في البكر والثيب يزوجهما الاب	١٩٣	حكمه في خدمة المرأة لزوجها	٢٣٣	حكمه فيمن حرم على نفسه متاعا
١٦٨	احكامه في النكاح بلا ولي ونكاح	١٩٦	حكمه في الخلع		او زوجته ونحو ذلك
	المفوضة	١٩٨	بحث ان الخلع فسخ او طلاق	٢٣٧	ذكر اختلاف العلماء فيمن قال
	احكامه في نكاح حبل من زلفه وفي		ووجوب العدة فيه		انت على حرام
	شروط النكاح	١٩٩	ذكر احكامه في الطلاق	٢٣٩	حكمه فيمن قال لا اراشه
١٦٩	حكمه في نكاح الشغار ونكاح المحلل	٢٠٠	حكمه في طلاق الهازل والمكره		الحق باهلك
١٧٠	نكاح المحرم ونكاح المتعة		بحث افعال المكروه	٢٤٠	ذكر كذايات الطلاق
١٧١	حكمه فيمن لم الزانية ومن اسلم	٢٠٢	بحث طلاق السكران	٢٤١	حكمه في الظهار وما يتعلق به
	وتحتها	٢٠٣	بحث طلاق الاغلاق والغضب	٢٤٨	حكمه في الايلاء وما يتعلق به
	وحكمه في نكاح العبد وغيره ذلك	٢٠٣	حكمه في الطلاق قبل النكاح و	٢٥١	حكمه في اللعان وما يتعلق به
١٧٢	ذكر من حرم النكاح به		بحث تعليق الطلاق	٢٤١	حكمه في حقوق النسب بالزوج
١٧٦	بحث نكاح الماتزوجات والمسبيات		حكمه في تحريم طلاق الحائض		وكون الولد للفراش
١٧٧	حكمه في التجهين يسلم احدهما		والنفساء والموطوءة في طهرها	٢٤٣	بحث فراش الزوجة والامة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٢	بحث اعتبار قول القائف	٣١٢	حكمة في انه لا نفقة للبتوة ولا سكنى	٣٤٠	ما تجتنب عند الحادة وما لا تجتنب عنه
٢٤٤	حكيمه في استحقاق ولد الزنا	٣١٣	بحث حديث فاطمة بنت قيس	٣٤٢	الرد البليغ على ابن حزم في بحث الاحداد
	وتوريثه		وذكر ماله وما عليه	٣٤٣	حكمة في الاستبراء
٢٤٨	ذكر حكمه على الذين	٣١٨	حكمة في نفقة الاقارب	٣٤٥	بحث حدة ام الولد
	وقعوا على امرأة واحدة	٣٢١	حكمه صلى الله عليه وسلم في	٣٤٨	بحث وطى الحامل قبل وضع الحمل
	في طهر واحد ثم تزاغوا في الولد		الرضاعة وما يحرم بها	٣٨٠	بحث ان الحامل لا تحيض
٢٤٩	حكمة في الحضانة	٣٢٥	بحث تحريم لبن الفحل وذكر	٣٨٢	ذكر احكام رسول الله في البيوع
	بحث حديث عمر بن شعيب		الخلافة فيه		حكمه فيما يحرم بيعه
	عن ابيه عن جده وانه يحتربه	٣٢٨	بحث قدر الرضاعة المحرم و	٣٨٥	تحريم بيع النحر والميتة
٢٨٠	ذكر اقسام الولاية على		ذكر الخلاف فيه	٣٨٤	بحث ما يحرم من بيع الميتة وما يحل
	الطفل وذكر من يليه	٣٣٠	بحث زمان الرضاعة	٣٨٩	طهارة عظام الميتة
٢٨٢	ذكر من له حق الحضانة		مناظرة اصحاب اهل البيت واصحاب		تحريم بيع الاصنام
٢٨٦	بحث ما تسقط به حضانة الام		رضاعة الكبير وذكر ادلتهم	٣٩١	حكمة في بيع الكلب وغيرها
٢٩٠	بحث تخيير الطفل بين الابوين	٣٣٥	حكمة في العدة وذكر اقسامها	٣٩٣	بحث حرمة مهر البغي بالسنة
	وذكر الخلاف فيه	٣٣٤	ذكر الخلاف في تفسير ثلثة قروء	٣٩٤	بحث كراهات الفاسقة
٢٩٣	ادلة الحنفية والمالكية المانعين		مع الادلة	٣٩٥	بحث حرمة حلوان الكاهن
	للتخير واجوبتها	٣٣٦	ترجيح تفسير القرء بالحيض	٣٩٦	اقسام الكهانة
٢٩٦	قصة حضانة بنت خزيمة وما يتعلق	٣٣٧	بحث عدة الامت	٣٩٧	ذكر خبث كسب الحجام
٣٠٠	حكمة في نفقة الزوجات	٣٣٨	بحث قول جاسيل ابراهيم النخعي	٣٩٨	حكمة في بيع عسب الفحل وضرايه
٣٠١	بحث تقدير الطعام المذكور في	٣٣٩	بحث عدة الائمة	٣٩٩	حكمة في النهي عن بيع الماء
	الكفارات بالمدا ونصف الصاع	٣٤٠	بحث عدة الوفاة	٣٤٠	حكمة في المنع عن بيع ما ليس عندك
٣٠٢	بحث نفقة الاقارب	٣٤١	بحث عدة المختلعة	٣٤١	حكمة في بيع الغر والملاسة والمناذلة والحقد
٣٠٣	بحث سقوط النفقة بمعنى الزمان	٣٤٢	حكمة باعتداد المتوفى عنها في منزلها	٣٤٢	بحث بيع المسك
٣٠٤	حكمة في الافراق باعسار	٣٤٣	حكمة في احداد المتوفى عنها زوجها	٣٤٣	بحث اجارة الشاة لشرب اللبن
	الزوج	٣٤٤	بحث احداد المطلقة	٣٤٤	بيع الصوف على الظهر

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا فَوْزَ إِلَّا بِاللَّهِ

نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُثْنِي لَهُ الْحَمْدَ وَنُكَلِّمُكَ فِي الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الْمَوْصِلَ إِلَى الْهُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَقِيمِ

وَنُكَلِّمُكَ فِي الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الْمَوْصِلَ إِلَى الْهُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَقِيمِ
وَنُكَلِّمُكَ فِي الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الْمَوْصِلَ إِلَى الْهُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَقِيمِ
وَنُكَلِّمُكَ فِي الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الْمَوْصِلَ إِلَى الْهُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَقِيمِ



وَنُكَلِّمُكَ فِي الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الْمَوْصِلَ إِلَى الْهُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَقِيمِ
وَنُكَلِّمُكَ فِي الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الْمَوْصِلَ إِلَى الْهُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَقِيمِ
وَنُكَلِّمُكَ فِي الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الْمَوْصِلَ إِلَى الْهُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَقِيمِ

بِأَمْرِ أَمِيرِ الْحَاكِمِ الْبُلُوغِيِّ إِلَى خِزَانَةِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدٍ مَوْلَى الرَّسْلِ فِي جُودِهِ إِذْ أَمَرَ الْمَنْصُورَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ

فِي أَصْحَاحِ السُّلْطَانِ الْوَلِيِّ فِي الْكَانِفِ

مُحَمَّدٌ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِمْ أَهْلُ بَيْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَارِكْ وَسَلِّمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل قلنا تينا على جمل من هديه صلى الله عليه وسلم في المغازي والسير والبعوث والسرايا والرسائل والكتب التي كتبت إلى الملوك ونوابهم وعن نتيج ذلك بذكر قصصنا فعدة في هديه في الطب الذي تطيب به ووصفه لغیره وبين ما فيه من احكام تالية بحج عقول اكثر اطباء عن اوصال ليلها وان اسبغت بهم اليها كسببة طب يحيى النيران فيهم فحقى فيقول وبالله المستعان ومنه سنعمل كحول والقوة المرض نوعان مرض لقله ومرض لبدن وهما من كودس في القرآن ومرض لقلب عن مرض شبيه بتوسد في مرض شهوة وعلى كلامها في القرآن قال تعالى عرجوا لشبه في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا واذن تعالى وليقول ان في قوله مرضا الى قوله ما اذا اراد الله بهذا امثلا وقال تعالى حق من على حكيم القرآن والسنة فاني واعرض واذا دعوا الى الله واسنوا به يعلم الله انهم اذا فارق منهم معرضون وان يلقنهم الحق ياتوا اليك من عني ان في قلوبهم مرضا واذن انما امرتكم ان يخفوا الله عليهم ورسوله بل اولئك هم الظالمون فهذا مرض الشبهات والشكوك واما مرض شهوات فقال تعالى يا نساء النبي لئن كان احد من النساء ان اتفقن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض فهذا مرض شهوة الزنا والله اعلم **فصل** واما مرض الجسد فقال تالكس على اراعي حرجي ولا تمل الا عرجي حرجي ولا عرجي حرجي وذكر مرض لبدن في الحج والصوم والوضوء لست بد يعين ذلك عظمة القرآن والاسد نساء بلز فهمه وعقله عن سواه وذلك ان قواعد طب لبدن ثلثة حفظ الصحة والحكمة عن المودى استفراغ المواد الفاسدة فذكر سبحانه هذه الاصول لثلاثة في هذه المواضع الثلاثة فقال في آية الصوم فمن كان منكرا مرضا او على سفر فعليه من ايام اخر فاباح الفطر للمريض لعذر المرض وللمسافر طلبا لحفظ صحته وقوته لثلاثة يذهبها الصوم في سفر لاجتماع شدة الحركة وما يوجب من التحليل عدم الغذاء الذي يخلط بحل فيجوز القوة ويضعف باس للمساو الفطر حفظ الصحة وقوته عما يضعفها وقال في آية الحج فمن كان منكرا مرضا او به اخذ من راسه ففدية من صيام او صدقة او فطر **فصل** فاباح للمريض من به ذى من راسه من قمل وحكة او غيرهما ان يحلق راسه في الاحرام استفراغا لمادة الانجزة الودية التي

اوجب له الاذى في راسه باحتقانها تحت لشعرواذا حلق راسه ففتحت المسامات فخرجت تلك الاجرة منها فحصل الاستفراغ
 يقاس عليه كل استفراغ يوذى نجاسة والآشياء التي يوذى نجاسها ومدا فقها عشرة الد مرادها جرح والمخ اذا سبغ والبول
 والغائط والريح والقي والعتاس والنوم والجوع والعطش وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبسه داء من الادواء بحسبه
 وقد نبه سبحانه باستفراغ ادناها وهو النجار المحقق في الراس على استفراغ ما هو اصعب منه كما هي طريقة القرآن
 التنبية بالادنى على الاعلى واما الحكمة فقال تعالى ايت الوضوء وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط
 او لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وبالايمان حمية له ان يصيب جسده
 ما يوذيه وهذا تنبيه على الحكمة عن كل موزله من داخل وخارج فقد ارشد سبحانه عاذه الى اصول لطب ^{عده} حمامة قوله
 ونحن نذكره لى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وبين ان هديه فيه لكل هدى فاما طب القلوب فمسم الى
 الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ولا سبيل الى حصولها من جهتهم وعلى ايديهم فان صلاح القلوب ان تكون
 عارفة بزعمها وقاترها وباسمائه وصفاته وافعاله واحكامه وان تكون موقنة لمرضاته ومحابه متجنبه لتناهيها ^{خطم} ومسا
 ولا حجة لها ولا حجة لها البتة الا بذلك ولا سبيل الى تلقيه الا من جهة الرسل وما يظن من حصول صحة القلب
 يدون ^{بها} اتباعهم فخلط من يظن ذلك وانما ذلك حيوة نفسه البهيمية الشهوانية وصحتها وقوتها وحيوة قلبه وصحته و
 قوته عن ذلك بمغزل ومن لم يميز بين هذا وبين هذا فليبك على حيوة قلبه فانه من الاموات وعلى نوره فانه من منفس في
 بحار الظلمات **فصل** اما طب الايدى فانه نوعان نوع قد فطر الله عليه ليكون ناطقه وبهيته فهذا لا يحتاج فيه
 الى معالي طب كطب الجوع والعطش والبرد والتعب اضل دها وما يزيلها الثاني ما يحتاج الى تفكر وتامل كما وقع في الارض
 المتشابهة لحدثة في المزاج يخرج بها عن الاعتدال ما الى حرارة او برودة او يبوسة او رطوبة او ما يتركب من اثنين منها او
 هي نوعان اما مادية واما كيفية اعني اما ان يكون بانصباب مادة او بحدوث كيفية والفرق بينهما ان امراض كيفية تنكرو
 بعد زوال المواد التي اجترها فيزول موادها ويبقى اثرها كيفية في المزاج وامراض مادية اسبابها معها تمد لها واذا كان سبب
 المرض معه فالنظر في السبب يلغي ان يقع اولاهم في مرض ثانيا ثم في الد واء ثالثا والامراض الالية وهي التي تخرج العضو عن
 هيأته اما في شكل او تجويف او مجرى وخشونة او ملاسنة او عدد او عظم ووضع وان هذه الاعضاء اذا تالفت وكان
 منها البدن سمي تلفها اتصالا واخراجا عن الاعتدال فيه يسمى تفرق الاتصال والامراض العامة التي تعم المتشابهة و
 الالية والامراض المتشابهة هي التي يخرج بها المزاج عن الاعتدال وهذا الخروج يسمى مرضا بعد ان يضرب بالفعل ضررا ^{بها} حسوسا
 وهي على ثمانية اضرب اربعة بسيطة واربعة مركبة والبسيطة الباردة والحارة والرطب واليابس المركبة الحارة والرطب والحار
 اليابس والبارد والرطب والبارد اليابس وهي طان تكون بانصباب مادة او بغير انصباب مادة وان لم يضرب المرض بالفعل يسمى خروجا
 عن الاعتدال صحة وللبدن ثلاثة احوال حال طبيعية وحال خارجة عن الطبيعة وحال متوسطة بين الامرين والا واما يكون
 البدن صحيحا والثانية بما يكون مريضا والحال لثالثة هي متوسطة بين الحالتين فان الضل لا ينتقل الى ضد الا المتوسط و
 سبب خروج البدن عن طبيعته اما من داخله لانه مركب من الحارة الباردة والرطب اليابس واما من خارج فلان ما يلقاه

قد يكون موافقا وقد يكون غير موافق والضرر الذي يلحق الإنسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال وقد يكون من فساد في العضو وقد يكون من ضعف في القوى أو الأرواح الحاملة لها ويخرج ذلك إلى زيادة ما الاعتدال في عدم زيادته أو نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه أو تفرق ما الاعتدال في اتصاله أو اتصال ما الاعتدال في تفرقه أو امتداد ما الاعتدال في تقباضه أو خروجه في ضم و شكل عن وضعه وشكله بحيث يخرج عن اعتداله فالطبيب هو الذي يفرق ما يضر بالإنسان جمعه أو يجمع فيه ما يضره تفرقه أو ينقص منه ما يضره زيادته أو يزيد فيه ما يضره نقصه فيجلب الصحة المفقودة أو يحفظها بالشكل والشبه ويدفع العلة الموجودة بالضد والنقيض ويخرجها أو يبدلها بما يمنع من حصولها بالكم، واسترى هذا كله في هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم شافيا كافيا بحول الله وقوته وفضله ومعونته **فصل** فكان من هديه صلى الله عليه وسلم فعل التدوى في نفسه والأمريه لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه ولكن لم يكن من هديه وأحدى صحته استعمال هذه الأدوية المركبة التي تسمى أقرا بادين بل كان غالب دوائهم بالمفردات وربما أضافوا إلى المفرد ما يعاونها ويكسب مسورتها وهذا غالب طب الأمم على اختلاف اجناسها من العرب والترك واداء البوادي قاطبة وإنما عني بالمركبات الروم واليونانيون وأكثر طب الهند بالمفردات وقد تفق الأطباء على أنه متى أمكن لتدوى بالعداء لا يعدل إلى الدوائيمته يمكن بالبسيط لا يعدل إلى المركب لو كان دواء قد علم دفعه بالأغذية والحكمة لم يحاول دفعه بالأدوية قالوا لا ينبغي للطبيب أن يولع بسعة الأدوية فإن الله إذا لم يجد في البدن داء يخلله أو وجع أو إيوا فقه أو وجع أو إيوا فقه فزادت كميته عليه أو كيفيته تشبث بالصحة وعنت بها وأرباب التجارب من الأطباء طهروا بالمفردات غالبا وهم أحد فرق الطب الثلاثة والتحقيق في ذلك أن الأدوية من جنس الأغذية والأدوية الطائفة التي غالب غلبتها المفردات فأمراضها قليلة جدا وطبها بالمفردات وأهل المدن الذين غلبت عليهم الأغذية المركبة يحتاجون إلى الأدوية المركبة وسبب ذلك أن أمراضهم في الغالب مركبة فالأدوية المركبة أنفع لها وأمراض أهل البوادي والصحارى مفردة فيكفي في مداواتها الأدوية المفردة فهذا برهان بحسب لصناعة الطبية ونحن نقول أن ههنا امر آخر نسبة طب الأطباء إليه كنسبة طب لقرية والعجائز إلى أطبهم وقد عترف به هذا قهرا وإيمتهم فإن ما عندهم من العلم بالطب منهم من يقول هو قياس منهم من يقول هو تجريبية ومنهم من يقول هو الهامات ومناجات وحس صائب ومنهم من يقول أخذ كثير من الحيوانات البهيمية كما يشاهد السنان إذا أكلت ذوات السموم تعال إلى السراج فتلغ في الزيت يتلوى به وكما رؤيت الحيات إذا خرجت من بطون الأرض قد غشيت بصارها تاتي إلى ورق الرزياخ فتمر بعبونها عليها وكما عهد من الطير التي تحتقن بماء البحر عند نجاس طبعه وأمثال ذلك مما ذكر في مبادئ الطب وابن يقين هذا أمثاله من ألواح النور يوجه الله إلى رسوله بما ينفعه ويضره فنسبة ما عندهم من الطب إلى هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم إلى ما جاء به الأنبياء بل ههنا من الأدوية التي تشفى من الأمراض ما لم يعتد لها عقول أكابر الأطباء ولم يصل إليها علومهم وتجاربهم وأقيستهم من الأدوية القلبية روحانية وقوة القلب اعتمادا على الله والتوكل عليه والالتجاء إليه والانطراح والانسكاب بين يديه والتذلل له والصدقة والصلوة والدعاء والتوبة والاستغفار والإحسان إلى الخلق وإغاثة الملهوف وتفريج عن المكروب فان هذه الأدوية قد جربتها الأمم على اختلاف دياناتها وطوائفها فوجدوا لها من التأثير في الشفاء ما لم يصل إليه علم الأطباء

ولا تجربته ولا قياسه وقد جربنا نحن غينا من هذا امر كثيرة ورأينا ما تفعل ما لا تفعل الادوية الحسنة بل تضل الادوية الحسنة عندنا بقرينة الادوية الطرية عند الاطباء وهذا جاعل على نون الحكمة الالهية ليس خارجا عنها ولكن الاسباب متنوعة فان القلب متى اتصل برب العالمين وخالق الداء والدواء ومدبر الطبيعة ومصرفها على ما يشاء كانت له ادوية اخرى غير الادوية التي يعاينها القلب البعيد منه المعرض عنه وقد علم ان الارواح متى قويت وقويت النفس والطبيعة تعاونا على دفع الداء وقهره فكيف يتكلم من قوت طبيعته ونفسه وفرحت بقرنها من بارها وانسها به وجمها له وتنعمها بذكره وانصرفت قواها كلها اليه وجميعها عليه واستعانتها به وتوكلها عليه ان يكون ذلك لها من اكبر الادوية ويوجب لها هذه القوة دفع الالوي الكلية ولا ينكر هذه الالاجل الناس اعظمهم حجابا واكثفهم نفسا وابعدهم عن الله وعن حقيقة الانسانية وسندكر ان شاء الله السبيل الذي به ازالته قراءة الفاتحة داء اللدغة عين اللدغ التي رقي بها فقام حتى ما كان به قلبه فهذا نوعان من الطب النبوي نحن نحول الله نتكلم عليها بحسب انجهد الطاقة وميزان علو امنا القاصرة ومعارفنا المتلاشية جدا وبضاعتنا المزجات ولكننا نستوهب من بيده انحر كل واحد ونستمد من فضله فاما ان العزير الوهاب **فصل** في مسلم في صحيحه من حديث ابى الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل داء دواء فاذا اصيب داء الداء برأ باذن الله عز وجل وفي الصحيحين عن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انزل الله من داء الا انزل له شفاء وفي مسند الامام احمد من حديث زياد بن عارفة عن اسامة ابن شريك قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الاعراب فقالوا يا رسول الله انت لاوى فقال نعم يا عباد الله تدلوا وانزل الله عز وجل لم يضع داء الا وضع له شفاء غير داء واحد قالوا ما هو قال الهرم وفي لفظ ان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله وفي المسند من حديث ابن مسعود يرفعه ان الله عز وجل لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله وفي المسند والسنن عن ابن خزيمة قال قلت يا رسول الله ارأيت رقا نسترقها ودواء نتداوى به وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئا فقال هي من قدر الله فقد تضمنت هذه الاحاديث اثبات الاسباب المسببات وابطال قول من انكرها ويجوز ان يكون قوله لكل داء دواء على عمومته حتى يتناول الادواء القاتلة والادواء التي لا يمكن طبيا ان يبرأ بها ويكون الله عز وجل قد جعل لها ادوية تبراها ولكن طوى علمها عن البشر لم يجعل لهم اليه سبيلا لان العلم للخلق الا ما علمهم الله ولهذا علق النبي صلى الله عليه وسلم الشفاء على مصادفة الدواء للداء فانه لا شئ من المخلوقات الا له ضد فكل داء له ضد من الداء يعالج بضده فخلق الله صلى الله عليه وسلم البرم بموافقة الداء للدواء وهذا قدرنا على مجرد وجوده فان الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية او زاد في الكمية على ما ينبغي نقله الى داء اخر متى قصر عنها الوصف بمقاومته وكان العلاج قاصرا ومتى لم يقع المدلوى على الدواء لم يحصل الشفاء ومتى لم يكن الزمان صالحا لذلك الدواء لم ينفع ومتى كان البدن غير قابل له والقوة عاجزة عن جملة او ثلوم مانع يمنع من تأثيره لم يحصل البرم لعدم المصادفة ومتى تمت المصادفة حصل البرم ولا بد وهذا احسن المحلين في الحديث **والثاني** ان يكون من العام المراد به الخاص لا سيما والداخل في اللفظ اضعاف اضعاف الخارج منه وهذا يستعمل في كل لسان ويكون المراد ان الله لم يضع داء يقبل الدواء الا وضع له دواء فلا يدخل في هذا الادواء التي لا يقبل الدواء وهذا لقوله تعالى في الريح التي سلطها على قوم عاد تدمر كل شئ ثم يامر ربها ان كل شئ يقبل التدمير ومن شان الريح ان تدمر ونظائره كثيرة ومن تأمل

خلق الاضداد في هذا العالم ومقاومة بعضها البعض ودفع بعضها ببعض وتسلط بعضها على بعض تبين له كمال قدرته التي قال
وحكمته واتقانه ما صنعته وتفرد به بالربوبية والوحدانية والقهر وان كل ما سواه فله ما يضافه وما يضافه كما انه انفى بذاته وكل
ما سواه محتاج بذاته وفي هذه الاحاديث الصحيحة الامر بالتداوى وانه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفعه داء الجوع والعطش
والحر والبرد باضدادها بل لا يتم حقيقة التوحيد الا بمباشرة الاسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدرا وشرعا
وان تعطيلها يقدر في نفس التوكل كما يقدر في الامر والحكمة وتضعفه من حيث يظن معطلها ان تركها اقوى من التوكل فان
تركها عجزا ينافي التوكل الذي حقيقة اعتماده القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ودفع ما يضره في دينه ودنياه
ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الاسباب والامكان معطلا للحكمة والشرع فلا يجعل العبد عجزا ولا وكله عجزا وفيها مرد
على من انكر التداوى قال ان كان الشفاء قد قدر فالتداوى لا يفيد وان لم يكن قد قدر فكذلك وايضا فان المرض حصل بقدر الله و
قدر الله لا يدفع ولا يرد وهذا السؤال هو الذي خرج به الاعراب على رسول الله صلى الله عليه وسلم واما افاضل الصحابة فاعادوا به وحكمته وصفاته
من ان يخرج وامثل هذا وقد لا جابها النبي صلى الله عليه وسلم عنه بما شفى وكفى فقال هذه الادوية والرقى والتعاضد من قدرته ما يخرج شئ عن
قدره بل يرد قدره بقدره وهذا الرد من قدره فلا سبيل الى الخروج عن قدره بوجه ما وهذا كقدره الرجوع واللعش والحر والبرد
باضدادها او كقدره بالعدو بالجهاد وكل من قدر الله الدافع والمدفوع والدفع ويقال لمورد هذا السؤال هذا يوجب عليك ان لا
تباشر سببا من الاسباب التي تجلب بها منفعة او تدفع بها مضرة لان المنفعة والمضرة ان قدرتا لم يكن بد من وقوعهما وان لم تقع
لم يكن سبيل الى وقوعهما في ذلك خراب الدين والدنيا وفساد العالم وهذا لا يقوله الا دافع الحق معانده فيذكر ان قدره لا يدفع حجة
الحق عليه كالمشركين الذين قالوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباءنا ولو شاء الله ما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا فهذا
قاله دفعا لحجة الله عليهم بالرسول وجواب هذا السائل ان يقال بقي قسم ثالث لم يذكر وهو ان الله قدر كذا وكذا هذا السبب
فان اتيت بالسبب حصل السبب والا فلا فان قال ان كان قدر الى السبب فعلته وان لم يقدر الى ما لم تكن من فعله قيل فعل هذا الاحتياج
من عبدك وولدك واجيرك اذا احتجبه عليك فيما امرته به ونهيته عنه فخالفت فان قبلته فالتزم من عصاك واخذ مالك
وقد فرغ منك وضيع حقوقك وان لم تقبله فكيف تكون مقبولا منك في دفع حقوق الله عليك وفدري في اثر امر اسئلي ان
ابراهيم الخليل قال يا رب من الداء قال منى قال فمن الداء قال منى قال فبالا الطبيب قال رجل اسئلك عن دواء الله عز وجل
وسلم لكل داء دواء تقوية لنفس المريض والطبيب بحث على طلب لك الداء والتفتيش عليه فان المريض اذا استشعرت نفسه
ان لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء وبرد من حرارة اليأس وفتح له باب الرجاء ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته القرزية و
كان ذلك سببا لقوة الاحواس الحيوانية والنفسانية والطبيعية ومتى قويت هذه الاحراس قويت القوى التي هي حاملة لها فظهرت
المريض بدفته وكذلك الطبيب اذا علم ان لهذا الداء دواء امكنه طلبه والتفتيش عليه وامراض الابدان على وزن امراض القلوب
وما جنى الله للقلب مرضا الا جعل له شفاء بضده فان علمه صاحب الداء واستعمله وصادق دواء قلبه برأه باذن الله تعالى **فصل**
هديه صلى الله عليه وسلم في الاحتماء من التحر والريادة في الاكل على قدر الحاجة والقانون الذي ينبغي مراعاته في الاكل والشرب
في المسند وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن يحسب ان ادم لقيمات يقمن صلبه فان كان

لا بد فاعلا مثلث لطعامه وثلاث لشرايه وثلاث لنفسه **فصل** الامراض نوعان امراض مادية يكون عن زيادة مادة افترطت في البدن حتى اضرحت بافعالها الطبيعية وهي الامراض الاكثرية وسببها ادخال الطعام على البدن قبل هضم الاول والزيادة في القدر الذي يحتاج اليه البدن وتناول الاغذية القليلة النفع الطبيعية الهضم والاكثر من الاغذية المختلفة التركيب المتنوعة فاذا مالا الاذى بطنه من هذه الاغذية واعتاد ذلك اورثته امراضا متنوعة منها بطي الزوال وسريه فاذا توسط في الغذاء تناول منه قدر الحاجة وكان معتدلا في كميته وكيفيته كان انتفاع البدن به اكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير ومرتب الغذاء ثلاثة اقسام مرتبة الحاجة والثانية متممة الكفاية والثالثة متممة الفضلة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه يكفيه لقمات يقمن صلبه فلا يسقط قوته ولا يضعف معها فان تجاوزها فليأكل في ثلث بطنه ويدع الثلث الاخر للماء والثالث للنفس وهكذا من افقع ما للبدن والقلب فان البطن اذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب فاذا ورح عليه الشراب ضاق عن النفس ونرض له الكرب والتعب صار مجله بمنزلة حامل الحمل الثقيل هذا الى ما يلزم ذلك من فساد القلب وكسل الجوارح عن الطاعات وتحركها في الشهوات التي يستلزمها الشبع فامتلاء البطن من الطعام مضر للقلب والبدن هذا اذا كان دائما واكثر يا واما اذا كان في الاحيان فلا بأس به فقد شرب ابو هريرة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن حتى قال الذي بعثك نبيا حتى لا اجده مسلكا واكل الصحابة بحضرة مرارا حتى شبعوا والمشيح المفرط يضعف القوى البدن وان اخضبه واما يقوى البدن بحسب ما يقبل من الغذاء لا بحسب كثرته ولما كان في الانسان جزء ارضي وجزء هوائي وجزء مائي قسم النبي صلى الله عليه وسلم طعامه شرابه لنفسه على الاجزاء الثلاثة فان قيل فاین حظ الجزء الناري قيل هذه مسألة تكلم فيها الاطباء وقالوا ان في البدن جزء ناري بالفعل وهو احدى اركانه واسطقسانه ونازحهم في ذلك اخرون من العقلاء من الاطباء وغيرهم وقالوا ليس في البدن جزء ناري بالفعل واستدلوا بوجوه **احدها** ان تلك الجزء الناري اما ان يدعى الله نزل عن الاثر واختلط بهذه الاجزاء المائية والارضية او يقال انه يولد فيها ويكون والاول مستبعد لوجهين احدهما ان النار بالطبع صاعدة فلونزلت لكانت تقاسر من مركزها الى هذا العالم الثاني ان تلك الاجزاء النارية لا بد في نزولها ان تعبر على كرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونحن نشاهد في هذا العالم ان النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل فتلك الاجزاء الصغيرة عند مرورها بكرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونهاية العظم اولى بالانطفاء واما الثاني فهو ان يقال انها تكونت ههنا فهو بعد وبعدها لان الجسم الذي صار نارا بعد ان لم يكن كذلك قد كان قبل صيرورة اما ارضيا واما مائيا واما هوائيا لا تحصر الاركان في هذه الاربعة وهذا الذي قد صار نارا قد كان مختلطا باحد هذه الاجسام ومتصلا بها والجسم الذي لا يكون نارا اذا اختلط باجسام عظيمة ليست بنار ولا واحد منها لا يكون مستعدا ان ينقلب فارا لا تدفن نفسه ليس بنار الاجسام المختلطة به باردة فكيف يكون مستعدا لانقلابه نارا وان قلتم لو لا تكون هناك اجزاء نارية تقلب هذه الاجسام وتجعلها نارا بسبب مخالطتها اياها قلنا الكلام في حصول تلك الاجزاء النارية كالكلام في الاول فان قلتم اننا نرى من شراب الماء على النورة المطفاة يفصل منها نارواذ وقع شعاع الشمس على البلورة ظهرت النار منها واذا اضربنا الحجر على الحديد ظهرت النار وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط وذلك يبطل ما قررتموه والقسم الاول

ايضا قال المتكلمون نحن لا نتكر ان يكون المصاكة الشديدة محدثة للنار كما في ضرب الحجارة على الحديد او يكون قوة تنفير الشمس محدثة للنار كما في البلورة لكننا نستبعد ذلك جدا في اجرام النبات والحيوان اذ ليس في اجرامها من الاصطكاك ما يوجب حدوث النار ولا فيها من الصقل والصقال ما يبلغ الى حد البلورة كيف وشعاع الشمس تقع على ظاهرها فلا يتولد النار البتة فالشعاع الذي يصل الى باطنها كيف يولد النار **الوجه الثاني** في اصل المسألة ان الاطباء يجمعون على ان الشراب العتيق في غاية السخونة بالطبع فلو كانت تلك السخونة بسبب الاجزاء النارية لكانت حكمة اذ تلك الاجزاء النارية مع حقارتها كيف يعقل بقاؤها في الاجزاء المائية الغالبة دهر طويلا بحيث لا تنطفئ مع اذ ارى النار العظيمة تطفى بالماء القليل **الوجه الثالث** انه لو كان في الحيوان والنبات جزء ناري بالفعل لكان مغلوبا بالجزء المائي الذي فيه وكان الجزء الناري مقهورا به وغلبة بعض الطبائع والعناصر على بعض يقتضي انقلاب طبيعة المغلوب الى طبيعة الغالب فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الاجزاء النارية القليلة جدا الى طبيعة الماء الذي هو ضد النار **الوجه الرابع** ان الله سبحانه وتعالى ذكر خلق الانسان في كتابه في مواضع متعددة يخبر في بعضها انه خلقه من ماء وفي بعضها انه خلقه من تراب وفي بعضها انه خلقه من المركب منهما وهو الطين وفي بعضها انه خلق من صلصال كالفخار وهو الطين الذي ضربته الشمس والريح حتى صار صلصال كالفخار ولو يخبر في موضع واحد انه خلقه من نار بل جعل ذلك خاصية ابيوثيت في حجر مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلقت الملائكة من نور وخلق ابليس من مارج من نار وخلق آدم مما وصف لكم وهذا صريح في انه خلق مما وصفه الله في كتابه فقط ولو يصف لنا سبحانه انه خلقه من نار ولا ان في مادته شيئا من نار **الوجه الخامس** ان عامة ما يستدلون به ما يشاهدون من الحرارة في ابدان الحيوان وهي دليل على الاجزاء النارية وهذا لا يدل ان اسباب الحرارة اعم من النار فانها تكون عن النار تارة وعن الحركة اخرى وعن انعكاس الاشعة وعن سخونة الهواء وعن مجاورة النار وذلك بواسطة سخونة الهواء ايضا ويكون عن اسباب اخر فلا يلزم من الحرارة النار قال صاحب النار من المعلوم ان التراب والماء اذا اختلطا فلا بد لهما من حرارة يقتضي طينتهما وامتزاجهما والا كان كل منهما غير حار جلا لاخر ولا متعاديه وكذلك اذا القينا البذر في الطين نجيش لا يصل اليه الهواء ولا الشمس فسد فلا ينخلو اما ان يحصل في المركب جسم منضج طابخ بالطبع او لان حصل فهو الجزء الناري وان لم يحصل لم يكن المركب مستغنا بطبعه بل ان سخن كان التسخين عرضيا فاذا زال التسخين العرضي لم يكن الشئ حار في طبيعة ولا في كيفيته وكان باردا مطلقا لكن من الاغذية والادوية ما تكون حارا بالطبع فعلما ان حرارتها انما كانت لان فيها جوهر ناري وايضا فلو لم يكن في البدن جزء مسخن لوجب ان يكون في نهاية البرد لان الطبيعة اذا كانت مقتضية للبرد وكانت خالية عن المعاون والمعارض وجبت ان تهام البرد الى اقصى الغاية ولو كان كذلك لما حصل لها الاحساس بالبرد لان البرد الواصل اليه اذا كان في الغاية كان مثله والشئ لا ينفع عن مثله واذا لم ينفع عنه لم يحس به واذا لم يحس به لم يمتد له عند ان كان دونه فعدم الانفعال يكون اولى فلو لم يكن في البدن جزء مسخن بالطبع لما انفع البدن عن البرد ولا قالوا به قالوا واد لتكروا ما تبطل قول من يقول الاجزاء النارية باقية في هذه المركبات على حالها وطبيعتها النارية ونحن لا نقول بذلك بل نقول بصورتها النوعية تحسرها عند امتزاج قارها بخرونها لا يجوز ان يقال ان الارض والماء والهواء اذا اختلطت فالحركة المنضجة الظاهرة

لها هي حرارة الشمس وسائر الكواكب وذلك المركب عند كمال انفعاله يستعد لقبول الهيئة التركيبية بواسطة السخونة نباتا
 كان او حيوانا او معدنا وما المانع ان تلك السخونة والحرارة التي في المركبات هي بسبب خواص وقوى يحدتها الله تعالى
 عند ذلك الامتزاج كما من الاجزاء النارية بالفعل ولا سبيل لكم الى ابطال هذا المكان البتة وقد اعترف جماعة من
 فضلاء الاطباء بذلك واما حديث احساس البدن بالبرد فنقول هذا يدل على ان في البدن حرارة وتسخينا ومن ينكروا ذلك
 لكن ما الدليل على انحصار المسخن في النار فانه وان كان كل نار مسخن فان هذه القضية لا تنعكس كلية بل عكسها الصادق
 بعض المسخن نار واما قولكم بفساد صورة النار النوعية فاكثر الاطباء على بقاء صورتها النوعية والقول بفسادها قول فاسد قد اعترف
 بفساده افضل مما يخبركم في كتابه المسمى بالشفاء وروهن على بقاء الاركان اجمع على طبائعها في المركبات وبالله التوفيق **فصل**
 وكان علاجهم صلى الله عليه وسلم لمرض ثلثة انواع احدها بالادوية الطبيعية والثاني بالادوية الالهية والثالث بالمركب من الامرين ونحن نذكر
 الانواع الثلاثة من هديهم صلى الله عليه وسلم فنبتل بذكر الادوية الطبيعية التي وصفها واستعملها ثم نذكر الادوية الالهية ثم المركبة
 وهذا انما نشير اليه ليشاكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بعث هاديا وادعيا الى الله والى جنته ومعرفة الله ومبينا الامة مواضع خياه
 وامرهم بها ولمواقع سخطه وناهيهم عنها ونحيمهم انكار الانبياء والرسول واحوالهم مع اممهم واخبار تخليق العالم وامر المبدأ والمعاد
 وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها واسباب ذلك واما ما طبل لادن فجاء من تكليل شريعته ومقصود الغيرة بحيث انما يستعما ينسند
 الحاجة اليه فاذا قدر الاستغناء عنه كان صرف لهم والقوى الى علاج القلوب والارواح وحفظ صحتها ودفع اسقامها و
 حمايتها مما يفسدها هو المقصود بالقصد الاول واصلاح البدن بدون اصلاح القلب لا ينفع وفساد المدد مع اصلاح القلب
 مضرة يسيرة جدا وهي مضرة زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة وبالله التوفيق ذكر **القسم الاول** وهو العلاج بالادوية
 الطبيعية **فصل** في هديه في علاج الحمى ثبت في الصحيحين عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما الحمى وشدة
 الحمى من فيرجهم فاوردوها بالماء وقد استشكل هذا الحديث على كثير من جملة الاطباء ورأوه منافيا لدواء الحمى وعلاجها و
 نحن نبين بحول الله وقوته وجهة وفقه فنقول خطاب النبي صلى الله عليه وسلم نوعان عام لاهل الارض وخاص ببعضهم
فالاول كعامة خطابه **والثاني** كقول لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا
 فهذا ليس بخطاب لاهل المشرق والمغرب والعراق ولكن لاهل المدينة وما على سمتها كالشام وغيره وكذلك قوله ما بين
 المشرق والمغرب قبلة واذا عرف هذا فنحن نطابق في هذا الحديث خاص باهل الحجاز وما والاهاهم اذ كان اكثر الحميات التي تعرض
 لهم من نوع الحمى اليومية العرضية الحادثة عن شدة حرارة الشمس وهذه ينفعها الماء البارد شربا وَاغتسالا فان الحمى
 حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتج منه بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق الى جميع البدن فتشتعل فيه
 اشتعلا يضرب بالفعال الطبيعية وهي تنقسم الى قسمين **عرضية** وهي الحادثة اما عن الورم او الحركة او اصابة حرارة
 الشمس والقيظ الشديد ونحو ذلك **ومرضية** وهي ثلثة انواع وهي لا تكون الا في مادة اولى ثمرتها تسخن جميع
 البدن فان كان مبدأ تعلقها بالروح سميت حمى يوم لانها في الغالب تزول في يوم ونهايتها ثلثة ايام وان كان
 مبدأ تعلقها بالاخلاط سميت عفنية وهي اربعة اصناف صفراوية وسوداوية وبلغمية ودموية وان كان مبدأ تعلقها

من فقه الحديث وإشارته وأما المار به فاستعماله وقد ذكر أبو نعيم وغيره من حديث أنس يرفعه إذا خرا أحدكم فليرش عليه الماء البارد ثلاث ليال من السحر وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة يرفعه الحمى من كير جهنم فتجوها عنكم بالماء البارد وفي المسند وغيره من حديث الحسن عن سمرق يرفعه الحمى قطعة من النار فابردوها عنكم بالماء البارد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جرد عابرة من ماء فافزعها على رأسه فاغتسل وفي السنن من حديث أبي هريرة قال ذكرت الحمى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فسبحها رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبها فانها تنفي الذنوب كما تنفي النار حيث الحديد لما كانت الحمى يتبعها حمية عن الاغذية الرديئة وتناول الاغذية والادوية النافعة وفي ذلك اعانة على تنقية البدن ونفي خبائثه وفضوله وتصفية من مواد الرديئة ويفعل فيه كما يفعل النار في الحديد في نفي خبثه وتصفية جوهره كانت اشبه الاشياء بنار الكبر التي تصف جوهر الحديد وهذا القدر هو المعلوم عن اطباء الايدان واما نصفيتها القلب من وسخه ودرنه وخراجها خبائثه فامر بعلمه اطباء القلوب ويجدونه كما اخرهم به نبيه صلى الله عليه وسلم ولكن مرض القلب لما كان مايوسا من برئه لم ينفع فيه هذا العلاج فالحق تنفع البدن والقلب وما كان بهذه المثابة فسببه ظلم وعدوان وذكرته مروة وانا محمودة ل بعض الشعراء يسبها زارت مكفرة الذنوب وودعت تباليها من زائر مودع قالت وقد عزمت على ترحالها ما ذا تريد فقلت لا ترجعي فقلت تباليه اذا سبته نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سببه ولو قال زارت مكفرة الذنوب تصيبها اهلا بها من زائر مودع قالت وقد عزمت على ترحالها ما ذا تريد فقلت لا تقلمي لكان اولي به ولا قلت عنه فاقلت عني سريعا وقد روي في اثر الا عرف حاله حتى يوم كفارة سنة وفيه قولان **احد** ان الحمى يدخل في كل الاعضاء والمفاصل وعدتها ثلث مائة وستون مفصلا فتكفر عنه بعدد كل مفصل ذنوب يوم **والثاني** انها تؤثر في البدن تاثيرا لا تزول بالكلية الى سنة كما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر لم يقبل له صلاة اربعين يوما ان اثر الخمر يبقى في جوف العبد وعروقه واعضائه اربعين يوما والله اعلم قال ابو هريرة ما من مرض تصيبني احب الي من الحمى لانها تدخل في كل عضو مني وان الله سبحانه يعطي كل عضو حظه من الاجر وقد روي الترمذي في جامعه من حديث رافع بن خديج يرفعه اذا اصاب احدكم الحمى وانما الحمى قطعة من النار فليطفئها بالماء البارد ويستقبل غمرا جارياء فليقبل جربة ماء بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وليقل بسم الله اللهم اشف عبدك وصدق رسولك وينغمس فيه ثلث غمسات ثلثة ايام فان برئ ولا ففي خمس فان لم يبرئ في سبع فانه لا تكاد تجاوز السبع باذن الله قلت وهو ينفع فعله في فصل الصيف في البلاد الحارة على الشرائط التي تقدمت فان الماء في ذلك الوقت بارد ما يكون لبعده عن ملاقات الشمس ووقور القوى في ذلك الوقت لما افادها النوم والسكون وبرد الهواء فيجتمع قوة القوى وقوة الدوام وهو الماء البارد على حرارة الحمى العرضية والغيب الخالصة اعني التي لا ورسم معها ولا شئ من الاعراض الرديئة والمواد الفاسدة فيطفئها باذن الله لاسيما في احدا الايام المذكورة في الحديث وهي الايام التي تقع فيها بحران الامراض الحادة كتيار اسيا في البلاد المذكورة لرقه اخلاط سكاغا وسرعة انفعالهم عن الدواء النافع **فصل** في حديده في علاج استطلاق البطن في الصبي من حديث ابي المتوكل عن ابي سعيد الخدري ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اخي يشتكي بطنه

وفي رواية استطلق بطنه فقال اسقه عسلا فذهب ثم رجع فقال قد سقيته فلومين عنه شيئا وفي لفظ فلوم يزه الاستطلاق
مرتين او ثلثة كما ذكر ذلك يقول له اسقه عسلا فقال في الثالثة او الرابعة صدق الله وكذب بطن اخيك وفي صحيحه مسلم في لفظ
له ان اخي عرب بطنه اي قسده هضمه واعتلت معدته والاسم العرب بفتح الراء والدرب ايضا والعسل فيه منافع عظيمة
فانه جلاء للاوساخ التي في العروق والامعاء وغيرها محلل للرطوبات اكلا وطلاء نافع للمشايخ واصحاب البلغم ومن كان
مزاجه باردا رطبا وهو معد ملين للطبيعة حافظ لقوى المعاجين ولما استودع فيه مذهب لكيفيات الادوية الكبرية
منق للكبد والصدر مدر للبول موافق للتحال الكائن عن البلغم واذا شربه حار يذهب الورد منفع من نهمش الهوام وشرب
الافيون وان شربه وحده ممزوجا بمنافع من عصاة الكلب الكلب اكل القطر القتال واذا جعل فيه الحار الطري حفظ طراوته
ثلاثة اشهر وكذلك ان يجعل فيه القثاء والخيار والقرع والبادنجان ويحفظ كثيرا من الفاكهة ستة اشهر ويحفظ جثة الموتى و
يسمى الحافظ الامين واذا طهر به البدن المقمل والشعر قتل قله وصبيان ذو طول الشعر وحسنه ونعمه ون الكحل به جلاظمة
البصر وان استقر به بيش الاسنان وصقلها وحفظ صحتها وصحة اللثة ويفتح افواه العروق ويد الطير ولعقه على الريق
يذهب البلغم ويفعل خصل المعدة ويدفع الفضلات عنها ويسميها تسخينات بعد الاذابة فيقرب سداها ويفعل ذلك بالكبد و
الكلى والمثانة وهو اقل ضرر السدد الكبد والطحال من كل حلو وهو مع هذا كله ما موانع الفلج قليل المضار بضل العرض
للصفراويين ودفعها باكل ونحوه فيعود حينئذ نافع لها جدا وهو غذا مع الاغذية ودواء مع الادوية وشراب مع
الاشربة وحلوا مع الحلو وطلاء مع الاطية ومفرج مع المفحات فما خلق لنا شي في معناه ان ينزل منه ولا مثله ولا قريب
منه ولو يكن معول القدماء الاعلية واكثر كتب القدماء لا ذكر فيه بالسكر البدة ولا يعرفونه فانه حديث العهد حدث
قريبا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشربه بالماء على ريق وفي ذلك سر يدعي في حفظ الصحة لا يدركه الا الفطن الفاضل
وسند كره ان شاء الله عند ذكر هديه في حفظ الصحة وفي سنن ابن ماجة حرقوا من حديث ابى هريرة من
لعق ثلث غدوات كل شئ مر لم يصبه عظيم من البلاء وفي اثر اخر عليه السلام بالشفائين العسل والقران فجمع بين طب البشر
والا اله وبين طب الابدان وطب الارواح وبين دواء الارض والسماى اذا عرف هذا فهذا الذي وصف له النبي
صلى الله عليه وسلم العسل وكان استطلاق بطنه عن تخمة اصابته عن امتلاء فامره بشرب العسل لدفع الفضول
المجمعة في نواحي المعدة والامعاء فان العسل فيه جلاء ودفع للفضول وكان قد اصاب المعدة اخلاط لزجة تمنع
استقرار الغذاء فيه للزوجة فان المعدة لها خمل كخمل المنشقة فاذا علق بها الاخلاط اللزجة افسدتها وافسدت
الغذاء فدواءها بما يجلوها من تلك الاخلاط والعسل جلاء والعسل من احسن ما عوج به هذا الداء لا سيما ان
مزج بالماء الحار وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي يدعي وهو ان الداء يجب ان يكون له مقدار ومكية بحسب حال
الداء ان قصر عنه لم يزل بالكلية وان جاوزته او هن القوي فاحدث ضررا اخر فلما امره ان يسقيه العسل سقاء مقدار
لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض فلما اخبره علوان الذي سقاء لا يبلغ مقدار الحاجة فلما تكرر ترواده الى النبي
صلى الله عليه وسلم اكد عليه المعاودة ليصل الى المقدار المقاوم للداء فلما تكررت الشراب بحسب حاجة الداء برئ باذن الله

واعتبار مقدار الادوية وكيفيةاتها ومقدار قوة المرض والمريض من اسرار قواعد الطب وفي قوله صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن اخيك اشارة الى تحقيق دفع هذا الدواء وان بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ولكن لكذب البطن وكثرة المادة الفاسدة فيه فامر بترك الدواء لكثرة المادة وليس طبه صلى الله عليه وسلم كطب الاطباء فان طب النبي صلى الله عليه وسلم مدين قطعي الهى صادر عن الوحي مستكوة النبوة ومالك العقل وطب غير اكثره حدس وظنون وتجارب ولا ينكر عدم ارتفاع كثير من المرضى بطب النبوة وانما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاده الشفاء به وكمال التقى له بالايمان والاذا كان هذا القرآن الذى هو شفاء لما فى الصدور ان لم يتلق هذا التقى لم يحصل به شفاء الصدور من دوائه بل لا يزيد المنافقين الا رجسا الى رجسهم ومرضوا الى مرضهم وانما طب الابدان من طب النبوة لا يناسب الا الابدان الطيبة كما ان شفاء القرآن لا يناسب الا الارواح الطيبة والقلوب الحية فاعراض الناس عن طب النبوة كاعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذى هو الشفاء النافع وليس ذلك لقصور الدواء ولكن تحبث الطبيعة وفساد المحل وعدم قبوله والله الموفق **فصل** وقد اختلف الناس فى قوله تعالى يخرج من بطون شرابا مختلفا لوانه فيه شفاء للناس هل الضمير فيه راجع الى الشراب او راجع الى القرآن على قولين الصحيح رجوعه الى الشراب وهو قول ابن مسعود وابن عباس والحسن وقتادة والاكثرين فانه هو المذكور والكلام سيق لاجله ولا ذكر للقرآن فى الآية وهذا الحديث الصحيح وهو قوله صدق الله كالصريح فيه والله تعالى اعلم **فصل** فى هديه فى الطاعون وعلاجه واحترامه عن عامر بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه انه سمعه يسال اسامة بن زيد ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الطاعون فقال اسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز ارسل على طائفة من بنى اسرائيل وعلى من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها فوارمته وفى الصحيحين ايضا عن حفصة بنت سيرين قالت قال انس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون شهادة لكل مسلم الطاعون من حيث اللغة نوع من الوباء قاله صاحب الصحاح وهو عند اهل الطب ورم ردى يخرج معه تلهب شديد مولودا يتجاوز المقدار فى ذلك ويصير ما حوله فى الاكثر اسود واخضر الكبد ويؤلم امره الى التقرح سريعا وفى الاكثر يحدث فى ثلثة مواضع فى الابط وخلف الاذن والارنبه وفى اللحوم الرخوة وفى اثر عن عايشة انها قالت للنبى صلى الله عليه وسلم الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال غدة كغدة البعير يخرج فى المراق والابط قال الاطباء اذا وقع الخراج فى اللحوم الرخوة والمغابن وخلف الاذن والارنبه وكان من جنس فاسد سمي سمي طاعونا وسببه دم ردى ماثل الى العفونة والفساد مستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه وربما رشم دما وصديدا ويؤدى الى القلب كيفية ردية فيحدث القيح والخفقان والغشى وهذا الاسم وان كان يعمل ورم يؤدى الى القلب كيفية ردية حتى يصير لذلك قتالا فانه يختص به الحادث فى اللحم الغددي لانه لوداءته لا يقبله من الاعضاء الا ما كان اضعف بالطبع وارجأه ما حدث فى الابط وخلف الاذن لقربها من الاعضاء التى هي اراس واسلمه الا حرم الاصفر والذى الى السواد فلا يفلت منه احد ولما كان الطاعون يكثر فى الوباء وفى البلاد الدنية

عبر عنه بالوباء كما قال الخليل الوباء الطاعون وقيل هو كل مرض يعرّض التحقيق بين الوباء والطاعون عمومًا وخصوصًا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون وكذلك الأمراض العامة أعمر من الطاعون فانه واحد منها وانطواعين خرابيات وقروح واورام رديّة حادثة في المواضع المتقدم ذكرها قلت هذه القروح والاوارام الجرحا هي آثار الطاعون وليس نفسه ولكن الأطباء لما لم يدرك منه الا اثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون والطاعون يعبر به عن ثلاثة امور **احد**ها هذه الاثر الظاهر هو الذي ذكره الأطباء **والثاني** الموت الحاد عنه وهو المراد بالحديث الصحيح في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم **والثالث** السبب الفاعل لهذا الداء وقد ورد في الحديث الصحيح انه بقية رجز ارسل على بني اسرائيل وورد فيه انه وخزائن وجاء انه دعوة نبي وهذه الالل والاسباب ليس عند الأطباء ما يدفعها كما ليس عندهم ما يدل عليها والرسول تخبر بالامور الخائبة وهذه الآثار التي ادركوها من امر الطاعون ليس معهم ما ينبغي ان يكون بتوسط الارواح فان تاثير الارواح في الطبيعة وامراضها وهلاكها امر لا يتكره الا من هو اجهل الناس بالارواح وتأثيراتها وانفعال الاجسام ولبائهم اغنيها والله سبحانه قد يجعل لهذه الارواح تصرفا في اجسام بني آدم عند حدوث الوباء وفساد الهواء كما يجعل له تصرفا عند غلبة بعض المواد الرديّة التي تحدث في النفس حياة رديّة ولا سيما عند هيجان الدم والمرّة السوداء وعند هيجان المنى فان الارواح الشيطانية يتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض مما لا يتمكن من غيره ما لم يدفعها دافع اقوى من هذا الاستقبال من الذكر والدعاء والابتهاال والتضرع والصدقة وقراءة القرآن فانه يستنزل لذلك من الارواح الملكية ما يقهر هذه الارواح الخبيثة ويبطل شرها ويدفع تأثيرها وقد جربنا نحن وغيرنا هذا مرارا لا يحصيها الا الله وراينا الاستنزال هذه الارواح الطيبة واستجلاب قربها تأثيرا عظيما في تقوية الطبيعة ودفع المواد الرديّة وهكذا يكون قبل استحكامها وتمكنها ولا يكاد يحرم من وفقه الله بادر عند احساسه باسباب الشر الى هذه الاسباب التي قد فيها عنه وهي له من انفع الداء واذا اراد الله عز وجل انفاذ قضائه وقدره اغفل قلب العبد عن معرفتها وتصورها وارادتها فلا يشعر بها ولا يريد ها ليقضى الله فيه امر كان مفعولا وسائدا هذا الكلام انشاء الله تعالى ايضا حاويا بياننا عند الكلام على التداوى بالرقى والعوذ النبوية والاذا كان الدعوات وفعل الخيرات ونبين ان نسبة طب الأطباء الى هذا الطب النبوي كنسبة طب الطرية والعجائز الى طبهم كما اعترف به هذا قهرهم وامتهم ونبين ان الطبيعة الانسانية اشد شئ انفعلا عن الارواح وان قوى العوذ والرقى والدعوات فوق قوى الادوية حتى انها يبطل قوى السموم القاتلة والمقصود ان فساد الهواء جزء من اجزاء السبب التام والعلة الفاعلة للطاعون فان فساد جوهر الهواء الموجب لحادث الوباء وفساده يكون لاستحالة جوهره الى الرداءة لغلبة احدى الكيفيات الرديّة عليه كالعفونة والنتن والسمية في اى وقت كان من اوقات السنة وان كان اكثر حدوثه في اواخر الصيف وفي الخريف غالبا لكثرة اجتماع الفضلات المرارية الحادة وغيرها في فصل الصيف وعدم تحللها في الخريف وفي الخريف لبرد الجو ورجوعه للاخضر والفضلات التي كانت تحلل في زمن الصيف فتتخثر فتتخثر وتعفن فيحدث الامراض العفنة ولا سيما اذا صادفت البدن

مستعداً قبله لا قليل الحركة كثير المواد فهذا لا يكاد نقلت من العطب واحصح الفصول فيه فصل الربيع قال بقرطاس في
 الخريف انما ما يكون الامراض واقبل واما الربيع فاصح الاوقات كلها واقلها موتاً وقد جرت عادة الصنادلة ومجهز الموتي
 انهم يستدثنون ويتسلفون في الربيع والصيف على فصل الخريف فهو ربيعهم وهم اشوق شئ اليه وافرح بقدمه وقدروى
 في حديث اذا طلع النجم ارتفعت العاهة عن كل بلد ففسر بطولع الثريا وفسر بطولع النبات من الربيع ومنه النجم والشجر
 يسجدان فارسل طوعه وتعامه يكون في فصل الربيع وهو الفصل الذي يرتفع فيه الاوقات واما الثريا فالامراض يكثر وقت
 طلوعها مع الفجر وسقوطها قال التيمي في كتاب مادة البقاء اشداوقات السنة فساداً واعظمها بلية على الاجساد وقتان احدهما
 سقوط الثريا للعتيب عند طلوع الفجر والثاني وقت طلوعها من المشرق قبل طلوع الشمس على العالم لمزلة من منازل القمر
 وهو وقت تصريف فصل الربيع وانفصاله غير ان الفساد الكائن عند طلوعها اقل ضرراً من الفساد الكائن عند سقوطها وقال
 ابو محمد بن قتيبة يقال ما طلعت الثريا ولا نأت الابعاهة في الناس والا بل وغربها اعوه من طلوعها وفي الحديث قول ثالث
 ولعله اولى الاقوال به ان المراد بالنجم الثريا وبالعهة الافنة التي تلحق الزرع والثمار في فصل الشتاء وصدر فصل الربيع فحصل
 الا من عليها عند طلوع الثريا في الوقت المذكور ولذلك نوح صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر شرأها قبل ان تبدر صلاحها
 والمقصود الكلام على هديه صلى الله عليه وسلم عند وقوع الطاعون **فصل** وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم للامة
 في نهيه عن الدخول الى الارض التي هو بها ونهيه عن الخروج منها بعد وقوع كمال التحريم منه فان في الدخول في الارض التي هو
 تعرض للبلاء وموافاة له في محل سلطانه واعانة للانسان على نفسه وهذا يخالف للشرع والعقل بل تجنيبه الدخول الى
 ارضه من باب الحماية التي ارشدها الله سبحانه اليها وهي حماية عن الامكنة والاهوية المودية واما نهيه عن الخروج من بلده
 ففيه معنيان **احدهما** حمل النفوس على الثقة بالله والتوكل عليه الصبر على قضيته والرضى بها **والثاني** ما قاله
 ائمة الطب انه يجب على كل محترز من الوباء ان يخرج عن بدنه الرطوبات الفضلية ويقلل الغذاء ويميل الى التدبير الخفيف
 من كل وجه الا الرياضة والحمام فانهما مما يجب ان يجذر لان البدن لا يخلو غالباً من فضل ردي كما من فيه فيثيرة الرياضة
 والحمام ويخطئانه بالكموس الجيد وذلك يجلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدعة وتسكين هيجان
 الاخلاط ولا يمكن الخروج من ارض الوباء والسفر منها الا بحركة شديدة وهي مضرة جداً كما لا يمكن افضل الاطباء
 المتأخرين فظهر المعنى الطبي من حديث النبوي وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحهما فان قيل ففي قول النبي صلى الله
 عليه وسلم لا تخرجوا فرار منه ما يبطل ان يكون ارادة حالاً بمعنى الذي ذكرتموه وانه لا يمنع الخروج لعارض ولا يحبس مسافراً
 عن سفره قيل لو قيل احد طبيب ولا غيره ان الناس يتركون حركاتهم عند الطواعين ويصيرون بمنزلة الجمادات وانما ينبغي
 فيه التقليل من الحركة بحسب الامكان والفرار منه لا موجب لحركته الا مجرد الفرار منه ودعته وسكونه انفع لقلبه بدنه
 واقرب الى توكله على الله تعالى واستسلامه لقضائه واما من لا يستغنى عن الحركة كالصانع والاجراء والمسافرين والبرد
 وغيرهم فلا يقال لهم اتركوا حركاتكم جملة وان امرت ان يتركوا منها ما لا حاجة لهم اليه كحركة المسافر فرار منه والله تعالى اعلم وفي
 المنع من الدخول الى الارض التي قد وقع بها عدة حكم **احدها** تجنب الامسباب المودية وللبعد منها **والثاني** الاخذ

نافع من السدد لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة قال الرازي ابن اللقاح يشفي اوجاع الكبد وفساد المزاج وقال الاسرطنجي
 لبن اللقاح ارق الالبان واكثرها مائية وحدة واقلها غذاء فلذلك صار اقواها على تلطيف الفضول واطلاق البطن وتفتيح
 السدد ويدل على ذلك ملوحته البسيرة التي فيه لا فواط حرارة حيوانية بالطبع ولذلك صار اخلا لبان ينطرية الكبد
 تفتيح سدد ها وتحليل صلابة الطحال اذا كان حديثا والنفع من الاستسقاء خاصة اذا استعمل بجرارته التي يخرج بها
 من الضرع مع بول الفصيل وهو حار كما يخرج من الحيوان فان ذلك مما يزيد في ملوحته ونقطيعه الفضول واطلاقه البطن
 فان تعذر اخذ ارضه واطلاقه البطن وجب ان يطلق بدواء مسهل قال صاحب القانون ولا يلتفت الى ما يقال من ان طبيعة
 اللبن مضادة لعلاج الاستسقاء قال واعلم ان لبن النوق دواء نافع لما فيه من الجلاء يرفق وما فيه من خاصية وان هذا
 اللبن شديد المنفعة فلوان انسانا اقام عليه الماء والطعام شفى به وقد جرب ذلك في قوم دفعوا الى بلاد العرب فقادتهم لضيق
 الى ذلك فعوفوا ونفع الالبان بول النمل الاعرابي وهو التجيب انتهى وفي القصة دليل على التداوي والتطبب وعلى طهارة بول
 ما كوال للحمر فان التداوي بالمحرمات غير جائز ولم يؤمر داء مع قرب عهدهم بالاسلام بفعل فواهم وما اصابته ثيابهم من
 ابوالها للصلوة وتأخر البيان لا يجوز عن وقت الحاجة وعلى مقاتلة الجاني بمثل ما فعل فان هؤلاء قتلوا الراعي وسلموا عينه
 ثبت ذلك في صحيح مسلم وعلى قتل الجماعة واخذ اطرافهم بالواحد وعلى انه اذا اجتمع في حق الجاني حد وقصاص استوفيا
 معا فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع ايديهم وارجلهم وحلله الله على جزائهم وقتلهم لقتلهم الراعي وعلى ان المحارب اذا اخذ
 المال وقتل قطعت يده ورجله في مقام واحد وقتل وعلى ان الجنايات اذا تعددت تغلظت عقوباتها فان هؤلاء ارتدوا
 وكفروا بعد اسلامهم وقتلوا النفس ومثلوا بالمقتول واخذوا المال وجاهاوا بالمحاربة وعلى ان حكم رد المحاربين حكم مباشرهم
 فانه من المعلوم ان كل واحد منهم لو يباشر القتل بنفسه ولا سال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وعلى ان قتل الغيلة يؤجر
 قتل القاتل حدا فلا يسقطه العفو ولا يعتبر فيه المكافات وهذا مذهب اهل المدينة واحدا الوجهين في مذهب احمد اختاره
 شيخنا واقتنه به **فصل في هديه في علاج الجرح في الصحيحين** عن ابي حازم انه سمع سهل بن سعد يسال عماد دونه
 به جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فقال جرح وجهه وكسرت ربا عينه وهشمت البيضة على راسه وكسرت
 فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسل الدم وكان علي بن ابي طالب يسكب عليها بالحن فلما رأت فاطمة ان الدماء
 الاكثر اخذت قطعة حصير فاحرقتها حتى اذا صارت رماحا الصقنة بالجرح فاستمسك الدم يوما محصورا المعمول من
 البردي وله فعل قوي في حبس الدم لان فيه تجفيفا قويا وقلة لذع فان الادوية القوية التجفيف اذا كان في الموضع هيمت الدم
 وجلبته وهذا الرماح اذا نفع وحده او مع النخل في انف الراعي قطع رعاقه وقال صاحب القانون البردي ينفع من النزف
 ويمنعه ويذرع على الجراحات الطرية فيدملها والقرطاس المصري كان قد يما يعمل منه ومزاجه بارد يابس وماده
 نافع من اكلة الفرو ويحبس نفث الدم ويمنع القروح الخبيثة ان تسعى **فصل في هديه في علاج بشرب العسل والحماة**
 والكي في صحيح البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفاء في ثلث شربة عسل و
 وشربة عجم وكية نارة انا انفي امتي عن الكي قال ابو عبد الله المازري الامراض الامتلائية اما ان تكون دموية

او صفراوية او بلغمية او سوداوية فان كانت دموية فشفاؤها اخراج الدم وان كانت من الاقسام الثلاثة الباقية فشفاؤها
بالاسهال الذي يليق بكل خلط منها وكانه صلى الله عليه وسلم نبه بالعسل على المسهلات وبالحجامة على الفصد وقد قال بعض
الناس ان الفصد يدخل في قوله شرطة فحجوا اذا عصى الدواء فاخر الطب الكى فذكره صلى الله عليه وسلم في الادوية لا يستعمل
عند غلبة الطباع اقوى الادوية وحيث لا ينفع الدواء المشروب وقوله انا انهر امتي عن الكى وفي الحديث لا تسكن
الكتوى اشارة الى ان يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة اليه ولا يجعل التداوى به لما فيه من استسلام الشديدي في
دفع الوقديكون اضعف من المالكى انتهى كلامه وقال بعض اطباء الامراض المزاجية اما ان بكدة او بغير مادة و
المادية منها اما حارة او باردة او رطبة او يابسة او ما مركب منها وهذه الكيفيات الاربع مبنان فاعلتان هم الحرارة
والبرودة او كيفيتان منفعلتان وهما الرطوبة واليبوسة ويلزم من غلبة احدى الكيفيتين استصحاب كيفية
منفعلة معهما وكذلك كان لكل واحد من الاخلات الموجودة في البدن وسائر المركبات كيفية ومنفعة تفصل من
ذلك ان اصل الامراض المزاجية هي التابعة لا قوى كيفيات الاخلات التي هي الحرارة والبرودة فالحال النبوة في اصل معالجة
الامراض التي هي الحارة والباردة على طريق التمثيل فان كان المرض حار عاجلناه باخراج الدم بل كان او بالحجامة
لان في ذلك استفراغا للمادة وتبريدا للمزاج وان كان باردا عاجلناه بالتسخين وذلك موجود في العسل فان عالج مع ذلك

الى استفراغ المادة الباردة والعسل ايضا يفعل ذلك لما فيه من الانضاج والتقطيع والتلطيف وانجلاء او التيسير يحصل
بذلك استفراغ تلك المادة برفق وامن تكاية المسهلات القوية واما الكى فلان كل واحد من الامراض المادية اما ان يكون
حادا فيكون سريع الانقضاء لاحد الطرفين ولا يحتاج اليه فيه واما ان يكون مزمننا وفضل علاجه بعد الاستفراغ الكى
في الاعضاء التي يجوز فيها الكى لانه لا يكون مزمننا الا عن مادة باردة غليظة قد رسخت في العضو وفسدت مزاجه
واحالت جميع ما يصل اليه الى مشابهة جوهرها فيشتعل في ذلك العضو فيستخرج بالكى تلك المادة من ذلك المكان الذي
هي فيه بافناء الجزء الناري الموجود بالكى لتلك المادة فعلمنا بهذا الحديث الشريف احد معالجات الامراض المادية جميعا

فصل

لما استنبطنا معالجات الامراض الساذجة من قوله صلى الله عليه وسلم ان شدة الحمى من في حيم فابردوها بالماء
واما الحجامة ففي سنن ابى داود من حديث جنادة بن المغلس وهو ضعيف عن كثير بن سليم قال سمعت انس بن مالك
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مرت ليلة اسرى بي بلاء الا قالوا يا محمد مرمتك بالحجامة وروى الترمذي
في جامعه من حديث ابن عباس هذا الحديث وقال فيه عليك بالحجامة يا محمد وفي الصحيحين من حديث طاووس عن ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجوا واعطى الحجام اجره وفي الصحيحين ايضا عن حميد الطويل عن انس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم حجه ابوطيبة فامر له بصاعين من طعام وكلم مواليه فحففوا عنه من حر بيته وقال خير ما تداوitem به
الحجامة وفي جامع الترمذي عن عباد بن منصور قال سمعت عكرمة يقول كان لابن عباس غلظة ثلثة حجامون فكان اشان
يعلان عليه وعلى اهله وواحد شجوه وثلثم اهله قال وقال ابن عباس قال نبى الله صلى الله عليه وسلم نعم العبد
الحجام يذهب الدم ويخفف الصلب ويجلو عن البصر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عرج به ما مر على ملاء

من الملائكة الا قالوا عليك بالحجامة وقال ان خير ما يحتججون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم احدى وعشرين
وقال ان خير ما تداءي به السعوط والدرد والحجامة والمشى وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لد فقال من لدني فكلهم
امسكوا فقال لا يبقى احد من البيت الا لد الا العباس قال هذا حديث غريب ورواه ابن ماجه **فصل** واما منافع الحجامة
فانها تنقي سطح البدن كثر من الفصد والفصد لا عماق البدن افضل والحجامة يستخرج الدم من نواحي الجسد قلت
والتحقيق في امرها وامر الفصد انهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والاسنان والامزجة والبلاد انحرارة والامزجة
الحارة والامزجة الحارة التي دم احماها في غاية النضج الحجامة فيها تنفع من الفصد بكثير فان الدم ينضج ويرق ويخرج الى
سطح الجسد لداخل فتخرج به الحجامة ما لا يخرج به الفصد ولذلك كانت انفع للصبيان من الفصد ولمن لا يقوى على
الفصد وقد نص الاطباء على ان البلاد الحارة الحجامة فيها تنفع وافضل من الفصد تستحب في وسط الشهر وبعد
وسطه وباتجمل في الرابع الثالث من اربع الشهور لان الدم في اول الشهر لم يكن بعد قد هاج وتبيغ وفي اخره يكون قد
سكن واما في وسطه وبعده فيكون في نهاية التزيد قال صاحب القانون ويوسر باستعمال الحجامة في اول الشهر لان
الاخلاط لا يكون قد تحركت وهاجت ولا في اخره لانها تكون قد نقصت بين في وسط الشهر حين تكون الاخلاط هائلة
بايعة في تزيد ما تزيد النور في جرم القمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير ما تداءي به الحجامة والفصد
وفي حديث خير الدواء الحجامة والفصد انتهى وقوله صلى الله عليه وسلم خير ما تداءي به الحجامة اشارة الى هل الحجامة
والبلاد الحارة لان دسائهم رقيقة وهي اميل الى ظاهر البدن فمحبذ بالحارة اخرجتها الى سطح الجسد واجتماعه فوق
الجسد لان مس او ابدانهم واسعة وقواهم متخلخلة ففي الفصد لهم خطر والحجامة تفرق اتصاله ارادى يتبعه استفراغ
كل من العروق وخاصة العروق التي تفصد كثير والفصد كل واحد منهما ينفع خاص ففصد الباسليق ينفع من حرارة
الكبد والطحال والا ورايد الكائنة في دامن الدم وينفع من اورام الرية وينفع الشوصة وذات الجنين جميع الامراض
الدموية العارضة من اسفل الرية الى الورى وقصد لا كل ينفع من الامتلاء العارضة في جميع البدن اذا كان جوية
وكذلك اذا كان الدم قد فسد في جميع البدن وفصد القيح ينفع من العلق الرية في الراس والرقبة من كثرة الدرع
او فسادة وفصد اودجين ينفع من وجع الطحال والبرص والهرج والوجع الحبين والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب
اخلاق والحجامة على الاخدعين تنفع من امراض الراس واجزائه كالوجه والاسنان والاذنين والعينين والانف فخلق
اذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدم او فسادة او عنهما جميعا قال انس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحجم على الاخدعين والكاهل وفي الصحيحين عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحجم ثلاثة واحدة على كاهله و
اثنين على الاخدعين وفي الصحيح عنه انه احتجم وهو محرد في راسه لصداع كان به وفي سنن ابن ماجه عن علي بن ابي طالب
عن النبي صلى الله عليه وسلم الحجامة على الاخدعين والكاهل وفي سنن ابى داود من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
احتجم في راسه في مكان به **فصل** واختلاف الاطباء في الحجامة على نية التفاد وهي الحمدة وذكر ابو نعيم في كتاب الطب
حديثا مرفوعا عليكم بالحجامة في جوزة الحمدة فانها تشفي من خمسة ادواء وذكر منها الحمدة وفي حديث اخر عليكم بالحجامة

في جورة التحدوة فانها شفاء من اثنين وسبعين داء فطائفة منهم استحسنه وقالت انها تنفع من حنظل العين والنوالق
 فيها وكثير من امراضها ومن ثقل الحاجبين والحجفن وتنفع من جربه وروي ان احمد بن حنبل احتاج اليها فاحتجم في جاني قفاه
 ولم يجتم في النقرة ومن كرمها صاحب القانون وقال انها يورث النسيان **فصل** كما قال سيدنا ومولانا صاحب شريعتنا
 محمد صلى الله عليه وسلم فان مؤخر الدماغ موضع الحفظ والحجامة تذهب به انتهى ورد عليه اخرون وقالوا الحديث لا يثبت
 وان ثبت فالحجامة انها تضعف مؤخر الدماغ اذا استعملت بغير ضرورة فاما اذا استعملت لغلبة الدم عليه فانها نافعة لطبا
 وشرعنا فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه احتجم في عدة اماكن من قفاه بحسب ما اقتضاه الحال في ذلك
 واحتجم في غير القفا بحسب ما دعت اليه حاجته **فصل** في الحجامة تحت الذقن ينفع من وجع الاسنان والوجع
 الحلقوم اذا استعملت في وقتها وتنقى الراس والفكين والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافي وهو عرق عظيم عند
 الكعبين تنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الاثني عشر والحجامة في اسفل الصدك
 نافعة من دما ميل الفخذ وجربه وبثورته ومن النقرس والبواسير والفيل وحكة الظهر **فصل** في هديه في اوقات
 الحجامة روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس يرفعه ان خيرا ما تحتجمون فيه يوم سابع عشر شربة او تاسع عشرة
 ويوم احدى وعشرون وفيه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم في الاخذ عين والكاهل كان تحتجم لاسبعة
 عشر وتسعة عشر وفي احدى وعشرين وفي سنان ابن ماجة عن انس مرفوعا من اراد الحجامة فليتحسب سبعة عشر وتسعة
 عشر واحدى وعشرين ولا يتبغ باحد كدم الدم فيقتله وفي سنان ابى داود من حديث ابى هريرة مرفوعا من احتجم لاسبعة
 عشرة او تسعة عشرة او احدى وعشرين كانت شفاء من كل داء وهذا معناه من كل داء سببه غلبة الدم وهذه
 الاحاديث موافقة لما اجمع عليه الاطباء ان الحجامة في النصف الثاني وما يليه من الربع الثالث من اربعة انفع من
 اوله واخره واذا استعملت عند الحاجة اليها انفعت اى وقت كان من اول الشهر واخره قال الخلال اخبرني عصمة بن عصام
 قال حدثنا حنبل قال كان ابو عبد الله احمد بن حنبل يحتجم في اى وقت هاج به الدم واى ساعة كانت وقال صاحب
 القانون اوقاتا في النهار الساعة الثانية او الثالثة ويجب توقيها بعد الحمام الا من دم غليظ فيجب ان يستحم ثم يحجر
 ساعة ثم يحتجم انتهى وتكره عندهم الحجامة على المشبع فانها ربما اورثت سدا او امراضا ردية لاسيما اذا كان الغذاء
 باردا غليظا واتي اثر الحجامة على الريق دواء وعلى المشبع داء وفي سبعة عشر من الشهر شفاء واختيار هذه الاوقات للحجامة
 فيما ذكرنا كانت على سبيل الاحتياط والتحرز من الاذى وحفظ الصحة واما في مداواة الامراض فحيث ما وجد الاحتياج
 اليها وجب استعمالها وفي قوله لا يتبغ باحد كدم الدم فيقتله دلالة على ذلك يعني لئلا يتبغ في حذف حرف الجر من قوله فيقتله
 والتبغ اليه وهو مقلوب البغي وهو بمعناه فانه بغى الدم وهيجانه وقد تقدم ان الامام احمد كان يحتجم اى وقت احتاج
 من الشهر **فصل** اما اختيار ايام الاسبوع للحجامة فقال الخلال في جامعه اخبرنا حرب بن اسمعيل قال قلت لاسمك تكرر
 الحجامة في شئ من الايام وقال قد جاء في الاربعاء والسبت وفيه عن الحسين بن حسان انه سأل ابا عبد الله عن الحجامة
 اى يوم يكره فقال يوم السبت ويوم الاربعاء ويقولون يوم الجمعة وروى الخلال عن ابى سلمة وابى سعيد المقبري

ش

عن أبي هريرة مرفوعاً من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت فاصابه بياض أو برص فلا يلو من الآن نفسه وقال الخلال
 أخبرني محمد بن علي بن جعفران يعقوب بن مجتبان حدثهم قال سئل أحمد عن النورة وأنجامة يوم السبت ويوم الأربعاء
 فكرها وقال بلغني عن رجل أنه تنور واحتجم يعني يوم الأربعاء فاصابه البرص قلت له كانه تهاون بالحديث قال نعم وفي كتاب
 الأفراد للدارقطني من حديث نافع قال قال لي عبد الله بن عمر تبليغ بالدم فابغ لي حجاماً ولا تكيك صبياً ولا شيخاً كبيراً فاني سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول النجامة تزيد الحافظ حفظاً والعامل عقلاً فاحتجموا على اسم الله تعالى ولا تحتجموا الخميس ولا الجمعة
 ولا السبت والاحد واحتجموا الاثنين وما كان من جذام ولا برص الا تزل يوم الأربعاء قال الدارقطني تفرد به زياد بن يحيى قد
 رواه ايوب عن نافع وقال فيه واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ولا تحتجموا يوم الأربعاء وقد روى ابو داود في سننه من حديث
 أبي بكر أنه كان يكره النجامة يوم الثلاثاء وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا
 يرقأ فيها الدم **فصل** وفي ضمن هذه الاحاديث المتقدمة استحباب التداوي واستحباب النجامة وانها تكون في الموضع
 الذي يقتضيه الحال وجواز احتجام المحرم وان الال إلى قطع شيء من الشعر فان ذلك جائز وفي وجوب الفدية عليه ولا يقوى
 الوجوب وجواز احتجام الصائم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ولكن هل يفطر بذلك ام لا
 مسألة اخرى والاصواب الفطر بالنجامة لصحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير معارض فاصح ما يعارض به حديث
 حجامته وهو صائم ولكن لا يدل على عدم الفطر الا بعد اربعة امور **احدها** ان الصوم كان فرضاً **الثاني** انه كان
 مقيماً **الثالث** انه لو يكن به مرض احتاج معه إلى النجامة **الرابع** ان هذا الحديث متأخر عن قوله افطر الحاج والمحمول
 فاذا ثبتت هذه المقدمات الاربع امكن الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم على بقاء الصوم مع النجامة والا فالمانع
 ان يكون الصوم نفلاً لا يجوز الخروج منه بالنجامة وغيرها ومن رمضان لكنه في السفر ومن رمضان في الحضر لكن عت الحاجة
 اليها كما تدعو حاجة من به مرض إلى الفطر او يكون فرضاً من رمضان في الحضر من غير حاجة اليها لكنه مبق على الأصل
 وقوله افطر الحاج والمحمول له ناقل متأخر فتعين المصير اليه ولا سبيل إلى اثبات واحدة من هذه المقدمات الاربع فكيف
 بانباتها كلها وفيها دليل على استيجار الطبيب غيره من غير عقلا جارية بل يعطيه اجرة المثل او ما يرضيه وفيها دليل على جواز
 التكسب بصناعة النجامة وان كان لا يطيب للحر اكل اجرته من غير تحريم عليه فان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اجرة
 ولم يمنعه من اكله وتسميته اياه خبيثاً كتسميته للثوم والبصل خبيثين ولو يلزم من ذلك تحريمهما وفيها دليل على جواز ضرب
 الرجل الخراج على عبده كل يوم شيئاً معلوماً بقدر رطاقته وان للعبدان يتصرفن فيما زاد على خراجيه ولو منع من التصرف
 فيه لكان كسبه كله خراجاً ولو يكن لتقديره فائدة بل ما زاد على خراجيه فهو تملك من سيده لا يتصرف فيه كما اراد والله اعلم
فصل في هديته صلى الله عليه وسلم في قطع العروق والكي ثبت في الصحيح من حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم بعث إلى أبي بن كعب حبياً فقطع له عرقاً وكواه عليه فلما رمى سعد بن معاذ في كحله جسمه النبي صلى الله عليه وسلم
 فورمت فحسبه ثانياً واحسب هو الكي وفي طريق اخرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في كحله بمشقص ثم
 حسبه سعد بن معاذ وغيره من اصحابه وفي لفظ اخر ان رجلاً من الانصار رمى في كحله بمشقص فامر النبي صلى الله عليه وسلم

رسول الله
من

فكوى وقال ابو عبيد وفدا الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل نعت له الكى فقال كوه وارضفوه وقال ابو عبيدة الرضفة مجازة
يسخن ثم تكذبها وقال الفضل بن دكين حدثنا سفيان عن ابى الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كواه فى آكله
وفى صحيح البخارى من حديث انس انه كوى فى ذات الحنجرة النبي صلى الله عليه وسلم حتى وفى الترمذى عن انس ان النبي صلى الله
عليه وسلم كوى اسعد بن زرارعة من الشوكة وقد تقدم الحديث المتفق عليه وفيه وما احب ان الكوى وفى لفظ اخر وانا انهى
امتى عن الكى وفى جامع الترمذى وغيره عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكى قال فابتلينا فما افلحنا
ولا انجحنا وفى لفظ نهيانا عن الكى وقال فما افلح ولا انجح قال المخطاى اما كوى سعد اليرقأ الدم من جرحه وخاف عليه ان
ينزف فيهلك والكى مستعمل فى هذا الباب كما كوى من تقطع يده او رجله واما النهى عن الكى فهو ان يلتقى طلبا للشفاء وكانوا
يعتقدون انه متى لم يكتو هلك فنهاهم عنه لاجل هذه النية وقيل ما نهى عنه عمران بن حصين خاصة لانه كان به ناصورا
كان موضعه خطر فنهى عن كيه فيشبه ان يكون النهى منصرفا الى الموضع المخوف منه والله اعلم وقال ابن قتيبة الكى
جسنان كى الصميم لئلا يعتل فهذا الذى قيل فيه لو يتوكل من كوى لانه يريد ان يدفع القدر عن نفسه **والثانى**
كى المخرج اذا تغلغ العضو اذا قطع ففي هذا الشفاء واما اذا كان الكى للتداوى الذى يجوز ان ينح ويحوز ان لا ينح فانه الى
الكره اقرب انتهى وثبت فى الصحيح من حديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب انهم الذين لا يستقروا
ولا يكتون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون فقد تضمنت احاديث الكى اربعة انواع **احدها نهى** **والثانى**
عدم محبته له **والثالث الثناء** على من تركه **والرابع النهى** عنه ولا تعارض بين ما يجمل الله تعالى فان فعله يدل
على جوارحه وعدم محبته له لا يدل على المنع منه واما الثناء على تاركه فيدل على ان تركه اولى وافضل واما النهى عنه فعلى
سبيل الاختيار والكره او عن النوع الذى لا يحتاج اليه بل يفعله خوفا من حدوث الداء والله اعلم **فصل فى هذا**
صلى الله عليه وسلم فى علاج الصرع اخراجا للصحيحين من حديث عطاء بن ابى رباح قال قال ابن عباس لا اسريك امرأة
من اهل الجنة قلت بل قال هذه المرأة السوداء انت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انى اصرع وانى انكشف فادع الله الى
فقال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله لك ان يعافيك فقال اصبر قالت فانى انكشف فادع الله
ان لا انكشف فدعاهما قلت الصرع صرعان صرع من الارواح الخبيثة الارضية وصرع من الاخلاط الردية و
الثانى هو الذى يتكلم فيه الاطباء فى سببه وعلاجه واما صرع الارواح فايهمهم وعقلا وهم يعترفون به ولا يدفعونه
ويعترفون بان علاجه بمقابلة الارواح الشريرة الخيرة العلوية لتلك الارواح الشريرة الخبيثة فتدفع اثارها وتعاض
افعالها ويبطلها وقد نص على ذلك بقراط فى بعض كتبه فذكر بعض علاج الصرع وقال هذا انما ينفع من الصرع الذى
سببه الاخلاط والمادة واما الصرع الذى يكون من الارواح فلا ينفع فيه هذا العلاج واما جملة الاطباء وسقطهم و
سفلة من يعتقد بالزندقة فضيلة فاولئك ينكرون صرع الارواح ولا يقرن بانها تؤثر فى بدن المصروع وليس معهم
الا جهل ولا فليس الصناعة الطبية ما يدفع ذلك والحس والوجود شاهد به واحالهم ذلك على غلبة بعض الاخلاط
هو صادق فى بعض اقسامه لان كىها وقدماء الاطباء كانوا يسمون هذا الصرع المرض الالهى وقالوا انه من الارواح واما

جالينوس وغيره فتاولوا عليهم هذه التسمية وقالوا انها سموها بالمرض الا لئليكون هذه العلة تحدث في الراس فتضرب أجزاء
 الا لئلي الطاهر الذي مسكنه الدماغ وهذا لتأويل نشأ لهم من جهلهم بهذه الارواح وانكاسهمها وتأثيراتها وجاءت
 زنادقة الاطباء فلم يشبوا الا صرع الا خلاط واحدة ومن له عقل ومعرفة بهذه الارواح وتأثيراتها يضحك من جهل
 هؤلاء الاطباء وضعف عقولهم وعلاج هذا النوع يكون بامر من امر من جهة المصروع وامر من جهة المعالج قالذي من
 جهة المصروع يكون بقوة نفسه وصدق توجهه الى خاطر هذه الارواح وباريها بالتعوذ الصحيح الذي قد توطأ عليه
 القلب اللسان فان هذا نوع محاربة والمحاربة لا يتم الا بانتصاف من عدوه بالسلاح الا بامر من ان يكون السلاح صحيحا
 في نفسه جيدا وان يكون الساعد قويا فتي تخلف احدهما لم يغن السلاح كثير طائل فكيف اذا عدم الامر ان جميعا يكون
 القلب خرابا من التوحيد والتوكل والتقوى والتوجه ولا سلاح له والاشاني من جهة المعالج بان يكون فيه هذان الامر
 ايضا احتي ان من المعالجين من يكتفي بقوله اخرج منه او يقول بسم الله او يقول لا حول ولا قوة الا بالله والنبى صلى الله عليه
 وسلم كان يقول اخرج عدوانه انا رسول الله وشاهدت شيئا يرسل الى المصروع من يخاطب الروح التي فيه ويقول قال
 لك الشيخ اخرجي فان هذا لا يحل لك فيفيق المصروع وربما خاطبها بنفسه وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب
 فيفيق المصروع ولا يحس بالمر وقد شاهدنا نحن غيرنا منه ذلك مرارا وكان كثيرا ما يقرأ في اذن المصروع **اَفْحَسِبُّكُمْ اَنْتُمْ
 خَلَقْتُمْ عِبَادًا وَاَنْتُمْ اَلَيْسَا اَلَا تَرْجِعُونَ** وحدثني انه قرأ هامة في اذن المصروع فقالت الروح نعم ومدبها صوته قال فاخذ
 له عصا وضربه بها في عرق عنقه حتى تجلت يداي من الضرب ولم يشك الحاضرون بانهم يموت لذلك الضرب فغيا ثناء الضرب
 قالت اما احبه فقلت لها هو لا يجبك قالت انا اريد ان احج به فقلت لها هو لا يريد ان شج معك فقالت انا ادعه كرامة لك
 قال قلت لا ولكن طاعة الله ولرسوله قالت فانا اخرج منه قال فقعد المصروع يلتفت يمينا وشمالا وقال ما جاءني الى حضرة
 الشيخ قالوا له وهذا الضرب كله فقال وعلى اى شئ يضرني الشيخ ولم اذنب ولم يشعربا انه وقع ضرب البتة وكان يعالج بآية
 الكرسي وكان يأمر بكثرة قراءة المصروع ومن يعالجه بها وبقرأة المعوذتين وبأجملة فهذا النوع من الصرع وعالجه لا ينكره
 الا قليل المحظ من العلم والعقل والمعرفة والكثرة تسلط الارواح الخبيثة على اهل يكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم
 والسنتهم من حقائق الذكر والتعاويد والتحصينات النبوية والايمانية فتلقى الروح الخبيثة الرجل اعزل لا سلاح معه و
 ربما كان حربا نافيوت فيه هذا ونوكشف الغطاء لرأيت اكثر النفوس البشرية صرعى مع هذه الارواح الخبيثة وهي في اسرها
 وفيضتها تسوقها حيث شاءت ولا يمكنها الا متاع عنها ولا تخالفها وبها الصرع الاعظم الذي لا يفيق صاحبه الا عند
 المفارقة والمعاينة فهناك يتحقق انه كان هو المصروع حقيقة وبالله المستعان وعلاج هذا الصرع باقرا ان العقل الصحيح
 الى الايمان بما جاء به الرسل وان تكون الجنة والنار نصب عينه وقبلة قلبه ويستحضر اهل الدنيا وحول امثالات
 والافات بهرو ووقوعها خلال ديارهم كواقع القطر وهم صرعى لا يفيقون وما اشد اعداء هذا الصرع ولكن لما عمت البلية
 بحيث لا يرى الا مصروع عالم يصرع مستغريا ولا مسة كرا من صار لكثرة المصروع عين عين المستنكر المستغرب خلافة
 فاذا اراد الله بعبد خيرا افاق من هذا الصرع ونظر الى بناء الدنيا مصروع عين حوله يمينا وشمالا على اختلاف طبقاتهم

شأنهم من الطبقة به انجنون ومنهم من يفتق احيا اذا قلبية ويعود الى جنونه ومنهم من يفتق مرة وعجن اخرى فاذا افاق عمل عمل
اهل الافاقة والعقل ثوبيا وده الصرع فيقع التخط **فصل** اما صرع الاخلاط فهو علة تمنع الاعضاء النفسية عن الافعال
والحركة والانتصاب منها غير قام وسببه خلط غليظ لزج يسد منافذ بطون الدماغ سدة غير تامة فيمنع نفوذ الحس
والحركة فيه وفي الاعضاء نفوذ اما من غير انقطاع بالكلية وقد يكون لاسباب اخر كثر غليظ يمتس في منافذ الروح ويجاز
ردى يرتفع اليه من بعض الاعضاء او كيفية لاذعة فينقبض الدماغ لدفع المودى فيتبعه تشنج في جميع الاعضاء ولا يمكن
ان يبقى الانسان معه منتصبا بل يسقط ويظهر في فيه الزبد غالبا وهذه العلة تعد من جملة الامراض الحادة باعتبار
وقت وجود المولود خاصة وقد تعد من جملة الامراض المزمنة باعتبار طول مكثها وعسر برؤها سيما ان جاوزت السن
خمس وعشرين سنة وهذه العلة في دماغه وخاصة في جوهره فان صرع هؤلاء يكون لازما قال راط ان الصرع يبقى في
هؤلاء حتى يموتوا اذا عرف هذا فهذه المرأة التي جاء الحديث انها كانت تصرع وتكشف يجوز ان يكون صرعها من هذا
النوع فوعدها النبي صلى الله عليه وسلم الجنة بصبرها على هذا المرض ودعائها ان لا تنكشف ونهايتها بالصبر والجنة و
بين الدعائها بالشفاء من غير ضمان فاختارت الصبر والجنة وفي ذلك دليل على جواز ترك المعالجة والدوى وان علاج
الارواح بالدعوات والتوجه الى الله يفعل ما لا يتناهى علاج الاطباء وان تأثيره وفعله وتأثير الطبيعة عن انفعالها اعظم
من تأثير الادوية البدنية وانفعال الطبيعة عنها وقد جربنا هذا مرارا نحن وغيرنا وعقلاء الاطباء معترفون بان فاعل القوى
النفسية وانفعالها تقا في شفاء الامراض عجائب وما علم الصناعة الطبية اضر من زنادقة القوم وسفلة فهم وجهها لهم الظاهر
ان صرع هذه المرأة كان من هذا النوع ويجوز ان يكون من جهة الارواح ويكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خيرها بين
الصبر على ذلك مع الجنة وبين الدعائها بالشفاء فاختارت الصبر والستر والله اعلم **فصل** في هديته صلى الله عليه وسلم
في علاج عرق النساء روى ابن ماجه في سننه من حديث محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول دواء عرق النساء الية شاة اعرابية تذاب ثوب تجرأ ثلاثة اجزاء ثم تشرب على الرقيق في كل يوم جزء عرق النساء وجمع
يبتدئ من مفصل الورك وينزل من خلف على الفخذ وربما امتد على الكعب وكلما طالت مدته زاد نزوله ويهزل معه الرجل
والفخذ وهذا الحديث فيه معنى لغوى ومعنى طبى قاما المعنى اللغوى فدل على جواز تسميته هذا المرض بعرق النساء خلافا
لمن منع هذه التسمية وقال للنساء هو العرق نفسه فيكون من باب اضافة الشئ الى نفسه وهو ممتنع وجواب هذا القائل امر
وجهمين **احدهما** ان العرق اعم من النساء فهو من باب اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم وبعضها **الثاني** ان
النساء هو المرض انما بالعرق والاضافة فيه من باب اضافة الشئ الى محله وموضعه قيل دُسمى بذلك لان امه ينسب اسواه
هذا العرق ممتد من مفصل الورك وينتهى الى اخر القدم وراء الكعب من ارجاء الوحي فيما بين عظم الساق والوتر **واما** الله
الهم فقد تقدم ان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نوعان **احدهما** عام بحسب الاخرمان والا ماكن والاستشفاء
والانزول **والثاني** خاص بحسب هذه الامور وبعضها وهذا من هذا القسم فان هذا الخطاب للعرب واهل الحجاز ومن
ولا سيما اعراب البوادي فان هذا العلاج من انفع العلاجات لهم فان هذا المرض يحدث من يلبس وقد تحدث من سادة غلي

لنجة فعلاجها بالاسهال والالوية فيها الخاصيتان الانضاج والتلين ففيها الانضاج والاخراج وهذا المرض يحتاج علاجاً
الى هذين الامرين وفي تعيين الشاة الاعرابية قلة فضولها وصغر مقدها ولطف جوهرها وخاصة مراعاة لانها ترعى
اعتبار البراءة كالحمار كالشجر والقيصوم ونحوهما وهذه النباتات اذا تغذى بها الحيوان صار في لحمه من طبعها بعد ان يلطفها
تغذية بها وليكسبها مزاجاً لطيف منها ولا سيما الالوية وظهور فعل هذه النباتات في اللبن اقوى منه في اللحم ولكن الخاصية التي
في الالوية من الانضاج والتلين لا توجد في اللبن وهذا ما تقدم ان ادوية غالب البوادي بالادوية المفردة وعليه
اطباء الهند واما الروم واليونان فيعتنون بالمركبة وهم متفقون كلهم على ان من سعادة الطبيب ان يداوى بالغذاء فان
عجز في المفرد ان يحجز فيها كان اقل تركيباً وقد تقدم ان غالب عادات العرب واهل البوادي الامراض البسيطة والادوية البسيطة
تناسبها وهذه لبساطة اغذيتهم في الغالب اما الامراض المركبة فقالها يحدث عن تركيب اغذية وتنوعها واختلافها فاختار
لها الادوية المركبة والله تعالى اعلم **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج بلس الطبع واحتياجه الى ما يشبهه ويبيته**
روى الترمذي في جامعه وابن ماجه في سننه من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بماذا
تتمشين قالت بالشيرم قال حار جاريتم قال ستمشين بالسنا فقال لو كان شئ يشفى من الموت لكان السنا قد وسع
ابن ماجه عن ابراهيم بن ابي عبله قال سمعت عبد الله بن حرام وكان ممن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلتين يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بالسنا والسنوات فان فيها شفاء من كل داء الا السام قيل يا رسول الله
وما السام قال الموت قوله بم تتمشين اي تليين الطبع حتى يمشى ولا يصير بمنزلة الواقف فيؤدي باحتباسه
ولهذا سمي الدواء المسهل مشياً على وزن فعيل وقيل لان المسهل يكثر المشى والاختلاف للحاجة وقد روى بما الذي تستشفين
فقلت بالشيرم وهو من جملة الادوية التوعية وهو قشر عرق شجرة وهو حار يابس في الدرجة الرابعة واجوده المائل الى
الحمرة الخفيف الدقيق الذي يشبه الحبل الملفوف وبالحمة فهو من الادوية التي اوصى الاطباء بترك استعمالها لخطرها ووطئ
اسها لها قوله صلى الله عليه وسلم حار جاريتم حار جاريتم قال ابو عبيدة واكثر كلامهم بالياء قلت في قوله ان احدهما
ان الحار الجسيم الشديد الاسهال فوصفه بالحارة وشدة الاسهال وكذلك هو قاله ابو حنيفة الدينوري والثاني
وهو الصواب ان هذا من الاتباع الذي يقصده تاكيد الاول ويكون بين التاكيد اللفظي والمنوي ولهذا يراعون فيه
اتباعه في اكثر حروفه كقولهم حسن بسن اي كامل محسن وكقولهم حش قش بالقاف ومنه شيطان ليطان وحار جاريتم
ان في الجار معني اخر وهو الذي تجر الشئ الذي يصيبه من شدة حرارته وجذبه له كانه يذعه ويسلحه ويبارم اغتر في
جار كقولهم صمري وصهر شجر والصهارى والصهارى والصهارى مستقل واما السنا ففيه لغتان المد والقصر هونيت
حجازي افضل الملكى وهوداء شريف مامون الغائلة قريب من الاعتدال حار يابس في الدرجة الاولى سهل الصفراء و
السوداء ويقوى جرم القلب وهذه فضيلة شريفة في خاصيته النفع من الوسواس السوداوى ومن الشقاق العارض
في البدن وتفتح العضل وانتشار الشعر ومن القمل والصداع العتيق والجرب والبثور والحكة والصرع وشرب ماء مطبوخا
اصلي من شربه مدقوقا ومقدرا الشربة منه الى ثلاثة دراهم ومن مائة الى خمسة دراهم وان طبخ معه شئ من زهر

شباب

عنه

شأنية

لبنفسه والزبيدي الأحمر المتزوج العجم كان أصلياً قال الرازي السناء والشاه تاج يسهلان الأخلاط المحترقة وينفغان من الحرج
والنحكة والشربة من كل واحد منهما من أربعة دراهم إلى سبعة دراهم وأما السنوات ففيه ثمانية أقوال **أحدها** أنه
العسل والثاني أنه رب عكة السمن يخرج خطط أسوداء على السمن حكاهما عمر بن بكر السكسكي **الثالث** أنه حبشبة
الكمون وليس به قاله ابن الأعرابي **الرابع** أنه الكمون الكرماني **الخامس** أنه الرازيانج حكاهما أبو حنيفة الدينوري
عن بعض الأعراب **السادس** أنه الشبث **السابع** أنه التمر حكاهما أبو بكر بن السني **الثامن** أنه
العسل الذي يكون في زقاق السمن حكاهما عبد اللطيف البغدادي قال بعض الأطباء وهذا جذر بالمعنى واقرباً للصواب
أي يخلط السناء مدقوقاً بالعسل المخالط للسمن ثم يعلق فيكون أصلياً من استعماله مفقوفاً في العسل السمن من أصلاح
السناء وعائنه على الأسهال وأدبه أعلم وقد روي الترمذي وغيره من حديث ابن عباس يرفعه أن خير ما تداوي به
به السعوط واللردود والنجمامة والمشق هو الذي يمشي الطبع ويلينه ويسهل خروجه **الخارج فصل** في هديه صلى الله عليه
وسلم في حكة الجسم وما يولد القمل في الصحيحين من حديث قتادة عن انس بن مالك قال رخص رسول الله صلى الله
عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما في لبس الحرير بحكة كانت بهما وفي رواية أن عبد الرحمن
بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما شكوا القمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فرخص لهما في قميص الحرير
ورأيتهم عليهما هذا الحديث يتعلق به أمران **أحدهما** نكته والأخر طبعي فأما الفقهي فالذي سقرت عليه سنته صلى الله
عليه وسلم وأباحه الحرير للنساء مطلقاً وتحريمه على الرجال إلا الحاجة أو مصلحة راجحة فالحاجة إما من شدة البرد ولا
يجد غيره أو لا يجد سائر سواه ومنها الباسه للحرب والمرض والحكة وكثرة القمل كما دل عليه حديث انس هذا الصحيح
أجاز أصح الروايتين عن الإمام أحمد وأصح قول الشافعي إذا حصل عدم التخصيص والخصصة إذا ثبتت في حق بعض الأمة
لمعنى قدمت الكل من وجد فيه ذلك المعنى إذا حكمه بعموم سببه ومن منع منه قال حديث التحريم عامة وأحد
الخصصة يحتمل اختصاصها بعبد الرحمن بن عوف والزبير ويحتمل تقديمها إلى غيرها وإذا احتمل الأمران كان الأخذ بالعموم
أولى ولهذا قال بعض الرواة في هذا الحديث فلا أدري أبلغت الخصصة لغيرها أم لا والصحيح عموم الخصصة فإنه عرف خطا
الشرع بذلك ما لو صرح بالتخصيص وعدم إلحاق غير من رخص له أولى به كقوله لا يبيد تجزئك ولن تجزئ عن أحد
بعد كقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في تكاح من وهبت نفسها له خالصة لك من دون المؤمنين وتحريم الحرير إنما
كان سداً للزينة ولهذا أبيح للنساء وللحاجة والمصلحة الراجحة وهذه قاعدة ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة
والمصلحة الراجحة كما حرم النظر سد الزينة الفعل وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة والمصلحة الراجحة وكما حرم التنفل
بالصلوة في أوقات النهي سد الزينة المشابهة للصورية بعباد الشمس وأبيحت للمصلحة الراجحة وكما حرم ربا الفضل سداً
للزينة ربا النسبة وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة من العرايا وقد اشبعنا الكلام فيما يحل ويحرم من لباس الحرير في كتاب
التحريم لما يحل ويحرم من لباس الحرير **فصل** وأما الأهر الطي فهو أن الحرير من الأدوية المتخذة من حيوان ولذلك يعد
في الأدوية الحيوانية لأن مخرجه من حيوان وهو كثير المنافع جليل الموقع ومن خاصيته تقوية القلب وتفرجه والنفع من كثير

التحريم

من امراضه ومن غلبة المرة السوداء والادواء الحادثة عنها وهو مقول للبصر في التحلية واتخاذ منه وهو يستعمل في صناعة
الطب حار يابس في الدرجة الاولى وقيل حار رطب فيها وقيل معتدل واذا اتخذ منه منبوس كان معتدلا في الحرارة في منزله
مستحسنا للبدن وربما برد البدن بتسمينه اياه قال الرازي الا برسيم اسخن من الكتان وبرد من القطن يرد في الحذر لكل لباس
خشش فانه يهزل ويصلب البشرة وبالعكس قلت والملايس ثلاثة اقسام قسم يسخن البدن ويدفئه وقسم يدفئه
ولا يسخنه وقسم لا يسخنه ولا يدفئه وليس هناك ما يسخنه ولا يدفئه ما يسخنه فهو اولي بتدفئته فلا يابس الا ويا
والاصوات تسخن وتدفئ وملابس الكتان والحري والقطن لا تدفئ ولا تسخن فثياب الكتان باردة يابسة وثياب الصوف
حارة يابسة وثياب القطن معتدلة الحرارة وثياب الحرير الين من القطن واقل حرارة منه قال صاحب المنهاج ولبسه لا
يسخن كالقطن بل هو معتدل وكل لباس ملس صقيل فانه اقل سخانا للبدن واقل عونا في تحلل ما يتحلل منه واخرى ان
يلبس في الصيف في البلاد الحارة ولما كانت ثياب الحرير كذلك وليس فيها شئ من اليبس والخشونة الكائنين في غيرها
صار نافعة من الحكة اذا الحكة لا تكون الا عن حرارة ولبس وخشونة فلذلك رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
للزبير وعبد الرحمن في لباس الحرير بمداواة الحكة وثياب الحرير ابعد عن قبول تولد القمل فيها اذا كان خزاها مخالفا لمزاج
ما يتولد منه القمل واما القسم الذي لا يدفئ ولا يسخن فالتخذ من الحديد والرياح والخراب والخراب والخراب
فاذا كان لباس الحرير عدل اللباس وافقه للبدن فلما اذا حرمة الشريعة الكاملة الفاضلة التي اباحت الطبيات حرمة
الخبائث قيل هذا السؤال عجيب عنه كل طائفة من طوائف المسلمين بخواب فنكروا الحكم والتعليل لما رفعت قاعدة التعليل
من اصلها التي تجب الى جواب عن هذا السؤال ومثبوته التعليل والحكم وهو الاكثر من متهم من عجيب عن هذا بيان الشريعة حرمة
لتصبر النفوس عنه وتتركه فتتاب على ذلك لاسيما ولها عوض عنه بغيره ومنهم من عجيب عنه بانه خلق في الاصل للنساء
كالحمية بالذهب فحرم على الرجال ما فيه من مفسدة تشبه الرجال بالنساء ومنهم من قال حرم لما يورثه من الفخر والخيلا
والعجب ومنهم من قال حرم لما يورثه للبدن بما لا يسته من الانوثية والتخنث وضد الشهامة والرجولية فان لبسه
يكسب القلب صفة من صفات الاناث ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الاكثر الا وعلى شمائله من التخنث والتأنث
الرخاوة ما لا يخفى حتى لو كان من انتمهم الناس واكثرهم فحولية ورجولية فلا بد ان ينقصه لبس الحرير منها وان لم ينقص
ومن غلظ طباعه وكثفت عن فهم هذا فليس للمشارع الحكمية ولهذا كان اصح القولين انه يحرم على الولي ان يلبسه ^{لغير}
لما ينشأ عليه من صفات اهل التانيث وقد روى النسائي من حديث ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ان الله احل لاناث امتي الحرير والذهب حرمة على ذكرهم وفي لفظ حرم لباس الحرير والذهب على ذكرا امتي
واحل لاناثهم وفي صحيح البخاري عن حذيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديبااج ان
يجلس عليه وقال هولاء في الدنيا ولكم في الآخرة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج ذات الحنجرة في المزملة
في جامعته من حديث يزيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تدواوا من ذات الحنجرة بالقسط البصري الزيت
وذا ذات الحنجرة عند الاطباء نوعان حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي ورم حار يعرض في نواحي الحنجرة والغشاء المستبطن

للأضلاع وغير الحقيقي اليرشبهه يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة موزية تحتقن بين الصفاقات فتحدث وجعا قريبا من وجع ذات الجنب الحقيقي إلا أن الوجع في هذا القسم ممدود وفي الحقيقي ناخس قال صاحب القانون قد يعرض في الجنب والصفاقات والعضل التي في الصدر والأضلاع ونواحيها أورام موزية جدا موجعة تسمى شوصة وبرساما وذات الجنب وقد تكون أيضا أوجعا في هذه الأعضاء ليست من ورم ولكن من رياح غليظة فيظن أنها من هذه العلة ولا تكون قال وأعلم أن كل وجع في الجنب قد يسمى ذات الجنب اشتقاقا من مكان الألم لأن معنى ذات الجنب صاحبة الجنب والغرض به ههنا وجع الجنب فإذا عرض في الجنب المر عن أي سبب كان نسباليه وعليه حمل كلامهم في قوله أن أصحاب ذات الجنب ينتفعون بالحمام وقيل المراد به كل من به وجع جنب أو وجع رية من سوء مزاج أو من إخلال غليظة أولذاعة من غير ورم ولا حمى قال بعض الأطباء أما معنى ذات الجنب في لغة اليونان فهو ورم الجنب كما ذكرنا ذلك ورم كل واحد من الأعضاء الباطنة وإنما سمي ذات الجنب ورم ذلك العضو إذا كان ورما حارافقط وليكرم ذات الجنب الحقيقي خمسة أعراض وهي الحمى والسعال والوجع الناخس وضيق النفس والنفض المنشاري والعلاج الموجود في الحديث ليس هو لهذا القسم لكن للقسم الثاني الكائن عن الرشح الغليظة فإن القسط البحري وهو العود الهندي على ما جاء مفسرا في اتخاذ آخر صنف من القسط إذا قدقنا عاها وخطا بالزيت المسخن وذلك به مكان الرشح المذكور ولعل كان دواء موافقا لذلك نافع له محللا لما دته مذهبا لها مقويا للأعضاء الباطنة مفتحا للسدد والعود المذكور في منافع ذلك قال المسيحي العود حار يابس قابض تحبس البطن ويقوى الأعضاء الباطنة ويطرد الرشح ويفتح السدد نافع من ذات الجنب يذهب فضل الرطوبة والعود المذكور جيد للدماع قال ويجوز أن ينتفع القسط من ذات الجنب الحقيقية أيضا إذا كان حار وثقاعن مادة بقلية لاسيما في وقت انحطاط العلة والله أعلم وذات الجنب من الأمراض الخطرة وفي الحديث الصحيح عن أم سلمة أنها قالت بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضه في بيت ميمونة وكان كلما خف عليه خرج وصلى بالناس وكان كلما وجد ثقلا قال مروا بأكبر فليصل بالناس واشتد شكواه ثدي عمر ومن شدة الوجع ما عنده نساؤه وعمه العباس وأم الفضل بنت الحارث واسماء بنت عميس فتشاوذا في لده فلذوه وهو مغرور فلما افاق قال من فعل بهذا هذا من عمل نساء حبش من ههنا وأشار بيده إلى أرض الحبشة وكانت أم سلمة واسماء لداة فقلا ليا رسول الله خشينا أن يكون بك ذات الجنب قال فبم لددتموني قالوا بالعود الهندي وشئ من ورس وقطران من زيت فقال ما كان الله ليقذفني بذلك الداء ثم قال عزمت عليكم أن لا يبق في البيت أحد إلا لالا عمي العباس في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لددنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترنا لالتدوني فقلنا كراهية المريض للدواء فلما افاق قال لو أنهيكم أن لا تلدوني لا يبق منكم إلا لدد غير عمي العباس فإنه لو يشهد كوقال أبو عبيدة عن الأصمعي اللدد ما يسقى الإنسان في أحد شقي الفم أخذ من ليدكي الوادي وهما جانباه وأما الوجور فهو في وسط الفم قلت واللدد بالفتح هو الداء الذي يلديه وآلسعوط ما أدخل من أنفه وفي هذا الحديث من الفقه معاقبة الجاني بمثل ما فعل سواء إذا لم يكن فعله محرما حتى الله وهذا هو الصواب لمقطوع به لبضعة عشر ليل لا ذكر لها في موضع آخر وهو منصوب أحمد وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين ويزحمه المسألة بالقصاص في اللطمة والضربة وفيها علة

احاديث لا معارض لها البتة فتعين القول بها **فصل** في حديثه صلى الله عليه وسلم في علاج الصداع والشقيقة
 في ما جاء في سننه حديثا في صحته نظران النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صدع غلف راسه بالخناء ويقول
 انه نافع باذن الله من الصداع والصداع الوفي بعض اجزاء الرأس او كله فما كان منه في حد شق الرأس لا يسمي
 شقيقة وان كان شاملا لجميعه لا يسمي بصدع وخوذة تشبه عابضة السلاح التي تشمل على الرأس كله وربما كان
 في موخر الرأس او في مقدمه وانواعه كثيرة واسباب مختلفة وحقيقة الصدع سخونة الرأس واحتمائه لمادار فيه من الخاء
 يطلب المنفذ من الرأس فلا يجد منفذا فتصعد ما يتصلح الوعى اذا حسي منه ويطلب منه فكل شيء رطب اذا حسي
 طنب مكانا اوسع من مكانه الذي كان فيه فاذا عرض هذا البخر في الرأس كله بحيث لا يمكنه تقنى والتحلل جال في
 الرأس سمي الصداع يكون عن اسباب عديدة **احدها** من غلبة واحد من الطبائع الاربعة واخامس
 يكون من قروح تكون في المعدة فيؤلم الرأس لذلك الورم للاتصال من العصب المخرج من الرأس بالمعدة والسادس
 من ريم غليظة تكون في المعدة فتصعد الى الرأس فتصدعه والسابع يكون من ورم في عروق المعدة فيؤلم الرأس
 بالورم المعدة للاتصال الذي بينهما والثامن من صداع يحصل من امتلاء المعدة من الطعام ثم يتحدرو ويقر بعضه
 نيا في صدع الرأس ويثقله والتاسع يعرض بعد الجماع لتخلخل الجسم فيحصل اليه من جزء الهواء اكثر من قدره
 العاشر صداع يحصل بعد القيح والاستفراغ اما الغلبة اليبس واما التصاعد الانجزة من المعدة اليه واحدا عشر
 صداع يعرض عن شدة الحر وسخونة الهواء والثاني عشر ما يعرض عن شدة البرد وتكاثف الانجزة في الرأس وعنده
 تحللها والثالث عشر ما يحدث عن السهر وحبس النوم والرابع عشر ما يحدث من ضغط الرأس وحمل شيء أثقل
 عليه والخامس عشر ما يحدث من كثرة الكلام فيضعف قوة الدماغ لاجله والسادس عشر ما يحدث من كثرة
 الحركة والرياضة المفطرة والسابع عشر ما يحدث من الاعراض النفسانية كالغمووم والغمووم والاحزان والوساوس
 والافكار الردية والثامن عشر ما يحدث من شدة الجوع فان الانجزة لا يجد ما تعمل فيه وتكثر وتتصاعد الى الدماغ
 فتؤلمه والتاسع عشر ما يحدث عن ورم في صفاق الدماغ ويجد صاحبه كانه يضرب بالمطاراة على راسه والعشرون
 ما يحدث بسبب الحمى لاشتعال حرارتها فيه فيقال والله اعلم **فصل** في سبب صداع الشقيقة مادة في شرائين الرأس
 وحدها حاصلة فيها اومرتقية اليها فيقبلها الجانب الاضعف من جانبيه وتلك المادة اسما بخارية واما اخلاط حارة
 او باردة وعلامتها الخاصة بها خضرة الشرايين وخاصة في اليدوي اذا ضبطت بالعصائب ومنعت من الضربان
 سكن الوجع وقد ذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي لها هذا النوع كان يصيب النبي صلى الله عليه وسلم فيمكث اليوم
 واليومين لا يخرج وفيه عن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عصب راسه بعصابة وفي
 الصحيح انه قال في مرض موته وراسه وكان يعصب راسه في مرضه وعصب الرأس ينفع في وجع الشقيقة وغيرها من
فصل في علاج الصداع باختلاف انواعه واسبابه فانه ما عالج بالاستفراغ ومنه ما عالج به بتناول
 الغذاء ومنه ما عالج به بالسكون والدعة ومنه ما عالج به بالضادات ومنه ما عالج به بالتبريد ومنه ما عالج به

بالشحن ومنه ما علاجه بان يجنب سماع الاصوات والحركات وأذاعت هذا الفلاح في هذا الحديث
 بأحد وهو جزءه كل واحد من خواصه فان الصلاح اذا كان من حرارة ملية أو يولد من مادة يوجب تفرغها
 انفع نية الحناء فعاظها واذا دق وضمت به انجبهة مع الخل سكن الصلاح وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمده
 سكن اوجاعه وهذا لا يختص بوجع الرأس بل يعول الأعضاء وفيه قبض تشد به الأعضاء واذا ضمده موضع الورم
 الحار المنتهب سكنه وقد روى البخاري في تاريخه وابوداؤد في السنن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه
 احد وجعاني راسه الا قال له احتجم ولا تشكى اليه وجعاني رجله الا قال له اختضب بالحناء وفي الترمذي عن سلمي
 امرافع خادمة النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان لا يصيب النبي صلى الله عليه وسلم قرحة ولا شوك الا وضع عليها
فصل في الحناء باردة في الاولى يابس في الثانية وقوة شجر الحناء واغصانها مركبة من قوة محلبة اكتسبتها من جحر
 فيها مائي حار باعتدال ومن قوة قابضة اكتسبتها من جوهر فيها ارض بارد ومن منافعها انه محلل نافع من حرقات النار
 وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمده وينفع اذا مضغ من قروح الفم والسلاق العارض فيه ويبرئ القلاع في افواه
 الصبيان والضماد به ينفع من الاورام الحارقة الملتهبة ويفعل في الجراحات فعل دم الاخوين واذا خلط نورة مع الشمع
 المصفى ودهن الورد ينفع من اوجاع الحنجرة ومن خواصه انه اذا بدأ الجدرى يخرج الصبي فخصب سافل رجله
 بمحناه فانه يوم من على عينيه ان يخرج فيها شيء منه وهذا صحيح فحرب الاشك فيه واذا جعل نورة تحت طيات الصوف
 طيبها ومنع السوسر عنها واذا انقع ورتبه في ماء عذب يغمره ثم عصر وشرب من صفوه اربعين يوما كل يوم عشرين درهما
 مع عشرة دراهم سكر ويغذي عليه بجزءان الصغرى فانه ينفع من ابتداء الجذام بخاصية فيه عجبية وحكى ان رجلا تقفقت
 اظافر اصابع يده وانه بذل لمن يبرئه ما اؤلفه بمجد فوصفت له امرأة ان يشرب عشرة ايام حناء فلم يقدر تحليل ثم نفقه
 بماء وشربه فبرأ ورجعت اظافيره الى حسناتها والحناء اذا لزمت به الاظفار معجوناً حسناتها ونفعها واذا عجن بالسمن وضمت
 بقايا الاورام الحارقة التي ترش ماء اصفر نفعها ونفع من الحرب المتقرح المزمن منفعه بليلة وهو ينبت الشعر ويقويه و
 يحسنه ويقوى الرأس وينفع من النقطات والبثور العارضة في الساقين والرجلين وسائر البدن **فصل في هدي صلى الله**
 عليه وسلم في معالجة المرضى يترك اعطائهم ما يكرهونه من اطعام وشراب وانهم لا يكرهون على تناولها ما روى الترمذي
 في جامعه وابن ماجة عن عتبة بن عامر الجهمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتركوا مرضاكم على اطعام و
 الشراب فان الله عز وجل يبعثهم ويسقيهم قال بعض فضلاء الأطباء ما اغتر فوات هذه الكلمة النبوية المشتملة على حكم
 الهية لاسيما للأطباء ولمن يعالج المرضى وذلك ان المرض اذا عاف الطعام والشراب فذلك لا اشتغال الطبيعة بمجاهدة
 المرض المستوطنته وانقصاها للضعف الحارقة الغريزية او خودها وكيف ما كان فلا يجوز حينئذ اعطاء الغذاء في هذا
 الحالة واعلم ان الجوع انما هو طلب الأعضاء للغذاء ليخلف الطبيعة عليها به عوض ما يتحلل منها فيجذب الأعضاء القصوى
 من الاغذية حتى ينهيها الى المعدة فيحس الانسان بالجوع فيطلب الغذاء واذا وجد المرض اشتغلت الطبيعة
 بمادته وانضاجها واخراجها عن طلب الغذاء والشراب فاذا اكره المريض على استعمال شيء من ذلك تعطلت به الطبيعة

عن فعلها واشتغلت بهضه وتدبيره عن انضاج مادة امراض ودفعه فيكون ذلك سببا لضرر المريض ولا سيما في اوقات
 البحارين اضعفنا حمار الغريزي او خموده فيكون ذلك زيادة في البلية وتعجيل النازلة المتوقعة ولا ينبغي ان يستعمل في هذا
 الوقت والحال الا ما يحفظ عليه قوته ويقويها من غير استعمال مزيج للطبيعة البتة وذلك يكون به لطيف فوامر الاشربة والاغذية
 واعتدال مزاجه كشراب النيلوفر والتفاح والورد الطري وما اشبه ذلك ومن الاغذية امراق القرع والمعدلة الطبيعية
 فقط وانعاش قواه بالارايح العطرة الموافقة والاخبار السارة فان الطبيب خادم الطبيعة ومعينها لا معية باو اعلان
 الدم احميد هو المغذى للبدن وان البغمة في قد نفذ بعض النضج فاذا كان بعض المرضى في بدنه بلغو تأثير وعدم الغذاء
 حطفت الطبيعة عليه بطبعه وانضجته وصيرته دمه او عدت به الاعضاء والكثنت به خماسواه والطبيعة هم القوة
 التي وكلها الله سبحانه بتدبيره الى بدن وحفظه وصحته وحراسته مدد حياته واعلم انه قد يحتاج في النذر ان
 اجبار المريض على الطعام والشراب وذلك في الامراض التي يكون معها الاختلال في العقل وعلى هذا فيكون احد عشر من
 العام المخصوص ومن المطلق الذي قد يحد على تقيد به دليله وعنف الحوادث ان المريض قد يعيش بلا غذاء اياما يعيش
 الصحيح في مثله وفي قوله صلى الله عليه وسلم فان الله يطعمهم ويسقيهم معنى لطيف زائد على ما ذكره الاطباء لا يعرفه الا من
 له عناية باحكام القلوب والارواح وتأثيرها في حبيبة الوجود انفعال الطبيعة عنها كما انتفعل هو كثيرا عن الطبيعة
 ونحو تشير اليه اشارة فتقول النفس اذا حصل لها ما يشغلها من محبوب او مكروه او مخوف اشتغلت به عن طلب الغذاء
 والشراب فلا تحس بجوع ولا عطش بل ولا مزاجه بل لا تشغل من الاخصاس من الموال الشديدا الا ان لا التحس به وما
 من احد الا وقد وحده نفسه ذلك او شيئا منه واذا اشتغلت النفس به دمه ما ورج عليها تحس بالوجوع
 فاذا كان الوجدان مفرجا قوى اخرجته قلوبها من الغداز فشبعته به وانتعشت قواه او تضاعفت وجبت الدموية
 في الجسد من طهي قوته ووجهه ونظره وسويته فان الفرح يوجب ان يسا طدم القلب فينبعث في اوه وقتها
 به فلا تصاب الاعضاء معلومها من الغذاء المعتاد لا تشتغلها بما هو احب اليها والى لطبيعة منه والصبيغة اذا ظفرت
 بما تحب له علمه مودونه واذا كان او ارد موليا او حزننا او مخوفا اشتغلت بئها ومقاومته وودا منته عن
 طلبها اغذائه في حال حربها في شغل عن طلب الطعام والشراب فان ظفرت في هذا الحرب انتعشت قواه واخست عليها نظير
 ما قاتله من قوة الطعام والشراب وان كانت مغلوبة مقهورة انحطت قواه بحسب ما حصل لها من ذلك وان كان
 اشرب بينهما وبين هذا العدد وسخا لا فالقوة تظهر تارة وتخفى اخرى وباجلها فالحرب بينهما على مثال الحرب بين
 العددين المتقابلين والنصر للغالب والمغلوب اما قاتل زاما جريحا واما اسير فالمرضى له مدد من الله تعالى يغذيه به
 نرائد على ما ذكره الاطباء من تنديته بالدم وهذا المدد بحسب ضعفه ونكساره وانظر احواله بين يدي به عز وجل
 فيحصل له من ذلك ما يوجب له قربا من رحمة فان العبد اقرب ما يكون من رحمة ربه اذا انكسر قلبه ورحمة ربه
 قريب منه فان كان وليا له حصل له من الاغذية القلبية ما يقوى به قوى طبيعته وتنعش به قواه اعظم في قواه
 وانتعاشها بالاغذية البدنية وكلما قوى ايمانه وحب له ربه وانسه به وفرجه به وقوى يقينه بربه واشتد شوقه اليه

وإنما به وجد في نفسه من هذه القوة لا يعبر عنه ولا يدركه وصف طبيب ولا يمازله علمه ومن غلط طبعه
 كتفت عسه من ثم هذا التصديق به فليست حال كبر من عشاق الصور الذين قد امتلأت قلوبهم بحب ما يشقونه
 من صوريه أو جاحه أو مال وعنه زندي شاهد للناس من هذا العجب أنب في أنفسهم وفي غيرهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه كان يواصل في الصيام الأيام ذوات العدد وينهي أصحابه عن الوصال ويقول لست كهؤلاء أتكم أني
 أظلم بظمني ربي ويسقيني ومعلوم أن هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي يأكله الإنسان بفمه ولا لو يكن مواسلا
 ولم يحقق الفرق بل لو يكن صائما فإنه قال أظلم بظمني ربي ويسقيني وأيضا فإنه فرق بينه وبينهم في نفس الوصال وأنه
 يقدر منه علم لا يقدر من عليه فلو كان يأكل ويشرب بفمه ليقول لست كهؤلاء أتكم وإنما فهو هذا من الحديث من قل
 نصيبه من غذاء الأرواح والقلوب وتأثيره في القوة وانعاشها واعتلائها به فوق تأثير الغذاء الجسماني والله الموفق
فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العذرة وفي العلاج بالسعوط ثبت عنه في الصحيحين أنه قال خير ما تدواؤهم
 به الحجامة والقسط البحري ولا تعذبوا صبيبا نكروا الغمز من العذرة وفي السنن والمسند من حديث جابر بن عبد الله
 قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وعندها صبي تسيل منخراة ما فقال ما هذا فقالوا به العذرة
 أو وجع في رأسه فقال وليكن لا تقتلن أولا دكن إياها امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع في رأسه فلما أخذ قسطا
 هنديا فليحكه بماء ثم تسعطه إياها فامرت عائشة فصنع ذلك بالصبي فبرأ قال أبو عبيد عن أبي عبيدة العذرة تعج
 في الحلق من الدم فاذا عوج منه قيل قد عذربه فهو معذور انتهى وقيل العذرة قرحة تخرج فيما بين الأذن و
 الحلق ويعرض للصبيان غالبا وأما نفع السعوط منها بالقسط المحكوك فلان العذرة ما تهادم يغلب عليه البلغم
 لكن تولده في أبلان الصبيان وفي القسط تحفيف يشد اللهاة ويرفعها إلى مكانها وقد يكون نفعه في هذا الداء باختصاصه
 وقد ينفع في الأدواء الحارة والأدوية الحارة بالذات تارة وبالعرض أخرى وقد ذكر صاحب القانون في معالجة
 سقوط اللهاة القسط مع الشب انيماني وبذر المر والقسط البحري المذكور في الحديث فهو العود الهندي وهو الأبيض
 منه وهو حلو وفيه منافع عديدة وكانوا يعالجون أولادهم بغمز اللهاة وبالعلاق وهو شئ يعلقونه على الصبيان فها هم
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأرشدهم إلى ما هو أنفع للأطفال وأسهل عليهم والسعوط ما يصب في الأنف
 وقد يكون بادوية مفردة ومركبة تدق وتخل وتبجن وتجفف ثم يحل عند الحاجة ويسعط به في أنف الإنسان وهو
 مستلق على ظهره وبين كتفيه ما يرفعهم لينخفض رأسه فيتمكن السعوط من الوصول إلى دماغه ويستخرج ما فيه من
 الداء بالعطاس وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التدوي بالسعوط فيما يحتاج إليه فيه وذكر أبو داود في سننه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم استعط **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المفود** روى أبو داود في سننه من
 حديث محمد بن سعد قال مرضت مرضا فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فوضع يده بين ثديي
 حتى وجدت بردها على فؤادي وقال إنك رجل مفود فأت الحارث بن كلفة من ثقيف فأنه رجل يتطيب فليأخذ سبع
 تمرات من حجة المدينة فليجأهن بنواهن ثوليد لك بهن المفود الذي أصيب فؤاده فهو يشك به كالمبطون الذي يشككي

بطنه واللدود ما يسقاه الانسان من احد جانبي الفوف في التمر خاصية عجيبة لهذا الداء ولا سيما اتمر مدينة ولا سيما العجوة منه وفي كونها سباعا خاصة اخرى تدرك بالوحى وفي الصحيحين من حديث عامر بن سعد بن ابراهيم عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصبى سبع تمرات من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سوء ولا سحر وفي لفظ من اكل سبع تمرات مما بين لابليها حين يصبح لم يضره سمه حمة يمسح والتمر حار في الثانية يابس في الاولى وقيل رطب فيها وقيل معتدل وهو غذاء فاضل حافظ للصحة لاسيما لمن اعتاد الغذاء به كاهل المدينة وغيرهم وهو من افضل الاغذية في البلاد الباردة والحارة التي حرارتها في الدرجة الثانية وهو له انفع منه لاهل البلاد الباردة لبرودة بواهن سكانها وخلاصة بواطن سكان البلاد الباردة ولذلك يكثر هل الحجاز واليمن والطائف وما يليهم من البلاد المشابهة لها من الاغذية في رية ما لا يتأتى غيرهم كتمر والعسل وشاهدناهم يصنعون في اطعمتهم من الفلفل والزنجبيل فوق ما يصنعه غيرهم نحو عشرة اضعاف واكثر وياكون الزنجبيل كما ياكل غيرهم الحلو ولقد شاهدت من يتنقل به منهم كما تنقل بالنقل ويوافقه ذلك ولا يضرهم لبرودة اجوافهم وخرج الحرارة الى ظاهر الجسد كما يشاهد مياه الابار تبرد في الصيف وتسخر في الشتاء وكذلك تنضج معدة من الاغذية الغليظة في الشتاء ما لا تنضجها في الصيف وما اهل المدينة فالتمر لهم كما ان يكون بمنزلة الحنطة لغيرهم وهو قوتهم ومادتهم وتمر اعالية من اجود اصناف تمره فانه تبتت الجسم الذي الطعم صادق الحلاوة والتمر يدخل في الاغذية والادوية والفاكهة وهو يوافق اكثر الابدان مقول للحار الغريزي ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولد عن غيره من الاغذية والفاكهة بل يمنع لمن اعتاده من تعفن الاخلاط وفسادها وهذا الحديث من اخطاب الذي اريد به الخاص كاهل المدينة ومن جاورهم ولا سيما لان امكنة اختصاصا ينفع كثير من الادوية في ذلك المكات دون غيره فيكون الدواء الذي قد نبت في هذا المكان نافعا من الرأى لا يوجد فيه ذلك النفع اذا نبت في مكان غير نتاثير نفس التربة والهواء او هما جميعا فان لمرض خواص وطبائع يقدّر اختلافها اختلاف طبائع الانسان وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء ما كولا وفي بعضها ساقا تلابر دوية لقوم اغذية الاخرين وادوية لقوم من امراض هي ادوية لآخرين في امراض سواها وادوية لاهل بلاد لا تناسب غيرهم ولا تنفعهم واما خاصية السبع فانها قد وقعت قد اشرعيا فخلق الله عز وجل السماوات سبعا والارضين سبعا ولا يمسحها والا انسان اكل خلقه في سبعة اطوار وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعا والسعي بين الصفا والمرقة سبعا ورعى الخمار سبعا وسبعات تكبيرات العيد من سبع في الاولى وقال صلى الله عليه وسلم من هو بالصلوة لسبع واذ صارت للغلام سبع سنين خير بين ابويه في رواية وفي رواية اخرى ابوه احق به من امه وفي الثالثة امه احق به وامر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه ان يصيب عليه من سبع قرب وسخر الله الرجح على قوم عاد سبع ليال ودا النبي صلى الله عليه وسلم ان يعينه الله على قومه بسبع كسبع يوسف ومثل الله سبحانه ما يضاعف به صدقة المتصدق بمحبة ائبكت سبع سنابل في كل سنبل مائة حبة والسنابل التي راها صاحب يوسف سبع السنين التي زرعوها ابا سبع وتضاعف الصدقة الى سبع مائة ضعف الى اضعاف كثيرة ويدخل الجنة من هذه الامة بغير حساب

سبعون الفا فالأريب ان لهذا العدد خاصية ليست لغيره والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه فان
العدد شفع ووتر والشفع اول وثان والوتر كذلك فهذه اربع مرات شفع اول وثان ووتر اول وثان ولا تجتمع هذه
المراتب في اقل من سبعة وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الاربعة أعني الشفع والوتر والاوائل والثواني ونعني بالوتر
الاول الثلاثة وبالثاني الخمسة وبالشفع الاول الاثنين وبالثاني الاربعة وللأطباء اعتناء عظيم بالسبعة ولا سيما في
البحارين وقد قال بقراط كل شيء من هذا العالم فهو مقدر على سبعة اجزاء والنجوم سبعة والايام سبعة واسنان الناس
سبعة ولها طفل الى سبع فوصي بشم مراهم ثم شاب ثم كحل فويش ثم تهرى الى منتهى العمر والله تعالى اعلم حكمته
وشرعه وقدره في تخصيص هذا العدد هل هو لهذا المعنى والغيره ونفع هذا العدد من هذا التمر من هذا البلد من هذه
البقعة بعينها من السم والسمم بحيث يمنع اصابته من الخواص التي لوقا لها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاها
عنهم الأطباء بالقبول والاذعان والإنقياد مع ان القائل انما معه الحسد والتخمين والظن فمن كلامه كل يقين وقطع و
برهان ووحى اولى ان يتلقى اقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض وادوية السموم تارة تكون بالكيفية وتارة تكون
بالخاصية كخواص كثير من الاحجار والجواهر واليواقيت والله اعلم **فصل** ويجوز نفع التمر المذكور في بعض السموم فيكون
المحدث من العام المخصوص ويجوز نفعه لخاصية تلك البلد وتلك التربة الخاصة من كل سم ولكن ههنا امر
لا بد من بيانه وهوان من شرط انتفاع العليل بالدواء قبوله واعتقاده النفع به فتقبله الطبيعة فتستعين به على دفع
العلة حتى ان كثير من المعالجات ينفع بالاعتقاد وحسن القبول وكما التلقى وقد شاهد الناس من ذلك عجائب
وهذا لان الطبيعة يشد قبولها وتفرح النفس به فتنتعش القوة ويقوى سلطان الطبيعة ويلبث الحار الغريزي
فيساعد على دفع الموزى وبالعكس يكون كثير من الادوية نافعة لتلك العلة فيقطع عمله سوء اعتقاد العليل فيه وعدم
اخذ الطبيعة له بالقبول فلا يجدي شيئا واعتبر هذا باعطاء الادوية والاشفية وانفعها للقلوب والابدان والمعايش والمعالجات
في الدنيا والاخرة وهو القران الذي هو شفاء من كل داء كيف ينفع القلوب التي لا يعتقد فيه الشفاء والنفع بل لا يزيد لها
الا مرضا الى مرضها وليس لشفاء القلوب دواء قط انفع من القران فانه شفاؤها التام الكامل الذي لا يغادر فيها سقما
الا برأه ويحفظ عليها صحتها المطلقة ويحميها الحمية التامة من كل موز ومضر ومعهذا فاعراض اكثر القلوب عنه و
عدم اعتقادها المجازم الذي لا ريب فيه انه كذلك وعدم استعماله والعدول عنه الى الادوية التي ركبها بنو جنسها حال
بينها وبين الشفاء به وغلبت العوائد واشتد الاعراض وتمكنت العلل والادواء المزمنة من القلوب وترى المرض والأطباء
على علاج بنو جنسهم وما وضعه لهم شيوخهم ومن يعظمونه ويحسون به ظنونهم فعظم المصاب واستحكم الداء و
تركبت امراض وعلل اعين عليهم علاجها وكلما عاجوها بتلك العلاجات المحادثة تفاقم امراضها وقويت ولسان الحال ينادى عليهم
شعر ومن العجائب والعجائب جمة : قرب الشفاء وما اليه وصول : كالعيس في البيداء يقتلها الظما : والمساء
فوق ظهورها محمول : **فصل** في هديه صلواته عليه وسلم في دفع ضرر الاغذية والفاكهة واصلاحها بما يدفع
ضررها ويقوى نفعها ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل التمر

ويعين الودع
السكر المنع
السكر المنع
السكر المنع
السكر المنع

بالقضاء والرطب حار رطب في الثانية يقوى المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في الباه ولكنه سريع التعفن معطش معك
للدوم مصدع مولد للسدد ووجع المثانة ومضر بالاسنان والقضاء بارد رطب في الثانية مسكن للعطش منعش
للقوى بشمه لما فيه من العطرية مطفئ لحرارة المعدة الملتهبة وإذا جفت بزره ودق واستحلب بالماء وشرب سكن
العطش وادر البول ونفع من وجع المثانة واذاق ونخل ودلك به الاسنان جلاها واذاق ورقه وعمل منه ضماد
مع الميفختم نفع من عضه الكلب الكلب بالجملة فهذا حار وهذا بارد وفي كل منهما اصلاح الاخر وانزلة لاكثر ضرر
مقاومة كل كلفيته يضدها ودفع سورقها بالآخرى وهذا اصل العلاج كله وهو اصل في حفظ الصحة بل علم الطب كله
يستفاد من هذا وفي استعمال ذلك وامثاله في الاغذية والادوية اصلاح لها وتعديل ودفع لما فيها من الكيفيات المضر
لما يقابلها وفي ذلك عون على صحة البدن وقوته وخصبه قالت عائشة رضي الله عنها سمعوني بكل شئ فلم اسمع مني
بالقضاء والرطب فسممت وبالجمل فدفعت ضرر البارد بالحار والحار بالبارد والرطب باليابس واليابس بالرطب وتعديل
احدهما بالآخر من ابلغ انواع العلاجات وحفظ الصحة ونظير هذا ما تقدم من امره بالسنا والسنت وهو العسل الذي
فيه شئ من السمن يصلح به السنا ويعداه فصلوات الله وسلامه على من بعث بعارة القلوب والابدان وبمصابيح الدنيا
والاخيرة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في الحمية الدواء كله شيان حمية وحفظ صحة فاذا وقع التخليط اهتم
الى الاستفراغ الموافق وكذلك مدار الطب كله على هذه القواعد الثلاث والحمية حميتان حمية عما يجلب لمرض وحمية
عما يزيد فيقفت على حاله فالاولى حمية الاصحاء والثانية حمية المرضى فان المريض اذا احتجى وقفت مرضه عن التزايد
واخذت القوى في دفعه والاصل في الحمية قوله تعالى **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَلْيَتَّخِذْ**
مَاءً قَيْمًا مَّا صَعِدَ وَلَا طِبْيًا نَحْمَى المريض من استعمال الماء لانه يضره وفي سنن ابن ماجة وغيره عن ام المندز ربت قيس
الانصارية قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي وعلى ناقة من مرض ولنا دال معلقة فقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها وقام علي يأكل منها فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي انك ناقة حتى كنت
قالت وصنعت شعيرا وسلقا فجمعت به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي من هذا اصاب فانه انفع لك وفي لفظ فقال
من هذا اصاب فانه اوفق لك وفي سنن ابن ماجة ايضا عن صهيب قال قد مات علي النبي صلى الله عليه وسلم وبين
يديه خبز وتمرف فقال دن فكل فاخذت تمرا فاكلت فقال تاكل تمرا وبك رمت فقلت يا رسول الله امضغ من الناحية
الاخري فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم ان الله اذا احب تبدا
حماة من الدنيا كما يحب احدكم مريضه عن الطعام والشراب وفي لفظ ان الله يحب عبده المومن من الدنيا واما الحديث
الدائر على السنة كثير من الناس الحمية راس الدواء والمعدة بيت الداء وعود واكل جسم ما اعتاد فهذا الحديث انما
هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ولا يصح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قاله غير واحد من ائمة الحديث
ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان بيت المعدة حوض البدن والعروق اليها واردة فاذا صحت المعدة صدرت
العروق بالصحة واذا اسقمّت المعدة صدرت العروق بالاسقم وقال الحارث راس الطب الحمية والحمية عندهم للصحيح في

المضرة بمنزلة التخليط للمريض والناقة وانفع ما تكون الحمية للناقة من المرض فان طبيعته لم ترجع بعد الى قوتها والقوة الهاضمة ضعيفة والطبيعة قابلة والاعضاء مستعدة فتخليطه يوجب انتكاسها وهو اصعب من ابتداء مرضه واعلم ان في منع النبي صلى الله عليه وسلم لعل من الاكل من الدوالي وهو ناقة احسن التدبير فان الدوالي اقناء من الرطب تعلق في البيت للاكل بمنزلة عنقيد العنب والفاكهة تضرب بالناقة من المرض لسرعة استجالتها وضعف الطبيعة عن دفعها فانها بعد لم تكن قوتها وهي مشغولة تدفع آثار العلة وازالتها من البدن وفي الرطب خاصة نوع ثقل على المعدة فتشتغل بمعالجته واصلاحه عما هي بصدد من ازالة بقية المرض واثاره فاما ان تقف تلك البقية واما ان تترايد فلما وضع بين يديه السلق والشعير امره ان يصيب منه فانه من انفع الاغذية للناقة فان ما في الشعير من التبريد والتغذية والتلطيف والتلين وتقوية الطبيعة ما هو اصل للناقة ولا سيما اذا طبع باصول السلق فهذا من اوفق الغذاء لمن في معدته ضعف ولا يتولد منه من الاخلال ما يخاف منه وقال يزيد بن اسلم حمى عمر مريضاً له حتى انه من شدة ما حار كان يمص النوى وبالجملة فالحمية من انفع الادوية قبل الداء فتمنع حصوله واذا حصل فتمنع تزايد وانتشاره **فصل** وما ينبغي ان يعلم ان كثيراً مما يحكى عنه العليل والناقة والصحيح اذا اشتدت الشهوة اليه ومالت اليه الطبيعة فتناول منه الشيء اليسير الذي لا تعجز الطبيعة عن هضمه لو يضره تناوله بل ربما انتفع به فان الطبيعة والمعدة تتلقاينه بالقبول والمحبة فيصلحان ما يخشى من ضرره وقد يكون انفع من تناول ما يكرهه الطبيعة وتدفعه من الدواء ولهذا اقر النبي صلى الله عليه وسلم صهياً وهو ارم مد على تناول التمرات اليسيرة وعلم انه لا يضره ومن هذا ما يروى عن علي ان دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ارم مد وبين يدي النبي صلى الله عليه وسلم تمر يأكله فقال يا علي لتشتهيه ورمي اليه بتمر فخرى حتى رمى اليه سبعة قال حسبك يا علي ومن هذا ما رواه ابن ماجة في سننه من حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد رجلاً فقال له ما تشتهي قال اشتهي خبز بروج في لفظ اشتهي كعكا فقال النبي صلى الله عليه وسلم **مر** كان عنده خبز بروج فبعث الى اخيه ثم قال اذا اشتهى مريض احدكم شيئاً فليطعمه ففي هذا الحديث سر طبي لطيف فان المريض اذا تناول ما تشتهيه عن جوع صادق طبيعي وكان فيه ضرر ما كان انفع وقل ضرراً مما لا يشتهيه وان كان نافعا في نفسه فان صدق شهوته ومحبة الطبيعة له يدفع ضرره ونقض الطبيعة وكرهها للنافع قد يجلب لها منه ضرراً وبالجملة فاللذيق المشتى تقبل الطبيعة عليه بقبول فلهضمه على احمد الوجوه سيما عند انبعاث النفس اليه تصدق الشهوة وصحة القوة والله اعلم **فصل** في هداية صلى الله عليه وسلم في علاج الرمد بالسكون والدعة وترك الحركة والحمية مما يعجز الرمد وقد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى صهياً من التمر وانكر عليه اكله وهو ارم مد وحمى علياً من الرطب لما اصابه الرمد وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رمدت عين امرأة من نسائه لم يأتها حتى تبرأ عينها الرمد ورم حار يعرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو بياضها الظاهر وسببه انصباب احد الاخلالات الاربعة او ريح حارة تكثر كميتها في الراس والبلد **فمنع** منها قسط الى جوهر العين او ضربة تصيب العين فترسل الطبيعة اليها من الروح

والدم مقدار كثيرا ورم بذلك شفاؤها مما عرض لها ولاجل ذلك يورم العضو المضروب والقياس يوجب ضده
 وأعلم انه كما يرتفع من الارض الى الجوى بخار ان احد حمار يابس وآخرا حار رطب فينقذان سخا بامتراكهما فيمنعان
 ابصارنا من ادراك السماء فكذلك يرتفع من قعر المعدة الى منتهىها مثل ذلك فيمنعان الفكر ويتولد عنهما علل شتى ^{النظر}
 فان قوت الطبيعة على ذلك ودفعته الى الخياشيم احدث الزكام وان دفعته الى اللهاة والمنخرين احدث الخناق وان دفعته
 الى الجنب احدث الشوصة وان دفعته الى الصدر احدث النزلة وان انحدر الى القلب احدث الخبطة وان دفعته الى
 العين احدث رمدا وان انحدر الى الجوف احدث السيلان وان دفعته الى منازل الدماغ احدث النسيان وان ترطب
 او عية الدماغ منه وامتلاّت به عروقه احدث النوم الشديد ولذلك كان النوم رطبا والسهر يابسا وان طلب البخار
 النفوذ من الراس فلو يقدر عليه اعقبه الصداع والسهر وان مال البخار الى احدى شقي الراس اعقبه الشقيقة وان ملك
 قمة الراس ووسط الهامة اعقبه داء البيضة وان يرد منه حجاب الدماغ او سخن او ترطب وهاجت منه ارباح احدث
 العطاس وان اهاج الرطوبة البلغمية فيه حتى غلبت الحار الغريزي احدث الاغصام والسكات وان اهاج المرقع السوداء
 حتى اظلم هو والدماغ احدث الوسواس وان قاض ذلك الى مجارى العصب احدث الصرع الطبيعى وان ترطبت
 مجامع عصب الراس وقاض ذلك في مجاريه اعقبه الفالج وان كان البخار من مرقع صفراء ملتزمة محمية للدماغ احدث
 البرسام وان شركه الصدر فذلك كانه سرسما فافهم هذا الفصل والمقصود ان اخلاط البدن والواس تكون متحركة هائجة
 في حال الرمد والجماع مما يزيد حركتها وتورثا فانه حركة كلية للبدن والروح والطبيعة فاما البدن فيسكن بالحركة
 لا بحالة والنفس يشهد حركتها طلبا للذة واستكمالها والروح يتحرك تبعاً لحركة النفس والبدن فان اول تعلق الروح
 من البدن بالقلب ومنه ينشأ الروح وتنبث في الاعضاء واما حركة الطبيعة فلان ترسل ما يجب ارساله من المنع
 على المقدار الذى يجب ارساله وبالحكمة فالجماع حركة كلية عامة يتحرك فيها البدن وقواحه وطبيعته واخلاطه والروح
 والنفس فكل حركة في مثيرة للاخلاط مرفقة لها يوجب دفعها وسيلانها الى الاعضاء الضعيفة والعين في حال رمدها
 اضعفت ما يكون فاضرها عليها حركة الجماع قال بقراط في كتاب الفصول وقد يدل ركوب السفن ان الحركة تنور
 الابدان وهذا مع ان في الرمد منافع كثيرة منها ما يستدعيه من الحماية والاستفراغ وتنقية الراس والبدن
 من فضلاتهما وعفونتهما والكف عما يؤذى النفس والبدن من الغضب والهم والحزن والحركات العنيفة والاعمال
 الشاقة وفي اثر سلفي لا تكرر هو الرمد فانه يقطع عرق العي ومن اسباب علاجه ملازمة السكون والراحة وترك
 مس العين والاشتغال بها فان اصلا ذلك يوجب انصباب المواد اليها وقد قال بعض السلف مثل اصحاب محمد مثل
 العين ودواء العين ترك مسها وقد روى في حديث مرفوع انه اعلم به علاج الرمد تقطير الماء البارد في العين وهو
 من اكبر الادوية للرمد الحار فان الماء دواء بارد يستعان به على طفي حرارة الرمد اذا كان حارا ولهذا قال عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه لامرأته زينب وقد اشكت عينها لوفعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خير لك
 واجدر ان تشفى تنضمين في عينك الماء ثم تقولين اذهب الباس رب الناس واشف انت الشافي لا شفاء الا شفاؤك

شفاء لا يعاد. يسقوا وهذا مما تقدم مرارا انه خاص ببعض البلاد وبعض اوجاء العين فلا يجعل كلام النبوة الجزئي الخاص كلياً عاماً ولا الكلي العام جزئياً خاصاً فيقع من الخطاء وخلاف الصواب ما يقع والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الخدران الكلي الذي يجده معه البدن ذكر ابو عبيد في غريب الحديث من حديث عثمان النهدي ان قوماً من البشيرة فاكلوا منها فكانت لهم بيم ربيحوا جدهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فرسوا الماء في الشنان وصبوا عليهم فيما بين الاذنين فقال ابو عبيد فرسوا يعني بردوا واول الناس قد فرس البرد انما هو من هذا بالسین ليس بالصاد والشنان الاسقيه والقرب الخلقان يقال للسقاء شنان وللقرية شنة وانما ذكر الشنان دون الحمد لانها شد تبريداً للماء وقوله بين الاذنين يعني اذان الفجر والاقامة فسمى الاقامة اذا ما انتهى كلامه قال بعض الاطباء وهذا العلاج من النبي صلى الله عليه وسلم من افضل علاج هذا الداء اذا كان وقوعه بالبحر او هو بلاد حارة وبسة والحار الغريزي ضعيف في بواطن سكانها وصب الماء البارد عليه هو في الوقت المذكور وهو ابرد اوقات اليوم يوجب جمع الحار الغريزي المنتشر في البدن الحامل لجميع قواه فيقوى القوة الدافعة ويجمع من اقطار البدن الى باطنه الذي هو محل ذلك الداء وليستظهر بها في القوى على دفع المرض المذكور في دفعه باذن الله عز وجل ولوان بقراط او جالينوس او غيرهما وصف هذا الداء لهذا الداء تخضعت له الاطباء وعجبوا من كمال معرفته **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في اصلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب وارشاده الى دفع مضرات السموم باضدادها في الصحيحين من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فامقلوه فان في احد جناحيه داء وفي الاخر شفاء وفي سنن ابن ماجة عن ابى سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احد جناحي الذباب سم والاخر شفاء فاذا وقع في الطعام فامقلوه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء هذا الحديث فيه امران امر فقهى وامر طبى فاما الفقهى فهو دليل ظاهر للدلالة جلاء على ان الذباب اذا مات في ماء او مائع فانه لا ينجسه وهذا قول جمهور العلماء ولا يعرف في السلف مخالفة في ذلك ووجه الاستدلال به ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بمقله وهي غمسه في الطعام ومعلوم انه يموت من ذلك ولا سيما اذا كان الطعام حاراً فلو كان ينجسه لكان امراً بافساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم انما امر باصلاحه فترعى هذا التحكم الى كل ما لا ففس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت واشباه ذلك اذا الحكم يعم بعموم علته وينتفى لا انتفاء سببه فلما كان سبب التجليس هو الدم المحتقن في الحيوان يموت وكان ذلك مفقودا فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتجليس لا انتفاء علته ثم قال من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة اذا كان هذا ثابتاً في الحيوان الكامل مع ما فيه من الرطوبات والفضلات وعدم الصلابة فتبوت في العظم الذي هو بعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم اولى وهذا في غاية القوة فالمصير اليه اولى واول من حفظ عنه في الاسلام انه تكلم بهذه اللفظة فقال ما لا نفس له سائلة ابراهيم النخعي وعنه تلقاها الفقهاء والنفس في اللغة يغير لها عن الدم يقال نفست المرأة بفتح النون اذا حاضت ونفست بضمها اذا ولدت واما المعنى الطبى فقال ابو عبيد معنى امقلوه اغمسوه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء

يقال للرجلين هما متماقلان اذا تغاطا في الماء وأعلموا في الذباب عندهم قوق سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهي بمنزلة السلاح فاذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه وامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقابل تلك السمية بما اودعه الله سبحانه في جانبه الاخر من الشفاء فيغس كل في ماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها وهذا طب لا يهتدى اليه كبار الاطباء ويهتم به بل هو خارج من مشكوة النبوة ومع هذا والطبيب العالم العارفت الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر من جاء به بانه اكمل الخلق على الاطلاق وانه مؤيد بوحى آلى خارج عن القوى البشرية وقد ذكر غير واحد من الاطباء ان لسع الزنبور والعقرب اذا ذلك موضعه بالذباب ينفع منه نفعاً بيناً وسكناً وما ذلك الا للمادة التي فيه من الشفاء واذا ذلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسمى شعيرة بعد قطع رؤس الذباب ابراه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة ذكر ابن السني في كتابه عن بعض اواجه النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج في اصبعي بثرة فقال عندك ذريرة قلت نعم قال صنعها عليهما وقال قولي اللهم مصغرا كبيرا ومكبنا صغيرا صغيرا ما لي الذريرة دواء هندي يتخذ من قصب الذريرة وهي حارّة يابسة تنفع من اورام المعدة والكبد والاستسقاء وتقوى القلب لطيفها وفي الصحيحين عن عائشة انها قالت طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذريرة في حجة الوداع للحل والاحرام والبهرة خارج صغير يكون عن مادة حارّة يدفعها الطبيعة فيسترق مكانا من الجسد يخرج منه في محتاجة الى ما ينضجها ويخرجها والذريرة احد ما يفعل ذلك فان فيها انضاجا واخراجا مع طيب رائحتها مع ان فيها تبريد النار التي في تلك المادة وكذلك قال صاحب القانون انه لا افضل لمحرق النار من الذريرة يدهن الورم وأخل **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الاورام والخراجات التي تبرأ بالبط والنزل يذكر عن علي انه قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يعود بظهرة ورم فقالوا يا رسول الله هذه مدة قال بطوا عنه قال علي فما برحت حتى بطلت والنبي صلى الله عليه وسلم شاهد ويذكر عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر طبيبا ان يبط بطن رجل اجوى البطن فقبل يا رسول الله هل ينفع الطير قال الذي انزل الداء انزل الشفاء فيما شاء الورم مادة في حجم العضو لفضل مادة غير طبيعية ينصب اليه ويوجد في اجسام الامراض كلها والمواد التي يكون منها من الاخلاط الاربعة والمائية والريحية واذا جمع الورم سمي خراجا وكل ورم حار يؤل امره الى احد ثلاثة اشياء اما تحلل واما جمع مدة واما استحاله الى الصلابة فان كانت القوة قوية استولت على مادة الورم وحللتها وهي اصل الحالات التي يؤل حال الورم اليها وان كانت دون ذلك انضجت المادة واحالتها مدة بيضاء وفتحت لها مكانا اسالها منه وان نقصت عن ذلك احالت المادة مدة غير مستحكة النضج وعجزت عن فتح مكان في العضو تدفعها منه فيخاف على العضو الفساد بطول لبثها فيه فيحتاج حينئذ الى اعانة الطبيب بالبطا وغيره لاجراء تلك المادة الرديئة المفسدة للعضو وفي البطا فائدتان احدهما اخراج المادة الرديئة المفسدة والثانية منع اجتماع مادة اخرى اليها تقويها واما قوله في الحديث الثاني انه امر طبيبا ان يبط بطن رجل اجوى البطن فأجوى يقال على معان منها الماء المنتن الذي يكون في البطن يحدث عنه الاستسقاء وقد اختلف الاطباء في بزله فخرج هذه المادة فنعته طائفة منهم بخطر

وبعد السلامة معه وجوزته طائفة أخرى وقالت لا علاج له سواه وهذا عندهم انما هو في الاستسقاء الزقي فانه كما تقدم
ثلاثة انواع طبلى وهو الذى ينفتح معه البطن بمادة رنجية اذا ضربت عليه سمع له صوت كصوت الطبل ونحي وهو الذى
يربو معه لجميع البدن بمادة بلغمية تفسد مع الدم في الاعضاء وهو اصعب من الاول ونزقي وهو الذى يجتمع معه في
البطن الاسفل مادة ردية يسمع لها عند الحركة خضخضة كخضخضة المام في الزق وهو احدى انواعه عند الاكثرين
من الاطباء وقالت طائفة احدى انواعه الحمى لعموم الافة به ومن جملة علاج الزقي اخراج ذلك المام بالزلز ويكون ذلك
بمثلة فصد العروق لاجراج الدم الفاسد ولكنه خطر كما تقدم وان ثبت هذا الحديث فهو دليل على جواز بزلز الله اعلم
فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المرضى بتطبيب نفوسهم وتقوية قلوبهم تروى ابن ماجة في سننه
من حديث ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الاجل فان
ذلك لا يرد شيئاً وهو تطبيب نفس المريض في هذا الحديث نوع شريف من اشرف انواع العلاج وهو الارشاد الى تطبيب
نفس العليل من الكلاله الذى يقوى به الطبيعة وتنتعش به القوة وينبعث به الحمار الغريزي فيتساعد على دفع العلل
او تخفيفها الذى هو غاية تأثير الطبيب وتفرج نفس المريض وتطبيب قلبه وادخال ما يسر له عليه تأثير عجيب في شفاء
علته وخفها فان الارواح والقوى تقوى بذلك فيتساعد الطبيعة على دفع الموزى وقد شاهد الناس كثير من المرضى
تنتعش قواها بعبادة من يحبونه ويعظمونه ورويتهم لهم ولطفهم بهم ومكاملتهم اياهم وهذا احد فوائد عيادة المرضى
التي تتعلق بهم فان فيها اربعة انواع من الفوائد تنوع يرجع الى المريض وتنوع يعود على العائد وتنوع يعود على اهل المريض
وتنوع يعود على العامة وقد تقدم في هديه صلى الله عليه وسلم انه كان يسأل المريض عن شكواه وكيف يجده وكيف
يساله عما يشتميه ويضع يده على جبهته وربما وضعها بين يديه ويدعوله ويصف له ما ينفعه في علته وربما
توضي وصب على المريض من وضوئه وربما كان يقول للمريض لا ياس عليك ظهور ان شاء الله وهذا من كمال اللطف وحسن
العلاج والتدبير **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الابدان بما اعتادته من الادوية والاعذية**
دون ما لو اعتاده هذا اصل عظيم من اصول العلاج وانفع شئ فيه واذا اخطأ الطبيب ضرر المريض من حيث يظن انه
ينفعه ولا يعلى عنه الى ما يجده من الادوية في كتب الطب الاطبيب جاهل فان ملائمة الادوية والاعذية للابدان
بحسب استعدادها وقبولها وهؤلاء اهل البوادي والاكاسرون وغيرهم ولا ينجم فيهم شراب النيلوفر والورد الطرى ولا
المعالي ولا يوثق في طباعهم شيئاً بل عامة ادوية اهل الحضرة واهل الرفاهة لا يجدى عليهم والتجربة شاهدة بذلك ومن
تأمل ما ذكرناه من العلاج النبوى رأى أنه كله موافقاً لعادة العليل وارضاه ومانشأ عليه فهذا اصل عظيم من اصول العلاج
يجب الاعتناء به وقد صرح به افاضل اهل الطب حتى قال طبيب العرب بل اطبهم الحارث بن كلدة وكان فيهم كبقراط في
قومه الحمية راسل الدواء والمعدة بيت اللدوء وعود واكل بدن ما اعتاد وفي لفظ عنه لازم دواء والازم الامساك
عن الاكل يعني به النجوم وهو من اكبر الادوية في شفاء الامراض الامتلائية كلها بحيث انه افضل في علاجها من
المستفرغات اذا لم يخف من كثرة الامتلاء وهيجان الاخلاط وحلقتها وغليانها وقوله المعدة بيت الداء المعدة عضو

عصبى مجوف كالقرعة في شكله مركب من ثلث طبقات مولفة من شظايا دقيقة عصبية تسمى الليف ويحيط بها الحورليف
 احدى الطبقات بالطول والاخرى بالعرض والثالثة بالوراب وفي المعدة اكثر عصباً وقرعها اكثر كما وفي باطنها خلج هم محصورة
 في وسط البطن واميل الى الجانب الايمن قليلا خلقت على هذه الصفة لحكمة لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه وهي بيت للداء
 اذا كانت محالاً للهضم الاول وفيها ينضم الغذاء وينحدر منها بعد ذلك الى الكبد والامعاء ويتخلف منه فيها فضلات
 عجزت القوة الهاضمة عن تمام هضمها اما لكثرة الغذاء ولرداءته او لسوء ترتيب في استعماله او لمجموع ذلك وهذه الاشياء
 بعضها مما لا يتخلص الانسان منها غالباً فيكون المعدة بيت الداء لذلك وكانه يشير بذلك الى الحث على تقليل الغذاء
 ومنع النفس عن اتباع الشهوات والتحرز عن الفضلات واما العادة فلا نها كالطبيعة للانسان ولذلك يقال للعادة طعم
 فان وهي قوة عظيمة في البدن حتى ان امرأاً واحداً اذا اقيس الى ابدان مختلفة العادات كان مختلف النسبة اليها وان كانت
 تلك الابدان متفقة في الوجوه الاخر مثال ذلك ابدان ثلاثة حارة المزاج في سن الشباب **احدها** عود تناول
 الاشياء الحارة **والثاني** عود تناول الاشياء الباردة **والثالث** عود تناول الاشياء المتوسطة فان الاول
 متى تناول عسلاً لم يضر به والثاني متى تناوله اضر به والثالث يضره قليلاً فالعادة ركن عظيم في حفظ الصحة ومجربة
 الامراض ولذلك جاء العلاج النبوي باجراء كل بدن على عادته في استعمال الاغذية والادوية وغير ذلك **فصل**
 في هديه صلى الله عليه وسلم في تغذية المريض بالطف ما اعتاده من الاغذية في الصحيحين من حديث عروة
 عن عائشة انها كانت اذا ماتت اميت من اهلها اجتمعوا لذلك النساء ثم يفرقن الى اهلهن امرت ببرمة تلبينة فطبخت
 وصنعت تريد ان تصب التلبينة عليه فقالت كلوا منها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلبينة محبة
 لغواد المريض يذهب ببعض الحزن وفي السنن من حديث عائشة انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم
 بالبغيض النافع التلبين قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى احد من اهله لم يزل البرمة على النار
 حتى ينتهي احد طرفيه يعني يبرأ او يموت وعنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل له ان فلا تاو جمع لا يطعم
 الطعام قال عليكم بالتلبينة فحسوه اياها ويقول والذي نفسي بيده انها تغسل بطن احدكم كما تغسل احدكم وجوها
 من الوسخ التلبين هو الحساء الرقيق الذي هو في قوام اللبن ومنه اشتق اسمه قال الهروي سميت تلبينة لشبهها
 باللبن لبياضها ومرتتها هذا الغذاء هو النافع للعليل وهو الرقيق الضيق لا الغليظ الذي اذا شئت ان تعرف فضل التلبينة فاعرف
 فضل ماء الشعير بل هي ماء الشعير لهم فانها حساء متخذ من ماء الشعير بنخالته والفرق بينهما وبين ماء الشعير ان يطبخ
 صحاحا والتلبينة يطبخ منه مطبوخا وهي انقع منه نخرج خاصية الشعير بالطن وقد تقدم ان للعادات تاثيرا في الانتقام
 بالادوية والاغذية وكانت عادة القوم ان يتخذوا ماء الشعير منه مطبوخا وهو اكثر تغذية واكثر فاعلا و
 اعظم جلا واما اتخذها اطباء المدن منه صحاحا ليكون ارق والطعن فلا يشغل على طبيعة المريض وهذا بحسب طوائف
 اهل المدن ورخاوتها وقل ماء الشعير المطبوخ عليها والمقصود ان ماء الشعير مطبوخا صحاحا ينفذ سريعا ويجلو
 جملاء ظاهره يغذي غذاء لطيفا واذا شرب حاراً كان جلاوة اقوى ونفوذ اسرع وان ماء الحار مرة الغريزية اكثر

وتلميسه لسطوح المعدة اوفق وقوله صلى الله عليه وسلم فيها محجة لغواد المريض يروى بوجهين بفتح الميم والهمزة
وبضم الميم وكسر الجيم والاول اشهر ومعناه انها مريحة له اى ترجحه وتسكنه من الاجسام وهو الراحة وقوله ويذهب بعض
الحنزن هذا والله اعلم لان الغم والحنزن يوردان المزاج ويضعفان الحرارة الغريزية لميل الروح الحامل لها الى جهة القلب
الذى هو منشؤها وهذا الحساء مقوى الحرارة الغريزية بزيادته في مادتها فتزيل اكثر ما عرض له من الغم والحنزن وقد يقال
وهو اقرب انها تذهب ببعض الحزن بخاصية فيها من جنس خواص الاغذية المفرجة فان من الاغذية ما يفرج بالخاصة
فان الله اعلم وقد يقال ان قوى الحزن تضعف باستيلاء اليبس على اعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء وهذا الحساء
يرطبها ويقويه ويغذيها ويفعل مثل ذلك بغواد المريض لكن المريض كثيرا ما يجتمع في معدته خلط مرارى او بلغمي او صديدي
وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة ويسرره ويخدره ويمنعه ويعدل كيميته ويكسر سوره فيريحها ولا سيما من عادته
الاغذاء بنخب الشعير وهى عادة اهل المدينة اذ ذاك وكان هو غالب قوتهم وكانت الخنطة غريزة عندهم والله اعلم
فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السم الذى اصابه بخيبر من اليهود ذكر عبد الرزاق عن معمر بن الزهر
عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ان امرأة يهودية اهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم شاة مصلية بخيبر فقال ما هذا
قالت هدية وحذرت ان يقول من الصدقة فلا ياكل منها فاكل النبي صلى الله عليه وسلم واكل الصحابة قوتال
امسكوا ثم قال للمرأة هل سميت هذه الشاة قالت من اخبرك بهذا قال هذا العظم لساقها وهو في يده قالت نعم قال
لو قالت اردت ان كنت كاذبا ان يستريح منكم الناس وان كنت نبيا لم يضر ك قال فاحتجج النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاثة على الكاهل وامر اصحابه ان يحتججوا فاحتججوا فمات بعضهم في طريق اخرى واحتجج رسول الله صلى الله عليه وسلم
على كاهل من اجل الذي اكل من الشاة تجمة ابو هند بالقرن والشفرة وهو مولى لبني بياضة من الانصار وبقي بعد ذلك
ثلث سنين حتى كان وجعه الذى توفى فيه فقال ما زلت اجد من الاكلة التى اكلت من الشاة يوم خيبر حتى كان هذا وان
انقطاع الابهر منى فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا قاله موسى بن عقية معاجة السم يكون بالاستفرغات
وبالدوية التى تعارض فعل السم وتبطله اما بكيفية اكلها واما بنحوها فمن عدم الدواء فليبادر الى الاستفراغ الكلى وانفعه
الحجامة لاسيما اذا كان البلد حارا والزمان حارا فان القوة السمية تسرى في الدم فتنبعث في العروق والمجارى حتى تصل
الى القلب فيكون الهلاك فالدم هو المنفذ الموصل للسم الى القلب والاعضاء فاذا بادر المسموم واخرج الدم خرجت معه
تلك الكيفية السمية التى خالطته فان كان استفراغا تاما لم يضره السم بل اما ان يذهب واما ان يضعف فتقوى عليه
الطبيعة فتبطل فعله او تضعفه ولما احتجج النبي صلى الله عليه وسلم احتجج في الكاهل وهو اقرب المواضع التى يمكن فيها
الحجامة الى القلب فخرجت المادة السمية مع الدم واخرجها كليا بل بقي اثرها مع ضعفه لما يريد الله سبحانه من
تكليل مراتب الفضل كلها فلما اراد الله اكرامه بالشهادة ظهر تأثير ذلك الاثر الكامن من السم ليقتضى الله اهل كل
مفعول وظهر سر قوله تعالى لا عدائهم من اليهود او كلما جاءك رسول كما لا تهوى انفسكم استلبزوا فقرئوا كما كنتم
وقرئوا فقتلوا فجاء بلفظ كنتم بالماضى الذى قد وقع منه وتحقق وجاء بلفظ تقتلون بالمستقبل الذى يتوقعونه

وينتظرونه والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السحر الذي سحرته اليهودية قد انكره طائفة من الناس وقالوا لا يجوز هذا عليه وظنوه نقصا وعيبا وليس الامر كما زعموا بل هو من جنس ما كان يعتبر به صلى الله عليه وسلم من الاسقام والاوراجاء وهو مرض من الامراض واصابته به كاصابته بالسلم لا فرق بينهما وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان كان ليخيل اليه انه يا قنبره ولم ياتهن وذلك ان شدا ما يكون من السحر قال السحر قال القاضى عياض والسحر مرض من الامراض وعارض من العلل يجوز عليه صلى الله عليه وسلم كل انواع الامراض مما لا ينكر ولا يقدر في نبوته واما كونه يخيل اليه انه فعل الشيء ولم يفعله وليس في هذا ما يدخل عليه فاحله في شيء من صدقه لقيام الدليل والاجماع على عصمته من هذا وانما هذا فيما يجوز طرده عليه في امر دنياه التي لو بيعت لسببها ولا فضل من اجلها وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر فعليه ان يخيل اليه من امورها ما لا حقيقة له ثم يجلي عنه كما كان والمقصود ذكر هديه في علاج هذا المرض وقد روى عنه فيه نوعان **احدهما** وهو ان يلقهما استخراجا وتطيله كما يحرم عنه صلى الله عليه وسلم انه سال ربه سبحانه عن ذلك فله عليه فاستخرجه من يدر كان في مشط ومشاطة وخفت طلعة ذكر فلما استخرجه ذهب ما به حتى كان مشط من عقل فهذا من ابلغ ما يعالج به المطبوب وهذا بمنزلة ازالة المادة الخبيثة وقلمها من الجسد بالاستفراغ **والثاني** الاستفراغ في المحل الذي يصل اليه ما ذى السحر فان للسحر تأثيرا في الطبيعة وهيجان اخلاطها وتشويش مزاجها فاذا ظهر اثره في عضو وامكن استفراغ المادة الرديئة من ذلك العضو نفع جدا وقد ذكر ابو عبيد في كتاب غريب الحديث له باسناده عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم على راسه بقرن حين طب قال ابو عبيدة معنى طب اى سحر وقد اشكل هذا على من قل علمه وقال ما للجحامة والسحر وما الرابطة بين هذا الداء وهذا الداء ولو وجد هذا العائل ابقرطا وابن سينا وغيرهما قد نص على هذا العلاج لتلقاه بالقبول والتسليم وقال قد نص عليه من لا تشك في معرفته وفضله قاعلم ان مادة السحر الذي اصيب به صلى الله عليه وسلم انتهت الى راسه الى احدى قواه التي فيه بحيث كان يخيل اليه انه يفعل الشيء ولم يفعله وهذا تصرف من الساحر في الطبيعة والمادة الدموية بحيث غلبت تلك المادة على البطن المقدم منه فغيرت مزاجه عن طبيعته الاصلية والسحر هو مركب من تاثيرات الاغذية الخبيثة وانفعال القوى الطبيعية عنه وهو سحر التمريجات وهو اشد ما يكون من السحر ولا سيما في الموضع الذي انتهى السحر اليه واستعمال الحجامة على ذلك المكان الذي تضررت افعاله بالسحر من انفع المعالجة اذا استعملت على القانون الذي ينبغي قال ابقرط الاشياء التي ينبغي ان تستفرغ يجب ان تستفرغ من المواضع التي هي اليها اميل بالاشياء التي تصلح لاستفراغها وقالت طائفة من الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصيب بهذا الداء وكان يخيل اليه انه يفعل الشيء ولم يفعله ظن ان ذلك عن مادة دموية او غيرها مالت الى جهة الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فزال مزاجه عن الحالة الطبيعية له وكان استعمال الحجامة اذا كان من ابلغ الادوية وانفع المعالجة فاحتجم وكان ذلك قبل ان يوحى الله اليه ان ذلك من السحر فلما جاءه الوحي من الله تعالى واخبره انه قد سحر عدل الى

العلاج الحقيقي وهو استخراج السحر وإبطاله فسال الله سبحانه فدل على مكانه فاستخرجه فقام كأنه ناشط من عقل
 وكان غاية هذا السحر فيه إنما هو في جسده وظاهر جوارحه لا على عقله وقلبه ولذلك لو يكن يعتقد صحة ما يبيل إليه
 من آتيانه النساء بل يعلم أنه خيال لا حقيقة له ومثل هذا قد يحدث من بعض الأمراض والله أعلم **فصل من أنفع**
 علاج السحر الأدوية الألهية بل هي أدوية النافعة بالذات فانه من تأثيرات الأمراض الخبيثة السفلية ودفع تأثيرها
 يكون بما يعارضها ويقاومها من الأذكار والدعوات التي يبطل فعلها وتأثيرها وكلما كانت أقوى واشد كانت ابلغ في
 النشرة وذلك بمنزلة التقاء جيشين مع كل واحد منهما عدته وسلاحه فايهما غلب الآخر فهو مهزم وكان الحكره فالقلب
 اذا كان متمليا من الله مغمورا بذكره وله من التوجيهات والدعوات والأذكار والتعوذات ورد لا يخل به يطابق
 فيه قلبه لسانه كان هذا من اعطوا لاسباب التي تمنع اصابة السحر له ومن اعطوا العلاجات له بعد ما يصيبه
 وعند السحرة ان سحرهم إنما يتوثر في القلوب الضعيفة المنفصلة والنفوس الشهوانية التي هي معلقة بالسفلية
 ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والنجمهال واهل البوادي ومن ضعف حظه من الدين والتوكل والتوحيد فمن
 لا نصيب له من الاوراد الألهية والدعوات والتعوذات النبوية وبأنجمه فسلطان تأثيره في القلوب الضعيفة المنفصلة
 التي يكون ميلها الى السفليات قالوا والمسحور هو الذي يعين على نفسه فانا نجد قلبه متعلقا بشئ كثير الالتفات اليه
 فيتسلط على قلبه بما فيه من الميل والالتفات والارواح الخبيثة إنما تتسلط على ارجح تلقاها مستعدة لتسلطها
 عليها بميلها الى ما يناسب تلك الارواح الخبيثة وبفراغها من القوة الألهية وعدم اخذها للعدة التي يجار بها بها
 فيجدها فارغة لا عدة معها وفيها ميل الى ما يناسبها فتتسلط عليها ويتمكن تأثيرها فيها بالسحر وغيره والله أعلم

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الاستفراغ بالقي روى الترمذي في جامعه عن معاذ بن ابي طلحة عن
 ابي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق انا
 صليت له وضوءه قال الترمذي وهذا اصح شئ في الباب القى احد الاستفراغات الخمسة التي هي اصول الاستفراغ وهي
 الاسهال والقي واخراج الدم وخروج الانجرة والعروق وقد جاءت بها السنة وأما الاسهال فقد مر في حديث
 خير ما تد اوتيره المشي وفي حديث السنه وأما اخراج الدم فقد تقدم في احاديث الحجامة وأما استفراغ الانجرة
 فنذكره عقيب هذا الفصل ان شاء الله وأما الاستفراغ بالعرق فلا يكون غالباً بقصد بل يدفع الطبيعة له الى
 ظاهر الجسد فتصادف المسام مفتحة فيخرج منها والقي استفراغ من اعلى المعدة والحقنة من اسفلها والدواء من
 اعلاها واسفلها والقي نوع بالغلبة والهيجان ونوع بالاستدعاء والطلب فاما الاول فلا يسوغ حبسه وفهم
 الا اذا افرط وخيف منه التلث فيقطع بالاشياء التي تمسكه وأما الثاني فانفعه عند الحاجة اذ رعى زمانه وشروطه
 التي تذكر أسباب القى عشرة **احدها** غلبة المرة الصفراء وطفوؤها على راس المعدة فيطلب الصعود الثاني من
 غلبة بلغم لزج قد تحرك في المعدة واحتاج الى الخروج **الثالث** ان يكون من ضعف المعدة في ذاتها فلا يهضم الطعام
 فيقذفه الى جهة فوقة **الرابع** ان يخالطها خلط ردي ينصب اليها فيسئ هضمها ويضعف فعلها **الخامس** ان يكون

من زيادة المأكول والمشروب على القدر الذي تحتمله المعدة فتخرج عن أمسالكه فتطلب دفعه وقذفه السادس
 ان يكون من عدم موافقة المأكول والمشروب لها وكرهتها له فتطلب دفعه وقذفه السابع ان يحصل فيهما ما يثور
 الطعم وكيفية وطبيعته فتقذف به الثامن القرف وهو موجب غشيان النفس وتوسعها التاسع من الاعراض
 النفسانية كالهم الشديد والغم والحزن وغلبة اشتغال الطبيعة والقوى الطبيعية به واهتمامها بغيره عن تدبير
 البدن واصلاح الغذاء وانضاجه وهضمه فيقذفه المعدة وقد يكون لاجل تحريك الاخلاط عند تحبط النفس فان
 كل واحد من النفس والبدن ينفع عن صاحبه ويتركيفته في كيفية العاشري يقل الطبيعة بان يرى من يتقيأ
 فيقلبه هو القيء من غير استدعاء فان الطبيعة تقاله واخبرني بعض حذاق الاطباء قال كان لي ابن اخت حذق في
 الكحل فجلس كما لا كان اذا فتر عين الرجل وراى الولد وكحله مرده هو وتكر بذلك منه فترك المجلس قلت له فاسبب
 ذلك قال يقل الطبيعة فانها تقاله قال واعرفت اخر كان راى خراجا في موضع من جسم رجل يحكه فحك هو ذلك الموضع
 فخرجت فيه خراجة قلت وكل هذا لا بد فيه من استعلاء الطبيعة ويكون المادة ساكنة فيها غير متحركة فيتحرك بسبب
 من هذه الاسباب فهذه الاسباب لتحريك المادة لانها هي الموجبة لهذا العارض **فصل** لما كانت الاخلاط في البلاد
 الحارة والازمنة الحارة يرق وينجذب الى فوق كانت القيء فيها انفع ولما كانت في الازمنة الباردة والبلاد الباردة تغلظو
 يصعب جذبها الى فوق كانت استفرغها بالاسهال انفع وازالة الاخلاط ودفعها يكون بالجذب والاستفراغ والجذب
 يكون من ابعد الطرق والاستفراغ من اقربها والفرق بينهما ان المادة اذا كانت عاملة في الانصباب او الترقى لو يستقر
 بعد فهي محتاجة الى الجذب فان كانت متصاعدة جذبت من اسفل وان كانت منصبة جذبت من فوق واما اذا استقر
 في موضعها استفرغت من اقرب الطرق اليها فتضرت المادة بالاعضاء العليا اجتذبت من اسفل ومتى اضرت بالاعضاء
 السفلى اجتذبت من فوق ومتى استقرت استفرغت من اقرب مكان اليها ولهذا احتج النبي صلى الله عليه وسلم على
 كاهله تارة وفي راسه اخرى وعلى ظهر قدمه تارة فكان يستفرغ مادة الدم المودى من اقرب مكان اليه والله اعلم
فصل في تنقي المعدة ويقويها ويجل البصر ويزيل ثقل الراس وينفع قروح الكلى والمثانة والامراض المزمنة كالجلد
 والاستسقام والفالج والرعشة وينفع اليرقان ويتبغى ان يستعمل الصبح في الشهر مرتين متواليتين من غير حفظ دواء
 ليتدارك الثاني ما قصر عنه الاول وينقي الفضلات التي انصبت بسببه والاكثر منه يضر المعدة ويجعلها قابلة
 للفضول ويضر بالاسنان والبصر والسمع وربما صدم عرقا ويجب ان يجتنبه من له ورم في الحلق او ضعف في الصدا
 او دقيق الرقبة او مستعد لنفث الدم او عسر الاجابة له واما ما يفعله كثير من شئ للتدبير وهوان يمتلي من الطعام
 ثم يقذفه ففيه اوقات عديدة منها انه يجعل الهرم ويوقع في امراض ردية ويجعل القيء له عادة والقيء مع اليبوسة وضعف
 الاحشاء وهزال المراق وضعف المستقي خطر واحدا وقاته الصيف والربيع ودون الشتاء والخريف وينبغي عند القيء ان
 يعصب العينين ويقط البطن ويفسل الوجه بماء بارد عند الفراغ وان يشرب عقيب شرب التفاح مع يسير من
مصطك وادرج نفعه نفعاً بينا والقيء يستفرغ من اعلى المعدة ويجذب من اسفل والاسهال بالعكس قال البقراط

وينبغي ان يكون الاستفراغ في الصيف من فوق اكثر من الاستفراغ بالدواء في الشتاء من اسفل **فصل في هديه**
صلى الله عليه وسلم في الارشاد الى معالجة احذق الطبيبين ذكر مالك في مؤلفه عن زيد بن اسلم ان رجلا في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فاحتقن الدم وان الرجل د عارجلين من بني انمار فنظر اليه فزعم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لهما ايكما اطب فقال او في الطب خير يا رسول الله فقال انزل الدواء الذي انزل الداء ففي هذا
الحديث انه ينبغي الاستعانة في كل علم وصناعة باحدق من فيها فالاحدق فانه الى الاصابة اقرب هكذا يجب على
المستفتي ان يستعين على ما نزل به بالاعلم فالاعلم لانه اقرب اصابة ممن هو دونه وكذلك من خفيت عليه لقلة
فانه يقلد اعلم من يجده وعلى هذا فطر الله عباده كما ان المسافر في البر والبحر انما يسكن نفسه وطمانينته الى احدق
الدليلين واخيرهما وله يقصد وعليه يعتمد فقد اتفقت على هذا الشريعة والفطرة والعقل وقوله صلى الله عليه وسلم
انزل الدواء الذي انزل الداء قد جاء مثله عنه في حديث كثيرة فمنها ما رواه عمرو بن دينار عن هلال بن يساف قال دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم على مريض يعود فقال رسلوا الى طبيب فقال قائل وانت تقول ذلك يا رسول الله قال نعم
ان الله عز وجل لو ينزل داء الا انزل له دواء وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة يرفعه ما انزل الله من داء الا انزل له
شفاء وقد تقدم هذا الحديث وغيره واختلفت في معنى انزل الداء والدواء فقالت طائفة انزاله اعلام العباد بغير ليس
بشيء فان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بعموم الانزال لكل داء ودوائه واكثر الخلق لا يعلمون ذلك ولهذا قال علمه من
علمه وجهله من جهله وقالت طائفة انزالهما خلقهما ووضعهما في الارض كما في الحديث الاخر ان الله لو يضع داء الا
له دواء وهذا وان كان اقرب من الذي قبله فلفظة الانزال اخص من لفظة الخلق والوضع فلا ينبغي اسقاط خصوصية
اللفظ بلا موجب وقالت طائفة انزالهما بواسطة الملائكة المؤكلين بمباشرة الخلق من جاء ودواء وغير ذلك فان الملائكة
مؤكلة بامر هذا العالم وامر النوع الانساني من حين سقوطه في رحومه الى حين موته فانزال الداء والدواء مع الملائكة
وهذا اقرب من الوجهين قبله وقالت طائفة ان عامة الادواء والادوية هي بواسطة انزال الغيب من السماء الذي يتولد
الاغذية والاقوات والادوية والادواء والالات ذلك كله واسمايه ومكملاته وما كان منها من المعادن العلوية في تنزل
من الجبال وما كان منها من الادوية والانوار والثمار قد اخل في اللفظ على طريق التغليب والاكتفاء عن الفعلين بفعل
واحد يتضمنهما وهو معروف من لغة العرب بل وغيرهما من الامم كقول الشاعر وعلفتها تبنا وماء بارد ابر حتى غدت
هماله عيناها وقال الآخر ورأيت زوجك قد غلا متقللا سيفا ورما وقال الآخر نزعنا الحواجب العيون وهذا احسن
مما قبله من الوجوه والله اعلم وهذا من تمام حكمة الرب عز وجل وتامد بوبيته فانه كما ابتلى عباده بالادواء اعانهم
عليها بما يسره لهم من الادوية وكما ابتلاهم بالذنوب اعانهم عليها بالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة و
كما ابتلاهم بالارواح الخبيثة من الشياطين اعانهم عليها بمجنده من الارواح الطيبة وهو الملائكة وكما ابتلاهم بالشهوات
اعانهم على قضائها بما يسره لهم شرعا وقد راى من المشتبهات اللذيذة النافعة فما ابتلاهم سبحانه بشيء الا اعطاهم
ما يستعينون به على فك البلاء ويدفعونه ويبقى التفاوت بينهم في العلم بذلك والعلم بطريق حصوله والتوصل اليه

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في تضمين من طب الناس وهو جاهل بالطب روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطيب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن هذا الحديث يتعلق به ثلثة امور امر لغوى وامر فقهى وامر طبى فاما اللغوى فالطب بكسر الطاء في لغة العرب يقال على معان منها الاصلاح يقال طيبته اذا صحته ويقال له طب بالامور اى لطف وسياسة قال الشافعي واذا تغير من تميم امرها كنت الطبيب لها راي ثاقب ومنها الخدق قال الجوهري كل خادق طبيب عند العرب قال ابو عبيد اصل الطب الخدق بالاشياء والمهارة بها يقال للرجل طب وطبيب اذا كان كذلك وان كان في غير علاج المريض وقال غيره رجل طبيب اى خادق سمى طبيباً الخدق فطنت قال علقمة فان تسألوني بالنساء فأننى خير بادء النساء طبيباً اذا شاب راس المرأة او قل ماله فليس له في ود من نصيب وقال عنتره ان تعد في ذوى القناع فأننى طب باخذ الفارس السليم اى ان ترجى عنى قناعك وتسرى وجهك رغبة عنى فاني خير خادق باخذ الفارس الذى قد لبس لامه حربه ومنها العادة يقال ليس ذلك بطبى اى عادى قال فروة بن مسيك لما ان طيناجين ولكن منا يا نانا ودولة اخربنا وقال احمد بن الحسين وما القيه طبى فيهم غير اننى بغيض الى الجاهل المتغافل ومنها السحر يقال رجل مطبوب اى مسحور في الصحيح في حديث عائشة لما سحرت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس الملكان عند راسه وعند رجله فقال احدهما ما بال الرجل قال الآخر مطبوب قال من طبه قال فلان اليهودى قال ابو عبيد انما قالوا للسحور مطبوب بالانهم كانوا بالطب عن السحر كما كنوا عن اللديع فقالوا سليم تفا ولا بالسلامة وكما كنوا بالمفازة عن الفلاة المملكة التى لا مام فيها فقالوا مفازة تفا ولا بالفوز من الهلاك ويقال الطب بنفس الدواء قال ابن ابي اسلب من مبلغم حسان عنى اسحر كان طبك ام جنون واما قول الحماسى فان كنت مطبوبا فلانزلت هكذا وان كنت مسحورا فلا برئى السحر فانه اراد بالمطبوب الذى قد سحر واراد بالسحور العليل بالمرض قال الجوهري ويقال للعليل مسحور وانشد البيت ومعناه ان كان هذا الذى قد عمرانى منك ومن حبك اسأل الله دوامه ولا يريد زواله سواء كان سحرا او مرضا والطب مثلث الطاء فالمفتوح الطاء هو العالم بالامور وكذلك الطبيب يقال له طب ايضا والطب بكسر الطاء فعل الطبيب والطب بضم الطاء اسم موضع قاله ابن السكيت وانشده فقلت هل نعلم بطبى كما بكرى بمجاثرة الماء التى طاب طيبها وقوله صلى الله عليه وسلم من تطيب لم يقل مرطب لان لفظ التفعل يدل على تكلف الشئ والدخول فيه بعسر وكلفة وانه ليس من اهل كتحمل وتشجع وتصبر ونظايرها وكذلك بنوا تكلف على هذا الوزن قال الشاعر وقيس غيلان ومن يعيشا واما الامر الشرعى فایجاب الضمان على الطبيب الجاهل فاذا تعاطى علم الطب علمه ولم يتقدم له به معرفة فقد هجر مجهله على ثلاث الانفس واقدام بالتمور على ما لا يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان لذلك وهذا اجماع من اهل العلم قال الخطابي لا علم خلافا في ان المعالج اذا تعدى فتلف المريض كان ضامنا والمتعاطى علما او عملا لا نرفه متعدي فاذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستبد بذلك بدون اذن المريض وجناية المتطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلته قلت الاقسام خمسة احدها طبيب جاد

السيد

تعيسا

أعطى الصنعة حقها فلم يجن يده فتولد من فعله أضرار من جهة الشارع ومن جهة من يطبه تلف العضو والنفس
 أو ذهب صفة فهذا الأضرار عليه اتفاقاً فأنها سرارية ما دون فيه وهذا كما إذا ختن الصبي في وقت وسن قابل للختان
 وأعطى لصنعة حقها فتلف العضو والصبي لو يضمن وكذلك إذا بطل من عاقل أو غيره ما ينبغي بطه في وقته على الوجه
 الذي ينبغي فتلف به لو يضمن وهكذا سرارية كل ما دون فيه لو يتعد الفاعل في سببها كسرارية المحدث بالاتفاق وسرارية
 القصاص عند الجمهور خلافاً لابي حنيفة رحمه الله في إيجابه للضمان برها وسرارية التعزير وضرب الرجل امرأته والمعلم
 الصبي والمستاجر الدابة خلافاً لابي حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله في إيجابهما الضمان في ذلك صح أصلاً واستثنى
 الشافعي رحمه الله ضرب الدابة وقاعدة الباب إجماعاً وتزاعان سرارية المجنونة مضمونة بالاتفاق وسرارية الواجب مبدئية
 بالاتفاق وما بينهما ففيه النزاع فابو حنيفة رحمه الله أوجب ضمانه مطلقاً واحمد رحمه الله ومالك رحمه الله أهلاً
 ضمانه وفرق الشافعي رحمه الله بين المقدر فأهمل ضمانه وبين غير المقدر فأوجب ضمانه فابو حنيفة رحمه الله نظر إلى
 أن الأذن في الفعل إنما وقع مشروطاً بالسلامة واحمد ومالك نظر إلى أن الأذن أسقط الضمان والشافعي نظر إلى أن المقدر
 لا يمكن التقصان منه فهو بمنزلة النص وما غير المقدر كالتعزيرات والتاديبات فاجتهادية فإذا تلف بها ضمن لا تفي
 مظنة العدوان **فصل القسم الثاني** متطبيب جاهل باشرت يده من يطبه فتلف به فهذا ان علم المجنى عليه أنه جاهل
 لا علم له وأذن له في طبه لو يضمن ولا يخالف هذه الصورة ظاهر الحديث فان السياق وقوة الكلام يدل على أنه غير
 العليل وأهمه أنه طبيب وليس كذلك وإن ظن المريض أنه طبيب وأذن له في طبه لأجل معرفته ضمن الطبيب بآثنت
 يده وكذلك أن وصف له دواء يستعمله والعليل يظن أنه وصفه لمعرفته وحذقه فتلف به ضمنه والحديث ظاهر
 فيه وأصره **فصل القسم الثالث** طبيب حاذق أذن له وأعطى الصنعة حقها لكنه أخطأ يده وتعدت إلى عضو
 غيره فأتلفه مثل أن سبقت يد الخائن إلى الكمية فهذا يضمن لأنه جناية خطأ وإن كانت الثلث فما زاد فهو على عاقلة
 فان لو يكن عاقلة فهل يكون الدية في ماله أو في بيت المال على قولين هما روايتان عن احمد وقيل إن كان الطبيب ذمياً
 ففي ماله وإن كان مسلماً ففيه الروايتان فان لم يكن بيت مال أو تعدر ثم حمله فهل يسقط الدية أو يجب في مال الجاني
 فيه وجهان أشهرهما سقوطها **فصل القسم الرابع** الطبيب الحاذق الماهر بصناعته اجتمع دواؤه فخطأ
 في اجتهاده فقتله فهذا يخرج على روايتين أحدهما أن دية المريض في بيت المال والثانية أنها على عاقلة الطبيب وقد
 نص عليه الامام احمد في خطأ الامام والحاكم **فصل القسم الخامس** طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها فقطع سلعته
 من رجل أو صبي أو مجنون بغير إذنه أو أذن وليه أو ختن صبياً بغير إذن وليه فتلف فقال أصحابنا يضمن لأنه تولد
 من فعل غير ما دون فيه وإن أذن له البالغ أو ولي الصبي والمجنون لو يضمن ويحتمل أن لا يضمن مطلقاً لأنه محسن
 وما على المحسنين من سبيل وإيضاً فإنه إن كان متعدداً فلا أثر للأذن الولي في إسقاط الضمان وإن لم يكن متعدداً
 فلا وجه لضمانه فإن قلت هو متعدد عند عدم الأذن غير متعد عند الأذن قلت العدوان وعدمه إنما يرجع إلى فعله
 هو فلا أثر للأذن وعدمه فيه وهذا موضع نظر **فصل** الطبيب في هذا الحديث يتناول من يطب بوصفه وقوله هو

الذي يخص باسم الطبائعي وبمروءة وهو الكمال وبمنصعة ومراهمه وهو الجراحي وببوساة وهو الخاتن وبريشة وهو
 الفاصل وبمحاكمة ومشطرة وهو النحام ونخلة ووصلة وربطة وهو المجبر وبكواتة ونارة وهو الكواء وبعرية وهو
 الحاقن وسواء كان طبيه حيوان بهيم أو إنسان فاسم الطبيب يطلق لغة على هؤلاء كلهم كما تقدم وتخصيص الناس
 له ببعض أنواع الأطباء عرفت حادث كتخصيص لفظ الدابة بما يخصها به كل قوم **فصل** والطبيب الحاذق هو
 الذي يراعى في علاجه عشرين أمراً أحدها النظر في نوع المرض من أي الأمراض هو الثاني النظر في سببه من أي شئ
 حدث والعلة الفاعلة التي كانت سبب حدوثه ما هي الثالث قوة المريض وهل هي مقاومة للمرض أو اضعفت منه
 فإن كانت مقاومة للمرض مستظهرة عليه تركها والمرض ولو تحرك بالدواء ساكناً الرابع المزاج الطبيعي ما هو الخامس
 المزاج الحادث على غير المجري الطبيعي السادس سن المريض السابعة عادة الثاني من الوقت الحاضر من الفصول
 الستة وما يليق به التاسع بلداً المريض وترتيبه العاشر حال الهواء في وقت المرض الحادي عشر **النظر في الدواء**
 المضاد لتلك العلة الثاني عشر النظر في قوة الدواء ودرجته والموازنة بينها وبين قوة المريض الثالث عشر أن لا يكون
 كل قصده إزالة تلك العلة فقط بل إزالة ما على وجهه من معه حدوث أصعب منها متى كان إزالة ما لا يما من معها
 حدوث علة أخرى أصعب منها إبقاها على حالها وتلطيفها هو الواجب وهذا كمرض افواه العروق فإنه متى عولج بقطع
 وجسه خيف حدوث ما هو أصعب منه الرابع عشر أن يعالج بالأسهل فالأسهل فلا ينتقل من العلاج بالغذاء إلى البذر
 الا عند تعذره ولا ينتقل إلى الدواء المركب الا عند تعذر الدواء البسيط فمن سعادة الطبيب علاجه بالأغذية بدل
 الادوية وبالادوية البسيطة بدل الادوية المركبة الخامس عشر أن ينظر في العلة هل هي مما يمكن علاجها ولا فإن لم يكن
 علاجها حفظ صناعته وحرمة ولا يحمله الطمع على علاج لا يفيد شيئاً وإن أمكن علاجها نظر هل يمكن زوالها أم لا فإن
 علم أنه لا يمكن زوالها نظر هل يمكن تخفيفها وتقليلها أم لا فإن لم يمكن تقليلها وراى أن غاية الامكان إبقاؤها وقطع
 زيادتها قصد بالعلاج ذلك وأعان القوة واضعت المادة السادس عشر أن لا يتعرض للخط قبل نفعه باستفراغ
 بل يقصد انضاجه فإذا تم نفعه بلا ما إلى استفراغه السابع عشر أن يكون له خبرة باعتلال القلوب والأرواح و
 أدويتها وذلك أصل عظيم في علاج الأبدان فإن انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب مرشود والطبيب إذا كان
 عارفاً بأمراض القلب والروح وعلاجها كان هو الطبيب الكامل والذي لا خبرة له بذلك وإن كان حاذقاً في علاج الطبيعة
 وأحوال البدن نصف طبيب وكل طبيب لا يداوى العليل يتفقد قلبه وصلاحه وتقوية أرواحه وقواه بالصدقة
 وفعل الخير والاحسان والاقبال على الله والدار الآخرة فليس بطبيب بل متطبب قاصر من أعظم علاجات المرض
 فصل الخير والاحسان والذكر والدعاء والتضرع والابتغال إلى الله والتوبة ولهذه الأمور تأثير في دفع العلل مسببة
 الشفاء أعظم من الادوية الطبيعية ولكن بحسب استعداد النفس وقبولها وعقيدتها في ذلك ونفعه الثامن عشر
 التلطف بالمريض والرفق به كالتلطف بالصبي التاسع عشر أن يستعمل أنواع العلاجات الطبيعية والألهمية والعلاج بالتخييل
 فإن لحذاق الأطباء في التخييل أموراً عجيبة لا يصل إليها الدواء فالطبيب الحاذق يستعين على المرض بكل ما بين العشر

طبيب ان يجعل علاجه وتدبيره دائراً على ستة اركان حفظ الصحة الموجودة وروح الصحة المفقودة وهو ملاك امر الالة العلة او تقليد ما بحسب الامكان واحتمال ادنى المفسدتين لازالة اعظمهما وتقوية ادنى المصلحتين بحسب الامكان وادنى المصلحتين اعظمهما فاعمل الى هذه الاصول الستة ملاك العلاج وكل طبيب لا يكون هذه اختيه التي يرجع اليها فليس بطبيب والله اعلم **فصل** في احوال المرض اربعة احوال ابتداء وصعود وانتهاء وانحطاط تعين على الطبيب مراعاة كل حال من احوال المرض بما يناسبها ويديره بها ويستعمل في كل حال ما يجب استعماله فيها فاذا راى في ابتداء المرض ان الطبيعة محتاجة الى ما يحرك الفضلات ويستفرغها النضجها بادرائها فان قاتية تحريك الطبيعة في ابتداء المرض لعائق منع من ذلك او لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ او لبرودة الفصل ولتقرط وقم فينبغي ان يمدد ركا المحذر ان يفعل ذلك في صعود المرض لانه ان فعله تحيرت الطبيعة لاشتغالها بالدواء وتحلت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية ومثلاً اندجى الى فارس مشغول بموافقة عدوة فيشغله عنه بامر آخر ولكن الواجب في هذه الحال ان يعين الطبيعة على حفظ القوة ما امكنه فاذا انتهى المرض ووقف وسكن اخذ في استفراغه واستيصال اسبابه فاذا اخذ في الانحطاط كانه اولى بذلك ومثال هذا مثال العدوا اذا انتهت قوته وفرغ سلاحه كان اخذه سهلاً فاذا اولى واخذ في الهرب كان اسهلاً اخذاً وحادته وشوكته انما هي في ابتداءه وحال استفراغه وسعة قوته فهكذا الداء والدواء سواء **فصل** من حذق الطبيب انه حيث امكن التدبير الاسهل فلا يعدل الى الاصعب ويتدرج من الاضعف الى الاقوى الا ان يخاف فوات القوة حينئذ فيجب ان يبتدئ بالاقوى ولا يقيم في المعالجة على حال واحدة فيؤلفها الطبيعة ونقلتها عنه ولا يجسر على الادوية القوية في الفصول القوية وقد تقدم انه اذا امكنه العلاج بالغذاء فلا يعالج بالدواء واذا اشكل عليه المرض احاداً هو ارباداً فلا يقدم حتى يتبين له ولا يجربه لما يخاف عاقبته ولا باس بتجربته بما لا يضر اثره واذا اجتمعت امراض بدأ بها تخصصه واحدة من تلك خصال احدها ان يكون برء الاخر موقوفاً على برئه كالورور والقرحة فانه يبدأ بالورور الثاني ان يكون احدهما سبباً للآخر كالسدّة والحصى العفنة فانه يبدأ بازالة السدّة **الثالث** ان يكون احدهما اهم من الآخر كالحاد والمزمن فيبدأ بالحاد ومع هذا فلا يغفل عن الآخر واذا اجتمعا **الرابع** ان يكون العرض بدأ بالمرض الا ان يكون العرض اقوى كالقولنج فيسكن الوجع ولا ثم يعالج السدّة واذا امكنه ان يعتاض عن المعالجة بالاستفراغ بانجوع او الصوم او النوم لم يستفرغه وكل صحة اراد حفظها حفظاً بالمثلاً والشبه وان اراد نقلها الى ما هو افضل منها نقلها بالضد **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في التحرز من الادواء المعدية بطبعها وارشاد الاصحاء الى مجانبة اهلها ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله انه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فاسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فقد بايعناك ورنى البخارى في صحيحه تعليقا من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فر من المجذوم كما تفر من الاسد وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدبوا النظر الى المجذومين وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤرخ مرض على محرم ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رحى او رحين المجذوم

علة ردية يحدث من انتشار المردة السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وهياكلها وشكلها وربما فسد في الخرة
انصالها حتى يتاكل الاعضاء ويسقط ويسمي داء الاسد وفي هذه التسمية ثلاثة اقوال للاطباء **احدها** انها لكثرة
ما يعتري الاسد **والثاني** لان هذه العلة يجتمع وجه صاحبها وتحصله في سحبة الاسد **والثالث** انه يفترس
من يقربه ويدنومه بذاته افتراس الاسد وهذه العلة عند الاطباء من العلل المعديّة المتوارثة ومقايير المجلد
وصاحب السلسل يسقم برأئحته فالنبي صلى الله عليه وسلم لكمال شفقتة على الامة ونصحه لهم نهاهم عن الاسباب
التي تعرضهم لوصول العيب والفساد الى اجسامهم وقلوبهم ولا يريب انه قد يكون في البدن تعميؤ واستعداد كما من ليقول
هذا وقد يكون الطبيعة سريعة الانفعال قابلة للاكتساب من ابدان من يجاورة ويخالطه فانها نقالة وقد يكون
خوفها من فلك وهمها من اكثر اسباب اصابة تلك العلة لها فان الوهم فعال مستول على القوى والطبائع وقد يصل
رائحة العليل الى الصحيح فتسقمه وهذا معان في بعض الامراض والرائحة احد اسباب العدوى ومع هذا كله فلا بد
من وجود استعداد البدن وقبوله لذلك الداء وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فلما اراد الدخول بها وجد
بكشحمها بياضا فقال الحقى باهلك وقد ظن طائفة من الناس ان هذه الاحاديث معارضة باحاديث اخرى بطلها و
يناقضها فتمها مارا والترمذي من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد رجل مجذوم
فادخلها معه في القصعة وقال كل بسم الله ثقة بالله وتوكلا على الله ورواه ابن ماجة من حديث جابر بن عبد الله
وبما ثبت في الصحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة ونحن نقول لا تعارض بحمد الله
بين احاديثه الصحيحة فاذا وقع التعارض فاما ان يكون احدا للحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وقد غلط
فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلط ويكون احدا للحديثين ناسخا للآخر اذا كان ما يقبل النسخ او يكون التعارض
في فهم السامع لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة واما حديثان صحيحان
صريحان متناقضان من كل وجه ليس احدهما ناسخا للآخر فهذا لا يوجد اصلا ومعاذ الله ان يوجد في كلام الصادق
المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه الا الحق والافه من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله
او من القصور في فهمه مراده صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه على غير ما عناه به او منها معا ومن فهمنا وقع من الاختلاف
والفساد ما وقع وبالله التوفيق قال ابن قتيبة في كتاب اختلاف الحديث له حكاية عن اعداء الحديث واهل قالوا
حديثان متناقضان رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة وقيل له ان النقية يقع بمشفر البعير
فيجرب لذلك الابل قال فما اعدى الاول ثور يرمي لا يورج ممرض على مصم وفر من المجذوم فرار من الاسد واتاه رجل
مجذوم ليلبايعه بيعة الاسلام فارسل اليه البيعة وامره بالانصراف ولم ياذن له وقال الشوم في المرأة والدار الدابة
قالوا وهذا كله مختلف لا يشبه بعضه بعضا قال ابو محمد ونحن نقول انه ليس في هذا اختلاف ولكل معنى منها وقت
وموضع فاذا وضع موضعه زال الاختلاف والعدوى جنسان **احدهما** عدوى المجذوم فان المجذوم يشتد
رائحته حتى يسقم من اطال مجالسته ومحادثته ولذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه في شعار واحد

فيوصل اليها الاذى وربما جذمت وكذلك ولده ينزعون في الكبر اليه وكذلك من كان به سددق ونقب والاطباء
تأمران لا يجالس المسلول ولا المجذوم ولا يريدون بذلك معنى العدو وانما يريدون به معنى تعيد الراحة وانها قد
تسقم من اطال اشتماها والاطباء بعد الناس عن الايمان بيمين وشوم وكذلك النقبة تكون بالبعير وهو جرب
سوط فاذا خالط الابل او حاكها واوى في مباركها وصل اليها بالعام الذي يسيل منه وبالنطف نحوها به فهذا هو
المعنى الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يورد ذوعاهة على مصم كره ان يتخالط المعتوه الصحيح لئلا ينال من نظفه
وخلقه نحو مما به قال واما الجنس الاخر من العدوى فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوف العدو وقد قال
صلى الله عليه وسلم اذا وقع ببلد وانتبه فلا تخرجوا منه واذا كان ببلد فلا تدخلوه يريد بقوله لا تخرجوا من البلد
اذا كان فيه كما تكرر يظنون ان الفرار من قدر الله ينجيكم من الله ويريد اذا كان ببلد فلا تدخلوه اي مقامكم في الموضع
الذي لا طاعون فيه اسكن لقلوبكم واطيب لعيشكم ومن ذلك المرأة تعرف بالشوم والدار فينال الرجل مكروة او حجة
فيقول عدتني بشومها فهذا هو العدو الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى وقالت فرقة
اخرى بل الامر باجتنب المجذوم والفرار منه على الاستحياب والاختيار والارشاد واما الاكل معه ففعله لبيان الجواز
وان هذا ليس بحرام وقالت فرقة اخرى بل الخطاب بهذين الخطابين جزئي لكل واحد خاطبه النبي صلى الله
عليه وسلم بما يليق بحاله فبعض الناس يكون قوى الايمان قوى التوكل يدفع قوة توكله قوة العدو كما تدفع قوة الطبيعة
قوة العلة فتبطلها وبعض الناس لا يقوى على ذلك فخاطبه بالاحتياط والاخذ بالتحفظ وكذلك هو صلى الله عليه وسلم
فعل الخالتين معاليق تدي به الامة فيهما فياخذ من قوى من امته بطريقة التوكل والقوة والثقة بالله وياخذ من
ضعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط وهما طريقان صحيحان احدهما للمؤمن القوي والاخر للمؤمن الضعيف فيكون
لكل واحد من الطائفتين حجة وقدوة بحسب حاله وما يناسبه وهذا كما انه صلى الله عليه وسلم كوى واشى على تارك
الكي وقرن تركه بالتوكل وترك الطيرة ولهذا نظائر كثيرة وهذه طريقة لطيفة حسنة جلامر اعطاها حقها وزرق
فقه نفس فيها ازالته عنه تعارضا كثيرا يظنه بالسنة الصحيحة وذهب فرقة اخرى الى ان الامر بالفرار منه ونجاة
لامر طبيعي وهو انتقال الداء منه بواسطة الملامسة والمخالطة والرائحة الى الصحيح وهذا يكون مع تكرير المخالطة و
الملازمة له واما اكله معه مقدار يسير من الزمان لمصلحة راحة فلا بأس به ولا يحصل العدوى من مرة واحدة
ومحظة واحدة فنهى سد الذريعة وحماية للصحة وخالطه مخالطة الحاجة والمصلحة فلا تعارض بين الامرين
وقالت طائفة اخرى يجوز ان يكون هذا المجذوم الذي اكل معه به من الجذام امر يسير لا يعدى مثله وليس المجذوم
كلهم سواء ولا العدوى حاصلة من جميعهم بل منهم من لا يضر مخالطته ولا يعدى وهو من اصابه من ذلك شئ يسير
فوقف واستمر على حاله ولم يعد ببقية جسمه فهو ان لا يعدى غيره اولى واخرى وقالت فرقة اخرى ان الجاهلية كان
يعتقد ان الامراض المعدية تعدى بطعمها من غير اضافة الى الله سبحانه فابطل النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم
ذلك واكل مع المجذوم لم يبين له ان الله سبحانه هو الذي يمرض ويشفي ونهى عن القرب منه لتبين له ان هذا

من الأسباب التي جعلها الله مفضية إلى مسبباتها ففي نهيه إثبات الأسباب وفي فعله بيان أنها لا يستقل بشئ بل
 الرب سبحانه أن شاء سلبها أو لها فلا يؤثر شئاً وإن شاء أبقي عليها أو أزالها فأنثرت وقالت فرقة أخرى بل هذه الأحاديث
 فيها النسخ والنسخ في نسخها فان علم المتأخر منها حكمه بالناسخ والآن توقفنا فيها وقالت فرقة أخرى بل
 بعضها محفوظ وبعضها غير محفوظ وكلت في حديث لا عدوى وقالت قد كان أبو هريرة يرويه أو لا يرويه فيه
 فتركه وراجعوه فيه وقالوا له سمعناك تحدثه فإني إن يحدث به قال أبو سلمة فلا أدري أنسى أبو هريرة أم نسى أحد
 الحديثين الآخر أما حديث جابر بن النبی صلى الله عليه وسلم أخذ بيد مجذوم فدخلها معه في القصعة فحدثت الأثمة
 ولا يصح وغاية ما قال الترمذي أنه غريب لم يصح ولم يحسنه وقد قال شعبة وغيره اتقوا هذه الغرائب قال الترمذي و
 يروى هذا من فعل عمر وهو أثبت فهذا شأن هذين الحديثين اللذين عورض بهما أحاديث النبي **أحد** هما رجم أبو هريرة
 عن التحديث به والنكر **والثاني** لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقد أشبعنا الكلام في هذه
 المسألة في كتاب المفتاح باطول من هذا وبالله التوفيق **فصل** في حديثه صلى الله عليه وسلم في المنع من التداء
 بالمحرمات روى أبو داود في سننه من حديث أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أنزل الداء
 والدواء وجعل لكل داء دواء فتداواوا ولا تداءوا بالمحرم وذكر البخاري في صحيحه عن ابن مسعود أن الله لم يجعل شفاءكم
 فيما حرم عليكم وفي السنن عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الداء الخبيث وفي صحيح مسلم عن
 طارق بن سويد أن جعفر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عن أنس بن مالك أن قال إنما يصنعها فقال إنما يصنعها للدواء
 فقال أنه ليس بدواء ولكنه داء وفي السنن أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يجعل في الدواء فقال أنها داء وليست
 بالدواء روى أبو داود والترمذي وفي صحيح مسلم عن طارق بن سويد أن أنس بن مالك قال قلت يا رسول الله إن باغضنا عتالاً
 نعتصرها فنشرب منها قال لا فراجعته قلت أنا نستشفى للمريض قال إن ذلك ليس شفاء ولكنه داء وفي سنن النسائي أن
 طبيباً ذكر ضفدعاً في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقهاه عن قتلها ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال
 من تدوى بالخمر فلا شفاء الله المعالجة بالمحرمات قيحة عقلاً وشرعاً أما الشرع فما ذكرنا من هذه الأحاديث وغيرها
 وأما العقل فهو أن الله سبحانه إنما حرمه لخبيثه فإنه لو حرم على هذه الأمة طبيباً عقوبة لها كما حرمه على بني إسرائيل
 بقوله **فَيُظْلَمُونَ** الَّذِينَ هَازُوا حُرْمَتَنَا عَلَيْهِمْ طَبِيبَاتٌ أُجِلَّتْ لَهُنَّ وَنَا حَرَّمَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةَ مَا حَرَّمَ لَخَبِيثَةٍ وَتَحْرِيمُهُ لِحِمَّةٍ
 لهم وصيانة عن تناوله فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل فإنه وإن أثر في إزالتها لكنه يعقب سقماً
 أعظم منه في القلب بقوة الخبيث الذي فيه فيكون الداء في به قد سعى في إزالة سقم البدن فسقم القلب وأيضاً
 فإن تحريمه يقتضي تجنبه والبعد عنه بكل طريق وفي اتخاذ دواء حض على الترغيب فيه وملاسته وهذا ضد
 مقصود الشارع وأيضاً فإنه داء كما نص عليه صاحب الشريعة فلا يجوز أن يتخذ دواءً وأيضاً فإنه يكتسب بالطبيعة
 والروح منه صفة الخبيث لأن الطبيعة يفعل عن كيفية الدواء أنفعاً لا يبيهاً فإذا كانت كيفية خبيثة اكتسب الطبيعة
 منه خبيثاً فكيف إذا كان خبيثاً في ذاته ولهذا حرم الله سبحانه على عباده الأغذية والأشربة والملابس الخبيثة لما

يكتسب النفس من هيئة الخبث وصفته وايضاً فان في ابحاث التدوي به ولا سيما اذا كانت النفوس يميل اليه ذريعة الى تناوله للشهوة واللذة لاسيما اذا عرفت النفوس انه نافع لها من زيل لاسقامها جالب لشفائها فهذه احب شئ اليها والشايع سد الذريعة الى تناوله بكل ممكن ولا ريب ان بين سد الذريعة الى تناوله وفتح الذريعة الى تناوله تناقضاً وتعارضاً وايضاً فان في هذا الداء المحرم من الادواء ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء وليفرض الكلام في ام الخبائث التي ما جعل الله لنا فيها شفاء قط فانها شديدة المضرة بالدماع الذي هو مركز العقل عند اطباء وكثير من الفقهاء والمتكلمين قال البقراط في اثناء كلامه في الامراض الحادة ضرراً للجرح بالراس شديد لانه يسرع الارتفاع اليه ويرتفع بارتفاعه الاخلاط التي تعلوا في البدن وهو كذلك يضرب بالذهن وقال صاحب الكامل ان خاصة الشراب الاضرار بالدماع والعصب واما غيره من الادوية المحرمة فنوعان احدها تعاقفه الانفس ولا ينبغي لمساعدته الطبيعة على دفع المرض به كالسموم والحوم الاقاعى وغيرها من المستقدرات فيبقى كلاً على الطبيعة مثقلاً لها فيصير حينئذ داءً لادواء **والثاني** ما لا تعاقفه الانفس كالشراب التي تستعمله الحوامل مثلاً فهذا ضرره اكثر من نفعه والعقل يقتضى بتحريم ذلك قال العقل والفطرة مطابق للشرع في ذلك وهم مناسب لطيف في كون المحرمات لا يستشفى بها فان شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول واعتقاد منفعة وما جعل الله فيه من بركة الشفاء فان الناقم هو المبارك وانفع الاشياء ابركها والمبارك من الناس اين ما كان هو الذي ينتفع به حيث حل ومعلوم ان اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتيها وبين حسن ظنه بها وتلقى طبعه لها بالقبول بل كلما كان العبد اعظم ايماناً كان اكثر لها واسوأ اعتقاداً فيها وطبعه اكثر شئ لها فاذا تناولها في هذه الحال كانت داء له لادواء الا ان يزول اعتقاد الخبث فيها وسوء الظن والكرهية لها بالمحبة وهذا في الايمان فلا يتناولها المؤمن قط الا على وجه داء والله اعلم **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج القمل الذي في الراس** وازالته في الصحيحين عن كعب بن عجرة قال كان بي اذى من رأسى فحملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل تنثر على وجهي فقال ما كنت ارى اجد قد بلغ بك ما ارى وفي رواية فامرته ان يحلق راسه وان يطعم فرقا بين ستة او يهدى شاة او يصوم ثلاثة ايام القمل يتولد في الراس والبدن من شياطين خارج عن البدن ودخل فيه فالحارج الوسخ والانس المتراكب في سطح الجسد والثاني من خلط ردى عفن يدفعه الطبيعة بين الجلد واللحم فيتعفن الرطوبة الدموية في البشرة بعد خروجها من المسام فيكون منه القمل واكثر ما يكون ذلك بعد العلل والاسقام وبسبب الاوساخ وانما كان في رؤس الصبيان اكثر لكثرة رطوباتهم وتعاطيهم الاسباب التي يولد القمل ولذلك خلق النبي صلى الله عليه وسلم رؤس بني جعفر ومن اكثر علاجه خلق الراس لينفتح مسام الانجرة فيتصاعد الانجرة الردية فيضعف مادة الخلط وينبغي ان يطل الراس بعد ذلك بالادوية التي تقتل القمل ويمنع تولده وخلق الراس ثلاثة انواع احدها نسيك وقربة والثاني بدعة وشرك والثالث حجة ودواء فالاول محل في احد النساكين الحجر والعمرة والثاني خلق الراس لغير الله سبحانه كما يحلقها المریدون لشيوعهم فيقول احدهم انا خلقت رأسى لفلان وانت خلقت له فلان وهذا بمنزلة ان يقول سجدت

لغلان فان خلق الراس خضوع وعبودية وذل ولهذا كان من تمام الحج حتى انه عند الشافعي رحمه الله لكن من
 اركانه لا يتم الا به فانه وضع النواصي بين يدي ربها وخضوع العظمت وتذلل العز به وهو من ابلغ انواع العبودية
 ولهذا كانت العرب اذا ارادت اذلال الاسير منهم وعتقه حلقوا راسه واطلقوه فجاء شيوخ الضلال والمزاحمون
 للرؤية الذين اساس مشيختهم على الشرك والبدعة فارادوا من يريدون ان يتعبدوا لله فزيناوا لهم خلق رؤسهم
 لهم كما زيناوا لهم السجود لهم وسموه بغير اسمه وقالوا هو وضع الراس بين يدي الشيخ وكبر الله ان السجود لله هو
 وضع الراس بين يديه سبحانه وزيناوا لهم ان ينذروا لهم ويتوبوا لهم ويحلفوا باسمهم وهذا هو اتخاذهم اربابا والهة
 من دون الله قال تعالى مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ
 وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُتَّخَذَ الْوَلَدُ الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ
 بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ واشتد العبودية عبودية الصلوة وقد تقاسمها الشيوخ والمشبهون بالعلماء والجبابرة
 فأخذ الشيوخ منها الشرف ما فيها وهو السجود وأخذ المشبهون بالعلماء الركوع فاذا القى بعضهم بعضا ركع له كما يركع المصلي
 لربه سواء وأخذ الجبابرة منها القيام فيقوم الاحرار والعبيد على رؤسهم عبودية لهم وهم جلوس وقد نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن هذه الامور الثلاثة على التفصيل فتعاطيها مخالفة صريحة له فنهى عن السجود لغير الله وقال لا
 ينبغي لاحد ان يسجد لاحد وانكر على معاذ لما سجد له وقال له وتحريه هذا معلوم من دينه بالضرورة وتجوز من جورة
 لغير الله مراعاة لله ورسوله وهو من ابلغ انواع العبودية فاذا جوز هذا المشرك هذا النوع اليسير فقد جوز عبودية غير الله
 وقد صح انه قيل له الرجل يلقي اخاه ليخني له قال لا قيل ايلتزمه ويقبله قال لا قيل ايضا فنه قال نعم وايضا فلا خفاء عند
 التحية سجد ومنه قوله تعالى وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا أَمْ مَخْنِينَ وَلَا فَلَإِي مَكُن الدخول على الجبابرة وصح عنه النبي عن القيام وهو
 جالس كما يعظم الاعاجم بعضها بعضها حتى من ذلك وامرهم اذا صلى جالسا ان تصلوا جلوسا وهو اصحاء لا عذر لهم
 لتلايقوا مواضع راسه وهو جالس مع ان قيامهم لله فكيف اذا كان القيام تعظيما وعبودية لغيره سبحانه والمقصود ان
 النقوس اجماله الضالة اسقطت عبودية الله سبحانه واشتركت فيها من يعظه من الخلق فسجدت لغير الله وركعت له
 وقامت بين يديه قيام الصلوة وحلفت بغيره ونذرت لغيره وحلفت لغيره وذمحت لغيره وطافت لغيريته وعظمت
 بالحب والخوف والرجاء والطاعة كما يعظم الخالق بل اشد وسوت من تعبدوا من المخلوقين برب العالمين وهؤلاء هم
 المضادون لدعوة الرسل وهم الذين يبرهون بعبوديتهم وهم الذين يقولون وهم في النار مع الهتهم تختصمون تالله ان
 كنا في ضلال مبين اذ نسويكم برب العالمين وهم الذين قال فيهم وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ
 كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ أَسْأَلُوا عَنْهُمْ حُتَّىٰ لَمَّا قَالُوا اللَّهُ هَذَا لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ وَلَٰكِنْ أَشْرَكُوا بِمَا يَدْعُونَ بِهِ هَدْيِهِ
 فِي خَلْقِ الرَّاسِ لَعَلَّ أَحَدَهُمْ يَقْصِدُ الْكَلَامَ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَصُولٌ فِي هَدْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَلَّاجِ بِالْأَدْوِيَةِ
 الرُّوحَانِيَةِ الْإِلَهِيَةِ الْمَفْرُوعَةِ وَالْمُرَكَّبَةِ مِنْهَا وَمِنَ الْأَدْوِيَةِ الطَّبِيعِيَةِ فَصَلٌ فِي هَدْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِلَّاجِ
 الْمَصَابِ بِالْعَيْنِ رَدَىٰ مُسْلِمٌ فِي صِحِّحِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَيْنُ حَقٌّ وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ

انقدر لسبقته العين وفي صحيحه ايضا عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الرقية من الحكة والعيون والنملة
 وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق وفي سنن ابى داود عن عائشة
 رضيت الله عنها قالت كان يوم العائن فيتوضأ ثم يغتسل منه المعين وفي الصحيحين عن عائشة قالت امرني النبي صلى الله
 عليه وسلم وامر ان نستترقي من العين وذكر الترمذي من حديث سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عامر
 عن عبید بن رفاع الزرقاني ان اسماء بنت عميس قالت يا رسول الله ان بنی جعفر تصيبهم العيون فاستترقي لهم فقال نعم فلو كان
 شيء يسبق القضاء لسبقته العين قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى مالك رحمه الله عن ابن شهاب عن ابى امامة
 ابن سہل بن حنيفة قال راى عامر بن ربيعة سہل بن حنيفة يغتسل فقال والله ما رأيت كالיום ولا جلد مغشاة قال
 فلبط سہل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر فتغيط عليه وقال علام يقتل احدكم اخاه الا برك اغتسل له فغسل
 له عامر وجهه ويديه ومرفقيه ومركبتيه واطراف رجليه وداخله اذ اراه في قدح ثم صب عليه فراح مع الناس وروى
 مالك رحمه الله ايضا عن محمد بن ابى امامة بن سہل عن ابيه هذا الحديث وقال فيه ان العين حق توضأ له فتوضأ
 له وذكر عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاؤس عن ابيه مرفوعا العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين اذا اغتسل
 احدكم فليغتسل ووصله صحيح قال الزهري يؤمر الرجل العائن بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمسح في القدر ويغسل
 وجهه في القدر ثم يدخل يده اليسرى فيصيب على مركبته اليمنى في القدر ثم يدخل يده اليمنى فيصيب على مركبته اليسرى
 ثم يغسل داخله اذ اراه ولا يوضع القدر في الارض ثم يصب على راس الرجل الذي يصيبه العين من خلفه صبة واحدة
 والعين عيان عين انسية وعين جنية فقد صح عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى في بيتها جارية في وجهها
 سعة فقال استرقوا لها فان بها النظرة قال الحسين بن مسعود الفراء وتولى سعة اى نظرة يعنى من الجن يقول بها عين
 احصايتها من نظر الجن انفا سنة الرماح ويذكر عن جابر يرفعه ان العين ليدخل الرجل القبر والجل القدر عن ابى سعيد
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الجن ومن عين الانسان فابطلت طائفة من قل نصيبهم من السمع والعقل
 امر العين وقالوا انما ذلك او هام لاحقيقة لها وهو لاء من اجمل الناس بالسمع والعقل ومن اغلظهم حجبا واكثرهم طبعا
 وابعدهم عن معرفة الارواح والنفوس وصفاتها وافعالها وتأثيراتها وعقلاء الامم على اختلاف مللهم ونحلهم لا يدفع امر
 العين ولا ينكره وان اختلفوا في سببه وجهة تأثير العين فقالت طائفة ان العائن اذا تكيفت نفسه بالكيفية الردية
 انبعث من عينه قوة سمية يتصل بالمعائن فيتضرر قالوا ولا تستنكر هذا كما لا يستنكر انبعث قوة سمية من الانف يتصل
 بالانسان فيهلك وهذا امر قد اشتبه من نوع من الافاعي انها اذا وقم بصورها على الانسان هلك فذلك العائن وقالت فتر
 اخرى لا يستبعد ان ينبعث من عين بعض الناس جوهر لطيفة غير مرئية فتصل بالعين وتخلل سام جسمه فيحصل له الضرر وقالت
 فرقة اخرى قد اجرى الله العادة بخلق ما نشأ من الضرر عند مقابلة عين العائن لمن يعينه من غير ان يكون منه قوة
 ولا سبب ولا تأثير اصلا وهذا مذهب منكري الاسباب والقوى والتأثيرات في العالم وهو لاء قد سدوا علم انفسهم
 باب للعلل والتأثيرات والاسباب وخالفوا العقلاء اجمعين ولا ريب ان الله سبحانه خلق في الاجسام والارواح قوا

لك بالضم
 الموصوف كثر
 الجارية التي
 خذلت الترتيق
 بديع على
 معج وسفط
 على الارض
 على كرك
 عين مخنق
 على اس الجبه
 وقيل مضط
 والاشطبه
 الحفوف سفط
 بتقدير ف
 نيل على
 اسم فعل
 كسبح والكر
 اصبا العين

وطبائع مختلفة : جعل في كثير منها خواص وكيفيات مؤثرة ولا يمكن العاقل انكار تأثير الارواح في الاجسام فانه امر متبادلا محسوس وانت ترى الوجه كيف يجر حرقه شديدة اذا نظر اليه من تحت شمه ويستحي منه ويصفر صفره شديدة عند نظر من يخافه اليه وقد شاهد الناس من يستقم من النظر ويضعف قواه وهذا كله بواسطة تأثير الارواح ولشدة ارتباطها بالعين ينسب الفعل اليها وليست هي الفاعلة وانما التأثير للروح والارواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها فروح الحاسد موزية للمحسود اذى بيينا ولهذا امر الله سبحانه رسوله ان يستعيز به من شره وتأثير الحاسد في ذى المحسود امر لا يكره الا من هو خارج عن حقيقة الانسانية وهو اصل الاصابة بالعين فان النفس الخبيثة الحاسدة تمكث كيف تكفيته خبيثة تقابل المحسود فتؤثر فيه بتلك الخاصية وتشبه الاشياء بهذا الا نفي فان السم كما من فيها بالقوة فاذا قابلت عدوها انبعث منها قوة غضبية وتكيفت نفسها بكيفية خبيثة موزية فمنها ما يشتد كيفيتها ويقوى حتى يؤثر في اسقاط الجنين ومنها ما يؤثر في طمس البصر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الابتر وذى الطفيتين من الحيات انهما يلتمسان البصر ويسقطان الحبل ومنهما ما يؤثر في الانسان كيفيتها بمجرد الروية من غير اتصال به لشدة خبث تلك النفس وكيفيتها الخبيثة المؤثرة والتأثير غير موقوف على الاتصالات الجسمية كما يظنه من قل علمه ومعرفة بالطبيعة والشرعية بل للتأثير يكون تارة بالاتصال وتارة بالمقابلة وتارة بالرؤية وتارة بتوجه الروح نحو من يؤثر فيه وتارة بالاذية والرقا والتعوذات وتارة بالوهم والتخيل ونفس العائن لا يتوقف تأثيرها على الروية بل قد يكون اعنى فيوصف له الشئ فيؤثر نفسه فيه وان لم يره وكثير من العائنين يؤثر في المعين بالوصف من غير رؤية وقد قال تعالى لنبيه **وَإِنْ يَكَادُ الْوَدَّيْنِ كَفَرُوكَ لَأَيُّ لُفُوكَ بِأَبْصَارِهِمْ وَقَالَ أَعُوذُ بِرَبِّكَ لَقُلْ مَنْ شَرٌّ مَخْلُوقٍ مِنْ شَرِّ عَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ** فكل عائن حاسد وليس كل حاسد عائنا فلما كان الحاسد اعمر من العائن كانت الاستعاذة منه استعاذة من العائن وهي سهام يخرج من نفس الحاسد والعين نحو المحسود والمعين تصيبه العين تارة وتخطئه تارة فان صادفته مكشوقا لا وقاية عليه اثرت فيه ولا بد وان صادفته حذرا شاكي السلاح لا منفذ فيه للسهم لم يؤثر فيه وريما ردت السهام على صاحبها وهذا بمثابة الرمي المحسوس فلهذا من النفوس والارواح وهذا من الاجسام والاشباح واصله من اعجاب العائن بالشئ فتتبعه كيفية نفسه الخبيثة ثم تستعين على تنفيذها بما ينظر الى المعين قد يعين الرجل نفسه وقد يعين بغير ارادته بل بطبعه وهذا ارد اما يكون من النوع الانساني وقد قال اصحابنا وغيرهم من الفقهاء ان من عرفت بذلك حبسه الامام واجرى له ما يتفق عليه الموت وهذا هو الصواب قطعاً **فصل في المقصود بالعلامة النبوية** لهذه العلامة وهي انواع وقد روى ابو داود في سننه عن سهل بن حنيف قال مررنا بسيل فدخلت فاعتسلت فيه فخرجت محموا فسمي ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا باياتي يتعوذ قالت فقلت يا سيد والرقاء صلحتم فقال **لَا رُقِيَةَ إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ حِمَّةٍ أَوْ لَذَّةٍ وَالنَّفْسُ الْعَيْنُ يُقَالُ أَصَابَتْ فَلَانَا نَفْسُ أَيْ عَيْنٍ وَالنَّافِسُ الْعَائِنُ وَاللَّذَّةُ غَرَبْدَالٌ مَحْمَلَةٌ وَغَيْنٌ مَعْجَمَةٌ وَهِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْعُقَرِ وَنَحْوُهَا ثَلَاثُ التَّعَوُذَاتِ وَالرَّقَاءُ الْكَثَارُ مِنْ قِرَاءَةِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ وَفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَيْ الْكُرْسِيِّ وَمِنْهَا التَّعَوُذَاتُ النَّبَوِيَّةُ نَحْوُ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَنَحْوُ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ**

الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الرقية
والعقود

وهامة ومن كل عين لامة ونحو اعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذراً وبرا ومن شر ما ينزل من السماء ومن شر ما يعرج فيها ومن شر ما ذرأ في الارض ومن شر ما يخرج منها ومن شر فتن الليل والنهار ومن شر طوارق الليل الا طارقا يطرق بخير يا رحمان ومنها اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه ومن شر عبادة ومن هزات الشياطين وان يحضرون ومنها اللهم انه لا يهزم جندك ولا يخلف وعدك سبحانك وبحمدك ومنها اعوذ بوجه الله العظيم الذي لا شيء اعظم منه وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر واسماء الله الحسنى ما علمت منها وما لم اعلم من شر ما خلق وذراً وبرا ومن شر كل ذي شر لا اطاق شره ومن شر كل ذي شر انت اخذ بناصيته ان ربي على صراط مستقيم ومنها اللهم انت ربى لا اله الا الله عليك توكلت وانت رب العرش العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله اعلم ان الله على كل شيء قدير وان الله قد احاط بكل شيء علماً واحصى كل شيء عددا اللهم انى اعوذ بك من شر نفسى وشر الشيطان وشركه ومن شر كل دابة انت اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وان شئت قال تحصنت بالله الذى لا اله الا هو الهى واله كل شيء واعتصمت بربى ورب كل شيء وتوكلت على النجى الذى لا يموت واستدفعت بلا حول ولا قوة الا بالله حسبى الله ونعم الوكيل حسبى الرب من العباد حسبى الخالق من المخلوق حسبى الرازق من المرزوق وحسبى الذى هو حسبى حسبى الذى بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه حسبى الله وكفى سمع الله لمن دعائيس وراء امر الله من حسبى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ومن جرب هذه الدعوات والعوذ عرف مقدار منفعتها وشدة الحاجة وهي تمنع وصول اثر الاثر وتدفعه بعد وصوله بحسب قوة ايمان قائلها وقوة نفسه واستعدادة وقوة توكله وثبات قلبه فانها سلاح والسلاح يضاد

فصل اذا كان العائن يخشى ضرر عينه واصابتها للمعين فليدفع شرها بقوله اللهم بارك عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعامر بن ربيعة لما عان سهل بن حنيف الابركت اى قلت اللهم بارك عليه ومما يدفع به اصابة العين قول ما شاء الله لا قوة الا بالله ترى هشام بن عروة عن ابيه انه كان اذا رأى شيئاً يعجبه او دخل حائطاً من حيطان قال ما شاء الله لا قوة الا بالله ومنها رقية جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه باسم الله اريقك من كل شيء يؤذيك ومن شر كل نفس او عين حاسداً الله يشفيك باسم الله اريقك وراى جماعة من السلف ان يكتب له الايات من القرآن ثم يشربها قال مجاهد لا بأس ان يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض ومثله عن ابى قلابه ويذكر عن ابن عباس انه امر ان يكتب لامرأة يعسر عليها ولا دهان من القرآن ثم يغسل ويسقى وقال ايوب رايت ابا قلابه كتب كتاباً من القرآن ثم غسله وسقاه رجلاً كان به وجع **فصل** ق منها ان يؤمر العائن بغسل مغايته واطرافه وداخلته اذارة وفيه قولان **احدهما** انه فرجه وانه طرف اذارة الداخل الذى يلى جسده من الجنب الايمن ثم يصب على راس المعين من خلعه بغتة وهذا مما لا يناله علاج الاطباء ولا ينتفع به من انكره او تخلفه او شك فيه او فعله مجرباً لا يعتقد ان ذلك ينفعه واذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الاطباء عللها البتة بل هي عندهم خارجة عن قياس الطبيعة يفعل بالخاصة فما الذى ينكره زناد قتهم وجرهتهم من الخواص الشريفة هذه

ان في المعالجة بهذه الاشغال ما شهد له العقول الصحيحة وتقر لمناسبة فاعلم ان تزيق سم الحية في فجها وان علم تأثير النفس الغضبية في تسكين غضبها واطفاء نار بوضم يدك عليه والمسم عليه تسكين غضبه وذلك بمنزلة رجل معه شعلة من نار قد اراد ان يقدك بها فصابت عليها الماء وهي في يده حتى طفت ولذلك العائن ان يقول اللهم بارك عليه ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذي هو احسان الى المعين فان دواء الشيء بضده ولما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لانها يطلب النفوذ فلا يجد ارق من المغايب ودخلة الالذ ولا ان كان كناية عن الفرج فاذا غسلت بالماء بطل تأثيرها وعلمها وايضا في هذه المواضع للارواح الشيطانية بها اختصاص والمقصود ان غسلها بالماء يطفي تلك النارية ويذهب بتلك السمية وفيه امر اخر وهو وصول اثر الفسل الى القلب من ارق المواضع واسرعها تنفيذ افتطف تلك النارية والسمية بالماء فيشفى المعين وهذا كما ان ذوات السموم اذا قتلت بعد لسعها خفت اثر اللسعة عن الملسوع ووجد راحة فان ابقاها يمتلأها بعد لسعها وتوصل الملسوع فاذا قتلت خفت الالم وهذا ما شاهد وان كان من اسبابه فرج الملسوع واستشفاء نفسه بقتل عدوه فيقوى الطبيعة على الالم وقد فعه وبالجمله غسل العائن يدفع تلك الكيفية التي ظهرت منه وانما ينفع غسله عند تكيف نفسه بتلك الكيفية فان قيل فقد ظهرت مناسبة الفعل فاما مناسبة صب ذلك الماء على المعين قيل هو في غاية المناسبة فان ذلك الماء ما طفي به تلك النارية وبطل تلك الكيفية الردية من الفاعل فكما طفت به النارية القاتمة بالفاعل طفت به وابطلت عن المحل المتاثر بعد ملابسته للمؤثر العائن والماء الذي يطفي به الحديد يدخل في دوية عدة طبيعية ذكرها اطباء فهذا الذي طفي به نارية العائن لا يستنكر ان يدخل في دواء يناسب هذا الداء وبالجمله فطب الطبايعه وعلاجهم بالنسبة الى العالجه النبوي كطب الطريقة بالنسبة الى طيهم بل اقل فان التفاوت الذي بينهم وبين الانبياء اعظم واعظم من التفاوت الذي بينهم وبين الطريقة بما لا يدرك الانسان مقداره فقد ظهر لك عقدا الاخاء الذي بين الحكمة والشرع وعدم مناقضة احدهما للاخر والله يهدي من يشاء الى صواب يفهم لمن ادام قرع باب التوفيق منه كل باب وله النعمة السابغة والجملة البالغة **فصل** ومن علاج ذلك ايضا والاحتراس منه ستر محاسن من يخاف عليه العين بما يرد هاعنه ذكرها البغوي في كتاب شرح السنة ان عثمان رضي الله عنه رأى صبياً يلحاً فقال دسموانوته لئلا يصيبه العين ثم قال في تفسيره ومعنى دسموانوته اي سود وانوته و النونة النقرة التي تكون في ذقن الصبي الصغير قال الخطابي في غريب الحديث له عن عثمان انه رأى صبياً ياخذ العيون فقال دسموانوته فقال ابو عمر رسالت احمد بن يحيى عنه فقال اراد بالنونة النقرة التي في ذقنه والتدسيم التسويد اراد سود واذلك الموضع من ذقنه ليرد العين قال ومن هذا حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب ذات يوم وعلى راسه عمامة دسماء اي سوداء اراد الاستشهاد على اللقطة ومن هذا اخذ الشاعر قوله ما كان احوج ذا الكمال الى عيب يوقيه من العين ومن الرقي التي يرد العين ما ذكر عن ابي عبد الله النياسي انه كان في بعض اسفاره للحج او الغزو وعلى ناقه فارصة وكان في الرفقة رجل عائناً قل ما نظر الى شيء الا اتلفه فقييل

لابي عبد الله: حفظنا قاتلك من العائن قال ليس به الى ما قاتى سبيل فاخبر العائن بقوله فتعين غيبة ابي عبد الله فجاء الى رحله فنظر الى الناقة فاضطرب وسقطت فجاء ابو عبد الله فاخبر ان العائن قد عانها وهي كما ترى فقال دلوني عليه فدل فوقف عليه وقال بسم الله حبس حابس وحجر يابس وشهاب قابس ردت عين العائن عليه وعلى حبل الناس اليه فارجم البصر هل ترى من فطور شمس ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير فخرجت حدقتا العائن وقامت الناقة لابس بها **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج العام لكل شكوى بالرقية الالهية روى ابو داود في سننه من حديث ابي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اشتكى منكم شيئا واشتكاه اخ له فليقل ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك امرك في السماء والارض كما رحمتك في السماء فاجعل رحمتك في الارض واغفر لنا حوبنا وخطايانا انت رب الطيبين انزل رحمة من عندك وشفاء من شفاءك على هذا الوجه فيرا بآذن الله وفي صحيح مسلم عن ابي سعيد الخدري ان جابر بن عبد الله عليه السلام اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اشتكت قال نعم قال بسم الله اريقك من كل شئ يؤذيك من شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك باسم الله اريقك فان قيل مما تقولون في الحديث الذي رواه ابو داود ولا رقية الا من عين او حمة واحمة ذوات السموم كلها فاجاب انه صلى الله عليه وسلم لم يرد به نفى جواز الرقية في غير هابل المراد به لا رقية اولى وانفع منها في العين والحمة ويدل عليه سياق الحديث فان سهل بن حنيف قال له لما اصابته العين او في الرقية خير فقال لا رقية الا في نفس او حمة ويدل عليه سائر احاديث الرقية العامة والخاصة وقد روى ابو داود من حديث انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقية الا من عين او حمة او دم يرقأ وفي صحيح مسلم عنه ايضا رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من العين والحمة والتملة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية اللديغ بالفاحة اخر جابي الصحيحين من حديث ابي سعيد الخدري قال انطلق نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من احياء العرب فاستضافوا فمروا بان يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شئ لا ينفعه شئ فقال بعضهم لو انتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا على ان يكون عند بعضهم شئ فانوه فقالوا يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ وسعينا لك بكل شئ لا ينفعه شئ فهل عند بعضكم من شئ فقال بعضهم نعم والله اني لارقي ولكن استضعفنا فكم فلم تضيفونا فانا انا براق حتى تجعلوا لنا جفلا فصاحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتفعل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكانما نشط من عقال فانطلق يمشي ومابه قلبية قال فاو فوهم جعلهم الذي صاحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال الذي رقى لا تفعلوا حتى ناتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذي كان فنظروا ما امرنا فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال وما يدريك انها رقية ثم قال صبرتم اقتسموا واضربوا لي معكم سهما وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الدواء القرآن ومن المعلوم ان بعض الكلام له خواص ومنافع محزنة لما الظن بكلام رب العالمين الذي فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه الذي هو الشفاء التام والعصمة النافعة والنور الهادي والرحمة العامة الذي لو انزل على جبل لتصدع من عظمتها وجلائها

قال تعالى وَيُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَمِنْ هَٰذَا لَنُجِيبَنَّ عَنْكَ سِئَاتِكَ وَلَئِنَّكَ أَنتَ الْغَافِلُونَ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا وكلمهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات فما الظن بفاتحة الكتاب التي لو ينزل في القرآن ولا في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور مثلها المتضمنة لجميع معاني كتب الله المشتقة على ذكر أصول أسماء الله تعالى ومجا معها وهي الله والرب والرحمن وأثبت المعاد وذكر التوحيد وتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وذكر الافتقار إلى الرب سبحانه في طلب الإعانة وطلب الهداية وتخصيصه سبحانه بذلك وذكر أفضل الدعاء على الإطلاق وانفعه وأفضله وما العباد أحوج شيء إليه وهو الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه إلى الممات ويتضمن ذكر أصناف الخلائق وانقسامهم إلى منعم عليه بمعرفة الحق والعلم به ومحبة وإيثاره ومغضوب عليه بعدوله عن الحق بعدم معرفته له وضال بعدم معرفته له وهؤلاء أقسام الخلق مع تضمنها لأثبت القدر والشرع والأسماء والصفات والمعاد والنبوت وتركيب النفوس وأصلح القلوب وذكر عدل الله وأحسانه والرد على جميع أهل البدع والباطل كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير في شرحها وتحقيق بسورة هذا بعض شافها ان يستشفى بها من الأدواء ويرقى بها اللدغ وبالجحمة فما تضمنته الفاتحة من إخلاص العبودية والثناء على الله وتفويض الأمر كله إليه والاستعانة به والتوكل عليه وسؤاله مجامع النعم كلها وهي الهداية التي تجل النعم وتدفع النقم من أعظمو الأدوية الشافية الكافية وقد قيل ان موضع الرقية منها إياك نعبد وإياك نستعين ولا ريب ان هاتين الكلمتين من أقوى أجزاء هذا الداء فان فيهما من عموم التفويض والتوكل والاتجاه والاستعانة والافتقار الطلب الجمع بين أعلاء الغايات وهي عبادة الرب وحده وأشرف الوسائل وهي الاستعانة به على عبادته ما ليس في غيرهما ولقد مر في وقت بمكة سقمت فيه وفقدت الطبيب والدواء فكنت اتعالم بها أخذ شرية من ماء زمزم وأقرأها عليهم امراراً شرية فوجدت بذلك البراء التام ثوصرت اعتمد ذلك عند كثير من الأوجاع وانتفع بها غاية الانتفاع **فصل في تأثير الفاتحة وغيرها في علاج ذوات السموم سر بديع** فان ذوات السموم اثرت بكيفيات نفوسها الخبيثة كما تقدم وسلاحها حماتها التي تلدغ بها وهي لا تلدغ حتى تغضب فاذا غضبت ثار فيها السم فتقدفه بالهتاء وقد جعل الله سبحانه لكل داء دواء وكل شيء ضداً ونفس الراقى تفعل في نفس المرقى فيقع بين نفسيهما فعل وانفعال كما يقع بين الداء والدواء فتقوى نفس المرقى وقوته بالرقية على ذلك الداء فيدفعه باذن الله ملا تر تأثير الأدوية والأدواء على الفعل والانفعال وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين يقع بين الداء والدواء الروحانيين والروحاني والطبيعي وفي النفث والتفث استعانة بتلك الرطوبة والهواء والنفس المباشرة للرقية والذكر والدعاء فان الرقية تخرج من قلب الراقى وفيه فاذا صاحبها شيء من أجزاء باطنه من الريق والهواء والنفس كانت اثرها تأثيراً أقوى فعلاً ونفوذاً ويحصل بالانزواج بينها كيفية مؤثرة شبيهة بالكيفية الحادثة عند تركيب الأدوية وبالجحمة فنفس الراقى تقابل تلك النفوس الخبيثة وتزيد بكيفية نفسه وتكسب عين بالرقية وبالنفس على إزالة

ذلك الاثر وكلما كانت كيفية نفس الرقيق اقوى كانت الرقية اتم واستعانت بنفسه كاستعانة تلك النفوس الردية
بلسعها وفي النفث سر اخر فانه مما يستعين به الارواح الطيبة والخبيثة ولهذا يفعل السحر كما يفعله اهل الايمان
قال تعالى وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ وذلك لان النفس تتكيف بكيفية الغضب والمخاربة وترسل انفاسها لها
لها يمد لها بالنفث والتفل الذي معه شئ من الريق مصاحب لكيفية موثرة والسواحر تستعين بالنفث استعانة
بلينة وان لم يتصل بجسم المسحور بل ينث على العقدة ويعقد لها ويكلم بالسحر فيعمل ذلك في المسحور بتوسط الارواح
السفلية الخبيثة فيقابلها الروح الزكية الطيبة بكيفية الرفع والتكلم بالرقية وتستعين بالنفث فايهما قوى كان الحكم
له ومقابلة الارواح بعضها البعض ومحاربتها والتمها من جنس مقابلة الاجسام ومحاربتها سواء بل الاصل في
المخاربة والتقابل للارواح والاجسام ايتها وحجدها ولكن من غلب عليه الحسن لا يشعر بتأثيرات الارواح و
افعالها وانفعالاتها لا تستلزام سلطان الحسن عليه وبعدة من عالم الارواح واحكامها وافعالها والمقصود ان الروح
اذا كانت قوية وتكيفت بمعاني الفاتحة واستعانت بالنفث والتفل قابلت ذلك الاثر الذي حصل من النفوس الخبيثة
فاذا علم الله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج لدغة العقرب بالرقية روى ابن ابي شيبة في مسنده
من حديث عبد الله بن مسعود قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذ سجد فلدغته عقرب فاصبع
فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعن الله العقرب ما تدع نبيا ولا غيره قال ثودع ابا نافع فيه ماء و
ملح فجعل يضع موضع اللدغة في الماء والملح ويقرأ قل هو الله احد والمعوذتين حتى سكنت ففي هذا الحديث العلاج
بالدواء المركب من الامر من الطبيعي والالهي فان في سورة الاخلاص من كمال التوحيد العلمي الاعتقادي واشبات
الاحدية لله المستلزمة نفى كل شراكة عنه واشبات الصمدية المستلزمة لاثبات كل كمال له مع كون الخلق يسمد
اليه في حوائجها اى يقصده الخليفة ويتوجه اليه علويها وسفليها ونفى الولد والوالد والكفوع عنه المتضمن لنفى الاصل
والفرع والنظير والمماثل ما اختصت به وصارت تعدل ثلث القرآن ففي اسمه الصمد اثبات كل الجمال وفي نفى الكثرة
عن الشبه والمثال وفي الاحد نفى كل شريك لذي الجلال وهذه الاصول الثلاثة هي مجامع التوحيد وفي المعوذتين
الاستعاذة عن كل مكروه جملة وتفصيلا فان الاستعاذة من شر ما خلق تعم كل شر يستعاذ منه سواء كان في
الاجسام والارواح والاستعاذة من شر الفاسق وهو الليل وأيته وهو القمر اذا غاب يتضمن الاستعاذة من
شر ما ينتشر فيه من الارواح الخبيثة التي كان نور النهار يحول بينها وبين الانتشار فلما اظلم الليل عليها وغاب القمر
انتشرت وغاثت والاستعاذة من شر النفثات في العقد يتضمن الاستعاذة من شر السواحر وسحرهن والاستعاذة
من شر الحاسد يتضمن الاستعاذة من النفوس الخبيثة المؤذية بحسدها ونظرها والسورة الثانية يتضمن الاستعاذة
من شر شياطين الانس والجن فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كل شر لهما شان عظيم في الاحتراس والتحسين
من الشر قبل وقوعها وكهذا وصي النبي صلى الله عليه وسلم عقبه بن عامر بقراءتهما عقب كل صلاة ذكره الترمذي
في جامعه وفي هذا سر عظيم في استدفاع الشر من الصلوة الى الصلوة وقال ما تعود المتعودون بمثلهما وقد ذكر

انه صلى الله عليه وسلم سحر في إحدى عشرة عقدة وان جبريل نزل عليه بهما فجعل كلما قرأ آية منهما انحلت عقدة حتى انحلت العقد كلها وكانما نشط من عقال وأما العلاج الطبيعي فيه فان في اللحم نفعا لكثير من السموم ولا سيما لدغة العقرب قال صاحب القانون يضمه به مع بذر الكتان للسم العقرب وذكره غيره ايضا وفي اللحم من القوة المجاذبة للحلابة ما يجذب السموم ويحللها ولما كان في لسعها قوة نارية يحتاج الى تبريد وجذب واخراج جمع بين الماء المبرد لنازل السعة والملم الذي فيه جذب واخراج وهذا هو ما يكون من العلاج واليسر واسهله وفيه تنبيه على ان علاج هذا الداء بالتبريد والجذب والاخراج والله اعلم وقد روي مسلم في صحيحه عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتنى البارحة فقال اما لو قلت حين امسيت اعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق لو يضرك واعلم ان الادوية الالهية ينفع من الداء بعد حصوله ويمنع من وقوعه وان وقع لو يقيم وقوعا مضرا وان كان موزيا والادوية الطبيعية انما تنفع بعد حصول الداء فالتعوذات والاذكار اما ان يمنع وقوع هذه الاسباب اما ان يحول بينهما وبين كمال تأثيرها بحسب كمال التعوذ وقوته وضعفه فالرق والعوذ يستعمل لحفظ الصحة ولازالة المرض أما الاول فكما في الصحيحين من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اوى الى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله احد والمعوذتين ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده وكما في حديث عوذته الى الدرجاء المرفوع اللهم انت ربى لا اله الا انت عليك توكلت وانت رب العرش العظيم وقد تقدم وفيه من قالها اول نهاره لو يصبه مصيبة حتى يمسي ومن قالها اخر نهاره لو يصبه مصيبة حتى يصبح وكما في الصحيحين من قرأ الايتين من الخسوف البقرة في ليله كفتاه وكما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم من نزل منزلا فقال اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لو يضره شئ حتى يرتحل من منزله ذلك وكما في سنن ابى داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في السفر يقول بالليل يا ارض ربى وربك الله اعوذ بالله من شرك وشر ما فيك وشر ما يدب عليك اعوذ بالله من اسد واسود ومن الحية والعقرب ومن ساكن البلد ومن والد وما ولد **فصل** اما الثاني فكما تقدم من الرقية بالفاتحة والرقية للعقرب وغيرها مما ياتي **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية النملة قد تقدم في حديث السراطين في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم رخص في رقية من النملة والعين والنملة وفي سنن ابى داود عن الشفاء بنت عبد الله قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا عند حفصة فقال لا تعلمين هذين ^{١٣} رقية النملة كما عليها الكتابة النملة قروح تخرج في الجنبين وهوداء معروف وسمى نملة لان صاحبه يحس مكانه كان نملة تدب عليه ونقصه واصنافها ثلثة قال ابن قتيبة وغيره وكان الجحوش ^{١٤} من لد الرجل من اخته اذا حط على النملة سم حيا ومنه قول الشاعر ولا عيب فينا غير حط لعشر كرام وانا لا نخط على النملة وترى الخلال ان الشفاء بنت عبد الله كانت ترقى في الجاهلية على النملة فلما هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد بايعته بمكة قالت يا رسول الله انى كنت ارقى في الجاهلية من النملة واريد ان اعرضها عليك فعرضتها فقالت بسم الله صلت حتى تعود من افواها ولا تنفرا احد اللهم اكشف الباس رب الناس قال ترقى بها على عود سبع مرات ويقصد مكانا نظيفا ويدلكه على

حجر نخل خمر حاذق وتطليه على الغلة وفي الحديث دليل على جواز تعليم النساء الكتابة **فصل في هديه صلى الله عليه**
 وسلم في رقية الحية قد تقدم قوله لا رقية الا في عين او حمة النجاسة بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها وفي سنن ابن ماجه
 من حديث عائشة رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من الحية والعقرب ويذكر عن ابن شهاب الزهري
 قال لدغ بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل من راق فقالوا يا رسول
 الله ان ال حزم كانوا يرقون رقية الحية فلما نهيت عن الرقاء تركوها فقال ادعوا عمارة بن حزم فدعوه فعرض عليه رقاؤه
 فقال لا بأس بها فاذن له فيها فرقاؤه **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية القرحة والجرح** اخراجا في الصحيحين عن
 عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى الانسان او كانت به قرحة او جرح قال باصبعه هكذا و
 وضع سفين سبابة بالارض ثم رفعها وقال بسم الله تربة ارضنا بريقة بعضنا ليشفي سقيمنا باذن ربنا هذا من
 العلاج السهل اليسر النافع المركب وهي معاجة لطيفة يعالج بها القروح والجراحات الطرية لاسيما عند عدم غيرها من
 الادوية اذ كانت موجودة بكل ارض وقد علم ان طبيعة التراب الخالص باردة يابسة مخففة لرطوبات القروح والجراحات
 التي تمنع الطبيعة من جودة فعلها وسرعة اندمالها لاسيما في البلاد الحارة واصحاب الامزجة الحارة فان القروح و
 الجراحات يتبعها في اكثر الامور سوء مزاج حار فيجتمعت حرارة البلد والمزاج والجراح وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة
 اشد من برودة جميع الادوية المفردة الباردة فيقابل برودة التراب حرارة المرض لاسيما ان كان التراب قد غسل و
 جفف ويتبعها ايضا كثرة الرطوبات الردية والسيلان والتراب مخفف لها فزيل لشدة ييبسه وتخفيفه للرطوبة الردية
 المانعة من بردها ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو العليل ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة و
 دفعت عنه الالم باذن الله ومعنى الحديث انه ياخذ من ريق نفسه على اصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فيعلق
 بها منه شئ فيمسح به على الجرح ويقول هذا الكلام لما فيه من بركة ذكر اسم الله وتفويض الامر اليه والتوكل عليه فينضم
 احد العلاجين الى الآخر فيقوى التأثير وهل المراد بقوله تربة ارضنا جميع الارض وارض المدينة خاصة فيقولان
 ولا ريب ان من التربة ما يكون فيه خاصة ينفع بخاوية من ادواء كثيرة ويشفي بها استقاماردية قال جالينوس
 رايت بالاسكندرية مطولين ومستسقين كثيرين يستعملون طين مصر ويطلون به على سوقهم وافتخاؤهم سواعد
 وظهورهم واضلاعهم فينتفعون به منفعة بليغة قال وعلى هذا النحو قد يقع هذا الطلاء للاورام العفنة والمترهلة
 الرخوة قال واني لا عرفت قوما ترهلت ابدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من اسفل انتفعوا بهذا الطين نفعا بينا
 وقوما اخرين شفقوا به او جاعا من زمنة كانت ممكنة في بعض الاعضاء تمكنا شديدا فبرأت وذهبت اصلا وقال
 سيبويه ان سيبويه المصطكى قوة يجلو ويغسل وينبت اللحم في القروح
 ويشتم القروح وانه انتهى واذا كان هذا في هذه الترات فما الظن باطيب تربة على وجه الارض وابركها وقد خالطت
 رواق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاربت رقيقته باسم ربه وتفويض الامر اليه وقد تقدم ان قوى الرقية وتأثيرها
 لا يتوقف على المرقى عن رقيقته وهذا امر لا يتركه طبيب فاضل عاقل مسلم فاذا انتفى احد الاوصاف فليقل اثره

فحصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الوجع بالرقية روى مسلم في صحيحه عن عثمان بن ابى العاص انه سأل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا يجده في جسده منذ اسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ضع يدك على الذي تألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات اعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما اجد وأحاذر ففى هذا العلاج من ذكر اسم الله والتفويض اليه والاستعاذة بعزته وقدرته من شر لا يدرى ما يذهب به وتكرار ما يكون انجم وابلغ تكرار الدواء لاخراج المادة وفى السبع خاصية لا توجد فى غيرها وفى الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود بعض اهله بمسح عليه يده اليمنى ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس واشف أنت الشافى لا شفاء الاشفاء لك شفاء لا يغادر سقما ففى هذه الرقية توسل الى الله بكمال ربوبيته وكمال رحمته بالشفاء وانه وحده الشافى وانه لا شفاء الاشفاء فتضمنت التوسل اليه بتوحيده واحسانه وربوبيته **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج حر المصيبة وحرزها قال تعالى وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ أُولَئِكَ نَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ وفى المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من احد يصيبه مصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم اجرنى فى مصيبتى واخلف لى خيرا منها الا آجره الله فى مصيبته واخلف له خيرا وهذه الكلمة من ابلغ علاج المصائب وانفعه له فى عاجلته واجلته فانها تتضمن اصلين عظيمين اذا تحقق العبد بمعرفة ما تسلى عن مصيبته **احلهم** ان العبد امله وماله ملك لله عز وجل حقيقة وقد جعله عند العبد عارية فاذا اخذه منه فهو كما المعير ياخذ متاعه من المستعير وايضا فانه محفوف بعدمين عدم قبله وعدم بعده وملك العبد له منعه معارة فى زمن يسير وايضا فانه ليس هو الذى اوجده عن عدمه حتى يكون ملكه حقيقة ولا هو الذى يحفظه من الافات بعد وجوده ولا يبقى عليه وجوده فليس له فيه تأثير ولا ملك حقيقى وايضا فانه متصرف فيه بالامر تصرف العبد المأمور المنهى لا تصرف الملاك ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه الا ما وافق امر ملكه الحقيقى **والثانى** ان مصير العبد ورجعه الى الله مولاة الحق ولا بد ان يخلف الدنيا وراء ظهره ويحجى ربه فردا كما خلقه اول مرة بلا اهل ولا مال ولا عشيرة ولكن باحسنات والسيئات فاذا كانت هذه بداية العبد ما حوله وتخلته فليكن يفرح بوجوده وياسى على مفقوده ففكره فى مبدئه ومعاده من اعظم علاج هذا الداء ومن علاج ان يعلم علم اليقين ان ما اصابه لم يكن ليخطئه وما اخطاه لم يكن ليصيبه قال تعالى مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا فِى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ومن علاج ان ينظر الى ما اصاب به فيجد ربه قد ابقى عليه مثله او افضل منه وادخله ان صبر ورضى ما هو اعظم من فوات تلك المصيبة باضعاف مضاعفة وانه لو شاء لجعلها اعظم مما هى ومن علاج ان يطفى نار مصيبة ببرد التأسى باهل المصائب وليعلم انه فى كل واحد بنو سعد ولينظر منه فهل يرى الامانة فويلعطف يسره فهل يرى الاحسنة وانه لو فلتش العالم لو لم ير فيهم الامبتلى اما بفوات محبوب او حصول مكروه وان سرى الى الدنيا احلام نوم او كطل ذائل ان اضحك قلبا لا بكت كثيرا وان سرت يوما سامت دهورا وان متعت

قليلاً منعت طويلاً وما ملأت داراً خيرة إلا ملأها غيرة ولا سرت به يوماً سرور إلا خبأت له يوماً شرور قال ابن مسعود
 رضي الله عنه لكل فرجة برحة وما ملأ بيت فرجاً إلا ملأه برحاً وقال ابن سيرين ما كان ضحك قط إلا كان من بعد
 بكاء وقالت هند بنت النعمان لقد رأينا ونحن من اعز الناس واشدهم ملكاً ثم لم تغب الشمس حتى رأينا ونحن اقل
 الناس وأنه حق على الله أن لا يملأ داراً خيرة إلا ملأها غيرة وسأله رجل أن يحدثه عن امرها فقالت أصبحت إذا
 صباح وما في العرب أحدا لا يرجونا ثم أمسينا وما في العرب أحدا لا يرجنا وبكت اختها حرقاً بنت النعمان يوماً وهي في
 عزها فقيل لها ما يبكيك لعل أحداً إذاك قالت لا ولكن رأيت غصارة في أهلي فلما ما امتلأت دار سرور إلا امتلأت
 حزنًا قال اسحق بن طحمة دخلت عليها يوماً فقلت لها كيف رأيت عبرات الملوك فقالت ما نحن فيه اليوم خير مما كنا فيه
 الأمس أنا نجد في الكتب أنه ليس من أهل بيت يعيشون في خيرة إلا سيعقبون بعدها غيرة وإن الدهر لم يظهر لقومه
 يوماً يحبونه إلا بطن لهم يوماً يكرهونه ثم قالت تشعرون فينا نسوس الناس والأمر مرناً إذا نحن فيهم سوتة تنتصف
 فاف لدنيا لا يدوم نعيمها ؛ تغلب ما رأينا وتصرف ؛ ومن علاجها أن يعلم أن الحزن لا يرد ما بل يضاعفها وهو في
 الحقيقة من تزايد المرض ومن علاجها أن يعلم أن فوت ثواب الصبر والتسليم وهو الصلوة والرحمة والهداية التي ضمنها
 الله على الصبر والاسترجاع أعظم من المصيبة في الحقيقة ومن علاجها أن يعلم أن الحزن يشمت عدوه ويسوء
 صديقه ويغضب ربه ويسر شيطانه ويحبط أجره ويضعف نفسه وإذا صبر واحتسب انقضى شيطان ذره
 خاسئاً وارضى ربه وسر صديقه وساء عدوه وحمل عن أخوانه وشرهم هو قبل أن يعزوه فهذا هو الثبات في الحال
 الأعظم لا طموح الخدود وشق الجيوب والدعاء بالويل والثبور والخط على المقدور ومن علاجها أن يعلم أن ما يعقبه
 الصبر والاحتساب من اللذة والمسرور أضعاف ما كان يحصل له ببقاء ما أصيب به لو بقي عليه ويكفيه من ذلك
 بيت الحمد الذي بنى له في الجنة على حمدة لربه واسترجاعه فليظن أي المصيبتين أعظم مصيبة العاجلة أو مصيبة
 فوات بيت الحمد في جنة الخلد وفي الترمذي مرفوعاً يؤد ناس يوم القيمة أن جلودهم كانت تقرض بالمقاييس في الدنيا
 لما يرون من ثواب أهل البلاء وقال بعض السلف لو لمصائب الدنيا لوردنا القيمة مغاليس ومن علاجها أن يرد
 قلبه بروح رجاء الخلف من الله فإنه من كل شيء عوض إلا الله فإمنه عوض كما قيل تشعرون من كل شيء إذا ضيعته
 عوض ؛ وما من الله أن ضيعته عوض ؛ ومن علاجها أن يعلم أن حظه من المصيبة ما تحدث له له من رضى فله
 الرضى ومن سخط فله السخط فحظك منها ما أحدثته لك فاختر خيراً لحظوظ أو شرها فان أحدثت سخطاً وكفرت كتب
 في ديوان الهالكين وإن أحدثت له جزعاً وتفريطاً في ترك واجب أو فعل محرم كتب في ديوان المفرطين وإن أحدثت له
 شكاية وعدم صبر كتب في ديوان المغبونين وإن أحدثت له اعتراضاً على الله وقد حان في حكمته فقد قرع باب
 الزندقة أو الوجه وإن أحدثت له صبراً وثباتاً لله كتب في ديوان الصابرين وإن أحدثت له الرضاء عن الله كتب في ديوان
 الراضين وإن أحدثت له الحمد والشكر كتب في ديوان الشاكرين وكان تحت لواء الحمد مع المحمدين وإن أحدثت له محبة
 واشتياقاً إلى لقاء ربه كتب في ديوان المحبين المخلصين وفي مسندنا لإمام أحمد والترمذي من حديث محمود بن لبيل

ترفعه ان الله اذا احب قوما ابتلاهم فمن رضى فله الرضا ومن سخط فله السخط زاد احمد ومن جزع قلبه الجزع ومن عاجها ان يعلم انه وان بلغ في التجزع غايته فالخرامة الى صبر الاضطراب وهو غير محمود ولا مثاب قال بعض الحكماء العاقل يفعل في اول يوم من المصيبة ما يفعله الجاهل بعد ايام ومن لم يصبر صبرا الكرام سلاسلوا اليها ثم وثق بالصبر مرفوعا الصبر عند صدمة الاولي وقل الا شعث بن قيس انك ان صبرت ايمانا واحتسابا والاسلوت سلوا اليها ثم ومن عاجها ان يعلم ان انعم الادوية له موافقة ربه والهه فيما احبه ورضيه له وان خاصية المحبة وسرها موافقة المحبوب فمن ادعى محبة محبوب ثم سخط ما يحبه واحب ما يسخطه فقد شهد على نفسه بكذبه ونمقت الى محبوبه وقال ابو الدرداء ان الله اذا قضى قضاء احب ان يرضى به وكان عمران بن حصين يقول في علقته احبه الى احب اليه وكذلك قال ابو العالية وهذا دواء وعلاج لا يعمل الا مع المحبين ولا يمكن كل احد ان يتعاجر به ومن عاجها ان يوازن بين اعظم اللذتين والتمتعين وادومهما لذة تمتعه بما اصيب به ولذة تمتعه بثواب الله فان ظهر له الرجحان فآثر الرجح فليحمد الله على توفيقه وان اثر المرجوح من كل وجه فليعلم ان مصيبته في عقله وقلبه ودينه اعظم من مصيبته التي اصيب بها في دنياه ومن عاجها ان يعلم ان الذي ابتلاه بها احكم الحاكمين وارحم الراحمين وانه سبحانه لو رسل اليه البلا ليهلك به ولا ليعذبه ولا ليحتاجه وانما افتقده به ليمتن بصبره ورضاه عنه وايمانه وليسمع تضرعه وابتهاله وليراه طريقا بابا به لا نذا مجنا به مكسور القلب بين يديه رافعا قصص الشكوى اليه قال الشيخ عبد القادر يابى ان المصيبة ما جاءت لتهلك وانما جاءت لتمتن صبرك وايمانك يا بنى ان القدر يستبم والسبع لا ياكل الميتة والمقصود ان المصيبة كير العبد الذي يسبك به حاصله فاما ان يخرج ذهباً حمر واما ان يخرج خبثا كل كما قيل شعير سبكناه وتحسبه نجينا فايدى الكير عن خبث الحديد فان لم ينفعه هذا الكير في الدنيا فبين يديه الكير الا عظم فاذا علم العبد ان ادخاله كير الدنيا ومسبكها خير له من ذلك الكير والمسبك وانه لا بد من احد الكيرين فيعلم قد رنمته الله عليه في الكير العاجل ومن عاجها ان يعلم انه لولا محن الدنيا ومصائبها لاصاب العبد من ادواء الكبر والعجب والفرعنة وقسوة القلب ما هو سبب هلاكه عاجلا واجلا فمن رحمة ارحم الراحمين ان يتفقد في الاحياء بانواع من ادوية المصائب تكون حمية له من هذه الادواء وحفظ الصحة عبوديته واستفراغ المواد الفاسدة الردية المهلكة منه فسبحان من يرحم ببلائه ويبتلى بنعمائه كما قيل شعير قد ينعم الله بالبلوى وان عظمت ويبتلى الله بعض القوم بالنعم فلو لانه سبحانه يبتلى عباده بادوية المحن والابتلاء لطفوا وبغوا وعتوا والله سبحانه اذا اراد بعبد خيرا سقاها دواء من الابتلاء والامتحان على قدر حاله يستفرغ به منه الادواء المهلكة حتى اذا هذبته ونقاها وصفاه اهل لا شرف مراتب الدنيا وهي عبوديته وارفع ثواب الآخرة وهو رؤيته وقربه ومن عاجها ان يعلم ان مرارة الدنيا هي بعينها حلاوة الآخرة يقلبها الله سبحانه كذلك وحلاوة الدنيا بعينها مرارة الآخرة ولان ينتقل من مرارة منقطعة الى حلاوة دائمة خير له من عكس ذلك فان خفى عليك هذا فانظر الى قول الصادق المصدوق حففت الحجة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وفي هذا المقام تفاوتت عقول

الخلائق وظهرت حقائق الرجال فأنظرهم أثم الخلاوة المنقطعة على الخلاوة الدائمة التي لا تزول ولو عجزت مرارة سنة
 بخلاوة الأبد ولا ذل ساعة لعز الأبد ولا محنة ساعة لعافية الأبد فان الحاضر عند شهادة المنتظر غيبة
 والإيمان ضعيف وسلطان الشريعة حاكم فتولد من ذلك إثارة العاجلة ورفض الآخرة وهذا حال النظر الواقع على
 ظواهر الأمور وأوائلها ومبادئها وأما النظر الثاقب الذي يخرق حجب العاجلة ويخاطب إلى العواقب والغايات
 فله شأن آخر فادع نفسك إلى ما عدل الله لا ولياً له وأهل طاعته من النعيم المقيم والسعادة الأبدية والقول الأكبر
 وما عدل أهل البطالة والاضاعة من الخزي والعقاب والحسرات الدائمة ثم اخذوا القسامين البقي بك وكل يعلم على شاكلته
 وكل أحد نصبوا إلى ما يناسبه وما هو الأولى به ولا تستطل هذا العلاج فشدة الحاجة إليه من الطبيب والعليل
 دعت إلى بسطه وبالله التوفيق **فصل في حديثي صلى الله عليه وسلم في علاج الكرب والهم والغم والحزن** أخرجا في الصحيحين
 من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله
 الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والأرض رب العرش الكريم وفي جامع الترمذي عن أنس أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان إذا حزبه أمر قال يا حي يا قيوم برحمتك استغيث وفيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان إذا همهم الأمر رفع يديه إلى السماء فقال سبحان الله العظيم وإذا اجتهد في الدعاء قال يا حي يا قيوم وفي
 سنن أبي داود عن أبي بكر الصديق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو
 فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا اله الا انت وفيها أيضاً عن أسماء بنت عيسى قالت قال لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا علمت كلمات تقولين عند الكرب أو في الكرب الله ربى لا أشرك به شيئاً وفي رواية أن يقال
 سبع مرات وفي مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أصاب عبداً هم ولا حزن
 فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن أمك ناصيتي بيدك ما دخر لي من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن
 سميعتي به نفسي ربي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي الاذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرحاً وفي الترمذي
 عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة ذي النون إذ دعا ربه وهو في بطن الحوت لا اله
 الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين لو لم يعبها رجل مسلم في شئ قط الا استجيب له وفي رواية اني لأعلم
 كلمة لا يقولها مكروب الا فرج الله عنه كلمة اخي يونس وفي سنن أبي داود عن أبي سعيد الخدري قال دخل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المسجد فاذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو أمامة فقال يا أبا أمامة مالي اداك في
 المسجد في غير وقت الصلوة فقال هموم لزممتني وديون يا رسول الله فقال لا أعلمك كلاماً اذا انت قلته اذهب الله عز
 وجل همك وقضى دينك قال قلت بلى يا رسول الله قال قل اذا أصبحت واذا أمسيت اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن
 وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال قال ففعلت ذلك
 فاذهب الله عز وجل همي وقضى عني ديني وفي سنن أبي داود عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم

الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وفي المسند ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حزبه امر فزع الى الصلوة وقد قال تعالى **وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** وفي السنن عليكم بالجهاد فانه باب من ابواب الجنة يدفع الله به عن النفوس الهم والغم ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من كثرت همومه وغمومه فليكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله وثبت في الصحيحين انها كنز من كنوز الجنة وفي الترمذي انها باب من ابواب الجنة هذه الادوية تتضمن خمسة عشر نوعا من الدواء فان لم تقو على اذهاب داء الهم والغم والحزن فهو داء قد استحكم وتمكنت اسبابه ويحتاج الى استفرغ كل الاول توحيد الربوبية الثاني توحيد الالهية الثالث التوحيد العلي الاعتقادي الرابع تنزيه الرب تعالى عن ان يظلم عبده او ياخذ به بلا سبب من العبد يوجب ذلك الخامس اعتراف العبد بانه هو الظالم السادس التوسل الى الرب تعالى باحب الاشياء اليه وهو اسمائه وصفاته ومن اجمعها المعاني الاسماء والصفات النحى القيوم السابع الاستعانة به وحده الثامن اقرار العبد بالرجوع التاسع تحقيق التوكل عليه والتفويض اليه والاعتراف لبان ناصيته في يده يصرفه كيف يشاء وانه ماض في حكمه عدل فيه قضاؤه العاشر ان يرتفع قلبه في رياض القرآن ويجعله لقلبه كالربيع للحيوان وان يستضيئ به في ظلم الشبهات والشهوات وان تتلى به عن كل فائت ويتعري به عن كل مصيبة ويستشفى به من ادواء صدره فيكون جلا حزنه وشفاء همه وغمه الحادى عشر الاستغفار الثاني عشر التوبة الثالث عشر الجهاد الرابع عشر الصلوة الخامس عشر البراءة من الحول والقوة وتفويضهما الى من هابده **فصل** في بيان جهة تأثير هذه الادوية في هذه الامراض خلق الله سبحانه ابن ادم واعضائه وجعل لكل عضو منها كما لا انا فقد احس بالالام وجعل ملكها وهو القلب كما لا انا فقد حضرته اسفاسه والامه من الهموم والغم والاحزان فاذا فقدت العين ما خلقت له من قوة الابصار فقدت الاذن ما خلقت له من قوة السمع واللسان ما خلق له من قوة الكلام فقدت كما لها والقلب خلق لمعرفة فاطرة ومحبه وتوحيد السور ربه والابتهاج بحبه والرضاء عنه والتوكل عليه والحب فيه والبغض فيه والموالاته فيه والمعاداة فيه ودوام ذكره وان يكون احب اليه من كل ما سواه وارحبى عنده من كل ما سواه واجل في قلبه من كل ما سواه ولا نعيم ولا سرور ولا لذة بل ولا حيوة الا بذلك وهذا بمنزلة الغذاء والصحة والحيوة فاذا فقد غذاؤه وصحته وحياته فالهموم والغم والاحزان مسارعة من كل صوب اليه وهره مقيم عليه ومن اعظم ادوائه الشر والذنوب والغفلة والاستهانة بحابه ومراضيه وترك التفويض اليه وقلة الاعتماد عليه والركون الى ما سواه والسخط بمقدوره والشك في وعدة ووعدته واذا تأملت امراض القلب وجدت هذه الامور وامثالها هي اسبابها لا سبب لها سواها فلا راحة الذي لا دواء له سوا ما تضمنته هذه العلاجات النبوية من الامور المضادة لهذه الادواء فان المرض يزال بالصد والصحة يحفظ بالمش فصحته يحفظ بهذه الامور النبوية وامراضه باضدادها فالتوحيد يقيم للعبد باب الخير والسرور واللذة والفرح والابتهاج والتوبة استفرغ للاخلاط والمواد الفاسدة التي هي اسباب استقامة وحمية له من التخلط في تغلق عنه باب الشر ويفتح باب السعادة والخير بالتوحيد ويغلق باب الشر والتوبة والاستغفار قال بعض المتقللين

من ايمة الطب من اراد عافية الجسم فليقلل من الطعام والشراب ومن اراد عافية القلب فليترك الاثام وقال ثابت بن قررة راحة الجسم في قلة الطعام وراحة الروح في قلة الاثام وراحة اللسان في قلة الكلام والذنوب للقلب بمنزلة السموم ان لم تسلكه اضعفته ولا بد واذا اضعفت قوته لم يقدر على مقاومة الامراض قال طبيب القلوب عبد الله ابن المبارك **شعر** رأيت الذنوب تميت القلوب وقد يورث الذل ادماها وترك الذنوب حيوة القلوب وخير لنفسك عصيانها فالهوى اكبراد وانها ومخالفتها اعظم اذويتها والنفس في الاصل خلقت جاهلة ظالمة فهي تجهلها تظن شفاءها في اتباع هواها وانما فيه تلفها وعطيمها وظلمها لا تقبل من الطبيب الناصح بل يضم الداء موضع الداء فيعتمده وتضع الداء موضع الداء فتجتنبه فتولد بين ايثارها للداء واجتنابها للدواء انواع من الاسقام والعلل التي تعي الاطباء ويتعذر معها الشفاء والمصيبة العظمى انما تركب ذلك على القدر فتبوء نفسها وتلوم ربهما بلسان الحال دائما ويقوى اللوم حتى يصرخ به اللسان واذا وصل العليل الى هذه الحال فلا يطعم في برئه الا ان تداركه رحمة من ربه فتحياه حيوة جديدة ويرزقه طريقة جديدة فلهذا كان حديث ابن عباس في دعاء الكرب مشتملا على توحيد الالهية والربوبية ووصف الرب سبحانه بالعظمة والحلم هاتان الصفتان لكمال القدرة والرحمة والاحسان والتجاوز ووصفه بكمال ربوبيته للعالم العلوي والسفلي والعرش الذي هو سقف المخلوقات واعظمها والربوبية التامة تستلزم توحيدة وانه الذي لا ينبغي العبادة والمحبة والخوف والرجاء والاجلال والطاعة الاله وعظمته المطلقة تستلزم اثبات كل كمال له وسلب كل نقص وتمثيل عنه وحمل يستلزم كمال رحمته واحسانه الى خلقه فعلم القلب ومعرفة بذلك يوجب محبته واجلاله وتوحيدة فيحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما يدفع عنه المالك والكرب والهم والغم وانت تجد المريض اذا ورد عليه ما يسره ويفرحه ويقوى نفسه كيف تقوى الطبيعة على دفع المرض الحسى فحصول هذا الشفاء للقلب اولى واخرى ثم اذا قابلت بين ضيق الكرب وسعة هذه الاوصاف التي تضمنها دعاء الكرب وجدته في غاية المناسبة لتفريح هذا الضيق وخروج القلب منه الى سعة البهجة والسرور وهذه الامور انما يصدق بها من اشرفت فيه انوارها و باشر قلبه حقائقها في تأثير قوله يا حي يا قيوم برحمتك استغيث في دفع هذا الداء مناسبة بديدة فان صفة الحيوة متضمنة لجميع صفات الكمال مستلزمة لها وصفة القيومية متضمنة لجميع صفات الافعال ولهذا كان اسم الله الاعظم الذي اذا دعي به اجاب واذا سئل به اعطى هو اسم الحي القيوم والحيوة التامة تضاد جميع الاسقام والالام ولهذا ما كملت حيوة اهل الجنة لم يلحقهم هم ولا غم ولا حزن ولا شئ من الافات ونقصان الحيوة يضر بالافعال وينافي للقيومية فكمال القيومية لكمال الحيوة فالحق المطلق التام لا يفوته صفة كمال البتة والقيوم لا يتعد عليه فعل ممكن البتة والتوسل بصفة الحيوة والقيومية له تأثير في ازالة ما يضاد الحيوة ويضر بالافعال ونظير هذا توسل النبي صلى الله عليه وسلم الى ربه برؤية جبريل وميكائيل واسرافيل ان يهديه لما اختلف فيه من الحق باذنه فان حيوة القلب بالهداية وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الاملاك الثلاثة بالحيوة فجبريل موكل بالوحى الذي

هو حيوة القلوب وميكائيل بالقطر الذي هو حيوة الابدان والحيوان واسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سلب حيوة العالم وعود الارواح الى اجسادها فالتوسل اليه سبحانه برؤية هذه الارواح العظيمة الموكلة بالحيوة له تأثير في حصول المطلوب والمقصود ان لاسم الحي القيوم تأثيرا خاصا في اجابة الدعوات وكشف الكربات وفي السنن وصحيحهم الى حاتم مرفوعا اسم الله الاعظم في هاتين الايتين **وَاللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ** وفاتحة ال عمران **الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** قال الترمذي حديث صحيح وفي السنن وصحيحهم ابن حبان ايضا من حديث انس ان رجلا دعا فقال اللهم اني اسألك بان لك الحمد لا اله الا انت المنان بديع السماوات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد دعا الله باسمه الاعظم الذي اذا دعي به اجاب اذا سئل به اعطي ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد في الدعاء قال يا حي يا قيوم وفي قوله اللهم رحمتك ارجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين واصلم لي شأني كله لا اله الا انت من تحقيق الرجاء لمن اخبرك به بيديه والاعتماد عليه حدث وتفويض الامر اليه والتضرع اليه ان يتولى اصلاح شأنه ولا يكله الى نفسه والتوسل اليه بتوحيد ماله تأثير قوي في دفع هذا الداء وكذلك قوله الله بلي لا شريك به شيئا واما حديث ابن مسعود اللهم اني عبدك ابن عبدك ففيه من المعارف الالهية واسرار العبودية ما لا يتسع له كتاب فانه يتضمن الاعتراف بعبوديته وعبودية آبائه وامهاته وان ناصيته بيده يصرفها كيف يشاء فلا يملك العبد دونه لنفسه نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حيوة ولا نشورا لان من ناصيته بيد غيره فليس اليه شئ من امر بل هو عان في قبضته ذليل تحت سلطان قهرا وقوله ماض في حكمك عدل في قضاؤك متضمن لاصلين عظيمين عليهما مدار التوحيد **احد** هما اثبات القدر وان احكام الرب تعالى نافذة في عبده ماضية فيه لا انفكاك له عنها ولا حيلة له في دفعها **والثاني** انه سبحانه عدل في هذه الاحكام غير ظالم لعبده بل لا يخرج فيها عن موجب العدل والاحسان فان الظلم سببه حاجة الظالم او جهله او سفهه فيستحيل صدوره ممن هو بكل شئ عليم ومن هو غني عن كل شئ وكل شئ فقير اليه ومن هو حاكم الحكام فلا يخرج ذرة من مقدوراته عن حكمته وحمده كما لا يخرج عن قدرته ومشيتته لحكمته نافذة حيث نفذت مشيته وقدرته فلماذا قال **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** على نبينا وعليه وسلم وقد خوفه قومه بالهتهم **إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي رَبِّي** مما تشركون من دونه فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون **إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ اخَذُ بِنَاصِيَتِهَا** ان ربني على صراط مستقيم اي مع كونه سبحانه اخذا بنواصي خلقه وتصريفهم كما يشاء فهو على صراط مستقيم لا يتصرف فيهم الا بالعدل والحكمة والاحسان والرحمة فقوله ماض في حكمك موافق لقوله ما من دابة الا هو اخذ بناصيته ما قوله عدل في قضاؤك مطابق لقوله **إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ** ثم توسل الى ربه باسمائه التي سمي بها نفسه ما علم العباد منها وما لم يعلموا ومنها ما استأثره به في علم الغيب عند لا علم يطعم عليه ملكا مقل ولا نبيا مرسل وهذا هو سبيل اعظم الوسائل واحبها الى الله واقرها تحصيلها للطلب ثم سأل ان يجعل القرآن لقلبه كالربيع الذي يرقع فيه الحيوان وكذلك القرآن ربيع القلوب وان يجعله شفاء همه وعنه فيكون له بمنزلة الدواء الذي

يستاصل الداء ويبعد البدن الى صحته واعتداله وان يجعله كحزنه كالجلاء الذي يجلو الطبع والاصدية وغيره
فاجرى بهذا العلاج اذا صدق العليل في استعماله ان يزيل عنه داءه ويعقبه شفاء تاما وصحة وعافية والله
الموفق واما دعوة ذي النون فان فيها من كمال التوحيد والتزنية للرب تعالى واعتراف العبد بظلمه وذنبه ما هو
من ابلغ ادوية الكرب والهم والغم وابلغ الوسائل الى الله سبحانه في قضاء الحوائج فان التوحيد والتزنية يتضمنان اثبات
كل كمال لله وسلب كل نقص وعيب وتمثيل عنه والاعتراف بالظلم يتضمن ايمان العبد بالشرع والثواب والعقاب
ويوجب انكساره ورجوعه الى الله واستقالته عثرته والاعتراف بعبوديته وافتقاره الى ربه فهذه اربعة امور
قد وقم التوسل بها للتوحيد والتزنية والعبودية والاعتراف واما حديث ابى امامة اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن
فقد تضمن الاستعاذة من ثمانية اشياء كل اثنين منها قربيان مزدوجان فالهم والحزن اخوان والعجز
والكسل اخوان والجبن والبخل اخوان وضلع الدين وغلبة الرجال اخوان فان المكروه المولود اذ ورد على القلب واما
ان يكون سببه امرا ماضيا فيوجب له الحزن وان كان امرا متوقعا في المستقبل ووجب الهم وتحلف العبد عن مصاحبه
وتقويتها عليه امان ان يكون من عدم القدرة وهو العجز او من عدم الارادة وهو الكسل وحبس خيره ونفعه عن
نفسه وعن بني جنسه امان ان يكون منع نفعه ببدنه فهو الجبن او بماله فهو البخل وقهر الناس له اما بحق فهو ضلع
الدين او بباطل فهو غلبة الرجال فقد تضمن الحديث الاستعاذة من كل بشر واما تاثير الاستغفار في دفع الهم والغم
الغم والضيق فلما اشترك في العلم به اهل الملل وعقلاء كل امة ان المعاصي والفساد يوجب الهم والغم والخوف و
الحزن وضيق الصدر وامراض القلب حتى ان اهلها اذا قضوا منها اوطارهم وسمتها نفوسهم ارتكبوها دفعا لما
يجلدونه في صدورهم من الضيق والهم والغم كما قال شيخ الفسوق شعور وكس شربت على لذة : واخرى
تداويت منها بها : واذا كان هذا تاثير الذنوب والاثام في القلوب فلا دواء لها الا التوبة والاستغفار اما الصلوة
فشافها في تفرغ القلب وتقويته وشرحه وابتهاجه ولذته كبريشان وفيها من اتصال القلب والروح بالله وقرب
والتعمد بذكره والابتهاج بمناجاته والوقوف بين يديه واستعمال جميع البدن وقواه وآلاته في عبوديته واعطاء
كل عضو حظه منها واشتغاله عن التعلق بالخلق وملايستمهم ومجاورتهم وانجذاب قوى قلبه وجوارحه الى ربه
وقاطرة وراحته من عدوه حالة الصلوة ما صارت به من اكبر الادوية والمفرجات والاعذية التي لا تليها الا
القلوب الصحيحة واما القلوب العليلة فهي كالابلان العليلة لا يناسبها الاغذية الفاضلة فالصلوة من اكبر
العون على تحصيل مصالح الدنيا والاخرة ودفع مفسد الدنيا والاخرة وهي منهاة عن الاثم ودافعة لاداء
القلوب ومطرقة للداء عن الجسد ومنورة للقلب ومبيضة للوجه ومنشطة للجوارح والنفس جالبة للرزق
ودافعة للظلم وناصرة للمظلوم وقامعة لاخلط الشهوات وحافظة للنعمة ودافعة للنقمة ومنزلة للرجة وكاشفة
للغمة ونافعة من كثير من اوجاع البطن وقد روى ابن ماجة في سننه من حديث مجاهد عن ابى هريرة
قال راني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا نائم اشكو من وجع بطني فقال لي يا ابا هريرة اشكو درج قال قلت نعم

يا رسول الله قال قم فصل فان في الصلوة شفاء وقد روى هذا الحديث موقوفا على ابي هريرة وانه هو الذي قال ذلك لجاحد وهو اشبه ومعنى هذه اللفظة بانفادى اوجعك بطنك فان لم ينشرح صدره نذيق الاطباء بهذا العلاج فيمخاطب بصناعة الطب ويقال له الصلوة رياضة النفس والبدن جميعا اذ كانت تشتمل على حركات وازدحام مختلفة من الانتصاب والركوع والسجود والتورك والانتقالات وغيرها من الاوضاع التي يتحرك معها اكثر المفاصل وينغمز معها اكثر الاعضاء الباطنة كالمعدة والامعاء وساير آلات النفس والغذاء فما ينكر ان يكون في هذه الحركات تقوية وتحليل للمواد ولا سيما بواسطة قوة النفس وانشراحها في الصلوة فيقوى الطبيعة فيندفع الالم ولكن داء الزندقة والاعراض عما جاءت به الرسل والبعض عنه بالاحاد داء ليس له دواء الا نأكل ولا نصنع الا ما شئنا الذي كذب وتولى واما تاثير الجهاد في دفع الهم والغم فامر معلوم بالوجدان فان النفس متى تركت صائل الباطل وصولته واستيلائه اشتد همها وغمها وكرها وخوفها فاذا جاهدته لله ابدا الله ذلك الهم والحزن فرجا ونشاطا وقوة كما قال تعالى قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِي صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ فَلَا شَيْءَ اذْهَبَ نُجْوَى الْقَلْبِ وَغَمَهُ وَهَمَهُ وَحَزَنَهُ مِنَ الْجَهْدِ والله المستعان واما تاثير الاحول ولا قوة الا بالله في دفع هذا الداء فلما فيها من كمال التفويض والتبري من الاحول والقوة الالهية وتسليم الامر كله له وعدم منازعته في شئ منه وعموم ذلك لكل تحول من حال الى حال في العالم العلوي والسفلي والقوة على ذلك التحول وان ذلك كله بالله وحده فلا يقوم لهذه الكلمة شئ وفي بعض الآثار انه ما ينزل ملك من السماء ولا يصعد اليها الا بلا حول ولا قوة الا بالله ولها تاثير عجيب في طرد الشيطان والله المستعان

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفزع والارق المانع من النوم روى الترمذي في جامعه عن ابي بصير قال شكى خالد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما انا من الليل من الارق فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا وبيت الى فراشك فقل اللهم رب السموات السبع وما اظلت ورب الارضين وما اقلت ورب الشياطين وما اضلت كن لي جارا من شر خلقك كلهم جميعا ان يفرط على احد منهم او يبغي على عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وفيه ايضا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفزع اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرون قال وكان عبد الله بن عمر يعلم من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه ولا يخفى مناسبة هذه العوذة لعلاج هذا الداء

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الحرق واطفائه يذكر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتم الحريق فكلبوا فان التكبير يطفئه لما كان الحريق سببه النار وهي مادة الشيطان التي خلق منها وكان فيه من الفساد العام ما يناسب الشيطان بمادته وفعله كان للشيطان اعانة عليه وتنفيذه وكانت النار تطلب بطبعها العلو والفساد وهذان الامران وهما العلو في الارض والفساد هما هدى الشيطان واليهما يدعو ويهملك بنى آدم فالنار والشيطان كل منهما يريد العلو في الارض

والفساد وكبرياء الرب عز وجل يقيم الشيطان وفعله ولهذا كان تكبير الله عز وجل له اثر في اطفاء الحريق فان كبرياء الله عز وجل لا يقوم لها شئ فاذا كبر المسلم ربه اثر تكبيره في خمود النار وخمود الشيطان التي هي مادته فيطفى الحريق وقد جربنا نحن وغيرنا هذا فوجدناه كذلك والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة لما كان اعتدال البدن وصحته وبقاؤه انها هو بواسطة الرطوبة المقاومة للحرارة فالرطوبة مادته والحرارة تنضجها وتدفع فضلاتها وتصلحها وتلطفها والافسدت البدن ولم يمكن قيامه وكذلك الرطوبة هي غذاء الحرارة فلو لا الرطوبة لاحتقت البدن واييبسته وافسدته فقوام كل واحد منهما بصاحبتها وقوام البدن بهما جميعا وكل منهما مادة للاخرى فالحرارة مادة للرطوبة تحفظها وتمنعها من الفساد والاستحالة والرطوبة مادة للحرارة تغذوها وتحملها ومتى مالت احداهما الى الزيادة على الاخرى حصل لمزاج البدن الانحراف بحسب ذلك فالحرارة دائما تحلل الرطوبة فيحتاج البدن الى ما يخلف عليه ما حلتته الحرارة ضرورة بقائه وهو الطعام والشراب ومتى زاد على مقدار التحلل ضعفت الحرارة عن تحليل فضلاته فاستحال مواد ردية فعانت في البدن وافسدت فحصلت الامراض المتنوعة بحسب تنوع موادها وقبول الاعضاء واستعدادها وهذا كله مستفاد من قوله تعالى **كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا** فارشاد عبادة الى ادخال ما يقيم البدن من الطعام والشراب عوض ما تحلل منه وان يكون بقدر ما ينتفع به البدن في الكمية والكيفية فمتى جاوز ذلك كان اسرافا وكلاهما مانع من الصحة جالب للمرض عو عدم الاكل والشرب او الاسراف فيه فحفظ الصحة كله في هاتين الكلمتين الالهيتين ولا ريب ان البدن دائما في التحلل والاستحالة وكلما كثر التحلل ضعفت الحرارة لفناء مادتها فان كثرة التحلل تفنى الرطوبة وهي مادة الحرارة واذا ضعفت الحرارة ضعف الهضم ولا يزال كذلك حتى يفنى الرطوبة وينطفى الحرارة جملة فيستكمل العبد الاجل الذي كتب الله له ان يصل اليه فغاية علاج الانسان لنفسه ولغيره حراسة البدن الى ان يصل الى هذه الحالة لانه يلتزم بقاء الحرارة والرطوبة اللتين بقاء الشباب والصحة والقوة بهما فان هذا مما لم يحصل لبشر في هذه الدار وانما غاية الطبيب ان يحمي الرطوبة عن مفسداتها من العفونة وغيرها ويحمي الحرارة عن مضعفاتها و يعدل بينهما بالعدل في التدبير الذي به قام بدن الانسان كما ان به قامت السماوات والارض وسائر المخلوقات انما قوامها بالعدل ومن تأمل هدى النبي صلى الله عليه وسلم وجده افضل هدى يمكن حفظ الصحة به فان حفظها موقوف على حسن تدبير المطعم والمشرب والملبس والمسكن والهواء والنوم واليقظة والحركة والسكون والمنكح والاستفراغ والاحتباس فاذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافق للملايم للبدن والبلد والسن والعادة كان اقرب الى دوام الصحة او غلبتها الى انقضاء الاجل ولما كانت الصحة والعافية من اجل نعم الله على عبده واجزل عطاياءه واوفر منحه بل العافية المطلقة اجل للنعم على الاطلاق فتحقيق لمن رزق حظا من التوفيق بمراقبتها وحفظها وحمايتها عما يضادها وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ وفي الترمذي وغيره من حديث عبد الله

ابن محسن الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصبح معافا في جسده الصفا في سره عند
توت يومه فكانها خيرت له الدنيا وفي الترمذي ايضا من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اول ما يسال عنه العبد يوم القيامة من النعيم ان يقال له ان نصحك جسمك ونزوك من الماء البارد ومن ههنا
قال من قال من السلف في قوله تعالى ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ بِكُم يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ قال عن الصحة وفي مسند الامام احمد
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس يا عباس يا عمر رسول الله سل الله العافية في الدنيا والآخرة وفيه
عن ابي بكر الصديق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سلوا الله اليقين والمعافة فما اوتي احد
بعد اليقين خيرا من العافية فجمع بين عافيتي الدين والدنيا ولا يتم صلاح العبد في الدارين الا باليقين والعافية
فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة والعافية يدفع عنه امراض الدنيا في قلبه وبدنه وفي سنن النسائي من
حديث ابي هريرة يرفعه سلوا الله العفو والعافية والمعافة فما اوتي احد بعد يقين خيرا من معافة وهذه
الثلاثة يتضمن ازالة الشرر الماضي والعفو والمحاضرة بالعافية والمستقلبة بالمعافة فانها تتضمن المداواة
والاستمرار على العافية وفي الترمذي مرفوعا ما سئل الله شيئا احب اليه من العافية وقال عبد الرحمن
ابن ابي ليلى عن ابي الدرداء قلت يا رسول الله لان اعافى فاشكر احب الي من ان ابتلى فاصبر فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورسول الله يحب معك العافية ويذكر عن ابن عباس ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال له ما اسال الله بعد الصلوات الخمس فقال سل الله العافية فاعاد عليه فقال له في الثالثة سل
الله العافية في الدنيا والآخرة واذا كان هذا شأن العافية والصحة فتذكر من هديه صلى الله عليه وسلم
في مراعاة هذه الامور ما يبين لمن نظرفيه انه اكمل هدى على الاطلاق ينال به حفظ صحة البدن والقلب
وحياة الدنيا والآخرة والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله **فصل** فاما المطعم والمشرب
فلم يكن من عادته صلى الله عليه وسلم حبس النفس على نوع واحد من الاغذية لا يتعداه الى ما سواه فان
ذلك يضر بالطبيعة جدا وقد يتعذر عليها احيانا وان لم يتناول غيره ضعفت او هلك وان يتناول غيره لم يقبله
الطبيعة فاستضره فقصرها على نوع واحد دائما ولوانه افضل الاغذية خطر مضرب كان ياكل ما جرت
عادة اهل بلده باكله من اللحم والفاكهة والخبز والتمر وغير ما ذكرناه في هديه في الماكول فعليك بمراجعته
ههنا واذا كان في احد الطعامين كيفية تحتاج الى كسر وتعديل كسرها وعدلها بضد ها ان امكن كتعديل حرارة
الرطب بالبطيخ وان لم يجد ذلك تناوله على حاجة وداعية من النفس من غير اسراف فلا يتضرر به الطبيعة
وكان اذا عافت نفسه الطعام لم ياكله ولم يجملها اياه على كره وهذا اصل عظيم في حفظ الصحة فتى اكل الانسان
ما يعافه نفسه ولا يشتهيها كان تضره به اكثر من انتفاعه قال انس ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
طعاما قط ان اشتهاه اكله والا تركه ولم ياكل منه ولما قدم اليه الضب المشوى لم ياكل منه فقيل له اهو حرام
قال لا ولكن لو يكن بارض قومي فاجدني اعافه فراعى عادته وشهوته فلما لم يكن يعتاد اكله بارضه وكانت نفس

لا يشتهيها امساك عنه ولم يمنع من اكله من يشتهيها ومن عادته اكله وكان يحب اللحم واحبه اليه الذراع
ومقدم الشاة ولذلك سوفيه وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرغ اليه الذراع وكان يعجبه
وقد ذكر ابو عبيدة وغيره عن ضباعة بنت الزبير انها ذبحت في بيته شاة فارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان اطعمينا من شاةك فقال للرسول ما بقى عندنا الا الرقبة وانى لاستحيى ان ارسل بها الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرجع الرسول فاخبره فقال رجع اليها فقل لها ارسل بها فانها هدية الشاة واقرب الشاة
الى الخيرة وبعدها عن الاذى ولا ريب ان اخف لحم الشاة لحم الرقبة ولحم الذراع والعضد وهو اخف على المعدة
واسرع انهضاما وفي هذا مراعاة الاغذية التي تجمع ثلثة اوصاف كثيرة نفعها وتأثيرها في القوى الثانی خفتها
على المعدة وعدم ثقلها عليها الشاكت سرعة هضمها وهذا افضل ما يكون من الغذاء والتغذى باليسير من
هذا النفع من الكبير من غيره وكان يحب الحلو والعسل وهذه الثلثة اعني اللحم والعسل والحلو من افضل الاغذية
ونفعها للبدن والكبد والاعضاء ولا اغتذاء بها نفع عظيم في حفظ الصحة والقوة ولا ينفر منها الا من به علة
واففة وكان يأكل الخبز مادوما وجدله ادا ما فتارة يادمه باللحم ويقول هو سيد طعام اهل الدنيا والاخرة
رواه ابن ماجه وغيره وتارة بالبطيخ وتارة بالتمر فانه وضع تمرقة على كسرة وقال هذه ادام هذه وفي هذا من
تدبير الغذاء ان خبز الشعير بارد يابس والتمر حار رطب على اصح القولين فادام خبز الشعير به من احسن التدبير
لا سيما من تلك عادتهم كاهل المدينة وتارة بالخل ويقول نعم الا دام الخل وهذا ثناء عليه بحسب مقتضى الحال المحاضر
لا تفضيل له على غيره كما يظن انهما ليسا بحدیثانه دخل على اهل يومنا فقد مواله خبز ا فقال هل عندكم من ادام قالوا
ما عندنا الا خل فقال نعم الا دام الخل والمقصود ان اكل الخبز مادوما من اسباب حفظ الصحة بخلاف الاقتصار
على احدهما وحده وسمى الا دام ادا ما لا صلاحه الخبز وجعله ملايما لحفظ الصحة ومنه قوله في اباحته للخطاب
النظر انه احرم ان يؤدم بيني ما اى اقرب الى الالتيام والموافقة فان الزوج يدخل على بصيرة فلا يندم وكان يأكل
من فاكهة بلدة عند مجيئها ولا يجتمى عنها وهذا ايضا من اكبر اسباب حفظ الصحة فان الله سبحانه نجمته جعل
في كل بلدة من الفاكهة ما ينتفع به اهلها في وقته فيكون تناوله من اسباب صحتهم وعافيتهم ويغني عن كثير من الاغذية
وقل من احتجى عن فاكهة بلدة خشية السقم الا وهو من اسقم الناس جسما وابعدهم من الصحة والقوة وما في تلك
الفاكهة من الرطوبات فحرارة الفصل والارض وحرارة المعدة تنضجها وتدفع شرها اذا لم يسرف في تناولها وتوكل
منها الطبيعة فوق ما تحمله ولو فسد بها الغذاء قبل هضمه ولا افسدها بشرب الماء عليها وتناول الغذاء بعد
التبلى منها فان القولنج كثير ما يحدث عند ذلك فمن اكل منها ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي على الوجه الذي ينبغي كانت
له دواء نافع **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في هياة الجلوس للاكل هم عنه انه قال لا اكل متكئا وقال انما
اجلس كما يجلس العبد واكل كما يأكل العبد وروى ابن ماجه في سننه عنه انه نهي ان يأكل الرجل وهو متكئ
على وجهه وقد فسرا الاتكاء بالتربيع وفسرا الاتكاء على الشئ وهو الا اعتماد عليه وفسرا الاتكاء على الجنب **والا** انواع الثلثة

من الاككام فنوع منها يضر بالاكل وهو الاككام على الجنب فانه يمنح مجرى الطعام الطبيعي عن هيأته ويعوقه عن سرعة نفوذه الى المعدة ويضبط المعدة فلا يستحكرم فتحها للغذاء وأيضا فانها تميل ولا تبقى منتصبه فلا يصل الغذاء اليها بسهولة واما النوعان الاخران فمن جلوس الجبابرة المنافي للعبودية ولهذا قال اكل كما ياكل العبد وكان ياكل وهو مقم ويدكر عنه انه كان يجلس للاكل متوركا على ركبتيه ويضع بطن قدمه اليسرى على ظهر قدمه اليمنى تواضعا لربه عز وجل وادبا بين يديه واحتراما للطعام وللمواكل فهذه الهيئة انفع هيأت الاكل وافضلها لان الاعضاء كلها تكون على وضعها الطبيعي الذي خلقها الله سبحانه عليه مع ما فيها من الهيئة الادبية واجود ما اغتذى الانسان اذا كانت اعضاؤه على وضعها الطبيعي ولا يكون كذلك الا اذا كان الانسان منتصبا الانتصاب الطبيعي واردى الجلسات للاكل الاككام على الجنب لما تقدم من ان المرى واعضاء الازدراد تضيق عن هذه الهيئة والمعدة لا تبقى على وضعها الطبيعي لانها تنصرف مما يلي البطن بالارض ومما يلي الظهر بالحجاب الفاصل بين آلات الغذاء وآلات النفس وان كان المراد بالاككام الاعتماد على الوسائل والوطاء الذي تحت الجالس فيكون المعنى اني اذا اكلت لم اقعده متكئا على الاوطية والوسائل كفعل نجبابرة ومن يريد الاككام من الطعام لكنى اكل بلعة كما ياكل العبد **فصل** وكان ياكل باصابعه الثلث وهذا النفع ما يكون من الاكلات فان الاكل باصبع او اصبعين لا يستلذه الاكل ولا يمره ولا يشبعه الا بعد طول ولا تفرج آلات الطعام والمعدة بما ينالها في كل اكله فياخذها على انماض كما ياخذ الرجل حبة او حبتين او نحو ذلك فلا يلتذ باخذها ولا يسره والاكل بالخمسة والراحة يوجب انذاء الطعام على آتاه وعلى المعدة وربما استندت الآلات فأت وتغصب الآلات على دفعه والمعدة على احتمال ولا يجده لذة ولا استمراء فانفع الاكل اكله صلى الله عليه وسلم واكل من اقتدى به بالاصابع الثلث **فصل** من تدبر اغذيته صلى الله عليه وسلم وما كان ياكله وحده لم يجمع قط بين لبن وسمك ولا بين لبن وحامض ولا بين غذائين حارين ولا باردين ولا لزجين ولا قابضين ولا مسهلين ولا غليظين ولا مرخين ولا مستحيلين الى خلط واحد ولا بين مختلفين كقابض ومسهل وسريع الهضم وبطيء ولا بين شوى وطبيخ ولا بين طرى وقديد ولا بين لبن وبيض ولا بين لحم ولبن ولم يكن ياكل طعاما في وقت شدة حرارته ولا طينغا ما ثيا ليخن له بالغد ولا شيئا من الاطعمة العفنة والمالحة كالكوامين والمحللات والملوحات وكل هذه الانواع ضار مولد الانواع من الخرج عن الصحة والاعتدال وكان يصلح ضرب بعض الاغذية ببعض اذا وجد اليه سبيلا فيكسر حرارة هذا ببرودة هذا ويؤسسه هذا برطوبة هذا كما فعل في التمر والرطب وكما كان ياكل التمر بالسمن وهو الحليس ويشرب نقيع التمر بلطف به كموسسات الاغذية الشديدة وكان يامر بالعشاء ولو بكف من تمر ويقول ترك العشاء يهرمه ذكره الترمذي في جامعه وابن ماجة في سننه وذكر ابو نعيم عنه انه كان ينهى عن النوم على الاكل ويدكر انه يقسى القلب ولهذا في وصايا الاطباء لمن اراد حفظ الصحة ان يمشى بعد العشاء خطوات ولومائة خطوة ولا ينام عقبه فانه مضجعا وقال مسلوهر او يصل على عقبه ليستقر الغذاء بقعر المعدة فيسهل هضمه ويجود بذلك ولم يكن من هديه ان يشرب

على طعامه فيفسده ولا سيما ان كان الماء حاراً وبارداً فإنه يحدى جلا قال الشاعر شعور لا تكن عندا كل
سخن وبرد + ودخول الحمام تشرب ماء + فاذا ما اجتنبت ذلك حقاً لم تخف ما حبيت في الخوف داء + ويكوه شرب
الماء عقيب الرياضة والتعب وعقيب الجماع وعقيب الطعام وقبله وعقيب اكل الفاكهة وان كان الشرب عقيب بعضها
اسهل من بعض وعقيب الحمام وعندا لا انتباه من النوم فهذا كله منافع لحفظ الصحة ولا اعتبار بالعوائد فانها
طبايع ثوان **فصل** في اهداءه في الشرب فمن اكل هدى يحفظ به الصحة فانه كان يشرب العسل المزجج بالماء
البارد وفي هذا من حفظ الصحة ما لا يهدى الى معرفته الا افاضل الاطباء فان شربه ولعقه على الرقي يذيب
البلغم ويفسل حمل المعدة ويجلو لزوجتها ويدفع عنها الفضلات ويسخنها باعتدال ويفهم سددها ويفعل مثل
ذلك بالكبد والكلى المثانة وهو انفع للعدة من كل حلود خلها وانما يضر بالعرض لصاحب الصفر لمحدثه وحدث الصفر
فريها هيجها ودفع مضرتة لهم بانخل فيعود حينئذ لهم نافع جلا وشربه انفع من كثير من الاشربة المتخذة من
السكر والكثيرها ولا سيما لمن لم يعتد هذه الاشربة ولا الفها طبعه فانه اذا شربها لا يلايمه ملائمة العسل ولا
قريباً منه والمحكوم في ذلك العادة فانها تهدم اصولاً وتبنى اصولاً وأما الشرب اذا جمع وصفي الحلاوة والبرودة
فمن انفع شئ للبدن ومن اكاد اسباب حفظ الصحة وللارواح والقوى والكبد والقلب عشق شديد له و
استمداد منه واذا كان فيه الوصفان حصلت به التغذية وتنفيذ الطعام الى الاعضاء وايصاله اليها ثم
تنفيذ وآماء البارد رطب يقمع الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته الاصلية ويرد عليه بدل ما تحلل منها
ويرقق الغذاء وينفذه في العروق واختلف الاطباء هل يغذي البدن على قولين فاقبت طائفة التغذية ببناء
على ما يشاهد من النمو والزيادة والقوة في البدن به ولا سيما عند شدة الحاجة اليه قالوا وبين الحيوان
والنبات قدر مشترك من وجوه عديدة منها النمو والاعتدال وفي النبات قوة حركية
يناسبه ولهذا كان غذاء النبات بالماء فما ينكر ان يكون للحيوان به نوع غذاء وان يكون جزء من غذائه التام
قالوا ونحن لا ننكر ان قوة الغذاء ومعظمه في الطعام وانما انكرنا ان لا تكون للماء تغذية البتة قالوا وايضا الطعام
انما يغذي بما فيه من المائية ولولاها ما حصلت به التغذية قالوا لان الماء مادة حيوة الحيوان والنبات
ولا ريب ان ما كان اقرب الى مادة الشئ حصلت به التغذية فكيف اذا كانت مادته الاصلية قال الله تعالى
وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ فكيف ينكر حصول التغذية بما هو مادة الحيوة على الاطلاق قالوا وقد رأينا العطشان
اذا حصل له الرى بالماء البارد تراجعت اليه قواه ونشاطه وحركته وصبر عن الطعام وانتفع بالقدر اليسير
منه ورأينا العطشان لا ينتفع بالقدر الكثير من الطعام ولا يحدته القوة والاعتدال ونحن لا ننكر ان الماء ينفذ
الغذاء الى اجزاء البدن والى جميع الاعضاء وانه لا يتم امر الغذاء الا به وانما ننكر على من سلب قوة التغذية
عنه البتة ويكاد قوله عندنا يدخل في انكار الامور الوجدانية وانكرت طائفة اخرى حصول التغذية به واحتجت
بامور يرجع حاصلها الى عدم الاكتفاء به وانه لا يقوم مقام الطعام وانه لا يزيد في نمو الاعضاء ولا يختلف عليها

بدل ما حللته الحرارة ونحو ذلك مما لا ينكره اصحاب التغذية فانهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره ولطافته ورقته وتغذية كل شئ بحسبه وقد شوهد الهواء الرطب البارد اللين الذي يغذي بحسبه والرائحة الطيبة تغذي نوعا من الغذاء فتغذية الماء اظهر واظهر المقصود انه اذا كان باردا وخالطه ما يحليه كالعسل والزبيب والتمر والسكر كان من انفع ما يدخل البدن وحفظ عليه صحته فلهذا كان احب الشراب الى رسول صلى الله عليه وسلم البارد المحلو والماء الفاترينفم ويفعل ضد هذه الاشياء ولما كان الماء البائت انفع من الذي يشرب وقت استقائه قال النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخل الى حائط ابي الهيثم التيهان هل من ماء بات في شنه فاتا له به فشرب منه رواه البخاري ولفظه ان كان عندك ماء بات في شن والاكرعنا والماء البائت بمنزلة العجين المخمر والذي شرب لوقته بمنزلة الفطير وايضا فان الاجزاء الترابية والارضية تفارقه اذ بات وقد ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذب له الماء ويختار البائت منه وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي له الماء العذب من بئر السقياء والماء الذي في القرب والشنان الذي يكون في انية الفخار والاجار وغيرها ولا سيما اسقية الادم ولهذا التمس النبي صلى الله عليه وسلم ما بات في شنه دون غيرها من الاواني وفي الماء اذا وضع في الشنان وقربا لادم خاصة لطيفة لما فيها من المسام المنفتحة التي ترشح منها الماء ولهذا الماء في الفخار الذي يرشح الزممه وبارد في الذي لا يرشح فصلوات الله وسلامه على اكل المخلوق واشرفهم نفسا وفضلهم هديا في كل شئ لقد دل امته على افضل الامور انفعها لهم في القلوب والابدان والدنيا والاخرة قالت عائشة كان احب الشراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلو البارد وهذا يحتمل ان يريد به الماء العذب كمياه العيون والابار المحلوة فانه كان يستعذب له الماء ويحتمل ان يريد به الماء الممزوج بالعسل والذي يقع فيه التمر والزبيب وقد يقال وهو الاظهر ليعمها جميعا وقوله في الحديث الصحيح ان كان عندك ماء بات في شن والاكرعنا فيه دليل على جواز الكرع وهو الشرب بالفم من الحوض والمقراة ونحوها وهذه والله اعلم واقعة عين دعت الحاجة فيها الى الكرع بالفم وقاله مبينا بجوازه فان من الناس من يكرهه والاطباء يكاد تحميه ويقولون انه يضر بالمعدة وقد روي في حديث لا ادرى ما حاله عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهانا ان نشرب على بطوننا وهو الكرع ونهانا ان نغترف باليد الواحدة وقال لا يبلغ احدكم كما يبلغ الكلب ولا يشرب بالليل من اء حتى يخبثه الا ان يكون مخمرا وحديث البخاري اصح من هذا وان صح فلا تعارض بينهما اذ فعل الشرب باليد لم يكن يمكن حينئذ فقالوا الاكرعنا والشرب بالفم انما يضر اذا انكب الشارب على وجهه وبطنه كالذي يشرب من النهر والغدير فاما اذا شرب منتصبا بغيره من حوض مرتفع ونحوه فلا فرق بين ان يشرب بيده او بغيره فصل وكان من هديه الشرب قاعدا هذا كان هديه المعتاد وصح عنه انه نهى عن الشرب قائما وصح عنه انه امر الذي شرب قائما ان يستقي وصح عنه انه شرب قائما قالت طائفة هذا ناسخ للنهي وقالت طائفة بل مبين ان النهي ليس للتحريم بل للارشاد وترك الاولى في طائفة طائفة لا تعارض بينهما اصلا فانه انما شرب قائما للحاجة فانه جاء الى زمزم وهو يسبقون منها فاستقي فناولوه الد فشراب وهو قائم وهذا كان موضع حاجة وللشرب قائما افات عديدة منها انه لا يحصل له الرى التام ولا يستقي

لما في حكاية
من عذب
الدين
ما كان
ادامه
من المذموم
مؤثر في

المعدة حتى يقسمه الكبد على الأعضاء وينزل بسرعة وحده إلى المعدة فيخشى منه أن يبرد حرارتها وتشتتها وتسرع
 النفوذ إلى أسفل البدن بغير تدبير مجزئ وكل هذا يضر بالشارب وأما إذا فعله نادراً وحاجة لويضه ولا يعترض بالعوائد
 على هذا فإن العوائد طبائع ثوان ولها أحكام أخرى وهي منزلة الخارج عن القياس عند الفقهاء **فصل في صحيح مسلم**
 من حديث انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفس في الشراب ثلاثاً ويقول إنه اروى وأمر
 وأبرأ الشراب في لسان الشارع وحلة الشرع هو الماء ومعنى تنفسه في الشراب إبابته القدر عن فيه وتنفسه
 خارجه ثم يعود إلى الشراب كما جاء مصرحاً به في الحديث الآخر إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في القدر ولكن ليبين
 الاناء عن فيه وفي هذا الشراب حكم جمة وفوائد مهمة وقد نبه صلى الله عليه وسلم على مجامعها بقوله إنه اروى وأمر
 وأبرأ فأرى أشد درياً وابلغة وانفعة وأبرأ فعل من البر وهو الشفاء أي يبرئ من شدة العطش ودائه لتردد على
 المعدة الملهبة دفعات فيسكن الدفعة الثانية ما عجزت الأولى عن تسكينه والثالثة ما عجزت الثانية عنه
 أيضاً فإنه أسلم محارقة المعدة وابقى عليها من أن يهجم عليها البارد وهلة واحدة ونهلة واحدة وأيضاً فإنه لا يروى
 لمصادفته محارقة العطش تحطه فيقلع عنها ولما تكسر سورتها وحدها وانكسرت لتبطل بالكلية بخارجت كسرها
 على التمهل والتدريج وأيضاً فإنه أسلم عاقبة وأمن غائلة من تناول جميع ما يروى دفعة واحدة فإنه يخاف منه
 أن يطفئ المحارقة الغريزية بشدة برده وكثرة كميته أو يضعفها فيؤدي ذلك إلى فساد مزاج المعدة والكبد إلى
 أمراض ردية خصوصاً في سكان البلاد الحارة كالحجاز واليمن ونحوهما أو في الأزمنة الحارة كشدة الصيف فإن
 الشرب وهلة واحدة مخوف عليهم جداً فإن الحار الغريزي ضعيف في بواطن أهلها وفي تلك الأزمنة الحارة وقوله
 أمر هو أفعلى من مري الطعام والشراب في بدنه إذا دخله وخالطه بسهولة ولذة ونعم ومنه فكلوه هنيئاً مريئاً هنيئاً
 في عاقبته مريئاً في مذاقه وقيل معناه أنه أسرع أخذاً من المرى لسهولة خفته وخفته عليه بخلاف الكثير فإنه لا سهل
 على المرى الأخذ به ومن أفات الشرب نهلة واحدة أنه يخاف منه الشرب بأن ينسد مجرى الشراب لكثرة الوارد عليه
 فيغص به فإذا تنفس رويداً ثم يشرب من ذلك ومن فوائد أن الشارب إذا شرب أول مرة تصاعد البخار
 الدخان الحار الذي كان على القلب والكبد لورده الماء البارد عليه فأخرجته الطبيعة عنها فإذا شرب مرة واحدة
 اتفق نزول الماء البارد وصعود البخار فيبتدأ فغان ويتعاجان ومن ذلك يحدث الشرق والغصة ولا تها الشارب
 بالماء ولا يبريه ولا يتم ربه وقدره صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا شرب
 أحدكم فليص الماء معاً ولا يعيب عافانه من الكبد والكبد بضم الكاف وتخفيف الباء هو وجع الكبد وقد علم
 بالتجربة أن ورود الماء جملة واحدة على الكبد يؤلمها ويضعف حرارتها وسبب ذلك المضادة التي بين حرارتها
 وبين ما ورد عليها من كيفية البرود وكميته وكوورد بالتدريج شيئاً فشيئاً ليرضاً دحرارتها ويضعفها وهذا مثاله
 صبل الماء البارد على القدر وهو تفور لا يضرها صبه قليلاً قليلاً وقد روى الترمذي في جامعه عنه صلى الله عليه وسلم
 وسلم لا تشربوا أنفساً واحداً كشراب البعير لكن اشربوا مثني وثلاث وسموا إذا نتم شربهم واحداً وإذا نتم فرغتم وللتسمية

له حذر
 من شرب
 من شرب
 من شرب
 من شرب

على الشفة
 باليمين
 باليسار
 باليمين
 باليسار

فما تصنعون بما في الصحيحين من حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاتاء ثلثا قيل نقابا بالقباء والتسليق ولا معارضة بينه وبين الاول فان معناه انه كان يتنفس في شربه ثلثا وذكر الاتاء لانه الة الشرب وهذا كما جاء في الحديث الصحيح ان ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات في لثدي اى في مدة الرضاع **فصل** وكان صلى الله عليه وسلم يشرب اللبن خالصا تارة ومشو با بالماء اخرى وفي شرب اللبن المحلوف في تلك البلاد الحارة خاله ومشو بانفع عظيم في حفظ الصحة وتطبيب البدن ورئ الكبد ولا سيما اللبن الذي ترعى دوابه الشجر والقيصو وانحرامى وما اشبهها فان لبنها غذاء مع الاغذية وشرب مع الاشربة ودواء مع الادوية وفي جامع الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعنا خيرا منه واذا سقى لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فانه ليس شئ يحزن شئ من الطعام والشراب الا اللبن قال الترمذي هذا حديث حسن **فصل** وثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان ينبد له اول الليل ويشربه اذا أصبح يومه ذلك والليلة التي تجي والغدا الليلة الاخرى والغدا الى العصر فان بقي منه شئ سقاه الخادم وامره فصب وهذا النبذ هو ما يطرح فيه تمر يحليه هو يدخل في الغذاء والشراب انفع عظيم فزيادة القوة وحفظ الصحة ولو يكن يشربه بعد ثلث خواف من تغيرة الاسكار **فصل** في تدبيره لامر الملبس وكان من اتم الهدى وانفعه للبدن واحقه عليه وايسر لبسا وخلعا وكان اكثر لبسه للاردية والازر وهي اخف على البدن من غيرها وكان يلبس القميص بل كان احب الثياب اليه وكان هديه في لبسه لما يلبسه انفع شئ للبدن فانه لو يكن يطيل كما مده ويوسعها بل كانت كوقيصه الى الوسع لا يجاوز اليد فيشتر على لبسها ويمنع خفة الحركة والبطش ولا يقصر عن هذا فيبرد للحر والبرد وكان ذيل قميصه وازارته الى انصاف لساقين لم يتجاوز الكعبين فيؤدي اما شئ ويؤده ويجعله كالقميد ولم يقصر عن عضلة ساقه فيكشف ويتأذى بالحر والبرد ولو يكن عمامته بالكبيرة التي يوذى الراس حملها ويضعفه ويجعله عرضة للضعف والافات كما يشاهد من حال اصحابها ولا بالصغيرة التي يقصر عن وقاية الراس من الحر والبرد بل وسطا بين ذلك وكان يدخلها تحت حركه وفي ذلك فوائد عديدة فانها تقي العنق والبرد وهو ثابت لها ولا سيما عند ركوب الخيل والابل والكر والفرو كثير من الناس اتخذ الكلايب عوضا عن الخنث ويا بعد ما بين ما في النفع والزينة وانت اذا تأملت هذه اللبسة وجدتها من انفع اللبسات وابلغها في حفظ صحة البدن وقوته وابعدها من التكلف والمشقة على البدن وكان يلبس الخفاف في السفر اثم او اغلب احواله حاجة الرجلين الى ما يقيهما من الحر والبرد وفي الخضر احيانا وكان احب الوان الثياب اليه البياض والخبرة وهي البرود المخبرة ولو يكن من هديه لبس الاحمر والاسود ولا المصبغ ولا المصقول ^{اي ما يتغير} واما المحلة الحمراء التي لبسها في الرداء اليماني الذي فيه سواد وحمرة وبياض كاحلة الخضر فقد لبس هذه وهذه وقد تقدم تقرير ذلك وتعليل من زعم انه لبس الاحمر لقاني بما فيه كفاية **فصل** في تدبيره لامر المسكن لما علم صلى الله عليه وسلم انه على ظهر سائر وان الدنيا مرحلة مسافر ينزل فيها مدة عمرة ثم ينتقل عنها الى الاخرة لم يكن من هديه وهدى اصحابه ومن تبعه الاعتناء بالمساكن وتشبيدها وتعليقها وزخرفتها وتوسيعها بل كانت

من احسن منازل المسافر تقي الحر والبرد وتستريح عن الهم. وتمنعه من ولوج الدواب ولا ينجس به توطأ ارضه شارب
ولا تعشيش فيها الهوام لسعتها ولا تقبور عليها الاهوية والرياح الموزية لارتفاعها وليست تحت الارض فيؤدي
ساكنها ولا في غاية الارتفاع عليها بل وسط تلك اعدل المساكن وانفعها واقلها حرا وبردا ولا يضيق عن ساكنها
فينحصر ولا تفصل عنه بغير منفعة ولا فائدة فياخذ الهوام في خلوها ولو يكن فيها كنيه يودي ساكنها براحتها بل
سراحتها من اطيب الروائح لانه كان يحب الطيب ولا يزال عنده ويرجوه هو من اطيب الرائحة وعرقه من اطيب
الطيب ولو يكن في الدار كنيف يظمر رائحته ولا يريب هذا من اعدل مساكن وانفعها واول فقرها سبيلن وحفظ الصحة
فصل في تدبيره لامر النوم واليقظة من تدبير نومه ويقظته صلى الله عليه وسلم وجدة اعدل نوم وانفعه للبدن
والاعضاء والقوى فانه كان ينام اول الليل ويستيقظ في اول النصف الثاني فيقوم ويستاك ويتوضأ ويصلي ما كتب الله
له فياخذ البدن والاعضاء والقوى حظها من النوم والراحة وحظها من الرياضة مع وفور الاجر وهذا غاية صلاح
القلب البدن والدنيا والاخرة ولو يكن ياخذ من النوم قوق القدر المحتاج اليه ولا يمنعه نفسه من القدر المحتاج
اليه منه وكان يفعله على كمال الوجوه فينام اذا دعت الحاجة الى النوم على شقه الايمن ذاكرا لله حتى تغلبه عيناه غير
متملي البدن من الطعام والشراب ولا مباشر بجانبه الارض ولا متخذ للفرش المرتفعة بل له ضجاعة من ادم خشية
ليف وكان يضطج على الوسادة ويضع يده تحت خده احيانا ونحن نذكر فصلا في النوم والنافع منه والضرر فنقول
النوم حالة للبدن يتبعها غور الحرارة الغريزية والقوى الى باطن البدن لطلب الراحة وهو نوعان طبيعي وغير طبيعي
فالطبيعي امساك القوى النفسانية عن افعالها وهي قوى الحس والحركة الارادية ومتى امسكت هذه القوى عن
تحريك البدن استرخى واجتمعت الرطوبات والانجزة التي كانت تتحلل وتتفرق بالحركات واليقظة في الداء الذي
هو مبدأ هذه القوى فيلتخدر ويسترخى وذلك النوم الطبيعي واما النوم غير الطبيعي فيكون لعرض او مرض وذلك بان
يستولى الرطوبات على الدماغ استيلا لا يقدر اليقظة على تفريقها وتصلد انجرة رطوبة كثيرة كما يكون عقيب
الامتلاء من الطعام والشراب فتثقل الدماغ وترخيه فيتخدر ويقع امساك القوى النفسانية عن افعالها فيكون
النوم والنوم فاندتان جليتان **احدهما** سكون اجوارح وراحته مما تعرض لها من التعب فيريح الحواس من نصب
اليقظة ويزيل الاعياء والكلال **والثانية** هضم الغذاء ونضج الاخلاط لان الحرارة الغريزية في وقت النوم تغور
الى باطن البدن فتعين على ذلك ولها لا يبرد ظاهرة ويحتاج النائم الى فضل دثار وانفع النوم ان ينام على الشق
الايمن ليستقر الطعام بهذه الهيئة في المعدة استقرا احسنا فان المعدة اميل الى الجانب الايسر قليلا فتتحول
الى الشق الايسر قليلا ليسرع الهضم بذلك لاشتغال الكبد على المعدة فليستقر نومه على الجانب الايمن ليكون الغذاء
اسرع انحلا را من المعدة فيكون النوم على الجانب الايمن بداءة نومه ونهايته وكثرة النوم على الجانب الايسر مضر
بالقلب بسبب ميل الاعضاء اليه فينصب اليه المواد واردي النوم النوم على الظهر ولا يضرب الاستلقاء عليه للراحة
من غير نوم وارده آمنه ان ينام منبطحا على وجهه وفي المسند سنن ابن ماجة عن ابي امامة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

على رجل نائم في المسجد منبطحاً على وجهه فضر به برجله وقال قوا واتعدوا لها نومة تهمنية قال ابقراط في كتابه النفوس
واما نوم المريض على بطنه من غير ان يكون عادته في صحته جرت بذلك فذلك يدل على اختلاط عقله في نواحي
البطن قال الشراح كتابه لانه خالف العادة الجيدة الى هياة ردية من غير سبب ظاهر ولا باطن وانوم بعد
ممكن للقوى الطبيعية من افعالها صريح للقوة النفسانية مكث من جوهر حاملها حتى انه ربما عاد بارخائه ما غا
من تحلل الارواح ونوم النهار ردي يورث الامراض الرطوبية والنوازل فيفسد اللون ويورث الطحال ويرخي العصب ويكسر
ويضعف الشهوة الا في الصيف وقت الحاجة وارد ولا نوم اول النهار وارد أمنه النوم اخيرة بعد العصر وترى عبد الله
ابن عباس بناله نائماً نومة الصبيحة فقال له قوا تمام في الساعة التي يقسم فيها الارزاق وقيل نوم النهار ثلثة خلق و
حرق وحمق فخلق نومة الهاجرة وهي خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحرق نومة الضحى يشغل عن امر الدنيا
والاخيرة وأحمق نومة العصر قال بعض السلف من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلو من الانفسه وقال الشاعر
الا ان نومات الضحى تورث الفتى خبالاً ونومات العصير جنون ونوم الصبيحة يمنع الرزق لان ذلك وقت يطلب فيه
الخلقة ارزاقها وهو وقت قسمة الارزاق فنومه حرمان الالعراض وضربة وهو مضر جداً بالبدن لارخائه البدن
وانساده للفضلات التي ينبغي تحليلها بالرياضة فيحدث مكسل وعناء وضعفا وان كان قبل التبرز والحركة والرياضة
واشغال المعدة بشئ فذلك الداء العضال المولد لأنواع من الادواء والنوم في الشمس يثير الداء الدفين ونوم الانسان
بعضه في الشمس وبعضه في الظل ردي وقد روي ابوداؤد في سننه من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا كان احدكم في الشمس فقلص عنه الظل فصار بعضه في الشمس وبعضه في الظل فليقم وفي سنن ابن حنبل
وغیره من حديث بريدة بن الحصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يقعد الرجل بين الظل والشمس
وهذا تنبيه على منع النوم بينهما وفي الصحيحين عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات
مضج عك فتوضأ وضوءاً للصلاة ثم اضطج على شقك الايمن ثم قل اللهم اني اسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي
اليك وفوضت امرى اليك وانجأت ظمري اليك رغبة ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك امننت بكتك
الذي نزلت ونبئت الذي ارسلت واجعلهن آخر كلامك فان مت من ليلتك مت على الفطرة وفي صحيح البخاري عن
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر يعني سنتها اضطج على شقه الايمن وقد قيل
ان الحكمة في النوم على الجانب الايمن ان لا يستغرق النائم في نومه لان القلب فيه ميل الى جهة اليسار فاذا نام على
جانبه الايمن طلب القلب مستقره من الجانب الايسر وذلك يمنع من استقرار النائم واستثقاله في نومته بخلاف
قراره في النوم على اليسار فانه في مستقره فيحصل بذلك الدعة التامة فيستغرق الانسان في نومه ويستقر
فيفوته مصالح دينه ودنياه ولما كان النائم بمنزلة الميت والنوم اخو الموت ولهذا يستحيل على الحي الذي لا يموت و
اهل الجنة لا ينامون فيها كان النائم محتاجاً الى من يحرس نفسه ويحفظها مما يعرض لها من الافات ويحرس بدنه
ايضاً من طوارق الافات وكان ربه وفاطمة تعالى هو المتولى لذلك وحده علم النبي صلى الله عليه وسلم النائم يقول

كلمات التفويض والاتجاه والرغبة والرهبة ليستدعى بها كمال حفظ الله له وحراسته بنفسه وبدنه فإرشده مع ذلك إلى أن يستذكر الإيمان وينام عليه ويجعل التكلم به آخر كلامه فإنه ربما توفاه الله في منامه فإذا كان الإيمان آخر كلامه دخل الجنة فتضمن هذا الهدى في المنام مصالح القلب البدن والروح في النوم واليقظة والدنيا والآخرة فصلوات الله وسلامه على ما نالت به أمته كل خير وقوله أسلمت نفسي إليك أي جعلتها مسلمة لك تسليم العبد المملوك نفسه إلى سيده وما لك وتوجيه وجهه إليه يتضمن إقباله بالكلية على ربه وإخلاص المقصد والإرادة له وإقراره بالخضوع والذل والانقياد قال تعالى فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْمُتُ وَتَحْمِي يَدِي وَكُنْ مِنَ اتَّابِعِينَ وذكر الوجه إذ هو أشرف ما في الإنسان ومجمع الخواص وأيضا فقيه معنى التوجه والقصد من قوله رب العباد إليه الوجه والعمل وتفويض الأمر إليه ردة إلى الله سبحانه وذلك يوجب سكون القلب طمأنينته والرضى بما يقضيه ويختاره له مما يحبه ويرضاه والتفويض من أشرف مقامات العبودية ولا علة فيه وهو من مقامات الخاصة خلافا لما زعم خلاف ذلك وأجاء الظاهر إليه سبحانه يتضمن قوة الاعتماد عليه والثقة به والسكون إليه والتوكل عليه فإن من أسند ظهره إلى ركن وثيق لم يخف السقوط ولما كان للقلب قوتان قوة الطلب هي الرغبة وقوة الهرب وهي الرهبة وكان العبد طالبا لمصالحه هاربا من مضارها جمع الأمرين في هذا التفويض والتوجه فقال رغبة ورهبة إليك ثوابني على ربه بأنه لا ملجأ للعبد سواه ولا منجأ له منه غيره فهو الذي يلجأ إليه العبد لينجيته من نفسه كما في الحديث الآخر أعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبات واعوذ بك منك فهو سبحانه الذي يعيد عبده وينجيته من بأسه الذي هو بمشيئته وقدرته منه البلاء ومنه الإعانة ومنه ما يطلب النجاة منه واليه الاتجاه في النجاة فهو الذي يلجأ إليه في أن ينجي عما منه ويستعاض به مما منه فهو رب كل شيء ولا يكون شيء إلا بمشيئته وَإِنْ يُمْسِكْ اللَّهُ بَصِيرَتَكَ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِيكَ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً تَوْخَمُ الدُّعَاءَ بِالْإِيمَانِ بِكُتَابِهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي هُوَ مَلَائِكَةُ النِّجَاةِ وَالْفَوْزِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فهذه الهدية في نومه شعر لولم يقل في رسول الله ما شاهدته في هديه ينطق **فصل** إلهامه في يقظته فكان يستيقظ إذا صاح الصارخ وهو الذي فيمجد الله تعالى ويكبره ويهنيه ويدعوه تيسرات شعر يقوم إلى وضوئه ثم يقف للصلاة بين يدي ربه مناجياله بكلامه مشيا عليه راجيا له راجعا راهبا فأي حفظ لصحة القلب والبدن والروح والقوى ولنعيم الدنيا والآخرة فوق هذا **فصل** إلهامه ما تدبر الحركة والسكون هو الهدية فنذكر منها فصلا يعلم منه مطابقة هديه في ذلك أكمل أنواعه وأحزها وأصوبها فنقول من المعلوم فتدبر البدن في بقائه إلى الغذاء والشراب ولا يصير الغذاء بمجملته جزءا من البدن بل لا بد أن يبقى منه عند كل هضم بقية ما إذا كثرت على ممر الزمان اجتمع منها شيء له كمية وكيفية فيضربكميته بأن يسد ويثقل البدن ويوجب مرضا لا حبا وان استفرغ تاذى البدن بالأدوية لأن أكثرها سمية ولا يخلو من إخراج الصالح المنتفع به ويضر بكيفية بأن يسخن بنفسه أو بالعفن أو يبرد بنفسه أو يضعف الحرارة الغريزية عن انضاجه وسدد الفضلات لا محالة

ضارة تركت أو استفرغت والحركة اقوى الاسباب في منع تولدها فانها تسخن الاعضاء وتسيل فضلاتها فلا تجتمع على طول الزمان ويعود البدن الخفة والنشاط ويجعله قابلاً للغذاء ويصلب المفاصل ويقوى لونه والرباطات ويومن جميع الامراض المادية واكثر المزاجية اذا استعمل القدر المعتدل منها في وقته وكان باق التدبير صواباً ووقت الرياضة بعد اخذ الغذاء وكما لا يحصى والريضة المعتدلة هي التي تحمي فيها البشرة ويربو ويتبدى بها البدن واما التي يلزمها سيالان العرق فمفرطة واما عضو كثرت رياضته قوى وخصوصاً على نوع تلك الرياضة بل كل قوة فهذا شأنها فان من استكثر من الحفظ قويت حافظته ومن استكثر من التفكير قويت ثقته المتفكره وكثر حضوره في رياضة تخصصه فلأصدر القراءه فليستدنى فيهما من الخفية الى الجهر بتدريج وترياضه السمع بسمع الاصوات والكلام بالتدريج فينتقل من الخف الى الاثقل وكذلك رياضة اللسان في الكلام وكذلك رياضة البصر وكذلك رياضة المشي بالتدريج شيئاً فشيئاً واما ركوب الخيل ورمي الشباب والصراع والمسابقة على الاقدام فرياضة للبدن كله وهي قالة لامراض مزمنة كاجذام والاستسقاء والقولنج ورياضة النفوس بالتعلم والتاديب والفرح والسرور والصبر والثبات والاقلام والسباحة وفعل الخير ونحو ذلك مما يراض به النفوس ومن اعظم رياضتي الصبر واتحاد الشجاعة والاحسان فلا تزال تتفاضل بذلك شيئاً فشيئاً حتى تصير لها هذه الصفات هيئات راسخة وما كانت ثابتة وانت اذا تأملت هديته صلى الله عليه وسلم في ذلك وجدته اكمل هدى حافظ للصحة والقوى ونافع في المعاش والمعاد ولا ريب ان الصورة نفوس فيها من حفظ صحة البدن وادابة اخلاطه وفضلاته ما هو من انفع شيء له سوى ما فيها من حفظ صحة الايمان وسعادة الدنيا والاخرة وكذلك قيام الليل من انفع اسباب حفظ الصحة ومن امنع الامور الكثير من الامراض المزمنة ومن انشط شيء للبدن والروح والقلب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يعقل الشيطان على قافية راس احدكم اذا هو نام تلك عقدة يضرب عليها كل عقدة عليك كليل طويل فارق فان هو استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة ثانياً فان صلى انحلت عقده كلها فاصبح نشيطاً طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان وفي الصوم الشرع من اسباب حفظ الصحة ورياضة البدن والنفس ما لا يدفعه صحيح الفطرة واما المجاهد وما فيه من الحركات الكلية التي هي من اعظم اسباب القوة وحفظ الصحة وصلاية القلب والبدن ودفع فضلاتهما وزوال الهمم والنغم والحزن فامرنا بما يعرفه من له منه نصيب وكذلك الحج وفعل المناسك وكذلك المسابقة على الخيل وبالنصال والمشي في الحواشي والى الاخوان وقضاء حقوقهم وعيادة مرضاهم وتشجيع جنائزهم والمشي الى المساجد للجمعات والجماعات وحركة الوضوء والغتسال وغير ذلك وهذا اقل ما فيه الرياضة المعينة على حفظ الصحة ودفع الفضلات واما ما شرع له من التوصل به الى خيرات الدنيا والاخرة ودفع شرورها فامرنا بذلك فعلت ان هديه فوق كل هدى في طب الايدان والقلوب وحفظ صحته وما ودفع استقامتهما ولا مزيد على ذلك لمن قد احضر بشدا وبالله التوفيق

فصل واما انجماع والبراءة فكان هاديه فيه كمر هدى يحفظ به الصحة ويتم به اللذة وسرور النفس ويحصل به مقاصده التي وضع لاجلها فان انجماع وضع في اصل ثلاثة امور هي مقاصده الاصلية **احدها** حفظ النسل ودوام النوع ان يكامل العدة التي قد رآه الله بزوجها في هذا العالم **الثاني** اخراج الماء الذي يضراحتباسه واحتقانه بمحمة البدن **الثالث** قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة وهذه وحدها هي الفائدة التي في الجنة اذ لا تنسل هناك ولا احتقان تستفرغه الا نزال وفضلاء اطباء يرون ان انجماع من احد سباب حفظ الصحة قال جالينوس الغالب على جوهره في النار والهواء ومزاجه حار رطب لان كونه من الماء الصافي الذي يغتذى به الاعضاء الاصلية واذا ثبت ففسد معنى فاعلم انه لا ينبغي اخراجه الا في طلب النسل او اخراجه المحتقن منه فانه اذا دام احتقانه احدث امراضا سردية منها انوسواس وانجنون والصرع وغير ذلك وقد تبرئ استعماله من هذه الامراض كثيرا فانه اذا طال استبساكه فسد واستحال الى كيفية سمية يوجب امراضا سردية كما ذكرنا ولذلك تدفعه الطبيعة اذا ثبته عندها من غير جماع قال بعض السلف ينبغي للرجل ان يتعاهد من نفسه ثلاثا ينبغي ان لا يدع المشي فان احتاج اليه يوما قدر عليه وينبغي ان لا يدع الاكل فان امعاه تضيق وينبغي ان لا يدع انجماع فان السير ذالم يذبح ذهب مماؤها وقال محمد بن زكريا من ترك انجماع مائة طويلة ضعفت قوى اعصابه واشتد مجارها وتقلص ذكره قال ورزيت جماعة تركوه لنوع من النشيف فبردت ابدانهم وعسرت حركتهم وقعت عليهم كابة بلا سبب وقتلوا منهم واثمهم وفسد منهم ثمى ومن منافع غرض البتر وكف النفس والقدرة على العفة عن المحرم ومحصن بذلك لما فوي يتفهم نفسه في نبياه واخراج ريقه المرأة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يتعاهده ويحبه فيقول حبيب اني من دينكم النساء والطيب وفي كتاب الزهد للامام احمد في هذا الحديث زيادة لطيفة وهي اصبر عن الطعام والشراب ولا اصبر عنه من وحش على التزويج امته فقال تزوجوا فاني مكاثركم الامم وقال بن عباس خير هذه الامة اكثرها نساء وقال اني تزويج النساء واكثر اللحم وانام واقوم واصوم وافطر فمن رغب عن سنتي فليس مني وقال ياه عشرين الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واخفف للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء ولما تزوج جابر ثيبا قال له هلا بكرا تلاحبها وتلاعبك ورزى ابن ماجة في سننه من حديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان ينقي الله طاهره من الفرج ومن لم يفرق بين تزويج الحر او في سننه ايضا من حديث ابن عباس يرفعه قال لم يفرق بين مثل النكاح وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة وكان صلى الله عليه وسلم يخرج من امته على نكاح الابكار الحسان وذوات الدين ففي سنن النسائي عن ابى هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم امي النساء خير قال التي تسره اذا نظر وتطيعه اذا امر ولا يخالفه فيما نكره في نفسها وماله وفي الصحيحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لما لها و تحسبها ونكحها ولدينها فاظهر بذات الدين تربت يداك وكان يحث على نكاح الولود ويكره المرأة التي لا تملك كما

احسن

عمر

طريقا الى الوطى في الفرج فيطأ من الدبر لا في الدبر فاشتبه على السامع من نفى اوله يظن بينهما فرقا فهذا الذي
اباحه السلف والائمة فغلط عليهم الغلط اقيم الغلط وانحشبه وقد قال تعالى فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ قَالَ
مجاهد سالت ابن عباس عن قوله تعالى فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ فقال تاتيها من حيث أمرت ان تعزلوها
يعنى في الخيض وقال علي بن ابي طلحة عنه يقول في الفرج ولا تعدّه الى غيره وقد دلت الآية على تحريم الوطى في دبرها
من وجهين أحدهما انه انما اباح اتيناها في المحرث وهو موضع الولد لا في المحش الذي هو موضع الاذى
وموضع المحرث هو المراد من قوله من حيث امركم الله الآية فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ وَاتَيْنَاهَا فِي قُبُلِهَا
من دبرها استفاد من الآية ايضا لانه قال في شتم اي من اين شتمت من امام او من خلف قال ابن عباس
فأتوا حركتكم يعنى الفرج واذا كان الله حرم الوطى في الفرج لاجل الاذى العارض فما الظن بالمحش الذي هو محل
الاذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذرية القريبة جدا من ادبار النساء الى
ادبار الصبيان وايضا فللمرأة حق على الرجل في الوطى ووطيها في دبرها يفوت حقها ولا يقضى وطرها ولا يحصل
مقصودها وايضا فان الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ولم يخلق له وانما الذي هُيئ له الفرج فالعادلون عنه الى الدبر
خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا وايضا فان ذلك مضر بالرجل ولهذا ينهى عنه عقلاء الاطباء من
الفلاسفة وغيرهم لان للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه والوطى في الدبر لا يعين
على اجتذاب جميع الماء ولا يخرج كل المحتقن لمخالفته للامر الطبيعي وايضا يضر من وجه آخر وهو احواله
الى حركات متعبة جدا لمخالفته للطبيعة وايضا فانه محل القذر والنجوس يستقبله الرجل بوجهه ويلايسه و
ايضا فانه يضر بالمرأة جدا لانه وارد غريب بعيد عن الطباع مناقر لها غاية المنافرة وايضا فانه يحدث
الهم والغم والنفرة عن الفاعل والمفعول وايضا فانه يسود الوجه ويظلم الصدر ويطمس نور القلب ويكسو
الوجه وحشة تصير عليه كالسيما يعرفها من له ادنى فراصة وايضا فانه يوجب النفرة والتباغض
الشديد والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بد وايضا فانه يفسد حال الفاعل والمفعول فسادا لا يكاد
يرجى بعده صلاح الا ان يشاء الله بالتوبة النصوح وايضا فانه يذهب بالمحاسن منهما ويكسوها ضل
كما يذهب بالمودّة بينهما ويبذلها بها تباغضا وتلاعنا وايضا فانه مرجع كبر اسباب زوال النعم و
حلول النقم فانه يوجب اللعنة والمقت من الله واعراضه عن فاعله وعدم نظره اليه فاي خير يرجى
بعد هذا واي شر يامنه وكيف حيوة عبد قد حلت عليه لعنة الله ومقتته واعرض عنه بوجهه ولم
ينظر اليه وايضا فانه يذهب بالحياة جملة والحياة هو حيوة القلوب فاذا فقدتها القلب استحسن القيم
واستقيم المحسن وحينئذ فقد استحكم فسادة وايضا فانه يحيل الطباع عما ركبها الله ويخرج الانسان
عن طبعه الى طبع لم يركب الله عليه شيئا من الحيوان بل هو طبع منكوس واذ انكس الطبع انكس القلب
والعمل والهدى فيستطيع الخبيث من الاعمال والافعال والهيئات ويفسد حاله وعمله وكلامه

زوجها ليسكن اليها فجعل سبحانه علة سكون الرجل الى امرأته كونها من جنسه وجوه به فعلة السكون المذكور وهو المحب كونها منه فدل على ان العلة ليست بحسن الصورة ولا الموافقة في القصد والارادة ولا في الخلق والهدى وان كانت هذه ايضا من اسباب السكون والمحبة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ايتلف وما تناكر منها اختلف وفي مسند الامام احمد وغيره في سبب هذا الحديث ان امرأة ^{بمكة} كانت تضحك الناس فجاءت الى المدينة فنزلت على امرأة تضحك الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم الارواح جنود مجندة الحديث وقد استقرت شريعته سبحانه ان حكم الشيء حكم مثله فلا تفرق شريعتين بين متماثلين ابدا ولا تجمع بين متضادين ومن ظن خلاف ذلك فاما لقلة علمه بالشريعة واما للتقصير في معرفة التماثل والاختلاف واما للنسبة الى شريعته مالم ينزل بسلطانا بل يكون من آراء الرجال فحكمته وعدله ظهر خلقه وشرعه وبالعدل والميزان قام الخلق والشرع وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وهذا كما انه ثابت في الدنيا فهو كذلك يوم القيامة قال تعالى **أَحْسَرُوا إِلَيْهِ** **ظَلُّوا أَوَّارًا وَآجَهُم وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ** مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْحَكِيمِ قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعد الامام احمد رحمه الله ازواجهم اشباههم ونظرؤهم وقال تعالى **وَإِذَا النُّفُوسُ رُجِعَتْ** اى قرن كل صاحب عمل بشكله ونظيره فقرن بين المتحابين في الله في الجنة وقرن بين المتحابين في طاعة الشيطان في النجيم فالمرء مع من احب شاء او أبى وفي صحيح البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحب المرء قوما الا **أَحْسَرَ** معهم والمحبة انواع متعددة فافضلها واجلها المحبة في الله وفيه وهي تستلزم محبة ما احب الله وتستلزم محبة الله ورسوله ومنها محبة الاتفاق في طريقة او دين او مذهب او نخلة او قرابة او صناعة او مراد ما ومنها محبة لنيل غرض من المحبوب اما من جاهه او من ماله او من تعليمه وارشاده او قضاء وطير منه وهذه هي المحبة العرضية التي تزول بزوال موجبها فانه من وذاك لا مردى عند انقضائه واما محبة المشاكلة والمناسبة التي هي بين المحب والمحبوب فمحبة لازمة لا تزول الا لمعارض يزيلها ومحبة العشق من هذا النوع فانما استحسان الروحاني وامتزاج نفساني ولا يعرض في شيء من انواع المحبة من الوسواس والنحول وشغل البال والتلف ما يعرض من العشق فان قيل فاذا كان سبب العشق ما ذكرتم من الاتصال والمناسبات الروحاني فما باله لا يكون دائما من الطرفين بل تجده كثيرا من طرف العاشق وحده فلو كان سبب الاتصال النفسى والامتزاج الروحاني لكانت المحبة مشتركة بينهما فاجواب ان السبب قد يتخلف عنه مسببه لفوات شرط او لوجود مانع وتختلف المحبة من الجانب الآخر لاهدان يكون لاحد ثلاثة اسباب **الاول** علة في المحبة وانما محبة عرضية لاذنية ولا يجب الاشتراك في المحبة العرضية بل قد يلزمها نفرة من **الحب الثاني** مانع يقوم بالمحب يمنع محبة محبوبه له اما في خلقه او خلقه او هديه او فعله او هيأته او غير ذلك **الثالث** مانع يقوم بالمحب يمنع مشاركته للمحب في محبته ولو لا ذلك المانع لقام به من المحبة لمحبه مثل ما قام

[illegible]

الضرر اليسير الذي ينقلب سريعاً إلى سرورٍ و فرحاً يدفع هذين الضررين العظيمين و جهله و هواه و ظلمه و طيشه و خفته تامةً بإيثار هذا المحبوب العاجل بما فيه جالباً عليه ما جلب و المعصوم من عصمه الله تأن لم تقبل نفسه هذا الدواء و لم تطاوت له هذه المعالجة فليتنظر ما يجلب عليه هذه الشهوة من مفسد عاجلة و ما يمنع من مصالحها فانها اجلب شئ لمفسد الدنيا و اعظم شئ تعطيلاً لمصالحها فانها تحول بين العبد و بين رشده الذي هو ملاك اسره و قوام مصالحه فان لم تقبل نفسه هذا الدواء فليترك قبائح المحبوب و ما يدعوه الى النفرة عنه فانه ان طلبها و تاملها و جدها اضعاف محاسنه التي تدعو الى حبه و ليسأل جيرانه عما خفي عليه منها فان المحاسن كما هي داعية المحب و الارادة فالمساوي داعية البغض و النفرة فليوازن بين الداعيتين و ليحب اسبقهما و اقر بهما منه باباً و لا يكن ممن عزه لوث جمال على جسم ابرص مجزوم و ليحاور بصيرة حسن الصورة الى قبح الفعل و ليعبر من حسن المنظر و الجسم الى قبح المخبر و القلب فان عجزت عنه هذه الادوية كلها لم يبق له الا صدق اللجأ الى من يجيب المضطر اذا دعاه و يطرح نفسه بين يديه على باب مستغنياً به متضرعاً منذ للاستكيا فتى وفق لذلك فقد قرع باب التوفيق فليعتك ليكنم ولا يشيب بذكر المحبوب ولا يفضحه بين الناس و يعرضه للاذى فانه يكون ظالماً معتدياً و لا يغتر بالحديث الموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه سويد بن سعيد عن علي بن مسهر عن ابي يحيى القنات عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم و رواه عن ابي مسهر ايضا عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم و رواه الزبير بن بكار عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الما جشون عن عبد العزيز بن ابي حازم عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عشق فعف فمات فهو شهيد و في رواية من عشق و كتم و عف و صبر غفر الله له و ادخله الجنة فان هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا يجوز ان يكون من كلامه فان الشهادة درجة عالية عند الله مقرونة بدرجة الصديقية و لها اعمال و احوال هي شرط في حصولها و هي نوعان عامة و خاصة فالخاصة الشهادة في سبيل الله و العامة خمس مذكورة في الصحيح ليس العشق واحداً منها و كيف يكون العشق الذي هو شرك في المحبة و فراغ عن الله و تملك القلب و الروح و المحب لغيره ينال به درجة الشهادة هذا من المحال فان افساد عشق الصور للقلب فوق كل افساد بل هو خمر الروح يسكرها و يسدها عن ذكر الله و حبه و التلذذ بمناجاته و الانس به و يوجب عبودية القلب لغيره فان قلب العاشق متعبد لمعشوقه بل العشق لب العبودية فانها كمال الذل و الخضوع و التعظيم فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما ينال به درجة افضل الموحدين و ساداتهم و خواص الاولياء فلو كان اسناد هذا الحديث كالشمس كان غلطاً و وهماً و لا يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ العشق في حديث صحيح البتة ثر ان العشق منه حلال و منه حرام فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انه يحكم على كل عاشق

يكنم ويعت بانه شهيد فتري من يعشق امرأة غيره او يعشق المرحان والبغايا ينال بعشقه درجة الشهادة
وهل هذا الاخلاق المعلوم من دينه صلى الله عليه وسلم كيف والعشق مرض من الامراض التي جعل الله
سبحانه لها الادوية شرعا وقد راو التداوي منه اما واجب ان كان عشقا حراما واما مستحب وانت اذا
تاملت الامراض والافات التي حكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابها بالشهادة وجدتها من الامراض
التي لا علاج لها كالمطعون والمبطن والحرق والغرق وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها فان هذه بلايا
من الله لا صنم للعبد فيها ولا علاج لها وليست اسما بها محرمة ولا يترتب عليها من فساد القلب تعبد
لغير الله ما يترتب على العشق فان لم يكن هذا في ابطال نسبة هذا الحديث الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلداية الحديث العالمين به وبالله فانه لا يحفظ عن امام واحد منهم قط انه شهد له بصحة ولا
يحسن كيف وقد انكروا على سويد هذا الحديث ورموه لاجله بالعظائم واستحل بعضهم غزوه لاجله
قال ابو احمد بن عدي في كامله هذا الحديث احدا ما انكر على سويد ذلك قال الليث بن عدي انه مما انكر عليه و
كذلك قال ابن طاهر في الذخيرة وذكره المحاكم في تاريخ نيسابور وقال انما العجب من هذا الحديث فانه لم يحد
به غير سويد وهو ثقة وذكره ابو الفرج بن الجوزي في كتاب الموضوعات وكان ابو بكر الانباري يرفعه ولا عزر
سويد فعوتب فيه فاسقط النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يجاوز به ابن عباس رضي الله عنهما ومن
المصائب التي لا تحتمل جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له ادنى الامام بالحديث وعلمه لا تحتمل هذه البتة ولا يحتمل ان يكون من
حديث الماجشون عن ابن ابي حازم عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا في
صحته موقوفا على ابن عباس نظر وقد روى الناس سويد بن سعيد راوى هذا الحديث بالعظائم وانكره
عليه يحيى بن معين وقال هو ساقط كذاب لو كان لي فرس وروح كنت اغزوه وقال الامام احمد متروك الحديث
وقال النسائي ليس بثقة وقال البخاري كان قد عي قتلقت ما ليس من حديثه وقال ابن حبان ياتي بالمعضلات
عن الثقات يجب مجانبه ما روى انتهى واحسن ما قيل فيه قول ابى حاتم الرازي انه صدوق كثير التدليس
ثم قول الدارقطني هو ثقة غير انه لما كبر كان ربا قوي عليه حديث فيه بعض العكارة فيجازه انتهى وعيب علمه
اخراج حديثه وهذا حاله ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به ولم يكن منكرا لا
شاذا بخلاف هذا الحديث والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة بالطيب لما كانت
الرائحة الطيبة غذا للروح والروح مطية القوى والقوى تزداد بالطيب وهو ينفع الدماغ والقلب وسائر
الاعضاء الباطنة ويفرح القلب ويستر النفس وينشط الروح وهو اصدق شئ للروح واشده ملازمة لها ولبيته
وبين الروح الطيبة نسبة قريبة كان احد المحبوبين من الدنيا الى اطيب الطيبين صلوات الله عليه وسلامه
وفي صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم من عطر

عليه ریحان فلا يردده فانه طيب الريح خفيف التحمل وفي سنن ابى داود والنسائي عن ابى هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم من عرض عليه طيب فلا يردده فانه خفيف التحمل طيب الرائحة وفي مسند
البرز عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب الطيب يحب النظافة كرهيم يحب الكلمة
جواد يحب الجود فنظفوا افناءكم وساحاتكم ولا تشبهوا ياييهود يجمعون الاكبا في دورهم الاكبا الزباله وذكر
ابن ابى شيبه انه صلى الله عليه وسلم كان له سكة يتطيب منها وصح انه قال ان الله حقا على كل مسلم ان يغتسل
في كل سبعة ايام وان كان له طيب ان يمس منه وفي الطيب من الخاصة ان الملائكة تحبه والشياطين
تنفر عنه واحب شئ الى الشيطان الرائحة المنتنة الكريهة فالارواح الطيبة تحب الرائحة الطيبة والارواح
الخبيثة تحب الرائحة الخبيثة وكل روح تميل الى ما يناسبها فانخبيثات للخبيثين وانخبيثون للخبيثات والطيبات
للطيبين والطيبون للطيبات وهذا وان كان في النساء والرجال فانه يتناول الاعمال والاقوال والمطاعم والمشايخ
والملائكيس والانس والاشجار اما بعموم لفظه او بعموم معناه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ صحة العين
تروى ابوداود في سننه عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة الانصاري عن ابيه عن جده رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالاشد المرؤح عند النوم وقال ليتقه الصائغ قال ابو عبيدة
المرؤح المطيب بالمسك وفي سنن ابن ماجه وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان للنبي صلى الله
عليه وسلم مكحلة يكتحل بها ثلثا في كل عين وفي الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا اكتحل يكتحل في اليمنى ثلثا يبتدئ بها ويختم بها وفي اليسرى ثنتين وقد روى ابوداود
عنه صلى الله عليه وسلم من اكتحل فليوتر فهل الوتر بالنسبة الى العينين كليهما فيكون في هذه ثلثا وفي هذه
اثنان واليمنى اولى بالابتداء والتفضيل او هو بالنسبة الى كل عين فيكون في هذه ثلثا وفي هذه ثلثا وهما قولان
في مذهب احمد وغيره وفي الكحل حفظ لصحة العين وتقوية للنور الباطن جلاؤها وتلطيف للمادة الردية و
استخراج بها مع الزينة وفي بعض انواعه عند النوم مزيد فضل لاشتمالها على الكحل وسكونها عقيبها عن الحركة
المضرة بها وخدمة الطبيعة لها ولا تشد من ذلك خاصة وفي سنن ابن ماجه عن سالم عن ابيه يرفعه عليكم
بالاشد فانه يجلو البصر وينبت الشعر وفي كتاب ابى نعيم فانه منبته للشعر مذهب للتدني مصفاة للبصر وفي
سنن ابن ماجه ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه خيرا كالحرا لا تشد يجلو البصر وينبت الشعر
فصل في ذكر شئ من الادوية والاعذية المفردة التي جاءت على لسانه صلى الله عليه وسلم مرتبة على
حروف المعجم حرف الهزة **الثمد** هو حجر الكحل الاسود يوق به من اصبيان وهو افضلهم ويوق به من
جهة الغرب ايضا واجوده السريع التفتت الذي لفتاته بصيص وداخله املس ليس فيه شئ من الاوساخ
ومزاجه بارد يابس ينفع للعين ويقويها ويشد اعضاءها ويحفظ صحتها ويذهب اللحم الزائد في القروح ويدملها
وينقي اوساخها ويجلوها ويذهب الصلح اذا اكتحل به مع العسل المائي الرقيق واذا دق وخلط ببعض الشحوم

الطرية ولحم على حرق النار ليعرض فيه خشكريشه ونفع من التنفط الحاد بسببه وهو اجد كحال العيز
 لاسيما المشايخ والذين قد ضعفت ابصارهم اذا جعل معه شيء من المسك **الترجم** ثبت في الصحيحين عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الاثرجة طعمها طيب وريحها طيب في
 الاثرجة منافع كثيرة وهو مركب من اربعة اشياء قشروحم وحض وبزر وكل واحد منها مزاج يخصه فقشرة حار
 يابس ونحمة بارد رطب وحضه بارد يابس وبزره حار يابس ومن منافع قشرة انه اذا جعل في الثياب يمنع
 السوس ورائحته تصلح فساد الهواء والوباء وتطيب النكهة اذا امسكها في الفم وتخلل الرياح واذا جعل في الطعام
 كالابازير اعان على الهضم قال صاحب القانون وعصارة قشرة ينفع من نهش الافاعي شرابا وقشرة ضامدا
 وحرقاة قشرة طلاء جيد للبرص انتهى واما نحوه نطف كحرارة المعدة نافع لاصحاب المرة الصفراء قاصع
 للبخارات الحارة وقال الغافقي اكل نحوه ينفع البواسير انتهى واما حماضه فقابض كاسر للصفراء ومسكن للحقن
 الحار نافع من البرقان شرابا واكتحالا قاطع للقي الصفراوي مشبه للطعام عاقل للطبيعة نافع من الاسهال
 الصفراوي وعصارة حماضه يسكن غلظة النساء وينفع طلاء من الكلف ويذهب بالقوبا ويستدل على ذلك
 من فعله في الخبز اذا وقع في الثياب وقلعه له وله قوة تطف وتقطع وتبرد وتطفى حرارة الكبد وتقوى المعدة و
 تمنع حدة المرة الصفراء وتزيل الغم العارض منها وتسكن العطش واما بزره فله قوة محلبة مجففة وقال ابن
 ماسويه خاصة حبه النفع من السموم القاتلة اذا شرب منه وزن مثقالين مقشرا بهاء فاترا وطلاء مطبوخ
 وان دق ووضع على موضع اللسعة نفع وهو ملين للطبيعة مطيب للنكهة واكثر هذا الفعل موجود منه في
 قشرة وقال غيره خاصية حبه النفع من لسعات العقارب اذا شرب منه وزن مثقالين مقشرا بهاء فاتر
 وكذلك اذا دق ووضع على موضع الدغة وقال غيره حبه يصلح للسموم كلها وهو نافع من لدغ الهوام كلها وذكر
 ان بعض الاكاسرة غضب على قوم من اطباء فامر بحبسهم وخيرهم اذما لا يزيد لهم عليه فاخترنا والارجم
 فليل لهم اخترتوه على غيره فقالوا لانه في العاجل ربحان ومنظرة مفرح وقشرة طيب الرائحة ونحوه فاكهة
 وحضه ادم وحبه ترياق وفيه دهن وحقيق بشئ هذه منافع ان يشبه به خلاصة الوجود وهو المؤمن
 الذي يقرأ القرآن وكان بعض السلف يحب النظر اليه لما في منظره من التفريح **اسرني** فيه حديثان باطلان
 موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم احدهما انه لو كان رجلا لكان حليما الثاني كل شئ اخرجته الاخر
 ففيه داء وشفاء الا الارزفانه شفاء لاداء فيه ذكرناهما تنبيها وتحذيرا من نسبتيهما اليه صلى الله عليه وسلم
 وبعد فهو حار يابس وهو اغذي محبوب بعد الحنطة واحمدا خلط ايشد البطن شدا يسيرا ويقوى المعدة
 ويدفعها ويمكث فيها واطباء الهند تزعم انه حملا لاغذية وانفعها اذا طبخ بالبان البقر وله تأثير في خصب البذر
 وزيادة المنى وكثرة التغذية وتصفية اللون **اسرني** بفتح المزنة وسكون الراء وهو الصنوبر ذكره النبي صلى الله
 عليه وسلم في قوله مثل المؤمن مثل الحامة من الزرع **تقيها** الرياح وتقيمها مرة وتميلها اخرى ومثل المنافق

له من شئ
 اذ جعل في الثياب
 ربحان مجففة
 ربحان مجففة
 مسكن للحقن
 قاصع لاصحاب
 على البلاء

مثل لا تزل قائمة على أصلها حتى يكون انجفاً مرة واحدة وحبها حار رطب وفيه انضاج وتلين وتحليل
 ولذع يذهب بنقعه في الماء وهو عسر الهضم وفيه تغذية كثيرة وهو جيد للسعال ولتنقية رطوبات الربة
 وينبذ في المنى ويولد مخصاً وترياقه حب الرومان المزاد ^{القلع} ^{هو النبات الرقيق ما دام رطباً} ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال
 في مكة لا يمتلي خلاها قال له العباس رضي الله عنه إلا الأذخر يا رسول الله فإنه لقينهم وليبوتهم فقال لا الأذخر
 والأذخر حار في الثانية يابس في الأولى لطيف مفتح للسدد وافواة العروق يدرب البول والطهر ويفتت الحصى و
 يحلل الأورام الصلبة في المعدة والكبد والكليتين بشرطاً وضماً وأصله يقوى عمود الأسنان والمعدة ويسكن
 الغثيان ويعقل البطن **حرف الباء بطيخ** روى أبو داود والترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأكل
 البطيخ بالرطب يقول يدفم حر هذا برد هذا وفي البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد
 المراد به الأخضر وهو بارد رطب فيه جلاء وهو أسرع انحلالاً عن المعدة من القثاء والخيار وهو سريع الاستحالة
 إلى أي خلط كان صادفه في المعدة وإذا كان أكله محمداً انتفع به جلاء وإن كان مبروداً دفع ضرره ليسير من
 الزنجبيل ونحوه وينبغي أكله قبل الطعام ويتبع به والأغنى وقياً وقال بعض الأطباء أنه قبل الطعام يغسل البطن
 غسلاً ويذهب بالداء أصلاً **بطيخ** روى النسائي وابن ماجه في سننهما من حديث هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا نظر إلى
 ابن آدم يأكل البلح بالتمر يقول بقي ابن آدم حتى أكل الحديث بالعتيق وفي رواية كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان يحزن
 إذا رأى ابن آدم يأكله يقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلقي رواية البزار في مسنده وهذا لفظه قلت
 الباء في الحديث بمعنى مع أي كلوا هذا مع هذا قال بعض أطباء الإسلام إنما امر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل
 البلح بالتمر لئلا يمارى بأكل البسر مع التمر لأن البلح بارد يابس والتمر حار رطب ففي كل منهما إصلاح للآخر وليس كذلك
 البسر مع التمر فإن كل واحد منهما حار وإن كانت حرارة التمر أكثر ولا ينبغي من جرمة الطب الجمع بين حارين أو
 باردين كما تقدم وفي هذا الحديث التنبيه على صحة أصل صناعة الطب ومراعات التدبير الذي يصلح في
 دفع كفيات الأذى والأدوية بعضها ببعض ومراعات القانون الطبي الذي يحفظ به الصحة وفي البلح
 برودة ويوسسة وهو يدبغ الفم واللثة والمعدة وهو ردي للصدر والربة بأخشنونة التي فيه بطي في المعدة
 يسير التغذية وهو للنخلة كالحصرم لشجرة العنب وهما جميعاً يولدان رباحاً وقرقر ونقحاً ولا سيما إذا شرب عليهما
 الماء ودفع مضرتهما بالتمر أو بالعسل والزبد يسر ثبت في الصحيح أن أبا الهيثم ابن التيهان لما ضافه النبي صلى
 الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما جاءهم بعد ذلك وهو من النخلة كالعنقود من العنب فقال له هلا
 انتقيت لنا من رطبه فقال حببت أن تنتقوا من بسرة ورطبه البسر حار يابس ويذهب أكثر من حر وينشف
 الرطوبة ويدبغ المعدة ويحبس البطن وينفع اللثة والفم وأنفعه ما كان هشاً وحلواً وكثرة أكله وأكل البلح يحدث
 السدد في الأحشاء **بيض** ذكر البيهقي في شعب الإيمان أن أماً رفوعاً أن نبياً من الأنبياء شكى إلى الله سبحانه

البلح
 على غير ما
 في صحيح
 البخاري
 وغيره

الضعف فأمره بأكل البيض وفي ثبوته نظر ويختار من البيض الحديث على العتيق وبيض الدجاج على سائر
بيض الطير وهو معتدل يميل إلى البرودة قليلاً قال صاحب القانون ومخه حار رطب يولد دمًا صحيحًا
محمودًا ويغذي غذاء يسيرًا ويسرع الانحدار من المعدة إذا كان رخوًا وقال غيره مخ البيض مسكن للآلام
ممسك للحلق وقصبة الرية نافع للحلق والسعال وقروح الرية والكلى والمثانة مذهب للخشونة لاسيما إذا
أخذ بدهن اللوز المحلو ومنضم لما في الصدر مسهل للخشونة أحلق وبياضه إذا قطر في العين
الوارمة ورمًا حارًا برده وسكن الوجع وإذا طُح به حرق النار أو ما يعرض له لم يدعه يتنقط وإذا طُح به
الوجه نفع الاحتراق العارض من الشمس وإذا خلط بالكندر وطُح على الجبهة نفع من النزلة وذكره صاحب
القانون في الأدوية القلبية ثم قال وهو وان لم يكن من الأدوية المطلقة فإنه مما لا يدخل في تقوية القلب
جدًا أعني الصفرة وهي تجمع ثلاثة معان سرعة الاستحالة إلى الدم وقلة الفضل وكون الدم المتولد منه مجانسًا
للدم الذي يغذو القلب خفيفًا مندفعًا إليه بسرعة ولذلك هو وفق ما يتلاني به عادية الأمراض المحللة بجوهر
الروح **بصل** روى ابوداؤد في سننه عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن البصل فقالت إن آخر
طعام أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه بصل وثبت في الصحيحين أنه منع أكله من دخول المسجد
والبصل حار في الثانية وفيه رطوبة فضلية ينفع من تغير المياه ويدفع السموم ويفتق الشهوة ويقوى
المعدة ويهيج الباك ويزيد في المنى ويحسن اللون ويقطع البلغم ويجلو المعدة وبزهره يذهب البهق ويدلك
به حول داء الثعلب فينفع جدًا وهو بالمخ يقطع التآليل وإذا شمه من شرب دواء مسهلًا منعه من القي والغثا
وذهب رائحة ذلك الدواء وإذا تسعط به أنه نفى الرأس ويقط في الأذن لتقل السم والطنين والقيح والماء
الحادث في الأذنين وينفع من الماء النازل في العينين أكتحالا لا يكتحل ببزهره مع العسل لبياض العين والمطبوخ
منه كثير الغذاء ينفع من اليرقان والسعال وخشونة الصدر ويدري البول ويلين الطبع وينفع من عضه
الكلب غير الكلب إذا نطل عليها ماؤه بيلج وسد اب وإذا احتمل فتح أفواه البواسير **فصل** في أضرارها فانه يورث
الشقيقة ويصدع الرأس ويولد رياحًا ويظلم البصر وكثرة أكله يورث النسيان ويفسد العقل ويغير رائحة
الفم والنكهة ويؤدي الجليس والملائكة وإماتته طبعًا تذهب بهذه المضرات منه وفي السنن أنه صلى الله
عليه وسلم أمر أكله وأكل الثوم أن يبيت بها طبعًا ويذهب رائحته مضغ ورق السداب عليه **بأذنجان** في
الحديث الموضوع المخلوق على رسول الله صلى الله عليه وسلم البأذنجان لما أكل له وهذا الكلام مما يستقيم نسبه
إلى آحاد العقلاء فضلًا عن الأنبياء وبعد فهو نوعان أبيض وأسود وفيه خلاف هل هو بارد أو حار الصحيح أنه
حار وهو مولد للسوداء والبواسير والسدد والسرطان والجذام ويفسد اللون ويسوده ويضر ينش الفم و
الأبيض منه المستطيل عاير من ذلك **حرف التاء** ثم ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من تصب
بسبع تمرات وفي لفظ من تمر عالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر وثبت عنه أنه قال بيت لا تمر فيه جأ

اهله وثبت عنه اكل التمر بالزبد واكل التمر بالخبز واكله مفردا وهو حار في الثانية وهل هو رطب في الاولى او يابس فيها على قولين وهو مقول للكبد ملين للطبع يزيد في الباه ولا سيما مع حب الصنوبر ويبرئ من خشونة الصدر ومن لم يعتد كاهل البلاد الباردة فانه يورث لهم السدد ويؤدي الاسنان ويهيج الصدام ودفع ضرر ببالوزو اخشاش وهو من اكثر الثمار تغذية للبدن بما فيه من الجواهر الحار الرطب واكله على الرقيق يقتل الدود فانه مع حرارته فيه قوة ترياقية فاذا دبر استعماله على الرقيق خفف مادة الدود وضعفه وقلله او قتله وهو فاكهة وغذاء ودواء وشراب وحلوتين لما لم يكن التين بارضا الحجاز والمدينة لم يأت له ذكر في السنة فان ارضه تنا في اخر الفحل ولكن قد اقسم الله به في كتابه لكثرة منافعه وفوائده والصحيح ان المقسم به هو التين المعروف وهو حار في رطوبته ويوسسه قولان واجوده الابيض الناضج انقشر بجوار من الكلى والمثانة ويوم من من السموم وهو اغذى من جميع الفواكه وينفع خشونة الحلق والصدر وقصبة الرية ويغسل الكبد والطحال وينقي الخلط البلغم من المعدة ويغذو البدن غذاء جيدا الا انه يولد القمل اذا اكثر منه جدا او يابس يغذو وينفع العصب وهو مع الجوز واللوز محمود قال جالينوس واذا اكل مع الجوز والسداب قبل اخذ السم القاتل نفع وحفظ من الضر ويذكر عن ابي الدرداء اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم طبق من تين فقال كلوا واكل منه وقال لو قلت ان فاكهة تزلت من الجنة قلت هذه لان فاكهة الجنة بلا عجم فكلوا منها فانها تقطع البواسير وتنفع من النقرس وثبتت هذا نظرو اللحم منه اجود ويعطش المحررين ويسكن العطش الكائن عن البلغم المالح وينفع السعال المزمن ويدبر البول وينقي سدد الكبد والطحال ويوافق الكلى والمثانة ولا كلة على الرقيق منفعة عجيبة في تفتيح مجاري الغذاء وخصوصا بالوز والجوز واكله مع الاغذية الغليظة ردي جدا والتوت الابيض قريب منه لكنه اقل تغذية واضر بالمعدة تلبينة قد تقدم انها ماء الشعير المطحون وذكرنا منافعها وانها انفع لاهل الحجاز من ماء الشعير الصحيح **حرف الشاء** فثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والتنج والبرد وفي هذا الحديث من الفقه ان الداء يداوى بضده فان في الخطايا من الحرارة والحرق ما يصاد به الثلج والبرد والماء البارد ولا يقال ان الماء الحار البلغم في ازالة الوسخ لان في الماء البارد من تصلب الجسم وتقويته ما ليس في الحار والخطايا توجب اثرين التشنج والارخاء فالمطلوب بدواها ما ينظف القلب ويصلبه فذكر الماء البارد والثلج والبرد اشارت الى هذين الامرين وبعد فالثلج بارد على الاصح وغلط من قال حار شيئ منه تولد الحيوان فيه وهذا لا يدل على حرارته فانه يتولد في الفواكه الباردة وفي الخل واما تعطيشه فليجبه الحرارة لا حرارته في نفسه ويضر بالمعدة والعصب واذا كان وجع الاسنان من حرارة مفطرة سكنها ثوم هو قريب من البصل وفي الحديث من اكلهما فليتهما طمحا واهدى اليه طعام فيه ثم فارسل به الى ابي ايوب الانصاري فقال يا رسول الله تكرهه وترسل به الي فقال اني انا جى من لا تنابى وبعد فهو حار يابس في الربعة يستحسن استخا نأ قويا ويحفف تحفيقا بالغائنا فعمل للبرودين ومن مزاجه بلغمي ومن اشرف على الوقوع في الفالج وهو مجفف للبنى مفتر للسدد محلل للرياح الغليظة هاضم للطعام قاطع للعطش مطلق للبطن

مدر للبول يقوم في لسم الهوام وجميع الاورام الباردة مقام الترياق واذا دق وعمل فيه ضماد على نهش الحيات اوفى
لسم العقارب نفعها وجذب السوم منها ويسخن البدن ويزيد في حرارته ويقطع البلغم ويحلل النغم ويصفي الحلق
ويحفظ صحة الكلى الابدان وينفع من تغير المياه والسعال المزمن ويؤكل نيا ومطبوخا ومشويا وينفع من رجم
الصدر من البرد ويخرج العلق من الحلق واذا دق مع الخل والماء والعسل ثم وضع على انضرس المتاكل فنته واسقط
وعلى انضرس الوجع سكن وجعه وان دق منه مقدار درهمين واخذ مع ماء العسل اخرج البلغم والدود واذا
طلى بالعسل على البهق نفع ومن مضارة انه يصدع ويضر الدماغ والعينين ويضعف البصر الباه ويعطش
ويهيج الصفراء ويجفف رائحة الفم ويذهب رائحته ان يمضغ عليه ورق السداب **ثريل** ثبت في الصحيحين
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فضل عيشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد وان كان مركبا
فانه مركب من خبز وكحم فالحبز افضل الاقوات واللحم سيلا لادام فاذا اجتمع لم يكن بعدا غاية وتنازع العلماء
ايهما افضل والصواب ان الحاجة الى الحبز اكثر واعمو اللحم اجل وافضل وهو اشبه بجوهر البدن من كل ما
عدله وهو طعام اهل الجنة وقد قال تعالى لمن طلب البقل والقثاء والقوم والعدس والبصل **اَسْتَبْدِلُوْنَ**
الَّذِي هُوَ اَدْنٰى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ وكثير من السلف على ان القوم الحنطة وعلى هذا الآية نص على ان اللحم خير من
الحنطة **حرف الجليم** تجار قلب النخل ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال بينا نحن عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم جلوس اذ اتى بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من اشجر شجرة مثل الرجل المسلم لا يسقط
ورقها الحديث والجار بارم يابس في الاولى يحتم القروح وينفع من نفث الدم واستطلاق البطن وغلبة المر
الصفراء وثاثرة الدم وليس بردى الكيموس ويغذو غذاء يسيرا وهو يطى الهضم وشجرته كلها منافع ولهذه امثلها
النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه **جاي** في السنن عن عبد الله بن عمر قال اتى النبي
صلى الله عليه وسلم نجبنة في تبوك فدعا بسكين وسمى وقطع رواه ابوداود واكله الصحابة رضي الله عنهم
بالشام والعراق والوطب غير المملوح جيد للمعدة هين السلوك في الاعضاء يزيد في اللحم ويلين البطن تليين
معتدلا والمملوح اقل غذاء من الرطب وهو ردى للمعدة موزلا لمعاء والعتيق يعقل البطن وكذا المشوى و
ينفع القروح ويمنع الاسهال وهو بارد رطب فان استعمل مشويا كان اصله مزاجه فان النار تصلحه وتعده
وتلطف جوهره وتطيب طعمه ورائحته والعتيق المالح حار يابس وشيئه يصلحه ايضا بتلطيف جوهره و
كسرة حراقة لما تجذبه النار منه من الاجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها والماء منه يهزل ويولد حقا
الكلى والمثانة وهو ردى للمعدة وخالطه بالملطفات ارضى بسبب تنفيذ هاله الى المعدة **حرف الحاء**
حاء قد تقدمت الاحاديث في فضله وذكر منافعه فاغنى عن اعادته **حبة السوداء** ثبت في الصحيحين
من حديث ابى سلمة عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بهذه الحبة
السوداء فان فيها شفاء من كل داء الا السام والسم الموت تحبة السوداء هي الشونيز في لغة الفرس وهي الكمون

الاسود وتسمى الكمون الهندي قال الحارثي عن الحسن رضي الله عنه انها الخردل وحكى الهروي انها الحبة الخضر ثمرة
البطم وكلاهما وهم والصواب انها الشونيز وهي كثيرة المنافع جدا وقوله شفاء من كل داء مثل قوله تعالى تَذَكَّرْ كُلَّ
شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا **كل** شئ يقبل التدمير ونظائره وهي نافعة من جميع الامراض الباردة وتدخل في الامراض
الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الادوية الباردة الرطبة اليها بسرعة تنفيذه اذا اخذ سيرها وقد نص
صاحب القانون وغيره على ان الزعفران في قرص الكافور لسرعة تنفيذه وايصاله قوته وله نظائر يعرفها حذاق
الصناعة ولا تستبعد منفعة الحار في امراض حارة بالخاصية فانك تجد ذلك في دوية كثيرة منها الانزروت
وما يركب معه من ادوية الومد كالسكر وغيره من المفردات الحارة والومد ورم حار باتفاق اطباء وكذلك
نفع الكبريت الحار جدا من الجرب والشونيز حار يابس في الثالثة مذهب للنغم مخرب لمحب القرع نافع من البرص و
الحصى الربع والبلغمية مفتحة للسدد ومحلل للرياح مجفف لبلة المعدة ورطوبتها وان دق وعجن بالعسل وشرب بالماء
الحار اذاب الحصى التي تكون في الكليتين والمثانة وتدر البول والحيض واللبن اذا اديم شربه اياما وان سخن
بالخل وطل على البطن قتل حب القرع فان سخن بماء الخنظل الرطب والمطبوخ كان فعله في اخراج الدود اقوى ويجلو ويقط
ويحلل ويشفي من الزكام البارد اذا دق وصير في خرقة واشتم دائما اذ هبه ودهنه نافع داء الحية والتآليل و
الخيولان واذا شرب منه مثقال بماء نفع من اليرقان وضيق النفس والاضمار به ينفع من الصلابة الباردة واذا نفع
منه سبع حبات عددا في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان نفعة نفعا بليغا واذا طبخ بخل وتمضمض به نفع من
وجع الاسنان عن برد واذا استعط به مسحوا نفع من ابتلاء الماء العارض في العين وان ضمده مع اخل قلع البثور و
الجرب المتقرح وحلل الاورام البلغمية المزمنة والاورام الصلبة وينفع من اللقوة اذا تسعط بدهنه واذا شرب
منه مقدار نصف مثقال الى مثقال نفع من لسع الرتيلا وان سحق ناعما وخط بدهن الحبة الخضر وقطر منه
في الاذن ثلث قطرات نفع من البرد العارض فيها والرياح والسدة وان قلى ثم دق ناعما ثم نفع في زيت وقطر في الانف
ثلث قطرات او اربع نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير واذا احرق وخط بشمع مذاب بدهن السوسن او
دهن الكتاك وطل به القروح الخارجية من الساقين بعد غسلها باخل نفعا واذا زال القروح واذا سحق بخل وطل به بالبرص
والبهق الاسود واخرازا الغليظ نفعا وابرها واذا سحق ناعما واستف منه كل يوم درهمين بماء بارد من عصية كلب
الكلب قبل ان يفرغ من الماء نفعة نفعا بليغا وامن على نفسه من الهلاك واذا اسعط بدهنه نفع من الفالج و
الكرارز وقطم موادها واذا دخن به طرح الهوام واذا اذيب الانزروت بماء ولطم على داخل الحلقة ثوذ عليها الشونيز
كان من الذفرات الحيدة العجيبة النفع من البواسير ومنافعه اضعاف ما ذكرنا والشرية منه درهمان ونعم
قوم ان الاكثر منه قاتل حرم قد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم اباحه للزيرو ولعبد الرحمن بن عوف من حكة
كانت بهما وتقدم منافعه ومزاجه فلا حاجة الى اعادته **حرف** قال ابو حنيفة هذا هو الحب الذي يتلوى
به وهو الشفاء الذي جاء فيه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ونباته يقال له الحرف وتسمية العامة الرشاد

اكل الفطر القتال واذا احتس قطم العلق المتعلق باصل الحنك واذا اضمض به مسخنا نافع من وجع الاسنان وقوى اللثة وهو نافع للاخس اذا طلى به والنفخة والاورام الحارقة وحرق النار هو مشه للاكل مطيب للعدة صالح للشباب وفي الصيف لسكان البلاد الحارة **خلال** فيه حديثان لا يثبتان **احدهما** يروى من حديث ابى ايوب الانصارى يرفعه يا حبذا المتحللون من الطعام انه ليس شئ اشد على الملك من بقية تبقى في الفم من الطعام وفيه واصل بن السائب قال البخارى والرازي منكر الحديث وقال النسائي والازدي متروك الحديث **الثاني** يروى من حديث ابن عباس قال عبد الله بن احمد سالت ابى عن بشير يروى عنه صالح الوحاظي يقال له محمد بن عبد الملك الانصارى ثنا عطاء عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخلل بالليط والاس وقال فهو ما يسقيان عروق الجذام فقال ابى رايت محمد بن عبد الملك وكان اعنى يضع الخش ويكذب وبعد فالخلال نافع للثة والاسنان حافظ لصحتها نافع من تغيير النكهة واجودة ما اتخذ من عسل الاخلة وخشب الزيتون والخلاف والتخلل بالقصب والاس والريحان والباذرج **مضر حرف الدال** دهن رمى الترمذى في كتاب الشمائل من حديث انس بن مالك رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثردهن راسه وتسريح لحيته ويكثر القناع كان ثوبه ثوب زيات الدهن يسد مسام البدن ويمنع ما يتخلل منه واذا استعمل بعد الاغتسال بالماء الحار حسن البدن ورطبه وان دهن به الشعر حسنة طوله ونفع من الحصبية ودفع اكثر الآفات عنه وفي الترمذى من حديث ابى هريرة رضى الله عنه مرفوعا كلوا الزيت وادهنوا به وسياتي ان شاء الله تعالى والدهن في بلاد الحارة كالحجاز ونحوه من اكد اسباب حفظ الصحة واصلاح البدن وهو كالضرورى لهم واما البلاد الباردة فلا يحتاج اليه اهلها والاحكام به في الراس خطر بالبصر وانفع الادهان البسيطة الزيت ثم السمّن ثم الشيرج واما المركبة فمنها بارد رطب كدهن البنفسج ينفع من الصلحاء الحار فينوم اصحاب السمّر ويوطب الدماغ وينفع من الشقاق وغلبة اليبس والجفاف ويطلّى به الجرب والحكة اليابسة فينفعها ويسهل حركة المفاصل ويصلح لاصحاب الامرجة الحارة في زمن ايام الصيف وفيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم **احدهما** افضل دهن البنفسج على سائر الادهان كفضل على سائر الناس والثاني فضل دهن البنفسج على سائر الادهان كفضل الاسلام على سائر الامم واما دهن البان وليس دهن زهرة بل دهن يستخرج من جب ابيض اغبر نحو الفستق كثير الدهنية والاسم ينفع من صلابة العصب ويلينه وينفع من البرش والتمش والكلف واليمق ويسهل بلغمًا غليظًا ويلين الاوتار اليابسة ويسخن العصب وقد روى فيه حديث باطل مختلف لا اصل له ادهنوا بالبان فانه احظى لكم عند نساءكم ومن منافع انه يجلو الاسنان ويكسبها بهجة وينقيها من الصدى ومن مسح به وجهه ورأسه لم يصبه حصا ولا شقاق واذا دهن به حقوة ومداكيرة وما والاها نفع من برد الكليتين وتقطير البول **حرف الذا** ل ذريرة ثبت في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها

قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذريعة في حجة الوداع كحله واحرامه تقدم الكلام في الذريعة
ومنافعها وما هيتهما فلا حاجة لاعادته **ذباب** تقدم في حديث ابى هريرة المتفق عليه في امره صلى الله عليه
بغسل الذباب في الطعام اذا سقط فيه لاجل الشفاء الذي في جناحه وهو كالترياق للسم الذي في الجناح الاخر
وذكرنا منافع الذباب هناك **ذهب** روى ابو داود والترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعرجة
ابن اسعد لما قطع انفه يوم الكلاب واتخذ انفا من ورق فانتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفا
من ذهب ليس لعرجة عندهم غير هذا الحديث الواحد **الذهب** زينة الدنيا وطمس الوجود ومفرج
النفوس ومقوى الظهور في سر الله في ارضه مزاجه في سائر الكيفيات وفيه حرارة لطيفة تدخل في سائر
المعونات اللطيفة والمفرجات وهو اعدل المعدنيات على الاطلاق واشرفها ومن خواصه انه اذا دفن في
الارض لم يضره التراب ولم ينقصه شيئا وبرادته اذا خلطت بالادوية نفعت من ضعف القلب والجفان
العارض من السوداء وينفع من حديث النفس والحزن والغم والفرح والعشق ويسمن البدن ويقويه
ويذهب الصفار ويحسن اللون وينفع من الجذام وجميع الاوجاع والامراض السوداء ويدخل بخاصية
في ادوية داء الثعلب داء الحية شربا وطلاء ويجلو العين ويقويها وينفع من كثير من امراضها ويقوى جميع
الاعضاء وامساكه في الفم يزيل النجس ومن كان به مرض يحتاج الى الكي وكوى به لم يتلف موضع ويبرأ
سريعا وان اتخذ منه ميلا واكتحل به قوى العين وجلاها واذا اتخذ منه خاتم فضعه منه واحمى وكوى به
قوام اجنية الحمام الفت ابراجها ولم ينتقل عنها وله خاصية عجيبة في تقوية النفوس لاجلها ابيهم منه في الحرب
والسلاح منه ما ابيهم وقد روى الترمذي من حديث يريدة العصري رضي الله عنه قال دخل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة وهو معشوق النفوس التي متى ظفرت به سلاها
عن غير لا من محبوبات الدنيا قال تعالى رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ
مِنَ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَحْرُثِ وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ
لِابْنِ آدَمَ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَانٍ لَابْتَغَى إِلَيْهِ ثَالِثًا وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ وَيَتُوبُ اللَّهُ
عَلَى مَنْ تَابَ هَذَا وَانْزِعَ عَظْمُ حَاتِلٍ بَيْنَ الْخَلْقَةِ وَبَيْنَ فَوْزِهَا الْكَبِيرُ وَمَعَادُهَا وَاعْظَمُ شَيْءٌ عَصَى اللَّهَ بِهِ وَبِهِ قُطِعَتِ الْأَرْحَامُ
وَارْبَعَةُ الدَّمَاءِ وَاسْتَحَلَّتِ الْحَارِمُ وَمَنْعَتِ الْحَقُوقُ وَتَطَالَمُ الْعِبَادُ وَهُوَ الْمَرْغَبُ فِي الدُّنْيَا وَعَاجِلُهَا وَالْمَرْغَبُ فِي الْآخِرَةِ وَاعْدَاةُ اللَّهِ
لَاوِيَانُهُ فِيهَا فَكُلُوا مِنْ حَقِّهِ وَمَنْ حَقَّ وَاجِبٌ بِهِ مِنْ بَاطِلٍ وَنَصْرُهُ ظَالِمٍ وَفَرُّهُ مَظْلُومٍ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ فِيهِ ابُو الْقَاسِمِ الْحَرِيرِيُّ

تبأله من خادع مما ذق	اصفر ذي وجهين كالمنافق	يبذل بوصفين لعين الرقيق	زينة معشوق ولون عاشق
وحبه عند ذي الحقائق	يدعو الى ارتكاب سخط الخالق	لولا له تقطع بين السارق	ولا بدت مظلة من فاسق
ولا شئ باخل من طارق	ولا شئك المطول مظل العائق	ولا استعيد من حشور اشق	وشرفا فيه من الخلائق
ان ليس يغني عنك المضائق	الا اذا فر فرار الابق	حرف الراء رطب قال الله تعالى لمريم وهزني اليك	

يُجَدِّعُ النَّخْلَةَ تُسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا فَكُلِي وَأَشْرَبِي وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ رَأَيْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الْقَثَاءَ بِالرُّطْبِ وَفِي سَنَنِ ابْنِ دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْطُرُ عَلَى
 رُطْبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطْبَاتٌ فَمَرَاتٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَرَاتٍ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ طَبِيعَ الرُّطْبِ طَبِيعَ الْمَاءِ حَارٌّ
 رُطْبٌ يَقْوِي الْمَعْدَةَ الْبَارِدَةَ وَيُوَافِقُهَا وَيَزِيدُ فِي الْبَاءِ وَيُخَصِّبُ الْبَدَنَ وَيُوَافِقُ أَصْحَابَ الْأَفْرِجَةِ الْبَارِدَةَ وَيَغْذِي وَغْدًا كَثِيرًا
 وَمِنْ أَكْثَرِ الْفَالَكَةِ مَوَاقِفُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَغَيْرُهَا مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي هُوَ فَالَكَتُهُمْ فِيهَا وَانْفَعَهَا لِلْبَدَنِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَمْ يَعْتَدِ
 لِيَسْرَعَ التَّعَفُّنُ فِي جَسَدِهِ وَيَتَوَلَّدَ عَنْهُ دَمٌ لَيْسَ نَجْمُودٌ وَيُحْدِثُ فِي الْكَثَارَةِ مِنْهُ صَدَاعٌ وَسُودَاعٌ وَيُؤْذِي أَسْنَانَهُ وَأَصْلَاحَهُ
 بِالسَّكَنِجِينِ وَغَوْخِهِ وَفِي فِطْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّوْمِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى التَّمْرِ أَوْ الْمَاءِ تَدْبِيرٌ لَطِيفٌ جَدًّا فَإِنْ الصَّوْمُ نَجَلَ الْمَعْدَةَ
 مِنَ الْغِذَاءِ فَلَا تَجِدُ الْكَبِدَ فِيهَا مَا تَجِدُ بِهِ وَتُرْسَلُ إِلَى الْقَوَى وَالْأَعْضَاءِ وَالْحُلُوفِ أَسْرَعَ شَيْءٌ وَصَوْلًا إِلَى الْكَبِدِ وَاحِبِ الْيَعَى
 وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ رُطْبًا فَيَشْتَدُّ قَبُولُهَا لَهُ فَيَنْتَفِعُ بِهِ هِيَ وَالْقَوَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْتِمَازُ لِحَالَوْتِهِ وَتَغْذِيَّتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَحْسُوتَاتُ
 الْمَاءِ تَطْفِي لَهْيَ الْمَعْدَةِ وَحَرَارَةُ الصَّوْمِ تَنْتَبِهُ بَعْدَهُ لِلطَّعَامِ وَتَأْخُذُهُ بِشَهْوَةِ **مَرْحِيحَانِ** قَالَ تَعَالَى فَأَمَّا لَنْ كَانَ
 مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرُّوحٌ وَرَحِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَقَالَ تَعَالَى وَالْحَبِّ ذُو الْعَصَى وَالرَّحِيحَانُ وَفِي صِحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْ عَرَضٍ عَلَيْهِ رَحِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْحَمْلِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ إِسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الْأَمْشَمُ لِلْجَنَّةِ فَإِنَّ الْجَنَّةَ لَا خَطَرَ لَهَا هِيَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ نَوْرَتِي لَا أَوْ رَحِيحَانَةٌ تَهْتَزُّ وَقَصْرٌ
 مُشِيدٌ وَغَرْمٌ طَرْدٌ وَثَمَرَةٌ نَعِيمٌ وَزَوْجَةٌ حَسَنَةٌ جَمِيلَةٌ وَحُلٌّ كَثِيرَةٌ وَمَقَامٌ فِي أَبَدٍ فِي دَارِ سَلِيمَةٍ وَفَالَكَةٌ وَخَضِرٌ وَحَبْدَةٌ
 نِعْمَةٌ فِي مَحَلَّةٍ عَالِيَةٍ بِهَيْمَةٍ قَالُوا نَعْبِي رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ الْمَشْمُونُ لَهَا قَالَ قَوْلُ الْوَالِدِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ الْقَوْمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الرَّحِيحَانُ
 كُلُّ نَبْتٍ طَيِّبٍ الرِّيحُ فَكُلُّ أَهْلِ بَلَدٍ يُخْضَوْنَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَأَهْلُ الْغَرْبِ يُخْضَوْنَهُ بِالْأَسِّ وَهُوَ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنَ الرَّحِيحَانِ وَ
 أَهْلُ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ يُخْضَوْنَهُ بِالْحَبِّ قَالُوا أَلَسَّ فَمَزَاجُهُ بَارِدٌ فِي الْأَوَّلِ يَابِسٌ فِي الثَّانِيَةِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَرَكِبٌ مِنْ قَوَى
 مُتَضَادَّةٍ وَالْأَكْثَرُ فِيهِ الْجَوْهَرُ الْأَرْضِيُّ الْبَارِدُ وَفِيهِ شَيْءٌ حَارٌّ لَطِيفٌ وَهُوَ يُخَفِّفُ تَجْفِيفًا قَوِيًّا وَاجْزَاؤُهُ مُتَقَابِلَةٌ الْقُوَّةُ وَهِيَ قُوَّةُ
 قَابِضَةٍ حَاسِبَةٍ مِنْ دَاخِلٍ خَارِجٍ مَعًا وَهُوَ قَاطِعٌ لِلْأَسْهَالِ الصَّغَرِ دَى دَافِعٌ لِلْخَارِ الْحَارِّ الرُّطْبِ إِذَا شَمَّ مَفْرَحٌ لِلْقَلْبِ تَهْنِئَةٌ شَدِيدًا
 وَشَمُّهُ مَا نَعْمَ لِلْوَبَاءِ وَكَذَلِكَ أَفْتَرَا شَيْءٌ فِي الْبَيْتِ وَيَبْرِئُ الْأَوْرَامَ الْحَادِثَةَ فِي الْحَالِيَيْنِ إِذَا وَضَعَ عَلَيْهَا وَإِذَا دَقَّ وَرَقَهُ وَهُوَ غَضٌّ
 وَضَرْبٌ بِالْحُلِّ وَوَضَعَ عَلَى الرَّاسِ قَطْعَ الرَّعَافِ وَإِذَا سَحَقَ وَرَقَهُ الْيَابِسَ وَذَرَعَ عَلَى الْقُرُوحِ ذَوَاتُ الرُّطْبَةِ نَفْعٌ هَا وَيَقْوِي الْأَعْضَاءَ
 الْوَاهِيَةَ إِذَا خُمِدَ بِهِ وَيَنْفَعُ دَاءَ الدَّاءِ الْخَسِّ وَإِذَا ذَرَعَ عَلَى الْبَثُورِ الْقُرُوحِ الَّتِي فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ نَفْعٌ هَا وَإِذَا ذَلَّكَ بِهِ الْبَدَنُ
 قَطْعَ الْعَرَقِ وَنَشَفَ الرُّطُوبَاتِ الْفَضْلِيَّةِ وَإِذَا هَبَّتْ نَارُ الْإِبْطِ وَإِذَا اجْلَسَ فِي طَبِيعَةٍ نَفْعٌ مِنْ خُرُوجِ الْمَقْعَدَةِ وَالْحَرَمِ وَمِنْ
 اسْتَرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ إِذَا صَبَّ عَلَى كِسْوَةِ الْعِظَامِ الَّتِي لَمْ تَلْتَمِمْ نَفْعَهَا وَيَجْلُو قَشُورَ الرَّاسِ قُرُوحُ الرُّطْبَةِ وَبَثُورَةٌ وَيَمْسُكُ الْمَشْعَرَ
 الْمَتَسَاقُطَ وَيَسْوَدُهُ وَإِذَا دَقَّ وَرَقَهُ وَصَبَّ عَلَيْهِ مَا عِيسَى يَرُوهُ خُلَاطِئُهُ شَيْءٌ مِنْ زَيْتٍ أَوْ دَهْنٍ أَوْ رُوحٍ وَضَمَّ بِهِ وَافَقَ الْقُرُوحَ
 الرُّطْبَةَ وَالنَّمْلَةَ وَالْحَمْرَةَ وَالْأَوْرَامَ الْحَادِثَةَ وَالشَّيْءَ وَالْبَوَاسِيرَ وَحَبِيَّةً نَافِعٌ مِنْ نَفَثِ الدَّمِ الْعَارِضِ فِي الصَّدْرِ وَالرِّيَّةِ دَابِغٌ
 لِلْمَعْدَةِ وَلَيْسَ بِضَرْبٍ لِلصَّدْرِ وَلَا الرِّيَّةِ لِحَالَوْتِهِ وَخَاصِيَّتُهُ النَّفْعُ مِنْ اسْتِطْلَاقِ الْبَطْنِ مَعَ السَّعَالِ ذَلِكَ خَادِرٌ فِي الْأَدْوِيَةِ

وهو مدر للبول نافع من لدغ المثانة وعصر الرتيل ولسم العقارب والتخل بعرقه مضطج حذرة وأما الرمان الفارسي الذي
يسمى الحبق فخارج في أحد القولين ينفع شربه من الصلابة الحار إذا شرب عليه الماء ويبرد ويرطب بالعرض بارح في الآخر وهل هو رطب
أو يابس على قولين والصحيح أن فيه من الطبائع الأربع ويحب النوم ويزرع عابس للأسهال الصفراوى ومسكن للبغص مقول للقلب
نافع للأمراض السوداء **سرمه** قال تعالى فيهما فاكهة ونخل وزمرات وذكر عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا من رمان
من رمانكم هذا ألا وهو ملحق بحبه من رمان الجنة والموقوف أشبهه وذكر حرب وغيره عن علي أنه قال كلوا الرمان بشبهه
فانه دباغ المعدة تحلو الرمان حار رطب جيد المعدة مقولها بما فيه من قبض لطيف نافع للحلق والصدر والرية جيد
للسعال وماؤه ملين للبطن يغذو البدن غذاء فاضلا يسير أسير التخل لرقته ولطافته ويولد حرارة لطيفة في المعدة
وريحيا ولد للكثيرين علو الباه ولا يصلح للحمويين ولخاصية عجيبة إذا أكل بالخبز يمنع من الفساد في المعدة وحامضه
بارد يابس قابض لطيف ينفع المعدة الملتببة ويدبر البول أكثر من غيره من الرمان ويسكن الصفراء ويقطع الأسهال
ويسم القى ويلطف الفضول ويطفى حرارة الكبد يقوى الأعضاء نافع من الخفقان الصفراوى والألام العارضة للقلب فم
المعدة ويقوى المعدة ويدفع الفضول عنها ويطفى المرة الصفراء والدم وإذا استخرج ماؤه بشبهه وطبخ ببسبر من العسل
حتى يصير كالمرهم والتخل به قطع الصفرة من العين ونقاها من الرطوبات الغليظة وإذا طبخ على اللثة نفع من الآلام العارضة
لها وان استخرج ماؤه بشبهه ما أطلق البطن وأحذر الرطوبات العفنة المرية ونفع من حميات الغب المتطاولة وأما
الرمان المزفتوسط طبعها وفعال بين النوعين وهذا ميل للطاقة الحامض قليلا وحسب الرمان مع العسل طلاء للأنف
والقروح الخبيثة واقاعه للجراحات قالوا من ابتلع ثلثة من جنبد الرمان في كل سنة آمن الرمسة سنة كلها
حرف الزاى ثبت قال تعالى **يُؤْتِيهِمْ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ شَرْقِيَّةٍ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ**
وفي الترمذى وابن ماجة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كلوا الزيت وادهنوا به
فانه من شجرة مباركة وللبيهقي وابن ماجة أيضا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابتدأوا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة **الزيت** حار رطب في الأدخى وغلط من قال يابس الزيت بحسب نيوتن
فالمعتصر من النضيج عدله وأجوده ومن الفم فيه برودة ويوسدة ومن الزيتون الأحمر متوسط بين الزيتين ومن
الأسود سيخن ويرطب باعتدال وينفع من السموم ويطلق البطن ويخرج الدود والعتيق منه أشد تسخينا وتحليلا
وما استخرج منه بالماء فهو أقل حرارة والطف وابلغ في النفع وجميع أصنافه ملينة للبشرة وتبطل الشد في حال الزيتون
المالح يمنع من تنفط حرق النار ويشد اللثة وورقه ينفع من الحمرة والنملة والقروح الوسخة والشرخ ويسمى العرق ومناف
أضعاف ما ذكرنا **زيت** ما يورد في سنة عن ابن بشر المسلمين رضي الله عنهما قال دخل علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقد منازيلا وتمرا وكان يحب الزبد والتمر الزبد حار رطب فيه منافع كثيرة منها الانضاج والتحليل ويبرق
الأورام التي تكون الجانب الأذنين والحالبين وأورام الفم وسائر الأورام التي تعرض في بلدان النساء والصبيان إذا
استعمل في حدة وإذا لحق منه نفع من نفث الدم الذي يكون من الرية وانضج الأورام العارضة فيها وهو ملين للطبيعة

والعصب والادراو الصلبة العارضة من المرة السوداء والبلغم نافع من اليبس العارض في البدن واذا اطلق علم منابت لسان
الطفل كان معينا على نباتها وطلوعها وهو نافع من السعال العارض من البرد ويذهب اليبس والقوى والخشونة التي في اليد
ويولين الطبيعة ولكنه يسقط شهوة الطعام ويذهب بوجامته الحلو كالعسل والتمر وفي جمعه صلى الله عليه وسلم بين التمر و
بينه من الحكمة اصلاح كل منهما بالآخر في يبيب تر وفي حديثان لا يصحان أحدهما نعم الطعام الزبيب يطيب النكهة
ويذيب البلغم والثاني نعم الطعام الزبيب يذهب النصب ويشد العصب ويطفي الغضب ويصفي اللون ويطيب النكهة وهذا
ايضا لا يصح فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدها جود الزبيب ما ليرجسه وسمن شحمه وكحه ورق قشوره ونزع
كحه وصفر حبه وجرم الزبيب حار رطب في الاولى وحبه بارد يابس وهو كالعنب المتخذ منه الحلو منه حار الحامض قابض
بارد ولا يبيض اشد قبضا من غيره واذا اكل كحه وافق قصبة الربة ونفع من السعال وجع الكلى والمثانة ويقوى المعدة
ويولين البطن والحلو اللين اكثر غذاء من العنب واقل غذاء من التين اليابس وله قوة منضجة هاضمة قابضة محلبة باعتدال
وهو بالجملة يقوى المعدة والكبد الطحال نافع من وجع الحلق والصدر والربة والكلى والمثانة واعدله ان يؤكل بغير حبه وهو
يندى غلام صالحا ولا يسد كما يفعل التمر واذا اكل منه بعجه كان اكثر نفعا للمعدة والكبد والطحال اذا الصق كحه على الاطفال في
المتحركة اسرع قلعها والحلوم منه وما لا عجز لينا فاح اصحاب الرطوبات والبلغم وهو مخصص للكبد وينفعها بخاصيته وفيه
نفع للحفظ قال الزهرى من نصبات يحفظ الحديث فلياكل الزبيب كان المنصوب يذكر عز جارة عبد الله بن عباس عجه داء
وكحه دواء **زنجبيل** قال تعالى **يُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا** وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي من
حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال هدى ملك الروم الرسول الله صلى الله عليه وسلم جرة زنجبيل فاطعم
كل انسان قطعة واظمعني قطعة الزنجبيل حار في الثانية رطب في الاولى مسخن معين على هضم الطعام ملين للبطن طيب
معتدل لا نافع من سدد الكبد العارضة عن البرد والرطوبة ومنظلة البصر الحادثة عن الرطوبة اكلا والكتا لا معين
على الجماع وهو محلل للرياح الغليظة الحادثة في الامعاء والمعدة وبالجملة فهو صالح للكبد والمعدة الباردة في المزاج واذا
منه مع السكر وزن درهمين بالماء الحار اسهل فضولا لزجة لعابية ويقع في المعجونات التي تحلل البلغم وتذيبه والمرى منه
حار يابس عظيم الجماع ويزيد في المنى ويستنخ المعدة والكبد ويعين على الاستمرار وينشف البلغم الغالب على البدن ويزيد
في الحفظ ويوافق برد الكبد والمعدة ويزيل بلبتها الحادثة عن اكل الفاكهة ويطيب النكهة ويدفع به ضرر الاطعمة الغليظة
الباردة حرق السمين سنا قد تقدمت قد سنوت ايضا وفيه سبعة اقوال احدها انه العسل الثاني انه رُب
عكة السمن يخرج خطا سوا على السمن الثالث انه حب يشبه الكمون وليس بكمون الرابع الكمون الكرمان الخامس
انه الشبث السادس انه التمر السابع انه الزايزان **سفرجل** روى ابن ماجة في سننه حديث اسمعيل بن محمد
الطلمي عن شعيب بن حبيب عن ابي سعيد عن عبد الملك الزبيري عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال دخلت
على النبي صلى الله عليه وسلم وبه سفرجل فقال دونكها يا طلحة فانها تخرج القواد ورثا النساء في طريق آخر قال
اتيته النبي صلى الله عليه وسلم وهو في جماعة من اصحابه وبه سفرجل يقلبها فلما جلست اليه وحباها الي شوق قال

دونها ايا ذرفانها تشد القلب تطيب النفس تذهب بظماء الصدر قد روى في السفر جل احاديث اخر هذا امثلها ولا تقيم و
 السفر جل ايا ديابس ويختلف في ذلك باختلاف طعمه وكله بارد قابض جيد للمعدة والمعلوم منه اقل بردا وبيضا واهميل الاعتدال
 والكما مضل شدد قبضا وبيضا وبردًا وكله يسكن العطش في القيء ويد البول ويعقل الطبع وينفع من قرحة الامعاء ونفث الدم و
 الهيمضة وينفع من الغثيان ويمنع من تصاعد الانجزة اذا استعمل بعد الطعام وحرارة اعصانه ورقه المغسولة كالتوتياء في
 فعله وهو قبل الطعام يقبض بعد يلين الطبع ويسرع بانحلال الثقل والاكثر منه مضرا بالعصب مولد للقولنج ويطفى المرق
 الصفراء المتولدة في المعدة وان شوى كان اقل الحشونة واخف واذا تورس وسطه ونزع حبه وجعل فيه العسل وطين
 جرمه بالهجين وادود الرما د الحار نفعا حسنا واجود ما اكل مشويا او مطبوخا بالعسل حبه ينفع من خشونة الحلق وقصبة
 الربة وكثير من الامراض دهنه يمنم العرق ويقوى المعدة والمرنى منه يقوى المعدة والكبد يشد القلب يطيب النفس
 ومعنى تجم الفواد تريحه وقيل تفتح وتوسعه من جمام الماء وهو اتساعه وكثرته والطنى للقلب مثل الغيم علم السماء قال ابو عبيد
 الطما ثقل غشاء تقول ما في السماء طحا اسحاب وظلة **سؤال** في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امتي
 لامرهم بالسواك عند كل صلوة وفيهما انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك وفي صحيح البخاري تعليقاً
 عنه صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل بيته يدا بالسواك
 والا حاديث فيه كثيرة وصح عنه انه استاك عند موته وصح عنه انه قال كثرت عليكم السواك واصلي ما اتخذ السواك من
 خشب الاراك ونحوه ولا ينبغي ان يؤخذ من شجرة مجهولة فيها كانت سما وبنيغى القصد في استعماله فان بالغ فيه فرما ذهب
 طلائع الاسنان ومقالتها وهياها لقبول الانجزة المتصاعدة من المعدة والاسنان ومتى استعمل اعتدل جلى الاسنان وقوى
 العمود واطلق اللسان ومنع الحفر في طيب النكهة ونقى الدماغ وشمى الطعام واجود ما استعمل مبلولا بماء الورد
 ومن انفعه اصول الخبز قال صاحب التيسير زعموا انه اذا استاك به المستاك كل خامس من الايام نفى الراس وصفي الحواس
 واحد الذهن والسواك عدة منافع يطيب الفم ويشد اللثة ويقطع البلغم ويجلو البصر ويذهب بالحفر ويصح المعدة ويهين
 الصوت ويعين على هضم الطعام ويسهل مجارى الكلام وينشط القراءة والذكر والصلوة ويطرد النوم ويرضى الرب يحب الملاكمة
 ويكثر الحسنات ويستحب كل وقت وتياكد عند الصلوة والوضوء والانتباه من النوم وتغيير رائحة الفم ويستحب للفطر الصائم
 في كل وقت لعموم الاحاديث فيه والحاجة الصائت اليه ولانه مرضاة للرب مضاته مطلوبة في الصور اشد من طلبها في
 الفطر لانه مطهرة للفم والظهور للصائم من افضل اعماله وفي السنن عن عامر بن زبيبة رضي الله عنه قال آيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الا احصى يستاك وهو صائم وقال البخاري قال ابن عمر يستاك اول النهار اخره واجمع الناس على ان الصائم
 يتضمض وجوبا واستحسانا والمضمضة ابلغ من السواك وليس لله غرض في التقرب اليه بالرائحة الكريمة ولا هي من جنس
 ما شرع التعبد به وانما ذكر طيب الخلو في عند الله يوم القيمة حثا منه على الصور لاحقا على بقاء الرائحة بل الصائم اجمع
 الى السواك من المفطر وايضا فان رضوان الله اكبر من استطابته لخلوف فم الصائم وايضا فان محبته للسواك اعظم من محبته
 لبقاء خلوف فم الصائم وايضا فان السواك لا يمنع طيب لخلوف الذي يزيله السواك عند الله يوم القيمة بل ياتي الصائم

يوم القيمة وخلف فيه الطيب من المسك علامة على صيامه ولو ازاله بالسواك كما ان البحر يحرق ياقوت وور القيمة ولون دم جرحه لون
الدم وريحه ريح المسك وهو ما مورب بالثقة في الدنيا وايضا فان الخوف لا يزول بالسواك فان سببه قائم وهو خلو المعدة عن
الطعام وانما يزول اثره وهو المنعقد على الاسنان واللثة وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم علم امته ما يستحب لهم في الصيام
ما يكره لهم فلم يجعل السواك من القسم المكروه وهو يعلم انهم يفعلونه وقد حضهم عليه بابلغ الفاظ العموم والشمول هو يشاهد
يستاك وهو صائم مرارا كثيرة يقوت الاحصاء ويعلم انهم يقتدون به ولو قيل لهم لو ما من الدهر لاستاكوا بعد الزوال وتأخير
البياح عن وقت الحاجة ممتنع والله اعلم **سمي** روى محمد بن جرير الطبري باسناد من حديث في صحيحه يرفعه عليه كروان
البقر فانها شفاء وسمي هاد واء ونحوهما هاء رواه عن احمد بن الحسن الترمذي ثنا محمد بن موسى النسا ثناء فاع بن دغفل
السدوسي عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب عن ابيه عن جده ولا يثبت ما في هذا الاسناد والسمي حار طيب في الاول
وفيه جلاء يسير ولطافة وتقشيرة للاورام الحادثة من الابدان الناعمة وهو اقوى من الزبد في الانتصاب والتلين وذكر
جالينوس انه ابراء به الاورام الحادثة في الاذن وفي الارنبه واذا ذلك به موضع الاسنان نبت سرعا واذا خلط مع عسل لوز مرحلا
ما في الصدر في الوباء والكموسات الغليظة الزجة الا انه ضار بالمعدة سيما اذا كان صابجا بلغميا واما سمن البقر والعزفانه
اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب وفي كتاب السنن عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
قال لم يستشف الناس بشئ افضل من السمن **سمي** روى الامام احمد بن حنبل وابن ماجه في سننه من حديث عبد الله
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال اصناف السمك كثيرة واجوده
ما لذ طعمه وطاب ريحه وتوسطه مقدار وكان رقيق القشر ولم يكن صلب اللحم ولا يابس وكان في ماء عذب حار على الحصى
ويغتذى بالنبات لا الاقذار واصح ما كنهه ما كان في نهر جيل الماء وكان يابى الى الاماكن الصخرية ثم الرملية والمياه الجارية
العذبة التي لا قدر فيها ولا حمأة كثيرة الاضطراب والتموج المكشوفة للشمس والرياح والسمك البحري فاضل محمود لطيف في الطهي
منه بارد رطب عسر لا نهضاء مولد بلغا كثيرا الا البحري وما يجري مجراه فانه يولد خلطا محمورا وهو يخصب البدن ويزيد في
المنى ويصلح الامزاج الحارة واما الماء فاجوده ما كان قريب العهد بالتحل وهو حار يابس وكما تقدم مرهله اذ عاد حرا وبسبه
والسلور منه كثيرة اللزاجة ويسمى البحرى واليهود لا تاكله واذا اكل طريا كان مليئا للبطن واذا ملح وعقروا كل صفي قصبة الوباء وهو
الصوت واذا دق ووضع من خارج اخرج السلا والفضول من عمق البدن من طهر ان له قوة جاذبة وماء ملح البحرى الماء اذا
جلس فيه من كان به قرحة الامعاء ابتداء العلة وافقه يجذب به المواد الى ظاهر البدن واذا احتقن به ابرأ من عرق
النساء واجوده ما في السمك ما قرب من مؤخرها والطري السمين منه يخصب البدن لحمه وودكه والصحيحين من حديث جابر
ابن عبد الله رضي الله عنه قال بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلث مائة راكب واميرنا ابو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهما
الساحل فاصابنا جوع شديد حتى اكلنا الخبط فالتقى لنا البحر حوتا يقال لها عنبر فاكلنا منه نصف شهر وابتدنا بوجدنا
اجسامنا فاخذ ابو عبيدة ضلعا من اضلاعه وحمل رجلا على عيره ونصبه فرتحمته سلق روى الترمذي وابوداود
عن ام المنذر قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم معه على رضي الله عنه ولنا دوالي معلقة قالت ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

ياكل وعلمه يا كل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي فانك ناقة قالت فجلت لهم سلقا وشعيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم
يا علي فاصب من هذا فانه او فلك قال الترمذي حديث حسن غريب السلق حار يابس في الاور وقيل رطب فيها وقيل مركب
مهما وفيه برودة ملطفة وتحليل وتفتيم وفي الاسود منه قبض ونفع من داء الثعلب والكلف والحزاز والثاليل اذا طلى
بمائه ويقتل القمل ويطلى به القوبا مع العسل ويفتح سدة الكبد والطحال في اسودة يعقل البطن ولا سيما مع العسل وهو اريدان
والابيض يلين مع العسل ويحقق بمانه للاسهال وينفع من القولنج مع المري والتوابل وهو قليل الغذاء ردي اليكموس يحرق
الدم ويصلحه الخلد الخردل والاكثر منه يولد القبض والنفخ **حرف الشين** شونيز هو حبة السوداء وقد تقدم في
حرف الحاء **شبر** ردي الترمذي وابرجة فسننهما من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بماذا كنت تستمشين قالت بالشبر قال حار يشا الشبر شجر صغير وكبير كقامة الرجل وارجح له قضبان حمر
معلبة ببياض وفي رفس قضبان حمر من ورق وله نور صفرا صفرا البياض بيضا ويخلفه مراد صغار فيها حب صغير
مثل البطم في قدرة احمر اللون ولها عروق عليها قشور حمر المستعمل منه قشر عروقه ولبن قضبانته وهو حار يابس في الدرجة
الرابعة ويسهل السوداء واليكيموسات الغليظة والماء الاصفر البلغم مكرب مغث والاكثر منه يقتل وينبغي اذا استعمل
ان ينقع في اللبن الحليب يوما وليلة ويغير عليه اللبن في اليوم مرتين او ثلاثا ويخرج ويحفظ في الظل ويخلط معه الورد والكثير
ويشرب بهاء العسل وعصير العنب والشرية منه ما بين اربع ودنانير الى دانقين على حسب القوة وقال حنين اما لبن الشبر
فلا خير فيه ولا ارى شربه البتة فقد قتل به اطباء الطرقات كثيرا من الناس **شعير** ردي ابن ماجة من حديث عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اخذ احدا من اهله الوعاء يحسا من الشعير فصنع ثوبا من فحسوا منه ثم يقول
انه ليرقودوا الحزين ويسرودوا السقيم كما تسرود احدكم الوسخ بالماء عن وجهها ومعنى يرقوه يشده ويقويه ويسرديكشف
ويزيل وقد تقدم ان هذا هو ماء الشعير المغلي وهو اكثر غلاء من سويقه وهو نافع للسعال وخشونة الحلق صالح لقمع حدة
الفضول مدر للبول جالها في المعدة قاطع للعطش مطفئ لحرارة وفيه قوة يجلو بها ويلطف ويحل وصفته انه يوخذه من
الشعير الجيد الموضوض مقدار من الماء الصافي العذب خمسة امثاله ويلقى في قدر نظيف ويطن بنار معتدلة الى ان
يبقى منه خمسه ويصفى ويستعمل منه مقدار الحاجة **محلا شوي** قال الله تعالى في ضايفة خليله ابراهيم عليه السلام
لا ضايفة فما كبرت ان جاء يحمل حنيد والحنيد المشوي على الرصف وهي الحجارة المحمأة وفي الترمذي عن اوسيلة رضي الله
عنها انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فاكل منه ثم قام الى الصلوة وما توضع قال الترمذي حديث صحيح
فيه ايضا عن عبد الله بن الحارث قال كلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شوي في المسجد وفيه ايضا عن مغيرة بن شعبه
قال ضفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فامر بحطب فشوي ثم اخذ الشفرة فجعل يحز بها من قال فجاء بلان فذن
للصلوة فالتقى الشفرة فقال ماله تربت يلالة انفع الشوي شوي لسان الحولي ثم العجل اللطيف السمين وهو حار رطب والبسوة
كثير التوليد للسوداء وهو من اغذية الاقوياء والاصحاء والمراضين والمطبوخ انفع واخف على المعدة وارطب منه و
من المطبوخ ارداء المشوي في الشمس المشوي على الخبز خبز المشوي باللحم وهو الحنيد **شعر** ثبت في المسند

عن انسان يهودياً اضاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم له خبز شعير واهالة سبعة واهالة الشحم المذاب والالية و
السنة المتغيرة وثبت في الصحيح عن عبد الله بن مغفل قال ولي جراب من شحم يوم خيبر فالتزمته وقلت والله لا اعطى احد من شيئا
فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ولم يقل شيئا آجود الشحم ما كان من جواد مكتمل وهو حار طيب هو اقل طوية
من السمن ولهذا لو اذيب الشحم والسمن كان الشحم اسرع جوداً وهو ينفع من خشونة الحلق ويرخي ويعفن ويدفع ضرر به باليون
المملوم والزنجبيل وشحم المعز يقض الشحوم وشحم التيوس اشد تحليلاً وينفع من قروح الامعاء وشحم الغنز اقوى في ذلك
ويحقق به السج والرحم **حرف الصاد** صلوة قال الله تعالى **وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** وانها لكبيرة **الاعلى**
الخاصة وقال **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** وقال تعالى **دَأْمُرْ هَٰلِكًا** بالصلاة و
اصطبر عليها **لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى** وفي لسنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احزنه امر فزع
الى الصلاة وقد تقدم ذكر الاستشفاء بالصلاة من عامة الازواج قبل استحكامها **والصلاة** مجلبة للرزق حافظة
للصحة دافعة للاذى مطردة للادوى مقوية للقلب مبيضة للوجه مفرجة للنفس مذهبية للكسل منشطة للجوارح
ممددة للقوى شارحة للصدر مغذية للروح منورة للقلب حافظة للنعمة دافعة للنقمة جالبة للبركة مبعدة من
الشیطان مقربة من الرحمن وبالحيلة لها تاثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب قواها ودفع المواد الرودية عنها وما
ابتلى رجالان بها هامة اوداء او محنة او بلية الا وكان حظ المصل من اقل وعاقبته اسلم وللصلاة تاثير عجيب في دفع شرور
الدنيا ولا سيما اذا اعطيت حقها من التكيل ظاهر او باطناً فما استدفعت شرور الدنيا والاخرة واستجلبت مصالحهما
بمثل الصلاة وسر ذلك ان الصلاة صلة بالله عز وجل وعلى قدر صلة العبد بربه عز وجل يفتح عليه من انوار ابوابها
ويقطع عنه من الشرور اسبابها ويفيض عليه مواد التوفيق من ربه عز وجل العافية والصحة والغنية والغنى والراحة
والنعيم والافراح والمسرات كلها محضرة لديه ومسارعة اليه **صابر** الصبر نصف الايمان فانه ماهية مركبة من
صبر وشكر كما قال بعض اسلف الايمان نصفان نصف صبر ونصف شكر قال تعالى **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ**
الصبر من الايمان بمنزلة الرأس من الجسد هو ثلاثة انواع صابر على فراض الله فلا يضيعها وصابر عن محارمه فلا يرتكبها
وصابر على قضيتها واقدارها فلا يتخطها ومن استكمل هذه المراتب الثلاث استكمل الصبر ولذة الدنيا والاخرة ونعيمهما والقوى
والظفر فيهما فلا يصل اليه احدا الا على جسر الصبر كما لا يصل احد الى الجنة الا على الصراط قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير
عيش لا دركناله بالصبر واذا تأملت الكمال لمكتسب في العالم رأيتها كلها منوطة بالصبر واذا تأملت النقصان الذي يذم صتاً
عليه ويدخل تحت قدرته رأيت به كل من عدم الصبر فالشجاعة والعفة والجود والايثار كله صبر ساعة فالصبر طلسم
على كثر العلى من حل في الطلسم فازبكثرة والثبات اسقام البدن والقلب نماينشاً من عدم الصبر فما حفظت صحة
القلوب الابدان والافراح بمثل الصبر فهو الفارق الاكبر والترياق الاعظم لم يكن فيه الامعية الله مع اهله فان الله مع
الصَّابِرِينَ ومحبه له فان الله يحب الصَّابِرِينَ ونصرة لاهله فان النصر مع الصبر وانه خير لاهله ولكن صبركم هو خير
لِلصَّابِرِينَ وانه سبب الفلاح **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** **صابر** روى ابو داود في

كتاب المراسيل من حديث قيس بن رافع القيسي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ذاق الا مريض من الشفاء الصبر والثقا وفي السنن لابي داود من حديث ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي بوسمة وقد جعلت على صدرها فقال ما ذاقا ام سلمة فقلت انها هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب قال نه يشب الوجه فلا تجعل عليه الا بالليل في نه عنه بالنهار الصبر كثير المنافع لاسيما الهندي منه ينقي الفضول الصفراوية التي في الدماغ واعصاب البصر و اذا طلى على الجبهة والصدغ يذهب الورع نفع من الصداع وينفع من قرحة الانف والحمى ويسهل السوداء والماليخوليا والصبر الفارسي يذكي العقل يمد القواد وينقي الفضول الصفراوية والبلغمية من المعدة اذا شرب منه ملعقتان بماء ويرد الشهوة البالة والفاسدة واذا شرب في البرد خفيف ان يسهل ما **صوم** الصوم جنة من زاد واد الروح والقلب البدن منافع يفوت الاخصاء له فانه عجيب في حفظ الصحة واذا به الفضولات وحبس النفس عن تناول موزياتها ولا سيما اذا كان باعتدال قصد في افضل اوقا شرعا وحاجة البدن اليه طبعاً ثمران فيه من اراحة القوى والاعضاء ما يحفظ عليها قواها وفيه خاصية يقتضي ثباته وتفريحه للقلب عاجلاً واجلاً وهو انفع شئ لاصحاب الامزجة الباردة والرطبة وله تأثير عظيم في حفظ صحتهم وهو يدخل في الادوية الروحانية والطبيعية واذا راعى الصائم فيه ما ينبغي مراعاته طبعاً وشرعاً اعظم انتفاع قلبه وبدنه به وحبس عنه المواد الغريبة الفاسدة التي هو مستعد لها وازال المواد الرديئة المحالة بحسب كماله ونقصانه ويحفظ الصائم مما ينبغي ان يتحفظ عنه وقياً بمقصود الصوم وسرعة وعلمته الغائية فان القصد منه امر اخر وراء ترك الطعام والشراب باعتبار ذلك الامر مختص من بين الاعمال بانه لله سبحانه ولما كان وقاية وجنة بين العبد وبين ما يوذى قلبه وبدنه عاجلاً واجلاً قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ فاحد مقصودى الصيام الجنة والوقاية وهي حمية عظيمة النفع والمقصود الآخر اجتماع القلب الهوم على الله تعالى في توفير قوى النفس على محابه وطاعته وقد تقدم الكلام في بعض اسرار الصوم عند ذكر هديه صلى الله عليه وسلم فيه **حرف الصاد** ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنه لما قدم اليه فامتنع من **كل** كما حرام هو فقال لا ولكن لم يكن بارض قومى فاجدنى اعافه واكن بين يديه وعلى ما ندته وهو ينظر في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عنده صلى الله عليه وسلم انه قال لا حله ولا احرمه وهو حرام ليس بقوم مشهور اجماع واذا دق ووضع على موضع الشوكه اجتذبت بها **ضقد** قال الامام احمد الضقد لا يجل في الداء ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها يريد الحديث الذي رواه في مسنده من حديث عثمان بن عبد الرحمن رضي الله عنه ان طبيباً اذ كلفه **ضقد** في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن قتلها قال صاحب القانون من اكل من دم الضقد او جرمه ورم بدنه وكملونه وقذف المني حتى يموت ولذلك ترك الاطباء استعماله خوفاً من ضرره وهي نوعان مائية وقرابية وتقتل اكلها **حرف الطاء** طيب ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حبيب اليكم من دنياكم النساء والطيب جعلت قرة عينى في الصلوة وكان صلى الله عليه وسلم يكثر التطيب يشد عليه الرائحة الكريهة ويشق عليه والطيب غذاء للروح التي هي مطية القوى والقوى تتضاعف وتزيد بالطيب كما تزيد بالغذاء والشراب الدعة والسرفرة معاشرته الاحبة وحدث الامور المحببة وغيبة من تسر غيبته من ضده ويثقل على الروح مشاهدته كالثقل والبغضا فان معاشرتهم توهن القوى وتجلب الهم

والغمر وهي للروح بمنزلة النحي للبدن وبمنزلة الرائحة الكريهة ولهذا كان مما حبيب الله سبحانه الصحة رضي الله عنه بينهم
عن التخلق بهذا المخلق فمعاشرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأذيه بذلك فقال إذا دعيتكم فأدخلوا فإذا طعمتمهم فالتفتوا
ولا مستأنسين لحديث غان ذلك لو كان يؤذي النبي فيستحي منكروا الله لا يستحي من الحي والمقصود ان الطيب كان من اجاب
الاشياء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وله تأثير في حفظ الصحة ودفع كثير من الالام واسبابها بسبب قوة الطبيعة به **طين**
ورد في احاديث موضوعه لا يصح منها شيء مثل حديث من اكل الطين فقد اعان على قتل نفسه ومثل حديث لا يجير له لا تأكل
الطين فانه يعظم البطن ويصفر اللون ويذهب بها الوجه وكل حديث في الطين فانه لا يصح ولا اصل له عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا انه روى موديسد مجاري العروق وهو بارد وباس قوى التجفيف وينع استطلاق البطن ويوجب نفث الدم وقوة
الفرط قال تعالى **طعم** متضوخر قال اكثر المفسرين هو الموز والمنضود هو الذي قد تضد بعضه على بعض كالمشط وقيل الطم
الشجر والشوك تضد مكان كل شوكه ثمرة قد كان تضد بعضه الى بعض فهو مثل الموز وهذا القول اصح ويكون من
ذكر الموز من السلف اراد التمثيل لا التخصيص والله اعلم وهو حار طيب اجوده المستطيل المحلوف نفع من خشونة الصدر و
الرية والسعال قروح الكليتين والمثانة ويد البرول يزيد في المنى ويحرك الشهوة للجوارح ويلين البطن ويوكل قبل الطعام ويضرب
المعدة ويزيد في الصفراء والبلغم ودفع ضرره بالسكر والعسل **طلع** قال تعالى **وَالْفُلْ بِاسْقَاتِ لَهَا طَلْعُ نَضِيدٍ** وقال تعالى
وَنَخْلٍ طَلْعُهَا كَضِيمٍ طلع النخل ما يبدر من ثمرة في اول ظهوره وقشرة يسمى الكفري والنضيد المنضود الذي قد تضد
بعضه على بعض وانما قال له نضيد ما دام في كفره فاذا انقتم فليس بنضيد قاما الهضيد فهو المنضم بعضه الى بعض فهو
كا لنضيد ايضا وذلك يكون قبل تشقق الكفري عنه والطلع نوعان ذكرنا في التلقيم هو ان يؤخذ من الذكر وهو مثل دقيق
المخاط فيجعل في الانثى وهو التاير فيكون ذلك بمنزلة اللقاح بين الذكر والانثى وقد روى مسلم في صحيحه عن طلحة بن عبيد الله
رضي الله عنه قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخل فرأى قوماً يلقيون فقال ما يصنع هؤلاء قالوا ياخذون من الذكر
فيجعلونه في الانثى قال ما اظن ذلك يعني شيئاً فبلغهم فتركوه فلم يصح فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هو وطن فان كان يعني
شيئاً فاصنعوه فانا انا بشر مثلكم وان الظن يخطئ ويصيب لكن ما قلت لكم عن الله عز وجل قلن اكلت الله طلع النخل ينفع
من الباه ويزيد في المياضة ودقيق طلعه اذا تحملت به المرأة قبل الجماع اعان على الحمل عانة بالغة وهو في البرودة واليبوسة
في الدرجة الثانية يقوى المعدة ويخففها ويسكن ثائرة الدم مع غلظة وبطوء هضم ولا يحتمل الا اصحاب الامزجة الحامئة
ومن اكثر منه فانه ينبغي ان ياخذ عليه شيئاً من الجوارشات الحارة وهو يعقل الطبع ويقوى الاحشاء والجوارح تجري مجرى و
كذلك البيل والبسر والاكثر منه يضرب المعدة والصدر وربما اورث القولنج واصلاحه بالسمن او بما تقدم **حرف العيز**
عن ابن عباس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
العنب خرط قال ابو جعفر العقيلي اصل لهذا الحديث قلت وفيه داود بن عبد الجبار بن يوسف الكوفي قال يحيى بن معين كان
يكذب يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يحب العنب البطم وقد ذكر الله سبحانه العنب في ستة مواضع من كتابه
من جملة نعمه التي انعم بها على عباده فهذا الدار في الجنة وهو من افضل الفواكه واكثرها مائفاً وهو يوكى رطباً وبابساً واخضر

ويأتى وهو فاكهة مع الفواكه وقوت مع الاقوات وادام مع الادام ووداء مع الادوية وشراب مع الاشربة وطبعة طبع الحما
 الحارة والرطوبة وجيدة الكبار المائي والابيض احمد من الاسود اذا تساوى في الحلاوة والمترك بعد قطفه يومين او ثلثة
 احمد من المقطوف في يومه فانه منظم مطلق للبطن والمعلق حتى يضمق شره جيد للغذاء مقبول للبطن وغلاوة كغذاء التين
 والزبيب اذا القى عجم العنب كان اكثر تلييناً للطبيعة والاكثر منه مصدع للرأس ودفع مضرتة بالرومان المز ومنفعة العنب
 يسهل الطبع ويسمن ويغذو وجيدة غذاء حسنا وهو احد الفواكه الثلث التي هي ملوك الفاكهة هو الرطب والتين غسل
 قد تقدم ذكر منافعهم قال ابن جرير قال الزهري عليك بالعسل فانه جيد للحفظ واجوده اصفاه وابيضه والينه حدة و
 اصدقه حلاوة وما يؤخذ من الجبال والشجره فضل على ما يؤخذ من الخلال ما هو بحسب **عجوة** في الصحيحين من حديث
 سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تصبم بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم
 ولا سحر وفي سنن النسائي وابن ماجه من حديث جابر وابى سعيد رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم العجوة من
 الجنة وهي شفاء من السم الكماة من المن ماؤها شفاء للعين وقد قيل ان هذا في العجوة المدينة وهي احد اصناف التمور
 ومن انفع تمر الحجاز على الاطلاق وهو صنف كرمي لاذ متين للجسم والقوة من الين التمر اطيبه والذو وقد تقدم ذكر التمر
 لطبعه ومنفعه في حرنا التآد والكلام على فم العجوة للسم والسحر فلا حاجة لاعادته **عناب** تقدم في الصحيحين من حديث
 جابر في قصة ابر عبيدة واكلهم من العنب شمرًا وانهم تزودوا من لحمه وسائق المدينة وارسلوا منه الى النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو احد ما يدل على ان اباحة ما في البحر لا يختص بالسمك وعلى ان ميته حلال واعترض على ذلك بان البحر
 القاه حيا ثم جازر عند الماء مات وهذا حلال فان موته بسبب مفارقتة للماء وهذا لا يصح فانهم انما وجدوه ميتا بالساحل
 ولم يشاهدوا قد خرج عنه حيا ثم جازر عنه الماء وايضا فلو كان حيا لما القاه البحر الساحله فانه من المعلوم ان البحر ما يقذف
 الساحله الميت من حيواناته لا الحي منها وايضا فلو قد را حتمال ما ذكره لم يجز ان يكون شرط في اباحة فانه لا يباح الشيء مع
 الشك في سبب اباحته ولهذا منع النبي صلى الله عليه وسلم من اكل الصيد اذا وجد الصائد غريقا في الماء للشك في سبب موته
 هل هو الالة ام الماء واما العنبر الذي هو احد انواع الطيب فهو من اغر انواعه بعد المسك واخطا من قدمه على المسك و
 جعله بعضهم سيدا انواع الطيب قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المسك هو اطيب الطيب وسياتي ان شاء الله
 تعالى ذكر الخصاص والمنافع التي خص بها المسك حتى انه طيب الجنة والكشبان التي هي مقاعد الصديقين هناك من مسك
 لامن عنبر الذي غر هذا القائل انه لا يدخله التغير على طول الزمان فهو كالذهب وهذا لا يدل على انه افضل من المسك فانه
 بهذه الخاصية الواحدة لا يقاوم ما في المسك من الخواص وبعد ضرره وكثيرة الوانه مختلفة فانه الابيض والاشهب و
 الاحمر والاصفر والاحضر والازرق والاسود وذا الالوان واجوده الاشهب ثم الازرق ثم الاصفر وارجأه الاسود وقد اختلف
 الناس في عنبره فقالت طائفة هونيات ينبت في قعر البحر فتبتله بعض دوابه فاذا امتلئت منه قد قته رجيعا فيقذفه البحر
 الى ساحله وقيل هل ينزل من السماء في جزائر البحر فتلقيه الامواج الى ساحل وقيل روث دابة بحرية يشبه البقرة وقيل بل هو
 جثاء من جثاء البحر اى زبد قال صاحب القانون هو فيما يظن ينبع من عين في البحر الذي يقال انه زبد البحر وروث دابة هي دابة

ومزاجه حار يابس مقول للقلب الدماغ ونحو اسرار أعضاء البدن نافع من الفالج والقوة والأمراض البلغمية ووجام المعدة
 الباردة والرياح الغليظة ومن السدد اذا شرب او طلى به من خارج واذا تجو به نفع من الزكام والصلام والشقيقة الباردة
عود الهندى نوعان **احدهما** يستعمل في الادوية وهو الكست ويقال له القسطوسيات في حرف القاف
الثاني يستعمل في الطيب ويقال له الالوة وقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يستعمل الالوة غير
 مطراة وكافور يطرح معها ويقول هكذا كان يستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه في صفة نعيم اهل الجنة مجمل
 الالوة والجما مريم حجر وهو ما يتجر من عود وغيره وهو انواع اجودها الهندى ثم الصينى ثم القارى ثم المنلى واجوده الاسود
 والازرق الصلب الرزين الدسم واقفه جودة ماخف وطفا على الماء ويقال انه شجر يقطع ويدفن في الارض سنة فتاكل الارض
 منه ما لا ينفع ويبقى عود الطيب لا يقل فيه الارض شيئا ويتعفن منه قشرة وما لا طيب فيه وهو حار يابس في الثانية يفتح
 السدد ويكسر الرياح ويذهب بفضل الرطوبة ويقوى الاحشاء والقلب يفرجه وينفع الدماغ ويقوى الحواس ويجبس البطن
 وينفع من سلس البول لحادث عن برد المثانة قال ابن سحون العود ضرب كثير يجمعها اسم الالوة ويستعمل من داخل وخارج و
 يتجر به مفردا ومع غيره وفي الخلط الكافور به عند التجيير معنى طيب وهو اصل كل منهما بالآخر وفي التجير مراعات جوهر الهوى اصلا
 فانه احد الاشياء الستة الضرورية التي في صلاحها صلاح الابدان **عسل قدس** فيه احاديث كلها باطلة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يقبل شيئا منها كحديث انه قدس فيه سبعون نبيا وحديث انه يرق القلب يغري الدمعة وانه
 مأكول الصالحين وارفق شئ جاء فيه واصحه انه شهوة اليهود التي قد موها على المن والسلوى وهو قرن الثوم والبصل في الذر
 وطبعه طبع الموث بارديا بس وفيه قوتان متضادتان احدهما يعقل الطبيعة والآخرى يطلقها وقشرة حار يابس في الثالثة
 حريف مطلق للبطن وترياقه في قشرة ولهذا كان صحاحه انفع من مطحونه واخف على المعدة واقل ضررا فان لبه بطى الهضم لبرودته
 ويوسسته وهو مولد للسوداء ويضر بالمالخوليا ضررا يبيثا ويضر بالاعصاب البصر وهو غليظ الدم وينبغي ان يتجنبه اصحاب
 السوداء واكثرهم منه يولد لهم داء واردة كالوسواس الجذام وحصى الرية ويقلل ضرر السلق والاسفاناج واكثر الدهن
 واردي ما اكل بالمكسود وليتجنب خلط الحلاوة به فانه يورث سدد الكبدية وادمانه يظلم البصر لشدة تحفيفه ويعسر البول
 ويوجب الانزاع الباردة والرياح الغليظة واجوده الابيض السمين السريع النضاج واما ما يظنه الجهال انه كان سماط الخليل
 الذي يقدمه لاضياقه فكذب مفترى وانما حكى الله عنه الضياقة بالشوى وهو العجل الحنيد وذكر الهمم عن اسحاق قال
 سئل ابن المبارك عن الحديث الذي جاء في العدى انه قدس على لسان سبعين نبيا فقال لا على لسان نبى احد انه لم ي
 منهم من يحذركم به قالوا سلم بن سالم فقال عن قال عنك وعنى ايضا **حرف الغيث** غيث مذكور في القرآن فعلة موضع
 وهو لذي الاسم على السمع والسمي على الروح والبدن تلجج الاسماع بذكره والقلوب بورده وماؤه افضل المياه والطفها
 وانفعها واعظمها بركة ولا سيما اذا كان من سحب راعد واجتمع في مستنقعات الجبال وهو رطب من سائر المياه لانه لم
 تطل مدته على الارض فيكتسب من يبوستها ولم يخاططه جوهر يابس ولذلك يتغير ويتعفن سريعاً للطافته وسرعة انفعاله
 وهل الغيث الربيع الطيف من الشتوى وبالعكس فيه قولان قال من رجع الغيث الشتوى حرارة الشمس تكون حينئذ اقل

فلا يجتذب من ماء البحر الا الطفه والجوصات وهو خال من الانجزة الدخانية والغبار الخاط للماء وكل هذا يوجب لطفه و
صفاه وخلوه من مخالطه قال من رحم الربيعي الحرارة توجب تحلل الانجزة الغليظة وتوجب برقة الهوى ولطافته فيخفف بذلك الماء
وتقل اجزائه الارضية وتصادف وقت حياة النبات ولا تنجيز طيب الهوى وذكر الشافعي رحمه الله عن انس بن مالك
رضي الله عنهما قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصابنا مطر فحسرنه وقال انه حديث عهد بربه وقد تقدم في هذا
في الاستسقاء ذكر استطراد صلى الله عليه وسلم وتبركه بالغيث عند اول مجيئه **حرف الفاء** فاتحة الكتاب وام القرآن و
السبع المثاني والشفاء التام والدواء النافع والرقية التامة ومفتاح الغناء والفلاح وحافظة القوة ودافعة الهمم والغرو
الخوف واخزن لمن عرفت مقدارها واعطاها حقها واحسن تنزيلها على دانه وعرف وجه الاستشفاء والتداوى بها و
السرا الذي لا جمل كانت كذلك ولما وقع بعض الصحابة على ذلك رقبها اللديغ فبرء لوقته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وما ادراك
انها رقية ومن ساعلك التوفيق واعين بنور البصيرة حتى وقف على اسرار هذه السورة وما اشتملت عليه من التوحيد ومعرفته الذات
والاسماء والصفات والافعال اثبات الشرع والقدر المعاد وتجريد توحيد الربوبية والالهية وكما التوكل والتقويض الى من له
الامر كله وله الحمد كله وببده الخير كله واليه يرجع الامر كله والاقتدار اليه فطلب الهداية التي هي اصل سعادة الدارين وعلم ارتباط
معانيها بجلب مصالحهما ودفع مفاسدهما وان العاقبة المطلقة التامة والنعمة الكاملة منوطة بما موقوفة على التحقق بها
اغنته عن كثير من الادوية والرقى واستفترج بها من الخيرات بوابه ودفع بها من الشرر اسبابه وهذا امر محتاج استحداث فطرة
اخرى وعقل اخر ايمان اخر وتالله لا تجد مقالة فاسدة ولا بدعة باطلة الا فاتحة الكتاب تضمنت لردّها وابطالها باقرب
طرق واصحها واوضحها ولا تجد بابا من ابواب المعارف الالهية واعمال القلوب ادويةها من عللها واسقامها الا وفي فاتحة
الكتاب مفتاحه وموضع الدلالة عليه لا ما زلا من منازل السائرين الى رب العالمين الا وبدايته ونهايته فيها ولعمري ان
شأنها لا عظم من ذلك وهي فوق ذلك وما تحقق عبد بها واعتم بها وعقل عن تكلم بها واتزلها شفاء تاما وعصمة بالغة و
نورا مبينا وفيها دهم لازمها كما ينبغي وقع في بدعة ولا شرك ولا اصابه مرض من امراض القلوب الا الما غير مستقر
هذا وانها المفتاح الاعظم لكنوز الارض كما انها المفتاح لكنوز الجنة ولكل ليس كل واحد يحسن الفتح بهذا المفتاح ولو ان
طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة وتحققوا بمعانيها وركبوا هذا المفتاح اسنانا واحسنوا الفتح به لوصلوا الى تناول
الكنوز من غير ما وقى ولا ممانم ولم نقل هذا مجازفة ولا استعارة بل حقيقة ولكن الله تعالى حكمة بالغة في اخفاء هذا السر عن
نفوس اكثر العالمين كما له حكمة بالغة في اخفاء كنوز الارض عنهم والكنوز المحجوبة فلا يستفهم عليها ارواح خبيثة شيطانية تحو
بين الناس وبينها ولا تقهرها الا ارواح علوية شريفة غالبية لها بحالها الايمان معها منه اسلحة لا تقوم لها الشياطين واكثر نفوس
الناس ليس بهذه المثابة فلا يقاوم تلك الارواح ولا يقهرها ولا يئال من سليمان شيئا فان من قتل قتيلا فله سلبه **فاغنيه**
هي نور الحناء وهي من اطيب الراحين وقد روي البيهقي في كتابه شعب الايمان من حديث عبد الله بن بريدة عن ابيه رضي الله عنه
يرفعه سيد الراحين في الدنيا والاخرة الفاغية وروي فيه ايضا عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كان احب الراحين الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاغية والله اعلم بحال هذين الحديثين فلا نشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا نعلم

صحته وهي معتدلة في الحر واليبس فيها بعض القبض وإذا وضعت بين طي ثياب الصوف حفظتها من السوس ويدخل في مرادها القلم
والتمرد وهنما يحملان الأعياد بين العصب **فضة** ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خاتمه من فضة وفضة منه
وكانت قبضة سيفه فضة ولم يصم عنه في المنع من لباس الفضة والتحلي بها شئ البتة كما صح عنه المنع من الشرب في أنيتها
وباب الأنية اضيق من باب اللباس والتحلي لهذا يباح للنساء لباساً وحلية ما يحرم عليهن استعماله أنية فلا يلزم من تحريم
الأنية تحريم اللباس الحلية وفي السنن عنه وأما الفضة فالعباد بها لعباً فالمنع يحتاج إلى دليل يبينه أما نص وإجماع فإن
ثبت أحدهما والألفي القلب من تحريم ذلك على الرجال شئ والنبي صلى الله عليه وسلم أمسك بيده ذهباً وبالأخرى حنظلًا وقال
هذان حرام علي ذكرا متى حل لآثارهم والفضة سر من أسرار الله في الأرض وطلسم الحجاجات وأحساب أهل الدنيا بينهم وبينها
مرهوق بالعيون بينهم معظم في النفوس مصدر في المجالس لا تعلق دونه الأبواب لا تلجأ اليه ولا معاشرته ولا يستقل
مكانه تشييراً لأصابع اليه وتعدد العيون نطقاً عليه أن قال سمع قوله وإن شفع قبلت شفاعته وإن شهد نكيت شهادته
وإن خطب تكفوه لا يعاب أن كان ذات شية بيضاء فهي أجل عليه من حلية الشباب هي من الأدوية المفرجة النافعة من الهم
والغم وأحزن وضعت القلب خفقانه وتدخل في المعاجين الكبار تجذب بخاصيتها ما يتولد في القلب من الاخلاط الفاسدة
خصوصاً إذا اضيفت إلى العسل المصفي والزعفران ومزاجها إلى اللبوسة والبرودة ويتولد عنها من الحرارة والرطوبة ما يتولد
والتجنان التي أعلها الله عز وجل لا ولياً له يوم يلقونه أربع جنتان من ذهب وحببتان من فضة أنيتها وحليتها وما فيها قد
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال الذي يشرب في أنية الذهب الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم ومن صح عنه صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا تشربوا في أنية الذهب الفضة ولا تأكلوا في صحاها فإنها لهم في الدنيا ولهم في الآخرة فقيل علة التحريم تضيق
النقود فإنها إذا اتخذت أو أني فانت الحكمة التي وضعت لأجلها من قيام مصالح بني آدم وقيل العلة الفخر والخيلاء وقيل العلة
كسر قلوب الفقراء والمساكين إذا رأوها وعانيوها وهذه العلة فيها ما فيها فان التعليل بتضييق النقود يمنع من التعليل بها و
جعلها سبباً ونحوها مما ليس بأنية ولا نقد والفخر والخيلاء حرام بأي شئ كان وكسر قلوب المساكين لا ضابط له فان قلوبهم
تكسر بالدور الواسعة والمخالفات المعجبة والمراكب الفاخرة والملابس الفاخرة والأطعمة اللذيذة وغير ذلك من المباحات
وكل هذه علل منتقضة إذ توجد العلة ويختلف معلولها فالصواب أن العلة والله أعلم ما يكتسب استعمالها القلب من الهيأة
والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة ولهذا علل النبي صلى الله عليه وسلم بانها للكفار في الدنيا إذ ليس لهم نصيب من العبودية
التي ينالونها بها في الآخرة فلا يصلح استعمالها لعباد الله في الدنيا وإنما يستعملها من خرج عن عبوديته ورضى بالدنيا وأجلها
من الآخرة **حرف القاف** قرآن قال الله تعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين وافيهم أن من ههنا الدنيا
الجنس لا للتبويض وقال تعالى يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور فاقراوه هو الشفاء التام من
جميع الأدواء القلبية والبدنية وأدواء الدنيا والآخرة وما كل أحد يوهل ولا يوفق للاستشفاء به وإذا أحسن العليل التلا
به ووضع على دائه بصدق وإيمان وقبول تام واعتقاد جازم واستيقاض شرطه لم يقاومه الداء أبداً وكيف يقاوم الداء
كلام رب الأرض والسماء الذي لو أنزل على الجبال لصدعها أو على الأرض لقطعها فما من مرض من أمراض القلوب إلا بطلان الأد

القرآن سبيل للدلالة على دوائه وسببه وأهميته منه لمن رزقه الله فومأ في كتابه وقد تقدم في أول الكلام على الطب بياض
القرآن العظيم إلى أصوله ومجامعها التي هي حفظ الصحة وأهميته واستفراغ المودى والاستدلال بذلك على سائر أفراد هذه
الأنواع وأما الأدوية القلبية فإنه يذكرها مفصلة ويذكر أسبابها ودوائها وعلاجها قال **أبو بكر** **أنا أنزلنا عليك الكتاب**
يخلى عليك من لو يشفه القرآن فلا تشفاه الله ولو يكفه فلا كفاه الله **قوله** في السنن من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل القثاء بالوطي رزاه الترمذي وغيره القثاء بارد رطب في الدرجة الثانية مطع
محرارة المعدة الملتهبة بعلى الفساد فيها نافع من وجع المثانة وراحتته تنفع من الغشى وبزره يدر البول وورقه إذا اتخذ
خمساً انفع من عضه الكلب هو بطي الأضداد عن المعدة بودة مضر ببعضها فينبغي أن يستعمل معه بما يصلح ويكسر
برودته ودرطوبته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكله بالوطي فاذا أكل بتمر أو زبيباً وعسل عدله **قسط** و
كست بمعنى واحد في الصحيحين من حديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خيروا تداويتم به الحجمة و
القسط الجوى وفي المسند من حديث ام قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بهذا العود الهندي فان فيه سبعة اشقيه
منها ذات الجنب القسط ضربان احدهما الابيض الذي يقال له الجوى الآخر الهندي وهو اشدها حرّاً والابيض لينها و
منافعها كثيرة جداً وهما حاران يابسان في الثالثة ينشقان البلغم قاطعان للزكام وذاشر بانفعاً من ضعف الكبد والمعدة
ومن بردها ومن حمى الدور والربيع وقطعا وجمع الجنب نفعاً من السموم وذا طيب به الوجه معجوناً بالماء والعسل قلع الكلف قال
جالينوس ينفع من الكزاز ووجع الجنين ويقتل حب القرع وقد خفي على جمال الاطباء نفعه من وجع ذات الجنب فانكروه
ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس نزله منزلة النصر كيف وقد نص كثير من الاطباء المتقدمين على ان القسط يصلح
للنوع البلقني من ذات الجنب كره الخطابي عن محمد بن ابيهم وقد تقدم ان طب الاطباء بالنسبة الى طب الانبياء اقل من نسبة طب
الطريقة والعجائز الى طب الاطباء وان بين ما يلقي بالوحى وبين ما يلقي بالتجربة والقياس من الفرق اعظم ما بين القدم والقرم ولوان
هؤلاء الجاهل وحدهم واداء منصوصاً عن بعض اليهود والنصارى المشركين من الاطباء لتلقوه بالقبول والتسليم ولم يتوقفوا على
تجريبه نعم نحن لا نكران للعادة تأثيراً في الانتفاع بالدواء وعدمه فمن اعتاد دواءً وغذاءً كان انفع له وادق ممن لم يعتد به بل ربما
لو ينفع به من لم يعتد به وكلام فضلاء الاطباء وان كان مطلقاً فهو بحسب الامزجة والازمنة والاماكن والعوائد واذا كان
التقييد بذلك لا يقدر في كلامهم ومعارفهم فكيف يقدر في كلام الصادق المصدوق ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم الا
من ايده الله بروح الايمان ونور بصيرته بنور الهدى **قصب السكر** جاء في بعض الفاظ السنة الصحيحة في الحوض ماؤة
اعلى من السكر ولا اعرف السكر في الحديث الا في هذا الموضع والسكر حادث لم يكلم فيه متقدمو الاطباء ولا كانوا يعرفونه ولا يصنفونه
في الاشربة وانما يعرفون العسل يدخلونه في الادوية وقصب السكر حار رطب ينفع من السعال ويجلو الرطوبة والمثانة وقصبة
الرية وهو اشد تليناً من السكر وفيه معونة على القيء ويدر البول ويزيد في البلاء قال عفان بن مسلم الصغار من مص قصب
السكر بعد طعامه لم ينزل يومه اجمع في سرد رانته هو ينفع من خشونة الصدر والحلق اذا شوى ويولد رياحاً دفعها بان يقشر
يفسل بها حار السكر حار رطب على الاصح وقيل بارد واجوده الابيض الشفاف والطبرزد وعتيقه الطف من جديده واذا طعم

ونزعت رغوته سكن العطش والسعال هو يضر المعدة التي تتولد فيه الصفراء لاستحالتها اليها ودفع ضرر بقاء الليمو والنارخ
او الرمان اللذان وبعض الناس يفضل على العسل لقلة حرارتهما ولينه وهذا حال من منعه على العسل فان منافع العسل اضعاف
منافع السكر وقد جعله الله شفاء ودواء واداما وحلاوة واين نفع السكر من منافع العسل من تقوية المعدة وتليين
الطبع واحلال البصر وجلا مظهره ودفع الخواثيق بالغرغرة وابو اءة من الفالح والقوة ومن جميع العلل الباردة التي تحدث
في جميع البدن من الرطوبة فيجذبها من قعر البدن ومن جميع البدن وحفظ صحته وتسمينه وتسخينه والزيادة في البلع
والتحليل والحلاوة وفتح فواكه العروق وتنقية المعاء واحلال الدود ومنع التخم وغيره من العفن والادم النافع ومواقفة
من غلب عليه البلغم والمشائخ واهل الامزجة الباردة وبالحاجة فلا تشي انفع منه للبدن وفي العلاج وعجز الادوية وحفظ
قواها وتقوية المعدة الى اضعاف هذه المنافع فاين للسكر مثل هذه المنافع والخصائص وقريب منها **حرف الكاف** كتاب
الحجى قال المروزي بلغنا باعبد الله اني حمت فكتب الى من احب في رقة فيها بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله محمد رسول الله
يا نازكوني بردا وسلاما على ابراهيم وارادوا به كيلا فجعناهم الا خسر اللههم بجزائيل وميكائيل اسرافيل شف صاحب
هذا الكتاب بحولك وقوتك وجبروتك اله الحق امين قال المروزي وقرأ على ابي عبد الله وانا اسمع ابو المنذر عروبن محمد بن عبد
يونس بن حبان قال سألت ابا جعفر محمد بن علي ان اعلق التعويذ فقال **ان كان من كتاب الله او كلام عن نبي الله فعلقه**
واستغنى به ما استطعت قلت اكتب هذه من حجتي الوهم باسم الله وبالله وبمحمد رسول الله الى اخره اي قال نعم وذكر احمد
عن عايطة رضى الله عنها وغيرها انهم سئلوا في ذلك قال عروبن حنبل قال احمد كان ابن مسعود يكره
كراهة شديدة جدا وقال احمد وقد سئل عن التماسه فعلق بعد نزول البلاء قال اله جوان لا يكون به باس قال الخلال حدثنا
عبد الله بن احمد قال رأيت ابي يكتب التعويذ للذي يفرع وللهم بعد وقوع البلاء **كتاب لعسر الولادة** قال الخلال حدثني
عبد الله بن احمد قال رأيت ابي يكتب للمرأة اذا عسر عليها ولادتها في جوارها بيض وشئ نظيف يكتب حديث ابن عباس رضى
الله عنه لا اله الا الله احملي الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين كما هم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا
الا ساعة من نهار بلغ كما هم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية او ضحاها قال الخلال اني انا ابو بكر المروزي ان ابا عبد الله جاءه
رجل فقال يا ابا عبد الله تكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها منذ يومين فقال قل له يحيى مجام واسم وزعفران ورأيت
يكتب لغير واحد ويذكر عن عكرمة عن ابن عباس قال مر عيسى صلى الله عليه وآله وسلم على بقرة قد عارض ولدها
في بطنها فقالت يا كمله الله ادع الله لي ان يخلصني مما انا فيه فقال يا خالق النفس من النفس ويا مخلص النفس من
النفس ويا مخرج النفس من النفس خلسها قال فرمت بولدها فاذا هي قائمة تشمه قال فاذا عسر على المرأة ولدها
فاكتبه لها وكلما تقدم من الرقي فان كتابته نافعة ورخص جماعة من السلف في كتابة بعض القرآن وشربه وجعل ذلك
من الشفاء الذي جعل الله فيه **كتاب اخر** لذلك يكتب في ناء نظيف اذا السماء انشقت واذا نزلت فيها وحقت واذا الامم
مدت واقتت ما فيها وكملت وتشرب منه حامل ويرش على بطخها **كتاب الرعا** كان شيخنا الاسلام ابن تيمية
رحمه الله يكتب على جبهته وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء ابلعي رغيض الماء وقولي الامر وسمعه يقول كتبها

لغير واحد فبرأ فقال ولا يجوز كتابتها بدم الزعاف كما يفعله أجهال فان الدم نجس فلا يجوز ان يكتب به كلام الله تعالى **كتاب**
آخر خرج موسى عليه السلام برداء فوجد شعيباً نشدة بردائه **يَحْيَا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُتَيْتُ وَعِذُّكَ أَوْ كِتَابُكَ** **كتاب آخر** خرج
يكتب عليه **فَأَصَابَهَا عَصَا رَفِيقِهِ نَارًا فَاحْرَقَتْ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ** **كتاب آخر** له عند اصفرار الشمس يكتب عليه **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ**
آمَنُوا تَقُولُوا اللَّهُ وَآمَنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَعْرِفْ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ **كتاب**
آخر للحي المثلثة يكتب على ثلث ورقات لطاف بسم الله فرت بسم الله مرت بسم الله قلت وياخذ كل يوم ورقة ويجعلها في
منه ويبتلها بماء **كتاب آخر** عرق النساء بسم الله الرحمن الرحيم اللهم رب كل شيء ومليك كل شيء وخالق كل شيء انت خلقتني
وانت خلقت النساء **وقل** تسلطه على باذى ولا تسلطنى عليه بقطع واشفى شفاى لا يغادر سقم لا شفى الا انت **كتاب**
للعرق الضارب روى الترمذى في جامعه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم
من الحمى ومن الاوجاع كلها ان يقولوا بسم الله الكبير اعوذ بالله العظيم من شر عرق نعار من شر حر النار **كتاب** لوجع الضرس
يكتب على الخد الذى يلى الوجع بسم الله الرحمن الرحيم **قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**
وان شاء كتب **وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** **كتاب آخر** يخرج يكتب عليه **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا**
رَبِّي يَنْسِفُ الْبُيُوتَ وَالْأَسْوَاقَ صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الكمأة من
المن وماؤها شفاء للعين اخرجه في الصحيحين قال بن الاعراب الكمأة جمع واحدة كمء وهذا خلاف قياس العربية فان
ما بينة وبين واحدة التاء فالواحد منه بالتاء واذا حذفت كان للجمع وهل هو جمع او اسم جمع على قولين مشهورين قالوا
ولخرج عن هذا الاخر فان كمأة وكمء وجنأة وجنء وقال غير ابن الاعراب بل هي على القياس الكمأة للواحد والكمول لكثير
وقال غيرهما الكمأة تكون واحداً وجمعاً واحترج اصحاب القول الاول بانهم قد جمعوا كمء على اكموء قال الشاعر **ولقد جنيت**
اكموءاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن نبات الاوبرة وهذا يدل على ان كمء مفرد وكمأة جمع والكمأة تكون في الارض من غير
ان تزرع وتميت كمأة لاستئثارها ومنه كما الشهادة اذا سترها واخفاها والكمأة مخفية تحت الارض لا ورق لها ولا
ساق ومادتها من جوهر رضى بخارى محقق في الارض نحو سطحها محقق ببرد الشتاء وتنمية امطار الربيع فيتولد
يندفع نحو سطح الارض متجسداً ولذلك يقال لها جددى الارض تشبهاً بالجدد في صورته ومادته لان مادته رطوبة
دموية فتندفع عند سن الزرع في الغالب في ابتداء استيلاء الحرارة ونماء القوة وهي مما يوجد في الربيع ويوكل نياو
مطبوعاً وتسميها العرب نبات الرعد لانها تكثر بكثرة وتنقط عنها الارض وهي من اطعمة اهل البوادي وتكثر بارض
العرب اجودها ما كانت ارضها رملية قليلة الماء وهي اصناف منها صنف قتال يضرب لونه الى الحمرة يحدث لاجله اختلاف
وهي باردة رطبة في الدرجة الثالثة ردية للعدة بطرية العظم واذا ادمنت او رثت القولين والسكسة والقايح ووجع المفاصل
وعسر البول والرطوبة اقل ضرراً من اليابسة ومن اكلها قليد فنشأ في الطين المرطوب ويصلقها بالماء والمخ والصعتر
ياكلها بالزيت والتوابل الحارة لان جوهرها رضى غليظ وغداؤها ردى لكن فيها جوهر مائى لطيف يدل على خفتها والاكتحال
بها نافع من ظلمة البصر والرمال الحارة وقد عرفت فضلاء الاطباء بان ماءها يحلوا العين ومن ذكره المسيم وصاحب القائلين

وغيرهم وقوله صلى الله عليه وسلم الكماة من المن فيه قولنا **أحد** هي أن الله الذي نزل على نبي إسرائيل لم يكن هذا المحل
فقط بل أشياء كثيرة من الله عليهم به من النيات الذي يؤخذ عفواً من غير صنعة ولا علاج ولا حريفاً بل من مصداق
بمعنى المفعول أي ممنون به فكل ما رزقه الله العبد عفواً بغير كسب منه ولا علاج فهو من من الله تعالى لأنه لو يشبه كسب
العبد لو يكن في تعب العمل فهو من محض إن كانت سائر نعمه من الله على عبده فخص منها ما لا كسبه فيه ولا صنم باسم
المن فإنه من بلا واسطة العبد جعل قوتهم بالتيه الكماة وهي تقوم مقام الخبز وجعل أدبهم السلوى وهو يقوم مقام اللحم
جعل حواهر الطل الذي ينزل على الأشجار يقوم لهم مقام المحلوى فكل عيشهم وقامل قوله صلى الله عليه وسلم الكماة من المن الذي
أنزل الله على نبي إسرائيل فجعلها من جلته وفرغ من أفرادها والترحيبين الذي يسقط على الأشجار نفع من المن ثم غلب استعمال
المن عليه عرفاً عادياً **والقول الثاني** أنه شبه الكماة بالمن المنزل من السماء لأنه يجمع من غير تعب ولا كلفة ولا ذرع بل
ولا سقى فإن قلت فإن كان هذا شأن الكماة فما بال هذا الضر فيها ومن أين أتاه ذلك فاعلم أن الله سبحانه اتقن كل شيء
صنعه واحسن كل شيء خلقه فهو عند مبدأ خلقه برى من الآفات والعلل تام المنفعة لما هيئ وخلق وإنما يعرض له الآفات
بعد ذلك بامور أخذ من مجاورته أو متراجم واختلاطاً وأسباباً أخرى يقتضي فساداً فلو ترك على خلقه الأصلية من غير
تعلق أسباب الفساد به لو فسد من له معرفة بأحوال العالم ومبدئه يعرف أن جميع الفساد في جوه ونباته وحيوانه و
أحوال أهل حادث بعد خلقه بأسباباً تقتضي حدوثه ولو نزل أعمال بني آدم ومخالفاتهم للرسل تحدث لهم من الفساد العام و
الخاص ما يجلب عليهم من الآلام والأمراض والأسقام والطواعين والقحوط والجذوب وحلب بركات الأرض ثمارها ونباتها وسبل
منافعها ونقصانها أموراً متتابعة يتلو بعضها بعضاً فان لم يتسم علمك لهذا فالكنت بقوله تعالى **ظُرُّ الْفَسَادِ فِي الْكَرِّ وَالْجُوعِ**
كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ نزل هذه الآية على أحوال العالم وطابق بين الواقع وبينها وانت ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل
وقت في الثمر والأشجار والحيوان وكيف يحدث من تلك الآفات آفات أخرى متلازمة بعضها أخذ برقا يعجز كل واحد الناس
ظلماً وفجوراً أحدث لهم بهم تبارك وتعالى من الآفات والعلل في أغذيتهم ونواكيرهم وهويتهم ومياهم وأبدانهم وخلقهم و
صوهم وأشكالهم وأخلاقهم من النقص والآفات ما هو موجب أعمالهم وظلمهم وفجورهم ولقد كانت الحبوب من الحنطة وغيرها
أكبر ما هي اليوم كما كانت البركة فيها أعظم قد روي الإمام أحمد بإسناده أنه وجد في خزائن بعض بني أمية صق فيها
حنطة أمثال نوى التمر مكتوب عليها هذا كان ينبت أيام العدل هذه القصة ذكرها في مسنده على أثر حديث رواه و
أنه هذه الأمراض والآفات العامة بقية عذاب عذبت به الأمور السالفة ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت
عليه بقية من أعمالهم حكماً قسطاً وقضاً عدلاً وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا بقوله في الطاعون أنه بقية
رجز وعذاب أرسل على نبي إسرائيل كذلك ساط الله سبحانه وتعالى لهم على قوم سبع ليالٍ ثمانية أيام ثم أبقى في العالم
منها بقية في تلك الأيام وفي نظيرها عظة وعبرة وقد جعل الله سبحانه أعمال البر والفاجر مقتضيات لأبائهم في هذا
العالم اقتضاء لا بد منه فجعل من الأحسان والزكوة والصدقة سبباً لمنع الغيث من السماء والقسط والجذب وجعل
ظلم المساكين والبغس في المكائيل الموازين وتعدى المقوى على الضعيف سبباً لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون أن استرحوا

ولا يعطون ان استعطفوا وهو في الحقيقة اعمال الرعايا ظهرت في صور ولا تقوم فان الله سبحانه بحكمته وعدله يظهر للناس
 عالمهم في قولهم صوتها قنطرة قنطرة وجذب وتارة بعد وتارة بولاعة جارتين وتارة بامرأة عامة وتارة بهوموم
 وآله وغموه وخضرها نفوسهم لا ينفكون عنها وتارة بمنع بركات السماء والارض عنهم وتارة بتسليط الشياطين عليهم وتارة
 الى اسباب لعذاب اذا التحق عليهم الكلمة وليصير كل منهم الماخلق له والعاقلي سير بصيرته بين اقطار العالم في شأه و
 ينظر مواقع عدل الله وحكمته وحينئذ يتبين له ان الوسل واتباعهم خاصة على سبيل النجاة وسائر الخلق على سبيل الهلاك
 سائرهم الى دار البوار صائرهم والله بالغ امره لا معقب لحكمه ولا راد لامره وبالله التوفيق **فصل** وقوله صلى الله عليه
 في الكهانة مياؤها شفاء للعين فيه ثلاثة اقوال **احدها** ان ماء ما يخلط في الادوية التي يعالج بها العين لا ان يستعمل
 وحده ذكره ابو عبيد **الثاني** انه يستعمل بمحنا بعد شربها واستقطار ماؤها لان النار تطفئه وتنضجه وتذيب فضلاته
 ورطوبته الموزية وتبقى المنافع **الثالث** ان المراد بمائها الماء الذي يحدث به من المطر وهو اول مطر ينزل في الارض
 فيكون الاضافة اضافة اقتران لا اضافة جزء ذكره ابن الجوزي وهذا بعد الوجوه واضعفا وقيل ان يستعمل ماؤها كالتبر
 ما في العين فاما ما جرح شفاء وان كان لغير ذلك فكيف مع غيره وقال الغافقي ماء الكهانة اصل الادوية للعين اذا سخن به
 الاشد الكحل به ويقوى اجفانها ويزيد الروح الباصرة قوة وحدة ويدفع عنها نزول النوازل كبراث في الصحيحين من حديث
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجني الكباش فقال عليكم بالاسود منه فانه اطيبه
 الكباش بفحم الكاف الباء الموحدة المخففة والثاء المثناة ثم الاراء وهو بارض الحجاز وطبعه حار رابس ومنافعه كمنافع الاراء
 يقوى المعدة ويجمد الهضم ويجلو البلغم وينفع من اوجاع الظهر وكثير من الادواء قال ابن جليل اذا شرب طيبه ادر البول فتملأ
 وقال ابن رضوان يقوى المعدة ويمسك الطبيعة **كتم** روى البخاري في صحيحه عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا
 على اوسمة رضي الله عنها فاخرجت لنا شعرا من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتم وفي السنن
 الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان احسن ما غير توبه الشيب الحناء والكتم وفي الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان
 ابا بكر رضي الله عنه اختضب بالحناء والكتم وفي سنن ابي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم
 رجل قد خضب بالحناء فقال ما احسن هذا فمر اخر قد خضب بالحناء والكتم فقال هذا احسن من هذا فمر اخر قد خضب
 بالصفرة فقال هذا احسن من هذا كله قال الغافقي الكتم نبت ينبت بالسهول ورقه قريب من ورق الزيتون يعول فوق القامة
 وله ثمرة حبة الفلفل في طوله لوى اذا رخم اسود واذا استخرجت عصارة ورقه وشرب منها قد راوية قياقيا شديدا
 ينفع من عضة الكلب اصله اذا طهر بالماء كان منه مداد ايكثبه وقال الكندي بزر الكتم اذا كحل به حلل الماء النازل
 في العين وبراها وقد ظن بعض الناس ان الكتم هو الوسمة وهي ورق النيل وهذا وهم فان الوسمة غير الكتم قال صاحب **الصالح**
 الكتم بالتحريك نبت يخلط بالوسمة يخضبه قيل الوسمة نبات له ورق طويل يضرب لونه الى الزرقه اكبر من ورق الخراف يشبه
 ورق اللوبيا اكبر منه يوتي به من الحجاز واليمن فان قيل قد ثبت في الصحيح عن انس رضي الله عنه انه قال لو خضب النبي صلى الله
 عليه وسلم قيل قد اجاب احمد بن حنبل عن هذا وقال قد شهد به غير انس رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم ان خضب

وليس من شهد بمنزلة من لم يشهد فاحمد ثبت خضاب النبي صلى الله عليه وسلم ومعه جماعة من المحدثين ومالك انكره فان قيل فقد ثبت في صحيح مسلم النهي عن الخضاب بالسواد في شأن أبي قحافة لما اتى به وراسه وحجته كالشامة بياضا قتل غير لهذا بشئ وجنبوه السواد والكتير يسود الشعر فاجاب من وجهين **احدهما** ان النهي عن التسويد البحت فلماذا اضيف الى الخفاء شئ آخر كالكتير ونحوه فلا بأس به فان الكتم والخفاء يجعل الشعر بين الاحمر والاسود بخلاف الوسمه فانها تجعل اسود فاحوا هذا اصحاب الجوابين **الجواب الثاني** ان الخضاب بالسواد الممنوع عنه خضاب لتدليس خضاب شعر الجارية والمراة الكبيرة تغفر الزوج والسيد بذلك وخضاب الشيخ يغير المرأة بذلك فانه من الغش الخداع فاما الذي تضمنه تدليسا ولا خداعا فقد علم عن الحسن والحسين رضي الله عنهما انهما كانا يخضبان بالسواد ذكر ذلك ابن جرير عنهما في كتابه تهذيب الآثار وذكره عن عثمان بن عفان وعبد الله بن جعفر وسعد بن ابى قاص وعقبة بن عامر والمغيرة بن شعبة وجرير بن عبد الله وعمرو بن العاص رضي الله عنهم اجمعين وحكاها عن جماعة من التابعين منهم عمر بن عثمان وعلي بن عبد الله بن عباس وابوسلمة بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن الاسود وموسى بن طلحة والزهرى وابو داود اسمعيل بن معد يكرب رضي الله عنهم اجمعين وحكاها ابن الجوزى عن محارب بن دثار ويزيد بن جرير وابى يوسف وابى اسحق وابى ليلى وزيد بن علافة وغيلان بن جلمع ونافع بن جبيرة وعمر بن على المقدامى والقاسم بن سلام رضي الله عنهم اجمعين **كرم** شجرة العنب هي الحبلية ويكره تسميتها كرم ما لم ارضى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم للعنب كرم الكرم الرجل المسلم وفي رواية اما الكرم قلب المؤمن في اخرى لا تقولوا الكرم وقولوا العنب الحبلية وهذا معنيان **احدهما** ان العرب كان تسمى شجرة العنب الكرم لكثرة منافعها واخيرها فذكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها باسم يهيم النفوس على محبتها وحبها ما يتخذ منها من المسكر وهوام الخبائث فذكره ان يسمى اصله يا حسن الاسماء واجمعها للخير **والثاني** انه من باب قوله ليس الشديد بالصرعة وليس المسكين بالطواف اى تكلم تسمون شجرة العنب كرم لكثرة منافعه وقلب المؤمن او الرجل المسلم اولى بهذا الاسم منه فان المؤمن خير كله ونفع فهو من باب التنبيه والتعريف لما في قلب المؤمن من الخير الجود والايمان والنور الهدى والتقوى والصفات التي يستحق بها هذا الاسم اكثر من استحقات الحبلية له وبعد نقوة حبلية بارقة يابسة وورقها وعلاقتها وعرومها شها مبردة في اخر الدرجة الاولى واذا دقت وضمد بها من الصلاح سكنته ومن الاورام الحارقة والتهاب المعدة وعصارة قضبانها اذا شربت سكنت القي وعقلت البطن وكذلك اذا مضعت قلوبها الرطوبة وعصارة ورقها ينفع من قرحة الامعاء ونفت الدم وقية ووجع المعدة ودمع شجرة الذي يحل على القضبان كالصمغ اذا شربت اخرجت الحصى واذا طمخ بها برأت القوي واخرجت المتقرح وغيرها وينبغي غسل العضو قبل استعمالها بالماء والنظف واذا تسمم بها مع الزيت حلقت الشعر وما د قضبانها اذا تضمد به مع الخلد دهن الورد والسداب نفع من الورم العارض في الطحال وقوة دهن زهرة الكرم قابضة شبيهة بقوة دهن الورد ومنافعها كثيرة قريبة من منافع القلة **كوكب** روى في حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اكله ثم نام عليه نام نكته طيبة ويناو امنا من وجع الاضراس والاسنان وهذا باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن البستاني منه يطيب النكهة جدا

واذا خلق أصله في الرقبة نفخ من وجع الأسنان وهو حار يابس في قبل طيب مفتوح لسدد الكبد والطحال وورقه طيب ينفع
المعدة والكبد الباردة ويدبر البول والطث ويقتت الحصى وحبه أقوى في ذلك ويحب الباه وينفع من الجحر قال الرازي
وينبغي أن يتجنبنا كله إذا خيف من لدغ العقارب كرات فيه حديثنا عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو باطل
موضوع من كل الكرات ثم ناوله عليه نام أمنا من ريح البواسير واعتله الملك لنتن نكهته حتى يصير وهو نوعان بنطلي
وشامي فالنطلي البقل الذي يوضع على المائدة والشامي الذي له رأس وهو حار يابس مصدع وإذا طبخ واكل أو شرب
ماؤه نفخ من البواسير الباردة وإن سحق بزره وتجن بقطران ونجرت به الأرض التي فيها الدود نثرها وأخرجها
ويسكن الوجع العارض فيها وإذا دخلت المقعدة بزره خفت البواسير هذا كله في الكرات النطلي وفيه مع ذلك فساد
الأسنان واللثة ويصدع ويرى حلا ماردة ويظلم البصر وينتن النكهة وفيه ادراج للبول والطث وتحريك الباه
وهو بطي الهضم **حرف اللام** لحم قال الله تعالى **وَأَمَّا دَانَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا فُتَنُوا فَمَا أَشْبَوْن** وقال **وَلَكُمْ طَيْرٌ مِّمَّا أَشْتَبُونَ**
وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم
من حديث يزيد بن ربيعة خير الأمار في الدنيا والآخرة اللحم وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم فضل عائشة على النساء
كفضل التريد على سائر الطعام والتريد الخبز واللحم قال الشاعر **إذا ما أخبز تادمه بلحم فذاك إمامة الله التريد** وقال
قال لزهري كل اللحم يزيد سبعين قوة وقال محمد بن واسم اللحم يزيد في البصر ويروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه
كلوا اللحم فإنه يفي اللون ويخلص البطن ويحسن الخلق وقال نافع كان ابن عمر إذا كان رمضان لم يفته اللحم وإذا سافر لم يفته
الحكم ويذكر عن علي رضي الله عنه من تركه أربعين ليلة ساء خلقه وأما حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه أبو داود
مرفوعا لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الأعاجم وتهشوه فمشا فإنه اهني فامرئ فردة الإمام أحمد بما صح عنه
صلى الله عليه وسلم من قطعه بالسكين في حديثين وقد تقدم ما واللحم اجناس تختلف باختلاف أصوله وطبائعه فنذكر حكم كل
جنس طبعه ومنفعته ومضرته **حرف الضان** حار في الثانية رطب في الأولى جيدة الحولى يولد اللحم القوي لمن جاد
هضمه يصلح لأصحاب المزجة الباردة والمعتدلة ولأهل الرياضات التامة في المواضع والفصول الباردة نافع لأصحاب البرق
السوداء يقوى للذهن والحفظ والحزم والعجز ردي كذلك لحم النعاج وأجوده لحم الذكر الأسود منه فانه اخف والذ
انفع والنخس ينفع وأجوده والأحر من الحيوان السمين اخف وأجود غذاء وأجود من المعز أقل تغذية وتطفو في المعدة وفضل
الحمر عايدة بالعظم لا يسن اخف أجود من الأيسر والمقدم افضل من المؤخر كان أحب لشاة الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم مقدمها وكل ما علامته سوى لؤاس كان اخف وأجود مما سفل اعطى الفرزدق رجلا يشترى له لحما وقال له خذ
المقدم وياك والرأس البطن فان الداء فيهما ولحم العنق جيد لذيد سريع الهضم خفيف ولحم الذراع اخف لحوم والدهن ولحم
وابعد من الأذي أسرع انفعها ما وفي الصحيحين انه كان يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولحم الظهر كثير الغذاء يولد ما
حموذا وفي سنن ابن ماجه مرفوعا طيب اللحم اللحم الطمر **فصل** لحم المعز قليل الحرارة يابس خلطه المتولد منه ليس بفضيل
وليس يجيد الهضم ولا محمود الغذاء ولحم التيس ردي مطلقا شديد اليبس عسر الهضم مولد للخلط الأسود اوى قال

أما حفظ قال فاضل من الأطباء يا أبا عثمان إياك ونحو المعرفاته يورث الغم ويحرك السوداء ويورث النسيان ويفسد الذم وهو والله يخيل الأولاد وقال بعض الأطباء أن المذموم منه المسن ولا سيما المسنين ولا رجاء فيه لمن اعتاده وجالينوس جعل الخوى منه من الأغذية المعتدلة المعدلة للكموس اليهود وأما ما نفع من ذكره وقد روي النسائي في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسنوا إلى الماعز واميطوا عنها الأذى فإنها من دواب الجنة وفي ثبوت هذا الحديث نظر في حكم الأطباء عليه بالمضيق حكوم جزئي ليس كلي عام وهو بحسب المعدة الضعيفة والأمزجة الضعيفة التي لو اعتدلت واعتادت المأكولات اللطيفة وهؤلاء أهل الرفاهية من أهل المدن وهو القليلون من الناس **حكم الجمل** قريب إلى الاعتدال خاصة ما دام رضيعاً ولو لم يكن قريباً لعهد بالولادة وهو أسرع هضمًا لما فيه من قوة اللبن ملين للطبع موافق لأكثر الناس في أكثر الأحوال وهو اللطيف من لحم الحمل والدم المتولد عنه معتدل **حكم البقر** بارئ يابس عسر الانضام بطي الاغلا يرولد دماً سوداً ولا يصح إلا لأهل الكد والتعب المشديد يورث أمانه الأمراض السوداء كالبهق والجرب والقوى الجذام وداء الفيل والسرطان والوسواس حتى الربيع وكثير من الأورام وهذا لمن لو يعتدله أو لم يدغم ضرره بالقليل والنوم والدار صيني و الزنجبيل ونحوه وذكره أقل برودة وأما أقل يبساً ونحو الجمل لا سيما السمين من اعتدل الأغذية وأطعمها والدهاواها وهو ما رطب إذا انضمت غذا غذاء قوي **حكم الفرس** ثبت في الصحيحين عن أسماء رضي الله عنها قالت نحرنا فرساً فاكلنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أذن في لحوم الخيل نهي عن لحوم الحمير أخرجه في الصحيحين ولا يثبت عنه حديث المقلدون معدى كربى رضي الله عنه أنه نهي عنه قاله أبو داود وغيره من أهل الحديث وأقرانه بالبغال والخمير في القرآن لا يدل على أن حكمه حكم لحمها بوجه من الوجوه كما لا يدل على أن حكمها في اللحم في الغنمية حكم الفرس والله سبحانه يقرن في الذكربين المماثلات تارة وبين المختلفات وبين المتضادات وليس في قوله للركوبها ما يمنع من أكلها كما ليس فيه ما يمنع من غير الركوب من وجوه الانتفاع وإنما نص على أجل منافعها وهي الركوب التحديثان في حلها صحيحان لا معارض لها وبعد فليحاربا بابس غليظ سوداوى مضراً لا يصلح للأبدان اللطيفة **حكم الجمل** الأكل
فرق ما بين الراضية وأهل السنة كما أنه أحد الفرق بين اليهود وأهل الإسلام واليهود والرافضة تدمه ولا تأكله وقد علم بالأضطرار من دين الإسلام حله وطال ما أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حضرة أسقر ونحو التفصيل منه من الذلحوم وأطعمها وأولها غذاء وهو اعتاده بمأذلة لحم الضأن لا يضره البتة ولا يولد لهم داء وإنما ذمه بعض الأطباء بالنسبة إلى أهل الرفاهية من أهل الحضرة الذين لو يعتادوه فإن فيه حرارة ويبساً وتوليداً للسوداء وهو عسر الانضام وفيه قوة غير محمود لا جملها أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء من أكله في حديثين صحيحين لا معارض لها ولا يصح تأجيلها بغسل اليد لأنه يخالف المأمور من الوضوء في كلامه صلى الله عليه وسلم ولتفريقه بينه وبين لحم الغنم في حين الوضوء وتركها وحتم الوضوء من لحم الأبل والولح الوضوء على غسل اليد فقط كحل على ذلك في قوله من مس فرجه فليتوضأ وإيضاً فإن أكلها قد لا يباشر كلها بيده بان يوضع في فيه فإن كان وضوءه غسل يده فهو عبث وحمل الكلام الشارع على غير معهوده وعرفه ولا يصح معارضته بحديث كان أخرجه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسبت النار لعدة أوجه **حكم**

وما يأكل الجحيف كالنسر والرخم الملقق والعقور والغراب لا يقيم ولا سود الكبير وما نهي عن قتله كالهدهد والصقور والممقطة
 كالحلقة والغراب والحلال أصناف كثيرة فمنها الدجاج ففي الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أكل من الدجاج وهو حار رطب في الأولى خفيف على المعدة سريع الهضم جيد لخلط يزيد في الدماغ والمني ويصفي الصوت ويحسن
 اللون ويقوى العقل ويولد ما جيداً وهو مائل إلى الرطوبة ويقال إن مداومة أكله يورث النقرس ولا يثبت ذلك ولا يجوز له
 اسخن من أجواء أقل رطوبة والعتيق منه دواء ينفع القولنج والربو والرياح الغليظة إذا طهر بماء القسطموني والشبث وخصيها
 محمود الغذاء سريع الانضمام والفرار ثم سرعة الهضم مليئة للطبع والدور المتولد منها دواء لطيف جداً **حكم الدجاج حار**
 يابس في الثانية خفيف لطيف سريع الانضمام مولد للدم المعتدل ولا كثار منه يحل البصر نحو الحجل والقيح يولد الدم الجيد
 سريع الانضمام نحو الكاذب حار يابس ردي الغذاء إذا اعتيد وليس بكثير الفضول نحو البط حار رطب كثير الفضول عسر
 الانضمام غير موافق للمعدة **حكم الحبار** في السنن من حديث بريدة بن عمر بن سفيانة عن أبيه عن جده رضي الله
 قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو حباري وهو حار يابس عسر الانضمام نافع لأصحاب الرياضة والتعب نحو
 الكركي يابس خفيف في حرة وبرده خلاف يولد ما سوداً ويأكله يصح لأصحاب الكد والتعب ينبغي أن يترك بعد نومه يوماً أو يومين
حكم العصافير والقنابر ردي النسائي في سننه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ما من إنسان يقتل عصفوراً فما نوقه بغير حقه إلا ساله عز وجل قيل يا رسول الله وما حقه قال تذبحه فتأكله ولا تقطع من
 رومي في سننه أيضاً عن عمر بن الشريد عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل عصفوراً عبثاً حج
 إلى الله يقول يا رب إن فلاناً قتلني عبثاً ولو يقتلني لمنفعته ونحوه حار يابس عسر الانضمام لطيف يزيد في البياض ومرة يلين الطبع
 وينفع المفاصل إذا أكلت دمعته بالزنجبيل والبصل هيئت شهوة الجماع وخالطها غير محمود **حكم الحمام** حار رطب حشيشه
 أقل رطوبة وفراخه رطب خاصية وما ربي في الدور ناهضة اخف لحم أحمر غذاء ونحو ذكرها شفاء من الاسترخاء والخذل
 السكنة والرعشة وكذلك شمس رائحة انفاها واكل فراخها معين على النساء وهو جيد للكل يزد في الدم وقد روي فيها
 حديث باطل أصله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً شكى إليه الوحدة فقال اتخذ زوجاً من الحمام واجود من هذا
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال شيطاناً يتبع شيطاناً وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه في
 خطبته يامر بقتل الكلاب ذبح الحمام **حكم القطايا** يابس يولد السوداء ويحبس الطبع وهو من شر الغذاء إلا أنه ينفع
 من الاستسقاء نحو الشمان حار يابس ينفع المفاصل يضر بالكبد الحار ودفع مضرة بالخل والكسفرة وينبغي أن يتجنب
 من نحو الطير ما كان في الأجسام والمواضع العفنة ونحو الطير كلها أسرع انضماماً من المواشي وأسرعها انضماماً وأقلها
 غذاء وهي الرقاب إلا الجيفة وأدمغتها أحمر من أدمغة المواشي **حكم الجراد** في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفى قال غرنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم غزوات تاكل الجراد في المسند عنه أحلت لنا ميتتان ودمان أحوت الجراد والكبد والطحال
 يروى من نوحه موقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنه وهو حار يابس قليل الغذاء وادامة أكله يورث الهراس إذا تجرته نفع من تقيط
 البول وعسره وخصوصاً النساء ويتجر به للبلواسير وسماه يشوى ويؤكل للسم العقري وهو ضار لأصحاب الصرع ردي

٢
 من غلاد المعاد
 من غلاد المعاد
 من غلاد المعاد

شبه

الخطأ في إباحة ميتته بلا سبب قولان ولا خلاف في إباحة ميتته إذا مات بسبب كالكبس والتحريق ونحوه فالحكم هو على حله
 حرمه مالك **فصل** ينبغي أن لا يلد أو ياكل اللحم فإنه يورث الأمراض الدموية والأمثلة والحميات الحادة وقال عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه يأكروا اللحم فإن له ضروعة كضروعة الخمر وإن الله يبغض أهل البيت اللحم ذكره مالك في الموطأ عنه وقال بقراط لا
 تجعلوا أجوافكم مقبرة للحيون **فصل** ابن قال الله تعالى وإن لكم في الأنعام لعبرة نسيتكم مما في بطونهم ومن بين قترش و
 دم كلبنا خالصاً سائغاً للشاربين وقال في الجنة فيها أنهار من لبن لا يتغير طعمه وفي السنن مرفوعاً من أطعمه الله طعاماً
 فليقل اللحم بآرك لنا فيه وارزقنا خيراً منه ومن سقاء الله لبناً فليقل اللحم بآرك لنا فيه وزدنا منه فاني لا أعلم ما يجزي
 من الطعام والشراب إلا اللبن اللبن وإن كان بسيطاً في الحسن إلا أنه مركب في أصل الخلقة تركيباً طبيعياً من جواهر ثلاثة العجمية
 والسمنية والمائية فالعجمية باردة رطبة مغذية للبدن والسمنية معتدلة الحرارة والرطوبة ملائمة للبدن
 الإنسان الصحيح كثيرة المنافع والمائية حارة رطبة مطلقة للطبيعة رطبة للبدن واللبن على الإطلاق ابرد وأطيب من
 المعتدل قليل قوته عند حلبه الحرارة والرطوبة وقيل معتدل في الحرارة والبرودة وأجود ما يكون اللبن حين يحلب في الحال
 ينقص جودته على مر الساعات فيكون حين يحلب أقل برودة وأكثر رطوبة وأحماض بالعكس يختار اللبن بعد الولادة بأربعين
 يوماً وأجوده ما اشتد بياضه وطاب ريحه ولذ طعمه وكان فيه حلاوة يسيرة ودسومة معتدلة واعتدال قوامه في
 الرقة والغلظ وحلب من حيوان فتي صحيح معتدل اللحم محمود المرعى والمشي وهو محمود يولد ما جيداً ويرطب البدن اليابس و
 يغذو غذاء حسناً وينفع من الوبسواس والغم والأمراض السوداء وإذا شرب مع العسل نقي القرح الباطنة من الأخلاط
 العفنة وشربه مع السكر يحسن اللون جداً والحليب يتلارك خيراً كجماع ويوافق الصدر والريئة جيداً لصحاب السبل ردي
 للواس المعدة والكبد والطحال أكثر منه مضر بالأسنان واللثة ولذلك ينبغي أن يتمضمض بعده بالماء وفي الصحيحين
 أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ثوداً عاباء فتمضمض قال إن له دسماً وهو ردي للحميين وأصحاب الصلح موزل الدماغ
 والراس الضعيف والمداومة عليه يحدث ظلمة البصر والغشاء ووجع المفاصل وشدة الكبد النغم في المعدة والاختشاء
 وإصلاحه بالعسل والزنجبيل المرّة ونحوه وهذا كله لمن لم يعتد له **لبن الضان** غلظ اللبن وأرطبها وزيه من الدسومة
 والزهومة ما ليس في لبن الماعز البقر يولد فضولاً بلغماً ويحدث في الجلود بياضاً إذا دمن استعماله ولذلك ينبغي أن يشرب
 هذا اللبن بالماء ليكون ما نال البدن منه أقل تسكينه للعطش أسرع وتبريده أكثر **لبن المعز** طيف معتدل مطلق
 للبدن مرطب للبدن اليابس نافع من قروح الحلق والسعال اليابس نفث الدم واللبن المطلق انفع للمشروبات للبدن
 الإنسان لما اجتمع فيه من التغذية والدوية ولاعتياده حال الطفولية وموافقته للفطرة الأصلية وفي الصحيحين أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى ليلة أسرى به بقدر من خمر وقد حرم من لبن فنظر إليهما ثم أخذ اللبن فقال جبرئيل عليه
 السلام الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله أخذت الخمر غوثاً منك وأحماض منه بطي الاستمرار فاحم الخطأ والمعدة الحارة
 نهضه وتنتفع به **لبن البقر** يغذي البدن ويخضبه ويطلق البطن باعتدال وهو من أعدل اللبن في أفضل ما بين
 لبن الضان ولبن المعز في الرقة والغلظ والدسم وفي السنن من حديث عبد الله بن مسعود يرفعه عليكم بالبان البقر فإنها تفر

من كل شجرة **لبن الابل** تقدم ذكره وذكر منافعه فلاحاجة لاعادته **لبان** هو الكندر قد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بخبر وابوتكم باللبان والصبيتر ولا يصح عنه ولكن يروى عن علي أنه قال لرجل شكاه اليه النسيان عليك باللبان فإنه يشجع القلب ويذهب بالنسيان ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما ان شربه مع السكر على الرقي جيد للبول والنسيان ويذكر عن انس رضي الله عنه انه شكاه اليه رجل النسيان فقال عليك بالكندر انقعه من الليل فاذا أصبحت فخذ منه شربة على الرقي فإنه جيد للنسيان ولهذا سيبطبيع طاهر فان النسيان اذا كان لسوء مزاج ياردرطب يغلي على الدوم فلا يحفظ ما ينطبع فيه تنفع فيه اللبان واما اذا كان النسيان لغلبة شئ عارض امكن نزله سريعاً بالمطربات والفرق بينهما ان اليبوس يتبعه سهر وحفظ الامور الماضية دون الحالية والوطون بالعكس قد يحدث النسيان اشياء بالخاصية كحجامة نقره القفا وادمان اكل لكسفرة الرطوبة والتفاح الحامض كثرة الهمم والغمر والنظر في الماء الواقف في البو فيه والنظر الى المصلوب الاكثر من قرأة الواح القيور المشي بين حقلين مقطورين والقاء القمل بالحياة واكل سور الفار اكثر هذا معروف بالتجربة والمقصود ان اللبان مسخن في الدرجة الثانية ومجفف في الاولى وفيه قبض يسير وهو كثير المنافع قليل المضار فمن منافعه ان ينفع من قذات الدم ونزفه ووجع المعدة واستطلاق البطن ويهضم الطعام وينظف الرياح ويجلو قروح العين وينبت اللحم في سائر القروح ويقوى المعدة الضعيفة ويسخنها ويخفف البلغم وينشف رطوبات الصدك ويجلو ظلمة البصر ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار اذا مضغ وحده او مع الصبيتر الفارسي جلب البلغم ونفع من اعتلال اللسان ويزيد في الدهن ويذكره وان يخربه ماء نفع من الوباة وطيب رائحة الهواء **حرف الميم** ماء مادة الحيوان و سيد الشراب احداً كان العالم بل ركنه الاصل فان السموات خلقت من بخارة والارض من زبدته وقد جعل الله منه كل شئ حي وقد اختلف فيه هل يغذوا وينفذ الغذاء فقط على قولين وقد تقدم ما ذكرنا القول الرابع ودليله وهو باخرطهم يقوم الحارة ويحفظ على البدن رطوباته ويرد عليه بدل ما تحلل منها ويرقق الغذاء وينفذ في العروق وتعتبر جودة الماء من عشرة طرق احدها من لونه بان يكون صافياً الثاني من رائحته بان لا يكون له رائحة البتة الثالث من طعمه بان يكون عذب الطعم حلوة كالنيل والفرات الرابع من وزنه بان يكون خفيفاً رقيق القوام الخامس من مجراه بان يكون طيب المجرى السادس من منبعه بان يكون بعيد المنبع السابع من بروزه للشمس والريح بان لا يكون مختفياً تحت الارض فلا يمكن الشمس والريح من قصارته الثامن من حركته بان يكون سريع المجرى والحركة التاسعة من كثرة يدغم الفضلات الخالطة له العاشر من مصبه بان يكون اخذاً من الشمال الى الجنوب ومن المغرب الى المشرق واذا اعتبرت هذه الاوصاف لم تجد لها كلها الا في الانهار الاربعة النيل والفرات وسيحون وجميخون وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيحان وجميخان والنيل والفرات كلها من انهار الجنة وتعتبر خفة الماء من ثلثة اوجز **احدها** سرعة قبوله للحر والبرد قال بقراط الماء الذي يسخن سريعاً ويبرد سريعاً اخف لمياه الشافي بليلتان **الثالث** ان تبل قطنتان متساويتا الوزن بهاتين مختلفتين ثم يحففان بالغاز فيوزنانيهما كانتا خفت فافوا كذلك والماء وان كان في الاصل بارحاً رطباً فان قوته تنتقل بتغير اسباب عارضة توجب انتقالها فان الماء المكشوف للشمال المستور عن

أجسام الأخر يكون بارداً وفيه يبس مكتسب من ريح الشمال وكذلك الحكم على سائر الجهات الأخر والماء الذي ينبعث من
المعادن يكون على طبيعة ذلك المعدن ويؤثر في البدن تأثيراً والماء العذب نافع للرطوبة والأصحاء والبارد منه انفعم والذ
ولا ينبغي شربه على الريق ولا عقيب الجماع ولا الابتكاه من النوم ولا عقيب الحمام ولا عقيب كل المفاهمة وقد تقدم وأما على الطعام
فلا بأس به إذا اضطر إليه بل يتعين ولا يكثر منه بل يمتضمه مضافاً أنه لا يضر البتة بل يقوى المعدة وينهض الشهوة وينزل
العطش في الماء الفاتر ينفع ويفعل ضد ما ذكرناه وبأنه أجود من طريه وقد تقدم والبارد ينفع من دغل أكثر من نفعه من خارج
والحار بالعكس وينفع البارد من عفونة الدم وصعوبة الأخرجة إلى الرأس ويدفع العفونات ويوافق الأمزجة والأسنان والأزمان
والأماكن الحارة ويضر كل حالة تحتاج إلى نضج وتحليل كالزكام والادرام والشديد البرودة منه يوذى الأسنان والأدمان عليه
يحدث انفجار الدم والنزلات وأوجاع الصدر والبارد والحار باقراطضاً لأن للعصب أكثر الأعضاء لأن أحدهما محلل والأخر
مكتف والماء الحار يسكن لذة الاضطرابات الحادة ويحلل وينضج ويخرج الفضول يربط ويسخن ويفسد الهضم شربه ويطفو
بالطعام إلى أعلى المعدة ويرخيها ولا يسرع في تسكين العطش ويذبل البدن ويؤدي إلى أمراض ردية ويضر في أكثر الأمراض
على أنه صالح للشيوخ وأصحاب الصرع والصداع البارد والروم انفع ما استعمل من خارج ولا يصح في المسخن بالشمس حديث
ولا أثر ولا كرهه أحد من قدماء الأطباء ولا عابوه والشديد السخونة يذيب شحم الكلى وقد تقدم الكلام على ماء الأمطار
في حرف الغين **ماء الثلج والبرد** ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو في الاستفتاح وغيره اللهم
اغسلني من خطيائي بماء الثلج والبرد الثلج له في نفسه كيفية حادة دخانية فمأوه كذلك وقد تقدم وجه الحكمة في طلب
الغسل من الخطايا بماء الثلج والبرد الثلج والتبريد والتصلب والتقوية ويستفاد من هذا أصل طلب الأبلان و
القلوب معالجة أدوائها بضدها وماء البرد الطيف والذمن ماء الثلج وأما ماء الجبل فهو الجليل فيجسده الثلج يكتسب
كيفية أجمال الأرض التي يسقط عليها في أجودته والرواءة وينبغي تجنب شرب الماء المتلوج عقيب الحمام والجماع والرياضة و
الطعام الحار لأصحاب السعال ووجع الصدر وضعف الكبد أصحاب الأمزجة الباردة **ماء الأبار** القناء مياه الأبل
قليلة اللطافة وماء القناء المدفونة تحت الأرض ثقيل لأن أحدهما محتقن لا يخلو عن تعفن الآخر محبوب عن الهواء وينبغي أن لا يشرب
على الفور حتى يبرد للهواء تاق عليه ليلة واردة أما كانت مجارية من رصاص وكانت بيرة معطلة ولا سيما إذا كانت تربتها ردية فهذا
الماء دني وغيره **ماء زمزم** سيد المياها واشرفها وأجلها قدرنا وأجملها إلى النفوس أغلاها ثمننا وانفسها عند الناس هو من
جابر بن سقيا السمعيل ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يذوق قلوب بين الكعبة واستارها أربعين ما بين
يوم وليلة وليس له طعام غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنها طعام طعم وزاد غير مسلم بإسناده وشفاء سقم وفي سنن ابن
ماجة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم لما شرب له وقد ضعف هذا الحديث
طائفة بعباد الله بن المؤمل راويه عن محمد بن المنكدر بن زوقد رينا عن عبد الله بن المبارك أنه لما حج أتى زمزم فقال اللهم ان
ابن ابى الموالى حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم لما شرب له فاني
أشربه لظأ يوم القيمة وابن ابى الموالى ثقة فالحديث إذا حسن وقد تحكى بعضهم وجعله بعضهم موضوعاً كالأقوالين فيه مجازفة

لا يشرب
مباشرة
من
البركة

وقد جربت انا وغيرى من الاستشفاء بما من مزمور اعجيبه واستشفيت به من عدة امراض فبرأت باذن الله شاهد
من يتقدي به الايام ذوات العدد قريبا من نصف الشهر اكثر ولا يجوعا ويطوف مع الناس كاحد هو واخبرني انه ربما بقي
عليه اربعين يوما وكان له قوة يجامع بها اهله ويصوم ويطوف مرات ماء النيل احد ايام الجنة اصله من وراء جبال
القمر في اقصى بلاد الحبشة من امطار تجتمع هنالك وسيول يمد بعضها بعضا فيسوقه الله تعالى الى ارض البحر التي كليات
بها فيخرج به ذرعا تاكل منه الانعام والاناوم ولما كانت الارض التي يسوقه اليها بليزا صلبة ان امطرت مطر العادة لم ترو ولو
تقهي للنبات وان امطرت فوق العادة ضرت المساكن والساكين وعطلت المعاش والمصالح فامطر البلاد البعيدة ثوساق تلك
الامطار الى هذه الارض في نهر عظيم وجعل سبحانه زيادته في اوقات معلومة على قدر ربي البلاد وكفايته فاذا ارى لبلاد و
عمها اذن سبحانه بتناقصه وهبوطه للتم المصلحة بالتمك من الزرع واجتمع في هذا الماء الامور العشرة التي تقدم ذكرها وكان
من الطف المياحة واخفها واعذبها واحلاها ماء البحر ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في البحر هو الطهور ماؤه واحل
ميتته وقد جعل الله سبحانه ملحا اجاجا مزارعا قائما ومصالحا من على وجه الارض من الادميين البهاث فان دأورا كثيرا
الحيون وهو يموت فيه كثيرا وينتقلو كان حلو الانث من اقامته وموت حيوانه فيه واجات وكان الهواء المحيط بالعالم يكتسب
منه ذلك وينتج ويحبب فيفسد العالم فاقضت حكمة الرب سبحانه وتعالى ان جعله كاملا لراحة التي لوالقي فيه جيف العالم
كلها وانتانه وامواته لم يغير شيئا ولا يتغير على مكته من حين خلق والى ان يطوى الله العالم فهذا هو السبب الغائي لموجب الملوحة
واما الفاعل فيكون ارضه سبخة مأكحة وبعد فالاغتيال به نافع من افات عديدة في ظاهر الجبل وشره مضر بلا خلة خارج
فانه يطلق البطن يهزل يحدث حكة وجربا ونفخا وعطشا ومن اضطر الى شربه فله طرق من العلاج يدفع به مضرة منها
ان يجعل في قدر يجعل فوق القدر قصبات وعليها صوف جديد منقوش يوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها الى الصوف فاذا كثر عصر
ولا يزال يفعل ذلك حتى يجتمع له ما يريد فيجعل في الصوف من البخار ما عذب ويبقى في القدر الزعاق ومنها ان يحفر على شاطئه حفرة
واسعة يرشح ماؤه اليها ثل الى جانبها قريبا منها اخرى ترشح هي اليها ثل ثالثة الى ان يعذب الماء واذا الجأته الضرورة الى شرب الماء
الكدر فعلاجه ان يلقي فيه نوى الشمس او قطعة من خشب الساج او جمر امتلها يطفئ فيه او طينا ارمينيا او سويق حنطة فان
كدرته ترسب الى اسفل مسك ثبت في صحيح مسلم عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اطيب الطيب المسك وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كانت اطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يخرج ويوم النحر وقبل ان يطوف
بالبيت بطيب فيه مسك المسك ملك انواع الطيب اشرفها واطيبها وهو الذي يضرب به الامثال يشبه به غيره ولا يشبه
بغيره وهو كئيبان الجنة وهو حار يابس في الثانية يسر النفس يقويها ويقوى الاعضاء الباطنة جميعها شرابا وشما والظاهر اذا
وضع عليها نافع للمشائخ والمبرودين لاسيما من الشتاء جيد للغشي والخفقان وضعف القوة بانعاشه للحارة الغربية ويجلو
بياض العين وينشف رطوبتها ويفش الرياح منها ومن جميع الاعضاء ويبطل عمل السموم وينفع من نفث الافاعي ومنافعة
كثيره جدا وهو اقوى المفحات **من نجوش** رديه حديث لا نعلم صحته عليه السلام بالمرزنجوش فانه جيد للخشام والخشام
الزكام وهو حار يابس ينفع شمه من الصلابة الباردة والكائن عن البلغم والسوداء والزكام والرياح الغليظة ويفتح السدد

أخذت في الرأس المخنوق ويحلل أكثر الأورام الباردة فينتفع من أكثر الأورام والأوجاع الباردة الرطوبة وإذا احتلج داخل الطمث
واعان على الحمل إذا دق ورقه اليابس كمدبه اذهب آثار الدم العارض تحت العين وإذا ضم إليه مع الخل نفخ لسعة العقرب
ودهنه نافع لوجع الظهر والكتفين ويذهب بالاعياء ومن ادمن شمه لم ينزل في عينيه الماء وإذا استعط بمائه مع دهن
اللونز فتم سدد المخنوق ونفع من الزحم العارضة فيها وفي الرأس **مسحوق** روى ابن ماجة في سننه من حديث انس يرفعه سيد
ادامكم الله وسيد الشئ هو الذي يصلى عليه ويقوم عليه وغالب الامام انما يصلى بالماء في مسند البراءة فرغنا سيوشك ان
تكونوا في الناس كالماء في الطعام ولا يصلى الطعام الا بالماء وذكر البغوي في تفسيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا ان الله
انزل اربع بركات من السماء الى الارض احدى الماء والماء والموت واشبه المصلى اجساد الناس اطعمتهم ويصلى كل
شئ يحتاجه حتى الذهب والفضة وذلك ان فيه قوة تزيد الذهب صفرة والفضة بياضا وفيه جلاء وتحليل فاذهب للرطوبة
الغليظة وتنشيف لها وتقوية للابدان ومنع من عفونها وفسادها ونفع من الحرج المتقحم واذا اكحل به قلم الحمر الزائد من
العين ومحق الطفرة والاندرا في ابلغ في ذلك ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار ويجد البراءة اذا ذلك بطون اصحاب الاستسقام
نفعهم وينقى الاسنان ويدفع عنها العفونة ويشد اللثة ويقويها ومنافعه كثيرة **حرف النون** نخل مذكور في القرآن في
غير موضع وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال بيانا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ في نخلة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة مثلها مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها اخبروني ما هي فوقع الناس في شجر البوادي فوقع في
نفسى انها النخلة فامرت ان اقول هي النخلة ثم نظرت فاذا انا اصغر القوم سنا فسكت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة
قد كرت ذلك لعمري لان تكون قلتها احب الي من كذا وكذا ففي هذا الحديث القاء العالم المسائل على اصحابه وتميزهم واختبار
ما عندهم وفيه ضرب الامثال والتشبيه وفيه ما كان عليه الصحابة من الحياء من كباثرهم واجلا ثهم وامساكهم عن الكلام
بين ايديهم وفيه فرح الرجل باصابة ولده وتوفيقه للصواب فيه انه لا يكره للولد ان يجيب لما عرف بحضرة ابيه وان لم يعرفه
الا ب ليس في ذلك اساءة ادب عليه وفيه ما تضمنه تشبيه المسلم بالنخلة وكثرة خيرها ودوام ظلها وطيب ثمرها وجوده
على الدوام وثمرها يوكل رطباً ويابساً ولبها ويا نغاد وهو غذاء ودواء وقوت وحلوى وشراب فاكهة وجذوعها للبناء والالات
الاواني ويتخذ من خواصها الحصر والمقاتل الادواني والمراد وغير ذلك ومن ليقها الحبال الخشبا وغيرها ثمر اخر شئ نواها علف
للابل ويدخل في الادوية والاكتمال ثوجال نباتها وحسن هيأتها وبهجة منظرها وحسن نضج ثمرها وصنعه وبهجة مسقر
للفوس عند ريته فرويتها مذكو لفاطرها وخالقها وبديع صنعه وكما ل قدرته وتما حكمة ولا شئ اشبه بها من الرجل
مؤمن اذ هو خير كله ونفع ظاهر وباطن وهي الشجرة التي حن جذعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فارقه شوقا الى قربه و
سما كلامه وهي التي نزلت تحتها منبرها ولدت عيسى قد ورد في حديث في اسناده نظر اكرموا عمتكم النخلة فانها خلقت من
طين الذي خلق منه آدم وقد اختلف الناس في تفضيلها على الحبة وبالعكس على قولين وقد قرن الله بينهما في كتابه في غير موضع
وما اقرب احدهما من صاحبه وان كان كل واحد منهما في محل سلطنة ومنبته والارض الذي توافقه افضل وانفع **ترجس**
فيه حديث لا يصح عليكم بشم الترجس فان في القلب حبة الجحون والجذام والبرص لا يقطعها الا شم الترجس وهو حار يابس

في الثانية واصل يمدل للقرح الفائرة الى العصب له قوة غسالة جالية جليدة واذا طعم وشرب ماؤه او اكل مسلوقا هيج النقي
وجذب الرطوبة من قعر المعدة واذا طعم مع الكرسنة والعسل نقي او ساخ القرح وفجر الديلات العسرة النضرة وزهرة معتدل
الحارة لطيف ينفع الزكام الباردة وفيه تحليل قوى ويفتح سدد الدماغ والمنخرين وينفع من الصلواع الرطبة السوداء ويصنع
الرؤس الحارة والمحرق منه اذا شق قضيبه صليبا وغرس صار مضاعفا ومن ماء من شمه في الشتاء امن من البرساو في
الصيف ينفع من اوجاع الرأس الكائنة من البلغم والمرق السوداء وفيه من العطرية ما يقوى القلب الدماغ وينفع من كثير
من امراضها وقال صاحب التيسير شمه يذهب بصر الصبيان **نورة** روى بن ماجه من حديث اوسمة رضى الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اطلق يد ابوعبته فطالها بالنورة وسائر جسده وقد ورد فيها عدة احاديث هذا امثلها وقد
قيل ان اول من عمل الحما وصنعت له النورة سليمان بن داود واصلاها كل سن جزان وزرنيخ جز وخطان بالماء ويترك في
الشمس والحما بقدر ما تنضج وتشد زرقة ثم يطلى به ويجلس ساعة ريثما يعمل ولا يمس ماء ثم يغسل ويطلقها بالحناء
لا ذهاب ثمرتها **بنق** ذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي مرفوعا ان ادم لما هبط الى الارض كان اول شئ اكل من ثمارها البنق وقد
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم البنق في الحديث المتفق على صحته انه رأى سدرة المنتهى ليلة اسر به واذا بنقها مثل قلال هجر
والبنق من ثمر السدر يعقل الطبيعة وينفع من الاسهال يدبغ المعدة ويسكن الصفراء ويغذي البدن ويشهي الطعام
ويولد بلغا وينفع الذرب الصفراوي وهو بطي الهضم وسويقه يقوى الحشاء وهو يصلح الامزجة الصفراوية ودفع مضرت
بالشهرة اختلف فيه هل هو رطب او يابس على قولين **الصحيح** ان رطبه بارح رطب يابس بارح **حرف الهاء** هذا
ورد فيها ثلاثة احاديث لا تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ثبت مثلها بل هي موضوعة احدها كوا الهندباء ولا تقضو
فانه ليس بعوم من الايام الاقطرات من الجنة تقطر عليه الثاني من اكل الهندباء ثوبا عليه لو نخل فيه سم ولا سمح الثالث ما من
ورقة من ورق الهندباء الا وعليها قطرة من الجنة وبعد فهي مستحيلة المزاج منقلبة بانقلاب فصول السنة فهي الشتاء
باردة رطبة وفي الصيف حارة يابسة وفي الربيع والخريف معتدلة وفي غالب احوالها تميل الى البرودة واليبس هي قابضة
مبددة جيدة للمعدة واذا طبخت واكملت نجحت عقلت البطن وخاصة البري منها فواجود للمعدة واشد قبضا وينفع من
ضعفها واذا اخمد بها سكنت التهاب العارض في المعدة وتنفع من النقرس ومن اورام العين الحارة واذا تضمد بورتها و
اصولها نفعت من لسع العقرب وهي تقوى المعدة وتفتح السدد العارضة في الكبد تنفع من اوجاعها حارها وباردها و
تفتح سدد الطحال العروق والاعشاء وتنقي مجاري الكلى وانفعها للكبد امها وماؤها المعتصر ينفع من اليرقان السدد في
سببها اذا خلط به ماء الزرنيخ الرطب اذا دق ورقها ووضع على الاورام الحارة بدها وحللها ويجلو ما في المعدة ويطفى حرارة
الدم والصفراء ما اكلت غير مسولة لانها متى تسلت وانقضت فارتقتها وتها وفيها مع ذلك قوة رياقية تنفع من جميع السموم
واذا اكحل بها نفع من العشاء ويدخل رقتها في الترياق وينفع من لدغ العقرب يقاوى كثر السموم واذا اعتصر ماؤها وصب
عليه الزيت خلص من الادوية القتالة كلها واذا اعتصر اصلها وشرب ماؤه نفع من لسع الافاعي ولسع العقرب لسع
الزنبور ولبن اصلها يجلو بياض العين **حرف الواو** درس ذكر الترمذي في جامعه من حديث زيد بن ارقم عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه كان ينعث الزيت والورس في ذات الجنب قال قتادة يلد به ويلد من الجنب الذي يشتك به ورثى ابن ماجة
 فيسنده من حديث زيد بن ارقم ايضا قال نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب دوسيا وقسطا وزيتا يلد به
 وصح عنه عن ام سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفساء تقعد بعد نفاسها اربعين يوما وكانت احدا نا تظلي الورس على وجهها من
 الكلف قال ابو حنيفة اللغوى الورس يزرع زرعاً وليس يبرى ولست اعرفه بغير ارض العرب لا من ارض العرب بغير بلاد
 اليمن وقوته في الحرارة واليبوسة في اول الدرجة الثانية واجوده الاحمر اللين القليل النخالة ينفع من الكلف والحكة والبثور
 الكائنة في سطح البدن اذا طلى به وله قوة قابضة صابغة واذا شرب نفع من الوضوء ومقدار الشربة منه وزنت درهم وهو
 في مزاجه ومنافعه قريب من منافع القسط البحرى واذا طهر به على البهق والحكة والبثور والسفحة نفع منها والثوب المصبوغ
 بالورس يقوى على الباه **وسمة** هي ورق النيل وهي تسود الشعر وقد تقدم قريباً ذكر الخلاف في حوازل الصبغ بالسواد ومن فعله
حرف اليا يعقطين وهو الدباء والقرع واذا كان اليقطين اعوفانه في اللغة كل شجرة لا تقوم على ساق كالبطيخ و
 القثاء واخيار قال الله تعالى **وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهَا شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ فَانْقِيل** ما لا يقوم على ساق يسمى نجماً لا شجراً والشجر ماله
 ساق قاله اهل اللغة فكيف قال شجرة من يقطين **فالجواب** ان الشجر اذا اطلق كان ماله ساق يقوم عليه اذا قيد بشئ يقيده
 به فالفرق بين المطلق والمقيد في الاسماء باب مهم عظيم النفع في الفهم ومراتب اللغة واليقطين المذكور في القرآن هونبات
 الدباء وثمره يسمى الدباء والقرع وشجرة اليقطين وقد ثبت في الصحيحين من حديث انس بن مالك ان خياطاً دعاه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال انس رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففريقا لي به خبزاً
 من شعير ومراقية دباء وقد يد قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى الصحفة فلما رآه
 احبل الدباء من ذلك اليوم وقال بوطالوت دخلت على انس بن مالك رضي الله عنه وهو ياكل القرع ويقول بالك من شجرة
 ما احبك الى يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كوفي الغيلانيات من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي
 الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة اذا طعمت قدراً فاكثروا فيها من الدباء فانها تسد قلب الحزين
اليقطين بارح رطب يغذو غذاء يسيراً وهو سرير الا خلد ان لو فسد قبل الهضم تولد منه خلط محمود ومن
 خاصيته انه يتولد منه خلط محمود فحانسه لما يصحبه فان اكل الخلد تولد منه خلط حريف وبالجملة خلط ما لم ومع القابض
 قابض وان طبخ بالسفرجل غذا البدن غذا جيداً وهو لطيف مائى يغذو غذاء رطباً بلغمياً وينفع المحررين ولا يلائم
 المبرودين ومن الغالب عليهم البلغم وماؤه يقطع العطش ويذهب الصداغ احار اذا شرب وغسل به الرأس وهو
 ملين للبطن كيف استعمل ولا يتلاوى المحررون بمثله ولا اعجل منه نفعاً ومن منافعه انه اذا طعم بجبين وشوى
 في الفرن او التنور واستخرج ماؤه وشرب ببعض الاشربة اللطيفة سكن حرارة الحمى الملتبهة وقطع العطش و غذا
 غذاء حسناً واذا شرب بترنجبين وسفرجل مرتقى اسهل صفراء محضه واذا طعم القرع وشرب ماؤه بشئ من غسل
 وشئ من نظرون احدر بلغماً ومرتق معلاً واذا دق وعمل منه ضماد على الياقوخ نفع من الاورام الحارقة في الدماغ واذا سحق
 جراحته وخالط ماءً بدهن الزرد وقطر منها في الاذن نفعت من الادرام الحارقة وجراحته نافعة من الامراض العينية الحارقة

ومن النقرس الحار هو شديد النقرس لأصحاب الأمزجة الحارة والمحمومين ومتى صادف في المعدة خلطاً ردياً استحال إلى طبيعته وفسد وولد في البدن خلطاً ردياً يدفع مضرة بالخلد المرة وبأجملة فهو من الطغاة الغذائية وأسرعها أنفعالاً ويذكر عن انس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثر من أكله **فصل** وقد رأيت أن اختتم الكلام في هذا الباب بفصل مختصر عظيم النفع في المحاذير الوصايا الكلية النافعة ليعتبر منفعة الكتاب رأيت لابن ماسويه فصلاً في كتاب المحاذير نقلته بلفظه **قال** من أكل البصل أربعين يوماً وكلف فلا يلوم من أن نفسه ومن اقصد فاكل الحافا صابغاً أو جرب فلا يلوم من أن نفسه ومن جمع في معدته البيض السمك فاصابه فالحرق والقوة فلا يلوم من أن نفسه ومن دخل الحمام وهو ممتلئ فاصابه فالحرق فلا يلوم من أن نفسه ومن جمع في معدته اللبن والسمك فاصابه جذام أو برص أو نقرس فلا يلوم من أن نفسه ومن جمع في معدته اللبن والنبيد فاصابه برص أو نقرس فلا يلوم من أن نفسه ومن احتلم فلم يغتسل حتى وطئ أهله فولدت عجوزاً أو مخبلاً فلا يلوم من أن نفسه ومن أكل بيضاً مصلوقاً بارداً أو امتلأ منه فاصابه ربو فلا يلوم من أن نفسه ومن جامع فلم يصبر حتى يفرغ فاصابه حصاة فلا يلوم من أن نفسه ومن نظرت المرأة ليلاً فاصابه لقوة أو أصابه داء فلا يلوم من أن نفسه **فصل** وقال ابن عثيمين في جمع بين البيض والسمك فانهما يورثان القولنج والبواسير ووجع الأضراس إذا أكل البيض يولد الكلف في الوجه أكل الملوحة والسمك المالح والاقتصاد بعد الحمام يولد البهق والجرب إذا أكل كل الغنم يعقر المئانة الأغتسال بالماء البارد بعد أكل السمك الطري يولد الفالج وطى المرأة الحائض يولد الجذام أجماع من غير أن يهرق الماء عقيب يولد الحصى طول الملك في المخرج يولد الداء الذي قال بقراط الأقال من الضار خير من الأكل من النافع وقال استديموا الصحة بترك التماسل عن التعبد بترك الامتلاء من الطعام والشراب قال بعض الحكماء من أراد الصحة فليجود الغذاء وليأكل على نقاء وليشرب على ظمأ وليقلل من شرب الماء ويمتد بعد الغدا ويمتد بعد العشاء ولا ينام حتى يعرض نفسه على الخلاء وليحذر دخول الحمام عقيب الامتلاء ومرة في الصيف خير من عشر الشتاء وأكل القديد اليابس بالليل معين على الفناء ومجامعة العجائز تهرم أعمار الأحياء وتسقم أبدان الأصحاء ويرى هذا عن علي كرم الله وجهه ولا يصح عنه وإنما بعضه من كلام الحارث بن كلثة طبيب العرب وكلام غيره وقال الحارث من سر البقاء والبقاء فليأكل الغذاء وليعجل العشاء وليخفف الرداء وليقل غشيان النساء وقال الحارث أربعة أشياء تهدم البدن أجماع على البطنة ودخول الحمام على الامتلاء وأكل القديد أجماع العجوز ولما احتضر الحارث اجتمع إليه الناس فقالوا ما بنا من ننتهي إليه من بعدك فقال لا تزوجوا من النساء الأشابة ولا تأكلوا من الفاكهة إلا في وإن فضجها ولا يتعاجن أحدكم ما احتل بدنه الداء وعليكم بتنظيف المعدة في كل شهر فإنها مذيبة للبلغم مهلكة للمرة منبثة للحمة وإذا تغذى أحدكم فليتم على أن يغذاه ساعة وإذا تعشى فليمش أربعين خطوة وقال بعض الملوك لطبيبه لعك لا تبقى لي نصف لي صفة أخذها عنك فقال لا تأكل الأشابة ولا تأكل اللحم إلا فتياً ولا تشرب الدواء إلا من علة ولا تأكل الفاكهة إلا في فضجها وأجد مضغ الطعام إذا أكلت فمارا فلا بأس أن تنام وإذا أكلت ليلاً فلا تنم حتى تمشي لو خمسين خطوة ولا تأكل حتى تجوع ولا تشكرهن على أجماع ولا تحبس البول خذ من الحمام قبل أن يأخذ منك ولا تأكل طعاماً في معدتك طعاماً إذا كان تأكل ما يحجز أسنانك عن مضغه فتعجز تأكل

عن هضمه وعليك في كل سبوع بقية تنقي جسمك ونعم الكثر الدم في جسدك فلا تخرجه الا عند الحاجة اليه عليك بدخول الحمام فانه يخرج من الاطباق ما لا يصل الادوية الى اخراجه وقال المشافعي رحمة الله تعالى اربعة تقوى للبدن اكل اللحم وشو الطيب كثرة الغسل من غير حمام ولبس الكتان واربعة توهن البدن كثرة الحمام وكثرة النوم وكثرة شرب الماء على الريق وكثرة اكل الحامض واربعة تقوى البصر الجلوس تجاه الكعبة والحل عند النوم والنظر الى الخضر وتنظيف المجلس واربعة توهن البصر النظر الى القدر الى المصلوب والى فرج المرأة والقعود مستدبر القبلة واربعة تزيد في الحمام اكل العصار ورو الاطريق في الفستق والخروب واربعة تزيد في العقل ترك الفضول من الكلام والنوم والكثرة في الجلوس والجلوس في الظل ولا طون خمس يوزن البدن ويرى ما قلن قصه ذات ليل فذا في الاحبة وتجمع المغاظ ودر النضيم وضحك ذوى الجمل بالعلاء وقال طبيب المكنون عليك بحصال من حفظه فهو جديان لا يعتدل الا على الموت لا تاكل طعاما في معدتك طعاما ذاك ان تاكل طعاما يتعب اضراسك في مضغه فتخرج معدتك عن هضمه واياك وكثرة الحمام فانه يقتبس نور الحياة واياك وجماعة العجوز فان يورث موت الفجأة واياك والفصد الا عند الحاجة اليه وعليك بالقى في الصيف من جوامع كلمات ابقراط قوله كل كثير فهو معد للطبيعة وقيل بجالينوس مالك لا تمرض فقال لا في لم اجمع بين طعامين رديين ولم ادخل طعاما على طعام ولم احبس المعدة طعاما ناذيت منه **فصل** اربعة اشياء تمرض الجسم الكلام الكثير والنوم الكثير والاكل الكثير والحمام الكثير فالكلام الكثير يقلل مخ الدماغ ويضعفه ويجعل الشيب والنوم الكثير يصفر الوجه ويعمي القلب ويعجز العين ويكسل عن العمل ويولد الرطوبة في البدن والاكل الكثير يفسد المعدة ويضعف الجسم ويولد الرياح الغليظة والادواء العسرة والحمام الكثير يهدل البدن ويضعف القوى ويجفف رطوبات البدن ويرخي العصب يورث السدد ويعجز عن جميع البدن ويخلص الدماغ لكثرة ما يتحلل منه به من الروح النفساني واضعافه اكثر من اضعاف جميع المستفرغات ويستفرغ من جوهر الروح شيئا كثيرا وانفع ما يكون اذا صادف شهوة صادقة من صورة جميلة حديثة السن حلا مع سن الشبوبة وحرارة المزاج ورطوبته وبعد العهد به وجملة القلب من الشواغل النفسانية ولو يفرط فيه ولو يقرنه ما ينبغي تركه معه من امتلاء مفرط ونواء او استفرغ او رياضة تامة او حر مفرط او برد مفرط فاذا راعى فيه هذه الامور العشرة انتفع به جدا واياها فقد حصل له من الضرر بحسبه وان فقدت كلها او اكثرها فهو الهلاك **المعجل** **فصل** الحمية المفرطة في الصحة كالتخليط في المرض والحمية المعتدلة نافعة وقال جالينوس لا صحابه اجتنبوا ثلثا وعليكم باربع ولا حاجة لكم الى طبيب اجتنبوا الغبار والدخان والثلث عليكم بالدم والطيب والحلوى والحمام ولا تاكلوا فوق شبعكم ولا تتخللوا بالبادزرج والريحان ولا تاكلوا الجوز عند المساء ولا يناموا من به زكوة على قفاه ولا ياكل من به غم حامضا ولا يسرع المشي من اقتصد فانه يكون مخاطرة الموت ولا يتقيأ من قوله عينه ولا تاكلوا في الصيف كثيرا ولا ينام صاحب الحمى الباردة في الشمس ولا تقربوا البارد منجأ العتيق المبزور من شرب كل يوم في الشتاء قد حان من ماء حار من من الاعلال من ذلك جسمه في الحمام بقشور الرومان آمن من الجرب والحكة ومن اكل خمس سوسنات مع قليل مصطكي زخمى وعود خام ومسك بقي طول عمره لا يضعف معدته ولا تفسد ومن اكل بزير الطيم من السكر نظف احصا من معدته وزالت عنه حرقة البول **فصل** اربعة تهدم البدن الهم والحزن والكجوع والسهر

وأربعة تفرج النظر إلى الخسرة وإلى الماء الجاري والمحجوب الثمار وأربعة تظلم البصر المشي حافياً والتصميم والمسباج والبيغض
والثقليل العدو وكثرة البكاء وكثرة النظر في الخط الدقيق وأربعة تقوى الجسم لبس الثوب لتأخر ودخول الحمام المعتدل في أكل
الطعام والحلو والدم وشتم الروائح الطيبة وأربعة تيبس الوجه وتذهب ماء وجهه ويجهته وطلاقة الكذب الوقاحة و
كثرة السؤال عن غير العلم وكثرة الفجور وأربعة تزيد في ماء الوجه ويجهته المروة والوفاء والكبر والتقوى وأربعة تجلب البغضاء
والمقت الكبر والكذب القيمة وأربعة تجلب الرزق قيام الليل وكثرة الاستغفار بالاسحار وتعاهد الصدقة والذكر
أول النهار وأربعة تمنع الرزق نوم الصبيحة وقلة الصلوة والكسل والخيانة وأربعة تغضب بالفهم والذهن أدمان
أكل الحامض والفواكه والنوم على القفا والهم والغمر وأربعة تزيد في الفهم فراغ القلب قلة التملق من الطعام والشراب حسن
تدبير الغذاء بالأشياء المحلوة والدميمة وإخراج الفضلات المثقلة للبدن وما يضر بالعقل أدمان أكل البصل والباقلا
والزيتون والبادنجان وكثرة الحجام والوحدة والأفكار السكر وكثرة الضحك والغرق بعض أهل النظر قطعت في ثلث مجالس
فلما جدد ذلك علة إلا أني أكثر من أكل البادنجان في أحد تلك الأيام ومن الزيتون في الآخر ومن الباقلا في الثالث **فصل**
قد اتينا على جملة نافعة من اجزاء الطب العلي لعل الناظر فيها لا يظفر بكثير منها إلا في هذا الكتاب إريكاً قرب ما بيننا وبين الشريعة
وان الطب النبوي نسبة طباً لطبا تعين إليه أقل من نسبة طب العجائز إلى طبهم والامرفوق ما ذكرناه وأعظم مما وصفنا
بكثير ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسير على ما وراءه ومن لم يرزقه الله بصيرة على التفصيل فليعلم ما بين القوة المؤيدة
بالوحي من عند الله والعلوم التي رزقها الله الأنبياء والعقول البصائر التي منحهم الله إياها وبين ما عند غيرهم ولعل قائل
أن يقول ما لهذا الرسول صلى الله عليه وسلم ما لهذا الباب ذكر قوى الأدوية وقوانين العلاج وتدبير امر الصحة وهذا من تقصير
هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن هذا واضعافه واضعافاً مضاعفة من فهم بعض ما جاء به الرسول
إليه ودلالة عليه حسن الفهم عن الله ورسوله من يؤمن بالله به على من يشاء من عبادة فقد وجدنا أن أصول الطب الثلاثة
في القرآن وكيف تنكر أن تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملة على صلاح الأبدان كاشتها على صلاح
القلوب إنها مرشدة إلى حفظ صحتها ودفع أفاتها بطرق كلية قد وكل تفصيلها إلى العقل الصحيح والقطرة السليمة بطرق
القياس والتنبيه والإيماء كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه ولا تكن ممن إذا جهل شيئاً أعاده ولو رزق بعد تظلماً
من كتاب الله وسنة رسوله وفهماً تاماً في النصوص لوازرها لاستغنى بذلك عن كل كلام سواه ولا تستنبط جميع العلوم
الصحيحة من فم الرسل كلها على معرفة الله وأمره وخلقه وذلك مسلم إلى الرسل صلوات الله عليهم وسلامته إنما علم الخلق بالله أمره وخلقه فحكمة خلقه
وأمره وطبائعه أصح وانفع من طب غيرهم وطب اتباع خاتمهم وسيدهم وإمامهم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامته عليه
وعليه أكمل الطب وأصح وانفعه ولا يعرف هذا إلا من عرف طب الناس سواه وطبهم ثوازن بينهما فحينئذ يظهر له التفاوت
وهو أصح الأمر عقولاً وفطراً وأعظم علماً وأقربهم في كل شيء إلى الحق لأنهم خيرة الله في الأمم كما رسولهم خيرة من الرسل والعلم الذي
وهبهم إياه والحكمة أمر لا يدان لهم فيه غيرهم وقد روي الإمام أحمد في مسنده من حديث جابر بن حكيم عن أبيه عن جده
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتم توفون سبعين أمة أنت خيرها وأكرمها على الله فظهر أثر كرامته على الله سبحانه

في علومهم وعقولهم واحكامهم ونظمهم وهو الذين عرضت عليهم علوم الامم قبلهم وعقولهم واعمالهم ودرجاتهم فازدادوا بذلك علماً وحكماً وعقلاً الى ما افاض الله سبحانه عليهم من علمه وحلمه ولذلك كانت الطبيعة الدموية لهم والصفراوية لليهود والبلغية للنصارى ولذلك غلب على النصارى البلادة وقلة الفهم والفطنة وغلب على اليهود الحزن والهمم والغمو والصغار وغلب على المسلمين العقل والشجاعة والفهم والنجاة والفرح والسرور وهذه اسرار حقائق انما يعرف مقدارها من حسن فهمه ولطف ذهنه وغزير علمه وعرف ما عند الناس بالله التوفيق **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في اقصيته واحكامه وليس الغرض من ذلك ذكر التشريع العام وان كانت اقصيته الخاصة تشريعاً عاماً وانما الغرض ذكر هديه في الاحكام الجزئية التي فصل بها بين المخصوصين كيف كان هديه في الحكم بين الناس نذكر مع ذلك قضايا من احكامه الكلية **فصل** ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث جابر بن حكيم عن ابيه عن جده انه حبس في قهقهة قال احمد وعلي بن المديني هذا الاسناد صحيح وذكر ابن زياد عنه صلى الله عليه وسلم في احكامه انه صلى الله عليه وسلم سجن رجلاً اعتق شركاً له في عبد فوجبه عليه استمارة عتقه حتى باع غنمة **فصل** في حكمه فحين قتل عبداً رضى لا وزاعى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلاً قتل عبداً متعمداً فجعله النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلد ونقاه سنة وامره ان يعتق رقبة ولو يقدله به وروى الامام احمد من حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم من قتل عبداً قتلناه فان هذا كان محفوظاً وقد سمعته منه الحسن كان قتله تعزيراً الى الامم بحسب ما يراه من المصلحة وامر رجلاً بلزمة غريمه كما ذكر ابو داود عن النضر بن شميل عن الهرياس بن حبيب عن ابيه عن جده رضى الله عنه قال تبت النبي صلى الله عليه وسلم بغريمي فقال لي الزمته فقال لي يا اخا بني سم ما تريد ان تفعل باسيرك وترى ابو عبيد رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل القاتل صلباً الصابو قال ابو عبيد اي محبسه للموت حتى يموت وذكر عبد الوارث في مصنفه عن علي كرم الله وجهه يحبس الممسك في السجن حتى يموت **فصل** في حكمه في المحاربين حكمه بقطع ايديهم وارجلهم وشمْل اعينهم كما شملوا عين الراعي وتركهم حتى ماتوا جوعاً وعطشاً كما فعلوا بالراعي **فصل** في حكمه بين القاتل وولي المقتول ثبت في صحيح مسلم عنه ان رجلاً ادعى على اخر انه قتل اخاه فاعترف فقال ذاك صاحبك فلما ولى قال ان قتله فهو مثله فرجع فقال انما اخذته بامرك فقال صلى الله عليه وسلم اما تريد ان تبوءا بشك واتق صاحبك فقال بلى فحلى سبيله وفي قوله فهو مثله قول **احاديث** ان القاتل اذا قيد منه سقط بها عليه فصار هو والمستفيد بمنزلة واحدة وهو لو يقل انه بمنزلة قبل القتل وانما قال ان قتله فهو مثله وهذا يقتضي المماثلة بعد قتله فلا اشكال في الحديث وانما فيه التعريض الحق بترك القود والعفو **الثاني** انه ان كان لورث قتل اخيه فقتله به فهو متعدي مثله اذا كان القاتل متعدياً بالجناية والمقتص من تعدي بقتل من لو يتعمد القتل ويدل على هذا التاويل ما روى الامام احمد في مسنده من حديث ابي هريرة رضى الله عنه قال قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعه الى ولي المقتول فقال القاتل يا رسول الله ما اردت قتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولي اما انه اذا كان صادقا فثوق قتله دخلت النار فحلى سبيله وفي كتاب ابن حبيب في هذا الحديث زيادة وهي قال النبي صلى الله عليه وسلم عمداً يخطئ قلب **فصل** في حكمه بالقود على من قتل جارية وانه يفعل به كما فعل ثبت في الصحيحين ان يهودياً رضى راس جارية بين حجرين على وضاح لهاى حلى فاخذ فاعترف فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرد

راسه بين حجرين وفي هذا الحديث دليل على قتل الرجل بالمرأة وعلى أن الجاني يفعل به كما فعل وإن القتل غيلة لا يشترط فيه اذن
 الولي فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد فعه الى اوليائها ولو يقبل ان شئتم فاقبلوه وان شئتم فاعفوا عنه بل قتله حتما هذا مذهب
 مالك واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية ومن قال انه فعل ذلك لنقض العهد لم يصح فان ناقض العهد لا يخرج راسه بالحجارة
 بل يقتل بالسيف **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن ضرب امرأة حاملا فطرحها في الصمي** بين اثنتين من هذيل
 سميت احدهما الاخرى فجرقتاها وما في بطنها فقضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد او وليدة في الجنين وجعل دية
 المقتولة على عصبة القاتلة هكذا في الصمي بين وفي النسائي فقضى في حملها بغرة وان يقتل بها كذا فيقال غيلة ايضا انه قتلها
 مكانها والصحيح انه لم يقتلها لما تقدم وقد روى البخاري في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في
 جنين امرأة من بني كحيان بغرة عبد او وليدة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 ميراثها بينها وزوجها وان العقل على عصبتها وفي هذا الحكم ان شبه العمد لا يوجب القود وان العاقلة تحمل الغرة تبعاً للدية وان العاقلة
 هو العصبة وان زوج القاتلة لا يدخل معهم وان اولادها ايضا ليسوا من العاقلة **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم بالقسمامة**
 فيمن لم يعرف قاتله ثبت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم حكم بها بين الانصار واليهود وقال بحويصة ومحيصة وعبد الرحمن تحلفون
 وتستحقون دم صاحبكم وقال البخاري تستحقون قاتلكم او صاحبكم فقالوا امر لم نشهده ولم نره فقال فتباركوا بهودايمان خمسين
 فقالوا كيف نقبل ايمان قوم كفار فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده وفي لفظ يقسم خمسون منكروا على رجل منهم فيدفع بوجهه
 اليه واختلف لفظ الاحاديث الصحيحة في محل الدية ففي بعضها انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وفي بعضها وداه من اهل
 الصدقة وفي سنن ابن داود انه صلى الله عليه وسلم القديته على اليهود لانه وجد بينهم وفي مصنف عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم
 بدأ بيهود فابوا ان يحلفوا فرد القسمامة على الانصار فابوا ان يحلفوا فجلوا عقله على يهود وفي سنن النسائي فجعل عقله على اليهود واداهم
 بعضها وقد تضمنت هذه الحكومة امورا منها الحكم بالقسمامة وانها من دين الله وشرعه ومنها القتل بها لقوله فيدفع بوجهه
 اليه وقوله في لفظ اخر وتستحقون دم صاحبكم فظاهر القرآن والسنة القتل بايمان الزوج وايمان الاولياء في القسمامة وهومنة
 اهل المدينة واما اهل العراق فلا يفتلون في واحد منهما واما احمد فيقتل في القسمامة دون اللعان والشاخي رحمه الله عكسه ومنها
 انه يبدل بايمان المدعين في القسمامة بخلاف غيرها من الدعاوى ومنها ان اهل الذمة اذا منعوا حقا عليهم انتقض عهدهم
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان تدروا امانا تاذنوا بحرب منها ان المدعى عليه اذا بعد عن مجلس الحاكم كتب اليه ولو شخصه و
 منها جواز العمل بالحكم بكتاب القاضي ان لو يشهد عليه ومنها القضاء على الغائب منها انه لا يكتفى في القسمامة باقل من خمسين اذا
 وجد او ثمة الحكم على اهل الذمة بحكم الاسلام وان لم يتحاكموا اليه اذا كان الحكم بينهم وبين المسلمين ومنها وهو الذي اشكل على كثير
 من الناس عطاؤه الدية من اهل الصدقة وقد ظن بعض ان ذلك من سيم الغاوين وهذا لا يصح فان غارم اهل الذمة
 لا يعطى من الزكاة وظن بعضهم ان ذلك مما فضل من الصدقة عن اهلها فلا ما ان يصرفه في المصالح وهذا اقرب من الاول
 واقرب منه انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وافترض الدية من اهل الصدقة ويدل عليه فوداه من عنده واقرب
 من هذا كله انه يقال لما تحملها النبي صلى الله عليه وسلم لاصلاح ذات البين بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم

غرمه لاصلاح ذات البين ونعل هذا مراد من قال انه قضاهما من سيم الغاروين وهو صلى الله عليه وسلم لو اخذ من نفسه شيئاً فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى عطاء الدية منها مجرى اعطائها من الغرم لاصلاح ذات البين والله اعلم فان قيل فكيف تصنعون بقوله فجعل عقله على اليهود فيقال هذا مجمل لم يحفظ راويه كيفية جعله عليهم فانه صلى الله عليه وسلم لما كتب اليهم ان يردوا القتل ويأذوا بحرب كان هذا كالا لزام لليهود بالدية ولكن الذي حفظ انهم انكروا ان يكونوا قتلوا وحلفوا على ذلك وان رسول الله صلى الله عليه وسلم ودا من عند حفظوا زيادة على ذلك فهم اولى بالتقديم فان قيل فكيف تصنعون برواية النسائي انه قسمها على اليهود ودا عنهم بعضها قيل هذا ليس بحفظ قطعاً فان الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى اولياء القتل بل لا بد من اقرار او بيعة او ايمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم ايمان القسامة على المدعين فاليوان يحلفوا فكيف يلزم لليهود بالدية بمجرد الدعوى **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في اربعة فسقطوا في يد فتعلق بعضهم ببعض فهلكوا ذكر الامام احمد والبخاري وغيرهما ان قوماً احتفروا يد ابي اليمان فسقط فيها الاسد فسقط فيهما رجل فتعلق باخر والثالث والثالث بالاربع فسقطوا جميعاً فما توافوا فارتفع اولياءهم الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال جمعوا من حفر الير من الناس قضى الاول يوم الدية لانه هلك فوقة ثلثة والثاني ثلثها لانه هلك فوقة اثنان والثالث بنصفها لانه هلك فوقة واحد الرابع بالدية تامة فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم العام القابل فقصوا عليه القصة فقال هو ما قضى بينكم هكذا سياق البخاري وسياق احمد نحوه وقال انهم ابوان يتراضوا بقضاء على كرم الله وجهه فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام ابراهيم عليه السلام فقصوا عليه القصة فاجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل الدية على قبائل الذين ائزدهم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة ابيه روى الامام احمد والنسائي وغيرهما عن البراء رضي الله عنه قال لقيت خالي بابرقة ومعه الراية فقال ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه ان اقبله واخذ ماله وذكر ابن ابي خيثمة في تاريخه من حديث معاوية بن قرة عن ابيه عن جده رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى رجل عرس امرأة ابيه فضرب عنقه وخمس ماله قال يحيى بن معين هذا حديث صحيح وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقع على ذات محرم فاقتلوه وذكر البخاري ان رافع بن خديج روى عن رجل اغتصب ابنته على نفسها فقال حبسوه وسلبوا من ههنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا عبد الله بن مطرف رضي الله عنه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تخطأ حرم المومنين خطوا وسطه بالسيف وقد نزل احمد في رواية اسمعيل بن سعيد في رجل تزوج امرأة ابيه وبذلت محرم فقال يقتل ويدخل ماله في بيت المال وهذا القول هو الصحيح وهو مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المشافعي مالك وابو حنيفة حله حال الزاني ثوباً لا بوجيفة ان وطئها بعد عذر فلا حد عليه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه احق واولى **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم بقتل من اتهم بامور ولدته فلما ظهرت براءته امسك عنه روى ابن ابي خيثمة وابن السكن وغيرهما من حديث ثابت عن انس رضي الله عنه ان ابن عوف مارية كان يتيماً بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه اذهب فان وجدته عند مارية فاضرب عنقه فاتاه على فاذهبه في بركة يتبرد فيها فقال له على اخرج فتاوله يده فاخرجه فاذا هو محبوب ليس له ذكركف عنه على كرم الله وجهه ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انه محبوب ماله ذكر في لفظ اخرانه وجدته في نخلة يجتمع قومه هو

ملفوف بخزقة فلما رأى السيف ارتعد وسقطت أخزقة فاذا هو محبوب لا ذكر له وقد أشكل هذا القضاء على كثير من الناس فطعن بعضهم في الحديث ولكن ليس في أسناده من يتعلق عليه تأوله بعضهم على أنه صلى الله عليه وسلم يورد حقيقة القتل إنما أراد تخفيفه ليزجر عن مجيئه إليهم قال وهذا كما قال سليمان للمراتين اللتين اختصمتا إليه في الولد على بالسكين حتى أشق الولد بينهما ما لم يردان يفعل ذلك بل قصد استعلاءهما من هذا القول لذلك كان من تراجم الأئمة على ذلك **باب كالم** وهو غير الحق ليتوسل به إلى معرفة الحق فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعرف الصحابة براءة مارية وعلومه إذا عاين السيف كشف عن حقيقة حاله فجاد الأمر كما قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسن من هذا أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً رضي الله عنه بقتله تعزيراً لأقدامه وجراً له على خلوته بأمر ولده فلما تبين له على حقيقة الحال أنه يرى من الريبة كف عن قتله واستغنى عن القتل بتبين الحال التعزير بالقتل ليس بالأمر كما كان بل هو تابع للمصلحة دائمة وجوداً وعدماً **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم في القتل يوجد بين قريتين تروى الإمام أحمد بن أبي شيبه من حديث ابن سعيد البخاري رضي الله عنه قال جد قتيل بين قريتين فامر النبي صلى الله عليه وسلم فذرعهما بينهما فوجدوا أحدهما أقرب فكان في نظر أبي شابر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقاء إلى أقربهما وفي مصنف عبد الرزاق قال عمر بن عبد العزيز قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا في القتل بين جدتين ظهري ديار قوم أن الأيمان على المدعى عليهم فإن نكلوا حلف المدعون واستحقوا فإن نكل الفريقان كانت الدية نصفها على المدعى عليهم وبطل النصف إذا لم يحلفوا وقد نص الإمام أحمد في رواية امرئزقي على القول بمثل رواية ابن سعيد فقال قلت لأبي عبد الله القوم إذا أعطوا الشيء فتبينوا أنه ظلم فيه قوم فقال ترد عليهم إن عرفت القوم قلت فإن لم يعرفوا قال يعرف في ذلك موضع فقلت فأي شيء في أن يفرق على مساكين ذلك الموضع فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل لدية على أهل المكان يعني القرية التي وجد فيها القتل فأرأاه قال كما أن عليهم الدية هكذا يفرق فيهم يعني إذا ظلم قوم منهم ولم يعرفوا فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى بموجب هذا الحديث وجعل لدية على أهل المكان الذي وجد فيه القتل واجتمع به أحمد وجعل هذا أصلاً في تفرق المال الذي ظلم فيه أهل ذلك المكان عليهم إذا لم يعرفوا بأعيانهم وأما الآخر فمسل لا يقوم بمثله حجة ولو صح تعين القول بمثله لم يجز مخالفته ولا يخالف بأبطل دعاوى الأبواب لقسامة فإنه ليس فيهم لو ظهر بظاهر بوجوب تقديم المدعى فقد علم المدعى عليهم في اليمين فإذا نكلوا قوى جانب المدعى من وجهين أحدهما وجود القتل بين ظمريينهم والثاني نكلهم عن براءة ساقطت باليمين وهذا يقوم مقام اللوث الظاهر فيحلف المدعون ويحلفون فإذا نكل الفريقان كلاهما أورد ذلك شبهة مركبة من نكل كل واحد منهما فلم ينفذ لك سبباً لايجاب كمال الدية عليهم إذا لم يحلف غموا وهو لا إسقاطها عنهم بالكيفية حيث لم يحلفوا فجعلت الدية نصفين ووجب نصفها على المدعى عليهم بثبوت الشبهة في حقهم بترك اليمين ولم تجب عليهم بكما لها لأن خصومهم لم يحلفوا فلما كان اللوث متراكباً من يمين المدعين ونكل المدعى عليهم ولم يتر سقط ما يقابل إيمان المدعين وهو النصف ووجب ما يقابل نكل المدعى عليهم وهو النصف وهذا من أحسن الأحكام وأعدلها وبالله التوفيق **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم بتأخير القصاص من الجرح حتى يندمل ذكر عبد الرزاق في مصنفه وغيره من حديث عمر بن شعيب رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل طعن آخر بقرن في رجله فقال يا رسول الله قد في فقال جرحه جرحك فإلى الرجل إلا أن يستقيده فإذ به النبي صلى الله عليه وسلم ففهم المستقدم منه وعرج المستقيده فقال عرجت وبرأ صاحب

فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألم أرك أن لا تستقيد حتى يبرأ جرحك فعصيتني فأبعدك الله وبطأ جرحك ثوأم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان به جرح بعد الرجل الذي عزم أن لا يستقاد منه حتى يبرأ جرحه صاحبها فالحرم على ما بلغ حتى يبرأ فما كان من سبل أو عزم فلا تؤد فيه وهو عقل من استقاد جرحاً فاصيب المستقاد منه فعقل ما فضل من دية على جرح صاحبها له **قلت** الحديث في مسند الإمام أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده متصل أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد نفي فقال حتى يبرأ ثو جاء إليه فقال قد نفي فأقاده ثو جاء إليه فقال يا رسول الله عزت فقال قد غيبتك فعصيتني فأبعدك الله وبطأ جرحك ثو فني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبها وفي سنن الدارقطني عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً جرح فإراد أن يستقيد فني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقاد من الجرح حتى يبرأ الجرح وقد تضمنت هذه الحكومة أنه لا يجوز الاقتصاص من الجرح حتى يستقر أمره أما باندمال وبسريرة مستقرة وأن سرية أجنبية مضمونة بالقود وجواز القصاص في الضربة بالعصا والقرن ونحوهما ولا تاسخ لهذه الحكومة ولا معارض لها ولا تاسخ بها تعجيل القصاص قبل الاندمال لأن نفس القصاص فامله وأن المجني عليه إذا بدد واقتص من الجاني ثوسرت الأجنابة إلى عضو من أعضائه أو إلى نفسه بعد القصاص فالسرية هدرانه يكتفي بالقصاص حدة دون تعزير الجاني وحسبه قال عطاء الجرح من قصاص ليس للإمام أن يضربه ويسجنه إنما هو القصاص ما كان ربك نسيئاً ولو شاء لامر بالضرب والسجن قال مالك يقتص من جرح الأدمي ويعاقب بجرائمه وأجمعوا يقولون القصاص يعني عن العقوبة الزائدة فهو كالحدا إذا اقيم على الحد ولو تجتمع معاً إلى عقوبة أخرى والمعاصي ثلاثة أنواع نوع عليه حد مقدور لا يجمع بينه وبين التعزير ونوع لا حد فيه ولا كفارة فهذا يردع فيه بالتعزير ونوع غير كفارة ولا حد فيه كالوطي في الأحرام والصياور فهل يجمع فيه بين الكفارة والتعزير على قولين للعلماء وهم وجهان لا صحابا أحد بالقصاص مجرى مجرى الحد فلا يجمع بينه وبين التعزير **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم بالقصاص في السر السن في الصحيحين من حديث أنس أن ابنة النضر أخت الربيع لطمت جارية فكسرت سنهما فاختموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص فقالت الربيع يا رسول الله لا يقتص من فلانة ولا والله لا يقتص منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله يا أم الربيع كتاب الله القصاص فقالت لا والله لا يقتص منها أبداً فعفى القوم وقبلوا الدية فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن عض يدي رجل فانزع يده من فيه فسقطت ثنية العاض بها لها أثبت في الصحيحين أن رجلاً عض يدي رجل فانزع يده من فيه فوقع ثنياه فاختموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لادية لك وقد تضمنت هذه الحكاية أن من خلص نفسه من يده ظالمه فتلفت نفس الظالم أو شيء من أطرافه أو ماله بذلك فهو هد غير مضمون **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن أظلم في بيت رجل غير أذنه فحذفه بحصاة أو عود ففقا عينه فلا شيء عليه ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأاً أظلم عليك بغير أذن فحذفته بحصاة ففقات عينه لم يكن عليك جناح وفي لفظ فيهما من أظلم في بيت قوم بغير أذنهم ففقا أذنيه فلا دية له ولا قصاص فيهما أن رجلاً أظلم في حجرة من حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقاموا إليه بشقص وجعل يخله ليطعنه فذهب إلى القول بهذه الحكومة وإلى التي قبلها فقهاء الحديث منهم الإمام أحمد والشافعي لم يقل بها أبو حنيفة ومالك **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم أن الحاكم إذا قتل عمداً لا تقتل حتى تضم

ما في بطنها وحتى يكفل ولدها ذكر ابن ماجة في سننه وقضى ان لا يقتل الوالد بالولد ذكره النسائي وسجد وقضى ان المؤمنين
 يكافأ ماؤهم ولا يقتل مومن بكافر وقضى ان من قتل له قتيلا فاهله بين خيوتين اما ان يقتلوا او ياخذوا العقل وقضى ان في دية
 الاصابع من اليدين الرجلين في كل واحدة عشر من الابل وقضى في الاسنان في كل سن نجس من الابل انها كلها سواء وقضى في
 العين السادسة مكانها اذا طست بثلاث دية ما في اليد المشلا اذا قطعت بثلاث دية ما في السن السوداء اذا نزع ثلث ديتها
 وقضى في الانف اذا جرح كله بالدية كاملة واذا جرحت ارنبتها بنصفها وفي اليد بنصف الدية وقضى في المامومة بثلاث الدية
 وفي الجائفة بثلاثها وفي المنقلة بمحسة عشر من الابل وقضى في اللسان بالدية وفي الشفتين بالدية وفي البيضتين بالدية وفي
 الذكر بالدية وفي الصليب بالدية وفي العينين بالدية وفي احدى يديها بنصفها وفي الرجل الواحد بنصف الدية وفي اليد بنصف الدية
 وقضى ان الرجل يقتل بالمرأة وقضى ان دية الخطأ على العاقلة مائة من الابل واختلف الرواية عنه في اسنانها ففي السن الاربعة عنه
 من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لا تلتون بنت مخاض وتلتون بنت لبون وتلتون حقة وعشر بن لبون ذكر قال الخطابي لا اعلم
 احدا من الفقهاء قال بهذا وفيها ايضا من حديث ابن مسعود انها خمس عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
 مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وقضى في العمد اذا رضوا بالدية تلتين حقة وتلتين جذعة واربعين خلفه وما صوحوها
 عليه وهو قد هيا محمد ابو حنيفة الى القول بحديث ابن مسعود رضي الله عنه وجعل الشافعي مالك بدلا بن مخاض بن لبون وليس في
 واحد من الحديثين وفرضها النبي صلى الله عليه وسلم على اهل الابل مائة وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل مائتي
 حلة وقال عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم جعلها ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم وذكر
 اهل السنن الاربعة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر الفا وثبت
 عن عمر انه خطب فقال ان الابل قد غلغت ففرضها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثنا عشر الفا وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى
 على اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل مائتي حلة وترك دية اهل الذمة فليرفعها فيما رفع من الدية وقد روي اهل السنن الاربعة عنه
 صلى الله عليه وسلم دية المعاهد نصف دية احرار لفظ ابن ماجة وقضى ان عقل اهل الكتاب بن نصف عقل المسلمين وهو اليهود والنصارى
 واختلف الفقهاء في ذلك فقال مالك دية مسلم نصف دية المسلمين في الخطأ والعمد فقال الشافعي رحمه الله ثلثها في الخطأ والعمد وقال ابو حنيفة
 بل كدية المسلمين في الخطأ والعمد وقال الامام احمد مثل دية المسلمين في العمد عنه في الخطأ ورايان احدهما نصف الدية وهي ظاهر مذهبه
 والثاني ثلثها فاخذ مالك بظاهر حديث عمرو بن شعيب في اخذ الشافعي بان عمر جعل دية اربعة آلاف وهي ثلث دية المسلم واخذ احمد
 بحديث عمر الا انه في العمد ضعف الدية عقوبة لاجل سقوط القصاص وهكذا عندنا من سقط عنه القصاص ضعفت عليه
 الدية عقوبة نصر عليه توقيفا واخذ ابو حنيفة بما هو اصله من جريان القصاص بينهما فتساوى بينهما وقضى صلى الله عليه وسلم
 لعقل المرأة مثل عقل الرجل الى الثلث من ديتها ذكره النسائي فتصير على النصف من دية وقضى بالدية على العاقلة وبرأ منها
 الزوج وولد المرأة القاتلة وقضى في المكاتب انه اذا قتل يودي بقدر ما دى من كتابته دية احرار ما بقي فدية المملوك قلت يعني قيمته
 وقضى بهذا القضاء على بن ابي طالب ابو ابيهم النخعي وذكر رواية عن احمد قال عمر اذا دى شطر كتابته كان غريبا ولا يرجع رقيقا وقضى
 عبد الملك بن مروان وقال ابن مسعود اذا دى لثلث وقال عطاء اذا دى ثلثة ارباع الكتابة فهو غريب والمقصود ان هذا القضاء

النبوي لو تجمع الامة على تركه ولم يعلم نسخها واما حديث المكاتب عبد ما بقي عليه فهو فلامعارضته بينه وبين هذا القضاء فانه في الورق بعد لا يحصل حرمة التامة الا بالاداء **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم على من اقرب الزنا ثبت في صحيح البخاري في مسلم ان رجلاً من اسلم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه اربع مرات فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم فامر به فرجوه في المصل فلما اذلقته الحجارة فرقاده فرك فرجوه حتى مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم خير او صلى الله عليه وسلم في لفظ لهما انه قال له احق ما بلغني عنك قال ما بلغك عنى قال بلغني انك وقعت بجارية بنى فلان فقال نعم فشهد على نفسه اربع شهادت ثم دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال بك جنون قال لا قال احصنت قال نعم ثم امر به فرجوه وفي لفظ لهما فلما شهد على نفسه اربع شهادت دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال بك جنون قال لا قال احصنت قال نعم قال اذهبوا به فارجموه وفي لفظ للبخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلك قبلت او غمرت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انكته لا يكتفى قال نعم فعند ذلك امر برجمه وفي لفظ لابي داود انه شهد على نفسه اربع مرات كل ذلك يعرض عنه فاقبل في الخامسة قال انكته قال نعم قال حتى غابك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يفيد الميل في المكحلة والرشا في البير قال نعم قال فتدري ما الزنا قال فهو اتيت منها حراماً ما ياتي الرجل من امرأته حلاً قال فما تريد بهذا القول قال اريد ان تطهر في قال فامر به فرجوه وفي السنن انه لما وجد مسلماً كجارية قال يا قوم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قومي يقتلونني وغروني من نفسي واخبروني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتل في صحيح مسلم فاجادت الغامدية فقالت يا رسول الله اني قد تزيت فطهر في وانه مردها فلما كان من الغد قال يا رسول الله لو ترددني لعلك ان ترددني كما رددت ما عرفت ان الله اني محبلى قال ما الا ان فاذهب حتى تلدى فلما ولدت اتته بالصبي في خروقة قالت هذا قد ولدته قال اذهبى فمرضعيه حتى تظلميه فلما فطمته اتته بالصبي في يده كسرة خبز فقالت هذا يا بني الله قد فطمته وقد اكل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم امر بها فحفر لها الى صدرها وامر الناس فرجوها فاقبل خالد بن الوليد فخرق راسها فانتهى الدم الى وجهه فسبها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم امر بها فصلى عليها ودفنت وفي صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام واقامة الحد عليه في الصحيحين ان رجلاً قال له انشدك بالله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان افقه منه فقال صدق اقص بيننا بكتاب الله وايدن لي فقال قل قال ان ابني كان عسيقاً على هذا فزني بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم واني سألت اهل العلم فاخبروني ان علي بن جلد مائة وتعزيب عام وان علي امرأة هذا الرجل فقال الذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة والخادم وتزيب عام واغدا انيس علي امرأة هذا فاسألهما فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجوها وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم الشيب بالشيب جلد مائة والرجم بالبكر بالبكر جلد مائة وتعزيب عام فقصمت هذه القضية برجم الشيب انه لا يرجم حتى يقر اربع مرات وانه اذا اقر دون الاربع لم يلزم تكليلاً نصاً الاقرار بل للامام ان يعرض عنه ويعرض له بعدم تكليلاً الاقرار وان اقر راثل العقل مجنون او سكر ملغى لا عبرة به وكذلك طلاقه وعنته وايمانه ووصيته وجواز اقامة الحد في المصل هذا لا يناقض نفيه ان تقام الحد في المساجد ان احرم المحصن اذ انى بجارية فحرة الرجوع كما لو زنى بحرة وان الامام يستحب ان يعرض للمقل لا يقر وانه يجب استفسار المقر في محل الاجمال لان اليد

والقوم والعين لما كان استماتتها زنا استفسر عنه دفعا لاحتماله وان الامام له ان يصرح باسم الوطى الخاص به عند الحاجة اليه كالسؤال عن الفعل ان الحد لا يجب على جاهل بالتحريم صلى الله عليه وسلم سأل عن حكم الزنا فقال تيت منها محرما ما ياتي الرجل من اهل حلاله وان الحد لا يقام على الحمل انما اذا ولدت الصبي امهلت حتى ترضعه وتقطعه وان المرأة تحفر لها دون الزوج ان الامام لا يجب عليه ان يبتدى بالرجم وانه لا يجوز سب اهل المعاصي اذا تابوا وانه يصلى على من قتل في حد الزنا وان المقر اذا استقال في اثناء الحد فترك ولو يقيم عليه الحد فليل لانه رجوع وقيل لانه توبة قبل تكيل الحد فلا يقام عليه كما لو مات قبل الشروع فيه وهو اختيار شيخنا وان الرجل اذا اقرانه زنى بفلانة لم يقيم عليه حد القذف مع حد الزنا وان ما قبض من المال بالصالح الباطل باطل يجب رده وان الامام له ان يوكله في استيفاء الحد ان الشيب لا يجمع عليه بين اهل الحد والرجم لانه صلى الله عليه وسلم لم يجلد ما غزا ولا الغامدية ولو يامر نبيسان بجلد المرأة التي ارسله اليها وهذا قول الجمهور حديث عباد بن خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الشيب بالشيب جلد مائة والرجم منسوخ فان هذا كان في الاول الامر عند نزول حد الزنا ثم رجع ما عر والغامدية ولم يجلدوا وهذا كان بعد حديث عباد بن الاشك واما حديث جابر في السنن ان رجلا زنى فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم اقرانه محصن فامر به فرجم فقد قال جابر في الحديث نفسه انه لم يعلم احصانه فجلد ثم علم باحصانه فرجم ثم اراه ابوداود وفيه ان الجهم بالعقوبة لا يسقط الحد اذا كان عالما بالتحريم فان ما عر لم يعلم ان عقوبته القتل لم يسقط هذا الجهم الحد عنه وفيه انه يجوز للحاكم ان يحكم بالاقراء في مجلسه وان لم يسمعه معه شاكدان نصر عليه احمد فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لاني فان اعترفت بحضرة شاهدين فارجمها وان الحكم اذا كان حقا محضاً الله لم يشترط الدنو به عند الحكم وان الحد اذا وجب على امرأة جاز لا يامر ان يبعث اليها من يقيم عليها ولا يحضرها وتوجه النسائي على ذلك صواب النساء عن مجلس الحكم وان الامام والحاكم والمفتي يجوز له ان يحلف على ان هذا حكم الله عز وجل اذا تحقق ذلك وتيقنه بالبرهان يجوز التوكيل في قامة الحد وفيه نظر فان هذا استنباط من النبي صلى الله عليه وسلم وتضمن تغريب امرأة كما يغرب الرجل لكن يغرب معها محرما ان امكن والا فلا وقال مالك لا تغريب على النساء لانهن عورة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم على اهل الكتاب في الحد ونجسهم في الصحيحين المساندان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الله ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجوع قالوا نفنهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كن بيمان فيها الرجوع فامر ابا التوراة فنشرها فوضع احد يده على آية الرجوع فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله ابن سلام ارفع يديك فرفع يده فاذا فيها آية الرجوع فقالوا صدق يا محمد ان فيها الرجوع فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما فتضمنت هذه الحكومة ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان وان الذمى يحصن الذمية والى هذا ذهب احمد والشافعي ومن لم يقل بذلك اختلفوا في وجه هذا الحديث فقال مالك في غير الموطأ لو يكن اليهود باهل ذمة والذي في صحيح البخاري انهم اهل ذمة ولا شك ان هذا كان بعد العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ولم يكونوا اذ ذاك حرا كيف ذلك وقد تحاكموا اليه ورضوا بحكمه وفي بعض طرق الحديث انهم قالوا اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه بعث بالتحقيق وفي بعض طرق انهم دعوه الى بيتهم فاتهم وحكومتهم فمروا اهل عهد وصلى بالاشك وقالت طائفة اخرى انما رجمهم بحكم التوراة قالوا

وسياق القصة صريح في ذلك وهذا مما لا يجدى عليهم شيئا البتة فإنه حكم بينهم بالحق المحض فيجب تباعه بكل حال فماذا بعد الحق
 الا الضلال قال طائفة رجمهم سياسة وهذا من اقيم الاقوال بل رجمهم بحكم الله الذي لا حكم سواه وتضمنت هذه الحكومة
 ان اهل الذمة اذا تحاكموا اليها لا يحكم بينهم الا بحكم الاسلام وتضمنت قبول شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض لان الزنايز
 لم يقر ولم يشهد عليهم المسلمون فانهم لم يحضروا زناهما كيف وفي السنن في هذه القصة فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشهود فجاءوا الاربعة فشهدوا انهم رأوا ذكره في فرجها مثل المليل في المحجلة وفي بعض طرق هذا الحديث فجاء اربعة منهم في
 بعضها فقال لليهود ايتوني باربعة منكم وتضمنت الاكتفاء بالرجم وان لا يجمع بينه وبين الجدل قال ابن عباس الرجل في كتاب لا يعجز
 عليه لا خواص هو قوله تعالى يا اهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثير مما كنتم تخفون من الكتاب واستنبطه غيره من
 قوله انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا وقال الزهري في حديثه فبلغنا ان هذه الآية
 نزلت فيهم انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين اسلموا كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم **فصل في**
 قضائه صلى الله عليه وسلم في الرجل يزني بجارية امرأته في المسند السنن الاربعة من حديث قتادة عن حبيب بن سالم
 ان رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع الى النعمان بن بشير وهو امير على الكوفة فقال لا قضين فيك
 بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت احلتها لك جلدتك مائة جلدة وان لم تكن احلتها رجمتك بأحجار فوجدوه
 احلتها له فجلده مائة قال الترمذي في سننه هذا الحديث اضطراب سمعت محمدا يعني البخاري يقول لم يسمع قتادة من حبيب
 ابن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفطة وابو اليسر لم يسمعه ايضا من حبيب بن سالم انما رواه عن خالد بن عرفطة
 وسألت محمدا عنه فقال نا ان هذا الحديث وقال النسائي هو مضطرب وقال ابو حاتم الرازي خالد بن عرفطة مجهول في المسند
 والسنن عن قبصة بن حريث عن سلمة بن المحبق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته ان
 كان استكرهها فمى حرة وعليه لسيدتها مثلها وان كانت طارعة فمى له وعليه لسيدتها مثلها فآختلف الناس في القول
 بهذا الحكم فاخذه احمد في ظاهر مذهبه فان الحديث حسن خالد بن عرفطة قد روى عنه ثقتان حبيب بن سالم وابو اليسر
 ولم يعرف فيه قدح والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين والقياس قواعد الشريعة يقتضي القول بموجب هذه الحكومة فان احلا
 الزوجة تشبهه وجب سقوط الحد ولا يسقط التعزير فكانت المائة تعزيرا اذا لم يكن احلتها كان زنا لا شبهة فيه ففيه الجزم
 فاي شيء في هذه الحكومة مما يخالف القياس واما حديث سلمة بن المحبق فان صح تعيين القول به لم يعدل عنه ولكن قال النسائي
 لا يصح هذا الحديث قال بوداؤد سمعت احمد بن حنبل يقول لذي رواه عن سلمة بن المحبق شيخ لا يعرف ولا يحدث عنه غير الحسن
 يعني قبصة بن حريث وقال البخاري في التاريخ قبصة بن حريث سمع سلمة بن المحبق في حديثه نظر وقال ابن المنذر لا ثبت خبر سلمة
 ابن المحبق وقال البيهقي وقبصة بن حريث غير معروف وقال الخطابي هذا حديث منكر وقبصة غير معروف والحجة لا تقوم
 بهنله وكان الحسن لا يبالى ان يروى الحديث من سمع وطائفة اخرى قبلت الحديث ثم اختلفوا فيه فقالت طائفة هو منسوخ
 وكان هذا قبل نزول الحد وقالت طائفة بن رجمه انه اذا استكرهها فمى لها على سيدتها ولو لم يتبق من تصليها لكان حق
 بها العار وهذا مثله معنوية في كالمثلة الحسية او بلغ منها وهو قد تضمن امرين اتلفا على سيدتها والمثلة المعنوية بما فتلزمه

غرامتها السيد تهاو يعنى عليه وآمان طوعته فقد افسدتها على سيدتها فيلزمه قيمتها بها ويسلكها لان القيمة قد استحققت عليها طوعتها وارادتها خرجت عن شبه المثلثة قالوا ولا بعد في تنزيل الاتلاف المعنوى منزلة الاتلاف المحسوس اذ كلاهما يحول بين المالك وبين الانتقام بملكه ولا ريب ان جارية الزوجة اذا صارت موطوءة لزوجها فانها لا تبقى لسيدتها كما كانت قبل الوطى فهذا الحكم من احسن الاحكام وهو موافق للمقياس الاصولى بالجملة فالقول به مبنى على قبول الحديث ولا تنصير كثرة المخالفين له ولو كانوا اضعاف اضعاف **فصل** لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قضى في اللواط بشئ لان هذا لم تكن تعرفه العرب لم يرفع اليه صلى الله عليه وسلم ولكن ثبت عنه انه قال قتلوا الفاعل والمفعول به رماه اهل السنن الاربعة واسناده صحيح وقال الترمذى حديث حسن حكمه ابو بكر الصديق وكتب به الى خالد بعد مشاورته الصحابة وكان على كرم الله وجهه اشدهم في ذلك وقال ابن القصار في شيفنا اجمعت الصحابة على قتله وانما اختلفوا في كيفية قتله فقال ابو بكر الصديق يرمى من شاهق وقال على كرم الله وجهه يهدم عليه حائط وقال ابن عباس رضي الله عنهما يقتلان بالحجارة فهذا اتفاق منهم على قتله وان اختلفوا في كيفية قتله وهذا موافق لحكمه صلى الله عليه وسلم فيمن طغى ذات محرم لان الوطى في الموضوعين لا يباح للواطى بحال لهذا جمع بينهما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فانه روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من وجد قهقهة يعمل عمل قوم لوط فقتلوه وروى ايضا عنه من روى عن علي ذات رحم فقتلوه وفي حديثه ايضا بالاسناد من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهام معه وهذا الحكم على وفق حكم الشارع فان المحرمات كلها تغلظت تغلظت عقوباتها وطعن من لا يباح بحال اعظم جرما من وطئ من يباح في بعض الاحوال فيكون حدة اغلظ وقد نص احمد في حدة الروايتين عنه ان حكم من اتى بهيمة حكم اللواط سواء قتل بكل حال ويكون حدة حد الزاني واختلف السلف في ذلك فقال الحسن رضي الله عنه حدة حد الزاني وقال ابو سلمة رضي الله عنه يقتل بكل حال قال الشعبي النخعي يعز ربو به اخذ الشافعي مالك وابو حنيفة واحمد في رواية فان ابن عباس رضي الله عنه اتى بذلك وهو راوى الحديث **فصل** وحكم صلى الله عليه وسلم على من اقرب الزناء بامرأة معينة بحال الزنى دون حد القذف ففي السنن من حديث سهل بن سعد ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاقترع عنده انه زنى بامرأة سماها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة فسألتها عن ذلك فانكرت ان تكون زنت فجلدها الحد وتركها فضمنت هذه الحكومة امرين **احدهما** وجوب الحد على الرجل ان كذبه المرأة خلافا لابي حنيفة وابي يوسف انه لا يحل الثاني انه لا يجب عليه حد القذف للمرأة وآما ما رواه ابو داود في سننه من حديث ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاقترع انه زنى بامرأة اربع مرات فجلده مائة جلدة وكان يكرا ثم سألته البينة على المرأة فقالت كذب والله يا رسول الله فجلده الف مرة ثم انين فقال للنسائي هذا حديث منكر انتهى في اسناده القاسم بن قياض لا يباي الصغاني تكلفه غير واحد وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به **فصل** حكم في الامة اذا نزلت وتم تحصى بالحد اما قوله تعالى في الآماء فاذا اُحصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فهو نص في ان حدها بعد التزويج نصف حد المحرم من اجلد اما قبل التزويج فامر بجلدها في هذا الحد قوله **احدهما** انه الحد ولكن يختلف الحال قبل التزويج وبعده فان للسيد اقامته قبله واما بعده فلا يقيم الا الامام **والقول الثاني** ان جلدها قبل الاحصان تعزير لا حد ولا يبطل هذا ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه يرفعه اذ نزلت امة احدكم فليجلدها ولا يعيدها ثلث مرات فان عادت في الرابعة

فجلدها وليعمرها ولو بظفير أو فلفظ فليضربها بكتاب الله وفي صحيحه أيضاً من حديث علي كرم الله وجهه أنه قال يا أيها الناس قيموا على أركانكم أحد من احصن منكم ومن لم يحصن فإن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت فامروا أن اجلدها فاذا هي حديث عمه بن عباس فحشيت أن انا اجلدتها أن اقتلها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت فإن التعزير يدخل فيه لفظ أحد في لسان الشارع كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى وقد ثبت التعزير بالزيادة على العشرة جنساً وقد رآ في مواضع عديدة لم يثبت نسخها ولم يحجم الأمة على خلافها وعلى كل حال فلا بد أن يخالف حالها بعد الاحصان حالها قبله والأولى يكون للتقييد فأما أن يقال قبل الاحصان لا حد عليها والسنة الصحيحة تبطل ذلك وأما ما يقال جلدها قبل الاحصان حداً محرراً وبعده نصفه وهذا باطل قطعاً مخالف لقواعد الشرع وأصوله وأما أن يقال جلدها قبل الاحصان تعزيراً وبعده حداً فهذا أقوى وأما أن يقال لا فراق بين الحالين في إقامة الحد لا في قدره وأنه في إحدى الحالتين للسيد في الأخرى للإمام وهذا أقرب ما يقال قد يقال أن تنصيصه على التنصيف بعد الاحصان لئلا يتوهم متوهم أن بالاحصان نزول التنصيف ويصير جلدها حداً محرراً كما أن الجدل عن البكر يزال بالاحصان وانتقل إلى الرجوع فبقى على التنصيف في كل حاليتها وهي الاحصان تنبيهاً على أنه إذا اكتفى به فيها ففي مقبل الاحصان وفي أخرى الله أعلم وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريض نفي ولو تجمل إقامة الحد بان يؤخذ له مائة شمرخ فيضرب بها ضربة واحدة **فصل** في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرق القتل لما أنزل الله سبحانه براءة تزوجته من السماء فجد رجلين وامرأة وهما أحسان بن ثابت ومسطح بن أثانة قال أبو جعفر النعماني يقولون المرأة حمدة بنت جحش وحكم فيمن بدل يده بالقتل لم يحصن رجلان من امرأة وقتل الصديق امرأة ارتدت بعد إسلامها يقال لها أم قرفة وحكم في شارب الخمر بضربه بالحجر يده النعال ضرب به أربعين وتبعه أبو بكر رضي الله عنه على الأربعين وفي مصنف عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين وقال بن عباس رضي الله عنه لم يوقت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً وقال علي كرم الله وجهه جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر أربعين وأبو بكر أربعين وكلها عمر رضي الله عنه ثمانين وكل سنة وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه امر بقتله في الرابعة أو الخامسة واختلف الناس في ذلك فقيل هو منسوخ وناسخه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وقيل هو محكوم ولا تعارض بين الخاص العام ولا سيما إذا لم يعلم تأخر العام وقيل ناسخه حديث عبد الله بن جعفر أنه أتى به مراراً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ولم يقتله وقيل قتله تعزيراً بحسب المصلحة فاذا أكثر منه ولو ينهه الحد استهان به فلا إمام قتله تعزيراً إلا أحداً وقد صح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال يتونى به في الرابعة فعلى أن اقتله لكم وهو أحد رواة الأمر بالقتل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو معاوية وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وقبيصة بن ذؤيب رضي الله عنهم وحديث قبيصة فيه دلالة على أن القتل ليس بجداً أنه منسوخ فإنه قال فيه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فجداً فأتى به فجداً فأتى به فجداً فرفع القتل كانت رخصة رواه أبو داود فإن قيل فما تصنعون بالحديث المتفق عليه عن علي كرم الله وجهه أنه قال ما كنت لأدعي من أمت علي أحد الا شارب الخمر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئاً إنما هو شيء قلنا نحن لفظ أبي داود لفظهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم يسنه قيل المراد بذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه بقوله تقديراً لا إيراد عليه ولا ينقص كسائر أحوال رد وآلا فلي رضي الله عنه قد

شهدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضرب فيها أربعين دوقوله انه هو شئ قلناه نحن يعني التقدير بثمانين كان محمد بن عمرو بن
جمع الصحابة رضي الله عنهم واستشأهم فاشادوا بثمانين فامضها فوجد على كرم الله وجهه في خلافته أربعين فقال هذا
احب الي من تامل الاحاديث راها تامل على ان الاربعين حد الاربعون الزائدة عليها تعزير اتفاق الصحابة رضي الله عنهم
والقتل ما منسوخ وامانه الى راي الامام بحسب حال الناس فيها واستمها منهم بحملها فاذا راى قتل احد الذين يبايئون
قله ذلك وقد حلق فيها عمر وغرب وهذا من الاحكام المتعلقة بالايمة وبالله التوفيق **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم
في السارق قطع سارقا في محن قيمته ثلاثة دراهم وقضى انه لا يقطع اليد في اقل من ربع دينار **فصل** في ربع دينار
ولا تقطعوا فيما هواد في من ذلك ذكره الامام احمد في رواية قالت عايشة رضي الله عنها لو يكن تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ادى من ثمن المحن تروى وحجة وكان كل منهما اذا ثمن دصم عنه هذه قال لعن الله السارق يسرق المحبل فيقطع
يده ويسرق البيضة فتقطع يده فليل هذا حبل السفينة وبيضة الحديد وقيل بل كل حبل بيضة وقيل هو اخيرا بالواقع
اي انه يسرق هذا فيكون سببا لقطع يده بتدرجه منه الى ما هو اكثر منه قال الامام احمد في رواية انه يبيض الحديد والحبل
كالا يرون انه منه ما يساوي دراهم وحكم في امرأة كانت تستعير المتاع وتجهده بقطع يدها وقال حماد بن محمد بهذه الحكمة لا معاقبة
لها وحكم صلى الله عليه وسلم باسقاط القطع عن المنتهب والمختلس والخائن والمراو بالخائن خائن الوديعة واما جاحل العارية فيد
في اسم السارق شرعا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما علموه في شأن المستعيرة الجاحل قطعها وقال الذي نفسي بيده لو ان فاطمة
بنت محمد سرقت لقطع يدها فاذا خاله صلى الله عليه وسلم جاحل العارية في اسم السارق كادخاله سائر انواع المسكر في اسم الخمر
قتله وذلك تعريف الامة بمراد الله من كلامه واسقط صلى الله عليه وسلم القطع عن سارق التمر والكثير وحكم انه من اصاب
منه شيئا بغيره وهو محتاج فلا شئ عليه ومن خرج منه شئ فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا في جريته
وهو يذرة فعليه القطع اذ ابلغ ثمن المحن فهذا قضاء الفصل حكمه العدل في قضى في المشاة التي تؤخذ من مراتعها بثمانين
وضرب كمال ما اخذ من عطية ففيه القطع اذ ابلغ ثمن المحن في قضى بقطع سارق دواء نام صفوان بن امية عليه السلام في المسجد فطرد
صفوان ان يهبه اياه او يبيعه منه فقال هلا كان قبل ان تاتي بي به وقطع سارقا سرق تروا كان في صفة النساء في المسجد ودل
القطع عن عبده من عبدا الخمس سرق من الخمس قال مال الله سرق بعضه بعضا راى ابن ملجاء ورفع اليه سارق فاعتر
ولم يوجد معه متاع فقال له اخالك سرق قال بلى فاعاد عليه مرتين او ثلثا فامر معه فقطع ورفع اليه آخر فقال ما اخالك
سرق فقال بلى فقال اذهبوا به فاقطعوه ثورا حسموه ثورا يوفى به فقطع ثوراه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له تب الى الله فقال
تبت الى الله فقال تاب الله عليك وفي الترمذي انه قطع سارقا وعلق يده في عنقه قال حديث حسن **فصل** في حكمه صلى
الله عليه وسلم على من اتهم رجلا بسرقة روى ابو داود عن اذهر بن عبد الله ان قوما سرق لهم متاعا فاقبوا ناسا من احوالهم
فاقوا النعمان بن بشير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم اياما ثم خلى سبيلهم فاتوه فقال خليت سبيلهم بغير
ضرب ولا امتحان فقال ما شئتم ان شئتم ان اضربهم فان خرج متاعك فذاك والا اخذت من ظهوركم مثل الذي اخذت
من ظهورهم فقالوا هذا حكمك فقال حكم الله وحكم رسوله **فصل** في تضمنت هذه القضية امورا احدها انه لا يقطع

في اقل من ثلثة دراهم اربع دينار **الثاني** جواز لعن اصحاب الكبار باوانواعهم دون اعيانهم كما لعن السارق ولعن اكل الربا
وموكلا ولعن شاربا الخمر وعاصراها ولعن من عمل عمل قوم لوط وهي عن لعن عبد الله بن حمار قد شرب الخمر ولا تعارض بين الاخرين
فان الوصف الذي علق عليه اللعن مقتض واما المعين فقد يقوم به بما يمتنع بحق اللعن يمين حسنات ما حية او توبة او
مصلب مكفرة او عفو من الله عنه فيلعن الانواع دون الاعيان **الثالث** الاشارة الى سبل الذرائع فانه اخبر ان سرق
أحبل البيضة لا تدعه حتى تقطع يده **الرابع** قطع جاعد العارية وهو سارق شرعا كما تقدم **الخامس** ان من سرق
ما لا قطع فيه ضوعف عليه الغرم وقد نص عليه الامام أحمد فقال كل من سقط عنه القطع ضوعف عليه الغرم وقد تقدم
الحكم النبوي به في صورتين سرقة الثمار المعلقة والشاة من المرتبة **السادس** اجتماع التعزير مع الغرم وفي ذلك الجمهور بين
العقوبتين مالية وبدنية **السابع** اعتبار الحرز فانه صلى الله عليه وسلم اسقط القطع عن سارق الثمر من الشجرة و
اوجبه على سارقه من الحرز وعند ابى حنيفة ان هذا النقصان مالية لا سراح الفساد اليه وجعل هذا أصلا في كل ما
نقصت ماليته باسراع الفساد اليه وقول الجمهور اعم فانه صلى الله عليه وسلم جعل له ثلثة احوال حالة لا شئ فيها وهو اذا
اكل منه بفيه وحالة يغرم مثليه ويضرب من غير قطع وهو اذا اخذ من شجرة واخرجه وحالة يقطع فيها وهو ما اذا
سرقه من بيذرة سواء كان قد انتهى جفافه او لم ينته فالعبرة للمكان والحرز لا ليبسه ودرطوبته ويدل عليه انه صلى الله
عليه وسلم اسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها ووجبه على سارقها من عطنها فانه حرزها **الثامن** اثبات
العقوبات المالية وفيه عدة سنان ثابتة لا معارض لها وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم
والكثر من عمل بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه **التاسع** ان الانسان حرز لثيابه ولفرشه الذي هو ناله عليه اين كان سواء كان في المسجد
او في غيره **العاشر** ان المسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع من سرق منه ترسا وعلى هذا فيقطع
من سرق من حصن وقناديله وبسطه وهو احد القولين في مذهبنا محمد بن حنبل وغيره ومن لم يقطعه قال له فيها حق فان لم يكن له
فيها حق قطع كالذي **الحادي عشر** ان المطالبة في المسروق شرط في القطع فلو وهبه اياه او باعه قبل رفعه الى الامام سقط
عنه القطع كما صرح به النبي صلى الله عليه وسلم قال هلاكه قبل ان تاتي به **الثاني عشر** ان ذلك لا يسقط القطع
بعد رفعه الى الامام وكذلك كل حد بلغ الامم وثبت عنده لا يجوز اسقاطه وفي السنان عنه اذا بلغت الحدود الامم فالعن الله
الشافعي والمشافع **الثالث عشر** ان من سرق من شئ له فيحق له يقطع **الرابع عشر** انه لا يقطع الا بالاقرار مرتين او
بشهادة شاهدين لان السارق اقر عنده فقال ما اخالك سرت فقال بلى فقطعه حينئذ ولو يقطعه حقا عاد عليه مرتين
الخامس عشر التعريض للسارق بعدم الاقرار بالرجوع عنه وليس هذا حكم كل سارق بل من السارق من يقرب بالعقوبة
والتهديد كما سياتي ان شاء الله تعالى **السادس عشر** انه يجب على الامام حسمه بعد القطع لئلا يتلف وفي قوله
احسموه دليل على ان مؤنة الحسم ليست على السارق **السابع عشر** تعليق يد السارق في عنقه تكليلا له وبه ليزا
غيره **الثامن عشر** ضرب المتهمة اذا ظهر منه امارات التهمة وقد عاقب النبي صلى الله عليه وسلم في قومه وحبس في قومه **التاسع عشر**
وجوب تخليته المتهمة اذا لم يظهر عنده شئ مما اتهمه ان المتهم اذا رضى بغير المتهمة فان خرب ماله عند الاخر هو مثل ضرب من اثمه اوجب الى

ذلك وهذا كله مع امارات الريبة كما قضى به النعمان رضي الله عنه واخبر انه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم **العشرون**
 ثبوت القصاص في الضربة بالسوط والعصا ونحوهما **فصل** في قدرى عنه ابو داود انه امر بقتل سارق فقالوا انما سرق فقال
 اقطعوه ثوبى به ثانيا فامر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثوبى به في الثالثة فامر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثوبى به
 رابعة فقال قتلوه فقالوا انما سرق فقال اقطعوه فاقى به في الخامسة فامر بقتله فقتلوه فاختلف الناس في هذه الحكومة فالتسا
 وخيرة لا يصحون هذا الحديث قال النسائي هذا حديث منكرو مصعب بن ثابت ليس بالقوى غيره يحسنه فيقول هذا الحكم
 خاص بذلك الرجل حدة لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المصلحة في قتل طائفة ثالثة بقتله وتقول به وانما سارق
 اذا سرق خمس مرات قتل في الخامسة ومن ذهب الى هذا المذهب ابو المصعب من المالكية وفي هذه الحكومة الاتيان على
 اطراف السارق اربعة وقد روى عبد الرزاق في مصنفه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بعبد سرق فاقى به اربع مرات فتركه
 ثوابى به في الخامسة فقطع يده ثوبى السادسة رجله ثوبى السابعة يده ثوبى الثامنة رجله واختلف الصحابة ومن بعدهم
 هل يوتى به على طرفه كلها ام لا على قولين فقال المشافعي ومالك وحماد في احدى روايتيه يوتى عليها كلها وقال ابو حنيفة واحمد
 في رواية ثانية لا يقطع منه اكثر من يده رجل على هذا القول قول المحذور تعطيل منفعة الجنبس وذهاب عضو من شق فيه
 وجهان يظهران توهمهما لو كان اقطع اليد اليمنى فقط واقطع الرجل اليسرى فقط قلنا يوتى على طرفه لو يترك ذلك وان قلنا لا
 يوتى عليها قطعت رجله اليسرى في الصورة الاولى يده اليمنى في الثانية على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى مع الرجل
 اليمنى لم يقطع على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى فقط لم يقطع يمينه على العلتين فيه نظر فتمل وهل تقطع رجله اليسرى
 يبتنى على العلتين فان عللنا بذهاب منفعة الجنبس قطعت رجله وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع وان كان
 اقطع اليدين فقط وعللنا بذهاب منفعة الجنبس قطعت رجله اليسرى وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع هذا
 طرح هذه القاعدة وقال صاحب المحرر فيه تقطع يمين يديه على الروايتين ورفق بينهما وبين مسألة مقطوع اليدين والذكر
 يقال في الفرق انه اذا كان اقطع الرجلين فهو كالمقعد اذا قطعت احدى يديه انتقم بالآخرى في اكل الشرب والوضوء والاستجمام
 وغيرها واذا كان اقطع اليدين لم ينتقم الا برجليه فاذا ذهبت اهداهما لم يمكنه الانتقام بالرجل الواحدة بل لا بد من الفرق ان
 اليد الواحدة تنفع مع عدم منفعة المشي الرجل الواحدة لا تنفع مع عدم منفعة البطش **فصل** في قضائه صلى الله
 عليه وسلم فمن سبه من مسلم او ذمى او معاهد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قضاه باهلا رد او ولد لا عمى لما قتلهام ولاها
 على السب وقتل جماعة من اليهود على سببواذاه وامن الناس يوم الفتح الا نفر ممن كان يوذيه ولججوه وهو اربعة رجال و
 مرأتان وقال من لكعب بن الاشرف فانه قلاذى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واهد ربه ودم ابى رافع وقال ابو بكر الصديق
 رضي الله عنه لابي بزرقة الاسلمي قلا راد قتل من سبه ليست هذه لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو انما قضاه
 صلى الله عليه وسلم وقضا خلقه من بعد من بعد رضي الله عنه لم لا يخالف لهم من الصحابة وقلا عاذهوا الله من مخالفة هذا الحكم
 وقد روى ابو داود في سننه عن علي كرم الله وجهه ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقم فيها فخنقها رجل
 حتى ماتت فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاوذا كرامتها بالسيار والمغازي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال هجت

وَأَقْرَبُهُمُ الْمَسِيحُ الْحَرَامُ وَأَخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ كَبَرُ عِزِّ نَدَائِهِ فَاحْذَرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِيرَ وَالْأَسِيرِينَ وَبَعَثَتْ أَلِيَهُ
 قُرَيْشٌ فِي فَلَاكِهِمْ فَقَالَ لَأَحْقَى بِقَدَمِ صَاحِبِنَا يَعْزِي سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عْتَبَةُ بْنُ عِزْرَانَ فَإِنَّا نَخْشَاكُمْ عَلَيْهِمَا فَإِن تَقْتُلُوهُمَا
 نَقْتُلُ صَاحِبَكُمْ فَلَمَّا قَدِمَا فَادَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعِتَابٍ أَحْكَمَ وَقَسَمَ الْغَنِيمَةَ وَذَكَرَ بَيْنَ وَهْبَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَالْغَنِيمَةَ وَوَدَى الْقَتِيلَيْنِ بِمَعْرِفَتِهِ فِي السَّيْرِ خِلَافَ هَذَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنَ الْفَقْهِ أَجَازَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَصِيَّةِ
 الْمُخْتَوِمة وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَكَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَبَدَلُ عَلَيْهِ رِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مَا حَقَّ امْرَأَتُهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ يَبِيتُ لِيْلَتَيْنِ
 أَلَا وَوَصِيَّةٌ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ وَفِيهَا أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِي كِتَابِ الْأَمَامِ وَالْحَاكِمِ الْبَيِّنَةُ وَلَا أَنْ يَقْرَأَهُ الْأَمَامُ وَالْحَاكِمُ عَلَى الْحَاكِمِ لِوَكْلِ
 هَذَا الْأَصْلُ لَمْ يَنْ كِتَابِ وَلَا سَنَةٍ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْفَعُ كِتَابَهُ مَعَ رَسُولِهِ وَيُسِيرُهَا إِلَى مَنْ يَكْتُبُ
 إِلَيْهِ وَلَا يَقْرَأُهَا عَلَى حَامِلِهَا وَلَا يَقِيمُ عَلَيْهَا شَاهِدِينَ وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ هَدْيِهِ وَسُنَّتِهِ **فصل في حكمه صلى الله عليه**
عليه وسلم أَلَا كَجَاسُوسٍ ثَبَتَ أَنَّ حَاطِبَ بْنَ أَبِي الْمُتَعَةِ لَمَّا جَسَّ عَلَى سَالَةَ عُمَرَ ضَرْبَ تَنْقِصٍ فَلَمْ يَكُنْهُ وَقَالَ مَا يَدْرِي بِكَ لَعَلَّ اللَّهَ
 أَطْلَعَ عَوَاهِلَ بَدْرٍ فَقَالَ اسْمُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ وَقَدْ تَقَدَّمَ سَلَامُ الْمَسْأَلَةِ مَسْتَرَفِي وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ سَمْعَانُ
 إِذَا كَاتَبَ كَالْمُسْلِمِ أَهْلُ الْحَرْبِ قَاتِلٌ لَمْ يَسْتَتِبْ مَا لَهُ لَوْ رَثَتْهُ وَقَالَ شَيْخُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ يَجْلِدُ جُلْدًا رَاجِعًا وَيُطَالُ حَبْسُهُ
 وَيَنْفَى مِنْ مَوْضِعٍ يَقْرِبُ مِنَ الْكُفَّارِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقْتُلُ وَلَا يَعْرِفُ لِهَذَا تَوْبَةً وَهُوَ كَالزُّنْدِيقِ وَقَالَ الْمَشَافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَزَالُ
 وَالْفَرِيقَانِ أَحْتِجُوا بِقِصَّةِ حَاطِبٍ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ وَجْهِهِ أَحْتِجَا جَمْعُهُمْ وَاقِفُ ابْنِ عَقِيلٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حُرَيْرَةَ مَالِكًا وَأَصْحَابَهُ **فصل**
في حكمه في الأسرى ثَبَتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَسْرَى أَنَّهُ قَاتِلٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ عَلَى بَعْضِهِمْ وَفَادَى بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ
 بِأَسْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَسْتَرْقَ بَعْضُهُمْ وَلَكِنْ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْقَ رَجُلًا بِالْغَاثِ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْأَسْرَى عَقِبَةُ ابْنِ
 أَبِي مَعِيْطٍ وَمَطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ النَّظَرُ بْنُ الْحَارِثِ وَقَتْلُ مَنْ يَهُودُ جَمَاعَةً مِنَ الْأَسْرَى كَثِيرِينَ وَفَادَى سَرِيَّ بَدْرًا بِمَالٍ بَارِبَةٍ
 أَلْفًا إِلَى رُبْعَةٍ مَائَةٍ وَفَادَى بَعْضُهُمْ عَلَى تَعْلِيلِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْكُتَّابَةِ وَمِنْهُ عَلَى أَبِي عَتَرَةَ الشَّاعِرِ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَالَ فِي الْأَسْرَى
 بَدْرُ وَكَانَ الْمَطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيَاتُهُ كُلَّمَا فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنِ لَا طَلْقَ لَهُمْ لَهُ وَفَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَفَدَى
 رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِامْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ اسْتَوْهَبَهَا مِنْ سُلَيْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَمِنْهُ عَلَى شَامَةَ بْنِ أَثَالَةَ أَطْلَقَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ جَمَاعَةً
 مِنْ قُرَيْشٍ نَكَاحَ يَقَالُ لَهُمُ الطَّلَاقُ هَذِهِ أَحْكَامُ لَوْ يَنْسَخُ مِنْهَا شَيْءٌ بَلْ يَخِيرُ الْأَمْرَ فِيهَا بِحَسَابِ الْمَصْلَحَةِ وَأَسْتَرْقَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
 وَغَيْرِهِمْ فَنَسَبًا يَا أَوْطَاسُ بْنُ مِصْطَاقٍ لَوْ يَكُونُ الْكُتَّابِيُّ يَنْوَلُّهُ مَا كَانُوا عِبَادَةً وَأَثَانُ مِنَ الْعَرَبِ اسْتَرْقَى الصَّحَابَةُ مِنْ سَبْيِ
 بَنِي حَنِيفَةَ وَلَوْ يَكُونُ الْكُتَّابِيُّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَسْرَى بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالْمَنْ الْقَتْلِ
 وَالْأَسْتِغْبَادِ يَفْعَلُ مَا شَاءَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا قَوْلَ سِوَاةٍ **فصل في حكمه في اليهود** بَعْدَ تَقْضَايَا فِعَاهِدِهِمْ أَوَّلَ مَقْدَمِهِ
 الْمَدِينَةَ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو قَيْنِقَاءَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَمِنْ عَلَيْهِمْ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو الْمُنْظِيرِ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَجَازَاهُمْ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو قُرَيْظَةَ فَظَفَرُوا بِهِمْ
 وَقَتْلَهُمْ ثُمَّ حَارَبَهُ أَهْلُ خَيْبَرَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَأَتَوْهُمْ فِي أَرْضِ خَيْبَرَ بِمِائَةِ أَسْوَءٍ مِنْ قَتْلِ مَنْهُمْ وَلَمَّا حَكَمَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ
 بَلَنْ تَقْتُلُ مَقَاتِلَهُمْ وَتَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ وَتَغْنَمُ أَمْوَالَهُمْ أَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ هَذَا حَكْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ فَوْقِ
 سَبْعِ سَنَوَاتٍ وَتَضَمَّنَ هَذَا الْحُكْمُ أَنَّ قَاضِيَ الْعَهْدِ يَسْتَرْقِي مَنْ نَقَضَ عَهْدَهُمْ إِلَى نِسَابَتِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ إِذَا كَانَ نَقَضَهُمْ بِالْحَرْبِ تَعَوُّدُونَ

اهل حرب هذا عين حكم الله عز وجل **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر** حكم يومئذ باقرار يهود فيها على شط ما يخرج منها من ثمر وزرع وحكم بقتل ابني ابي الحقيق لما نقضوا الصلح بينهم وبينه على ان لا تكثروا شيئا من اموالهم فقتلوا وغلبوا وحكم بعقوبة المتهم بتغيب مال حتى اقر به وقد تقدم ذلك مستوفى في غزاة خيبر وكانت لاهل الحدا ببيت خاصة لم يرغبها الا جابر بن عبد الله فقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمه **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح مكة** حكم بان من اغلق بابا او دخل دارا بي سفيان او دخل المسجد او وضع السلاح فهو امن وحكم بقتل نفر ستة منهم مقيد ابن ضبابه وابن خطل ومغنيان كانتا يغنيان لهجائه وحكم بانه لا يجهر على جرح ولا يتبع مدبر ولا يقتل سير ذكره ابو عبيد في الاموال وحكم بخزاعة ان يبذلوا سيوفهم في بني بكر الى صلوة العصر ثم قال لهم يا معشر خزاعة ارفعوا ايديكم عن القتل **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الغنائم** حكم صلى الله عليه وسلم ان للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم هذا حكمه الثابت عنه في مغاويره كلها وبه اخذ جمهور العلماء وحكم ان السلب للقاتل اما حكمه باخراج الخمس فقال ابن اسحق كانت الخيل يوم بني قريظة ستة وثلثين فرسا وكان اول في وقعت فيه السهمان واخرج منه الخمس مضت به السنة ووافقه على ذلك القاضي سمعيل بن اسحاق فقال سمعيل واحسب ان بعضهم قال ترك امر الخمس بعد ذلك ولو يأت في ذلك من احد شي ما فيه بيان شاف وانما جاز ذكر الخمس يقينا في غنائم حنين وقال الواقدى اول خمس خمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر شهر وثلاثة ايام نزلوا على حكمه فصاحمهم على ان له اموالهم ولهم النساء والذرية وخمس اموالهم وقال عباد بن الصامت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر فلما هزم الله العدو وتبعتهم طائفة يقتلونهم واحدة طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة استولت على العسكر والغنيمة فلما رجع الذين طلبوا هوقا لوانا النقل ونحن طلبنا العدو وقال الذين احدثوا برسول الله صلى الله عليه وسلم نحن احق به لا احد قنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينال العدو غزاه وقال الذين استولوا على العسكر هوننا نحن حويناها فانزل الله عز وجل يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْفَالِ قُلِ الْاَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بوزء قبل ان ينزل واسلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وقال القاضي سمعيل انما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال بني النضير بين المهاجرين ثلثة من الانصار سهيل بن حنيف ابن جانة و الحارث بن الصمة ان المهاجرين حين قدموا المدينة شاطروا الانصار ثمارهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئتم قسمت اموال بني النضير بينكم وبينهم واقسم على مواساتهم في ثماركم وان شئتم اعطيناهم المهاجرين دونكم وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم فقالوا بل تعطينهم دوننا وتمسك ثمارنا فاعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين فاستغنوا بها اخذوا واستغنى الانصار بما رجع اليهم من ثمارهم وهؤلاء الثلثة من الانصار شكوا حاجة **فصل في كان طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد رضي الله عنهما بالشام** لم يشي هذا بدر فاقسم لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم سهميهما ففقا لا واجورا يا رسول الله فقال واجورا كما ذكر ابن هشام وابن حبيب ان ابالبابة والحارث بن حاطب وعاصم بن عدى خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فودعهم وامر ابالبابة على المدينة وابن ام مكتوم على الصلوة واسهم لهم والحارث بن الصمة كسر بالروحاء فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهمه قال ابن هشام وخوات ابن جبير ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهمه وخرق سيف

احمد بن عثمان بن عفان رضي الله عنه تخلف على امرأته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب لرجله فقال اجري يا رسول الله فقال واجرك قال ابن حبيب هذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم واجمع المسلمون ان لا يقسموا لغائب قلت وقد قال احمد ومالك وجاعة من السلف والتخلف ان الامام اذا بعث احدا في مصارع الجيوش فله سهمه قال ابن حبيب لو يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسهم للنساء والعبيد ولكن كان يحذفهم من الغنمة **فصل** عدل في قسمة الابل والغنم كل عشرة منها بغير فهذا في التقويم وقسمة المال المشترك واما في الهدى فقد قال جابر بن عمر بن عبد الله رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فهذا في الحديبية واما في حجة الوداع فقال جابر ايضا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة من افي بدنة وكل اهما في الصيخ وفي السنن من حديث ابن عباس ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان علي بدنة وانا موسر بها ولا اجدها فاشتريها فامر ان يتباع سبع شياه فيذبحهن **فصل** في حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلب للقاتل ولو خيمسه ولو يجعله من الخمس بل من اصل الغنمة وهذا حكم وقضاؤه قال البخاري في صحيحه السلب للقاتل انما هو من غير الخمس وحكمه به بشهادة الواحد وحكم به بعد القتل فهذه اربعة احكام تضمنها حكم صلى الله عليه وسلم بالسلب من قتل قتلا وقال مالك واصحابه السلب لا يكون الا من الخمس وحكمه حكم النفل قال مالك ولو بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ولا فعله في غير يوم حنين ولا فعله ابو بكر ولا عمر رضي الله عنهما قال بن المواز ولو ربط غير البراء بن مالك سلب قتيلاه وخمسه قال صحابه قال رسول الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة فجعل اربعة اخماس لمن غنمها فلا يجوز ان يؤخذ شئ مما جعله الله لهم بالايمان ايضا فلو كانت هذه الآية انما هي في غير الاسلاب لم يؤخر النبي صلى الله عليه وسلم حكمها الى حنين وقد نزلت في سنة بدر ايضا انما قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد ان يرد القتل بعد ان يرد القتال لو كان امره متقد ما علمه ابو قتادة وارس رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا كابر اصحابه هو لم يطلبه حتى سمع منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انك ذلوا وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اياك بشهادة واحد بلا يمين فلو كان من راس الغنمة لم يخرجهم حق مغنم الابل يخرجهم بها الاملاك من البيوت او شاهدين يمين قالوا ايضا فلو وجب للقاتل لم يجد بيعة كان يوقفك للقطعة ولا يقسم وهذا اذا لم تكن بيعة يقسم فخرجهم من معنى الملك ودل على انه الى اجتهاد الامام يجعله من الخمس الذي يجعل في غيره هذا مجموع ما احتج به لهذا القول قال الاخرين قد قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله قبل حنين بستة اعوان فذكر البخاري في صحيحه ان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عمرو الانصاريين ضربا ابا جهل بن هشام يوم بدر بسيفيهما حتى قتلاه فانصرفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرا فقال ليكما قتله فقال كل واحد منهما انا قتله فقال هل مسحتما سيفيكما قال لا فنظر الى السيفين فقال كلاهما قتله وسلبوا عن ابن عمر بن الجموح وهذا يدل على ان كون السلب للقاتل امر مقرر معلوم من اول الامر وانما تجدد يوم حنين لعل الامام والمناذرة به لاشيعته واما قول بن المواز ابو بكر وعمر لم يفعلوا فجوابه من وجهين احدهما ان هذا شهادة على النفي فلا تسمع الثاني انه يجوز ان يكون ترك المناذرة بذلك على عهدهما اكتفاء بما تقر وتثبت من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه حتى لو صح عنهما ترك ذلك تركا صحيحا لا احتمال فيه لو تقدم على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قوله يعنه غير البراء بن مالك

سلب قتيله فقد اعطى السلب لسلمة بن الأكوم ولعاذ بن عمرو ولا بن طلحة الا نصارى قتل عشرين يوم حنين فاخذوا سلبهم
وهذه كلها واقعة صحيحة معظمتها في الصحيح بالشهادة على النفي لا تكاد تسلم من النقض اما قوله وخمسة فها لم يحفظ به
اثرا لينة بل المحفوظ خلافه ففي سنن ابي داود وعن خالد بن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحسن السلب اما قوله تعالى **اعلموا انما**
غنمتم من شئ فان لله خمسها فهذا عام واحكام بالسلب للقاتل خاص يجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة ونظائره معلومة
ولا يمكن دفع ما وقوله لا يجعل شئ من الغنمة لغير اهلها بالاحتمال جوابه من وجهين **احدهما** انا لم نجعل السلب لغير الغنائم
الثاني انا لم نجعلناه للقاتل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بالاحتمال ولم يورث رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الآية
الى يوم حنين كما ذكرتم بل قد حكم بذلك يوم بدر لا يمنع كونه قاله بعد القتال من استحقاقه بالقتل واما كون ابى قتادة لم
يطلبه حتى سمع منادى لنبى صلى الله عليه وسلم يقوؤه فلا يدل على انه لم يكن متقرا معلوما وانما سكت عنه ابو قتادة لانه
لم يكن ياخذ لا مجرد دعواه فلما شهد له به شاهد اعطاه الصريح انه يكفى فهذا بالشاهد الواحد لا يحتاج الى شاهد
اخر ولا يمين كما جاءت به السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها وقد تقدم هذا في موضعه واما قوله انه لو كان
للقاتل لوقف ولم يقسم كاللفظة فجوابه انه للغنائم وانما للقاتل حق التقدير فاذا لم يعلم عين القاتل شارك فيه الغانمون
فانه حقا لم يظفر مستحق التقدير منهم فاشتركو **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما جاز لا المشترك من اموال
المسلمين ثم ظهر عليه المسلمون او اسلم عليه المشركون في البخارى ان فرسا لابن عمر ذهب في اخذه العدو فظهر عليه المسلمون فردوا
عليه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد فلتحق بالروم فظهر عليه المسلمون فردوا عليه خالد بن زمين ابى بكر ووسنن
ابى داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي رد عليه الغلام في المدونة والواضحة ان رجلا من المسلمين وجد
بعيرا له في المغام فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدته لم يقسم فخذ وان وجدته قد قسم فانت احق به بالقرن
ان امرته وصحبه عنه ان المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة فلم يرد على احد ارضا وقيل له اين تنزل فدا من دارك
بمكة فقال هل ترك لنا عقيل منزلا وذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة وثب عقيل على رءس النبي
صلى الله عليه وسلم بمكة فجاهدوا حوى عليها فاسلموه في بيده وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اسلم على شئ فهو له كان
عقيل ورث ابا طالبا ليرثه على كرامته ووجوهه لتقدير اسلامه صلى الله عليه وسلم لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم يرث
من عبد المطلب فان ابا عبد الله هلك وابو عبد المطلب حي ثم هلك عبد المطلب فورثه اولاده وهم اعمام النبي صلى الله
عليه وسلم وهلك اكثر اولاده ولم يعقبوا فجاز ابو طالب رباعه ثمرات فاستولى عليها عقيل دون على كرامته وجهه لاختلاف الفرز
ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فاستولى عقيل على داره فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل ترك لنا عقيل منزلا وكان
المشركون يعمدون الى من هاجر من المسلمين وكفى بالمدينة فسيتولون على داره وعقارها فمضت السنة ان الكفار المهاجرين
اذا اسلموا لم يضموا ما اتلفوا على المسلمين من نفس ومال ولم يردوا عليهم اموالهم التي غصبوها عليهم بل من اسلم على شئ فهو
له هذا حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى اليه من اصحابه رضي الله عنهم
يهدون اليه اطعام وغيره فيقبل منهم ويكافئهم في مواضعها وكانت الملوك وتهلوا ليقبل هذا لياهم ويقسمها بين اصحابه

كل يصرف في بني هاشم ومن المطلب قال لان عبد شمس هاشم والمطلب بنو فالاخوة وهم اولاد عبد مناف ويقال ان عبد شمس
وهاشم اولادهم والاصواب استمرار هذا الحكم النبوي ان سهم ذوى القربى لبني هاشم ومن المطلب حيث خصه رسول الله صلى
عليه وسلم بهم وقول هذا القائل ان هذا خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم فانه بين مواضع الخمس الذى جعله الله لذوى القربى فلا
تتعدى به تلك المواضع ولا تقصر عنها ولكن لم يكن يقسمه بينهم على السواء بين اغنياهم وفقرائهم ولا كان يقسمه قسمة
الميراث للذكر مثل حظ الانثيين بل كان يصرفه فيهم بحسب المصلحة والحاجة فاذا رجع منهم اعزهم ويقضى منه عن غائهم
ويعطى منه فقيرهم كفايته وفي سائر ابى داود عن على بن ابي طالب رض الله عنه قال ولا فى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
الخمسة فى وضعه مواضعه حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيوة ابى بكر رض الله عنه وحيوة عمر رض الله عنه وقد
يستدل به على انه كان يصرفه فى مواضع الخمسة ولا يقوى هذا الاستدلال اذ غاية ما فيه انه صرفه فى مواضع القربى
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه فيها ولم يعدل الى سواها فاين تعمم الاصناف الخمسة به والذى يدل عليه هدى رسول
الله صلى الله عليه وسلم واحكامه انه كان يجعل مصارف الخمس كمصارف الزكاة ولا يخرج بها عن الاصناف المذكورة لانه
يقسمه بينهم كقسمة الميراث ومن تأمل سيرته وهدية حق التأمل لم يشك فى ذلك وفى الصحيحين عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه قال كانت اموال بنى النضير مما افاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب كانت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان ينفق على اهله نفقة سنة وفى لفظ نجيب لاهله قوت سنتهم ويجعل ما بقى فى الكراع والسلاح عدة
فى سبيل الله وفى المسند عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتاه الفى قسمة من
يومه فاعطى الاخيظين واعطى العرب حظا من الفضل منه للاهل بحسب المصلحة والحاجة وان لم يكن زوجته من
ذوى القربى ولا خلف الفقهاء الفى هل كان ملكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف فيه كيف يشاء ولم يكن ملكا له على قولين
فى مذهبنا حكمه غير ذلك الذى تدل عليه سنته وهدية انه كان يتصرف فيه بالامر فيضعه حيث امر الله ويقسمه على
من امر يقسمته عليهم فلم يكن يتصرف فيه تصرف المالك بشهوته وارادته ويعطى من احب يمين من احب انما كان يتخير
فيه تصرف العبد المأمور بيقدم امره به سيد له ومولا لا يعطى من امر باعطائه ويمنع من امر ينهيه وقد مر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بهذا فقال والله انى لا اعطى احدا ولا امنعه انما انا قاسم اضع حيث امرت فكان عطاؤه ومنعه وقسمته فخره الامر
فان الله سبحانه خيره بين ان يكون عبدا لرسولا وبين ان يكون ملكا لرسولا فاختر ان يكون عبدا لرسولا والفرق بينهما
ان العبد لرسول لا يتصرف الا بالامر سيد له ومرسله والملك لرسول له ان يعطى من يشاء ويمنع من يشاء كما قال تعالى
للملك الرسول سليمان هذا عطاؤنا فاقبضوا ما منكم اذ امسك يقرى حساب اى اعطى من شئت وامنع من شئت لا تخاسبك
وهذه المرتبة هى التى عرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فرغب عنها الى ما هو اعلى منها وهى رتبة العبودية المحضة التى تصرف
صاحبها فيها مقصور على امر السيد فى كل دقيق وجليل والمقصود ان تصرفه فى الفى هذه المثابة فهو ملك يخالف حكم غيره
من المالكين ولهذا كان ينفق من الفى الذى افاء الله عليه مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب على نفسه واهله نفقة
سنتهم ويجعل الباقي فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله عز وجل وهذا النوع من الاموال هو القسم الذى يقع بعده فيه

غنمت غنيمة بقوة جيش الاسلام كانت لهم وللناس من الجيش ذبوقته غنمها وان ما صار في بيت المال من الفتي كان لقاصيهم
 ودانيهم وان كان سبب اخذه دانيهم هذه الاحكام وغيرها مستفادة من كلماته الاربعة صوات الله وسلامته عليه **فصل في**
 حكمه صلى الله عليه وسلم في الجزية ومقدارها ومن يقبل قد تقدم ان اول ما بعث الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم للدعوة
 اليه بغير قتال ولا جزية فاقام على ذلك بضع عشرة سنة بمكة ثم اذن له في القتال لما هاجر من غير فرض له ثم امره بقتال من وثق
 والكف عن من لم يقاتله ثم اذن براءته سنة ثمان اخرج بقتل جميع من لم يسلم من العرب من قاتلوا معه وعن قتال من اذعنوا
 ولم ينقصه من عهده شيئاً فخرج ان يغني له بعمه هذه ولما امره باخذ الجزية من المشركين وحارب اليهود مراراً ولم يضر باخذ الجزية
 منهم ثم امره بقتال اهل الكتاب كلهم حتى يسلموا او يعطوا الجزية فامتثل امر به فقاتلهم فسلم بعضهم واعطى بعضهم الجزية واستمر
 بعضهم على محاربه فاخذ صلى الله عليه وسلم من اهل نجران وايلة وهم من نصارى العرب من اهل حومة الجندل واكثرهم عرب
 واخذها من الجوس ومن اهل الكتاب باليمن وكانوا يهود ولم يلخذها من مشركي العرب فقال احمد والشافعي رحمهما الله تعالى
 لا تؤخذ الا من الطوائف الثلاث التي اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهم اليهود والنصارى والمجوس ومن عداهم فلا
 يقبل منهم الا الاسلام او القتل وقالت طائفة في الامر كلها فايدوا الجزية قبلت منهم اهل الكتاب بين بانقران المجوس بالسنة
 ومن عداهم ملحق بهم لان المجوس اهل شرك لا كتاب لهم فاخذها منهم دليل على اخذها من جميع المشركين واخذوا باخذها
 صلى الله عليه وسلم من عبدة الاوثان من العرب لانهم اسلموا كلهم قبل نزول اية الجزية فانها انما نزلت بعد تبوك وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد فرغ من قتال العرب واستوسقت كلها بالاسلام ولهذا لم ياخذها من اليهود الذين حاربوه لانها
 لم تكن نزلت بعد فلما نزلت اخذها من نصارى العرب من المجوس ولو بقي حينئذ احد من عبدة الاوثان ولقبها منه كما
 قيل من عبدة الصليان والاوثان والنيران ولا فرق ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض ثم من سلم ان كفر عبدة الاوثان
 اغلظ من كفر المجوس في فرقي بين عبدة الاوثان والنيران بل كفر المجوس اغلظ وعباد الاوثان كانوا يقرن بتوحيد الربوبية وانهم
 لا خالق الا الله وانهم انما يعبدون الله لتقر بهم الى الله سبحانه وتعالى لو كانوا يقرن بصانعين للعالم احدثها خالق الخلق الاخر
 للشرك تقول المجوس لو كانوا يستحلون نكاح الاهيات والبنات والاخوات وكانوا على بقايا من دين ابراهيم صلوات الله وسلامه
 عليه اما المجوس فلم يكونوا على كتاب صلا ولا اذوايد من احد من الانبياء ولا في عقائدهم ولا في شرائعهم الا في الذي فيه ان كان
 لهم كتاب فرغم ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته لايهم البتة ولو هم لو كانوا بذلك من اهل الكتاب فان كتابهم رغم و
 شريعتهم بطلت فلم يبقوا على شيء منى ومعلوم ان العرب كانوا على دين ابراهيم عليه السلام وكان له محقق وشريعة وليس تغيير عبدة
 الاوثان لدين ابراهيم وشريعته باعظم من تغيير المجوس لدين نبينهم وكتابهم لو صح فانه لا يعرف منهم التمسك بشيء من شرائع
 الانبياء عليهم الصلوات والسلام بخلاف العرب فكيف يجعل المجوس الذين دينهم اقيم الاديان احسن حالاً من مشركي العرب
 وهذا القول اصح في الدليل كما ترى وفرقت طائفة ثالثة بين العرب وغيرهم فقالوا توخذ من كل كافر الا مشركي العرب واربعة
 فرقت بين قريش وغيرهم وهذا لا معنى له فان قريشاً لم يبق فيهم كافر فاجابهم الى قتاله واخذ الجزية منه البتة وقد كتب النبي صلى
 الله عليه وسلم الى اهل حمير الى المنذر بن ساوى والى ملك الطوائف يدعوهم الى الاسلام والجزية ولم يفرق بين عذري وغيره وآما

حكمه في قدرها فانه بعث معاذا الى اليمن وامره ان ياخذ من كل جالرد دينار او قيمته معافروه هي ثياب عرفة باليمن ثم زاد فيها
 غمراً فجعلها اربعة دنانير على اهل الذهب اربعين درهما على اهل الورق في كل سنة فرسول الله صلى الله عليه وسلم على ضعف اهل
 اليمن وغمراً على غناه اهل الشام وقوتهم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الهدنة وما ينقضها ثبتت عند الله صلى الله عليه وسلم
 انه صلح اهل مكة على وضع الحرب بينه وبينهم عشرين سنين دخل حلفاؤه من بني بكر معهم وحلفاؤه من خزاعة معه
 فعادت حلفاء قريش على حلفائه فغدر به هو فرفضت قريش ولم تذكره فجعلهم بذلك ناقضين للعهد استباح غنمهم
 من غير نذر عهد هو اليهم ولا لهم صاروا محاربين لنا قاضين للعهد بوضاهم واقرارهم بحلفائهم على الغدر بحلفائهم وانحزروهم
 في ذلك بمباشرة وثبت عنه انه صلح اليهود وعاهدهم لما تدم المدينة فغدر به ونقضوا عهدها من كل ذلك يحاربهم
 ويظفر بهم واخر ما صلح به يهود خيبر على ان الارض له ويقرهم فيها اعماله ما شاء وكان هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح
 الامام لعدوه ما شاء من المدة فيكون العقد جائز له فسخه متى شاء وهذا هو الصواب هو موجب حكم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الذي لا نسخ له **فصل** في صلحه لاهل مكة ان من احب ان يدخل في عهد محمد وعقده دخل ومن احب
 ان يدخل في عهد قريش وعقده دخل وان من جاءهم من عنده لا يردونه اليه ومن جاءهم منهم ردة اليوم وان يدخل
 العام القابل الى مكة فيخلونها له ثلثا ولا يدخلها الا بمجلبان السلام وقد تقدم ذكر هذه القصة وفقهها في موضعه **ذكر**
 اقصيته واحكامه في النكاح وتوابعه **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح البكر يزوجه ما ابوها ثبتت عنه في الصحيحين ان
 خنساء بنت جذام تزوجها ابوها وهي كارهة وكانت ثيبا فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فزكاهما وفي السنن من حديث
 ابن عباس ان جارية بكر انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهما تزوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم
 وهذه غير خنساء فاما قضيتان قضى في احداهما بتخيير الثيب قضى في الاخرى بتخيير البكر وثبتت عنه في الصحيحين انه قال لا تنكح
 البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت وفي صحيح مسلم البكر تستاذن في نفسها واذا نكحها ما وجب
 هذا الحكم ان لا تجبر البكر البالغ على النكاح ولا تزوج الابرضاء وهذا قول جمهور السلف ومذهبنا حنفية واحمد في احادي
 الروايات عنه وهو القول الذي ندين الله به ولا نعتقد سواه وهو الموافق لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وامره ونهيهم في
 شريعته ومصالح امته اما موافقته لحكمه فانه حكم بتخيير البكر الكارهة وليس وايه هذا الحديث مشرعة بعبارة فيه فان قد
 روى مسنداً ومرسلان قلنا بقول الفقهاء ان الاتصال بزيادة ومن وصله مقدماً على من ارسل فظاهر هذا تصرفهم
 في غالب الاحاديث فبال هذا خرج عن حكم امثاله فان حكماً بالارسال كقول كثير من المحدثين فهذا مرسل قوي قد عضدته
 الاثر الصحيحة الصريحة والقياس في قواعد الشرع كما سند ذكره في تعيين القول به واما موافقة هذا القول لامره فانه قال البكر
 تستاذن وهذا امر مؤكد لانه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق المخبر به وثبوته ولزومه والاصل في اوامره ان يكون للوجوب
 ما لم يقم اجماع على خلافه واما موافقته لنهييه فلقوله لا تنكح البكر حتى تستاذن فامر في حكمه بالتخيير وهذا ثابت للحكم بالعلم
 الطرق واما موافقته لقواعد شرعه فان البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف ابوها في قل شيء من ملكها الا برضاها ولا
 يجبرها على اخراج اليسير منه بدون رضاها فكيف يجوز ان يرقها ويخرج بعضها منها بغير رضاها الى من يريد هو وهي من

أكره الناس فيه وهو من اغضض شئ إليها وقسمه هذا فيكم الآية ثم يغفل رضاها إلى من يريد له ويجعلها السيرة عنده كما قال
النبى صلى الله عليه وسلم تقوا الله في النساء فانهن نوان عند كراهى سرك ومعلوم ان اكرام مالها كله بغير رضاها اسهل على من
تزويجها من لا تختار له بغير رضاها ولقد ابطال من قال انها اذا عينت كفو اتحبه وعين ابوها كفو افعليه بتعيينه ولو كان تعيضا
لواقبهم اخلاقه واما موافقته لمصالح الامة فلا يخفى مصلحة البنت في تزويجها من تختار له وترضاها وحصول مقاصد النكاح
لها به وحصول ضد ذلك بمن تدغضه وتنفر عنه فلو لم تأت السنة الصريحة لهذا القول لكان انقياس الصحيح وقواعد الشريعة
لا تقتضى غير ذلك وبالله التوفيق **فان قيل** فقد حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق بين الشيب والبكر قال لا تلتم الا يروح حتى تستامر
ولا تلتم البكر حتى تستاذن وقال لا يروح حتى بنفسها من وليها والبكر تستاذنها ابوها فجعل الا يروح حتى بنفسها من وليها فاعلم ان
البكر احرق بها من نفسها والاولى ان لا يكون لتخصيص اليم بذلك معنى ايضا فانه فرق بين ما في صفة الاذن فجعل اذن الشيب المنطوق و
اذن البكر الصمت وهذا كله يدل على عدم اعتبار رضاها وانه لا حق لها مع ابوها **الجواب** انه ليس فذلك ما يدل على
جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها ورضاها وان تزويجها باغض اخلق اليها اذا كان كفوا والا حاديت التي اجتاحت بها
صرحية في ابطال هذا القول ليس معكوا قوى من قوله الا يروح حتى بنفسها من وليها وهذا انما يدل بطريق المفهوم ومن انزعو
ينازعونكم في كونه حجة ولو سلموا انه حجة فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح وهذا ايضا انما يدل اذا قلت ان المفهوم موعوما
والصواب انه لا عموم له اذ دلالة ترجع الى ان التخصيص المذكور لا بد له من فائدة وهي نفى الحكم عما عداه ومعلوم ان انقسام
ما عداه الى ثابت الحكم ومنتهى فائدة وان ثبات حكم اخر للمسكوت عنه فائدة وان لو كان ضد حكم المنطوق وان تفصيل
فائدة كيف وهذا مفهوم مخالف للمقياس الصحيح بل قياس الاول كما تقدم ويخالف النصوص المذكورة وقامل قوله صلى الله
عليه وسلم والبكر يستاذنها ابوها عقيب قوله الا يروح حتى بنفسها من وليها قطع التوهم هذا القول ان البكر تزويج بغير رضاها ولا
اذنها احرق لها في نفسها البتة فوصل احدى الجملتين بالآخري فاعلم هذا التوهم ومن المعلوم انه لا يلزم من كون الشيب احرق
بنفسها من وليها ان لا يكون للبكر في نفسها احرق البتة وقد اختلف الفقهاء في مناهج الاجبار على ستة اقوال احدها ان يجبر
بالكراهة وهو قول المشافعي ومالك واحمد في رواية الثاني انه يجبر بالصغر وهو قول ابى حنيفة واحمد في الرواية الثانية الثالث انه
يجبر بهما معا وهو الرواية الثالثة عن احمد الرابع انه يجبر بايهم وجده وهو الرواية الرابعة عنه انما مس لانه يجبر بالايلاد
فتجبر الشيب لبالفم حكاة القاضي اسمعيل عن احسن البصري قال هو خلاف الاجماع قال له وجه حسن من الفقه فيما لبيت
شعري ما هذا الوجه الاسود للظالم السادس انه يجبر من يكون في عياله ولا يخفى عليك الرابع من هذه المذاهب **فصل**
وقضى صلى الله عليه وسلم بان اذن البكر الصمت واذن الشيب الكلام فان نطقت البكر بالاذن بالكلام فهو اذن قال ابن حزم لا يصح ان
تزويج الا بالصمت وهذا هو الاثر بظاهريته **فصل** قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليتيم تستامر في نفسها ولا يتم
بعد احتلامه فدل ذلك على جواز حكم اليتيم قبل البلوغ وهذا مذهب عايشة رضى الله عنهما وعليه يدل القرآن السنة وبه
قال احمد وابو حنيفة وغيرهما قال تعالى لا يستفتونك في النساء قل الله يفتيك فيهم من وما ينزل عليكم في الكتاب في بيامى النساء الا
لا توثقوهن ما كتب لهن وكن عيون ان تكتنوهن قالت عايشة رضى الله عنها هي اليتيم تكون في حجر ليها فاعلم ان نكاحها ولا

يقسط لها سنة صداقها فهو اعن نكاح من الا ان يقسطوا من سنة صلاتهن وفي السنن الاربعة عنه صلى الله عليه وسلم
 اليتيمة تستامر في نفسها فان صممت نفوها وان ابت فلاجواز زواجها **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح بلا ولي
 في السنن عنه من حديث عائشة رضي الله عنها ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فأنكاحها باطل فنكاحها
 باطل فان ادساها فلها مهرها بما اصاب منها فان اشتجر او افسد سلطان ولي من لا ولي له قال الترمذي حديث حسن في السنن الا
 انه لا نكاح الا بولي وفيها عنه لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة المرأة التي تزوج نفسها **فصل** وحكم ان امرأة اذا
 تزوجها اولى بان في الاول من هما وان الرجل اذا باع للرجلين فالبيع للاول منهما **فصل** في قضائه في نكاح التفويض ثبت عندنا في
 في رجل تزوج امرأة ولو يفرض لها صداق ولو يدخل بها حتى مات ان لها مهر نسائها لا وكسر لا شطط ولها الميراث وعليها العدة
 اربعة اشهر وعشرون في الترمذي عنه انه قال لو دخل بها اترضى ان تزوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة اتوضين ان تزوجك فلانا
 قالت نعم فزوج احداهما صاحبه فدخل بها الرجل ولو يفرض لها صداق ولو يعطها شيئا فلما كان عند موته عوضها من صداقها
 من مهرها تخيير وقد تضمنت هذه الاحكام جواز النكاح من غير تسمية صداق وجواز الدخول قبل التسمية واستقرار مهر
 المثل بالموت وان لم يدخل بها وجوب عدة الوفاة بالموت وان لم يدخل بها الزوج وتب هذا اخذ ابن مسعود وفقهاء العراق و
 علماء الحديث من محمد بن الشافعي في احد قوليه وقال علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما لا صداق لها وبه اخذ اهل
 المدينة ومالك والشافعي في قوله الاخر وتضمنت جواز تولي الرجل طرف العقد كوكيل من الطرفين او ولي فيهما او ولي وكله الزوج او تزوج
 وكله الولي ويكفي ان يقول زوجت فلانا فلا تة مقتصر على ذلك وتزوجت فلانة اذا كان هو الزوج وهذا ظاهر مذهبنا في
 رواية ثانية لا يجوز ذلك الا للولي المحرم من زوج امته او ابنته المجبرة بعبدة المجبر ووجه هذه الرواية انه لا يعتبر رضي
 من الطرفين في مذهبه قول ثالث انه يجوز ذلك للزوج خاصة فانه لا يصح منه تولي الطرفين لتضاد احكام الطرفين فيه
فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة فوجدها في الحمل في السنن والمصنف عن سعيد بن المسيب عن بصرة
 ابن كثر قال تزوجت امرأة بكوافى كسرها فدخلت عليها فاذا هي حبلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها الصداق بما استحللت
 من فرجها والولد عبد لك واذا ولدت فاجلدها وافرقت بينهما وقد تضمن هذا الحديث نكاح الحامل من ناء وهو قول اهل السنة
 والامام احمد رحمه الله وهو الفقهاء ووجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد وهذا هو الصحيح من الاقوال الثلاثة والثاني يجب المهر المثل وهو
 قول الشافعي والثالث يجب اقل الامرين وتضمنت وجوب الحمل بالحمل ان لو تقرر بينة ولا اعتراف والحمل من قوى البينات وهذا
 مذهبنا من الخطاب رضي الله عنه واهل المدينة واحمد في احدى الروايتين عنه واما حكمه يكون الولد عبدا للزوج فقد قيل انه
 لما كان ولد زنا لا اب له وقد غرته من نفسها او غرم صداقها اخدمه ولدها وجعله له بمنزلة العبد الا انه ارقه فانه انعقد
 مراتب الحرية امه وهذا محتمل ويحتمل ان يكون ارقه عقوبة لامه على زناها او غرمها للزوج ويكون هذا خاصا بالنبي صلى الله
 عليه وسلم وبذلك الولد لا يتعدى الحكم الى غيره ويحتمل ان يكون هذا منسوخا وقد قيل انه كان في اول الاسلام يسترق احر في
 الدين وعليه حل بيعه صلى الله عليه وسلم لسرق في دينه والله اعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الشرط في النكاح في
 الصحيحين عنه ان احق الشرطان توفايهما ما استحلتم به الفروج وفيهما عنه لا تسأل المرأة طلاق اختمها تستفرغ ما في

صحفتها فانما لها ما قدر لها وفيها ما نهى عن تشترط المرأة طلاق اختها وفي مسند احمد عنه لا يحل ان تنكح امرأة بطلاق آخر
فتضمن هذا الحكم وجوب الوفاء بالشرط التي شرطت في العقد لا تضمن تغيير الحكم الله ورسوله وقد اتفق على وجوب الوفاء بتغيير
المهر وتأجيله والضمين والرهن به وفحوا ذلك وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطى والانفاق والخلع عن المهر ونحو ذلك واختلف في
شرط الاقامة في بلد الزوجة وشرط دار الزوجة وان لا يتسرى عليها ولا يتزوج عليها فاجاب احمد وغيره الوفاء بمقتضى الوفاء به
فلها الفسخ عند احمد واختلف في اشتراط البكارة والنسب والجماع السلامة من العيوب التي لا يفسخ بها النكاح وهل يؤثر عدا
في فسخه على ثلاثة اقال ثالثها الفسخ عند عدم النسخ خاصة وتضمن حكمه صلى الله عليه وسلم بطلان اشتراط المرأة طلاق
اختها وانه لا يجب الوفاء به فان قيل فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها ان لا يتزوج عليها حتى صحتم هذا وبطلت بشرط طلاق
الضرة قيل الفرق بينهما ان في اشتراط طلاق الزوجة من الاصرار بها وكسرها وخراب بيتها وشماتة اعدائها ما ليس في اشتراط عدم
نكاحها كالنكاح غيرها وقد فرق النص بينهما فقياسا أحدهما على الآخر فاسد **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الشغار و
المحلل المتعة ونكاح المحرم ونكاح الزانية أما الشغار فصح التسمية عنه من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما معاوية
رضي الله عنه وفي صحيح مسلم عن ابن عمر فرعا لا شغار في الاسلام وفي حديث ابن عمر الشغار ان يزوجه الرجل ابنته على ان
يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه والشغار ان يقول الرجل للرجل تزوجني ابنتك و
انزوجك ابنتي تزوجني اختك انزوجك اختي وفي حديث معاوية رضي الله عنه ان العباس بن عبد الله بن عباس رضي الله
عنهما انكم عبد الرحمن بن الحكم ابنته وانكم عبد الرحمن ابنته وكانا جعلوا صداقا فكتب معاوية رضي الله عنه الى مروان يأمر
بالتفريق بينهما وقال هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف الفقهاء في ذلك فقال الامام احمد الشغار طلب
ان يزوجه وليته على ان يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما على حديث ابن عمر رضي الله عنه فان ستموا مع ذلك مهر اصح العقد
بالمسمى عنده وقال اخرق لا يصح ولو ستموا مهر اصح حديث معاوية رضي الله عنه وقال ابو البركات ابن تيمية وغيره من اصحاب
احمد ان ستموا مهر ارقا لو امع ذلك وبضع كل واحدة مهر الاخرى لو صح وان لم يقولوا ذلك صح واختلف في حلة النني فقيل هي جعل كل
من العقدين شرطا في الآخر وقيل العلة التشريك في البضع وجعل كل واحدة مهر الاخرى وهي لا تنتفع به فليرجع اليها المهر بل
عاد المهر الى الولي وهو ملكه لبضع تزوجه فتمليكها لبضع موليته وهذا ظلم لكل واحدة من المراتين واخلاء لنكاحها عن
مهر تنتفع به وهذا هو الموافق للغة العرب فانهم يقولون بلد شاغر من امير ودار شاخرة من اهلها اذا خلت وشجر الكلي اذا فرغ
رجله واخلي مكانها فاذا ستموا مهر امع ذلك زال المحذور ولو سبق الا اشتراط كل واحد على الآخر شرطا لا يؤثر في فساد العقد هذا منصوص
احمد ولما من فرق فقال ان قالوا مع التسمية ان بضع كل واحدة مهر للاخرى فسد لانها لو يرجع اليها مهرها وصار يعرضه لغير
المستحق وان لم يقولوا ذلك صح والذي يجب على اصله انهم متى عقدوا على ذلك وان لم يقولوا بالسنتي مهر انه لا يصح لان المقصود
في العقود معتبرة والمشرط عرفا كالمشرط لفظا فيبطل العقد بشرط ذلك والتواطى عليه ونيتته فان سمي لكل واحدة مهر مثلها
صح وبهذا يظن حكمه التمي اتفاق الاحاديث في هذا الباب **فصل** في نكاح المحلل وفي الترمذي المسند من حديث
ابن مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي

المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً عن الله المحلل والمحلل له واسناده حسن فيه عن علي رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في سنن ابن ماجه من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل عن الله المحلل له فقولوا الاربعة من
سادات الصحابة رضي الله عنهم وقد شهدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغته اصحاب التحليل وهم المحلل والمحلل له وهذا
اما خبر عن الله فهو خبر صدق واماد عام فهو دعاء مستجاب قطعاً وهذا يفيد انه من الكبار الملعون فاعلموا ولا فرق عند
اهل المدينة واهل الحديث وفقهاهم بين اشتراط ذلك بالقول وبالواطى القصدي فان المقصود في العقود عندهم معتبر
والاعمال والنيات والشروط المتواطي على عليه المتعاقلان كالمفوض عندهم والالفاظ لا ترد لغينها بل للدلالة على المعاني
فاذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالالفاظ لانها وسائل قد تحققت عليها ترتيب عليها احكامها **فصل** واما احكام
المتعة فنثبت عندها انه احكامها عام الفتح وثبت عنده انه في عنها عام الفتح واختلف هل هي عن ما يوم خير على قولين والصحيح ان
النبي عنها انما كان عام الفتح وان النبي يوم خير انما كان عن اجملا اهلية وانما قال علي بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
هي يوم خير عن متعة النساء ونهى عن جملا اهلية محتمل عليه في المسألتين فظن بعض الرواة ان التقييد بيوم خير راجع
الى الفصلين فرواه بالمعنى ثم افرد بعضهم احداً الفصلين وقيدة بيوم خير وقد تقدم بيان المسألة في غرارة الفتح وظاهر كلام
ابن مسعود اياها فان في الصحيحين عنه كنانة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معناها نساء فقلنا يا رسول الله
الا نستخصي فيها ناعن ذلك ثم رخص لنا بعد ان تنكح المرأة بالشوب الى اجل ثم قرأ عبد الله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات
ما احل الله لكم ولا تعبدوا الله لا يحب المعتدين ولكن في الصحيحين عن علي كرم الله وجهه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرم متعة النساء وهذا التحريم انما كان بعد الاباحة والا لزم منه النسخ مرتين ولو يحتم به علي بن عباس رضي الله عنهما
ولكن النظر هل هو تحريم بيات او تحريم مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الاممة فيباح عند الضرورة وخوف العنت هذا هو
الذي كحظه ابن عباس وافق مجملها للضرورة فلما توسع الناس فيها ولو يقتصر على موضع الضرورة امسك عن فتية
ورجع عنها **فصل** واما نكاح المحرم فنثبت عنه في صحيح مسلم من رواية عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح واختلف عنه صلى الله عليه وسلم هل تزوج ميمونة حلالاً او محرماً فقال ابن عباس تزوجها
محرماً وقال ابو رافع تزوجها حلالاً وكنت الرسول بينهما ما قول ابو رافع انما اوجدها اذ كان رجلاً بالغاً
ابن عباس لو يكن حينئذ من بلغ الحول بل كان له نحو العشرة سنين وابو رافع اذ كان احفظ منه الثاني انه كان الرسول
بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها وعلي يد ادار الحديث فهو اعلم منه بلا شك وقد اشار بنفسه الى هذه اشارة
تحقق له ومتيقن لو ينقله عن غيره بل ياتى بنفسه الثالث ان ابن عباس لو يكن معه في تلك العمرة فانها كانت عمرة
القضية وكان ابن عباس اذ كان من المستضعفين الذين عذرهم الله من الولدان وانما سمع القضية من غير حضور
منه لها الرابع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة بدأ بالطواف بالبيت ثم سعى بين الصفا والمروة وحلق ثم حل ومن
المعلومة انه لم يتزوج بها في طريقه ولا بدأ بالتزويج قبل الطواف بالبيت ولا تزوج في حال طوافه هذا من المعلوم انه لو يقع فحلق

ابو ارفع يقينا الخامس ان الصحابة رضوا الله عنهم غلطوا ابن عباس لم يغلطوا ابا ارفع السادس ان قول ابى ارفع موافق لما
 النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وقول ابن عباس بخالفه وهو مستلزم لاحد امرين اما نسخه واما تخصيص النبي
 صلى الله عليه وسلم بخلاف النكاح محرما وكلا الامرين مخالف للاصل ليس عليه دليل فلا يقبل السابع ان ابن اختها يزيد بن
 الاصم شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا فان كانت خالقة بخالفة ابن عباس في كونه مسلم **فصل**
 اما نكاح الزانية فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتحريمه في سورة النور اخبر ان من نكحها فهو اماران او مشرك فانه اماران يلقى
 حكمه سبحانه ويعتقد بجوبه عليه لا فان لم يلتزمه ولم يعتقد به فهو مشرك وان التزمه واعتقد بجوبه وخالفه فهو ان
 توصح به فقال **تَحْرِيمُهُ فَقَالَ تَحْرِيمُهُ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَخْفَى** ان دعوى النسخ للآية بقوله **وَالنَّكَاحُ الْأَيَّامُ مِنْكُمْ مَنْ أضعف** يقال
 واضعف منه حمل النكاح على الزنا اذ يصير معنى الآية الزاني لا يزني لا بزانية او مشركة والزانية لا يزني بها الا زان او مشرك
 وكلام الله ينبغي ان يسان عن مثل هذا وكذلك حمل الآية على امرأة بغية مشركة في غاية البعد عن لفظها وسيأتي كيف
 وهو سبحانه انها اياه نكاح المحرم والامام بشرط الاحصان وهو العفة فقال **فَالنَّكَاحُ هُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ**
بِالْمَعْرِفَةِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرُ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّحِدَاتٍ اخذ ان فانما اياه نكاحها في هذا الحال دون غيرها وليس هذا من باب
 دلالة المفهوم وان الابطاع في الاصل على التحريم فيقتصر في ابحاثها على ما ورد به الشرع وما عداه فعلى اصل التحريم وايضا
 فانه سبحانه قال **الْحَبِيشَاتُ الْحَبِشِيَّاتُ وَالْحَبِيشَتُونَ الْحَبِشِيُّنَ** والحبيشيات الزواني وهذا يقتضي ان من تزوج بهن فهو خبيث
 مثلهن وايضا من اقبح القبائح ان يكون الرجل زوج بغية وقبح هذا مستقر في فطر الخلق وهو عند هم غاية المسببه وايضا
 فان البغى لا يومن ان تفسد على الزوج فرأى وتعلق عليه ولا من غيره والتحريم ثبت بدون هذا وايضا فان النبي صلى
 الله عليه وسلم فرق بين الرجل وبين المرأة التي وجدها حبل من الزنا وايضا فان مرثدين ابى مرثد الغنوي استاذت النبي صلى
 الله عليه وسلم ان يتزوج عناق وكانت بغيا فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم آية النور قال لا تنكح **فصل** في حكمه
 صلى الله عليه وسلم فيمن اسلم على اكثر من اربع نسوة او على اختين في التومذى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان خيلان اسلم
 وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اخذ مني من اربعاء في طريق اخرى وفارق سائرهن واسلم فيروز اليلى
 وتحتة اختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اخترايتي هما شئت فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار انه ان يختار من
 شاء من السوابق واللواحق لانه جعل الخيرة اليه هذا قول الجمهور قال ابو حنيفة ان تزوج من في عقد واحد نكاح
 الجميع وان تزوج من متربات ثبت نكاحه الاربع ونكاح من بعدهن لا تخير **فصل** وحكم صلى الله عليه وسلم ان العبد
 اذا تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر قال التومذى حديث حسن **فصل** واستاذنه بنوهاشم بن المغيرة ان يزوجوا على
 ابن ابى طالب رضي الله عنه ابنة ابى جهل فلم ياذن في ذلك وقال لان يزيد بن ابى طالب ان يطلق ابنتي ويترك ابنتي فانها
 فاطمة بضعة مني يربيني ما اربها ويؤذي ما اذاها ان اخاف ان تفتن فاطمة في دينها وان كنت احرم حلالا ولا احل حراما
 ولكن والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد ابدا في لفظ ذلك كمرهم الفاشي عليه وقال حدثني
 فصدقني ووعدني فوفاني فتضمن هذا الحكم امورا احدها ان الرجل اذا شرط زوجته ان لا يتزوج عليها الزمه الوفاء بشرط

ومتى تزوج عليها قلها الفسخ ووجه تضمن الحديث لذلك انه صلى الله عليه وسلم اخبر ان ذلك يودي فاطمة رضي الله عنها و
 يريها وانه يوديه صلى الله عليه وسلم ويريبه ومعلوم قطعان صلى الله عليه وسلم فانما زوجة فاطمة على ان لا يزوجها ولا يريها ولا يوديها صلى الله
 عليه وسلم ولا يريبه وان لم يكن هذا مشروطا في صلب العقد فانه من المعلوم بالضرورة انه انما دخل عليه وفي ذكره صلى الله
 عليه وسلم صهره الاخر وثناؤه عليه بانه حدثه فصداقه ووعده فواله تعريضا على رضي الله عنه وتخييما له على الاقتداء
 به وهذا يشعر بانه قد جرى منه وعد له بانه لا يريها ولا يزوجها فيجب على الوفاء له كما وفي صهره الاخر فيؤخذ من هذان
 المشروطان عرفا كالمشروط لفظا وان عدمه يملك الفسخ لمشارطته فلو فرض من عادة قوتهم ولا يخرجون نساءهم من ديارهم ولا
 يمكنون ازواجهم من ذلك البتة واستمرت عادتهم بذلك كان كالمشروط لفظا وهو مطرد على قواعد اهل المدينة وقواعد احمد
 ان الشرط العرفي كاللفظي سواء ولهذا وجبوا الاجرة على من فم ثوبه الى غسل وقصارا وعجينة الى خبز او طعمه الى طبخ
 يعملون بالاجرة او دخل الحمار واستخدم من يغسله من عادته يغسل بالاجرة ونحو ذلك ولم يشترط لهم اجرة انه يلزمه اجرة
 المثل وعلى هذا لو فرض ان المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نساءهم ضرورة ولا يمكنونه من ذلك وعادتهم مستمرة بذلك كان
 كالمشروط لفظا وكذلك لو كانت ممن يعلم انه لا يمكن ادخال الصرة عليها عادة لشرفها وحسبها وجلالتها كان ترك التزوج
 عليها كالمشروط لفظا سواء وعلى هذا فسيادة نساء العالمين وابنة سيد الدام جمع بين احق النساء بهذا ولو شرط
 على في صلب العقد كان تأكيد لا تأسيسا وفي منع على من اكتم بين فاطمة وبين بنت ابي جهل حكمة بديدة وهي ان المرأة
 مع زوجها في درجته تبع له فان كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها
 وهذا شأن فاطمة وعلى رضي الله عنهما لو لم يكن الله عز وجل لجعل ابنة ابي جهل مع فاطمة في درجة واحدة لا بنفسها ولا تبعا
 وبينهما من الفرق ما بينهما فلو لم يكن نكاحهما على سيادة نساء العالمين مستحسنا لا شرعا ولا قدرا وقد اشار صلى الله عليه وسلم
 الى هذا بقوله والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحدا بل اقول درجة
 الاخر بلفظه واشارته **فصل** فيما حكم الله سبحانه بتجريمه من النساء على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم حرم الامهات
 وهن كل من بينك وبينه ايلاد من جهة الامومة او الابوة كأمهاته وأمهات آبائهن واجلادهن من جهة الرجال والنساء وان
 علون وحرم البنات وهن كل من ينسب اليه بايلاد كبنات صلبه وبنات بناته وابنائهن وان سفلن حرم الاخوات من كل
 جهة وحرم العمات هن اخوات ابائهن وان علون من كل جهة وأما عمه العمة فان كان العم لاب في عمه ابيه وان كان لام فعمته اُمه
 منه فلا تدخل في العمات وأما عمه الام فمخلة في عماته كما دخلت عمه ابيه وعماته وحرم الخالات وهن اخوات امهاته و
 امهات آبائهن وان علون وأما خالة العمة فان كانت العمة لاب فخالاتها اجنبية وان كانت لام فخالاتها حرام لانها خالة وأما عمه
 الخالة فان كانت الخالة لام فعمته اجنبية وان كانت لاب فعمته حرام لانها عمه لاب وحرم بنات الاخوات من كل جهة
 والاخت من كل جهة وبناتها وان نزلت درجتين من حرم الام من الرضاة فبداخل فيهن امهاتهن من قبل الاباء والامهات وان
 علون واذا صار الموضع امامه صار صاحب اللبن وهو الزوج والسيدة ان كانت جارية اباءه وابائهن واجلاده فنبه بالموضع
 صاحبة اللبن التي هو مودع فيها اللبن على كونه ابا بطريق الاول لان اللبن له وبوطيه ثار ولهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم

بتحريم اللبن الفحل فثبت بالنص إيمانه انتشار حرمة الرضاع إلى ما لم تضم وإيمانه من الرضاعة وأنه قد صار ابناً لها وصار ابناً لغيره
 له فنزوم من ذلك أن يكون أخوها وأخواتها أخالات له وحمات وإبناتها وأبناتهن فثبت بقوله وأخواتكم من الرضاعة
 على انتشار حرمة الرضاع إلى أخوتها وأخواتها كما انتشرت منهما إلى ولادتهما فكما صار الأخوة وأخوات المترض فإخواتها وأخالاتها
 أخوات خالات له وأعمام وعمات له الأول بطريق النص والآخر بتنبيهه كما أن الانتشار إلى الأم بطريق النص إلى الأب بطريق تنبيهه
 وهذه طريقة تعجبية مطردة في القرآن لا يقيم عليها الأكل عائص على معانيه ووجوه دلالة ومن هنا قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكن الدلالة دلالتان خفية وجبیه فجمع ما للامة ليتم البيان وينزل الالتباس
 ويقع على الدلالة الجلية الظاهرة من قصرها عن الخفية وحرمانها من النساء فدخل في ذلك أم المرأة وإن علت من نسب
 أو رضاع دخل بالمرأة ولو يدخل بها لصدق الاسم على هؤلاء كلهم وحرم الربائب اللاقي في حجور الأزواج وهن بنات نسائه
 المدخول بهن فتناول بذلك بناتهن وبنات بناتهن فأنشأ من داخلات في اسم الربائب وقيد التحريم بقيد
 أحدهما كونهن في حجور الأزواج والثاني الدخول بأمهاتهن فإذ لم يوجد الدخول لم يوجد التحريم وسواء حصلت الفرفة بموت
 أو طلاق هذا مقتضى النص ذهب يذهب ثابت ومن وافقه واحمد في رواية عنه إلى أن موت الأم في تحريم الربيبة كالدخول
 بها لأنه يكمل الصداق ويوجب العدة والتوارث فصارت كالدخول الجمهول بذلك وقالوا الميتة غير مدخول بها فلا تحرم ابنتها والله
 قيد التحريم بالدخول صرح بنفسه عند عدم الدخول أما كونها في حجره فلما كان الغالب لك ذكره لا تقتيد للتحريم بل هو بمنزلة
 قوله ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ولو كان من شأن بنت المرأة أن تكون عند أمها في حجر الزوج وقوعا جوازاً فإنه قال
 اللاقي من شأنهن أن يقعن في حجوركم فنفى كره هذا فائدة شريفة وهي جواز جعلها في حجره وأنه لا يجب عليه إبعادها عنه وتجنب كل ما
 والسفر والخلو بها فإذ هذا الوصف عدم الامتناع من ذلك ولما خفي هذا على بعض أهل الظاهر شرط في تحريم الربيبة أن تكون في
 حجر الزوج وقيد تحريمها بالدخول بأمها وأطلق تحريم أم المرأة ولم يقيد بالدخول فقال جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم إن
 الأم تحرم بمجرد العقد على البنت دخلاً بها ولو لم يدخل لا تحرم البنت إلا بالدخول بالأم وقالوا بهم ما بهم والله وذبحت طائفة إلى
 أن قوله اللاقي دخل بهن وصف لنسائكم الأولى الثانية وأنه لا يحرم الأم إلا بالدخول بالبنت وهذا يرد على نظير الكلام وحيلولة
 المعطوف بين الصفة والموصوف وامتناع جعل الصفة للمضاف إليه دون المضافات إلا عند البيان فإذا قلت مرت بنت فلان
 زيد العاقل فهو صفة للعلام لا زيد إلا عند زوال اللبس بكقولك مرتت بعلام هذا الكتابة ويرد أيضاً جعل صفة واحدة
 لموصوفين مختلفي الحكم والتعلق والتعامل هذا لا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن وأيضاً فإن الموصوف الذي هي الصفة الأولى بها
 مجاورة وأجمل لاحق بصيغة ما لم ترد ضرورة إلى نقلها عنه أو تخطيها إياه إلى الأبعد فإن قيل فمن أين أدخلتم ربيبة القهي بنت
 جارية التي دخل بها وليست من نسائه قلنا السريفة قد تدخل في جملة نسائه كما دخلت في قوله نسائه كمرث كمرثاً
 حرث كمرثاً شئتم ودخلت في قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفق إلى نسائكم ودخلت في قوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء
 فإن قيل فيلزمكم على هذا إدخالها في قوله وأمها من نسائكم فتحرم عليها أم جارية قلنا نعم وكذلك نقول إذا وطئ أمته حرمت
 عليها وأبنتها فإن قيل فأنتم قد قررتم أنه لا يشترط الدخول بالبنت في تحريم أمها فكيف تشترطونه هم هنا قلنا لتصير من

نسائه فان الزوجة صارت من نسائه بخبر العقد اما المملوكة فلا تصير من نسائه حتى يطاها فاذا وطئها صارت من نسائه فحرمت عليها مثلها بنتها
فان قيل فكيف دخلت السرية في نسائه في آية التحريم ومردخلوها في نسائه في آية الظهار والاياء **فيل** السياق والواقع يابى ذلك فان الظاهر
كان عند طلاقها وانما محله الا زواج الا كما انفصله الله سبحانه من الطلاق الى التحريم الذي تزيله الكفارة ونقاي حكمه ولا يقبل محله
واما الاياء فصريح فان محله الزوجات لقوله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ مَرْكُضًا رُبْعَهُ اشْتَرُوا مِنْ فَاؤُهُ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ ذَكِيمٌ
وَأَنَّ عَزْمَ الطَّلَاقِ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ وحرم سبحانه حلائل الابناء وهو موطأت الابناء بنكاح او ملك يمين فانها حليلة
بمعنى محليلة ويدخل في ذلك ابن صلبه وابن ابنه وابن ابنته ونخرج بذلك التبن في هذا التقيد قصد به اخراجه واما حليلة
ابنه من الرضاع فان الائمة الاربعة ومن قال بقوله يدخلونها في قوله وحلائل بناتكم ولا يخرجونها بقوله الذين من اصلا بكم
ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب قالوا وهذه الحليلة تحرم اذا كانت لابن النسب فيحرم
اذا كانت لابن الرضاع قالوا والتقيد لا يخرج ابن التبن لا غير حرموا من الرضاع بالصهر نظير ما يحرم من النسب تازعهم في
ذلك اخرون وقالوا لا يحرم حليلة ابنه من الرضاعة لانه ليس من صلبه والتقيد كما يخرج حليلة ابن التبن يخرج حليلة
ابن الرضاع سواء ولا فرق بينهما قالوا اما قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فهو من الكبر والتلاوعد تنا
في المسألة فان تحريم حلائل الاباء والابناء اما هو بالصهر لا بالنسب والنبي صلى الله عليه وسلم قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من
النسب لا على شقيقه من الصهر فوجب الاقتصار بالتحريم على مورد النص قالوا والتحريم بالرضاع فرع على تحريم النسب لا على تحريم المصاهرة
فتحريم المصاهرة اصل قالوا بذلك والله سبحانه لو ينص في كتابه على تحريم الرضاع الا من جهة النسب لم يثبت على التحريم به من
جهة الصهر البتة لا ينص لا ايماء ولا اشارة والنبي صلى الله عليه وسلم امر ان يحرم به ما يحرم من النسب في ذلك ارشاد و
اشارة الى انه لا يحرم به ما يحرم بالصهر ولو لانه اراد الاقتصار على ذلك لقال حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب والصهر قالوا
وايضاً فالرضاع مشبه بالنسب لهذا اخذ منه بعض حكمه وهو المحرمية فقط دون التوارث والاتفاق سائر
احكام النسب فهو نسب ضعيف فاخذ بحسب ضعفه بعض احكام النسب لم يقو على سائر احكام النسب هي الصق به
من المصاهرة فكيف يقو على اخذ احكام المصاهرة مع قصوره عن احكام مشبهها وشقيقه واما المصاهرة والرضاع فانه
لا نسب بينهما ولا شبهة نسب لا بعضية ولا اتصال قالوا ولو كان تحريم الصهرية ثابتاً بالبينة الله ورسوله بيا ناساً فياقيم الحجة
ويقطع العذر فمن الله البيان وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم الانقياد فهذا منتهى النظر في هذه المسألة من طرفيها
نجحة فلا يرشد اليها وليدل عليها فانا لها منقادون وبها معتمدون والله الموفق للصواب **فصل** حرم سبحانه وتعالى
نكاح من كحمن الاباء وهذا يتناول منكوحاتهم ملك اليمين او عقد نكاح ويتناول اباء الاباء واباء الامهات وان علون يستثنى
بقوله الا ما قد سلف من جملة النفي هو التحريم المستلزم للتأثم والعقوبة فاستثنى منه ما قد سلف قبل قامة الحجة
بالرسول الكتاب **فصل** حرم سبحانه النكاح بين الاختين وهذا يتناول النكاح بينهما في عقد النكاح وملك اليمين كسائر
محرمات الآية وهذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم وهو الصواب وتوقفت طائفة في تحريمه بملك اليمين لمعارضته هذا
العموم وعموم قوله سبحانه وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ حِفْظِ زَوْجِهِمْ حَافِظُونَ اَلَا عَلَىٰ اَزْوَاجِهِمْ اَوْ مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُهُمْ فَانْهَوْهُمْ عَنْ ذُلِّ مُؤْمِنِينَ ولهذا

قال ميراث المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه احلتها آية وحرمتها آية وقال لهاوا سحدا في رواية عنه لا اقول هو حرام ولكن
 ننسب عنه من اصحابه من جعل القول به باباحه رواية عنه والصحيح انه لم يوجبها ولكن تادب مع الصحابة ان يطلق لفظ الحرام على امر
 توقف فيه عثمان بن عفان بل قال نهي عنه والذين حرموا بتوجيه رجحوا آية التحريم من وجوه **احدها** ان سائر ما ذكر فيها من
 المحرمات عام في النكاح وملك اليمين فما بال هذا وحده حتى يخرج منها فان كانت آية الاباحة مقتضية لحل النكاح بالملك فلتكن
 مقتضية لحل امر موطوءته بالملك لموطوءة ابية وابنه بالملك اذ لا فرق بينهما البتة ولا يعلم بهذا قائل **الثاني** ان آية الاباحة
 بملك اليمين مخصوصة قطعاً بصور عديدة لا يختلف فيها اثنتان كامه وابنته واخته وعمته وخالتهم من الرضاعة بن ختمه
 وعمته وخالتهم من النسب عند من لا يرى عقمن بالملك كما لك والشافعي لا يكره عموم قوله او ما ملكت ايمانهم معارضاً
 لعموم تحريمهم بالعقد الملك فهذا حكم الاختين سواء **الثالث** ان حل الملك ليس فيه اكثر من بيان جهة الحل سببية ولا
 تعرض فيه لشروط الحل ولا موافقة آية التحريم فيها بيان موافق الحل من النسب الرضاعة والصهر وغيره فلا تعارض بينهما البتة ولا
 كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل موافقه معارضاً للمقتضى الحل وهذا باطل قطعاً بل هو بيان لما سكت عنه دليل الحل من الشرط
 والموافق **الرابع** انه لو جاز الجمع بين الاختين المملوكتين في الوطى جاز الجمع بين الام وابنتها المملوكتين فان نص التحريم شامل للصوتين
 شمولاً واحداً وان اباحة المملوكات ان عمت الاختين عمت الام وابنتها **الخامس** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يجمع مائة في رحم اختين ولا ربيب ان جمع الماء كمل يكون بعقد النكاح يكون بملك اليمين والايمان يمتنع منه
فصل وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وهذا التحريم ما خوذ من تحريم الجمع بين
 الاختين لكن بطريق خفي فما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مغل ما حرمه الله ولكن هو مستنبط من دلالة الكتاب
 وكان الصحابة رضي الله عنهم احرص شئ على استنباط احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن الزور نفسه ذلك
 وقرع بابيه ووجه قلبه اليه واعتنى به بفطرة سليمة وقلبه في رأى السنة كلها تفصيلاً للقرآن وتبييناً للدلالة وبياناً لما راد الله
 منه وهذا على مراتب العلم فمن ظفر به فليحمد الله ومن فاتته فلا يلوم من الانفس وهمته وعجزه واستفيد من تحريم الجمع بين الاختين
 وبين المرأة وعمتها وابنتها وخالتها ان كل امرأتين بينهما قرابة لو كان احدهما ذكراً حرم على الآخرانه نكاح الجمع بينهما ولا يستثنى من
 هذه صورة واحدة فان لو يكن بينهما قرابة لم يخرجوا الجمع بينهما وهل يكره على قولين هذا كما يجمع بين امرأة رجل ابنته من غير ان يستفد
 من عموم تحريمه سبحانه المحرمات المذكورة ان كل امرأة حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين الا اماء اهل الكتاب فان نكاحهم حرام
 عند اكثر من رويهم بالملك جائز وسوى ابوحنيفة فاباح نكاحهم كما يباح وطئهم بالملك والجمهور احتجوا عليه بان الله سبحانه
 تعالى اما يباح نكاح الاماء بوصفها لايمان فقال تعالى ومن لا يستطع منك ولو لان نكاح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايما نكح من
 فليأتكم المؤمنات والله اعلم بما يكره وقال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن خصر ذلك بخلاف اهل الكتاب بقى الاماء على قضية
 التحريم وقد فهم ابن عمر وغيره من الصحابة ادخال لكسبايات في هذه الآية فقال لا اعلم شركا اعظم من ان يقول ان المسيح الهها
 وايضا فلا اصل في الايمان المحرمه وانما ابيح نكاح الاماء المؤمنات فمن عداهن على اصل التحريم وليس تحريمهن مستفاد من
 المفهوم واستفيد من سياق الآية ومدلولها ان كل امرأة حرمت حرمت ابنتها الالعمة والخالة وحليلة الابن وحليلة الاب

واما الزوجة وان كل الاقارب حراموا الا ارفع المذكورات في سورة الاحزاب هن بنات الاعمام والعمات وبنات الاخوال الخالات **فصل**
 ومما حرمه النص نكاح المزوجات وهن المحصنات واستثنى من ذلك ملك اليمين فان شكل هذا الاستثناء على كثير من الناس
 فان الامة المزوجة يحرم وطئها على مالها فافين محل الاستثناء فقالت طائفة هو منقطع اي لكن ما ملكت ايمانكم فرد هذا لفظاً
 ومعنى أما اللفظ فان الانقطاع انما يقع حيث يقع التقريغ وبإيه غير الايجاب من النفي الذي الاستثناء فليس لموضع موضع الانقطاع
 وأما المعنى فان المنقطع لا بد فيه من رابط بينه وبين المستثنى منه بحيث يخرج توهم دخوله فيه بوجه ما فانك اذا قلت ما بالذات
 من احدى على انتفاء من بهاء وبهم وامتعتهم فاذا قلت الاحرام او الا الا في ونحو ذلك انزلت توهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه
 وابتين من هذا قوله تعالى لا يسمعون فيها لغواً ولا تسليلاً فاستثناء السلام ازال توهم نفى السماء العام فان عدم سماع اللغو يجوز
 ان يكون لعدم سماع كلامه وان يكون مع سماع غيره وليس في تحريم نكاح المزوجة ما يوهم تحريم وطئ الاماء بملك اليمين حتى يخرج به
 وقالت طائفة بل الاستثناء على بابه ومتى ملك الرجل الامة المزوجة كان ملكه طلاقاً وحله وطئها وهي مسألة بيع الامة
 هل يكون طلاقاً لها او لا فيه مذهبان للصحابه فابن عباس رحمه الله طلاقاً ويحتمل له بالاية وغيره يابى ذلك ويقول كما يجامع الملك
 السابق للنكاح اللاحق اتفاقاً ولا يتنافيان كذلك الملك اللاحق لا ينافي في النكاح السابق قالوا وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بريرة لما بيعت ولوانفسهم نكاحها لم يخرجها قالوا وهذا حجة على ابن عباس فانه راوى الحديث والاخذ برواية الصحابي لا براهيه
 وقالت طائفة ثالثه ان كان المشتري امرأة لو يفسخ النكاح لانها لو ملك الاستمتاع ببضع الزوجة وان كان رجلاً لافسخ
 لانه ملك الاستمتاع به وملك اليمين اقوى من ملك النكاح وهذا الملك يبطل النكاح دون العكس قالوا وعلى هذا فلا اشكال
 في حديث بريرة واجاب الادلون عن هذا بان المرأة وان لو ملك الاستمتاع ببضع امتي ما في تلك المعاوضة عليه تزويجها واخذ
 مهرها وذلك كملك الرجل ان لو تسلمت بالبضع وقالت فرقة اخرى الاية خاصة بالمسبيات فان المسبية اذا سببت حل
 وطئها السابقها بعد الاستبراء وان كانت مزوجة وهذا قول الشافعي واحداً الوجهين لا صحابي احمد وهو الصحيح كما روى مسلم في
 صحيحه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً الى وطاس فلحق عدواً فقاتلوه فم
 نظرهم عليهم واصابوا اسباباً وكان ناساً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرجوا من خشيا فنه من اجل انزاجهم
 من المشركين فانزل الله عز وجل في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم اي فهن لكون حلال اذا انقضت عدتهن
 فتضمن هذا الحكم اباحة وطئ المسبية وان كان لها زوج من الكفار هذا يدل على انفساخ نكاحه ونزول عصمة بضع امراته
 وهذا هو الصواب لانه قد استولى على محل حقه وعلى رقبته وصار سابقاً بها احق بها منه فكيف تحرم بضعها عليه فهذا
 القول لا يعارضه نص ولا قياس الذين قالوا من اصحابنا احمد وغيرهم ان وطئها انما يباح اذا سببت وحدها قالوا لان الزوج
 يكون بقاءه مجهولاً والمجهول كالمعدوم فيجوز وطئها بعد الاستبراء فاذا كان الزوج معها لم يجز وطئها مع بقاءه فاورد عليهم ما لو
 سببت وحدها لوثيقنا بقاء زوجها في ارا حرب فانهم يجوزون وطئها فاجابوا بما لا يجدى شيئاً قالوا الاصل كالحاق الفرد بالاعم
 الاغلب فيقال لهم الا اعم الاغلب بقاء الزوج المسبيات اذا سببن منفردات وموتهم كلهم نادر جداً لثقل اذا صارت رقبته
 زوجاً لأملاكه ملكاً للسابق وزالت العصمة عن سائر املاكه وعن رقبته فما الموجب لثبوت العصمة في فرج امراته خاصة

وقد صارت هي وهو املا كما للسبا في حل هذا القضاء النبوي على جواز وطى الاماء الوثنيات بملك اليمين فان سببا باوطاس
لو يكن كتابات ولويشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في طيم من اسلامهم ولم يجعل الامانة منه الا الاستبراء فقط و^{خبر}
البيان عن وقت الحاجة ممتنع منهم انه وجد شيئا عهد بالاسلام الذين يخفى عليهم حكم هذه المسألة وحصول الاسلام من
جميع السبايا وكانوا عدة آلاف بحيث لو يتخلف منهم عن الاسلام جارية واحدة مما يعلو انه في غاية البعد فانهم لو يكرهون
على الاسلام ولو يكن لهم من البصيرة والرغبة والمحبة في الاسلام ما يقتضي مبادرتهم اليه جميعا فقتضى السنة وعمل الصحابة
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز وطى المملوكات على اي من كن وهذا مذهب طائفة من غيرهم وقوله صاحب المغني فيه و
رحم ادلته وبالله التوفيق وما يندل على عدم اشتراط اسلامهن ما روى الترمذي في جامعه عن عرياض بن سارية ان
النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطى السبايا حتى يرضعن ما في بطونهن فجعل التحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل لو كان متوقفا
على الاسلام كان بيانه اهدى من بيان الاستبراء وفي السنن والمسند عنه لا يحل لامرأ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقع على
امرأة من السبي حتى يستبرأ به ولو يقل حتى تسلم ولا حرج من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يكره سبيا من السبايا حتى تحيض
ولو يقل وتسلم وفي السنن عنه انه قال في سبايا او طلس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة واحدة ولو يقل
وتسلم فلا يكره عنه اشتراط الاسلام المسبوبة في موضع واحد البتة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الزوجين يسلم
احدهما قبل الآخر قال ابن عباس رضي الله عنهما حر رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن بنته على ابى العاص بن الربيع بالنكاح الا
ولو يحدث شيئا من اهل احمد وابوداود والترمذي وفي لفظ بعد ست سنين ولو يحدث نكاحا قال الترمذي ليس باسناد به بأس
وفي لفظ وكان اسلامها قبل اسلامه بست سنين ولو يحدث شهادة ولا صلحا قال ابن عباس اسلمت امرأة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ف تزوجت فجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني كنت اسلمت باسلامها ف^{عها}
رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر زوجها الاول في ابوداود وقال ايضا ان رجلا جاء مسلما على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فوجأت امرأته مسلمة بعدة فقال يا رسول الله انها اسلمت معي ف زوجها علي قال الترمذي حديث صحيح
قال الترمذي ان امرأ حكيم بنت الحارث بن هشام اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن ابي جهل من الاسلام حتى قدم اليم
فارتحلت او حكيم حتى قدمت عليه باليمن فدعته الى الاسلام فاسلم فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما قدم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت اليه فزوجه ما عليه رد حتى بايعه فثبتا على نكاحهما ذلك قال ابو بلعنا ان امرأة هاجرت الى الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم وزوجهها كافر مقيم بلال الكفر لا فرقت هجرتا بينهما وبينه الا ان يقدم زوجها مهاجرا قبل ان ينقض ع^{نكاح}
ذكره مالك في الموطأ فتضمن هذا الحكم الزوجين اذا اسلما معا فاما على نكاحهما ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الاسلام
هل وقع صحيحا ام لا ولو يكن المبطل قائما كما اذا اسلما وقد نكحها وهي في عدة من غيرهما او تحريما مجمعا عليه مؤبدا كما اذا كانت
محرمه له بنسب او رضاع او كانت ممن لا يجوز له اجماع بينهما وبين من معه كالاختين واخمس ما فوقهن فهذه ثلث صور
احكامها مختلفة فاذا اسلما وبينها وبينه محرمية من نسب او رضاع او محرمه كانت اخت الزوجة ادعمتها او خالتها او من غير
الاجم بينهما وبينها ففرق بينهما باجماع الامة لكن ان كان التحريم لاجل اجماع خير بين امساك ايتها بشاء وان كانت بنته من ذناه

فرق بينهما أيضا عند الجمهور ان كان يعتقد ثبوت النسب بالزنا ففرق بينهما اتفاقا وان اسلم احدهما وهي في عدة من مسلم متقدمة على عدة فرق بينهما اتفاقا وان كانت العدة من كافرين اعتبر نادوام المفسد والاجماع عليه لم يفرق بينهما لان عدة الكافر لا تدوم ولا تمنع النكاح عند من يبطل النكحة الكفار ويجعل حكمها حكم الزنا وان اسلم احدهما وهي جلي من زنا قبل العقد فتقولا ان مبنيان على اعتبار قيام المفسد او كونه مجعاعا عليه ان اسلم او قد عقداه بلا اول او بلا شهود او في عدة وقد انقضت او على اخت وقد ماتت او على خامسة كذلك اقر عليه كذلك ان قهر حردى حريه وتوا اعتقلاه نكاحا فاسلم اقرا عليه وتضمن ان احد الزوجين اذا اسلم قبل الآخر لينفسخ النكاح باسلامه فوقت الحيرة بينهما اولو تفرق فانه لا يعرف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جدد نكاح زوجين سبق احدهما الاخر باسلامه قط ولم يزل الصحابة يسلم الرجل قبل امرأته وامرأته قبله لم يعرف عن احد منهم البتة انه تلفظ باسلامه هو وامرأته وتسلو قافية حرفا بحرف هذا مما لم يعلم انه لم يقع البتة وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع وهو انما اسلم من احد يديته وهي اسلمت من اول المبعثة فبين اسلامهما اكثر من ثمانية عشر سنة واما قوله في الحديث كان بين اسلامها واسلامه ست سنين فهم انما اراد بين هجرتها واسلامه فان قيل رد على ذلك فالعدة تنقضي في هذه المدة فكيف لم يجد نكاحها قيل تحريم المسلمات على المشركين انما نزل بعد صلح الحديبية لا قبل ذلك فلم ينفسخ النكاح في تلك المدة لعدم شرعية هذا الحكم فيه لو نزل تحريمهن على المشركين اسلم ابو العاص فردت عليه واما مراعات نرسن العدة فلا دليل عليه من نص ولا اجماع وقد ذكر صاحب نسمة عز قنادة عن سعيد بن المسيب ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال في الزوجين الكافرين يسلم احدهما هو ام ملك ببضعها ما دامت في دار هجرته لو ذكر سفيان بن عيينة عن مطرف بن مطرف عن الشعبي عن علي كرم الله وجهه هو احق بولم يخرج من مصرها وذكر ابن ابي شيبة عن معتمر بن سليمان عن معمر بن الزهري ان اسلمت ولويسلم زوجها فاما على نكاحهما الا ان يفرق بينهما ما سلطان ولا يعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها ام لا ولا يربط بالاسلام لو كان بخروج فرقة رجعية بل بآئنة فلا اثر للعدة في بقاء النكاح وانما اثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الاسلام قد نجز الفرقة بينهما لو يكن احق بها في لعدة ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وسلم ان النكاح موقوف فان اسلما قبل انقضاء عدتها في زوجته وان انقضت عدتها فلها ان تنكح من شاءت وان احبت انتظرته فان اسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا نعلم ان احدا جدد للاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع احدا من اما افتراقهما ونكاحها غيره واما بقاؤها عليه وان تاخر اسلامها واسلامه واما تخيير الفرقة او مراعات العدة فلا نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحدة منهما مع كثرة من اسلم في عهده من الرجال وانما جرحهم وقرب اسلام احدا الزوجين من الآخر بعدة منه ولولا اقواله صلى الله عليه وسلم الزوجين على نكاحهما وان تاخر اسلام احدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية ونرسن الفقه لقلنا بتجديد الفرقة بالاسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى لا هن حلال لهم ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تسيكوا بغيركم الكافرين وان الاسلام سبب لفرقة لكل كان سببا للفرقة تعقبته الفرقة كالرضاع والخلع والطلاق وهذا اختيار الخلال ابي بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم وهو منذ الحسن وطاوس وعكرمة وقنادة والحكم قال ابن حزم وهو قول عمر بن الخطاب جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهم وبقول حماد بن زيد والحكم بن عيينة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وعدي بن عدي الكندي والشعبي وغيرهم رضي الله عنهم قلت

یا رسول الله انی عن امرأ قال لہ رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم التفعّل لک فقال الرجل اشفق علی ولدہا وقال علی وکذا فقال رسول
الله صلی اللہ علیہ وسلم لو کان ضامراً لضافر من الروع فی مسند أحمد بن مسند ابن ماجہ من حدیث عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ
قال فی رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم ان یعزل عن الحرة الا باذنہا وقال ابوداؤد سمعت ابی عبد الله ذکر حدیث ابن لمیعة عن جعفر بن
سریعة عن الزہری عن المحر بن ابی ہريرة عن ابی ہريرة رضی اللہ عنہ قال قال رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم لا یعزل عن الحرة الا باذنہا
فقال النکوة فہذہ الاحادیث صریحة فی جواز العزل قد روت الرخصة فی عن عشرة من الصحابة علی سعد بن ابی وقاص ابی ایوب
وید بن ثابت جابر بن عباس و الحسن بن علی و خباب بن الارت و ابی سعید الخدری و ابن مسعود رضی اللہ عنہم قال ابن حزم و جاز
الاباحة للعزل صحیحہ عن جابر بن عباس و سعد بن ابی وقاص و زید بن ثابت و ابن مسعود و ہذا هو الصحیح و حرمة جماعة منهم
ابو محمد بن حزم و غیرہ و فرق طائفة بین ان تاذن لہ الحرة فیباح او لا تاذن فیحرم وان كانت زنجیة امة ایہما باذن سیدھا ولیہم
بدون ذنہ و ہذا متصوفاً محمد من صحابہ من قال لا یباح بحال اتہم من قال یباح بكل حال اتہم من قال یباح باذن الزوجة حرمة
كانت اامة و لا یباح بدون اذنہا حرمة كانت اامة من اباحہ مطلقاً احمیہما ذکرنا من الاحادیث و بان حق المرأة فی ذوق العسيلة
لا فی الاطوار من حرمة مطلقاً احمیہما رواہ مسلم فی صحیحہ من حدیث عائشة عن جلامۃ بنت و ہب اخت عکاشة قالت
حضرت رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم فی اناس فسألوا عن العزل فقال رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم ذلک للواد الخفی فی قوله فی ذلک الواد الخفی
سئلت قالوا و ہذا ناسخ لاخبار الاباحة فانه ناقل عن الاصل احادیث الاباحة علی نفی البراءة الاصلیة و احکام الشرع ناقلہ
عن البراءة الاصلیة قالوا و قول جابر کنا نعزل القران یدنزل فلو کان شیء یفنی عنہ لہی عنہ القرآن فیقال قد نہی عنہ من انزل علیہ القرآن
بقولہ المروءة الصغری و الواؤد کلہم حرام قالوا و قد ہم احسن البصر النہی من حدیث ابی سعید الخدری لہما ذکر العزل عن رسول الله
صلی اللہ علیہ وسلم قال لا علیکم الا تفعلوا ذاکم فانما هو القدیم قال ابن عون فحدثت بہ الحسن فقال انہ لکان ہذا رجلاً قالوا و لان فیہ
قطع النسل المطلوب من النکاح و سوء العشرة و قطع اللذة عند استدعاء الطبیعة لہا قالوا و لہذا کان ابن عمر لا یعزل عن النکاح
ان احداً من لدی یعزل لنکاحہ و کان علی کروی اللہ و جہدہ یکرہ العزل فکرہ شعبة عن عاصم عن زر عنہ و صحیح عن ابن مسعود
انہ قال فی العزل هو المروءة الصغری و صحیح عن ابی امامة انہ سئل عنہ قال ما کنت اری مسلماً یفعل قال نافع عن ابن عمر نہ ضرب
عمر علی العزل بعضہ بنیہ و قال یحیی بن سعید الاتصاری عن سعید بن المسیب قال کان عمر و عثمان ینہیان عن العزل لیس فی ہذا
ما یعارض احادیث الاباحة مع صراحۃ ما حدیث جلامۃ بنت و ہب فانه وان کان ہذا مسلماً فان الاحادیث الكثيرة علی خلافہ
و قد قال ابو جاز و حدثنا موسی بن اسمعیل حدثنا ابان حدثنا یحیی بن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثنا ان رفاعہ حدثنا عن ابی
سعید الخدری رضی اللہ عنہ ان رجلاً قال یا رسول الله ان لی جارۃ و انا اعزل عنہا و انا اکرہ ان تحمل و انا ارید ما یرید الرجال و
ان الیہود یحدث ان العزل المروءة الصغری قال کذبت الیہود لو امراد اللہ ان یخلقه ما استطعت ان تصرفہ و حسبک ہذا الاستسما
صحیة فکلہم ثقات حفاظ و قد اعلمہ بعضهم بانہ مضطرب فانہ اختلف فیہ علی یحیی بن ابی کثیر فقیل عنہ عن محمد بن عبد الرحمن بن
ثوبان عن جابر بن عبد الله عن من ہذا طریق اخر جہ الترمذی فی النسائی فیہ عن ابی طیع بن رفاعہ قیل عن ابی رفاعہ و قیل عن
ابن سلمۃ ان ابی ہريرة و ہذا لا یقدح فی الحدیث فانہ قد یکون عند یحیی عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر و عندہ عن ابن ثوبان

عن ابن سملة عن أبي هريرة وعنده عن أبي ثوبان عن رفاعة عن أبي سعيد ريبقى الاختلاف في اسم أبي رفاعة هل هو أبو رافع أو ابن رفاعة
أو أبو مطيع وهذا لا يضر مع العلم بحال رفاعة ولا ريب أن أحاديث جابر بن عبد الله صحيحة في جواز العزل قد قال الشافعي ونحن نروي عن
عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رخصوا في ذلك ولم يروا به بأساً قال البيهقي وقد روي الرخصة فيه عن سعد بن أبي وقاص
وآبى يوب لا نصارى زيد بن ثابت وابن عباس وغيرهم وهو مذهب مالك الشافعي وأهل الكوفة وجمهور أهل العلم ولا جيب عن
حديث جدامه بأنه على طريق التنزيه وضعفته طائفة وقالوا كيف يصح أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كذب اليهود عن ذلك
ثم يخبر به كخبير هو هذا من المحال المبين وحدث عليه طائفة أخرى قالوا حديث تكذيبهم فيه ضطراب حديث جدامه في الصحيح و
جمعت طائفة أخرى بين الحديثين وقالت إن اليهود كانت تقول إن العزل لا يكون معه حمل صلا فلذلك هم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ذلك يدل عليه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أراد الله أن يخلقها لما استطعت أن تصرفه وقوله أنه لو أد الخفي وإن لم يمنح الحمل الكلية
كترك الوطى فهو موثر في تقليله وقالت طائفة أخرى الحديثان صحيحان ولكن حديث التحريم ناسخ وهذه طريقة أبي محمد بن حزم
قالوا لأنه ناقل عن الأصل الأحكام كانت قبل التحريم على الإباحة ودعى هؤلاء يحتاج إلى تأريخ محقق بين تأخير أحاديثين عن
الأخرى إني لهم بجزء قد اتفق عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما على أنها لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التمارت السبع فروي القاضي أبو يعلى وغيره بأسناده
عن عبيد بن رفاعة عن أبيه قال جلس إلى عمر بن الخطاب الزبير وسعد في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذاكر العزل
فقالوا لا بأس به فقال رجل منهم بن عمرو أنها المؤودة الصغرى فقال علي لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التمارت السبع حتى تكون من
سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظم ثم تكون كحاً ثم تكون خلقاً آخر فقال عمر رضي الله عنه قد
أطال الله بقاءك بهذا حجة من أحجته على جواز الدعاء للرجل بطول لبقاءه وأما من جوز به باذن الحرة فقال للمرأة حق في الولد كما للرجل
حق فيه ولهذا كانت أحق بحضانتها قالوا ولو لم يعتبر باذن السرية فيه لأنها لا حق لها في القسم ولهذا لا تطالب بالفيء ولو كان لها
حق في الوطى لطلب المولى منها بالفيء قالوا وما من زوجة الرقيقة فله أن يعزل عنها بغير إذنها صيانة لولده عن الوطى ولكن يعتبر باذن
سيدها لأن له حقاً في الولد باعتبار ذنه في العزل كالحرة ولأن بدل البضع يحصل للسيد كما يحصل للحرة فكان اذنه في العزل
كاذن الحرة قال أحمد في رواية أبي طالب في الأمة إذا نكحها يستأذن أهلها يعني في العزل لا نفهم يريدون الولد المرأة لها حق تريد الولد
وملك بميتته لا يستأذنها قال في رواية صالح وابن منصور وحنبلي وأبي حنيفة والفضل بن زياد والمرزى يعزل عن الحرة باذنها
والأمة بغير إذنها يعني أمته وقال في رواية ابن هانئ إذا عزل عنها أئمة الولد قد يكون الولد مع العزل قد قال بعض من قال ما ولد
الأم من العزل قال في رواية المرزى في العزل عن أم ولدان شاءت قلقت لا يحل لك ليس لها ذلك **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في
الغيل هي على المرضعة ثبت عنه في صحيح مسلم أنه قال لقد هممت أن أهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا
يضر أولاده هو في سنن أبي داود عنه من حديث أسماء بنت زيد لا تقتلوا أولادكم سرافو الذي نفسي بيده أنه لا يدرك الفارس فيدعونه
قال قلت ما يعنى قالت الغيلة يأتى الرجل امرأته وهي ترضع قلت أما الحديث الأول فهو حديث جدامه بنت دهب قد تضمن
امرئ من كل ما معارض من صدره هو الذي تقدم لقد هممت أن أهي عن الغيلة وقد عارضه حديث أسماء وعجزه ثم سألوه عن العزل
فقال ذلك لو أد الخفي قد عارضه حديث أبي سعيد كذبت يهود وقد يقال إن قوله لا تقتلوا أولادكم سرافو إنما ينسب إلى

ذلك فانه شبه الغيل بقتل الولد ليس بقتل حقيقة والا كان من الكبار وكان قوين الا شراك بالله ولا ريب ان وطى المراضع
 مما تعوبه البلوى فيتعذر على الرجل الصبر عن امرأة مدة الرضاع ولو كان وطئهم حراما لكان معلوما من الدين وكان بيان
 من اعلم الامور لم يقله الامامة وخير القرون ولا يصرح احد منهم بتجريمه فعلم ان حديث اسماء على وجه الاستشاد والاحتياط للولد ان
 لا يعرضه لفساد اللبن باكمل الطارى عليه لهذا كان عادة العرب ان يسترضعوا الاولادهم غير امهاتهم والمنع منه غاية ان يكون
 من باب سداد الذرائع التي قد يفيض الى الاضرار بالولد وقاعدة سداد الذرائع اذا عارضه مصلحة راجحة قدمت عليه كما تقدم
 بيانه مرارا والله اعلم **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الابتناء والدوام بين الزوجات** ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله
 عنه قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الشيب قام عندها سبعة اقسام واذ تزوج الشيب قام عندها ثلث اقسام قال ابو قتادة ولشئت
 لقلت ان انس ارفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قاله ابو قتادة قد جاء مصرحا بعن انس كما في الاثر في مسند الامام
 طريق ابوب السخيتاني عن ابى قتادة عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبكر سبعة وللشيب ثلثا وروى
 عن ابوب خالد الحمدا كلاًهما عن ابى قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج البكر اقام عندها سبعة واذا تزوج
 الشيب اقام عندها ثلثا في صحيح مسلم ان ام سلمة لما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل عليها اقام عندها ثلثا ثم
 قال انه ليس بك على هلك هو ان ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي وله في لفظهما اراد ان يخرج
 اخذت بثوبه فقال ان شئت نزلتك وحاسبتك به للبكر سبع وللشيب ثلث وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعد ويقول اللهم ان هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك يعني القلب في
 الصحيحين ان صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفر افرق بين نسائه فابتعدن من خرج ستمها خرج بهامعه وفي الصحيحين ان سورة
 وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي السنن عن عائشة
 رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكنته عندنا وكان قل يوم الا وهو يطوف
 علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى التي هو فونيتها فيبيت عندها في صحيح مسلم انهن كن يجتمعن
 كل ليلة في بيت التي ياتيهن ان النبي صلى الله عليه وسلم انزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وانت
 فلا جناح عليهما ان يصلي انزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وانت
 في حل من النفقة على القسم في ذلك قوله فلا جناح عليهما ان يصلي ابنتهما صلي والصلي خير وقضى خليفته الراشد
 وابن عمه علي بن ابى طالب رضي الله عنه انه اذا تزوج امرأة على الامامة قسم للامامة ليلة وليلة ليلتين وقضاء خلفائه وان يكون
 مساويا لقضائه فهو قضاءه في وجوبه على الامامة وقد احتج الامام احمد بهذا القضاء عن علي رضي الله عنه وضعفه ابو محمد
 ابن حزم بالمنهال بن عمرو بن ابى ليلى لم يضع شيئا فانهما ثقتان حافظان جليلان ولم يزل الناس يحتجون بابن ابى ليلى على
 شئ ما في حفظه يتقى منه ما خالف فيه الاثبات وما تقر به عن الناس الا فهو غير مدفوع عن الامانة والصدق فيضمن
 هذا القضاء امور ائمتها وجوب قسم الابتناء وهو انه اذا تزوج بكرا على شيب قام عندها سبعة اقسام سوى بينهما وان كانت ثيبا
 خيرها بين ان يقيم عندها سبعة اقسام يقضيها للبواقي وبين ان يقيم عندها ثلثا ولا يحاسبها هذا قول الجمهور خالف فيه امام اهل البيت

وامام اهل الظاهر قالوا لاحق للجديدة غير ما تستحقه التي عنده فيجب عليه التسوية بينهما ومتى ما ان الشيب اذا اختارت
السبع قضا من للبواقي واحتسب عليهم بالثلث ولو اختارت الثلث لم يحتسب عليها بها وعلى هذا فمن سويهم بثلث دون ما
فوقها ففعل اكثر منها دخلت الثلث في الذي لم يسامح بحيث لو ترتبت عليه ثلثه على الجميع وهذا كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم
للمهاجر ان يقيم بعد قضاء نسكه ثلثا فلوا قاموا بدوا ذم على الاقامة كلها ومتى ما انه لا يجب التسوية بين النساء في المحبة فانه لا يملك
وكانت عائشة رضي الله عنها احب نساءه اليه اخذ من هذا انه لا يجب التسوية بينهما في الوطى لانه موقوف على المحبة والميل
وهي بيد مقلب القلوب في هذا تفصيل هو انه ان تركه لعدم الداعي اليه وعدم الانتشار فهو معذور وان تركه مع الداعي اليه
ولكن داعيه الى الضرر اقوى فهذا ما يدخل تحت قدرته ومملكه فان ادعى الواجب عليه منه لم يبق لها حق ولم يلزمه التسوية
وان ترك الواجب منه فلها المطالبة به ومتى ما اذا اراد السفر لم يحزله ان يسافر باحد من الابقرة ومنها انه لا يقضى للبواقي
اذا قدم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان يقضى للبواقي وفي هذا ثلاثة مذاهب احدها انه لا يقضى سواء اقرب او لويقرع
وبه قال ابو حنيفة ومالك والثاني انه يقضى للبواقي اقرب او لويقرع وهذا مذهب اهل الظاهر الثالث انه ان اقرب لم يقض
ان لويقرع تقضى وهذا قول احمد والشافعي ومنهما ان للمرأة ان تهب ليلتها لضررتها فلا يجوز له جعلها لغير الموهوبة وان وهبتها
للزوجه فله جعلها لمن شاء منهن والفرق بينهما ان الليلة حق للمرأة فاذا سقطتها وجعلتها لضررتها تعينت لها واذا جعلتها
للزوجه جعلها لمن شاء من نساءه فاذا اتفق ان تكون ليلة الواهبة تلي ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين وان كانت
لا يليها فهل له نقلها الى مجاورتها فيجعل الميلتين متجاورتين على قولين للفقهاء وهما في مذهب احمد والشافعي ومنهما ان الرجل
له ان يدخل على نسائه كلهن في يوم واحد لهن ولكن لا يطاقها في غير يومها ومتى ما ان لنسائه كلهن ان يجتمعن في بيت حصة
النوبة يتحدثن الى ان يحجى وقت النوفوتوب كل واحدة الى منزلها ومتى ما ان الرجل اذا قضى طراً من امراته وكرهته فانفسه او
عجز عن حقوقها فله ان يطلقها وله ان يخيرها ان شاءت اقامت عنده ولا حق لها في القسم والوطى والنفقة او في بعض ذلك بحسب
ما يصطليحان عليه فاذا رضيت بذلك لزم وليس لها المطالبة به بعد الرضا وهذا موجب للمستنة ومقتضاها وهو الصواب
الذي لا يسوغ غيره وقول من قال ان حقها يتجدد فلها الرجوع في ذلك متى شاءت فاسد فان هذا يخرج محرم المعاضة وقد
سماها الله تعالى صلحاً فيلزم كما يلزم ما صالح عليه من الحقوق والاموال لو مكنت من طلب حقها بعد ذلك كان فيه تأخير الضرر
الى اكمل حالته ولو كان صلحاً بل كان من اقرب اسباب المعادات والشرعية منزهة عن ذلك ومن علامات المناق ان اذا وعد
اخلف واذا عاهد غدر القضاء النبوي يرد هذا ومتى ما ان الامة المزوجة على النصف من الحرية كما قضى به امير المؤمنين
عليه السلام ووجهه ولا يعرف له في الصحابة مخالف وهو قول جمهور الفقهاء الارشادية عن مالك انهما سواء وبها قال اهل الظاهر وقول
الجمهور هو الذي يقتضيه العدل فان الله سبحانه لم يسو بين الحرية والامة لا في الطلاق ولا في العدة ولا في كحد لا في الملك
ولا في الميراث ولا في الحج ولا في مدة الكون عند الزوج ليلاد ونهاؤه ولا في اصل النكاح بل جعل نكاحها بمنزلة الضرورة ولا في عدد
المنكوحات فان العبد لا يتزوج اكثر من اثنتين هذا قول الجمهور في الاماير احمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال يتزوج العبد اثنتين ويطلق اثنتين وتعتد امرأته حيزتين احبته به احمد ورواه ابو بكر عبد العزيز عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

قال لا يحل للعبد من النساء الا اثنتين وروى الامام احمد باسناد عن محمد بن سيرين قال سأل عمر الناس كونه زوج العبد فقال
عبد الرحمن ثنتين وطلاقة ثنتين فهذا عمر وعليه عبد الرحمن رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة مع انتشار هذا
القول ظاهراً وموافقة للقياس **فصل في قضائه** صلى الله عليه وسلم في تحريم وطئ المرأة المحبلى من غير الوطئ ثبت في صحيح مسلم
من حديث ابى الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة فحج على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها فقالوا نعم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنة لعنايد دخل معه قبرة كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخبره وهو لا يحل
له قال ابو محمد بن حزم لا يصح في تحريم وطئ الحامل خبر غير هذا انتهى وقد روى اهل السنن من حديث ابى سعيد رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبائك او طاس لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة وتلى الترمذي وغيره من حديث
خزيمة بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره قال
الترمذي حديث حسن فيه عن العرياض بن سارية رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطئ السبائك حتى يضع
ماني بطونهن وقوله صلى الله عليه وسلم كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخبره وهو لا يحل له كان شيخنا يقول في معناه كيف يجعله
عبداً لمورثاً عنه فيستخبره استعمال العبيد هو ولده لئن وطئه زاد في خلقه قال الامام احمد الوطئ يزيد في سمعه وبصره قال
فيمسك بشرى جارية حاملاً من غير فوطيها قبل وضعها فان الولد لا يلحق بالمشترى ولا يبيعه لكن يعتقه لانه قد شرك فيه
لان الماء يزيد في الولد قد روى عن ابى الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة فحج على باب فسطاط فقال لعله
يريد ان يلم بها وذكر الحديث معناه ان استلقه وشركه في ميراثه لو يحل له لانه ليس بولد وان اخذه مملوكاً يستخبره لو يحل له
لانه قد شرك فيه لكون الماء يزيد في الولد في هذا دلالة ظاهرة على تحريم نكاح الحامل سواء كان حملها من زوج او سيداً وشبهه او
زناً وهذا لا خلاف فيه الا فيما اذا كان الحمل من زنا ففي صحة العقد قولان أحدهما بطلانه وهو مذهب احمد ومالك والشافعي
صحته وهو مذهب ابى حنيفة والشافعي ثواختلغا فافهم ابو حنيفة من الوطئ حتى تنقضي العدة وكرهه الشافعي قال اصحابه لا يحرم
فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقاً ثابت عنه في الصحيحين انه اعتق صفية وجعل عتقها
صداقها قيل لانس ما اصدقها قال اصدقها نفسها وذهب الى جواز ذلك على بن ابى طالب رضي الله عنه وفعل انس بن مالك رضي الله
عنه وهو مذهب علم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب ابى سلمة بن عبد الرحمن واحسن البصري والزهري احمد والشافعي وعنه
احمد رواية اخرى انه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان اذنت فعليها قيمتها وعنه رواية ثالثة انه يוכל رجلان زوجة اياها و
الصحيح هو القول الاول الموافق للسنة واقول الصحابة والقياس قانه كان يملك رقبته او منفعتها فاذا ان ملكه عن رقبته او بقي مملوكاً والمنفعة
بعقد النكاح فهو اولى بالجواز مما لو اعتقها واستثنى خدمتها وقد تقدم تقرير ذلك في غزاة خيبر **فصل في قضائه** صلى الله عليه وسلم
في صيغة النكاح الموقوف على الاجازة في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما ان جارية بكروا انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهما
زوجه وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقد نص الامام احمد على القول بمقتضى هذا فقال في رواية صالح في صغير زوجه عمه
قال ان رضي به في وقت من الاوقات جاز ان لو رضى فسخ ونقل عنه ابنه عبد الله اذا زوجت اليتيمة فاذا بلغت فلها الخيار وكذلك
نقل ابن منسور عنه حكى له قول سفيان في يتيمة زوجه ودخل بها الزوج ثواحضت عند الزوج بعد قال تخير فان اختارت نفسها

لوقوع التزويج وهي احدى بنفسها وان قالت اخارت زيجي فليشهدوا بها على نكاحهما قال احمد جليل وقال في رواية حنبل في العبد
اذا تزوج بغير اذن سيده فهو علم السيد بذلك فان شاء يطلق عليه لطلاق بيد السيد اذ اذن له في التزويج فالطلاق بيد العبد
ومعنى قوله يطلق اي يبطل العقد بمنع تنفيذه واجازته هكذا اوله القاضي هو خلاف ظاهر النص هذا مذهب ابي حنيفة و
مالك على تفصيل في مذهبه والقياس يقتضي صحة هذا القول ان اذن اذا جاز ان يتقدم القبول لايجاب جاز ان يتأخر عنه
قايضا قاله كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على الاجازة كالوصية ولان المعتبر هو التراضي حصوله في ثانی الحال كحصوله في الاول
ولان اثبات الخيار في عقد البيع هو وقف للعقد في الحقيقة على اجازة من له الخيار رده وبالله التوفيق **فصل في حكمه صلى الله**
عليه وسلم في الكفاءة في النكاح قال الله تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى فجعلناكم شُعوباً وقبائل ليتعارفوا ان اكرمكم
عند الله اتقوا وقال تعالى انا المؤمنون اخوة وقالوا المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض وقال تعالى فاستجاب لهم
ربهم ان لا يضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض وقال صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على
عربي ولا لبيض على اسود ولا لاسود على ابيض الا بالتقوى الناس من ادواء ومن تراب يقال صلى الله عليه وسلم ان ابي فلان
ليسوا لي باولياء ان اولياي المؤمنون حيث كانوا واني التزمذي عنه صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه
فانكحوه الا فتكوه فكن في الجنة في الارض ففساد كثير قالوا يا رسول الله وان كان فيه فقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه
ثلاث مرات وقال النبي صلى الله عليه وسلم لبي يا ضمة انكم اياها هندوا نكحوا اليه وكان حجاما وزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت
جحش القرظية من زيد بن حارثة مولاة وزوج فاطمة بنت قيس المخرية من اسامة ابنة وزوج بلال بن رباح بلخت
عبد الرحمن بن عوف وقد قال الله تعالى الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات وقال تعالى فانكحوا ما كابدكم من النساء فاذ
يقضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الدين في الكفاءة اصلا كما لا فلا تزوج مسلمة بكاف ولا حنيفة بفاجر ولم يعتبر القرآن
والسنة في الكفاءة امرأه ذلك فانه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسباً ولا صناعة ولا خفاء ولا حرة فجوز
للعبد القن نكاح الحرة النسبية الغنية اذا كان عفيفاً مسلماً وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات و لغير الهاشميين نكاح
الهاشميات وللفقراء نكاح الموسرات وقد تنازع الفقهاء في اوصاف الكفاءة فقال مالك في ظاهر مذهبه انها الدين وفي رواية
عنه انها ثلثة الدين والحرية والسلامة من العيوب قال ابو حنيفة هي النسب الدين وقال احمد في رواية عنه هي الدين و
النسب خاصة وفي رواية اخرى هي خمسة الدين والنسب الحرية والصناعة والمال اذا اعتبر النسب فعنه فيه وراي كل واحد
ان العربي بعضهم لبعض كفاء الثانية ان قرشي لا يكافهم الا قرشي بنو هاشم لا يكافهم الا هاشمي قال صاحب الشافعي يعتبر فيها
الدين والنسب والحرية والصناعة والسلامة من العيوب المنفرة ولهم في اليسار ثلثة اوجه اعتبارة فيها والغاوة واعتبارها
في اهل المدن دون اهل البوادي فليجئ ليس عندهم كفو العرب ولا غير القرشي للقرشية ولا غير الهاشمي للهاشمية ولا غير
المنسوبة الى العلماء الصالح المشهورين كقوامن كان منسباً اليهم ولا العبد كفو الحر ولا العتيق كفو الحر الاصل لازم
من الرقي اجداً بانه كفو من لم يمسها رق ولا احداً من ابا نهار في تأثير قالا ههنا وجهان ولا من به عيب مثبت للفسخ
كفو السليمة منه فان لم يثبت الفسخ وكان منفراً كالعجمي القطم وتشويهه الخلقه فوجهان واختار الروياني ان صاحبه

ليس بكفو ولا انجاء ولا حيا ولا الموت لمينت المعال ولا الفاسق كقول الحقيقة ولا المبتدأ
 للسنية ولكن الكفاءة عند الجمهور هي حق المرأة والاوليا تتو اختلفوا فقال صلى الله عليه وسلم في الحال وقال احمد في رواية
 حق جميع الاوليا اقربهم وبعيدهم فمن لم يرض منهم فله القسم وقال احمد في رواية ثالثة انها حق لله فلا يصح رضاهم بلسقاطه ولكن
 على هذه الرواية لا تعتبر المحرية ولا اليسار ولا الصناعة ولا النسب ما يعتبر الدين فقط فانه لم يقل احمد ولا احد من العلماء ان
 نكاح الفقير للموسرة باطل وان رضيت ولا يقول هو ولا احد ان نكاح الهاشمية لغير الهاشمية لا القريشية لغير القرشي باطل انما بينهما
 على هذا لان كثير من اصحابنا يحكون الخلاف في الكفاءة هل هي حق الله او لا دمي ويطلقون مع قولهم ان الكفاءة هي انحصار المذكية
 وفي هذا من التساهل وعدم التحقيق ما فيه **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في ثبوت اختيار العتقة تحت العبد ثبت**
 والسنن ان بريرة كانت ابنت اهلها وجاءت يسأل النبي صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت عايشة ان احب هلك ان احدها لهم
 ويكون ولاك لي فعلت فذكرت ذلك لاهلها فابوا الا ان يكون الولاء لهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اشترى بها
 واشترط لي لهم الولاء فاما الولاء لمن اعتق تو خطب الناس فقال ما بال قوم يشترطون شرط ليس في كتاب الله من اشتراط
 شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ان كان مائة شرط قضاء الله احق وشرط الله اوثق واما الولاء لمن اعتق تو خيرها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بين ان تبقى على نكاح زوجها وبين ان تقسعه فاختارت نفسها فقال لها انه نزع جاك وابو ولدك فقالت يا رسول الله سألني
 بذلك لانا انا شافتم قالت فلا حاجة لي فيه وقال لها اذ خيرها ان قربك فلا خير لك وامرها ان تعتد تصدق عليها بالجسم فاكل
 منه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هو عليها صدقة ولنا هدية وكان في قصة بريرة من الفقه جواز مكاتبة المرأة وجواز بيع المكاتب
 وان لم يجز سيدة وهذا مذهب احمد المشهور عنه وعليه اكثر نصوصه وقال في رواية ابى طالب لا يطأ مكاتبته الا ترى انه لا يملك
 ان يبيعهما وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله والنبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اهلها على بيعها ولو يسأل العجرت ام
 لا يبيعهما كستعين في كتابتها لا يستلزم عجزها وليس في بيع المكاتب عجز ورفان بيعه لا يبطل كتابته فانه يبقى عند المشترى كما كان
 عند البائس ان ادى اليه عتق وان عجز عن الاداء فله ان يعيده الى الرق كما كان عند بائعه فلو لم تات السنة بجواز بيعه لكان القيار
 يقتضيه وقد ادعى غير واحد الاجماع القديح على جواز بيع المكاتب قالوا لان قصص بريرة وردت بنقل الكافة ولم يبق بالمدينة من
 لم يعرف ذلك لانها صفقة جرت بين ام المؤمنين وبين بعض الصحابة رضي الله عنهم وهو موال بريرة تو خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الناس في امر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شئ من هذا ثم كان من مشى زوجها خلفها باكية في ازمة المدينة ما نزل الامر
 شمره عند النساء والصبيان قالوا فظننا انه اجماع من الصحابة ان لا يظن بصاحبك يخالف من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام مثل هذا الامر الظاهر المستفيض قالوا اذ لا يمكن ان يوجد ناعن احد من الصحابة رضي الله عنهم المنع من بيع المكاتب
 الا رواية شاذة عن ابن عباس لا يعرف لها اسناد واعتذر من منع بيعه بعد زين احمد ما ان بريرة كانت قد عجزت وهذا لا عدل
 الشافعي والثاني ان البيوع مرد على مال الكتابة لا على رتبته وهذا عذر اصحاب مالك وهذان العذران احوج الى ان يعتذر عنهما من حديث
 ولا يهم واحد منهما اما الاول فلا ريب ان هذه القصة كانت بالمدينة وقد شهدها العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما وكانت الكفاية
 تسع سنين في كل سنة اوقية ثم لو تكن بعد اذت شيئا ولا خلاف ان العباس وابنه انما سكنا المدينة بعد فتح مكة ولو عجز

النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك الأعلامين وبعض الثالث فابن حجر وحلول النضر وأيضا فان بريرة لم نقل عجزت ولا قالت لها
 عائشة رضي الله عنها العجزت ولا اعترف اهلها بعجزها ولا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعجزها ولا وصفها بالولا اخبر عنها
 النبي فمن اين لك هذا العجز الذي عجزون عن اثباته وأيضا فانها قالت لعائشة كانت اهل على التسمع اواق في كل سنة وقية
 وانما احببت تعيينني لم نقل لواءة لهم شيئا ولا مضت على تجويعه عجزت عن الامانة في لولا قالت عجزت في اهل أيضا فانهم لم يحجروها
 لعادت في الرق ولو تكن حينئذ التسعي في كتابتها وتستعين بعائشة في امر قد بطل فان قيل الذي يدل على عجزها قول عائشة
 ان احبب هلك ان اشتريك واعتقت ويكون ذلك لي فعلت في قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشتريها فاعتقها وهذا
 يدل على انشاء عتق من عائشة وعتق المكاتب بالاماء لا بالانشاء من السيد قيل هذا هو الذي وجب لهم القول ببطلان
 الكتابة قالوا ومن المعلوم انها لا تبطل الا بعجز المكاتب وتجويعه نفسه وحينئذ فيعود في الرق فاما ورد البيهقي لا على
 مكاتب وجواب هذا ان ترتيب العتق على الشراء لا يدل على انشائه فانه ترتيب المسبب على سببه ولا سيما فان عائشة لما ارادت
 ان تعجل كتابتها جملة واحدة كان هذا سببا في اعتاقها وقد قلتم انتوان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجز في ذلك الا ان يحجز
 مملوكا في شتره فيعتقه ان هذا من ترتيب المسبب على سببه وانما بنفسه لشره يعتق عليه يحتاج الى انشاء عتق واما العذر
 الثاني فامره اظهر سياق القصة يبطله فان ام المؤمنين اشتريها فاعتقها وكان ولاؤها لها وهذا مما لا ريب فيه ولم تشتر
 المالك المال كان تسمع اواق منجمة فعدتها هو جملة واحدة ولو تعرض للمال الذي في ذمتها ولا كان غرضها بوجه ما ولا كان لها
 غرض في شراء الدراهم المؤجلة بعدد ما حاله وفي القصة جواز المعاملة بالنقد عدد اذا لم يختلف مقدارها وفيها انه لا يجوز لامة
 من المتعاقدين ان يشترط على الآخر شرطا يخالف حكم الله ورسوله وهذا معنى قوله ليس في كتاب الله اى ليس في حكم الله جواز
 وليس المراد انه ليس في القرآن ذكره واباحته ويدل عليه قوله لكتاب الله احق وشرط الله اوثق وقد استدل به من صحح العقد الذي
 شرط فيه شرط فاسد لم يبطل العقد به وهذا فيه تراجم وتفصيل يظهر الصواب منه في تبين معنى الحديث فانه قد اشكل على
 الناس قوله اشترطى لهم الولاء فان الولاء لمن اعتق فاذا نفي هذا الاشارة واخبرانه لا يفيد الشافعي طعن في هذه اللفظة
 وقال هشام بن عروة انفرج بها وخالفه غيره فردها الشافعي رحمه الله ولم يشبهها ولكن اصحاب العميين وغيرهم اخرجوها
 ولم يطعنوا فيها ولو جعلها احد سوى الشافعي فيما نعلم لم يختلفوا في معناها فقالت طائفة الامم ليست على بابها بل هي معنى على
 ان احسنتم احسنتم وانفسكم كقول ان اسألو فلها اى فعلها كما قال تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليه اجره وطائفة
 هذا الاعتذار بخلافه لسياق القصة والموضوع المحرف وليس نظير الآية فانها قد فرقت بين مال النفس وبين ما عليها بخلاف قوله
 اشترطى لهم وقالت طائفة بل الامر على بابها ولكن في الكلام محذور تقديره اشترطى لهم ولا تشترطى فان الاشارة لا يفيد شيئا
 لخالفته لكتاب الله ورد غيرهم هذا الاعتذار لاستلزامه اضمارا بل ادليل عليه العلم به من نوع علم الغيب قالت طائفة اخرى بل
 هذا امر تهديد لا اباحة كقوله تعالى عَمَلُوا مَا شِئْتُمْ وهذا في البطلان من جنس ما قبله واظهر فسادها لعائشة وما للتهديد
 هنا وبين في السياق ما يقتضي التهديد لها نعم هو احق بالتهديد لا ام المؤمنين وقالت طائفة بل هو امر اباحة واذن وان يجوز
 اشتراط مثل هذا ويكون ولاء المكاتب ليليا ثم قاله بعض الشافعية وهذا افسد من اجمع وصريح الحديث يقتضي بطلان زوجه

وقالت طائفة إنما اذن لها في الاشتراط لتكون وسيلة إلى ظهور بطلان هذا الشرط وعلم الخاص في العام به وتقر بحكمه صلى الله عليه وسلم
وكان القوم قد علموا حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يفتوا بحدوث أن يكون الولد لهم فحاق بهم بان اذن لعائشة في الاشتراط فخطب
الناس فاذن فيهم ببطلان هذا الشرط وتضمن أحكامها من أحكام الشيعة وهوان الشرط الباطل إذا شرط في العقد أو بغير الوفاء ولا
الاذن في الاشتراط لما علم ذلك فان أحدث تضمن فساد هذا الحكم وهو كون الولد لغير المعتق وأما بطلانه إذا شرط فانه استيفاء
من تصير عن النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه بعد اشتراطه ولعل القوم اعتقدوا ان اشتراطه يفيد الوفاء به وان كان خلاف
مقتضى العقد المطلق فابطله النبي صلى الله عليه وسلم لأن شرطه كما يبطله بدون الشرط فإن قيل فاذا فاق مقصود المشتري ببطلان
الشرط فانه ما أن يسقط على الفسخ أو يعطى من الأرش بقدر وفاء من غرضه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقض بواحد من الأمرين قيل هذا
انما ثبت إذا كان المشتري جاهلاً بفساد الشرط فاما إذا علم بطلانه ومخالفته حكم الله كان عاصياً انما ياقلامه على اشتراطه
فلا يفسخه ولا يرش هذا الظاهر لأمرين في موالى بريرة والله اعلم **فصل** في قوله صلى الله عليه وسلم انما الولد لمن اعتق من العوم
ما يقتضى ثبوته لمن اعتق سائبة أو في زكوة أو كفارة أو عتق واجب هذا قول المشافعي أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايات
وقال في رواية الأخرى لا ولد له عليه قال في الثالثة يرد ولا يرد على عتق مثله ويحجم بعمومه أحمد من وافقه في أن المسلم إذا عتق
عبداً ذمياً اتومات العتق ورثه بالولد وهذا العموم اخص من قوله لا يرث المسلم الكافر فينصده أو يقيد به وقال المشافعي مالك
وأبو حنيفة رحمهم الله لا يرثه بالولد إلا أن يموت العبد مسلماً ولهم أن يقولوا ان عموم قوله الولد لمن اعتق مخصوص بقوله لا يرث المسلم
الكافر **فصل** في القصة من الفقه تخيير الأمانة لدرجة إذا عتقت وزوجها عبداً فلا تختلف الرواية في تزوج بريرة
هل كان عبداً وحرّاً فقال المقاسم عن عائشة رضي الله عنها أن عبداً ولو كان حرّاً لم يخيرها وقال عروة عنها كان حرّاً فقال ابن عباس
كان عبداً السود يقال لمغيث عبد البني فلان كان في نظر اليه يطوف ورامها في سكك المدينة وكل هذا في الصحيح وفي سنن أبي داود
عنه رضي الله عنه كان عبداً لآل أبي حمزة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها ان توبك فلا خيار لك وفي مسند أحمد
عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة كانت تحت عبد فلما اعتقها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اختاري فان شئت
ان تمكثي تحت هذا العبد ان شئت ان تفارقيه وقد روي في الصحيح انه كان حرّاً وأصح الروايات وأكثرها انه كان عبداً وهذا
أخبار رده عن عائشة ثلثة الأسود وعروة والقاسم وأما الأسود فلم يختلف عنه عن عائشة انه كان حرّاً أما عروة فنعته
مرايتان صحيحتان متعارضتان أحدهما انه كان حرّاً الثانية انه كان عبداً وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان
أحدهما انه كان حرّاً والثانية الشك قال داود بن مقاتل لم يختلف الرواية عن ابن عباس انه كان عبداً واتفق الفقهاء على
تخيير الأمانة إذا عتقت وزوجها عبداً اختلفوا إذا كان حرّاً فقال المشافعي مالك وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عن عائشة وقال
أبو حنيفة وأحمد رحمهم الله في الرواية الثانية تخيير وليست الروايتان مبنيتين على كون زوجها عبداً أو حرّاً بل على تحقيق المناط في ثبات
الخيار لها وفيه ثلثة ما أخذ للفقهاء أحدها نزول الكفاءة وهو المعبر عنه بقوله كملت تحت ناقص الثاني ان عتقها موجب للزوج
ملك طلاقه ثالثة عليها لو تكن مملوكة له بالعتد وهذا ما أخذ أصحاب أبي حنيفة وبنوا على أصلهم ان الطلاق معتبر بالنساء
لا بالرجال الثالث ملكها نفسها ونحن نبرز في هذه المأخذ لأن هو كالمها تحت ناقص فهذا يرجع إلى ان الكفاءة معتبرة

في الدوام كما هي معتبرة في الأيتام فاذا زالت غيبت المرأة كما تخيل اذا بان الزوج غير قبولها وهذا ضعيف من وجهين **أحدهما** ان شرط النكاح لا يعتبر دوامها واستمرارها وكذلك توابعه المقارنة لعقده لا تستلزم ان تكون توابع في الدوام فان رضى الزوجية غير المجبورة شرط في الابتلاء دون الدوام وكذلك الولى الشاهدان وكذلك مانع الاحرام والعدة والزنا عند من يمنع نكاح الزانية انما يمنع ابتداء العقد دون استدامته فلا يلزم من اشتراط الكفاءة ابتداء اشتراط استمرارها ودوامها **الثاني** انه لو زالت الكفاءة في أثناء النكاح بفسق الزوج او حدث عيب جيب للفسخ لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب هو اختيار قدامه الاصحاب مذهب مالك في اثبات القاضى الخيار بالعيب كحدث ويلزمه اثباته بخلاف فسوق الزوج وقال الشافعي ان حدث بالزوج ثبت الخيار ان حدث بالزوجة فعلى قولين **واما** المأخذ الثاني وهو ان عتقها اوجب للزوج عليها ملك طلاقه ثالثة فاما هذا ضعيف جدا فاني مناسبة بين ثبوت طلاقه ثالثة وبين ثبوت الخيار لها وهل نصيب الشارع ملكا لطلاقه الثالثة سببا للملك الفسخ وما يتوهم من انها كانت تبين منه باثنتين فصارت لا تبين الا بثلث وهو زيادة امساك وحبس ما لا يقتضيه العقد فليس دافعا يملح ان لا يفارقها البتة ويمسكها حتى يفرق الموت بينهما والنكاح عقد على مدة العمر فهو ملك استدامة امساكها وعتقها لا يسلبه هذا الملك فكيف يسلبه اياه ملكها طلاقه ثالثة وهذا لو كان الطلاق معتبرا بالنساء فكيف العتق معتبرا من هو بيلة واليه مشروع في جانبه **واما** المأخذ الثالث وهو ملكها نفسها فهو ارحم المأخذ واقر بها الى اصول الشرع وبعدها من القناطر ستر هذا المأخذ ان السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا رقبته او منافعها والعتق يقتضى تملك الرقبة والمنافع للعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبته او ملكت بضعها او منافعها ومن جعلتها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها في غيرها الشارع بين ان تقيم مع زوجها وبين ان تفسخ نكاحه اذ قد ملكت منافع بضعها وقد جاعل في بعض طرق حديث بريرة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لها ملكت نفسك فاخترى فان قيل فهذا ينتقض بالزوجها ثوبا عا فان المشتري قد ملك رقبته او بضعها او منافعها ولا تسلطونه على فسخ النكاح قلنا لا يرد هذا نقضا فان البائع نقل الى المشتري ما كان مملوكا له فصار المشتري خليفته وهو لها زوجها اخرج منفعة البضع عن ملكه الى الزوج ثم نقلها الى المشتري مسلوبة منفعة البضع فصار كما لو اجر عبده مدة ثوبه فان قيل فبيان هذا يستقيم كونهما اذا باعها فها قلتم ذلك اذا اعتقها وانها ملكت نفسها مسلوبة لمنفعة البضع كما لو اجرها ثوبا عتقها ولو هذا ينتقض عليك هذا المأخذ قيل الفرق بينهما ان العتق في تملك العتيق رقبته ومنافعه اقوى من البيع ولهذا ينفذ فيما لو بيعتقه وليسرى في حصة الشريك بخلاف البيع فالعتق اسقاطا ما كان السيد يملكه من عتقه وجعله له محررا وذلك يقتضى اسقاط ملك نفسه ومنافعها كلها واذا كان العتق كسرى في ملك الغير المحض الذى لا حق له فيه البتة فكيف لا يسرى الى ملكه الذى تعلق به حق الزوج فاذا سرى الى نصيب الشريك الذى لا حق للمعتق فيه فسرلانه الى ملك الذى تعلق به حق الزوج اولى اخرى فهذا محض العدل القياس الصحيح فان قيل فهذا فيه بطلان حق الزوج من هذه المنفعة بخلاف الشريك فانه يرجع الى القيمة قيل الزوج قد استوفى المنفعة بالوطى فطريان ما يزيل واما الا يسقط له حقا كما لو طرأ ما يفسده او يفسخه بوضاء او حدث عيب او زوال كفاءة عند من يفسخ به فان قيل فما تقولون فيما رواه النسائي من حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة خالام وجارية قالت فاخرجت ابن اعتمهم فذكر ذلك

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بدئي بالعلاء قبل الجارية ونولان التخيير بمنع اذا كان الزوج حراً لم يكن للبلاء ولا يعتق العلاء
 فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت حر فال يكون لها اختيار في سنن النسائي ايضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امته كن
 تحت عبد فعتقت في باختيارها وبوطاها نزل في اقل ما احدث الاول فقال ابو جعفر العقيلي قد رواه هذا خبر لا يعرف الا بعبد الله
 ابن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف قال ابن حزم هو خبر لا يصح ثم اوصى بوليكن فيه حجة لانه ليس فيه انهما كانا نزل جين بل قال
 كان لها عبد جارية ثم لو كانا نزل جين لم يكن في امرها لها بعتق العبد ولا ما يسقط خيار المعتقة تحت الحر وليس في خبره امرها
 بالابتداء بالزوج لهذا المعنى بل الظاهر انه امرها بان تبدى بالذكر لفضل عتقه على الانثى وان عتق انثيين يقوم مقام عتق ذكر كما
 في الحديث الصحيح مبيّن كما في الحديث الثاني فضعيف بانه من رواية حسن بن عمر بن امية القمري وهو مجهول فاذا تقر هذا وظهر
 حكم الشرع في ثبات اختيارها فقد روي الامام احمد باسنادة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عتقت الامة في باختيارها وبوطاها ان
 شاءت فارقتها وان وطئها فلا خيار لها ولا تستطعم فراقه ويستفاد من هذا قضيتان **احدهما** ان خيارها على التراضي ما لو تكتله
 من عطية او هذا مذهب مالك ابى حنيفة واحمد للشافعي رضي الله عنهم ثلثة اقوال هذا احدها والثاني انه على القول الثالث
 انه الى ثلثة ايام **الثانية** انما اذا مكنته من نفسها او طئها اسقط خيارها وهذا اذا علمت بالعتق وثبوت اختيارها فلو جلتها لم
 يسقط خيارها بالتكئين من الوطئ وعن احمد رواية ثانية انها لا تغدح بها ما لم يكمل الفسخ بل اذا علمت بالعتق ومكنته من طئها
 سقط خيارها ولو لم تعلم ان لها الفسخ والرواية الاولى اصح فان عتق الزوج قبل ان تختار فقلنا انه لا خيار للمعتقة تحت حر بل خيارها
 لمساواة الزوج لو احوصل الكفاءة قبل الفسخ قال الشافعي في احد قولي وليس هو المنصور عند اصحابه لها الفسخ ليقدم ملك
 اختيارها على العتق فلا يبطل في الاول قيس لزوان سيد الفسخ بالعتق وكذا نزل المعيب في البيع والناكح قبل الفسخ في كمال الودال اعسار في زمن
 ملك الزوجية الفسخ به واذا قلنا العلة ملكها نفسها فلا اثر لذلك فان طلقها طلاقاً رجعياً فسقطت في عدتها فاختارت الفسخ بطله
 الرجعة وان اختارت المقام معهما وسقط اختيارها للفسخ لان الرجعة كالزوجية وقال الشافعي في بعض اصحابه كمال لا يسقط
 خيارها اذا رضيت بالمقاومة دون الرجعة ولها ان تختار نفسها بعد الا رجوع ولا يصح اختيارها في زمن الطلاق فان الاختيار في زمن هو
 فيه صائفة الى بينونة ممتدة فاذا راجعها صح حينئذ ان تختار وتقيم معه لانها صارت زوجة وعمل الاختيار عمل ذو ترتيب اثر عليه
 ونظيره اذا ارتد زوج الامة بعد الدخول ثم عتقت في زمن الردة فعلى القول الاول لها اختيار قبل سلامه فان اختارته ثم اسلم سقط
 ملكها للفسخ وعلى قول الشافعي لا يصح لها اختيار قبل سلامه لان العقد صائر الى الملبطالان فاذا اسلم صح خيارها فان قيل فما تقولون اذا
 طلقها قبل ان يفسخ هل يقع الطلاق ولا قيل نعم يقع لانها نزل جيه وقال بعض اصحاب احمد غيرهم وقف المطلق فان فسخت تبين انه لو
 يقع وان اختارت زوجاً تبين وقوعه فان قيل فما حكم المهر في الاختار والفسخ قيل اما ان تفسخ قبل الدخول وبعده فان فسخت بعده لم
 يسقط المهر وهو لسيدته سواء فسخت واقامت وان فسخت قبل ففقه قولان هما راياتان عن احمد احدهما لا مهر لان الفراق من
 جهتها والثانية يجب نصفه ويكون نسيلها الا انها فان قيل فما تقولون في المعتق نصفها هل لها اختيار فيه قولان وهما راياتان قلنا قلنا
 لا خيار لها في زوج مدبرة لانه لا يملك غيرها وقيمتها مائة يعتد على ما ستين مراً ثموات عتقت ولو ملك الفسخ قبل الدخول لانها لو ملك
 سقط المهر ولا انتصف ولو يخرج من الثلث فلا يقرب بعضها فيمتنع الفسخ بخلاف ما اذا لم يملكها فانها يخرج من الثلث فيعتق جميعها

فصل قوله صلى الله عليه وسلم لو رجعته فقلت تآمرني فقال لا أنا أنا شافهم فقالت لا حاجة لي فيه **فيه** ثلث قضايا أحدها ان امرأه على الزوج في كمال الفرق بين امرأه وشفاعته ولا ريب ان امثال شفاعته من اعظم المستحبات الثانية انه صلى الله عليه وسلم لم يفض على بريرة ولو ينكر عليها اذ لم يقبل شفاعته لان الشفاعة في اسقاط المشغوع عنده حقه وذلك اليه ان شاء اسقطه وان شاء ابقاه فلذلك لا يجوز عصيان شفاعته صلى الله عليه وسلم ومحرر عصيان امرأته الثالثة ان اسم المرأة في لسان الشارع قد يكون مع زوال عقد النكاح بالكلية فيكون ابتداء عقد قد يكون مع تشبيهه فيكون امساكا وقد سمي سبحانه ابتداء النكاح المطلق ثلثا بهذا الزوج الثاني مراجعة فقال فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا او ان طلقها الثاني فلا جناح عليها وعلى الاول ان يتراجعا كالحامس ثانيا **فصل** في اكله صلى الله عليه وسلم من اللحم الذي تصدق به على بريرة وقال هو عليها صدقة ولنا هدية دليل على جواز اكل الغنم وبنو هاشم وكل من يحرم عليه الصدقة ما يهديه اليه الفقير من الصدقة باختلاف جهة المأكول لانه قد بلغ محله وكذلك يجوز له ان يشتريه منه بما له هذا اذا لم يكن صدقته نفسه فان كانت صدقته لم يحرم ان يشتريها ولا يهبها ولا يقبلها هدية كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر عن شراء صدقته وقال لا تشتروا ولا تعطوا كاهب درهم **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم في الصداق بما قل وكثر وقضائه بصحة النكاح على ما مع الزوج من القرآن ثبت في صحيح مسلم عن عائشة كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم اربعة ثمنى عشرة اوقية ونش ذلك خمس مائة وقال عمر ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح شيئا من نسائه ولا نكح شيئا من بناته على اكثر من ثنتي عشرة اوقية قال الترمذي حديث حسن صحيح انتهى الاوقية اربعون درهما وفي صحيح البخاري من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو رجل تزوج ولواخواته من حديد في سنان ابي داود من حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعطى في صداق من كفه سويقا او تمر فقد استحل في الترمذي ان امرأة من بني فزارة تزوجت على نخلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رضيت من نفسك وما لك لنخلين قالت نعم فلجأته قال الترمذي حديث صحيح وفي مسند الامام احمد من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اعظم النكاح بركة ايسره مؤنة وفي الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله زنجينها ان تكون لك بهل حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه قال ما عندي الا ازارى هلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك ان اعطيتها ازارك جلست ولا ازارك فالتمس شيئا قال لا اجد شيئا قال فالتمس لو خاتما من حديد فالتمس لو عجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسر سمعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي النساء ان اباطحة خطيب ام سليم فقالت الله يا اباطحة ما مثلك يرد ولكنك رجل كافر وانا امرأة مسلمة ولا يحل لي ان اتزوجك فان تسلم فذاك مهرها لا اسألك غير فاسلم فكان ذاك مهرها قال ثابت فما سمعنا بامرأة قط كانت اكرم مهر من ام سليم فلخلت به فولدت له فتضمن هذا الحديث ان الصداق لا يتقدر اقله وان قبضة السويق وخاتم الحديد والنخلين يحسم تسميتها مهر او تخل بها الزوجة وتضمن ان المغالات في المهر مكرهة في النكاح وانها من قلة بركة وعسرة وتضمن ان المرأة اذا رزقت بعلم الزوج وحفظه للقرآن او بعضه من مهرها

جاء ذلك وكان ما يحصل لها من انتفاعها بالقرآن والعلم هو صدقها كما اذا جعل السيد عتقها صدقها وكان انتفاعها بحريتها ولو ملكها الرقبتها هو صدقها وهذا هو الذي اختاره ام سليم من انتفاعها باسلامها في طاعة وبذلها لنفسها انه ان اسلم وهذا الحب اليها من المال الذي يبذله الزوج فان الصداق شرع في الاصل حق المرأة تنتفع به فاذا رضيت بالعلم والدين واسلام الزوج قرأتها للقرآن كان هذا من افضل المهور وانفعها واجملها فما خلى العقد عن مهر فآين المحكوم بتقدير المهر بثلاثة دراهم وعشرة من النص والقياس الى المحكوم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً وليس هذا مستويابين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم هي خالصة له من دون المؤمنين فان تلك وهبت نفسها هبة محررة عن كل صدق بخلاف ما نحن فيه فانه نكاح بولي صداق وان كان غير مالي فان المرأة جعلته عوضاً عن المال بما يرجع اليها من نفعه ولتوهم نفسها للزوج هبة محررة كهبته شئ من ماله بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مقتضى هذه الاحاديث وقد خالف في بعضها من قال لا يكون للمصداق الا ما لا يكون منافع اخرى لا علمه ولا تعليمه صداقاً كقول ابن حنيفة واحمد في رواية عنه ومن قال لا يكون اقل من ثلاثة دراهم كالك وعشرة دراهم كابي حنيفة وفيه اقوال اخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب السنة ولا اجماع ولا قياس لا قول صاحب من ادعى في هذه الاحاديث التي ذكرناها اختصاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وانها منسوخة وان عمل اهل المدينة على خلافه فدعوى لا يقوم عليها دليل في الاصل يردوا وقد زجر اهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين ولو ينكر عليها حد بل عد ذلك من مناقبه وفصائله وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم واقره النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل الى ثبات المقدار الا من جهة صاحب الشرع **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم وخلفائه في احد الزوجين** يحجب صاحبه بصداء وجنونا او جذاماً او يكون الزوج عتيقاً في مسند احمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر بشحمها بياضاً فاماز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولو ياخذ مما اتاها شيئاً او في الموطأ عن عمر انه قال يا امرأة غريها رجل بها جنون او جذام او برص فلها المهر بما اصاب منها وصدق الرجل على من غره في لفظ اخر قضى عمر في البصاء والجذام والمجنونة اذا دخل بها فارق بينهما والصدق لها بمسيسة اياها وهو له على ليها في سنن ابى داود من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مطلق عبد يزيد بركة زوجه او كانه وكلم امرأة من مزينة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ما يغني عنى الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة اخذتها من راسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فذكر الحديث وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال لطلقها ففعل قال راجع امرأتك او كانه واخوته فقال اني طلقتهانا ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعدتهن ولا علة لهذا الحديث الا رواية ابن جرير له عن بعض بني ابي رافع وهو مجهول لكن هو تابعي وابن جرير من الائمة الثقات العدل في رواية العدل عن غيره لا تغليل لما لم يعلم فيه جرح ولو يكن الكذب ظاهراً في التابعين ولا سيما التابعين من اهل المدينة ولا سيما موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما مثل هذه السنة التي اشتدت حاجة الناس اليها لا يظن بابن جرير انه حملها عن كذاب لا عن غير ثقة عندنا ولم يبين حاله وجاما التفريق بالعنة عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وسمرة بن جندب معاوية بن ابي سفيان

وأحمد بن عبد الله بن أبي ربيعة وألغير بن شعبة رضي الله عنهم لكن عمر وأبن مسعود والمغيرة رضي الله عنهم أشبهوا
سنة وعثمان ومعاوية وسمرة رضي الله عنهم لم يوجوهوا والحارث بن عبد الله رضي الله عنه أحله عشرة أشهر وذكر سعيد
ابن منصور ثنا هفيم أنا عبد الله بن عوف عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلا على بعض السعابة
فتزوج امرأة وكان عقيما فقال له عمر أعلمتها أنك عقيم قال لا قال فانطلق فاعلمها فخيرها وأجل مجنونا سنة فان افاق وأل فوق
بينه وبين امرأته فاختلف الفقهاء في ذلك فقال إدود وابن حزم ومن وافقهما لا يفسخ النكاح بعيب لينة وقال أبو حنيفة لا
يفسخ إلا بالجب والعنة خاصة وقال الشافعي ومالك يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجرب العنة خاصة وزاد الإمام
أحمد عليهم أن تكون المرأة فتقا منخرقة ما بين السبيلين ولا صحابه في نكاح الفرج والقوم والفرج في القوم والقوم
السيالة فيه والبواسير والناسور الاستحاضة واستطلاق البول والنحو والخصي هو قطع البيضتين والسل هو سل البيضتين
والوجع وهو مرضهما أو كون أحدهما خنثى مشكلا والعيب الذي بصاحبه مثله من العيوب السبعة والعيب الحادث بعد
العقد جهان وذو عيب بعض أصحاب الشافعي إلى مرد المرأة بكل عيب ترويه الجارية في البيع وأكثره لا يعرف هذا الوجه ولا مظنته لا
من قاله ومن حكاه أبو عاصم العباداني في كتاب طبقات أصحاب الشافعي وهذا القول هو القياس وقول ابن حزم ومن وافقه وأما
الاقتصار على عيبين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساو لها فلا وجه له فالعيب أحسن من الطرث وكونها
مقطوعة اليد أو الرجلين أو أحدهما لو كان الرجل كذلك من أعظم المنقرات والسكوت عنه من أجهل التمليس والغش
وهو مناف للدين والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالشرط عرفا وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
من تزوج امرأة وهي لا تولد له أخيرها أنك عقيم وخيرها فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا عندها كمال لا تقصر
والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الأخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الوجهة والمودة ويوجب خياره هو أولى من البيع
كما أن الشرط المشروط في النكاح أولى بالوفاء من شرط البيع وما الزوال لله وسوله مغرر راقط ولا مغبوراً بما عرّبه وعين به
ومن تدبر مقاصد الشرع في مصلحة وموارد وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا
القول وقربه من قواعد الشريعة وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنهما
امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص فدخل بها ثم أظلم على ذلك فلها مهرها بمسببه أياها وعلى الولي الصداق بما دلس
كما غره وذكر هذا ابن المسيب لم يسم من عمر من باب هذا لأن المخالف لأجماع أهل الحديث قاطبة قال الإمام أحمد إذا
لو قبل سعيد بن المسيب عن عمر من قبل أبيه أمة الإسلام فهو حرم يحتج بقول سعيد بن المسيب قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكيف بروايته عن عمر كان عبد الله بن عمر بن مسعود يسأله عن قضايا عن عمر فيفتي بها ولو يطعن أحد قط من أهل
عصره ولا من بعدهم من له في الإسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر ولا عبرة بغيرهم وروى الشعبي عن علي
كره الله وجهها امرأة تكنت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه أن شاء أمسك وإن شاء طلق
وان سمى أهلها المهر بها استحلت من فرجها وقال كيع عن مسفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر
رضي الله عنهم قال إذا تزوجها برصا أو عيا فدخل بها فلها الصداق ويرجع به على من غره وهذا يدل على أن عمر رضي الله عنه

تبت العيوب لمقدمة على وجه الاختصاص المحصور وما عداها وكذلك حكم قاضي الاسلام الذي يضرب المثل بعلمه
 ودينه وحكمه شرع رضي الله عنه قال عبد الرزاق عن معمر بن ايوب عن ابن سيرين رضي الله عنه خاصه رجل في شرع فقال ان
 هو لا فو و نازو جاك احسن الناس فجاؤني بامرأة عيية فقال شرع ان كان حذر ان عيب لا يخرج تمام هذا القضاء و قول ان كان
 دلس لك بعيب كيت يقضي ان كل عيب لست به المرأة فللزوج الرد به و قتل لزهري رضي الله عنه رد النكاح من كل اداء
 عضان مطلقا من فتاوى الصلبة والسلف علم انهم لم يخصوا الرد بعيب من عيب الاثرية و ريت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النساء الامن العيوب
 الاربعة الحجون و الحزام و البرص و اللداء في الفرج و هذه الرواية لا نعلم لها اسنادا اكثر من اربعة عن ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه و قد روي عن ابن عباس في ذلك باسناد متصل فذكره سفيان عن عمر بن دينار عنه هذا كله اذا اطلق الزوج و اما
 اذا اشترط السلامة و بشرط الجمال فبانت ثوبا و شرطها شابة حديثا السن فبانت عجوزا شرطها بيضاء فبانت
 سوداء و بكوا فبانت ثيابا فله الفسخ في ذلك كله فان كان قبل الدخول فلا مردان كان بعده فلها المهر و هو غرم على ليها ان كان غرة
 وان كانت هي الغارة سقط مهرها و رجع عليها به ان كانت قبضته و نذر على هذا احمد في احدى الروايتين عنه و هو قيسهما
 و اولاهما باصوله فيما كان لزوج هو المشرط و قال صحابه اذا شرطت فيه حذقة فبان بخلافها فلا خيار لها الا في شرط الحرية
 اذا بان عيبا فلا خيار في شرط النسب اذا بان بخلافه و جهان و الذي يقتضيه مذهبه و قواعد انه لا فرق بين اشتراط
 و اشتراطها بن ثبات الخيار لها اذا فاته ما اشترطته اولى لانها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق فاذا جازله الفسخ مع تمكنه من الفراق
 بغيره فلان يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها اولى اذ جازلها ان تفسخ اذا ظهر الزوج ذاصناعة دنية لا تشينه في دينه ولا في عرضه
 و انما يمنع كمال لذتها و استمتد عها به فاذا شرطته شابا جميلا صحيحا فبان شيخا مشوها اعمى اطرش اخرس اسود فكيف تلزم به
 و تمنع من الفسخ هذا في غاية الامتناع و التناقض البعد عن القياس في قواعد الشرع و بان الله التوفيق و كيف يمكن احد الزوجين
 من الفسخ بقدر العدسة من البرص لا يمكن منه بما يجرب المستعمل المتمكن هو ان هذا عداء من ذلك البرص ليسير و كذلك لا يفسخ
 من انواع الداء العضال اذا كان نبي صلى الله عليه وسلم حرره على ابائه كتمان عيب سلعة و حرره على من علمه ان يكتمه من المشتري
 فكيف بالعيب في نكاح و قد روي نبي صلى الله عليه وسلم في الفاحمة بن عتيق حين استشارته في النكاح معاوية رضي الله عنه او
 ابى جهم رضي الله عنه ام معاوية فصعلون لا مال له و اما الزوج مولا يرضع عصاة عن عائقة فعم ان بيان العيب في النكاح اولى
 و واجب فكيف يكون كتمان و تدبسه و غش بحرا به سببا للزوم و جعل في العيب غلا لا زما في عنق صاحبه مع شدة
 نفرة منه و لا سيما مع شرط السلامة منه و شرط خرافة و هذا مما يعلم يقينا ان تصرفات الشريعة و قواعد احوالها كماها
 تباها و الله اعلم و قد ذهب ابو محمد بن حزم الى ان الزوج اذا شرط السلامة من العيوب فوجد اي عيب كان فالنكاح من اصله
 غير معتقد لا خيار له فيه ولا اجازة ولا نفقة ولا ميراث قال ان التي ادخات عليه غير لتي تزوج ان السلامة غير المعيبة
 بلا شك في الروايات و ما قلنا زوجية بينهما **فصل في حكم النبي صلى الله عليه وسلم في خدمة المرأة لزوجها** قال ابن حبيب في
 روضة حكم النبي صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب في زوجته فاطمة رضي الله عنها حين اشتكى اليها لخدمة فحكر على
 فاطمة باخذمة الباطنة خدمة البيت و حكم علي بن ابي طالب في زوجته فاطمة رضي الله عنها حين اشتكى اليها لخدمة فحكر على

العجيب والطير والفرش كنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت كله في الصحيحين ان فاطمة رضي الله عنها اتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو اليه ما تلقى من يدها من الرحاح وتساءله خادما فلما تجردت ذكر ذلك لعائشة رضي الله عنها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرته قال على كرم الله وجهه فجاهدنا وقد اخذنا مضا جعنا فاذ هبنا نقوم فقال كانكما انجاء ففقدت بيننا حتى وجدت برد قدميه على بطني فقال لا ادلكما على ما هو خير لكم اما سألتما اذ اخذتاهما مضا جعلكما فسيحا الله ثلثا وثلثين واحدا ثلثا وثلثين وكبر الربيعا ثلثين فهو خير لكم من خادما قال على كرم الله وجهه فما تركتها بعد قيل لا ليلة صفين قال لا ليلة صفين وصح عنهما انها قالت كنت اخدم نزيير خادمة سبيت كره وكان له فرس كنت اسوسه وكنت احش له واقوم عليه وخدم عنها انها كانت تغلف فرسه وتسقى الماء وتخززالدلو وتخبج وتنفق النوى على راسها من ارضه على ثلثي فرسها فاختلقت الفقهاء في ذلك فاجب طائفة من السلف واختلف خدمته في مصالح البيت قال ابو ثور عليها ان تخدم نرجها في كل شئ ومنعت طائفة وجوب خدمتها عليها في شئ ومن فيهما في ذلك ابو حنيفة واسحاق واهل الظاهر قالوا لان عقد النكاح انها اقضى الاستمتاع والاستحواذ لا الاستحواذ بل المتاع قالوا والا حاديث المذكورة انها تدل على التطوع ومكارم الاخلاق فاين الوجوب منها واجبه من اوجب الخدمه به غيره هو المعروف عند من خاطبهم الله سبحانه بكلامه واما توفية المرأة وخدمة الزوج وكنسه وطحنه وعجنه وغسيله وفرشه وقيامه بخدمته البيت فمن المنكر والله تعالى يقول لهن مثل الذي عليهن وبالعرفت وقال الرجال ان المؤمن على النساء وذا لم يخل المرأة بل يكون هو الخادم لها في القوامه عليها ايضا فان المهر في مقابلة البضع وكل من الزوجين يقضى طرة من صاحبه فانما اوجب الله سبحانه نفقتها وكسوتها ومسكنها في مقابلة استمتاعه بها وخدمتها وما جرم به عادة الا زواج وايضا فان العقود المطلقة انها تنزل على العرف والعرف خدمة المرأة وقيامها بمصالح البيت للاخلة وقوله من خدما فاطمة راسما كانت تدير عمارا احسانا يريد ان فاطمة رضي الله عنها كانت تشتكي ما تلقى من الخدمة فلم يقل لعل لخدمته عليها وانما هي عليك وهو صلى الله عليه وسلم لم يخفى في الحكم احدا ولما رأى اسماء رضي الله عنها والعلف على راسها والزبير معه لم يقل له لخدمته عليها وبن هذا ظمير بل اتوه على استخراهمها واقتسار اصحابه على استخدام الزوجهم مع علمه بان منهم نكارة والراضية هذا امر لا ريب فيه ولا يصح التفرق بين شريفة ودنية وفقيرة وغنية فهذه اشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها وجاهت به صلى الله عليه وسلم تشكوا اليه الخدمة فلم يشكها وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم بالحديث الصحيح المرأة عانية فقال تقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم والعاني الاسير ومرتبة الاسير خدمة من هو تحت يده ولا ريب ان النكاح نوع من الرق كما قال بعض السلف النكاح رقيق فلي نظر احدكم عند من يرق كريمة ولا يخفى على المنصف الواضح من المذهبين والا قوى من الدليلين حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الزوجين يقع الشقاق بينهما امرى ابوداود في سننه من حديث عائشة ان حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس فضرها فكسر بعض ما كانت النبي صلى الله عليه وسلم يبيع فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا فقال اخذ بعض ما لها وافرقتها فقال يصح ذلك يا رسول الله قال نعم قال فاني اصدقها حد يفتين وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذها وافرقتها ففعل قد حكم تعالى بين الزوجين يقع الشقاق بينهما بقوله تعالى فان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وعلما من اهله ان يبينوا صلحا ويرى ان الله بينهم ان الله كان عليهما خيرا واذ اختلف السلف واختلف في الحكمين هل هما

حاكمان لو وكيلان على قولين أحدهما انهما وكيلان وهو قول أبي حنيفة والشافعي في قول أحمد في رواية والثاني انهما حاكمان وهذا
 قول أهل المدينة ومالك وأحمد في الرواية الأخرى الشافعي في القول الآخر وهذا هو الصحيح والعجب كل العجب من يقول هما وكيلان لا حكمًا
 والله تعالى قد نصبهما حاكمين وجعل نصبهما إلى غير الزوجين ولو كانا وكيلين لقال فليبعث وكيلًا من أهلها ولتبعث وكيلًا من
 أهلها وإيضًا فلو كانا وكيلين لم يختصا بأن يكونا من أهلها أيضًا فانه جعل الحكم لهما فقال ان يرسل اصلاً خافوا فوق الله بينهما او وكيلان
 لا إرادة لهما انما يتصرفان بإرادة موكلهما وإيضًا فان الوكيل لا يسمى حكماً في لغة القرآن ولا في لسان الشارع ولا في العرف العام ولا
 الخاص أيضاً فاحكم من له ولاية الحكم والزام وليس للوكيل شيء من ذلك وإيضًا فان الحكم بلغ من حكمه لانه صفة مشبهة بتمام
 الفاعل الالة على الثبوت ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك فاذا كان اسم الحكم لا يصدق على الوكيل المحض فكيف بهما هو بلغ منتهى أيضاً
 فانه سبحانه مخاطب بذلك غير الزوجين وكيف يصح ان يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما وهذا يحوج إلى تقدير الآية هكذا وان خفت
 شقاق بينهما فمرهما ان يوكل وكيلين وكيلًا من أهلها وكيلًا من أهلها ومعلوم بعد لفظ الآية ومعناها عن هذا التقدير وانها
 لا تدل عليه بوجه بل هي مالة على خلافه وهذا هو الذي ذهب إليه داود وبعث عثمان بن عفان بن عباس معاوية رضي الله عنهما حكيمين
 بين علي بن أبي طالب وأمه فاطمة بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنهما فقيلاً لهما ان رايتما ان تفرقا فرتما ورحم عن علي بن أبي طالب
 رضي الله عنه انه قال للحكيم بين الزوجين عليهما ان رايتما ان تفرقا فرتما وان رايتما ان تجعما فافهما عثمان وعلي بن عباس
 ومعاوية رضي الله عنهم جعلوا الحكماء الحكيمين ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف ولا يعرف الخلاف بين التابعين فمن بعدهم والله
 اعلم اذا قلنا انهما وكيلان فهل يجبر الزوجان على توكيل الزوج في الفرة بعوض غيره وتوكيل الزوجة في بدل العوض ولا يجبران
 على ريتين فان قلنا يجبران فلم يوكلوا جعل الحكم كذلك إلى الحكيمين بغير رضا الزوجين وان قلنا انهما حاكمان لم يحتج إلى رضا الزوجين و
 على هذا النزاع يبتنى ما لو خاب الزوجان واحدهما فان قلنا انهما وكيلان لم ينقطع نظر الحكيمين وان قيل حكام انقطع نظرهما لعدم الحكم
 على الغائب قيل بقي نظرهما على القولين لانهما يتصرفان بحظهما فهما كالتاخرين وان جاز الزوجان انقطع نظر الحكيمين ان قيل انهما وكيلان لانهما
 فرع الموكلين لم ينقطع ان قيل انهما حاكمان لان الحكماء على المجنون وقيل ينقطع أيضاً لانهما منصوبان عنهما فكانا هما وكيلان ولا ريب
 انهما حاكمان فيهما شائبة الوكالة وكيلان منصوبان للحكماء من العلماء من رجع جانب الحكم ومنهم من رجع جانب الوكالة ومنهم من
 اعتبر الأمرين **مسألة** رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلع في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه ان امرأة ثابت بن قيس
 ابن شماس اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما عيب عليه خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في
 الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتودين عليه حديقته قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقبل الحديقة وطلقها
 تطليقة واحدة وفي سنن النسائي عن الوهيب بنت معوذات ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنها فكسر يدها وهي جميلة
 بنت عبد الله بن باني فأتى اخوها يشكيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرسل اليه فقال خذ الذي لها عليك واخل سبيلها
 قال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزني حبيضة واحدة وتلحق بأهلها وفي سنن أبي داود عن ابن عباس ان
 امرأة ثابت بن قيس بن شماس اختلعت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تعتد حبيضة وفي سنن الدارقطني في
 هذه القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتودين عليه حديقته التي اعطاك فقالت نعم زائدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان زاد

فلا تكن حديقته قالت نعم فاخذ ماله وخلص سبيلها فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال للدارقطني اسناد صحيح فتضمن هذا الحكم النبوي عدة احكام احدها جواز الخلع كامل عليه القرآن قال تعالى ولا يحل لكم ان
تأخذوا ميثاقا بينهم وبينكم شيئا الا ان يحلفوا ان لا يقيموا حدود الله فان خفتم الا يقيموا حدود الله فلا جناح عليكم مما فتمت بيه
ومنهم من طائفة شاذة من الناس خالفت النص الاجماع وفي الآية دليل على جواز مطلقا بذن السلطان وغيرها ومنعها
بدون اذنه والائمة الاربعة والجمهور على خالده وفي الآية دليل على حصول البينونة به لانه سبحانه سماه فدية ولو كان رجعتا كما
قاله بعض الناس لم يحصل للمرأة الاقتداء من الزوج بما بذلت له ودل قوله سبحانه فلا جناح عليكم مما فتمت بيه على جوازها
قل كثيرا وان له ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل ان الربيع بن معوذ
ابن عفران حدثته انها اختلعت من زوجها بكل شيء تملك فخرجت في ذلك الى عثمان بن عفان فاجازها وامره ان ياخذ عقاص راسها
فما دونه وذكر ايضا عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن فافع ان ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاءته مولاة لامرأته اختلعت من كل
شيء لها وكل ثوب لها حتى ثقبته ورفعت الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته نشزت عن زوجها فقال خلعها ولو من قرطها
ذكره حماد بن سلمة عن ايوب عن كثير بن ابي كثير عنه وذكر عبد الرزاق عن معمر بن ليث عن الحكم بن صبيحة عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه لا ياخذ منها فوق ما اعطاها وقال طائفة لا يحل ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقال عطاء ان اخذت زيادة على
صلاتها فزيادة مردودة اليها وقال الزهري لا يحل ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقال ميمون بن مهران ان من اخذ منها اكثر مما
اعطاها لم يسر بها حسان وقال الاوزاعي كانت القضاء لا تجوز ان ياخذ منها شيئا الا ما ساق اليها والذين جوزوه احتجوا بظاهر
القرآن واثار الصحابة والذين منعهوا احتجوا بحديث الى الزبير بن ثابت بن قيس بن شماس لما اراد خلع امرأته قال النبي صلى الله
عليه وسلم اما الزيادة فلا قال الدارقطني سمعته من ابي الزبير وغيره احد اسناد صحيح قالوا والا تار من الصيغة مختلفة فمنهم من روى عنه
تحريم الزيادة ومنهم من روى عنه اياحتها ومنهم من روى عنه كواحتها كما ترى كيع عن ابي حنيفة عن عمار بن عمران الهذلي عن ابيه
عن علي رضي الله عنه انه كره ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها والامام احمد اخذ بهذا القول نص على الكراهة وابوبكر من اصحابه حرم
الزيادة وقال ترد عليها وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال لي عطاء انت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
اني بغضت زوجي واحب فرافه قال فتودين عليه حديقته التي صدقت قالت نعم فزيادة من مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما الزيادة من مالك فلا ولكن الحديقة قالت نعم فقضى بذلك على الزوج وهذا وان كان مرسل فحديث ابي الزبير مقوله وقد رواه
ابن جريج عنهما **فصل في تسمية رسول الله عليه وسلم الخلع فدية دليل على انه فيه معنى المعاوضة ولهذا اعتبر فيه رضا الزوجين**
فاذا اتفقا لا خلع ورد عليها ما اخذ منها او ارتجحها في العدة فهل لهما ذلك متعة الائمة الاربعة وغيرهم وقالوا قد بان منه
بنفس الخلع وذكر عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في المختلة ان شاء ان يراجعها فليرد عليها ما
اخذ منها في العدة وليس شهد على رجعتها قال معمر بن الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول يراجعها الا بخطبة ولقول
سعيد بن المسيب الزهري وجه دقيق من الفقه لطيف المأخذ تتقاه قواعد الفقه واصولها بالقبول ولا تكرار فيه غير ان
العمل على خلافه فان المرأة ما دامت في العدة فهي في حبسه وليحقها صريح طلاقه المخرج عند طائفة من العلماء فاذا انفك لا عقد

أخلم تراجع إلى ما كان عليه بتراضيهما لم يمنع قواعد الشرع ذلك وهو بخلاف ما بعد العدة فانها قد صارت منه اجنبية محضة فهو مخاطب من الخطاب يدل على هذا ان له ان يتزوجها في عدة ائمه بخلاف غيره **فصل** في امره صلى الله عليه وسلم المختلعة ان تعد بحیضة واحدة دليل على حكمين أحدهما انه لا يجب عليه ثلاث حيض بل تكفيها حيضة وهذا كما انه صريح السنة فهو مذهب ماير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر بن الخطاب والربيع بنت معوذ وعمها رضى الله عنهما وهو من كبار الصحابة رضى الله عنهم فهو لا الاربعه من الصحابة لا يعرفون له من مخالف منهم كما مر في الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر انه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء وهي تخير عبد الله بن عمر انها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه فجاء عمها الى عثمان بن عفان فقال له ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم وانتقل فقال عثمان لننتقل لا ميراث بينهما ولا عدة عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية ان يكون بها حمل فقال عبد الله بن عمر فثمان خيرنا واعلمنا وذهب هذا المذهب اسحق بن راهويه والامام احمد في رواية عنه اختارها شيخ الاسلام ابن تيمية قال من نظر هذا القول هو مقتضى قواعد الشرعية فان العدة انما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة ويترى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة فاذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود مجرد براءة رحمهما من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء قالوا ولا ينتقض هذا علينا بالملقة ثلثا فان باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحدا باثنته ورجعية قالوا وهذا دليل على ان اخلم فسح وليس بطلاق وهو مذهب ابن عباس وعثمان بن عمر والربيع وعمها ولا يصح عن صحابي انه طلاق البتة قروي الامام احمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمرو بن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال اخلم تفرق وليس بطلاق وذكر عبد الرزاق عن سفيان عن عمرو بن طاووس ان ابن سعد سأل عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه ايكنها قال ابن عباس رضى الله عنه نعم ذكر الله الطلاق في اول الآية واخرها واخلم بين ذلك فان قيل كيف تقولون انه لا يخالف لمن ذكرتم من الصحابة وقد روى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جهمان ان اقربلة الاسلمية كانت تحت عبد الله بن اسيد اختلعت منه فذرها فارتفع الى عثمان ابن عفان رضى الله عنه فجاز ذلك وقال هي واحدة الا ان تكون سميت فهو على ما سميت وذكر ابن ابي شيبة ثنا علي بن هاشم عن ابن ابي ليلى عن طلحة بن مصرون عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون تطليقة باثنته الا في فدية او ايلاء وروى علي بن ابي طالب رضى الله عنه فهو لا ثلثة من اجلاء الصحابة رضى الله عنهم قيل لا يصح هذا عن واحد منهم اما اثر عثمان قطع فيه الاما و احمد البصري وغيرهما قال شيخنا وكيف يصح عن عثمان وهو لا يرى فيه عدة وانما يرى الاستبراء فيه بحیضة فلو كان عده طلاقا لاجنبية العدة وابن جهمان الراوى لهذه القصة عن عثمان لا تعرفه بالكثرة من انه مولى الاسلميين واما اثر علي بن ابي طالب رضى الله عنه فقال ابو محمد بن حزم في بابه من طريق لا يصح عن علي فامثلها اثر ابن مسعود على سوه حفظ ابن ابي ليلى ثم غايتها ان كان محفوظا ان يدل على ان الطلقة في اخلم تقم باثنته لان اخلم يكون طلاقا باثنتين الا من فرق ظاهر الذي يدل على انه ليس بطلاق ان الله سبحانه وتعالى يرتب على الطلاق بعد الدخول الذي لو يستوف عدة ثلثة احكام كلها منتفية عن اخلم احدها ان الزوج احرى بالرجعة فيه الثاني انه محسوب من الثلث فلا يحل بعد استيفاء العدة الا بعد زجر واصلته الثالث ان العدة فيه ثلثة قروء وقد ثبت بالنصر الاجماع انه لا رجعة في اخلم وثبت بالسنة واقرار الصحابة ان العدة فيه

حيضة واحدة وثبت بالنص جوازها بعد طلقين ووقع ثالثة بعده وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق فانه مبني على
 إطلاق مرثبان فامسك بمعرفة وقت أو شهر ثم باحسان ولا يحل كمران فاحذر وامرماً اليتموهن شيئاً إلا أن يخاف أن لا يقيماً لحدود
 الشوقان خفتان لا يقيماً لحدود الله فلا جناح عليهما فيما أفادت به العلماء من اختصاص المطلقة بطلاقين فإنه يتناولها وغيره ولا يجوز أن يعود
 الضمير إلى من لم يذكر بخلافه المذكور بل ما أن يختص بالسابق ويتناول غيره ثم قال فإن طلقها فلا يحل له من بعد وهذا يتناول من
 طلقت بعد فدية وطلقتين قطعاً لأنها من المذكورة فلا بد من خولها تحت اللفظ فهذا فهو ترجمان القرآن الذي عاله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يعلمه الله تعالى ويل القرآن وهي دعوة مستجابة بلا شك وإذا كانت أحكام الفدية غير أحكام الطلاق دل على
 انها غير جنبته فهذا مقتضى النص القياس أو الولاية ثم من نظر إلى حقائق العقود ومقاصدها دون الفاظها بعد التحمل
 فسحاباً لفظاً كان حتى بلفظ الطلاق وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد وهو اختيار شيخنا قال هذا ظاهر كلام أحمد وكلام ابن عباس
 وأصحابه قال ابن جرير أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول أجازة المال فليس بطلاق قال عبد الله بن
 أحمد رأيت ابن كان يذهب إلى قول ابن عباس قال عمرو عن طاووس عن ابن عباس أن الخلع تفرق وليس بطلاق وقال ابن جرير عن
 ابن طاووس كان ابن لا يرى الفداء طلاقاً ولا يفرق بينهما ومن اعتبر اللفظ وقف معها واعتبرها في أحكام العقود جعله بلفظ الطلاق
 طلاقاً وقواعد الفقه وأصوله تشهدان المرعى في العقود حقائقها ومعانيها لأصولها والفاظها وبالله التوفيق ومما يدل على هذا
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أمثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة وهذا صريح في أنه فسخ
 ولو وقع بلفظ الطلاق أيضاً فإنه سبحانه علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ ولا يعين الله سبحانه
 لها لفظ معين وطلاق الفداء طلاق مقيد لا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة
 قروء بالسنة الثابتة وبالله التوفيق **ذكر** أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في طلاق المأزول
 ونزول العقل المكره والتطليق في نفسه في السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح
 والطلاق والرجعة وفيها عنه من حديث عائشة رضي الله عنها أن الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
 وفيها عنه صلى الله عليه وسلم لا طلاق في غلاق وصم عنه أنه قال للمقر بالزنا أياك جنون وثبت عنه أنه أمر به أن يستنكح
 وذكر البخاري في صحيحه عن علي كرم الله وجهه أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أن القلم رفيع عن ثلث عن المجنون حتى يفريق عن الصبي
 حتى يدرك وعن الناثق حتى يستيقظ وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أن الله تجاوز عن امتي ما أحدثت به أنفسها ما تأكل
 أو تعمل به فتضمنت هذه السنن أن ما لو ينطق به الإنسان من طلاق أو عتاق أو يمين أو نذر أو نحو ذلك عفو غير لازم بالنية
 والقصد وهذا قول الجمهور في المسألة ولأن إخراج **أحدهما** التوقف فيها قال عبد الرزاق عن معمر بن سفيان عن ابن سيرين
 عن طلح بن نفقة فقال ليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا أقول فيها شيئاً **والثاني** وقوعه إذا جهر عليه و
 هذا من أياته شهب عن مالك وروى عن الزهري حجة هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات دان من كفوني
 نفسه في كفو قول تعالى إن تبدلوا في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم الله والله أن المصراع المعصية فاسق مواخذ دان (يعني)
 وبأن أعمال الملقوب في الثواب العقاب كإعمال الجوارح وهذا يثبت على الحب والبغض الموات والمعادات الله وعلى التوكل والرضا والعزم

على الطاعة ويعاقب على المكروه وأحمد والعجب والشك والرياء وظن السوء بالآبَاء ولا حجة في شيء من هذا على قوم الطلاق والعناق بمجرد النية من غير تلفظ ما حديث الأعمال بالنيات فهو حجة عليهم لأنه أخبر فيه أن العمل مع النية هو المعتمد بالنية وحدها وأما من اعتقدا الكفر بقلبه أو بشك فهو كافر زوال الأيمان الذي هو عقد القلب مع الأقوال فإذا زال العقد انحاز من نفس واليه كفران الأيمان أمر وجودي ثابت قائم بالقلب فما لم يقم بالقلب حصل ضده وهو الكفر وهذا كالعلم والجهل إذا فقد العلم حصل الجهل كذلك كل نقيضين زال أحدهما خلقه الآخر أما الآية فليس فيها أن المحاسبة بما يخفيه العبد الزام بالحكم بالشرع وإنما فيها محاسبة بما يبديه ويخفيه فهو مغفور له أو معذب فإين هذا من وقوع الطلاق بالنية وأما أن المصير على المعصية فاسق مواخذ فهذا إنما هو فمين عمل المعصية ثم أصرو عليها فنهنا عمل تصليه العزم على معاودته فهذا هو المصير وأما من عزم على المعصية ولم يعملها فهو بين أمرين إما أن لا يكتب عليه وإما أن يكتب له حسنة إذا تركها لله عز وجل أما الثواب والعقاب على أعمال القلوب فحق القرآن والسنة به معلون ولكن وقوع الطلاق والعناق بالنية من غير تلفظ امر خارج عن الشرائع والعقاب لا تلازم بين الأمرين فإن ما يعاقب عليه من أعمال القلوب هو معاص قلبية يستحق العقوبة عليها كما يستحقه على المعاص البدنية اذ هي مناقية لعبودية القلب فإن الكبر والعجب والرياء وظن السوء محرمات على القلب هي أمور اختيارية يمكن اجتنابها فيستحق العقوبة على فعلها وهي أسماء لمعاني مسمياتها قائمة بالقلب أما العناق والطلاق فاسمان لمسميين قائمين باللسان أو ما ناب عنه من إشارة أو كناية وليس اسمين لها في القلب مجرداً عن النطق وتضمنت أن المكلف إذا هزل بالطلاق أو النكاح أو الرجعة لزمه ما هزل به فدل ذلك على أن كلاهما هازل معتبران لو عتبر كلاهما الناتو والناسي وزائل العقل المكره والفرق بينهما أن الهازل قاصد للفظ غير مراد بحكمه وذلك ليس إليه فأنما إلى المكلف لأسبابه أما ترتيب مسيئاتها وأحكامها فهو على الشارح قصد المكلف ولو يقصد العبرة بقصد السبب اختياراً في حال عقله وتكليفه فإذا قصد مرتبة الشارح عليه حكمه جرده أو هزله هذا بخلاف الناتو والمبرسم والمجنون والسكران وزائل العقل فانهم ليس لهم قصد صحيح وليسوا مكلفين فالفاظهم لغو بمنزلة الفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ولا يقصد به وسر المسألة الفرق بين من قصد اللفظ وهو عال به ولم يرد حكمه وبين من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه فالمرتب التي اعتبرها الشارح أربعة أحدها أن يقصد الحكم ولا يلفظ به الثانية أن لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة أن يقصد اللفظ دون حكمه الرابعة أن يقصد اللفظ والحكم فلا وليان لغو الأخيران معتبران هذا الذي استفيد من مجموع نصوصه وأحكامه وعلى هذا نكلام المكره كله لغو قد دل القرآن على أن من أكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر ومن أكره على الإسلام لا يصير به مسلماً ودلت السنة على أن الله سبحانه تجاوز عن المكره فلو واخذه بما أكره عليه هذا يراد به كلامه قطعاً وأما أفعاله ففيها تفصيل فيما أكره من باب الأكره فهو متجاوز عنه كما لا كل في نهار رمضان العمل في الصلوة ولبس الخيط في الأحرار ونحو ذلك وما لا يباح بالأكره فهو متجاوز عنه كقتل المعصوم وقتل ماله وما اختلف فيه كشراب الخمر والزنا والسرقة هل محله أو لا فالاختلاف هل يباح ذلك بالأكره أو لا فمن لم يجهل حله به ومن أباحه بالأكره لم يجهل وقفيه قولان للعلماء وهما رأيان عن أحمد والفرق بين الأقوال الأفعال في الأكره أن الأفعال إذا وقعت لم ترتفع مفسدتها بل مفسدتها معها بخلاف الأقوال فإنها يمكن الغاؤها وجعلها بمنزلة أقوال الناتو والمجنون فمفسدة

الفعل الذي لا يباح بالأكولة ثابتة بخلاف مفسدة الطوق نجاها ثبتت اذا كان قائله عالما به مخشرا له وقد مر في كيم عن ابن
 ابي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن هيثم بن عبد الرحمن قال قالت امرأة لزوجها اسمني فسمها الطيبة فقالت ما قلت شيئا قال
 فهايت ما اسميك به قالت اسمني خنية طالق قال انت خلية طالق فانت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان زوجي طلقني فجاوز بها
 فقصر عليه القصة فاجمع عمر راسها وقال خذ بيدكها وادجم راسها فهذا الحكم من امير المؤمنين بعدم الوقوع لما يقصد الزوج
 اللفظ الذي يقع به الطلاق بل قصد لفظ لا يريد به الطلاق فهو كما لو قال عكرمة او غلامه انها حرة واراد انها ليست بفاجرة او لا
 لامرأته انت مسرحة او سرحتك ومراد به تسريح الشعر ونحو ذلك فهذا لا يقع عتقه ولا طلاقه بينه وبين الله تعالى وان كانت
 قريبة او تصادقا في الحكم يقع به فان قيل فلما منى الاقسام فانك جعلت المراتب اربعة ومعلوم ان هذا ليس بمكره ولا زائل العقل ولا
 هازلك لا قصد الحكم اللفظ قيل هذا متكلم باللفظ مراد به احد معنييه فلو حكموا ارادة بلفظه من ما لو رده فلا يزور بها لو
 يرد به باللفظ اذا كان صالحا لما اراده وقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ركانة لما طلق امرأته البتة فقال ما ردت قال احد قال
 الله قال الله قال هو ما ردت فقبل منه نيته في اللفظ المحتمل وقد قال مالك اذا قال انت طالق البتة وهو يريد ان يحلف على شيء
 ثم بدله فترك اليمين فليست طالقا لا لو ردا ان يطلق بها لا في الليث بن سعد الا ما لم احمد حتى ان احمد في رواية عنه يقبل من ذلك
 في الحكم وهذه المسألة لها ثلث صور احدها ان يرجع عن يمينه وليكن التخيير مرادة فهذه لا يطلق عليه احوال لا يكون حلفا
 الثانية ان يكون مقصوده اليمين لا التخيير فيقول انت طالق ومقصوده ان كلمت زيدا الثالثة ان يكون مقصوده اليمين من اول
 كلامه ثم يرجع عن اليمين في أثناء الكلام ويجعل الطلاق منجزا فهذا لا يقع به لانه لو ينو به الايقاع وانما نوى به التعليق فكان قصدا
 عن وقوع المنجز فاذا نوى التخيير بعد ذلك لم يكن قد ادى في التخيير بغير النية المحرمة وهذا قول اصحاب احمد قد قال تعالى لا يؤخذكم الله
 بِاللَّغْوِ فَاِيْمَانُ كَوْنُكُمْ وَلَكِنْ يَأْخُذُكُمْ كَيْمًا كَسَبْتُمْ قَوْلَكُمْ بِاللَّغْوِ عَنِ احَدِهِمَا ان يحلف على الشيء يظنه كما حلف عليه فيلتبئ بخلافه فالتا
 ان يحجرى اليمين على لسانه من غير قصد للحلف كالأول والله وبلا والله في أثناء كلامه وكلاهما رفع الله المواخذة به لعدم قصد الحلف
 الى عقد اليمين وحقوقتها وهذا التشريع منه سبحانه لعباده ان لا يرتبوا الاحكام على الالفاظ التي لو قصد المتكلم بها حقائقها و
 هذا غير الحازل حقيقة وحكما وقد افتى اصحابه بعدم وقوع طلاق المكره واقراره فصيح عن عمرانه قال ليس الرجل بامير على نفسه اذا
 اوجعته او ضربه او اوثقه وهم عنه ان رجلا تدلى بحبل ليستار غسلا فانت امرأته فقالت لا قطعن الحبل او لتطلقني فاشد لها
 الله فابت فطلقها فانا عمر فذكر له ذلك فقال له ارجع الى ملرك فان ذلك ليس بطلاق وكان على كره الله وجهه لا يجيز طلاق المكره
 قال ثابت الاعرج سألت ابن عمر بن الزبير عن طلاق المكره فقال لا جميعا ليس بشئ فان قيل فما تصنعون بامراة الغار بن هبلة
 عن صفوان بن عمرو الا هم عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا جلس لامرأته على صدره وجعلت تسكين على
 حلقه وقالت لطلقني او لا ذبحك فاشد لها فابت فطلقها ثلثا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا قبوله في الطلاق رده
 سعيد بن منصور في سننه وروى عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل طلاق جائز
 الا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله وروى سعيد بن منصور ثنا فخر بن فضالة حدثني عمر بن شرحبيل المظافري ان امرأته تسلت
 سيفا فوضعه على بطن زوجها وقالت والله لا نفذك او لتطلقني فطلقها ثلثا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فامضى

طلاقها وقال علي بن محمد بن جازن الاصل في المعتوه قيل ما خبر الغار بن جبلة ففيه ثلث علل أحدها ضعف صفوان بن عمرو والثاني
 لين الغار بن جبلة والثالث فقد ليس بقية الراوي عنه ومثل هذا لا يحكم به قال أبو محمد بن حزم وهذا خبر في غاية السقوط
 حديث ابن عباس قال الطلاق جائز فهو من رواية عطاء بن عجلان وضعفه مشهور قد رمى بالكذب قال أبو محمد بن حزم وهذا
 الخبر مشر من الأول ما أثر عن الأصمعي عنه خلافه كما تقدم ولا يعلم معاصي المعافى امرؤ من بن فضالة فيه ضعف وما أثر على
 قال في رواه عنه الناس أنه كان لا يجوز طلاق المكره فإن صح عنه ما ذكرته فهو عام مخصوص بهذا **فصل** فاما طلاق السكران فقال
 ابن أبي طالب رضي الله عنه كان لا يجوز طلاق المكره فإن صح عنه ما ذكرته فهو عام مخصوص بهذا **فصل** فاما طلاق السكران فقال
 تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل سبحانه قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم ما
 يقول وهم عنه صلى الله عليه وسلم أنه امر المقرب الزنا أن يستنكح لم يعتد بقوله الذي قرب به أو بلغ في صحيح البخاري في قصة حمزة لما عقر
 بعيرى على فحشاء النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه يلومه فصعد فيه النظر صوبه وهو سكران ثم قال هل انتوا لعبيد لا بني
 فنكص ابن أبي طالب رضي الله عليه وسلم على عقبه وهذا القول لو قاله غير سكران لكان رخصة وكفر ولو أخذ بذلك حمزة وهم عن عثمان
 ابن عفان رضي الله عنه أنه قال ليس لمجنون ولا سكران طلاق رواه ابن أبي شيبة عن زعيم عن أبي ذئب عن الزهري عن أبيان
 ابن عثمان عن أبيه وقال عطاء طلاق السكران لا يجوز وقال بن طاووس عن أبيه طلاق السكران لا يجوز وقال القاسم بن محمد لا يجوز
 طلاقه وهم عن حمزة بن عبد العزيز أنه أتى بسكران طلق فاستحلقه بالله الذي لا اله الا هو لقد طلقها وهو لا يعقل فحلف فوداها
 امرأته وضربه أحد وهو مذهب يحيى بن سعيد الانصاري حميد بن عبد الرحمن وربيعة والليث بن سعد عبد الله بن
 الحسن السحق بن راهويه وأبو ثور الشافعي في أحد قوليه واختاره المزني وغيره من الشافعية ومذهب أحمد في أحد الروايات
 عنه وهو التي استقر عليها مذهبه وصرح برجوعه إليها فقال في رواية الذي لا يأمر بالطلاق إنما هي خصلة واحدة والذي يأمر
 بالطلاق فقد أتى خصلتين حرهما عليه وأحدهما الغيرة فهذا خير من هذا وإن اتقى جميعا وقال في رواية اليموني قد كنت أقول
 ان طلاق السكران يجوز حتى تبينه فغلب على أنه لا يجوز طلاقه لأنه لو أقر ولو باع لم يجز بيعه وقال الزمخشري الجناية وما
 كان من غير ذلك فلا يلزمه قال أبو بكر عبد العزيز وبهذا أقول هو مذهب أهل الظاهر كلهم واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوي
 وأبو الحسن الكرخي والذين أوقعوه لهم سبعة ما أخذ أحدها أنه مكلف ولهذا يؤخذ بجناياته والثاني ان إيقاع الطلاق
 عقوبة له والثالث ان ترتيب الطلاق على التطليق من باب ربط الأحكام بأسبابها فلا يؤثريه أسكروا وألزم ان الصلابة أقاموه
 مقام الصلابة في كلامه فأنه لو أشرى سكران أسكروا هذا إذا فترى وحدها فترى ثمانون وأخذه شمس حديث لا يثبت
 في الطلاق وقد تقدم السادس حديث كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه وقد تقدم والسابع ان الصلابة أوقعوا عليه الطلاق
 فرواه أبو عبيد عن عمرو معاوية رضي الله عنهما ورواه غيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أبو عبيد ثمانية بن هارث
 عن خبر يربن حازم عن الزبير بن الحارث عن أبي لبيدان رجل أطلق امرأته وهو سكران فرفع إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما قال حدثنا ابن أبي مريو عن ناجية بن بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن
 سعيد بن المسيب ان معاوية رضي الله عنه أجاز طلاق السكران فهذا مجموع ما احتجوا به وليس في شيء منه حجة أصلا

فأما المأخذ الأول وهو أنه مكلف فباطل إذ الإجماع منعقد على أن شرط التكليف العقل من لا يعقل ما يقول فليس يكلف شيء
فلو كان مكلفا لوجب أن يقع طلاقه إذا كان مكرها على شربها أو غير عال بما فيها خمرهم لا يقولون به وأما خطابه فيجب حمل على
الذي يعقل الخطاب على الصاحي وأنه نهي عن السكر إذا أراد الصلوة وأما من لا يعقل فلا يومر ولا ينهى فيما الزامه بجناياته فحملنا
لا محمل فاق فقال عثمان التيمي لا يلزمه عقد لا بيم ولا حدا لا حد لا يمتزج وهذا أحد الروايتين عن أحمد أنه كالمجنون في كل فعل يعتبر
للعقل والذين اعتبروا انعاله دون أقواله فوافقا بقرين أحدهما أن إسقاط أفعاله ذريعة إلى تعطيل القصاص إذا كل من أراد قتل
غيره أو الزنا أو السرقة أو الحراب سكر ونفل ذلك فيقام عليه الحد إذا أتى جرما واحدا فإذا تضاعف جرمه بالسكر كيف يسقط
عنه هذا مما تأباه قواعد الشريعة وأصولها وقال أحمد منكر على من قال ذلك وبعض من يرى طلاق المسكر ليس بجائز يزعم أن سكرانا
لو جنى جناية وأتى حدا وترك الصيام والصلوة كان بمنزلة المبرس المجنون هذا كلام سواف والفرق الثاني أن الغاء أقواله لا
يتضمن مفسدة لأن القول المجرد من غير العاقل لا مفسدة فيه بخلاف الأفعال فمفسدها لا يمكن الغائها إذا وقعت فالغاء أفعاله
مضر محض فيفسد منتشرا بخلاف أقواله فإن هذه الفرقان بطل الاحتجاج وان لم يصحما كانت التسوية بين أقواله أفعاله متعينة
وأما المأخذ الثاني وهو أن إيقاع الطلاق به عقوبة ففي غاية الضعف فإن الحد يكفيه وقد حصل رضي الله سبحانه من هذه العقوبة
بالحكم لا حمدا لنا في الشريعة بالعقوبة بالطلاق والتعريف بين الزوجين وأما المأخذ الثالث أن إيقاع الطلاق به من ربط
الأحكام بالأسباب ففي غاية الفساد والسقوط فإن هذا يوجب إيقاع الطلاق ممن سكرها أو جاهلا بما فيها خمر وبالمجنون المتيقن
بل بالناظر فيقال هل ثبت لكون طلاق المسكران سبب حتى يربط أحكامه وهل النزاع إلا في ذلك وأما المأخذ الرابع وهو أن
الصحابة جعلوه كالصاحي في قولهم إذا شرب سكر وإذا سكر هذا فهو خبر لا يصح البتة قال أبو محمد بن حزم وهو خير مكذوب قد
نزه الله عليا وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وفيه من المناقضة ما يدل على بطلانه فإن فيه إيجابا لحكم على من هذى
والهاذي لا حد عليه وأما المأخذ الخامس هو حديث لا تلوالة في الطلاق فخير لا يصح لو صح لوجب حمل على طلاق مكلف يعقل
دون من لا يعقل لهذا الورد في خبره طلاق المجنون المبرس والصبي وأما المأخذ السادس وهو خبر كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه فإنه
سواء لا يصح ولو صح كان في المكلف وجوب ثالث أن السكون الذي لا يعقل ما معتوه وأما المحقق به وقد ادعت طائفة أنه معتوه
وقالوا المعتوه في اللغة الذي لا عقل له ولا يدري ما يتكلم به وأما المأخذ السابع وهو أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين لم يطلقوا
فالصحابة مختلفون في ذلك فهم عن عثمان ما حكينا له عنه وأما ابن عباس رضي الله عنهما فلا يصح عنه لأنه من طريقين في
أحدهما أنهما ابن عمر رضي الله عنهما في رواية عنهما ما فقد خالفهما عثمان بن عفان رضي الله عنهما
فصل في ما يطلق لا غلاق فقد قال الإمام أحمد في رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا طلاق ولا غلاق في غلاق يعني الغضب هذا نص أحمد حكاه الخلال أبو بكر في الشافعي وزاد المسافر وهذا تفسير أحمد وقال
ابن داود في سننه أنه الغضب ترجم عليه باب الطلاق على غضب فسر أبو عبيد بن ربيعة غيره بأنه الإكراه وفسره غيره بما يجنون
وقيل هو نهي عن إيقاع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فيغلق عليه الطلاق حتى لا يبقى منه شيء كغلق الرهن حكاه أبو عبيد الله
قال شيخنا حقيقة الأخلاق أن يغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام ولا يعلم به كأنه انغلق عليه قصد لا وإرادته قلت قال

ابو العباس المبرد الغلق ضيق الصدر وقلة الصبر حتى لا يجد له مخلصاً قال شيخنا عميد دخل في ذلك طلاق المكره والمجنون فمن
 زال عقله بدمكرو غضبك كل من لا تصدله ولا معرفة له بما قال الغضب على ثلاثة أقسام أحدها ما ينزل العقل فلا يشعر صاحب
 بما قال هذا لا يقع طلاقه بل إنزاع الثاني ما يكون في مباديه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول تصدله فهذا يقع طلاقه
 الثالث ما يستحكم ويشتد به فلا ينزل عقله بالكلية ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فوط منه إذا زال فهذا
 محل نظر عدو الوقوع في هذه الحالة قوى متوجه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق قبل النكاح في السنن من حديث
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح ابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له
 فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك قال الترمذي فهذا حديث حسن وهو أحسن شيء في هذا الباب سألت محمد بن اسمعيل
 فقلت أي شيء أصح في الطلاق قبل النكاح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه لا يبيع إلا فيما يملك ولا يوفاء
 نذراً إلا فيما يملك وفي سنن ابن ماجه عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل النكاح
 ولا عتق قبل ملك وقال كيعب ثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكر وعطاء بن أبي رباح كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه لا طلاق قبل
 النكاح وذكر عبد الزاق عن ابن جريح قال سمعت عطاء يقول قال ابن عباس رضي الله عنه لا طلاق إلا من بعد نكاح وقال ابن
 جريح بلغ ابن عباس أن ابن جريح يقول أن طلق ما لم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس خطأ في هذا فإن الله تعالى يقول إذا نكحتموهن
 لم تطلقوهن ولو قبل إذا طلقتم المومنات تزكيتوهن وذكر ابن عبيد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه سئل عن رجل قال نكحت
 فلانة فهي طالق فقال علي كرم الله وجهه ليس طلاق إلا من بعد ملك وثبت عنه رضي الله عنه أنه قال لا طلاق إلا من بعد نكاح
 وأن سماكاً وهذا قول عياشة واليه ذهب الشافعي وأحمد وأصحابهم وداود وأصحابه وجمهور أهل الحديث ومن صححه هذا
 القول أن القائل أن تزوجت فلانة فهي طالق مطلق لأجنبيته وذلك محال فإنها حين الطلاق المعلق أجنبية والمقيد هو نكاحها
 والنكاح لا يكون طلاقاً فعلم أنها لو طلقت فأنما يكون ذلك اسناداً إلى الطلاق المتقدم معلقاً وهي ذاك أجنبية وتجدد الصفة
 لا يجعل متكماً بالطلاق عند وجودها فإنه عند وجودها محتملاً للنكاح غير مرید للطلاق فلا يصح كما لو قال أجنبية إن دخلت الدار
 فانت طالق قد خلت وهي تزوجت لو تطلق بغير خلاف فإن قيل فما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق فإنه لو قال إن ملكت فلانة
 فهو حرهم التعليق وعتق بالملك قيل في تعليق العتق قولان وهما إتيان عن أحمد كما عنه وإتيان في تعليق الطلاق وهي الصحيح من
 مذهبه الذي عليه أكثر نصوصه وعليه أصحابه صحة تعليق العتق دون الطلاق والفرق بينهما أن العتق له قوة وسراية ولا يعتمد
 نفوذ الملك فإنه ينفذ في ملك الغير ويحكم أن يكون الملك سبباً لزواله بالعتق عقلاً وشرعاً كما ينزل ملكه بالعتق عن في رحمه
 المحرم بشراؤه وكما لو اشترى عبداً لمعتقه في كفارة أو نذر أو اشتراه بشرط العتق وكل هذا يشرع فيه جعل الملك سبباً للعتق
 فإنه مقربة محبوبية لله تعالى فشرع الله سبحانه التوسل إليه بكل وسيلة مفضية إلى محبوبه وليس كذلك الطلاق فإنه
 بغض إلى الله وهو بغض الحلال إليه ولو جعل ملك البضع بالنكاح سبباً لانزائله البتة وتوق فإن تعليق العتق بالملك
 من باب نذر الرقبة الطاعات كقولها لأن آتاني الله من فضله لا تصدقن بكذا وكذا فإذا وجد الشرط لزومه ما خلق به من الطاعة
 المقصودة فهذا لون وتعليق الطلاق على الملك لون آخر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم طلاق طائفة النفساء الموطوءة الموطوءة

في طهرها وحرها ويقام الثلث جملة في الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسكها بعد ذلك وان شاء طلقها قبل ان يمسر فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء ولمسلم مرة فليراجعها حتى تطهرها اذا طهرت او وهي حامل وفي لفظه ان شاء طلقها كما طهر قبل ان يمسر فذلك الطلاق للعدة كما امر الله تعالى في لفظ البخاري مرة فليراجعها حتى تطهرها في قبل عدتها وفي لفظ احمد راجع او رد النساء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض فودها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق وليمسك وقال بن عمر رضي الله عنه قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد ثبوتهن في قبل عدتهن فمن قضم هذا الحكم ان الطلاق على اربعة اوجه وجهان حلالان وجهان حرامان فالحلال ان يطلق امرأته طاهرا من جماع او يطلقها حاملا مستبينة أحملها أو أحرأوان يطلقها وهي حائض او يطلقها في طهر من جماعها فيه هذا في طلاق المدخول بها وما من ليدخل بها في طهرها فطلاقها حائضا وطاهرا كما قال تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما كنتم ستوهن أو فترضوهن فربعة وقال تعالى يأتها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تشوهن فما لكونكم منهن عدية تعتدوهن وقد دل هذا على قول تعالى فطلقوهن بعد ثبوتهن وهذه لا عدة لها ونبه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فتلك العدة التي امر الله به ان تطلق لها النساء ولولاها فان الأيمان اللتان فيما أباحه الطلاق قيل لدخول منعه من طلاق من لا عدة لها وفي سنن النسائي وغيره من حديث محمود بن لبيد قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال يلعب بكتاب الله واذا بين أظهره حتى قام رجل فقال يا رسول الله ان افلاقتك وفي الصحيحين عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن الطلاق فقال ما انت ان طلقت امرأتك مرة او مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا وان كنت طلقته اثلاثا فقد حرمت عليك حتى تكمرن جاعيرك وعصيت الله في ما امرت من طلاق امرأتك فتضمنت هذه النصوص ان المطلقة فوعان مدخول بها وغير مدخول بها ولاهما لا يجوز تطليقها ثلثا مجموعا ويجوز تطليق غير المدخول بها طاهرا وحائضا ولو المدخول بها فان كانت حائضا او ففساء حرم طلاقها وان كانت طاهرا فان كانت مستبينة اكمل جاز طلاقها بعد الوطء قبل ان كانت حائضا ويجوز طلاقها بعد الوطء في طهر لا صابة ويجوز قوله هذا الذي شرعه الله على الناس من اربعة الطلاق واجمع المسلمون على وقوع الطلاق الذي اذن الله فيه واباحه اذا كان من مكلف مختار عا لوبدول للفظ قاصدا واختلغا في وقوع الحرام من ذلك وفيه مسائلان المسألة الاولى الطلاق في الحيض وفي الطهر الذي اقمه الله فيه المسألة الثانية في جميع الثلث ونحن نذكر المسألتين تحريرا وتقريراً كما ذكرناهما تصورا ونذكر في الفريقين ومنتهى قدام الطائفتين مع العلم بان المقلد المتعصب لا يترك قول من قلده ولو جاءته كل يدعوان طالب الدليل لا يتبسوا ولا يحكموا الا اياه ولكل من الناس مورد لا يتعداه وسبيل لا يتخطاه ولقد عذر من جعل ما نهت اليه قواه وسعى الى حيث انتهت اليه خطاه فاما المسألة الاولى فان الخلاف في وقوع الطلاق المهر ولو نزل ثابته بين السلف والخلف قد وهم من ادعى الاجماع على وقوعه وقال مبلغم علمه وخفي عليه من الخلاف ما اطلع عليه غيره وقد قال الامام احمد من ادعى الاجماع فهو كاذب مليل ربه لعل الناس اختلفوا كيف في الخلاف بين الناس في هذه المسألة معلوم الثبوت عن المتقدمين والمتأخرين قال محمد بن عبد السلام انحنى شامحمد بن بشار ثنا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي ثنا عبد الله بن عمر عن نافع مولى

ابن عمر عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال في رجل يطلق امرأته وهي حائض قال بن عمر لا يعتد بذلك ذكره ابو محمد بن حزم في المحلى بإسناد
اليه وقال عبد الوزاري في مصنفه عن ابن جريج عن ابن طاووس عن ابيه انه كان لا يرى خلاقا يخالف وجهه الطلاق ووجهه لعد
وكان يقول وجه الطلاق ان يطلقها طاهراً من غير حماء واذا استبان حملها وقال الخشنى ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن
حماد ثناهما بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد به قال ابو محمد بن حزم
الجبب من جرأة من ادعى الاجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في امضاء الطلاق في الحيض وفي الطهر جامع ما فيه كلمة
عن احدهم من الصحابة رضي الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو احسن منها عن ابن عمر وروايتان مناقضتان عن
عثمان بن زيد بن ثابت رضي الله عنهما احدهما في انها من طريق ابن هب عن ابن سمي عن رجل خابره ان عثمان بن عفان رضي الله
كان يقضي في المرأة التي يطلقها من زوجها وهي حائض انها لا تعتد بحيضها ذلك وتعتد بعدها بثلاثة قروء قلت وابن سمي هو
عبد الله بن زياد بن سمعان الكذاب قد رواه عن محمد بن جهمول لا يعرف قال ابو محمد والاخرى من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن
قيس بن سعد مولى ابي علقمة عن رجل سماه عن زيد بن ثابت انه قال فحين طلق امرأته وهي حائض يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث
حيض سوى تلك الحيضة وقال ابو محمد بل نحن اسعد بدعوى الاجماع ههنا ولو استجروا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك
وذلك انه لا خلاف بين احد من اهل العلم قاطبة ومن جملة جميع المخالفين لنا في ذلك ان الطلاق في الحيض وفي طهر جامع ما فيه
بدعة فاذا لا شك في هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجيز البدعة التي يقرن انها بدعة وضلالة اليس يحكموا المشاهدة
مجاز البدعة فحالا لا اجماع القائلين بانها بدعة قال ابو محمد حتى ولو لم يبلغنا الخلاف لكان القاطع على جميع اهل الاسلام بما
لا يقين عنده ولا بلغه عن جميعهم كاذبا على جميعهم قال لما نعون من وقوع الطلاق المحرول لان النكاح المتيقن لا يبقين مثله
من كتابي سنة او اجماع متيقن فاذا وجدتموها واحدا من هذه الثلاثة رفعنا حكم النكاح به ولا سبيل الى رفعه بغير ذلك
قالوا وكيف الادلة المتكاثرة تدل على عدم وقوعه فان هذا طلاق لم يشرعه الله تعالى اليه ولا اذن فيه فليس من شرعه فكيف
يقال بنفوذ وصحته قالوا انما يقع من الطلاق ما ملكه الله تعالى للمطلق ولهذا لا يقع به الرابعة لانه لو ملكها اياه ومن المعلوم
انه لو ملكه الطلاق المحرول لا اذن له فيه فلا يقع قالوا ولو وكل كيلا ان يطلق امرأته طلاقا جازا فلو طلق طلاقا محرما لم يقع
لانه غير ما ذن له فيه فكيف كان اذن المخلوق معتبرا في صحة ايقام الطلاق دون اذن الشارع ومن المعلوم ان المكلف انما يقدر
بالاذن فما لو اذن به الله وتزوله لا يكون محلا للتصريح البتة قالوا ايضا فالشارع قد جرح على الزوج ان يطلق في حال الحيض او بعد الوطى
والطهر فلو صح طلاقه لم يكن كجرح الشارع معنى وكان جرح القاضي على من منعه التصريح اولى من جرح الشارع حيث يبطل التصريح بجرحه قالوا
لهذا بطلنا البيع وقت النداء يوم الجمعة لانه بيع جرح الشارع على بائعه هذا الوقت فلا يجوز تنفيذه وتصحيحه قالوا ولانه
طلاق محرر منه عنه فالنهي يقتضي فساد المنهي عنه فلو صح ما كان لا فرق بين المنهي عنه والمأذون فيه من جهة الصحة
والفساد قالوا ايضا فالشارع ما نهي عنه وحرمه لانه يبغضه ولا يحب قوعه بل قوعه مكروه اليه فحرمه لئلا يقع ما يبغضه
ويكرهه وتصحى في تنفيذه ضد هذا المقصود قالوا اذا كان الشك المنهي عنه لا يحكم لا لاجل النهي فما الفرق بينه وبين الطلاق
وكيف بطلنا ما نهي الله عنه من الشك وصحتم ما حرمه من النهي عنه من الطلاق والنهي يقتضي البطلان في الموضعين قالوا وكيفينا

من هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم ان الذي لا تخصيص فيه برد ما خالف امره وابطاله والغلو كما في الصحيح عند من حديث
عليه رضي الله عنهما كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وفي رواية من عمل بما ليس عليه امرنا فهو رد وهذا صريح ان هذا الطلاق
المحر والذى ليس عليه امره صلى الله عليه وسلم مردود باطل فكيف يقال انه صحيح لازم نافذ فان هذا من الحكم بدلا قالوا وايضا فان
طلاق لو بشره الله بالاداء كان مردودا باطلا كطلاق الاجنبية ولا ينفعكم الفرق بان الاجنبية ليست من الطلاق بخلاف
الزوجة فان هذا الزوجة ليست محلا للطلاق المحرم ولا هو ما ملكه الشارع اياك قالوا وايضا فان الله سبحانه انما امر بالتسريح باحسان
ولا اسوأ من التسريح الذي حرمه الله ورسوله وموجب عقد النكاح احدا من امانته كما في بعض ما عرفت وتسريح باحسان و
التسريح المحرم ثالثا غيرهما فلا عبرة به البتة قالوا وقد قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد تهون ربح
عن النبي صلى الله عليه وسلم المبين عن الله مراده من كلامه ان الطلاق المشروع الماذون فيه هو الطلاق في زمن الطهر الذي
لو يجامع فيه او بعد استبانة الحمل ما عدا ما ليس بطلاق للعدة في حق المدخول بها فلا يكون طلاقا فكيف تحرم المرأة به قالوا قد
قال تعالى نكاح مكران ومعلوم انه انما اراد الطلاق الماذون فيه وهو الطلاق للعدة فدل على ان ما عدا ليس من الطلاق فانه حصر
الطلاق المشروع الماذون فيه الذي يملك بالرجعة في مرتين فلا يكون ما عدا طلاقا قالوا ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يقولون
انهم لا طاقة لهم بالفتوى في الطلاق المحرم كما روى ابن وهب عن جرير بن حازم عن الاعمش ان ابن مسعود رضي الله عنه
قال من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن خالف فان لا نطق خلاقه ولو وقع طلاق المخالف لو يكن الافتاء به غير مطلق
لهم ولو يكن للتفرق معنى اكان النوعان واقعين نافذين وقال ابن مسعود رضي الله عنه ايضا من اتى الامر على وجه فقد
بين له ولا فائدة ما لا طاقة لكل ما تحدثون وقال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قد سئل عن الطلاق الثلاث مجموعة من طلق
كما عرفت قد بين له من لبس تركناه وتلبيسه قالوا يكفي من ذلك كله ما رواه ابو داود بالسند الصحيح الثابت حديث احمد بن محمد
ثنا عبد الوزاق ثنا ابن جري قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال ابو الزبير وانا اسمع كيف
تروى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسئل عمر عن ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله فودها على لوطها شيئا وقال لها طهرت فليطلق وليمسك
وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن قالوا وهذا سناد في غاية الصحة فان
ابن الزبير غير مدفوع عن الحفاظ الثقة وانما يخشى من تدليس فاذ قال سمعت اوحدا شقي نزال عذرا لئلا ليس زالت العدة
المتوهمه واكثر اهل الحديث يحتجون به اذا قال عن ولو يصرح بالسمع وسلم يصح ذلك من حديثه فاما اذا صرح بالسمع فقد دل
الاشكال انصح الحديث وقامت الحجة قالوا ولا نعم في خبر ابى الزبير هذا مرد بما يوجب رده وانما رده من رده استبعادا واعتقادا
انه خلاف الاحاديث الصحيحة ونحن نحكي كلام من رده ونبين انه ليس فيه ما يوجب الرد قال ابو داود والاحاديث كلها على خلاف
ما قال ابو الزبير وقال الشافعي نافع اثبت عن ابن عمر عن ابى الزبير والاثبت من الحديثين ولا ان يقال به اذا خالفه قال الخطابي
حديث يونس بن جبير اثبت من هذا يعني قوله مرة فليراجع ما قوله رايت ان عجزوا استحقوا قال ابن عمر قال ابن عمر وهذا الرجل
عنه احد غير ابى الزبير قد رده عنه جماعة جملة فليقل ذلك احد منهم ابو الزبير ليس بخوة فيما خالفه فبذلك فكيف يخالف من هو

وجاهر توخي خلاف لا يمة ولو تخاشوا خلاف كجهم وشدة ثم بهذا القول لذي فتي جمهور الصحابة ومن بعدهم بخلافه لقرن السن
تدل على بطلانه قال تعالى فإن طلقتموهن قبل أن تمسوهن بشئ مما كنهن فلا تحل لكم أنهن ولا تحل لهن أن يمسوهن حتى ينقضن
بأنفسهن ثلثته فلو لم يفرقوا كذا قوله تعالى الطلاق قرآن وقوله والمطلقات متاع وهذا مطلقه وهي عموماً لا يجوز تخصيصها
الأنص أو إجماع قالوا وحديث ابن عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه أحدها الأمر بالمراجعة وهي لم تشرع في النكاح وإنما
شعرته وقوع الطلاق الثاني قول ابن عمر فراجع ما وحسبت لها التطليقة التي طلقها وكيف تظن بآب بن عمر أنه يخالف رسول الله صلى الله
عليه وسلم بحسبها من طلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يهاشياً الثالث قول ابن عمر لما قيل له يحسب بتلك التطليقة قال
أمرأتان عجزوا حتى أوى عجزه وحقه لا يكون عذراً في عدم احتسابه بها التواضع ابن عمر قال ما يمنعني أن اعتد بها وهذا
الكار منه لعدم الاعتداد بها وهذا يبطل تلك اللفظة التي رواها عنه أبو الزناد كيف يقول ابن عمر ما يمنعني أن اعتد بها وهو
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رواها عليه ولو يهاشياً الخامس أن مذهب ابن عمر الاعتداد بالطلاق في الحيض هو صاحب
القصة وأعلم الناس بها واشدهم اتباعاً للسنن وأخرجنا من مخالفتها ما قالوا قد روى ابن وهب في جامع حديث ابن أبي ثبيان
أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مرة فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر
ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وهو أحد هذا
لفظ حديثه قالوا وروى عبد الوزاري عن ابن جريح قال أرسلنا إلى أرقم وهو يترجل في الرملة فذهبنا إلى المدينة ونحن
عطاء أهل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأة عائشة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وروى حماد بن زيد عن
عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق في ردة المرأة بدعتة زوجه
عبد الباقي بن قانع ثنا اسمعيل بن أمية الدراعي ثنا حماد فذكره قالوا وقد تقدم مذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في
قولهما بالوقوع قالوا وتحريمه لا يمنع ترتيب أثره وحكمه عليه كالظهار فإنه منكر من القول وزوره وهو محرر بلا شك وترتيب أثره هو
تحريم الزوجة إلى أن يكفر فهكذا الطلاق البدعي محرم وترتب عليه أثره إلى أن تراجع ولا فرق بينهما قالوا وهذا ابن عمر يقول للطلق ثلثا
حرمت عليك حتى تكمل زوجاً غيرك وعصيت ربك فيما أمرت به من طلاق امرأتك فوقع عليه لطلاق الذي عصى به المطلق بربه
عز وجل قالوا وكذلك القذف محرم وترتب عليه أثره من الحد ورج الشهادة وغيرهما قالوا والفرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم
أن النكاح عقد يتضمن حل الزوجة وملك بضعها فلا يكون إلا على الوجه المأذون فيه شرعاً فإن الإباحة في الأصل على التخيير
ولا يباح منها إلا ما أباحه الشارع بخلاف الطلاق فإنه إسقاط لحقه وإزالة ملكه وذلك لا يتوقف على كون السبب المزيج ماذوناً
فيه شرعاً كما يزيل ملكه عن العين بالانكاف المحرم وبالقرار الكاذب بالتدريج المحرم ولحبته لمن يعلم أنه يستعين بها على المعاصي لا تأو
قالوا والإيمان أصل العقود واجلها واشرفها يزيل بالكلام المحرم إذا كان كفاً فكيف لا يزيل عقد النكاح بالطلاق المحرم الذي يضمن
لإزالة قالوا ولو لم يكن معنى في المسألة الإطلاق الهازل فإنه يقع مع تحريمه لأنه لا يملك له الهزل بآيات الله وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم ما بال أقوام يتخذون آيات الله هزواً طلقك راجعتك راجعتك فإذا وقع طلاق الهزل مع تحريمه فطلاق الهزل
أولى أن يقع مع تحريمه قالوا وفوق آخر بين النكاح المحرم والطلاق المحرم أن النكاح نعمة فلا تستباح بالمحرورات وإزالة

البعض عن ملكة نعمة فيجوز ان يكون سببها محرماً قالوا وايضا لقان الفروج محتاط لها والاحتياط يقتضي وقوع الطلاق وتجديد الزوجة
او العقد قالوا وقد عهدي النكاح لا يدخل فيه الا بالتشديد والتأكيد من الاعجاب والقبول والى الشاهدين ورضى الزوجة
المعتبر رضاءها ويخرج منه بايسر شئ فلا يحتاج اخراجه منه الى شئ من ذلك بل يدخل فيه بالعزيمة ويخرج منه بالشبهة
فاين احدهما من الاخر حتى يقاس عليه قالوا ولو كان بايدينا الا قول حملة الشرع كلهم قد يما وحديثاً طلق امرأته وهي حائض الطلاق
نوعان طلاق سنة وطلاق بدعة وقول ابن عباس رضي الله عنهما الطلاق على ربيعة اوجه وجهان حلال وجهان حرام فهذا
الاطلاق وللتقسيم دليل على انه عندهم طلاق حقيقة وشمول اسم الطلاق له كشمول اسم الطلاق الاحلال لو كان لفظاً مجرداً لغوا
لو كان له حقيقة ولا قيل طلق امرأته فان هذا اللفظان كان لغوا كان وجوده كعدمه ومثله هذا لا يقال فيه طلق ولا يقسم طلاقاً
وهو غير واقع اليه والى الواقع فان الالفاظ اللاحقة التي ليس لها معان ثابتة لا تكون هي معانيها تقسماً من الحقيقة الثابتة
لفظاً فهذا أقصى ما تمسك به الموقعون وربما ادعى بعضهم الاجماع لعدم علمه بالنزاع قال لما نعون من الوقوع الكلام معكم
في ثلث مقامات بما يستبين الحق في المسألة المقام الاول بطلان ما زعمتم من الاجماع وانه لا سبيل لكم الى اثباته البتة بل
العلم بانتفاء معلوم المقام الثاني ان فتوى الجمهور بالقول لا يدل على صحته في قول الجمهور ليس بحجة المقام الثالث ان المقام ان الطلاق
المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التي رتب الشارع عليها احكام الطلاق فان ثبت لنا هذه المقامات الثلاث كما
اسعد بالصواب منكم في المسألة فنقول ما المقام الاول فقد تقدم من حكاية النزاع ما يعلم معه بطلان دعوى الاجماع كيف
ولو لم يعلم ذلك لو كان كوسبيل الى اثبات الاجماع الذي تقوم به الحجة وتنقطع معه المعضلة وتخبر معه المخالفة فان الاجماع
الذي يوجب ذلك هو الاجماع القطعي المعلوم واما المقام الثاني وهوان الجمهور على هذا القول فارجعنا في الادلة الشرعية ان قول الجمهور
حجة مضافة الى كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته ومن تأمل مذاهب العلماء قد يما وحيثاً من على الصحابة رضي الله تعالى عنهم
والى الان واستقر احوالهم وجد هم مجمعين على تسوية خلاف الجمهور وجد لكل منهم آراء عديدة انفرديها عن الجمهور ولا يستثنى
من ذلك احد قط ولكن مستقل من مستكثر من تشبه سميت من الائمة فتتبعوا ما له من الاقوال التي خالف فيها الجمهور
ولتتبعنا ذلك وعدنا لطلال الكتاب به جلاله نخيلكم على المكتب المتضمنة لمذاهب العلماء واختلافهم ومن لا معرفة بمذاهبهم
وطريقهم ياخذوا بجماعهم على ذلك من اختلافهم ولكن هذا في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد ولا تدفعها السنة الصحيحة الصريحة
واما ما كان هذا سبيله فانهم كالمفتقين على اكامة ورده وهذا هو المعلوم من مذاهبهم في الموضوعين واما المقام الثالث وهو
دعواكم دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق وشمولها للنوعين الى اخر كلامكم فنفسكم ما تقولون فيمن ادعى دخول نواع البيوع
المحرم والنكاح المحرم تحت نصوص البيوع والنكاح وقال شمول الاسم الصحيح من ذلك والفساد سواء بل كذلك سائر العقود المحرمة
اذا ادعى دخولها تحت الفاظ العقود الشرعية وكذلك لالعبادات المحرمة المنهى عنها اذا ادعى دخولها تحت الفاظ الشرعية
وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها هل يكون دعواً صحيحة او باطلة فان قلتم صحيحة ولا سبيل لكم الى ذلك كان قولكم معلوم الفساد
بالضرورة من الدين وان قلتم دعواً باطلة تركتم قولكم ورجعتم الى ما قلناه وان قلتم نقبل في موضع ونرد في موضع قيل لكم فرقوا
لنا تفريقاً صحيحاً مطرداً منعكساً معكم به برهان من الله بين مليل دخل من العقود المحرمة تحت الفاظ النصوص فثبت الحكم

الصحة وبين ما لا يدل خل تحتها فنثبت له حكم البطلان وان عجز عن ذلك فاعلموا انه ليس بايدى كوسوى الدعوى التى يحسن كل
احد مقالتها ومقابلتها بمثلا او لاعتماد على من يحججه لقوله لا بقوله واذا كشفت الغطاء عما قررتوه في هذه الطريق وجد غير
محل النزاع جعلتوه مقدمة في الدليل ذلك عين المصادرة على المطلوب فهذه النزاع الا في دخول الطلاق المحرم انتهى عنه
تحت قوله المطلقات متاع وتحت قوله المطلقات يتربصن بانفسهم من ثلثة قروء وامثال ذلك وهل سلم لكم تارة عكوقط
ذلك حتى تجعلوه مقدمة لا دليلكم فالوا ما استدلالكم بحديث ابن عمر فهو الى ان يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون حجة
لكم من وجوه احدها صريح قوله فردها على لويرها شيئا وقد تقدم بيان صحته قالوا فهذا الصريح الصحيح ليس بايدى كوما يقاومه
في الموضوعين بل جميع تلك الالفاظ اما صحيحة غير صريحة صريحة غير صحيحة كما استقنوا على الثاني ان قد صرح عن ابن عمر سناد كالشمس
من رواية عبيد الله عن ذافع عنه في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بذلك وقد تقدم الثالث انه لو كان صريحا
في الاعتدال به لما عدل به الى مجرد الراى قوله للسائل اريت الرابع ان الالفاظ قد اضطربت عن ابن عمر في ذلك اضطرابا شديدا
وكما هي صحيحة عنه وهذا يدل على انه لو يكن عنده نص صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقوع تلك الطلقة والاعتداد
بها اذا تعارضت تلك الالفاظ نظرنا الى مذهب ابن عمر فتواه فوجدنا صريحا في عدم الوقوع ووجدنا احدا لفاظ حديثه صريحا
في ذلك فقد اجتمع صريح روايته فتواه على عدم الاعتداد بخلاف ذلك الفاظ جملة مضطربة كما تقدم بيانه واما قول ابن عمر
وما لا يعتد بها قوله اريت ان عجز واستحق فغايت هذا ان يكون في اية صريحة عنه بالوقوع ويكون عنده روايتان تقولان كيف يقع
بالوقوع وهو يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولو يعتد عليه بها فليس هذا باول حديث خالفه روايته ولا يغير
من الاحاديث التى خالفها روايتها السوية حسنة في تقديم رواية الصحابي من بعده على رايه وقد روى ابن عباس حديث
بريرة وان بيع الامة ليس بطلاق وانى بخلافه فاعلموا ان الناس بروايته وتركوا رايه وهذا هو الصواب فان الرواية معصومة عن
معصوم والراى بخلافها كيف اصرح الروايين عنه موافقة لما رواه من عدم الوقوع على ان هذا فقهها دقيقا انما يعرفه من
له غور على قول الصحابي ومذاهبيهم وفهمهم عن الله ورسوله واحتياطهم بالامامة وعملك تراه فربما اعتدلا الكلام على حكم الله صلى الله عليه وسلم
في ايقاع الطلاق الثلث جملة واما قوله في حديث ابن وهب عن ابن ابي ذئب في اخره وهي احدة فلعمري لو كانت هذه اللفظة
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمنا عليه شيئا ولا صرنا اليها باول حلة ولكن لاندرى قالها ابن وهب من عنده ام
ابن ابي ذئب او نافع فلا يجوز ان يضاد الراى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن ان من كلامه ويشهد به عليه وترتب عليه
الاحكام يقال هذا من عند الله بالوهم والاحتمال الظاهر انها من قول من دون ابن عمر رضي الله عنه ومراده بها ان ابن عمر اطلقها
طلقة واحدة ولو يكن منه ثلثاى يطلق ابن عمر امرأته واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره واما حديث ابن جريح
عن عطاء عن ذافع ان تطليقة عبد الله حسبت عليه فهذا غاية ان يكون من كلامه نافع ولا يكون من الذى حسبها هو عبد الله
نفسه او ابو جريح او رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوهم والاحتمال وكيف يعز
صريح قوله لويرها شيئا بهذا المجلد ان الله يشهد وكفى بالله شهيدا ولو تيقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى حسبها
عليه لم نعد ذلك لغيره هب الى سواه واما حديث انس من طلق في بدعة لم نزلنا يدعه فحديث باطل على رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم ونحن نشهد أنه حديث باطل عليه ولو روىه أحد من الثقات من أصحاب حماد بن زيد إنما هو من حديث اسمعيل
 ابن أمية الدرامي الكذاب الذي تدرج وتعمل في الرواية له عنه عبد الباقي بن قانع وقد ضعفه البرقاني وغيره وكان قد اختلف
 في آخره وقال اللدائني عظمي كثير من هذا إذا انفرد بحديث لم يكن حديثه حجة وأما افتاء عثمان بن عفان وزيد بن ثابت بالوقوف
 فلو صح ذلك ولا يصح أبداً فإثارة عثمان فيه كذب عن مجهول لا يعرف عنه ولا حاله فإنه من رواية بن سمعان عن رجل أن زيدا فيه
 مجهول عن مجهول قيس بن سعد عن رجل سماه عن زيد في الله العجب ابن هاتين الروايتين من رواية عبد الوهاب بن عبد المجيد
 الثقفي عن عبد الله حافظ الأمانة عن نافع عن ابن عمر أنه قال لا نعتد به فلو كان هذا إلا أن من قبله لم يصله وجعله وما قولكم
 إن تحريمه لا يمنع ترتيب أثره عليه كالظهار فيقال ولا هذا قياس يدفعه ما ذكرناه من النص ساو تلك الأدلة التي هي أخرج منه
 فيقال ثانياً هذا معارض بمثل سواء معارضة القلب بان يقال تحريمه يمنع ترتيب أثره عليه كالنكاح ويقال ثالثاً ليس للظهار
 جهتان جهة حل وجهة حرمة بل كل حرام فإنه منقول زيدا لا يمكن أن ينقسم إلى حلال جائز وحرام باطل بل هو بمنزلة
 القذف من الأجانب الردة فإذا وجد لوجود الامع مفسدة فلا يتصور أن يقال أنه حلال صحيح وحرام باطل بخلاف النكاح
 والطلاق والبيع فالظهار نظير الأفعال المحرمة التي إذا وقعت قارنتها مفسدة فلا ترتب عليها أحكامها وأحق الطلاق بالنكاح
 والبيع والأجارية والعقود المنقسمة إلى حلال حرام وصحيح وباطل ولو أن ما قولكم أن النكاح عقد يملك به البضع والطلاق عقد
 يخرج به فنعيم من ابن كوبرهان من الله ورسوله بالفرق بين العقدين في اعتبارهما أحدهما وألا نزاعاً به وتنفيذاً والغايات
 وإبطاله وأما زوال ملكه عن العين بالانكاح المحرم فذلك ملك قد زال به من غير أن يملك به بالانكاح فالبعض فبعد البعد
 فإذا صدقناه ظاهر في قرارة وأزلة ملكه بالانكاح المصدق فيه وإن كان كاذباً وما نزال إلا الإيمان بالكلام الذي هو كفر فقد تقدم
 جوابه وأنه ليس بالكفر حلال حرام وأما طلاق المأزول فأنما رتبناه لأنه صادق في ما هو عليه وهو طهر ولو كان مع فيه فنفذ وتكونه هزل بل ردة
 منه أن لا يترتب أثره عليه وذلك ليس إليه بل إلى انشائه فهو قاطع بالسبب لتأمره أن لا يكون سببه فلو ينفعه ذلك
 بخلاف من طلق في غير زمن الطلاق فإنه لو رتب بالسبب الذي نصبه الله سبحانه مفضياً إلى وقوع الطلاق وإنما بسبب
 من عنده وجعله هو مفضياً إلى حكمه وذلك ليس إليه وأما قولكم أن النكاح نعمة فلا يكون سببه إلا طاعة بخلاف الطلاق فإنه
 من بلب زالة النعم فيحوز أن يكون سببه معصية فيقال قد يكون الطلاق من أكبر النعم التي يفك بها المطلق الغل من عنقه والقيود
 من رجله فليس كل طلاق نعمة بل من تمام نعمة الله على عباده إذا مكنتهم من المفارقة بالطلاق إذا أرادوا أحدهم استبدالاً بزوجه
 مكان زوجه أو التخلص من لا يحبه ما لا يلائمها فلو تروا للتعاب من مثل النكاح ولا للمبتاعين مثل الطلاق فكيف يكون نعمة و
 الله تعالى يقول لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ويقول يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لبعثتهن
 وأما قولكم أن الفروج محتاط لها فنعيم وهكذا قلنا سواء فأنما احتطنا لبقينا الزوجين على يقين النكاح حتى يأتي ما ينيله بيقين فإذا
 اخطأنا فخطأنا في جهة واحدة وإن أصبنا فصوابنا في جهتين جهة الزوج الأول وجهة الثاني وإن تم تركبوا أمرين تحرير الفروج
 على من كان حلالاً لم يبقين وإحلاله لغيره فإن كان خطأ فهو خطأ من جهتين فتيين أنا أولى بالاحتياط منكرو وقد قال
 الإمام أحمد في رواية قال في طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء فقال الذي لا يأم بالطلاق إنما هي خصلة واحدة والذي

ياهم بالطلاق أو خصلتين حرمها عليه وأحلها للغيره فهذا الأخير من هذا ما قولكم أن النكاح يدخل فيه بالعزيمة والاحتياط وغيره
منه بادني شيء قلنا ولكن لا يخرج منه إلا بما نصبه الله سببا يخرج به منه واذن فيه وأما ما ينصبه المومن عنده ويجعله
هو سببا للخروج منه فلا فهذا منتهى أقلام الطائفتين في هذه المسألة الضيقة المعتركة الوعرة المسلك التي يتجاذب عنها
أدلتها الفريسان ويتصاول لدى صوتها شجاعة الشجعان وإنما ينهنا على ما خذها وأدلتها يعلم الغر الذي بضاعتها من العلم
مزجاة أن هنا شيئا آخر وراء ما عنده وإنه إذا كان ممن قصر في العلم بأه فضعف خلفاء الدليل وتقصير عن جناه ثمة ذراع
فليعذر من شمر عن ساق عزمه وحام حول آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحكيمها والتحاكم إليها بكل حمرة وإن كان غير عاذا لمنازعه
في تصور لا ورغبتة عن هذا الشأن البعيد فليعذر منازعه في رغبته عما ارتضاه لنفسه من محض التقليد لينظر من نفسه
يما هو معدود في رأى السعيين أحق بأن يكون هو السعي المشكور والله المستعان عليه التكلان وهو الموفق للصواب الفاتح لمن
أم بابه طالبا لمرضاته من الخير كل باب **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيم طلق ثلثا بكلمة واحدة** قد تقدم حديث محمود
ابن لبيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال
أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهرهم كواسناد لا على شرط مسلم فإن ابن وهب قد رآه عن محزمة بن بكير بن الأشج عن أبيه قال
سمعت محمود بن لبيد فذكره ومحزمة ثقة بلا شك وقد أخرج مسلم في صحيحه بحديثه عن أبيه والذين أعلوه قالوا ليسمع منه
وأما هو كتاب قال بوطالب سألت أحمد بن حنبل عن محزمة بن بكير فقال هو ثقة ولو يسمع من أبيه إنما هو كتاب محزمة فنظر فيه
شيء يقول بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب محزمة وقال أبو بكر بن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول محزمة
ابن بكير وقع إليه كتاب أبيه ولويسمعه وقال في رواية عباس الدوري هو ضعيف وحديثه عن أبيه كتاب ليسمعه مذكور قال
أبو داود ليسمعه من أبيه الأحديث واحد الحديث لورق قال سعيد بن أبي مرزوق عن خاله موسى بن سلمة أتيت محزمة فقلت عد
أبوك قال لو أدرك ابنك لكان هذه كتبه وأجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن كتاب أبيه كان عنده محفوظا مضبوطا لا فرق في
قيام الحجج بالحديث بين ما حدث به به أو رآه في كتابه بل الأخذ عن النسخة أحوط إذا اتقن الراوي أنها نسخة الشيخ بعينه ما
هذا طريقة الصحابة والسلف قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث يكتبه إلى الملوك وتقوم عليهم بها الحجج وكتب كتبه إلى
عماله في بلاد الإسلام فعملوا بها واحتجوا بها ودفن الصديق كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنس بن مالك رضي الله عنهما فحملوه
عملت به الأمة وكذلك كتابه إلى عمر بن حزم وكتابه في الصدقات الذي كان عند آل عمر ولو نزل السلف تخلف يحتجون بكتاب
بعضهم إلى بعض يقولون مكتوب إليه كتب إلى فلان أن فلانا أخبرنا ولو بطل الاحتجاج بالكتب لويق بإيدي الأمة إلا يسير
فإن الاعتماد إنما هو على النسخة لا على الحفظ والحفظ خاوان والنسخة لا تخون ولا يحفظ في زمن من الأزمان المتقدمة أن أحدا
من أهل العلم احتج بالكتاب قال لم يشأهني به الكاتب فلا قبله بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب العمل به إذا صح عنه أنه كتابه
أجواب الثاني أن قون من قال ليسمعه من أبيه معارض بقون من قال سمع منه ومعه زيادة علم وأثبتات قال عبد الرحمن بن أبي حاتم
سئل أبي عن محزمة بن بكير فقال صالح الحديث قال قال ابن أبي ذئب حدثني في ظهر كتاب مالك سألت محزمة عما يحولت به عن
أبيه سمعها من أبيه فحلف في ورب البنية يعني المسجد سمعت من أبي قال علي بن المديني سمعت معن بن عيسى يقول محزمة

سمع من أبيه وعرض عليه ربيعة لشيء من رأي سليمان بن يسار قال على ولا اظن محرمة سمع من أبيه كتاب سليمان بن يسار
 ربه. انتهى اليسير ولما جلد الحلبا المدينة يخبرني عن محرمة بن بكير انه كان يقول في شيء من حديثه سمعت ابي محرمة ثقة أتى
 زكي في ان ما لكا اخذ كتابه فنظر فيه واحتم به في موطنه وكان يقول حدثني محرمة وكان رجلا صالحا وقال ابو حاتم سمعت اسمعيل
 ابن ابي وليس قلت هذا الذي يقول مالك بن انس حدثني الثقة من هو قال محرمة بن بكير وقيل لاحمد بن سلم المصري كان محرمة
 من ثقات الرجال قال نعم وقال ابن عدي عن ابن وهب عن معن بن عيسى عن محرمة احاديث حسنة مستقيمة وارجره لانه لا يكره
 به وفي صحيح مسلم قول ابن عمر يطلق ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك بعصيت ربك فيما امرك به من طلاق امرأتك وهذا
 تفسير منه للطلاق المأمور به وتفسير الصحابي حجة وقال الحاك هو عندنا مرفوع ومن تأمل القرآن حق التأمل تبين له ذلك فخرج
 ان الطلاق المشرع بعد الدخول هو الطلاق الذي تملك به الرجعة ولو بشرع الله سبحانه ايقام الثلث جملة واحدة البتة قال تعالى
 الطَّلَاقُ خُتْلَانٌ وَلَا تَعْقِلُ الْعَرَبُ فِي لُغَتِهَا وَقَوْعُ الْمَرْتَيْنِ الْأَمْتَعَابَتَيْنِ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلوة ثلثا وثلثين
 وحمد لا ثلثا وثلثين وكبره اربعاً وثلثين ونظائره فانه لا يعقل من ذلك الاتساع وتكبيره وتحميد متوال يتلو بعضه بعضا فلو قال
 سبحانه الله ثلثا وثلثين والحمد لله ثلثا وثلثين والله أكبر اربعاً وثلثين بهذا اللفظ لكان ثلث مرات فقط وأصرح من هذا
 قوله سبحانه وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَوْ كُنُّ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ فَلَوْ قَالَ أَشْهَدُ
 بِاللَّهِ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ أَنِي مِنَ الصَّادِقِينَ كَانَتْ مَرَّةً وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
 الْكَافِرِينَ فَلَوْ قَالَتْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ أَنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ كَانَتْ وَاحِدَةً وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى سَعْدُكُمْ مَرَّتَيْنِ
 فهذا مرة بعد مرة ولا ينتقض هذا بقوله تعالى نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةٌ يَوْمُونَ أَجْرُهُم مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ الْمَرَّتَيْنِ
 هُنَا الضَّعْفَانِ هُمَا الْمَثَلَانِ هُمَا مَثَلَانِ فِي الْقَدْرِ بقوله تعالى يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَقَوْلُهُ فَأَنْتَ أَكْثَرُ ضَعُفَيْنِ أَيْ ضَعْفَ مَا
 يعذب به غيرها وضعف ما كانت توفى ومن هذا قول انس انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَتَيْنِ
 وخرقتين كما قال في اللفظ الآخر انشق القمر لقتين وهذا امر معلوم قطعا انه انما انشق القمر مرة واحدة والفرق معلوم بين ما يكون
 مرتين في الزمان وبين ما يكون مثلين وجزأين ومَرَّتَيْنِ فِي امْضَاعَةٍ قَالَتَانِ يَتَصَوَّرُ فِيهِ اجْتِمَاعُ الْمَرَّتَيْنِ فِي بِنِ وَاحِدٍ وَالْأَوَّلُ الْيَتَصَوَّرُ
 فِيهِ ذَلِكَ وَتَمَازُجُهُمَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَوْ بَشَّرَ الثَّلَاثَ جَمْلَةً نَهَ قَالَ تَعَالَى وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ إِلَى أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَيْهِنَّ
 أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ طَلَاقٍ بَعْدَ الدَّخُولِ بِالْمُطَلَّقِ أَحَقُّ فِيهِ بِالرَّجْعَةِ سِوَى الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ هَذَا وَكَذَلِكَ
 قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ بَعْدِ تَبَيُّنِ أَلْوَانِهِنَّ وَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
 فَهَذَا هُوَ الطَّلَاقُ الْمَشْرُوعُ وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اِقْسَامَ الطَّلَاقِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَذَكَرَ أَحْكَامَهَا فَذَكَرَ الطَّلَاقَ قَبْلَ الدَّخُولِ أَنَّهُ
 لَا عِدَّةَ فِيهِ وَذَكَرَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَةَ وَأَخَذَ حُرْمَ الزَّوْجَةِ عَلَى الْمُطَلَّقِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَذَكَرَ طُلَاقَ الْفُلَاءِ الَّذِي هُوَ الْخُلْعُ وَسَمَّاهُ فِدْيَةً
 وَلَوْ بِحَسَبِهِ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا تَقَدَّمَ وَذَكَرَ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ الَّذِي يُطَلَّقُ أَحَقُّ فِيهِ بِالرَّجْعَةِ وَهُوَ مَا عَدَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ وَهَذَا أَحَقُّ
 أَحْمَدُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ طَلَقٌ وَاحِدٌ بَعْدَ الدَّخُولِ بِغَيْرِ عَوَضٍ بِأَمْتَةٍ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَتْهُ بِأَمْتَةٍ
 كَانَتْ رَجْعِيَّةً وَلَوْ غَوَّضَهَا بِالْبَيْنُونَةِ وَانَّهُ لَا يَمْلِكُ إِيَّانَهَا إِلَّا بِعَوَضٍ وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الرَّجْعَةَ حَقٌّ لَوْ قَدْ

اسقطها أو يجهلون وان كانت الرجعة حقالة لكن نفقة الرجعية وكسوتها حق عليه فلا يملك اسقاطها الا باختيارها
وبذلها العوض وسواها ان تقتدى بنفسها منه بغير عوض في احد القولين وهو جواز التحل بغير عوض أما اسقاط حقها
من الكسوة والنفقة بغير سوالها ولا بذلها العوض في لاق النص والقياس قالوا وايضا فانه سبحانه شرع الطلاق على اكمل
الوجوه وانفعها للرجل والمرأة فاذموا كانوا يطلقون في الجاهلية بغير عد فيطلق احدهم للمرأة كما شاء ويراجعها وهذا وان كان فيه
رفق بالرجل ففيه اضرار للمرأة فتسبح سبحانه ذلك بثلاث وقصر الزوج عليها وجعل ما حق بالرجعة ما لو تنقض عدتها
فلا استوفى العدة الذي ملكه حرمت عليه فكان في هذا رفق بالرجل اذ لم تحرم عليه باول طلاقه وبالمرة حيث لم يجعل البذل أكثر
من ثلاث فهذا شرعه وحكمته وحدوده التي جعلها لعباده فلو حرمت عليه باول طلاقه يطلقها كان خلاف شرعه وحكمته وهو
لو يملك ايقام الثلاث جملة بل نماملك واحدة فالزائد عليها دون ما دون لعنفه قالوا وهذا كما انه لو يملك ابانتها بطلقة واحدة
اذ هو خلاف ما شرعه لو يملك ابانتها بثلاث مجموعة اذ هو خلاف شرعه ونكته المسألة ان الله لم يجعل للامة طلاقا بانها لا
في موضعين أحدهما طلاق غير المدخول بها والثاني الطلقة الثالثة وما عداه من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة هذا
مقتضى الكتاب كما تقدم تقريره وهذا قول الجمهور منهم الامام احمد والشافعي واهل الظاهر قالوا لا يملك ابانتها بدون الثلاث الا في
الحل ولا صحاب ما لك ثلاثة اقول فيما اذا قال انت طالق طلقة لا رجعة فيها أحدها انها ثلاث قاله ابن الماجشون لانه قطع
حقه من الرجعة وهي لا تنقطع الا بثلاث فجاءت الثلاث ضرورة الثاني انها واحدة بائنة كما قال وهذا قول ابن القاسم لانه يملك بانها
بطلقة بعوض فملكها بدونه والحل عند طلاق الثالث انها واحدة رجعية وهذا قول ابن وهب هو الذي يقتضيه الكتاب
والسنة والقياس عليه الاكثر **فصل** في المسألة الثانية وهي وقوع الثلاث بكلمة واحدة فاختلف الناس فيها على
اربع مذهب أحدها انه يقع وهذا قول الائمة الاربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رضي الله عنهم الثاني انها لا تقع
بل ترد لانها بدعة محرمة والبدعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وهذا المذهب حكاة
ابو محمد بن حزم وحكي للامام احمد فانكره وقال هو قول الرافضة الثالث انه يقع واحدة رجعية وهذا ثابت عن ابن عباس رضي الله
عنهما ذكره ابو داود عنه قال الامام احمد وهذا مذهب ابن اسحق يقول خالف السنة في رد الى السنة انتهى وهو قول طاووس و
عكرمة وهو اختيار شيخنا الاسلام ابن تيمية الرابع انه يفرق بين المدخول بها وغيرهاتقع الثلاث بالمدخول بها وتقع بغيرها
واحدة وهذا قول جماعة من اصحاب ابن عباس هو مذهب اسحق بن راهويه فيما حكاة عنه محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف
العلماء فاما من لم يقع بها جملة فاحتجوا بان طلاق بدعة محرمة والبدعة مردودة وقد اعترف ابو محمد بن حزم بانها لو كانت بدعة
محرمة لوجب ان ترد وتبطل لكنه اختار مذهب المشافعي ان جمع الثلاث جائز غير محرمة مستأني حجة هذا القول ما فيه واما من
جعلها واحدة فاحتج بالنص والقياس فاما النص فما رواه عمر بن جرير عن ابن طاووس عن ابيه عن ابي الصهباء قال لابن عباس
الم تعلم ان الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدر من امارة عمر قال نعم رايه مسلم في صحيحه
وفي لفظه لم تعلم ان الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدر من خلافة عمر ترد الى واحدة قال نعم وقال
ابو داود حدثنا احمد بن صالح ثنا عبد الرزاق ان ابن جرير قال اخبرني بعض بني ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

عكرمة عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد اوركانة واخوته ام ركانة ونكح امرأته من مزنبة فجمعت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة اخذتها من راسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية قد عا
 يركانة واخوته ثوب قال مجلساته الا ترون ان فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد فلانا منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل ثم قال راجع امرأتك اوركانة واخوتها فقال اني طلقتهما ثلثا يا رسول الله قال قد علمت راجعها وتلي
 يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَقَالَ الامام احمد حدثنا سعد بن ابراهيم قال ثنا ابى عن محمد بن اسحق قال حدث
 داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال طلق ركانة بن عبد
 اخو بني المطلب امرأته ثلثا في مجلس احد فخرن عليها حزننا شديدا قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما فقال
 طلقتهما ثلثا فقال في مجلس احد قال نعم قال فاما تلك واحدة فارجعها ان شئت قال فراجعها وكان ابن عباس يروى انما الطلاق
 عند كل طهر قالوا واما القياس فقد تقدم ان جمع الثلث محرم بدعة البدعة مودة لانها ليست على امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قالوا وسائر ما تقدم في بيان التحريم يدل على عدم وقوعها جملة قالوا ولو لم يكن معنا الا قوله تعالى شهادة احد هما اربع شهادتا
 بالله وقوله ويديرأعنها العذابين تشتمل اربع شهادات بالله قالوا وكذلك كل ما يعتبر به التكرار من حلف او اقرار بشهادة وقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فلو قالوا فحلف بالله خمسين يمينا فلان قتله كانت
 يمينا واحدة قالوا وكذلك الاقرار بالزنا كما في الحديث ان بعض الصحابة قال لما عزان اقررت اربع جرات رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فهذا لا يعقل ان يكون الاربع فيه مجموعة بغير واحدة اما الذين فرقوا بين المدخول بها وغيرها فلهو محتمل ان احدهما امرأه
 ابوداود بسناد صحيح عن طاووس بن رجلا يقال له ابو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال ما علمت ان الرجل كان اذا طلق
 امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر رضى الله عنه وصدرا من امارة
 عمر فلما راي عمر الناس قد يتابعوا فيها قال اجيزوهن عليهم الحجة الثانية انها تبين لقوله انت طالق في صا دها ذكر الثلث وهي باق
 فيلغو ورأى هؤلاء ان الزام عمر بالثنت هو في حق المدخول بها وحديث ابو الصهباء في غير المدخول بها قالوا ففي هذا التفريق موافقة
 المنقول من الجاهليين وموافقة القياس قال بكل قول من هذه الاقوال جماعة من اهل الفتوى كما حكاها ابو محمد بن حزم وغيره
 ولكن عدم الوقوع جملة هو مذهب الامامية وحكوه عن جماعة من اهل البيت قال الموقعون للثنت الكلام معكوفي مقامين
 احدهما تحريم جمع الثلث والثاني وقوعها جملة ولو كانت محرمة ونحن نتكلم معكوفي المقامين فاما الاول فقد قال المشافعي وابو ثور
 واحمد بن حنبل في احاديث الروايتين عنه وجماعة من اهل الظاهر ان جمع الثلث سنة واجتبا عليه بقوله تعالى فان طلقها فلا تقل
 له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولو يفرق بين ان تكون الثلث مجموعة او مفارقة ولا يجوز ان نفرق بين ما جمع الله بينه كما لا يختم بين
 ما فرق الله بينه وقال تعالى فان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فليفرق وقال ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الاية
 ولو يفرق وقال المطلقات متاع بالمعروف وقال يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فليفرق
 قالوا وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ان عويمر العبدي طلق امرأته ثلثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان
 يامر بطلاقها قالوا لو كان جمع الطلاق الثلث معصية لما اقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخلو طلاقها ان يكون قد رقع

وهي امرأة حريص حرمت عليه بالمعاش فان كان الاول فالحجة منه ظاهرة وان كان الثاني فلا شك انه طلقها وهو يظنها امرأته
فلو كان حراما لم ينه الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت قد حرمت عليه قالوا في صحيح البخاري من حديث القاسم بن محمد
عن عايشة ام المؤمنين رضي الله عنها ان رجلا طلق امرأته ثلثا فزوجت فطلقت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتحل لاول قال لا حتى يدوق عسيلتها كما ذاق الاول فلم ينكر صلى الله عليه وسلم ذلك وهذا يدل على اباحة جمع الثلث وعلى
وقوعها اذ لو لم يقع لو يقع رجوعها الى الاول على ذوق الثاني عسيلتها قالوا في الصحيحين من حديث ابى سلمة بن عبد الرحمن ان فاطمة
بنت قيس اخبرته ان زوجها ابا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلثا ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد في نفر فابى رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة ام المؤمنين رضي الله عنها فقالوا ان ابا حفص طلق امرأته ثلثا فهل لها نفقة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها العدة وفي صحيح مسلم في هذه القصة قالت فاطمة فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول كوطقتك قلت ثلثا فقال صدق ليس لك نفقة وفي لفظه قالت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلثا واني اخاف ان يتجهز علي في
لفظله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المطلقة ثلثا ليس لها سكنى ولا نفقة قالوا وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى
ابن العلاء عن عبيد الله بن الوليد القرصاني عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت
قال طلق جدى امرأة اصابها طليقة فانطلق ابى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اتى الله
جداك اما ثلث فله اما تسعم مائة وسبعة وتسعون فعلا وظلم ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له وفيه بعضهم عن صدقة بن
ابى عمران عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن ابيه عن جده قال طلق بعض آبائى امرأته فانطلق بنوه الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان ابانا طلق امنا الفاهل له من محرم فقال ان اباكم لو يتيق الله فيجعل له محرم جابنت منه
يثلث على غير السنة وتسعم مائة وسبعة وتسعون ثم في عنقه قالوا وروى محمد بن شاذان عن يعلى بن منصور عن شعيب
ابن زريق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال حدثنا عبيد الله بن عمر بن عبد الله عن ابيه انه طلق امرأته وهي حائض ثم اراد
ان يتبعها بطلقتين اخرتين عندا لقرأتين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بن عمر ما هكذا امرك الله اخطأ
السنة وذكر الحديث وفيه فقلت يا رسول الله لو كنت طلقها ثلثا كان لى ان اراجعها قال لا كانت تبين وتكون معصية قالوا وقد
روى ابو داود في سننه عن نافع عن ابن عجيبر بن عبد يزيد بن ركانة ان ركانة ابن عبد يزيد طلق امرأته سميمة البتة فاخبر
النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما اردت الا واحدة فقال ركانة والله ما اردت الا واحدة
فودها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر الثالثة في زمن عثمان وفي جامع الترمذي عن عبد الله بن علي
ابن يزيد بن ركانة عن ابيه عن جده انه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما اردت قال واحدة قال الله
قال الله قال هو على ما اردت قال الترمذي لا نعرفه الا من هذا الوجه وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب وجه
الاستدلال بالحديث انه صلى الله عليه وسلم احلفه انه اراد بالبتة واحدة فدل على انه لو اراد بها اكثر لوقع ما اراد وهو لو لم يفرق
الحال لم يخلفه قالوا وهذا احسن من حديث ابن جريح عن بعض بني رافع عن عكرمة عن ابن عباس انه طلقها ثلثا قال ابو داود
كأنه ولد الرجل اهل اعلم به ان ركانة انما طلقها البتة قالوا ابن جريح انما رواه عن بعض بني ابي رافع فان كان عبيد الله فهو ثقة

معروف وان كان غيره من اخوته فجهول العدالة لا تقوم به حجة قالوا واما طريق الامام احمد ففيه ما بين اسمي الكلام فيه معروف وقد حكى الخطابي ان الامام احمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها قالوا واصح ما معكم حديث ابى الصهباء عن ابن عباس قد قال البيرقي هذا الحديث احد ما اختلف فيه البخاري ومسلم فخرج مسلم وتكره البخاري واظنه تركه لخالفه سائر الروايات عن ابن عباس ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلث ثم قال فهذه رواية سعيد بن جبيرة وعطاء بن ابي رباح ومجاهد وعكرمة وعمر بن دينار ومالك بن ابي حنيفة ومحمد بن ابي اس بن النكير قالوا ورويناها عن معاوية بن ابي عياش الانصاري كلهم عن ابن عباس انه اجاز الثلث مضاهي وقال ابن المنذر فغير جائز ان يظن بابن عباس انه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم يفيق بخلافه وقال الشافعي فان كان معنى قول ابن عباس ان الثلث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة يعني انه يامر النبي صلى الله عليه وسلم قالذي يشبهه والله اعلم ان يكون ابن عباس قد علم انه كان شيئا فنسخه قال البيهقي رواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيد لصحة هذا التاويل يريد البيهقي ما رواه ابو داود والنسائي من حديث عكرمة في قوله تعالى المطلقات يترخصن بأنفسهن ثلثة قروء الاية وذلك ان الرجل كان اذا طلق امرأته كان احق برجعته ما وان طلقها ثلثا فنسخه ذلك فقال المطلق مرتان قالوا فيحتمل ان الثلث كانت تجعل واحدة من هذا الوقت بمعنى ان الزوج كان يتمكن من المراجعة بعدها كما يتمكن من المراجعة بعد الواحدة ثم نسخ ذلك وقتل ابن جبريل يمكن ان يكون ذلك لما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلث وهو ان يفرق بين الالفاظ كان يقول انت طالق انت طالق انت طالق وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد ابى بكر رضي الله عنه الناس على صدقهم وسلامتهم لو يكن فيهم اخو في الخلاء فكانوا يصدقون انهم ارادوا به التاكيد لا يريدون به الثلث فلما ارى عمر رضي الله عنه في زمانه امورا ظهرت واحوالا تغيرت منع من حمل اللفظ على التكرار الزمهم الثلث وقالت طائفة معنى الحديث ان الناس كانت عادتهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ايقاع الواحدة تؤيد عما حتى تنقضي عدتها ثم اعتادوا الطلاق الثلث جملة فتتابعوا فيه ومعنى الحديث على هذا كان الطلاق الذي يوقعه المطلق الان ثلثا يوقعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر واحدة فهو اخبار عن الواقع لا عن المشروع وقالت طائفة ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يجعل الثلث واحدة ولا انه علم بذلك واقر عليه ولا حجة الا فيما قاله او فعله او علم به فاقول عليه ولا يعلم صحة واحدة من هذه الامور في حديث ابى الصهباء قالوا واذ اختلفت علينا الاحاديث نظرنا الى ما عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم اعلم بسنته فنظرنا فاذا الثابت عن عمر بن الخطاب الذي لا يثبت عنه غيره ما رواه عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل ثنا زيد بن وهب انه رفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل طلق امرأته الفاق فقال له عمر اطلقت امرأتك فقال لما كنت لعب فعلا عمر بالدقة وقال انما يكفيك من ذلك ثلث وروي وكيع عن الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت قال جاء رجل الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال في طلق امرأتك الفاق فقال له علي كرم الله وجهه بانك منك بثلث واقسم ساؤهن بين نسائك وروي وكيع ايضا عن جعفر بن برقان عن معاوية بن ابي نجي قال جاء رجل الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال طلق امرأتك الفاق فقال بانت منك بثلث وروي عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة قال قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما طلق امرأتك الفاق فقال لابن عباس ثلث ثمها عليك وبقيتها عليك ونزلا اتخذت ايات الله هزأ وروي عبد الرزاق ايضا عن معمر عن الاعمش عن ابواهيم عن علقمة قال جاء

رجل الى ابن مسعود رضي الله عنه فقال اني خلقت امرأتى تسع وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها منك وسائرهن
 عدوان وذكر ابو داود في سننه عن محمد بن ايسان ابن عباس رضي الله عنهما وابا هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم
 سئلوا عن انبيكو يطلقها زوجها ثلثا فكلهم قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره قالوا فهو لا يصح اب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمعون
 قلا وقعوا الثلث جملة ولو لو يكن منهم الا الحديث الملهو وحده لكفى فانه لا يظن به تغيير ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من
 الطلاق الرجعي فيجعله محرما وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لو يحرم عليه واباحتها على من لا تحل له ولو فعل ذلك عمر لها
 اقرب عليه الصحابة فضلا عن ان يوافقه ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الثلث واحدة
 لو خالفها ويقتى بغيرها موافقة لعمر وقد علم مخالفته له في العول بحجج الام بالاثنتين من الاخوة والاحوات وغير ذلك قالوا ونحن
 في هذه المسألة تبين لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بسنته وشرعه ولو كان مستقرا من شريعته ان الثلث
 واحدة وقضى الامر على ذلك لم يخف عليهم ويعلم من بعدهم ولو عجزوا الصواب فيه ويوفق له من بعدهم يروى خبر الامامة و
 فقيها خير كون الثلث واحدة ومخالفة قال المانعون من وقوع الثلث المتحاكون في هذه المسألة وغيرها الى من اقسم الله سبحانه
 وتعالى اصدق قسم ابراه اننا لانؤمن حتى نحكم فيما شجب بيننا ونرضى بحكمه ولا يلحقنا فيه حرج ونسلم تسليمنا الى غيره كائنا
 من كان اللهم الا ان تجمع امته اجماعا متيقنا فيه لا يشك فيه على حكمه هو الحق الذي لا يجوز خلافه وبالله ان يجمع الامامة
 على خلاف سنة نبيه عنه ابدلنا نحن قلا وجدنا كونه من الادلة ما ثبتت المسألة به بل بدونه ونحن نناظر كونهما طعنتم به
 في تلك الادلة وفيما عارضتمونا به على اننا لا نخضع على انفسنا الانصاع عن الله وانصا تابنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعا
 متيقنا لا شك فيه وما عدا هذا عرضه للنزاع وغايته ان يكون سائغ الاتباع لا لزمه فلتكن هذه المقدمة سلفا
 لنا عند كونه قد قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فقد تنازعنا نحن وانتم في هذه المسألة فلا سبيل الى
 ردها الى غير الله ورسوله البتة وسياتي اننا احق بالصحابة واسعد بهم فيها فنقول ما منعكم من جميع الثلث فلا تريب في المسألة
 نزاع ولكن الادلة الدالة على التحريم حجة عليكم ما قولكم ان القرآن دل على جواز اجماع فله حوى غير مقبولة بل باطلة وغاية ما تمسكتم
 به اطلاق القرآن للفظ الطلاق وذلك لا يعم جائزه ومحرمة كما لا يدخل تحريم طلاق الحائض وطلاق الموطوءة في طهرهما ما مثلكم وذلك
 الامثل من عارض السنة الصحيحة في تحريم الطلاق المحرم بهذه الاطلاقات سواء معلوم ان القرآن لو يدل على جواز كل طلاق
 حتى تحمله ما لا يطيقه وانما دل على احكام الطلاق والمبين عن الله عز وجل بين حلاله وحرامه ولا ريب اننا سعد بظاهر القرآن
 كما بينا في صدر الاستدلال اننا سبحانه لو يشرع قطا طلاقا باننا بغير عوض للدخول بها الا ان يكون اخر العدد وهذا كتاب الله
 بينا وبينكم غاية ما تمسكتم به الفاظ مطلقة قيدتها السنة وبينت شروطها واحكامها واما استدلالكم بان الملاحن طلق
 امراته ثلثا بحضور رسول الله صلى الله عليه وسلم فما اصح من حديث وما بعده من استدلالكم على جواز الطلاق الثلث بكلمة
 واحدة في نكاح يقصد بقاءه ودوامه ثم المستدل بهذا ان كان ممن يقول ان الفرقة وقعت عقيب لعان الزوج وحده كما يقوله
 الشافعي وعقيب لعانها وان لو يفرق الحاك كما يقوله احمد في احد الروايات عنه فالاستدلال به باطل لان الطلاق الثلث حينئذ
 لغو لم يفد شيئا وان كان ممن وقف الفرقة على تفرق الحاك ولو يصح الاستدلال به ايضا لان هذا النكاح لو يبق سبيل الى بقاءه وقا

بل هو واجب الازالة وموجب التحريم فالطلاق الثلث هو كد مقصود اللعان ومقر له فان غايته ان يحرمها عليه حتى تنكح زوجاً
غيره وفرقة اللعان تحرمها عليه على الابد لا يلزم من نفوذ الطلاق في نكاح قد صار مستحق التحريم على التابيل نفوذه في
نكاح قائم مطلوب لبقاء والدام ولهذا وطلقها في هذا الحال هي حائض ونفساء او في طهر جامعها فيه لو يكن عاصياً لان هذا النكاح
مطلوب لازالة موجب التحريم ومن العجب انكم متمسكون بتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الطلاق المذكور ولا متمسكون بالآثار
وغضبه للطلاق الثلث من غير الملاعة وتسميته لعياً بكتاب الله كما تقدم ذكره في هذا الاقرار وهذا الاقرار نحن بحمد الله قائلين
بالامر من مقرين لما اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم منكرين لما انكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وما استدلوا به لا كحديث عائشة
ان رجلاً طلق ثلثاً فزوجت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تحل للأول قال لا حتى يذوق العسيلة فهذا مما لا نأز عكوفه غير
هو حجة على من اكتفى بتجرد عقد الثاني ولكن ابن في الحديث انه طلق الثلث بفرد واحد بل الحديث حجة لنا فانه لا يقال فعل ذلك ثلثاً
وقال ثلثاً الا من فعل قال مرة بعد مرة وهذا هو المعقول في لغات الامم عربهم وعجمهم كما يقال قد فقه ثلثاً وشتمه ثلثاً وسلم عليه ثلثاً
قالوا وما استدلوا به لا كحديث فاطمة بنت قيس فمن العجب العجائب انكم خالفتموه فيما هو صريح فيه لا يقبل تاويل صحيح وهو سقوط
النفقة والكسوة للبائن مع صحته وصراحته وعدم ما يعارضه مقاوم له وتسلكت فيه ما هو محل بل بيانه في نفس الحديث مما
يبطل تعلقكم به فان قوله طلقها ثلثاً ليس بصريح في جميع ما بل كما تقدم كيف في الصحيح في خبرها نفسه من رواية الزهري عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة ان زوجها ارسل اليها بتطبيقه كانت بقيت لها من طلاقها في لفظي الصحيح انه طلقها اخر ثلث تطبيقاً
وهو سند صحيح متصل مثل الشمس فكيف ساء لكم تركه الى التمسك بلفظ محمل وهو ايضا حجة عليكم كما تقدم قالوا وما استدلوا
بحديث عبادة بن الصامت الذي رواه عبد الرزاق فخير في غاية السقوط لان طريقه يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوليد
الوصافي عن ابراهيم بن عبيد الله ضعيف عن هالك عن مجهول ثم الذي يدل على كذبه وبطلانه انه لو يعرف في شيء من الآثار
صحيحه ولا سقيمها ولا متصلها ولا منقطعها ان والد عبادة بن الصامت ادرك الاسلام فكيف يجده فهذا محال بلا شك واما
حديث عبد الله بن عمر فاصله صحيح بلا شك لكن هذه الزيادة والوصلة التي فيه نقلت يا رسول الله لوطلقها ثلثاً اكانت تحل
لي انما جاءت من رواية شعيب بن زياد وهو الشامي وبعضه يقلبه فيقول زريق بن شعيب كيف ما كان فهو ضعيف ولو صح
لو يكن فيه حجة لان قوله لوطلقها ثلثاً بمنزلة قوله لو سلت ثلثاً او قررت ثلثاً او نحو مما لا يعقل جمعه واما حديث نافع بن عجلون الذي
رواه ابو داود ان ركناً طلق امرأته البتة فاحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراد الا واحدة فمن العجب ان يقدم نافع بن عجلون
الذي لا يعرف حاله البتة ولا يدرى من هو ولا ما هو علي بن جرير ومعه عبيد الله بن طاووس في قضية ابني الصمبياء وقد شهد
امام الحديث محمد بن اسمعيل البخاري بان فيه اضطراباً هكذا قال الترمذي في الجامع وذكر عنه في موضع اخر انه مضطرب
فتارة يقول طلقها ثلثاً وتارة يقول واحدة وتارة يقول البتة وقال الامام احمد طرقه كلها ضعيفة وضعفه ايضا البخاري
حكاها المنذري عنه فكيف يقدم هذا الحديث المضطرب المجهول رواية على حديث عبد الرزاق عن ابن جهميم بحالة بعض
بنى ابى رافع هذا واولاد التابعيون وان كان عتبة بن الله اشهر هو وليس فيه ممتهم بالكذب قد روى عنه ابن جرير ومن يقبل رواية
المجهول ويقول رواية العدل عنه تعديل له فهذا حجة عنده فاما ان يضعفه ويقدم عليه رواية من هو مثله من الجهالة

الربيع

واشد فلا تغاية الامر ان يتساقط رايها هذا بين الجمهورين ويعدل الى غيرهما واقنعنا ذلك نظرا في حديث سعد بن ابى حمزة في هذا
صحيح الاسناد وقد زالت حلة تدليس محمد بن اسحق بقوله حدثني داود بن الحصين ولكن راي ابو عبيد الله احول كونه في مستدركه
وقال سناد صحيح فوجدنا الحديث لا حلة له وقد احتج احمد باسناد كافي في راضعهم قد تم هو وغيره بهذا الاسناد بعينه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم رزيب على زوجها ابى العاص بن الربيع بالنكاح الاول لم يحدث شيئا واما داود بن الحصين عن عكرمة فلم
ترك الائمة تحتج به وقد احتجوا في حديث العرابي فاشك فيه ولو يخرج منه من يقدرها بمخساة او سبق او دونها مع كونها على خلاف الاحاد
التي نرى فيها عن بيع الرطب بالتمر فما ذنبه في هذا الحديث سوى رايه ما لا يقولون به وان قد حتم في مكرمة ولعلكم فاعلون جاءكم ملا
قبيل لكم في التناقض فيما احتجتم به انتم دائمة الحديث من رواية وارضى البخاري لادخال حديثه في صحيحه **فصل** واما تلك
المسالك الموعودة التي سلكتموها في حديث ابى الصمباعة فلا يصح شي منها اما المسلك الاول هو انفراد مسلم بروايته في اعراض البخاري عن فتا
شكا لا ظاهري عنه عارها وما ضرت ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئا ثم يترقبون نعم او احوال مثل هذا في كل حديث ينفر به مسلم عن
البخاري هل قال البخاري قط ان كل حديث لم ادره في كتابي فهو باطل وليس تحتج به في كونها باطلة في كل حديث خارج الصحيح
ليس لها ذكر في صحيحه وكو صحيح من حديث خارج عن صحيحه فانه انما هو باطل في رواية له عن ابن عباس فلا ريب ان عن ابن عباس
من رايين صحيحين بلا شك احدهما وافق هذا الحديث والاخرى تخالفه فان لم تقطع رايته بروايته مسلم الحديث على انه
بمحمد الله سالوا وافقت الروايات عنه على مخالفته فانه اسوة امثاله وليس يؤول حديث خالفه راويه فتنسألكم هل الاخذ بما
رواه الصحيح كى عندكم او بما رآه فان قلتم الاخذ بروايته وهو قول جمهوركم من جمهور الامامة على هذا فكيف تمنا مؤنة الجواب ان قلتم الاخذ
برايه امرنا كمن تناقضكموا الاحيلة لكي دفعه ولا سيما عن ابن عباس نفسه فانه في حديثه بزياد وتخييرها ولو يكن بيعها طلاقا
وراي بخلافه وان بيع الامة طلاقها فاخذت واصلتم بروايته وتركتم رايه فها لا فعلتم ذلك فيما نحن فيه وقلتم الرواية معصومة
وقول الصحيح غير معصوم ومخالفته لما رواه لا يحتمل احتمالات عديدة من نسيان او تاويل واعتقاد معارض رايهم في ظنة اعتقاد
انه منسوخ او مخصوص او غير ذلك من الاحتمالات فكيف يسوغ ترك رايته مع قيام هذه الاحتمالات وهل هذا الاثر معلوم
لمظنون بل محمول قالوا وقد روي ابو هريرة رضي الله عنه حديث التسبيح من ولو خالفنا في بخلافه فاخذت بروايته وتركتم روايتنا
ولو تتبعنا ما اخذتم فيه برواية الصحيح الى دون فتواه لاطال قالوا واما دعواكم في الحديث فهو في ثبوت معارضه مما رواه فان هذا
واما حديث عكرمة عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق الثالث فلو صح لو يكن فيه صحة فانه انما فيه ان الرجل كان يطلق
امرأته ويراجعها بغير عذر فنسخ ذلك وقصر على ثلث فيها تنقطع الرجعة فاين في ذلك الا نزع بالثلاث بقوله واحد فكيف يستمر المنسخ
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدا من خلافة عمر رضي الله عنه لا تعلم به الامة وهو من اهم الامور المتعلقة بحل
الفرج فكيف يقول عمران الناس قد استعملوا في شيء كانت له فيه اناة وهل للامة اناة في المنسوخ بوجه ما توكلت معارض الحديث
الصحيح بهذا الذي فيه على ابن الحسين بن واقد وضعفه معلوم واما حملكم الحديث على ان مطلق انت طالق انت طالق انت طالق
ومقصود التاكيد بما بعد الاول فسيان الحديث من اوله الى آخره يروى فان هذا الذي ادلتوا حديث عليه لا يتغير بوفاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف على عمدة وعهد خلفائه وهم جاز الى اخر الدهر من ينوبه في قصد التاكيد لا يفرق بين من يفرق

وصادق وكاذب بل يردده الى نيته وكذلك من لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقا برا كان او فاسدا وايضا فان قوله ان الناس قد استجملوا وتناجوا في شئ كانت لهم فيه اناة فلو انا مضينا عليهم اخبار من عمر بن الناس قد استجملوا ما جعلهم في فسحة منه وشرعه متراخيا بعضه عن بعض رحمة بهم ورفقا واناة لهم لئلا يندم مطلق فيذهب حبيبة من يده من اول اهله فيعز عليه تداركة فجعل له اناة ومهلة ويستعقبه فيها ويرضى به ويؤمل ما حدثه الغضب للداعي الى الفراق ويراجع كلاهما الذي عليه المعروف فاستجملوا فيما جعل لهم فيه اناة ومهلة وادعوا بقوله واحد فرأى عمر رضي الله عنه انه يلزمهم ما التزموه عقوبة لهم فاذا علم المطلق ان زوجته وسكنه تحرر عليه من اول مرة بجمعه الثلث كف عنها ورجع الى الطلاق المشروط بما دون فيه وكان هذا من تاديب عمر رضي الله عنه لوعيته لها اكثر وامن الطلاق الثلث كما سياتي مزيد تقوية عند الاعتذار عن عمر رضي الله عنه في ازماءه بالثلث هذا وجاء الحديث الذي لا وجه له غيره فابن هذا من تاويلكم المستكبر المستبعد الذي لا توافق الفاعل الحديث بل ينو عنه وينافوه واما قول من قال ان معناه كان وقوع الطلاق الثلث الا ان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فان حقيقة هذا التاويل كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلقون واحدة وعلى عهد عمر صاروا يطلقون ثلثا والتاويل اذا وصل الى هذا الحد كان من باب لا تغزو التحريف لا من باب بيان المراد كما يصح ذلك بوجه ما فان الناس ما زالوا يطلقون واحدة وثلثا وقد طلق رجال نساء هم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا منهم من ردها الى واحدة كما في حديث عكرمة عن ابن عباس ومنهم من انكر عليه غضبه جعله متاعبا لكتاب الله وليرى ما حكم به عليهم وفيهم من اقره لتأكيد التحريم الذي وجبه القرآن ومنهم من الزمه بالثلث لكون ما اتى به من الطلاق اخر الثلث فلا يصح ان يقال ان الناس ما زالوا يطلقون واحدة الى اثناء خلافة عمر فطلقوا ثلثا ولا يصح ان يقال انهم قد استجملوا في شئ كانت فيه اناة فتمضيه عليه ولا يلاؤ هذا الكلام الفرق بين عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين عهد ما فانه ما مضى منك على عهد واحد وبعد عهد ثان في بعض الفاظ الحديث الصحيحة الم تعلم انه من طلق ثلثا جعلت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ اما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدر من خلافة عمر فقال ابن عباس بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدر من امارته عمر فلما رأى الناس يعني عمر قد تناجوا فيها قال جيزه من عليهم هذا لفظ الحديث وهو باجماع اسناد وهو لا يحتمل ما ذكره من التاويل بوجه ما ولكن هذا كله عمل من جعل الادلة تبعا للمذهب فاعتقدوا استدلالا من جعل المذهب تبعا للدليل واستدلوا فاعتقدوا لم يمكنه هذا العمل فاما قول من قال ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي يجعل ذلك لانه اعلم به واقوه عليه فجاوبه ان يقال سبحانك هذا بختان خطير ان يستمر هذا الجعل الاحرام المتضمن لتغيير شرع الله ودينه واباحة الفرج لمن هو عليه حرام وتحريمه على من هو عليه حلال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه خيرا اخلق وهو يفعلونه ولا يعلمونه ولا يعلمه هو الوحي ينزل عليه وهو يقرهم عليه فهب رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان على ذلك فيستمر هذا الضلال العظيم والخطأ المبين فلذلك لا وحيه الى رسوله ولا يعلم به ثبوت في الله رسوله صلى الله عليه وسلم الا امر على ذلك فيستمر هذا الضلال العظيم والخطأ المبين عندكم مدة الخيانة الصديق كلها يعمل به ولا يغيره الى ان فارقه الصديق الدنيا واستمر الخطأ والضلال المركب صدرا من

خلافة عمر حتى رأى بعد ذلك براه ان يلزم الناس بالصواب فهل في الجمل بالصحة وما كانوا عليه في عهد نبيهم وخلفائهم قبح
 من هذا فقل الله لو كان جعل الثلث واحدة خطأ محضاً لكان اسهل من هذا الخطأ الذي تركتموه والتاويل الذي تاولتموه ووتركم
 المسألة بهيأتها لكان اقوى لثبوتها من هذه الأدلة والاجوبة فتأولوا وليس التهاكم في هذه المسألة الى مقلد متعصب كاهياتهم
 ولا مستوحش من التفرد اذا كان الصواب في جانبها وانما التي كره فيها الى راسخ في العلم قد طال فيه باعه ورحب بنيله ذراعه ورفق
 بين الشبهة والدليل وتلقى الاحكام من نفس مشكوة الرسول عرف المراتب قام فيها بالواجب باشر قلبه اسرار الشريعة وحكمها الباهرة
 وما تضمنته من المصالح الباطنة والظاهرة وخاص في مثل هذه المضائق كجها واستوفى من الجانبين بحجها والله المستعان وعليه
 التكلان قالوا وما قولك اذا اختلفت علينا الاحاديث نظراً فيما عليه الصحابة رضي الله عنهم فنعم والله حينئذ لا يتركه الاسلام و
 عصاية الايمان فلا تطلبين الاعراض بعدهم فان قلبي لا يرضى بغيرهم ولكن لا يليق بكم ان تدعونا الى شئ ونكون اول نافر عنه ومخالف
 له فقد توفي النبي صلى الله عليه وسلم عن اكثر من مائة الف عين كلهم قد رآه وسمع منه فهل يصح لكم عن هؤلاء كلهم او عشرهم او
 عشر عشرهم او عشر عشرهم القول يلزم الثلث بفرد واحد هذا ولو جهلوا كل الجهد لو تطيقوا نقله عن عشرين نفساً منهم
 ابدلهم مع اختلاف عنهم في ذلك فقد هم عن ابن عباس القولان وصح عن مسعود القول باللزوم ودمهم عنه التوقف ولو كانوا كثر
 بالصحابة الذين كان الثلث على عهدهم واحدة كانوا اضعاف من نقل عنه خلاف ذلك ونحن نأثم بكل صحابي مات الى صدك
 من خلافة عمر وكيفنا مقدمهم وخيرهم وفضلهم من كان معه من الصحابة على عهد بل لو شئت اقلنا واصلدقنا ان هذا
 كان اجماعاً قديماً لم يختلف فيه على عهد الصديق اثنان ولكن لو ينقض عصر الجمعين حتى حدث الاختلاف فلم يستقر الاجماع
 لاول حتى صار الصحابي على قولين واستمر الخلاف بين الامة الى اليوم ثم نقول لو يخالف عمر اجماع من تقدمه بل رأى الزامهم بالثلاث
 عقوبة لهم ما علموا انه حرام وتتابعوا فيه ولا ريب ان هذا سائر لامة ان يلزموا الناس ما ضيقوا به على انفسهم ولو يقبلوا فيه
 رخصة الله عز وجل تسميها ورخصته بل اختار الشدة والعسك كيف بامير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكما
 نظره لامة وتاديبه لهم ولكن العقوبة تختلف باختلاف الازمنة والاشخاص التمكن من العلم بتجريب الفعل المعاقب عليه فخافه
 وامير المؤمنين رضي الله عنهم لو قيل لهم ان هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو رأى رأه مصلحة لا يكره بها التسارع
 الى ايقاع الثلث ولهذا قال فلوانا امضينا عليهم وفي لفظ اخر فاجيزوهن عليهم فلا تولى ان هذا رأى من رأى للمصلحة لا الاخبار
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علم رضي الله عنه ان تلك الامة والرخصة نعمة من الله على المطلق ورحمة به احسان
 اليه وانه قابلهما بضعها ولو قبيل رخصة الله وما جعله له من الامة عاقبه بان حال بينه وبين ما الزمه ما التزمه من الشدة
 والاستعجال وهذا موافق لقواعد الشريعة بل هو موافق بحكمة الله في خلقه قد راوا شرعاً فان الناس اذا تعدوا احد دة ولو يقفوا عند
 ضيق عليهم ما جعله من اتقاه من الخرج وقد اشار الى هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة رضي الله عنهم من المطلق ثلاثاً
 انك لو اتقيت الله لجعل لك محرماً كما قاله ابن مسعود وابن عباس فهذا نظر امير المؤمنين رضي الله عنه ومن معه من الصحابة
 لانه رضي الله عنه غير احكام الله وجعل حلالاً حراماً فهذا غاية التوفيق بين النصوص ففعل امير المؤمنين رضي الله عنه ومن
 معه وانتم لو كنتم كذلك لا بالغاء احد الجانبين فهذا نهاية اقسام الفرقين في هذا المقام الضنك والمعارض المصعب والله التوفيق

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك هل تحل له بعد ذلك من زوجة وصابه من
 اهل السنن من حديث ابى الحسن مولى بنى نوفل انه استغنى ابن عباس في ملكه كان تحتها مملوكة فطلقها تطليقتين ثم عتقا
 بعد ذلك هل يصح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في لفظ قال ابن عباس بقيت لك واحدة تنضم
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام احمد عن عبد الرزاق ان ابن الميار قال لعمر بن ابي حسن هذا تحمل صخرة عظيمة انتهى
 قال المنذرى وابو حسن هذا قد ذكر غير وصلاحي وقد وثقه ابو زرعة وابو حاتم الرازيان غير ان الراوى عنه عمر بن معتب وقد
 قال على بن المدنى هو منكرو الحديث وقال النسائي ليس بالقوى واذا عتق العبد في زوجته في جباله ملك تام الثلث وان عتق وقد طلقها
 اثنتين ففيها اربعة اقوال للفقهاء **احدها** انها لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت امة وهذا قول الشافعي واحمد في احدى
 الروايتين بناء على ان الطلاق بالرجال وان العبد ما يملك طليقتين ولو كانت زوجته حرة **والثاني** ان له ان يعقد عليها عقدا
 مستأنفا من غير اشتراط زوج وصابه كما دل عليه حديث عمر بن معتب هذا وهذا احد الروايتين عن احمد وهو قول ابن عباس
 رضي الله عنهما واحدا الوجهين للشافعية ولهذا القول فقه دقيق فانها ما حرمتها عليه التطليقتان لنقصه بالرق فاذا عتق و
 في العدة زال النقص وجلس بملك الثلث وانما لم يكمل باقية فملك عليها قام الثلث وله رجعتها وان عتق بعد انقضاء عدتها
 بانتهى منه وحلت له بدون الزوج وصابه فليس بعيد في القياس **الثالث** ان المرأة يرتجعها في عدتها وان ينكحها بعد ما
 بدون زوج وصابه ولو لم يعتق وهذا مذهب اهل الظاهر جميعهم فان عندهم ان العبد احر في الطلاق سواء ود كرسفيلان بن عيينة
 عن عمرو بن دينار عن ابى عبد الله مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما ان عبد الله طلق امرأته تطليقتين فامره ابن عباس
 ان يرتجعها قال فقال ابن عباس هي لك فاستحلها بملك اليين **والقول الرابع** ان زوجته ان كانت حرة ملك عليها تمام الثلث و
 ان كانت امة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وهذا قول ابى حنيفة وهذا موضع اختلف فيه السلف والخلف على اربعة اقوال
احدها ان طلاق العبد احر سواء وهذا مذهب اهل الظاهر جميعهم حكاه عنهم ابو محمد بن حزم واحتجوا بعموم النصوص الواردة
 في الطلاق واطلاقها وعدم تفرقها بين حر وعبد او تحم الامامة على التفرق فقد صح عن ابن عباس انه افتى خالما له برجعة زوجته
 بعد طليقتين وكانت امة وفي هذا النقل عن ابن عباس نظر فان عبد الرزاق روى عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ان ابامعبد اخبر
 ابن عبد الله كان لابن عباس كانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبقيها فقال له ابن عباس لا طلاق لك فراجعها قال عبد الرزاق
 حدثنا عمر بن سماك بن الفضل ان العبد سأل ابن عمر رضي الله عنهما فقال لا ترجع اليها وان ضرب راسك فخذ هذه الفتوى ان
 طلاق العبد بيد سيده لا كما ان كاحه بيده كما روى عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن عبد الكريم الجعفي عن عطاء عن
 ابن عباس قال ليس طلاق العبد وقتة بشئ وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابى الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الامامة
 والعبد سيدهما يجتمع بينهما ويفرق وهذا قول ابى الشعثاء وقال الشعبي اهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا الا باذن سيده فهذا
 ما اخذ ابن عباس لا انه يرى ان طلاق العبد ثلثا اذا كانت تحت امة وما اعلم احدا من الصحابة قال بذلك **القول الثاني** انه
 اى الزوجين مرق كان الطلاق يسبب رقة اثنتين كما روى حماد بن سلمة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال احر يطلق الامة تطليقتين وتعتد محيضتين والعبد يطلق احره تطليقتين وتعتد ثلث حيض الى هذا ذهب عثمان بن

في المحرور العبد سواء قال ولو قد قال مالك ان لم يكن يتكلم ربا كالحرة حاجته الى ذلك كحاجة المحرور قال الشافعي احمد اجمالا في الايراد كما
 انحلت خسر الزوجة في صورتين سواء قال ابو حنيفة ان طلاقه طلاق المحرور سواء اذ كانت امرأتهما حرتان اسمها لا طلاق مخصوص
 الطلاق وعمومها المحرور العبد قال احمد بن حنبل والناس معه صياحه في الكفارات كلها وصيام المحرور سواء وحده في السرقة
 والشراب حد المحرور سواء قالوا لو كانت هذه الاثام او بعضها ثابتا لما سبقتمونا اليه لا خلبتمونا عليه ولو اتفقت اثار الصحابة لم نعد
 الى غير هاتان الحقي لا يعدوهما والله التوفيق **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** ان الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره قال الله تعالى
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّيْتُمْ فَمَا تُطْلَقُ مِّنْكُمْ نِسَاءٌ فَادِّخُوا لَكُمْ أَنفُسَكُمْ وَأُولَئِكَ يَتَذَكَّرُونَ وَأَقْرَبُوهُنَّ بَعْرُوفٍ
 فجعل الطلاق لمن نكح لان له الامساك وهو الرجعة وروى ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 رجل فقال يا رسول الله سيدى زوجى امته وهو يريد ان يفرق بينهما قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال
 يا ايها الناس ما بال احدكم يزوجه عبدا امته ثم يريد ان يفرق بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جبر
 عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول طلاق العبد بيد سيده ان طلق جازوان فرق فرقى واحدة اذا كان له جميعا
 فان كان العبد له والامة لغيرة طلق السيد ايضا ان شاء وروى الثوري عن عبد الكريم الجوزي عن عطاء عنه ليس طلاق العبد
 ولا فرق بينهما **ثبت في صحيح عبد الرزاق** عن ابن جبر اخبرني ابو الزبير سمع جابر يقول في الامة والعبد سيدهما جميعا ما يفرق وقضاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان يتبع وحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم وان كان في سناده ما فيه فالقرآن يعضد
 وعليه عمل الناس **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** ان طلق دون الثلث ثورا جمعها بعد زجر انها على بقية الطلاق ذكر ابن المبارك
 عن عثمان بن مقسوة انه اخبره انه سمع نبيه بن بنت وهب يحدث عن رجل من قومه عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في المرأة يطلقها زوجها دون الثلث ثورا جمعها بعد زجر انها على ما بقي من الطلاق وهذا
 الاثر وان كان فيه ضعف وقهول فعليه اكرام الصحابة كما ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن مالك وابن عبيدة عن زهري عن ابن المسيب
 وحيد بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه
 يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا امرأة طلقها زوجها تطليقة او تطليقتين فتركها حتى تكمل زوجها غير فيموت عنها
 او يطلقها فتركها زوجها الاول فانها عنده على ما بقي من طلاقها وعن علي بن ابى طالب ابى بن كعب عمران بن حصين رضي الله عنهما
 مثله قال الامام احمد هذا قول الاكابر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بن مسعود وابن عمر بن عباس رضي الله عنهما تعود على
 الثلث قال ابن عباس رضي الله عنهما نكاح جديد وطلاق جديد ذهب الى القول الاول اهل الحديث فيهم احمد والشافعي ومالك وذهب
 الى الثاني ابو حنيفة هذا اذا اصابها الثاني فان اصابها في على ما بقي من طلاقها عند الجميع وقال النخعي لو سمع فيها اختلافا ولو ثبت
 الحديث كان فصل النزاع في المسألة ولو اتفقت اثار الصحابة لكانت فصلا ايضا وما فقه المسألة فمتجاذب فان الزوج الثاني
 اذا هدمت اصابته الثلث واعادتها الى الاول يطلق جديد فمادونهما الى اصحاب القول الاول يقولون لما كانت اصابة الثاني شرطا
 في حل المطلقة ثلث الاول لو يكن بدم هدمها واعادتها على طلاق جديد اما من طلقت دون الثلث فلم تصادف اصابة
 الثاني فيها تحريم ايزيله ولا هي شرطا في الحل الاول فلم يهدم شيئا فوجودها كعدمها بالنسبة الى الاول احالها له فعادت على ما بقي كما

لو لم يصحبها فان اصابته لا اثر لها البتة ولا لاول نكاحه وطلاقه معلق بها وبوجه ما لا تأثر لها فيه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلثا لا تحل لاول حتى يطأها الزوج الثاني ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان امرأة رفاعة القرظي جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني فبیت طلاقه وانى نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي ان مامعه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائش قويدن ان ترجعي الى رفاعة لاحق تذي وفي عسيلة ويزو وعسيلة وفي سنن النسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العسيلة ابجاء لو لم يزل فيها عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته ثلثا في تزوجها الرجل فيغلق الباب يرخي الست ثم يطلقها قبل ان يدخل بها قال لا تحل لاول حتى يجامعها الاخر فتضمن هذا الحكم امرأته لا يقبل قول المرأة على الرجل انه لا يقدر على جماعها الا ان ان اصابته الزوج الثاني شرط في حلها لاول خلافا لمن اكتفى بمجرد العقد فان قوله مردود بالسنة التي لا مرد لها الا ان لا يشترط الا نزال بن كفي مجرد ابجاء الذي هو ذوق العسيلة الرابع انه صلى الله عليه وسلم لم يجعل مجرد العقد المقصود الذي هو نكاح مرغبة كافيا ولا اتصال الخلوة به واغلاق الابواب ارخاء الستور حتى يتصل به الوطى وهذا يدل على انه لا يكفي مجرد عقد التحليل الذي لا يخص للزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد واحلالها لاول بطريق لا ولي فانه اذا كان عقد الرغبة المقصود للرد ام غير كان حتى يوجد فيه الوطى فكيف يكفي عقد تنيس مستعار ليحلها لا مرغبة له في امساكها وانما هو عارية كحمار الفرس المستعار للضارب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تقيم شاهدا واحدا على طلاق زوجها والزوج منكوكرا بن وضاح عن ابن ابي مريون عن عمرو بن ابي سمية عن زهير بن محمد عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استخلف زوجها فان حلف بطل عنه شهادة الشاهد وان نكل فتكوله بمنزلة شاهد آخر وعاد طلاقه فتضمن هذا الحكم أربعة امورا **احدها** انه لا يكفي بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة قال الامام احمد الشاهد واليمين انما يكون في الاموال خاصة لا تقم في حد ولا نكاح ولا طلاق ولا اعتاق ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية خبيثة عنه حتى ان العبد اذا دعي ان سيده اعتقه وانك بشاهد حلف مع شاهده وصار حرا واختاره الحنفى وتصل احمد في شريكتين في عباد حتى كان احدهما يمينان شريكه اعتق حقه منه وكانا معتبرين عدلين فللعبدان يحلف مع كل واحد منهما بما دعي به حررا ويحلف مع احدهما وييمين نصفه حرا لكن لا يعرف عنه ان الطلاق يثبت بشاهد يمين وقد دل حديث عمرو بن شعيب بهذا انه يثبت بشاهد ونكول الزوج وهو الصواب ان شاء الله تعالى فان حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لا يعرف من ائمة الاسلام الا من اجمعه به وبنى عليه مذهبه ان خالفه في بعض المواضع وزهير بن محمد الراوى عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب في الصحيحين عمرو بن ابي سلمة هو بو حنظل التميمي محبته في الصحيحين ايضا فمن اجمعه بحديث عمرو بن شعيب فهذا الحديث **الثاني** ان الزوج يستخلف في دعوى الطلاق اذا لم تقم للمرأة به بينة لكن انما استخلفه مع قوة جانب له دعوى بيمينته **الثالث** انه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه واحدا في احدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير ان يسمع فاذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق واخلفناه لها في احدى الروايتين فنكل قضى عليه فاذا اقامت شاهدا واحدا ولو خلف الزوج على عدم دعواها بالقضاء بالنكول عليه في هذه الصورة اقوى وظاهر الحديث انه لا يحكم على الزوج بالنكول الا اذا اقامت المرأة

شاهدا واحداً كما هو أحدى الروايتين عن مالك وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع نكوله لكن من يقضى عليه به يقول النكول مما
 اقراهم بينة وكلاهما يحكم به ولكن ينتقض هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص في حجاب بان النكول بدل استغنى به فيما
 يباح ببذل هو الاموال حقوقها دون النكاح وتوابعه **الرابع** ان النكول بمنزلة البينة فلما اقامت شاهداً واحداً وهو شرط البينة
 كان النكول قائماً مقام تمامها ونحن نذكر مذهبنا للناس في هذه المسألة فقال ابو القاسم بن الحلاب في تفريره واذا ادعت المرأة
 الطلاق على زوجها لم يحلف على دعواها فان اقامت على ذلك شاهداً واحداً لم تحلف مع شاهدها ولو ثبت الطلاق على زوجها وهذا
 الذي قاله لا يعلم فيه نزاع بين الامة الا ربعة قال لكن يحلف لها زوجها فان حلف برى من دعواها قلنا هذا فيه قولان للفقهاء
 من ايتان عن الامام احمد احدى هما انه يحلف لدعواها وهو مذهب مالك والى حنيفة والثانية لا يحلف فان قلنا لا يحلف فلا إشكال
 وان قلنا يحلف فنحل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك احدهما انها تطلق عليه بالشاهد
 والنكول على هذا الحديث وهذا اختيارنا في مذهبنا في غاية القوة لان الشاهد والنكول سببان من جهتين مختلفتين فقوى
 جانب الدعوى بهما نحكم به فهذا مقتضى الاثر والقياس والرواية الثانية عنه ان الزوج اذا نكل عن اليمين حبس فان طال حبسه
 تركت واختلفت الرواية عن الامام احمد هل يقضى بالنكول في دعوى المرأة الطلاق على روايتين ولا اثر عنده كاقامة الشاهد ^{احد}
 بل اذا ادعت عليه الطلاق ففيه روايتان في استحلافه فان قلنا لا يستحلف لويكن لدعواها اثر وان قلنا يستحلف فابي هل يحكم
 عليه بالطلاق فيه روايتان وسياتي ان شاء الله تعالى الكلام في القضاء بالنكول وهل هو اقرا او بدل واقام مقام البينة في موضع
 من هذا الكتاب **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** في تخيير الزوجه بين المقام معه وبين مفارقه من له ثبت في الصحيحين عن
 عائشة رضي الله عنها قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير الزوجه بدلى فقال اني ذاك انك امرى فلا عليك ان لا تعجلي حتى
 تستامري ابويك قالت رضي الله عنهما وقد علم ان ابواي لو يكونا ليامرني بفراقه ثم قرأ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّزَوَّجِكَ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ
 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا** **وَإِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** **وَالْآخِرَةَ** **فَإِنَّ اللَّهَ** **أَعَدَّ
 لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا** فقلت في هذا استامر ابواي فاني اريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل الزوجه النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك طلاقاً قال ربعة وابن شهاب فاخترت واحدة منهمن نفسها فذهبت وكانت
 البتة قال ابن شهاب كانت بدوية قال عمرو بن شعيب هي ابنة الضحاك العامرية رجعت الى اهلها وقال ابن حبيب قد كان دخل
 بها انتهى قيل لم يدخل بها وكانت تلتد بعد ذلك البعر فنقول ان الشقية تختلف الناس في هذا التخيير في موضعين أحدهما في
 ما شئ كان والثاني في حكمه فاما الاول فالذي عليه الجمهور انه كان بين المقام معه والفراق وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن
 ان الله تعالى لما خيره بين الدنيا والآخرة ولو خيره في الطلاق وسياق القرآن وقول عائشة يرد قوله ولا ريب انه سبحانه خير
 بين الله ورسوله والدار الآخرة وبين الدنيا وزينتها وجعل موجب اختياره الله ورسوله والدار الآخرة المقام معه ورسوله
 وموجب اختياره الدنيا وزينتها ان يمتعهن ويسرحهن سرا حاً جميلاً وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع واما اختلافهم في حكمه ففي
 موضعين أحدهما في حكم اختيار الزوج والثاني في حكم اختيار النفس فاما الاول فالذي عليه معظروا أصحاب النبي ونسأوه كلهم ومعظم
 الامة ان من اختارت زوجها الرطلق ولا يكون التخيير مجردة طلاقاً صح ذلك عن عمرو بن مسعود وابن عباس وعائشة قالت عائشة

خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فلو يكن طلاقا عن أم سلمة وقرينة اختها عبد الرحمن بن أبي بكر وحم عن علي بن زيد
ابن ثابت وجماعة من الصحابة أنها ان اختارت زوجها طلاق رجعية وهو قول الحسن بن زياره عن أحمد بن حنبل عنه استحق بن
منصور قال ان اختارت زوجها واحدة يملك الرجعة وان اختارت لنفسها فثلث قال أبو بكر انفرد بهذا استحق بن منصور والعمل على
ما رواه الجماعة قال صاحب المغني وجه هذه الرواية ان التخيير كناية نوى بها الطلاق فوقع بجردها كسائر كنيائاته وهذا هو الذي
صرحت عائشة وأبو الحنفية معها بانكاره ورواه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اختارها ازواجه لم يقل في قسم يكن طلاقا ولو راجع من
وهي علم الأمة بشان التخيير وقد حم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو يكن ذلك طلاقا في لفظ لو فعلا طلاقا في لفظ خيرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان طلاقا والذي يحظه من قال أنها طلاق رجعية ان التخيير تمليك ولا تملك المرأة نفسها الا قد طلقت
قالتمليك مستلزم لوقوع الطلاق وهذا مبني على مقدمتين أحدهما ان التخيير تمليك والثانية ان التمليك يستلزم وقوع الطلاق
وكلا المقدمتين ممنوعة فليس التخيير بتمليك ولو كان تمليكا لاستلزم وقوع الطلاق قبل ايقاع من ملكه فان غاية امره ان تملكه
الزوجة كما كان الزوج يملكه فلا يقع بدون ايقاع من ملكه ولو حم ما ذكره كان بائنا لان الرجعة لا تملك بها نفسها ولا تختلف الفقهاء
في التخيير هل هو تمليك او توكيل او بعضه تمليك وبعضه توكيل وهو تطبيق منجز او غولا اثره البتة على مذاهب خمسة والتفرق هو
مذهب أحمد مالك فقال ابو الخطاب في ريس المسائل هو تمليك يقف على القبول وقال صاحب المغني فيه اذا قال امرئ بيدك او اختار
فقلت قبلت لو يقع شئ لان امرئ بيدك توكيل فتقولها في جوابه قبلت ينصرف الى قبول الوكالة فلم يقع شئ كما لو قال لاجنبية امرأته
بيدك فقلت قبلت وقوله اختاري في معناه وكذلك ان قالت اخذت امرئ نص عليها أحمد في رواية ابراهيم بن هانئ اذا قال لامرأته
امرئ بيدك فقلت قبلت ليس بشئ حتى يتبين قال اذا قال لامرأته اختاري فقلت قبلت نفسي واخترت نفسي كان ايبين انتهى
وفرق مالك بين اختاري وبين امرئ بيدك فجعل امرئ بيدك تمليكا واختاري تخييرا لا تمليكا قال اصحابه وهو توكيل للمنافع في ان
أحدهما انه تمليك وهو الصحيح عند اصحابه والثاني انه توكيل وهو القديري وقال الحنفية تمليك وقال الحسن وجماعة من الصحابة هو
تطبيق تقع به واحدة منجزه وله رجعتا وهي رواية ابن منصور عن أحمد بن حنبل قال هل الظاهر جماعة من الصحابة لا يقع به طلاق سواء
اختارت نفسها واختارت زوجها ولا اثر للتخيير في وقوع الطلاق ونحن نذكر ما أخذ هذه الأقوال على نجه الاشارة اليها قال اصحاب التمليك
لما كان البضع يعود اليها بعد ما كان للزوج كان هذا حقيقة التمليك قالوا وايضا فالتوكيل يستلزم اهلية التوكيل لمباشرة ما ذكره
فيه والمرأة ليست باهل ليقام الطلاق ولهذا لو وكل امرأة في طلاق زوجته لم يقع في أحد القولين لانها لا تبشر الطلاق والذين صححوه
قالوا كما يصح ان يوكل رجلا في طلاق امرأته يصح ان يوكل امرأة في طلاقها او وايضا فالتوكيل لا يعقل معناه ههنا فان التوكيل هو الذي يتصرف
لموكله لا لنفسه والمرأة ههنا انما تتصرف لنفسها وتحظرها وهذا فيما في تصرف التوكيل قال اصحاب التمليك للفظ صاحب المغني في قوله ان توكيل
لا يصح فان الطلاق لا يصح تمليكه ولا تنقل عن الزوج وانما يوجب فيه غيره عنه فاذا استتاب غيره فيه كان توكيدا لا غير قالوا ولو كان
تمليكا لكان مقتضاها انتقال ملك اليها في بضعها وهو محال فانه لو يخرج عنها لهذا ووطيت بشبهة كان المرد لها لا للزوج ولو ملك
البضع ملك عوضه لمن ملك منفعة عين كان عوض تلك المنفعة له قالوا وايضا فلو كان تمليكا لكانت المرأة مالكة للطلاق وحسبنا
يجب ان لا يبقى الزوج مالا لا يستحالة كون الشئ الواحد بجميع اجزائه ملكا للمالكين في زمن واحد الزوج مالك للطلاق بعد التخيير

فلا تكون هي مالكة له بخلاف ما ذكره قائله وقيل بالاستنباط كان الزوج مالكا وهي ماثبة ووكيلة عنه قالوا ايضا وقال لها طلق
نفسك ثم حلف الا يطلق فطلعت نفسها حنت فدل على انها ماثبة عنه وانه هو المطلق قالوا ايضا فقوله كونه تملك اما ان تريد
به ان ملكها لنفسها او ان ملكها ان تطلق فان اردت الاول لم يمكن يقع الطلاق بمجرد قولها قبلت لانها انما ياتى بغيره بضمها
عن ملكه واتصل به القبول ان اردت الثاني فهو معنى التوكيل ان غيرت العبارة قال المفسرون بين بعض صوتا وبعض وهم اصحا واليك
اذا قال لها امرك بيدك او جعلت امرك اليك او ملكتك امرك فذلك تملك اذا قال لها اختارى فهو اختيارى قالوا والفرق بينهما حقيقة
وحكم اما الحقيقة فلان اختارى لو تضمن اكثر من تخييرها لم يملكها لنفسها وانما خيرا بين امرين بخلاف قوله امرك بيدك فانه لا يملك
بيدها الا وهي مالكة واما الحكم فلانه اذا قال لها امرك بيدك وقال اردت به واحدة فالقول قوله مع يمينه واذا قال اختارى فطلعت
نفسها ثلثا وقعت ولو قال اردت واحدة الا ان تكون غير مدخول بها فالقول قوله في ارادته الواحدة قالوا لان التخيير يقتضى ان لها ان
تختار لنفسها ولا يحصل لها ذلك الا بالبيئونة فان كانت مدخولا بها لم تكن الا بالثلث وان لم تكن مدخولا بها بابت بالواحدة وهذا
بخلاف امرك بيدك فانه لا يقتضى تخييرها بين نفسها وبين زوجها بل تملكها امرها وهو اعم من تملكها الا بانه بثلت او واحدة
تنقضى بها عدتها فان اراد بها احد محتمليه قبل قوله وهذا بعينه يرد عليهم في اختارى فانه اعم من ان تختار البيئونة بثلت او واحدة
وتنقضى بها عدتها بل امرك بيدك اصرح في تملك الثلث من اختارى لانه مضاف ومضاف اليه في جميع امورها بخلاف اختارى
فانه مطلق لا عموم له فمن اين يستفاد منه الثلث وهذا منصوص لا مام احمد فانه قال في اختارى انه لا تملك به المرأة اكثر من طلبة
واحدة الابنية الزوج ونص في امرك بيدك وطلاقك بيدك وكلت في الطلاق على انها تملك به الثلث وعنه رواية اخرى انها لا تملكها
الا بنية واما من جعله تطليقا مخيرا فقد تقدم وجهه قوله وضعفه واما من جعله لغوا فهو ما خذلنا احدنا من ان الطلاق لا يجعله
الله بيد النساء انما جعله بيد الرجال لا يتغير شرع الله باختيار العبد فليس له ان يختار نقل الطلاق الى من لم يجعل الله الطلاق اليه
قال ابو عبيد القاسم بن سلام حدثنا ابو بكر بن عياش حدثنا حبيب بن ابي ثابت ان رجلا قال لامرأة له ان ادخلت هذا العدل الى
هذا البيت فامر صاحبك بيدك فادخلته فوالت هي طالق فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاباها منه فمر ابعده الله بن
مسعود فاخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا امير المؤمنين ان الله تبارك وتعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولو جعل النساء قوامات
على الرجال فقال له عمر رضي الله عنه فماترى قال اراها امرأته قال وانا ارى ذلك فجعلها واحدة قلت يحتمل انه جعلها واحدة بقول
الزوج فامر صاحبك بيدك ويكون كناية في الطلاق ويحتمل انه جعلها واحدة بقول ضرتها هي طالق ولو جعل للضرة ابانتها لثلاث تكون
هي القوامة على الزوج فليس هذا دليل لما ذهب اليه هذه الفرقة بل هو حجة عليها وقال ابو عبيد ثنا عبد الغفار بن داود عن
ابن لهيعة عن يزيد بن ابى حبيب ان ربيعة الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن ابى بكر فملكها امرها فقالت انت طالق
ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان اخذها لطلاق لها لان المرأة لا تطلق وهذا ايضا لا يدل لهذه الفرقة لانه انما يقع الطلاق لا فاصلا
الى غير محله وهو الزوج وهو ليقول انما منك طالق وهذا نظير ما رواه عبد الوزاري ثنا ابن جهم اخبرني ابو الربيع ان مجاهدا اخبره ان
رجلا جاء الى ابن عباس رضي الله عنهما فقال ملكت امرأتى امرها فطلعتني ثلثا فقال ابن عباس خطأ الله نوءها الطلاق لك عليها و
ليس لها عليك طلاق قال لا ثم سالت ابا عبد الله عن الرجل يقول لامرأته امرك بيدك فقال قال عثمان رضي الله عنه نعم القضاء

ما قضت قلت فان قالت قد طلقت نفس ثلثا قال القضاء ما قضت قلت فان قالت قد طلقتك ثلثا قال المرأة لا تطلق واخبرني
ابن عباس رضي الله عنهما خطأ الله نوهها ورأى عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل جعل
امراته في يدها فقالت قد طلقتك ثلثا قال ابن عباس رضي الله عنه خطأ الله نوهها او اطلقت نفسها قال احمد وعنه
ابو مطرف قال خطأ الله نوهها ومكن روى عبد الرزاق عن ابن جريح قال سألت عبد الله بن طاووس كيف كان ابو يونس يقول في رجل
ملك امرأته امرها اتملك ان تطلق نفسها ام لا قال كان يقول ليس الى النساء طلاق فقلت له فكيف كان يقول في رجل ملك رجلا
امرأته ايملك الرجل ان يطلقها قال لا فهذا صريح من مذهب طاووس ان لا يطلق الا الزوج وان تملك الزوجة امرها تقول وكذلك
توكيله غير في الطلاق وقال ابو محمد بن حزم وهذا قول ابن سليمان وجميع اصحابنا الحجة الثانية هو لا ان الله سبحانه انما جعل امر
الطلاق الى الزوج دون النساء لانهن ناقصات عقل ودين والغالب عليهن لفسادهن تذهب بهن الشهوة والميل الى الرجال كل
مذهب فلو جعل امر الطلاق اليهن لم يستقم للرجال معهن امر وكان في ذلك ضرر عظيم بالزواج من فاقضت حكمته ورحمته انه
لوجع لا يديهن شيئا من امر الفرق وجعله الى الزوج فلو جاز لا تزواج نفس ذلك اليهن لناقض حكمته ونظره للزواج قالوا
واحد لث انما يدل على التخيير فقط فان اختر الله ورسوله والدار الاخرى كما وقع كن ازواجه بحالهن وان اخترن انفسهن متعهن
وطلقن هو بنفسه وهو السراح الجليل لان اختيارهن لا نفسهن يكون هو نفس الطلاق وهذا في غاية الظهور كما ترى قال هؤلاء
والاثر عن الصحابة في ذلك مختلفة اختلافا شديدا فهم عن عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت في رجل جعل امرأته بيدها فطلعت
نفسها ثلثا فاطلقة واحدة رجعية وهم عن عثمان رضي الله عنه ان القضاء ما قضت ورواه سعيد بن منصور عن ابن عمر وغيره
عن ابن الزبير وهم عن علي بن زيد جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انها ان اختارت نفسها واحدة بائنة وان اختارت زوجها واحدة
رجعية وهم عن بعض الصحابة انها ان اختارت نفسها فثلث بكل حال روى عن ابن مسعود فيمن جعل امرأته بيدها فطلقتها
فليس بشئ قال ابو محمد بن حزم قد نقصنا من روى عنه من الصحابة انه يقع به الطلاق فلو لم يكونوا بين من جهة عنه ومن لم
يعم عنه الا سبعة ثم اختلفوا وليس قول بعضهم اولى من قول بعض الا ترى في شئ منها الا ما روىنا من طريق النسائي اخبرنا عن علي
ابن هاشم بن سليمان بن حرب ثنا احمد بن زيد قال قلت لابي السخيتي ان هل عدت احدا قال في امرتك بيدك انها ثلث غير محسوق لا انفس
خفرا الا ما حدثني به قتادة عن كثير بن مولى بن سمرق سمعت عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلث قال ايوب
قلقت كثير امولى بن سمرق نسأله فلم يعرفه فوجعت الى قتادة فاخبرته فقال نسي قال ابو محمد بن كثير مولى بن سمرق مجهول لو كان مشهورا
بالثقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر وقد اوقفه بعض رواه على ابي هريرة انتهى وقال المروزي سألت ابا عبد الله ما تقول في امرأة
خيارت فاختارت نفسها قال فيها خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انها واحدة ولها الرجعة عمرو بن مسعود وابن
عمرو عايشة وذكر المروقي غير المروزي هو زيد بن ثابت قال ابو محمد بن حزم من خيار امرأته فاختارت نفسها او اختارت الطلاق او اختارت
زوجها او اختارت شيئا فكل ذلك لا شئ وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه لا شئ من ذلك حكوه ولو كثر التخيير وكثرت اختيارات
الطلاق واختيار نفسها الف مرة وكذلك ان ملكها نفسها وجعل امرها بيدها ولا فرق ولا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
واذا الهيات في القرآن ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قول الرجل لامرأته امرك بيدك او اختاري يوجب ان يكون طلاقا وان لها ان تطلق

نفسها وان تخاطر طلاقا فلا يجوز ان يحرم على الرجل فروح ابا حه الله تعالى له ورسوله صلى الله عليه وسلم اقول لو وجبها الله لرسوله صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه قالوا واضطر ارب قال الموقعين وتناقضها ومعارضة بعضها لبعض يدل على فساد اصلها ولو كان الاصل صحيحا لاطردت فردعه ولو تناقضوا لم يختلفوا ونحن نشير الى طرف اختلافهم فاختلفوا هل يقع الطلاق بمجرد التخيير او لا يقع حتى تختار نفسها على قولين تقدم حكايتهما وتختلف الذين لا يوقعونه بمجرد قوله امرك بيدك هل يختص اختيارها بالمجلس او يكون في يدها ما يفسخه او يبطأها على قولين أحدهما انه يتقيد بالمجلس هذا قول ابى حنيفة والشافعي مالك في إحدى الروايتين عنه الثاني انه في يدها ابدا حتى يفسخه او يبطأها وهذا قول احمد وابن المنذر ابى ثور الرواية الثانية عن مالك ثم قال بعض اصحابه وذلك ما لو نطل حتى يتبين انها تركته وذلك بان يتعدى شهرين ثم اختلفوا هل عليها ميم انها تركت ام لا على قولين ثم اختلفوا اذا رجعت الزوج فيما جعل اليها فقال احمد واسمعي والاوزاعي والشعبي مجاهد عطاء له ذلك ويبطل خيارها وقال مالك ابو حنيفة والثوري الزهري ليس له الرجوع وللشافعية خلاف مبني على انه لو كس فيملك الموكل الرجوع او تملك ذلك لا يملك ثم قال بعض اصحاب القليبيك ولا يمتنع الرجوع وان قلنا انه تملك لانه لم يتصل به القبول فجاء الرجوع فيه كاهبة والبيع واختلفوا فيما يلزم من اختيارها لنفسها فقال احمد والشافعي واحدة مرجعية وهو قول ابن عمر بن مسعود وابن عباس اختارة ابو عبيد واسمعي وعن علي كرم الله وجهه واحدة بائنة وهو قول ابى حنيفة وعن زيد بن ثابت ثلث وهو قول الملقث وقال مالك ان كانت مدخولا بها فثلث وان كانت غير مدخول بها قبل منه دعوى الواحدة واختلفوا هل يفتقر قوله امرك بيدك الى نية ام لا فقال احمد والشافعي ابو حنيفة يفتقر الى نية وقال مالك لا يفتقر الى نية واختلفوا هل يفتقر وقوع الطلاق الى نية المرأة اذا قالت اخارت نفسي وفسخت نكاحك فقال ابو حنيفة لا يفتقر وقوع الطلاق الى نيتها اذا نوى الزوج وقال احمد والشافعي لا بد من نيتها اذا اختارت بالكناية ثم قال اصحاب مالك ان قالت اخارت نفسي وقبلت نفسي لزوم الطلاق ولو قالت لم ارضه وان قالت قبلت امرى سئمت عما اردت فان ارادت الطلاق كان طلاقا وان لم تردده لو يكن طلاقا ثم قال مالك اذا قال لها امرك بيدك وقال قصدت طلاقا واحدة فالقول قوله مع ميمنه وان لم يكن له نية فله ان يوقع ماشاء واذا قال اختاري وقال ارضت واحدة فاخارت نفسها طلقت ثلثا ولا يقبل قوله ثم ههنا فروق كثيرة مضطربة غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا اجماع والزوجة زوجها حتى يقوم دليل على نفي عصمته عنها قالوا لو لم يجعل الله الى النساء شيئا من النكاح ولا من انطلاق وانما جعل ذلك الى الرجال قد جعل الله سبحانه الرجال قوامين على النساء ان شاءوا امسكوا وان شاءوا اطلقوا ولا يجوز للرجل ان يجعل المرأة قامة عليا تشاعت امسكت وان شامت طلقت قالوا لو اجمعت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء لم يتعدوا اجماعهم لكن اختلفوا فطلبنا الحجج لا قوالهم من غير هان فلم نجد الحجج تقوم الا على هذا القول ان كان من يرى عنه قد روى عنه خلافا ايضا وقد اطل من ادعى الاجماع في ذلك فالنزاع ثابت بين الصحابة والتابعين كما حكينا له والحجة لا تقوم بالخلاف فهذا ابن عباس وعثمان بن عفان رضي الله عنهما قد قالان تملك الرجل لامرأته امرها ليس بشيء وابن مسعود يقول فيمن جعل امرأته بيد الآخر فظلمها فليس بشيء وطاوس يقول فيمن ملك امرأته امرها ليس الى النساء طلاق ويقول فيمن ملك رجلا امرأته ايملك الرجل ان يطلقها قال لا قلت اما المنقول عن طاوس فصحيح صريح لا مطعن فيه سندنا وصراحة اما المنقول عن ابن مسعود فمختلف فنقل عنه موافقه على زيد في الوقوع كما رواه ابن ابي ليلى عن الشعبي ان امرك بيدك واحتماري سواء في قول علي بن ابن مسعود وزيد ونقل عنه

فيمين قال لامرأته امرؤ لانة بيدك ان ادخلت هذا العدل البيت ففعلت انها امرأته ولو يطلقها عليه واما المنقول عن ابن عباس وعثمان فانها هو فيما اذا اضافت المرأة الطلاق الى الزوج وقالت انت طالق واحمد وما لك يقولان ذلك مع قولهما بوقوع الطلاق اذا اختلفا نفسها اوطلقت نفسها فلا يعرف عن احد من الصحابة الغاء التحيز والتعليك البتة لاهذه الرواية عن ابن مسعود وقد روى عنه خلافها والثابت عن الصحابة اعتبار ذلك بوقوع الطلاق به وان اختلفوا فيما قبلت به المرأة كما تقدم والقول بان ذلك لا اثر له لا يعرف عن احد من الصحابة البتة وانما هو ابو محمد في المنقول عن ابن عباس وعثمان ولكن هذا مذهب طاووس قد نقل عن عطاء ما يدل على ذلك فروى عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء رجل قال لامرأته امرؤ بيدك يوما ويومين قال هذا ليس بشئ قلت فاسئل اليها رجلا ان امرها بيدها يوما او ساعة قال ما تدري ما هذا ما اظن هذا شيئا قلت لعطاء امسكت عايشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير قال عطاء لا ناعرضت عليهم يطلقها ام لا ولو ملكها امرؤ ولا هيبة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عدلنا عن هذا القول لكن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم القدر وان اختلفوا في حكم التحيز ففي ضمن اختلافهم اتفقهم على اعتبار التحيز وعدم الغائه ولا مفسدة في ذلك والمفسدة التي ذكرتها في كون الطلاق بيد المرأة انما تكون ذلك لو كان بيد المرأة لا فاما اذا كان الزوج هو المستقل به فقد تكون المصلحة له وتنفق بينهما الى المرأة ليصير حالهما معها على بينة ان احبته فامته معهن وان كرهته فارقته فهذا مصلحة له ولها وليس في هذا ما يقتضي تغيير شرع الله وحكمه ولا فرق بين توكيل المرأة في طلاق نفسها وتوكيل الاجنبى لا معنى لمنع توكيل الاجنبى في الطلاق كما يصح توكيله في النكاح والخلع وقد جعل الله سبحانه الحكام النظر في حال الزوجين عند الشقاق ان رايا التفرق فرقا وان رايا اجمع جمعا وهو طلاق او فسخ من غير الزوج اما برضاة ان قيل هما وكيلان او بغير رضاة ان قيل حكمان وقد جعل الله سبحانه الحكماء ان يطلق على الزوج في مواضع بطريق النيابة عنه فاذا وكل الزوج من يطلق عنه او يحال لم يكن في هذا تغيير بحكم الله ولا مخالفة لدينه فان الزوج هو الذى يطلق اما بنفسه او بوكيله وقد يكون ان ينظر للرجل من نفسه ما اعلم بمصلحة فيفرض اليه ما هو اعلم بوجه المصلحة فيه منه واذا جاز التوكيل في العتق والنكاح والخلع والابراء وسائر الحقوق من المطالبة بها واثباتها واستيفائها والمخاصمة فيها ما الذى حرم التوكيل في الطلاق نعم الوكيل يقوم مقام المتوكل فيما يملكه من الطلاق وما لا يملكه وما يحل له منه وما يحرم عليه ففي حقيقة لو يطلق الزوج اما بنفسه او بوكيله **حکم رسول الله صلى الله عليه وسلم** الذى بينه عن ربه تبارك وتعالى فيمن حرم امته وزوجته او متاعه قال تعالى يا ايها النبي لو تحريم ما احل الله لك فبئس ما امرت به ان الله عفو رحيم قد فرض الله لك هؤلاء ايملاكم ثبت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم شرب عسلا في بيت سيمونة فاحالت عليه عايشة وحفصة حتى قال لن اعود له في لفظ وقد حلفت وفي سنن النسائي عن انس رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له امه يطأها فلم تزل به عايشة رضى الله عنها وحفصة حتى حرمها فانزل الله عز وجل يا ايها النبي لو تحريم ما احل الله لك وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهو ميان يكفرها وقال نقذ كان لكوني رسول الله اسوء حسنة وفي جامع الترمذي عن عايشة رضى الله عنها قالت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل احرام حلالا وجعل في اليمين كفارة هكذا رواه مسلم بن علقمة عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عايشة ورواه على بن مسهر وغيره عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم **هو** هو اصح انتهى كلامه عيسى قولها جعل احرام حلالا اي جعل الشئ الذى حرمه وهو العسل او

الجلدية حلالا بعد تحريمه لياها وقال لليث بن سعيد عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قبيصة بن ذؤيب قال
 سألت يزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم عن قال لامرأته انت على حرام فقال جميعا كفارتهم يمين وقال عبد الرزاق عن ابن هبيرة
 عن ابن ابي نعيم عن مجاهد عن ابن مسعود قال في التحريم يمين يكفرها قال ابن حزم وروى ذلك عن ابى بكر الصديق وعليشة امر
 المؤمنين رضي الله عنهم اجمعين منهم ابن ابي حاتم قال سألت نافع بن عمر رضي الله عنه عن اطلاق هو
 قال لا اوليس قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريته فامر الله عز وجل ان يكفر عن يمينه ولو حرمها عليه وقال عبد الرزاق
 عن عمر بن يحيى بن ابي كثير وابو اسحق في كلاهما عن عكرمة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال هي يمين يعني التحريم وقال سمعيل
 ابن اسحق ثنا المقدمي حدثنا حماد بن زيد عن محمد بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه ما قال اكرام يمين وفي صحيح البخاري عن سعيد
 ابن جبيرة انه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقولان اكرام امرأته ليس بشئ لكن في رسول الله اسوة حسنة فقل هذا رواية اخرى
 عن ابن عباس رضي الله عنهما وقيل انما اراد انه ليس بطلاق وفيه كفارة يمين وهذا احتج به بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
 الثاني ظاهر هذه المسألة فيها عشر من مذهب الناس نحن نذكرها ونذكر جوهرها وما عاخذها والواجب منها بعون الله وتوفيقه
احدها ان التحريم لا يشي فيه الا في الزوجة ولا في غيرها لطلاق ولا ايلاء ولا يمين ولا ظاهر روى كيع عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي
 عن مسروق ما ابالي حرمة امرأتي او قصعة من ثريد وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن مسلم عن الشعبي انه قال في
 تحريم المرأة طواهاون على من نفعي ذكر عن ابن جريح اخبرني عبد الكريم بن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال ما ابالي حرمتها يعني امرأته
 او حرمت ماء الفرو قال قتادة سأل رجل حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ذلك فقال قال الله تعالى فاذا فرغت فانصب والى ربيك
 فارغب وانت رجل تلعب فاذهب ذالعب هذا قول اهل الظاهر كلهم **المذهب الثاني** ان التحريم في الزوجة طلاق قلت قال ابن حزم
 قاله علي بن ابي طالب بن ثابت وابن عمر وهو قول الحسن ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي سبيح روى عن الحكم بن عيينة قلت الثابت
 عن يزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهما ما رآه هو من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن ابى هبيرة عن قبيصة
 انه سأل يزيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته انت على حرام فقال جميعا كفارتهم يمين والصحيح عنهما خلاف ذلك واما على كرم الله
 وجهه فقد روى ابو محمد من طريق يحيى القطان حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال يقول رجال في اكرام هي حرام حتى تنكح
 زوجا غيره ولا والله ما اال ذلك على كرم الله وجهه وانما قال على ما انا بحلق ولا بحرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر
 وما الحسن رضي الله عنه فقد روى ابو محمد من طريق قتادة عنه انه قال كل حلال على حرام فهو يمين ولعل ابو محمد غلط على علي بن زيد
 وابن عمر من مسألة الخلية والبرية والبتة فان احمد حكي عنهم انها قلت وقال هو عن علي بن عمر رضي الله عنهم صحيح فوه ابو محمد وحكا
 في انت على حرام وهو ظاهر كما نهم فروا بين التحريم فاقوا فيه بانه يمين وبين الخلية فاقوا فيه بالثبوت ولا علم احدا قال انه ثلث بكل
 حال **المذهب الثالث** انه ثلث في حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك وان كانت غير مدخول بها وقع ما نواه من واحد أو اثنين
 وثلث فان اطلق فواحدة وان قال لو ارد طلاقا فان كان قد تقدم كلام يجوز صرفه اليقبل منه وان كان ابتداء لم يقبل ان حرم لم يمت
 او طعامة او متاعه فليس بشئ وهذا مذهب مالك **المذهب الرابع** انه ان نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى به الثلث فثلث وان
 ان نوى زوجها واحدة بائنة وان نوى يميناً فهو يمين فيها كفارة وان لم ينو شيئا فهو ايلاء فيه حكم ايلاء فان نوى الكذب صدق في

الفتيا ولو يكن شيئاً ويكون في القضاء ايلا حوان صادق غير الامة كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارتها وهذا مذهب ابي حنيفة
المذهب الخامس انه انما يطلق في ما نواه فان اطلق وقعت واحدة وان نوى الظهار كان ظهراً وان نوى
اليمين كان يميناً وان نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهراً فعليه كفارة يمين وان لو ينو شيئاً ففعله وكان أحدهما لا يلزمه شيء و
الثاني يلزمه كفارة يمين وان صادف جارية فنوى عتقها وقم العتق وان نوى تحريمها الزمة بنفسه للمنفق كفارة يمين وان نوى الظهار
منها لم يصح ولو يلزمه شيء وقيل بل يلزمه كفارة يمين وان لو ينو شيئاً ففعله وكان أحدهما لا يلزمه شيء والثاني عليه كفارة يمين وان حلف
غير الزوجة والامة لم يحرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي **المذهب السادس** انه ظهراً لطلاقها ولو ينو حلالاً لم يصح
بالنية الى الطلاق واليمين فينصرف الى ما نواه هذا ظاهر مذهب أحمد وعنه رواية ثالثة انه باطلاق يمين الا ان يصرفه بالنية الى
الظهار او الطلاق فينصرف الى ما نواه وعنه رواية ثالثة انه ظهراً لكل حال ولو نوى شيئاً ففعله رابعة حكاه ابو الحسنين في فروعهم
انه طلاق بائن ولو وصله بقوله اعني به الطلاق فعنه فيه رأيان احدهما انه طلاق فعلي هذا هل يلزمه الثلث او واحدة على
رأيتين والثانية انه ظهراً ايضاً كما لو قال انت على ظهري اعني به الطلاق هذا تخيير مذهب **المذهب السابع** انه ان نوى بثلث
فثلاث وان نوى به واحدة ففي واحدة بائنة وان نوى به يميناً ففي يمين وان لو ينو شيئاً ففعله لا شيء فيها وهذا مذهب سفيان
الثوري وكذا عن ابو محمد بن حمر **المذهب الثامن** انه طلقة واحدة بائنة لكل حال وهذا مذهب حماد بن ابي سليمان **المذهب**
التاسع ان نوى بثلث فنثث وان نوى واحدة لم ينو شيئاً فواحدة بائنة وهذا مذهب ابو ابيهم حكاه عنه ابو محمد بن خزيمة **المذهب**
العاشر انه طلقة رجعية حكاه ابن الصباغ وصاحبه ابو بكر الشاشي عن الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **المذهب**
الحادي عشر انها حرمت عليه بذلك فقط ولو يذكروها ظهراً او لا طلاقاً ولا يميناً بل الزموا به موجب تحريمه قال ابن حزم رحمه الله عن
علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو رجل من الصحابة لو يسموا وعنه ابى هريرة وعنه عن الحسن وخالد بن عمر وجابر بن زيد وقمادة انهم
امروا باجتنابها فاقطع **المذهب الثاني عشر** التوقف في ذلك لا يحرمها المفتي على الاوجه ولا يحلها له كما رواه الشعبي عن علي كرم الله وجهه
انه قال ما لنا بحلها ولا بحرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر **المذهب الثالث عشر** الفرق بين ان يوقع التحريم بخبر او
معلقاً عليه ما مقصودا وبين ان يخرج به محرم اليمين فالاول ظهراً لكل حال ولو نوى به الطلاق ولو وصله بقوله اعني به الطلاق والثاني
يمين يلزمه به كفارة يمين فاذا قال انت على حرام او اذا دخل رمضان فانت على حرام فظهاراً اذا قال ان سافرت او ان كملت هذا وكملت
فلاناً فافترق على حرام يمين مكفرة وهذا اختيار شيخ الاسلام بن تيمية فلهذا اصول المذاهب في هذه المسألة وتتفرع الى اكثر من
عشرين مذهباً **فصل** فاما من قال التحريم كله لغواً في شيء فاحتجوا بان الله سبحانه لم يجعل للعبد تحريماً الا تحليلاً وانما جعل له
تعالياً لاسباب التي تحل بها العين وتحرم كالطلاق والنكاح والبيع والعتق وما مجرد قوله حرمت كذا فهو على حرام فليس اليه قال تعالى
ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام ثم قالوا على الله الكذب قال تعالى يا ايها النبي لو تحريم ما احل الله لك
فاذا كان سبحانه لم يجعل لرسوله ان يحرم ما احل الله له فكيف يجعل لغيره التحريم قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امر فهو رد وهذا التحريم كذلك فيكون رهاً باطلاً فالاولا فرق بين تحريم الحلال وتحليل الحرام وكما ان هذا الثاني لغواً لا اثر له فذلك الاول
قالوا ولا فرق بين قوله لا امرأته انت على حرام وبين قوله طعنه هو على حرام قالوا وقوله انت على حرام اما ان يريد به انشاء تحريمها

والاخبار عنها بانها حرام وانشاء تحريم محال فانه ليس اليه انما هو الى من احل المحل الحرام وشرع الاحكام وان اراد
 الاخبار فهو كذب فهو اما خبر كاذب وانشاء محال كالاخبار من القول قالوا ونظرنا فيما سوى هذا القول فربيناها او الامم مضطربة
 متعارضة يرد بعضها بعضا فلو تحرم الزوجة بشئ منها بغير بهان من الله ورسوله فنكون قد ارتكبنا امرين تحريم ما على الاول و
 احلالها لغيره والاصل بقاء النكاح حتى تجتمع الامة او يأتي بهان من الله ورسوله على زواله فيتعين القول به فهذا الوجه هذا
 الفرق **فصل** ما من قال ان مثلث بكل حال ان ثبت هذا عنه فيحتمل له بان التحريم جعل كناية عن الطلاق وعلى نواحه تحريم
 الثلث فيحمل على اعمى نواحه احتياطاً للابضاح وايضاً فان اتينا التحريم بذلك وشككنا هل هو تحريم يزيد الكفاية كالظهار او يزيله كحل
 العقد كالحلم او لا يزيله الا لزوم واصابه كتحريم الثلث وهذا متيقن وما دونه مشكوك فيه فلا تحل بالشك قالوا ولان العمية اقوى
 في الخلية والبرية بانها ثلث قال احمد بن حنبل وعنه عن علي بن عمر صحيح ومعلوم انه غاية الخلية والبرية ان تصير الى التحريم فاذا صرح بالغاية فهي
 اول ما يكون ثلث لان الحرم لا يسبق الى دهم تحريم امراته بدون الثلث وكان هذا اللفظ صراحة حقيقة عرفية في ايقاع الثلث ايضاً
 فالواحدة لا تحرم الا بعوض او قبل الدخول وعند تقيد ما يكون بائنة عند من يراه فالتحريم بها مقيد فاذا اطلق التحريم لم يقيد
 انصرف الى التحريم المطلق الذي ثبت قبل الدخول او بعده وبعض غير وهو الثلث **فصل** ما من جعله ثلثاً في حق المدخول
 بها واحدة بائنة في حق غيرها فجعله ان المدخول بها لا تحرمها الا الثلث وغير المدخول بها تحرمها الواحدة فان زاد عليه كاليست
 من لوازم التحريم فاورد على هؤلاء ان المدخول بها يملك الزوج ابانتها بواحدة بائنة فاجابوا بما لا يجدي عليهم شيئاً وهو ان الابانة
 بالواحدة الموصوفة بانها بائنة ابانة مقيدة بخلاف التحريم فان الابانة به مطابقة ولا يكون ذلك الا بالثلث وهذا القدر لا يخلصهم
 من هذا الزام فان ابانة التحريم اعظم تقيداً من قوله انت طالق طلاقاً بائنة فان غاية البائنة ان تحرمها وهذا قد صرح بالتحريم فهو
 أولى بالابانة من قوله انت طالق طلاقاً بائنة **فصل** ما من جعلها واحدة بائنة في حق المدخول بها وغيرها فما خذ هذا القول
 انها لا تفيد عدداً بوضعها وانما تقتضي بينونة تحصل بها التحريم وهو يملك ابانتها بعد الدخول بها بواحدة بدون عوض كما اذا قال
 انت طالق طلاقاً بائنة فان الرجعة حق له فاذا سقطت أسقطت ولانه اذا ملك ابانتها بعوض ياخذ منها ملك الابانة بدونه
 فانه محسن بتركه ولو ان العوض مستحق له لاعليه فاذا سقطت اسقطت ابانتها فله ذلك **فصل** ما من قال واحدة رجعية فما خذ
 ان التحريم يفيد مطلق انقطاع الملك وهو يصدق بالمتيقن به هو الواحدة وما زاد عليها فلا تعرض في اللفظ فلا يسوغ اثباته
 بغير موجب فاذا امكن افعال اللفظ في الواحدة فقد وادى بموجبه فالزيادة عليه لا موجب لها قالوا لو اظهر جداً على اصل من يجعل
 الرجعية محرمة وحينئذ فنقول التحريم اعم من تحريم رجعية او تحريم بائن فالدال على الاعم لا يدل على الاخص ان شئت قلت
 الاعم لا يستلزم الاخص وليس الاخص من لوازم الاعم والاعم لا ينتج الاخص **فصل** ما من قال يشاء عما اراد من ظهار
 او طلاق رجعي او تحريم او يمين فتكون ما اراد من ذلك فما خذ ان اللفظ لم يوضع ليقام الطلاق خاصة بل هو محتمل للطلاق و
 الظهار والايلاء فاذا صرف الى بعضها بالنية فقد استعمل فيها هو صامح له وصرفه اليه بنية نية الى ما اراده ولا يتجاوز به
 ولا يقصر عنه وكذلك لو نوى عتق امته بذلك عتقت وكذلك لو نوى الايلاء من الزوجة واليمين من الامة لزمه ما نواه قالوا
 واما اذا نوى تحريم عينها لزمه بنفس اللفظ كقائمة يمين اتباعاً لظاهر القرآن وحديث ابن عباس الذي رواه مسلم في صحيحه فاخرم

الرجل امرأته فيمين يكفرها وتلى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وهذا يشبه ما قاله مجاهد في الظهار انه يلزمه
بجود التكليف ككفارة الظهار هو في الحقيقة قول الشافعي فانه يوجب لكفارة اذا لم يطلق عقبيه على الفور قالوا لان اللفظ يحتمل الاشياء
والاخبار فان اراد الاخيار فقد استعمله فيما هو صالح له فيقبل منه وان اراد الاشياء استعمله في السبب الذي حرمها به فان
قال امرأتك ثلثا او واحدة او اثنتين قبل منه صلاحية اللفظ له واقرانه بنيتهم وان نوى الظهار كان كذلك لانه صرح بوجوب الظهار
لان قوله انت على ظهري موجب التحريم فاذا نوى ذلك بلفظ التحريم كان ظهرا واحدا لم يطلاق بالنية لا يزيد على احتماله للظهار بها
وان اراد تحريمها مطلقا فهو يمين مكفرة لانه امتناع منها بالتحريم فهو كمتناعه منها باليمين **فصل** واما من قال انه ظهرا لا
ان ينوى به طلاقا فخذ قوله ان اللفظ موضوع للتحريم فهو منكر من القول في زهر فان العبد ليس اليه التحريم والتحليل فانما اليه
انشاء الاسباب التي يرتفع عليها ذلك فاذا حرم ما احل الله له فقد قال لمنكروا الزور فيكون كقوله انت على ظهري بل هذا اولى
ان يكون ظهرا لانه اذا شبهها بمن يحرم عليه دل على التحريم بالزوم فاذا صرح بتحريمها فقد صرح بوجوب التشبيه في لفظ
الظهار فهو اولى ان يكون ظهرا قالوا وانما جعلت طلاقا بالنية وصرفناه اليه بها لانه يصح كناية في الطلاق فينصرف اليه بالنية
بخلاف طلاقه فانه ينصرف الى الظهار فاذا نوى به اليمين كان يمينا اذ من اصل الباب هذا القول ان تحريم الطعام ونحوه يمين مكفرة
فاذا نوى تحريم الزوجة اليمين نوى ما يصح له اللفظ فقبل منه **فصل** واما من قال انه ظهرا ان نوى به الطلاق او حصل بقوله
اعنى به الطلاق فماخذ قوله ما ذكرنا من تقرير كونه ظهرا ولا يخرج عن كونه ظهرا بنية الطلاق كما لو قال انت على ظهري وكفى
به الطلاق او قال اعنى به الطلاق فانه لا يخرج بذلك عن الظهار فيصير طلاقا عند اكثرين الاعلى قول شاذ لا يلتفت اليه
لموافقه ما كان الامر عليه في الجاهلية من جعل الظهار طلاقا ونسخ الاسلام لذلك وابطاله فاذا نوى به الطلاق فقد نوى
ما ابطله الله ورسوله ما كان عليه اهل الجاهلية عند طلاق لفظ الظهار قد نوى ما لا يحتمل شرعا فلا تورث نيته في تغيير ما
استقر عليه حكم الله اذ في حكمه بين عبادة ثور جرى احمد الصحابة على اصله من التسوية بين ايقاع ذلك والحلف به
كالطلاق والعتاق وقرئ شيخ الاسلام بين البابين على اصله في تفرق بين الايقاع والحلف كما فرق الشافعي في احمد من وافقهما
بين البابين في النذر بين ان يحلف به فيكون يمينا مكفرة وبين ان يجزأ او يعلقه بشرط يقصد وقوعه فيكون نذرا لا يلزم الوفاء
كما سياتي تقرره في ههنا ان شاء الله تعالى قال فيلزمهم على هذا ان يفرقوا بين انشاء التحريم وبين الحلف به فيكون في الحلف
به حال يلزمه كفارة يمين وفي تجزئة او تعليقه بشرط مقصود مظاهر يلزمه كفارة الظهار هذا مقتضى منقول عن ابن عباس
رضي الله عنهما فانه متى جعل ظهرا مرة يجعله يمينا **فصل** واما من قال انه يمين مكفرة بكل حال فماخذ قوله ان تحريم الحلال
من الطعام والشراب للباس يمين يكفر بالنصر المعنى انما للصحة فان الله سبحانه قال يا ايها النبي لو تحريم ما احل الله لك تبغني
مرضات انفا جاك والله عفو رحيم قد فرض الله لكم تحلة يملكه لا بد ان يكون تحريم الحلال ما خلا تحت هذا الفرض لانه سبب
وتخصيص محل السبب من جملة العام ممتنع قطعاً انه مقصود بالبيان والا فلا يخص محل السبب بالحكم عن البيان وهو ممتنع
هذا استدلال في غاية القوة فسالت عنه شيخ الاسلام رحمه الله تعالى فقال نعم التحريم يمين كبرى في الزوجة كفارتها كفارة
الظهار يمين صغرى فيما عداها كفارتها كفارة اليمين بالله قال هذا معنى قول ابن عباس في غيره من الصحابة ومن بعدهم

ان التحريم يبين يكفر فيها تحريم المذاهب في هذه المسألة نقلاً وتقريراً واستدلالاً ولا يخفى على من أثر العلم والانصاف وجانب التعصب نصرة ما بقي عليه من الاقوال الواجحة من الرجوح وبالله المستعان **فصل** وقد تبين بما ذكرنا ان من حرم شيئاً غير الزوجة من الطعام والشراب اللباس وامته لو حرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع احدها انه لا يحرم هذا قول الجمهور وقال ابو حنيفة يحرم تحريماً مقيداً تزيله الكفارة كما اذا ظاهر من امرأته فانه لا يحل له وطئها حتى يكفر ولان الله سبحانه جعل الكفارة في ذلك تحلة وهي ما يوجب الحل فدل على ثبوت التحريم قبلها ولانه سبحانه قال لتنبه صلى الله عليه وسلم لو حرم ما احل الله لك ولانه تحريم لما ابيح له فيحرم بتحريمه كما لو حرم زوجه ومنازعه يقولون انما سميت الكفارة تحلة من الحل الذي هو ضد العقد لا من الحل الذي هو مقابل التحريم تحلل اليمين بعد عقدها وما قوله لو حرم ما احل الله لك فالمراد تحريم الامه او العسل من نفسه منه وذلك يسمى تحريماً فهو تحريم بالقول لا اثبات للتحريم شرعاً او ما قياسه على تحريم الزوجة بالظهار او بقوله انت على حرام فلو حرم هذا القياس لوجب تقدير التكفير على الحنث قياساً على الظهار اذ كان في معناه وعندهم لا يجوز التكفير الا بعد الحنث فعلى قولهم يلزم احداً منين ولا بد ما ان يفعله حراماً وقد فرض الله تحلة اليمين فيلزم كون المحرم مفروضاً ومن ضرورة المفروض لانه لا يصل الى التحلة الا بفعل المحلوف عليه اوانه لا سبيل له الى فعله حلالاً لانه لا يجوز تقدير الكفارة فيستفيد بها الحل اقلامه عليه وهو حرام ممتنع هذا ما قيل في المسألة من الجانبيين وتبعد قلها غور وفيها دقة وعرفان من حرم شيئاً فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه ومن حلف على تركه لم يجز له تركه المحلوف به بفعله الا بالترام الكفارة فاذا التزمها جاز له الاقدام على فعل المحلوف عليه فلو عزم على ترك الكفارة فان الشارع لا يبيح له الاقدام على فعل ما حلف عليه وياذن له فيه وانما ياذن له فيه ويبيحه اذا التزم ما فرض الله من الكفارة فيكون اذنه له فيه واباحته بعد امتناعه منه بالحلف والتحريم رخصة من الله له ونعمة منه عليه بسبب التزامه حكمه الذي فرض له من الكفارة فاذا لم يلتزمه بقي المنع الذي عقده على نفسه اصراً عليه فان الله انما رفع الاصارع من اتقاه والترم حكمه وقد كانت اليمين في شرع من قبلنا يتعمم الوفاء بها ولا يجوز الحنث فوسع الله على هذه الامة وجوز لها الحنث بشرط الكفارة فاذا لم يكفر لا قبل ولا بعد لو يوسع له في الحنث فهذا معنى قوله انه يحرم حتى يكفر وليس هذا من مفردات ابي حنيفة رحمه الله بل هو احد القولين في مذهبنا حمداً ويوضحه ان هذا التحريم والحلف قد تعلق به متعان منمنع من نفسه لفعله ومنمنع من الشارع للحنث بدون الكفارة فلو لم يحرمه تحريمه او يمينه لو تكن لمنعه نفسه ولا لمنع الشارع له اثر بل كان غاية الامر ان الشارع اوجب ذمته بهذا المنع صدقة او عتقا او صوماً لا يتوقف عليه حل المحلوف عليه ولا تحريمه البتة بل هو قبل المنع وبعدة على السواء من غير فرق فلا يكون للكفارة اثر البتة لا في المنع منه ولا في الاذن وهذا لا يخفى فساداً واما الزامه بالاقدام عليه مع تحريمه حيث لا يجوز تقدير الكفارة فجوابه انه انما يجوز له الاقدام عند غرمه على التكفير فغرمه على التكفير منمنع من بقاء تحريمه عليه وانما يكون التحريم ثابتاً اذا لم يلتزم الكفارة ومع التزامه لا يستمر التحريم **الفصل الثاني** ان يلزمه كفارة بالتحريم وهو بمنزلة اليمين وهذا قول من سمينا من الصحابة وقول قهها الراي الحديث الا الشافعي وما كافاهما قال لا كفارة عليه بذلك والذين اوجبوا الكفارة اسعد بالنص من الذين اسقطوها فان الله سبحانه ذكر تحلة الايمان عقيب قوله لو حرم ما احل الله لك وهذا صريح في ان تحريم الحلال قد فرض فيه

تحلة الايمان اما مختصا به واما شاملا له ولغيره فلا يجوز ان يخفى سبب الكفارة المذكورة في السياق عن حكم الكفارة ويتعلق
بغيره وهذا ظاهر الامتناع وايضا فان المنع من فعله بالتحريم كالمنع منه باليمين بل اقوى فان اليمين ان تضمن هناك حرمة
اسمها سبحانه فالتحريم تضمن هناك حرمة شرعية وامر فانه اذا شرع حلالا فحرمة المكلف كان تحريمه هناك حرمة ما شرعه
ونحن نقول لو تضمن احدث في اليمين هناك حرمة الاسم ولا التحريم هناك حرمة الشرع كما يقوله من يقوله من الفقهاء وهو
تعديل لفسد جلال فان احدث اما جازوا واما واجبا ومستحب ما جاز الله لاحد البته ان يثبت حرمة اسمه وقد شرع لعباده
احدث مع الكفارة واخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا حلف على يمين وراى غيرها خيرا منها كفر عن يمينه وان الحلف عليه
معلوم ان هناك حرمة اسمه تبارك وتعالى لو صح في شريعة قطوانا الكفارة كما سماها الله تعالى تحلة وهي تفعله من احل في فعل
ما عقده اليمين ليس الا هذا العقد كما يكون باليمين يكون بالتحريم وظهر سر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم
عقيب قوله لو تحريم ما احل الله لك **الفصل الثالث** انه لا فرق بين التحريم في غير الزوجة بين الامة وغيرها عند الجمهور الا
الشافعي حده فانه اوجب تحريم الامة خاصة كفارة اليمين اذا التحريم له تاثير في الابضاع عنده دون غيرها وايضا فان سبب
نزول الآية تحريم التجارية فلا يخرج محل السبب عن الحكم ويتعلق بغيره ومنافعه يقولون النص على فرض تحلة اليمين بتجريم
الحلال وهو اعم من تحريم الامة وغيرها فتجب للكفارة حيث وجد سببها وقد تقدم تحريمه **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قول الرجل لامرأته احققي باهلك ثبت في صحيح البخاري ان ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت
اعوذ بالله منك فقال لها عدت بعظيم احققي باهلك وثبت في الصحيحين ان كعب بن مالك رضى الله عنه لما اتاه رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا امرأه ان يعتزل امرأته قال لها احققي باهلك فاختلف الناس في هذا فقالت طائفة ليس هذا بطلاق ولا
يقع به الطلاق نواه اولم ينوه وهذا قول اهل الظاهر قالوا والنبي صلى الله عليه وسلم لو يكن عقد على ابنة الجون وانما يرسل اليها لخطبها
قالوا ويدل على ذلك ما في صحيح البخاري من حديث حمزة بن ابى اسيد عن ابيه انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتى بالجوينة
فانزلت في بيت اميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخل مع ادايتها فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي في نفسها
فقال وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فاهوى ليضع يدها عليها لتسكن فقالت اعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ
ثم خرج فقال يا ابا اسيد اكسها رزقيتين واحقها باهلها وفي صحيح مسلم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم امرأة من العرب فامر ابا اسيد ان يرسل اليها فارسل اليها فنقدمت فخلت في حجرى ساعدة فدخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليها فلما اكملها قالت اعوذ بالله منك قال قد اعزتك منى فقالوا لها انت منى من هذا قالت قالوا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاء ليخطبك قالت انا كنت اشقى من ذلك قالوا وهذا كلها اخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد هي صريحة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يكن تزوجها بعد انما دخل عليها لخطبها وقال الجمهور منهم الآية الاربعة وغيرها من هذا من الفاظ
الطلاق اذا نوى به الطلاق وقد ثبت في صحيح البخاري ان ابانا اسمعيل بن ابراهيم طلق به امرأته لما قال لها ابراهيم مريض فليغير
عتبة بابها فقال لها انت العتبية وقد امرني ان افارقك احققي باهلك وحديث عايشة كالصريح في انه صلى الله عليه وسلم كان
عقد عليها فانها قالت لما ادخلت عليه فهذا دخول الزوج يا هله ويؤيده قوله ودنا منها لما حديث ابى اسيد فغايتها ما فيه

قوله هي لي نفسك وهذا لا يدل على انه لم يقدّم نكاحه لها وجران يكون هذا استدعاء من صلى الله عليه وسلم للدخول بعقد
 واما حديث سهل بن سعد فهو اصرح بان في ذلك لو يكن وجد عقد فان فيه انه صلى الله عليه وسلم لما جاء اليها قالوا هذا رسول الله
 جاء ليخطبك والظاهر انها هي الجونية لان سهلا قال في حديثه فامر يا سيد ان يرسل اليها فارسل اليها فاقصة واحدة
 دارت على عيشة ابني سيد سهل وكل منهم رهاها والظاهر فيها متقاربة ويبقى التعارض بين قوله جاء ليخطبك وبين قوله فلما دخل
 عليها ودنا منها فاما ان يكون احدا للفظين وهما والدخول ليس خول الزوج على امرأته بل الدخول العام وهذا محتمل في حديث ابن عباس
 في قصة اسمعيل صريح ولو نزل هذا اللفظ من الالفاظ التي تطلق بها في الجاهلية والاسلام ولو بغيرة النبي صلى الله عليه وسلم بل قره
 عليه وقد اوقع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق وهو القدوة بان حرام امرتك بيدك واختاري ووهبتك لاهلك و
 انت خلية وقد خلوت مني وانت برة وقد برأتك وانت ملاة وحبلك على غاربك وانت محرمة فقال علي بن عمر الخلية ثلث وقال عمر فاحل
 وهو احق بها وافرقة معاوية بين رجل وامرأته قال لها ان خرجت فانت خلية وقال علي بن عمر في البرية انها ثلث وقال عمر في واحدة
 وهو احق بها وقال علي في محرمة هي ثلث وقال عمر في واحدة وقد تقدم ذكر قولهم في امرتك بيدك وانت حرام والله سبحانه ذكر الطلاق ولو
 يعين له لفظا فعلم انه رد الناس الى ما يتعارفونه طلاقا في لفظ جرى عرفهم به وقعه به الطلاق مع النية والالفاظ التي لا ترد عينها
 بل للدلالة على مقاصد اللفظ فاذا تكلم بلفظ دال على معنى وقصد به ذلك المعنى ترتب عليه حكمه ولهذا يقع الطلاق من العجز والركي
 والهندي بالسنة بمثل لوطي احد هو صريح الطلاق بالعربية ولو فهم معناه لوقع به شئ قطعاً فانه تكلم بما لا يقربهم معناه ولا
 يقصده قد دل حديث كعب بن مالك على ان الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وامثاله الابالنية والصواب ان ذلك جائز في سائر الالفاظ
 صريحاً لو كانت لا تفرق بين الفاظ العتق والطلاق فلو قال غلام حر لا ياتي في الفواحيش او متى امة حرة لا تتبع في الفجور لو غلط بباله
 العتق ولا فاعله لم يعتق بذلك قطعاً وكذلك لو كان معه امرأته في طريق فافترقا فقتل بين امرأتك فقال فارقتها او سرح شعرها و
 قال صرحتها ولو يرد طلاقاً لم يطلق وكذا اذا ضربها اطلق وقال غيره اخيراً عن عبد الله بن ابي طالق لم يطلق بذلك وكذلك اذا كانت
 المرأة في وثاق فاطلقت منه فقال لها انت طالق واراد من الوثاق هذا كله مذهب مالك واخذ في بعض هذه الصور بعضها
 نظيراً ما نص عليه ولا يقع الطلاق به حتى يتيوه وياتي بلفظ دال عليه فلو تفردا احدهما عن الآخر لم يقع الطلاق ولا العتاق و
 تقسيم الالفاظ الى صريح وكناية وان كان تقسيمهما صحيحاً في اصل الوضع لكن يختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والامكنة
 فليس حكماً ثابتاً للفظ لانه قريب لفظ صريح عند قوم كناية عند آخرين او صريح في زمان او مكان كناية في غير ذلك الزمان و
 المكان والواقع شاهد بذلك فهذا اللفظ السراح لا يكاد احد يستعمله في الطلاق لاصرياً ولا كناية فلا يسوغ ان يقال ان من تكلم
 به لزمه طلاق امرأته فاعله ولو يتوهم ويدعى انه ثبت له عرف الشرع والاستعمال فان هذه دعوة باطله شرعاً واستعمالاً اما
 الاستعمال فلا يكاد احد يطلق به البتة واما الشرع فقد استعمل في غير الطلاق كقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ
 الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ تَعْتَدُوْنَ عَلَيْهِنَّ وَنَهَى كَيْفَ تَعُوْهُنَّ وَسِرَّ حُوْهُنَّ سِرَّاجٍ مُّجِيبٍ لَا
 فهذا السراح غير الطلاق قطعاً وكذلك الفرق استعماله الشرع في غير الطلاق كقوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ
 لِعَدَّتِهِنَّ إِلَى قَوْلِهِ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ فَالامسك هذا الرجعة والمفارقة ترك الرجعة

لا انشاء طلبة ثانية هذا ما اخلاف فيه ابنة فالا يجوز ان يقال ان من تكلم به ظقت زوجه فهو معناه او لم يفهمه ولا هب في
البطلان سواء وبالله التوفيق **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في لظف زبيد ما نزل الله فيه ومعنى العود الموجب للكفر قال تعالى
والذين يظفرون من نسائهم بما هنن ائمن انهن الا الذي ولدنهم ويقيموا القول من القول ومن قرأوا
الله لعقوه عقوق والذين يظفرون من نسائهم شيئا يهودون وما قالوا حق من قوله من قبل ان يمشوا ذكورا وعظون به والله بما تعملون
خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يمشوا فسن لو يستطعم واطعام سبتين مسكينين ذلك الاثم منوا
يا الله ورسوله وتلك الحدود الله ولي الكافرين على ما يثبت في السان والمساكين اوس بن الصامت ظاهر من زوجه
خولة بنت مالك بن ثعلبة وهي التي جادلت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتكت الى الله وسمع الله شكواها من فوق سبع
سموات فقالت يا رسول الله ان اوس بن الصامت تزوجني وانا شاببة مرغوب في فلما خلا سني وتثرت بطبي جعلني كامه عنده
فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عندى في امرك شئ فقالت اللهم اني اشكو اليك ورنى انفا قالت ان لي صبية صغيرا ان
ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الي جاعوا فزل القرآن وقالت عايشة الحمد لله الذي وسمع سمعه الاصوات لقد جاءت خولة بنت
ثعلبة تشكو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا في كسر البيت تخفى على بعض كلامها فانزل الله عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك
في زوجها وكشفتك الى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليعتق رقية قالت لا يجد قال
في صوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام قال فليطعم سبتين مسكينين قالت ما عنده من شئ
يتصدق به قال ساعينه بعرق من تمر قالت وانا اعينه بعرق اخر قال حسنت فاطمى عنه سبتين مسكينين وارجى الى ابن عمك
وفي السان ان سلمة بن صحز البياض ظاهر من امراته مدة شهر رمضان ثم واقعها ليلة قبل نساخه فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم انت بذلك يا سلمة قال قلت ان اباي يا رسول الله مرتين وانا صابر لا امر الله فاحكوني بما اراك الله قال حررت رقية قلت والذي
بعثك يا محم نبيما ما املك رقية غيرها وضربت صفحة رقبتى قال فصوم شهرين متتابعين قال فهل أصبت الذي أصبت الا في الصيام
قال فاطعم وسقما من تمر سبتين مسكينين والذي بعثك بالحق لقد بتنا وحشين ما لنا طعام قال فانطلق الى صاحب رقية
بنى رقيق فليدفعها اليك فاطعم سبتين مسكينين وسقما من تمر كل انت وعيالك ببقية ما قال فرحت الى قومي فقلت وجدت عندكو
الضييق وسوء الراى ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الراى وقد امرى بصدقكم وفى جامع الترمذ
عن ابن عباس عن رجل ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ظاهر من امراته فوقع عليها فقال يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتى فوقع
عليها قبل ان اكفر قال ما حملك على ذلك يرحمك الله قال رأيت خلفها في ضوء القمر قال فلا تقربها حتى تفعل ما امرك الله قال هذا حديث
حسن غريب صحيح وفيه ايضا عن سلمة بن صحز عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر واقع قبل ان يكفر فقال كفارة واحدة وقال
حسن غريب انتهى وفيه انقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة بن صحز وفي مسند البزار عن اسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار
عن طاووس عن ابن عباس قال قال لي رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في ظاهرت من امرأتى فوقع عليها قبل ان اكفر
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يقل الله من قبل ان يمشا فقال اعجبتنى فقال مسك حتى تكفر قال البزار لا نعلمه يروى يابسا
احسن من هذا على ان اسمعيل بن مسلم قد تكلف فيه وروى عنه جماعة كثيرة من اهل العلم فتضمنت هذه الاحكام مواردا

لإبطال ما كان عليه في الجاهلية وفي صدر الإسلام من كون الظهار طلاقاً ولو صرح بنيته له فقال أنت على كظهر امرئ عني به الطلاق
لو يكن طلاقاً فكان ظهاراً وهذا لا اتفاق إلا ما عينا من خلاف شاذ وقد نص عليه أحمد والشافعي وغيرهما قال المشافعي ولو تظاهر
بريد طلاقاً كان ظهاراً وطلق يريد ظهاراً كان طلاقاً هذا لفظه فلا يجوز أن ينسب إلى مذهبه خلاف هذا ونص أحمد على أنه إذا قال
أنت على كظهر امرئ عني به الطلاق أنه ظهار لا تطلق به وهذا لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنسخ فلم يجز أن يعاد الحكم المنسوخ وأيضاً
أن أوس بن الصامت لما نوى به الطلاق على ما كان عليه وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق وأيضاً فإنه صرح في حكمه فلم يجز
جعله كناية في الحكم الذي أبطله الله عز وجل بشعره وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب منه فإن الظهار حرام لا يجوز إقامته عليه لأنه
كما أخبر الله عنه منكراً من القول وزوراً فكلاهما حرام والفرق بين جهة كونه منكراً وجهة كونه زوراً أن قوله أنت على كظهر امرئ يتضمن
أخباراً عنه كيد للشبه وإنشاءاً فحرمها فهو يتضمن أخباراً وإنشاءاً فهو غير زور وإنشاءاً منكراً الزور هو الباطل بخلاف الحق الثابت
والمكروه بخلاف المعروف وختم سبحانه الآية بقوله تعالى وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ ذُو غَفْلَةٍ وفيه إشعار بقيام سبب الأمر الذي لا يغفوا الله و
مغفرته لا خذبه ومنه أن الكفارة لا تجب بنفس الظهار وإنما تجب بالعود وهذا قول الجمهور وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن طاؤس
قال ذاك كقول الظهار فقد لزمه وهذه رواية ابن أبي نجيح عنه وروى معمر بن ابن طاؤس عن أبيه في قوله تعالى تَوْبَعُونَ لِمَا قَالُوا قَالَ
جَعَلُوا عَلَيْهِ كَظْهَرِ امْرَأَةٍ تَوْبَعُونَ لِمَا قَالُوا فَتَجِبُ لِكُفَارَةِ بِنَفْسِ الظَّاهِرِ حَكَاهُ ابْنُ حَزْمٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ
وَعَمَّانُ الْبَقِيُّ وَهُوَ لَا يُوَجِّهُ عَلَيْهِمْ إِنْ الْعُودَ شَرَطَ فِي الْكُفَارَةِ وَلَكِنْ الْعُودَ عِنْدَهُمْ هُوَ الْعُودُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ الظَّاهِرِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ أَيْ عَادَ إِلَى الْأَصْطِيَادِ بَعْدَ تَوَلَّى تَحْرِيمِهِ وَلِهَذَا قَالَ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ سَلَفُ قَالُوا وَلَئِنْ
الْكُفَارَةَ أَمَّا وَجِبَتْ فِي مَقَابِلَةِ مَا تَكَلَّبَهُ مِنَ الْمُنْكَوَرِ وَالزَّوْرِ هُوَ الظَّاهِرُ دُونَ الْوُطِيِّ أَوْ الْعَزْمِ عَلَيْهِ قَالُوا وَلَئِنْ سَجَّاهُ مَا حَرَّمَ الظَّاهِرُ
وَفِي عِنْدِهِ كَانَ الْعُودُ هُوَ فَعَلُ الْمُنْيِ عَنْهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ عِدَّةٌ مَنْ عَادَ إِلَى الذَّنْبِ عَدْنَا أَيْ عَدَّ تَوَلَّى الذَّنْبَ عَدْنَا إِلَى الْعُقُوبَةِ فَالْعُودُ
هَذَا نَفْسُ فَعَلِ الْمُنْيِ عَنْهُ قَالُوا وَلَئِنْ الظَّاهِرُ كَانَ طَلَاً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَنَقَلَ حُكْمَهُ مِنَ الطَّلَاقِ إِلَى الظَّاهِرِ رُتِبَ عَلَيْهِ التَّكْفِيرُ وَتَحْرِيمُ الزَّوْجَةِ
حَتَّى يَكْفُرَ هَذَا لِيَقْتَضِيَ إِنْ يَكُونَ حُكْمُهُ مَعْتَبَرًا بِلَفْظِهِ كَالطَّلَاقِ وَنَازِعًا عَنْهُمْ الْجَاهِلِيُّ فِي ذَلِكَ وَقَالُوا إِنْ الْعُودُ أَمْرٌ مُجَرَّدٌ لَفْظِ الظَّاهِرِ لَا يَصِحُّ
حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى الْعُودِ إِلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهٌ أَحَدُهَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ بَيَانٌ لِحُكْمٍ مِنْ يَظَاهِرُ فِي الْإِسْلَامِ وَلِهَذَا تَنَبَّأَتْ فِيهَا بِلَفْظِ
الْفِعْلِ مُسْتَقْبَلًا فَقَالَ يَظَاهِرُونَ وَإِذَا كَانَ هَذَا بَيَانًا لِحُكْمِ الظَّاهِرِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ عِنْدَ كَوْنِهِ نَفْسُ الْعُودِ فَكَيْفَ يَقُولُ بَعْدَهُ تَوْبَعُونَ وَاتَّ
مَعْنَى هَذَا الْعُودُ غَيْرُ الظَّاهِرِ عِنْدَ كَوْنِهِ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعُودُ مَا ذَكَرْتُمْ وَكَانَ الْمَضَامِرُ بِمَعْنَى مَا خُفِيَ تَقْدِيرُهُ وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ
تَسَائِهِمْ تَوَعَّدُوا فِي الْإِسْلَامِ لِمَا وَجِبَتْ لِكُفَارَةِ الْأَعْلَى مِنْ تَظَاهِرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَوَعَّدُوا فِي الْإِسْلَامِ مَنْ إِنْ تَوَجَّبُوا عَلَى مَنْ بَدَأَ
الظَّاهِرَ فِي الْإِسْلَامِ غَيْرَ عَائِدٍ هَذَا مِنْ ظَاهِرِ سَابِقٍ وَعُودِ إِلَيْهِ ذَلِكَ يَبْطُلُ حُكْمُ الظَّاهِرِ لِأَنَّ بِالْكَلِمَةِ الْأَنَ تَجْعَلُوا يَظَاهِرُونَ لِفَرْقَةٍ
وَيَعُودُونَ لِفَرْقَةٍ وَلَفْظُ الْمَضَامِرِ نَائِبٌ عَنِ لَفْظِ الْمَاضِي ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلنَّظْمِ وَمُخْرَجٌ عَنِ الْفَصَاحَةِ **الثالث** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ وَسَلَمَةُ بْنُ مَخْرَجٍ بِالْكُفَارَةِ وَلَيْسَ أَلْهَمَا هَلْ تَظَاهَرَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَمْ لَا فَإِنْ قُلْتُمْ وَلَوْ بَيَّسَ لَهَا عَنْ
الْعُودِ الَّذِي تَجْعَلُونَهُ شَرْطًا لَوْ كَانَ شَرْطَ السَّأَلِ قِيلَ مَا مِنْ يَجْعَلُ الْعُودَ نَفْسَ الْأَمْسَاكِ بَعْدَ الظَّاهِرِ زَمَانًا يَكُنْ زَوْجُ الطَّلَاقِ فِيهِ
فَهَذَا جَارٍ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ نَفْسُ حُكْمِهِ وَمَنْ جَعَلَ الْعُودَ هُوَ الْوُطِيُّ وَالْعَزْمُ قَالَ سِيَاقُ الْقِصَّةِ بَيْنَ أَنْ الْمَظَاهِرِينَ كَانَتْ تَصْدَهُمُ الْوُطِيُّ لَمَّا

امسكوا له وسيأتي تقرير ذلك ان شاء الله تعالى وأما كون الظهار منكراً من القول زوراً فتعبر هو كذلك ولكن الله عز وجل إنما
 أوجب الكفارة في هذا المنكر والزور بظاهرين به وبالعود كما ان حكم الآية انما يترتب عليه وعلى الوطى لا على أحدهما **فصل** قال الجمهور
 لا تجب لكفارة الأبا بالعود بعد الظهار ثم اختلفوا في معنى العود هل هو إعادة لفظ الظهار بعينه أو امر ورأى على قولين فقال أهل الظاهر
 بكونه هو إعادة لفظ الظهار ولو جحدوا هذا عن أحد من السلف البتة وهو قول لو يسبقوا اليه وان كانت هذه الشكاه لا يكاد مدرك
 من المذهب بخلافه قالوا ولو جحد الله سبحانه الكفارة الأبا بالظهار المعاد لا المبتدأ قالوا والاستدلال بالآية من وجوه أحدها
 ان العرب لا يعقل في لغاتها العود إلى الشيء إلا فعل مثله مرة ثانية قالوا وهذا كتاب الله وكلام رسوله وكلام العرب بيننا وبينكم قال
 تعالى **لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْعَادَاتِ الْمَآثِرَ لَقَدْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَهَا أُولَئِكَ بِمَثَلٍ مِمَّا تَوْابُونَ** ولا قال تعالى
وَأَنْ عُدْتُمْ عَنْ آيِ اللَّهِ كُفْرًا الذنوب كبريا العقوبة ومنه قوله تعالى **الَّذِينَ هُمْ عَنْ النَّجْوَى يَتَّبِعُونَ** لما هو عنه وهذا
 في سورة الظهار نفسها وهو يبين المراد من العود فيه فانه نظيره فعلا وإرادة والعهد قريب بذكره قالوا ايضا فالذي قالوه هو لفظ
 الظهار فالعود إلى القول هو الاتيان به مرة ثانية لا تعقل العرب غير هذا قالوا ايضا فما عدا تكرار اللفظ اما مساك واما عزم واما فعل
 وليس في أحد منها يقول فلا يكون الاتيان به عودا لفظا ولا معنى ولان العزم والوطى والامساك ليس ظاهرا فيكون الاتيان به عودا
 إلى الظهار قالوا ولو اريد بالعود الرجوع في الشيء الذي منع منه نفسه كما يقال عاد في هبة فقال انه يعودون فيما قالوا كما في الحديث
 العائد في هبته كالعائد في قبه واحتج ابو محمد بن حزم بحديث عائشة ان اوس بن الصامت كان به لم يكن اذا اشتد به لهما
 ظاهر من زوجه فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار فقال هذا يقتضي التكرار لا بد قال لا يصح في الظهار الا هذا الخبر وحده قالوا
 واما تشنيعكم علينا بان هذا القول لو يقبل به أحد من الصحابة فافيدونا من قال من الصحابة ان العود هو الوطى والعزم والامساك
 أو العود إلى الظهار في الجاهلية ولو عن رجل واحد من الصحابة فلا تكون اسعد باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منا ابدا
فصل ونأزرهم الجمهور في ذلك قالوا ليس معنى العود إعادة اللفظ الأول لان ذلك لو كان هو العود لقالوا يعيدون ما قالوا لانه يقال عاد
 كلامه بعينه واما عاد فانما هو في الافعال كما يقال عاد في فعله وفي هبته فهذا استعماله بغير يقال عاد إلى عمله وإلى رايته وإلى حاله
 وإلى احسانه واساءته ونحو ذلك وعادله ايضا واما القول فانما يقال عادته كما قال ضمام بن ثعلبة للنبي صلى الله عليه وسلم اعد على
 كلماتك وكما قال ابو سعيد اعد لها على يا رسول الله وهذا ليس بل لازم فانه يقال عاد مقالة وعاد لمقالته وفي الحديث فعاد
 لمقالته بمعنى عادها سواء وافسد من هذا رد من رد عليهم بان إعادة القول محال كعادة المسك قال لانه لا يهكيا اجتماع
 زمانين وهذا في غاية الفساد فان إعادة القول من جنس إعادة الفعل هي الاتيان بمثل الأول لا بعينه والعجب من متعصب
 يقول لا يعتد بخلاف الظاهرية ويبحث معهم هذه البحوث ويرد عليهم مثل هذا الرد وكذلك رد من رد عليهم بمثل العائد في هبته
 فانه ليس نظير الآية وانما نظيرها التور إلى الذين هم عن النجوى ثم يعودون لما هو عنه ومع هذا فان هذه الآية تبين المراد من
 آية الظهار فان جحدوا هو لما هو عنه وهو رجوعهم إلى نفس المنهى عنه فعلة هو النجوى ليس المراد به إعادة تلك النجوى بعينها بل
 رجوعهم إلى المنهى عنه وكذلك قوله تعالى في الظهار يعودون لما قالوا أي لقولهم فهو مصدر بمعنى مفعول هو خيرا الزوجة بتشييمها
 بالخمر فاعود إلى المحرم هو العود اليه وهو فعله فهذا ما أخذ من قال لانه اوحى وكلمة المسألة ان القول في معنى المفعول المقول هو

هذا
هذا

التحريم والعود له هو ان يعود اليه وهو استباحته عائدا اليه بعد تحريمه وهو جاز على قواعد اللغة والعربية واستعمالها و
هذا الذي عليه جمهور السلف والخلف كما قال قتادة وطائفة من المحسنين والزهري ومالك وغيرهم ولا يعرف عن احد من السلف انه
فسر الآية باعادة اللفظ البتة لامن الصحابة ولا من التابعين ولا من بعدهم وهم ما رخصوا على من جعله اعادة اللفظ وهو ان
العود الى الفعل يستلزم مفارقة الحال التي هو عليها الآن وعوده الى الحال التي كان عليها اولا كما قال تعالى وان عدتم عدنا الا ترى ان
عوده هو مفارقة ما هو عليه من الاحسان وعودهم الى الاساءة وكقول الشاعر **ع** وان عاد للاحصان فالعود احسنه والحال التي هو
عليها الآن التحريم بالظاهر التي كان عليها اباحة الوطى بالنكاح الموجب للحل فعود المظاهر عودا الى حل ما كان عليه قبل الظاهر ذلك هو
الموجب للكفارة فتمامه فالعود يقتضي امر ايعود اليه بعد مفارقتها وظهر الفرق بين العود في الهبة وبين العود لما قال المظاهر
فان الهبة بمعنى الموهوب هو عين يتضمن عودا فيه ادخاله في ملكه وتصرفه كما كان اولا بخلاف المظاهر فانه بالتحريم قد خرج عن
الزوجة وبالعود قد طلب الرجوع الى الحال التي كان عليها مع ما قبل التحريم فكان الا ليق ان يقال عاد كذلك يعني عاد اليه وفي الهبة عاد اليها
وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم اوس بن الصامت وسلمة بن محرز بكفارة الظهار لو يتلفظا به مرتين فانهما لم يجزيا بذلك عن انفسهما
ولا اخبر به ازا جهما عتيا ولا احدا من الصحابة ولا سألتهما النبي صلى الله عليه وسلم هل قلتما ذلك مرة او مرتين ومثل هذا لو كان مشروطا
لما حمل ببيانته وسر المسألة ان العود يتضمن امرين امر ايعود اليه وامر ايعود عنه ولا يد منهما فالذي يعود عنه يتضمن نقضه بطلان
والذي يعود اليه يتضمن ايثاره وارادته فعود المظاهر يقتضي نقض الظاهر ابطاله كما الذي يعود اليه يتضمن ايثاره وارادته وهذا
عين فهو السلف من الآية فبعضهم يقول ان العود هو الاصابة وبعضهم يقول لوطي بعضهم يقول للمس بعضهم يقول العزم أما
قولكم انما اوجب لكفارة في الظاهر المعاد ان اردتوبه المعاد لفظه فدعوى محسنة فتمتوه وان اردتوبه الظاهر المعاد فيه لما قال
المظاهر لم يستلزم ذلك اعادة اللفظ الاول وأما حديث عائشة مرضى الله عنها في ظهار اوس بن الصامت فما صححه وما بعد دلالة
على مذهبه **فصل** ثم الذين جعلوا العود امر غير اعادة اللفظ اختلفوا فيه هل هو مجرد امساكها بعد الظهار او امر غير ذلك على قولين
فقال طائفة هو امساكها من ان يتسم بقوله انت طالق فتى لم يصل الطلاق بالظاهر لزمه الكفارة وهو قول الشافعي قال منازعة
وهو في المعنى قول مجاهد الثوري فان هذا النفس الواحد لا يخرج الظاهر عن كونه موجبا للكفارة نفى الحقيقة لوجوب الكفارة الا
لفظ الظاهر من قوله انت طالق لا تأثر له في الحكم انما بالاولا فنيا فتعلق الايجاب به متمم ولا تسمى تلك اللحظة والنفس الواحد من
الانفاس عودا في لغة العرب ولا في عرف الشرع وای شئ في هذا الجزم اليسار جدا من الزمان من معنى العود وحقيقته قالوا وهذا
ليس باقوى من قول من قال هو اعادة اللفظ بعينه فان ذلك قول معقول يفهم منه العود لغة وحقيقة وأما هذا الجزم من الزمان
فلا يفهم من الانسان فيه العود البتة قالوا ونحن نطالبكم بما طابتم به الظاهرية من قال هذا القول قبل المشافعي قالوا والله سبحانه
اوجب لكفارة بالعود محض الدلالة على التراخي عن الظاهر فالبيان يكون بين العود وبين الظاهر مدة متراخية وهذا متمم عندكم
ومجرد انقضائه قوله انت على كثر امي صار عائدا لما لم يصله بقوله انت طالق فاين التراخي والمهلة بين العود والظاهر الشافعي رحمه الله
لم يقل هذا عن احد من الصحابة والتابعين وانما خبراته ولى المعاني بالآية فقال الذي عقلت مما سمعت في عودون لما قالوا انه
اذا انت على مظاهر مدة بعد القول بالظاهر لم يخرجها بالطلاق الذي حرم به وجبت عليه الكفارة كما هي ذهابون الى انه اذا مسك

ما حرم على نفسه عاد لما قال فخالفه فاحل ما حرم ولا اظهر معنى اولابه من هذا انتهى **فصل** والذين جعلوه امر او راء الامساك
 اختلفوا فيه فقال مالك في احد الروايات الاربع عنه وابو عبيد هو العزم على الوطى وهذا قول لقاضي ابى يعلى واصحابه وانكوه الامام احمد
 وقال مالك يقول اذا جتمع لزمته الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجتمع اكان عليه كفارة الا ان يكون يذهب الى قول طاووس
 اذا تكلم بالظهار لزمه مثل الطلاق ثم اختلفت ارباب هذا القول فيما لو مات احد هما وطلق بعد العزم وقبل الوطى هل يستقر عليه
 الكفارة فقال مالك وابو الخطاب يستقر الكفارة وقال لقاضي وعامة اصحابه لا تستقر وعن مالك رواية ثانية انه العزم على
 الامساك وحده ورواية المتوطأ خلاف هذا كله انه العزم على الامساك والوطى معا وعنه رواية لاربعة انه الوطى نفسه وهذا
 قول ابى حنيفة والامام احمد وقد قال احمد في قوله تعالى **تَوْبُهُمْ** لما قالوا قال الغشيان اذا اراد ان يغشى كفر وليس هذا باختلاف
 رواية بل مذهبه الذي لا يعرف عنه غيره انه الوطى ويلزم اخراجهما قبله عند العزم عليه واحتج ارباب هذا القول بان الله سبحانه
 قال في الكفارة من قبل ان يتماسا فوجب الكفارة بعد العود وقبل التماس وهذا صحيح في ان العود غير التماس وانما يحرم قبل الكفارة
 لا يجوز كونه متقدما عليها قالوا ولا به قصد بالظهار تحريمها والعزم على وطئها عود فيما قصده قالوا ولا ان الظاهر تحريمها فاذا اراد
 استباحتها فقد رجع في ذلك التحريم فكان عاديا قال الذين جعلوه الوطى لارباب الوطى فعل ضد قوله كما تقدم تقريره والعائد فيما هو
 عنه واليه وله هو فاعله لا مريد كما قال تعالى **تَوْبُهُمْ** لما هو عوده فهذا فعل المنهى عنه نفسه لا ارادته ولا يلزم ارباب هذا
 القول ما الزمهم به اصحاب العزم فان قولهم ان العود يتقدم التكفير والوطى متأخر عنه فانهم يقولون ان قوله تعالى **تَوْبُهُمْ** لما قالوا
 اى يريدون العود كما قال تعالى **فَاِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ** وكقوله تعالى **اِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** ونظائره مما
 يطابق الفعل به على ارادته لوقوعها قالوا وهذا اول من تفسير العود بنفس اللفظة اول والامساك نفسا واحدا بعد الظهار
 ويتكرر لفظ الظهار وبالعزم المجرد لو طلق بعدها فان هذه الاقوال كلها قد تبين ضعفها فاقرب الاقوال الى دلالة اللفظ وقواعد
 الشريعة واقوال المفسرين هو هذا القول بان الله التوفيق **فصل** ومنها ان من عجز عن الكفارة لو تسقط عنه فان النبي صلى الله
 عليه وسلم اعان اوس بن الصامت بعرق من تمر واعانته امرأته بمثله فكفرها رسالة بن مخزوم ياخذ صدقة تومه فيكفر
 بها عن نفسه ووسقطت بالعجز لها امرها باخراجها بل تبقى في ذمته ديننا عليه وهذا قول الشافعي واحدا الروايتين عن احمد
 وذهب طائفة الى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بعجزه عنها وعن ابدالها وذهبت طائفة الى ان كفارة رمضان لا تبقى
 في ذمته بل تسقط وغيرها من الكفارات لا تسقط وهذا الذى صحى ابو البركات ابن تيمية واحتج من اسقطها بانها لو وجبت
 مع العجز لما صرفت اليه فان الرجل لا يكون مصرفا للكفارة كما لا يكون مصرفا لركاته وارباب القول الاول يقولون اذا عجز عنها وكفر
 الغير عنه جاز ان يصرفها اليه كما صرف النبي صلى الله عليه وسلم كفارة من جامع في رمضان اليه والى اهل ذمته كما يباح لرسالة بن صخر
 ان ياكل هو واهله من كفارته التى اخرجها عنه من صدقة تومه وهذا مذهب احمد ورواية واحدة عنه في كفارة من وطى اهل
 في رمضان وعنه في سائر الكفارات روايتان والسنة تدل على انه اذا عسر الكفارة وكفر عنه غيره جاز ان يصرف كفارته اليه
 الى اهل ذمته فان قيل فهل يجوز له اذا كان فقيرا له عيال عليه زكاة يحتاج اليها ان يصرفها الى نفسه وعياله قيل لا يجوز ذلك لعدم
 الاخراج المستحق عليه ولكن للامام والسامح ان يدفع زكاته اليه بعد قبضها منه في صحيح الروايتين عن احمد فان قيل فهل له

ان يسقطها عنه قيل لا نص عليه والفرق بينهما واضح فان قيل فاذا اذن السيد العبد في التكفير بالعتق فهل له ان يعتق نفسه قيل اختلفت الرواية فيما اذن له بالتكفير بالمان هل له ان ينتقل عن الصيام اليه على روايتين احدهما انه ليس له ذلك وفرضه الصيام والثانية له الانتقال اليه لا يلزمه لان المنع بحق السيد وقداذن فيه فاذا قلنا له ذلك فهل له العتق اختلفت الرواية فيه عن احمد فعنه في ذلك روايتان ووجه المنع انه ليس من اهل الولاء والعتق يعتمد الولاء واختار ابو بكر وغيره ان له الاعتناق فعلى هذا من له عتق نفسه فيه قولان في مذهب وجهه ان يجوز اطلاق الاذن ووجه المنع ان الاذن في الاعتناق ينصرف الى عتاق غيره كما لو اذن له في الصدقة انصرف الاذن الى الصدقة عن غيره **فصل** ومنها انه لا يجوز وطى المظاهر منها قبل الكفارة وقد اختلفت ههنا في موضعين احدهما هل له مباشر تجا دون انفرج قبل التكفير ام لا والثاني انه اذا كانت كفارته الاطعام فهل له الوطى قبله ام لا وفي المسألتين قولان للمفقهاء وهما روايتان عن احمد وقولان للشافعي ووجه المنع الاستتماع بغير الوطى ظاهر قوله تعالى من قبل ان يتماسا ولا نه شبههما بمن يحرم وطيهما ودواعيه ووجه الجواز ان التماس كناية عن الجماع ولا يلزم من تحريم الجماع تحريم دواعيه فان الحائض يحرم جماعها دون دواعيه والصائم يحرم منه الوطى دون دواعيه والمسببة تحرم وطيهما دون دواعيه وهذا قول ابى حنيفة واما المسألة الثانية وهي طيهها قبل التكفير اذا كان بالاطعام فوجه الجواز ان الله سبحانه قيد التكفير بكونه قبل المسيس في العتق والصيام واطلقه في الاطعام وكل منهما حكمه فلو اراد التقيد في الاطعام لذكره كما ذكر في العتق والصيام وهو سبحانه يوقيد هذا ويطلق هذا عتبا بل لفائدة مقصودة ولا فائدة الاتقييد ما قيد له واطلاق ما اطلقه ووجه المنع استفادة حكمه ما اطلقه مما قيد له اما ببياننا على الصحيح واما قياسا لما قلنا في الفارق بين الصورتين وهو سبحانه لا يترقب بين المتماثلين وقد ذكر من قبل ان يتماسا مرتين فلو اعاد ثالثا لاطال به الكلام ونبه بذكره مرتين على تكرر حكمه في الكفارات ولو ذكره في آخر الكلام مرة واحدة لكان اختصاصه بالكفارة الاخيرة ولو ذكر في اول مرة لكان اختصاصه بالاولى واحادته في كل كفارة تقويل وكان افضل الكلام وابلغه واوجزه ما وقع وايضا فانه نبه بالتكفير قبل المسيس بالصوم مع تطاول زمنه مشدداً الحاجة الى مسيس الزوجة على ان اشتراط تقدمه في الاطعام الذي لا يطول زمنه اولى **فصل** ومنها انه سبحانه امر بالصيام قبل المسيس ذلك يوم المسيس ليلا ونهارا ولا خلاف بين الائمة في تحريم وطيهما في زمن الصوم ليلا ونهارا واما اختلفوا هل يبطل التتابع به فيه قولان احدهما يبطل وهو قول مالك وابى حنيفة واسمك في ظاهر مذهبه والثاني لا يبطل وهو قول الشافعي واحمد في رواية اخرى عنهما والذين ابطلوا التتابع معهم ظاهر القرآن فانه سبحانه امر بشهرين متتابعين قبل المسيس لو وجد ولان ذلك يتضمن النهي عن المسيس قبل اكمال الصيام وتحريمه وهو واجب عدم الاعتداد بالصوم لانه عمل ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ذا وسر المسألة انه سبحانه اوجب امرين احدهما تتابع الشهرين والثاني وقوع صياهما قبل التماس فلا يكون قد ادى بما امر به الا بجموع الامرين **فصل** ومنها انه سبحانه وتعالى اطلق اطعام المساكين ولو يقيد به بقدره لا تتابع وذلك يقتضي انه لو اطعمهم تغلظ وعشاهم من غير تعليق حب وقرجاز وكان ممثلاً الامر الله وهذا قول الجمهور مالك وابى حنيفة واحمد في احدى الروايتين عنه وسواء اطعمهم جملة او متفرقين **فصل** ومنها انه لا بد من استيفاء عدد الستين فلو اطعموا احد الستين يوما او عشرة الا عن واحد هذا قول الجمهور مالك والشافعي واسمك في احدى الروايتين عنه والثانية ان الواجب طعم ستين مسكينا

ولو واحد هو مذهب ابي حنيفة والثالثة ان وجد غيره لا يجوز ولا جزاء وهو مذهبهم وهي عم الاقوال **فصل**
 ومنها ان لا يجوز به دفع الكفارة الا الى المساكين ويدخل فيه الفقراء كما يدخل مسكين في لفظ الفقراء تدبر الا لوقد روي
 اصحابنا وغيرهم ان كل من ياخذ من الزكاة حاجة وهو اربعة الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارم المستحق والمكاتب
 وظاهر لقران اختصاصها بالمساكين فلا يتعداها **فصل** ومنها ان الله سبحانه اطلق الرقبة ثم زاد ويرقيدها بالايان
 ثم قيدها في كفارة القتل بالايان واختلاف الفقهاء في شرائط الايمان في غير كفارة القتل على قوتين فشرطه الشافعي ما ذكرنا
 في ظاهر مذهبهم ولا يشترطه ابو حنيفة ولا اهل الظاهر الذين لو يثبتوا الايمان قالوا لو كان بشرط البيعة الله سبحانه كما
 بينه في كفارة القتل بل يطلق ما اطلقه ويقيد ما قيد لا فيعمل بما مطلق والمقيد ويردت بحنفية ان شرائط الايمان زيادة على
 النص وهو نسخ والقران لا ينسخ الا بالقران او خبر متواتر قال الآخرون واللفظ للشافعي بشرط الله سبحانه في بقية في لفظ
 مؤمنة كما شرط العدل في الشهادة واطلق الشهود في مواضع فاستدل لنا على ان ما اطلق على معنى ما شرطه على ان ما روي الله
 تركوات المسلمين على المسلمين لا على المشركين وفرع من الله الصدقات فلم تجز الا للمؤمنين وذكرنا ان شرط من الرقاب لا يجوز الا
 للمؤمنين فاستدل للشافعي بان لسان العرب يقتضي حمل المطلق على المقيد اذا كان من جنسه فحمل الشرع على مقتضى لسان
 وهما اصلان أحدهما ان حمل المطلق على المقيد بيان لا قياس الثاني انه انما يحمل عليه بشرطين أحدهما اتحاد الحكم والثاني ان لا
 يكون المطلق الا اصل واحد فان كان بين اصلين مختلفين لم يحمل إطلاقه على أحدهما الا بدليل يعينه قال الشافعي لو نذر رقبة
 مطلقة لم يجز به الا مؤمنة وهذا بناء على هذا الاصل وان النذر محمول على احب المشرع وواجب العتق لا يتأدى الابعث المسلم
 وما يدل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن استغفني في عتق رقبة منذ ورتة ايتني بها فاسأله الله فقالت في السماء
 فقال من انا قالت انت رسول الله فقال اعتمها فانها مؤمنة قال الشافعي فلما وصفت الايمان امر بعتقها انتم هذا ظاهر جردان العتق
 المأمور به شرعا لا يجزى الا في رقبة مؤمنة والا لو يكن للتعليل بالايمان فائدة فان الاعوم متى كان علة للحكم كان الاخص عديم
 التأثير وايضا فان المقصود من اعتاق المسلم تفرغه لعبادة تربيته وتخليصه من عبودية المخلوق الى عبودية الخالق ولا ريب
 ان هذا امر مقصود للشارع محبوب له فلا يجوز الغاؤه وكيف يستوى عند الله ورسوله تفرغ العبد لعبادته وحده وتفرغه
 لعبادة الصليب والشمس والقمر والنار قد بين سبحانه شرائط الايمان في كفارة القتل احال ما سكت عنه على بيانه كما بين
 شرائط العدالة في المشاهدين واحال ما اطلقه وسكت عنه على ما بينه وكذلك غالب مطلقات كلامه سبحانه ومقيداته
 لمن تأملها هي اكثر من ان يذكرها قوله تعالى في من امر بصدقة او معروف او اضلاع بين الناس ومن يعمل ذلك ابغداد
 مرضات الله فسوف نؤتيه اجرا عظيما وفي موضع اخر بل يعلق الاجر بنفس العمل كقضاء بالشروط المذكور في موضعه و
 كذلك قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وفي موضع تعلق اجزا بنفس الاعمال الصالحة
 اكتفاء بما علم من شرط الايمان وهذا ما لا يخفى من الوعد والوعيد **فصل** ومنها انه لو اعتق نصفين رقبين لو يكن معتقا
 لرقبة وفي هذا ثلثة اقوال للناس هي روايات عن احمد ثانيها الاجزاء والثلث هو اصحابنا انه ان تكلمت بحرية في رقبين اجزاه
 والا فلا فانه يصدق عليه انه حر لرقبة اى جعلها حرة بخلاف ما اذا تكلم بحرية **فصل** ومنها ان الكفارة لا تستدبر بطر

قبل التكفير ولا تنصاع قبل هي بحالها كقارة واحدة كما دل عليه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تقدم قال اصلت بن
دينا رسالت عشرة من الفقهاء عن المظاهر بما مع قبل ان يكفر فقالوا كقارة واحدة قال هو الحسن بن سيارين ومنه
ويكبر وقتادة وعطاء وطائوس ومجاهد وعكرمة قال العاشر اذ لا نافعوا هذا قول لا يمة الاربعة وعنه عن ابن عمر عن ابن العاصي رضي الله
عنهم ان عليه كفارتين وذكر سعيد بن منصور عن الحسن وابراهيم في الذي يظاهر ثوباناً هاتين ان يكفر عليه ثلث كفارات
ذكر عن الزهري وسعيد بن جبيرة وابي يوسف ان الكفارة يسقط ووجه هذا انه فوات وقتها ولو سبق له سبيل الى اخراجها
قبل المسيس جواب هذا ان فوات وقت الاداء لا يسقط الواجب الذمة كالصلوة والصيام وسائر العبادات ووجه وجوب
الكفارتين ان احدهما الظاهر الذي اقرن به العود والثانية للوطى المحرم كالوطى في رمضان فها راو كوطى المحرم ولا يعلم الايجاب الثلث
وجه الا ان يكون عقوبة على اقامه على المحرم وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على خلاف هذه الاقوال الله اعلم **حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الايلاء ثبت في صحيح البخاري عن انس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وكانت نفقت
رجله فاقوا في مشربة له تسع وعشرين ليلة فاقوا يا رسول الله اليت شهر فقال الشهر قد يكون تسعاً وعشرين وقد قال
سبحانه للذين يؤلون من نسائهم تربعة اشهر فان فاء واوان الله عفو رحيم وان عزموا الطلاق فان الله يسمع عليكم الايلاء
لغة الامتناع باليمين وخص في عرفنا الشرع بالامتناع باليمين من وطى الزوجة ولهذا عدى فعله باداة من تضمنه من يمتنعون
من نسائهم وهو احسن من اقامة من مقام على جعل سبحانه للزواج مدة اربعة اشهر يمتنعون فيها من طى نسائهم بالايلاء
فاذا مضت فاما ان يفي امان يطلق وقد اشترى من علي بن عباس رضي الله عنهما ان الايلاء انما يكون في حال الغضب في الرضى
كما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وظاهر القرآن مع الجهم هو قد تناظر في هذه المسألة محمد بن سيرين ورجل اخر فاجبه
على محمد بقول علي كرم الله وجهه فاحتم عليه محمد بالايلاء فنسكت وقد دلت الآية على احكام منها هذا ومنها ان من حلف على ترك
الوطى اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى له هذا قول الجهم فيه قول شاذ انه مؤل منها انه لا يثبت له حكم الايلاء حتى يحلف على الكون
اربعة اشهر فان كانت مدة الامتناع اربعة اشهر لم يثبت له حكم الايلاء لان الله جعل لهر مدة اربعة اشهر وبعد انقضائها اما
ان يطلقوا امان يفوا هذا قول الجهم منهم احمد الشافعي ومالك وجعله ابو حنيفة مولى اربعة اشهر سواء هذا بناء على
اصله ان المدة المضربة اجل لوقوع الطلاق بانقضائها لا يجوز يجعلون المدة اجلا لا يستحق المطالبة وهذا موضع اختلف فيه
السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم فقال الشافعي ثناسفان عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن بشير قال
ادركت بضعة عشر رجلاً من الصحابة كلهم وقفوا على المولى يعني بعد اربعة اشهر وروى سهل بن ابى صالح عن ابيه قال سألت اثنى عشر
رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المولى فقالوا ليس عليه بشئ حتى يمضي اربعة اشهر وهذا قول الجهم ومن الصحابة
التابعين من بعدهم قال عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم اذا مضت اربعة اشهر لم يفي فيها طلق منها مضمينها
وهذا قول جماعة من التابعين وقول ابى حنيفة واصحابه فعند هؤلاء يستحق المطالبة قبل مضى اربعة اشهر فان فاء ولا طلق
بمضيها وعند الجهم لا يستحق المطالبة حتى يمضي اربعة اشهر فيثبت بذلك امان تفي امان تطلق وان لم يفي اخذ بايقاع
الطلاق اما بالحكم او بما يحبس حتى تطلق قال الموقعون للطلاق بمضي مدة اية الايلاء يدل على ذلك من ثلثة اوجه **احد**

انقضت ولو بفسخ عاد العقد الى حكمه وهو الزوم وهكذا الزوجة لها حق على الزوج في الوطى كما له حق عليها قال تعالى لهم مثل الذي عليهن بالمعروف فجعل له الشارع امتناع اربعة اشهر لاحق لهما فيه من فاذا انقضت المدة عادت على حقها بموجب العقد وهو المطالبة لا وقوع الطلاق وحينئذ فهذا دليل على ما سئل **الدليل** العاشر انه سبحانه جعل للمولين شيئا وعليهم شيان فالذي لهم توهم المذكورة والذي عليهم اما الفية واما الطلاق وعند كولي ليس عليهم الا الفية فقط واما الطلاق فليس عليهم كما لا يريهم انا هو اليه سبحانه عند انقضاء المدة فيحكم بطلاقها عند انقضاء المدة لا شاء او ابى ومعلوم ان هذا ليس الى المولى ولا عليه وهو خلاف ظاهر النص قالوا ولا يهايمن بالله تعالى وتوجب الكفارة فلم يقع بها الطلاق كسائر الايمان ولا نكاحا ولا طلاقا الشرع لو يتقدمها الفرقة فلا يقع بها بينونة كاجل العنين ولانه لفظ لا يصح ان يقع به الطلاق المجعل لموقع به الموجل كالظهار لان الايلاء كان طلاقا في الجاهلية فنسخ كالمظهر فلا يجوز ان يقع به الطلاق لانه استيفاء للحكم المنسوخ ولما كان عليه اهل الجاهلية قال الشافعي كانت العرب الجاهلية تختلف بثلاثة اشياء بالطلاق والظهار في الايلاء فنقل الله سبحانه وتعالى الايلاء الى الجاهلية عما كان عليه في الجاهلية من ايقاع الفرقة على الزوجة الى ما استقر عليه حكمها في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه هذا لفظهم قالوا وكان الطلاق انما يقع بالصرح والكناية وليس الايلاء واحدا منهما اذ لو كان صريحا وقع مجعلا ان اطلقه او الى اجل مسمى ان قيل ولو كان كناية لوجع فيه الى نيته ولا يرد على هذا اللعان فانما يوجب الفسخ دون الطلاق والقسم يقع بغير قول الطلاق لا يقع الا بالقول قالوا لقراءة ابن مسعود ونفايتها ان تدل على جواز الفية في مدة الترتيب لا على استحقاق المطالبة بها في المدة وهذا حق لا شك به واما قولك جواز الفية في المدة دليل على استحقاقها فيها فهو باطل بالدين الموجل واما قولك لانه لو كانت الفية بعد المدة لزادت على اربعة اشهر فليس يصح لان الاربعة اشهر مدة لزمن الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة فيجبر انقضائها يستحق عليه الحق فلها ان تجعل المطالبة به ولو لم انظره وهذا كسائر حقوق المعلقة بأجل معددة انما يستحق عند انقضاء اجالها لا يقال في ذلك يستلزم الزيادة على الاجل فكذلك الاجل لا يلازمه سواء **فصل** في الاية على كل من صح منه الايلاء باي يمين حلف فهو مولى حقة يدا امان وفي امان يطلق فكان في هذا حجة لما ذهب اليه من يقول من السلف واختلف ان المولى باليمين بالطلاق امان يفي واما ان يطلق ومن الزومة الطلاق على كل حال لو يمكنه ادخال هذه اليمين في حكم الايلاء فانه اذا قال ان وطيتك الى سنة فانت طالق ثلثة فاذا مضت اربعة اشهر لا يقولون له امان يطا واما ان يطلق بل يقولون له امان وطيتك اطلقت وان لو طأها طلقنا عليك واكثر هو لا يمكنه من الايلاء لوقوع الغرم الذي هو جزء الوطى في اجنبية ولا جواب عن هذا الا ان يقال بانه غير مولى وحينئذ فيقال فلا توقف عند مضى اربعة اشهر قولوا ان له ان يمتنع من وطئ اليمين بالطلاق دائما فان خرب يترك له الاجل ثبت له حكم الايلاء من غير يمين وان جعلتموه مولى لو تجوز خالفتم حكم الايلاء وموجب النص في هذا بعضهم هؤلاء على منازعهم فان قيل فما حكمه في هذه المسألة وحملنا قال ان وطيتك فانت طالق ثلثة قلنا اختلف الفقهاء فيها هل يكون مولى ام لا على قولين وهما اتيان عن احمد بن حنبل للشافعي الجدي لان يكون مولى وهو مذموم في حقيقته ومالك وعلى القولين هل يمكن من الايلاء فيه وجمان لا صاحب احمد والشافعي **احدهما** انه لا يمكن منه بل يحرم عليه لانها بالايلاء تطلق عند ثلثة فيصير مابعد الايلاء محرما فيكون الايلاء محرما وهذا كالصائغ اذا اتفق ان لا يزوج الى طلوع الفجر الا قدر الايلاء المذكور دون اخراجه حرم عليه الايلاء وان كان في زمن الاباحة

فلما كان بعد ذلك آتاه فقال ان الذي سألتك عنه قلبك ليت به فانزل الله عز وجل هؤلاء الايات في سورة النور الذين يؤمنون
 انهم قتلوا من عليه وعظه وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها
 ثود عاها فوعظها وذكروا واخبرها ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قالت لا والذي بعثك بالحق انه كاذب فبدا بالرجل فشهد
 أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين وانما حسنة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثورثني بالمرأة فشهدت أربع شهادات
 بالله انه لمن الكاذبين وانما حسنة ان غضب الله عليه ان كان من الصادقين ثورثني بينهما وفي الصحيحين عنه قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لما راى اثنين يحسبان على الله احدهما كاذب لاسبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدق
 عليها فهو ما استحللت فرجها وان كنت كذبت عليها فهو بيدك منها وفي لفظهما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين
 وقال الله ان احدهما كاذب فهل منكما تائب فيما عنه ان رجلا لا عن علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بينهما ما أحق الولد بامه وفي صحيح مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما في قصة المتلاعنين فشهد الرجل أربع
 شهادات بالله انه لمن الصادقين ثورثني عن الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت لتعلن فقال لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما فابت فلعنت فلما ادبرت قال لعلها ان تجي به اسود جعل فجاءت به اسود جعل وفي صحيح مسلم من حديث
 انس بن مالك ان هلال بن امية قذف امرأته بشريك بن سحما وكان اخا البراء بن مالك لامه وكان اول رجلا لا عن في الاسلام
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها ان جاءت به ابيض سبطا قصيرا العينين فهو لهلال بن امية وان جاءت به اكحل ادحم حمش
 الساقين فهو لشريك بن سحما قال فانبتت انها جاءت به اكحل اجعل احمش الساقين وفي الصحيحين من حديث ابن عباس نحو
 هذه القصة فقال له رجل هي المرأة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رجعت احدا بغير بيعة لرجعت هذه فقال ابن عباس
 لانك امرأة كانت تظهر في الاسلام السود ولا بد في هذا الحديث ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها
 لانه لا يرعى لا يرعى لدها ومن رضى لدها فعليه احد وقضى ان لا بيت لها ولا قوت من اجل انها تفرق من غير طلاق ولا موتى عنها
 زوجها وفي القصة قال عكرمة فكان بعد ذلك امير على مصر وما يدعى لابي ذكر البخاري ان هلال بن امية قذف امرأته عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحما فقال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة او حلفي فحرك فقال يا رسول الله اذا راى احدا على امرأته
 رجلا ينطق بيمين البيعة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعة والا حلفي فحرك فقال الرجل الذي بعثك بالحق اني لصدا
 ولي نزلن الله ما يدعى ظهري من احد فاذل جبرئيل عليه السلام وانزل عليه والذين يؤمنون انهم قتلوا فاني انصرف النبي
 صلى الله عليه وسلم اليها فاجعل لهلال فشهدوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احدهما كاذب فهل منكما تائب فشهدت فلما
 كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا انها موجهة قال ابن عباس رضي الله عنهما فتكاثرت ونكصت حتى ظننا انها ترجع ثورثت لا
 افصح قومي سائر اليوم فصمت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به اكحل العينين سايعم الايتين خذ الساقين
 فهو لشريك بن سحما فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب كان لي ولها شأن وفي الصحيحين ان سعد
 ابن عباد قال يا رسول الله ما رأيت الرجل يحل مع امرأته رجلا يقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بل الذي
 اكومك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم وفي لفظ اخر يا رسول الله ان وجدت مع امرأتى رجلا

امر له حتى اتي بأربعة شهداء قال نعم وفي نسخة الخرو وجرت مع اهل رجل لا اجه حتى اتي بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال كلاً ولا اذني بعثك بأخوتك نبيان كنت لا اجاهله بالسيف قبل فقلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السموا الى ما يقول مسيد كانه ليعود انا اغير منه والله اغير معنى في لفظه ورأيت مع امرأ في رجل انضربته بالسيف غير مصفحة فقال النبي صلى الله عليه وسلم تعجبون من غيري سعد والله لا اغير منه والله اغير معنى من اجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص غير من الله ولا شخص احب اليه العذر من الله من اجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا احدا حب اليه المدمر من الله من اجل ذلك وعد الله الجنة **فصل** في استنفيد من هذا الحكم النبوي عدة احكام احكام الاول ان اللعان يصح من كل زوجين سواء كانا مسلمين او كافرين عدلين او فاسقين محدودين في قذف او غير محدودين او احدهما كذلك قال الامام احمد في رواية اسحق بن منصور جميع الازد اجم يلعنوا الحر من احره والامة اذا كانت زوجا والعبد من احره والامة اذا كانت زوجة المسلم من اليهودية والنصرانية وهذا قول مالك والشافعي وقول سعيد بن المسيب الحسن بن ربيعة وسليمان بن يسار ذهب اهل الراي والاوزاعي والثوري وجماعة الى ان اللعان لا يكون الا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف وهو رواية عن احمد وما اخذ القوليين ان اللعان يجمع وصفين اليمين والشهادة وقد سماه الله سبحانه شهادة وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يميناً حيث يقول ولا الايمان كان لي ولها شأن فمن غلب عليه حلو الايمان قال بعضهم من كل من يصح يمينه قالوا وعموم قوله والذين يرمون أزواجهم قالوا وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يميناً قالوا ولا انه مفتقر الى اسو الله تعالى ذكره القسم الموكد بما قالوا ولا انه يستوى فيه الذكر والانثى بخلاف الشهادة قالوا ولو كان شهادة لما تكرر لفظه بخلاف اليمين فانه قد يشترع فيها التكرار كايان القسمات قالوا لان حاجة الزوج التي لا تقم منه الشهادة الى اللعان ونفي الولد كحاجة من تصح شهادته سواء والا امر الذي نزل به مما يدعى الى اللعان كالذي ينزل بالعدل احدى الشريعة لا ترفع خبر احد النوعين ويجعل له فرجاً ومخرجاً مما نزل به وتدل النوع الاخر في الاضرار الاغلال لا فرج له مما نزل به ولا يخرج بل يستغيث فلا يقات ويستعين فلا يجازر ان كل واحد بامر عظيم وان سكت سكت على مثله قد ضاقت عنه الرحمة التي وسعت من تصح شهادته وهذا باب الشريعة الواسعة احنيفية السمحة قال الاخرون قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يؤمنوا لهم شهادة الا انفسهم فثبتوا اربع شهادات بالله في الآية دليل من ثلثة اوجه احدها انه سبحانه استثنى انفسهم من الشهداء وهذا استثناء متصل قطعا وهذا جاء مرفوعاً والثاني انه صرح بان التعانهم شهادة فتراد سبحانه هذا بياناً فقال يد راعها العدليان فثبتوا اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والثالث انه جعله بدلا من الشهود وقائما مقامهم عند عدمهم قالوا وقد روي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لعان بين مملوكين ولا كافرين ذكره ابو عمر بن عبد البر في التمهيد وذكر الدارقطني من حديثه ايضا عن ابيه عن جده مرفوعاً اربعة ليس بينهم لعان ليس بين احره والامة لعان وليس بين العبد لعان وليس بين المسلم واليهودية لعان ليس بين المسلم والنصرانية لعان وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال من وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعن ابن اسيد ان لا لعان بين اربعة ذكر معناه قالوا لان اللعان جعل بدل الشهادة وقائما مقامها عند عدمها فلا يصح الا ممن تصح منه وهذا في المرأة بلعان الزوج ونكولها تزيلا للعانته منزلة اربعة شهود قالوا واما الحديث لا ما مضى من الايمان كان في لما

نشان فالمحفوظ فيه لولا ما مضى من كتاب الله هذا لفظ البخاري في صحيحه وما قوله لولا ما مضى من الايمان فمن اراد عباد بن منصور
 وقد تكلف فيه غير واحد قال يحيى بن معين ليس يشئ وقال علي بن ابي نعيم مات ترك قدره وقال النسائي ضعيف وقد استقرت
 قاعدة الشريعة ان البينة على المدعى اليمين على المدعى عليه والزوجه هي من امدع قلعانه شهادة ولو كان عينا لم يشترع فجانبه
 قال الاولون ما قسمته شهادة فلقول الملتعن في يمينه اشهد بالله فسمى بذلك شهادة وان كان يميناً اعتباراً بلقطها قالوا
 وكيف هو مصرح فيه بالقسم وجوابه وكذلك لو قال اشهد بالله انعقدت يمينه بذلك سواء نوى اليمين او اطلق والعرب تعد
 ذلك يميناً في لغتها واستعملها قال قيس **شعر** فاشهد عند الله اني احبها فلهذا لها عندى فمالى عندها لياها وفي
 هذا حجة لمن قال ان قوله اشهد تنعقد به اليمين ولو لم يقل بالله كما هو واحدى الروايتين عن احمد والثانية لا يكون يميناً
 الا بالنية وهي قول الاكثرين كما ان قوله اشهد بالله يمين عند الاكثرين بطلقة قالوا وما استثنوا ولا سبحانه انفسهم من الشهاد
 فيقال ولا الا ههنا صفة بمعنى غير المعنى لو يكن لهم شهاد غير انفسهم فان غير ذلك لا يتعارضان الوصفية والاستثناء
 فيستثنى بغير حمل على الاوصاف لا على غير ويقال ثانياً ان انفسهم مستثنى من الشهاد ولكن يجوز ان يكون
 منقطعاً على لغة بني تميم فانهم يبدلون في اللفظ كما يبدل اهل الحجاز وهو في الاتصال ويقال ثالثاً انما استثنى انفسهم من
 الشهاد لانه نزله مثلهم في قبول قوله وهذا قوى جداً على قول من يرجع المرأة بالتعان الزوج اذا نكحت وهو الصحيح كما ياتي في تقريره
 ان شاء الله تعالى والصحيح ان لعانهم تحم الوصفين اليمين والشهادة فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار يمين مغلظة
 بلفظ الشهادة والتكرار لا يقتضاهما حال تأكيد الامر لهذا اعتبر فيه من التاكيد عشرة انواع احدها ذكر لفظ الشهادة الثاني ذكر
 القسم باحد اسماء الرب سبحانه واجمعها المعاني اسماء المحسن وهو اسم الله جل ثلوه الثالث تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه
 من ان واللام وايتاياه باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب يوثق الفعل الذي هو صادق وكاذب التكرار في ذلك اربع مرات التحسين
 وما ولا على نفسه في الخامسة بلعنة الله ان كان من الكاذبين السادس من اخباره عند الخامسة انها الوجبة لعذاب الله ان
 عذاب الدنيا اهن من عذابه الاخرة السابع جعل لعانه مقتضى حصول العذاب عليها وهو اما احداً واحداً جعل لعانه اثاراً
 للعذاب عنها الثامن ان هذا اللعان يوجب للعذاب على احدهما ما في الدنيا وما في الاخرة التاسع التفريق بين المتلاعنين وخراب
 بيتها وكسرهما بالفرق العاشر تبديل تلك الفرقه ودوام التحريم بينهما فلما كان شان هذا اللعان هذا الشان جعل يميناً مقروناً بالشهاد
 وشهادته مقرونة باليمين وجعل الملتعن لقبول قوله كالشاهد فان نكحت المرأة مصنت شهادته وحدت وافادت شهادته
 ويمينه شيئاً ينسقط احدهما وجوبه عليها وان التعت المرأة وعارضت لعانه بلعان اخر منها فلا لعانه يسقط احدهما
 دون وجوبه عليها فكان عتقها في يميناً بالنسبة اليه دونها لانه ان كان يميناً محضه في لا يجد تجرد حلفه وان كان شهادة
 فلا يجد تجرد شهادته عليها وحده فاذا انضم الى ذلك نكحها قوى جانب الشهادة واليمين في حقه بتاكيد ونكولها كان دليلاً لا ظاهراً
 على صدقه فانسقط احدهما وجوبه عليها وهذا احسن ما يكون من الحكم ومن احسن من الله حكماً يقوم وقنون وقد
 ظهر بهذا انه يمين فيها معنى الشهادة وشهادته فيها معنى اليمين واما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فما اليمين كانت
 لو كان صحيحاً بصلوه الى عمرو ولكن في طريقه الى عمرو هالك ومفاوز قال ابو عمر بن عبد البر ليس دون عمرو بن شعيب من عجمهم

وأما حديثه الآخر الذي رواه الدارقطني فعلى طريق الحديث عثمان بن عبد الرحمن الوفاصي وهو متروك باجماعهم فاطريقه
مقطوعة وأما حديث عبد الرزاق فراسيل الزهري عندهم ضعيفة لا يحتج بها وعتاب بن اسيد كان عاملا للنبي صلى الله
عليه وسلم على مكة ولو يكن بمكة يهودى ولا نصرانى البتة حتى يوصيه ان لا يلاعن بينهما قالوا اما ردكم لقوله لولا ما مضى من
الايمان لكان لى ولها شأن وهو حديث رواه ابو داود فى سننه واسناده لا يابس به واما تعلقكم فيه لى عبادته بن منصور فكثر
ما عيب عليه انه قد روي داعية الى التقدر هذا لا يوجب رد حديثه ففى الصحيح الاحتجاج بحجاجة من القدرة و مرجية والشيعة
ممن علم صدقه ولا تنافى بين قوله لولا ما مضى من كتاب الله تعالى ولولا ما مضى من الايمان فيحتاج الى ترجيح احدا من الطرفين
وتقديمه على الآخر بل الايمان المذكور هو فى كتاب الله وكتاب الله تعالى حكمه اذى حكمه بين امتلاعين واراد صلى الله عليه وسلم
لولا ما مضى من حكم الله الذى فصل بين المتلاعين لكان لى ولها شأن اخرقاوا واما قولكم ان قاعدة الشريعة استقرت على
ان الشهاداة فى جانب المدعى واليمين فى جانب المدعى عليه فحجابه من وجوه احدها ان الشريعة لو استقر على هذا بل استقرت
فى القسامة بان يبدى بايمان المدعيين وهذا لقوة جانبهم باللوث وقاعدة الشريعة ان الايمان يكون من جذبة اقوى المتداعيين
فلما كان جانب المدعى عليه قويا بالبراءة الاصلية شرعت اليمين فى جانبه فلما قوى جانب المدعى فى القسامة باللوث كانت اليمين
فى جانبه وكذلك على الصحيح لما قوى جانبه بالنكول صارت اليمين فى جانبه فيقال له اءلف واستحق وهذا من كمال حكمة الشرع و
اقتضائه للمصالح بحسب الامكان ولو شرعت اليمين من جانب احد دائما لذهبت قوة الجانب للوجه هذا وحكمة الشارح كالى
ذلك فالذى جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة واذا عرفت هذا فاجانب الزوج ههنا اقوى من جانبها فان المرأة تنكزها وتشتبهه
والزوج ليس له غرض فى هتك حرمة وفساد فرشته ونسبة اهله الى الفجور بل ذلك يشوش عليه واكره شئ اليه فكان
هذا لو ظاهر فاذا انضاف اليه نكول المرأة قوى لامرجلها فى قلب الناس خاصتهم عامهم فاستقل ذلك بثبوت حكم انزاعها بشرعا
فحدث بلعانه ولكن لما لو يكن ايمانه بمنزلة الشهادة الاربعة حقيقة كان لها ان يعارضها بايمان اخرى مثلهما يدعى عنها بها عذاب
الحكم المذكور فى قوله تعالى وَلَيْسَ هَذَا بَعْداً بِهَمَّا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ولو كان لعانه بينة حقيقة لما دفعت ايمانها عنه بشيئا
وهذا يتضم بالفصل الثانى المستفاد من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان المرأة اذا تولت عن فعل فحل او تحبس حتى تفر
او تلعن فيه فلعن للفقهاء فقال الشافعى وجماعة من السلف واخلف يحمد وهو قول اهل الحجاز فقال احمد تحبس حتى تقرأ وتلعن
وهو قول اهل العراق وعنه رواية ثانية لا تحبس فتخلى سبيلها قال اهل العراق ومن وادقهم لو كان لعان الرجل بينة توجب حمل عليها
لو تملك اسقاطه باللعان وتكذيب البينة كما لو شهد عليها اربعة قالوا لانه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لويحد بهذه الشهادة
فلما تحددت شهادته وحده اولى واخرى قالوا ولانه احد المتلاعنين فالواجب حله الاخر كما لو يوجب لعانها حله قالوا وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى ولا ريب ان الزوج ههنا مدعى قالوا وان موجب لعانه اسقاط احد عن نفسه لا يجاب
الحكم عليه كونه لى قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والاخذ فى ظرك فان موجب قد فى الزوج كوجب قد فى الاجنبى هو الحكم فعمل
الله سبحانه له طريقا الى التخلص منه باللعان وجعل طريق اقامة احد على المرأة احدا من اربعة شهود او اعتراف او تحبس عند
من يحل بالصحابة كعمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن وافقه وقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه على من يزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم

والزجر واجب على كل من زامن الرجال والنساء ما كان حصناً إذا قامت بينة أو كان محبلاً أو أعترا فوكد لك حتى كره الله فجعله
فجعل طريق الحد ثلثة لم يجعل فيه اللعان قالوا أيضا فهذه لم يتحقق زناها فلا يجب عليها الحد لأن تحقق زناها إيمان يكون بلعان الزوج
وحده لأنه لو تحقق به لم يسقط بلعانها اتحادا ولما وجب بعد ذلك حد على قاذفها ولا يجوز أن يتحقق بكتولها أيضا لأن الحد لا يثبت
بالنكول فإن الحد يدربا بالشبهات فكيف يجب بالنكول فإن النكول يحتمل أن يكون لشدة خفها أو لعقلة لسانها أو ندهستها في
ذلك المقام الفاضل الخزي أو لغير ذلك من الأسباب فكيف يثبت الحد الذي يعتبر في بيعة من العدد ضعف ما اعتبر في سائر
الحدود وفي أربعة مرات بالسنة العجيبة الصريحة واعتبر في كل من الأقرار البيعة أن يتضمن وصفا للفعل والتصريح به
مبالغة في الستر وفعالات ثبت الحد إلا ما بلغ الطرق وأكدها وتوسلا إلى إسقاط الحد ياد في شبهة فكيف يجوز أن يقضى فيه بالنكول
الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود والعقوبات البتة ولا فيما عدا الأموال قالوا والشا في رحمه الله تعالى لا يرى
القضاء بالنكول في درهم فما دونه ولا في دني تعزير فكيف يقضى به في أعظم الأمور وأبعد ما ثبتوا وأسرع ما سقطوا ولا نقولوا اقترت بلسانها
ثم رجعت لموجب عليها أحد فلتلا يجب بحمد امتناعها من اليمين على براءتها أو في إذا ظهر أنها لا تأثير لواحد منهما في تحقق زناها لم يجوز
أن يقال بتحقيقه بهما لوجوب **أحدهما** أن ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يزول بضم أحدهما إلى الآخر كشهادة ما تنقلا
فإن احتمال نكولها لفرط حيائها وهيبته ذلك المقام والجزم وشدة الخوف يحجرها عن النطق وعقلة لسانها لا يزول بلعان الزوج ولا
بنكولها **الثاني** أن ما لا يقضى فيه باليمين المفردة لا يقضى فيه باليمين مع النكول كسائر الحقوق قالوا وما قوله تعالى ويدأ عنها
العذاب أن تشهد هذا فالعذاب ههنا يجوز أن ياد به الحد وان ياد به الحبس العقوبة المطلوبة فلا يتعين إراقة الحد به فإن الدال
على المطلق لا يدل على المقيد لا بدليل من خارج واد في درجات ذلك الاحتمال فلا يثبت الحد مع قيامه وقد يرجح هذا بما تقدم من قول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الحد إنما يكون بالبيعة أو الاعتراف أو الحبل ثم اختلف هؤلاء فيماذا يصنع بها إذا التوا عن فقال أحمد إذا ثبت
المرأة أن تلتعن بعد لعان الرجل أجبرتها عليه وهبت أن احكم عليها بالزجر لأنها لو اقترت بلسانها لوجب لها إذا رجعت فكيف إذا
أبت اللعان وعنه رحمه الله تعالى رواية ثانية تخلى سبيلها اختارها أبو بكر لأنها لا يجب عليها الحد فيجب تخلية سبيلها كما لو لم تكل
البينة فصل قال الموجبون للحد معلوم أن الله سبحانه وتعالى جعل اللعان الزوج بدلا عن الشهود وقائما مقامهم بل جعل
الأزواج الملتعنين شهداء كما تقدم وصرح بأن لعانهم شهادة واضحة ذلك بقوله ويدأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات
كما لله وهذا يدل على أن سبب العذاب الدنيوي قد وجد وأنه لا يدفعه عنها إلا لعانها والعذاب المدفوع عنها بلعانها هو المذكور في
قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وهذا عذاب الحد قطعاً فذكره مضافاً ومعرفاً بلام العهد فلا يجوز أن ينصرف إلى عقوبة
لو تدكر في اللفظ ولا دل عليها بوجه مما من حبس أو غيره فكيف يخلى سبيلها ويدأ عنها العذاب بغير لعان وهل هذا إلا مخالفة لظاهر
القرآن قالوا وقد جعل الله سبحانه لعان الزوج داراً كما لا قدت عنه وجعل لعان الزوجة داراً بالعذاب حد الزنا عنها فإما أن الزوج
إذا التوا عن الحد القذف فذلك الزوجة إذا التوا عن الحد يجب عليها الحد قالوا وما قوله لو كان لعان الزوج لو كان بيعة يوجب الحد عليها
لم تملك هي إسقاطه باللعان كشهادة الأجنبي فاجواب أن حكم اللعان حكم مستقل بنفسه غير مردود إلى حكم الدعاوى والبيئات
بل هو أصل قائم بنفسه شرعه الذي شرع نظيره من الأحكام وفصل الذي فصل الحلال من الحرام ولما كان لعان الزوج يدل على

فمشهود لا جرم نزل عن مرتبة البينة فلم يستقل حده بحكم البينة وجعل المرأة معارضة بلعان نظيرة وحيدته فلا يظهر ترجيح
 أحدهما على الآخر لنا والله يعلم أن أحدهما كاذب فلا وجه لحكم المرأة بمجرد لعان الزوج فإذا مكنت من معارضة وتبينها ما يبرئ
 صاحبها فلم يفعل ذلك عن ذلك عمل مقتضى عمله وانضاضت له قرينة قوية وأكدها وهي نكول المرأة واعراضها عن ما يخصها من
 العذاب يدركها أو ما لو كان لو شهد عليها مع ثلثة غيره لو يجد بهذه الشهادة فكيف تجد بشهادته وحده فجوابه أنها
 لو تجد بشهادة مجردة وإنما حدث مجموع لعانه خمس مرات ونكولها عن معارضة مع قدرتها عليها فقام من مجموع ذلك دليل
 في غاية الظهور والقوة على صحة قوله والظن المستفاد منها قوي بكثير من الظن المستفاد من شهادة الشهود وأما لو كان أحد
 اللعانين فلا يوجب حله الآخر كما لو وجب لعانها حله فجوابه أن لعانها إنما شرع للدفع لا للإيجاب كما قال تعالى وَيَذُرْ أَعْيُنُهَا الْعَذَابُ
 تَشْهَدُ لِمَنْ دَلَّ عَلَى الْفَاحِشَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاحِشَةِ وَالْفَاحِشَةُ الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ الْمَرْءُ
 سبحانه بين ما هو باطل قالوا وما قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة المدعى فسمعا وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا ريب أن لعان
 الزوج المذكور المكرر بينة وقد انضم إليها نكولها الجاري مجرى قرارها عند قوم ومجرى بينة المدعين عند آخرين وهذا من أقوى البينات
 ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له البينة والأحد في ظهرك ولو يبطل الله سبحانه هذا وأما نقله عند حجة عن بينة
 منفصلة يسقط أحد عنه يعجز عن إقامتها إلى بينة يتمكن من إقامتها ولما كانت دونها في الرتبة اعتبر لها مقوم منفصل وهو
 نكول المرأة عن دفعها ومعارضة مع قدرتها ونكولها قالوا وما قولكم لو كان موجب لعانه إسقاط أحد عن نفسه لا يوجب له على الآخر
 فإن اردت أن من موجه إسقاط أحد عن نفسه فحق وإن اردت أن سقوط أحد عنه جميع موجهه ولا موجب له سواه فباطل قطعاً
 فإن وقوع الفرقة أو جوب التفريق والتحريم المؤبد والموقت ونفي الولد المصروح بنفيه أو الملكة في نفيه باللعان وجوب العذاب
 على الزوجة أما عذاب أحد أو عذاب أحبس كل ذلك من موجب للعان فلا يصح أن يقال لما يوجب سقوط أحد القذف عن الزوج فقط
 قالوا وما قولكم لو كان الصحابة رضي الله عنهم جعلوا أحد الزنا بأحد ثلثة أشياء أما البينة أو الاعتراف أو الحبل واللعان ليس منها
 فجوابه أن منازعيك يقولون أن كان إيجاب أحد عليها باللعان خلافاً لا قال هو لا الصحابة رضي الله عنهم فإن إسقاط أحد بالحبل أدخل
 في خلافهم وأظهرنا الذي سوغ لكم إسقاط أحد وجوبه بالحبل وصريح مخالفته وحرم على منازعيك مخالفتهم في إيجاب أحد بغير
 هذه الثلثة مع أنهم اعترضوا بثلثة أوجه أحدها أنهم لم يخالفوا صريح قولهم وإنما هو مخالفة لمفهوم سكوتهم عنه فهو مخالفة
 لسكوتهم وانتم خالفتم صريح قولهم الثاني أن علامة ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعة منهم بإيجاب أحد في خلافهم ما أجمع
 عليه الصحابة رضي الله عنهم وانتم خالفتم منطوقاً لا يعلمون فيه مخالفاً للبينة وهو إيجاب أحد بالحبل فلا يحفظ عن صحابي قطيعة
 عمر رضي الله عنه في إيجاب أحد به الثالث أنهم خالفوا هذا المفهوم لمنطوق تلك الأدلة التي تقدمت ولم مفهوم قوله
 وَيَذُرْ أَعْيُنُهَا الْعَذَابُ تَشْهَدُ لِمَنْ دَلَّ عَلَى الْفَاحِشَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاحِشَةِ وَالْفَاحِشَةُ الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ الْمَرْءُ
 فهو ترك ما هو أقوى منه وأولى هذا لو كان قد خالفوا الصحابة فكيف وقولهم موافق لا قال الصحابة رضي الله عنهم فإن الاعتراف
 مع نكول المرأة من أقوى البينات كما تقره قالوا وما قولكم لو يتحقق زناها إلى آخره فجوابه أن اردت بالتحقق اليقين المقطوع به كالمحرمات
 فهذا لا يشترط في إقامة أحد ولو كان هذا شرطاً لما اقتصرت أحد بشهادة أربعة إذ شهادة هؤلاء لا تجعل الزنا محققاً لهذا الاعتبار

وان اردت بعد التحيق انه مشكوك فيه على السواحيث لا يتوهم ثبوته فباطل قطعاً والاما وجوب عليها العذاب لمدرأ بلعانها
ولاريب ان التحقق المستفاد من لعان الموكد المذكور مع اعراضها عن معارضة ممكنة منه اقوى من التحقق بابرهم شهود ولعل
له غرض في قذفها وهتكها وفسادها على زوجها والنزوح لا غرض له في ذلك من هنا ولو كانه لو تحقق فاما ان يتحقق بلعان الزوج
او ينكولها وبهما تجوبه انه تحقق بهما ولا يلزم من عدم استقلال احدهما من باحد وضعفه عنه عدم استقلالهما معا وهذا
شان كل مفرد لو يستقل بالحكم بنفسه ويستقل به مع غيره لقوته به واما لو كره عجباً للشافعي كيف لا يقضي بالنكول في درهم هو
ليقضى به في اقامة حد بالغ الشارح في مسأله واعتبره اكل بينة فهذا موضع لا يتصرف فيه للشافعي ولا لغيره من الائمة وليس هذا
وضع كتابنا هذا ولا قصدنا به نصرة احد من العلماء وانما قصدنا به مجردهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيرته واقضية
احكامه وما تضمن سوى ذلك فنتبع مقتصودنا لغيره فبيان من لو يقض بالنكول تناقض فماذا يضرك ذلك هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وذلك شكاً ظاهرة عارده على ان اشأ فعي رحمه الله تعالى عيتنا نقض فانه فرق بين نكول مجرّد لا قوة له وبين نكول قد قارنه
اللعان موكد مكرراً في حق الزوج مقام البينة مع شهادة احوال بكرة الزوج لزنا امرأته ونفي حيتها وخراب بيتها واقامة نفسه
وحبه في ذلك المقام العظيم يشهد للمسلمين يدعو على نفسه باللعة ان كان كاذباً بعد حلفه بالله بجهاد ايمانه اربع مرات انه
من الصادقين والشافعي رحمه الله انما يحكمون بكونه قد قارنه ما هذا شأنه فمن اين يلزمه ان يحكمون بكونه مجرّد قالوا واما قولكم انها لا قرنت
بالزنا فارجعت لسقط عنها الحد فكيف يجب مجرّد امتناعها من اليمين فتجوبه ما تقر انفاقاً ولو اوما قولكم ان العذاب المدرأ عنها
بلعانها هو عذاب الحبس او غيره فتجوبه ان العذاب المذكور اما عذاب الدنيا او عذاب الآخرة وحمل الآية على عذاب الآخرة باطل قطعاً
فان لعانها لا يدراً ما اذا وجب عليها وانما هو عذاب الدنيا وهو احدى قطعاً فان عذاب المجرّد هو فداء له من عذاب الآخرة ولهذا شرع
سبحانه طهره وفدية من ذلك العذاب كيف وقد صرح به في اول السورة بقوله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ثم
اعادة بعينه بقوله ويدراً عنها العذاب فهذا هو العذاب المشهود ممكنها من دفعه بلعانها فابن هذا عذاب غيره حتى يفسر الآية
به واذ تبين هذا فهو القول الصحيح الذي لا يعتد بسواه ولا يرضى الاياه وبالله التوفيق فان قيل فلو نكل الزوج عن اللعان بعد
قذفه فما حكم نكوله قلنا يحل القذف عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول الشافعي ومالك واسحق بن عمار وهو مخالف في
ذلك ابو حنيفة وقال يحبس حتى يلاعن او تقر الزوجة وهذا الخلاف مبني على ان موجب قذف الزوج لامرأته هو احدى كذبت
الاجنبى وله اسقاطه باللعان او موجب اللعان نفسه فالاول قول الجمهور الثاني قول ابو حنيفة واحتجوا عليه بعموم قوله تعالى
وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفحشاءَ يُكْفَرُونَ لَوْلَا يُؤْتَوْنَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَوْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِكُلِّ زَمَانٍ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى
البينة او حد في ظركم وقوله له عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة وهذا كالهلال بن امية قبل شرعه في اللعان فلو لم يجب
احد بقذفه لو يكن لهذا معنى وبانه قذف حرة عفيفة تجرى بينه وبينها القود فيد بقذفها كاجنبى وبانه لو اعانها فركذب
نفسه بعد لعانها وجب عليه احدى فدل على ان قذفه سبب لوجوب احدى عليه وله اسقاط اللعان اذ لو لم يكن سبباً لما وجب لكذا
نفسه بعد اللعان وابو حنيفة رحمه الله تعالى يقول قذفه لهادعوى وجب احدى مرات اما لعانها واما اقرارها فاذا اقرها عن حبس
حتى يلاعن الا ان يقر فليقل موجب المدعى وهذا بخلاف قذف الاجنبى فانه لاحق له عند المقدوفة فكان قذفها محسناً كالمجرم

يقولون بل قد فوجئنا منه على عرضها فكان موجبها الحد كقذف الاجنبى لما كان فيها شبهة الدعوى عليها انما فوجئنا
وجنائته فيه ملك اسقاط ما وجبه القذف من الحد بلعانه فاذا لم يلعن مع قدرته على اللعان وتمكنه منه حمل مقتضى
القذف عمله واستقل بايجاب الحد اذا لم يعرض له وبالله التوفيق **فصل** ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان
يقضى بالوحي بما اراده الله لا بما اراده هو فانه صلى الله عليه وسلم لم يفتض بين المتلاعنين حتى جاءه الوحي ونزل القرآن فقال لعويم
حينئذ قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فات بها وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يسألني الله عز وجل عن سنة احداثها
فيكون امرها وحرمتها وهذا في الاقضية والاحكام والسنن الكلية واما الامور الجزئية التي لا ترجع الى احكام كالنزول في منزل معين و
تأخير رجل معين ونحو ذلك مما هو متعلق بالمشاورة المأمورة بما يقوله وشاؤره هو في الامر فتلك الراى فيها مدخل ومن هذا قوله
صلى الله عليه وسلم في شأن تلقيح النخل انما هو راي رايته فلهذا القسوس شئ والاحكام والسنن الكلية شئ اخر **فصل** ومنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم امر بان ياتي بها فتلاعنا بحضرة في هذا فكان بيان ان اللعان انما يكون بحضرة الامام وانثابه وان لا يكون
الرعية ان يلاعن بيني ما لم يسمع له اقامة الحد بل هو الامام وانثابه **فصل** ومنها انه ليس المتلاعن الا بمحض جماعة من الناس
يشهدون بها فان ابن عباس بن عمر وسهل بن سعد حضرة مع حادثة اسنانهم فدل ذلك على انه حضرة جمع كثير فان
الصبيان انما يحضرون مثل هذا الامر تبعاً للرجال قال سهل بن سعد فتلاعنا وانا مع الناس عند النبي صلى الله عليه وسلم
حكوهذا والله اعلم ان اللعان يبنى على التغليظ مبالغة في الردع والرجوع فعمل في الجماعة ابلغ في ذلك **فصل** ومنها انما يتلاعن
قياما وفي قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له قوراش شهد اربع شهادات بالله وفي الصحيحين في قصة المرأة
توقعت فشهدت ولانها اذا قام شاهدة الحاضرون فكان ابلغ في شهرته واوقع في النفوس فيه سرراخر وهو ان الدعوة التي
تطلبها صابقتها اذا صادفت المدعو عليه قائما يقذف فيه ولهذا ما دعا خبيب على المشركين حين صلبوه اخذ يوسفيان معاوية
رضوا الله عنه فاصبحوه وكان يرون ان الرجل اذا طوى بالارض نزلت عنه الدعوة **فصل** ومنها البداءة بالرجل في اللعان كما
بدأ الله عز وجل رسوله به فلو بدأت هي لوجعت بلعنا عندها جمهور واعتد به ابو حنيفة رقبداً الله سبحانه في الحد بذكر
المرأة فقال كزأنية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي اللعان بذكر الزوج وهذا في غاية المناسبة لان الزنا من المرأة
اقبح منه بالرجل لانها تزيد على هتك حق الله افساد فراش بعلها وتعليق نسب من غيره عليه وفضيحة اهلها واقاربها واجباية
على محض حق الزوج وجنايته فيه واسقاط حرمة عند الناس وتعييره باسمك البهي وغير ذلك من مفسدات زناها فكانت البداءة
بها في الحد واما اللعان فالزوج هو الذي قذفها وعرضها للعان وهتك عرضها ورمها بالعظيمة ونقضها عند قومها واهلها ولهذا يجب
عليه الحد اذا لم يلعن فكانت البداءة منه في اللعان اولى من البداءة بها **فصل** ومنها وعظ كل احد من المتلاعنين عند
ارادة الشرع في اللعان فيوعظ ويذكر ويقال له عذاب الدنيا هو من عذاب الاخرة فاذا كان عند الخامسة اعيد ذلك عليهم كما
صح في السنة بهذا وهذا **فصل** ومنها انه لا يقبل من الرجل اقل من خمس مرات ولا من المرأة ولا يقبل من بدال اللعنة بالفضب
والا بعدا والسخط ولا منها بدال الفضب باللعنة والابعدا والسخط بل ياتي كل منهما بما قسم الله له من ذلك شرعاً وقد مر هذا
احكام القولين في مذهبي محمد ومالك وغيرهما ومنها انه لا يفتقران يزيد على اللفاظ المذكورة في القرآن والسنة بشيء بل لا يستحق

ذلك فارجح احتجاج ان يقول تشهد بالله الذي لا اله الا هو والغييب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية وهو ذلك بل يكفيه ان يقول تشهد بالله اني لمن الصادقين وهي تقول تشهد بالله انه لمن الكاذبين ولا يحتاج ان يقول فيما رميتها به من الزنا وتقول هي انه من الكاذبين فيما رماني به من الزنا ولا يشترط ان يقول اذ ادعى الروية رأيته اقتراني كالمرء في المحلة ولا اصل لذلك في كتاب الله ولا سنة رسوله فان الله سبحانه يعلمه وحكمته كفا نأبأ بشعره لنكاح امرأته عن تكلف زيادة عليه قال صاحب الاقسام هو يحيى بن محمد بن هبيرة في فصاحه من الفقهاء من اشترط ان يزداد بعد قوله من الصادقين فيما رميتها به من الزنا واشترط في نفسها ان تقول فيما رماني به من الزنا قال ولا اراه يحتاج اليه لان الله تعالى اتقوا ذلك وبينه ولم يذكر هذا الا لشرطه وظاهر كلامه احمد انه لا يشترط ذكر الزنا في اللعان فان الصحيح بن منصور قال قلت لاحمد كيف يلاعن قال على ما في كتاب الله يقول اربع مرات تشهد بالله اني فيما رميتها به من الصادقين ثلث في الخامسة فيقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والمرأة مثله ذلك ففي هذا النحل انه لا يشترط ان يقول من الزنا ولا تقوله هي ولا يشترط ان يقول عند الخامسة فيما رميتها به وتقول هي فيما رماني به والذين اشترطوا ذلك مجتهدون قالوا ربنا اني من الصادقين في شهادة التوحيد وغيرها من اخبار الصادق ونوت انه من الكاذبين في شأن الآخر فاذا ذكر امرأته من الزنا انتفى هذا التاويل قال الآخر من هب انها نوي ذلك فانما لا ينتفعان بنيتها ما فان الظالم لا ينتفعه تاويله ويمينه على نية خصمه ويمينه بما امر الله به اذا كان مجاهر فيها بالبطل والكذب موجب عليه اللعنة والغضب في ما ذكره او لو يئوه فانه لا يئوه على من يعلم السر اخفى به مثل هذا **فصل** منها ان الحمل ينتفي بلعانه ولا يحتاج ان يقول وما هذا الحمل منى ولا يحتاج ان يقول وقد استبرأ قلنا قول ابكر عبد العزيز من اصحاب احمد وقول بعض اصحابك واهل الظاهر قال المشافعي يحتاج الرجل الى ذكر الولد ولا يحتاج المرأة الى ذكره وقال الحرقي وغيره يحتاجان الى ذكره وقال القاصي يشترط ان يقول هذا الولد من زنا فلان وليس هو مني وهو قول المشافعي وقول ابكر اصحابه الاقوال وعليه تدل السنة الثابتة فان قيل فقد روي مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأة وانتفي من ولده ففرق بينهما واحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل بن سعد وكانت حاملا فانكر حملها وقد حكم صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش وهذا كانت قراش له حال كونها حاملا قالوا له فلا ينتفي عنه الا بنفيه قيل هذا موضع تفصيل لا بد منه وهو ان الحمل اذا كان سابقا على ما رماها به وعلوها نزلت وهي حامل منه فالولد له قطعا ولا ينتفي عنه بلعانه ولا يحل له ان ينفيه عنه في اللعان فانها لما علقت به كانت فراشا وكان الحمل لاحقا به فزناها لا يزيل حكمه بحقوقه به وان لم يعلم حملها حال زناها الذي قد قذفها فهذا ينتفي عنه فان جاءت به لاق من ستة اشهر من الزنا الذي رماها به فالولد له ولا ينتفي عنه بلعانه وان ولده لاكثر من ستة اشهر من الزنا الذي رماها به نظر فاما ان يكون استبرأؤها قبل زناها او لو يستبرأها فان استبرأها انتفى الولد عنه يخرج اللعان سواء نقاه او لم ينقه ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم يستبرأها فهم هنا امكن ان يكون الولد منه وان يكون من الزنا فان نقاه في اللعان انتفى والا فحق به لانه امكن كونه منه ولو ينقه فان قيل فالنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بعد اللعان ونفى الولد بانه ان جاء يشبه الزوج صاحب الفراش فهو له ان جاء يشبه الذي رميت به فهو له فما قولك في مثل هذه الواقعة اخا لعن امرأته وانتفي من ولدها فوجاه الولد يشبهه هل تحكمونه بالشبهة عملا بالقاعدة او تحكمون بقطع نسب عنه عملا بموجب لعنه قيل هذا محال

ضنك وموضع ضيق تحاك بها عنته اللعان المقضى لا نقطام النسب انتقام الولد وانه يدعى لأمه ولا يدعى لأبيه الشبه
على ثبت نسب من الزوج وانه ابنه مع شهادة النبي صلى الله عليه وسلم بانها ان جاءت به على شبهه فالولد له وان
كذب عليها فهذا مضيق لا يتخلص منه الا المستبصر البصير باحالة الشرع واسرار لا وخبر يجمعه وفرق الذي سافر به
هسته الى مظلم الاحكام والمشكوك التي فيها نظر الحلال والحرام والذي يظهر في هذا والله المستعان وعليه التكلان ان حكم اللعان قطع
حكم الشبه وهو صريحه ينزلة أقوى الدلائل مع اضعاف ما فلا عبارة للشبه بعد مضي حكم اللعان في تغيير احكامه والنبي صلى
الله عليه وسلم لو لم يخبر عن شأن الولد وشبهه ليتغير بذلك حكم اللعان وانما اخبر عنه ليبين الصادق منهما من الكاذب لانه
قد استوجب للعنة او الغضب فهو اخبار عن امر قد مرى كوني يتبين به الصادق من الكاذب بعد تقرير حكم الدين وان الله سبحانه
سيجعل في الولد دليلا على ذلك ويدل عليه انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد انتقائه من الولد وقال ان جاءت به كذا وكذا فلا
امارة الا صدق عليها وان جاءت به كذا وكذا فلا اشارة الكذب عليها فاجاءت به على النعمة المكروه فعلونه صدق عليها ولو عرض
لها ولو ينسب حكم اللعان فيحكم عليها كحكم الزانية مع العلم بان صدق عليها وكذلك اجاءت به على شبه الزوج يعلم انه كذب عليها
ولا يغير ذلك حكم اللعان في هذا الزوج ويصحح به الولد فليس قوله ان جاءت به كذا وكذا فهو لال بن امية الحاقاله به في الحكم كيف وقد
نفاه باللعان واتقطع نسبه به كما ان قوله وان جاءت به كذا وكذا فهو لال بن امية الحاقاله به في الحكم كيف وقد
الواقع وهذا كما لو حكموا بآيات القسامة فما ظهر الله سبحانه آية تدل على كذب الحاقين لو يثبت حكمها بذلك وكذا لو حكموا بالبراء
من الدعوى يبين فما ظهر الله سبحانه آية تدل على انها كاذبة فاجرة لو تبطل الحكم بذلك **فصل** ومنه فان الرجل اذا قذف امرأته
بالزنا برجل بعينه ثولا عنها سقط امرأته عندها ولا يجتأج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم يلاع فعلية لكل واحد من واحد وهذا
موضع اختلاف فيه فقال ابو حنيفة ومالك يلاع للزوجة ويحذف الاجنبى في المشافعي في احد قوله يجب عليه حد واحد يسقط
عنه الحد لهما بلعانه وهو قول احمد والقول الثاني للمشافعي انه يحذف لكل واحد حد فان ذكر المقدوف في لعانه سقط الحد وان لم يذكر
فعلى قوله أحدهما يستأنف اللعان ويذكر فيه فان لم يذكر حد له وآثاني انه يسقط حد له بلعانه كما يسقط حد للزوجة
وقال بعض اصحاب احمد القذف للزوجة وحدها ولا يتعلق بغيرها حتى المطلبة ولا الحد وقال بعض اصحاب المشافعي يجب لكل لهما
وهل يجب حد واحد او حدان على جهين وقال بعض اصحاب لا يجب لاحد واحد قولا واحدا ولا خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم
انه اذا لاعن وذكر الاجنبى في لعانه يسقط عنه حكمه وان لم يذكر فعلى قولين الصحيح عندهم انه لا يسقط والذين استقروا حكم
القذف الاجنبى باللعان حجة ظاهرة وقوية جدا فانه صلى الله عليه وسلم لم يحذف الزوج لشريك بن شهم او قتل سماء صريحا واجاب لا يجوز
عن هذا مجوابين أحدهما ان المقدوف كان يهوديا ولا يجب الحد بقذف الكافر الثاني انه لو يطالب به وحد القذف انما يقام بعد
المطالبة واجاب الآخرون عن هذين الجوابين وقالوا قول من قل انه يهودى باطل فانه شريك بن عبد الله وامه شهم وهو حليف لانصا
وهو اخو البراء بن مالك لأمه قال عبد العزيز بن بريرة في شرحه لاحكام عبد الحق قد اختلف اهل العلم في شريك بن شهم المقدوف
أحقيل انه كان يهوديا وهو باطل والصحيح انه مشرك بن عبد الله حليف لانصا وهو اخو البراء بن مالك لأمه وأما الجواب الثاني فهو
ينقلب حجة عليه كونه لما استقر عنده انه لاحق له في هذا القذف لو يطالب به ولو يتعرض له ولا فكيف يسكت عن براءة غيره

هذا هو
الحق في
الحدود
واللعنات

وله طريق الى اظهرها بما يجد قاذفه والقوم كانوا اشدر حمية وانتفه من ذلك وقد تقدم ان اللعان اقيم مقام البينة للحاجة وجعل بدلا من الشهود الاربعة ولهذا كان الصحيح انه يوجب احدى عليهما اذا تكلمت فاذا كان بمنزلة الشهادة في احد الطرفين كما بمنزلة في الطرف الاخر ومن المحال ان تعد المرأة باللعان اذا تكلمت ثم يجد القاذف حدا للقذف ولا قام البينة على صدق قوله وكذلك ان جعلنا يمينها فانها كما دأرت عنه احد من طرف الزوجة دأرت عنه من طرف المقدوف ولا فرق لان به حاجة الى قذف الزاني لما افسد عليه من فرشه وربما يحتاج الى ذكره ليستدل بشبه الولد له على صدق قاذفه كما استدلل النبي صلى الله عليه وسلم على صدق هلال بشبه الولد بشريك بن شحاذ فوجب ان يسقط حكم قذفه ما سقط حكم قذفها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للزوج البينة والاخذ في ظرك ولم يقل الاخذ ان هذا والمرأة لو تطالب بحدا للقذف فان المطالبة شرط في اقامة احد الاثني وجوبه وهذا جواب اخر عن قولهم ان شريك لو يطالب باحد فان المرأة ايضا لو تطالب به وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة والاخذ في ظرك فان قيل فما تقولون لو قذف اجنبية بالزنا برجل سماه فقال زني بك فلان او زنيت بقيل ههنا فيجب عليه حدان لانه قاذف لكل احد منهما ولو بات بما يسقط موجب قذفه فوجب عليه حكمه اذ ليس هنا بينة بالنسبة الى احدهما ولا ما يقوم مقامه **افصل** ومنها انما اذا اخبرنا وهي حامل انتفى من حملها انتفى عنه ولو حجة الى ان يلاعن بعد وضعه كما دلت عليه السنة الصحيحة الصحيحة وهذا موضع اختلف فيه فقال ابو حنيفة لا يلاعن لنفيه حتى تضع لاحتمال ان يكون رجلا فتنفش لا يكون للعان حينئذ معنى هذا هو الذي ذكره الحرق في مختصره فقال ان نفى الحمل في التعان لم ينتف حتى ينفيه عند وضعه له ويلاعن وتبعه الاصحاب على ذلك وقالهم ابو محمد المقدسي كما ياتي كلامه وقال جمهور اهل العلم ان يلاعن في حال الحمل اعتمادا على قصة هلال بن امية فانها صحيحة صحيحة في اللعان حال الحمل نفى الولد في تلك الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فلا اراه الا قد صدق عليها الحديث قال الشيخ في المغني وقال مالك والشافعي وجماعة من اهل الحجاز يصح نفى الحمل وينتفى عنه محققين بجديش هلال وانه نفى حملها فنفاه عنه النبي صلى الله عليه وسلم والحكمة بالام ولا خفاء انه كان حاملا ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم وانظروا هاهنا فان جاءت به كذا وكذا قال ولان الحمل مظنون بالام تدل عليه ولهذا ثبت للحاكم مخالفا فيها الحائل من النفقة والفطرة في الصيام وترك اقامة احد عليهما تاخير القصاص عنها وغير ذلك مما يطول ذكره ويصح استلحاق الحمل فكان كالولد بعد وضعه قال وهذا القول هو الصحيح لموافقة ظواهر الاحاديث وما يخالف الحديث لا يعيابه كما ثما ما كان وقال ابو بكر بن عتيق الولد بزوال الفرائض لا يحتاج الى ذكره في اللعان احتجا بظاهر الاحاديث حيث لو ينقل نفى الحمل لا تعرض لنفيه وامامنا ذهب الى حنيفة فانه لا يصح نفى الحمل واللعان عليه فان لا عن حملها ملائمت بالولد عند ولادته ولو يتمكن من نفيه اصلا لان اللعان لا يكون الا بين الزوجين وهذه قد بان في حال حملها قال لما نعت له هذا فيه الزامه ولذا ليس منه وسد باب الانتفاء من اولاد الزنا والله سبحانه قد جعل له الى ذلك طريقا فلا يجوز سد هاهنا ولو انما تعتبر الزوجية في الحال التي اختلف الزنا اليها فيها لان الولد الذي تاتي به يلحقه اذ الويلقة فيحتاج الى نفيه وهذه كانت زوجته في تلك الحال فلذلك نفى ولدها وقال ابو يوسف ومحمد ان نفى الحمل ما بين الولادة الى تمام اربعين ليلة منها وقال عبد الملك ابن الماجشون لا يلاعن نفى الحمل الا ان ينفيه ثانيا بعد الولادة وقال شافعي اذا علم بالحمل فامكنه الحكم من اللعان فلم يلاعن

الحمل

لو يكن له ان ينفية بعد فان قيل فما تقولون لو استلحق بالحمل وقد فها بالزنا فقال هذا الولد مني وقد زنت ما حكره
 المسألة قيل قد اختلف الناس في هذه المسألة على ثلاثة اقوال أحدها انه يحرم ويحتمل به ما ولد ولا يمكن من اللعان والثاني ان لا يحرم
 وينفي الولد الثالث انه يلاعن القذف بلحقه الولد والثالثة روايات عن مالك المنصوص عن حملان لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح
 نفية قال أبو محمد ان استلحق الحمل فمن قال لا يصح نفية قال لا يصح استلحاقه وهو مذهب
 الشافعي لانه محكوم بوجوده بدليل جوب المنفقة ووقف ميراث فصم الاقرار به كالمولود وان استلحقه لم تملك نفية بعد ذلك
 كما لو استلحقه بعد اوضعه ومن قال لا يصح استلحاقه قال اوصح استلحاقه للزومه بترك نفية كالمولود ولا يلزمه ذلك بالاجماع
 وليس للمشبه اثر في الحاق بدليل حديث الملاعة وذلك مختص بما بعد اوضعه فاختص صحة الحاق به على هذا والاستلحاق
 ثورقاه بعد وضعه كان له ذلك فاما ان يسكت عنه فلو ينفية ولو يستلحقه لو يلزمه عند احد علمناه قوله لان تركه محتملا لانه
 لا يتحقق وجوده الا ان يلاعنها فان ايا حذيفة الزمه الولد على ما سلفنا **فصل** في قول ابن عباس ففرق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بين ما وقضى ان لا يدعى ولدها لانه لا يرمى ومن رماها اورمى ولدها فعليه الحد وقضى ان لا يثبت لها سكنت ولا قوت من
 اجل انهما يفتراقان من غير طلاق ولا متوفى عنها قول سهل فكان ابنها كيد على امه فوجرت السنة انه يرثها وتورث منه ما فرض
 الله لها وقوله مضت السنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما قول لا يجتمعان بدلا وقال الزهري عن سهل بن سعد فرق رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان ابدا وقول الزوج يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بها استلحق
 من فرجها وان كنت كذبت عليها فهو بعدك منها فقصنت هذه الجملة عشرا احكام **الحكم** الاول التفريق بين المتلاعنين في ذلك
 خمسة مذاهب أحدها ان الفرقة تحصل بمجرد القذف وهو قول أبي عبيد بن الجهم وخالفوه في ذلك ثم اختلفوا فقال جابر بن زيد وعثمان
 المبي وقهم بن ابي صفرة وطائفة من فقهاء البصرة لا يقيم باللعان فرقة لينة وقال ابن ابي صفرة لللعان لا يقطع العصمة واحتجوا
 بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره لطلاق بعد اللعان بل هو ان شاء طلاقها ونزله نفسه ان يمسه من قدام عاتق بانها
 زنت او ان يقوم عليه دليل كذب بامسائها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فعله سنة ونازع هؤلاء جمهور العلماء وقالوا لللعان
 يوجب الفرقة فاختلوا على ثلاثة مذاهب **احدها** انها تقع بمجرد لعان الزوج وحده وان لم تلتعن المرأة وهذا القول
 مما انفرد به الشافعي رحمه الله واحتج به بانها فرقة حاصلة بالقول فحصلت بقول الزوج وحده كالطلاق **المذهب الثاني**
 انها لا تحصل الا بلعانها جميعا فان تولعا نهما وقعت الفرقة ولا يعتبر تفريق احكام هذا مذهب احمد في احد الروايتين عنه
 اختارها أبو بكر وقول مالك واهل الظاهر واحتج بهذا القول بان الشرع انما ورد بالتفريق بين المتلاعنين ولا يكونان متلاعنين
 بلعان الزوج وحده وانما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام اللعان منهما فالقول بوقوع الفرقة قبله مخالف لما دلل
 السنة وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واحتجوا بان لفظ اللعان لا يقتضي فرقة فانه اما ايمان على زناها واما شهادة وكلاهما
 لا يقتضي فرقة وانما ورد الشرع بالتفريق بينهما بعد تمام اللعان فاما المصلحة ظاهرة وهما ان الله سبحانه جعل بين الزوجين مودة
 ورحمة وجعل كلالهما سكتا لاخره قل ذلك هذا بالقذف واقامها مقام اخرى العار والفضيحة فانه ان كان كاذبا فقد
 فضح كذبه واورمها بالاداء العضال فكس راسها ورؤس قومها وهدمها على رؤس الاشهاد وان كانت كاذبة فقد افسدت

فراشه وعرضته للفضيحة والخزي والعار يكونه زوج بغى وتعلق ولد غيره عليه فلا يهرج بعد هذا بينهما من المودة والرحمة
والسكن ما هو مطلوب بالنكاح فكان من محاسن شريعة الاسلام التفرق بينهما والتحرير المؤبد على ما سند ذكره ولا يترتب هذا
على بعض اللعان كما لا يترتب على بعض لعان الزوج قالوا ولا نه فصح يثبت بايمان متحلفين فلم يثبت بايمان احدهما كالفسخ لتمام
المتبايعين عند الاختلاف المذهب الثالث ان الفرقه لا تحصل الا بتسام لعانها وتفرق احكام وهذا مذهب ابى حنيفة
واحد الروايتين عن احمد وهو ظاهر كلام الخزي فانه قال متى تلاعنوا فرقا احكام بينهما لا يجتمعان ابدا واحتمل اصحاب هذا القول بقول
ابن عباس في حديثه ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وهذا يقتضي ان الفرقه لو يحصل قبله واحتمل ان عويمرا قال كذبت
عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقتها ثلثا قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا صحيح من وجهين احدهما ان مقتضى
امكان امسكها والثلث في وقوع الطلاق ولو حصلت الفرقه باللعان وحده لما ثبت واحد من الامرين وفي حديث سهل بن سعد
انه طلقها ثلثا فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم رايه ابوداود قال الموقعون للفرقه بتام اللعان بدون تفرق احكام اللعان معنى
يقضى التحريم المؤبد كما سند ذكره فلم يقف على تفرق احكام الرضاع قالوا لان الفرقه لو وقعت على تفرق احكام الرضاع ترك التفرق
اذا كرهه الزوجان كالتمزيق بالعتيق لا عساقرا قالوا وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل امورا ثلثة احدها انشاء الفرقه والثاني
الاعلام بها والثالث الزامه به وجوبها من الفرقه الحسية واما قوله كذبت عليها ان امسكتها في ذلك لا يدل على ان امسكها بعد اللعان
ما دون فيه شرعا بل هو بادرا الى فراقها وان كان الامر صائرا الى ما يادرا اليه واما طلاقها ثلثا فمما زاد الفرقه الواقعة الاتكيد فانها حرمت
عليه تحريما مؤبدا فالطلاق تاكيد لهذا التحريم وكانه قال لا يحل لي بعد هذا واما انفاذ الطلاق عليه فتقرير لموجبه من التحريم فانها
اذا لم تحل له باللعان ابدا كان الطلاق ثلثا تاكيدا للتحريم الواقع باللعان فهذا معنى انفاذ قوله لا ينكروا عليه واقوله على التكرير وعلى موجب
جعل هذا انفاذا من النبي صلى الله عليه وسلم وسهل لم يحك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وقع طلاقك واما شاهد القصة
وعدم احكام النبي صلى الله عليه وسلم للطلاق فظن ذلك تنفيذا وهو صحيح بما ذكرنا من الاعتبار والله اعلم **فصل** في احكام الثاني ان فرقته
اللعان فصح وليست بطلاق والى هذا ذهب المشافعي والشافعي ومن قال بقولهما واحتمل انهما فرقته فوجب تحريما مؤبدا فكانت فسحا
كفرقة الرضاع واحتمل ان اللعان ليس صريحا في الطلاق ولا في الزوجيه الطلاق فلا يقع به الطلاق قالوا ولو كان اللعان صريحا
في الطلاق او توكيدا فحينئذ لو وقع مجرد لعان الزوج ولو يتوقف على لعان المرأة قالوا ولا نه لو كان طلاقا فهو طلاق من مدخول بها بغير عوض
لويؤوبه الثلث فكان يكون رجعيا قالوا لان الطلاق بيد الزوج ان شاء طلق وان شاء امسك وهذا الفسخ حاصل بالشرع وبغير
اختيار قالوا واذا ثبت بالسنة واقوال الصحابة ودلالة القرآن ان فرقته احكم ليست بطلاق بل هي فسخ مع كونها باراضيعها فكيف
يكون فرقته اللعان طلاقا **فصل** في احكام الثالث ان هذه الفرقه توجب تحريما مؤبدا لا يجتمعان بعدها ابدا قال لا ذاعي ثلثا
الزيدى حديثنا الزهري عن سهل بن سعد قد ذكر قصة المتلاعنين وقال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال
لا يجتمعان ابدا وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قل للمتلاعنين اذا تفرقا لا يجتمعان
ابدا قال وروينا عن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كلام مضى السنة في المتلاعنين ان لا يجتمعان ابدا قال وروى عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه انه قال يفرق بينهما ولا يجتمعان ابدا والى هذا ذهب احمد والشافعي ومالك والثوري ابو عبيد وابو يوسف

عن احمد بن حنبل قال قال صاحب المغني وينبغي ان تحمل هذه على ما اذا اذ اليفرق الحاكوي بينهما فاما مع تفريق الحاكوي بينهما فلا وجه بقاء انكاح مجاله قلت الرواية مطلقة ولا اثر لتفريق الحاكوي في دوام التحريم فان الفرقة الواقعة بنفس اللعان اقوى من الفرقة الحاصلة بتفريق الحاكوي فاذا كان الكذب بنفسه موثرا في تلك الفرقة القوية رافعا للتحريم المتأشئ منها فلان يوثق في الفرقة التي هي دونها ويرفع تحريمها اولى وانما قلنا ان الفرقة بنفس اللعان اقوى من الفرقة بتفريق الحاكوي لان فرقة اللعان تستند الى حكم الله ورسوله سواء رضى الحاكوي والمتلاعنان التفريق او ابوه فهي فرقة من الشارح بغير رضى احد منهم ولا اختيارا بخلاف فرقة الحاكوي فانه انما يفرق باختياره وايضا فان اللعان يكون قد اقتضى بنفسه التفريق لقوته وسلطان عليه بخلاف ما اذا توقف على تفريق الحاكوي فانه لو يقو بنفسه على اقتضاء الفرقة ولا كان له سلطان عليها وهذه الرواية هي مذهب سعيد بن المسيب قال فان الكذب نفسه فهو خاطئ من الخطأ مذهب ابى حنيفة ومحمد هذا على اصله اطرء لان فرقة اللعان عند طلاق وقال سعيد بن جبير ان الكذب نفسه ردت اليه ما دامت في العدة والصحيح القول الاول الذي دل عليه السنة الصحيحة واقوال الصحابة رضى الله عنهم وهو الذي يقتضى حكمة اللعان ولا تقتضى سواه فان لعنة الله تعالى وغضب الله عليه قد حصل باحدهما لا محالة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عند الخامسة انها الموجهة الى الموجهة لهذا الوعيد ونحن لا نعلم عين من حلت به يقينا ففرق بينهما خشية ان يكون هو الملعون الذي قد وجبت عليه لعنة الله وبأبها فاعلوا امرأة غير ملعونة وحكمة الشرع تآبى هذا كما ثبت ان يعلم الكافر المسلمة والزاني عفيفة فان قيل هذا يوجب ان لا يزوج غيرها كما ذكرتم بعينه قيل لا يوجب ذلك لاننا نتحقق انه هو الملعون وانما نتحقق ان احدهما كذلك وشككنا في عينه فاذا اجتمعوا لم يزوج احد لا مني ولا بدلا من هذا واما مسأله ملعونة مغضوبا عليها قد وجب عليها غضب الله وبكارت به فاما اذا تزوجت بغيره او تزوج بغيرها لم يتحقق هذه المفسدة فيهما وايضا فان النفرة الحاصلة من اساءة كل واحد منهما الى صاحبه لا تزول ابدا فان الرجل ان كان صادقا عليها فقد شاع فاحشيتها وفضمها على رؤس الاشهاد واما ما مقام الخزي في حق عليها فخرى في الغضب قطع نسب ولدها وان كان كاذبا فقد اضاف الى ذلك بجهتها بهذه الفرقة العظيمة واخرى قلبها بها والمرأة وان كانت صادقة فقد كذبت على رؤس الاشهاد واجبت عليه لعنة الله وان كانت كاذبة فقد نسدت فراسه وخانتته في نفسها والزمتها العار والفضيحة واخرجته الى هذا المقام الخزي فحصل لكل واحد منهما من صاحبه من النفرة والوحشة وسوء الظن ما لا يكاد يلتم معهما شملهما فاقضت حكمة من شرعه كله حكمة ومصلحة وعدل ورحمة انخام الفرقة بينهما وقطع الصعبة المتمحضة مفسدة وايضا فانه اذا كان كاذبا عليها فلا ينبغي ان يسلط على مسألهما مع ما صنع من القبيح اليها وان كان صادقا فلا ينبغي ان يمسكها مع علمه بجالحها ويرضى لنفسه ان يكون زوجه يعني فان قيل فما تقولون لو كانت امة ثراشراها هل يحل له وطئها بذلك اليمين قلنا لا تحل له لانه تحريم موبد فحرمت على مشترئها كالزناح ولان المطلق ثلثا اذا اشترى مطلقة لم يحل له قبل زوجه واصابه فنهنا اولى لان هذا التحريم موبد وتحريم الطلاق غير موبد **فصل** الحكم الرابع الهاليسقط صداقها بعد الدخول فلا يرجع به عليها فانه ان كان صادقا فقد استحل من فرجها عوض الصداق وان كان كاذبا فاولى اخرى

فان قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل المدخل هل تكون عليه بنصفته المهر او تقولون يسقط جملته قيل في ذلك قولان للمعلل او هما روايتان
عن احمد ما خذما ان الفرقه اذا كانت بسبب بين الزوجين كلعانها او مهرها او من اجنبى كشرائها او زوجه قبل المدخل هل يسقط
الصداق تغليبا كجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقه او بنصفه تغليبا كجانبه وانه هو المشارك في سبب الاسقاط السيد
الذى باعه متسببا الى اسقاطه ببيعه اياها فهذا الاصل فيه قولان وكل فرقته جاءت من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه الا فسخه
لعيبها او فوات شرط شرطه فانه يسقط كله وان كان هو الذى فسخه لان سبب الفسخ منها وهى الحاملة له عليه ولو كانت الفرقه
باسلامه هل يسقط عنه او بنصفه على روايتين فوجه اسقاطه انه فعل الواجب عليه وهى الممتنع من فعل ما يجب عليها ففى
المتسببة الى اسقاط صداقها بامتناعها من الاسلام ووجه التنصيف ان سبب الفسخ من جهة **فان قيل** فما تقولون فى الحكم هل
ينصفه او يسقطه **قيل** ان قلنا موطن نصفه وان قلنا هو فسخه فقال اصحابنا فيه وجهان احدهما كذلك تغليبا كجانبه والثاني
يسقطه لانه لو يستقل بسبب الفسخ وعندى انه ان كان مع اجنبى نصفه وجهها واحدا وان كان معها فقه وجهان قيل
فما تقولون لو كانت الفرقه بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه او ينصفه قيل فيه وجهان احدهما يسقط لانه مستحق
مهرها تسببا الى اسقاطه ببيعهها والثاني ينصفه لان الزوج تسبب اليه بالشراء وكل فرقته جاءت من قبلها كردتها وارضاعها
من فسخه ارضاعه نكاحها وفسخها لاعتبارها او غيبته فانه يسقط مهرها فان قيل ان المرأة اذا فسخت لعيب الزوج سقط مهرها
اذ الفرقه من جهتها وقلدت ان الزوج اذا فسخ لعيب المرأة سقط ايضا ولو جعلوا الفسخ من جهته فتنصفوه كما جعلتموه
لفسخها لعيب من جهتها فاسقطتموه فى الفرق قيل الفرق بينهما انه انما يدل المهر فى مقابلة بضع سليم من العيوب فاذا الويتبين
كذلك وفسخه عاد اليها كما خرج منها ولو يستوفيه ولا شيئا منه فلا يلزمه شئ من الصداق كما انها اذا فسخت لعيب لم تقسم اليه
المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شئ من الصداق **فصل** الحكم الخمس انها لانفقة لها عليه ولا سكنى
كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه فى المبتوتة التى لا رجعة لزوجها عليها كما سياتى بيان حكمه وان
موافق لكتاب الله لا مخالف له بل سقوط النفقة والسكنى للملاعة اولى من سقوطها للمبتوتة لان المبتوتة له سبيل الى
ان ينكحها فى عدتها وهذه لا سبيل له الى نكاحها الا فى العدة ولا بعدها فلا وجه اصلا لوجوب نفقتها وسكنائها وقد انقطعت
العصمة انقطاعا كلياً فاقضى به صلى الله عليه وسلم وتوافق بعضها بعضا وكلها موافق لكتاب الله والميزان الذى انزله ليقوم الناس
بالقسط وهو القياس الصحيح كما سنقر عنك ان شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعى لها السكنى وانكر
القاضى اسمعيل بن اسحق هذا القول انكارا شديدا وقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مضمومه
على ان كل مطلقة ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وانما يدل على ان هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى وذلك اذا كانت
المرأة حاملا فلها ذلك فى فرقة الطلاق اتفاقا وفى فرقة الموت ثلثة اقول **احدها** انه لانفقة لها ولا سكنى كما لو كانت
حائلا وهذا مذهب ابى حنيفة واحمد فى احدى روايتيه والشافعى فى احدى قوليه لزال سبب النفقة بالموت على وجه لا
يرجى عوده فلم يبق لانفقة قريب ففى مال الطفل اذا كان له مال الا جعل من يلزمه لنفقة من اقربيه **والثاني** ان
لها النفقة والسكنى فى تركته يقدم بها على الميراث وهى احدى الروايتين عن احمد لان النكاح العصمة بالموت لا يرد على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولهذا تغسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند احمد ومالك في احدى الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للمتوفى عنها زوجها اولى من اخرى **الثالث** ان نفي السكني دون النفقة حاكما كانت او حادلا وهذا قول مالك واحد قولي للشافعي جزم بها مجرى المبتوتة والصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها ذاك المقصود ان قوله من اجل انها يفترقا عن غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها انما يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما النكاح والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا الكلام من كلام الصحابي والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس من انقطاع نسب الولد من جهة الاب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدها الاب هذا هو الحق وهو قول الجمهور هو اجل فوائد اللعان ويشذ بعض اهل العلم وقال المولود للفرش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفرش انما ينفي اللعان الحمل فان لم يراعها حتى لدت لادن لا سقط احد فقط ولا ينتفي ولد هامة وهذا مذهب ابى محمد بن حزم واجم عليه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفرش قال فصح ان كل من ولد على فرشه وولد فهو له كحديث نفاة الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم اوحى يوقن بلائتك انه ليس له ولد ولينفقه صلى الله عليه وسلم الا وهو حامل باللعان فقط فبقى ما حدى ذلك على كفاؤ النسب لوكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصدقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول ولا تكسب كل نفس الا عليها فوجب ان اقرار الابوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله سبحانه الولد اذا كذبتة الا وهو التعتت هي والزوج فقط فلا ينتفي في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول حماد ابو حنيفة والصحيح صحة على الحمل على الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالقول ثلثة لثنا في بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفرش بوجه ما فان الفرش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفرش عند تعارض الفرش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد حكوبه اصحاب الفرش هم هنا صاحب الفرش قد نفى الولد عنه فان قيل فما تقولون لو اعلن لمجرد نفى الولد مع قيام الفرش فقال لو تزنا ولكن ليس هذا الولد ولدى قيل في ذلك قولان للشافعي وهما ايمان منصوصان عن احمد احدهما انه لعان بينما ويلزمه الولد وهو اختيار اخر في الثانية ان له ان يلاعن لنفى الولد فينتفي عنه بلعانه وحده وهو اختيار ابى البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فماذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفرش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويلا فانه انما حكم بالولد للفرش حيث ادعاها صاحب الفرش فزحم دعواه بالفرش وجعله له وحكم بنفيه عن صاحب الفرش حيث نفاة عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى لاب وافقنا الحكمين وقلنا بالامرين ولو نفرق تفرقا ياردا احدا سمحا لا اثر له في نفى الولد جملا ونفيه مولودا فان الشريعة لا تاتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما رضى هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه واسرار الشريعة ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع من احاق الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا الاحاق يفيد حكما زائدا على احاقه بهام ثبوت نسبه من الاب والاك ان عديم الفائدة فان خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الاحاق من امر زائد عليه وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الاب قلنا يختلف في ذلك

فإن قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل المدخول هل تحكم عليه بنصفته المهر أو تقولون يسقط جملته قيل في ذلك قولان للعلان وهو ما رواه
عن أحمد ما أخذ من الفرق إذا كانت بسبب بين الزوجين كلها أو منها أو من اجنبي كثيراتها أو زوجها قبل المدخول هل يسقط
الصداق تغليبا كجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرق أو بنصفه تغليبا كجانبه وإنه هو المشارك في سبب الإسقاط السيد
الذي يباع متسببا إلى إسقاطه ببيعها إياها فهذا الأصل فيه قولان وكل فرق جاءت من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه أو فسخه
لعيبها أو فوات شرط شرطه فإنه يسقط كله وإن كان هو الذي فسح لان سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرق
بأسلامه هل يسقط عنه أو بنصفه على روايتين فوجه إسقاطه أنه فعل الواجب عليه وهي الممتنعة من فعل ما يجب عليها في
المتسببة إلى إسقاط صداقها بامتناعها من الإسلام ووجه التخصيف أن سبب الفسخ من جهة **فإن قيل** فما تقولون في الخلع هل
ينصفه أو يسقطه **قيل** إن قلنا هو طلاق نصفه وأن قلنا هو فسح فقال أصحابنا فيه وجهان أحدهما كذلك تغليبا كجانبه والثاني
يسقطه لأنه لا يستقل بسبب الفسخ وعندى أنه إن كان مع اجنبي نصفه وجهها واحدا وإن كان معها فقهه وجهان **فإن قيل**
فما تقولون لو كانت الفرقة بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه أو ينصفه قيل فيه وجهان أحدهما يسقط لأنه مستحق
مهرها تسببا إلى إسقاطه ببيعها أو الثاني ينصفه لان الزوج تسبب إليه بالشراء وكل فرق جاءت من قبلها كردتها أو رضاها
من فسخ أرضاعه نكاحها أو فسحها لا اعتبارا أو غيبته فإنه يسقط مهرها **فإن قيل** إن المرأة إذا فسخت لعيب الزوج سقط مهرها
إذا الفرقة من جهتها أو قلته الزوج إذا فسح لعيب المرأة سقط أيضا ولو جعلوا الفسخ من جهته فتنصفوه كما جعلتموه
لفسخها لعيب من جهتها فاسقطتموه في الفرق قيل الفرق بينهما أنه تبادل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فإذا الويتبين
كذلك فسح عاد إليها كما خرج منها ولو يستوفيه ولا شيئا منه فلا يلزمه شيء من الصداق كما أنها إذا فسخت لعيب أو تسلم إليه
المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شيئا من الصداق **فصل** الحكم الخمس لها لانفقة لها عليه ولا سكنى
كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سياتي بيان حكمه وإنه
موافق لكتاب الله لا مخالف له بل سقوط النفقة والسكنى للملاعة أولى من سقوطها للمبتوتة لأن المبتوتة له سبيل إلى
أن ينكحها في عدتها وهذه لا سبيل له إلى نكاحها لا في عدته ولا بعدها فلا وجه أصلا لوجوب نفقتها وسكنائها وقد انقطعت
العصمة انقطاعا كلياً فاقضيته صلى الله عليه وسلم توافق بعضها بعضا وكلها موافق لكتاب الله والميزان الذي أنزله ليقوم الناس
بالقسط وهو القياس الصحيح كما سنقر عنك إن شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وانكر
القاضي اسمعيل بن إسحاق هذا القول انكارا شديدا وقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه
على أن كل مطلقة ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وإنما يدل على أن هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى وذلك إذا كانت
المرأة حاملا قلنا ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا وفي فرقة الموت ثلثة أقوال **أحدها** أنه لانفقة لها ولا سكنى كما لو كانت
حائلا وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي في أحد قوليه لروايل سبب النفقة بالموت على وجه لا
يرجى عوده فلم يبق لانفقة قريب في مال الطفل إذا كان له مال إلا جعل من يلزمه لنفقة من أقاربه **والثاني** أن
لها النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهي إحدى الروايتين عن أحمد لان النكاح العصمة بالموت لا يرد على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولهذا تغسل المرأة تزوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند احمد ومالك في احدى الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للمتوفى عنها زوجها او لغيره اخرى **الثالث** ان بها السكنى دون النفقة حاملا كانت او حادلا وهذا قول مالك واحد قولي الشافعي جزم بها مجرى المبتوتة في الصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها اذ المقصود ان قوله من اجل انها لم يفترقا عن غير طلاق ولا متوفى عنها تزوجها انما يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما النكاح والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا الكلام من كلام الصحابي والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس من انقطاع نسب الولد من جهة الاب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدا لها الاب هذا هو الحق وهو قول الجمهور وهو اجل فوائد للعان وشذ بعض اهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش وللعان الحمل فان لم يولد له حتى لدت لاعتن لا سقط احد فقط ولا ينتفى ولد هامة وهذا مذهب ابى محمد بن حزم واجتبه عليه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفراش قال فصح ان كل من ولد على فراشه ولد فهو له كالحديث نقاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم او حيث يوقن بلا شك انه ليس له ولا يوليه صلى الله عليه وسلم الا وهي حامل باللعان فقط فبقي ما حدى ذلك على كفاك النسب قال وكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يثبت اليه لان الله تعالى يقول لا تكسب كل نفس الا عليها فوجب ان اقرار الابوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله سبحانه الولد اذا كذبت به الامه المتعنت هي والزوج فقط فلا ينتفى في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول احمد ابو حنيفة والصحيح صحة على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالقول ثلثة لا تنافي بين هذا المحكوبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فان الفراش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد وحكوبه اصحاب الفراش هم هذا صاحب الفراش قد نفى الولد عنه فان قيل فما تقولون لولا عن مجرد نفى الولد مع قيام الفراش فقال لم ترن ولكن ليس هذا الولد ولدى قيل في ذلك قولان للشافعي وهما رايتان منصوصتان عن احمد احدهما انه لعان بينما ويلزمه الولد وهو اختيارنا خرقى والثانية ان له ان يلاعن لنفى الولد فينتفى عنه بلعانه وحده وهو اختيار ابى البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فماذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذا الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويلا فانه انما حكم بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب الفراش فزجده عوا به بالفراش وجعله له وحكم بنفيه عن صاحب الفراش حيث نقاه عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى لاب وافقنا الحكمين وقلنا بالامرين ولو نفرق تفرقا ياردا احدا سمجلا لا اثر له في نفى الولد جملا ونفيه مولودا فان الشرعية لا تاتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما رضى هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه واسرار الشريعة ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع من احقاق الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا الاحقاق يفيد حكما اذ لا على احقاقه بها مع ثبوت نسبه من الاب والا كان عديم الفائدة فان خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الاحقاق من امرنا ند عليه وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الاب ولا يختلف في ذلك

تقالت طائفة افاد هذا الحق قطع وهو نقطه نسب الولد من الام كما انقطع من الاب وانه لا ينسب الى الاب لا الى الام فقطع
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا وهو الحق الولد بالام واكد هذا بايجابه احد على من قد فاه وقذف امه وهذا قول لشافعي وما لك
 ابني حنيقة وكل من لا يرى ان امه وعصباتها عصبية له وقالت طائفة ثانية بل افاد هذا الحق خاتمة زائدة وهي تحويل
 النسب الذي كان الى ابيه الى امه وجعل امه قائمة مقام ابيه في ذلك ففي عصبته وعصباتها ايضا عصبته فاذ مات حازت
 ميراثه وهذا قول ابن مسعود ويروى عن علي كرم الله وجهه وهذا القول هو الصواب لما روي اهل السنن الاربعة من حديث وانثاء
 ابن الاسقم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحوز المرأة ثلثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه ورثاه الامام
 احمد وذهب اليه ورثه ابو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد لا رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه جعل ميراث ابن الملاءنة لأمه لو رثتها من غيرها وفي السنن ايضا مرسلا من حديث مكحول قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث
 ابن الملاءنة لأمه ورثتها من غيرها وهذا لا نوافقة لمحض القياس فان النسب في الاصل للاب فاذا انقطع من جهة صار لام كما ان في الاصل
 لمعتق كذا كان لاب قيقا كان لمعتق الام فلو اعتق الاب بعد هذا انجر الولد من ماله الى امه رجع الى اصله هو نظير ما اذا كذب الملاءنة عن نفسها
 استحق الولد رجع النسب الى امه وعصبته اليها في هذا الموضع موجب احاديث الا انه هو مذهب غير الامم وعالم عبد الله بن مسعود ومذهب
 امامي اهل الارض في زمانها احمد بن حنبل وحق بن راهويه وعليه يدل القرآن بالطف ايماء واحسنه فان الله سبحانه جعل عيسى من
 ذرية ابراهيم واسطة مريم وهى من صميم ذرية ابراهيم وسياق مريد تقرب لهذا عند ذكر اقصية النبي صلى الله عليه وسلم
 واحكامه في الفرائض ان شاء الله تعالى فان قيل فما تصنعون بقوله في حديث سهل الذي رواه مسلم في صحيحه في قصة اللعان في
 في اخره تورجرت السنة ان يرث منها وترث منه ما فرض الله لها قيل تلقينا لا بالقبول والتسليم والقول بموجبه وان امكن ان يكون
 مندرجا من كلام ابن شهاب وهو الظاهر فان تعصيب الام لا يسقط ما فرض الله لها من ولدها في كتابه وغايتها ان تكون كالاب حيث
 يجتمع لها الفرض التعصيب في ما خذ فرضها ولا بد فان فضل شئ اخذته بالتعصيب والا فالرث يفرضها فنحن قائلون بالاثار
 كلها في هذا الباب بحمد الله وتوفيقه **فصل** الحكم الثامن انها لا ترمى ولا يرمى ولدها ومن رماها او رما ولدها فعليه ما كحد وهذا
 لان لعانها نفى عنها تحقيق ما ربيت به فيحد قاذفها وقاذف ولدها هذا الذي دللت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهو قول
 جمهور الامم قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان لم يكن هناك ولد نفى نسبه حد قاذفها وان كان هناك ولد نفى نسبه لم يحد قاذفها
 والحديث انما هو فيمن لها ولد نفاك الزوج والذي اوجب له هذا الفرق انه متى نفى نسبه لدها فقد حكم بزناها بالنسبة الى الولد
 فاثر ذلك شبهة في سقوط حد القذف **فصل** الحكم التاسع ان هذه الاحكام انما ترتب على لعانها معا وبعد ان تور اللعانان فلا
 يترتب شئ منها على لعان الزوج وحده وقد خرج ابو البركات ابن تيمية على المذهب انتفاء الولد بلعان الزوج وحده وهو مخير
 صحيح فان لعانها كما افاد سقوط الحد وعاد القذف عنه من غير اعتبار لعانها افاد سقوط النسب الفاسد عنه وان لم تلعان هي
 بل بطريق الاولى فان تضرره بدخول النسب الفاسد عليه اعظم من تضرره بحال القذف وحاجته الى نفيه عنه اشد من حاجته
 الى دفع الحد فلعله كما استقل بدفع الحد استقل بنفي الولد والله اعلم **فصل** الحكم العاشر وجوب النفقة والسكنى المطلقة و
 المتوفى عنها اذا كانت حاملا من اجل انها مفترقان عن غير طلاق ولا متوفى عنها فاذا كان ذلك امرين احدهما سقوط نفقة البائن

وسكنها اذ التكن حاملا من الزوج والثاني وجوبها لها والتوفى عنها كافا كانتا حاملين من الزوج **فصل** وقوله صلى الله عليه وسلم ان جئت به كذا وكذا فهو له لال بن امية وان جئت به كذا وكذا فهو لشريك بن خنيس ارشاد منه صلى الله عليه وسلم الى اعتبار الحكم بالقامة وان للشبه مدخلا في معرفة النسب والحاق الولد بمنزلة الشبه وان يلحق بالمدعى لو قدم له الشبه له لمعارضه اللعان الذي هو اقوى من الشبه له كما تقدم **فصل** وقوله في الحديث وان رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فيقتلونه به دليل على ان من قتل رجلا في حارة وادعى انه وجد مع امرأته حريمه قتل به ولا قبل قوله اذ لو قبل قوله لاهدت الدماء وكان كل من اراد قتل رجل ادخله دارة وادعى انه وجد مع امرأته ولكن ههنا مسائلتان يجب التفريق بينهما احدهما هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يقتله ام لا والثانية هل يقبل قوله في ظاهر الحكم ام لا وهذا ستر في قول الاشكال فيما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك حتى جعلها بعض العلماء مسألة تراعى بين الصحابة وقال مذهب عمر رضي الله عنه انه لا يقتل به ومذهب علي كرم الله وجهه انه يقتل به والذي خروا ما رواه سعيد بن منصور في سننه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينا هو يوم ما يتعدى اذ جاءه رجل يغدو في يده سيف ملطخ بدم ووراءه قوم يفتك فجاء حتى جلس مع عمر فجاهد الاخرين فقالوا يا امير المؤمنين ان هذا قتل صاحبنا فقال له عمر ما تقول فقال له يا امير المؤمنين اني ضربت فخذى امرأتى فان كان بينهما احد فقد قتلته فقال عمر ما تقولون فقالوا يا امير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوقه في وسط الرجل فخذى المرأة فاخذ عمر رضي الله عنه سيفه فمزقه ثم دفعه اليه وقال ان عادوا فعد فهذا ما نقل عن عمر رضي الله عنه واما على كرم الله وجهه فنسئل عمن وجد مع امرأته رجلا فقتله فقال ان لويات باربعة شهلاء فليعط برمته فظن ان هذا خلاف للمنقول عن عمر فجعلها مسألة خلاف بين الصحابة وانت اذا تأملت حكمها لم تجد بينهما اختلافا فان عمر رضي الله عنه انما اسقط عنه القود لما اعترف الولي بأنه كان مع امرأته وقد قال الصحابة واللفظ صاحب المعنى فان اعترف الولي بذلك فلا قصاص ولا دية لما روى عن عمر ثورساق القصة وكلامه يعطى انه لا فرق بين ان يكون محصنا وغير محصن وكذلك حكم عمر رضي الله عنه في هذا القتل وقوله ايضا فان عادوا فعد ولم يفرق بين المحصن وغيره وهذا هو الصواب ان كان صاحب المستوعب قد قال وان وجد مع امرأته رجلا ينال منها ما يوجب الرجوع فقتله وادعى انه قتل لاجل ذلك فعليه القصاص في ظاهر الحكم لان يأتى بينة بدعواه فلا يلزمه القصاص قال في عدد البينة روايتان أحدهما شاهدان اختارها ابو بكر لان البينة على الوجود لا على الزمان والاخرى لا تقبل اقل من اربعة والصحيح ان البينة متى قامت بذلك واقر به الولي سقط القصاص محصنا كان وغيره وعليه يدل كلام علي كرم الله وجهه فانه قال من وجد مع امرأته رجلا فقتله ان لويات باربعة شهلاء فليعط برمته وهذا لان هذا القتل ليس بمجد للزنا ولو كان حلالا كان بالسيف ولا اعتبر له شروط اقامة الحد وكيفيةه وانما هو عقوبة لمن تعدى عليه وهتك حريمه وافسد اهل وكد ذلك فعل الزبير رضي الله عنه لما تخلف عن الجيش معه جارية له فاتاه رجلان فقالا لا عطاء لنا فاعطاهما طعاما كان معه فقالا نخل عن الجارية فضرهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة وكذلك من اطلع في بيت قوم من نقيب عشق في الملب بغير اذ هم فطر حريمه او عورة فله حذنه وطعنه في عيئه فان انقلعت عيئه فلا ضمان عليهم وقال الملقا ابو يعلى هذا ظاهر كلام احمد انهم يدفعونه ولا ضمان عليهم من غير تفصيل **فصل** ابن حاتم قال يدفعه بالاسهل فالاسهل

قبيلاً بقوله انصرف واذهب ولا تفعل بك قلت وليس في كلام احمد ولا في السنة الصحيحة ما يقتضي هذا التفصيل بل الاحاديث
 الصحيحة تدل على خلافه فان في الصحيحين عن انس ان رجلاً اطلع من حجر في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقص
 او بمشاقص جعل تحبيرة ليطعنه فاين الدفع بالاسلحة هو صلى الله عليه وسلم في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومختفي ليطعنه وفي الصحيحين
 ايضاً من حديث سهل بن سعد ان رجلاً اطلع من حجرة باب النبي صلى الله عليه وسلم وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به
 راسه فلما راه قال لواءك تنظر لطعنت بها عينك انا جعل الاستيذان من اجل البصر وفيها ايضاً عن ابى هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذن فخذته بحصاة ففقات عينه لم يكن عليك جناح وفيها ايضاً
 من اطلع في بيت قوم بغير اذن ففقات عينه فلا دية له ولا قصاص هذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وقال ليس هذا من باب
 دفع الصائل بل من باب عقوبة المتعدى المؤذي وعلى هذا فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حريمه سواء كان
 محصناً او غير محصن مع وفاء بذلك او غير معروف كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وقد قال المشافعي وابو ثور يسعه
 قتله فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزاني محصناً جعله من باب الحدود وقال احمد واسحق يهدر دمه اذا جاء بشاهدين ولو
 يفصل بين المحصن وغيره واختلف قول مالك في هذه المسألة وقال ابن حبيب ان كان المقتول محصناً واقام الزوج البينة فلا
 شئ عليه ولا قتل به وقال ابن القاسم اذا قامت البينة فالمحصن وغير المحصن سواء ويهدر دمه واستحب ابن القاسم
 الدية في غير المحصن فان قيل فما تقولون في الحديث المتفق على صحته عن ابى هريرة رضي الله عنه ان سعد بن عبادة رضي
 الله عنه قال يا رسول الله ارأيت الرجل يجلد مع امرأته رجلاً يقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بل الذي
 بعثت بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا الى ما يقول سيدك وفي اللفظ الآخر ان وجدت مع امرأتى رجلاً اهدم
 حقاً في يده فمعه شهادتان فقال الذي بعثت بالحق ان كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سمعوا الى ما يقول سيدكم انا اغير منه والله اغير مني قلنا نسألك بالقبول والتسليم والقول بوجبه واخر الحديث
 دليل على انه لو قتله لم يهدر دمه لان قتله بل الذي اكرمك بالحق لو وجب عليه القصاص بقتله لما اقره على هذا الحلف ولما
 اتى على غيرته ولقال لو قتله قتلت به وحديث ابى هريرة صحيح في هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعجبون من
 غيرة سعد فولدنا انا اغير منه والله اغير مني ولو ينكر عليه ونهيه عن قتله لان قوله صلى الله عليه وسلم حكمه ولو كان ذلك فتواً
 حكومياً لامة فلا واذن له في قتله لكان ذلك حكماً منه بان دمه هدر في ظاهر الشرع وباطنه ووقع الفساد التي دمرها الله
 بالقصاص وقاتل الناس في قتل من يريدون قتله في دورهم ويدعون انهم كانوا يرونهم على حرمهم ففسد الذريعة وحمل المفسدة
 وصلح الدماء وفي ذلك دليل على انه لا يقبل قول القاتل ونقاده في ظاهر الشرع فلما حلفت سعد انه يقتله ولا ينتظر الشهود
 تعجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيرته واخبر انه ضيوع انه صلى الله عليه وسلم اغير منه والله اشد غيرته وهذا يحتمل معنى
 آخرهما اقراره وسكوته على ما حلف عليه سعد انه جائز له فيما بينه وبين الله ونهيه عن قتله في ظاهر الشرع ولا يناقض اهل الحديث
 واخره والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك كالمسكوك على سعد فقال لا تسمعون ما يقول سيدك يعني انا اهدم عن قتله
 وهو يقول بل الذي اكرمك بالحق فواخبر عن اكمل له على هذه المخالفة وانه شدة غيرته ثم قال لانا اغير منه والله اغير مني

وقد شرع إقامة الشهداء الأربعة مع شدة غيرة سبجانه في مقرونة بحكمة ومصلحة ورحمة واحسان فأنه سبحانه
مع شدة غيرة اعلو بمصلح عبادة وما شرعه لهم من إقامة الشهداء الأربعة دون المبادرة إلى القتل وأنا غير من سعد
وقد نهيت عن قتله وقد يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأخرين وهو الابق بكلامه وسيأت القصة **فصل في حكمه**
صلى الله عليه وسلم في حق النسب بالزوج اذا خالفون ولده لونه ثبت عنه في الصحيحين ان رجلا قال له ان امرأتى ولدت غلاما
اسود كانه يعرض بنفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما لونها قال حمرة قال فهل من اوراق قال نعم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اناها ذلك قال لعله يا رسول الله نزعها عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله ان يكون نزع
عرق وفي هذا الحديث من الفقه ان الحد لا يجب بالتعريض اذا كان على وجه السؤال والاستفتاء ومن اخذ منه انه لا يجب
بالتعريض ولو كان على وجه المقابلة والمشاورة فقل بعد النجعة ورب تعريض اقم وادجم للقلب ابلغ في النكاية من التصريح وبسط
الكلام وسيأتي ما ذكره من الاحتمال ويجعل الكلام قطعي الدلالة على المراد وفيه ان مجرد الويبة لا تسوغ اللعان ونفي الولد وفيه
ضرب الامثال والاشباه والنظائر في الاحكام ومن تراجم البخاري في صحيحه على هذا الحديث باب من شبه اصلا معلوما باصل ميان
قديين الله حكما ليقيم السائل مساق معه حديث ارايت لو كان على امك دين **فصل في حكمه** صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش
وان الامة تكون فراشا وفيمن استلحق بعد موت ابيه ثبت في الصحيحين من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص و
عبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن اخي عتبة بن ابى وقاص عهد الى انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة
هذا اخي يا رسول الله ولد على فراش ابى من ولده فنفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائى شبها بينا بعتبة فقال هولك يا عبد
ابن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجى منه يا سودة فلم تره سودة قط فهذا الحكم النبوى اصل في ثبوت النسب بالفراش في
ان الامة تكون فراشا بالوطى وفي ان الشبه اذا عارض الفراش قدم عليه الفراش في ان احكام النسب تتبع فيثبت من وجه
دون وجه وهو الذى يسميه بعض الفقهاء حكما بين حكيمين في ان القافة حق وانها من الشرع فاما ثبوت النسب بالفراش فاجمع
عليه الامة وجمعت ثبوت النسب اربعة الفرائش والاستلحاق والبيعة والقافة فالثلاثة الاول متفق عليها واتفق المسلمون على ان
التكامل يثبت به الفرائش واختلفوا في السرى فجعله جمهور الامة موجبا للفراش واحتجوا بصريح حديث عائشة الصحيح ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالولد لزمعة وصرح بانه صاحب الفرائش جعل في ذلك علة الحكم بالولد له فبسبب الحكم ومحلها انها كان
في الامة فلا يجوز اخلاء الحديث منه وحمله على الحرمة التي لو ذكر البتة وانما كان الحكم في غيرها فان هذا يستلزم لغا ما اعتبره الشارع
وعلى الحكم به صريحاً وتعطيل محل الحكم الذى كان لاجله وفيه ثلوه يرد الحديث الصحيح فيه كان هو مقتضى الميزان الذى انزله الله تعالى
لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وهو التسوية بين المتماثلين فان السرية فراش حسا وحقيقة وحكما كما ان الحرمة كذلك هي تراد لها تراديه
الزوجة من الاستمتاع والاستيلاء ولو نزل الناس قد يما وحديثا يغوبون في السرارى لاستيلا دهن واستفراشهن والزوجة
انما سميت فراشا لعنى هي والسرية فيه على حد سواء وقال ابو حنيفة لا يكون امة فراشا بول ولده من السيد فلا يلحقه
الولد الا اذا استلحقه فليحق حينئذ بالاستلحاق لا بالفراش فما ولدت بعد ذلك كحقه الا ان ينفيه فعندهم ولد الامة لا يلحق السيد
الا ان يتقدم مهور مستلحق ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم احق الولد بزمعة وان ثبت نسبه منه ولو ثبت قط ان هذه الامة

ولدت له قبل ذلك غيره ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا استفصل فيه قال مناز وهو ليس لهذا التفصيل أصل في كتاب ولا سنة ولا أثر عن صلحك لا تقتضيه قواعد الشرع وأصوله قالت أحنفية نحن لا نذكر كون الأمة فراشاً في الحمل ولكنه فراش ضعيف وهي غيره دون الحرّة فاعتبرنا ما يعتق به بأن قلده منه ولداً فتستحقه فما ولد بعد ذلك فحق به إلا أن ينفيه وإنما ولد الأول فلا يلحقه إلا بالاستحقاق ولهذا قلنا إذا استلحق ولداً من أمة ولو يلحقه ما بعده إلا بالاستحقاق مستأنف بخلاف الزوجة والفرق بينهما أن عقد النكاح إنما يراد الوطى والاستفراش بخلاف ملك اليمين فإن الوطى والاستفراش فيه تابع ولهذا يجوز وروده على من يحرم عليه وطئها بخلاف عقد النكاح قالوا والحديث لا حجة لك فيه لأن وطئ زمعة لو ثبت وإنما أحقّه النبي صلى الله عليه وسلم لعبد أخا لأنه استلحقه فأحقّه باستلحاقه لا بفراش الأب قال الجمهور إذا كانت الأمة موطوءة ففي فراش حقيقة وحكم واعتبار لا دلتها السابقة في صيرورتها فراشاً اعتباراً لا دليلاً على اعتبارها شرعاً والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبر به في فراش زمعة فاعتباراً تخكروا قول كون الأمة لا تراد بالوطى فالكلام في الأمة الموصوّة التي اتخذت سرية وفراشاً وجعلت كالزوجة أو أحط منها إلا في أمته التي هي أخته من الرضاع ونحوها وقول كون وطئ زمعة لو ثبت حتى يلحق به الولد ليس علينا جواب بل جوابه على من حكى بلحق الولد بزمعة وقال لابنه هو أخوك وقولكم إنما أحقّه بالآخر لأنه استلحقه بآل فان المستلحق أن يقر به جميع الورثة ولو يلحق بالمقر لا يشهد له منهم شئ أنه ولد على فراش أميت وعبد لو يكن جميع الورثة فان سودة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وأخته وهي بويقره وبنيهم استلحقه وحتى بوأقوت به مع أخيهما عبد كان ثبوت النسب بالفراش لا بالاستحقاق فان النبي صلى الله عليه وسلم صرح عقيب حكمه بالحاق النسب بأن الولد للفراش معلل بذلك منها على قضية كلية عامة تتناول هذه الواقعة وغيره فاجاب هذا الاعتراض الباطل المحرم أن ثبوت كون الأمة فراشاً لا قول من الواطئ أو ورثته كاف في حقوق النسب فان النبي صلى الله عليه وسلم أحقّه به بقوله ابن وليدة ابني ولد على فراشه كيف وزمعة كان صهر النبي صلى الله عليه وسلم وابنته تحته فكيف لا يثبت عندنا الفراش الذي يلحق به النسب أما ما نقضتم به علينا أنه إذا استلحق ولداً من أمة ولو يلحقه ما بعده إلا بأقارب مستأنف فهذا فيه قولنا لا أصحابنا أحد هذا والثاني أن يلحقه وإن لو يستأنف أقارب من برحم القول الأول قال قد يستبرئها السيد بعد الولادة فيزول حكم الفراش بالاستبراء فلا يلحقه ما بعد الأول إلا باعتراض مستأنف أن وطئها كالحاق في ولد لد ومن رحم الثاني قال قد ثبت كونها فراشاً أولاً والأصل بقاء الفراش حتى ثبت ما يزيد أذ ليس هذا نظير قولكم أنه لا يلحقه الولد مع اعترافه بوطئها حتى يستلحقه وباطل من هذا الاعتراض قول بعضهم أنه لا يلحقه به أخوانا جعله له عبد ولهذا أتى فيه بلام التملك فقال هولاء أي ملوك ذلك وقوى هذا الاعتراض بأن في بعض ألفاظ الحديث هولاء عبد وبأنه امر سوداء أن تحتجب مينة وتكون لها لها امرها بالاحتجاب منه فدل على أنه اجبني منها قال وقوله الولد للفراش تنبيه على عدم حقوق نسبه بزمعة أي لو يكن هذه الأمة فراشاً له لأن الأمة لا تكون فراشاً والولد إنما هو للفراش وعلى هذا يحكم أمر احتجاب سوداء منه قال ويؤكد أنه في بعض طرق الحديث احتجب منه فإنه ليس لك يا خرقا وأوحى منذ قبيلتنا ما سعد بالحدث وبالقضاء النبوي منك قال الجمهور لأن حمى الوطيس التقت حلقة البطان فنقول والله المستعان أما قولكم أنه لا يلحقه به أخوانا جعله له عبد لا يرد ما روى محمد بن اسمعيل البخاري في صحيحه في هذا الحديث هولاء هو أخوك يا عبد بن زمعة وليس اللام للتمليك وإنما هي الاختصاص لقوله الولد للفراش فلما لفظه قوله هولاء عبد رواية باطلة لا تصح أصلاً وأما امر لسودة بالاحتجاب منه

فاما ان يكون على طريق الاحتياط والورع لمكان الشبهة التي اورثها الشبهة البين بعتبة واما ان يكون مراعاة للشبهين واعمالا لا يبيح
 فان الفرائد دليل لحوق النسب الشبه بغير صاحبه دليل نفيه فاعمل من الفرائد بالنسبة الى المدعى لقوته واعمل الشبه بعقبه
 بالنسبة الى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من احسن الاحكام وانبتها واصحها ولا يمنع ثبوت النسب من وجه
 دون وجه فلهذا الزاني يثبت النسب بينه وبين الولد في التحريم والبعضية دون الميراث وانفقة ولولاية وغيرها وقد تخلف
 بعض احكام النسب عنه مما ثبت له انما وهذا كثير في الشريعة فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لمكان
 الشبه بعقبه وهل هذا الاخص الفقه وقد علم بهما مع قوله ليس لك باخ لو صحت هذه اللفظة مع انها لا تصح وقد ضعفها
 اهل العلو بالحديث ولا تنال بصحتها مع قوله لعبد هواخر واذا اجتمعت اطراف كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقوت قوله هواخر
 بقوله الولد للفراش وللعاهر الحجر تبين لك بطلان ما ذكره من التاويل وان الحديث صريح في خلافه لا يحتمل وجه والله اعلم
 والعجب ان منازع عينا في هذه المسألة يجعلون الزوجة فراشا مجرد العقد وان كان بينها وبين الزوج بعد المشرقين ولا يجعلون
 ستره التي تذكر استقرضه لها لئلا يفرها فراشا **فصل** في اختلاف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة اقسام احدها
 انه نفس العقدان علمونه او يجتمع بهما بل وطلقا عقبيه في المجلس وهذا المذهب ابى حنيفة والثاني انه العقد مع مكان الوطى
 وهذا مذهب الشافعي واحمد والثالث انه العقد مع الدخول المحقق لا مكان المشكوك فيه وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية
 وقال ان احمد اشار اليه في رواية حرب فانه نص في رايه فمن طلق قبل البناء واقت امرأته بولد فأنكره انه ينتفي عنه بغير اركان و
 هذا هو الصحيح المجزوم به والا فكيف تصير المرأة فراشا ولو دخل بها الزوج ولو بين بهل مجرد امكن بعيد هل يعد اهل العرف و
 اللغة المرأة فراشا قبل البناء وكيف تاتي الشرعية بالحاق نسب من لو بين بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها مجرد امكن ذلك و
 هذا الامكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشا الا بدخول محقق وبالله التوفيق وهذا الذي نص عليه في رواية حرب هو
 الذي تقتضيه قواعد واصول مذهبه والله اعلم واختلفوا ايضا فيما تصير به الامة فراشا فاجمهور على انها لا تصير فراشا الا باوطى
 فذهب بعض المتأخرين من المالكية ان الامة التي تشتري لوطى دون الخدمة كالمرفعة التي تفرم من قرائن الاحوال فانما تراد
 للتسرة فتصير فراشا بنفس الشراء والصحح ان الامة والحررة لا تصيران فراشا الا بالدخول **فصل** في هذا احد الامور الاربعة التي ثبتت
 بها النسب هو الفرائد الثاني الاستلحاق وقد اتفق اهل العلو على ان الاب ان يستلحق فاما الجد فان كان الاب موجودا لم يورث استلحاقه
 شيئا وان كان معدوما وهو كل الورثة صح اقراره وثبت سبب المقربة وان كان بعض الورثة وصداقوه فكذلك والا لو ثبتت نسبه
 الا ان يكون احد الشاهدين فيه والحكي في الآخر كالحكي في الجد سواء والاصل في ذلك ان من حاز المال يثبت النسب باقراره واحدا
 كان واجماعه وهذا اصل مذهب احمد والشافعي لان الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله واورد بعض الناس على هذا الاصل انه
 لو كان اجماع الورثة على الحاق النسب يثبت النسب للزم اذا اجتمعوا على نفي حمل من امة وطبها الميت ان يحلوا محله في نفي النسب
 كما حلوا محله في الحاقه وهذا لا يلزم لاننا اعتبرنا جميع الورثة والحمل من الورثة فلو جزم الورثة على نفيه فان قيل فانه اعتبرتم في تثبيت
 النسب اقرار جميع الورثة والمقرهم هنا هو عبد وسودة لوطقه وهي اخته والنبي صلى الله عليه وسلم احق به بعد باستلحاقه فغيبه
 دليل على استلحاق الآخر وثبوت النسب باقراره ودليل على ان استلحاق احد الاخوة كاف فيل مسودة لو تكن منكورة فان عبدا

استلحقه واقربته سودة على استلحاقه واقاربها وسكوتها على هذا الامر المتعدي حكمه اليها من خلوتها بما ورثته اياها وصيرورتها
 اخا لها تصديق لاختيها عبد اقرارها اقربته والالبادرت الى الكاكر والتكذيب فخرى رضاها واقاربها محوى تصديقها هذا ان كان
 لم يصدر منها تصديق صريح فالواقعة واقعة عين ومتى استلحق الاخ او الجلا وغيرهما مما نسب من لواقربه موثوق بحقه
 يثبت نسبه مما لو يكن هناك وارث منازع فلا استلحاق مقتض لثبوت النسب منازعه غاية من الورثة مانع من الثبوت فاذا
 وجد المقتضى لم يمنع مانع من اقتضائه ترتيب عليه حكمه ولكن هذا امر اخر وهوان اقرار من حاز الميراث واستلحاقه هل هو اقرار
 خلافة عن الميت او اقرار بشهادة هذا فيه خلاف فذهب ائمة الشافعي انه اقرار خلافة فلا يشترط علالة المستلحق بل ولا اسلامه
 بل يصح ذلك من الفاسق والدين وقالت المالكية هو اقرار بشهادة فتعين فيه اهلية الشهادة وحكي بن القصار عن مذهب مالك
 ان الورثة اذا اقر بالنسب كحق وان لم يكونوا اعد ولا معروف من مذهب مالك خلافة **فصل الثالث** البينة بان يشهد لشاهد
 بانه ابنه او انه ولد على فراشه من زوجته او امته واذا شهد بذلك اثنان من الورثة لو تلتفت الى كابر قيمتهم وثبت نسبه ولا يعرف
 في ذلك نزاع **فصل الرابع** القافة حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه باعتبار القافة والحاق بالنسب به اثبت في الصحيحين
 من حديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا يدق اسكريد وجهه فقال لورق بن
 محرزم المدبحي نظر انفا الى زيد بن حارثة واسامة بن زيد وعليهما قطيفة قد غطت رؤسهما وابتد اقلامهما فقال ان هذه الاقدام
 بعضها من بعض فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القافة لو كانت كما يقول المنازعون من امر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما
 سربها ولا اعجب لها ولا كانت بمنزلة الكهانة وقد روى عنه وعيد من صدق كاهنا قال الشافعي النبي صلى الله عليه وسلم اثبت
 علمها ولو يكره ولو كان خطأ لا تكرر لان في ذلك قذف المحصنات ونفى الانساب انتهى كيف النبي صلى الله عليه وسلم قد صرح في الحديث
 الصحيح المتقدم بصحتها واعتبارها فقال في ولد الملاعنة ان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن امية وان جاءت به كذا وكذا فهو لشريك
 بن شحيم فلما جاءت به على المشبه الذي رميت به قال لا الايمان كان لي لها شان وهل هذا الا اعتبار المشبه وهو عين القيافة
 فان القائف يتبع اثر المشبه وينظر الى من يتصل فيكم به لصاحب المشبه وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم المشبه وبين سببه ولهذا
 لما قالت له ام سلمة او تخم المرأة فقال من يكون المشبه واخبر في الحديث الصحيح ان ماء الرجل اذا سبق ماء المرأة كان المشبه له واذا
 سبق ماءها ماء لا كان المشبه لها فهذا اعتبار منه للمشبه شرعا وقد مر هذا الاقوى ما يكون من طرق الاحكام ان يتوارد عليه الخلق
 والامر الشرع والقدر لهذا تبعه خلفاؤه الراشدون في الحكم بالقافة قال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سعيد بن سليمان
 ابن يسار عن عمر بن امرأة وطيمار جلال في طهر فقال القائف قد اشترك فيه جميعا فجعله بنينا قال الشعبي على يقول هو بنهما وهما ابواه
 يوثانه ذكره سعيد ايضا روى الاثرم بالسناد عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحملت فولدت غلاما يشبههما
 فوقع ذلك الى عمر بن الخطاب فدعا القافة فنظروا فقالوا انرا يشبههما فالحقه بهما وجعله يرثهما ويوثانه ولا يعرف قط في الصحابة
 من خالف عمر بن علي رضي الله عنهما في ذلك بل حكى عمر به في المدينة ومجصرق المهاجرين والانصار فلم يكره منهم منكر قالت الحنفية
 قد اجلبتم علينا في القافة بالتحيل والرجل الحكم بالقيافة تعويل على مجرد المشبه والظن والتخمين ومعلوم ان المشبه يوجد من جانب الجانب
 وينتفي من الاقارب وذكر قصة اسامة وزيد ونسبهم قصة الذي ولدت امرأته غلاما اسود يخالف لونهما فلم يكره النبي صلى الله عليه وسلم

من تقيده ولا جعل للشبه ولا لعدمه اثر ولو كان للشبه اثر لا يكفي به في ولد الملاعنة ولو حجج الى اللعان وكان ينتظر ولادته
ثم يلحق بصاحب المشبه ويستغنى بذلك عن اللعان بل كان لا يعم نفيه مع وجود الشبه بالنزوح وقد دلت السنة الصحيحة
الصريحة على تقيده عن الملاعن ولو كان الشبه له فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ابصرها فان جاءت به كذلك فهو له لال بن امية
وهذا قاله بعد اللعان ونفي النسب عنه فعلم انه لو جاء على المشبه المذكور لو ثبت نسبه منه وانما كان مجيئه على شبهه دليلا
على كذبه لا على الحق الولد بقاوا واما قصه اسامة وزييد فلما نقول كانوا يطعنون في نسبه من زيد بخالفة لونه لون ابيه
ولو كانوا يكتفون بالفراش وحكم الله ورسوله في نه ابنته فلما شهد به القائف وانفقت شهادته حكوا الله ورسوله فسر به النبي
صلى الله عليه وسلم لو افقتها حكمه وتكذيبها قول المناقذين لانها ثبتت نسبه بها ظن في هذا اثبات النسب بقول القائف قالوا
هذا معنى الاحاديث التي ذكر فيها اعتبار الشبه فانها انما اعتبر فيه الشبه بنسب ثابت بغير القيافة ونحن لا نكر ذلك قالوا واما
حكومهم على رضي الله عنهم فقد اختلف عمر على رضي الله عنهم فروى عنه ما ذكره روى عنه ان القائف لما قال له قد اشرت كافيه قال
الي بهما شئت فلم يعتر بقول القائف قالوا وكيف تقولون بالشبه ولو اقر احد الورثة باخر وانكره الباقر والشبه موجود لو ثبتت والنسب
به وقلت ان لو تنفق الورثة على الاقرار به لو ثبتت النسب قال هل الحديث من العجيان ينكر علينا القول بالقافة ويجعلها من باب
الحديث والتحسين من يلحق ولد المشرق بمن في أقصى المغرب مع القطع بانهما لو ميلا قاطرة عين ويلحق الولد باثنين مع القطع بانه ليس
ابن الا احدهما ونحن انما احقنا الولد بقول القائف المستند الى المشبه المعتبر شرعا وقد رافقوا استدنا الى ظن غالب راي راجح واما مرة ظاهرة
بقول من هو من اهل الخبرة فهو اولى بالقبول من قول المقومين وهن ينكر حتى كثير من الاحكام مستند الى الامارات الظاهرة والظنون
الغالبية واما وجوب الشبه بين الاجانب انتفاؤه بين الاقارب وان كان واقعا فهو من اندر شئ واقده والاحكام انما هي للغالب الكثير
والنادر في حكم المعلوم واما قصه من ولدت امرأته غلاما اسود فهو حجة عليه لا نفاذ دليل على ان العادة التي فطر الله عليها الناس
اعتبار المشبه وان خلافه يوجب ريبة وان في طبع الخلق الكفر ذلك ولكن لما عارض ذلك دليل اقوى منه وهو الفراش كان الحكم
للدليل القوي ولذلك نقول نحن بسائر الناس ان الفراش الصحيح اذا كان قائما فلا يعارض بقافة ولا شبهة لخالفة ظاهر المشبه للدليل
اقوى منه وهو الفراش غير مستنكر وانما المستنكر مخالف هذا الدليل الظاهر بغير شئ واما تقديم اللعان على المشبه والغاء الشبه
مع وجوده فذلك ايضا انما هو من تقديم اقوى الدليلين على اضعفهما وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه كالبيئة
تقدم على اليد والبراءة الاصلية ويعمل بهما عند عدمهما واما ثبوت نسب اسامة من زيد بدون القيافة فنحن لو ثبتت نسبه
بالقيافة والقيافة دليل اخر موافق لدليل الفراش فسرد النبي صلى الله عليه وسلم وفرجه بها واستبشرا لتعاضد ادلة النسب وتظاهرها
لا لاثبات النسب بقول القائف وحده بل هو من باب المفرج بظهره اعلام الحق وادله وكاثرها ولو تصح القيافة دليلا لويفرج ولو يسر
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرج ويسبر لتعاضد ادلة الحق ويجبر بها الصحابة رضي الله عنهم ويجب ان يسمعوها من
الخبر بها لان النفوس تزداد تصديقا للاحق اذا تعاضدت ادلة وتسر به وتفرج وعلى هذا فطر الله عباده فهذا حكم اتفقت عليه
الفطرة والشرعة وبالله التوفيق واما ما روي عن جرانه قال نالي بهما شئت فلا يعرف حصته عن عمر ولو صح عنه كان قوله عنه فان
ما ذكرنا عنه في غاية الصحة مع ان قوله والي بهما شئت ليس بصريح في ابطال قول القائف ولو كان صريحا في ابطال قوله كان في مثل هذا

الموضع اذا احق به باثنين كما يقوله الشافعي من وافقه واما اذا افترقا فالورثة باخر والفكره الباقون فانما لو ثبتت نسبته لمجرد الافتراض
فاما اذا كان هناك شبه يستدل اليه القائل فان لا يعتدرا لكار الباقين ونحن لانقص القافة على ان بنى مدبر ولا يعتد به بعد القافة
بل يكفي واحد على الصحيح بناء على انه خبر وعن احمد رواية اخرى انه شهادة فلا بد من اثنين ولفظ الشهادة بناء على اشتراط اللفظ
فان قيل فالمنقول عن عمر انه احق به باوين فما تقولون فيما اذا احقته القافة باوين هل تحقونه بهما ام لا تحقونه الا بواحد اذا احق به
باوين فهل يختص ذلك باثنين ام يلحق بهم وان كثروا وهل حكموا الاثنين في ذلك حكم الابوين او ماذا حكمهما قيل هي مسائل فيها نزاع بين
اهل العلم فقال الشافعي من وافقه لا يلحق باوين ولا يكون للرجل الاب واحد متى احقته القافة باثنين سقط قولها وقال الجمهور يلحق
باثنين ثم اختلفوا فنص احمد في رواية ميمية بن يحيى انه يلحق بثلاثة وقال صاحب المغني ومقتضى هذا انه يلحق بمن احقته القافة
به وان كثروا لانه اذا جاز احاقه باثنين جاز احاقه بالكثير من ذلك وهذا مذهبنا بحقيقة لكنه لا يقول بالقافة في حقيقة بالمدينين
ان كثروا وقال القاضي يجب ان لا يلحق بالكثير من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وقال ابن حاتم لا يلحق بالكثير من اثنين وهو قول بي سفيان
فمن لم يلحقه بالكثير من واحد قال قد اجري الله سبحانه عاداته ان للولد اباً واحداً واما واحدة ولذلك يقال فلان بن فلان وفلان
ابن فلانة فقط وقيل فلان بن فلان وفلان كان ذلك منكروا وعدل فاولها هذا ما يقال يوم القيمة ابن فلان بن فلان وهذه عادات
فلان بن فلان ولو يبعد قطعي الوجود نسبة ولد الى بوين قطو ومن احق به باثنين احتج بقول عمر اقر الصيغة له على ذلك وبيان
الولد قد ينعقد من ماء رجلين كما ينعقد من ماء الرجل والمرأة ثم قال ابو يوسف انما جاء الاثر بذلك فيقتصر عليه وقال القاضي
لا يتعدى به ثلثة لان احداً ما نص على الثلثة والاصل ان لا يلحق بالكثير من واحد وقد دل قول عمر على احاقه باثنين مع انعقاد
من ماء الاو قد دل على مكان انعقاده من ماء ثلثة وما زاد على ذلك فمشكوك فيه قال المحققون له بالكثير من ثلثة اذا جاز تخليقه
من ماء رجلين وثلثة جاز تخليقه من ماء اربعة وخمسة ولا وجه لاقصا رة على ثلثة فقط بل ما ان يلحق بهم وان كثروا واما ان
لا يتعدى به واحد ولا قول سوى القولين والله اعلم فان قيل اذا اشتغل الوهر على ماء الرجل اراد الله ان يخلق منه الولد انقسم
عليه احكام انضمامه حتى لا يفسد فكيف يدخل عليه ماء اخر قيل لا يمتنع ان يصل الماء الثاني الى حيث وصل الاول فينضم
عليهما وهذا كما ان الولد ينعقد من ماء الابوين وقد سبق ماء الرجل ماء المرأة او بالعكس مع هذا فلا يمتنع وصول الماء الى الثاني
الى حيث وصل الاول وقد علم بالعادة ان احكامها اذا توابع وطبها جاء الولد عبيل الجسم ما لو يعارض ذلك مانع ولهذا الهوى سبحانه
الدواب اذا حملت ان لا تمكن الفحل ان ينزوا عليها بل تفرم منه كل انفار فقال الامام احمد ان وطى الثاني يزيد في سمع الولد وبصره وقد
شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بسقى الزرع ومعلوم ان سقيه يزيد في ذاته والله اعلم فان قيل فقد دل الحديث على حكم استحقاق
الولد على ان الولد للفرش فما تقولون لو استلحق الزاني ولداً لا فراش هناك يعارضه هل يلحقه نسبته ويثبت له احكام النسب
قيل هذه المسألة جلية اختلف اهل العلم فيها فكان اسحق بن راهويه يذهب الى ان المولود من الزنا اذا لم يكن مولداً على
فرش يدعيه صاحبه وادعاه الزاني الحق به واول قول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفرش على انه حكوي ذلك عند تنازع
الزاني وصاحب الفرش كما تقدم وهذا مذهب الحسن البصري ولا عنه اسحق باسناده في رجل زنى بامرأة فولدت ولداً فاعطى
ولدها فقال مجلد ويلزمه الولد وهذا مذهب عز بن الزبير وسليمان بن يسار كرههما انهما قالوا ايما رجل اتى الى غلام يزعم انه

ابنه وانه ذنبه ولم يدع ذلك الغلام احد فهو ابنه واحتج سليمان بآن عمر بن الخطاب كان يلبط اولاد الجاهلية بمن دعاهم
 في الاسلام وهذا المذهب كما ترى قوة ووضوحا وليس مع الجمهور لكثير من الولد للفراش وكان صاحب هذا المذهب لا يولد قائل
 به والقياس الصحيح يقتضيه فان الاب احد الزانيين وهو اذا كان يلحق بلمه وينسب اليها وترثه ويرثها ويشبب النسب بينه و
 بين اقارب امه مع كونها زنت به وقد وجد الولد من ماء الزانيين وقد استتر كافيته وانفقا على انه ابنهما فما المانع من نحوه
 بالاب اذا لم يدعه غيره فهذا محض القياس وقد قال جرير للغلام الذي زنت امه بالراعي من ابوك يا غلام قال فلان للراعي وهذا
 انطاق من الله لا يمكن فيه الكذب فان قيل فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة حكم قيل قدرى عنه فيها
 حديثان نختار منهما **ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في استحقاق ولد الزنا وتوريثه ذكر ابو داود في سننه من حديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مسأعة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصبته ومن ادعى
 ولدا من غير رشده فلا يرث ولا يورث المسأعة الزنا وكان الاصمعي يحلها في الاماء دون الحرث لا فمن يسعين المواجهين فيكتسبن
 لهم وكان عليهن خرائب مقررة فابطل النبي صلى الله عليه وسلم المسأعة في الاسلام ولو يلحق النسب بها عفا عما كان في الجاهلية
 منها والحق النسب به وقال الجمهور يقال زنا الرجل وعمره فلان يكون بالحرمة والامة ويقال في الامة خاصة قد ساء ما كان في
 اسناد هذا الحديث رجل مجهول فلا يقوم به حجة وروى ايضا في سننه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قضى ان كل مستلحق استلحق بعلابيه الذي يدعى له ادعاء ورثته فقضى ان كل من كان من ماء امه يملكها او
 اصباها فقد لحق من استلحقه وليس له مما قسم قبله وما ادرك من ميراث لو قسم فله نصيبه ولا يلحق اذا كان ابوه الذي يدعى له
 انكراه وان كان من امة لم يملكها او من حرمة عاها فانه لا يلحق ولا يرث وان كان الذي يدعى له هو ادعاء فهو ولد زنية من حرمة
 كان او امة وفي رواية هو ولد الزنا لاهل امة من كافوا حرمة او امة وذلك فيما استلحق في اول الاسلام فما قسم من مال قبل الاسلام فقد
 مضى هذا لاهل الحديث في اسناده مقال لانه من رواية محمد بن راشد المكي وكان قوم في الجاهلية لهم اماء بغليا فاذا ولدت امة
 احدهم وقد عليها غيرة بالزنا فربما ادعاء سيدها وربما ادعاء الزاني واختصم في ذلك حتى قام الاسلام فحكم النبي صلى الله عليه وسلم
 بالولد للسيد لانه صاحب الفراش ونفاه عن الزاني فوضمن هذا الحديث امور استلحق المستلحق اذا استلحق بعلابيه الذي يدعى
 له ادعاء ورثته فان كان الولد من امة يملكها الواطي يوم اصباها فقد لحق بمن استلحقه يعني اذا كان الذي يستلحقه ورثته مالك
 الامة وصار ابنه من يومئذ وليس له مما قسم قبله من الميراث شي لان هذا تحديد حكم بنسبه ومن يومئذ ثبت نسبه
 فلا يرجع بما قسم قبله من الميراث اذ لو كان حكم النبوة ثابتا وما ادرك من ميراث لو قسم فله نصيبه منه لان الحكم ثبت قبل
 تسمية الميراث فيستحق منه نصيبه وهذا نظير من اسلم على ميراث قبل تسمية قسمه فسموه في احد قول العلماء وهو احد الروايتين عن
 احمد وان اسلم بعد قسم الميراث فلا تنقض ثبوت النسب ههنا بمنزلة الاسلام بالنسبة الى الميراث قوله ولا يلحق اذا كان ابوه الذي
 يدعى له انكراه ههنا بين التنازع بين الورثة وان الصورة الاولى ان تستلحقه ورثة ابيه الذي كان يدعى له وهذه الصورة اذا استلحقه
 ورثته وابوه الذي يدعى له كان ينكر فانه لا يلحق لان الاصل الذي الورثة خلف عنه منكره فكيف يلحق به مع انكاره فهذا اذا كان
 امة يملكها او امة لم يملكها او من حرمة عاها فانه لا يلحق ولا يرث وان ادعاء الواطي وهو ولد زنية من امة كان

لو من حره وهذا حجة الجمهور على الصحيح ومن قال بقوله ان لا يلحق بالزنا اذ اذاعه لا يربطه وانه ولد زنا لاهل امة من كاتوا حره كانت امة واما ما اقتسم من مال قبل الاسلام فقد مضى هذا الحديث يرد قول الصحيح ومن وافقه لكن فيه مذهبين راى شد ونحن نختار مذهبنا
 فانما لعل الحديث به فان ثبت هذا الحديث تعين القول لموجب والمصداق اليه والا فالقول قول الصحيح ومن معه والله المستعان
ذكر الحكم الذي حكم به علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الجماعه للذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازحوا الولد فاقوم بينهم فيه
 ثوبه النبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يكره ذكر ابوداود والنسائي في سندهما من حديث عبد الله بن الحنبل عن زبدي بن ارقم
 رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من اهل اليمن فقال ان ثلثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا
 رضي الله عنه يختصمون اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغلبا ثم قال لاثنين طيبا
 بالولد لهذا فغلبا ثم قال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغلبا فقال انتوا شكا متشاكسون اني مقرر بينكم فمن قرع فله الولد وعليه
 لصاحبيه ثلثا الدية فاقوم بينهم فجعلوا يقرعون فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت اضراسه او نواجذه وفي اسناده يحيى
 ابن عبد الله الكندي الا حليم ولا يحتج بحديثه لكن رواه ابوداود والنسائي باسناد كلهم وثقات الى عبد خير عن زيد
 ابن ارقم قال لي علي بن ابي طالب بثلثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد فسال اثنين اتقران لهذا قال لا حتى سألهم جميعا
 فجعل كلما سال اثنين قال لا فاقوم بينهم فالحق الولد بالذي حاربت عليه القرعة وجعل عليه ثلثا الدية قال قد ذكر ذلك للنبي
 صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وقد اعل هذا الحديث بانه روى عن عبد خير باسقاط زيد بن ارقم فيكون
 هو سلا قاله للنسائي وهذا صواب وهذا اعجب فان اسقاط زيد بن ارقم من هذا الحديث لا يجعله مرسلا فان عبد خير ادرك
 عليا وسمع منه وعلى صاحب القصة فبين زيد بن ارقم كذا ذكره في السنن فمن اين يحكي لارسال ان يقال عبد خير لو شأه
 ضحك النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كان اذ ذاك كان باليمن واما شاهد ضحك صلى الله عليه وسلم زيد بن ارقم وغيره من الصحابة
 وعبد خير لو يد كومن شاهد ضحك فصار الحديث به مرسلا فيقال اذا هم السند عن عبد خير عن زيد بن ارقم متصلا
 فمن رحم الاتصال لكونه زيادة من الثقة فظاهر ومنهم رواية الاحتفظوا الا ضبط وكان الترجيح من جانبه ولو كان على قد
 اخبره بالقصة فغايتها ان تكون مرسله وقد يقوى الحديث بروايته من طريق اخرى متصلا فاختلف الفقهاء في هذا الحكم فذهب
 اليه الصحيح بن راهويه وقال هو السنة في دعوى الولد فكان الشافعي يقر به في الفدية واما الامام احمد فمسئل عن هذا الحديث فقم
 عليه حديث القافة قال حديث القافة صاحبنا في هذا امرنا احمد ما دخل القرعة في النسب الثاني تغريب من خرجت له القرعة ثلثي
 دية قوله لصاحبيه واما القرعة فقد تستعمل عند فقتلان من رحم سواها من بيعة اذ اقرارا وقافة وليس ببعيد تعيين المستحق
 بالقرعة في هذا الحال اذ هي في غاية المقدور عليه من امسياب ترجيح الدعوى لهما دخور في دعوى الاملاك المرسله التي لا تثبت
 بقرينة ولا اماره فدخلوا في النسب الذي ثبت بمجرد المنشبه الخفي المستدل في قول القائف اولى اخرى واما امر الدية فشكلا جدا
 فان هذا ليس بوجوب الدية وانما هو تقويت نسبته بخروج القرعة فيقال على كل واحد منهم يجعل الولد له فقد فوته كل واحد منهم
 عن صاحبيه بطيه ولكن لو تحقق من كل واحد منهم فلما خرجت القرعة لاحد منهم صار موقوفا النسبه عن صاحبيه فاجرى
 ذلك مجرى تلاق الولد ونزول الثلثة منزلة اب واحد فخصه المثلث منه ثلث الدية اذ قد عاد الولد في غير كل من صاحبيه

ما يخصه وهو ثلث الدية ووجه آخر أحسن من هذا أنه لما اتلفه عليهما بوطبه المحرق الولد بموجب عليه ضمن قيمته وقيمة الولد شرعي دية فخرمه لهما ثلثا قيمة وهي ثلث الدية وصار هذا كمن اتلف عبد ابنته وبين شركيين له فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشركيه فالثلاث الولد المحرق عليهما بحكم القرعة كالثلاث الرقيق الذي بينهم ونظير هذا تضمين الصحابة المعروف بحرية الامة قيمة اولاده السيد الاحد له فأتى ربه على السيد محرقته وكافوا به دهران يكونوا اسرقاله وهذا الطفل ما يكون من نقياس ادق وانتهى اذا تأملت كثيرا من اقيسة الفقهاء وتشبيهااتهم وجدت هذا اقوى منها والطف مسل كما وادق ما خذوا ويصيحك منه النبي صلى الله عليه وسلم سدا وقد يقال لا تعارض بين هاتين حديث القافة بل ان وجدت القافة تعين العمل بها وان لم توجد فلا عمل اذا شك في العمل به في الطريق والله اعلم **في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد من احق به في الحضنة** تروى ابو داود في سننه من حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطوله وعاء وثدي له سقاء وحجري له حواء وابا طلقني فاراد ان يتركه عنى فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انك تتركي به ما تركي وفي الصحيحين من حديث البراء بن عازب ان ابنة حمزة اختصم فيها على جعفر بن زيد فقال على انا احق بها وهي بنته عنى قال جعفر ابنة عمي فالتها عندي وقال زيد ابنة اخي فقضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتها وقال الخالة بمنزلة الام وورث في اهل السنن من حديث ثابتي هرة رضي الله عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه قال الترمذي حديث صحيح وروى اهل السنن ايضا عنه ان امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر لي عذبة وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقي في ولدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك خذ بيداهما شئت فاخذ بيد امه فانطلقت به قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي سنن النسائي عن عبد الحميد بن جعفر الانصاري عن جده ان جده اسلم وابنته امراته ان تسلم فحاجها ب ابن له صغير لو يبلغ قال فجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا وقال خير وقال اللهم اهد له فذهب الى ابيه وورثه ابو داود عنه وقال اخبرني جدي رافع بن سنان انه اسلم وابنته امراته ان تسلم فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي طيبر او شبهه وقال رافع ابنتي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم افعدي ناحية وقال لها افعدي ناحية فاعدا الصبية بينهما ثم قال وعوها فأتت الى امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهد لها فأتت الى ابيها فأتتها **الكلام على هذه الاحكام** اما الحديث الاول فهو حديث احتاج الناس فيه الى عمر بن شبيب لو يجدوا بدلا من الاحتجاج به عليه لم يثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في سقوط الخصم بالقرعة غير هذا وقد ذهب اليه الايمة الاربعة وغيرهم وقد صرح بان الجدة هو عبد الله بن عمر فبطل قول من يقول لعنه محمد الد شبيب فيكون الحديث مرسل وقد صح سماع شعيب بن زيد عن عبد الله بن عمر فبطل قول من قال انه منقطع وقد اجمعت البخاري خارج صحيحه ونص على صحة حديثه وقال كان عبد الله بن الزبير الحميري في احدى اسحق بن علي بن عبد الله بن يحيى بن زيد بن النضر بن عبد الله هذا لفظه وقال اسحق بن راهويه هو عندنا كايوب بن نافع عن ابن عمر وعلى كايوب في علوم الحديث له الاتفاق على صحة حديثه وقال احمد بن حنبل لا يختلف الى عبد الله انها صحيحة وقولها كان بطي دواء الى اخره ادلاء منها ووسل الى اختصاصها به كما اختص بها في هذه المواطن الثلاثة والاب لو يشاركها في ذلك فثبت في هذا الاختصاص الذي لو يشاركها فيه الاب على الاختصاص الذي طلبت

بالاستفتاء والمخاصمة وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعدل وتأثيرها في الأحكام وما طمعت بها وإن ذلك امر مستقر في الفطرة السليمة حتى فطر النساء وهذا الوصف الذي دللت به المرأة وجعلته سببا للتعلق الحكم به وقد قرع النبي صلى الله عليه وسلم مرتبة عليه اثره ولو كان باطلا لكان لا بل ترتيبه الحكم بحقيقته دليل على تأثيره فيه وأنه سببه واستدل بالحديث على المقضاء على الغائب أن الأب لو يذكر له حضوره لا مخاصمة ولا دلالة فيه لأنها واقعة عين فلن كان الأب حاضر فظاهر وإن كان غائبا فالمرأة إنما جاءت مستفتية افتاها النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى مسائلها والأب لا يقبل قولها على الزوج أنه طلقها حتى يحكم لها بالولد بمجرد قولها **فصل** يدل الحديث على أنه إذا فرق الأبوان وبينهما ولد فالأم أحق به من الأب ما لو يقع بالأموال يمنع تقديمها أو بالولد وصف يقتضي تخييره وهذا ما لا يعرف فيه نزاع وقد قضى به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولو ينكر عليه منكرو فلما دلى عمر قضى به مثله فودي مالك في الموطن عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة من الأنصار فولدت له عاصم بن عمر بن عبد الله فماتت فوجد ابنه عاصم يلعب بفناء المسجد فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جدلة الغلام فنزعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق رضي الله عنه فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال أبو بكر رضي الله عنه خل بينهما وبينه فمأرجعه عمر الكلام قال ابن عبد البر هذا حديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة تلقاها أهل العلم بالقبول العمل وزوجة عمر أم ابنه عاصم هي جميلة ابنة عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح لأنصارى قال وفيه دليل على أن عمر كان مذهبه في ذلك خلاف مذهب أبي بكر ولكنه سلم للقضاء ممن له الحكم لأنهم كانوا بعد في خلافته يقضى به ويفتي ولو يخالف أبا بكر في شيء منه مادام الصبي صغيرا لا يميز ولا يخالف لهما من الصحابة وذكر عبد الرزاق عن ابن جهم أنه أخبره عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال طلق عمر بن الخطاب امرأة الأنصارية أم ابنه عاصم ولقبها عملة محسرة وقد فطم ومشى فاخذ بيده ليزعه منها ونزعها إياه حتى أوجع الغلام وبكى وقال أنا حق بابني منك فاختصما إلى أبي بكر فنقض لهما به وقال ريحها وفراشها وحرها خير له منك حتى يشب نخبنا لنفسه ومحسرة سوق بين قيام والمدينة وذكر عن الثوري عن عاصم عن عكرمة قال خاصمت امرأة عمر إلى أبي بكر رضي الله عنه وكان طلقها فقال أبو بكر رضي الله عنه الأم اعطف والطف وارحموا حتى ما خبروا رأت هي حق بولدها ما لم تزوج وذكر عن عمر قال سمعت الزهري يقول إن أبا بكر رضي الله عنه قضى على عمر رضي الله عنه في ابنه مع أمه وقال أمه أحق به ما لم تزوج فأن قيل فقد اختلفت الرواية هل كانت المنازعة وقعت بينه وبين الأم أو لا وبينه وبين أجددة أو وقعت مرة واحدة بينه وبين أحد أمها قيل الأمر في ذلك قريب لا يهان كانت من الأم فواضح وإن كانت من أجددة فقضاء الصديق رضي الله عنه له يدل على أن الأم أولى **فصل** في ولاية على الطفل وعان نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن في جهتها وهي ولاية المال النكاح ونوع تقدم فيه الأم على الأب وهي ولاية الحضانة والرضاع وقدم كل من الأبوين فيها جعل له من ذلك تمام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يلي ذلك من أبويه وتحصل به كفايته ولما كان النساء أعرف بالنسبة واقدرا عليها وأصبر وأرفق لها لذلك قدمت الأم فيها على الأب ولما كان الرجال أقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط له في البضع قدم الأب فيها على الأم فتقديم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للأطفال والنظر لهم وتقديم الأب في ولاية المال للتزويج كذا إذا عرفت هذا فهل قدمت الأم لكون جهتها مقدمة على جهة الأبوة في الحضانة فتقدمت لأجل الأمومة

أو قد منعت على الأب لكون النساء أقوم بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور فيكون تقديمها لأجل الألفة ففي هذا للناس قولان
وهما قولان في مذهب أحمد يظهر أثرهما في تقديم نساء العصبية على قارب الأما وبالعكس كما أم الأم وام الأب والأخت من الأب الأخت
من الأم والأخت والعمة وخالة الأم وخالة الأب من يدي من الأخوات والعمات بأم ومن يدي منهن بأكفهيه في إتيان عن الإمام أحمد
أحداهما بتقديم اقارب الأم على اقارب الأب والثانية وهي صحح دليلها واختار شيخ الإسلام ابن تيمية تقديم اقارب الأب هذا هو الذي
ذكره المحقق في مختصره فقال الأخت من الأب أحق من الأخت من الأم وأحق من الخالة وخالة الأب أحق من خالة الأم وعلى هذا قام لأب
مقدمة على أم الأم كما نص عليه أحمد في إحدى الروايتين عنه وعلى هذه الرواية فاقارب الأب من الرجال مقدمون على اقارب الأم
والأخت للأب أحق من الأخ للأم والعمر أولى من النحال هذان قلنا أن اقارب الأم من الرجال مدخلا في الحضانة وفي ذلك وجهان في مذهب
أحمد والشافعي أحدهما أنه لا حضانة إلا لأجل من العصبية محرم والأمرأة وارثة أو مدلية بعصبية أو وارثة والثاني أن لها حضانة
والتفريع على هذا الوجه وهو قول أبي حنيفة وهذا يدل على رجحان جهة الأبوة على جهة الأمومة في الحضانة وإن الأم لما قدمت
لكونها التي لا تتقدمي جنتها إذا لو كانت جنتها راحة لترحم رجالها ونساءها على الرجال النساء من جهة الأب لما لو يترحم رجالها اتفاقاً
فكذلك النساء وما الفرق الموثر وإيضاف أن أصول الشرع وقواعده شاهدة بتقديم اقارب الأب في الميراث وولاية النكاح وولاية
الموت وغير ذلك ولو يعهد في الشرع تقديم قرابة الأم على قرابة الأب في حكم من الأحكام فمن قدمها في الحضانة فقد خرج عن
موجب الدليل فالصواب لما أخذ الثاني وهو أن الأم إنما قدمت لأن النساء أرفق بالطفل وأخيراً بتربيته وأصل ذلك وعلى ذلك وعلى
هذا فالجدة أم الأب أولى من أم الأم والأخت للأب أولى من الأخت للأم والعمة أولى من الخالة كما نص عليه أحمد في إحدى الروايتين
وعلى هذا فيقدم أم الأم على أبي الأب كما يقدم الأم على الأب إذا تقر هذا الأصل فهو أصل مطرد منضبط لا يتناقض فروعه بل إن
اتفقت القرابة والدرجة واحدة قدمت الأنثى على الذكر فنقدم الأخت على الأخ والعمة على العم والخالة على الخال والجدة على
الجدة أصله تقديم أم على الأب أن اختلفت القرابة قدمت قرابة الأب على قرابة الأم فنقدم الأخت للأب على الأخت للأم و
العمة على الخالة وعممة الأب على خالته وهو جواز وهذا هو الاعتبار الصحيح والقياس المطرد وهذا هو الذي قضى به سيد قضاة الإسلام
شرح كما ترى وكيع في مصنفه عن الحسن بن عقبة عن سعيد بن أحارث قال اختصم عوم وخال إلى شريح فقضى به للعم فقال
الحال نا انفق عليه من مالي فدفعه إليه شريح ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بدا من التناقض مثله أن الثلثة وأحمد
في إحدى روايته يقدمون أم الأم على أم الأب فقال الشافعي في ظاهر مذهبهم وأحمد في المنصوص عنه تقدم الأخت للأب على
الأخت للأم فتروا القياس مطرد أبو حنيفة والمزني وابن شريح فقالوا تقدم الأخت للأم على الأخت للأب قالوا لا يفتدلى بالأم
والأخت للأب بالأب فلما قدمت الأم على الأب قدم من يدي بها على من يدي به ولكن هذا استد تناقض من الأول لأن أصحاب
القول الأول جروا على القياس الأصول في تقديم قرابة الأب على قرابة الأم وخالفوا ذلك في أم الأم وأم الأب هو لا تروا القياس الموضع
وقد مو القرابة التي آخرها الشرع وأخر القرابة التي قدمها ولو يمكنه وتقدمها في كل موضع فقد موها في موضع وأخرها في غيره مع
تساويهما ومن ذلك يقدم الشافعي في الجدة الخالة على العمة مع تقديم الأخت للأب على الأخت للأم وطرد قياسه في تقديم
الأم على أم الأب فوجب تقديم الأخت للأم والخالة على الأخت للأب العمة وكذلك من قدم من أصحاب أحمد الخالة على العمة وقدم

الاخت للاب على الاخت للام كقول القاضى اصحابه وصاحب المغنى فقد تناقشوا فان قيل الحالة تدلى بالام والعمة تدلى بالاب فكما قدمت الام على الاب قدم من يدلى بها ويزيد بياناً كون الحالة اما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فالعمة بمنزلة الاب قيل قد بينا انه لو تقدم الام على الاب لقوة الامومة وتقدير هذه الجهة بل كونها انشأ فاذا رجعت الى الحالة فالحالة التي قدمته الام موجودة فيها اذا متازت العمة بانها تدلى باقوى القرابتين وهي قرابة الاب النبي صلى الله عليه وسلم قضى لابنة حمزة كخالتها وقال الحالة ام حيث لو كان لها من احقر من اقرب الاب يساويها في درجتها فان قيل فقد كان لها عمة وهي صفية بنت عبد المطلب اخت حمزة وكانت اذ ذاك موجودة في المدينة فانها هاجرت وشهدت اخذ دق وقتلت رجلاً من اليهود كان يطيف بالحصن الذي هو فيه وهي اول امرأة قتلت رجلاً من المشركين وبقيت الى خلافة عمر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الحالة عليها وهذا يدل على تقديره من في جهة الام على من في جهة الاب قيل لما يدل هذا اذا كانت صفية قد نازعت معهم وطلبت الحضانة فلم يقض لها بها بعد طلبها وقدم عليها الحالة هذا اذا كانت لو تمنع منها العجها عنها فانها توفيت سنة عشرين عن ثلث وسبعين سنة فيكون لها وقت هذه الحكومة بضعا وخمسين سنة فيحتمل انها تركتها للعجها عنها او لو طلبها مع قدرتها عليها والحضانة حق للمرأة فاذا تركتها انتقلت الى غيرها بالجملة فانما يدل الحديث على تقدير الحالة على العمة اذا ثبت ان صفية خاصمت في ابنة اختها وطلبت كفالها فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحالة وهذا السبيل اليه **فصل** ومن ذلك ان ما كالمقدم ام الام على الاب قدم الحال بعد على الاب وامه واختلف اصحابه في تقدير حالة الحالة على هؤلاء على وجهين فاحد الوجهين تقدير حالة الحالة على الاب نفسه وعلى امه وهذا في غاية البعد فكيف يقدم قرابة الام وان بعدت على الاب نفسه وعلى قرابته مع ان الاب اقرب به اشفق على الطفل وارعى لمصلحته من قرابة الام فانه ليس اليم بحال لا ينسب اليه بل هو اجنبى منهم وانما نسبته وولادة الى اقرب ابيه وهم اولى به يعقون عنه وينفقون عليه عند الجمهور ويتوارثون بالتعصيب ان بعدت القرابة بينهم بخلاف قرابة الام فانه لا يثبت فيها ذلك ولا تورث فيها الا في محاتها واول درجة من فروعها وهو ولدها فكيف يقدم هذه القرابة على الاب من في جهة ولا سيما اذ قيل بتقدير حالة الحالة على الاب نفسه وعلى امه فهذا القول مما تآباه اصول الشريعة وقواعدها وهذا نظير احدى الروايتين عن احمد في تقدير الاخت من الام والحالة على الاب هذا ايضا في غاية البعد ومخالفة القياس حجة هذا القول ان كليهما تدليان بالام المقدمة على الاب فيقدم عليه وهذا ليس بصحيح فان الام لما سوت الاب في الدرجة وامتازت عليه بكونها اقوم بالحضانة و اقدر عليها واصبر قدمت عليه وليس كذلك الاخت من الام والحالة مع الاب فانها لا يساويها وليس احد اقرب الى ولده من فكيف يقدم عليه بنت امرأته واختها وهل جعل الله الشفقة فيما اكمل منه ثم اختلف اصحاب احمد في فهم نصه هذا على ثلاثة اوجه أحدها انه انما قدمها على الاب لانوثتها فعلى هذا تقدم النساء الحضانة على كل رجل فيقدم حالة الحالة وان علت وبنت الاخت على الاب الثاني ان الحالة والاخت للام لو تدلى بالاب هما من اهل الحضانة فيقدم نساء الحضانة على كل رجل الاعلى من ادلين به فلا يقدم من عليه لانهم فروع على هذا الوجه لا يقدم ام الاب على الاب ولا الاخت والعمة عليه وتقدم عليها ام الام والحالة والاخت للاول وهذا ايضا ضعيف جدا اذ يستلزم تقدير قرابة الاول البعيدة على الاب لانه ومعلوم ان الاب اذا قدم على الاخت للاب فتقدمه على الاخت للام اولى لان الاخت للاب مقدمة عليها فكيف يقدم على الاب نفسه هذا تناقض بين الثالث تقديم نساء الام على

الاب امهاته وسائر من في جنته قالوا فعلى هذا فكل امرأة في درجة رجل تقدم عليه ويقدم من ابى بها على من ابى بها رجل فلما قدمت الام على الاب هي في درجة قدمت الاخ من الام على الاخ من الاب قدمت الخالة على العممة هذا تقدير ما ذكره ابو البركان ابن تيمية في محرره من تنزيل نص احمد على هذه المحمل الثالث وهو مخالف لعامة نصوصه في تقدير الاخ من الاب على الاخ من الام وعلى الخالة وتقدير خالة الاب على خالة الام وهو الذي لو يذكر الخرق في مختصره فغيره وهو الصحيح وخرجهما ابن عقيل على الروايتين في ام الام والاب لكن نصه ما ذكره الخرق وهذه الرواية التي حكاهما صاحب المحرر ضعيفة مرجوحة قلها للبعاءت فروعها ولوازها اضعف منها بخلاف سائر نصوصه في جادة مذهبه **فصل** وقد ضبط بعض اصحاب هذا الباب بضابط فقال كل عصبية فانه يمتد على كل امرأة هي بعد منه ويتاخر عن هي اقرب منه واذا تساوى فعلي وجهين فعلى هذا الضابط يقدم الاب على امه وعلى ام الام ومن معها ويقدم الاخ على ابنته وعلى العممة وعلى عممة الاب ويقدم ام الاب على جد الاب في تقديرهما على اب الاب جهان وفي تقدير الاخ من الاب على الاخ من الاب جهان وفي تقدير الاخ من الام على الام على الاب كما قدمت الام على الاب كما استويا فلا وجه لتقديره الا ذكره على الاتي مع مساواتها له وامتنانها بقوة اسباب الحضانة والتمسية فيها فاختلقت في بنات الاخوة والاختوات هل يقدم من على الخالات والعمات او يقدم من الخالات والعمات عليهن على وجهين ما خذ هما ان الخالة والعممة تدليان باخوة الام والاب وبنات الاخوة والاختوات يدلان ببينة الاب فمن قدم بنات الاخوة مراعى قوة النبوة على الاخوة وليس ذلك بجديد بل الصواب تقدير العممة والخالة لوجهين **احدهما** انها اقرب الى الطفل من بنات اخيه فان العممة اخت ابية وابنة الاخ ابنة ابن ابية وكذلك الخالة اخت امه وبنات الاخ من الام والاب بنت بنت امه او ابية ولا ريب ان العممة والخالة اقرب اليه من هذه القرابة **الثاني** ان صاحب هذا القول ان طرد اصله لزمه ما لا قبل له به من تقديره بنت بنت الاخ من نزلت على هذه الخالة التي هي وهذا فاسد من القول ان خص ذلك ببنت الاخ من دون من اسفل منها تناقض فاختلقت اصحاب احمد ايضا في الجدل والاخذ للاب ايها اولي المذهب ان الجدل في منها وحكي القاضى في المجد وجمها انها اولي منه وهذا يحكى على احد التاويلات التي توول عليها اصحاب نصل احمد وقد تقدمت **فصل** ومما تبين صحة الاصل المتقدم انهم قالوا اذا عدم الامهات ومن في جنتهن انتقلت الحضانة الى العصباء فقام الاقرب فالاقرب منهم كما في الميراث فهذا جار على القياس فيقال لهم فاعلموا ان اعيانهم هذا في جنس القرابة فقامت القرابة القوية الواجحة على الضعيفة المرجوحة كما فعلتم في العصباء وايضا فان الصحيح في الاخوات عند كونه يقدم من من كانت لابوين فمن كانت لاب فمن كانت لام وهذا صحيح موافق للاصول والقياس لكن اذا ضو هذا القول بقرابة الام على قرابة الاب جاء التناقض وتلك الفرق والمشكلة المتناقضة وايضا فقد قالوا بتقديم امهات الاب الجد على الخالات والاختوات الام وهو الصواب الموافق لاصول الشرع لكنه يناقض لتقديم امهات الام على امهات الاب يناقض تقديره الخالة والاخذ للام على الاب كما هو واحد الروايتين عن احمد والقول القديول للشافعي ولا ريب ان القول به اطرده لاصل لكنه في غاية البعد من قياس اصول كما تقدم و يلزمهم من طرده ايضا تقديره من كان من الاخوات لام على من كان من بنات الاب قالوا لزمه ابو حنيفة والمزني وابن شريم ويلزمهم من طرده ايضا تقديره بنات الخالة على الاخ من الاب وقد التزمه فروة ورواية عن ابى حنيفة ولكن ابو يوسف استثنى ذلك فقدم الاخ من الاب كقول الجمهور فترده عن ابى حنيفة ويلزمهم ايضا من طرده تقديره الخالة والاخذ للام على الجد ام الاب هذا

في حصة البعد والوهم وقد التزمه زفر ومثل هذا من القائلين التي حذر منها البوحيفة رحمه الله لا يصحبة وقال لا تختاروا
 القائلين زفر والنكاح ان اخذت قوتها قائلين زفر مستوا المحلال حلتوا احرام **فصل** وقد رآه بعض الاصحاب ضبط هذا الباب بضابط
 زفر وانما يخص به من المتناقض فقال لا اعتبار في الحضانة بالولادة المتحققة وهي الامومة ثم الولادة الظاهرة وهي الابوة ثم
 الميراث قال ولذلك تقدم الاخت من الاب على الاخت من الام وعلى الحالة لانها اقوى اثرنا منها قال ثم الادلاء فتقدم الحالة على العمة
 لان الحالة تدل بالام والعمة تدل بالاب فذكر اربع اسباب للحضانة مرتبة الامومة ثم بعد ذلك الابوة ثم بعد ذلك الميراث ثم الادلاء
 وهذه طريقة صاحب المستوعب ما زادته هذه الطريقة الاتفاضا وبعد اعن قواعد الشرع وهي من افسد الطرق وانما تبين
 فسادها بلوازها الباطلة فانه ان اراد تقديم الامومة على الابوة تقديم الامومة من في حجةها على الاب من في حجة كانت تلك الولى
 الباطلة المتقدمة من تقديم الاخت للاخ وبنيت الحالة على الاب وامه وتقدم الحالة على العمة وتقدم حالة الام على الاب امه
 تقديم بنات الاخت من الام على ام الاب وهذا مع مخالفة لنصوص امامه فهو مخالف لاصول الشرع وقواعد الان وان اراد ان الام
 نفسها تقدم على الاب فهذا حق لكن الشأن في مناط هذا التقديم هل هو كون الام ومن في حجةها يقدم على الاب من في حجة امه
 او كونها انثى في درجة ذكروا كل انثى كانت في درجة ذكروا قدمت عليه مع تقديم قرابة الاب على قرابة الام وهذا هو الصواب كما
 تقدم وكذلك قوله ثم الميراث ان ارجحه ان المقدم في الميراث مقدم في الحضانة فصحيح وطرد تقديم قرابة الاب على قرابة الام لانها
 مقدمة عليها في الميراث فتقدم الاخت على العمة والحالة وقوله وكذلك تقدم الاخت للاب على الاخت للام والحالة لانها اقوى اثرنا
 منهما فيقال لو يكن تقديمها لاجل الارث وقوته ولو كان لاجل ذلك لكان العصباء احق بالحضانة من النساء فيكون العوالى
 من الحالة والعمة وهذا باطل **فصل** وقد ضبط الشيخ في المعنى هذا الباب بضابط اخر فقال فصل في بيان الاول فالاول من
 اهل الحضانة عند اجتماع الرجال والنساء والى الكل بها الام ثم امهاتها وان علون يقدم منهم الاقرب فالاقرب لانهم نساء ولاد
 متحققة فمن في معنى الام وعن احمد ان ام الاب امهاتها يقدم من على ام الام فعلى هذا الرواية يكون الاب والابا بتقديم لانهم يدين
 به فيكون الاب بعد الام ثم امهاته والاولى هي المشهورة عند اصحابنا فان المقدم الام ثم امهاتها ثم الاب ثم امهاته ثم امهاتها ثم
 جد الاب ثم امهاته وان كن غير وراث لانهم يدين بعصبة من اهل الحضانة بخلاف ام اب الام وحكى عن احمد رواية اخرى
 ان الاخت من الام والحالة احق من الاب فتكون الاخت من الابوين احق منه ومنها ومن جميع العصباء والاولى هي المشهورة
 من المذهب فان انقرض الاباء والامهات انتقلت الحضانة الى الاخوات تقدم الاخت من الابوين ثم الاخت من الاب ثم
 الاخت من الام وتقدم الاخت على الاخ لانها امرأة من اهل الحضانة فتقدمت على من في درجة من الرجال كالاول وتقدم
 على الاب ام الاب على اب الاب وكل جدة في درجة جديقدم عليه لانها تلي الحضانة بنفسها والرجل لا يليها بنفسه وفيه
 وجه اخر انه يقدم عليها لانه عصبية بنفسه والاول اول وفي تقديم الاخت من الابوين او من الاب على الجد وجها
 واذا لو تكن اخت فالاخ للابوين اولى ثم الاخ للاب ثم ابناهما ولا حضانة للاخ من الام لما ذكرنا فاذا عدا مواصلة الحضانة
 لخالات على العصم وتبينهن فيها كترتيب الاخوات ولا حضانة للاخوال فاذا عدا مواصلة للعمات ويقدم من على الاعمام
 كتقديم الاخوات على الاخوة ثم للعم للابوين ثم للعم للاب ولا حضانة للعم من الام ثم ابناهما ثم الى خالات الاب على قول اخر في

وعلى القول الآخر إلى خالات الأم ثم إلى عمات الأب ولا حضنة لعمات الأم لأنهن يدلن بالأم ولا حضنة له لأن اجتماع شخصات أو
 أكثر من أهل الحضنة في درجة قدم المستحق منهم بالقرعة انتهى كلامه وهذا خير مما قبله من الضوابط ولكن به تقدروا أو لا وان علت
 على الأب أمهاته فإن طردت قد يكون من جهة الأم على من في جهة الأب جاءت الوازم الباطلة وهو يطرده وإن قدم بعض من في جهة الأب
 على بعض من في جهة الأم كما فعل طوب بالمفروق ومناط التقدير وفيه اثبات الحضنة للاخت من الأم دون الأخ من الأم وهو في حقا
 ومساوئها من كل وجه بان كان ذلك لا وثقا وهو ذكر انتقص رجال العصبية كلهم وإن كان ذلك لكونه ليس من العصبية والحضنة
 لا يكون لرجل إلا أن يكون من العصبية فإن قيل فكيف جعلتموها للنساء ذوى الأرحام مع مساوات قرباتهن لقرباتهن من في درجتهم
 من الذكور من وجه فإما أن تعتبروا الأنوثة فلا تجعلوها للكبراء والميراث تجعلونها للغير وارث والقربية فلا تمنعوا منها الأخ من الأم
 وأخاها أباها أو التعصيب فلا تعطوها للغير عصبية فإن قلتم بقي قسم آخر وهو قولنا وهو اعتبار التعصيب في الذكور والقربية في النساء قيل
 هو مخالف لباب الولايات وباب ميراث والحضنة ولاية على الطفل فإن سلمكم بها مسلك الولايات فخصوها بالأب الجد وسلككم
 بها مسلك الميراث فلا تعطوها للغير وارث وكلامها خلاف قولكم وقول الناس جميعين وفي كلامه أيضا تقدروا ابن الأخ وإن نزلت حجة
 على الخالة انتهى هي أم وهو في غاية البعد وجمهور الأصحاب إنما جعلوا الولد الأخوة بعد الأب والعمات وهو الصحيح فإن الخالة اخت الأم
 بهاندي والأم مقدمة على الأب ابن الأخ إنما يدل بالأخ الذي يدل بالأب فكيف يقدم على الخالة وكذا العمه اخت الأب شقيقته
 فكيف يقدم ابن ابنه عليها وقد ضبط هذا الباب شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية بضابط آخر فقال اقرب ما يضبط به باب الحضنة
 أن يقال لما كانت الحضنة ولاية يعتمد الشفقة والتربية والملاطفة كان أحق الناس بها أقومهم بهذه الصفات وهو أقرب
 يقدم منهم اقربهم إليه وأقومهم بصفات الحضنة فإن اجتمع منهم ثلثان فصاعداً فإن استوت درجتهم قدم الأقرب على الذكر فقد
 الأم على الأب الجد على الجد الخالة على الخال العمه على العم والأخت على الأخ فإن كانا ذكراً وإنثيين قدم أحدهما بالقرعة يعني مع
 استواء درجتهم وإن اختلفت درجتهم من الطفل فإن كانوا من جهة واحدة قدموا الأقرب إليه فيقدم الأخ على بنتها
 والخالة على خالة الأبوين وخالة الأبوين على خالة الجد الجددة والجدة والأم على الأخ للأم هذا هو الصحيح لأن جهة الأبوة والأمومة في
 الحضنة أقوى من جهة الأخوة فيها وقيل هل يقدم الأخ للأم لأنه أقوى من أب الأم في الميراث والوجهان في مذهب أحمد وفيه
 وجه ثالث لا حضنة للأخ من الأم بحال لأنه ليس من العصبات ولا من نساء الحضنة وكذلك الحال أيضا فإن صاحب هذا
 الوجه يقول لا حضنة له ولا تزعم أن أبا الأم وأمهاته أولى من الخال وإن كانوا من جهتين كقربية الأم وقربية الأب مثل العمه و
 الخالة والأخت للأب الأخ لأخت الأم وأم الأب أم الأم وخالة الأب وخالة الأم قدم من في جهة الأب ذلك كله على إحدى الروايتين
 فيه هذا كله إذا استوت درجتهم وكانت جهة الأب أقرب إلى الطفل وأما إذا كانت جهة الأم أقرب فإما أن يقدم الأب بعد كام الأم وأم
 أب الأم وخالة الطفل عمه أبيه فقد تقابل الترجيحان ولكن يقدم الأقرب إلى الطفل لقوة شفقتة وحنوة على شفقة الأ
 ومن قدم قربة الأب فأنما يقدمها مع مساوات قربة الأم لها فإما إذا كانتا بعدت عنها قدمت قربة الأم القربية والأخ من
 تقدير القربة البعيدة لوازم باطلة لا يقول بها أحد فهذا الضابط يمكن حصر جميع مسائل هذا الباب جريا على المقياس
 الشرعي واطرا دها ووافقتها الأصول الشرع فإي مسألة وردت عليك أمكن أخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى

الدليل مع سلامته من التناقض مناقضة قياس الأصول بالله التوفيق **فصل** قوله أنت الحق به ما لو تنكح فيه دليل على أن الحضانة حق للام وقد اختلف الفقهاء هل هي حق للحاضن وعليه على قولين في مذهب أحمد مالك وسببنا عليهما هل لمن له الحضانة أن يسقطها فينزل عنها على قولين وأنه لا يجب عليه خدمة الولد أيام حضانته إلا بأجرة إن قلنا الحق له وإن قلنا الحق عليه رجب خدمته مجانا وإن كان الحاضن فقيرا فله الأجرة على القولين وإذا وهبت الحاضنة للاب قلنا الحق لها لزمت الهبة ولو ترجع فيها وإن قلنا الحق عليها فلها العود إلى طلبها والفرق بين هذه المسألة وبين ما لو يثبت بعد أهبة الشفعة قبل البيع حيث لا يلزم في أحد القولين أن الهبة في الحضانة قد وجد سببها فصارت بمنزلة ما قد وجد وكذلك إذا وهبت المرأة نفقة الزوجما شهر الزمت الهبة ولو رجع فيها هذا كله كلام أصحاب مالك وتفرعهم والصحيح أن الحضانة حق لها وعليها إذا احتاج الطفل إليها ولو وجد غيرها وإن اتفقت هي وولي الطفل على نقلها إليه جاز والمقصود أن قوله صلى الله عليه وسلم أنت الحق به دليل على أن الحضانة حق لها **فصل** قوله ما لو تنكح يختلف فيه هل هو تعليل وتوقيت على قولين بيتني عليهما ما لو تزوجت وسقطت حضانتها أو طلقت فهل تعود الحضانة فإن قيل اللفظ تعليل عاد الحضانة بالطلاق لأن الحكم إذا ثبت بعلّة نزال بزوالها وعلّة سقوط الحضانة التزويج فإن طلقت زالت العلة فزال حكمها وهذا قول الأكثرين منهم الشافعي وأحمد أبو حنيفة رحمهم الله ثم اختلفوا فيما إذا كان الطلاق رجعيا هل يعود حقها بمجرد رجوعها أو يتوقف عودها على انقضاء العدة على قولين وهما في مذهب أحمد والشافعي ومالك أحدهما يعود بمجرد رجوعها وهو ظاهر مذهب الشافعي والثاني لا يعود حتى تنقضي العدة وهو قول أبي حنيفة والمزني وهذا كله تفرع على أن قوله ما لو تنكح تعليل وهو قول الأكثرين وقال مالك في المشهور من مذهبه إذا تزوجت ودخل بها لم يعد حقها من الحضانة وإن طلقت قال بعض أصحابه وهذا بناء على أن قوله ما لو تنكح للتوقيت أي حقت من الحضانة موقت إلى حين نكاحك فإذا نكحت انقضى وقت الحضانة فلا تعود بعد انقضاء وقتها كما لو انقضى وقتها ببلوغ الطفل استغنائه عنها وقال بعض أصحابه يعود حقها إذا فارقها زوجها كقول الجمهور وهو قول المغيرة وابن أبي حازم قالوا لأن المقتضى بحقها من الحضانة هو قوائدها الخاصة وإنما عارضها مانع النكاح ما يوجب من إضاعة الطفل اشتغالها بحقوق الزوج الأجنبية منه عن مصالحه ولما فيه من تغذيته وتربيته في نعمة غير أقاربه وعليه في ذلك منه وضاعة فاذا انقطع النكاح بهوت وفرقة زال المانع والمقتضى قائم قريب عليه ما أثره وهكذا كل من قام به من أهل الحضانة مانع منها كغفر ورق أو فسق أو بدو فانه لا حضانة له فإن زالت الموانع عاد حقهم من الحضانة فكذا النكاح والفرقة وأما النزاع في عود الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي أو بوقفه على انقضاء العدة فماخذ كون الرجعية زوجة في عامة الأحكام فانه يثبت بينهما التوارث والنفقة ويصح منها الظاهر لا يولد ويحرم أن يأخذ عليها اختها أو عمتها أو خالتها أو أربعا سواها وهي زوجة فمن راعى ذلك لو تعد إليها الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي حتى تنقضي العدة لفتين حينئذ ومن أعاد الحضانة بمجرد الطلاق قال قد عرلها عن فرس شه ولو بقي لها عليه تسو ولا لها به شغل العلة التي سقطت الحضانة لاجلها قلنا لا بالطلاق وهذا هو الذي رجحه الشيخ في المغني وهو ظاهر كلام آخر في فانه قال إذا أخذ الولد من الآخر إذا تزوجت أو طلقت رجعت على حقها من كفالة **فصل** وقوله ما لو تنكح يختلف فيه هل المراد به مجرد العقد والعقد مع الدخول في ذلك وجهان أحدهما أن مجرد العقد تزول حضانته وهو قول الشافعي وأبي حنيفة لأنه بالعقد يملك الزوج منافع

الاستمتاع بها ويملك نفعها من حضانة الولد والثاني انه لا يزول الا بالدخول هو قول مالك فان بالدخول يتحقق اشتغالها عن الحضانة
واحد يتحمل الامر من ولا يشبه سقوط حضانتها بالعقد لانها حينئذ صارت من مظنة الاشتغال عن الولد انتهى للدخول لاختارها
حينئذ في سببها هو هذا القول الجمهور **فصل** في اختلاف الناس في سقوط الحضانة بالنكاح على اربعة اقوال **الحد** اسقوطها به
مطلقا سواء كان المحضون ذكرا وانثى وهذا المذهب المشافعي ومالك وابي حنيفة واحمد في المشهور عنه قال ابن المنذر ارجع على
هذا كل من احفظ عنه من اهل العلم قضى به شرح **والقول الثاني** انها لا تسقط بالتزويج بحال لا فرق في الحضانة بين الام
وذوات البعل وحكي هذا المذهب عن الحسن البصري وهو قول ابى محمد بن حزم **والقول الثالث** ان الطفل ان كان بنتا
لنفسقط الحضانة بنكاح امها وان كانت ذكرا لنفسقط وهذا احدى الروايتين عن احمد نص عليه في رواية مهناب بن يحيى المشافعي
فقال اذا تزوجت الام وابنها صغيرا خذ منها قيل له واجارية مثل الصبي قال لا اجارية تكون معها الى سبع سنين وعلى هذه
الرواية فهل يكون عندها الى سبع سنين او الى ان يبلغ على روايتين قال ابن ابي موسى وعن احمد ان الام احق بحضانة البنت وان
تزوجت الى ان تبلغ **والقول الرابع** انها اذا تزوجت بنسب من الطفل لو تسقط حضانتها واختلف اصحاب هذا القول على
ثلاثة اقوال احدها ان المشروط ان يكون الزوج نسبيا للطفل فقط وهذا ظاهر قول اصحاب احمد الثاني انه يشترط ان يكون مع ذلك
ذارحم محرور وهو قول اصحاب ابى حنيفة رحمه الله الثالث انه يشترط ان يكون بين الزوج وبين الطفل ياردا ما بان يكون جدا للطفل
وهذا قول مالك وبعض اصحاب احمد فهذه تحريم المذاهب في هذه المسألة فاما حجة من اسقط الحضانة بالتزويج مطلقا فثلاث حجج
أحدها حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره الثانية اتفاق الصحابة على ذلك وقد تقدم قول الصدوق لعمري انها احوقه ماله تزويج وموافقة
عمره على ذلك ولا يخالف لهما من الصحابة البتة وقضى به شرح والقضاة بعده الى اليوم في سائر الاقطار الا مصر التي لا تزال مارة لا
عبد الرزاق انا ابن جرير انا ابو الزبير عن رجل صالح من اهل المدينة عن ابى سلمة بن عبد الرحمن قال كانت امرأة من الانصار تحت رجل
من الانصار فقتل عنها يوم احمل له منها ولد فخطبها عمو له وولدها ورجل اخر الى بيها فانكم اخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انكحني
ابى رجلا لا يريد له وترك عم ولدى فاحمل منى ولدى فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها فقال انت الذي لا تكلم لك اذهبي فانكحى عم
ولدى فلو سكر اخذ الولد منها لما تزوجت بل انكحى عمو لولد البقي لها الحضانة ففقيه دليل على سقوط الحضانة بالنكاح وبقاها اذا تزوجت
بنسب من الطفل اعترض ابو محمد بن حزم على هذا الاستدلال بان حديث عمرو بن شعيب صحيحة وحديث ابى سلمة هذا مرسل وفيه
جمهور الاعراض ان ضعيفان فقد بينا احتجاج الامة بعمري في تصحيحهم حديثه واذا تعارض معنا في الاحتجاج بوجه قول ابن حزم وقول البخاري
واحمد وابن المديني والحميدي استحق بن راهويه وامثالهم لاختلافهم الى سواه واما حديث ابى سلمة هذا فان ابى سلمة من كبار
التابعين وقد حكى المقصة عن الانصارية ولا يكره لقاء لها فلا يتحقق الا رسال او تحقق فرسل جيد له شواهد مرفوعة وموقوفة و
ليس الاعتماد عليه وحده وعنى بالجمهور الرجل الصالح الذي شهد له ابو الزبير بالصالح ولا ريب ان هذا في الشهادة لا يعرفه ولكن
الجمهور اذا عدله الراوى عنه الثقة ثبتت عدالته وان كان واحدا على اصح القولين فان التعديل من باب الاخبار بحكم الامن باب
الشهادة ولا سيما التعديل في الرواية فانه يكتفى فيه بالواحد لا يزيد على اصل نص الرواية هذا مع ان احدا القولين ان محمد بن حزم
العدل عن غيره لا تعديل له وان لم يصرح بالتعديل كما هو احد الروايتين عن احمد وادى عن غيره عن غيره عن غيره عن غيره

التي تركها لرأيتها لاسيما اذا لم يكن معروفها رواية عن الضعفاء وسمين وابوالزبير وان كان فيه تدليس فليس مخرفا بالتدليس
عن التهمين والضعفاء بل تدليسه من جنس تدليس السلف لو يكونوا يدلسون عن تهم ولا يجوز حرج وانما كثر هذا النوع من التدليس
في المتأخرين واحتمى ابو محمد على قوله بما رواه من طريق البخاري عن عبد العزيز بن صهيب عن انس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة فليس له خادم فاخذ ابو طلحة بيدي وانطلق بي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امسا غلاما ليس فليخدمك
ول خدمته في السفر واخصر ذكر اخبر قال ابو محمد فهذا انس في حضرة امه ولها زوج وهو ابو طلحة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
لاحتجاجه في غاية السقوط واخبر في غاية الصحة فان احدا من اقارب انس لم يناد امه فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو طفل صغير
لو غزا ولو اكل لحمه ولو شرب وحده ولو لم يميز وامه مزوجة فحكيه لامه وانما يتوالت لال بهذه المقدمات كلها والنبي صلى الله
عليه وسلم ما قدم المدينة كان انس من العمر عشرين سنين فكان عند امه فلما تزوجت اباطلة لوليات احدا من اقارب انس يناديها في ذلك
ويقول قد تزوجت فلاحضنة لك وانا اطلب نزعك منك ولا ريب انه لا يحرم على المرأة المراجعة حضنة ابنها اذا اتفقت هي والزوج
واقارب لطفل على ذلك ولا ريب انه لا يجب بل لا يجوز للحاكم ان يفرق بين الام وولدها اذا تزوجت من غير ان يخصمها من له الحضنة
ويطلب نزع الولد فلا احتجاج بهذه القصة بعد الاحتجاج وبرده ونظير هذا ايضا احتجاجهم بان ام سلمة اذا تزوجت برسول الله
صلى الله عليه وسلم لم تسقط كفالتهما لا يتعادل استمرت حضنتهما فيا عجبا من الذي نازع ام سلمة في ولدها ورغب عن ان يكون في حجر النبي
صلى الله عليه وسلم واحتمى هذا القول ايضا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بآبنة حمزة خالته وهي مزوجة كجعفر لا ريب ان الناس
في قصة ابنة حمزة ثلث ما خد احد هان النكاح لا يسقط الحضنة الثاني ان المحضونة اذا كانت بنتا فنكاح امها لا يسقط حضنتها
ويسقطها اذا كان ذكر الثالث ان الزوج اذا كان نسيبا من الطفل لم يسقط حضنتها ولا سقطت فلا احتجاج بالقصة على النكاح
لا يسقط الحضنة مطلقا لا يتم لا بعدا بطل ذينك الاحتمالين الآخرين **فصل وقضاؤه** صلى الله عليه وسلم بالولد لامه وقوله
انت احق به ما لو شكى لا يستفاد منه عموم القضاء لكل ام للام حتى يقضى به للام وان كانت كافرة او رقيقة او فاسقة او مسافرة فلا يجر
الاحتجاج به على ذلك ولا نفيه فاذا دل دليل منفصل على اعتبار الاسلام والحرية والديانة والاقامة لو كان ذلك تخصيصا ولا مخالفة
لظاهر الحديث ولا شرط في الحاضر ستة شروط اتفقاها في الدين فلا حضنة لكافر على مسلم ولو جهين احدهما ان الحاضن جربص على
ربية الطفل على دينه وان ينشأ عليه ويترأ عليه فيصعب بعد كبره وعقله انتقاله عنه وقاد يقوله عن فطرة الله التي فطر عليها
عبادة فلا يراجع ما بدأ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لكل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويجسانه فلا يومن قولا الحاضن
وتصيره للطفل **مسألة فان قيل** الحديث انما جاء في الابوين خاصة قيل الحديث خرج مخرج الغالب اذا الغالب المعتاد نشو
الطفل بين ابويه فان فقد الابن او احدهما قامولى الطفل من اقاربه مقامهما الوجه الثاني ان الله سبحانه قطع الموالات بين
المسلمين والكفار جعل المسلمين بعضهم اولياء بعض الكفار بعضهم اولياء بعض الحضنة اقوى سباب الموالات التي قطعها
الله بين الفريقين وقال اهل الراى ابن القاسم وابو ثور ثبتت الحضنة لها مع كفرها واسلام الولد واحتجوا بما روى النسائي في سننه
من حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه اسلموا بنتا امرأته فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا بلى
وهي فطيموا ومشبهها وقال رافع ابنتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم تعد ناحية وقال لها قعدى ناحية وقال لها ما دعوها فالت مصيبة

الى ما هفتال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدنا هذا فاما الى ابيها فاخذها قالوا لان الحضانة امران الرضاع وخدمة الطفل وكلاهما يجوز من الكافرة قال الآخران هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم من رافع بن سنان الانصاري الاوسي وقد ضعفه امام العلقمي بن سعيد القطان وكان سفيان الثوري يحمل عليه وضعف بن المنذر بن محمد بن احمد بن حنبل وغيره وقد اضطرب في القصة فروى ان المخير كان بنتا وروى انه كان ابنا وقال الشيخ في المغني قلما احدث في هذا الوجه ولا يشبهه اهل النقل في اسناده مقال قاله ابن المنذر ثم ان الحديث قد يحتج به على صحة مذهبه من اشتراط الاسلام فان الصبية لما مالت الى امها دعا النبي صلى الله عليه وسلم لها بالهداية فمالت الى ابيها وهذا يدل على ان كونها مع الكافر خلاف هدي الله الذي اراده من عباده ولو استقر جعلها مع امها لكان فيه حجة بل ابطله الله سبحانه بدعوة رسوله ومن العجب انهم يقولون لاحضانة للفاسق فاي فسق اكبر من الكفر وان الضرر المتوقع من الفاسق ينشأ للطفل على طريقته الى الضرر المتوقع من الكافر مع ان الصواب ان لا يشترط العدالة في الحاضن قطعاً وان شرطها اصحاب احمد الشافعي وغيرهم اشتراطها في غاية البعد ولو اشتراط في الحاضن العدالة لفسد اطفال العالم لعظم المشقة على الامة واشتد العنت ولوزن من حين قام الاسلام الى ان تقوم الساعة اطفال الفساق بينهم لا يتعرض لهم احد في الدنيا مع كونهم الاكثرين ومتى وقع في الاسلام انتزاع الطفل من ابويه او احدهما بفسقه وهذا في الحرم العسر استمر العمل في المتصل في سائر الامصار الا عصار على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح فانه اذا وقع في الامصار والاعصار القرى والبادى مع ان اكثر الاولياء الذين يكون ذلك فساق ولو نزل الفسق في الناس لم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من احد من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه وحضانه له ولا من تزويجه موليته والعادة شاهدته بان الرجل لو كان من الفساق فانه يحتاج الى تربيته ولا يضيعها ويحرم على الخير لها بغيره وان قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة الى المعتاد والشارع يكتفي في ذلك على الباعث الطبيعى لو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للامة من امور الامور اعتناء الامة بنقله وتواثر العمل به مقدماً على كثير مما نقلوه وتواثروا العمل به فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه ولو كان الفسق يتا في الحضانه لكان من نزاهة وشرف اولى بكبرية فرق بينه وبين اولاده الصغار التمس لهم غيره والله اعلم نعم العقل مشروط في الحضانه فلا حضانه لمجنون ولا معتوه ولا طفل لان هؤلاء يحتاجون الى من يحضنهم ويكفلهم فكيف يكونون كافلين لغيرهم واما اشتراط الحرية فانه يفتقر عليه دليل يركن القلب اليه وقد اشترطه اصحاب الامة الثلاثة وقال مالك في حرله ولد من امه ان الام احق به الا ان تباع فينتقل فيكون الاب احق بها وهذا هو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تولد والدته عن ولدها وقال من فرق بين الوالد وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة وقد قالوا لا يجوز التفريق في البيع بين الام وولدها الصغير فكيف يفرقون بينهما في الحضانه وعموم الاحاد يمنع من التفريق مطلقاً في الحضانه والبيع واستدلوا به بكون منافعها مملوكة للسيد فهي مستغرقة في خدمته فلا تفرغ لحضانة الولد ممنوع بل حق الحضانه لها يقدم به في اوقات حاجه الولد على حق السيد كما في البيع سواء واما اشتراط خلوها من النكاح فقد تقدم وهو من مسائله ينبغي التنبيه عليها وهي ان اذا سقطنا حقها من الحضانه بالنكاح ونقلناها الى غيرها فاتفق انه لو يكن له سواها لم يسقط حقها من الحضانه وهي احق به من الاجنبي الذي يدفعه القاضى اليه وتربيته عليه في مجرمه ورايه اصله من تربيته في بيت اجنبي محض لا قرابة بينهما توجب شفقتة ورحمته وحنونه ومن المحال ان تاتي الشريعة بدفع

مفسدة بمفسدة اعظم منها بكثير والنبي صلى الله عليه وسلم لو عجز حكما عما كليا ان كل امرأة تزوجت سقطت حضانتها
 في جميع الاحوال حتى يكون اثبات الحضانة للام في هذه الحالة مخالفة للنص اما اتحاد الدارقان كان سفرا أحدهما حاجة فوجود
 والاخر مقيم فواحق لان السفر بالولد المطلق لا سيما اذا كان ضيق الضرر به وتضييع له هكذا طلقوه ولم يستثنوا سفر أحدهما من غيره
 وان كان أحدهما منتقلا عن بلد الاخر لا اقامة والبلد طريقه مخوفان واحدهما فالمقيم واحق وان كان هو وطريقه آمنين ففيه
 قولان وهما روايتان عن أحمد أحدهما ان الحضانة للاب يمكن من تربية الولد وتاديبه وتعليمه وهو قول مالك والشافعي وقضى به شريح
 والثانية ان الام احق وفيها قول ثالث ان كان المنقول هو الاب فالام احق به وان كان الام فان انتقلت الى البلد الذي كان فيه اصل النكاح
 ففي احق به وان انتقلت الى غيره فالاب احق وهذا قول الحنفية وحكا عن ابي حنيفة رحمه الله رواية اخرى وان كان نقلها من بلد الى
 قرية فالاب احق وان كان من بلد الى بلد ففي احق وهذه اقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب اليه فالصواب للنظر الاحتمال
 للطفل في الأصل له ولا نفعة للاقامة والنقل فافيهما كان انفع له واصون واحفظ رعي ولا تأثير للاقامة ولا نفعة هذا كله ما لو يرد احدهما
 بالنقلة مضارة الاخر وان نزاع الولد منه فان اراد ذلك لو عجز باليه والله الموفق **فصل** قوله انت احق به ما تنكح قبل فيه
 اضما وتقديره ما لو تنكح ويدخل بك الزوج ويجوز الحكم بسقوط الحضانة وهذا تعسف بعيد لا يشعر به اللفظ ولا يدل عليه بوجه
 ولا هو في جملة الاتصاف التي تتوقف صحة المعنى عليها والدخول اخل في قوله تنكح عند من اعتبره فهو كقولها حتى تنكح زوجا غيره ومن لم
 يعتبره فالمراد بالنكاح عند العقد اما الحكم بالحكم بسقوط الحضانة فذلك انما يحتاج جبراليه عند التنازع والخصومة بين المتنازعين
 فيكون منقول الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم واقع بسقوط الحضانة على حكمه بل قد حكم هو
 بسقوطها حكموا بها احكام بعده او لم يحكموا بالذي دل عليه هذا الحكم النبوي ان الام احق بالطفل ما لو يوجد منها النكاح فاذا انكحت
 زال ذلك الاستحقاق وانتقل الحق الى غيرها فاما اذا اطلبه من له الحق وجب على خصمه ان يبذله له فان امتنع اجبره الحكم عليه
 وان اسقط حقه او لم يطلب به بقى على ما كان عليه ولا فهذا قاعدة عامة مستفادة من غير هذا الحديث **فصل** وقد
 احتج به من لا يرى التحيز بين الابوين بظاهر هذا الحديث ودفعه الاستدلال انه قال انت احق به ولو خير الطفل لو يكن هي احق به
 الا اذا اختارها كما ان الاب لا يكون احق به الا اذا اختارها فان قدر انت احق به ان اختارك قد ذكرك في جانب الاب والنبي صلى الله
 عليه وسلم جعلها احق به مطلقا عند المنازعة وهذا مذهب ابي حنيفة رحمه الله ومالك ونحن نذكر هذه المسألة ومذهب
 الناس فيها ولا يحتاج لاقوالهم ونحرم ما وافق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ذكر قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه عبد الله بن
 عن ابن جريح عن عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته فذكرها لا توالى المتقدم وقال
 فيه رحمه الله او فاشها خير له منك حتى يشك في اختيار نفسه فحكم به لأمه حين لو يكن له تميز الى ان يشك بين وغير حينئذ ذكر
 قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الشافعي حدثنا ابن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي المهاجر
 عن عبد الرحمن بن غنوان عن عمر بن الخطاب خيرا غلاما بين ابيه وامه وقال عبد الرزاق انا ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمر
 قال خيرا عمر رضي الله عنه غلاما بين ابيه وامه فاخترته وامه فانطلقت به وذكر عبد الرزاق ايضا عن عمر بن ابي عن اسمعيل بن
 عبد الله بن عبد الرحمن بن غنوان قال اخبرني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غلام فقال هو مع امه حتى يعرب عنه لسانه ليجتهد

وذكر سعيد بن منصور عن هشيم عن خالد بن الوليد بن مسلم قال اختصموا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قيم فخيروه
فاختاروه على عمر فقال عمر إن لطف أمك خير من خصيتك ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال المشافعي رحمه الله تعالى
أبنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمار بن الجرمي قال خيرني على كرم الله وجهه بين امرئ عمي فوال لاخر لي اصغر مني
وهذا ايضا اذا بلغ مبلغ هذا فخيرته قال المشافعي قال إبراهيم بن يونس عن عمار بن الجرمي عن علي كرم الله وجهه مثل ما قال في الحديث وكنت
ابن سبع سنين او ثمان سنين قال يحيى القطان حدثنا يونس بن عبد الله الجرمي حدثني عثمان بن ربيعة انه خاصه فيه امه
وعمره الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال فخيرني على ثلثا كل من اختار امي ومعي اخر لي صغير فقال علي كرم الله وجهه هذا اذا بلغ مبلغ
هذا خير ذكر قول ابني هريرة رضي الله عنه قال ابو خيثمة زهير بن حرب ثنا سفيان بن عيينة عن زبائدة بن سفيان عن هلال بن أبي ميمون
قال سمعت ابا هريرة خير غلاما بين ابيه وامه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه فلهذا ما ظفرت به
عن الصحابة واما الاية فقال حرب بن اسمعيل سألت اسحق بن راهويه الى متى يكون الصبي المصيبة مع الام اذا اطلقت قال
احب ان يكون مع الام الى سبع سنين فخير قلت له اترى التخيير قال شديدا قلت فاقبل من سبع سنين لا يخير قال قد قال
بعضهم الى خمس انا احب الى سبع فاما مذهب الامام احمد فاما ان يكون الطفل ذكرا وانثى فان كان ذكرا فانه ان يكون ابن سبع
او دونها فان كان له دون السبع فلمه احق بمحضاته من غير تخيير وان كان له سبع ففيه ثلث روايات احدها هي الصحيحة
المشهور من مذهب انه يخير وهي اختيار الصحابة فان لو يخير واحد منهما اقرع بينهما وكان لمن قرع واذا اختار احدهما فورا فاختار
الاخر نقل اليه وهكذا ابدا والثانية ان الاب احق به من غير تخيير والثالثة الام احق به كما قبل السبع واما اذا كان انثى فان كان
لها دون سبع سنين فاما احق بها غير تخيير وان بلغت سبعا فالمشهور من مذهبها ان الام احق بها الى تسع سنين فاذا بلغت
تسعا فالاب احق من غير تخيير وعنده رواية ثالثة ان الام احق بها حتى تبلغ ولو تزوجت الام وعنده رواية رابعة انها تخير بعد السبع
كالغلام نصر عليها واكثر اصحابه انهم حكموا ذلك ونها في المذهب هذا التخصيص مذهبه وتحريره وقال المشافعي الام احق بالطفل
ذكر ان كان وانثى الى ان يبلغا سبع سنين فاذا بلغا سبعا وهما يعقلان عقل مثلها خيرا كل منهما بين ابيه وامه وكان مع من اختار
وقال مالك وابو حنيفة لا يخير بحال فوختلفا فقال ابو حنيفة الام احق بالجارية حتى تبلغ وبالغلام حتى ياكل حلة ويشرب وحلة
ويلبس حلة فويكونان عند الاب من سوى الابوين احق بهما حتى يستغنيا ولا يعتبر البلوغ وقال مالك الام احق بالولد ذكر ان كان وانثى
حتى يفر هذه رواية ابن وهب بن زريق بن القاسم حتى تبلغوا لا يخير بحال قال الليث بن سعد الام احق بالابن حتى يبلغ ثمان سنين بالبيت
حتى تبلغ ثم الاب احق بهما بعد ذلك وقال الحسن بن حي الام والى بالبيت حتى تلعب ثدياها وبالغلام حتى ينقع فيخيران بعد ذلك
بين ابويهما المذكور الا انثى سواء قال الخيرون في الغلام دون الجارية قد ثبت التخيير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغلام من حلة
ابي هريرة وثبت عن خلفائه الراشدين وابي هريرة ولا يعرف لهم مخالف لهم في الصحابة البتة ولا انكره منكره ولو هذا غاية العدل
الممكن فان الام ما قدمت في حال الصغر كحاجة الولد الى التربية والحمل والرضاع والمداواة التي لا هي الاغذية والنساء والا فالام احل الابوين
فكيف تقدم عليه فاذا بلغ الغلام حدا يعرب عن نفسه ويستغنى عن الحمل والوضع وما تعانيه النساء تساوى الابوان وزال
السبب الموجب لتفادي الام والابوان متساويان فيه فلا يقدم احدهما الا بترحم والمزحم اما من خارج وهو القرعة واما من جهة

الولد وهو اختيار وقد جاء السنة بهذا وهذا وقد رجمهم بالحديث في هزيمة فاعتبرناهما جميعا ولو لم ندر فمأخذهما بالآخر وقد منعتنا
 النبي صلى الله عليه وسلم وأخرنا ما أخره فقدم التخيير لأن القرعة إنما تصار إليها إذا تساوت الحقوق من كل وجه ولو يبق مزج سواها
 وهكذا فعلنا كما أخرنا ما أخرنا أحدهما بالاختيار لأن لو يجتروا واختارها جميعا عدلنا إلى القرعة فهذا ولو لم يكن فيه موافقة السنة لكان
 من حسن الأحكام وأعد لها وأقطعها للزاع براضى المتنازعين وفيه وجه آخر في مذهب أحمد والشافعي أنه إذا لم يجتروا واحدا
 منهما كان للأول بالقرعة لأن الحضنة كانت لها وأما ينقله عنها باختياره فإذا لم يجتريه بقي عندها على ما كان **فإن قيل** قد
 قدم التخيير على القرعة والحديث فيه تقديم القرعة أو لا تو التخيير وهذا أولى لأن القرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوى
 المستحقين وقد تساوى الأولان فالقياس تقديم أحدهما بالقرعة فإن أبا القرعة لو يبق الاختيار الصبي فيرجح به فمأخذ الصبي
 أحمد والشافعي قد مو التخيير على القرعة **قيل** إنما قدم التخيير لاتفاق الفاظ الحديث عليه وعمل الخلفاء الراشدين به وأما القرعة
 فبعض الرواة ذكرها في الحديث وبعضهم لم يذكرها وإنما كانت في بعض طرق أبي هريرة وحده فقد مو التخيير عليها فإذا تعذر القضاء
 بالتخيير تعينت القرعة طريقا للتزجيم إذ لو يبق سواها تارة قال المخبرون للغلام والجارية روى النسائي في سننه والامام أحمد في مسنده
 من حديث رافع بن سنان أنه تنازع وهو وام في ابنتها وأن النبي صلى الله عليه وسلم أقعد له ناحية وأعد المرأة ناحية وأعد الصبية
 بينهما أو قال دعوها فمألت إلى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدنا لما آتيناك من الخير فإياها فخذها قالوا ولو لم يرد هذا الحديث لكان
 حديث أبي هريرة والأثر المتقدم سجة في تخيير الاثنين لأن كون الطفل ذكرا لا تأثير له في الحكم بل هي كالذكر في قوله صلى الله عليه وسلم
 من جد متاعه عند رجل قال فلس في قوله من اعتق شركا له في عبد بل حديث الحضنة أولى بعدم اشتراط الذكر فيه لأن
 لفظ الصبي ليس من كلام الشارع إنما الصحابي حكى القصة وانها كانت في صبي فإذا تقرر المناط تبين أنه لا تأثير لكونه ذكرا **قالت**
 الحضلة الكلام معكوف في مقامين أحدهما استدلالا بحديث رافع والثاني الغاء كوصف الذكورية في أحاديث التخيير فاما الأول
 فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره وضعف يحيى بن سعيد والثوري عبد الحميد بن جعفر وأيضا فقد اختلف فيه على قولين
 أحدهما أن المخير كان بنتا أو ثور وأنه كان ابنا فقال عبد الزراق أناسفیان عن عثمان التيمي عن عبد الحميد بن سلمة عن أبيه
 عن جد له أن أبايه اختصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخر كافر فتوجه إلى الكافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 اللهم اهدنا فتوجه إلى المسلم فقضى له به قال أبو الفرج بن الجوزي ورواية من روى أنه كان غلاما أصحقا لو لو سلم لكانه كان
 انثى فأنتم لا تقولون به فإن فيه أن أحدهما كان مسلما والآخر كافرا فكيف تحتجون بما لا تقولون به قالوا وأيضا فلو كانا مسلمين ففي
 الحديث أن الطفل كان فطما وهذا قطعاً دون السبع والظاهر أنه دون الخمس أنتهوا لا يخبرون من له دون السبع فظهر أنه لا يمكنكم
 الاستدلال بحديث رافع هذا على كل تقدير فبقى المقام الثاني وهو الغاء وصف الذكورية في أحاديث التخيير غير فتقول لا ريب أن
 من الأحكام ما يلغى فيها وصف الذكورية أو وصف الأنثوية قطعاً ومهما لا يلغى فيه بل يعتبر فيه أما هذا وأما هذا فيلغى الوصف
 في كل حكم يتعلق بأنواع الأنسانى المشترك بين الأفراد ويعتبر وصف الذكورية في كل موضع كان له تأثير فيه كالشهادة والميراث
 والولاية في النكاح وعتبر وصف الأنثوية في كل موضع تختص بالاناث أو يفقد من فيه على الذكور كالحضنة إذا استوفى الدرجة
 المذكورة لا انتى قد مرث لا انتى بقى المنظر فيما نحن فيه من شأن التخيير هل لوصف الذكورية تأثير في ذلك فليح بالقسم الذى يعتبر فيه

اولا تخييره فيلحق بالقسم الذي يلحق فيه ولا سبيل الى جعلها من القسم الملغى فيه وصفا للذكورية لان التخيير ههنا تخيير شهوة لا تخيير راجي مصلحة ولهذا اذا اختار غير من اختار اول نقل اليه فلو خيرت البنات ففوض لك الى ان يكون عند الاب قارعة وعند الام اخرى فانها كالمشاعة الانتقال جيبت اليه وذلك عكس ما شرع للاناث من لزوم البيوت عدم البروز ولزوم الحذر والاستئثار فلا يليق به ان تمكن من خلاف ذلك واذا كان هذا الوصف معتبرا فقد شهد له الشرع بالاعتبار لم يكن الغلبة قالوا وايضا فان ذلك يفوض الى ان لا يبقى الاب موكلا بحفظ ابواب الام لتنتقلها بين ما وقد عرفت بالعادة انما يتكلمون بالناس على حفظه ويتكلمون فيه فوالى ضياع ومن لا مثال السائر ولا يصلح القدر بين طبائخين قالوا وايضا فالعادة شاهد بان اختيار احدهما يضعف رغبة الآخر فيه بالاحسان اليه وصيانته فاذا اختار احدهما فنقل الى الآخر لم يتبق احدهما تام الرغبة وحفظه والاحسان اليه فان قلتم هذا بعينه موجود في الصبي لم يمنع ذلك تخييره قلنا صدقتم ولكن عارضه كون القلوب مجبولة على حب البنين واختيارهم على البنات فاذا اجتمع نقص الرغبة ونقص الكرامة البنات في الغالب ضاعت المصلحة وصارت الى فساد يعسر تلافيه والواقع شاهد بهذا والفقه تاذيل المشرع على الواقع وسر الفرقان للبنات تحتاج من الحفظ والصيانة فوق ما يحتاج اليه الصبي لهذا شرع في حق الاكث من المسترو والخفوا لا يشرع مثله للذكور في لباس ارجاء الدليل شبرا والاكثر وجمع نفسها في الكوم والسجود دون التجاني لا ترفع صوتها بقرعة ولا يرمي في الطواف لا يتجرد في الاحرام عن الحيط ولا تكشف راسها كالتسافر وحدها هذا كله مع كبرها ومعرفتها فليكن ذاكات في سن الصغر وضعفت العقل الذي يتقبل فيه الاختيار ولا ريب ان تردد هاتين الابوين مما يعود على المقصود بالابطال ويخل به او ينقصه لا غنى الاستعتراف في مكان معين فكان الاصح لها ان يجعل عند احد الابوين من غير تخيير كما قاله ائمتهم وهو انك ابو حنيفة فوجدوا الحق في تخييرها ليس منصوصا عليك لا هو في معناه قلحى به ثم هل حصل الاجتهاد في تعيين احد الابوين لمقامها عندنا وايضا اصح ما قاله ابو حنيفة واحمل في احدي الروايتين عنه عينه الام وهو الصحيح لئلا واحكم في الشهور عنه واختيار عامة اصحابه عينه الا قبل من حجر الام قد جرت العادة بان الاب يتصرف في المعاش والخروج ولقاء الناس الام في حذرهما مقصورة في بيتها فالبنات عندها صوت احفظ بالمشاك عندها عليه دائما بخلاف الانثى في غالب الاوقات غائب عن البنات او في مظنة ذلك فجعلنا عند امها صوت لها واحفظ قالوا وكل مفسدة يمرض وجودها عند الام فانها يعرض او اذرت منها عند الانثى فانها اذا تركها في البيت وحدها لها من علمها وان تركت عند امها امراة او غيرها فالام اشفق عليها واصون لها من الاجنبية قالوا وايضا فهي محتاجة الى تعليمها يصلح للنساء من الغزل القليل مصالح البيت هذا انما يقوم به النساء لا الرجال فهي حوج الى ما لتعليمها يصلح للمرأة وفي دفعها الى ايها تعطيل هذه المصلحة واسلامها الى امرأة اجنبية تعلمها ذلك وترديد هاتين الام وبينه وفي ذلك تمرين لها على البروز والخروج فمصلحة البنات الام والابن تكون عندها وهذا القول هو الذي لا يختار سواه **قال** من حجر الاب الرجل اغير على البنات من نساء فلا تستوي غيرة الرجل على ابنته وغيرة الام باذركم من اوتساعد ابنتها على ما هو له ويجعلها على ذلك نصف عقلها وسعة انفعالها لضعف اهم الغيرة في طبعها بخلاف الاب لهذا المعنى وغيره جعل الشارع تزويجها الى ايها دون امها ولم يجعل لامها ولاية على بضعها البتة ولا على ما لها فكان من محاسن الشريعة ان يكون عندها ما دامت محتاجة الى الحضنة والتربية فاذا بلغت حدا يشتهى فيه ويصلح للرجال فمن محاسن الشريعة ان يكون عندها من هو اغير عليها او حرم على مصلحتها

واصون لها من لاقها والواو نحن نرى في طبيعة الاب غير من الرجال من الغيرة ولو مع فسقه وفجوره ما يحمله على قتل ابنته واخته وموليته اذا راى منها ما يريبه لشدة الغيرة ونرى في طبيعة النساء من الانحلال والانخداع ضد ذلك قالوا وهذا هو الغالب على النوعين ولا عبرة بما خرج عن الغالب على ان اذا قدمنا احدا لا بون فلا بد ان نراعي صيغته وحفظه للطفل لهذا قال مالك في الليث اذا لو تكن الام في موضع حرز وتحصين او كانت غير مرضية فلا ياب اخذ البنت منها وكذلك الاما واحمد في الرواية المشهورة عنه فانه يعتبر قدره على الحفظ والصيانة فان كان هملا لذلك وعاجزا عنه او غير مرضى او اذ ديانته والاو بخلافه فحق بالبنت بالاربعين قد مناه بتخيير او قرعة او بنفسه فانما نقد به اذا حصلت به مصلحة الولد لو كانت الام اصون من الاب اغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار للصبي في هذه الحالة فانه ضعيف العقل يوثق البطالة واللعباذا اختار من يساعده على ذلك لوليتفت الى اختياره وكان عند من هو انفع له واخير ولا يحتمل الشريعة غير هذا والنبى صلى الله عليه وسلم قال هو بالصلوة لسبع واضربوه على تركها لعشر فرقا بينهم في المضاجع والله تعالى يقول يا ايها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا ووقودها الناس وانجباركرو قال الحسن علموه وادبوهم وفقوهم فاذا كانت الام تتركه في المكتبة تعلمه القرآن الصبي يوثق اللعب معاشرته اقاربه وابويه يمكنه من ذلك فانها حق به فلا تخيير ولا قرعة وكذلك العكس متى اخل احدا لا بون بأمر الله ورسوله في الصبي عطله والاخر مراع له فهو احق واولى به وسمعت شيخنا رحمه الله يقول تنازع ابوان صبييا عند بعض الحكم فخير بينهما فاختر اباه فقالت له امه اسأله لاي شئ يختار لايك فساله فقال هي تبغني كل يوم للكتاب لفقير يضربني وابي يتركني اللعب مع الصبيان فنقض به الام وقال انت احق به قال شيخنا واذا تراءى احدا لا بون تعليم الصبي امر الذي وجبه الله عليه فهو اعلى ولا ولاية له عليه بل كل من يوليى بالواجب في ولايته فلا ولاية له بل ما ان يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب ما ان يضم اليه من يقوم معه بالواجب المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الامكان قال شيخنا وليس هذا احق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم والنكاح والولاء سواء كان الوارث فاسقا او صالحا بل هذا من جنس الولاية التي لا بد فيها من القدر على الواجب لعلي به وفعله بحسب الامكان قال فلو قدر ان الاب تزوج امرأة لا تراعى مصلحة ابنته ولا تقوم بها وامها اتوم بمصلحتها من تلك الضررة فالحضانة هنا لاام قطعاً قال ما ينبغي ان يعلموا الشارع ليس عنه نص عام في تقدير احدا لا بون مطلقا ولا تخيير الولد بين الابوين مطلقا والعلماء متفقون على انه لا يتعين احدهما مطلقا بل يقدم ذو العدوان والتفريط على ابر العادل المحسن والله اعلم **وقالت** الحنفية والمالكية الكلام معكم في مقامين احدهما بيان الدليل الدال على بطلان التخيير والثاني بيان عدم الدلالة في الاحاديث التي استدلت بها على التخيير فاما الاول فيدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انت احق به ولو بخيره واما المقام الثاني فما روي عن احاديث التخيير مطلقا لا تقييد فيها وانما يقولون بها على طلاقها بل قيدتم التخيير بالسبع فما فوقها وليس في شئ من الاحاديث ما يدل على ذلك ونحن نقول لخاصة الغلظة اختياري معتبر خير بين ابويه وانما يعتبر اختياري اذا اعتبر قوله وفلك بعد البلوغ وليس تقييد كوقت التخيير بالسبع على من تقييد نأبى البلوغ بل الترجيح من جانبنا لانه حينئذ يعتبر قوله وبديل عليه قولها وقد سقاني من يروى عن عتبة هي

على ميال من المدينة وغير البالغ لا يتأتى منه عادة ان يحمل الماء من هذه المسافة ويسقى من البير مسلماً انه ليس بالحديث
ما يدل على البلوغ فليس فيه ما ينفيه والواقعة واقعة عين وليس عن الشارح نص عام في تخيير من هو دون البلوغ حتى
يجب المصير اليه مسلماً ان فيه ما ينفى البلوغ فمن اين فيه ما يقتضي التقييد بسبع كما قلتم **قلت** الشافعية والحنابلة
ومن قال بالتخيير لا يتأتى له كراهية الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم انت حق به ما لم تنكح بوجه من الوجوه فان منكم من يقول
اذا استغنى بنفسه واكل بنفسه وشرب بنفسه فالأب حق به بغير تخيير منكم يقول انما لا يحق به **فقول النبي**
صلى الله عليه وسلم قد حكم لها به ما لم تنكح ولو يفرق بين ان تنكح قبل بلوغ الصبي السن الذي يكون عنده او بعد ها وحينئذ
فالجواب يكون مشتركاً بيننا وبينكم ونحن فيه على سواء فما اجبتكم به اجاب به منازعكم سواء فان اضرتم اضرتم واذا قيل تو
قيدوا وان خصصتم خصصوا وان تبين هذا فتقول الحديث اقتضى امرين أحدهما انها لاحق لها في الولد بعد النكاح والثاني
انها لاحق به ما لم تنكح وكونها لاحق به له حالتان أحدهما ان يكون الولد صغيراً لم يميز في حق به مطلقاً من غير تخيير الثاني ان يبلغ
سن التمييز في حق به ايضاً ولكن هذه الأولوية مشروطة بشرط والحكم اذا علق بشرط صدق طلاقه اعتماداً على تقدير
الشرط وحينئذ في حق به بشرط اختيار لها وغاية هذا انه تقييد المطلق بالأدلة الدالة على تخييره ولو حمل على طلاقه و
ليس ممكن البتة لاستلزام ذلك بطلان أحاديث التخيير وايضاً فاذا كنتم قيد تمويه بانها لاحق به اذا كانت مقيمة وكانت حرة
ورب شيدة وغير ذلك من القيود التي لا ذكرشئ منها في الأحاديث البتة فتقييداً بالاختيار التي دلت عليه السنة واتفق عليه
الصحابة اولى وأما حمل كل واحد من أحاديث التخيير على ما بعد البلوغ فلا يصح خمسة اوجه **أحدها** ان لفظ الحديث انه خير
غلاماً بين ابويه وحقيقة الغلام من لو يبلغ فحمله على البالغ اخرج له عن حقيقته الى مجازة بغير موجب لا قوتية صارفة
الثاني ان البالغ لا حضنة عليه فكيف يصح ان يخير بين اربعين سنة بين ابويه هذا من الممتنع شرعاً وعادة فلا يجوز
حمل الحديث عليه **الثالث** انه لو يفهم احد من السامعين انه متنازع عاقل كبير بالغ عاقل وان خيري بين ابويه ولا
يسبق الى هذا فهو احل البتة ولو فرض تخييره لكان بين ثلثة اشياء الابوين لا افراد بنفسه **الرابع** انه لا يعقل في العادة
ولا العرف ولا الشرع ان تنازع الابوان في رجل كبير بالغ عاقل كما لا يعقل في الشرع تخيير من هذه حاله بين ابويه **الخامس**
ان في بعض الفاظ الحديث ان الولد كان صغيراً لم يبلغ ذكره النساء وهو حديث رافع بن سنان فيه فجاء ابن له صغيراً لم
يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب ههنا والأم ههنا فخيرها وما قولكم ان يبرأ عتبة على ميال من المدينة فجوابه لمطالبة كل
اقل بصحة هذا الحديث ومن ذكره وثانياً بان مسكن هذه المرأة كانت بعيداً من هذه البير وثالثها ان من له نحو العشر
السنين لا يمكنه ان يستقي من البير المذكورة عادة وكل هذا مما لا سبيل اليه فان العرب اهل البوادي يستقي اولادهم
الصغار من آبائهم بعد من ذلك واما تقييداً له بالسبع فالرعيان الحديث لا يقتضي ذلك ولا هو امر مهم عليه فمن الخبيرين
قوانين **أحدها** انه يخبر بخمس حكاية اسحق بن راهويه ذكره عنه حرب في مسأله ويحتمل قوله ان الخمس السنين
يصح فيها سماع الصبي يمكن ان يعقل فيها وقد قال محمود بن لبيد عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في في وانا
ابن خمس سنين **القول الثاني** انه انما يخير لسبع وهو قول الشافعي **أحدها** اسحق واحتج بهذا القول ان التخيير يستدعي

التمييز والفهم ولا ضابط له في الاطفال فضب بمظنة وهي السبع فانها اول سن التمييز ولها جعلها النبي صلى الله عليه وسلم
حلالا للوقت الذي يومر فيه بالصلوة وقولك ان الاحاديث وقايع اعيان فنبه على ذلك ولكن يستنم حملها على تخير الرجال
البالغين كما تقدم وفي بعضها لفظ غلام وفي بعضها لفظ صغير لم يبلغ وبالله التوفيق **فصل** في ما قصه بنت حمزة و
اختصار على زيد وجعفر رضي الله عنهما فيهما أو حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لجعفر فان هذه الحكومة كانت عقيب
فراخه من عمرة القضاء فانهم لما خرجوا من مكة تبعهم ابنة حمزة تنادي يا عمو يا عم فاخذ على كره الله وجهه بيد هاتم
تنازع فيها هو وجعفر وزيد وذكر كل واحد من الثلاثة ترجيحاً فذكر زيد انها ابنة اخيه للمواخاة التي عقد لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بينه وبين حمزة وذكر علي كونه ابنة عمه وذكر جعفر مرجح القرابة وكون خالتها عنده فتكون عندها لها
فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم مرجح جعفر دون مرجح الآخرين فحكم له وجبر كل واحد منهم وطيب قلبه بما هو احب اليه من
اخلا البنت فاما مرجح المواخاة فليس بمقتضى الحضانة ولكن زيد كان خي حمزة وكان الاخاء حينئذ يشب به التوافق
فظن زيد انه احق به لذلك اما مرجح القرابة فهما وهما بنوة العم فهل يستحق بها الحضانة على قولين **احدهما** يستحق
بها وهو منصوص الشافعي وقول مالك واحمد وغيرهم لانه عصبة وله ولاية بالقرابة فقدم على الاجانب كما قدم عليهم
في الميراث وولاية النكاح وولاية الموت ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر على جعفر وعلى دعاءهما حضانتها ولو لم يكن
لها ذلك لا نكر عليهم الدعوة الباطلة فانها دعوى ما ليس لها وهو لا يقر على باطل القول **الثاني** انه لا حضانة لاحد
من الرجال سوى الاءاء والاجداد وهذا قول بعض اصحاب الشافعي وهو مخالفت لنصه وللدليل فعلى قول الجمهور هو الصواب
ان كان الطفل انثى وكان ابن العم محرماً لها برضاع او نحوه كان له حضانتها وان جاوزت السبع وان لم يكن محرماً فلا حضانتها
صغيرة حتى تبلغ سبعاً لا يبقى له حضانتها بل تسلم الى محرماً او امرأة ثقة وقال ابو البركات في محرمه لا حضانة له ما لم يكن
محرماً برضاع او نحوه **فان قيل** ما الحكم بالحضانة من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة هل دغم للحالة او كجفر
قيل هذا ما اختلف فيه على قولين منشؤها اختلاف الفاظ الحديث في ذلك ففي صحيح البخاري من حديث البراء بن قبيس
النبي صلى الله عليه وسلم خالتهما وعند ابى داود من حديث رافع بن عجير عن ابيه عن علي كره الله وجهه في هذه
القصة واما التجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتهما واما الخالعة فمساوقة من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى قال
قضى بها لجعفر لان خالتهما عندها فمساوقة من طريق اسرائيل عن ابي اسحق عن هاني بن هاني وهبيرة بن مريد قال قضى
بها النبي صلى الله عليه وسلم خالتهما وقال الخالعة بمنازلة الامم واستشكل كثير من الفقهاء هذا وهذا فان القضاء كان
لجعفر فليس محرماً لها وهو على رضوخه الله عنهما في القرابة سواء منها وان كان للخالعة في مزرعة والحاضنة اذا تزوجت
سقطت حضانتها كما ضاق هذا على ابن حزم طعن في القصة بجميع طرقها وقال ما حديث البخاري فمن رواية اسرائيل
وهو ضعيف واما حديث هاني وهبيرة فيجوز ان يكون ما حديث ابن ابي ليلى فمسل ابو ذر الاري عن جعفر هو مسلم بن سالم
البحرني ليس بالمعروف واما حديث رافع بن عجير فهو وابوه مجهولون لا حجة في مجهول قال الاهد الخبير بوجه حجة على
الحنفية والمالكية والشافعية لان خالتهما كانت مزرعة لجعفر هو اجل شاب في قرين ليس هو ذا رحم محرر من

بنت حمزة قال نحن لا نكر قضاء لها نجعفر من أجل خالتها لانك احفظ لها **قلت** وهذا من تهور رحمه الله واقل ما
على تضعيف ما اتفقت للناس على صحته فخالقهم وحده فان هذه القصة شهرتها في الصحاح السنن والمسائيد السير
والتواريخ يعني من اسنادها فكيف قد اتفق عليها صاحب الصحيح ويحفظ عن احد قبله الطعن فيها البته وقوله اسير تضعيف
فالذي غرض في ذلك تضعيف علي بن المديني له ولكن ابي ذلك سائر اهل الحديث واحتجوا به وثقوه وثبتوه قال احمد ثقة
وتعجب من حفظه وقال ابو حاتم روى عن ابي اسحق ولا سيما وقد روى هذا الحديث عن ابي اسحق وكان يحفظه
كما يحفظ السورة من القرآن في له انجاعة كلهم محتجين به واما قوله ان هانيا وهبيرة مجهولان فنعم مجهولان عندنا معروفا
عند اهل السنن وثقهم بالحفاظ فقال نسائي هاني بن هاني ليس به بأس هبيرة روى له اهل السنن الاربعة وقد وثق واما
قوله حديث ابن ابي ليلى ابو فرة الواري عنه مسلم بن مسلم الجهمي ليس بالمعروف فالتعليلان باطلان فان عبد الرحمن بن
ابي ليلى روى عن علي كرم الله وجهه غير حديث وعن عمرو ومعاذ رضي الله عنهما والذي غرابا محمد بن اباداود قال حدثنا
محمد بن عيسى ثنا سفيان عن ابي فرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بهذا الخبر ووطن ابو محمد ان عبد الرحمن لم يرد كوعليا
في الرواية فوما بالارسال وذلك من همهم فان ابن ابي ليلى روى القصة عن علي كرم الله وجهه فاخصه به عاود وذكر مكان
الاحتجاج واحال على العلوي المشهور برواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي كرم الله وجهه وهذه القصة قد رواها على وسمعا
منه اصحابه هاني بن هاني وهبيرة بن مبرور وعجير بن عبد زيد عبد الرحمن بن ابي ليلى قد كوا بوداود حديث الثلثة الاولين
لسياقمهم لها ابتما رواها واثار الى حديث ابن ابي ليلى لانه لويته وذكر السند منه اليه فبطل الارسال فورايت ابا بكر الكاشغري
قد روى هذا الحديث في مسند على مصرحافيه بالانصاف فقال اخبرنا الهيثم بن حلف ثنا عثمان بن سعيد المقرئ ثنا
يوسف بن صدى ثنا سفيان عن ابي فرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي كرم الله وجهه انه اختصره هو وجعفر بن زيد
وذكر الحديث واما قوله ان ابا فرة ليس بالمعروف فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره وخرجه في الصحيحين اما رومية
نافع بن عجير واباه باجهالة فنعم لا يعرف حالهما وليسا من المشهورين بنقل العلم وان كان خافه شهر من ابويه لرواية
ثقتين عنه محمد بن ابراهيم التميمي عبد الله بن علي فليس الاعتماد على رايتهما وبالله التوفيق فتثبت صحة الحديث واما
الجواب عن استشكل من استشكله فنقول بالله التوفيق لا اشكال سواء كان القضاء نجعفر او للخالة فان ابنة العواذا
لو يكن لها قرابة سوى ابن عمها جازان تجعل مع امرأته في بيته بل يتعين ذلك وهو اولي من الاجنبي لاسيما ان كان ابن العم
مبذورا في المدينة والعفة والصيانة فانه في هذه الحال ولي من الاجانب بل اريب **فان قيل** فالنبي صلى الله عليه وسلم
كان ابن عمها وكان محرمها لها لان حمزة كان اخاه من الرضاة فهلا اخذها هو قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في
شغل شاغل يا عبا برسالة وتبليغ الوحي والدعوة الى الله وجمها واعلاء الله عن فراغه للحضانة فلو اخذها لادفعها الى
بعض نسائه فخالها امس بها رجما واقرب ايضا فان المرأة من نسائه لو تكن تجيئها النوبة الى بعد تسع ليال فان ابرت
الصبية معه حيث دار كان مشقة عليها وكان فيه من بروزها وظهورها كل وقت مما لا يخفى وان جلست في بيت احد
كانت لها الحضانة وهي اجنبية هذا اذا كان القضاء نجعفر وان كان للخالة وهو الصحيح عليه يدل الحديث الصحيح الصريح

فلا شك لوجوه **احدها** ان نكاح الحاضنة لا يسقط حضانة البنت كما هو احدى الروايتين عن احمد و احدى قولى العلماء و حجة هذا القول الحديث وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والانثى **الثانى** ان نكاحها قريبا من الطفل لا يسقط حضانتها و جعفر بن عمار **الثالث** ان الزوج اذا رضى بالحضانة واثرون الطفل عنده في حجره لو تسقط الحضانة هذا هو الصحيح و هو مبنى على اصل هو ان سقوط الحضانة بالنكاح هو مراعاة لحق الزوج فانه ينتقص عليه الاستمتاع المطلوب من المرأة كحضانتها ولد غيره و يتكدر عليه عيشه مع المرأة ولا يؤمن ان يحصل بينهما خلاف المودة والرحمة ولهذا كان للزوج ان يمنعها من هذا مع اشتغالها هي بحقوق الزوج فتضيع مصلحة الطفل فاذا اثار الزوج ذلك وطلبه حرم عليه نزلت المفسدة التي لاجلها سقطت الحضانة والمقتضى ان يترتب عليه اثره يوضحه ان سقوط الحضانة بالنكاح ليست حقا لله انما هي حق للزوج وللطفل واقاربها فاذا رضى من له الحق جاز فالاشكال على كل تقدير وظهر ان هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الاحكام واوضحها واشدها موافقة للمصلحة والحكمة والرحمة والعدل بان الله التوفيق فهذه ثلاثة مدارك في الحديث للفقهاء **احدها** ان نكاح الحاضنة لا يسقط حضانتها كما قال الحسن البصري فتضى به يحيى بن حمزة وهو مذهب ابى محمد بن حزم **والثانى** ان نكاحها لا يسقط حضانة البنت ويسقط حضانة الابن كما قاله احمد في احدى روايته **والثالث** ان نكاحها لقربى لطفل لا يسقط حضانتها ونكاحها للاجنبي ليسقطها كما هو المشهور من مذهب احمد وفيه مدرك لاربع لمحمد بن جرير الطبري وهو ان الحاضنة اذا كانت اما والمنازعة لها الاب سقطت حضانتها بالتزويج وان كانت خالة او غيرها من نساء الحضانة لو تسقط حضانتها بالتزويج وكذلك ان كانت اما والمنازعة لها غير الاب من اقارب لطفل لو تسقط حضانتها **ومنه** نذكر كلامه وماله وعليه فيه قال في تهذيب الاثار بعد ذكر حديث ابنة حمزة فيه الدلالة الواضحة على ان قيو الصبية الصغيرة والطفل الصغير من كان قرابتهما من قبل امها قهما من النساء حق بحضانتهم من عصابتهم من قبل الاب ان كن ذوات ازواج غير الاب الذي هما منه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة نكحتها في الحضانة وقد تنازع فيها ابنا عمها على جعفر رضى الله عنهما ومولاها واخوابيها الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخيه بينه وبينه وخالتها يومئذ لها زوج غير ابيها وذلك بعد مقتل حمزة وكان معلوما بذلك صحة قول من قال لاحق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الاب حضانتها ما لو تبلغ حدا لا يختار بل قرابتهما من النساء من قبل امها حق وان كن ذوات ازواج **فان قال** قل فان كان لاه في ذلك عندك على ما وصفت من ان ام الصغير والصغيرة و قرابتهما من النساء من قبل امها قهما احق بحضانتهم وان كن ذوات ازواج من قرابتهما من قبل الاب من الرجال الذين هم عصبتهم فلاحكام الام فاه الزوج كذلك مع والدهما الا دنى والابعد كما كانت الخالة احق بهما وان كان لها زوج غير ابيها والافنا الفرق قيل الفرق بينهما واضمح ذلك لقيام الحجة بالنقل المستفيض ورواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الام احق بحضانة الاطفال اذا بان من والدهما كما لو تنكح زوجا غيره ولو يخالف في ذلك من يجوز الاعتراض به على الحجة فيما يعلم قد روى في ذلك خبر وان كان في مسنده نظر فان النقل الذي صفت امره دال على صحته ان كان اهلى السند فوساق حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انت احق به ما لو تنكح من طريق المتن بن الصباح عنه ثور قال اما اذا نازعها فيه عصبة ابيه فضمته اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم

الذي ذكرناه جعل الخالة ذات الزوج غير اب للصبيه احق بها من بنى عمها وهو عصبتها فكانت الام احق بان يكون ابلى
منهم وان كان لها زوج غير ابها لان النبي صلى الله عليه وسلم انما جعل الخالة ابلى من غيرها من الام وان كان في ذلك كالذي
وصفنا تبين ان القول الذي قلناه في المسألتين اصل احدهما من جهة النقل المستفيض في الاخرى من جهة نقل الاحاد العلة
وان كان كذلك فغير جائز رد حكم احدهما الى حكم الاخرى اذ القياس انما يجوز استعماله فيما لا نص فيه من الاحكام فاما ما فيه
نص من كتاب الله او خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حظ فيه للقياس **فان قال** قاتل زعمت انك انما ابطلت
حق الام من الحضانة اذ انكحت زوجها غير ابى الدائم جعلت الاب ابلى بحضانتها منها بالنقل المستفيض فكيف يكون ذلك
كما قلت قد علمت ان الحسن البصري رحمه الله كان يقول المرأة احق بولدها وان تزوجت قضى بذلك يحيى بن حمزة **قبل**
ان النقل المستفيض الذي تلزم به الحجة في الدين عندنا ليس صفته ان لا يكون له مخالف لكن صفته ان ينقله قولا و
علاما من علماء الامة من ينتفى عنه اسباب الكذب الخطا وقد نقل من صفته ذلك من علماء الامة ان المرأة اذا انكحت يعد
بينوتها من زوجها غير ابى ان الاب ابلى بحضانة ابنتها منها فكان ذلك حجة لحرمة غير جائز الاعتراض عليها بالواى هو قول
من يجوز عليه الغلط في قوله انتهى كلامه **ذكر** ما في هذا الكلام من مقبول مردود فاما قوله ان فيه الدلالة على قرابة
الطفل من قبل امهاته من النساء احق بحضانتهم من عصبائهم من قبل الاب ان كن ذوات ازواج فلا دالة فيه على ذلك البتة
بل احاد الفاظ الحديث صريح في خلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم واما الابنة فاني قضى بها لجعفر فاما اللفظ الاخر فقضى بها
لخاتمتها وقال هي او اما اللفظ الذي احتج به ابو جعفر فلا يدل على ان قرابة الام مطلقا احق من قرابة الاب بل قرار النبي صلى الله عليه وسلم
وسلو عليا وجعفر رضي الله عنهما على عوى الحضانة يدل على ان قرابة الاب ملخلافيتها وانما قدم الخالة لكونها انثى من اهل
الحضانة فتقدمها على قرابة الاب كقديور الام على الاب الحديث ليس فيه لفظ عام يدل على ما ادعاه من ان من كان من قرابة
الام احق بالحضانة من العصبية من قبل الاب حتى يكون بنت الاخت للاحق من العور وبنت الخالة احق من العور والعمرة فابن
في الحديث دالة على هذا فضلا عن ان تكون واضحة قوله وكان معلوما بذلك صحة قول من قال لاحق اعصبة الصغير
الصغيرة من قبل الاب في حضانتهم ما لو يبلغ حدا لاختيار يعني فيخير بين قرابة ابيه وامه فيقال ليس ذلك معلوما من الحديث
ولا مطبونا وانما دل الحديث على ان ابن العم المزوج بالخالة ابلى من ابن العم الذي ليس تحتها خالة الطفل يبقى تحقيق المناط
هل كانت جهة التعصيب مقتضية للحضانة فاستوت في شخصين فزوجه احدهما يكون خالة الطفل عندا وهي من اهل
الحضانة كما فهمه طائفة من الحديث وان قرابة الام وهي الخالة ابلى بحضانة الطفل من عصبية الاب لو يسقط حضانتها
بالترتيب اما لكون الزوج لا يسقط الحضانة مطلقا كقول الحسن من وافقه واما لكون المحضونة بنتا كما قاله احمد في رواية واما
لكون الزوج قرابة الطفل كالمشهور من مذهب حماد واما لكون الحاضنة غير ام نازعها الاب كما قاله ابو جعفر فهذه اربعة
مدارك ولكن المدرك الذي خالف ابو جعفر ضعيف جدا فان المعنى الذي اسقط حضانة الاب بزوجها هو بعينه موجود
في سائر نساء الحضانة والخالة غايتها ان تقوم مقام الام وتشبه بها فلا يكون اقوى منها وكذلك سائر قرابة الام والنبي صلى الله
عليه وسلم لم يحكم حكما عاما ان سائر اقارب الام من كن لا يسقط حضانتهم بالترتيب وانما حكموا حكما معينا لخالة ابنة حمزة بالحضانة

مع كونها من زوجة بقرية من الطفل والطفل ابنه **واما** الفرق الذي فرق به بين الام وغيرها بالنقل المستفيض الى اخره فيرويه
 الاجماع الذي لا ينقضه عنده مخالفة الواحد الاثنين وهذا اصل تفريده ونازع فيه الناس اما حكمه على حديث عمرو بن شعيب
 بانه واه فبني على ما وصل اليه من طريقه فان فيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف ومات وركن الحديث قد رواه الاثر عن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ورواه ابو داود في سننه **فصل** في الحديث مسلك خامس هو ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى بها الخالق وان كانت ذات زوج لان البنت تحرم على الزوج تحريم الجمع بين المرأة وخالتها وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على
 هذا بعينه في حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس فذكر الحديث بطوله قال فيه انت يا جعفر اولي بها فاحتج
 خالتها ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص يقتضي ان كون الخاضع في حرم تحريم البنت
 على التابيد حتى يعترض به على هذا المسلك بل هذا مما لا نأباه قواعد الفقه اصول الشريعة فان الخالة مادامت في عصمة الخاضع
 فبنت اختها محرم عليه فاذا فارقتها فمعه خالتها فلا محذور في ذلك اصلا ولا ريب ان القول بهذا خيرا واصح للبنت من رفعها
 الى الحاكمين فغيرها الى اجنبى تكون عندها اذا حاكم غير متصدل للحضانة بنفسه فلبيشك احلنا ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم
 في هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكمة والعدل غاية الاحتياط للبنت النظر لها وان كل حكم مخالفه لا ينفك عن جور او فساد
 لاثاق به الشريعة فلا اشكال في حكمه صلى الله عليه وسلم ولا اشكال كل الاشكال فيما خالفه والله المستعان عليه التكاليف
ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجات انه لم يقلدها ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها وانما راجع فيها الى اثر
 ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال في خطبة حجة الوداع بمحضر الجمع العظيم قبل فاته ببضعة وثمانين يوما واتقوا الله في النساء
 فانكوا خلتوهن بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليهن من نفقتهن ما يعطيهن من النفقة ما يكفينه وولده
 عليه وسلم في الصحيحين ان هذا امر ابي سفيان قالت له ان ابا سفيان رجل شحيح لیس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولده
 الا ما اخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفيك وذلك بالمعروف وفي سنن ابى داود من حديث حكيم بن معاوية عن ابيه
 رضى الله عنه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما تقول في نساءنا قال اطعموهن مما تأكلون اكسووهن
 مما تلبسون لا تضربوهن ولا تقبحوهن هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم مطابق بكتاب الله عز وجل حيث يقول تعالى
 وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ اَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ اَرَادَ اَنْ يُنْزِلَ نَوْصَاعَةً وَكُلًّا مَوْلُوهُنَّ لَهُنَّ رِزْقٌ وَكِسْوَةٌهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ والنبي صلى
 الله عليه وسلم جعل نفقة المرأة مثل نفقة الخادم وسوى بينهما في عدم التقدير وورد هما الى المعروف فقال للمملوك طعامه
 وكسوته بالمعروف فجعل نفقة ابالمعروف ولا ريب ان نفقة الخادم غير مقدرة ولو يقل احد بتقديرها وصح عنه في الرقيق انه
 قال اطعموهما تأكلون البسوهما تلبسون رواه مسلم كما قال في الزوجة سواد وصح عن ابى هريرة انه قال امرأتك تقول ما ان تطعمني
 واما ان تطلق فيقول العبد اطعمني واستعملني ويقول الابن اطعمني الى من تدعى فجعل نفقة الزوجة والرقيق والولد كلها الاطعام
 لا التمليك في رضى النساء الى هذا من نوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتى وقال تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتموهم
 عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال الخبز والزيت وصح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخبز والسمن الخبز والتمر من افضل
 ما تطعمون الخبز واللحم ففسر الصحابة رضى الله عنهم طعام الاهل الخبز مع غيره من الادم والله ورسوله ذكر الانفاق مطلقا

من غير تحديد ولا تقدير ولا تقييد فوجب رده الى العرت ولو رده النبي صلى الله عليه وسلم فكيف وهو الذي رد ذلك الى العرت
وارشاد الامامة اليه من المعلوم ان اهل العرت انما يتعارفون بينهم في الاتفاق على اهلهم حتى من يوجب التقدير الخبز والاد
دون الحب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه انما كانوا ينفقون على ازواجهم كذلك دون تملك الحب تقدير ولا نفقة
واجبة بالشرع فلو يقدر الحب كنفقة الرقيق فلو كانت مقدرة لامر النبي صلى الله عليه وسلم هذان ان تاخذ المقدر لها شرعا
ولما امرها ان تاخذ ما يكفيها من غير تقدير ورده الاجتهاد في ذلك اليها ومن المعلوم ان قدر كفايتها لا تنحصر في مدين ولا في
طلين بحيث لا يزيد عليها ولا ينقص لفظه لم يدع على ذلك بوجه ولا ايماء ولا شارة وايجاب مدين او طلين خبز اقل يكون اقل
من كفايتها فيكون تركا للمعروف وايجاب قدر الكفاية مما ياكل الرجل وولده ورفيقه وان كان اقل من مدا ومن طل خبز اتفاق
بالمعروف فكيف هذا الواجب بالكتاب والسنة ولان الحب يحتاج الى طحنه وخبزه وتوايع ذلك فان اخرج ذلك من ما اكل يحصل
الكفاية بنفقة الزوج وان فرض عليه ذلك لما من ماله كان الواجب حبا ودرهما لو طلبت مكان الخبز درهما وحبها وودقيقا
او غيره لم يلزمه بذلك ولو عرض عليها ذلك ايضا لم يلزمها قبوله لان تلك معاوضة فلا يجب احدهما على الاخر يجوز تراضيهما كما انفق
عليه **والذين** قدروا النفقة اختلفوا فمنهم من قدرها بالحب هو الشافعي فقال نفقة الفقير مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم
لان اقل ما يدفع في الكفارة الى الواحد مد والله سبحانه اعتبر الكفارة بالنفقة على اهل فقال كفارته اطعام عشرة مساكين
من اوسط ما يطعمون اهليا كواكسوتهم قال علي الموسر لان اكثر ما اوجب الله سبحانه للواحد مدين في كفارة الاذيق على المتوسط
مد ونصف نفقة الموسر نصف نفقة الفقير وقال القاضي ابو يعلى مقدرا بمقدار لا يختلف في القلة والكثرة والواجب طل
من الخبز في كل يوم في حق الموسر والعسر اعتبارا بالكفارات انما يختلفان في صفته وجوده لان الموسر والعسر سواء في قدر المأكول
وما تقوم به البينة وانما يختلفان في جودته فذلك للنفقة الواجبة والجمهور قالوا لا يحفظ عن احد من الصحابة قط تقدير النفقة
لا بمد ولا بطول المحفظ عنهم بل الذي اتصل به العمل في كل عصر مصرنا ذكرنا لا قالوا ومن الذي سلم لكون التقدير بالمد والطل في الكفارة
والذي في عليه القران والسنة ان الواجب في الكفارة الاطعام فقط لا التملك قال تعالى في كفارة اليمين فاطعام عشرة مساكين من
اوسط ما يطعمون اهليا كواكسوتهم قال في كفارة الظهار فمن لو يستطعم فاطعام سبعتين وسكينا وقال في فدية الاذى فدية من حيوان
او صدقة او نسك وليس في القران في اطعام الكفارات غير هذا وليس في موضع واحد فيها تقدير ذلك بمد ولا طل نعم عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال من طلى في نهار رمضان اطعم سبعتين مسكينا وكذلك قال للمظاهر ولم يجد بمد ولا طل فالذي دل
عليه القران السنة ان الواجب في الكفارات والنفقات هو الاطعام لا التملك وهذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم قال ابو بكر
ابي شعبة ثنا ابو خالد عن حجاج عن ابي اسحق عن الحارث عن علي يغذيهم ويعشيم خبرنا وزيادنا وقال اسحق عن الحارث كان
على كرم الله وجهه يقول في اطعام المساكين في كفارة اليمين يغذيهم ويعشيم خبرنا وزيادنا وقال ابن ابي شعبة ثنا يحيى بن يعلى عن
ليث قال كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول من اوسط ما يطعمون اهليا كواكسوتهم قال الخبز والسمن والخبز والزيت والخبز واللحم
وصم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اوسط ما يطعم الرجل اهله الخبز واللبن والخبز والزيت والخبز والسمن من افضل ما يطعم الرجل اهله الخبز
واللحم وقال يزيد بن زريع ثنا يونس عن محمد بن سيرين ان الاشعري رضي الله عنه كفر عن يمين له مرة فامر بجيرا او جبرا يطعم

عنه عشرة مساكين خبزاً وكما أمر لهم بثوب معقلاً وظهراً وقال ابن أبي شيبه حدثنا يحيى بن اسحق ثنا يحيى بن ايوب عن حميد بن انسا رضي الله عنه مرض قبل ان يموت فلم يستطع ان يصوم وكان جمع ثلثين مسكيناً فيطعمهم خبزاً ونحو الكلة واحدة **واما** التابعون فثبت لك عن الاسود بن يزيد بن ابي نزيه وعبيدة ومحمد بن سيرين الحسن البصري وسعيد بن جبير وشريح وجابر بن زيد طاووس الشعبي ابن بريدة والضحك والقاسم بن ابي محمد بن ابراهيم ومحمد بن كعب قتادة وابراهيم النخعي والاسانيد عنهم بذلك في احكام القرآن لا سمعيل بن اسحق منهم من يقول يغذي المساكين يعشيه منهم من يقول اكلة واحدة ومنهم من يقول خبزاً ونحو خبزاً وسمناً وهذا مذهب اهل المدينة واهل العراق واحمد في احدى الروايتين عنه والرواية الاخرى ان اطعام الكفارة مقدرون نفقة الزوجات فالاقوال ثلثة التقدير فيها كقول الشافعي واحدة وعدم التقدير فيها كقول مالك وابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين والتقدير في الكفارة دون النفقة كالرواية الاخرى عنه قال من نصر هذا القول لفرق بين النفقة والكفارة لا يختلف باليسار الا عسائر اهل مقلدة بالكفاية ولا اوجها الشارح بالمعروف كنفقة الزوجة والخدم والاطعام فيها حق لله تعالى لا لادمي معين فيرضى بالعوض عنه ولهذا واخرج القيمة لو حجزه وورثي للتقدير فيها عن الصحابة فقال القاضي اسمعيل ثنا حجاج بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور عن ابى وائل عن نيسابن بن نمير قال قال عمران بن اسحاق قال قال ابي اسحق فاحلف اني لا اعطيهم ثوباً بل ان اعطيهم فاذا امرت ان تكفر طعم عني عشرة مساكين لكل مسكين صاعاً من تمر او شعير او نصف صاع من بر حدثنا حجاج بن المنهال في سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن يحيى بن عباد بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ايرقاً اذا حلفت فحنثت فاطعم عني يميني خمسة اصواع عشرة مساكين قال ابن ابي شيبه ثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن عمر بن ابي مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي كرم الله وجهه قال كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاعاً من بر او صاعاً من تمر في كفارة اليمين قال اسمعيل ثنا مسلم بن قوط عن جديته عن عائشة رضي الله عنها قالت انا نطعم نصف صاع من بر او صاعاً من تمر في كفارة اليمين قال اسمعيل ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا هشام بن ابي عبد الله حدثنا يحيى بن ابي كثير عن ابى سلمة عن زيد بن ثابت قال حنزي في كفارة اليمين لكل مسكين مد حنطة ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب عن نافع بن ابن عمر رضي الله عنه كان اذا ذكر اليمين اعتق واذا الريد كرها اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد مد وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما في كفارة اليمين مد معه ادمه **واما** التابعون فثبت لك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد قال كل طعام ذكر في القرآن للمساكين فهو نصف صاعاً ومن يقول في كفارة اليمان كل ما ملان لكل مسكين قال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ادركت الناس هم يعطون كفارة اليمين ملاً بالمد الاول قال القاسم بن سلام وابو سلمة مد مد من برو قال عطاء فرقاً بين عشرة ومرة قال مد قالوا وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة في كفارة فدية الاذي اطعم ستة مساكين نصف صاعاً نصف صاعاً طعاماً لكل مسكين فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدية الاذي فجعلنا نقد يراها اصلاً وعدلنا بها الى سائر الكفارات ثم قال من قد اطعم الزوجة ثمر لربنا النفقات الكفارات قد اشتركا في الوجوب فاعتدنا اطعام النفقة باطعام الكفارة وراينا الله سبحانه قد قال في حق جزاء الصيد وكفارة طعام مساكين اجتمعت الامة ان الطعام مقدورها ولهذا الوعد اطعام صاعاً من كل مد يوماً

كما افق به ابن عباس الناس بعده فهذا ما احتج به هذه الطائفة على تقدير طعام الكفارة قال الاخرزون لا حجة في
احل دون الله ورسوله اجماع الامة وقد امرنا تعالى ان نرد ما تنازعنا فيه اليه الى رسوله ذلك خير لنا حالا وعاقبة وراينا الله
سبحانه انما قال في الكفارة فاطعام عشرة مساكين اطعام ستين مسكينا فعلق الامر بالمصدرا الذي هو الاطعام ولو كان
جنس الطعام ولا قدر واحد لنا جنس الطعام قدرهم فاطلق الطعام وقيد المطعومين راينا سبحانه حيث ذكر طعام المسكين
في كتابه فانما المراد به الاطعام المعهود المتعارف لقوله تعالى وما آدرى بك ما العقبة قلت رقية او اطعام في يوم ذي مسغبة
يُنِيْمًا وقال وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيْمًا وَأَسْرَارًا وكان من المعلوم يقينا انهم لو غدا هم او عشوه او اطعموه غدا
وتحيا او خبز او مرقا ونحوه كما انهم حين داخلين فيمن اثنى عليهم هو سبحانه عدل عن الطعام الذي هو اسهل لكل الاطعام
الذي هو مصدر صريح وهذا نص في انه اذا اطعم المساكين لم يلزمهم فقلا مثل ما امر به وصح في كل لغة وعرف انه اطعمهم قالوا
وفي اي لغة لا يصدق لفظ الاطعام الا بالتمليك وانما قال انس رحمه الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم الصحابة في وليمة
زبيب خبز او لحم كان قلا اتخذ طعاما ودعا هو اليه على عادة الولاة وكذلك قوله في وليمة صفية اطعمهم حيسا وهذا اظهر من
ان تذكر شواهد قالوا وقد نرد ذلك ايضا حاويا ببيان بقوله من اوسط ما تطعمون اهليكم ومعلوم يقينا ان الرجل انما يطعم اهله
الحبوب واللحم والمرق واللبن ونحو ذلك فاذا اطعم المساكين من ذلك فقد اطعمهم من اوسط ما يطعم اهله بلا شك ولهذا اتفق الصحابة
رضي الله عنهم في طعام اهل على انه غير مقدر كما تقدم والله سبحانه جعل اطلاق الكفارة قدل بطريق الاولى على ان طعام
الكفارة غير مقدر اما من قدر طعام اهل فانما اخذ من تقدير طعام الكفارة فيقال هذا خلاف مقتضى النص فان الله
اطلق طعام اهل وجعل اطلاق طعام الكفارة فعلم ان طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر اصله ولا يعرف عن صحابي البتة تقدير
طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة في كل وقت قالوا قاما الفرق التي ذكرتها فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة وصاحبها
خمس فروع انما لا تختلف باليسار والاعسار انها لا يتقدر بالكفاية ولا اوجها الشارع بالمعروف ولا يجوز اخراج العوض
عنها وهي حق لله لا تسقط بالاسقاط بخلاف نفقة الزوجة فيقال نعم لا شك في صحة هذه الفرق ولكن من اين يستلزم وجوب
تقديرها بل مدني بل هي طعام واجب من جنس ما يطعم اهله مع ثبوت هذه الاحكام لا يدل على تقديرها بوجه **واما ما**
ذكرت عن الصحابة من تقديرها فاجوابه من وجهين احدهما اننا قد ذكرنا عن جماعة منهم على وانس ابو موسى
وابن مسعود رضي الله عنهم انهم قالوا يجوز ان يغذيهم ويعشيهم **الثاني** ان من روى عنهما المد والمدا فلينذكر
ذلك تقديرا وتحليلا بل تمثيلا فان منهم من روى عنه المد روى عنه مدان روى عنه مكوك وروى عنه جواز التغذية
والتعشية وروى عنه اكله وروى عنه رغيف او رغيفين فان كان هذا اختلافا فلا حجة فيه وان كان بحسب حال المستفتي
وحسب حال الخالف والمكفر فظاهر ان كان ذلك على سبيل التمثيل فكذلك فعلى كل تقدير لا حجة فيه على المتقدين قالوا ولما
الاطعام في فدية الاذي فليس من هذا الباب فان الله سبحانه قال ففدية من صيام او صدقة او نسك فان الله سبحانه
اطلق هذه الثلاثة ولم يقيد بها وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تقيد الصيام بثلاثة ايام وتقييد النسك بذبح شاة و
تقييد الاطعام بستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولو يقل سبحانه في فدية الاذي فاطعام ستة مساكين لكن اوجب

صدقة مطلقة وصوماً مطلقاً ودماً مطلقاً فعينه النبي صلى الله عليه وسلم بالفرق والثلاثة الأيام والشاة وأما جزاء الصيد
فإنه من غير هذا الباب أن المخرج إنما يخرج قيمة الصيد من الطعام وهو يختلف بالثقل والكره فأنها تبدل متلفاً لينظر فيها إلى
تعدد المساكين إنما ينظر فيها إلى مبلغ الطعام فيطعمه المساكين على ما يرى من الطعام ثم وتفصيل بعضهم على بعض فتقدير الطعام
فيها على حسب المتلف هو بقل يكثر وليس ما يعطاه كل مسكين مقدراً لأن التقدير بأحب يستلزم أمراً باطلاً بين البطلان فإنه
إذا كان الواجب لها عليه شرعاً المحجب أكثر الناس إنما يطعم أهله الخبز فإن جعلت هذا معاوضة كان ربا ظاهراً وإن لم تجعله
معاوضة فأحب ثابت لها في ذمتها ولو تعص عنه فلم يدبر أذنته منها إلا بسقاطها أو إرثها فإذا تبره طالبت به بأحب مدلولية
مع انفاقة عليها كل يوم حاجتها من الخبز والأدام وإن مات أحدهما كان أحب بيناهما وعليه يؤخذ من التركة مع سعة الانفاق
عليها كل يوم ومعلوم أن الشريعة الكاملة المشتقة على العدل والحكمة والمصلحة تأتي ذلك كل الآباء وقد دفعه كل الدفع كما يدفع
العقل والعرف ولا يمكن أن يقال أن النفقة التي في ذمته يسقط بالذي له عليها من الخبز والأدام لو جهن أحدهما أنه لو يبعه إياها
ولا أقرضها أياً لا حتى يثبت في ذمتها بل هو معه فيه على حكم الضيف لا متاع المعاوضة عن أحب بذلك شرعاً ولو قدر ثبوته في
ذمتها لما أمكنت المقاصة لاختلاف الدينين جنساً والمقاصة يعتمد لتفاقمها هذا وإن قيل بأحد الوجهين أنه لا يجوز المعاوضة
عن النفقة مطلقاً لأبداً بهم ولا بغيرها لأنه معاوضة عما لا يستقر لو يجب فإنها إنما يجب شيئاً فشيئاً فإنه لا يصح المعاوضة عليها
حتى يستقر بمضي الزمان فيعوض عنها كما يعوض عما هو مستقر في الذمة من الديون لما لو يجب بعض أصحاب الشافعي من هذا
الاشكال مخاصماً قال الصحيح أنها إذا اكلت سقطت نفقتها قال الرافعي في محرره أولى الوجهين السقوط وصححه النواوي لمجربان الناس
عليه في كل عصر ومصر وكفء الزوجة وقال الرافعي في الشرح الكبير والأوسط فيه وجهان أقسم أنها لا تسقط لأنه لو بقى واجب
وتطوع بما ليس بواجب صرحوا بأن هذين الوجهين في الوشيدة التي اذن لها قيمتها فإن لو اذن لها لو يسقط وجه واحد **فصل**
وفي حديث هند بن أبي عوف عن رجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه وإن لك ليس بغيبية وتظير ذلك قول الآخر في
خمس مكار رسول الله أنه فاجر لا يباي ما حلف عليه وفيه دليل على تفرد الأب بنفقة أولاده ولا يتشارك فيها الأم وهذا إجماع من
العلماء لا قول شاذ لا يفتت اليمان على الأم من النفقة بقدر ميراثها وزعموا حب هذا القول نه طرد القياس على كل من له ذكر أو أنثى
في درجة واحدة وهما وارثان فان النفقة عليهما كما لو كان له أخ وأخت أو أم وجد أو ابن بنت فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما فكل
الأب والأم **والصحيح** انفرد العصبية بالنفقة وهذا كله كما ينفرم بها الأب ون الأم بالانفاق وهذا هو مقتضى قواعد الشرع فان
العصبية تنفرد بحمل العقل ولاية النكاح وولاية الموت والميراث بالولادة وقد نص الشافعي على أنه إذا اجتمع أم وجد أو جد وبنت
على أحد هذه وهو أحد الروايات عن أحمد وهي الصحيحة في الدليل كذلك أن اجتمع ابن بنت أم وابن بنت ابن بنت أم فنقل الشافعي النفقة
في هذه المسائل الثلاث على الأب لأنه العصبية وهي إحدى الروايات عن أحمد والثانية أنها على قدر الميراث في المسائل الثلاث
وقال أبو حنيفة رحمه الله النفقة في مسألة الابن والبنت عليهما نصفان لتساويهما في القرب في مسألة بنت ابن بنت
على البنت لأنها أقرب في مسألة أم وبنت على الأم والربع والباقي على البنت هو قول أحمد وقال الشافعي تنفرد بها البنت لأنها تكون
عصبية مع أخيها **والصحيح** انفرد العصبية بالانفاق لأنها لو ارثت المطلق فيه دليل على أن نفقة الزوجة والأقارب مقدرة بالكفاية

وان ذلك بالمعروف وان من له النفقة ان يأخذها بنفسه اذ امتنع اياها من هي عليه وقد اختلف بهذا على جواز الحكم على الغائب ولا دليل فيه لان اباسفيان كان حاضرا في البلد لم يكن مسافرا والنبي صلى الله عليه وسلم لو يسأله البينة ولا يعطى المدعى مجرد دعواه وانما كان هذا فتوى منه صلى الله عليه وسلم فقد اختلف به على مسألة الظفر وان للانسان ان يأخذ من مال غريمه اذا ظفره بقدر حقه الذي يحمله اياه ولا يدل بثلاثة اوجه احدها ان سبب الحق ههنا ظاهر هو الزوجية فلا يكون الاخذ خيانة في الظاهر فلا يتناوله قول النبي صلى الله عليه وسلم اذ الامانة الى من ايتى بك ولا تخن من خانك ولهذا نضل احمد على المسألتين مفرقا بينهما فمنع من الاخذ في مسألة الظفر وجوز للزوجة الاخذ وعمل بكل الحديثين الثاني انه يشق على الزوجة ان ترفعها الى الحاكم فيلزمه بالانفاق والفرق وفي ذلك مضرة عليها مع تمكنها من اخذ حقها الثالث ان حقها يتجدد كل يوم فليس هو حقاً واحداً مستقراً يمكن ان يستدين عليه او يرفعها الى الحاكم بخلاف حق الدين **فصل** وقد اختلف بقصة هند هذه على ان نفقة الزوجة يسقط بمضي الزمان لانه لو يمكنها من اخذ ما مضى لها من قدر الكفاية مع طولها انه لا يعطى ما يكفيها ولا دليل فيها لانها لم تدع به ولا طلبته وانما استفتته هل يأخذ في المستقبل ما يكفيها فافتاها بذلك وبعد فقلاختلف الناس في نفقة الزوجات والا قارب هل يسقطان بمضي الزمان كلاهما او لا يسقطان او يسقط نفقة الاقارب دون الزوجات على ثلاثة اقوال **احدها** انها يسقطان بمضي الزمان وهذا مذهب ابى حنيفة واحدى الروايتين عن احمد **والثاني** انها لا يسقطان اذا كان القريب طفلاً وهذا وجه للشافعية **والثالث** يسقط نفقة القريب ونفقة الزوجة وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي واحمد وما لك ثم الذين اسقطوها بمضي الزمان منهم من قال اذا كان الحاكم قد فرضها لم يسقط وهذا قول بعض الشافعية والحنابلة ومنهم من قال لا يؤثر فرض الحاكم في وجوبها شيئاً اذا سقطت بمضي الزمان والذي ذكره ابو البركات في محرره الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة القريب في ذلك فقال اذا غاب مدة ولو ينفق لزمه نفقة الماضي عنه لا يلزمه الا ان يكون الحاكم قد فرضها واما نفقة اقاربه فلا يلزمه لما مضى ان فرضت الا ان يستدان عليه باذن الحاكم وهذا هو الصواب انه لا تأثير لفرض الحاكم في وجوب نفقة القريب لما مضى من الزمان نقلاً وتوجيهاً **اما** النقل فانه لا يعرف عن احمد ولا عن قدماء اصحابه استقرار نفقة القريب بمضي الزمان اذا فرضها الحاكم ولا عن الشافعي وقدماء اصحابه المحققين لمذهبهم كصاحب المذهب والحاوي الشامل النهاية والتهذيب البيان في الدخائر وليس في هذه الكتب الا السقوط بل دون استثناء فرض انما يوجد استقرارها اذا فرضها الحاكم في الوسيط والوجيز وشرح الرافعي فروعاً وقد صرح نصر المقدسي في تهذيبه والمحامي في لعدة ومحمد بن عثمان في التمهيد النبذ في المعتمد بانها لا يستقر ولو فرضها القاضي علواً السقوط بانها تجب على وجه المواساة لاحياء النفس لهذا لا يجب مع يسار المتفق عليه وهذا التعليل يوجب سقوطها فرضت ولو تفرض قال ابو المعالي في مما يدل على ذلك ان نفقة القريب امتناع لا تملك ما لا يجب فيه التملك وانتهى الى الكفاية واستحال مصير ديناني الذمة واستبعد لهذا التعليل قول من يقول ان نفقة الصغير يستقر بمضي الزمان بالغرم في تضعيفه من جهة ان ايجاب الكفاية مع ايجاب عوض ما مضى متناقض ثم اعترض عن تقديرها في صورة الحمل على الاصح اذا قلنا ان النفقة له بان الحمل مستحقة لها او مستغنية بها في كنفقة الزوجة قال لهذا قلنا يتقدر ثم قال هذا في الحمل والاولا الصغير ما نفقة غيرها فالاصير

ديننا أصلاً انتهى هذا الذي قاله هو لا هو الصواب فإن في تصور فرض الحكم كونه نظر لأنه إما أن يتقد سقوطها بمضي الزمان أو لا
فإن كان يعتقد أنه لو يسع له الحكم بخلافه والزام ما يعتقل أنه غير لازم وإن كان لا يعتقل سقوطها مع أنه لا يعرف به قائل
لا في الظل الصغير على وجه لا صاحب الشافعي فما إن يعين بالفرض الإيجاب وإثبات الواجب وتقديره أو أمراً رباعاً فإن ما يريد
به الإيجاب فهو تحصيل الحاصل لا أن يفرضه وكذلك إن اريد به إثبات الواجب بفرضه وعدمه سيأتي إن اريد به تقدير
الواجب بالتقدير الزاوي في صفة الواجب من الزيادة والنقصان لا في سقوطه ولا بثبوته فلا أن يفرضه في الواجب لثبته هذا
مع ما في التقدير من مصادمة الأدلة التي تقدمت على أن الواجب النفقة بالمعروف فيطعمهم بما ياكل يكسوهم بما يلبس
وإن اريد به أمر رابع فالإدب من بيانه لينظر فيه **فإن قيل** الأمر الرابع المراد هو عدم السقوط بمضي الزمان فهذا هو محل الحكم
وهو الذي أثر فيه حكم الحكم وتعلق به قيل فكيف يمكن أن يعتقل السقوط ثم يلزم ويقضي بخلافه وإن اعتقل عدم السقوط
بخلاف الإجماع ومعلوم أن حكم الحكم لا يزيل حكم الشيء عن صفته فإذا كانت صفة هذا الواجب سقوطه بمضي الزمان شرعاً
لزم له حكم الحكم عن صفته **فإن قيل** بقي قسم آخر هو أن يعتقل الحكم السقوط بمضي الزمان ما لو يفرض فإن فرضت
استقرت فهو حكم بالاستقرار لا لاجل الفرض لا بنفس مضي الزمان قيل هذا لا يجدي شيئاً فإنه إذا اعتقل سقوطها بمضي
الزمان فإن هذا هو الحق والشرع لم يجز له أن يلزم بما يعتقل سقوطه وعدم ثبوته وما هذا إلا بمثابة ما لو ترفع إليه مضطر
وصاحب طعام غير مضطر فقصي به للمضطر بعوضه فلو يتحقق أخذه حتى زال الاضطرار لم يعط صاحبه العوض أنه يلزمه
بالعوض يلزم صاحب الطعام بذلك والقريب يستحق النفقة لأحياء محجته فإذا مضى زمن الوجوب حصل مقصود الشارع من
أحيائه فلا فائدة في الوجوب بها فأت من سبيل لأحياء وسيلته مع حصول المقصود والاستغناء عن السبب بسبب آخر
فإن قيل فهذا لا ينتقض عليك وينفقه الزوجة فإنها تستقر بمضي الزمان ولو تفرض مع حصوله هذا المعنى الذي ذكرته
بعينه قيل المنتقض لا بد أن يكون معلوم الحكم بالنص والإجماع وسقوط نفقة الزوجة بمضي الزمان مسألة نزاع فابو حنيفة
واسم في رواية يسقطانها والشافعي واسم في الرواية الأخرى لا يسقطانها والذين لا يسقطونها فرقوا بينها وبين نفقة القرب
يفرق أحدها أن نفقة القريب صلة الثاني أن نفقة الزوجة تجب مع اليسار والعسار بخلاف نفقة القريب لثالث أن
نفقة الزوجة تجب مع استغنائها بها ونفقة القريب لا تجب إلا مع عساره وحاجته الرابع أن الصحابة رضي الله عنهم
أوجبوا للزوجة نفقة ما مضى لا يعرف من أحد منهم قط أنه أوجب للقريب نفقة ما مضى فصح عن عمر رضي الله عنه أنه
كتب إلى امرأته الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى لم يخالف عمر رضي
الله عنه في ذلك منهم مخالف قال ابن المنذر رحمه الله هذه نفقة وجبت بالكتاب السنة والإجماع ولا يزول ما وجب بهذه
الحجج إلا بشئها **قال** المستقون قد شككت هذا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن أباسفيان لا يعطيها كفايتها فاباه لها أن تأخذ
في المستقبل قدر الكفاية ولو يجوز لها أخذ ما مضى قوتها نفقة معارضة فالمعارضة إنما هي بالصدق وإنما النفقة لكونها
في حبسه فهي عانية عنده لا لاسير فهي من جملة عياله نفقتها مواساة ولا فكل من الزوجين يحصل له من الاستمتاع مثل
ما يحصل للآخر وقد عاوضها على المهر فإذا استغنت عن نفقة ما مضى فلا وجه للزام الزوج به والنبي صلى الله عليه وسلم جعل

نفقة الزوجة كنفقة القريب بالمعروف وكنفقة الرقيق فالأنواع الثلاثة إنما أوجبت بالمعروف مواساة لأحياء نفس من هو في ملكه حبسه ومن بينه وبينه حر وقربة فإذا استغنى عنها بضي الزمان فلا وجه لزام الزوج بها وإي معروف في الزام نفقة ما مضى حبسه على ذلك التضييق عليه تعذيبه بطول الحبس تعريض الزوجة لقضاء وطرها من الدخول المحرم وعشرة الاخلان بالنقطة عز وجل عنها وغيبة نظره عليها كما هو الواقع في ذلك من الفساد المنتشر لا يعلمه إلا الله حتى أن الفروج لتعجز إلى الله من حبس حائرها ومن لصونها عنها ولشيها في وطرها ومعاذ الله أن يأتي شرع الله لهذا الفساد الذي قد استطاع شره واستعرت ناره وإنما امر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لا يزجر من إذا طلقوا أن يبعثوا بنفقة ما مضى لو يامر هو إذا قدموا أن يعرضوا نفقة ما مضى فلا يعرف ذلك عن صحابي البتة ولا يلزم من الزام بالنفقة الماضية بعد الطلاق وانقطاعها بالكلية الزام بها إذا عاد الزوج إلى النفقة والاقامة واستقبل الزوجة بكل ما يحتاج إليه فاعتبار أحدهما بالآخر غير صحيح ونفقة الزوجة يجب يوم ما يوم في كنفقة القريب ما مضى فقد استغنت عنه بمضى وقته فلا وجه لزام الزوج به وذلك منشأ العداوة والبغضاء بين الزوجين هو ضل ما جعله الله بينهما من المودة والرحمة وهذا القول هو الصحيح المختار الذي لا يقتضي الشريعة غيره وقد صرح أصحاب الشافعي بأن كسوة الزوجة وسكنها يسقطان بمضى الزمان إذا قيل إنها امتاع لا تمليك فإن لم يلم في ذلك وجهان **فصل** ما فوض الدرهم فلا أصل له في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نصوص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الإسلام وهذه كتب الآثار السنن وكلام الأئمة بين أظهرنا فإوحدوا من ذكر منهم فوض الدرهم والله سبحانه أوجب نفقة الأقارب الزوجات والرقيق بالمعروف ليس من المعروف فوض الدرهم بل المعروف الذي نص عليه صاحب الشرع أن يطعمهم مما يأكل يكسوهم مما يلبس لبس المعروف سوى هذا وقض الدرهم على المنفق من المنكر وليست الدرهم من الواجب لأخوته ولا يصح الاعتياض عما لو يستقروا لو يملك فإن نفقة الأقارب الزوجات إنما تجب يوم ما يوم ما لو كانت مستقرة لو تصح المعاوضة عنها بغير رضی الزوج والقريب فإن الدرهم يجعل عوضاً عن الواجب الأصلي وهو ما البر عن الشافعي والطعام المعتاد عند الجاهل فليجبر على المعاوضة على ذلك بدرهم من غير رضا ولا اجبار صاحب الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع وخصوص الأئمة ومصالح العباد ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه على ذلك جاز باتفاقهما هذا مع أنه في جواز الاعتياض للزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاع معروف في مذهب الشافعي وغيره فقيل لا يعتاض لأن نفقتها طعام ثبت في الذمة عوضاً فلا يعتاض عنه قبل القبض كالسلف فيه وعلى هذا فلا يجوز الاعتياض بالدرهم ولا ثياب ولا شئ البتة وقيل يعتاض بغير أخبز والدقيق فإن الاعتياض بهم أرباباً هذا إذا كان الاعتياض عن الماضي فإن كان عن المستقبل لم يصح عندهم وجهاً واحداً لأنها يصارح السقوط فلا يعلم استقرارها **ذكر ما روي من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمكين المرأة من فراق زوجها إذا عسر نفقتها** روي البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصل الصلقة ما تركت في في لفظ ما كان عن ظمئني واليد العليا خير من اليد السفلى أبداً من تقول تقول المرأة أمان تطمعي وأمان تطلقني يقول العبد اطمعي واستعملني ويقول الولد اطمعي إلى من تدعني قالوا يا أبا هريرة سمعت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبي هريرة وذكر

النسائي هذا الحديث في كتابه فقال فيه وابدأ بمن تعول فقل من اعول يا رسول الله قال امرأتك تقول اطعمني و
 الاقارقي خادمتك يقول اطعمني واستعطني ولذلك يقول اطعمني الى من تتركين وهذا في جميع نسخ كتاب النسائي هكذا وهو عنده من
 حديث سعيد بن ايوب عن محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه في حديثه عن محمد بن ثقات قال
 الدارقطني ثنا ابو بكر الشافعي ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا شيبان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن ابي صالح عن ابي هريرة
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها اطعمني واطنقني الحديث وقال الدارقطني ثنا عثمان بن احمد بن
 السماك وعبد اللباق بن قانم واسماعيل بن علي قالوا اخبرنا احمد بن علي الحران ثنا اسحق بن ابراهيم الباق وروى حديثنا اسحق بن منصور
 حدثنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وبهذا الاسناد
 الى حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال سعيد بن
 منصور في سنة ثمان سفيان عن ابي الزيد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته ايفرق بينهما قال نعم
 قلت سنة قال سنة وهذا ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فغايتة ان يكون عن مراسيل سعيد بن المسيب و
 اختلفت الفقهاء في حكم هذه المسألة على اقول **احدها** انه يجبر على ان ينفق او يطلق رضى سفيان عن يحيى بن سعيد
 الانصاري عن ابن المسيب قال ذوالرجل ما ينفق على امرأته اجبر على طلاقها **الثاني** انها يطلقها عليه كالحاكم وهذا قول
 مالك لكنه قال يوجب في عدم النفقة شهر ونحوه فان انقضى الاجل هي حائض اخر حتى تطهر وفي المصداق عامين ثم يطلقها عليه
 الحاكم طلاق رجعية فان ايسر في العدة فله ارجاعها وللشافعي قولان أحدهما ان الزوجة تخير ان شاءت اقامت معه وتبقى
 نفقة المعسر يتناولها في ذمته قال أصحابه هذا اذا امكنه من نفسها وان لو تمكنه سقطت من نفقتها وان شاءت ففسخت الة
 والقول الثاني ليس لها ان تفسخ لكن يقع الزوج يده عنها لتكتسب المذهب فامتلك الفسخ قالوا وهل هو طلاق او فسخ فيه
احدهما انه طلاق فلا بد من الرجوع الى القاضي حتى يلزمه ان يطلقها او ينفق فان ابي طلق الحاكم عليه طلاق رجعية فان ايسر فله
 عليه ثانية فان ارجعها طلق عليه ثالثة **والثاني** انه فسخ فلا بد من الرجوع الى القاضي لتكتسب المذهب فامتلك الفسخ هي ان اختارت المقام ثم
 اختارت الفسخ ملكته لان النفقة يتجدد وجوبها كل يوم وهل تلك الفسخ في الحال ولا تملكه الا بعد مضي ثلثة ايام فيه فلو ان
 الصحيح عندهم الثاني قالوا فلو وجد في اليوم الثالث نفقتها وتعذر عليه نفقة اليوم الرابع فهل تجب استئناف هذا الاموال
 فيه وجهان قال حماد بن ابي سليمان يوجب سنة ثم يفسخ قياسا على العنين قال عمر بن عبد العزيز يضرب له شهر او شهران قال مالك
 الشهر ونحوه وعن احمد وايتان احدهما وهي ظاهر مذهبه ان المرأة تخير بين المقام معه وبين الفسخ فان اختارت الفسخ
 رفعته الى الحاكم فيخير الحاكم بين ان يفسخ عليه او يجبره على الطلاق او ياذن لها في الفسخ فان فسخه او اذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق
 ولا رجعة له وان ايسر في العدة وان اجبره على الطلاق فطلق رجعيًا فله رجعتها فان ارجعها وهو معسر او متنع من الاتفاق عليها
 فطلبت الفسخ ففسخ عليه ثانيا وثالثا وان رضيت بالمقام معه مع عسرتة فوبالها الفسخ او تزوجته عاملة بعسرتة فاختارت
 الفسخ فلها ذلك قال القاضي ظاهر كلام احمد انه ليس لها الفسخ في الموضعين يبطل خيارها وهو قول مالك لانها رضيت بعيبه
 ودخلت في العقد عاملة به فلو تملك الفسخ كما لو تزوجت عتيقا عاملة بعنته وقالت بعد العقد قد خفيت به عتيقا وهذا الذي

قَالَ الْقَاضِي هُوَ مَقْتَضِي الْمَذْهَبِ الْحُجَّةُ وَالَّذِينَ قَالُوا لَهَا الْفُسْخُ وَإِنْ رَضِيَتْ بِالْمَقَامِ قَالُوا حَقُّهَا امْتِجَادُ كُلِّ يَوْمٍ فَيَتَجَرَّدُ حَقُّ الْفُسْخِ بِتَجَرُّدِ حَقِّهَا قَالُوا وَإِنْ رَضَاهَا يَتَضَمَّنُ اسْقَاطَ حَقِّهَا فَيُجْزِئُهَا مِنْ الزَّمَانِ فَلَوْ سَقَطَ كَاسْقَاطِ الشَّفْعَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ قَالُوا وَلَوْ كَذَلِكَ لَوَاسَقَطَتِ النِّفْقَةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لَوْ سَقَطَ وَكَذَلِكَ لَوَاسَقَطَتِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ جَمْعًا وَرَضِيَتْ بِهَا نَفْقَةٌ وَكَذَلِكَ لَوَاسَقَطَتِ الْمَهْرَ قَبْلَهُ لَوْ سَقَطَ وَإِذَا لَوْ سَقَطَ وَجُوبُهَا لَوْ سَقَطَ الْفُسْخُ الثَّابِتُ بِهِ وَالَّذِينَ قَالُوا بِالسَّقُوطِ أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ حَقَّهَا فِي الْجَمَاعِ يَتَجَرَّدُ مَعَ هَذَا إِذَا اسْقَطَتْ حَقَّهَا مِنَ الْفُسْخِ بِالْعِنَةِ سَقَطَ وَلَوْ تَمَّكَ الرُّجُوعُ فِيهِ قَالُوا وَقِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى اسْقَاطِ نَفْقَتِهَا قِيَاسٌ عَلَى أَصْلِ غَيْرِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ وَلَا ثَابِتٌ بِالْأَدِلَّةِ بَلْ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ الشَّفْعَةِ بِاسْقَاطِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ كَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْزَنَ شَرِكُهَا فَإِنْ بَاعَهُ وَلَوْ وَزَنَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْبَيْعِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا اسْقَطَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ لَوْ يَمْلِكُ طَلِبُهَا بَعْدَهُ وَحِينَئِذٍ فَيَجْعَلُ هَذَا أَصْلًا لِسَقُوطِ حَقِّهَا مِنَ النِّفْقَةِ بِالْإِسْقَاطِ وَنَقُولُ خِيَارَ لِدَفْعِ الضَّرْرِ فَسَقَطَ بِاسْقَاطِهَا قَبْلَ ثَبُوتِهَا كَالشَّفْعَةِ ثَوْنِيَّتُهَا هَذَا بِالْعَيْنِ الْمَوْجُودَةِ فَانِ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَوِيَّةً تَوَاضَعًا تَرَكَ الْفُسْخَ لَوْ كَانَ لَهُ الْفُسْخُ بَعْدَ هَذَا وَتَجَرَّدَ حَقُّهُ بِالْإِنْتِفَاعِ كُلِّ قَتٍ كَتَجَرَّدَ حَقُّ الْمَرْأَةِ مِنَ النِّفْقَةِ سَوَاءً وَلَا فَرْقَ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَوَاسَقَطَتِهَا قَبْلَ النِّكَاحِ لَوَاسَقَطَ الْمَهْرُ قَبْلَهُ لَوْ سَقَطَ فَلَيْسَ اسْقَاطُ أَحَقَّ قَبْلَ انْعِقَادِ سَبَبِهِ بِالْكَلِمَةِ كَاسْقَاطِهَا بَعْدَ انْعِقَادِ سَبَبِهِ هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَجْمَاعٌ وَإِنْ كَانَ فِيهَا خِلَافٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْقَاطِ سَوْنًا بَيْنَ الْحُكْمِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَمْتَمَّ الْقِيَاسُ عَنْهُ رَايَةً أُخْرَى لَيْسَ لَهَا الْفُسْخُ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ عَلَى هَذَا لَا يَلْزِمُهَا تَكْيِيفُهُ مِنَ الْأَسْتِمْتَاعِ لِأَنَّهُ لَوْ سَلَوُا إِلَيْهَا عَوْنَهُ فَلَوْ يَلْزِمُهَا تَسْلِيمُهُ كَمَا لَوَاعَسَرَ الْمُشْتَرَى بَشْرًا مَبِيعًا لَوْ يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ تَخْلِيَةُ سَبِيلِهَا لِنَكْتَسِبَ لَهَا وَيَحْصُلُ لَهَا مَا تَنْفَقُهُ عَلَى نَفْسِهَا لِأَنَّ فِي حَبْسِهَا بَغَيْرِ نَفْقَةٍ أَضْرَارُهَا **فَإِنْ قِيلَ** فَلَوْ كَانَتْ مَوْسِرَةً فَهِيَ لَمْ يَمْلِكْ حَبْسُهَا قِيلَ قَدْ قَالُوا أَيْضًا لَا يَمْلِكُ حَبْسُهَا لِأَنَّهُ إِنْ مَلَكَهَا إِذَا كَانَتْهَا الْمُؤَنَّةُ وَاعْتَنَاهَا عَمَّا لَا يَدُلُّ لَهَا مِنْهُ مِنَ النِّفْقَةِ وَالْكُسُوفِ وَحَاجَتِهِ إِلَى الْأَسْتِمْتَاعِ الْوَاجِبِ لَهُ عَلَيْهِمَا فَإِذَا اتَّفَقَ هَذَا وَهَذَا لَوْ يَمْلِكُ حَبْسُهَا وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَخْلَفَ ذَكَرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَأَلْتُ عطاءَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ مَا يَصِلُ أَمْرُهَا مِنَ النِّفْقَةِ قَالَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا مَا وَجَدَتْ لَيْسَ لَهَا أَنْ يَطْلُقَهَا وَتُرَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَحْمَسَ بْنِ بَصْرَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَهْرُجُ عَنْ أَمْرِهِ قَالَ تَوَاسِيَهُ وَتَقِيَّ اللَّهُ وَتَصْبِرْ وَيَنْفَقَ عَلَيْهَا مَا اسْتَطَاعَ وَذَكَرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ سَأَلْتُ الزَّهْرِيَّ عَنْ رَجُلٍ لَا يَجِدُ مَا يَنْفَقُ عَلَى أَمْرَتِهِ أَيْفَرِقُ بَيْنَهُمَا قَالَ تَسْتَأْنِي بِهِ وَلَا يَفَرِقُ بَيْنَهُمَا وَتَلَا لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَتَاهَا سَيِّجَعُ اللَّهُ بَعْدَ عَسْرِ ثَمَرٍ قَالَ مَعْمَرٌ بَلَغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلُ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ سَوَاءً وَذَكَرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي الْمَرْأَةِ بَعَثَ زَوْجَهَا بِنَفْقَتِهَا قَالَ هِيَ امْرَأَةٌ ابْتَلَيْتَ فَلْتَصْبِرْ وَلَا تَأْخُذْ بِقَوْلِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَالَتْ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثَلَاثُ رَايَاتٍ هَذِهِ أَحَدُهُمَا وَالثَّانِيَةُ رَأَى بَنُ هَبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ شَهِدْتُ عَمْرًا بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لَزَوْجِ امْرَأَةٍ شَكَتَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَنْفَقُ عَلَيْهَا أَضْرَابًا أَجَلًا شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ فَإِنْ لَوْ يَنْفَقُ عَلَيْهَا إِلَى ذَلِكَ أَجَلٍ فَرَوَابِيئَهُ وَبَيْنَهُمَا وَالثَّلَاثَةُ ذَكَرَ ابْنُ هَبٍ عَنْ ابْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا شَكَكَ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِأَنَّهُ انْكَحَرَ ابْنَتَهُ رَجُلًا لَا يَنْفَقُ عَلَيْهَا فَأَرْسَلَ إِلَى الزَّوْجِ فَقَالَ الْكُفَى وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَقَالَ عَمْرٌو انْكَحَرَ مَا نَتَّعَرَفَهُ قَالَ فَمَا الَّذِي صَنَعْتَ أَهْذَبَ بِأَهْلِكَ وَالْقَوْلُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كُلُّهُمْ وَتَدْتَظُنُّ فِيهِمَا مَالِكٌ وَغَيْرُهُ فَقَالَ مَالِكٌ أَدْرَكَتِ النَّاسُ يَقُولُونَ إِذَا لَوْ يَنْفَقُ الرَّجُلُ عَلَى أَمْرَتِهِ يَفَرِقُ بَيْنَهُمَا أَفْقِيلَ لَهُ قَدْ كَانَتْ الصَّحَابَةُ رَضُوا لِرَبِّهِمْ عَنْهُمْ لَيْسَ

ويحتاجون فقال مالك ليس الناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء ومعنى كلامه ان نساء الصحابة رضي الله عنهم كن يودن الدار
الأخرة وما عند الله لو يكن مرد هن الدنيا فلا يكن ببالين بعسر أو بيسر لان أزواجهن كانوا كذلك واما النساء اليوم فأنما يتزوجن رجاء
دنيا لا زواجر ونفقة هن كسوتهن فالمرأة إنما تدخل اليوم على رجاء الدنيا فصار هذا المعروف كالمشروط في العقد كان عرت الصحابة رضي
الله عنهم ونسألهن كالمشروط في العقد الشرط العرفي في اصل مذهب كالفقهي إنما أنكر مالك كلامه هذا من لفوفهم في فهم غونا وفي السنة
مذهب آخر هو ان الزوج اذا عسر بالنفقة حبس حتى يجد ما ينفقه وهذا مذهب حكاة الناس عن ابن حزم وصاحب المغني وغيرهما
عن عبد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وبالله العجب لا شيء يسجن بنجم عليه من عذاب السجن عذاب الفقر عذاب البعد
عن اهله سبحانه ذلك هذا بهتان عظيم اظن من شورا راحة العلوي يقول هذا وفي المسألة مذهب آخر هو ان المرأة تكلف الاتفاق
عليه اذا كان عاجزا عن نفقة نفسه وهذا مذهب أبي محمد بن حزم وهو خير بلا شك من مذهب العنبري قال في المحلى فان عجز الزوج
عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه لا ترجع بشئ من ذلك ان ايسر برهان ذلك قول الله عز وجل وعلى المولود له رزق
وكسوتهن بالمعروف لانضائر والد لا يولد لها ولا مولود له يولد بها وعلى الوارث مثل ذلك فالزوجة وارثة فعليها النفقة بنص
القرآن **ويا عجباً** لابي محمد لو تبين سياق الآية لتبين له منها خلاف ما فهمه فان الله سبحانه قال وعلى المولود له رزقهن و
كسوتهن بالمعروف وهذا ضمير الزوجات بلا شك ثم قال على الوارث مثل ذلك فجعل سبحانه على وارث المولود له او وارث الولد من
رزق والودات وكسوتهن بالمعروف مثل ما على المعروف فابن في الآية نفقة على غير الزوجات حتى يحمل عمومها كما ذهب اليه واجتمع
من اير الفسخ بالاعسار بقوله تعالى ليبيق ذو سعة من سعته ومن قد عليه رزقه فليتيق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً
الاشد الا ما آتاهوا والاداء الذي يكلفه الله النفقة في هذه الحال فقد ترك ما لا يجي عليه لولا تأثيره فلا يكون سبباً للتفرق بينه وبين حبه
وتسلته وتغذية بذلك قالوا قد روى مسلم في صحيحه من حديث ابي الزبير عن جابر دخل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فوجداه جالسا حوله نساء واجامسا كذا فقال ابو بكر يا رسول الله لو رأيت بنت خاتمة سألتي النفقة فقلت
اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هن حولى كما ترى يسألني النفقة فقال ابو بكر رضي الله عنه انما عيشة
رضي الله عنها ما يجاع عنقها وقام عمر الى حفصة مجاع عنقها كلاهما يقول تسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عندنا فقلن
والله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ ابداً ما ليس عندنا ثم اعترضهن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً وذكر الحديث قالوا
هذا ابو بكر وعمر يضربان ابنتيهما يحضرن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ سألانه نفقة لا يجداهما من المحال ان يضربا طالبتين للحق
ويقهرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على انه لاحق لهما فيما طلبتا من النفقة في حال الاعسار اذا كان طلبهما لها
باطلاً فكيف تكن المرأة من فسحة النكاح بعد ما ليس لها طلب ولا يحمل لها وقد امار الله سبحانه صاحب الدين ان ينظر المعسر الى
الميسرة وغاية النفقة ان تكون دنيا والمرأة مأمورة بانظار الزوج الى الميسرة بنص القرآن هذا ان قيل ثبتت في ذمة الزوج و
ان قيل تسقط بمضي الزمان قاله الفقيه بعدوا بعدوا قالوا فالله تعالى وجب على صاحب الحق الصبر على المعسر ونزله الى المصلحة بتوك
حقه وما عدا هذين الامرين فحججه له ونحن نقول لهذه المرأة كما قال الله تعالى لها سواء بسواء اما ان تنظر به الى الميسرة واما
ان تصدق ولا حق لك فيما عدا هذين الامرين قالوا ولو نزل في الصحابة المعسر الميسر كان معسراً هو اضعاف اضعاف ميسره

فما مكن النبي صلى الله عليه وسلم قط امرأة واحدة من الفسح بأعسار زوجها ولا أعلمها أن الفسح حق لها فإن شأنت صبرت أثناء
فسحت هو شرع الأحكام عن الله تعالى بأمره فهبان الأزواج ترك حقهم إنما كان فيهن امرأة واحدة تطالب بحقوقها وهو لا نسأله
صلى الله عليه وسلم خير نسأله العالمين يطالبونه بالنفقة حتى غضبته وحلفان لا يدخل عليهن شهر من شدة موجده عليهن
فلو كان من المستقر في شرعه أن المرأة تملك الفسح بأعسار زوجها لرفع اليه ذلك لو من امرأة واحدة وقد رفع اليه ما ضررت به
دون ضرورة فقد النفقة من فقد النكاح وقالت له امرأة رفاعة أني نكحت بعد رفاعة عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدية
الثوب تريدان يفرق بينه وبينها ومن المعلوم أن هذا كان فيهم في غاية الندرة بالنسبة إلى الأعسار فما طلبت منه امرأة واحدة أن
يفرق بينه وبينها بالأعسار قالوا وقد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد فيفتقر الرجل الوقت يستغني الوقت فلو كان من افتقر
فسحت عليه أمرته لعم البلاء وتفاقم الشر وفسحت النكحة أكثر العالو وكان الفرق بين أكثر النساء من الذي لو تصبه عسرة ويعوز
النفقة أحيانا فألا ولو تعد من المرأة الاستمتاع بمرض متطاوأل عسرت بأجماع لو يمكن الزوج من فسح النكاح بل يوجبون عليه
النفقة كاملة مع أعسار زوجته بالوطى فكيف يمكنونها من الفسح بأعساره عن النفقة التي غايتها أن يكون عوضا عن الاستمتاع
قالوا وأما حديث أبي هريرة فقد صرح فيه بأن قوله أمرك أن تقول انفق على الأطلاق من كيسه لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا في الصحيح عنه ورواه عنه سعيد بن أبي سعيد قال ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث أمرك أن تقول فذكر الزيادة وأما
حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله فاشكرنا حديث
يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما فحديث منكرو لا يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله
عليه وسلم أصلا وأحسن إحواله أن يكون عن أبي هريرة موقوفا والظاهر أنه رأى بالمعنى أراد قول أبي هريرة أمرك أن تقول انفق على
وأما أن يكون عند أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته فقال يفرق بينهما فوالله ما قال
هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سمعه أبو هريرة ولا حدث به كيف وأبو هريرة لا يستجيز أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أمرك
تقول اطعموه لا اطلقني ويقول هذا من كيس أبي هريرة ثلاثه نسيته إلى النبي صلى الله عليه وسلم والذي يقتضيه أصول الشريعة
وقواعد هاتفي هذه المسألة أن الرجل إذا غر المرأة بأنه ذو مال فزوجته على ذلك فظهم معد ما لا شيء له أو كان ذاملا ترك الانفاق على
امرأته ولو تقلد على أخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحكم أن لها الفسح وإن تزوجته عالة بعسرتة أو كان موسرا ثم أصابته
جائحة احتاجت ماله فلا فسح لها في ذلك ولو تزل الناس تصيبهم الفاقة بعد اليسار لو ترفعهم أنزاجهم إلى الحكاكوليفر توابينهم و
بينهم بالله التوفيق وقد قال جمهور الفقهاء لا يثبت لها الفسح بالأعسار بالصدوق وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وهو الصحيح من
مذهب أحمد واختاره عامة أصحابه هو قول كثير من أصحاب الشافعي فصل الشيخ أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة فقالا أن كان قبل
الدخول ثبت به الفسح وبعد لا يثبت هو أحد الوجوه من مذهب أحمد هذا مع أنه عوض محض هو الحق أن يوفى من ثمن المبيع
كما دل عليه النفل كما تقر في عدم الفسح به فمثله به في النفقة وأولى **فإن قيل** في الأعسار بالنفقة من الضرر اللاحق بالزوجة
مأليس في الأعسار بالصدوق فإن البينة تقوم بدونه بخلاف النفقة قيل البينة قد تقوم بدون نفقته بأن ينفق من ماله
أو ينفق عليها أو ذوقا بها أو يأكل من غن لها أو يأكل من ثمنها فتعيش بما تعيش به من العدة ويقدر من عشرة الزوج كل عدة ثم الذين

يجوزون لها الفسخ يقولون لها ان تفسخ ولو كان معها القنطرة لم تقطر من الذهب الفضة اذا عجز الزوج عن نفقتها ويا زنا
هذا القول قول مجنيق العرب ابي محمد بن حزم انه يجب عليها ان تنفق عليه في هذه الحال فتعطيها ما لها وتمكته من نفسها ومن
العجب قول العنبري بانه يجب اذا تاملت اصول الشريعة وقواعدها وما اشتملت من المصالح ودرر المفاسد ودفع اعلی المفاسد
باحتمال دنائها وتغويت ادنى المصلحتين لتحصيل اعلانها تبين ان القول لا يخرج من هذه الاقوال وبالله التوفيق **فصل في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم**
عليه وسلم الموافق لكتاب الله انه لا نفقة للبتوة ولا سكنى روى مسروق في صحيحه عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها بالبتة
وهو غائب فأرسل اليها وكيله بشعير فخطته فقال الله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وقال
فقال ليس لك عليه نفقة فامها ان تعتد في بيت ام شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي عدت عن عبد بن ام مكتوم فانه رجل عسى
تضعين ثيابك فاذا حلت فاذا نيتي قالت فلما حلت فذكرت لعمان معاوية بن ابي سفيان ابا جهم خطبا في فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما ابوجهم فلا ينضم عصاه عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له انكمي اسامة بن زيد فكرهته ثم قال انكمي اسامة بن زيد ففكرته
فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به وفي صحيحه ايضا عنها انها طلقها بزوجهما في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان انفق عليها نفقة
دونا فذكرت ذلك قالت الله لا علم من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كانت لي نفقة اخذت الذي يصلحني وان لم يكن لي نفقة
لواخذ منه شيئا قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى وفي صحيحه ايضا عنها ان ابا حفص بن المغيرة
المخزومي طلقها اثنتا عشرة اطلق الى اليمن فقال لها اهل ليس لك علينا نفقة فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلوا في بيت يميونة فقالوا ان ابا حفص طلق امرأته اثنتا عشرة فلما نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست لها نفقة وعليها
العدة وارسل اليها ان لا تسبقيني بنفسك وامرها ان تنتقل الى ام شريك ثم ارسل اليها ان ام شريك ياتيها المهاجرون الاولون فانطلق
الى بن ام مكتوم فانك اذا وضعت فخارك لوريك فانطلقت اليه فلما انقضت عدتها انكمي رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد
بن حارثة وفي صحيحه ايضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان ابا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن ابي طالب رضي الله
عنه فارسل الى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من تطليقها وامر لها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة بن نفقة
فقال لها والله مالك نفقة الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولها فقال لا نفقة لك فاستاذنته فاستأذن
فاذن لها فقالت اين يا رسول الله قال الى ابن ام مكتوم وكان اعشى تضع ثيابها عنده ولا يراها فلما مضت عدتها انكمي النبي صلى الله عليه وسلم
وسلوا اسامة بن زيد فارسل اليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحذته به فقال مروان لو نسمع هذا الحديث الا من
امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة رضي الله عنها حين بلغها قول مروان بنني بينكم القرآن قال الله عز وجل
ولا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة الى قوله لا تدرى لعل الله يحث بعد ذلك امرأته هذا
لم يكن له مراجعة فأتى امرأته بعد ذلك فكيف تقولون لا نفقة لها اذا لو تكن حاملا فعلى م تحبسوها وروى ابو داود في هذا الحديث
باسناد مسند عقيد قول عياش بن ابي ربيعة والحارث بن هشام لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا وفي صحيحه ايضا عن الشعبي قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليها فقالت طلقها بزوجهما بالبتة فحاجمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلو جعل لي سكنى ولا نفقة وامرني

ان اعتد عند ابن ام مكتوم وفي صحيحه عن ابي بكر بن ابي الجهم السعدي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول طلقها نزع زوجها ثلثة فلو نجل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنتي ولا نفقة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلقت فاذنيني فاذا نيتي فاذنيتها فخطبها معاوية و اوجهم واسلمة بن زيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما معاوية فزجل في كمال الله اما اوجهم فزجل ضرب للنساء ولكن اسامة بن زيد فقالت بيد هالك اسلمة اسلمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك فزوجته فاغتبطت به وفي صحيحه ايضا عنها قالت ارسل الى زعيبي ابو عمرو بن حفص بن المغيرة عياش بن ابي ربيعة بطلاق فارسل معه خمسة اصم ثم خمسة اصم شعير فقلت مالي نفقة الا هذا ولا اعتد في منزلكم قال لا نفقة قلت على ثيابي اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كوطلقك قلت ثلثا قال صدق ليس لك نفقة ولكن عتدي في بيت ابن عمك ابن مكتوم فانه ضرب البصر بضعين ثوبك عندا فاذا انقضت عدتك فاذا نيتي وروى النسائي في سننه هذا الحديث بطروقه والفاظه وفي بعضها باسناد صحيح لا مطعن فيه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها الرجعة ورواه الدارقطني وقال فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة واما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة وروى النسائي ايضا هذا اللفظ واسنادهما صحيح **ذكر موافقة هذا المحكم** لكتاب الله عز وجل قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلهن وأحصوا العدة وأنقوا الله ربكم لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرججن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حد الله ومن يتعد حد الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحث بعد ذلك أمرا فإذا بلغن أجلهن فامسكنوهن بمعروف أو قارنوهن بمعروف أو أشهدوا وذوي عدل منكم أقيموا الشهادة لله إلى قوله قد جعل الله لكل شيء قدرا فامر الله سبحانه الأزواج الذين لهم عند بلوغ الأجل الأمساك والترحيل بأن لا يخرجوا أزواجهم من بيوتهن وأمر أزواجهم ان لا يخرجن فدل على جواز اخراج من ليس لزوجها أمساكها بعد الطلاق فانه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات احكاما متلازمة لا ينفك بعضها عن بعضها ان الأزواج لا يخرجوهن من بيوتهن والثاني انهن لا يخرجن من بيوت أزواجهن والثالث ان لا أزواجهن أمساكن بالمعروف قبل انقضاء الأجل وترك الأمساك فيسرحوهن باحسان والرابع اشهاد ذوي عدل هو اشهاد على الرجعة اما وجوبا واما استحبابا واما سبحانه الى حكمه ذلك وانه في الرجعيات خاصة بقوله لا تدري لعل الله يحث بعد ذلك أمرا الامر الذي يوجب حالاتها هو المراجعة هكذا قال السلف ومن بعدهم قال ابن ابي شيبة حدثنا ابو معاوية عن داود الاودي عن الشعبي لا تدري لعل الله يحث بعد ذلك أمرا قال لعلك تندم فيكون لك سبيل الى الرجعة وقال الضحاك لعل الله يحث بعد ذلك أمرا قال لعله ان يراجعها في العدة و قاله عطاء وقتادة والمحسن قد تقدم قول فاطمة بنت قيس اي امر يحدث بعد الثلث فهذا يدل على ان الطلاق المذكور هو الرجعي الذي ثبتت فيه هذه الاحكام وان حكمة احكامها كمين ارحم الراحمين اقتضته لعل الزوج ان يندم ويؤثر الشر الذي نزع الشيطان بينهما فنتبعا نفسه فراجعها كما قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لو ان الناس اخذوا بامر الله في الطلاق ما انتبه رجل نفسه امرأة يطلونها ابدا ثم ذكر سبحانه الامر باسكان هؤلاء المطلقات فقال اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم فالضمان كلها متحد مفسرها واحكامها كلها متلازمة وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم اما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها الرجعة مستفاد من كتاب الله عز وجل ومفسر له وبينا ان المراد المتكلم به منه فقد تبين اتحاد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكتب الله عز وجل الميزان الصحيح العادل معهما أيضا لا يخالفهما فان النفقة انما تكون للزوجة فاذا بان من صارت اجنبية حكمها
حكم سائر الاجنبيات ولو يبق الاصح ما اعتدل دها منه وذلك لا يوجب لها نفقة كالموطوعة بشبهة او زنا لان النفقة انما تنجب بمقابلة
التمكن من الاستمتاع وهذا لا يمكن استمتاعه بها بعد يمينونها لان النفقة لو وجبت لها عليه لاجل عدتها لو وجبت للمنفقة عنها من ماله
ولا فرق بينهما البتة فان كل احد منهما قد بان عنه وهي معتدة منه قد تعد منهما استمتاع ولا لها لو وجبت لها السكنى لو وجبت لها
النفقة كما يقوله من يوجبها فاما ان يجب لها السكنى دون النفقة فالنص القياس يدل فعه وهذا قول عبد الله بن عباس اصحابه جابر
ابن عبد الله وفاطمة بنت قيس احدي فقهاء نساء الصحابة وكانت فاطمة تناظر عليه به يقول حماد بن حنبل اصحابه اسحق بن راهويه و
اصحابه وداود بن علي اصحابه سائر اهل الحديث والفقهاء في هذه المسألة ثلاثة اقوال هي ثلث روايات عن احمد احدى هذا والثاني ان
لها النفقة والسكنى وهو قول عمر بن الخطاب ابن مسعود وقرها الكوفة رضي الله عنهم والثالث ان لها السكنى دون النفقة وهذا مذهب
اهل المدينة وبه يقول مالك والشافعي **ذكر المطاع** عن القحطاني حديث فاطمة بنت قيس قديما وحديثا قالوا لها طعن امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروى مسلم في صحيحه عن ابي اسحق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالساً في المسجد الاكبر فسمعني الشعبي فحدثني
الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لها سكنى لان نفقة قراخدا الاسود كفها من حصي فخصيه به فقال
ويلك تحدث بشئ هذا قال عمر رضي الله عنه لا تترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم ولقول امرأ لا يدري حفظت من نسيت لها
السكنى والنفقة قال الله عز وجل لا يخرجن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة قالوا فهذا عمر يخرج بران سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان لها النفقة والسكنى ولا ريب ان هذا مرفوع فان الصحابي اذا قال من السنة كذا كان مرفوعاً فكيف اذا قال من سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اذا كان القائل عمر بن الخطاب اذا تعارضت رواية عمر بن قيس فاطمة فرواية عمر بن قيس لا سيما ومعه ما ظهر القرآن
كما سنده وقال سعيد بن منصور حدثنا ابو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر بن الخطاب اذا ذكر عند حديث فاطمة
بنت قيس قال ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة **ذكر طعن عائشة رضي الله عنها** في خبر فاطمة بنت قيس في صحيحين من حديث هشام
ابن عروة عن ابيه قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحارث فطلقها فاخرجها من عنده فغاب لك عليه عروة فقالوا
ان فاطمة قد خرجت قال عروة فانيت عائشة فاخبرتها بذلك فقالت ما بفاطمة بنت قيس غير ان تذكر هذا الحديث وقال البخاري فانتقلها
عبد الرحمن فارسلت عائشة الى مروان وهو امير المدينة اتق الله واردها الى بيتها قال مروان ان عبد الرحمن بن الحارث غلبني قال او ما
بلغك شأن فاطمة بنت قيس قلت لا يعرفك ان تذكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر ومعه كلام
ان كان خرج فاطمة لما يقال من شركان في لسانها فكيفيك ما بين يحيى بن سعيد بن العاص وبين امرأته من الشر وفي الصحيحين عن عروة
انه قال لعائشة رضي الله عنها الو تولى الى فلانة بنت الحارث فاطمة بنت فاطمة فخرجت فقالت ببش ما صنعت فقلت لم تسمعي الى قول
فاطمة فقالت اما انه لا خير لها في ذلك وفي حديث القاسم عن عائشة رضي الله عنها معنى قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيح البخاري
عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لفاطمة الا تنق الله تعني في قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيحه ايضا عن عائشة رضي الله عنها قالت ان
فاطمة كانت في مكان وحش فحيف على ناحتها فلذلك ارخص النبي صلى الله عليه وسلم لها وقال عبد الرزاق عن ابن ابي شيبة اخبرني ابن
ابن شهاب عن عروة ان عائشة رضي الله عنها انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس تعني انتقال المطلقة ثلثاً وذكر القاسم امير المؤمنين

حدثني ابي عن هارون عن محمد بن اسحق قال احسبه عن محمد بن ابراهيم ان عائشة رضي الله عنها قالت لفاطمة بنت قيس انما
 اخبرك هذا اللسان **ذكر** طعن اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه على حديث فاطمة مروي عبد الله بن
 صالح كاتب الليث قال حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هزم عن ابن سلمة بن عبد الرحمن قال كان محمد بن اسامة بن زيد
 يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك يعني من انتقائها في عدتها ما في يده **ذكر** طعن مروان على حديث فاطمة مروي
 مسلو في صحيح من حديث الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة حديث فاطمة هذا انه حدث به مروان فقال مروان لم نسمع بهذا
 الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها **ذكر** طعن سعيد بن المسيب مروي ابو داود في سننه من حديث يميم بن
 مهران قال قدمت المدينة فدفعت الى سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال سعيد تلك امرأة
 فتنت الناس انما كانت امرأة لينة فوضعت على يدى ابن ام مكتوم **ذكر** طعن سليمان بن يسار مروي ابو داود في سننه ايضا قال في
 خروج فاطمة انما كان من سوء الخلق **ذكر** طعن الاسود بن زيد تقدم حديث مسلمان الشعبي حدث بحديث فاطمة فاخذ الاسود
 كفا من حصاه فحصبه وقال ذلك تحارت مثل هذا وقال النسائي ويليك لو تفتي بمثل هذا قال عمر لها ان جنت بشاهدين يشهدان
 انهما سمعاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم والا لو ترك كتابي لقلنا قول امرأة **ذكر** طعن ابن سلمة بن عبد الرحمن قال الليث حدثني عقيل
 عن ابن شهاب قال اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن فذكر حديث فاطمة ثم قال فانكروا الناس عليها ما كانت تحارت من خروجي اقبل ان تحالوا
 وقد عارض رواية فاطمة صريح رواية عمر في بحال النفقة والسكنى فروى حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان انه اخبر ابراهيم النخعي بحديث
 الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم ان عمر اخبر يقولها فقال لسنا بترك اية من كتاب الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم لقلنا امرأة
 لعلمها وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة **ذكر** ابو محمد في المحلى فهذا نص صريح يجب تقديمه على حديث
 فاطمة بحال لانه راويه وروى انكار الصحابة عليه موافقه لكتاب الله **ذكر** الاجوبة عن هذا الخطا عن بيان بطلانها واصلها
 اربعة احدها ان راويتها امرأة لوات بشاهدين يتابعانها على حديثها الثاني ان رايتها تضمنت مخالفة القرآن الثالث ان خروجها
 من المنزل لو كان لا حق لها في السكنى بل اذاها اهل زوجها بلسانها الرابع معارضة رايتها برواية عمر بن الخطاب امير المؤمنين و
 نحن نبين ما في كل واحد من هذه الامور الاربعة بحول الله وقوته هذا مع ان في بعضها من الانقطاع وفي بعضها من الضعف وفي بعضها
 من البطلان ما سننبه عليه بعضها صحيح عن نسب اليه بلا شك **فاما** الطعن الاول وهو كون الراوى امرأة فطعن باطل لا شك
 والعلماء قاطبة على خلافه والمجتبى بهذا من اتباع الائمة اول مبطل له مخالف له فانهم لا يختلفون في ان السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ
 عن الرجل هذا وكمن سنة تلقاها الائمة بالقبول عن امرأة من الصحابة وهذه مسانيد نساء الصحابة يلد للناس لا تشاء ان ترى
 فيها سنة تفردت بها امرأة فمنه الا رايتها فما ذنب فاطمة بنت قيس و نساء العالمين قد اخذ الناس بحديث فاطمة بنت مالك بن
 مسنان اخذ ابى سعيد في اعتلاد الموتى عنها في بيت زوجها اوليست فاطمة بدونها علما و جلالة وثقة وامانة بل هي افقه منها بلا شك فان
 فاطمة لا تعرف الا في هذا الخبر وما اشهر فاطمة ودعاؤها من نازعها من الصحابة الى كتاب الله ومناظرتها على ذلك فلم يشهور كانت
 لسعد بن هذيل المناظرة ممن خالفوا كما مضى تقريه وقل كان الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في الشيء فتروى لهم احدى مهابات المؤمنين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فاحذون به يرجعون اليه ويتركون ما عندهم لعلنا نفضل فاطمة بنت قيس يكونون ازواج رسول الله

صلى الله عليه وسلم والا فممن من المهاجرات الاول قد رضيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كحبة في ابن حبه اسامة بن زيد وكان الذي
خطبها له واذا شئت ان تعرف مقلا رخصتها وعلمها فاعرفه من حديث الدجال الطويل الذي حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم على
المنبر فوعته فاطمة وحفظته وادته كما سمعته ولم ينكره عليا احد من طوله وخرابته فكيف بقصة جرت لها وهي سببها وخاصمت فيها
حكروها بكلمتين في النفقة ولا سكنى والعادة توجب حفظ مثل هذا وذكره واحتمال النسيان فيه امر مشترك بين ما وبين من انكر عليا
فهذا عمر رضي الله عنه قد نسي تيمم الجنب في ذكره عمر بن ياسر ام رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما بالتيمة من الجناية فلويذكره عمر فام عليا
ان الجنب لا يصلي حتى يجال الماء ونسي رضي الله عنه قوله تعالى قرآن ارددتم اسيتبدل رقيق مكان رقيق وانيتوا اخذت من ثيابكم ثيابا فخذوا
منه شيئا حتى ذكرته به امرأة فرجع الى قولها ونسي قوله انك ميت وانهم ميتون حتى ذكر به فان كان جواز النسيان على الراوي يوجب سقوط
رأيه سقطت رواية عمر التي عارضت بها خبر فاطمة وان كان لا توجب سقوط رأيه بطلت المعارضة بذلك فهي باطلة على المتقديين
ولوردت السنن بمثل هذا لوقب يا يدي الامة منها الا اليسير فكيف يعارض خبر فاطمة ويعطى فيه بمثل هذا من يرى قبول خبر الواحد
العدل لا يشترط الرواية نصا يا عمر رضي الله عنه اصابه في مثل هذا ما اصابه في خبر ابي موسى في الاستيلاء حين شهد له ابو سعيد
ورد خبر المغيرة بن شعبه في املاص المرأة حتى شهد له محمد بن سلمة وهذا كان تشبها منه رضي الله عنه حتى لا يكيل للناس الصغيب والذلول
في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والافق قبل خبر الضحاک بن سفيان الكلابي حلة وهو اعرابي قبل لعائشة عدة اخبار
تفردت بها وبالجمل فلا يقول احد انه لا يقبل قول الراوي الثقة العدل حتى يشهد له شاهدان لا سيما ان كان من الصحابة رضي الله عنهم
اجمعين **فصل** اما المطعن الثاني وهو ان رأيتها مخالفة للقرآن فنجيب بجوابين مجمل ومفصل اما المجمل فنقول لو كانت مخالفة كما ذكره
لكانت مخالفة لعمومه فيكون تخصيصا للعام فحكمها حكم تخصيص قوله يوصيكم الله في ذلك كما في الكافور والقاتل تخصيص قوله
واحل لكم ما وراء ذلك من غير اجماع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ونظائر فان القرآن لو يخص البائن بانها لا تحرم ولا تحرم بانها
تسكن من حيث يسكن زوجها بل ما ان يعمرها ويعمر الرجعية واما ان يخص الرجعية فان عمر النوعين فالحديث مخصص لعمومه وان خص
الرجعيات هو الصواب للسياق الذي من تدبره وتامله قطع بانه في الرجعيات من عدة اوجه فالشرع اياهما فالحديث ليس مخالفا لكتاب الله
بل موافقا له ولو ذكرنا المؤمنين رضي الله عنه ذلك لكان اول الجمع اليه ان الرجل كما يدل عن النص يدل عن ثلاثة سياقات ما يفترون بها يتبين
المراد منه وكثيرا ما يدل عن قول الواقعة المعينة تحت النص العام واندر اوجه تحتها هذا كثير جدا والتفطن له من الفهم الذي يوتي الله
من يشاء من عباد الله ولقد كان ايد المؤمنين عمر رضي الله عنه من ذلك بالمنزلة التي لا يجرم ولا تسوقها عبارة غير ان النسيان الذي هو علة
الاستئذان فانما الفاضل العالم من اذا ذكره ذكره رجوع في حديث فاطمة رضي الله عنها مع كتاب الله على ثلاثة اطباق لا يخرج عن احد منها اما ان يكون
تخصيصا العام الثاني ان يكون بيانها لما لم يتنوله بل سكنت عنه الثالث ان يكون بيانها لما اريد به وموافقا لما ارشد اليه سياقه وتعليله
وتنبه به وهذا هو الصواب فهو ان موافق له لا يخالف هكذا ينبغي قطعنا معاذا الله ان يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخالف كتاب الله
او يعارضه قد انكر الامام احمد هذا عن قول عمر جعل تبسم يقول ابن في كتاب الله ايجابا لسكنى والنفقة لمطلقا ثلثا وانكره قبله الفقهاء
الفاضلة فاطمة وقالت بيني وبينكم كتاب الله قال الله تعالى لا يدري اهل الله يحدث بعد ذلك امر اوى امر يحدث بعد الثلث وقد تقدم
قوله اذا بلغن اجلهن فامسكنوهن يشهد بان الايات كلها في الرجعيات واما المطعن الثالث وهو ان خروجها لو كان الاخص من

وتجيب النفقة مع اتحاد الدين واختلافه حيث وجبت وهذا مذهب مالك وهو أصيق المذاهب في التفقات
المذهب الثالث انه تجب نفقة عموى النسب خاصة دون من عداهم مع اتفاق الدين يسائر المنفق وقدرته وحاجة المنفق
 عليه عجزه عن الكسب بغيره وجنون او زمانه ان كان من العمود الاسفل ان كان من العمود الاعلى فهل يشترط عجزه عن الكسب على
 قولين منهم من طرد القولين ايضا في العمود الاسفل اذ يبلغ الولد صحبا سقطت نفقته ذكر ان كان او انثى وهذا مذهب المشافعي وهو اوسع
 من مذهب مالك **المذهب الرابع** ان النفقة تجب على كل ذي رحم محرم لذى رحمه فان من الاولاد واولادهم والاباء والاجداد وحيت
 نفقته مع اتحاد الدين واختلافه وان كان من غيرهم لم تجب الامم اتحاد الدين فلا تجب على المسلم ان ينفق على ذي رحمه الكافر فاما
 تجب النفقة بشرط قدرة المنفق وحاجة المنفق عليه فان كان صغيرا اعتبر فقره فقط وان كان كبيرا فان كان انثى فذلك وان كان
 ذكرا فلا بد مع فقره من عجزه او زمانه فان كان صحيحا بصيرا لم تجب نفقته وهي مرتبة عنده على الميراث الا في نفقة الولد فانها على ابيه
 خاصة على المشهور من مذهبه وروى عن الحسن بن زياد اللؤلؤي انها على ابيه بقدر ميراثه ما طرد للقياس هذا مذهب حنيفة
 وهو اوسع من مذهب المشافعي **المذهب الخامس** ان القريب ان كان من عموم النسب جبت نفقته مطلقا سواء كان
 وارثا او غير وارث وهل يشترط اتحاد الدين بينهم على رأيين وعنده رواية اخرى انه لا تجب نفقتهم الا بشرط ان يرثوه بقرض او تعصيب
 كسائر الاقارب ان كان من غير عموم النسب جبت نفقتهم بشرط ان يكون بينه وبينهم توارث وهل يشترط ان يكون التوارث من الجلبين
 او يكفى ان يكون من احدهما على رأيين هل يشترط ثبوت التوارث في الحال وان يكون من اهل الميراث في الجملة على رأيين فان كان
 الاقارب من ذوي الارحام الذين لا يرثون فلا نفقة لهم على المنصوص عنه وخروج بعض اصحابه بوجوبها عليهم من مذهبه من توارثهم
 ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت النفقة الا في عموى النسب في احدى الروايتين فان كان الميراث
 بغير القرابة كالاولاد وجبت النفقة به في ظاهر مذهبه على الوارث دون المورث واذا الزمت نفقة رجل زوجته نفقة زوجته في
 ظاهر مذهبه عنه لا لزومه عنه يلزمه في عموى النسب خاصة دون ما عداهم وعنده يلزمه لزوجة الاب خاصة ويلزمه اعفاف
 عموى نسبه بتزويجه او تسدا اذا اطلبوا ذلك قال القاضي ابو علي كذلك يجزى في كل من لزمت نفقته ابن اخ او عموا او غيرها يلزمه
 اعفافه لان احمد رحمه الله قد نص في العبد يلزمه ان يزوجه اذا اطلب لك والا يعم عليه اذ الزمه اعفاف رجل لزمه نفقة زوجته
 لانه لا يتمكن من الاعفاف الا بذلك وهذا لا غير المسألة المتقدمة وهو وجوب الاتفاق على زوجة المنفق عليه لهذه ما خذ لتلك
 ما خذ هذا مذهب الامام احمد وهو اوسع من مذهب ابى حنيفة وان كان مذهب ابى حنيفة رحمه الله اوسع منه من جهة اخر
 حيث يوجب النفقة على ذوي الارحام هو الصحيح في الدليل هو الذي يقتضيه اصول الحمل ونصوص قواعد الشرع وصلة الرحم التي امر الله
 ان توصل وحرم ائحنة على كل قاطع رحم فالنفقة تستحق شيأين بالميراث بكتاب الله بالرحم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد تقدم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس عصابة صبي ان ينفقوا عليه كانوا بني عمه وتقدم قول زيد بن ثابت اذا كان عم وام
 فعلى العريق ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها فانه لا مخالفا لهما من الصحابة البتة وهو قول جمهور السلف وعليه يدل قوله تعالى وان
 ذا القربى حق وقوله تعالى وبالأولاد احسانا نذرى القربى وقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم العطية للأقارب صرح بانسابهم
 فقال يا خاك خاك خاك فادناك حق واجب رحم موصول **فان قيل** المراد بذلك البر والصلة فيكون الوجوب قبل رد حالته

سبحانه امر به وسماحه حقاً وحقاً اليه بقوله حقه واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه حق وأنه واجب بعض هذا ينادى على الوجوب
عائراً فان قيل المراد بحقه ترك طبيعته فالجواب من **تحريم احدهما** ان يقال فأي طبيعة اعظم من ان يراه يتلظج جوعاً
وعطشاً ويأذى غاية الاذى بالحرق والبرد ولا يطعمه لقمة ولا يسقيه جرعة ولا يلبسوه ما يستريحون به وبقية الحرق والبرد ويسكنه
تحت سقفة يظله هذا هو اخوة وابن امه وابيه او عمه صنو ابيه او خالته التي هي امه وانما تجب عليه من ذلك ما تجب له للاجنب
البعيد بان يعارضه على ذلك في الزمة الى ان يوسر ثم يسترجع به عليه هذا مع كونه في غاية اليسار والجدة وسعة الاموال فان
لو تكن هذه طبيعة فانا لا ندري ما هي الطبيعة المحرمة والصلوة التي امر الله بها وحرم الجنة على قاطعها **الوجه الثاني** ان يقال
فما هذه الصلة الواجبة التي تأدت عليها النصوص بالغت في ايجابها ودمت قاطعها فاي قدر زائد فيها على حق الاجنبي حتى يعقله
القلوب تخبره الالسنه وتعمل بالجوارح هو السلام عليه ذالقية عيادته اذ امر من تسميته اذ اعطش اجابته اذ ادعاه وانكرو
لا توجبون شيئاً من ذلك الا ما تجب نظيره للاجنب على الاجنبي ان كانت هذه الصلة ترك ضربه وسببه واذاه والازراء به ونحو
ذلك فهذا حق تجب لكل مسلم على كل مسلم بل للذي البعيد على المسلم فما خصوصية صلة الرحم الواجبة ولهذا كان بعض فضلاء المتأخرين
يقول عناني ان اعرف صلة الرحم الواجبة ولما اورد الناس هذا على اصحابك ذلك وقالوا لهم ما معنى صلة الرحم عندكم كصفت بعضهم في
صلة الرحم كذا كبير واستوعب فيه من الآثار المرفوعة والموقوفة وذكر جنس الصلة وانواعها واقسامها ومع هذا فلم يتخلص من
هذا الالتزام فان الصلة معروفة يعرفها الخاص العام والاثار فيها اشهر من العلو ولكن ما الصلة التي تختص بها الرحم تجب له لرحمه
ولا يشترك فيها اجنبي فلا يمكن ان تعينوا وجوب شيء الا وكانت النفقة واجب منه ولا يمكن ان تذكر ما مسقطا لوجوب النفقة الا كان
ما عداها اولى بالسقوط منه النبي صلى الله عليه وسلم قد قرن حق الاخ والاخت بالاب الام فقال مك وباك واختك واخاك ثم ادناك
فادناك فالذي نسبه هذا وما الذي جعل اوله للوجوب اخراً للاستحياب اذ اعرف هذا فليس من بر الوالدين ان يدع الرجل اباه ليكنس
الكثيف في كاري على السحير ويوقد في نون اسحاج ويميل للناس على راسه ما يتفوت بالجرته وهو في غاية الغنى واليسار في سعة ذات اليد
ليس من بر امه ان يدعها تخدع الناس تغسل ثيابها وتسقي لهم الماء ونحو ذلك ولا يصونها بما ينفعه بها ويقول لا بان مكسباً
صحيحاً ان ليسا بمنين لا تسمين فيا لله العجب اين شرط الله ورسوله في بر الوالدين وصلة الرحم ان يأتوا احدكم من امرئ او عجمي ليست
صلة الرحم لا بر الوالدين مؤثراً ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضاعة وما يحرم بها وما لا يحرم
وحكمه في القدر المحرم منها وحكمه في رضاع الكبير هل له تأديراً لا ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وثبت فيها من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد على ابنة حرة
فقال انها لا تحل لي انها ابنة اخي من الرضاعة ومحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ثبت فيها انه قال لعائشة ايذن لي ان اقبل اخي
ابا لعيسى فانعمك وكانت امرأته ارضعت عائشة وبهذا الجواب ابن عباس لما سئل عن رجل له جارتان ارضعت من لبنه جارية و
الاخرى غلاماً ما يحل للغلام ان يتزوج الجارية قال لا للقاهر واحل ثبت في صحيح مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
المصاة ولا المصتان في ذرية لا تحرم الاملاجة والاملاجات في لفظه ان رجلاً قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا
ثبت في صحيحه ايضا عن عائشة قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نحن نخمس معلومات فتوفي رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقر من القرآن ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الرضاعة من المجاعة وثبت في جامع الترمذي من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتى الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام قال الترمذي حديث صحيح في سنن الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عباس يرفعه لا رضاع إلا ما كان في الحولين في سنن أبي داود من حديث ابن مسعود يرفعه لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت الحواشي العظم وثبت في صحيح مسلم عن عائشة قالت جاءت بهيمة بنت سهيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني أرى في وجه ابني حليفة من خول سألوه وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه تحريمين عليه في رواية له عنها قالت جاءت بهيمة بنت سهيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني أرى في وجه ابني حليفة من خول سألوه وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه فقالت كيف ارضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه كبير وفي لفظ لمسلم أن أم سلمة قالت لعائشة أنه يدخل عليك الغلام الأبقع الذي أحسن يدخل على فقالت عائشة أمالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة أن امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله أن سألما يدخل على وهو رجل في نفس حذيفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه حتى يدخل عليك سألما في سنة سياقة تامة مطولة فوالله من حديث الزهري عن عروة عن عائشة وأم سلمة أن ابنا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبني سألما والنكح ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة وهو مولد لمرأة من الأنصار كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا وكان من تبني رجلا في الجاهلية دعاة الناس إليه ورث ميراثه حتى أنزل الله تعالى في ذلك آية عظمى لا يأثمهم فهو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءكم فإخوانكم في الدين مولىكم فودوا إلى أبائهم فمن لم يعلم له أب كان مولا وأخا في الدين فجاءت بهيمة بنت سهيل بن عمرو بن القرشي فوالله ما أرى في امرأة أبي حذيفة فقالت يا رسول الله أنا كذا نرى سألما ولدا وكان يا وي معي مع أبي حذيفة في بيت واحد يراني فضلا وقد أنزل الله تعالى فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة ناهية عن أخواتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبنت ذلك ثم طمأن وسألوا زواجه النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحال تلك الرضاعة من الناس حتى يرضعن في المهد فقلن لعائشة والله ما نذكر لها كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسأله دون الناس فقصمت هذه السنة الثابتة أحكاما عديدة بعض متفق عليه بين الأمة وفي بعضها نزاع **الحكم الأول** قوله صلى الله عليه وسلم الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وهذا الحكم متفق عليه بين الأمة حتى عند من قال أن الزيادة على النص نسخ والقرآن لا ينسخ بالسنة فإنه اضطر إلى قبول هذا الحكم وإن كان زائدا على ما في القرآن سواء سماه نسبا أو وليما كما اضطر إلى تحريم بين المرأة وعمتها وبناتها وبين خالتها مع أنه زيادة على نص القرآن ذكرها هذا مع حديث أبي القعيس في تحريم لبن الفحل على أن المرضعة والزوج صاحب اللبن قد صار أبوين للطفل صار الطفل ذراهما فانتشرت المحرمة من هذه الجهات الثلاثة فالولد والطفل أن نزلوا ولدا ولدهما أو ولدا وكل واحد من المرضعة والزوج من الأجزاء ومن غير ذلك أخوته وأخواته من الجهات الثلاث فالولد واحد من الآخر أخوته وأخواته لآبيه وأمه وأولاد الزوج من غيرهم أخوته وأخواته من آبيه وأولاد المرضعة من غيرهم أخوته وأخواته لأمه وصار أبواؤهما أجداده وجدادته وصار أخوة المرأة وأخواتها أخواله وأخواته وأخواته صاحب اللبن وأخواته أعمامه وعماته فحرمة الرضاعة تنتشر من هذه الجهات الثلاث فقط ولا يتعدى التحريم إلى غير المرتضعة من هو في

من اخوته واخواته فيباسب لاخته نكاح من ارضعت اخاه وبناتها وامها وناتها وبياح لاخته نكاح صاحب اللبن اباه وبنيه وكذلك لا يشتر الى من فوقه من ابائه وامهاته ومن في درجته من اعمامه وعماته واخواله خالاته فلا يجزى المرتض من النسب جلا دة ان يتكوا ام الطفل من الرضاع وامها وناتها واخواتها وبناتها وان يتكوا امهات صاحب اللبن اخواته وبناته اذ نظير هذا من النسب حلال فلا يخ من الابان يتزوج اخت اخيه من الام ولا اخ من الام ان يتكوا اخت اخيه من الاب كذلك يتكوا الرجل ام ابنه من النسب اختها وامها وبناتها فانما حرمتا بالمصاهرة وهل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم عليه ام امرأته من الرضاع وبناتها من الرضاعة وامرأة ابنه من الرضاعة ويحرم الجمع بين الاختين من الرضاعة او بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها من الرضاعة فحرمت لائمة الاربعة واتباعهم وتوقف فيه شيخنا وقال ان كان قد قال احد بعدم التحريم فهو اقوى **قال** المحرمون تحريم هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فيجوز الرضاعة محرم لان النسب ثبت تنزيل للرضاعة وبن الرضاعة منزلة ولد النسب بيه فما ثبت للنسب من التحريم ثبت للرضاعة فاذا حرمت امرأة الاب ابن ام المرأة وابنتها من النسب حرم من بالرضاعة واذا حرم الجمع بين اختي النسب حرم بين اختي الرضاعة هذا تقدير احتجاجهم على التحريم **قال** شيخ الاسلام الله سبحانه حرم سبعا بالنسب سبعا بالصهر كذا قال ابن عباس قال معلوم ان تحريم الرضاعة لا يسمى صهرا وانما يحرم منه ما يحرم من النسب النبي صلى الله عليه وسلم قال حرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب لويقل ما يحرم بالمصاهرة ولا ذكوان الله سبحانه في كتابه كما ذكر تحريم الصهر ولا ذكر تحريم الجمع في الرضاع كما ذكره في النسب الصهر قسم النسب شقيقة قال الله تعالى الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فاعلاقة بين الناس بالنسب والصهر هما سببا للتحريم والرضاع فرع على النسب لا تعقل مصاهرة الابين الانساب الله تعالى انه احرم الجمع بين الاختين بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لئلا يفضى الى قطيعة الرحم المحرمة ومعلوم ان الاختين من الرضاع ليس بينهما رجم محرمة في غير النكاح ولا ريب على ما بيننا من اخوة الرضاع كما ذكره غير تحريم احدهما على الآخر فلا يعتق عليه بالملك ولا يرثه ولا يستحق النفقة عليه لا يثبت له عليه لاية النكاح لا الموت لا يعقل عنه ولا يدخل في الوصية والتوقف على قربة وذوى رحمه ولا يحرم التفريق بين الام وولدها الصغير من الرضاعة ويحرم من النسب التفريق بينهما في الملك كما يحرم بينهما في النكاح سواء ولو كان ذلك شيئا من المحرمات بالرضاع لم يعتق عليه بالملك اذا حرمت على الرجل امه وبنته واخوته وعمته خالته من الرضاعة لويلزم ان يحرم عليه ام امرأته التي ارضعت امرأته فانه لا نسب بينهما وبينها ولا مصاهرة ولا رضاع والرضاعة اذا جعلت كالنسب حاكم لا يلزم ان يكون مثله في كل حكم بل ما اترقافيه من الاحكام ضعافا اجتماعية منها وقد ثبت جواز الجمع بين الميتين بينهما مصاهرة محرمة كما جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على ابنته من غيرها وان كان بينهما ما تحريم يمنع جواز نكاح احدهما الاخر لو كان ذكر افهذا نظير الاختين من الرضاعة سواء لان سبب تحريم النكاح بينهما في انفسهما ليس بينهما وبين الاجنبي منهما الذي لا رضاع بينهما وبينهما ولا صهر وهذا مذهب لائمة الاربعة وغيرهم واحتج احمد بان عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة على ابنته ولو ينكر ذلك طاعة قال البخاري جمع الحسن بن الحسن بن علي بن بنى عمى ليلة وجمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على ابنته وقال بن شبرمة لا بأس به وكرهه الحسن مرة ثوقا لا بأس به وكرهه جابر بن زيد للقطيعة وليس فيه تحريم لقوله عز وجل **احل لكم** امرؤكم هذا كلام البخاري بالجمل فثبت احكام النسب من جهة لا يستلزم ثبوتها من كل جهة او من جهة اخرى فلا بد من ان يثبت على ما سلم من انما

المؤمنين في التحريم والحكمة فقط لا في المحرمية فليس لحدان يتخلو بهن ولا ينظر اليهن بل قد ادمهن الله بالاحتجاب عن حرم عليهن كما نحن
من غير اقرار بهن من بينهن وبينه رضاع فقال تعالى **وَإِذَا سَأَلَ الْمَوْهُنُ مَا قَسَا لَوْهْنُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ كَانَ لَيْسَ بِهِ حَرَامٌ** وهذا الحكم لا يتعدى الى
اقرار بهن البتة فليس بناتهن اخوات المؤمنين يحرم من علي رجالهم ولا بنوهن اخوة لهم يحرم عليهن بناتهن ولا اخواتهن اخواتهن خالات
واخوال بل من حلال للمسلمين باتفاق المسلمين وقد كانت ام الفضل اخت ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت العباس
وكانت اسماء بنت ابى بكر اخت عايشة تحت الزبير وكانت ام عايشة تحت ابى بكر ام حفصة تحت عمر وليس للرجل ان يزوج امر
امه وقد تزوج عبد الله بن عمر واخوته واولاد ابى بكر واولاد ابى سفيان من المؤمنات لو كانوا اخوات لهن لم يجز ان يتكوهن فلو تشر
الحكمة من امهات المؤمنين الى اقرار بهن الا ان من ثبوت حكم من احكام النسب بين الامه وبينهن ثبوت خيرة من الاحكام وما
يدل على ذلك ايضا قوله تعالى **وَالْحَرَامَاتُ وَحَلَالُكُمُ الْبَنَاتُ وَالَّذِينَ مِنْ صُلْبِكُمْ** ومعلوم ان لفظ الابن اذا اطلق لوي دخل فيه ابن الرضاع
فكيف اذا قيد بكونه ابن صلب قصدا لخراج ابن التبن بهذا لا يمنع اخراج ابن الرضاع ويوجب دخوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى
الله عليه وسلم امر سودة بنت سميل ان ترضع سألما مولى ابن حذيفة ليصير محرما لها فارضعت له بلبن ابى حذيفة زوج حماد وصار ابنها محرما
بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان هذا الحكم مختصا بساكن او عامما كما قاله ام المؤمنين عايشة فبقى سألما محرما لها كغيرها
ارضعت له وصارت امه ولو يصير محرما لها لكونها امرأة ابيه من الرضاعة فان هذا لا تأثير فيه لرضاعة سودة له بل لو ارضعت له جارية
له او امرأة اخرى صارت سودة امرأة ابيه وانما التأثير لكونه ولدها نفسها وقد علل بهذا في الحديث بنفسه لفظه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ارضعيه فارضعت له خمس رضعات وكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ولا يمكن عوى الاجماع في هذه المسألة ومن ادعاه
فهو كاذب فان سعيد بن المسيب ابا سلمة بن عبد الرحمن سليمان بن يسار وعطاء بن يسار ابا قلابة لو كانوا اثبتون التحريم بلبن الفحل
وهو مروى عن الزبير وجماعة من الصحابة كما سياتى انشاء الله تعالى كانوا يرون التحريم انما هو من قبل الامهات فقط فهو لا اذا لم يجعلوا
لمرضع من لبن الفحل دلالة فان لا يخرج مواعيل امرته ولا على الضمير امرأة الفحل بطريق الاولى فعلى قول هؤلاء فلا يحرم على المرأة ان تزوج
من الرضاعة ولا ابنه من الرضاعة **فان قيل** هؤلاء لا يثبتون النبوة بين المرتضع وبين الفحل فلو ثبتت المصاهرة لانها فرع ثبوت نبوة
الرضاع فاذا التثبت له لو ثبتت فرعها وآما من اثبت نبوة الرضاع من جهة الفحل كما دللت عليه السنة الصحيحة الصريحة وقال به
جمهور اهل الاسلام فانه ثبتت المصاهرة بهذه النبوة فحل قال احد من هب الى التحريم بلبن الفحل ان زوجة ابيه وابنه من الرضاعة
لا يحرم **قيل** المقصود ان في تحريم هذه تراخا وانه ليس مجمعا عليه في النظر في ما خذله هل هو الغاء بلبن الفحل وانه لا تأثير له او الغاء
المصاهرة من جهة الرضاعة وانه لا تأثير لها وانما التأثير لمصاهرة النسب لا شك ان المأخذ الاول باطل لثبوت السنة الصريحة بالتحريم
بلبن الفحل وقد بينا انه لا يلزم من القول بالتحريم اثبات المصاهرة به الا بالقياس وقد تقدم ان الفارق بين الاصل والفرع اضعاف
اضعاف اجماع وانه لا يلزم من ثبوت حكم من احكام النسب ثبوت حكم اخر ويدل على هذا ايضا انه سبحانه لم يجعل ام الرضاع واجب
الرضاعة داخله تحت امهاتنا واخواننا فانه سبحانه قال **مَنْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ اُمَّهَاتُكُمْ وَآخَوَانُكُمْ وَقَالَ اُمُّهُائِكُمْ اَلَا فِي اَرْصَعْتُمْ كَوَاخُوَانُكُمْ**
مِنْ الرِّضَاعَةِ فدل على ان لفظ امهاتنا عند الاطلاق انما يراد به الام من النسب وان ثبت هذا فقول الله تعالى **وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ** مثل قوله
وَأُمَّهَاتُكُمْ انما هن امهات نسب فلا يتناول امهاتهن من الرضاعة ولو اراد التحريم لقال امهاتهن الاتى ارضعنهن

وهذا على أصل من يقول الزيادة على النص نسخ الزم قالوا هو كلام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الأمة بسنته وكافوا لا يرون
التحريم به فخصم عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زرمعة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق
أمرأة الزبير بن العوام قالت زينب كان الزبير يدخل علي إذا امتشط فيأخذ بقرن من قرون راسي يقول اقبل علي فحدثني ما رى أنه أبي وما
ولد منه أخوتي ثوان عبد الله بن الزبير أرسل إلى يحط بم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير وكان حمزة للكلبية فقالت لرسوله هل
تحل لهما ما هي ابنة اخته فقال عبد الله إنما أردت بهذا المنع من قبلك أما ما ولدت أسماء فهم أخوتك وما كان من غير أسماء فليسوا لك
بأخوة فإرسلي فسئلت عن هذا فإرسلت فسألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرين فقالوا لها إن الرضاة من قبل الرجل لا
تحرم شيئاً فانكم يا أياه فلم تزل عنده حتى هلك عنها قالوا ولو ينك ذلك الصحابة رضي الله عنهم قالوا ومن المعلوم أن الرضاة من جهة
المرأة لا من الرجل **قال** الجمهور ليس فيما ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة فلا يجوز العدول عنها أما القرآن فإنه بين أمرين
أما أن يتناول الأخ من الأب من الرضاة فيكون الأهل على تحريمها وأما أن لا يتناولها فيكون ساكتاً عنها فيكون تحريم السنة لها تحريمها
مبتدأ ومخصصاً للعقولة أهل الكواثر اذ لكم والظاهر يتناول لفظ الأخت لها فإنه سبحانه عمداً لفظ الأخوات من الرضاة قد خالفه كل
من أطلق عليها اخته ولا يجوز أن يقال إن اخته من أبيه من الرضاة ليست اختاً له فإن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل لعائشة أخته
لا فلم فإنه عمك فثبت العمومة بينهما وبينه بل إن الفحل حلة فإذا ثبت العمومة بين المرتضعة وبين أخي صاحب اللبن فثبت الأخوة
بينها وبين ابنه بطريق الأولى ومثله فالسنة بينت مراد الكتاب لا أنها خالفته وغايتها أن يكون أثبت تحريم ما سكت عنه تخصيص
ما لو يرد عمومها وأما قولكم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون التحريم بذلك فدعوى باطلة على جميع الصحابة فقد صح عن
علي كرم الله وجهه إثبات التحريم به وذكر البخاري في صحيحه أن ابن عباس أرسل عن رجل كنت له امرأة أن أرضعت أحداً ما جارية و
الأخرى غلاماً يحل أن ينكحها فقتل ابن عباس المقاتل واحد هذا الأثر الذي استدلت به صريح عن الزبير أنه كان يعتقد زينب ابنة
بنتك الرضاة وهذه عائشة أم المؤمنين كانت تفتي أن لبن الفحل ينشر الحرمة فلم يبق بأيديكم إلا عبد الله بن الزبير وابن يقم من
هو كلام الذين سألتم فافقوها بأحل فجمهورون غير مسميين لم يقل الراوي فسألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرين
بل أعلمها أرسلت فسألت من لم يبلغه السنة الصحيحة منهم فأتاها بها اقتاها به عبد الله بن الزبير ولو يكن الصحابة إذا ذلك متوافرين
بالمدينة بل كان معظمهم أكابرهم بالشام والعراق ومصر وأما قولكم أن الرضاة إنما هي من جهة الأم فما أجوابان يقال أما اللبن للأب
الذي ثار بوطية الأم وعائلته وبالله التوفيق **فإن قيل** فهل تثبت لبوة صاحب اللبن لو تثبت أمومة المرضعة أو ثبتت ابوة فزع
على ثبوت أمومة المرضعة قيل هذا الأصل فيه قول الفقهاء وهو وجهان في مذهب أحمد والشافعي وعليه مسألة من لا يرع زوجات
فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعتين فأنهن لا يصرن أمهات لأن كل واحدة منهن لو أرضعها خمس رضعات هل يصير الزوج
أباً للطفلة فيه وجهان أحدهما لا يصير أباً كما لو تصر المرضعات أمهات في الثاني وهو الأصح يصير أباً لكون الولد لا يرضع من لبنه خمس
رضعات فليكن الفحل أصل بنفسه غير متفرع على أمومة المرضعة فإن الأبوة إنما تثبت بمحصول الرضاة من لبنه لا لكون المرضعة
أمه ولا بجي هذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله مثلك فإن عندنا قليل الرضاة وكثيره محرم فالزوجات الأربع أمهات للرضيع فإذا
قلنا بثبوت الأبوة وهو الصحيح حرمت المرضعات على الطفل لأنه ربيهن من موطوءات أبيه فجو ابن بعلم أن قلنا لا تثبت الأبوة ثم

عليه بهذا الرضاع وعلى هذه المسألة ما لو كان لرجل خمس بنات فارضعن طفلاً كل واحدة رضعة لم يمتز امهات له ولا يصير
الرجل جلاً له واولاده الذين هم اخوة المرضعات اخواله خالات على جميع احوال يصير جلاً واخوه من خالائه قد كمل للرضع
خمس رضعات من لبن بناته فصار جلاً كما لو كان المرتضع بنتاً واحدة واذا صار جلاً كان اولاده الذين هم اخوة البنات اخوالاً وخالاتاً
لانهم اخوة من كمل له منهم خمس رضعات فانزلوا بالنسبة اليه منزلة ام واحدة والاخر لا يصير جلاً ولا اخواتهن خالات لان كونه
جلاً فرع على كون ابنته اما لو كان اخوها فرعاً على كون اخته اما لو ثبت لاصل فلا يثبت فرعه وهذا الوجه اصح في هذه المسألة
بخلاف التي قبلها فان ثبوت الابوة فيها لا تستلزم ثبوت الامومة على الصحيح والفرق بينهما ان الفرعية متحققة في هذه المسألة بين
المرضعات ابيهن فانهم بناته واللبن ليس له التحريم هنا بين المرضعة وابنها فاذا التكن ما لو يكن ابوها جلاً بخلاف تلك فان التحريم
بين المرتضع وبين صاحب اللبن فسواء ثبت امومة المرضعة او لا فعلى هذا اذا قلنا يصير اخوه من خالائه يكون كل واحد منهم
خالاً له فيه وجهان أحدهما لا تكون خالة لانه لم يرضع من لبن اخواتها خمس رضعات فلا يثبت الحؤوله والثاني ثبت لانه قد كمل
من اللبن المحرم خمس رضعات وكان ما يرضع منها ومن اخواتها مثبته الحؤوله ولا يثبت امومة واحدة منهم اذ لم يرضع منها
خمس رضعات لا يستبعد ثبوت حؤوله بلا امومة كما ثبت في لبن الفحل ابوة بلا امومة وهذا ضعيف والفرق بينهما ان الحؤوله فرع
مخصص على الامومة فاذا الوثبت لاصل فكيف يثبت فرعه بخلاف الابوة والامومة فانها اصلان لا يلزم من انتفاء احدهما انتفاء
الاخر وعلى هذا المسألة ما لو كان لرجل ام واخنة ابنة وزوجة ابن فارضعن طفلة كل واحدة منهم رضعة لم تصر واحدة منهم
امها وهل تحرم على الرجل على جميع احوال ما تقدم والتحريم ههنا بعيد فان هذا اللبن الذي كمل للطفل لا يجعل الرجل اباً له ولا جلاً
ولا اخلاً ولا خالة والله اعلم **فصل** وقد دل التحريم بلبن الفحل على تحريم المخلوقة من ماء الزاني فحالة الاولى الاخرى لانه اذا
حرم على من يتكلم من قد تغذت بلبن ثار بطنه فكيف يحل له ان يتكلم من قد خلق من نفس مائه بوطيه وكيف يحرم الشارع بنية من
الرضاع لما فيها من لبن كان على الرجل سبباً فيه فربما كان له نكاح من خلقت من نفس طيه فغاية هذا من المستحيل فان البعضية
التي بينه وبين المخلوقة من مائه اكمل اتم من البعضية التي بينه وبين من تغذت بلبنه فان ثبت الرضاع فيها جزء ماء من
البعضية والمخلوقة من مائه كاسمها مخلوقة من مائه فنصفها او اكثرها بعضه قطعاً والشرط الاخر للام وهذا قول جمهور المسلمين لا يعرف
في الصحابة من اباحها ونص الامام احمد على ان من تزوجها قتل بالسيف محصناً كان او غيره واذا كانت بنته من الرضاعة بنتاً في
حكمين فقط الحرمية والمحرمية وتختلف سائر احكام البنات عنها او تخرجها عن التحريم ويوجب حلها فكذلك بنته من الزنا يكون بنتاً في
التحريم وتختلف احكام البنات عنها لا يوجب حلها والله سبحانه خاطب العرب بما تعقله في لغاتها ولفظ البنات لفظ لغوي لو نقله الشارع
عن موضعه الاصل كلفظ الصلوة والايمان ونحوهما فيحل على موضعه اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه الى غيره فلفظ
البنات كلفظ الاخر والعلم والام والخال الفاظ باقية على موضوعاتها اللغوية وقد ثبت في الصحيح ان الله تعالى انطق ابن الزاني بقوله
ابى فلان الراعي وهذا الانطاق لا يحتمل واجمعت الامة على تحريم امه عليه خلقه من مائه لماء الزاني خلق واحد اثم ما فيه
سواء وكونه بعضاً له مثل كونه بعضاً لها وانقطاع الارث بين الزاني وابنته لا يوجب جواز نكاحها ثم من العجب كيف يحرم صاحب هذا
القول ان يستثنى الانسان بيده ويقول هو نكاح لبيد لا ويجوز للناس ان يتكلم بعضهم ثم يجوز له ان يستقرش بعضه الذي خلقه الله

من مائه واخرجه من صلبه كما يستفرش الاجنبية **فصل** والحكم الثالث انه لا يحرم المصصة والمصتان كما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحرم الا خمس رضعات هذا موضع اختلف فيه العلماء فان ثبت طائفة من السلف ان خلف التحريم بقليل الرضاع وكثيرا هذا يروى عن علي بن عيسى هو قول سعيد بن المسيب الحسن الزهري قتادة والحكم وحادوا ولا نزاع في الثوري وهو مذهب مالك وابي حنيفة وزعم الليث بن سعد ان المسلمين اجمعوا على ان قليل الرضاع وكثيرا يحرم في المهد ما يفيطر به الصائم وهذا رواية عن الامام احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت التحريم باقل من ثلث رضعات هذا قول ابى ثور ابى عبيد وابن المنذر وداود ابن علي هو رواية ثانية عن احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت باقل من خمس رضعات وهذا قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوس وهؤلاء الروايات الثلث عن عائشة والرواية الثانية عنها انه لا يحرم اقل من سبع والثالث لا يحرم اقل من عشر والقول بالخمس مذهب الشافعي احمد في ظاهر مذهبه وهو قول ابن حزم وخالف داود في هذه المسألة فتحة الاول ان يستحج على التحريم بيسر الرضاعة فحيث وجد اسمها وجد حكمها والنبى صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب هذا موافق لاطلاق القرآن ثبت في الصحيحين عن عتبة بن الحارث انه تزوج ام يحيى بنت ابى اهاب فجات امه سوداء فقالت قد ارضعتكما فذكر النبى صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد زعمت ان قلما رضعتمكما ولم تسأل عن عدد الرضاع قالوا لانه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قلوبهم وكثيره كالوطى الموجب له قالوا ولان انشاز العظم انبات اللحم يحصل بقليل كثيرة قالوا لان اصحاب الاعداء اختلفوا قولهم الرضعة وحقيقتها واضطربت اشدا لاضطراب ما كان هكذا لم يجعله الشارع نصا بالعدم مضبطة العلم به **قال** اصحاب الثلث قد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لا تحرم المصصة والمصتان عن ام الفضل بنت الحارث قالت قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم الاملاجة والاملاجات في حديث اخر ان رجلا قال يا رسول الله هل يخرج الرضعة الواحدة قال لا وهذه احاديث صحيحة صريحة رهاهم مسلم في صحيحه فلا يجوز العدول عنها فان ثبتنا التحريم بالثلث لعموم الآية ونفيما التحريم بما دونها بصرح السنة قالوا ولان ما يعتبر فيه العدد والتركيب في هذه الثلث قالوا ولا انها اول مراتب الجمع وقد اعتبرها الشارع في مواضع كثيرة جدا **قال** اصحاب الخمس الحجة لنا ما تقدم في اول الفصل من ان الاحاديث الصحيحة الصريحة وقد اخبرت عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي ولا امر على ذلك قالوا ويكفي في هذا قول النبى صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل ارضعي سالما خمس رضعات تحرمي عليه قالوا واما اعلم الامة بحكم هذه المسألة هي نساء النبى صلى الله عليه وسلم وكانت عائشة اذا ارادت ان تدخل عليها اعلامت احدى بنات اخواتها او اخواتها فارضعته خمس رضعات قالوا ونفى التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهي ثلثة احاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جوابا للسائل بعضها تاسيس حكم مبتدأ قالوا واذا اعلقنا التحريم بالخمس لو كن قد خالفنا شيئا من النصوص التي استدللت بها وانما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس تقييدا لمطلق بيان لا نسخ ولا تخصيص اما من علق التحريم بالقليل والكثير فانه يخالف احاديث نفى التحريم بالرضعة والرضعتين اما صاحب الثلث فانه وان لم يخالفها فهو مخالف للاحاديث الخمس قال من لم يقيد بالخمس حديث الخمس لم يتقله عائشة نقل الاخبار فحججه به وانما نقلته نقل القرآن والقرآن انما ثبت بالتواتر الامة لم تنقل ذلك قرأنا فلا يكون قرأنا واذا التكن قرأنا ولا خبرا متنعرا ثبت الحكم به **قال** اصحاب الخمس الكلام في ما نقل من القرآن احدا في فصلين احدهما كونه من القرآن والثاني وجوب العمل به ولا ريب انهما حكمان متغايران فان الاول يوجب انعقاد الصلوة به وتحريمه

على الحديث وقراءته على الجنب غير ذلك من احكام القران فاذا انتفت هذه الاحكام لعدم التواتر ولم ينزل انتقال العمل به فانه يكفي فيه الظن قد اجتمع كل واحد من الامة الاربعة به في موضع فاجتبه الشافعي واحمد في هذا الموضع واجتبه ابو حنيفة في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات واجتبه مالك والصبابة قبله في فرض الواحد من الدالام انه السادس بقراءة ابي وان كان رجل يورث كالاثة او امرأة وكلاءة او اخوة او اخوات فلكل واحد منهما السدس فالتاس كلهم اجتمعوا في القراءة والمستند للاجماع سواها قالوا وما قولكم اما ان يكون نقله قرأنا او خبرا قلنا بل قرأنا صريح قولك لو كان يجب نقله متواترا قلنا حق اذا نسخ لفظه او بقي اما الاول فمنوع والثاني مسلم وغاية الامر انه قرأنا نسخ لفظه بقوله فيكون له حكم قوله الشيخ والشيخ اذا زينا فارجوهما كما اكتفى بنقله احاد او حكمه ثابت وهذا مما لا جواب عنه وفي المسألة مذهبنا اخرا نضعيفان **احدهما** ان التحريم لا يثبت باقل من سبع كما سئل طاووس عن قول من يقول لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات فقال قد كان فيك ثم حدث بعد ذلك امر جاء بالتحريم المرأة الواحدة تحريم وهذا المذهب دليل عليه **الثاني** التحريم انما يثبت بعشر رضعات هذا يروى عن حفصة وعائشة رضي الله عنهما وفيها مذهب اخر وهو الفرق بين ابي النبي صلى الله عليه وسلم وغيره قال طاووس كان لا يزوج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات محرقات لسائر الناس رضعات معلومات فتروك ذلك بعد ذلك قديين الصحيح من هذه الاقوال والله التوفيق

فصل في ما هي الرضعة التي تنفصل من اختها وما احدها قيل الرضعة فعلة من الرضاع في مدة منه بلا شك كضربة وجلسة واكله فمضى التقوى الشدي فامتنع منه ثورته باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة لان الشرع ورد بذلك مطلقا فحمل على العرف والعرف هذا والقطم العارض لتنفس او استراحة يسيرة اولشئ يلبيه ثوبعود عن قريب لا يخرج به عن كونه رضعة واحدة كما ان الاكل اذا قطع اكلته بذلك ثورعاد عن قريب لو يكن ذلك اكلتين بل واحدة هذا مذهب الشافعي ولهم فيما اذا قطعت الرضعة عليه ثورعاده وجهان **احدهما** انها رضعة واحدة ولو قطعت مرارا حتى يقطع باختياره قالوا لان الاختيار يفعل الرضعة ولهذا لو ارضع منها وهي نائمة حسب رضعة فاذا قطعت عليه لم يعدد به كما لو شرع في اكله واحدة امر بها الطبيب فيجاء بشخص فقطعها عليها ثورعاد فانها اكلت واحدة والوجه **الثاني** انها رضعة اخرى لان الرضاع يصح من المرتضع ومن المرتضعة ولهذا لو ارضع وهو نائم او احتسب رضعة ولهم فيما اذا انتقل من ثدي الى ثدي غيرها وجهان **احدهما** لا يعتد باحد منهما لانه انتقل من ثدي الى الاخرى قبل تمام الرضعة فلو تم الرضعة من احدهما ولهذا لو انتقل من ثدي المرأة الى ثديها الاخرى كانت رضعة واحدة والوجه **الثاني** انه يحتسب من كل واحد منهما رضعة لانه ارضع وقطعه باختياره من شخصين اما مذهب الامام احمد فقال صاحب المغنر اذا قطع قطعاً بينا باختياره كان ذلك رضعة فان عاد كان رضعة اخرى فاما ان قطع لضيق نفس او للانتقال من ثدي الى ثدي او لشئ يلبيه او قطعت عليه المرتضعة نظرا فان لم يعدد قريبا ثدي رضعة وان عاد في الحال ففيه وجهان احدهما ان الاولى رضعة فاذا عاد في رضعة اخرى قال هذا اختيار ابي بكر وظاهر كلام احمد في رواية حنبل فانه قال اما ترى الصبي يرضع من الثدي فاذا ادركه النفس امسك عن الثدي ليتنفس او ليسا تريح فاذا فعل ذلك في رضعة قال الشيخ ذلك لان الاولى رضعة لو لم يعد فكانت رضعة وان عاد كما لو قطع باختياره والاخرى ان جميع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي الا فيما اذا قطعت عليه المرتضعة ففيه وجهان لا بد لو حلف لا اكلت اليوم الا اكلة واحدة فاستلام الاكل نهذا وانقطع لشرب ماء او انتقال من لون الى لون او انتظار لها

قالوا هذه المدة هي مدة الجماعة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصر الرضاعة المحرمة عليها قالوا هذه مدة الثدي الذي قال فيها الرضاعة الاما كان في الثدي اي في زمن الثدي هذه لغة معروفة العرب يقولون فلان مات في الثدي اي في زمن الرضاعة قبل الفطام ومنها الحديث المشهور ان ابراهيم مات في الثدي ان له رضعا في الجنة تتورضاعه يعني ابراهيم ابنه صلوات الله وسلامه عليه قالوا كذلك بقوله الرضاعة الاما فتى الامعاء وكان في الثدي قبل الفطام فهذه ثلاثة اوصاف للرضاعة المحرمة معلوم ان رضاع الشيخ الكبير عار من هذه الثلاثة قالوا اصرح من هذا حديث ابن عباس لرضاع الاما كان في الحولين قالوا واكد ايضا حديث ابن مسعود ولا يحرم من الرضاع الاما انبت اللحو اشتهر لعظم رضاع الكبير لا ينبت لحما ولا ينشتر عظاما قالوا ولو كان رضاع الكبير محرما لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة وتغير وجهي في كربة دخول اخيها من الرضاعة عليها لما راها كبيرا وقال انظر من اخوانك فلو حرم رضاع الكبير لم يكن فرق بينه وبين الصغير ولما ذكره ذلك قال انظر من اخوانك ثم قال فاما الرضاعة من الجماعة فتوخت هذا من المعنى خشية ان يكون قد ارتفع في غير زمن الرضاعة وهو زمن الجماعة فلا تنشر الحرمة فلا يكون اخا قالوا اما حديث سهل في رضاع سألوه هذا كان في اول الهجرة لان قصته نزلت عقيب قوله تعالى ادعوهكم لا ياتهم وهي نزلت في اول الهجرة واما احاديث اشتراط الصغر وان يكون في الثدي قبل الفطام فهي في رواية ابن عباس ابى هريرة وابن عباس انما قدم المدينة قبل الفتح وابو هريرة انما سلوا عام فتح خيبر بلا شك كانهما قدم المدينة بعد قصة سألوه في رضاعه من امرأة ابى حذيفة قال المشبوتون للتحريم رضاع الشيخ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صحة لا يمتري فيها احادنا امر سهلة بنت سهيل ان ترضع سألوا مولى ابى حذيفة وكان كبيرا اذ احية فقال ارضعيه فحرم عليه ثم سألوا الحديث وطرقه والفاظه وهي صحيحة صريحة بلا شك ثم قالوا فهذه الاخبار ترفع الاشكال تبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورة الا ان الرضاعة التي تتم بتمام الحولين او بتراضى الابوين قبل الحولين اذ اري في ذلك صلاحا للرضيع انما هي الموجبة للنفقة على المرأة المرضعة والتي يجبر عليها الابوان احباما كرها ولقد كان في الآية كفاية من هذا لانه تعالى قال الاولاد يرضعون لوالدهن لو لادن كن حولين كاملين لمن اراد ان يرضع الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فامر الله تعالى بالوالدات بارضاع المولود عامين ليس في هذا تحريم للرضاعة بعد ذلك ولان التحريم ينقطع بتمام الحولين كان قوله تعالى امرها تكم الا اني اخصمكم واخوانكم من الرضاعة ولو بقل في حولين لافي وقت دون وقت نزلت على الآيات الاخرى عموما لا يجوز تخصيصه الا بتخصيص له لا نظره لا محقق لا يبين فيه كانت هذه الآثار بعين التي فيها التحريم برضاع الكبير قد جاءت بحجج التواتر واهلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهولة بنت سهيل وهي من المهاجرات زينب بنت ام سلمة وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وراها من التابعين القاسم بن محمد وعروة ابن الزبير وحديد بن قافع وراها عن هؤلاء الزهري ابن ابي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم يحيى بن سعيد الانصاري ربيعة ثم رها عن هؤلاء ابوبن يحيى وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك ابن جهم وشعيب بن يوسف وجعفر بن ربيعة ومعموس سليمان ابن بلال وغيرهم ثم رها عن هؤلاء ائمة الفقهاء والعد الكثر في نقل كافة لا يختلف مخالف لا موالف في صحة ما ذلوا يبق من الاعتراض الا قول القائل كان ذلك خاصا بساكنة كما قال بعض الزواجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم في ذلك فيعلم من تعلق بهذا انه ظن من ظن ذلك منهم رضي الله عنهم هكذا في الحديث ان من قبل ما نرى هذا الا خاصا بساكنة وما ندرى لعله رخص لما لو فاذا هو ظن بلا شك فان الظن لا يعارض به الحسن البصري قال الله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا وشتان بين احتجاج ام سلمة رضي الله عنها بظنها وبين احتجاج عائشة رضي الله عنها

بالسنة الثابتة ولها لما قالت لها عائشة أمك في رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سكتت أم سلمة ولتتفق بحرف وهذا ما
 منها إلى مذهب عائشة ولما انقطع في يدها قالوا قول سحلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أرضعه وهو رجل كبير بيان حكى أنه بعد نزول الحديث
 المذكور ثقلوا ويعلم يقيناً أنه لو كان ذلك خاصاً بساير النعم صلى الله عليه وسلم لا حاق نض على أنه ليس له حديث كما بين في برقة بينه وبين جده
 تجزى عنه فلا تجزى عن أحد بعده وإن يقع ذبح جذعة اضحية من هذا الحكم العظيم المتعلق به حل الفرج وتحريمه وثبوت المحرمية وأخلوة
 بالمرأة والسفر وما يعلم قطعان هذا إلى بيان التخصيص لو كان خاصاً قالوا قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا الرضاعة من الجماعة حجة لنا
 لأن شرب الكبير اللبن يورث في دفع مجامعته قطعاً كما يورث في الصغير قريباً منه **فان قلتم** فائدة ذكره إذا كان الكبير والصغير فيه سواء
قلنا فائدته إبطال تعلق التحريم بالقطرة من اللبن والمصاة الواحدة التي لا تغني من جوع ولا شبع كما ولا تنشر عظاماً قالوا قوله صلى الله
 عليه وسلم الرضاعة إذا كان في الحولين كان في الثدي قبل الفطام ليس بالبلغ من قوله صلى الله عليه وسلم لا يرباها إلا في النسبة وإنما الرضا والنسبة
 ولو يمنع ذلك ثبوتها بالفضل بالامانة الدالة عليه فكذا هذا فالحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه الثابتة كلها حق يجب اتباعها
 ولا تصرف بعضها ببعض لا تعارض بعضها ببعض بل تستعمل كل منها على وجهه قالوا وما يدل على ذلك أن عائشة أم المؤمنين رضيت الله عنها وافقة
 نساء الأمة هي التي روت هذا وهذا هي التي روت أن الرضاعة من الجماعة حرمت حديث سحلة واخذت به فلو كان عند هكلم حديث أن الرضاعة
 من الجماعة مخالفاً لحديث سحلة لما ذهب إليه تركت حديثاً واحداً به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه وكرة الرجل الذي رآه
 عندها وقالت هو اختي قالوا قد صح عنهما أنها كانت تدخل عليها الكبير إذا أرضعته في حال كبره اخت من أخوات الرضاع المحرم ونحن نشهد
 بشهادة الله ونقطع قطعاً تلقاه به يوم القيمة يوم تلقاه أن أم المؤمنين لو تكن ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث ينتهك من العمل
 له انتهاكه لو يكن الله عز وجل الجبر ذلك على يد الصديقة بنت الصديق المبرات من فوق سبع سموات قد عصم الله سبحانه ذلك لعجايب الكرم
 وأحلى المنعم والشرف الرفيع أو عصمة وصانته أعظم صيانه وقوى صيانته حمايته والكذب عنه بنفسه وحيه وكلامه قالوا فنحن نؤمن ونقطع
 ونثبت الشهادة لله بان فعل عائشة هو الحق وإن رضاع الكبير يقطع به من التحريم المحرمية ما يقع رضاع الصغير ويكفيها أمنا وافقه نساء الأمة
 على الإطلاق وقد كانت تناظر في ذلك نساءه صلى الله عليه وسلم ولا تجبنا تغيير قولهن ما أحلنا بل تلك الرضاعة ويكفيها من ذلك
 أنه مذهب ابن عم نبينا وأهل الأرض على الإطلاق حين كان خليفة ومذهب الليث بن سعد الذي شهد له الشافعي بأنه كان وافقه من
 مالك إلا أنه ضيعه أصحابه ومذهب عطاء بن أبي رباح ذكره عبد الزاق عن ابن جريج عنه وذكره مالك عن الزهري أنه سئل عن رضاع الكبير
 فاحتج بحديث سحلة بنت سميل في قصة سالو مولاً في حذيفة وقال عبد الزاق أخيراً في ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم بن سالم بن
 أبي الجعد مولى الأشجعي أخبرني أنه سأل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال روت أن أروجر امرأة قد سقطت من لبنها وناكبر تدلوا روت فقال
 علي كرم الله وجهه لا تنكحها ونهاه عنهما فقولاً سلفنا في هذه المسألة وتلك خصوصاً كالشمس حجة وصرخة قالوا وصرحوا بأحد حديث
 أم سلمة ترفعها لا يجر من الرضاع إلا ما نفع الأمعاء في الثدي في كان قبل الفطام فما اصرحه لو كان سليماً من العلة لكن هذا حديث منقطع لأنه من
 رواية فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة ولو تسمع منها شيئاً لكانت أسن من زوجها هشام بن عمار ما كان مولداً في سنة ستين مولد
 فاطمة في سنة ثمان أو عديت ملئت أم سلمة سنة تسع وخمسين فاطمة صغيرة لو تبلغها فكيف يحفظ عنها ولو تسمع من خالة أبيها شيئاً أو
 سماعها من حديثها أسماء بنت أبي بكر قالوا وإذا نظر العالم المنصف في هذا القول وإن بينه وبين قول من تحل له من الرضا

عن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبرني أنه سأل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال روت أن أروجر امرأة قد سقطت من لبنها وناكبر تدلوا روت فقال علي كرم الله وجهه لا تنكحها ونهاه عنهما فقولاً سلفنا في هذه المسألة وتلك خصوصاً كالشمس حجة وصرخة قالوا وصرحوا بأحد حديث أم سلمة ترفعها لا يجر من الرضاع إلا ما نفع الأمعاء في الثدي في كان قبل الفطام فما اصرحه لو كان سليماً من العلة لكن هذا حديث منقطع لأنه من رواية فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة ولو تسمع منها شيئاً لكانت أسن من زوجها هشام بن عمار ما كان مولداً في سنة ستين مولد فاطمة في سنة ثمان أو عديت ملئت أم سلمة سنة تسع وخمسين فاطمة صغيرة لو تبلغها فكيف يحفظ عنها ولو تسمع من خالة أبيها شيئاً أو سماعها من حديثها أسماء بنت أبي بكر قالوا وإذا نظر العالم المنصف في هذا القول وإن بينه وبين قول من تحل له من الرضا

الحرم بخمسة وعشرين شهرا وستة وعشرين شهرا وسبعة وعشرين شهرا وثلثين شهرا من تلك الاقوال التي لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله لا قول احد من الصحابة تبين الفصل ما بين القولين قد امتنعتي قدام الطائفتين في هذه المسألة ونعل الواقف عليها لو يكن يخطر لسان هذا القول فتبني قوته الى هذا الحد انه ليس بأيدي اصحابه قدرة على تقريره وتصحيحه فاجلس بها العالم المنصف مجلس الحكم بين هذين المتنازعين افضل بينهما بالنجدة والبيان لا بالتقليد قال فلان واختلف القائلون بأحوالين في حديث سملة هذا على ثلاثة مسالك احدها انها منسوخة وهذا مسلك كثير منهم ولو باووا على النسخة منسوخة سوى الدعوى انهم لا يمكنهم ثبات النسخة المعلوم التأخير بينه وبين تلك الاحاديث ولو قلب اصحاب هذا القول عليهم الدعوى ادعوا نسخ تلك الاحاديث بحديث سملة فكانت نظير دعواهم فاما قولهم انها كانت في اول الهجرة وحيز نزول قوله تعالى اذ هو بمكة ولابائهم وراية ابن عباس بن مريضة بعد ذلك فجوابه من جوه **احدا** انها لو بصحاحا بسامعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل لو سمع منه ابن عباس لا دون العشرين حديثا وسائرهما عن الصحابة رضوا الله عنهم **الثاني** ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم لو تحجج احد منهن بل لا غيرهن على عيشة بذلك بل سلكن في الحديث بتخصيصه بسالو وعدم الحاق غيره به **الثالث** ان عائشة رضوا الله عنها نفسها روت هذا وهذا فلو كان حديث سملة منسوخا لكانت عائشة قد اخذت به تركت النسخة او خفا عليها فقد مع كونها في الزانية لهؤلاء الامتنع او في غاية البعد **الرابع** ان عائشة رضوا الله عنها ابتليت بالمسألة وكانت تعمل بها وتناظر عليها وتداولها صواحبا تها فلما امرت بغيرها اعتنا فكيف يكون هذا حكما منسوخا قد بطل كونه ومن الدين جملة ويخفى عليها ذلك ويخفى على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا تذكر لها واحدة منهن المسالك **الثاني** انه مخصوص بسالو دون من عدله وهذا مسلك ام سلمة ومن معها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم وهذا المسلك اقوى ما قبله فان اصحابه قالوا ما تبين اختصاصه بسالو ان سملة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحجاب هي تقتضي انه لا يحل للمرأة ان تبدى زينتها الا لمن ذكر في الآية وسمي فيها ولا يخص من عموم من عدلهم احدا لا بدليل قالوا والمرأة اذا ارضعت اجنبيا فقد ابدت زينتها له فلا يجوز ذلك تمسكا بعموم الآية فعلمنا ان ابداء سملة زينتها لسالو خاص به قالوا واذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من الامامة بامر او اباح له شيئا او نهاه عن شيء وليس في الشريعة ما يعارض ثبت ذلك في حق غيره من الامامة ما لو ينص على تخصيصه واما اذا امر الناس بامر او نهاهم عن شيء فامر واحدا من الامامة بخلاف ما امر به الناس او اطلق لهم ما نهاهم عنه فان ذلك يكون خاصا به وحده ولا نقول في هذا الموضوع ان امر الواحد للجميع باحتماله للواحد باحة للجميع لان ذلك يودي الى اسقاط الامر الاول انتهى الاول بل نقول انه خاص بذلك الواحد المتفق النصوص من تالف ولا يعارض بعضها بعضا تحريم الله في كتابه ان تبدى المرأة زينتها لغير محرم ويا اح رسول الله صلى الله عليه وسلم سملة ان تبدى زينتها لسالو وهو غير محرم عند ابداء الزينة قطعاف يكون ذلك رخصة خاصة بسالو مستثناة من عموم التحريم لا نقول ان حكمها عام فيبطل حكم الآية المحرمة قالوا ويتعين هذا المسلك لا يؤوله نسلكه لزمنا احد مسلكين لا بد منهما اما نسخ هذا الحديث بالاحاديث الدالة على اعتبار الصغر في التحريم واما نسخها به لاسبيل الى احد من الامرين لعدم العلم بالتاريخ وعدم تحقق المعارضة ولا مكان العمل بالاحاديث كلها فان اذا حملنا حديث سملة على الرخصة الخاصة والاحاديث الاخرى على عمومها فيقال لا سالو تعارض لو ينسخ بعضها بعضا وعمل بجميعها قالوا واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين ان الرضا انما يكون في الأحوال انما يكون في التلذذ انما يكون قبل الفطام كان في ذلك ما يدل على ان حديث سملة على الخصوص سواء تقدم او تأخر فلا يخصص بيان الخصوص في قوله هذا لك وحده حتى يتعين طريقا قالوا واما تفسير حديث واما الرضا من المجاعة فاذكر

ففي غاية البعد من اللفظ ولا يتبادر اليه افهام المخاطبين بل القول في معناه ما قاله ابو عبيد الله الناقس قال ابو عبيد الله قولا ما الرضا عنه من الجماعة
يقول ان الذي اذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن انما هو الصبي الرضيع فلما الذي يشبعه من جوعه الطعام فان رضاعه ليس
برضاع ومعنى الحديث انما الرضاع في التحسين قبل الطعام هذا التفسير ابى عبيد الله الذي يتبادر فيه من الحديث الى الاذهان حتى لو احتل
الحديث التفسير على السواء لكان هذا المعنى أولى به لمساعدة سائر الاحاديث لهذا المعنى فكشفنا له ايضا حقا ومما يبين ان غير هذا
التفسير خطأ وأنه لا يجهن ان يرا به رخصة الكبير ان لفظة الجماعة انما تدل على رضاعة الصغير في ثبت رخصة الجماعة وتنفى
غيرها ومعلوم يقينا انه انما اراد جماعة اللبن لا جماعة الخبز واللحم فهذا لا يخطر بالمتكبر ولا السامع فلو جعلنا حكما عاما لويبقى لنا ما يبق
وثبت سياق قوله لما راى الرجل الكبير فقال انما الرضا عنه من الجماعة يبين المراد وانه انما تحرم رضاعة من يجوع الى لبن المرأة والسياق
ينزل للفظ منزلة الصريح فتغير وجهه الكريم صلوات الله وسلامه عليه كراهته لذلك الرجل قوله انظر من اخوانك انما
هو التحفظ في الرضا عنه وانها لا تحرم كل وقت وانما تحرم وقتا دون وقت ولا يفهم احد من هذا انما الرضا عنه ما كان عدلها خمسة افيغير عن
هذا المعنى بقوله من الجماعة وهذا ضد البيان الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ان الرضا عنه تطرد أجوع عن الكبير كما تطرد أجوع
عن الصغير كما لا يهمل فانه لا يعمد في تحية قط يشبعه رضاع المرأة ويترد عنه أجوع بخلاف الصغير فانه ليس له ما يقوم مقام اللبن
فهو يترد عنه أجوع فالكبير ليس في جماعة الى اللبن اصل الذي يوضح هذا انه صلى الله عليه وسلم لو روي حقيقة الجماعة وانما اراد مظنتها
ونزنها ولا يشك انه الصغر فان ابيتم الا الظاهرة وانه اراد حقيقة الرضا عنه لا تحرم رضاع الكبير الا اذا ارتضع وهو جاثم فلوارتضع وهو
شبعان لو ورث شيئا واما حديث الست المصون في الحرمة العظيمة والحكي المنيع فوضع الله عن ام المؤمنين فانها وان رأت ان هذا الرضا عنه
يثبت الحرمة فساتر الزناح النبي صلى الله عليه وسلم تخالفها في ذلك ولا يورث دخول هذا الست المصون الحكي الوفي بهذه الرضا عنه فمستل
اجتهاد واحد الحريين ما جور اجرا واحدا والاخر ما جور اجرين واسعداها بالاجرين من اصاب حكم الله رسوله في هذه الواقعة فكل من
المدخل للست المصون بهذه الرضا عنه والممانع من الدخول فان ثريا لاجر محبت في رضات الله طاعة رسوله وتنفيذ حكمه لها اسوة
بالنبيين الكريمين اللذين اتوا الله عليهما بالحكمة والحكم وخصنهم الحكومة احدهما **فصل** واحدا من كحديث ام سلمة فتعسف بلرم
فلا يلزم انقطاع الحديث من اجل ان فاطمة بنت المنذر لقيت ام سلمة صغيرة فقد يعقل الصغير حال الاشياء ويحفظها وقد عقل محمود
ابن الربيع المجبة وهو ابن سبع سنين يعقل اصغر منه وقد قلتم ان فاطمة كانت وقت وفاة ام سلمة بنت احدى عشر سنة وهذا من
جيد لا سيما المرأة فانها تصلح فيه للزواج فمن هي في حال الزواج كيف يقال انما لا تعقل ما تسمع ولا تدري ما تحدث به هذا هو الباطل الذي
لا ترد به السنن مع ان ام سلمة كانت مصداقة لجدتها اسماء وكانت دارها واحدة فنشأت فاطمة هذه في حجر جدتها اسماء مع
خالة ابيها عاتكة رضي الله عنها وام سلمة وماتت عاتكة رضي الله عنها سنة سبع وخمسين قبل سنة ثمان وخمسين وقد تمكن علم
فاطمة منها واما جدتها اسماء فماتت سنة ثلث وسبعين فاطمة اذ ذاك بنت خمس وعشرين سنة فلذلك كثر سماعها منها وقد ائتمنت
ام سلمة بشئ الحديث الذي رويته سواء فقال ابو عبيد الله ابو معاوية عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن
ام سلمة انها سئلت ما يحرم من الرضا عنه فقالت ما كان في الثدي قبل الطعام فروي الحديث وافقت بوجوبه افاق به عمر بن الخطاب
رضي الله عنه كما رواه الدارقطني من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول لا رضا عنه الا في التحسين الصغير

وافق به ابنه عبد الله رضي الله عنه فقال مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول لا رضاعة إلا لمن ارضع في الصغر لا رضاعة
الكبير وافق به ابن عباس رضي الله عنهما فقال أبو عبد الله محمد بن الحسن عن سيفان الثوري عن عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله
الله عنهما قال لا رضاع بعد فطام وتناظر في هذه المسألة عبد الله بن مسعود وأبو موسى فافق ابن مسعود بأنه لا يحرم إلا في الصغر فجمع
اليه أبو موسى فذكر الدارقطني ابن ابن مسعود قال لا يرضع إلا في الصغر قال لا يرضع إلا في الصغر قال لا يرضع إلا في الصغر قال لا يرضع إلا في الصغر
العظم وأنبت للحق وقد روى أبو داود وحديثنا محمد بن سليمان أن أنباري ثنا وكيع ثنا سليمان بن المغيرة عن أبي موسى لهالي عن أبيه عن
ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت للحق أنبت للحق أنبت للحق أنبت للحق كما ذكره
عبد الرزاق عن الثوري ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصير عن أبي عطية الوادي قال جاء رجل إلى أبي موسى فقال إن امرأتى مرضت فأنفصته
قد دخل حلقى شئ سبقني فشده عليه أبو موسى فاق عبد الله بن مسعود فقال سألت أبا عبد الله عن رجل قال نعم يا موسى فشده على فاق يا موسى
فقال رضيتم هذا فقال أبو موسى لا نسألوني ما دام هذا الحديثين أنظركم فنهذه رأيته وفتواة وما على بن أبي طالب كرم الله وجهه فذكر عبد الرزاق
عن الثوري عن حوير عن الضحاك عن البراء بن سيرة عن علي كرم الله وجهه لا رضاع بعد الفصال هذا بخلاف رواية عبد الكريم عن سالم
ابن أبي نجران عنه لكن حوير لا يجهل بحديثه وعبد الكريم أقوى منه **فصل** المسالك لثالثات حديث سحابة ليس ينسوخ ولا يخص
ولا عام في حق كل واحد إنما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغنى عن غوله على المرأة ويشق احتياجها عنه كحال سالمة امرأة أبي حذيفة
فشال هذا الكبير إذا الرضعة للحاجة أو رضاعه وأما من علة فلا يؤثر إلا رضاع الصغير وهذا مسلك شيخنا الإسلام ابن تيمية رحمه الله
والأحاديث النافية للرضاع في الكبير إما مطلقة فتفيد بحديث سحابة أو عامة في الأحوال فتخصص هذه الحال من عمومها وهذا أولى من
النسب ودعوى التخصيص لشخص بعينه وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من المجانبين قواعد الشرع عيشه لله والله الموفق **ذكر حكم**
صلى الله عليه وسلم في العدد هذا الباب قد تولى سبحانه بيانه في كتابه أتوبيان أوضحه واجمعه بحيث لا تشذ عنه معتدلة فذكر أربعة
أنواع من العدد وهي جملة أنواعها **النوع الأول** علة أحامل بوضع الحمل مطلقاً بائنة كانت ورجعية مقارنة في الحيض أو منقوصة
عنها فقال أولات الأحامل أجملون أن يضعن حملهن وهذا فيه عموم من ثلث جماعات **أحدها** عموم المخبر عنه هو أولات الأحامل فإنه
يتناول جميعهن **الثاني** عموم الحمل فإنه إضافة إليهن إضافة اسم الجمع إلى المعرفة يعم فجعل وضع الحمل جميع الحملين فلو كان لبعضهن
اجل غيره لو يكن جميع الحملين **الثالث** أن المبتلأ والمخبر معرفتين أما المبتلأ فظاهر وأما المخبر وهو قوله تعالى أن يضعن حملهن
ففي تأويل مصل مضاف إلى حملهن وضع حملهن المبتلأ والمخبر إذا كانا معرفتين اقتضى ذلك حصر الثاني في الأول كقوله يا أيها الناس أنتم
الفقر إلى الله والله هو الغني أي تحييد بهذا الحجة جمهور الصحابة على أن أحامل المتوفى عنها عتقا وضع حملها ولو وضعه الزوج على
المغتسل كما افق به النبي صلى الله عليه وسلم لسبعية الإسلامية وكان هذا الحكم والفتوى منه مشتقا من كتاب الله مطابقا **فصل**
النوع الثاني علة المطلقة التي تحيض وهي ثلاثة قروء كما قال الله تعالى المطلقات يكرهن أن ينفسهن أنفسهن ثلاثة قروء **النوع الثالث**
علة التي لا تحيض لها وهي نوعان صغير لا تحيض كبيرة قد نبست من الحيض فبين سبحانه علة النوعين بقوله واللاتي يئسن
من الحيض من نساءكم أن يرتبوا فوجدن ثلاثة أشهر والآية لو تحيضن أي فعدن كذلك **النوع الرابع** المتوفى عنها
زوجها فبين علة بقوله سبحانه واللاتي يتوفون منكم ويؤنسن أنفسهن أربعاً أشهر ثم عسر فلا يتناول

المدخل بها وغيرها والصغيرة والكبيرة ولا يدخل فيه الحامل لأنها خرجت بقوله اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فيجعلن وضع حملهن جميع اجلهن حصراً فيه بخلاف قوله في المتوفى عنهن يتربصن فانه فعل مطلق لا عموم له ايضا فان قوله اجلهن ان يضعن حملهن متأخري الزول عن قوله يتربصن ايضا فان قوله يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً في غير الحامل بالاتفاق فانها لو تمالى حملها فوق ذلك تربصنه فهو ما مخصوص باتفاق وقوله اجلهن ان يضعن حملهن غير مخصوص بالاتفاق هذا ولو كانت السنة الصحيحة بذلك وقعت الحوالة على القرآن فكيف السنة الصحيحة موافقة لذلك مقررة له فهذا اصول العدد في كتاب الله مفصلة مبينة ولكن اختلف في فهم المراد من القرآن دلالة في مواضع من ذلك قد دلت السنة بحمد الله على مراد الله منها ونحن نذكرها ونذكر اولى المعاني واشبهها بما ودلالة السنة عليها فمن ذلك اختلاف السلف في المتوفى عنها اذا كانت حاملاً فقال علي بن عباس جماعة من الصحابة ابعدا الاجلين من وضع الحمل واربعة اشهر وعشراً وهذا الحد القولين في مذهبينا اختلفوا فيكون قال الامام احمد في رواية ابى طالب عنه على بن ابى طالب بن عباس رضي الله عنهما يقولان في المعتدة الحامل ابعدا الاجلين كل ابن مسعود يقول من شاء باهله ان سورة النساء القصص نزلت بعد حديث سبيعة يقضى بينهم اذا وضعت فقد حلت ابن مسعود يقول القرآن اجلهن ان يضعن حملهن في المتوفى عنها والمطلقة مثلها اذا وضعت فقد حلت انقضت عدتها ولا تنقض عدة الحامل انما سقطت حتى يتبين خلقها فانما بان له يلد او رجل عقت به الامة وتنقض به العدة واذا ولدت ولداً وليس في بطنها انخرلوت تنقض العدة حتى تلد الاخر كما ثبتت عن منزه الداعي سبيبه نرجع اربعة اشهر وعشراً اذا التكن حاملاً والعدة من يوم موت ويطلق هذا كلام احمد وقد تناظر في هذه المسألة ابن عباس ابو هريرة رضي الله عنهما فقال ابو هريرة عدتها وضع الحمل قال ابن عباس عدتها اقصى الاجلين فحكم ام سلمة فحكمت لابى هريرة واحتجت بحديث سبيعة وقد قيل ان ابن عباس رضي الله عنه رجع وقال جمهور الصحابة التابعين من بعدهم والائمة الاربعة ان عدتها وضع الحمل لو كان الزوج في مفلسه وضعت حلت قال اصحاب الاجلين هذه قد تناولها عموم ما قد امكن دخولها في كليهما فالأخروج من عدتها باقين حتى تاتي باقصى الاجلين قالوا ولا يمكن تخصيص عموم احدهما بخصوص الاخرى لان كل اية منهما عامة من جهة خاصة من جهة قالوا فاذا لم يكن صول بعض الصور في عموم الاثنين يعني عمال العموم في مقتضاه فاذا اعتدت اقصر الاجلين خلدناهما في اقصاهما وانجموا اجلاها عن هذا بثلاثة اجوبة **احدها** ان صحيح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط كما في الصحيحين ان سبيعة الاسلمية توفى عنها زوجها وهي حبلى فوضعت فارادت ان تنكح فقال لها ابو السنا بل انت بناكحة حتى تعتدي اخر الاجلين فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كذبوا السنا بل قال حلت فاكفى من شئت **الثاني** ان قوله اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نزلت بعد قوله والذين يتوفون منك ويذرون ازواجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً وهذا جواب عبد الله بن مسعود كما في صحيح البخاري عنه يجعلون عليها التغليظ ولا يجعلون لها الرخصة اشهد لنزلت سورة النساء القصص بعد الطول اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن هذا الجواب يحتاج الى تقرير فان ظاهرة ان اية الطلاق مقدمة على اية البقرة لتأخرها عنها فكانت ناسخة لها ولكن النسخ عند الصحابة والسلف اعلم منه عند المتأخرين فانهم يريدون به ثلث معاني **احدها** رفع الحكم الثابت بخطاب الثاني رفع دلالة الظاهر ما بتخصيصه اما بتقييد هو اعم مما قبله الثالث بيان المراد باللفظ الذي بيانه من خارج وهذا اعم من المعنيين الاولين فان مسعود اشار بتأخير نزول سورة الطلاق الى ان اية الاعتدال بوضع الحمل ناسخة لاية البقرة ان كان عمومها مرافاً او مخصوصة ان لو يكن عمومها مراد او مبينة المراد منها او مقيدة لاطلاقها وعلى التقديرات الثلاث فيتعين تقديمها على عموم تلك الاطلاقات وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه في سوجه في العلم ما يبين ان اصول الفقه التي هي اصول الفقه ترجية للقوم وطبيعة لا يتكلمون بها كما ان العربية

ابن رشد عن محمد بن أبي كيران عباد بن الصامة قال لا تبين حتى تقس من الحيضة الثالثة وتصل إلى الصلاة فتعول بغيره من الحيضة
 وهو قول سعيد بن المسيب عن الثوري عن اسحق بن ابراهيم قال شريك له الرحمة وان غطت في الغسل عشرين سنة وهذا أحد الروايات عن الامام
 احمد **والثاني** انه لا تقضي بغيره من الحيضة الثالثة ولا تقف على الغسل في هذا قول سعيد بن جبيرة ولا في رأي الشافعي في قوله لا تقف
 حيث كان يقول الاقراء الحيض هو واحد في الروايات عن الامام احمد اختارها ابو الخطاب **الثالث** انه في عدها بعد انقطاع الدم ولو جاز
 رجعتا حتى يمضي عليها وقت الصلاة التي ظهرت في وقتها وهذا قول الثوري في الرواية الثالثة عن احمد حكاه ابو بكر عنه هو قول أبي حنيفة لكن انقطع
 الدم لا قبل الحيض ان انقطع الدم ولا كثرة انقضت العدة عنها بمجرد انقطاعه واما من قال انها لا تظهر باختلافها في موضعين **احدهما** هل
 يشترط كون الطهر مسبوقا بدم قبله ولا يشترط ذلك على قولين **الاول** هو ما وجدنا في مذهب الشافعي واحدا **الثاني** ما يحتسب لانه طهر بدمه حين
 فكان قولها لو كان قبله حيض الثاني لا يحتسب هو ظاهر نص الشافعي في تجديد لانه لا يسمى من ذوات الاقراء الا اذا رأت الدم **الموضع**
الثاني هل تنقض العدة بالطعن في الحيضة الثالثة حتى تحيض ما وليه على جميع الاحوال احمد وهو قول منصوص عن الشافعي ولا يخفى
 وجه ثالثان حاضتا للعادة انقضت العدة بالطعن في الحيضة وان حاضت لغير العادة بان كانت عادتها ترى لدم في فاشر الشهر فراه في
 اوله لو تنقض حتى يمضي عليها يوم وليه تراخى فاهل يكون هذا الدم محسوبا من العدة على جميع نظائر فانه في جميعها في وقتها فلهذا قلنا
 مذهبنا في الاقراء ان من نصنا في الحيض الدليل على رجوعه احدها ان قوله تعالى *يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ* امان يرايه الاطراف فقط او
 الحيض فقط ومجموعهما الثالث محال اجماعا حتى عند من يحمل اللفظ المشترك على معنييه واذا تعين حمل على احدهما فالحديث في ليه لوجه احدها
 انها لو كانت لاظهار المعتدة بما يكفيها اقراء في الحظ من الثالثة واطلاق الثالثة على هذا مجاز بعيد النصف الثالثة في العدد المخصوص **فان قلتم**
 بعض الطهر المطلق عند اقراءه كامل قيل جوابه من ثلثة اوجه **احدها** ان هذا يختلف فيه كما تقدم فلم يجز اقامة على ان بعض القراء قد
 فدعوى هذا لا يفتقر الى دليل **الثاني** ان هذا دعوى مذهبية اوجب حمل الآية عليها الزام كون الاقراء لاظهار الدجوى المذهبية لا يفسرها
 القرآن يحمل عليها اللغة ولا يعقل في اللغة قطان اللحظة من الطهر تسمى قراءه كمالا ولا اجتمعت اقامة على ذلك فدعواه لا يثبت نقلا ولا اجماعا و
 انما هو مجرد حمل لا يبرهان الحمل شئ والوضع شئ اخرنا ما يفيد ثبوت الوضع لغة او شرعا او عرفا **الثالث** ان القراء امان يكون اسما لمجموع
 الطهر كما يكون اسما لمجموع الحيضة او لبعضه او مشتركين الامر من اشتراكا لفظيا او اشتراكا معنويا او الاقسام الثلاثة باطله فتعين الاول
 بطلان وضعه لبعض الطهر فانه يلزم ان يكون الطهر الواحد عدة اقراء ويكون استعمال اللفظ القراء فيه مجازا واما بطلان الاشتراك المعنوي فبين
 وجهين احدهما انه يلزم ان يصدق على الطهر الواحد انه عدة اقراء حقيقة والثاني ان نظيره وهو الحيض لا يسمى جزءا قراء اتفاقا ووضوح
 لما لغة لا يختلف وهذا لا يخفى به **فان قيل** يختار من هذه الاقسام ان يكون مشتركا بين كلمة جزءه اشتراكا لفظيا او يحمل المشترك
 على معنييه فانه احفظ وبه يحصل البراءة بيقين قيل الجواب من وجهين احدهما انه لا يصح اشتراكه كما تقدم الثاني انه لو حمل مشترك كالمجموع
 حمل على مجموع معنييه اما على قول من لا يجوز حمل المشترك على معنييه فظاهر واما من يجوز حمل على ما فانما يجوز حمله اذ الدليل على انهما
 معاملة الويدل الدليل مقفوع حتى يقوم الدليل على ارادة احدهما او ارادتهما وحكي المتأخرون عن الشافعي والفاخر في يكون انه اذا انفرد عن القرائن
 وجب حمل على معنييه كالا قسم العام لانه احوط ان ليس احدهما اوليه من الآخر ولا سبيل الى معنى ثالثا لا يحل غير ممكن في معنييه فاختار البيهقي
 عن قتادة في الحاجة فلذا جاز اوقات العمل والبرهان احدهما هو المقصود بعينه علم ان الحقيقة غير مرادة اذ لو ارادت لثبتت فتعين الجواب عن قول

المعنيين ومن يقول ان الحمل عليها بالحقيقة يقول ان الربيعين المراد واحد كما علم انه الربيعان **قال** شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في هذه الحكاية عن الشافعي والقاضي نظرهما القاضين من أصلهما الوقت في صيغ العموم لان لا يجوز حملهما على الاستغراق لبدليل فمن يقف في الفاظ العموم كيف يجزم في الالفاظ المشتركة بالاستغراق من غير دليل انما الذي ذكره في كتابه احوالة الاشتراك رأسا وما يدعيه الاشتراك فهو عند من قبل المتواطى واما الشافعي فنصبه في العلم اجل من ان يقول مثل هذا واما استنبط هذا من قوله اذا اوصى لوالديه متكولا المولى من فوق ومن اسفل وهذا قد يكون قاله لا اعتقاده لان المولى من الاسماء المتواطية وان موضعه القدر المشترك بينهما فانه من الاسماء المتضاربة كقوله من كنت مولا فاعلى مولا ولا يلزم من هذا ان يحكى عنه قاعدة عامة من الاسماء التي ليس من معانيها قد مشترك ان يحمل عند الاطلاق على جميع معانيها كقول الذي يدل على فساد هذا القول بجوه **احكام** استعمال اللفظ في معنيها انما هو مجاز اذ وضعه لكل واحد فاما على سبيل الانفراد هو الحقيقة واللفظ المطلق لا يجوز جملة على الجواز بل يجب جملة على حقيقة **الثاني** انه لو قدر انه موضوع لهما منفردين لكل واحد منهما مجتمعين فانه يكون حينئذ له ثلاثة مفاهيم فاحمل على احد مفاهيمه دون غيره بغير موجب يستعمل **الثالث** انه حينئذ يستعمل جملة على جميع معانيه او جملة على هذا وحده وعلى هذا وحده وعلينا ما مستلزم للجمع بين النقيضين فيستعمل جملة على جميع معانيه وجملة على معانيها على بعض معانيها فلو كانت جملة على جميعها على سبيل الراجح ان هذا امر واحد فاما هذه الحقيقة وحدها والثاني الحقيقة الاخرى وحدها والثالث مجموعهما والرابع مجاز هذه وحدها والخامس مجاز الاخرى وحدها والسادس مجازهما معا والسابيع الحقيقة وحدها مع مجازها والثامن الحقيقة مع مجاز الاخرى التاسع الحقيقة الواحدة مع مجازها والعاشر الحقيقة الاخرى مع مجازها والحادي عشر مع مجاز الاخرى الثاني عشر مع مجازها فله اثنا عشر محلا بعضها على سبيل الحقيقة وبعضها على سبيل المجاز فتعين معنى احد مجازي ون سائر المجازات وحقائق تجميع من غير مزج وهو مستعمل الخامس انه لو وجب جملة على المعنيين جميعا لصار من صيغ العموم لان حكم الاسم العام جوب جملة على جميع مفرداته عند التجرد من التخصيص لو كان كذلك لجاز استثناء احاد المعنيين منه لسبق الالذهن منه عند الاطلاق العموم وكان استعماله في احد معنييه بمثابة استعمال الاسم العام في بعض معانيه فيكون متجاوزا في خطأ به غير متمكنا بالحقيقة وان يكون استعماله في معنييه غير محتاج الى دليل وان ما يحتاج اليه من بقاء المعنى الاخر ولو وجب ان يفهم منه الشئ قبل البحث عن التخصيص عند من يقول بذلك في صيغ العموم لا ينبغي الاجمال عنه ان يصير بمثابة سائر الالفاظ العامة وهذا باطل قطعاً واحكام الاسماء المشتركة لا يفارق احكام الاسماء العامة وهذا مما يعلم بالاضطرار من اللغة ولا سيما في هذه الآية على حملها على خلاف ظاهرها ومطلقاً اذ لو حمل على من هم الى حمل القرء على الطرفين احيض معاً ولهذا يتبين بطلان قولهم جملة على المعنيين انما هو طرفة لوقد حمل الآية على ثلثة من الحيض الاطراف كان فيه خروج عن الاحتياط **وان قيل** جملة على ثلثة من كل منهما فهو خلاف فصل القرءات وتصدير الاقواسية قوله وان حمل على احدهما وبينه على جميعها الى اخره قلنا مثل هذا لا يجوز ان يبرى عن دلالة تبين المراد منه كقوله الاسماء المجردة وان خفيت الدلالة على بعض المجتهدين فلا يلزم ان يكون خفية عن مجرم الامة وهذا هو الجواب عن الوجه الثالث فالكلام اذا وليكن مطلقاً يدل على المعنى المراد فلا بد من ميلك المراد واذا تعين ان المراد بالقرء في الآية احدهما كالاها فامارة احيض الى وجوه منها ما تقدم التماس ان استعمال القرء في احيض ظهر منه في الطرفين بل كان سنده تفسير اللفظ في قوله قبل ان يقال لان احيض على الطرفين وهذا ايضا السليم فيكون تفسيره باحيض المستقر للعلوم المستقر وتفسيره بالطرفين في حق حكاية القاسم **قال** الجوزي لا يجوز الجمع بين وجهين في الحديث لا يصح ان يامر ان يقرأ

الطهر هو من الأضداد وقال أبو عبيد الأقران الحيض نفي الأقران لا طهر أو قال لكسائي والقراءات المرأة إذا حاضت قال ابن فاضل المقرات وقات
يكون للطهر مرة وللحيض مرة والواحد قرين يقال المقر وهو الطهر ثم قال قوم يذهبون إلى أن المقر الحيض فكل قول من جعله مشتركاً بين أوقات الطهر الحيض
وقول من جعله لأوقات الطهر قول من جعله لأوقات الحيض فإنه لم يختر واحد منهما بل جعله لأوقاتهما قال أوقات المرأة إذا خرجت من الحيض إلى
الطهر من الطهر إلى الحيض جليل على أنه لا بد من مسمى الحيض في حقيقة يوضحه أن من قال أوقات الطهر تسمى قراءاتاً ما يربط أوقات الطهر التي يخرج منها
الدم والأفصغيرة والأيسة لا يقال أن من طهرها أقراء ولاها من ذات الأقران باتفاق أهل اللغة الدليل الثاني أن لفظ القمر لم يستعمل في كلام الشارع
الحيض لم يوجب عنه في موضع واحد استعماله للطهر فحل في الآية على المعهود المعروف من خطاب الشارع إلى بل متعين فإنه صلى الله عليه وسلم
قال المستحاضة دع الصلوة أيام أقوانك وهو صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن الله تعالى بلغة قومه نزل القرآن فإذا ورد المشترك فكلامه
على أحد معنيين وجب جملة في سائر كلامه عليه إذا ثبتت إرادة الآخر في شئ من كلامه البتة ويصير هو لغة القرآن التي خطبنا بها وإن له
معنى آخر في كلام غيره ويصير هذا المعنى الحقيقة الشرعية في تخصيص المشترك بأحد معنيين كما يخص المتواطي بأحد أفراد بل هذا أول
لأن أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد القبيلتين الشئ باسم تسمية الأخرى بذلك الاسم مسمى آخر ثم تنقسم الاستعمالات بل قال المبرد وغيره
لا يقع الاشتراك في اللغة إلا بهذا الوجه خاصة والواضع لوضع لفظاً مشتركاً البتة فإذا ثبت استعمال الشارع لفظ القمر في الحيض علم أن
هذا لغة فيعين جملة عليها في كلامه يوضح ذلك ما في سياق الآية من قوله ولا تجهلوهن أن كنتم من ما خلق الله في رجا منهن وهذا هو الحيض
وأنه عند عامة المفسرين والخلق في الرحم إنما هو الحيض والوجود في هذا قال المسلف أن الخلف هو الحيض قال بعضهم أن الحيض الحيض
وليقول أحد قط أنه الطهر لهذا لو ينقله من عنى مجمع أقوال أهل التفسير كان يجوز في خبره وإيضاحه قال سبحانه واللاتي يئسن من الحيض من
نساءكم لو كن أن كنتم فعدن ثلثه أشهر والآتي الحيض فحل كل شهر بأمر حيضة وخلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر من الحيض وإيضاحاً
فحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الأمانة تطليقتان عدتها حيضتان في أبو داود وابن ماجه والترمذي قال غريب
لا تعرفه إلا من حديث مظاهر من أسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث وفي لفظ الدارقطني فيه طلاق العبدتتان في ابن ماجه من
حديث عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الأمانة اثنتان عدتها حيضتان أيضاً قال ابن ماجه
في سننه حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت أمرت بريرة أن تعتله
ثلث حيض في المسند عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة فاختارت نفسها وأمرها أن تعتد عدة الحرة وقد فسرها
عدة الحرة بثلث حيض في حديث عائشة قال قبل فذهب عائشة رضي الله عنها أن الأقران لا طهر أقبل ليس هذا بأول حديث خالفه راؤه
فاخذ بروايته دون رايه وإيضاحاً في حديث الربيع بنت معوذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس بن شماس لما اختلعت من
زوجها أن تبرح حيضة واحدة وتلحق بأهلها أو إلا النساء في سنان أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت
من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة وفي الترمذي أن الربيع بنت معوذ اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرت أن يعتد بحيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة وإيضاحاً أن الاستبراء
هو عدة الأمانة قلنا ثبت عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأ أو طاس لا توطأ قبل حتى تضعم ولا غير ذلك حتى تحيض حيضة
أو أكثر أبو داود فقال قيل لا تسلموا استبراء الأمانة بحيضة وإنما هو الطهر الذي هو قبل الحيضة كذلك قال أبو عبد البر وقال غيره

صلى الله عليه وسلم ان يراجعها فترى بطلانها وهي طاهرة قيل ان يسماؤها قال فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء حينئذ صلى الله عليه وسلم
 ان العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء هي الطهر التي بعد الحيضة ولو كان القرم هو الحيض كان قد طلقها قبل العدة لا العدة وكان في ذلك تطويلا واحدا
 وهو غير جائز كما وطلقها في الحيض قال الشافعي قال الله تعالى المطلقات يكرهن ان ينسبن ثلثة قروء فالاقراء عندنا والله اعلم الاطهار
فان قال قلنا ما دل على انها الاطهار قال غيركم الحيض قيل له دلالتان احدى الكتاب الذي دل عليه السنة والاخرى للسان فان قال
 وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطيقوهن بعد ثوبين واخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه انه طلق امرأته
 وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فليراجعها ثم ليس بها
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسك ان شاء طلق بعد قيل ان يسف تلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء اخبرنا مسلم وسعيد
 ابن سائر عن ابن جريج عن ابي الزبير ان سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا طهرت فلتطلق او تمسك
 وتلى النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقتم النساء فطيقوهن بعد ثوبين او في قبل عدتهن قال الشافعي انا شككت فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الله عز وجل ثاوية ان العدة الطهر دون الحيض قرأ فطيقوهن لقبل عدتهن هو ان يطلقها طاهرا لانها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت
 حائضا لم يكن مستقبل عدتها الا بعد الحيض **فان قال** فما للسان قيل القرام وضع لمعنى فلما كان الحيض ما يؤخيه الرحم فيخرج
 الطهر وما يحتبس في الخرج كان معروفا من لسان العرب ان القرم واحبس تقول العرب هو فقير في الماء في حوضه في سقائه وتقول العرب يقرى الطعام
 في شدقه يعني يحبسه في شدقه وتقول العرب اذا حبس الرجل الشئ قرأه يعني حبسه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقرأ في صحافها أي تحبس
 صحافها قال الشافعي اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في
 الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس قالوا ان الله تعالى
 يقول ثلثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما ذكرت احدا من فقهاءنا الا وهو
 يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها قال الشافعي واخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة اذا طعنت المطلقة في الدم من
 الحيضة الثالثة فقد برئت منه واخبرنا مالك عن نافع عن زبدي بن اسلم عن سليمان بن يسار ان الاوصالي يعني ابن حكيم هلك بالشام حين دخلت
 امرأته في الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فالتب معاوية رضي الله عنه الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم
 من الحيضة الثالثة فقد برئت منه برئ منها ولا تورثه ولا يرثها واخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا
 طعنت المرأة في الحيضة الثالثة فقد برئت قال في حديث سعيد بن ابى عروبة عن رجل عن سليمان بن يسار عن عثمان بن عفان عن ابن عمر رضي
 الله عنهما قال اذا دخلت في الحيضة الثالثة ولا رجعة له عليها واخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت
 في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه لا تورثه ولا يرثها اخبرنا مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالون بن عبد الله وابى بكر بن عبد الرحمن
 وسليمان بن يسار عن ابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه لا ميراث بينهما ما زاد غير
 الشافعي عن مالك ولا رجعة له عليها قال مالك ذلك الامر الذي ذكرت عليه هل العلم ببلدنا قال الشافعي ولا يعلان يكون الاقراء الاطهار كما
 قالت عائشة والنساء بهذا اعلم لانه فيهن لا في الرجال والحيض فلا رجعة بهن ثلث حيض حلت ولا يخلد في كتاب الله للفصل معنى ولم يستمر
 تقرون بواحد من القوانين يعني ان الذين انها للحيض قالوا هو الحق برجعتهما حتى يغتسل من الحيضة الثالثة كما قاله على كرم الله وجهه

وابن مسعود رضي الله عنه أبو موسى رضي الله عنه هو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال الشافعي فقيل لهم يعني العراقيين لم يقولوا
 بقول من أحجم بقوله في رتبته هذا عنه ولا يقول أحد من السلف علنا **فإن قال** قائل أين خالفناهم قلنا قالوا حتى تغتسل وتحل لها الصلوة
 وقلتم ان فرطت في الغسل حتى يذهب فت الصلوة حلت فهي لو تغتسل وتحل لها الصلوة انتهى كلام الشافعي قالوا ويبدل على ما لا طهر في
 اللسان قول الأعمش **ع** في كل عام أنت حاسم عروة في محل لا قصاها عزم عراكا في موثره غرا في المحي رفعة في ما ضاع فيها من قروء نسائها
 فالقرء في البيت لا طهر لانه صغيرا طهارته في غزاته واترها عليهم قالوا لان الطهر اسبق الى الوجود من الحيض فكان اولى بالاسم قالوا هذا أحد
 المقامين **ولما** المقام الآخر وهو الجواب عن ادلتكم فنجيبكم بجوابين مجمل مفصل أما المجمل فنقول من انزل عليه القرآن فهو علم بتفسيره
 ومراد المتكلم من كل أحد سواه وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم العدة التي مر الله ان تطلق لها النساء بالاطهار فلا التفات بعد ذلك الى شيء فاعلم
 بل كل تفسير يخالف هذا فباطل قالوا واعلم الامة بهذه المسألة انزل الله سبحانه رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم من بها عايشة لا بها فهم لا في الرجال
 ولان الله تعالى جعل قولهن في ذلك مقبولا في وجود الحيض وأجل لانه لا يعلم الا من جتمعتين فدل على انهن اعلم بذلك من الرجل فاذا قالت ام المؤمنين
 رضي الله عنها ان الاقراء لا طهر فقد **ع** قالت حلام فصلد قوما في ان القول ما قالت حلام **وقالوا** واما الجواب المفصل فنقول كل واحد من
 ادلتكم بجواب خاص فها هو الجواب اما قولكم اما ان يراد بالاقراء في الآية الاطهار فقط او الحيض فقط او مجموعهما الاخر فاجابه ان نقول الاطهار فقط
 لما ذكرنا من الدلالة قولكم للنصف تقضى ثلثة الى اخره قلنا عنه جوابك آلهما ان بقية الطهر عندنا قروء كامل فما اعتدت الا ثلث كوامل الثاني ان
 العرب قهر اسم الجمع على اثنين في بعض الثالث لقوله تعالى **اشهر** اشهر معلوم ما في فاعاشوا وذوالقعدة وعشرون في الحجاة وقسم او ثلثة عشر
 يقولون لقان ثلث عشر سنة اذ ادخل في السنة الثالثة عشر فاذا كان هذا معروفا في لغتهم وقابل الدليل عليه جيب المصير اليه **واما** قولكم
 ان استعمال القروء في الحيض اظهر منه في الطهر مقابل بقولنا نازعكم قولكم ان اهل اللغة يصدر من كتبهم بان القروء هي الحيض فيلزم منه تفسير
 اللفظ ثوبه فونه بقوله فقيل او قال بعضهم هو الطهر **قلنا** اهل اللغة يحكون ان له مسميين في اللغة ويصرون بانه يقال على هذا وعلى هذا
 منهم من يجعله في الحيض اظهر منهم من يحكي اطلاقه عليها من غير ترجيح فاجوبه ربح الحيض الشافعي من ايام اللغة وقد ربح الطهر
 وقال ابو عبيد القرم يصح للطهر الحيض قال الزجاجة اخبرني من اتق به عن يونس ان القرم عندنا يصح للطهر الحيض قال ابو عمرو بن العلاء
 القرم والوقت هو يصح للحيض يصح للطهر اذا كانت هذه نصوص اهل اللغة فكيف يحتجون بقولهم ان الاقراء الحيض **قولكم** ان من جعله
 الطهر فانه يريد اوقات الطهر التي يحوشها الدم والا فالصغيرة والا نسة ليست آمن في ذات الاقراء عنه جوابك **احدهما** المنع بل اذا طلقت
 الصغيرة التي لم تحض ثم حاضت فانها تعتد بالطهر الذي طلقت فيه قرأ على اصح الوجهين عندنا لانه طهر بعدة حيض كان قروءا كما لو كان قبله
حيض الثاني انما وان سلمنا ذلك فان هذا يدل على ان الطهر لا يسمى قروءا حتى يحوشه دما كذا نقول فالدم شرط في تسميته قروءا وهذا
 لا يدل على ان مسماه الحيض هذا كالحسن الذي لا يقال على الا انه لا يشترط كون الشارب فيه الا فهو بحاجة او قد حرم المائدة التي لا يقال للخون الا
 اذا كان عليه طعام والا فهو خوان الكوز الذي لا يقال لسماء الا اذا كان ذا عروة والا فهو كوكب القلم الذي يشترط في صحته اطلاقه على القصبة
 كونها مبرية وبدن البرء فهو انبوب قصبة وانما تشترط اطلاقه ان يكون في موضع منه او من خيرة والا فهو فتحة والقروء شرط اطلاقه على مسماه
 الصنوبر والا فهو جلد الربيط تشترط اطلاقها على مساهان يكون قطعة واحدة فان كانت ملفقة تسمى قطعتين في ملاه واحلة تشترط اطلاقها
 ان يكون ثوبين نازرا او الا فهو ثوب لا ربة لا يقال على المسر لا اذا كان عليه جملة وهي التي تسمى بحجاب تور كانه والا فهو ستر والاطمية

لا يقال للفتاة الا اذا كانت فيها طينة لا في غير العن من لا يقال الا لما له منفذ الا فهو سرب والعري لا يقال للصبي الا اذا كان مصبوخا ولا فهو سرب
 واتخذ لا يقال الا لما اشتمل على المرأة والا فهو سرب والحج لا يقال للعصاة الا اذا كان محنية الرأس الا فهو عصي الركية لا يقال على البعير الا بشرط كون
 الماء فيه والا فهو بئر والوقود لا يقال للحطب الا اذا كان النار فيه والا فهو حطب لا يقال للتراب تری الا بشرط ندائه والا فهو تراب لا يقال للرسالة
 مغلظة الا اذا حلت من بلد الى بلد الا في رسالة ولا يقال للارض قراح الا اذا هيئت للزراعة ولا يقال لهرب العبد باق الا اذا كان هربا من غير
 خوف ولا جوع ولا جهد الا فهو هرب الرقيق لا يقال له رضاب الا اذا كان في الفم فاذا فارقه فهو بصاق والشجاع لا يقال له كمي الا اذا كان شاكيا للمسلم
 والا فهو بطل وفي تسميته بطلا قولان أحدهما لأنه تبطل شجاعته قرنه وضربه وطعنه الثاني لأنه تبطل شجاعة الشجعان عند فعله الاول فهو فعل
 بمعنى فاعل على الثاني فعل بمعنى مفعول هو قيا أس اللغة والبعير لا يقال له راوية الا بشرط حمله للماء والبطيخ لا يسمى مدي الا بشرط كون عليه هدنة
 والمرأة لا تسمى طعينة الا بشرط كونها في طودج هذا في الاصل لا تفقد تسمى المرأة طعينة وان لو تكن في هودج منه في الحديث فرت طعن
 فخره والدلو لا يقال له سجل الا ما دام فيه ماء ولا يقال له اذوب الا اذا امتلأت به والسرب لا يقال نعل الا اذا كان عليه صميت والعظ لا يقال
 عرق الا اذا اشتمل عليه اللحم الخيط الذي لا يسمى سوطا الا اذا كان فيه حرز ولا يقال للحبل قرز الا اذا قر فيه اثنا فصاعدا والقوم لا يسمى رفقة الا اذا كانوا
 انضوا في مجلس واحد سيرا واحدا فاذا انفروا زال هذا الاسم لو نزل عنهم اسم الرفيق وانجارية لا يسمى رصفا الا اذا حيت بالشمس وبالناظر الشمس
 لا يقال لها غزالة الا عند ارتفاع النهار والتوب لا يسمى مطر الا اذا كان في طرفه علمان المجلس لا يقال النادى الا اذا كان اهل فيه والمرأة لا يقال
 لها عاتق الا اذا كانت في بيت بويها ولا يسمى الماء المالح اجاجا الا اذا كانت مع ملوحته مرا ولا يقال للسيرا هطاع الا اذا كان معه خوف ولا يقال
 للقرن محجل الا اذا كان البياض في قوائمها كلها واكثرها وهذا باب طويل لو تفصينا فذلك لا يقال للطهر قراء الا اذا كان قبله دم وبعد دم فاين
 في هذا ما يدل على انه حيض **قالوا** اما توكونه لوحي في كلام الشارع الا الحيض فحين تمنع مجيئه في كلام الشارع للحيض لبنة فضلا
 عن احصائها قال المستحانة دع الصلوة ايام اقرائك فقد اجاب الشافعي عنه في كتاب حرمة ما فيه شفاء وهذا لقطه قال رحمه الله
 ابن اسمعيل بن علي بن اقرء الحيض واحتج بحديث سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 في امرأة استحضت تدع الصلوة ايام اقرائها قال الشافعي وما حدث بهذا سفيان قطا ما قال سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تدع الصلوة عدد الليالي الايام التي كانت تحيض من اوقالات ايام اقرائها الشافعي عن ايوب بن ندى قال هذا
 او هذا فجعله حديثا على ناحيه ما يريد فليس هذا بصدق وقد اخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لمنظر عدد الليالي الايام التي كانت تحيض من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها فقلت تدع الصلوة ثلث غسل ليصل نافع عن سليمان
 بن ايوب يقول مثل احد معني ايوب للذين راها انتهى كلامه قالوا وما الاستلال بقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكفنن ما خلق الله لهن في
 ارجامهن وانه الحيض او الحبل او كلاهما فلا ريب ان الحيض اخل في ذلك لكن تحرير كونه لا يدل على ان القرء المذكور في الآية هو الحيض
 فانها اذا كانت الاطراف فانها تنقضي الطعن في الحيضة الرابعة او الثالثة فاذا ارادت كتمان انقضاء العدة لاجل النفقة او غيرها قالت لو احض
 فتدقضي عدتي وهي كاذبة وقد حاضت انقضت عدتها فحينئذ يكون كالة الآية على ان القرء الاطراف اظهر ونحن نقنع باتفاق الدلالة
 به كون ابنته الاستلال فهو من جانبنا اظهر فان اكثر المفسرين قالوا الحيض الولادة فاذا كانت العدة تنقضي بظهور الولادة فهذا تنقضي
 بظهور الحيض تسوية بينهما في بيان المرأة على كل واحد منهما واما استدلاله لكونه تعالى واللا في يسسن من الحيض من نساء كل يوم

فقد ثبت ثلثة أشهر فجعل كل شهر بأزاء حيضة فليس هذا بصريح فإن القوم هي الحيض بل غاية الآية أنه جعل اليأس من الحيض شرطاً في
الاعتداد بالاشهر فادامت حائضاً لا تستقل إلى عدة الآسأت وذلك أن الأقراء التي هي الأطهار عندنا لا توجد إلا مع الحيض لا يكون بدونه
فمن أين يلزم أن يكون هي الحيض **أما** استدلالكم بحديث عائشة رضي الله عنها إطلاق الأمة طليقتان قروها حيضتان فهو حديث
لا يستدل للنابه عليكم لتقبلوا ذلك منافاه حديث ضعيف معلول قال الترمذي غريباً يعرفه إلا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر
لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى مظاهر بن اسلم هذا قال فيه ابو حاتم الرازي منكرو الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع أنه
لا يعرف وضعفه ابو عاصم ايضا وقال ابو داود هذا حديث مجهول قال الخطابي اهل الحديث ضعفوا هذا الحديث وقال البيهقي لو كان ثابتاً
قلنا به إلا أنا لا نثبت حديثاً يرويه من مجهول عدالة قال الدارقطني الصحيح عن القاسم بخلاف هذا ترى زيد بن اسلم قال سئل القاسم عن
الأمة كوطي قال طليقتان عدتها حيضتان قال فقيل له هل بلغت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا فقال لا وقال البخاري في
تاريخه مظاهر بن اسلم عن القاسم عن عائشة يرفعه طلاق الأمة طليقتان عدتها حيضتان قال ابو عاصم اخبرنا ابن جريح عن مظاهر
تولقيت مظاهر فحدثنا به كان ابو عاصم يضعف مظاهر وقال يحيى بن سليمان ثنا ابن هب قال حدثني اسامة بن زيد بن اسلم انه كان جالساً
عند ابيه فأتاه رسول الأمير فقال لا الأمير يقول لك كعدة الأمة فقال عدة الأمة حيضتان طلاق الأمة ثلث طلاق العبد الحرة
تطليقتان عدة الحرة ثلث حيض ثلث قال للرسول ابن تذهب قال امرئ ان أسألك القاسم بن محمد وسالون عبد الله قال فاقسم عليك لا رجعت
إلى فاخبرني ما يقولان فذهب رجعي إلى أبي فاخبره انهما قالوا كما قال قال له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن عمل به المسلمون قال ابو القاسم بن عساكر في طرفه فلذلك على أن الحديث المرفوع غير محفوظ وأما استدلالكم بحديث ابن عمر
مرفوعاً طلاق الأمة ثلثان عدتها حيضتان فهو من رواية عطية بن سعد العوفي وقد ضعفه غيره واحد من الأئمة قال الدارقطني الصحيح
عن ابن عمر رضي الله عنه ما رواه سالم بن نافع من قوله وروى الدارقطني أيضاً عن سالم بن نافع أن ابن عمر كان يقول طلاق العبد الحرة طليقتان
 وعدتها ثلثة قرو وطلاق الحرة الأمة طليقتان وعدتها عدة الأمة حيضتان **قالوا** والثابت بلا شك عن ابن عمر رضي الله عنهما أن
الأقراء الأطهار قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت
منه ولا ثبوت ولا يروى هذا الحديث ماله إلا على ابن عمر رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنهما ومذهبهم بلا شك أن الأقراء الأطهار
فكيف يكون عندهما عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ولا يذهب إلى ذلك إلا ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنهما
الأخر امرت بريرة أن تعتد ثلث حيض قالوا وقد روي هذا الحديث بثلثة ألفاظ امرت أن تعتد امرت أن تعتد عدة الحرة و امرت أن
تعتد ثلث حيض فعل رواية من روى ثلث حيض فحملوه على المعنى ومن العجب أن يكون عند عائشة رضي الله عنها هذا وهو يقول الأقراء الأطهار
واعجب من أن يكون هذا الحديث بهذا السند المشهور الذي كلهم أئمة ولا يخرج به أصحاب الصحيح إلا مساكين لا من اعتنى بأحاديث الأحكام
وجمعها ولا الأئمة الأربعة وكيف يصبر عن إخراج هذا الحديث من موضعه إلى ما به هذا السند المعروف الذي هو كالشمس شهرة
ولاشك أن بريرة امرت أن تعتد أما انها امرت بثلث حيض فهذا وهم لو نعد إلى خيرة ولبادرنا إليه قالوا وأما استدلالكم بثنان الاستبراء
فلا يريان الصحيح كونه بحيضة وهو ظاهر النص الصريح فلا روجه للاشتغال بالتعليل بالقول انها تستبرأ الطهر فانه خلاف ظاهر نص الرسول
صلى الله عليه وسلم وخلاف القول الصحيح من قول الشافعي رحمه الله خلاف قول الجمهور من الأمة فالوجه العدل إلى الفرق بين البابين فنقول

الفرق بينهما ما تقدم ان العدة وجبت قضاء الحق الزوج فاخصت بزمان حقه وهو الطهر بانها تتكرر فيعلم منها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء **قولك** لو كانت لا قراء الاطهار لم تحصل بالقراءة الاولى لانه لو جامعها انطلق فيه حسبت بقية قرءه ومعلوم قطعا ان هذا الطهر لا يدل على شئ فجوابه انها اذا طهرت بعد طهرين كاملين صححت لانه بانضمامها اليها ولو كان الحيض ذو علامات الادلة انما تحصل بالامور الظاهرة الى اخره جوابه ان الطهر اذا احتوشته دملن كان كذلك اذ لو يكن قراءه ولا بعدا دم فهذا لا يعتد به البتة وقالوا او يزيد ما ذهبنا اليه قوة ان القرء هو الجمع وزمان الطهر اولى به فانه حينئذ يجمع الحيض انما يخرج بعد جمعه قالوا وادخالها في ثلاثة قرء يدل على ان القرء مذكور هو الطهر ولو كان للحيض كان بغير تمام لان واحدا حيضة **فيها** ما احتج به ارباب هذا القول استدلالا وجوبا وهذا موضع لا يمكن فيه التوسط بين الفريقين اذ لا توسط بين القولين فالابدين التحيز الى احد الفريقين ونحن متعيزون في هذه المسئلة الى كابو الصحابة وقائلون بقولهم ان القرء الحيض قد تقدم الاستدلال على صحة هذا القول فنجيب عا رضى به ارباب القول الاخر ليمتدح ما رجعنا له وبالله التوفيق فقول ما استدلالكم بقوله تعالى **فَطَلِقُوهُنَّ** بعد ثبوتهم ان يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون حجة لكم فان المراد طلاقها قبل العدة ضرورة اذ لا يمكن حمل الآية على الطلاق في العدة فان هذا مع تضمنه يكون اللام للظرفية بمعنى في طهره معنى فلا يمكن ايقام الطلاق في العدة فانه سببها والسبب يتقدم المحك اذ انقر ذلك فمن قال لا قرء الحيض فقد عمى بالآية وطلق قبل العدة **فان قلتم** ومن قال انما الاطهار العدة تعقب الطلاق فقد طلق قبل العدة قلنا فبطل احتجاجكم حينئذ وصح ان المراد الطلاق قبل العدة لانها وكلا الامرين يحتمل ان ياد بالآية لكن ارادة الحيض ارجح وبيانه ان العدة فعله ما تعدى معنى معددة لانها تعد وتخص كقوله **واخصوا العدة** والطهر الذي قبل الحيضة مما يعد يخصى فهو من العدة وليس كلام فيه وانما الكلام في ما رآه هو دخوله في معنى القرء الثلاثة المذكورة في الآية ام لا فلو كان النص فطلقوهن لقرئهن لكان فيه تعلق فهنا امران قوله تعالى **يَتَرَبَّصْنَ** بأنفسهن **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** والثاني قوله فطلقوهن بعد ثبوت لا ريب ان القائل افعل كذلك الثلث بقين من الشهر فما يكون المأمور متمثلا اذا فعله قبل محي الثلث وكذلك اذا كان فعله لثلاث مضين من الشهر انما يصديق اذا فعله بعد مضى لثلاث وهو بخلاف حرف الظرف الذي هو في فانه اذا قال فعلته في ثلاث بقين كان الفعل انفعالي نفس الثلث وهم هنا كلمة حسنة وهي انهم يقولون فعلته لثلاث ليال خلون او بقين من الشهر فعلته في الثاني والثالث من الشهر في الثانية او ثالثة فتى ارادوا مضاء الزمان واستقباله اتوا باللام ومتى ارادوا وقوع الفعل فيه اتوا بغير وستر ذلك انهم اذا ارادوا مضى زمن الفعل واستقباله اتوا بالعلامة الدالة على اختصاص لعد الذي يلفظون به بما مضى او بما يستقبل اذ ارادوا وقوع الفعل في ذلك الزمان اتوا بالاداة المعينة وهي ما لا في هذا خير من قول كثير من النحاة ان اللام يكون بمعنى قبل في قولهم كتبه لثلاث بقين قوله فطلقوهن بعد ثبوتهم بمعنى بعد كقولهم لثلاث خلون بمعنى في كقوله تعالى **نَضَعُ الْمَوَازِينَ** **الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ** وقوله فكيف اذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه والتحقيق ان اللام على ما بها للاختصاص بل وقت المذكور كما انهم جعلوا الفعل للزمان المذكور اسما لاختصاصه به فكأنه له قسمة وقرء اخر هو انك اذا اتيت باللام لو يكن الزمان المذكور بعد الاما ضيا او منتظرا ومتى لم يتبغى لو يكن الزمان الجور بها الامقار بالفعل اذا تقرب هذا من قواعد العربية فقوله تعالى **فَطَلِقُوهُنَّ** بعد ثبوت مضاه لاستقبال عدتهن لانها اذا كانت العدة التي يطلق لها النساء مستقبلية بعد الطلاق فالمستقبل بعد ها وانما هو الحيض فان الطاهر لا تستقبل الطهر اذ هي فيه وانما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها هذا المعروف لغة وعقلا وعرفا فانه لا يقال لمن هو في عافية هو

مستقبل العافية ولا من هو في امن هو مستقبل الامن ولا من هو في قبض غله واحرازه هو مستقبل المغل انما المهرود لغة وحرفان
يستقبل الشيء من هو على حال ضللا وهذا اظهر من ان يكثر شواهدا فان قيل فيلزم من هذا ان يكون من طلق في الحيض مطلقا للعدا
عند من يقول لا قراء الاطهار لانها تستقبل طهرها بعد طهرها التي هي في قلنا نعم يلزم ذلك فانه لو كان اول العدة التي يطلق لها المرأة هو
الطهر لكان اذا طلقها في أثناء الحيض مطلقا للعدة لانها تستقبل الطهر بعد ذلك الطلاق **فان قيل** اللام بمعنى في والمعنى فطلقوهن
في عدتهن هذا انما يمكن اذا طلقها في الطهر بخلاف ما اذا طلقها في الحيض قيل الجواب من وجهين أحدهما ان الاصل عدم الاشتراك في الحروف و
الاصل في افراد كل حرف بمعناه فلا عوى خلاف ذلك مردودة بالاصل الثاني انه يلزم منه ان يكون بعض العدة ظرفا لزمان الطلاق فيكون
الطلاق واقعا في زمن العدة ضرورة صحة الظرفية كما اذا طلت فعلته في يوم الخميس بل الغالب في الاستعمال من هذا ان يكون بعض الظرف
سابقا على الفعل لا ريب في امتناع هذا فان العدة تتبع الطلاق ولا يقارنه ولا يقدم عليه قالوا ولو سلمنا ان اللام بمعنى في مساعد على
ذلك قراءة ابن عمر وغيره فطلقوهن قبل عدتهن فانه لا يلزم من ذلك ان يكون القراء هو الطهر فان القراء حينئذ يكون هو الحيض هو المعد
والمحسوبة ما قبل من الطهر يدخل في حكمه تبعاً وضمناً وجهين **احدهما** ان من ضرورة الحيض ان يتقدمه طهر فاذا قيل قد مضى ثلث حيض
في أثناء الطهر كان في ذلك الطهر من مدة التريض كما لو قيل لرجل قم ههنا ثلثة ايام وهو في أثناء ليلة فانه يدخل بقية تلك الليلة في اليوم الذي
يليه كما يدخل ليلة اليومين الآخرين في يومها ولو قيل له في النهار قم ثلث ليال دخل تمام ذلك النهار تبعاً لليلة التي تليها **الثاني** ان الحيض
انما يتم بجماع الدم في الرحم قبله فكان الطهر مقدمة وسبب لوجود الحيض فاذا حلق الحكم بالحيض فمن اوانزه ما لا يوجد الحيض لا يوجد
وبهذا يظهر ان هذا بلغ من الايام والليالي فان الليل النهار متلازمان ليس احدهما سببا لوجود الآخر وهذا الطهر سببا لاجتماع الدم
في الرحم فقوله سبحانه تعالى لعدتهن اي لاستقبال العدة التي يتربص بها وهي يتربص ثلث حيض لا طهر التي قبلها فاذا طلقت في أثناء الطهر
فقد طلقت في الوقت الذي يستقبل فيه العدة المحسوبة وذلك لعدته هي الحيض بما قبلها من الاطهار بخلاف ما لو طلقت في أثناء
حيضة فانها لو طلقت لعدته تحسبها لان بقية ذلك الحيض ليس هي العدة التي تعتد بها المرأة اصلا ولا تبعاً لاصل انما تسمى عدتها لانها
تحيض فيها عن الارحام انما عرف هذا قوله وكفتم المواريث القسط اليوم القسط يجوز ان يكون لام التعليل اي لاجل يوم القيمة وقد قيل ان
القسط منصوب على انه مفعول له اي نضعها لاجل القسط ولا يستوفي شرط نفسه واما قوله تعالى اقم الصلوة لدنوا الشمس فليست
اللام بمعنى في قطعاً بل قيل انما لام التعليل لاجل لدنوا الشمس قيل نعم بمعنى بعد فانه ليس المراد اقامتها وقت الدنوا سواء فسر بالقول
او الغروب انما يومها الصلوة بعد ولا يستحيل حمل آية العدة على ذلك وهذا يستحيل حمل آية العدة عليها فيصير المعنى فطلقوهن بعد عدتهن
فليبقى الا ان يكون المعنى فطلقوهن لاستقبال عدتهن معلوم انما اذا طلقت طهرها استقبلت العدة بالحيض لو كانت الاقراء الاطهار
كانت السنة ان تطلق عائناً لتستقبل العدة بالاطهار فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء هي ان
تطلق طهرها لتستقبل عدتها بعد الطلاق **فان قيل** فاذا جعلنا الاقراء الاطهار مستقبلات عدتها بعد الطلاق بلا فصل ومن
جعلها الحيض مستقبلها على قوله حتى تنقضي الطهر قيل كلام الرب تبارك وتعالى لا يدل ان حمل على فائدة مستقلة وحمل الآية على معنى
فطلقوهن طلاقاً تكون العدة بعد لا فائدة فيه هذا بخلاف ما اذا كان المعنى فطلقوهن طلاقاً يستقبلن فيه العدة لاستقبال
فيه طهر لا تعتد به فانها اذا طلقت عائناً استقبلت طهرها لا تعتد به فلم تطلق لاستقبال العدة ويوضحه قراءة من قرأ فطلقوهن

في قبل عدت من قبل العدة هو الوقت الذي يكون بين يدي العدة تستقبل به كقبل الحائض بوضعه انه لو اريد ما ذكره لقيل في
 اول عدتهم فالفرق بين قبل الشيء واوله واما قولكم لو كانت القروى الحيضة كان قد طلقها قبل العدة قلنا اجل هذا هو الواجب عقلاً
 وشرعاً فان العدة لا يعاقب الطلاق ولا تسبقه بل يجب تأخيرها عنه قولكم وكان ذلك تطويلاً عليها كما لو طلقها في الحيض قبل هذا مبني
 على ان العدة في تحريم طلاق الحائض خشية التطويل عليها وكثير من الفقهاء لا يرضون هذا التعليل فيفسدونه بانها لو وضعت بالطلاق
 فيه واختارت التطويل لم يجز له ولو كان ذلك لاجل التطويل لانهم لم يرضوا كما يباح اسقاط الرجعة الذي هو حق المطلق براضيهما
 باسقاطها بالعوض اتفاقاً وبدونه في احد القولين هذا مذاهب حنابلة حنفية واحداً من الرايتين عن احمد ومالك ويقولون انما حرمت طلاقها
 في الحيض لانه طلقها في وقت غيبته عنها ولو سلمنا ان التحريم لاجل التطويل عليها فالتطويل المضمر يطلقها ايضاً فتنظر مضى الحيضة والطمح
 الذي يليها فلو اخذ في العدة فلا تكون مستقبله لعدتها بالطلاق واما اذا طلقت طاهره فاما تستقبل العدة عقب نقضاء الطهر فلا
 تحقق التطويل قولكم ان القروى مشتق من اجمع وانما اجمع الحيض في زمن الطهر عنه ثلاثة اجوبة احدها ان هذا ممنوع والذي هو مشتق
 من اجمع انما هو من نبات الياه من المعتل من قري يقرى كقصي فيصبي القروى من المهموز من نبات الحمز من قرأ يقرأ كقري يخرجوها اصلان
 مختلفان فانهم يقولون قريت الماء في الحوض قرته اي جمعه ومنه سميت القرية ومنه قرية الغل للبيت الذي تجتمع فيه لانه يقرى بها
 اي يضمها اجمعها **واما** المهموز فانه من الظهور والخروج على وجه التوقيت التحديد منه قرأت القرآن لان قاربه يظهره ويخرجه
 مقدراً محمداً لا يزيد ولا ينقص يدل عليه قوله **ان علياً نكحاً** وقراءته ففرق بين اجمع والقرآن لو كانا واحداً لكان تكريراً محضاً
 لهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما فاذا قرأنا فأتبع قراءته فاذا بيناه فاجعل قراءته نفساً ظاهرة وبياناً لا كما نرى اعم ابو عبيدة ان القرآن
 مشتق من اجمع ومنه قولهم ما قرأت هذه الناقة سلاقاً وقرأه جنيناً هو من هذا الباب اي ما ولدته واخرجته واظهرته ومنفلاً
 يقرى يقرى عليك السلام هو من الظهور البيان منه قولهم قرأت المرأة حيضة او حيضتين اي حاضتها لان الحيض ظهورها كالكمائن
 كظهور الجنين منه قرا القرآن وقرا الوحي وهو الوقت الذي يظهر المطر والريح فانهما يظهران في وقت مخصوص وقد ذكر هذا الاشتقاق المصنفون
 في كتب الاشتقاق ذكره ابو عمرو وغيره ولا ريب ان هذا المعنى في الحيض اظهر منه في الطهر قولكم ان عايشة رضي الله عنها قالت القرءان طهر
 والنساء اعلم بهذا من الرجال فاجواب ان يقال من جعل النساء اعلم بمرام الله من كتابه انهم لمعناه من ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب
 علي بن ابى طالب عبد الله بن مسعود وابى الدرداء وكابر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل ذلك في شأنهن لا يدل على
 انهن اعلم به من الرجال الا كانت كل آية نزلت في النساء تكون النساء اعلم بهما من الرجال فوجب على الرجال تقليد من في معناها وحكمها فيكون
 اعلم من الرجال بآية الرضاع وآية الحيض وتحريم وطى الحائض آية علة المتوفى عنها وآية الحمل الفصلان مدتها وآية تحريم ابداء
 الزينة الا لمن ذكر فيها وغير ذلك من الآيات التي تتعلق بهن في شأنهن نزلت في الرجال تقليد من في حكم هذه الآيات ومعناها
 وهذا الاسبيل اليه البتة وكيف مدار العلم بالوحي على الفهم والمعرفة ووفور العقل والرجال احق بهذا من النساء وافر نصيباً منه بل
 لا يكاد يختلف الرجال والنساء في مسألة الادب والصواب في جانب الرجال كيف يقال اذا اختلفت عايشة وعمر بن الخطاب علي بن ابى طالب
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم في مسألة ان الاخذ بقول عايشة اولى هل الاولى الاقول فيه خليفان مرشدان ان كان
 الصديق معها كما حكى عنه فذلك القول مما لا يعدو الصواب البتة فان النقل عن عمر وعلي رضي الله عنهما ثابت اما عن الصديق فمضى

غربة ويكفيها قول جماعة من الصحابة فيهم مثل عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وأبي موسى رضي الله عنهم فليكن نقول قول المؤمنين رضي الله عنهم وأولئهم على مثال هؤلاء فيقال فلهذا عايشة رضي الله عنها ترى رضا الكبير ينسب المحرمية وينسب المحرمية ومعها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وقد خالفها غيرهم من الصحابة وهي روت حديث التحريم به فلا قلتم النساء اعلم بهذا من الرجال تزحم قولها على قول من خالفها وتقول لأصحابك وهذه عايشة لا ترى التحريم إلا بخمس ضعات معها جماعة من الصحابة وروت فيه حديثين فلا قلتم النساء اعلم بهذا من الرجال قد روت قولها على قول من خالفها **فإن قلتم** هذا حكويته على الرجال فيستوي النساء معهم فيه قيل لا يتعدى حكم العدة مثله إلى الرجال فيجب أن يستوي النساء معهم فيه هذا لأخفاه فيه ثم رجم قول الرجال في هذه المسألة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد لأحد من هذا الحرب بأن الله ضرب الحق على سنانة قلبه قد وافق ربه تبارك وتعالى في حدة مواضع قال فيها قولاً فانزل القرآن بمثل ما قال اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم فضل لأنه في النوم واوله بالعلم وشهد له بأنه حدث ملهم فاذا لم يكن بد من التقليد فتقليد اولى ان كانت الحجة هي التي تفصل بين المتنازعين فتحكيمها هو الواجب **قولكم** ان من قال ان الاقراء أحيض لا يقولون يقول علي بن مسعود ولا يقول عايشة رضي الله عنها فان علياً رضي الله عنه يقول هو الحق برجمتها ما لم تغتسل وانتم لا تقولون بواحد من القولين فهذا غاية ان كان تناقضاً ممن لا يقول بذلك كأصحاب أبي حنيفة فتلك شكاً لا ظاهراً حارها ممن يقول يقول على كرم الله وجهه وهو الامام احمد واصحابه كما تقدم حكاية ذلك فان العدة تبقى عند الاثني عشر تغتسل كما قاله على كرم الله وجهه ومن وافقه ونحن نعتذر عن يقول الاقراء أحيض في ذلك ولا نقول هو الحق بها لو تغتسل فانه وافق من يقول الاقراء أحيض في ذلك وخالفه في توقف انقضاءها على الغسل العارض وجب له مخالفة كما يفعله سائر الفقهاء ولو ذهبنا لعد ما نضم فيه هذا التصرف بعينه لطال فان كان هذا المعارض صحيحاً لم يكن تناقضاً منهم وان لم يكن صحيحاً لم يكن ضعف قولهم في إحدى المسألتين عندنا بما نعلمهم من موافقتهم لهم في المسألة الاخرى فان موافقته اكابر الصحابة وفيهم من فيهم من خلفاء الراشدين في معظم قولهم خير واولى من مخالفتهم في قولهم جميعاً الغائبة بحيث لا يعتد بالبينة قالوا ولو خالفهم من توقف انقضاءها على الغسل بل قلنا لا تنقض حتى تغتسل ويمضي عليها وقت صلوة توافقناهم في قولهم بالغسل نردنا عليهم انقضاءها بوضوء وقت الصلوة لانها صارت في حكم الطهارة بدليل استقرار الصلوة في ذمتها فان المخالفة الصريحة للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم قولكم لا تجزئ في كتاب الله للغسل معنى فيقال كتب الله تعالى لو تعرض للغسل بنفي لا اثبات انما علق الحكم البيوتية بانقضاء الاجل **وقل** اختلف السلف اختلف في انقضاء به الاجل فقيل بانقطاع الحيض قبل انقضاء سنة قبل انقضاء سنة قبل انقضاء سنة واكثره وقيل بالاطمين في الحيضة الثالثة وحجة من وقفه على الغسل انقضاء الخلفاء الراشدين قال الامام احمد وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم يقولون حتى تغتسل من الحيضة الثالثة قالوا وهم اعلم بكتاب الله في حدة ما انزل الله على رسوله قد روى هذا المذهب عن ابي بكر الصديق وعثمان بن عفان ابي موسى عبادته وابي الدرداء رضي الله عنهم كما لا صاحب المغني غيره عنهم ومن ههنا قيل ان مذهب الصديق رضي الله عنه ومن في كرمه ان الاقراء أحيض قالوا وهذا القول له حظ وافر من الفقه فان المرأة اذا انقطع حيضها صارت في حكم الطهارة من وجه في حكم الحيض من وجه والوجه التي هي فيها في حكم الحيض اكثر من الوجه التي هي فيها في حكم الطهارة فانها في حكم الطهارة في صحة الصيام وجوب الصلوة وفي حكم الحيض في تحريم قراءة القرآن عند من حرمة على الحائض اللبث في المسجد والطواف بالبيت وتحريم الوطئ وتحريم الطلاق في أحد القولين

قال عدل عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة لابلده من فائدة وفق التميز في هذا الجمع يصلح ان يكون فائدة ولا يظهر غيرها فوجب اعتبارها **أجوب الخامس** ان الجمع انما يطلق على اثنين بعض الثلاثة فيما يقبل التبعض هو اليوم والشهر والعام ونحو ذلك دون ما لا يقبله الحيض والطمه لا يتبعضان لهذا جعلت عدة الامة ذوات الاقواء قرأتين كاملين بالاتفاق ولو امكن تنصيف القراء لجعلت قرءا ونصفا هذا مع قيام المقضى للتبعض فان لا يجوز التبعض مع قيام المقضى للتكبير الى قرء المسألة ان القرء ليس لبعضهم في المشرع **أجوب السادس** انه سبحانه قال في الآية والصغيرة فعلة من ثلاثة اشهر ثم اتفقت الامة على انها ثلاثة كاملا وهي بدل على الحيض فتكبير المبدل الى قولك ان اهل اللغة يصرون بان له مسميين الحيض الطهر لا تنازعك فيه ولكن جملة على الحيض الى الوجوه التي ذكرناها والمشارك اذا اقرت به قرأتين ترجم احدا معانية فيجب الحمل على الراجح ولو كان الطهر الذي لم يسبقه دم قرء على الاصح فذا ترجم وتفسير اللفظ بالمذهب الا فلا يعرف في لغة العرب قط ان طهرت اربع سنين يسمى قرءا ولا تسمى من ذوات الاقواء لافقة ولا عرفا ولا شرعا فتثبت ان الدم داخل في مسمى القرء ولا يكون قرء الا مع وجوده ولو كان الدم شرطا للتسمية كالكأس القلم وغيرهما من الالفاظ المذكورة بنظر فاسدان مسمى تلك الالفاظ حقيقة واحدة مشروطة بشروط والقرء مشترك بين الطهر والحيض يقال على كل منهما فاحيض مسماه حقيقة لانه شرط في استعماله في احد مسميه فافتراقا ولو كرهوا محي في لسان الشارع للحيض قلنا قد بينا مجيئه في كلامه للحيض بل لو محي في كلامه للطهر البتة في موضع واحد قد تقدم ان سفیان بن عيينة روى عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة تدعى الصلوة ايام قرأتها **قولنا** ان الشافعي قال ما حدث به لسفيان قط جوابه ان الشافعي لم يسمع سفيان يحدث فقال بوجوب سماعه من سفيان او عنه من قوله لتتظر عدل الليا في الايام التي كانت تحيضهن من الشهر وقد سمعه من سفيان من لا يستتاب بحفظه صدقه وعدل الله وثبت في لسان من حديث فاطمة بنت ابى حبيش انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق فانظري فاذا جاء قروؤك فلا تقصلي اذا مر قروؤك فتطهري ثم صلى ما بين القرء الى القرء الا ابوداود وبأسنا وصححه فذكر فيه لفظ القرء اربع مرات في كل ذلك يربطه بالحيض لا الطهر كذلك اسناد الذي قبله قد صححه جماعة من الحفاظ واما حديث سفيان الذي قال فيه لتتظر عدل الليا في الايام التي كانت تحيضهن من الشهر فلا يعارض بينه وبين اللفظ الذي احتجنا به بوجه ما حق تطلب ترجيح احدهما على الآخر بل احال للفظين يجري من الآخر مجرى التفسير والبيان هذا يدل على ان القرء اسم لتلك الليا في الايام فانه ان كانا جميعا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر فظاهر ان كان قد روي بالمعنى فلو كان معنى احال للفظين معنى آخر لغة وشرعا لم يحمل الراوي ان يبدل لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا يقوم مقامه ولا يسوغ له ان يبدل اللفظ بما وافق مذهبه ولا يكون مراد اللفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما والاكالات من لا يدفع عن الامة والصدق والورع وهو ايوب السخيتي اني هو اجل من خافه واعلم وقد روى عثمان بن سعيد القرشي حديثا ابن ابى مليكة قال جاءت خالتي فاطمة بنت ابى حبيش الى عايشة رضي الله عنها فقالت اني اخاف ان اتقرع النار اذ ارجع الصلوة السنة والسنة قالت انتظري حتى يحكي رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فقالت عايشة هذه فاطمة تقول كذا وكذا قال قولي لها قل تدعى الصلوة في كل شهر ايام قرأتها قال المحاكم هذا حديث صحيح وعثمان بن سعيد الكاتب بصري ثقة عن ابن ابي شيبة يجمع حديثه قال البيهقي ونحوه فيه خير واحد وفيه ان تابعه انجاء ابن ابرطاة على بن ابى مليكة عن عايشة رضي الله عنها في المسئلة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لفاطمة اذا قبلت ايام اقرانك فامسك عليك الحديث وفي سائر ابى داود من حديث عدى بن ثابت عن ابيه عن جدته عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة ايام الصلوة ايام اقرانها وتغتسل وتصل في سنته ايضا ان فاطمة بنت ابى جحيش انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ذلك عرق فاقطري فاذا اتى قرفك فلا تصلي فان قرفك او ققطري فاصلي ما بين القرف الى القرف وقد تقدم قاله ابو داود وروى قتادة عن عروة عن زبيدة عن ام سلمة ان ام حبيب بنت جحش استحضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تدع الصلوة ايام اقرانها وتعليل هذه الاحاديث بان هذا من تغيير الرواية مرداه بالعمى لا يلتفت اليه لا يعرج عليه فلو كانت من جانب من علمها لا عاد ذكرها وابداه وشنع على من خالفها **واما** قول كون الله سبحانه وتعالى جعل لياس من الحيض شرطاً في الاعتداد بالاشهر فمن اين يلزم ان يكون القرف هو الحيض قلنا لانه جعل الاشهر الثلاثة بدلا عن الاقراء الثلاثة وقال اللاتي يئسن من الحيض من يسأكنه فنقلهن الى الاشهر عند تعذر مبدلهن هو الحيض فدل على ان الاشهر بدل عن الحيض الذي يئسن منه لاعتدال هذا واضحه ولو كره حديث عائشة رضي الله عنها معلول بظاهره اسلم ومخالفة عائشة رضي الله عنها لفتحنا انها اجتنبنا عليكم ما استدلتتم به علينا في كون الطلاق بالنساء لا بالرجال فكل من صنف من اصحابك في طريق الخلاف واستدل على ان طلاق العبد طلقاً أحق علينا بهذا الحديث وقال جعل النبي صلى الله عليه وسلم طلاق العبد تطليقتين فاعتبر الطلاق بالرجال لا بالنساء واعتبر العدة بالنساء فقال قرف الامة حيضتان فيا سبحان الله يكون الحديث سليماً من العلل اذا كان حجة لك فذا احجته به منازعوك عليكم واعتورته العلل المختلفة فما شبهه بقول القائل **هـ** يكون اجابادونكوا اذا انتفى اليك تلقى بشرك فيطيط فحن انما كلنا لكونا بالصاع الذي كلمت لنباه بخساً بنحس ايفاء بايفاء ولا ريب ان مظاهر من لا يحتج به ولكن لا يمتنع ان يعتضد بحديثه ويقوى به الدليل غيره واما تعليله بخلاف عائشة رضي الله عنها فانه ذلك من تقريركم ان مخالفة الراوي لا توجب حديثه وان الاعتبار بما رواه لا بما رواه وتكثيركم من الامثلة التي اخذ الناس فيها بالرواية دون مخالفة راويها كما اخذوا برواية ابن عباس المتضمنة لبقاء النكاح مع بيع الزوجة وتركوا رأيه بان بيع الامة طلاقها وغير ذلك واما رد كحديث ابن عمر رضي الله عنه طلاق الامة طلقاً أحق قرفها حيضتان بعطية العوفى فهو ان ضعفه اكثر اهل الحديث فقد احتل الناس حديثه خروجه في السنن قال يحيى بن معين في رواية عباس الذي روى عنه صاحب الحديث وقال ابو احمد بن عدى روى عنه جماعة من الثقات هو مع ضعفه يكتب حديثه فيعتضد به وان لم يعتمد عليه حداً واما رد بان ابن عمر مذهبهم ان القرف الاطهار فلا ريب ان هذا يورث شبهة في الحديث ولكن ليس هذا ما وجدنا حديث خالفه راويه فكان الاعتبار بما رواه لا بما ذهب اليه وهذا هو الجواب عن رد كحديث عائشة رضي الله عنها بمذهبها ولا يعترض على الاحاديث بخلاف الرواية لها واما رد كحديث المختلعة واما ان تعتدل بحيضة فانا لا نقول به

فلنا في هذه المسألة قولان هما روايتان عن احمد بن محمد بن عدى انك قلت حيض كقول الشافعي ومالك بن ابى حنيفة والثاني ان عدى بن حنيفة وهو قول امير المؤمنين عثمان بن عفان عبد الله بن عمرو عبد الله بن عباس رضي الله عنهم وهو مذهب ابى بن عثمان بن يقول اسحق بن راهوية ابن المنذر وهذا هو الصحيح في الدليل الاحاديث الواردة فيه لا معارض لها والقياس يقتضيه حكماً وسنن هذا المسألة عند كره رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المختلعة قالوا ومخالفتنا لاحاديث اعتداد المختلعة بحيضة في بعض ما اقتضاه من جواز الاعتداد بحيضة لا يكون عدا الكوفي مخالفة ما اقتضاه من ان القرف الحيض قالوا وان خالفنا في حكم فقد افقنا

في الحكم الآخر هو ان القوم المحيضون اتهموا الفقه في الامر بجمعهم اهلهم ان من يقول لا قراءة المحيض يقول المختلعة تعتد بحیضة قد
سلم من هذه المطالبة فان اردون به قوله **واما** قولكم في الفرق بين الاستبراء والعدة ان العدة وجبت قضاء بحق الزوج فخصت
بزمان حقه كلام لا تحقيق وراة فان حقه في حبس الاستبراء في زمن الحيض والطهر وليس حقه مختصاً بزمن الطهر ولا العدة مختصة
بزمن الطهر دون الحيض كلا الوقتين محسوب من العدة وعدم تكرار الاستبراء لا يمنع ان يكون طهر او محتو شأيد من كقراءة المطلقة فميز
ان الفرق غير طائل قولكم ان انضمام قرائن الى الطهر الذي جامع فيه يجعله علماً بجوابه ان هذا يفرض الى ان يكون العدة قرأين حسب
فان ذلك الذي جامع فيه لا دلالة له على البراءة البتة وانما الدال القران بعدة وهذا خلاف موجب النص هذا لا يلزم من جعل الاقراء
الحيض فان الحيضة وحدها علم ولهذا اكتفى بها في استبراء الاماء قولكم ان القوم هو المحرم الحيض مجتمع في زمن ان الطهر فقد تقدم جوابه
وان كان ذلك في المعتل لا في المهور قولكم دخول ثلثة يدل على ان واحد هاء مذكور هو الطهر جوابه ان واحد القوم قرأ وهو مذكور
فان بالتام مراعاة للفظه ان كان سماه حيضة وهذا كما يقال جاء في ثلثة انفس هن نساء باعتبار اللفظ والله اعلم **فصل** وقد
احتج بعموم العدة الثلث من يرى ان عدة الحرة والامة سواء قال ابو محمد بن حزم وعدة الامة المتزوجة من الطلاق والوفاء كعدة
الحرة سواء بسواء ولا فرق لان الله تعالى علمنا العدة في كتاب فقال المطلقات يترقبن بانفسهن ثلثة قروا والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وقال الله تعالى الا في يئسن من المحيض من نسائك وان ارببوا
فعدلن ثلثة اشهر والا في يئسن واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وقد علم الله تعالى اذا بارح لنا زواجه الاماء
انه عليهن العدة المذكورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا امة في ذلك وما كان ربك نسيا وثبت عن سلف مثل قولنا قال محمد
ابن سيرين ما اري عدة الامة الا عدة الحرة الا ان يكون مضت في ذلك سنة فالسنة احق ان تتبع قال قد ذكر احمد بن حنبل
ان قول مكحول ان عدة الامة في كل شئ كعدة الحرة وهو قول ابى سليمان جميع اصحابنا هلك كلامه وقد خالفهم في ذلك جمهور الامة
فقالوا عدتها نصف عدة الحرة وهذا قول فقهاء المدينة سعيد بن المسيب لمعاسم سالم وزيد بن اسلم وعبد الله بن عتبة والزهر
ومالك وفقهاء اهل مكة كعطاء بن ابي رباح ومسلم بن خالد وغيرها وفقهاء البصرة كقنادة وفقهاء الكوفة كالثوري ابى حنيفة
واصحابه وفقهاء الحديث كاحمد واسحق والشافعي وابى ثور وغيرهم وسلفهم في ذلك الخليفةان الواشطان عمر بن الخطاب وعلى بن
ابى طالب رضي الله عنهما صحح ذلك عنهما وهو قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه كما رواه مالك عن نافع عنه عدة الامة حيضتان
 وعدة الحرة ثلث حيض وهو قول زيد بن ثابت كما رواه الزهري عن قبيصة عن ذؤيب عن زيد بن ثابت عدة الامة حيضتان عد
الحرة ثلث حيض وروى حماد بن زيد عن عمر بن اوس الثقفي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو استطلعت ان اجعل عدة الامة
حيضة ونصفا لفعلت فقال له جارية امير المؤمنين فاجعلها اشهر ونصفا وقال عبد الزراق حدثنا ابن جرير اخبرني ابو الزبير انه
سمع جابر بن عبد الله يقول جعل لها عمر حيضتين يعني الامة المطلقة وروى عبد الزراق ايضا عن ابن عيينة عن محمد بن
عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عدة الامة
حيضتين فان لم تحض فاشهر ونصفا وذكر عبد الزراق ايضا عن عمر بن المغيرة عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال
يكون عليها نصف العذاب لا يكون لها نصف الرخصة وقال ابن هبيل اخبرني رجال من اهل العلم ان نافع وابن قسيط ويحيى بن سعيد

عنه أحد وهو لا يقبل عند أهل الظاهر ولا يصح طريق معك أحد من السلف إلا رأى ابن سيرين وحده المعلق على عدم سنة متبعة ولا
 ان سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك متبعة ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة رضي الله عنهم والله أعلم **فان قيل** فيستدلون
 اجماع الصحابة وجماعة الأئمة وقد صح عن عمر بن الخطاب أن عدداً من الأئمة القائلين بثلاثة أشهر صح ذلك عن عمر بن عبد العزيز وجماعة الكثر
 وربيعة والليث بن سعيد والزهرى وبكر بن الأشيج وما لك واصحابهم واحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه ومعلوم ان الأشهر في حكاية النسبة
 والصغيرة يدل عن الاقرار بالتثنية فدل على ان بدلها في حقها **فأجاب** ان القائلين بهذا هم بأنفسهم القائلون ان عدتها حيفتان
 وقد افتوا بهذا وهذا ولهم في الاعتداد بالاشهر ثلاثة أقوال هي للشافعي وهي ثلث روايات عن احمد فالكثر الروايات عنه انها شهران وراية
 جماعة من اصحابه وهذا إحدى الروايتين عن عمر بن الخطاب كرها لا اثم وغيره عنه وتجهة هذا القول ان عدتها بالاقراء حيفتان فحصل كل
 شهر كان حيفة والقول الثاني ان عدتها شهر ونصف تقالوا عنه لا اثم الميموني وهذا قول علي بن ابي طالب ابن عمر وابن المسيك في حيفتين
 والشافعي في أحد أقواله حجته ان التثنية في الأشهر ممكن فتصفت بخلاف القرد ونظير هذا ان المحرم اذا وجب عليه في جزاء الصيد
 نصف ما خرج به فان اراح الصياد مكانه لم يجز الا صوم يوم كامل والقول الثالث ان عدتها ثلثة اشهر كواحد هو إحدى الروايتين عن عمر
 رضي الله عنه وقول ثالث للشافعي وهو من ذكر توبة والفرق عند هؤلاء بين اعتدادها بالاقراء وبين اعتدادها بالشهور ان الاحتياك
 بالشهور للعلم بمراد جرمها وهو لا يحصل بدون ثلثة اشهر في حق الحر والأمة جميعاً لان الحمل يكون نطفة اربعين يوماً وعلاقة اربعين شهراً
 مضطعة اربعين وهو الطور الثالث الذي يمكن ان يظهر فيه الحمل وهو بالنسبة إلى الحر والأمة سواء بخلاف الأقوام فان الحيفنة الواحدة علم
 ظاهر على الاستبراء لهذا الكافي بها في حق المملوكة فانازرت فقد اخذت شبهة من الحر أو صارت اشرف من ملك اليمين فجعلت عدتها
 بين العديتين **قال الشيخ** في المغني من رد هذا القول قال هو مخالف لاجماع الصحابة لانهم اختلفوا على القولين الاولين متى اختلفوا على
 قولين لم يجز اخذات قول ثالث لانه يفضي إلى تخطيئهم وخروج الحق عن قول جميعهم قلت وليس في هذا احداث قول ثالث بل هو إحدى
 الروايتين عن عمر ذكرها ابن هب غيره وقال به من التابعين من ذكرناهم وغيرهم **فصل** في ما عدا النسبة والى لو تحصن فقد بينا
 سبحانه في كتابه فقال **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنَ الْمُحْصِينَ مِنْ نِسَائِكُمْ أَنْ يُبَيِّنُوا قَوْلَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ** **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** وقد اضطرب للناس في حد
 الاياس اضطراباً شديداً فمنهم من حله بخمسين سنة وقال لا تحيض المرأة بعد الخمسين وهذا قول الشافعي ورواية عن احمد وأحمد بن حنبل
 هذا القول بقول عائشة رضي الله عنها اذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض حلة طائفة بستين سنة وقالوا لا تحيض
 بعد الستين هذه رواية ثانية عن احمد عنه رواية ثالثة الفرق بين نساء العرب وغيرهم فحد ستون في نساء العرب خمسون في نساء
 العجم عنه رواية رابعة ان ما بين الخمسين والستين مشكوك فيه تصوم وتصل في تقضي الصوم المفروض هذه اختيار الحنفية وعنه
 رواية خامسة ان الدم ان عاد بعد الخمسين نكح فهو حيض الا فلا وما الشافعي فلا نص له في تقدير الاياس بدله وله قولان بعد احدهما
 انه يعرف بياس قاربها والثاني انه يعتبر بياس جميع النساء فعلى القول الاول هل يعتبر جميع قاربها ونساء عصباتها ونساء بلدانها خاصة
 فيه ثلثة اوجه أو اقبل يعتبر بالاقارب فاختلفت عادت من هل يعتبر باقل عادة منهن أو بالكثرة أو بأقصر امرأة في العالم عادة على
 ثلثة اوجه والقول الثاني للشافعي ان الاعتبار بجميع النساء ثم اختلف اصحابه هل لذلك حداً لا جلي جميعاً آحادهم ليس له حد هو
 ظاهر نصه والثاني له حد فاختلفوا فيه على جميع **أحدهما** انه ستون سنة قال ابو العباس بن القاضي والشيخ ابو حامد **الثاني**

الاجلب عند انه لا يقدم ولو قال اذ مات غائبه او مات مريضه قد ينسب منه كان الكلام عند الناس على غير وجهه الا ان يتبين معنى ما قصد له في كلامه مثل ان يقول كنت وجلاني مرضه مخافتان يموت فلما مات وقع اليأس فينصرف الكلام على هذا وما اشبهه الا ان اكثر مقلقي اليأس فيما هو الاجلب عند اليأس انه لا يكون ليس احد من الناس الطامع يعلم يقيناً ان ذلك لشي يكون او لا يكون قال تعالى والقواعد من النساء الا في لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة والرجاء ضد اليأس والقاعدة من النساء قد يمكن ان تزوج غير ان الاجلب عند اليأس فيها ان الزواج لا يرغبون فيها وقال الله تعالى وهو الذي يبرز الخبيث من عباده ما قنطوا والقنوط شبه اليأس ليس يعلمون يقيناً ان المطر لا يكون ولكن اليأس خلطه حين تطاول بطاؤه وقال الله تعالى حق اذا استئشش الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فلما ذكر ان الرسل هم الذين استئششوا كان فيه دليل على انهم دخلوا بهم يأس من غير يقين استيقنوه لان اليقين في ذلك انما ياتيهم من عند الله كما قال في قصة نوح واوحى الي فوج انه لن يؤمن من قومك الا من قدامن فلا تفتشس بما كانوا يفعلون وقال الله تعالى في قصة اخوة يوسف فلما استئششوا منه فاصوا نجياً فدل المظاهر على ان يأسهم ليس يقين وقد ثاب ابن ابي اويس ثمانية عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول في خطبة يعلم ايها الناس ان الطمع فقر وان اليأس غنى وان المرأ اذا ائشش عن شيء استغنى عنه فجعل عمر اليأس نكراً الطمع سمعت احمد بن المعدل ينشد شعر الرجل من القدماء يصف ناقه صفراء من تلذذ بن العباس في ضربها كالضبي في الكناش تدران يسمع بالايأس وقال النفس بين طمع ياشش فجعل الطمع بآراء اليأس حدثنا سليمان بن حرب حدثنا جرير بن حازم عن الاعمش عن سلام بن شرحبيل قال سمع حية بن خالد رسول بن خالد انما اتي النبي صلى الله عليه وسلم قال احلنا شيئاً فقال لا تياأس من اخير ما همرت رفسك فان كل عبد يولد احمر ليس عليه قشر ثوب نزع الله ويعطيه حدثنا علي بن عبد الله ثنا ابن عيينة قال قال هشام بن عبد الملك لابي حازم اياها حازم ما مالك قال خير ما خلق الله وبأسى مما في ايدي الناس قال هذا الكون ان يحصى انتهى **قال** شيخنا وليس للنساء في ذلك عادة مستمرة بل فيهن من لا تحيض ان بلغت فيهن من تحيض حيضاً يسيراً يتبعها ما بين اقرانها حتى تحيض في السنة مرة ولهذا اتفق العلماء على ان اكثر الطهرين الحيضتين لاحد لانه غالب النساء حيض كل شهر مرة ويحيض ربع الشهر ويكون طهرهن ثلثة ارباعه ومنهن من تطهر الشهر المتعددة لقله رطوبتها ومنهن من يسرع اليها الجفاف فتقطع حيضها وتياأس منه وان كان لها دون الخمسين بل الاربعين ومنهن من لا يسرع اليها الجفاف فتجوز الخمسين هي تحيض قال ليس في الكتاب السنة لتحديد اليأس وقت ولو كان المراد بالأنس من الحيض من لها خمسون سنة وستون سنة او غير ذلك لقليل الا ان يبلغن من السن كذا وكذا ولو يقل يئسن ايضاً فقد ثبتت عن الصحابة رضي الله عنهم انهم جعلوا من ارتفاع حيضها قبل ذلك بأسنة كما تقدم والوجود مختلف في وقت يأسهن غير متفق وايضاً فانه سبحانه قال الا ان يئسن لو كان الله قد حدد لك انت المرأة وغيرها سواها في معرفة يأسهن هو سبحانه قد خص النساء بالان لا يئسن كما خصهن بقوله الا ان يئسن فالتحريض هي التي تياأس هذا بخلاف الارثيب فانه سبحانه قال ان ارثيبتم ولم يقل ان ارثيبتم اي ان ارثيبتم في حكمين شكتم فيه هذا لاهل الذي عليه جماعة اهل التفسير كما في ابن ابي حاتم في تفسيره من حديث جرير وموسى بن ابي حنيفة اللفظه عن مطرف بن ظريف عن عمر بن سالم عن ابي بن كعب قال قلت يا رسول الله ان ناساً بالمدينة يقولون في عدد النساء ما يريد كل الله في القران الصغار والكبار اولات الاحمال فانزل الله سبحانه في هذه السورة واللاي يئسن من الحيض من نساكن ان ارثيبتم فعدن ثلثة اشهر

اذ بلغت اجلها وهو انقضاء ثلثة قروء بانقطاع الدم فاما ان يسكها قبل ان تغتسل فتغتسل عندئذ واما ان يسكها فقتل وتكلم من شامت و
 بهذا يعرف قدر فهو الصحابة رضوا الله عنهم ان من بعد هذا لما يكون غاية اجتماعه ان يفهم ما فهموه ويعرف ما قالوه **فان قيل** فاذا كان له ان
 يتخير في جميع هذه المدة ما لولته تسلم فلم قيد التخيير ببلوغ الاجل قيل ليتبين انها في مدة العدة كانت متربصة لاجل حق الزوج والتربص
 الانتظار كانت منتظرة هل يسكها او ليسكها وهذا التخيير ثابت له من اول المدة الى اخرها كما اخبر المولى بين النية وعدم الطلاق وهنا
 لما خيرة عند بلوغ الاجل كان تخييره قبله اولى احرى لكن التسريح باحسان انما يمكن اذ بلغت الاجل وقيل ذلك هي في العدة **وقد قيل**
 ان تسريحها باحسان موثوقها حين تنقضي العدة ولكن ظاهر القرآن يدل على خلاف ذلك فانه سبحانه جعل التسريح باحسان عند بلوغ الاجل
 ومعلوم ان هذا الترك ثابت من اول المدة فالصواب ان التسريح باحسان انما يكون بعد بلوغ الاجل رفع يده عنها فانه كان يملك حبسها
 مدة العدة فاذا بلغت اجلها فحينئذ ان يسكها كان له حبه وان لم يسكها كان عليه ان يسرحها باحسان يدل على هذا قوله تعالى
 في المطلق قبل المسيس **فما اكره عليهم من ميراث** **ولا تعتدوا نساءكم لانهن هن كمن هوون** **ولا تعتدوا نساءكم لانهن هن كمن هوون** **ولا تعتدوا نساءكم لانهن هن كمن هوون** **ولا تعتدوا نساءكم لانهن هن كمن هوون**
 تخلية سبيلها وارسالها كما يقال سرح الماء والناقة اذا مكنتها من الذهاب بهذا الطلاق والسراح يكون قد توطينها او تخليتها وقبل
 ذلك لو كان الاطلاق تاما وقبل ذلك كان له ان يسكها وان يسرحها وكان مع كونه مطلقا قد جعل بها حق من غيره مدة التربص جعل
 التربص ثلثة قروء لاجل هذا **اشياء احدها** ان الشارع جعل عدة المختلة حيضة كما ثبت به السنة واقر به عثمان بن عفان
 وابن عباس بن عمر رضي الله عنهم حكاه ابن جعفر النخاسي ناسخه ومسنوخته اجماع الصحابة وهو مذهب السحق واحمد بن حنبل في اجماع
 الروايتين عنه دليل كما سياتي في دليل المسألة عن قريب ان شاء الله تعالى فلما لو كان على المختلة رجعة لو كان عليها عدة بل استبراء بحضرة
 لانها لما اقتدت منه بانه ملكت نفسها فلا يكون احق باسمها كما هو الاعمى لتطول عدة عليها بل المقصود العلم بدلاءة رجحها فيكفي مجرد الاستبراء
الثاني ان المهاجرة من امر الحرب قد جاءت السنة بانها تستبرأ بحضرة ثم تزوج كما سياتي **الثالث** ان الله سبحانه
 لم يشرع لها طلاقا تابعا للدخول الا الثالثة وكل طلاق في القرآن سواها فوجعي هو سبحانه انما ذكر القروء الثلاثة في هذا الطلاق الذي
 شرعه لهذه الحكمة ولما الفتدية فليس اقتداؤها طلاقا بل خلافا غير محسوب من الثلث والمشرع فيه حيضة **فان قيل** في المطلق
 عليكم بصورتين **احدهما** من استوفت عده طلاقا فانها تعتد ثلثة قروء ولا يمكن زوجه من رجعتها **الثانية** بالخير
 اذا اعتقت تحت حرا وعبد فان عدتها ثلثة قروء بالسنة كما في السنن من حديث عائشة رضي الله عنها امرت بيرة ان تعتد عدتها كمر
 وفي سنن ابن ماجة امرت ان تعتد ثلث حيض لا رجعة تزوجها عليها فاجواب ان الطلاق المحرم للزوجة لو يجزئ في التربص لاجل رجعة الزوج
 بل جعل حرجا للنكاح عقوبة للزوج بتطول مدة تحريمها عليه فانه لو سوغ لها ان تزوج بعد مجرد الاستبراء بحضرة امكن ان يزوجها
 الثاني ويطلق بأسرعة ما على قصد التحليل او بدونه فكان تيسير وجودها الى المطلق والشارع حرمها عليه بعد الثالثة عقوبة له لان
 الطلاق بعض الحلال الى الله انما اباح منه قدر الحاجة وهو الثلث وحرم المرأة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره وكان من تمام الحكمة
 انها لا تنكح حتى تربص ثلثة قروء وهذا لا ضرر عليها به فانها في كل مرة من الطلاق لا تنكح حتى تربص ثلثة قروء فكان التربص هناك نظرا في مصلحة
 لها لو وقع الثلث المحرمة وهذا التربص بالثلث من تمام عقوبته فانه عوقب بثلثة اشياء ان حرمت عليه حبيبة وجعل تربصها ثلثة قروء
 ولو يجزئ ان تعود اليه حتى يخطى بها غير خطوة الزوج الراغب بزوجه المرغوب فيها وفي كل من ذلك عقوبة مولمة على ايقاع التبغيض الى الله

المكروه له فاذا علم بعد الثالثة لا تحل له الا بعد تبصير الزوج اخر وان كان يريد ذلك الزوج لا بد ان تدرك عسلته في يد قسيما
علم ان المقصود ان يأسر مخالفا ليعود اليه الا باختياره لا باختيارها ومعلوم ان الزوج الثاني اذا كان قد فسخ نكاح رغبة وهو النكاح الذي شرعه
الله لعباده وجعله سببا لمصالحهم في المعاش والمعاد وسببا لحصول الرحمة والوداد فانه لا يطلقها لاجل الاول بل يمسك امرأته فلا يصير
لاحدا من الناس ختيا في عودها اليه فاذا اتفق في الثاني لها بصوت وطلاق كما يفتقر الزوجان اللذان هما زوجان ابهر للمطلق الاول كما
كما يباح للرجل نكاح مطلقة الرجل ابتداء وهذا امر لم يحرمه الله سبحانه في الشريعة الكاملة المهمة على جميع الشرائع بخلاف الشريعتين
قبلنا فانه في شريعة التوراة قد قيل انها متى تزوجت بزوج اخر وتحل للاول بدل في شريعة الانجيل قد قيل انه ليس له ان يطلقها البتة
فجاءت هذه الشريعة الكاملة الفاضلة على اكمل الوجوه واحسنها واصحها الخ لايعني ولهذا لما كان التحليل مباحا للشرائع كلها والعقل
والفطرة ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن المحلل والمحلل له ولعنه صلى الله عليه وسلم لهما ما اخبر عن الله تعالى بوقوع لعنته عليهما او
دعاء عليهما باللعنة وهذا يدل على تحريمه وانه من الكبائر والمقصود ان يجاب اقراء التثنية في هذا الطلاق من تمام تأكيد تحريمها على
الاول على انه ليس في المسألة اجماع فذهب ابن اللبان القرضي صاحب الايجاز وغيره الى ان المطلقة ثلثا ليس عليها غير الاستبراء بحقيقة فذكر
عنه حسين بن القاسمي في يعلى فقال مسألة اذا طلق الرجل امرأته ثلثا بعد الدخول فعند ثلثة اقراء ان كانت من فوات الاقراء وقال
ابن اللبان عليها الاستبراء بحيف ليلنا قوله تعالى المطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ولو يقع شيخ الاسلام على هذا القول
علق تسويغه على ثبوت اختلاف فقال ان كان فيه نزاع كان القول بانه ليس عليها ولا على المعتقة المحيرة الا الاستبراء قوله لا متوجه آخر قال
ولا نرم هذا القول ان الاشياء لا تحتاج الى عدة بعد الطلقة الثالثة قال هذا لا يعلم احد قال قد ذكر اختلاف ابو احسين فقال مسألة اذا
طلق الرجل زوجته ثلثا وكانت من الحيض لصغر او هرم فعند ثلثة اشهر خلافا لابن اللبان انه لا عدة عليها ليلنا قوله تعالى اللاتي
يأتسن من الحيض من نسائكم ان يتبينن عدتهن ثلثة اشهر واللاتي لو حيضن **قال** شيخنا واذا مضت السنة بان على هذه ثلثة اقراء
بشيخنا لو لم يجمع عليها فكيف اذا كان مع السنة اجماع قال قوله صلى الله عليه وسلم لو فاطمة بنت قيس عدت قد فطم منها العلماء
انها تعد ثلثة قروء فان مع الاستبراء قل تسمى عدة قلت كما في حديث ابى سعيد في سبأ او طامس انه فسر قوله تعالى المحصنات من النساء
بالسبأ او قال اي فيهن لكونهن لا اذا انقضت عدتهن فجعل الاستبراء عدة قال فاما حديث عائشة امرت بريرة ان تعد ثلث حيض
فحديث منكر فان مذهب عائشة ان الاقراء الاطهار **قلت** من جعل ان عدة المختلعة حيضة فبطريق الاول يكون عدة الفسوخ
كلها عدة حيضة لان الخلع الذي هو شقيق الطلاق واشبه به لا يجزئ الاعتدال عند ثلثة قروء والفسخ اولى احرى من وجوب
احدها ان كثير من الفقهاء يجعل الخلع طلاقا ينقص به عدة بخلاف الفسخ لوضاع ونحوه الثاني ان ابا ثور من ائمه يقولون الزوج
اذا رد العوض رضيت المرأة برده وراجعها فلها ما ذاك بخلاف الفسخ الثالث ان الخلع يمكن فيه الرجوع للمرأة الى زوجها في عدتها
بعقد جديد بخلاف الفسخ لوضاع او عدة او محرمية حيث لا يمكن عودها اليه فهذه بطريق الاول يكفيها استبراء بحيفية ويكون
المقصود مجرد العلم ببراءة رحمها كالمسبية والمهاجرة والمختلعة والزانية على اصح القولين فيهما دليلان هما **فصل** وما
يبين الفرق بين عدة الرجعية والبائن ان عدة الرجعية لاجل الزوج للمرأة فيها النفقة والسبب باتفاق المسلمين لكن سكنها هل
هو سكن الزوج فيجوز له ان ينقلها المطلق حيث شاء ام يتعين عليها المنزل فلا يخرج ولا يخرج فيه قولان هذا الثاني هو المنصوص

عن أحمد بن حنيفة وعليه يدل القرآن الأول قول الشافعي وهو قول بعض أصحاب أحمد والصواب ما جاء به القرآن فان سكنى الرجعية من جنس
سكنى المتوفى عنها ولو تراضيا بانقالها لخير كان العدة فيها لذلك بخلاف البائن فانها لا سكنى لها ولا عليها فالزوج له ان يخرجها ولو كان تخرج
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك **فاما** الرجعة فهل هي حق للزوج يملك اسقاطها بان يطلقها واحدة
بأثنته او هي حق لله فلا يملك اسقاطها ولو قال انت طالق طلقت بأثنته وقعت جميعية ام هي حق لهما فان تراضيا بالخلع بلا عوض وقم طلاقا
بأثنته ولا رجعة فيه فيه ثلاثة اقوال فالاول مذهبي حنيفة واحد والروايات عن أحمد والثاني مذهب الشافعي والرواية الثانية من أحمد
والثالث مذهب مالك والرواية الثالثة عن أحمد والصواب الرجعة . حق لله تعالى ليس لهما ان يتفقا على اسقاطها وليس له ان يطلقها طلاقا
بأثنته ولو رضيت الزوجة كما انه ليس لهما ان يتراضيا بفسخ النكاح بلا عوض بالاتفاق **فان قيل** فكيف يجوز الخلع بغير عوض في احد
القولين في مذهب مالك أحمد وهل هذا الاتفاق من الزوجين على فسخ النكاح بغير عوض قيل لما يجوز أحمد في احد الروايتين الخلع بلا عوض
اذا كان طلاقا فاما اذا كان فسحا فلا يجوز بالاتفاق قاله شيخنا رحمه الله تعالى قالوا ولو جاز هذا لجاز ان يتفقا على ان يبيتها مرة بعد مرة من غير
ان ينقص عدد الطلاق ويكون الامر اليهما اذا اراد ان يجعلوا الفرقة بين الثلث جعلها وان اراد ان يجعلها من الثلث ويلزم من هذا اذا قالت
فادني بطلاق ان يبينها بطلاق ويكون مخيرا اذا سألته ان شاء يجعله رجعيا وان شاء ان يجعله بأثنته وهذا ممنوع فان مضمونه انه يخيرة
ان شاء ان يحرمها بعد المرة الثالثة وان شاء لو يحرمها او يستعان بخير الرجل بين ان يجعل النكاح حلالا وان يجعله حراما ولكن انما يخير بين امرين
مباحين له ان يباشر سببا لمحل اسباب التحريم وليس له ان شاء نفس التحليل والتحريم سبحانه انما شرع له الطلاق واحدة بعد واحدة
ولو بشرع له ايقاعه مرة واحدة لئلا يندم وتزول نزع الشيطان التي حملته على الطلاق فيتبتع نفسه المرأة فلا يجد اليها سبيلا فلو ملكه
الشارع ان يطلقها طلاقا بأثنته ابتداء كان هذا المحذور بعينه موجودا والشرعية المشتملة على مصالح العباد تاتي بذلك فانه يبقى الامر
بيدها ان شأنت راجعة ان شاءت فلا والله سبحانه جعل الطلاق بيد الزوج لا بيد المرأة رحمة منه واحسانا ومراعاة لمصلحة الزوجين
لان ملكها امرها باختيار فيخيرها بين القيام معها وفراقها واما ان يخرج الامر عن يد الزوج بالكلية اليها فهذا لا يمكن فليس له ان يسقط حق
من الرجعة ولا يملك ذلك فان الشارع انما يملك العبد ما ينفعه ملكه لا يضر به ولهذا لم يملكه اكثر من ذلك ولا ملكه جميع الثلث ولا
ملكه الطلاق في زمن الحيض الطهر الواقع فيه لا ملكه نكاح اكثر من اربع ولا ملك المرأة الطلاق وقد نفى سبحانه الرجال ولا توثق الشفهاء
اموالكم التي جعل الله لكم رزقا فكيف يجعلون امر الابصار التي هي في الطلاق والرجعة وكما لا يكون الطلاق بيدها لا يكون الرجعة بيدها فان
شاءت راجعة ان شاءت لا تبتقي الرجعة موقوفة على اختيارها واذا كان لا يملك الطلاق البائن فلا يملك الطلاق المحرم ابتداء او في اخره لان
الندم في الطلاق المحرم اقوى منه في البائن فمن قال انه لا يملك الابانة ولو اتى بها لو تبين كما هو قول فقهاء الحديث لزمه ان يقول انه لا يملك
الثلث المحرم ابتداء بطريق الاولى الاخرى ان له رجعتها وان وقعها كان له رجعتها وان قالت طالق واحدة بأثنته فاذا كان لا يملك
اسقاط الرجعة فكيف يملك اثبات التحريم الذي يعود بعد الا بزجر اصابه **فان قيل** فلان ملكه لا يملكه ولو بعد اثنتين قيل ليس
ذلك بل لزم فان الله سبحانه ملكه الطلاق على وجه معين هو ان يطلق واحدة ويكون احق برجعتها مما لو تنقض عدتها فان شاء طلق
الثانية كذلك يبقى له احد واخبرانه ان وقعها حرمت عليه لا يعود اليه الا ان يتزوج غيره ويصيرها وبقا رزقا هذا هو الذي ملكه اياه
لو يملكه ان يحرمها ابتداء تحريما تاما من غير تقدم تطلقتهين بالله التوفيق **فصل** قلنا ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في

المختلعة انما تعد بحضرة وان هذا مذهب عثمان بن عفان وابن عباس واسحق بن راهويه واحمد بن حنبل في احاديث الروايتين عنه اظاهرا
 شيخنا ونحن نذكر الاحاديث بذلك باسنادها قال النسائي في مسنده الكبير باب عدة المختلعة اخبرني ابو علي محمد بن يحيى المروزي ثنا شاذان
 ابن عثمان ابو عبدان ثنا ابى ثناء بن ابي ثناء عن المبارك عن يحيى بن ابى كثير قال اخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ربيع بنت معوذ بن عفر اخبرته ان ثابت
 ابن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها وهي جميلة بنت عبد الله بن ابى فحاج اخوها يشككها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرسل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ثابت فقال خذي لذي لها عليك واخل سبيلها فقال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج
 حيضة واحدة وتلحق باهلها اخبرنا عبد الله بن سعد بن ابراهيم بن سعد قال حدثني عمي قال نا ابى عن ابن اسحق قال حدثني عباد بن الو
 ابن عباد بن الصامت عن ربيع بنت معوذ قال قلت لها حدثيني حديثك قالت اختلعت من زوجي ثوبت عثمان فسالت ماذا علي من العدة
 قال لا عدة عليك الا ان يكون حديث عهد بك فتمكين حتى تحيضين حيضة واحدة قالت وانما انت في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مريو العالية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه وروى عكرمة عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة رزاه ابو داود عن محمد بن عبد الوحيم البزار عن علي بن يحيى القطام عن هشام بن يوسف عن معمر
 عن عمر بن مسلم عن عكرمة ورواه الترمذي عن محمد بن عبد الوحيم بهذا السند بعينه وقال حديث حسن غريب هذا كما انه موجب للسنة
 وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافق الاقوال الصحابة فهو مقتضى القياس فانه استبراء لمجرد العلم ببراءة الرحم فلفت فيه حيضة
 كالمسبية والامة المشتركة والحرة والمهاجرة والزانية اذا ارادت ان تكلم وقد تقدم ان الشارع من تمام حكمته جعل عدة الوجعية
 ثلاثة قروء لمصلحة المطلق والمرأة لا يطول زمان الرجعة وقد تقدم النقص على هذه الحكمة واجواب عنه **ذكر** حكم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم باعتداد المتوفى عنها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه انه غير مخالف لحكمه بخروج المبتوتة واعتدادها حيث شامت ثبت في
 السنن عن زبيب بنت كعب بن عجرة عن الفريرة بنت مالك اخت ابى سعيد الخدري انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأ
 ان تزوج الى اهلها في بني خديجة فان ترجها خرج في طلب عبد له ابقوا حتى اذا كانوا بطرف العد وحكمهم فقتلوه فسالت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اني ارجع الى اهل فانه لو تركني في مسكن يملكه لانفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة او في المسجد
 دعاني وامرني فدخلت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال ما كنت في بيتك حتى يبلغ الكتاب حمله
 قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان ارسل الى فسألتني عن ذلك فاخبرته فقضى به واتبعه قال الترمذي هذا
 حديث حسن صحيح قال ابو عمرو بن عبد البر هذا حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق وقال ابو محمد بن حزم هذا الحديث لا
 يثبت فان زبيب هذه مجهولة ولو روي حديثها غير سعيد بن اسحق بن كعب هو غير مشهور بالعدالة مالك وغيره يقول فيه اسحق
 ابن سعد سفيان فقول سعيد ما قاله ابو محمد بن يحيى صحيح فالحديث حديث صحيح مشهور في الحجاز والعراق وادخله مالك في موطئه واخرجه
 وبني عليه مذهبهم واما قوله ان زبيب بنت كعب مجهولة فنعم مجهولة فكان ما ذا وزبيب هذه من التابعيات هي امرأة ابو سعيد
 وروى عنها سعد بن اسحق بن كعب ليس بسعيد بل ذكرها ابن حبان في كتاب الثقات الذي غرابا محمد بن علي بن المديني لو روي عنها غير
 سعد بن اسحق وقد رينا في مسند الامام احمد ثنا يعقوب ثنا ابى عن ابن اسحق حدثني عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر بن حزم عن سليمان
 ابن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زبيب بنت كعب بن عجرة وكانت عند ابى سعيد الخدري عن ابو سعيد قال اشكى الناس عليا رضي الله عنه

ابن جبرئيل انا حميد لا اعرج عن مجاهد قال كان عمرو عثمان رجلا من حجابك معتبرا من الحففة وذو الحليفة وذكر عبد الرزاق عن معمر عن
 ايوب عن يوسف بن ناهك عن امه مسيكة ان امرأة متوفى عنها نزلت اهلها في عدتها فاضربها الطلق فاقوا احتمال فقال اهلها الى بيتها لم يلقوا
 وتذكر ايضا عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان كانت له ابنة تعتد من فوات زوجها وكانت تاتيهم بالنهار فتحدث اليهم فاذا كان الليل
 امرها ان تبيع الى بيتها وقال ابن ابي شيبة حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن ابي ثوبان ان عمر بن الخطاب قال ان
 تاتي اهلها بماضي يوم او ان يزيد بن ثابت يخصصها الا في بياض يوم او ليلا وذكر عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن
 ابراهيم النخعي عن علقمة قال سأل ابن مسعود نساء من همدان فماليهون ازواجهن فقلن اننا نسو حش فقال ابن مسعود فجمعتن بالخمار
 فوجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل وذكر النجاشي بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور بن عازب عن ابيهم ان امرأة بعثت الى ام سلمة ام المؤمنين
 ان ابي مرثد ان في عدته انا فيه امرضه قالت نعم ابتي احد طرفي الليل في بيتك قال سعيد بن منصور حدثنا هشيم انا انا اسمعيل بن ابي
 عن الشعبي انه سئل عن المتوفى عنها زوجها في عدتها فقال كان اكثر اصحاب ابي بن مسعود اشد شق في ذلك يقولون لا يخرج كان الشيخ يعني علي بن
 ابي طالب رضي الله عنه يرسلها وقال حماد بن سلمة اخبرنا هشام بن عروة ان ابا له قال للمتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان ينشئ اهلها فتتوفى
 مع ثم قال سعيد بن منصور حدثنا هشيم انا يحيى بن سعيد هو الانصارى ان القاسم بن محمد بن سالم بن عبد الله بن سعيد بن المسيب قالوا في المتوفى
 عنها لا تبرح حتى تنقضي عدتها وذكر ايضا عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وجابر كلاهما قال في المتوفى عنها لا يخرج وذكر وكيع عن الحسن
 بن صالح عن المغيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها الا يأس ان يخرج بالنهار لا تبعد عن بيتها وذكر حماد بن زيد عن ايوب السخيتي عن محمد بن سيرين
 ان امرأة توفيت عنها زوجها وهي مريضة فنقلها اهلها ثم سألوا اهلها عن امرهم ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فردناها في مطرها وهذا قول
 الامام احمد ومالك والشافعي وابي حنيفة واصحابهم الا وراعي ابي عبيد الله اسحق قال ابو عمر بن عبد البر به تقول جماعة فقهاء الامصار بانها
 والشام والعراق ومصر وحجة هؤلاء حديث الفرقة بنت مالك قد تلتقا عثمان بن عفان بالقبول قضى به بمحض المأجورين والانصار وتلقاه
 اهل المدينة وانجاء والشام والعراق ومصر والقبول لم يعلم ان احدا منهم طعن فيه ولا في رواية وهذا مالك مع تحريه وتشديده في الرواية نقله
 للسائل اذ عن رجل ثقة هو فقال لو كان ثقة لايته في كتي قلا دخله في موطنه بنى عليه مذهبه قالوا ونحن لا نذكر التراح بين السلف في
 المسألة ولكن السنة يفصل بين المتأخرين قال ابو عمر بن عبد البر الامام السنة فتأبته بحمد الله اما الاجماع يستغنى عنه مع الاستحسان
 الاختلاف اذ انزل في مسألة كانت الحجة في قول من افقته السنة وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر بن الزهري قال اخبرنا الماتريضة عن المتوفى عنها
 بقول عائشة واخذ اهل العلم بقول ابن عمر **فان قيل** فهل ملازمة المنزل حق عليها او حق لها قيل بل هو حق عليها اذ تركها لها الورثة و
 لو كان عليها فيه فتر لو كان المسكن لها فلو حو لها الوارث او طلبوا منها الاجرة لويلزها السكن جاز لها التحول ثم اختلف اصحاب هذا القول
 هل لو ان تقول حيث شاعت او يلزمها التحول الى اقرب المساكن الى مسكن الوفاة على القولين فان خلفت هدماء او غرقا او عدا او نحو ذلك او
 حو لها صاحب المنزل لكونه حاربه فخرج فيها او باجرا انقضت مدتها او منعهما السكنى فعديا او امتنع من اجارته او طلب به اكثر من
 اجر المثل او لم يجد مكانا يقيم به او لم يجد الا من مالها قلها ان تستقل لانها حال عدل ولا يلزمها بذلك اجر المسكن اما الواجب عليها فعل السكنى لا تحصيل
 المسكن فانما تعدت السكنى سقطت هذا قول اصحاب احمد والشافعي **فان قيل** فهل الاسكان حق على الورثة تقدم الزوجة به على الغريم
 او على الميراث ولا حق لها في التركة سوى الميراث قيل هذا موضع اختلف فيه فقال الامام احمد ان كانت حائلا فلا سكنى لها في التركة وبك عليها

ملازمة المتزلة ذابل لها كما تقدم وان كانت حاملا ففيه رايان أحدهما ان الحكم كذلك والثاني ان لها السكنى حق ثبت في المال تقدم به على الورثة والغرماء ويكون من راس المال ولا تباع الدار فيه بيعا يمنعها سكنها حتى تنقضي عدتها وان تعد ذلك فعل الوارث ان يكرى لها مسكنها من مال الميت فان لم يفعل اجبره الحكم وليس لها ان تنتقل عنه الا بغير رضى وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه لم يجز لانه يتعلق بهذه السكنى حق الله تعالى فلم يجز اتفاقهما على ابطالها بخلاف سكنى النكاح فانها حق الزوجين والصحيح المنصوص ان سكنى الرجعية كذلك لا يجوز اتفاقهما على ابطالها هذا مقتضى نص الآية وهو منصوص احمد وعنه رواية ثالثة ان المتوفى عنها السكنى بكل حال حاملا كانت او حائلا فصارت في مذهبه ثلث روايات وجوبها للحامل والحائل واسقاطها في حقها وجوبها للمحمل دون الحائل هذا التحصيل مذهب احمد وسكنى المتوفى عنها وامام مذهبنا ثلث قلها السكنى حاملا كانت او حائلا ولا يجاب السكنى عليها مدة العدة قال ابو عمر فاذا كان المسكن بقرار قال مالك هي حق يسكنها من الورثة والغرماء وهو من راس مال المتوفى لان يكون فيه عقد لزوم او اراد اهل المسكن اخراجها واذا كان المسكن لزوما لم يبرح فيه حتى تنقضي عدتها انتهى كلامه قال غيره من اصحابنا ان حق بالسكنى من الورثة والغرماء اذا كان الملك للميت او كان قدامى كراهه وان لو يكن قدامى ففي التهذيب سكنى لها في مال الميت ان كان موسرا وروى عن محمد بن عمار عن مالك الكوفي لا يبرح في مال لا يكون الزوجة احق به من الورثة في السكنى وللورثة اخراجها الا ان تحبان تسكن في حصتها وتودى كذا حقه وامام مذهبنا لا يبرح فان لم يبرح سكنى المتوفى عنها فليكن احداهما لها السكنى حاملا كانت او حائلا ولا يثاني لاسكنى لها حاملا كانت او حائلا ويجب عند ملازمة المتوفى عنها السكنى في العدة بان كانت حائلا او متوفى عنها وملازمة البائن للمتزلة كذلك من ملازمة المتوفى عنها فانه يجوز للتوفى عنها اخراجها من الرضاء حوائجها ولا يجوز ذلك في البائن في احد قوليه هذا القدر لا يوجب في الرجعية بل يستحبه وامام احمد فعند ملازمة المتوفى عنها اكد من الرجعية ولا يوجب في البائن او مرد اصحابنا لا يبرح على نفسه بوجوب ملازمة المنزل على المتوفى عنها مع نصه في احد القولين على انه لاسكنى لها سوا الا وقالوا كيف يجتمع النصان اجابوا بجوابين **احدهما** انه لا تجب عليها ملازمة المسكن على ذلك القول لكن لو ازم الوارث اجرة المسكن جبت عليها الملازمة حينئذ واخلق اكثر اصحابه اجواب هكذا **والثاني** ان ملازمة المنزل اجبة عليها لو كان السكنى ضربة بان تطلب بالاجرة او يخرجها الوارث والمالك فيسقط حينئذ **واما** اصحابنا في حنيفة فقالوا لا يجوز المطلقة الرجعية ولا البائن اخراجها من بيتها لولا انها راوا المتوفى عنها فيخرجنها من راس مال بعض الميراث لكن لا يثبت الا في منزلها قالوا والفرق ان المطلقة تنفقها في مال زوجها فلا يجوز لها اخراجها كالزوجة بخلاف المتوفى عنها فانها لا تنفق لها فلا بد ان تخرج بالنهار لصلاح حالها قالوا وعليها ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفراق قالوا فان كان نصيبها من الميراث لا يكفيها ما اخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت لان هذا عدل والكون في بيتها عبادة والعبادة تسقط بالعدر قالوا فان عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه لكثرة فلها ان تنتقل الى بيت اقل كرامته وهذا من كلامهم يدل على ان اجرة المسكن عليها وانما يسقط السكنى عنها بمجرد اخراجها عن اجرة ولهذا صرحوا بانها تسكن من التركة ان كفها وهذا لا يملكه سكنى عندم للمتوفى عنها حاملا كانت او حائلا وانما عليها ان تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه لئلا يولها رافان بذله لها الورثة والا كانت الاجرة عليها فهذا تحرير مذهبنا في هذه المسألة وما خذنا خلاف فيها وبالله التوفيق **ولقد** صاحب فرعية ثبت مالك في هذا الحديث نظير ما صاحبنا في حديثه في حديثه فقال بعض المتأخرين في هذه المسألة لاندع كتاب ربنا بقول امرأة فلان الله سبحانه انما امرها بالاعتداد اربعة اشهر وعشر او بامرها بالمنزل قد انكرت عايشة ام المؤمنين جوب المنزل افنت للمتوفى عنها بالاعتداد حديث

شاعت كما انكرت حديث فاطمة بنت قيس في وجبت السكينة المطلقة وقال بعض من نازع في حديث الفريضة قد قتل من الصحابة رضي الله عنهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير يوم احد يوم بدر معونة ويوم ثؤدة وغيره لو اعتدوا بهم بعد ذلك فلو كان كل امرأة منهم تلاحر من زوجها من العدة كان ذلك من اظهر الاشياء ما بيننا بحيث لا يخفى على من هو دون ابن عباس عايشة فكيف خفي هذا عليهما وعلى غيرهما من الصحابة الذي حكى اقول المرحوم استمر العمل به استمر امر متبعا هذا من ابعدا الاشياء فلو كانت السنة جارية بذلك لو تات الفريضة بيننا ذنبا صلى الله عليه وسلم ان تلحق باهلها لما اذن لها في ذلك ثم امر بدعائها بعد ذلك ما بان تكس في بيتها فلو كان ذلك امر مستقرا ثابتا لكان قد نسخ باذنه لها في الحاق باهلها ونسخ ذلك الاذن بامر لها بالملك في بيتها فيفضو الى تغيير الحكم مرتين في هذا العهد لنا في الشريعة في موضع متيقن **قال** الاخرين ليس في هذا ما يوجب هذه السنة الصحيحة الصريحة التي تلقاها امير المؤمنين عثمان بن عفان اكابر الصحابة بالقبول فقد ائتمروا بحكمها ولو كنا لا نقبل رواية النساء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذهبت سنن كثيرة من سنن الاسلام لانفردوا بها عنه الا النساء وهذا كتاب الله ليس فيه جوب الاعتدال في المنزل حتى تكون السنة مخالفة له بل غاية ان تكون بياناً لحكمه فكيف سكت عنه الكتاب مثل هذا لا تروى به السنن هذا الذي حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه ان تترك السنة اذا لم يكن نظير حكمها في الكتاب **واما** ترك ام المؤمنين رضي الله عنها حديث الفريضة فاعلموا بغيرها ولو بلغها فاعلموا تأولته ولو تناوله فاعلموا قام عندها معارض له بكل حال فالقائلون به في تركهم لتركها هذا الحديث اعذر من التاركين له لترك الام المؤمنين له فبين التاركين فرق عظيم **واما** من قتل مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن مات في حياته فلم يات قطان نساءهم كن تعدن حيث شئن لم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريضة البتة فلا يجوز ترك السنة الثانية لامر لا يعلم كيف كان لو علم انهن كن يعدن حيث شئن لم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريضة فاعلموا ذلك قبل استقرار هذا وثبوتها حيث كان الاصل براءة الذمة وعدم الوجوب وقد كره عبد الزل عن ابن جريح عن عبد الله بن كثير قال قال مجاهد قتل رجال يوم احد فجا نساؤهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن انا نسوة حشر يا رسول الله الليل فبليت عندنا حتى اذا اصبحنا تبدا في بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدن عند احدكن ما كان فاذا اردن النوم فلتؤب كل امرأة الى بيته وهذا وان كان مرسلانا فانظر ان مجاهدا اقام ان يكون سمعه من تابعي ثقة او من صحابي تابعي لو يكن الكذب معروفا فيهم ثم تاتي القرون المفضلة وقد شاهدوا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذوا العلم عنهم وهم خير الامة بعدهم فلا يظن بهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الرواية عن الكذابين لاسيما العالمون منهم اذا جزم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرواية وجزم عليه بحديث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر ونهى فيبعد كل البعد ان يقدم على ذلك مع كون الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كذابا او مجرولا وهذا بخلاف مراسيل من بعدهم فكل انا آخر القرون سواء الظن بالمراسيل لو يشهد بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالحجة فليس الاعتماد على هذا المراسل وحده وبالله التوفيق **ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في احوال المعتدة نفيا واثباتا ثبت في الصحيحين عن حميد بن نافع عن زينب بنت ابي سلمة انها اخبرته هذا الاحاديث الثلاثة قالت زينب خات علي م حبيبة نزع النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي ابوها ابوسفية فدعت ام حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق او غيره فدهنت به جارية ثم مست بعارضيهما وقالت الله مالي بالطيب من حاجة غيرا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا تحل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحل على ميت فوق ثلث الاعلى نروج

ولا خلاف ان موت أبي سلمة كان قبل موت جعفر رضي الله عنهما أو آتيا بالناس عن ذلك بأن هذا حديث منقطع فان عبد الله بن سبلاد
ابن الهادي لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه فكيف يقدم حديثه على الأحاديث الصحيحة المسندة التي لا مطعن فيها وفي
الحديث الثاني المجاز بن ارمطاط ولا يعارض بحديثه حديث الأئمة لا ثبات الذين هم فرسان الحديث **فصل** الحكم الثاني ان الأحاديث
العدالة بالشهور إما المحامل فاذا انقضت حملها سقط وجوب الأحاد عنها اتفاقا فان لها ان تزوج وتجهل وتنطيب أزواجه وتزين له ما شاء
فان قيل فان زادت مدة الحمل على اربعة اشهر وعشر فهل يسقط وجوب الأحاد ادا يستمر الى حين الوضع قيل بل يستمر الأحاد الى حين
الوضع فانه من توابع العدالة ولهذا قيد بملتها وهو حكم من احكام العدالة وواجب من اجاباتها فكان معها وجود وعدا **فصل** الحكم
الثالث ان الأحاد تستوي فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة والحرّة والامة والصغيرة والكبيرة وهذا قول الجمهور واحمد والشافعي
ومالك الا ان اشهب ابن نافع قال لا أحاد على الذمية ورواه اشهب عن مالك وهو قول أبي حنيفة ولا أحاد عندنا على الصغيرة وأجتر
أرباب هذا القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الأحاد من احكام من يومن بالله اليوم الآخر فلا تدخل فيه الكافرة ولا نفا غير مكلفة
باحكام الفروع قالوا وعدنه عن اللفظ العام المطلق الى الخاص المقيد بالايمان يقتضي ان هذا من احكام الايمان وازمة واجبا فانه
قال من التزم الايمان فهذا من شرائعه واجبا به والتحقيق ان نفى حل الفعل عن المؤمنين لا يقتضي نفى حكمه عن الكفار لا ثبات محل لهم
ايضا وانما يقتضون من التزم الايمان وشرائعه فهذا لا يحل يجب على كل حال ان يلزم الايمان وشرائعه ولكن لا يلزم الشارع شرائع الايمان
الابعد دخوله فيه هذا كما لو قيل لا يحل لمؤمن ان يترك الصلوة وأجر الزكاة فهذا لا يدل على ان ذلك حل للكافر وهذا كما قال في لباس
الذهب لا ينبغي هذا للمتقين فلا يدل انه ينبغي لغيرهم وكذا قوله لا ينبغي للمؤمن ان يكون لعانا وسر المسألة ان شرائع الاحلال والحرام لا ينجأ
انما شرعت لمن التزم اصل الايمان من لو يلتزمه خلى بينه وبين جينته فانه يخلى بينه وبين شرائع الدين الذي التزمه كما خلى بينه وبين
اصل ما لو تحاكم الدنيا وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء ولكن عذر الذين اوجبوا الأحاد على الذمية انه يتعلق به حق الزوج المسلم
وكان في الزامها به كاصل العدالة ولهذا لا يلزمونها به في عدتها من الذم لا يتعرض لها فيها فصار هذا كعقودهم مع المسلمين فانهم يلزمون
فيها باحكام الاسلام وان لو تعرض لعقودهم مع بعضهم بعضا ومن ينازعهم في ذلك يقولون الأحاد حق لله تعالى لهذا لو اتفقت هي
والمتوفى والاولياء على سقوطه بان اوصاها بتركه لو يسقط ولزمها الاتيان به فهو جار مجرى العبادات ليست الذمية من اهلها فهذا
سر المسألة **فصل** الحكم الرابع ان الأحاد لا يجب على الامة ولا ام الولد اذ مات سيدهما لانهما ليسا بزوجة قال ابن المنذر لا
اعلم بخالفون ذلك **فان قيل** فهل لهما ان تحدان ثلثة ايام قيل نعم لها ذلك فان النفل ما حرم الأحاد فوق الثلث على غير الزوج
وواجبه اربعة اشهر وعشر على الزوج فدخلت الامة وام الولد فيمن يحل له الأحاد لا فيمن يحرم عليهم لا فيمن يجب **فان قيل** فهل يجب
على المعتدة من طلاق او وطى شبهة او زنا واستبراء أحاد قلنا هذا هو الحكم الخاص الذي دللت عليه السنة انه لا أحاد على واحدة
من هؤلاء لان السنة اثبتت ونفت فخصت بالأحاد الواجب الزوجات بأجائز غيرهن على الاموات خاصة وما عداهما فهو داخل في حكم
التحريم على الاموات فمن اين لكون دخوله في الأحاد على المطلقة الباتة قد قال سعيد بن المسيب ابو عبيد ابو ثور ابو حنيفة واصحابه و
الامام احمد في حديثي الروايتين عنه اختارها المخرق ان البات يجب عليها الأحاد وهذا محض القياس لانها معتدة بان من نكح ظنومها
الأحاد كما المتوفى عنها لانها اشتركت في العدالة واختلفا في سببها ولان العدالة تحرم النكاح فحرمت دواعيه قالوا ولا ريب ان الأحاد معقول

المعنى وهوان اظهار الزينة والطيب المحلى ما يدعو المرأة الى الرجال ويدعو الرجال اليها فلا تو من ان تكذب في انقضاء عدتها استحيى
 لذلك فمعت من دواعي ذلك سدد اليه الذريعة وهذا مع ان الكذب في عدة الوفاة يتعدى غلبا بظهور موت الزوج وكون العدة ايكما معدة
 بخلاف عدة الطلاق فانها بالاقراء وهي لا تعلم الا من جبرها فكان الاحتياط لها اولى **فصل** قل انكرا لله سبحانه وتعالى قل من حرم زينة الله التي
 اخرج لعباده والطيبات من الزنى وهذا يدل على انه لا يجوز ان يحرم من الزينة الا ما حرمه الله ورسوله والله سبحانه قد حرم
 على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم زينة الاحلاد على المتوفى عنها مدة العدة وابعه رسول الله الاحلاد بتركها على غير الزوج فلا يجوز
 تحريم غير ما حرمه بل هو على اصل الاباحة وليس الاحلاد من لوازم العدة ولا توابعها ولهذا لا يجب على الموطوءة بشبهة قولها المنزى بها
 ولا المستبارة ولا الرجعية اتفاقا وهذا القياس اولى من قياسها على المتوفى عنها المالكين العدين من الفرق قد راو سببا وحكما فالحكم
 عدة الاقراء بالاقرء اولى من احقاق عدة الاقراء بعدة الوفاة وليس المقصود من الاحلاد على الزوج الميت بمجرد ما ذكره من طلب الاستحيا
 فان العدة فيه لو تكن لمجرد العلوية والزوج ولهذا يجب قبل الدخول انما هو من تعظيم هذا العقد اظهرها خطرة وشرقه وانه عند الله
 يمكن فجعلت العدة حراما لجعل الاحلاد من تمام هذا المقصود وتاكيدا لاعتنا به حتى جعلت الزوجة اولى بفعله على زوجها من
 ايها وابنها واخيها كوساثر اقرارها وهذا من تعظيم هذا العقد وتشريفه وتاكيدا للفرق بينه وبين السباح من جميع احكامه وهذا شرع
 في تبدل اعلانه والاشهاد عليه بالضرب بالدف لتحقيق المضادة بينه وبين السفاح وشرع في اخره وانتهائه من العدة والاحلاد
 يشرع في غيره **فصل** الحكم السادس في الخصال التي تجتنبها الحادة وهي التي دل عليها النص ون الاقراء والاقوال التي لا دليل عليها وهي
 اربعة احدها الطيب بقوله في الحديث الصحيح لا تمس طيبا ولا خلاق في تحريمه عند من اوجب الاحلاد وبهذا لما خرجت ام حبيبة
 من احلادها على ايها ابى سفيان عت بطيب فذهبت منه جارية ثم سمت بعارضتها فذكرت الحديث ويدخل في الطيب المسك
 والعنبر والكافور والند والغالية والوباد والزبرة والخوخ والادهان الطيبة كدهن ابدان الورد والبسجم والياسمين والمياه المعتصرة
 من الادهان الطيبة كماء الورد وماء القرنفل وماء زهر النار ثم فهذا كله طيب لا يدخل فيه الزيت ولا الشيرج ولا السمك لا تمنع من ادائها
 بشئ من ذلك **فصل** الحكم السابع هي ثلاثة انواع احدها الزينة في بدنها فيحرم عليها الخضاب النقش والتطريف والحمر والاسفيدان
 فان النبي صلى الله عليه وسلم نص على الخضاب منبهاه على هذه الانواع التي هي اكثر زينة منه اعظم فتنه واشد مضادة لمقصود
 الاحلاد ومنها الكحل والنهي عنه ثابت بالنص الصحيح ثم قال طائفة من اهل العلم من السلف والخلف منهم ابو محمد بن حزم لا تكحل ولو
 ذهبت عينها لا ليل ولا نهار ويساعد قولهم حديث ام سلمة المتفق عليه ان امرأة توفى عنها زوجها فحافوا على عيناها فاتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم فاستاذنوه في الكحل فاذن فيه بل قال امرتين او ثلثا ثم ذكرهم كانوا يفعلونه في الجاهلية من الاحلاد البالغ سنة ويصبرون على ذلك اظلالا
 تصبرين اربعة اشهر وعشرا لاريان الكحل من ابلغ الزينة فهو كالطيب واشد منه وقال بعض الشافعية للسوداء ان تكحل وهذا قصر
 مخالف للنص والمعنى احكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق بين السود والبيض كما لا تفرق بين الطوال والقصار ومثل هذا القياس
 فالوأي الفساد الذي اشتد في السلف ذم هو اياه **واما** حرم العلاء كمالك واحمد ابى حنيفة والشافعي اوصوا بهم حرمه والله
 فقالوا ان اضطرت الى الكحل لاشد تدويا لا زينة فلها ان تكحل به لئلا تسمى فها را حجة حديث ام سلمة المتقدم فافها قالت في كحل
 الجلاء لا تكحل الا لما لا بد منه تشدد عليك فكتحلين بالليل وتغتسلينه بالنهار ومن حجة حديث ام سلمة الاخران رسول الله صلى الله

عليه سلم دخل عليها ووجهها صبر فقال ما هذا يا أم سلمة فقلت صبر يا رسول الله ليس فيه طيب فقال انه يشيب لوجهه فقال لا تجعل
 الا بالليل تنزع به بالنهار ما حديث واحد في الرواة وادخل مالك هذا القدر منه في موطنه بلا عاود ذكر او عم في التمهيد لا طرأ يشد بعضهم
 بعضهم يكفي احتياج ملك به ادخله اهل المسنين في كتبهم واجتبه به الائمة وقل درجاته ان يكون حسنا ولكن حديثها هذا يخالف في الظاهر حديث
 المسند المتفق عليه فانه يدل على ان المتوفى عنها لا يتكحل بحال فان النبي صلى الله عليه وسلم لو ياذن للمشتكية عيبتها في الكحل ليلاد لها نهارا ولا
 من فسرته ولا غيرها وقال امرتين او ثلثا ولو قيل الا ان تضطر وقد ذكر مالك عن نافع عن صفية ابنة عبيد انهما اشكت عينا وهي حادة على زوجها
 عبد الله بن عمر فلم يتكحل حتى كادت عيناها ترمصان قال ابو عمرو هذا عندى ان كان ظاهرا مخالفا لحديثها الاخر لما فيه من باحة بالليل وقوله
 في الحديث الاخر امرتين او ثلثا على الاطلاق ان ترتيب الحديث والله اعلم على رواية الشكاية التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبلغم والله
 اعلم منها مبلغا لا بد لها فيه من الكحل فلذلك نهاها لو كانت محتاجة مضطرة تخاف ذهاب بصرها الا باح لها ذلك كما فعلت التي قال لها افعليه
 بالليل امسح به بالنهار والنظر يشهد لهذا التاويل ان الضرورات تنقل المحظورات الى حلاله المباح في الاصول وهذا جعل مالك فتوى ام سلمة بغير
 تفسير الحديث المسند في الكحل ان ام سلمة روتها وما كانت لتخالفه اذا صح عندها وهي اعلم بتاويله مخبره بالنظر يشهد لذلك لان المضطر
 الى شئ لا يحكوله بحكم المرفه للمؤمن بالنسبة لغيره ولا يتداوى من الزينة في شئ وانما هي في الحادة عن الزينة لا عن التداوى وام سلمة اعلم بما روت
 مع محنته في النظر وعليها اهل الفقه وبه قال مالك والشافعي واكثر الفقهاء وقد ذكر مالك في موطنه انه بلغه عن سائر عبد الله بن سليمان بن
 يسار انها كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها انها اذا خشيت على بصرها من رماد عينها او شكوى صابتها انها تتكحل وتداوى بالكحل وان كان
 فيه طيب قال ابو عمرو ان الفصل في التداوى الى التطبيق والاحمال بالنيات **وقال الشافعي** الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب هو كحل الجلام
 فاذا نت ام سلمة للمرأة بالليل حيث لا ترى مسحوقا بالنهار حيث ترى كذلك ما شبهه وقال ابو محمد بن قدامة في المغني انما تمنع احادة من الكحل
 بالامثلة لا يحصل به الزينة فاما الكحل بالتوتيا والعزروت ونحوهما فلا بأس به لانه لا زينة فيه بل يقبح العين يزيداها ما قال لا تمنع من جعل الصبر
 على غير وجهها من بدنها لانه انما تمنع منه في الوجه لانه يصفر فيشبه الخضاب فلهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انه يشيب لوجهه قال
 ولا تمنع من تقليم الاظفار وتنفذ الا بطو حلق الشعر المندب الى حلقه ولا من الاغتسال بالسدر ولا امتشاط به كحديث ام سلمة ولا يبراد
 للتطبيق لا للتطبيق قال ابراهيم بن هانئ النيسابوري في مسائله قيل لابي عبد الله المتوفى عنها تتكحل بالاذن الا لو كان ان ارادت الكحل بالصبر
 اذا خافت على عيناها واشتكت شكوى شديدة **فصل** النوع الثاني زينة الثياب فيجوز عليها ما نهاها عنه النبي صلى الله عليه وسلم وما هو
 اولى بالمنع منها وما هو مثله قد صح عنه انه قال لا تلبس ثوبا مصبوغا وهذا يوم المعصر والمزعر وسائر المصبوغ بالاحمر والاصفر وال
 والازرق الصافي وكل ما يصبغ للتحسين والترين وفي اللفظ الاخر ولا تلبس المعصر من الثياب لا لمشق وهرها نوعان **احدهما** ما ذون
 فيه هو ما ينسج من الثياب على وجهه لو يدخل فيه صبغ من خراقرق او قطن او كتان او صوف او وبر او شعر او صبغ غزله ونسج مع غيره
 كالبر **والثاني** ما لا يراد بصبغه الزينة مثل السواد وما صبغ لتقبحه وليس له الوسخ فهذا لا يمنع منه قال الشافعي رحمه الله في
 الثياب زينتان احدهما جمال الثياب على اللابسين السترة للعوامة والثياب زينة لمن يلبسها وانما هي في الحادة عن زينة بدنها ولم تنه
 عن مسخورتها فلا بأس ان تلبس كل ثوب من البياض لان البياض ليس من ثيابا وكذلك الصوف والوبر وكل ما ينسج على وجهه ولو دخل عليه صبغ من
 خراخر او غيره وكذلك كل صبغ لو رديه التزين بل السواد وما صبغ لتقبحه او لبق الوسخ عنه فاما ما كان من زينة او شئ في ثوبه او غيره فلا

تلبسه الحادة وذلك لكل حرمة او امة وكبيرة وصغيرة مسلمة او ذمية انتهى كلامه قال ابو عمرو قول الشافعي في هذا الباب نحو قول مالك وقال ابو حنيفة لا تلبس ثوب عصب ولا خزان لو يكن مصبوغا اذا ارادت به الزينة وان لم يرد بلبس الثوب لمصبوغ الزينة فلا بأس ان تلبسه اذا اشتكت عينها انكحلت بالاسود وغيره وان لم تشتك عينها لو تلبس ثوبا مصبوغا في رواية ابو طالب لا تزين المعتدلة ولا تطيب بشئ من الطيب لا تكتحل بكل زينة وتدهن بدهن ليس فيه طيب لا تقرب مسكا ولا زعفرانا للطيب المطلقة واحدة او اثنتين تزين تنسوف لعله ان يراجعها وقال ابو داود في مسأله سمعت احمد قال المتوفى عنها زوجها المطلقة ثلثا والمحرمه يجتنب الطيب والزينة وقال حرب في مسأله سألت احمد قلت المتوفى عنها زوجها المطلقة هل تلبس البرد ليس يحرقه فقال لا تطيب المتوفى عنها ولا تزين بزينة وشدة في الطيب لان يكون قليلا عند طهرها قال وشبهت المطلقة ثلثا بالمتوفى عنها لانه ليس لزوجها عليها رجعة ثوباق حرب باسناده الى ام سلمة قال المتوفى عنها لا تلبس المعصر من الثياب لا تحتضب ولا تكتحل ولا تطيب لا تمشط بطيب قال ابراهيم بن هاشم ليس بأس في مسأله سألت ابا عبد الله عن المرأة تنقب عدها قال لا بأس به وانما كراهة المتوفى عنها زوجها ان تزين قال ابو عبد الله كل دهن فيه طيب فلا تدهن به فقد اكرام الامام احمد والشافعي ابو حنيفة رحمهم الله على ان المنوع منه من الثياب كان من لباس الزينة من اي نوع كان هذا هو الصواب قطعان المعنى الذي منعت من المعصر والمستحق لاجله مفهوم النبي صلى الله عليه وسلم خصه بالذكر مع المصبوغ تنبيهها على ما هو مثله واولى بالمنع فاذا كان الابيض البرد المحرمة الوفيعة الغالية الاثمان لما يوردا بالزينة لا يرتفعهما وتناهي جودتهما كان اولى بالمنع من الثوب المصبوغ وكل من عقل عن الله ورسوله لم يسترب في ذلك لا كما قال ابو محمد بن حزم ما تحتجب للثياب لمصبغة فقط ومباح لها ان تلبس بعد ما شاءت من حرير ابيض اصفر من لونه الذي لو يصبغ وضو البحر الذي هو لونه وغير ذلك مباح لها ان تلبس المنسوج بالذهب المحلى كله من الذهب الفضة والجواهر والياقوت الزمر وغير ذلك في خمسة اشياء تجتنبها فقط وهي الكحل كله لضرته ولغير ضرته ولو ذهبت عينها لا ليلا ولا نهارا وتجتنب في ضاكن ثوب مصبوغ مما يلبس الرأس الجسد وعلى شئ منه سواء في ذلك السواد والخضرة والحمرة والصفرة وغير ذلك الا العصب حلا ودهن ثياب موشاة تعمل في اليمن فهو مباح لها وتجتنب ايضا فضا الخضاب كله جملة وتجتنب لامشاط حاشا التسريح بالمشط فقط فهو حلال لها وتجتنب ايضا فضا الطيب كله لا تقرب شيئا حاشا شيئا من قسط او اظفار عند طهرها فقط فهذه الخمسة التي ذكرها حكينا لاجلها انها ليست بمعجيب منه تحرير لبس ثوب اسود عليها ليس من الزينة في شئ واباحة ثوب ينقد ذهباً ولو ثوبا او جواهر او لا تحرير المصبوغ الغليظ المحل الوسخ واباحة الحر الذي ياخذ بالعيون حسنه ومما لا يرد الا انها العجيبه ان يقول هذا دين الله في نفس الامر انه لا يحل لاحد خلافه والعجب من هذا اقدامه على خلاف الحديث الصحيح في نهية صلى الله عليه وسلم عن لباس المحلى العجيب من هذا انه ذكر ان يبدل ثوبا قال لا يصح ذلك لانه من رواية ابراهيم بن طهمان هو ضعيف ولو علم قلنا به فذلك مما لقى ابراهيم بن طهمان من ابي محمد بن حزم وهو من ا الحفاظ الاثبات الثقات الذين اتفقوا لاية الستة على اخرج حديثه واتفق اصحاب الصحيح فيهم الشيخان على الاحتجاج بحديثه شهد له الاية بالثقة والصدق ولم يحفظ عن احد منهم فيه جرح ولا خدش ولا يحفظ عن احد من المحدثين قط تعليل حديثه في اياه ولا تضعيفه به وقرى على شيخنا ابي الجحار الحافظ في التهذيب انا سمع قال ابراهيم بن طهمان بن سعيد الخراساني ابو سعيد الحروري له هجرة وسكن بنيسابور وقدم بغداد وحدث بها ثم سكن بمكة حتى مات بها ثم ذكره عن روى من وعنه قال قال نوح بن عمرو بن المروزي عن سفيان بن عبد الملك عن ابن المبارك صحيح الحديث وقال عبد الله بن احمد بن حنبل صحيح

وابوها توفقه وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن يحيى بن معين لا بأس به وكذلك قال البخاري قال ابو حاتم صدق حسن الحديث و
قال عثمان بن سعيد الدارمي كان ثقة في الحديث ثور تزل الائمة يشهد من حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه وقال ابو داود ثقة وقال اسحق
ابن عراهويه كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع كان بخراسان اكثر حديثا منه وهو ثقة ورثى له الجماعة وقال يحيى بن اكرم القاض
كان من انبل من حديث بخراسان العراق والحجاز ووثقهم واسمهم علماء وقال المسعودي سمعت مالك بن سليمان يقول مات ابراهيم بن طهمان
سنة ثمان مائة ومائة بكه ولو خلف مثله قد ائتمى الصحابة رضي الله عنهم بآهوا مطابق لهذه النصوص كاشف عن معناها ومقتضاها
فصح عن ابن عمر انه قال لا تكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تلبس المعصر ولا ثوبه مصبوغا الا برءا ولا تزين بحلي لا تلبس شيئا تريد به الزينة ولا
تكحل بكحل تريد به الزينة الا اذا تشكى عينها وفتح عنه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
لا تمس المتوفى عنها طيبا ولا تختضب ولا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب تجلب به صح عن ام عطية لا تلبس الثياب المصبغة
ولا العصب ولا تمس طيبا الا اذا في الطيب بالقسط والافطار لا تكحل بكحل زينة وفتح عن ابن عباس انه قال تجتنب الطيب الزينة وفتح عن
ام سلمة رضي الله عنها لا تلبس من الثياب المصبوغة شيئا ولا تكحل ولا تلبس حليا ولا تختضب ولا تطيب قالت عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها
لا تلبس معصرا ولا تقرب طيبا ولا تكحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاء ثياب العصب **فصل** واما النقاب فقال اخبرني في مختصره وتجنت
الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب الزينة والبيوتة في غير منزلها والحل بالاشد والنقاب لم اجدها انصاع احمد وقد قال اسحق بن هاشم
في مسأله سألت ابا عبد الله عن المرأة تنتقب في عدتها قال لا بأس به وانما كره المتوفى عنها زوجها ان تزين لكن
قد قال ابو داود في مسأله عن احمد المتوفى عنها زوجها المطلقة ثلثا والمحرمه تجتنب الطيب الزينة فجعل المتوفى عنها بمنزلة المحرمه فيها
تجنبه فظاهر هذا انهما تجتنبان النقاب فلعن بالقاسم اخذ من نصه هذا فانه اعلم وبهذا علله ابو محمد في المعنى فقال فصل الثالث فيما
تجنبه احاديث النقاب ما في معناه مثل البرقع ونحوه لان المعتدلة مشبهة بالمحرمه والمحرمه تمتنع من ذلك واذا احتاجت الى ساتر
وجها سدل عليه كلفعل المحرمه **فصل** فان قيل فما تقولون في الثوب اذا صبغ غزله تشبه له لبسه قيل فيه جهان هما احتالان
في المعنى احد ما يحرم لبسه لانه احسن ارفع ولا يصبوغ للحسن فاشبه ما صبغ بعد نسجه والثاني لا يحرم لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث ام سلمة الا ثوب عصب هو ما صبغ غزله قبل نسجه ذكره القاض قال الشيخ والاول صح واما العصب فالصحيح انه نبت
يصبغ به الثياب قال السهيلي الورب من العصب نبتان باليمن لا نبتان الاية فان رخص النبي صلى الله عليه وسلم للحادة في لبس ما يصبغ بالعصب
لانهم في معنى ما يصبغ لغير التحسين كالاحمر والاصفر فلا معنى لتجوز لبسه مع حصول الزينة بصبغه كحصولها بما صبغ بعد نسجه والله اعلم **حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء ثبت في صحيح مسلم من حديث ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم حنين بعث جيشا الى اوطاس فلقى عدوا فقاتلوه فظفر واعليه وهو اصابوا سبايا فكان ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتخرجون من غشيائهم من اجل ازواجهم من المشركين فاقول الله عز وجل في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما ذكرى فهن
لكو حلال اذا انقضت عدتهن في صحيحه ايضا من حديث ابى الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة تتجسس على باب
فسطاط فقال لعلمان يلربها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنه لعنايد دخل معه قبرة كيف يورثوه هو لا
له كيف يستخدمه هو لا يحل له في الترمذي من حديث عراب بن سارية ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على المسبايا حتى يضعن

ما في بطونهم في المسند سنن أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا أو طاس لا توطأ
 حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وفي الترمذي من حديث ثريثم بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يسقي ماء ولا ولد غيره قال الترمذي حديث حسن ولا يروى من حديثه أيضا لا يحمل الاثني عشر يومين بالله اليوم
 الآخر ان يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها ولا حمل من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يتكحل امرأة ثيبا من السبأيا حتى تحيض **ذكر**
 البخاري في صحيحه عن ابن عمر إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فلتستبرأ بحيضة ولا تستبرأ العذراء أو ذكر عبد الزنا عن
 معمر بن طاووس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى في بعض مغازيه لا يقعن رجل على حامل ولا حامل حتى تحيض ذكر سفيان الثوري
 عن كريب عن الشعبي قال أصاب المسلمون سبأيا يوم أوطاس فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقعوا على حامل حتى تضع ولا حامل حتى تحيض
فصل فقصنت هذه السنن أحكاما عديدة **أحدها** أنه لا يجوز وطئ المسبية حتى يعلم براءة رجمها فان كانت حاملا فيوضع لها
 وان كانت حائلا فبان تحيض حيضة فان لم يكن من فوات الحيض فلا نص فيها واختلف فيها في البرء التي يعلم براءة رجمها بان حاضت عند
 البائنة ثوباعها عقيب الحيض أو يطأها أو يخرج رجمها عن ملكه أو كانت عند امرأة وهي مصونة وانتقلت عنها إلى رجل فوجب الشافعي أبو حنيفة
 وأحمد رحمهم الله الاستبراء في ذلك كله اخذ الجمهور الأحاديث واعتبارا بالعدا حيث تجب مع العلم ببراءة الرحم واحتجاجا بأثر الصحابة كما
 ذكر عبد الزنا ثنا ابن جرير قال قال عطاء تداول ثلثة من التجار جارية فولدت فداها عمر بن الخطاب لقاها فاحقوا ولدها بأحد ثم قال عمر رضي
 الله عنه من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليترجس بها حتى تحيض فان كانت لو تحض فليترجس بها خنسا أو أربعين ليلة قالوا وقد أوجب الله
 العدة على من ينسئ من الحيض على من لو تبلغ سن الحيض وجعلها ثلثة أشهر والاستبراء على الأمة فيجب على الأنثى ومن لو تبلغ سن الحيض
وقال آخر من المقصود من الاستبراء العلم ببراءة الرحم بحيث يتيقن المالك ببراءة رجمه الأمة فله طؤها والاستبراء عليه كما رواه
 عبد الزنا عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال إذا كانت الأمة عذرا لم يستبرأها أن شاء وذكر البخاري في صحيحه عنه وذكر حماد
 ابن سلمة ثنا علي بن زيد عن أيوب بن عبد الله الحمصي عن ابن عمر قال وقعت في سهمي جارية يوم حلولا كان حنقها ابريق فضة قال ابن عمر فما
 ملكت نفسوان جعلت قبلها والناس ينظرون مذهب مالك إلى هذا يرجع وهناك قاعدة وفروها قال أبو عبد الله المازني وقد عفا
 قاعدة لباب الاستبراء فنذكرها بلفظها **والقول** الجامع في ذلك أن كل أمة من عليهن الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على
 الظن كونها حاملا أو شك في حملها أو تردد فيه فلا استبراء لازم فيها لكل من غلب الظن ببراءة رجمها لكنه مع الظن الغالب يجوز حصوله فان
 المذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه أو خروجه على ذلك القروم المختلفة فيها كاستبراء الصغيرة التي تطيق الوطئ والأنثى
 فيه روايتان عن مالك قال صاحب الجواهر يجب الصغيرة إذا كانت ممن قارب سن الحمل كبنت ثلث عشرة أو أربع عشرة وفي إيجاب الاستبراء
 إذا كانت ممن تطيق الوطئ لا يحمل مثلها كبنت تسع وعشر روايتان أثبتت في رواية ابن القاسم ونفاة في رواية ابن عبد الحكم وان كانت ممن
 لا يطيق الوطئ فلا تستبرأ فيها قال يجب الاستبراء فيمن جاوزت سن الحيض لو تبلغ سن اليأس مثل ابنة الأربعين الخمسين
 وأما التي وقعت عن الحيض فينسئ عنه فهل يجب فيها الاستبراء ولا يجب إيتان لابن القاسم ابن عبد الحكم قال لما زني ووجه استبراء
 الصغيرة التي تطيق الوطئ والأنثى أنه يمكن فيها الحمل على النداء أو كحماية الذريعة لئلا تدعى في مواضع الامكان ان لا مكان قال الثوري
 ذلك استبراء الأمة خوفا ان تكون زنت وهو المعبر عنها بالاستبراء لسوء الظن فيه قولان والنظر لا شهيد قال ومن ذلك استبراء الأمة

وان جنى عليها فعلى الجاني ما نقص من قيمتها وان ماتت فما تركت من شيء فليسيدها وان اصابته حلا فحلامته وان تزوجها سيدها فاولادهم بمنزلة ما يعتقون بعثتها ويرون برتها **وقال** اختلف الناس في عدتها فقال بعض الناس اربعة اشهر وعشرون فهذه عدة الحرة وهذه عدة امه خرجت من الرق الى الحرية فيلزم من قال اربعة اشهر وعشرون ان يورثها وان يجعل حكمها احكام الحرة لانه قد اقامها في العدة مقام الحرة وقال بعض الناس عدتها ثلث حيض وهذا قول ليس له وجه اما تعد ثلث حيض المطلقة وليس هي بمطلقة ولا حرة وانما ذكر الله العدة فقال **وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ اَرْزَاقًا يُرَبِّصْنَ بِانْفُسِهِنَّ اَرْبَعَةَ اشْهُرٍ وَعَشْرًا** وليس ام الولد بحرة ولا زوجة فتعبد باربعة اشهر وعشرون **وقال** المطلقات يترقبن بانفسهن ثلثة قُرُونٍ واما امه خرجت من الرق الى الحرية وهذا لفظ احمد وكذلك قال في رواية صالح بن عبد الله ام الولد اذا توفي عنها مولاه او اعنتها حيضة واما امه في كل احوالها وقال في رواية محمد بن العباس عدلة ام الولد اربعة اشهر وعشرون اذا توفي عنها **سيد ما وقال** الشيخ في المغني حكى ابو الخطاب رواية ثالثة عن احمد انها تعدل بشهرين خمسة ايام قال لو اجد هذه الرواية عن احمد في الجاهل لم اظن لها صحبة عن احمد وروى في ذلك عن عطاء وطاوس قتادة لانها حين الموت امه فكانت عدتها عدة الامه كما وماتت رجل عن زوجته الامه فعدت بعد موته فليست هذه رواية اسحق بن منصور عن احمد قال ابو بكر عبد العزيز في زاد المسافر باب القول في عدلة ام الولد من الطلاق والوفاة قال ابو عبد الله في رواية ابن القاسم اذا مات السيد هي عند زوج فلا حدة عليها كيف تعدل هي مع زوجها وقال في رواية مهننا اذا اعتق ام الولد فلا تزوج حتى تخرج من عدتها وقال في رواية اسحق بن منصور عدلة ام الولد عدة الامه في الوفاة والطلاق والفرقة انتهى كلامه وحجة من قال عدتها اربعة اشهر وعشرون امه ابو داود عن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انه قال لا تقسدا علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عدلة ام الولد اذا توفي عنها سيدها اربعة اشهر وعشرون وهذا قول السعديين محمد بن سيرين ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وخلاس بن عمرو والزهرى ولا وزاعى اسحق قالوا ولا حرة تعدل للوفاة فكانت عدتها اربعة اشهر وعشرون كالزوجة الحرة وقال عطامو الخخى والثوري ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعدل ثلث حيض وحكى عن علي بن مسعود رضي الله عنه ما قالوا انها لا بد لها من عدلة وليس زوجة فيدخل في اية الارواح المتوفى عنهم لامة فتدخل في نصوص استبراء الاماء بحیضة فهي اشبه شيء بالمطلقة فتعد ثلثة اقوام والصواب من هذه الاقوال انها تستبرأ بحیضة وهو قول عثمان بن عفان عايشة وعبد الله بن عمرو والحسن الشعبي والقاسم بن محمد وابي قلابة ومكحول ومالك والشافعي واحمد بن حنبل في اشهر الروايات عنه قول ابى عبد الله في ثور بن المنذر فان هذا انما هو مجرد الاستبراء لزوال الملك عن الرقبة فكان حیضة واحدة في حق من تحيض كسائر استبراء المعتقات المملوكات والمسبيات **واما** حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال ابن المنذر ضعف احمد وابو عبيد حديث عمرو بن العاص قال محمد بن موسى سألت ابا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال لا يصح وقال الميموني رايت ابا عبد الله تعجب من حديث عمرو بن العاص هذا فقال ابن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا وقال اربعة اشهر وعشرون انما هي عدة الحرة من النكاح واما امه خرجت من الرق الى الحرية ويلزم من قال بهذا ان يورثها وليس لمن قال تعدل ثلث حيض وجه اما تعدل بذلك المطلقة انتهى كلامه **وقال** السنذري في اسناد حديث عمرو بن مطر بن همام بن ابورجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد واخذنا شيخنا ابو الحجاج المحمدي في كتاب التهذيب قال بطلت سالت احمد بن حنبل سالت ابى عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطام وقال عبد الله بن احمد بن حنبل سالت ابى عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق بابن ابي ليلى في سوء الحفظ قال عبد الله فسالت ابى عنه فقال ما اقرب به

قال
الدارقطني
في تهذيبه
في نسخة
عن
ابن اسحق
عن
يحيى بن عمار

باب أبي ليلى في عطاء خاصة وقال مطرف عطاء ضعيف الحديث قال عبد الله قلت ليحيى بن معين مطر الوراق قال ضعيف في حديث عطاء
 ابن أبي رباح وقال النسائي ليس بالقوي بعد فهو ثقة قال أبو حاتم الرازي صالح الحديث أبو ذر ابن حبان في كتاب الثقات واجتبه به مسلم
 فلا وجه لضعف الحديث وإنما علة الحديث أنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص رضي الله عنه ولو يسمع منه قاله لا يقطع
 وله علة أخرى هي أنه موقوف لويقل لا تلبسوا علينا سنة نبينا قال لا يقطع في الصواب لا تلبسوا علينا ديننا موقوف وله علة أخرى وهو
 اضطراب الحديث واختلافه عن عمرو على ثلاثة أوجه أحدها هذا الثاني علة أم الولد علة أم حرة والثالث علة تها إذا توفي عنها سيدها أربعة
 أشهر وعشر فإذا اعتقت فعدت ثلث حيض في الأول والثلاثة عنه ذكرها البيهقي قال الإمام أحمد هذا حديث منكر حكاها البيهقي عنه قد
 روى خلاس عن علي كرو الله وجهه مثل رواية قبيصة عن عمرو بن عطاء أم الولد أربعة أشهر وعشر ولكن خلاس بن عمرو قد تكلم في حديثه
 فقال أبو بكر يروي عنه فإنه صحفى كان مغيرة لا يعاب حديثه وقال أحمد روايته عن علي كرم الله وجهه يقال أنه كتاب قال البيهقي رواية
 خلاس عن علي ضعيفة عند أهل العلم بالحديث فقال هي من صحيفة ومع ذلك فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر في أم الولد يتوفى
 عنها سيدها قال تعتد بحيضة فإن ثبت عن علي عمر رضوا الله عنهما ما روى عنهما فهي مسألة نزاع بين الصحابة والدليل هو الحكم ليس
 مع من جعلها أربعة أشهر وعشر إلا التعلق بعموم المعنى ذلك لو يكن مع لم لفظ عام ولكن شرط عموم المعنى تساوى الأفراد في المعنى الذي ثبت
 الحكم لاجله فما لم يعلم ذلك لا يتحقق الأحاق والذين أحكموها أم الولد بالزوجة راوا أن الشبه الذي بين أم الولد والزوجة أقوى
 من الشبه الذي بينها وبين الأمة من جهة أنها بالموت صارت حرة فلم تمتها العدة مع حرمتها بخلاف الأمة ولأن المعنى الذي جعلت
 له عدة الزوجة أربعة أشهر وعشر موجود في أم الولد هو الذي لا وفات الذي يتيقن فيها خلق الولد هذا لا يفترق أحكام فيه بين
 الزوجة وأم الولد الشرعية لا تفرق بين متماثلين من أحوالهم يقولون أم الولد أحكامها أحكام الأم لا أحكام الزوجات ولهذا لم
 تدخل في قوله ولكم نوصف ما تركت أزواجكم وغيرها فكيف تدخل في قوله والذين يتوفون منك ويذرون أزواجاً قالوا والعدة
 لتجعل أربعة أشهر وعشر لاجل مجرد براءة الرحم فإنها تجب على من يتيقن براءة رحمها وتجب قبل الدخول الخلوة فهي من حرمة عقد النكاح
 وتامة وإنما استبرأ الأمة فالمقصود منه العلم ببراءة رحمها وهذا لا يكفي في حيضة ولهذا لم يجعل استبرأه ماثلثة قروء كما جعلت عدة أم حرة
 كذلك تطول لأن زمان الرجعة ونظر الزوج وهذا المعنى مقصود في المستبرأة فلا نص يقتضي أحكامها بالزوجة فاولى الأمور بها أن يشتر
 لها ما شرعه صاحب الشرع في المسبيات والملوكات ولا يتعداه وبالله التوفيق **فصل الحكم الثاني** أنه لا يحصل الاستبراء بطهر
 البتة بل لابد من حيضة وهذا قول الجمهور وهو الصواب قال أصحابنا لك والشافعي في قول له يحصل بطهر كامل ومتى طعت في الحيضة
 لو استبرأؤها بناء على قولهما أن الأقراء أطهر لكن يرد هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا مائة حتى
 تستبرأ بحيضة وقال رافع بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يطأ
 جارية من السبي حتى تستبرأ بحيضة رواه الإمام أحمد وعندنا فيه ثلثة الفاظ الثاني في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا
 توطأ الأمة حتى تحيض عن الحمل حتى تضع الثالث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتكهن نثياً من السبايا حتى تحيض
 فعلق الحكم في ذلك كله بالحيض حلاً ولا بالطهر فلا يجوز العاماً اعتداله واعتبارها الغاية ولا تعويل على ما خالف نصه وهو مقتضى
 القياس المحض فإن الواجب هو الاستبراء والذي يدل على البراءة هو الحيض فما الطهر فلا دلالة فيه على البراءة فلا يجوز أن يعول في

الاستبراء على ما دلالة فيه عليه دون ما يدل عليه وبناءً على هذا على أن الأقراء هي الأظهر بناءً على الخلاف للخلاف وليس بحجة ولا شبهة ثلثه يمكنه بناءً هذا على ذلك حتى خالفوا فجعلوا الطهر الذي طلقها فيه قروءاً ولو يجعلوا طهر المستبرأة التي تجرد عليها الملك فيه أو مات سيدها فيه قروءاً وحتى خالفوا الحديث أيضاً كما تبين حتى خالفوا المعنى كما بيناه ولو يمكنه هذا البناء لا بعد هذه الأنواع الثلاثة من المخالفة وغاية ما قالوا أن بعض الحيضة المقترن بالطهر يدل على البراءة فيقال لهم فكيف يكون الاعتماد حينئذ على بعض الحيضة وليس لك قراء عند أحد **فإن قالوا** هو اعتماد على بعض حيضة وطهر قلنا هذا قول ثالث في مسمى القروء ولا يعرف وهو أن تكون حقيقة مركبة من حيض وطهر فإن قالوا بل هو اسم للطهر بشرط الحيض فإذا انتفى الشرط انتفى المشروط قلنا هذا إنما يمكن لو علق الشارع الاستبراء بقروء فإما مع تصريحه على التعليق بحيضة فلا **فصل** الحكم الثالث أنه لا يحصل ببعض حيضة في يدى المشتري اكتفى بها قال صاحب الجواهر فإن بيعت الأمة في آخر أيام حيضها لو يكن ما بقي من أيام حيضها استبراء لها من غير خلاف وإن بيعت في أول المشهور من المذهب إن ذلك يكون استبراء لها وقد احتج من نازع ما لكارحه الله تعالى بهذا الحديث فإنه علق الحيضة فلا بد من تمامها ولا دليل فيه على بطلان قوله فإنه لا بد من الحيضة بالاتفاق ولكن النزاع في أمر آخر وهو أنه هل يشترط أن يكون جميع الحيضة وهي في ملكه أو يكفي أن يكون معظمها في ملكه فهذا لا ينفيه الحديث ولا يثبت به ولكن لما زعمه أن يقولوا لما اتفقنا على أنه لا يكفي أن يكون بعضها في ملك المشتري بعضها في ملك البائع إذا كان أكثرها عند البائع علم أن الحيضة المعتبرة أن تكون هي عند المشتري لهذا لو حاضت عند البائع لو يكن ذلك في الاستبراء ومن قال بقول مالك يجب عن هذا بأنها إذا حاضت قبل البيع وهي مودعة عند المشتري شعر بأعقاب الحيضة ولو خرج من بيته اكتفى بذلك الحيضة ولو يجب على المشتري استبراء ثانٍ هذا أحد القولين في مذهب مالك كما تقدم فهو يجوز أن يكون الاستبراء واقعا قبل البيع في صور منها هذه ومنها إذا وضعت للاستبراء عند ثالث فليست لها ثم بيعت بعد ذلك قال في الجواهر لا يخرج الاستبراء قبل البيع إلا في حالات منها أن يكون تحت يده للاستبراء أو بالوديعة فتحيض عند ثريثريها حينئذ أو بعد أيام وهي لا يخرج ولا يدخل عليها سيدها ومنها أن يشتريها من هو ساكن معها من زوجته أو ولد له صغير في عياله وقد حاضت فإن القاسم يقول إن كانت لا تخبره أجزاء ذلك قال الشهاب إن كانت معه في دار هو الذاب عنها والناظر في أمها فهو استبراء سواء كانت تخرج أو لا تخرج ومنها إذا كان سيدها غائبا فحين قدم استبراءها قبل أن تخرج أو خرجت وهي حائض فاشترها منه قبل أن تطهر ومنها الشريك يشتري نصيب شركه من الحارثة وهي تحت يد المشتري منها وقد حاضت في يده وقد تقدمت هذه المسائل فلهذا وما في معناها تضمنت الاستبراء قبل البيع واكتفى به مالك عن الاستبراء ثانٍ **فإن قيل** فكيف يجتمع قوله هذا وقوله أن الحيضة إذا وجد معظمها عند البائع لو يكن استبراء قيل لا تناقض بينهما وهذه لها موضع يحتاج فيه المشتري إلى استبراء مستقبل لا يخرجى إلا حيضة لو وجد معظمها عند البائع وكل استبراء لا يحتاج فيه إلى استبراء مستقبل لا يحتاج فيه إلى حيضة ولا بعضها ولا اعتبار بالاستبراء قبل البيع كهذه الصور ونحوها **فصل** الحكم الرابع أنها إذا كانت حاملا فاستبراءها موضع أمحل وهذا كما أنه حكم النص فهو مجمع عليه بين الأمة **فصل** الحكم الخامس أنه لا يجوز طيها قبل وضع حملها أي حمل كان يلحق بالواطى كحمل الزوجة والمملوكة والموطوءة بشبهة أو لا يلحق كحمل الزانية فلا يحل على حامل من غير الواطى البتة كما صرح به النص كذلك قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمسق ماء زرع غيره وهذا يزرع الطيب والخبيث ولأن صيانة ماء الواطى عن الماء الخبيث حتى لا يختلط

بأنه أولى من صيانتها عن الماء الطيب لأن حمل الزاني وإن كان لحرمة له ولا لمأته فحمل هذا الواطئ ماؤه محترم فلا يجوز له خلطه بغيره
ولأن هذا مخالف لسنة الله في تمييز الخبيث من الطيب وتخليصه منه وأحق كل قسم بحائسته مشاكلته الذي يقتضيه منه العجب
تجوز من جوز من الفقهاء الأربعة العقد على الزانية قبل استبراءها ووطئها عقيب للعقد تكون الليلة عند الزاني وقد علقته منه
والليلة التي تليها فراشا الزوج ومن تأمل كمال هذه الشريعة علم أنها تآبى في ذلك كله كل الأباء وتمنع منه كل المنعم ومن محاسن هذا
الأمم أحمد قدس الله روحه أن حرمتها بالكلية حتى تتوب وتغفر عنها اسم الزانية والبيع الفاجرة فهو رحمه الله لا يجوز أن يكون
الرجل زوج بغيره ومنزعه لا يجوز أن ذلك هو أسعد منهم في هذه المسألة بالأدلة نصا كلها من النصوص والآثار والمعاني والقياس
والمصلحة والحكمة وتخريدها المسلمون قبيحا والناس إذا بالغوا في سب الرجل صرحوا به بالزنا والفاق فكيف تجوز الشريعة مثل هذا
مع ما فيه من قهره لفساد فراشه وتعليق ولاد غيره عليه ومعرضه إلى اسم المذموم عند جميع الأمم وقياس قول من جوز العقد
على الزانية ووطئها قبل استبراءها حتى لو كانت حاملا بان لا يجب استبراء الأمة إذا كانت حاملا من الزنا بل بيطأ ما عقيب ملكها
وهو مخالف لصريح السنة فإن أوجب استبراء ما نقض قوله بجواز وطئ الزانية قبل استبراءها وإن أوجب استبراءها خالف النصوص
ولا ينفعه الفرق بينهما بأن الزوج لا استبراء عليه بخلاف السيد فإن الزوج إنما يجب عليه الاستبراء لأنه لو يعتد على معتد
ولا حامل من غير بخلاف السيد فإن الشارح أنها حرم الوطئ بل العقد في العدة خشية إمكان الحمل فيكون واطيا حاملا من غيره
وساقياء ما لا لزوم غيره مع احتمال أن لا يكون كذلك فكيف إذا تحقق حملها وغاية ما يقال أن للزانية ليس لاحقا بالواطئ الأول
الولد للفراش هذا لا يجوز إقدامه على خلط مائه ونسبه بغيره وإن لم يلحق بالواطئ الأول فصيانة مائه ونسبه عن نسب يلحق
بواضعه لصيانتها عن نسب يلحق به المقصود أن الشرع حرم وطئ الأمة الحامل حتى تضع سواء كان حملها محرما أو غير محرر وقد فرق
النبى صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة التي تزوج بها فوجدها حبلها كحلها كحلها وقضى لها بالصدق وهذا صريح في بطلان
العقد على الحامل من الزنا وحكم عنه أنه من لم يرأه صحح على باب فسطاط فقال لعل سيدها يريد أن يلتم بها قال نعم قال لقد هممت أن
العنه لعنا يدخل معه قارة كيف يستخدمه وهو لا يحل له كيف يورثه وهو لا يحل له فجعل سبب همه بلعنه طيه للأمة الحامل
ولو يستفصل عن حملها هل هو لاحق بالواطئ أم غير لاحق به قوله كيف يستخدمه وهو لا يحل له أي كيف يجعله عبدا له يستخيره
وذلك لا يحل فإن ماء هذا الواطئ يزيد في خلق الحمل فيكون بعضه منه وقال لا ما أحمد يزيد طوعة في سمعه وبصره وقوله كيف يورثه
وهو لا يحل له سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول فيه أي كيف يجعله تركة موروثة منه فإنه يعتقد عبدا فيجعله تركة يورث عنه
ولا يحل له ذلك لأن ماءه زاد في خلقه ففيه جزء منه وقال غيره المعنى كيف يورثه على أنه ابنه ولا يحل له ذلك لأن الحمل من غيره
وهو يوطئها يريد أن يجعله منه فيورثه ماله وهذا يورده أول الحديث وهو قوله كيف يستعبده أي كيف يجعله عبدا وهو أنسا
يدل على المعنى الأول على القولين فهو صريح في تخريجه وطئ الحامل من غيره سواء كان الحمل من نطفة أو من غيره وإن فاعل ذلك جدير
باللعن بل قد صرح جماعة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بأن الرجل إذا ملك زوجته الأمة لوطأها حتى يستبرأها
خشية أن يكون حاملا منه في صلب النكاح فيكون على ذلك الولد لموالي الأمة بخلاف ما علقته به في ملكه فإنه لا ولد عليه
وهذا كله احتياط لولده بل هو صريح في حرمة لا ولد عليه أو عليه ولا فكيف إذا كانت حاملا من غيره **فصل في حكم السداد**

ونحوه لو انه نفاس جمع عاين قوله ما قالوا ولانه دم لا تنقضي به العدة فلم يكن حيضاً كالاستحاضة وحديث عائشة رضي الله عنها يدل على ان الحيض قد تحيل ونحوه نقول بذلك بقطع حيضها وبرفعه قالوا ولان الله سبحانه اجري العادة بانقلاب دم الطمث لبناء غذاء للولد فانحازجه وقت الحمل يكون غيره فهو دم فساد **قال** المحيضون لزعم ان الحمل قد ترى الدم على عادتها لاسيما في اول حملها واما النزاع في حكم هذا الدم لاني وجوده وقد كان حوضاً قبل الحمل بالاتفاق فنحن نستصحب حكمه حتى ياتي ما يرفعه بيقين قالوا والحكم اذا ثبت في محل فالاصل بقاءه حتى ياتي ما يرفعه فالاول المستصحب لحكم الاجماع في محل النزاع والثاني استصحاب حكمه الثابت في محل حتى يتحقق ما يرفعه والفرق بينهما ظاهر والواقع قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فله اسوي يعرف وهذا اسوي يعرف فكان حوضاً قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اليس استحدثت لو تصدقوا لتصل حيض المرأة خروج دمها في اوقات معلومة من الشهر لغة وشعره وهذا كذلك لغة والاصل في الاسماء تقريرها لا تغييرها قالوا ولان الدم الخارج من الفرج الذي رتب الله عليه الاحكام سمي حيض واستحاضة ولو جعل لهما ثالثاً وهذا ليس باستحاضة فان الاستحاضة الدم المطبق والرائد على اكثر الحيض او الخارج عن العادة وهذا ليس احداً منهما فبطل ان يكون استحاضة فهو حيض قالوا ولا يمكن ان ثبت قسم ثالث في هذا المحل وجعله دم فساد فان هذا لا يثبت الا بنحو او اجماع او دليل على وجوب لمصير اليه هو متفق قالوا وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة الى قدر عادتها وقال اجلسي قدر الاياور التي كنت تحيضين فدل على ان عادة النساء معتبرة في وصف الدم وحكمه فاذا اجري دم الحمل على عادتها للعادة ووقتها من غير زيادة ولا نقصان لا انتقال حلت عادتها على انه حيض وجب تحكيم عادتها وتقديمها على الفساد الخارج عن العادة قالوا واعلم الامة بهذه المسألة نساء النبي صلى الله عليه وسلم واعلم من عائشة وقد صرح عنها رضي الله عنها من رواية اهل المدينة انها لا تنصلي وقد شهد له الامام احمد بانه صححه من الرواية الاخرى عنها وكذلك رجع اليه السحق واخبرانه قول احمد بن حنبل قالوا ولا يعرف صحة الكمال بخلاف ذلك عن ذكر من الصحابة رضي الله عنه ولو صححت في مسألة نزاع بين الصحابة ولا دليل يفصل قالوا ولان عدم مجامعة الحيض للمحل ما ان يعلم بالحسن او بالشرع وكلاهما منتفان اما الاول فظاهر واما الثاني فليس عن صاحب الشرع ما يدل على انها لا يجتمعان **ولما** فلو كانه جعله دليلاً على براءة الرحم من الحمل في العدة والاستبراء قلنا جعل دليلاً ظاهراً او قطعياً الاول صحيح والثاني باطل فانه لو كان دليلاً قطعياً لما تخلف عنه مدلوله وكانت اول مدة الحمل من حين انقطاع الحيض هذا لو يقوله احد بل اول المدة من حين الوطى لو حاضت بعدة علة حيض فلو وطئها فوجبت بولاً اكثر من ستة اشهر من حين الوطى ولا قل منها من حين انقطاع الحيض لحقه النسب اتفاقاً فعلم انه اما في ظاهرة وقد يتخلف عنها لمدلولها فتخلف المطر عن الغيم والوطى بهذا يخرج الجواب عما استدللتم به من السنة فاننا بها قائلون الى حكمها صارتون هي الحكم بين المتنازعين النبي صلى الله عليه وسلم قسم النساء الى قسمين حامل فعدها وضع حملها وحامل فعدها بالحيض ونحوه قائلون بموجب هذا غير متنازعين فيه ولكن اين ما فيه ما يدل على ان ما تراه الحكم من الدم على عادتها تصوم معه فتصلي هذا الامر اخر لا تعرض للحديث به وكما هذا يقول لقائلون بان دمها دم حيض هذه العبارة بعينها ولا يعد هذا تناقضاً ولا خلافاً في العبارة قالوا وهكذا قوله في شأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فليراجعها تو ليطبقها طاهر قبل ان يمسها انا هي اباحة الطلاق اذا كانت حائلاً بشرطين الطهر وعدم السيس فابن في هذا التعرض لحكم الدم الذي تراه على حملها وقولكم ان الحمل لو كانت تحيض لكان طلاقها في زمن الدم بدعة وقد اتفق الناس على ان طلاق الحامل ليس بدعة وان راعت الدم قلنا ان النبي

صلى الله عليه وسلم قسم احوال المرأة التي يريد طلاقها الى حال حمل حال خلوع عنه جوزه طلاق الحامل مطلقا من غير استثناء وما غير ذوات
الحمل فانما اباح طلاقها بالشروط المذكورة ليس في هذا ما يدل على ان الحامل دم فساد بل على ان الحامل تخالف غيرها في الطلاق وان
غيرها انما تطلق طاهر غير مصابة ولا يشترط في الحامل شئ من هذا بل تطلق عقيبا لا مصابة وتطلق وان رأت الدم فكمالاتها طلاقها عقيب
اصابتها لا تحرم حال حيضها وهذا الذي تقتضيه حكمة الشارع في وقت الطلاق اذا نأوا منعافان المرأة متى استبان حملها كان المطلق على
بصيرة من امره ولو عجز عنه من الندم ما يعرض له من بعد الجماع ولا يشعر بحملها فليس يمنع منه نظيره ما اذن فيه لا شرعا ولا واقعا ولا عقبا
ولاسيما من علل المنع من الطلاق في الحيض بتطويل العدة فهذا لا اثر له في الحامل قالوا واما قوله لو كان حيضا لا تقضت به العدة فهذا
لا يلزم لان الله سبحانه جعل عدة الحامل بوضع الحمل وعدة الحائل بالاقراء ولا يمكن انقضاء عدة الحامل بالاقراء لانقضاء ذلك الى ان يملكها
الثاني ويتزوجها وهي حامل من غيره فيسقط زوجه ما غيرة فيسقط زوجه ما غيرة قالوا واذ كنتم مسلمين لانا ان الحائض قد تحيل وحملت على ذلك حديث عائشة رضي
الله عنها ولا يمكن منع ذلك لشهادة أحسن به فقد اعطيت ان تحيض والحمل يجتمعان فبطل استدلالكم من راسه لان مداره على ان الحيض
لا يجتمع الحمل فان قلم نحن انما جوزنا ورود الحمل على الحيض كالمات في عكسه هو ورود الحيض على الحمل وبينهما فرق قيل ان كانا متنافيين
لا يجتمعان فاي فرق بين ورود هذا على هذا وعكسه اما قوله لو كان الله سبحانه اجري العادة بالانقلاب ثم الطمث لبنا تغذي به الولد ولهذا
لا تحيض المراضع قلنا وهذا من الكبر حجتنا عليكم فان هذا الانقلاب التغذية باللبن انما يستحكم بعد الوضع فهو من سلطان اللبن ان تضلم
المولود وقد اجري الله العادة بان المراضع لا تحيض ومع هذا فلورأت دما في وقت حادتها حكمه بحكم الحيض بالاتفاق لان يحكمه بحكم
الحيض في الحال التي لو استحكم فيها انقلابه ولا تغذي الطفل به اولى احرى قال هيبان هذا كما تقولون فان هذا انما يكون عند احتياجه
الطفل الى التغذية باللبن هذا بعد ان ينفخ فيه الروح فاما قبل ذلك فانه لا ينقلب لبنا لعدم حاجة الحمل اليه ايضا فانه لا يستحيل كله
لبن بل يستحيل بعضه ويخرج الباقي وهذا القول هو الراجح كما رواه نقلنا ودليلنا والله المستعان **فان قيل** فهل تمنعون من الاستمتاع
بالمشترط بغير الوطى في الموضع الذي يجزئ فيه الاستبراء قيل اما اذا كانت صغيرة لا وطأ مثلها فهذا لا تحرم قبلتها ولا مباشرتها وهذا
منصوص احمد في إحدى الروايتين عنه اختارها ابو محمد المقدسي شيخنا وغيرهما فانه قال ان كانت صغيرة باى شئ تستبرأ اذا كانت صغيرة
وقال في رواية اخرى تستبرأ بحضة ان كانت تحيض والثلثة اشهر ان كانت ممن وطأ وتحيل قال ابو محمد فظاهر هذا انه لا يجب استبرائها
ولا تحريم مباشرتها وهذا اختيار ابن ابي موسى قول مالك وهو الصحيح لان سبب الاباحة متحقق وليس عليه تحرير ما دليل فانه لا نص فيها ولا معنى
نص فان تحرير مباشرة الكبيرة انما كان لكونه داعيا الى الوطى المحرم او خشية ان يكون امولدا لغيرة ولا يتوهم هذا في هذه فوجب العمل بمقتضى
الاباحة انتهى كلامه **فصل** وان كانت ممن يوطأ مثلها فان كانت بكر او قلنا لا يجب استبرأؤها فظاهر ان قلنا يجب استبرأؤها فقال اصحابنا
تحرر قبلتها ومباشرتها وعندنا انه لا يحرم ولو قلنا بوجوب استبرائها لانه لا يلزم من تحرير الوطى تحرير دواعيه كما في حق الصائت ولا سيما لو هم
انما حرروا تحريرا مباشرا لانها قد تكون حاملا فيكون مستمتعا بامه الغيرة هكذا عللوا تحرير المباشرة في قولنا لو لم يكن الاستمتاع بالمسبية في غير الوطى قبل
الاستبراء في إحدى الروايتين لانها لا يتوهم فيها انفساخ الملك لانه قد استقر بالسبب فلو بقي لمنع الاستمتاع بالقبلة وغيرها من البكر معنى
وان كان ثيبا فقال اصحابنا لا يفسخ غير محرر الاستمتاع بها قبل الاستبراء قالوا لانه استبراء يحرم الوطى فيحرر الاستمتاع كالعدة وانه
لا يمان كونها حاملا فيكون ام ولد للبكر باطل فيكون مستمتعا بام ولد غيره قالوا ولهذا فارق وطى تحرير الحائض الصائت وقال الحسن البصري

لا يحرم من المشتريات الاخرى ما لو كان يستمتع منها بما شأما لو طأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من الوطئ قبل الاستبراء لم يمنع من
دون ذلك ولا يلزم من تحريم الوطئ تحريم ما دونه كالحائض والصائمة وقد قبل ابن عمر جاريته من السبي حين وقعت في سهمه قبل استبراءها ولم
نصر هذا القول ان يقول الفرق بين المشتراة والمعتقة ان المعتقة قد صارت اجنبية منه فلا يحل وطئها ولا دواعي عنه بخلاف المملوكة
فان طئها انما يحرم قبل الاستبراء خشية اختلاط ما نهى به ما غيره وهذا لا يوجب تحريم الدواعي فهي اشبه بالحائض والصائمة ونظير
هذا انه لو زنت امرأته او جاريته حرم عليه وطئها قبل الاستبراء ولا يحرم دواعيه وكذلك المسبية كما سياتي في اكثر ما يتوهم كونها حاملة
من سيدها فينفصم البيع فهذا بناء على تحريم بيع امهات الاولاد على علاته ولا يلزم القائل به لانه لما استمتع بها كانت ملكه ظاهرة
ذلك يكفي في جواز الاستمتاع كما يتجمل بها ويحذر ما ينظر اليها ما لا يباح من الاجنبية وما كان جوابك عن هذه الامور فهو اجواب عن
القبلة والاستمتاع ولا يعلم في جواز هذا تراعى ان المشتري لا يمنع من قبض ماله وحوزها الى بيته وان كان حله قبل الاستبراء ولا يجب
عليها ان تستبرأ وجهها منه ولا يحرم عليه النظر اليها واخذها ولا كل معها واستخفافها والانتفاع بمنافعها وان لم يجز له ذلك في ملك
الغير **فصل** وان كانت مسبية ففي جواز الاستمتاع بغير الوطئ قولان للفقهاء وهما روايتان عن احمد **احدهما** انه كغير المسبية
فيحرر الاستمتاع منها ما دون الفرج وهو ظاهر كلام آخر في لانه قال من ملك امه لو يصيبها ولو يقبلها حتى يستبرأ بها بعد تمام ملكها
والثانية لا يحرم وهو قول ابن عمر والفرق بينهما وبين المملوكة بغير السبي ان المسبية لا يتوهم فيها كونها ام ولد بل هي مملوكة له على كل حال
بخلاف غيرها كما تقدم والله اعلم **فان قيل** فلو كان اول مدة الاستبراء من حين البيع او من حين القبض قيل فيه قولان هما وجهان
في مذهب احمد **احدهما** من حين البيع لان الملك ينتقل به **والثاني** من حين القبض لان القصد معرفة براءة الرحم من ماء البائع وخيرة
ولا يحصل ذلك مع كونها في يده وهذا على اصل الشافعي **واحد** اما على اصل مالك فيكفي عند الاستبراء قبل البيع في المواضع التي تقدمت
فان قيل فان كان في البيع خيار فمتى يكون ابتداء مدة الاستبراء قيل هذا يستتبع على الخلاف في انتقال الملك في مدة الخيار فمن قال ينتقل
فابتداء المدة عند من حين البيع من قال لا ينتقل فابتداءها عند من حين انقطاع الخيار **فان قيل** ما تقولون لو كان الخيار خيار
عقب قيل ابتداء المدة من حين البيع قوله واحد لان خيار العيب لا يمنع نقل ملك بغير خلاف والله اعلم **فصل** **فان قيل** قد دلت
السنة على استبراء الحمل بوضع الحمل على استبراء الحائل فكيف سكت عن استبراء الانثى والتي لو تحضت وتسكت عنها في العدة
قيل لو تسكت عنها بما جعل الله بليتهما بطريق الايمان والتبني فان الله سبحانه جعل عدة الحرة ثلثة قروء تجعل عدة الانثى والتي لو تحضت
ثلثة اشهر فلو علم ان سبجانه جعل في مقابلة كل قرة شهر ولهذا جرى سبجانه عادته في ما نهى ان المرأة تحيض في كل شهر حيضة وثبتت السنة
ان استبراء الامه الحائض فيكون الشهر قائما مقام الحيضة وهذا احدى الروايات عن احمد واحمد في الشافعي وعن احمد رواية ثانية
انها تستبرأ بثلثة اشهر هي المشهورة عنه وهو احد قول الشافعي ووجه هذا القول ما احتج به احمد في رواية احمد بن القاسم فانه قال قلت
لابي عبد الله كيف جعلت ثلثة اشهر مكان حيضة وانما جعل الله سبحانه في القرآن مكان كل حيضة شهر فقال احمد انما قلنا ثلثة اشهر لاجل
الحمل فانه لا يتبين في اقل من ذلك فان عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك وجمعه اهل العلم والقوابل فاخبروا ان الحمل لا يتبين في اقل من ثلثة
اشهر فاعجب به ذلك ثم قال لا تسمع قول ابن مسعود ان النطفة اربعين يوما معلقة ثم اربعين يوما مضغة بعد ذلك فاذا خرجت الثمانون
صارت بعداء مضغة وهي ثم فلبين حينئذ قال ابن القاسم قال لي هذا معروف عند النساء فلما شهر فلا معنى فيه انتهى كلامه عند رواية

ثالثة انما استبرأ بشهر ونصف فانه قال في رواية حنبل قال عطاء ان كانت لا حيض فخمسة واربعين يوما قال حنبل قال نعم لذلك ذهب لان
عدة المطلقة الأنثى كذلك انتهى كلامه ووجه هذا القول انها وطلقت في خمسة اعتدت بشهر ونصف فلان تستبرأ الامة بهذا القدر
اولى عن احمد رواية رابعة انها تستبرأ بشهرين حكاه القاضي عنه واستشكلها كثير من اصحابه حتى قال صاحب المغني ولو اراد ذلك وجها
قال لو كان استبرأ ما بشهرين لكان استبرأ ذات القروء بقرأين ولو تعلم به قال لا ووجه هذه الرواية انها اعتبرت بالمطلقة ولو طلقت في خمسة
لكانت عدتها شهرين هذا هو المشهور عن احمد واجتبه به بقول عمر رضي الله عنه هو الصواب لان الأشهر قائمة مقام القروء وعدة ذات القروء
قرآن فبدلها شهران وانما صرنا الى استبرأ ذات القروء حيضة لانها علم ظاهر على براءتها من الحمل لا يحصل ذلك بشهر واحد فلا بد من مدة
تظهر ببراءتها وهي ما شهران او ثلاثة كانت الشهران اولى لانها جعلت علما على البراءة في حق المطلقة ففي حق المستبرأة اولى فهذا وجه
هذه الرواية وبعد فالراجح من الدليل الاكتفاء بشهر واحد هو الذي دل عليه ايام النفس تنبيهه وفي جعل مدة استبرائها ثلاثة اشهر
تسوية بينها وبين الحرة وجعلها بشهرين تسوية بينها وبين المطلقة فكان اولى المد بها شهر فانها البديل التام والشارع قد اعتبر نظير
هذا البديل في نظير الامة وهي الحرة واعتبره الصحابة في الامة المطلقة فعنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال عدتها حيضتان
فان لو تكن تحيض فشهران اجتبه احمد وقد نص احمد في شهر الروايات عنه على انها اذا ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت بعشرة اشهر تسعة
للحمل وشهر مكان الحيضة وعنه رواية ثانية تعد بسنة هذه طريقة الشيخ ابي محمد قال احمد هذا جعل مكان الحيضة شهر لان اعتبار
تكرارها في الأنثى ليعلم ببراءتها من الحمل وقد علم ببراءتها منهنها بمعنى غالب مدته فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس هذا هو الذي
ذكره اخري مفرق بين الأنثى وبين من ارتفع حيضها فقال ان كانت موبسة فبثلاثة اشهر وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت
بثلاثة اشهر للحمل وشهر مكان الحيضة واما الشيخ ابو البركات فجعل الخلاف في الذي ارتفع حيضها كاخلاف في الأنثى وجعل فيها الروايات
الاربعة بعد غالب مدة الحمل تسوية بينها وبين الأنثى فقال في حرة والأنثى والصغيرة بمضي شهر وعنه بمضي ثلاثة اشهر وعنه شهرين
وعنه شهر ونصف وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فبذلك تسعة اشهر وطريقة اخري والشيخ ابي محمد اصح وهذا الذي اخترناه من
الاكتفاء بشهر هو الذي مال اليه الشيخ في المعنى فانه قال وجه استبرائها بشهران انه جعل الشهر مكان الحيضة وكذلك اختلفت الشهرة باختلاف
الحيضات فكانت عدة الحرة الأنثى ثلاثة اشهر مكان الثلاثة قروء وعدة الامة شهرين مكان القرأين للامة المستبرأة التي ارتفع حيضها عشر
اشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة فيجب ان يكون مكان الحيضة هنا شهر كما في حق من ارتفع حيضها قال **فان قيل** قد وجد ما دل
على البراءة وهو تبص تسعة اشهر **قلت** او ههنا ما يدل على البراءة وهو الاياس فاستويا **ذكر** احكامه صلى الله عليه وسلم في البيوع ذكر
حكمه فيما يحرم بيعه ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله ورسوله حرم
بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقليل يا رسول الله ارايت شحوم الميتة فانها تطلب بالسفن تذهن بها الجلود وتستقيم بها الناس
فقال لا هو حرام وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم الشحور جعلوا ثوبا عولا فاكلوا ثمنه وفيها
ايضا عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب عن ابي بكر قاتل الله سمرق الويل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت
عليهم الشحور فجعلوها ثوبا عولا هذا من مسند عمر وقد رواه البيهقي والحاكم في صحيحه فجعله من مسند ابن عباس فيه زيادة ولفظه عن
ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد يعني الحرام فرفع بصره الى السماء فتبسم فقال لعن الله اليهود لعن الله اليهود لعن الله اليهود

ان الله عز وجل حرم عليهم الشحوم فباعوها واكوا اثمها فان الله اذا حرم على قوم اكل شئ حرم عليهم شئ منه واسناده صحيح قال البيهقي والاعين ابن عبدان عن الصغار عن اسمعيل القاضي ثنا ابن منهل ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد الحذاء عن بركة بن الوليد عن ابن عباس في الصحيحين من حديث ابو هريرة رضي الله عنه نحوه دون قوله ان الله اذا حرم اكل شئ حرم منه فاشتملت هذه الكلمات اجماعا على تحريم ثلثة اجناس مشارب تفسد العقول مطاعون تفسد الطباع وتغذي غدا خبيثا واعيان تفسد الاديان تدعو الى الفتنة والشرك فحان بالتحريم النوع الاول العقول عما يزيلها ويفسدها وبالثاني القلوب عما يفسدها من صول في الغذاء الخبيث اليها والغاذي شبيه بالمغتذي بالثالث الاديان عما وضع لافسادها فاقصم هذا التحريم صيانة العقول والاديان ولكن الشان في معرفة حدود كلامه صلوات الله عليه ما يدخل فيه وما لا يدخل فيه لتستبين عموم كلامه وجمعها وتناولها بجميع الانواع التي شملها عموم كلامه وتناولها بجميع الانواع التي شملها عموم لفظه ومعناه وهذا خاصية الفهم عن الله رسول الله التي تفاوتت فيه العلماء ويؤتيه الله من يشاء **فاما** تحريم بيع الخمر فيدخل فيه تحريم بيع كل مسكر ما كان او جامدا عصيرا او مطبوخا فيدخل فيه عصير العنب خمر الزبيب التمر والذرة والشعير والعلس والحنطة والقمح الملعونة لقمة الفسق والقلب التي تحرك القلب الساكن الى اخبت الاماكن فان هذا كله خمر نص رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح التي لا مطعن في سند ولا اجمال في متنه اذ صح عنه قول كل مسكر خمر وصح عن اصحابه رضي الله عنهم الذين هم اعلم الامة بخطابه ومراعاة ان الخمر ما خمر العقل فدخل هذه الانواع تحت اسم الخمر كدخل جميع انواع الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب تحت قوله لا تبيعن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والزبيب بالزبيب لامثلا بمنزل فاما لا يجوز اخراج صنف من هذا الاصناف عن تناول اسمه له فلهذا لا يجوز اخراج صنف من اصناف المسكر عن اسم الخمر فانه يتضمن محذرين احدهما ان يخرج من كلامه ما قصد دخوله في الثاني ان يشرع لذلك النوع الذي اخرج حكو غير حكمه فيكون تغيير الالفاظ الشارح ومعانيه فانه اذا سمي ذلك النوع بغير الاسم الذي سماه به الشارع ازال عنه حكمه وذلك المسمى اعطاه حكمه اخر ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم ان من امته من بيتي بهذا كما قال ليشربن ناس من امتي الخمر يسوقونها بغير اسمي اقضى قضية كلية عامة لا يتطرق اليها اجمال لا احتمال بل هي شافية كافية فقال كل مسكر خمر هذا وان ابا عبدة والخليل اضر بهما من امة اللغة ذكروا هذه الكلمة هكذا قالوا قد نص يمة اللغة على ان كل مسكر خمر قوله موجبة وسياتي ان شاء الله تعالى عند ذكر هديده في الاطعمة والاشربة من زيد تقرير لهذا وانته لو يتناول لفظه لكن القياس الصريح الذي استوى فيه الاصل الفرع من كل وجه حاكما بالتسوية بين انواع المسكر في تحريم البيع والشرب فالترقي بين نوع ونوع تفرق بين متماثلين من جميع الوجوه **فصل** في اما تحريم بيع الميتة فيدخل فيه كمال اسمي ميتة سواء ماتت حتف انفه او ذك ذكاة لا تقيد حله يدخل فيه ابعاضها ايضا ولهذا استشكل الصحابة رضي الله عنهم تحريم بيع الشحوم ما لهم فيه من المنفعة فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انه حرام وان كان فيه ما ذكرنا من المنفعة وهذا موضع اختلاف الناس فيه لا خلا فهم في فهم مراده صلى الله عليه وسلم هو ان قوله لا هو حرام هل هو عائد الى البيع او عائد الى الافعال التي سألوا عنها فقال شيخنا هو راجع الى البيع فانه صلى الله عليه وسلم لما اخبرهم ان الله حرم بيع الميتة قالوا ان في شحومها من المنافع كذا وكذا يعنون فهل ذلك مسوخ لبيعها فقال لا هو حرام قلت كانوا يطلبون تخصيص الشحوم من جملة الميتة بالاجواز كطالب العباس تخصيصه لا ذخر من جملة تحريم نبات الحرم بالاجواز فلم يجبهوا الى ذلك فقال لا هو حرام وقال غيره من اصحاب ابي حمزة التحريم عائد الى الافعال المسئول عنها وقال هو حرام ولو نقل هي لانه اراد المذكور جميعه ويرجح قولهم عود الضمير الى قرب مذكور ويرجح من جهة المعنى ان اباحة هذه الاشياء ذريعة الى اقتناء الشحوم وبيعها ويرجح ايضا ان في

بعض الفاظ الحديث فقال لا حرم وهذا الضمير إما أن يرجع إلى الشحوم وإما إلى هذه الأفعال على التقديرين فهو حجة على تحريم الأفعال التي سأولها ويرجى أيضاً قوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الفارة التي وقعت في السمن أن كان جامداً فالقوها وما حولها وكلوه وإن كان مائعاً فلا تقربوه وفي الانتفاع به في الاستصباح وغيره قرآن له ومن زجر الأول يقول ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما حرم من الميتة أكلها وهذا صريح في أنه لا يحرم الانتفاع بها في غير الأكل كالوقيد سد البيوت ونحوهما قالوا وأخبرنا عن ما يحرم ملابسة باطننا وظاهر الأكل اللبس أما الانتفاع به من غير ملابسة فلا يمتنع في شيء يحرم قالوا ومن تأمل سياق حديث جابر علم أن السؤال إنما كان منهم عن البيع وأنهم طلبوا منه أن يخصص لهم في بيع الشحوم لما فيها من المنافع فإني عليه السلام قال هو حرام فانهم لو سألوا عن حكم هذه الأفعال لقالوا إرأيت شحوم الميتة هل يجوز أن تستصحب بها الناس تدمن بها الجلود ولو يقولوا فإنه يفعل بها كذا أو كذا فإن هذا الخبر منهم لا سؤال لهم بخبري بذلك عقيب تحريم هذه الأفعال عليهم يكون قوله لا هو حرام صريح في تحريمها وإنما أخبر به به عقيب تحريم بيع الميتة فكانهم طلبوا منه أن يخصص لهم في بيع الشحوم في هذه المنافع التي ذكرها قال يفعل نهاية الأمر أن الحديث يحتمل الأمرين فلا يحرم ما لم يعلم أن الله ورسوله حرمه قالوا وقد ثبت عنه أنه نهى عن الاستسقاء من أبارثود وأبارح لهم أن يطعموا ما عجنوا منه من تلك الأبارثود قالوا ومعلوم أن إيقاد نجاسة والاستصباح بها انتفاع خال عن المفسدة وعن ملابستها باطننا وظاهر فهو نفع محض لا مفسدة فيه وما كان هكذا فالشريعة لا تحرمه فالشريعة إنما تحرم المفاسد الخاصة أو الواجبة وطرقها وأسبابها الموصلة إليها قالوا وقد جازأ حمد في إحدى الروايتين الاستصباح بشحوم الميتة إذا خالطت دهنا طاهراً فإنه في أكثر الروايات يجوز الاستصباح بالزيت النجس وطلى السفن به وهو اختيار طائفة من أصحابه منهم الشيخ أبو محمد وغيره واحتج به ابن عمر أن ليس يصح به في رواية ابنه صالح وعبد الله لا تعجبني بيع النجس وليس يصح به إذ الويسوس لا ينجس هذا من النجس والمتنجس لو قدر أنه أراد به المتنجس فهو صريح في القول بجواز الاستصباح بها خالطه نجاسة ميتة أو غيرها وهذا مذهب الشافعي وإي فرق بين الاستصباح بشحوم الميتة إذا كان مفرداً وبين الاستصباح بها إذا خالطه دهناً طاهراً فنجسه **فإن قيل** إذا كان مفرداً فهو نجس العين وإذا خالطه غير نجس به فأمكن تطهيره بالفصل فصالحاً للزيت النجس لهذا يجوز بيع الدهن المتنجس على إحدى القولين دون دهن الميتة **فيل** لا ريب أن هذا هو الفرق الذي عول عليه المفرقون بينهما ولكنه ضعيف لوجوبين **أحدهما** أنه لا يعرف عن الإمام أحمد ولا عن الشافعي البتة غسل الدهن النجس ليس عنهم في ذلك كلمة واحدة وإنما ذلك من فتوى المستبشرين قد روي عن مالك أنه يطهر بالغسل هذه الآية ابن نافع وابن القاسم عنه **الثاني** أن هذا الفرق وإن تاق لأصحابه في الزيت والشيرج ونحوهما فلا يمتنع له في جميع الأدهان فإن منها ما لا يمكن غسله أحمد والشافعي قد اطلقا القول بجواز الاستصباح بالدهن النجس من غير تفرق وإيضاً فإن هذا الفرق لا يقيد في دفع كونه مستعملاً للنجاسة والنجاسة سواء كانت عينية أو طارئة فإنه إن حرم الاستصباح لمافيه من استعمال أخبث فلا فرق وإن حرم لأجل دخان النجاسة فلا فرق وإن حرم لكون الاستصباح به ذريعة إلى إقتنائه فلا فرق فالفرق بين المذهبين في جواز الاستصباح بهذا وهذا لا معنى له وإيضاً فقد جوز جمهور العلماء الانتفاع بالسرقين النجس في عمارة الأرض للزروع والقرى البقل مع نجاسة عينه وملابسة المستعمل له أكثر من ملابسة الموقد ظهور أثره في البقول والزرع والثمار فوق ظهور أثر الوقيد أحواله النار أو من أحواله الأرض والهواء والشمس للسرقين فإن كان التحريم لأجل دخان النجاسة فمن سلم أن دخان النجاسة نجس وبأى كتاب ما بأي سنة ثبت ذلك ولتقلب النجاسة إلى الدخان أو من انقلاب عين السرقين وأما النجس ثم أوزر عا وهذا لا يشك فيه

بل معلوم بالحس المشاهدة حتى جوز بعض أصحاب الكوفي حنيفة رحمه الله بيعه فقال ابن الما جشون لا بأس ببيع العذرة لأن ذلك
 من منافع الناس قال ابن القاسم لا بأس ببيع الزبل الخفي وهذا يدل على أنه يرى بيع العذرة وقال الشيخ الزيل المشتري حذ فيه
 من البائع يعني في شترائه وقال ابن عبد الحكم لو عذر الله أحدا فيهما وهما سيان في لا تفرقت وهذا هو الصواب أن بيع ذلك حرام أن
 جازا الانتفاع به المقصود أنه لا يلزم من تحريم بيع الميتة تحريم الانتفاع بها في غير ما حرم الله ورسوله منها كالوقيد أطعام الصقور
 والبراة وقد نص مالك على جواز الاستصباح بالزيت النجس في غير المساجد على جواز عمل الصابون منه ينبغي أن يعلم أن باب الانتفاع
 أوسع من باب البيع فليس كل ما حرم بيعه حرم الانتفاع به بل لا يلزم بينهما ما فلا يؤخذ تحريم الانتفاع من تحريم البيع **فصل** يدخل
 في تحريم بيع الميتة بيع جميع أجزائها التي يحلها الحيوة وتنفارها بالموت كاللحم والشحم والعصب والشعر والوبر والصوف فلا يدخل ذلك
 لأنه ليس بميتة ولا تحل له الحيوة وكذلك فإن جمهور أهل العلم أن شعور الميتة وأصوافها وأوبارها طاهرة إذا كانت من حيوان طاهر
 هذا مذهب مالك أبي حنيفة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والثوري داود وابن المنذر والمزني ومن التابعين الحسن بن سيرين
 وأصحاب عبد الله بن مسعود وأنفرد الشافعي بالقول بنجاستها وأجتهل به بأن اسم الميتة يتناول لها كما يتناول سائر أجزائها بدليل أكثر
 والنظر ما لا ترفى الكامل ابن عدي من حديث ابن عمر رفعه أذفنوا الأظفار والدم والشعر فأنها ميتة وأما النظر فأنه متصل بالحيوان فهو
 بتمامه فينجس بالموت كسائر أعضائه وبأنه شعر ثابت في محل نجس فكان نجسا كشعر أخذ من هذا لأن ارتباطه بأصله خلقة يقتضي أن
 ثبت له حكمه تبعاً فإنه محسوب منه عرفاً والشارع أجرى الأحكام فيه على وفق ذلك فأوجب غسله في الطهارة وأوجب الجزاء بأخذه من
 الصيد كالأعضاء والحكمة بالمرأة في النكاح والطلاق حلا وحرمة وكذلك فهمنا وبك الشارح له شرف إلى صلاح الأموال حفظها وصيانتها
 لو عدم أضرارها وقد قال لهم في شاة ميمونة هلا أخذتموها بعد أن يغتموه فانتفعتم به ولو كان الشعر طاهراً لكان إرشادهم إلى أخذ
 أولى لأنه أقل كلفة وأسهل تناولاً قال المطهرون للشعور قال الله تعالى وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَتَانَا وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ وهذا
 يعم أحياءها وأموالها في مسند أحمد عن عبد الزراق عن معمر بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال مر
 النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ميمونة ميتة فقال لا انتفعتم بها بما قالوا وكيف دعي ميتة قال ما حرم لحمها وهذا ظاهر جداً في باحة ما سوى
 اللحم والشحم والكبد والطحال إلى الية كلها ما أخلة في اللحم كما دخلت في تحريم لحم أخذ من لا ينتفع بهذا العظم والقرن والظفر وأحافوان الصيغ
 طهارة ذلك كما استقر به عقيد هذه المسألة قالوا لأنه لو أخذ في حال الحيوة لكان طاهراً فلا ينجس بالموت كالبيض وعكسه الأعضاء قالوا
 ولأنه لما لم ينجس بحزنه في حال حيوة الحيوان بالاجتماع دل على أنه ليس جزءاً من الحيوان وأنه لا يروى فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ما أبين من حى فهو ميتة ثم ألهل السنن لأنه لو يتألم بأخذ لا ولا ينجس بميتة وذلك دليل على عدم الحيوة فيه وأما الماء فلا يدل
 على الحيوة والحيوانية التي ينجس الحيوان بفارقته فان مجرد الماء لو دل على الحيوة ونجس المحل بفارقته هذه الحيوة لتنجس الزرع بميتته
 لمفارقة حياة الفؤاد لا غتلا له قالوا فالحياة نوعان حيوة حركية وحيوة نمو واختلاف الأولى هي التي توفى فقد هانت طهارة الحي دون
 الثانية قالوا واللحم ينجس لا حثقل الرطوبات والفضلات الخبيثة فيه والشعور لا صواف بريه من ذلك ولا ينتفع بالعظام والأظفار
 لما سنده قالوا والأصل في الأعيان الطهارة وإنما يطرأ عليها النجس باستحالتها كالجميع المستفيل عن الغذاء وكالحجر المستحيل
 عن العصور واشباهها والشعور في حال استحالتها كانت طاهرة ثم لو عرض لها ما يوجب نجاستها بخلاف أعضاء الحيوان فانها

عرض لها ما يقتضي نجاستها وواحدتان الفضلات الخبيثة قالوا وما حديث عبد الله بن عمر في إسناد عبد الله بن عبد الرحمن
 ابن أبي داود قال أبو حاتم الرازي حاديته منكورة ليس محله عند الصدوق وقال علي بن الحسين بن أبي حمزة لا يساوي فلسا يحدث
 بأحد حديث كذب أما حديث الشاة الميتة وقوله لا انتفعتم بأهابها ولو تعرض للشعر فعنه ثلاثة أجوبة **أحدها** أنه أطلق
 الانتفاع بالأهاب لو بارهم بإزالة ما عليه من الشعر مع أنه لا بد فيه من شعر وهو صلى الله عليه وسلم لو قيد الأهاب المنتفع به وجهه
 دون وجهه فدل على أن الانتفاع به فرد أو غيره مما لا يخلو من الشعر **والثاني** فإنه صلى الله عليه وسلم قد ارشدهم إلى الانتفاع
 بالشعر في الحديث نفسه حيث يقول إنما حرم من الميتة أكلها ونحوها **والثالث** أن الشعر ليس من الميتة ليعرض له في
 الحديث لا يخلو الموت وتعليقهم بالتبعية يبطل مجمل الميتة إذا دبر وعليه شعر فإنه يطهر دون الشعر عندهم وتسكهم بغسله في
 الطهارة يبطل بالجيرة وتسكهم بضمائه من الصيد يبطل بالبيض بأكله أما في النكاح فإنه يتبع الجملة لاتصاله بزوال الجملة
 بانفصاله عنها وهم هنا وفارق الجملة بعد أن تبعتها في التجسس لم يفرقها فيه عندهم فعملوا الفرق **فصل** فإن قيل فهل يدخل في تحريم
 بيعها تحريم بيع عظامها وقرنها وجلدها بعد الدباغ لشمول اسم الميتة لذلك قيل الذي يحرم بيعه منها هو الذي يحرم أكله استعماله
 كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله إن الله تعالى إذا حرم شيئا حرم منه وفي اللفظ الآخر إذا حرم أكل شيء حرم شربه فنهى على
 أن الذي يحرم بيعه يحرم أكله وأما الجلد إذا دبر فقد صار عينا طاهرة ينتفع به في اللبس والفرش وسائر وجوه الاستعمال فلا يمتنع بيعها
 بيعه وقد نص المشافعي في كتابه القديرة أنه لا يجوز بيعه وأختلف أصحابه فقال للقفال لا يتبعه هذا لا يتقد برقوله وافق ما كافى أنه يطهر
 ظاهرة دون باطنه وقال بعضهم لا يجوز بيعه وإن طهر ظاهره وباطنه على قوله أجد يد فإنه جزء من الميتة حقيقة فلا يجوز بيعه
 كعظمها ونحوها وقال بعضهم يجوز بيعه بعد الدبغ لأنه عين طاهرة ينتفع بها فجاز بيعها كالمذكي وقال بعضهم بل هذا يمتنع على أن الدبغ
 إزالة وحالة **فإن قلنا** إحالة جاز بيعه لأنه قد استحال من كونه جزء ميتة إلى عين أخرى أن قلنا إزالة لو جاز بيعه لأن وصف
 الميتة هو المحرم لبيعته وذلك باق لو استحال بنوعه على أن هذا الخلاف جواز أكله ولهم فيه ثلاثة أوجه أكله مطلقا وتحريمه مطلقا
 التفصيل بين جلد المأكول وغير المأكول فأصحاب الوجه الأول غلبوا حكم الإحالة وأصحاب الوجه الثاني غلبوا حكم الإزالة وأصحاب الوجه
 الثالث أجزأ الدباغ مجرى الذكاة فأبا حوايها ما يباح أكله بالذكاة إذا ذكي دون غيره والقول بجواز أكله باطل مخالف لصريح السنة
 ولهذا لم يتمكن قائله القول به إلا بعد منعه كون الجلد بعد الدبغ ميتة وهذا منه باطل فإنه جلد ميتة حقيقة وحسنا وحكما
 ولو عيذت له حيوة بالدبغ ترفع عنه اسم الميتة وكون الدبغ إحالة باطل حسنا فإن أجدل لو استحال ذاته وأجزاءه وحقيقته
 بالدباغ فدعوى أن الدباغ إحالة عن حقيقة إلى حقيقة أخرى كما تخيل النار كحطب إلى الرماد والملاحاة ما يلقى فيها من
 الميتات إلى المحر دعوى باطلة **وأما** أصحاب مالك في المدونة لابن القاسم المنع من بيعها وإن دبغت وهو الذي ذكره صاحب
 التهذيب قال لما نفي هذا هو مقتضى القول بأنها لا تطهر بالدباغ قال أما إذا فرغنا على أنها تطهر بالدباغ طهارة كاملة فانا نجيز
 بيعها إلا بأحالة جملة منافعها **قلت** عن مالك في طهارة الجلد المدبوغ رايان أحمد إنما تطهر ظاهرة وباطنه وبها قال ذهب
 وعلى هذه الرواية جوز أصحابه بيعه والثانية وهي أشهر الروايتين عنه أنه يطهر طهارة مخصوصة يجوز معها استعماله
 في اليابس كمن في الماء وحده دون سائر المنافع قال أصحابه وعلى هذه الرواية لا يجوز بيعه ولا الصلوة فيه ولا الصلوة

عليه أما مذهب الإمام أحمد فإنه لا يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبغه وعنه في جواز بيعه بعد الدبغ رأيان هكذا أطلقها
 الأصحاب مما عندى مبنيان على اختلاف الرواية عنه في طهارته بعد الدبغ وما يبيع الدهن النجس ففيه ثلاثة أوجه في هذا
 أحدها أنه لا يجوز بيعه والثاني أنه يجوز بيعه كافر يعلم نجاسته وهو المنصوص عنه **قلت** والمراد يعلم النجاسة العلم بالسبب
 النجس لا اعتقاد الكافر نجاسته والثالث يجوز بيعه كافر مسلم فخرج هذا الوجه من جواز إيقاده وخرج أيضا من طهارته بالفصل
 فيكون كالشوب النجس وخرج بعض أصحابه وجهًا ببيع السرجين النجس عقيد من بيع الزيت النجس له وهو يخرج صحيح وأما أصحاب الحنفية
 فجوزوا بيع السرجين النجس إذا كان تبعًا لغيره ومنعوه إذا كان مفردًا **فصل** وأما عظمها فمن لم ينحسها بالموت كإبي حنيفة وبعض
 أصحاب أحمد واختيار ابن وهب من أصحاب مالك فيجوز بيعه عندهم وإن اختلف ما أخذ الطهارة فأصحاب أبي حنيفة رجمهم
 الله قالوا لا يدخل في الميتة ولا يتناولها أسميها ومنعوا كون الألودليل حيًا قالوا وإنما يولده ما جاوز من اللحم ذات العظم
 حملوا قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم على حذف مضاف أى أصحابها وغيرهم ضعف هذا المأخذ جدًا وقال العظم يلم
 حسا والله أشد من اللحم ولا يصح حمل الآية على حذف مضاف لوجهين أحدهما أن تقدير ما لا دليل عليه فلا سبيل للميتة الثاني
 أن هذا التقدير يستلزم الاضراب عن جواب سؤال المسائل الذى استشكل حيوة العظام فإن إبي بن خلف أخذ عظامًا باليا ثم
 جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففقهه في يده فقال يا محمد ترى لله يحيى هذا بعد ما رر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نعم ويبعثك ويدخلك النار فما أخذ الطهارة أن سبب تجنيس الميتة منتف في العظام فلم يحكم بنجاستها ولا يصح قياسها على
 اللحم لأن احتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة يختص به دون العظام كما أن ما لا نفس له سائلة لا ينحس بالموت وهو حيوان
 كامل لعدم سبب التجنيس فيه فالعظم أولى وهذا المأخذ أصح وأقوى من الأول وعلى هذا فيجوز بيع عظام الميتة إذا كانت من حيوان
 طاهر العين وأما من رأى نجاستها فإنه لا يجوز بيعها إذا نجاستها عينية قال ابن القاسم قال مالك لا يرى أن تشتري عظم الميتة
 ولا يبيع ولا ينال الفيل ولا يفرغ منها ولا يشط بأمشاطها ولا يدهن يداها وكيف يجعل الدهن في الميتة ويشط بحية بعظام
 الميتة وهى مبلولة وكوة أن يطبخ بعظام الميتة وإجازة معرت وابن الماكشون يبيع أنياب الفيل مطلقًا وإجازة ابن وهب أصغر
 أن غلبت وصلقت وجعل ذلك دباغها **فصل** وأما تحريم بيع ما تخزير فيتناول جملة وجميع أجزائه الظاهرة والباطنة
 وتامل كيف ذكره عند تحريم الأكل إشارة إلى تحريم أكله ومعظم المحرم ذكر المحرمينها على تحريم أكله دون ما قبله بخلاف
 الصيد فإنه لو قبل فيه وحرم عليك تحريم الصيد بل حرم نفس الصيد ليتناول ذلك أكله وقتله وههنا ما حرم البيع ذكر جملة
 ولو عجز عن التحريم لم يتناول بيعه حيًا وميتًا **فصل** وأما تحريم بيع الأصنام فيستفاد منه تحريم بيع كل آلة متخذة
 للشرك على أى وجه كانت ومن أى نوع كانت صنعا أو وثنا أو صليبا وكذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله فحذا
 كلها يجب أن ألغى وأحلامها وبيعها ذريعة إلى اقتنائها واتخاذها فهو أولى بتحريم البيع من كل ما عدلها فإن مفسدة بيعها بحسب
 مفسدتها في نفسها والنوع صلى الله عليه وسلم لو بشر ذكرها خفة أمرها ولكنه تدرج من الأسهل إلى ما هو أغلظ منه فإن أخطر
 أحسن حالا من الميتة فإنها قد تصير ما لا محذور ما إذا قلبوا الله سبحانه ابتداء أو قلبوا الأدمى بصفته عند طائفة من العلماء
 فمنهم من إذا اتلف على الذى عند طائفة بخلاف الميتة وإنما لو يجعل الله في أكل الميتة حدا الكفء بالواجب الذى جعله الله على الأطباء

من كراهتهم والتزها عنها وابتعادها عنها بخلاف الخمر والخنزير يشد تحريمها من الميتة ولهذا افرد الله تعالى بالحكم عليه انه رجبس
 في قوله قل لا آكل مما اوتي من الحيوان الذي يحرم ما اعلى طاعه يطعمه الا ان تكون ميتة او دما مسفوحا او نحو خنزير فانه رجبس او فسقا
 فالضمير في قوله فانه وان كان عوده الى التلثة المذكورة باعتبار لفظ المحرم فانه يتوحد اختصاص الخنزير بالتلثة اوجه احدها قربة منه
 والثاني تذكيره دون قوله فانها رجبس والثالث انه اتى بالفاء وان تبينها على علة التحريم لئلا يخرج النفوس عنه ويقابل هذه العلة بما في
 طابع بعض الناس من استلذاذ واستطابته فنفى عنه ذلك واخبر انه رجبس هذا لا يحتاج اليه في الميتة والدم لان كونها
 رجبسا امر مستقر معلوم عندهم ولهذا في القرآن نظائر فاما ما ذكره بعد تحريم بيع الاصنام وهو اعطوا تحريمها وانما واشد منافات
 للاسلام من بيع الخمر والميتة والخنزير **فصل** في قوله ان الله اذا حرم شيئا وحرم اكل شي حرم ثمنه يادبه امران **احدهما**
 ما هو حرام العين والانتفاع جملة كالخمر والميتة والدم والخنزير واذن المشرى فلهذا ثمنها حرام كيف ما اتفقت **والثاني** ما يباح
 الانتفاع به في غير الاكل اما يحرم اكله كجلد الميتة بعد الدباغ وكالحرا اهلوية والبغال ونحوها مما يحرم اكله دون الانتفاع به فهذا
 قد يقال انه لا يدخل في الحديث وانما يدخل فيه ما هو حرام على الاطلاق وقد يقال انه داخل فيه ويكون تحريم ثمنه اذا بيع لاجل المنفعة
 التي حرمت فاذا بيع البغل احمرا لاكلها حرم ثمنها بخلاف ما اذا بيعا للركوب وغيره واذا بيع جلد الميتة للانتفاع به حل ثمنه واذا بيع
 لاكله حرم ثمنه وطرد هذا ما قاله جمهور من الفقهاء كاحمد ومالك واتباعهما انه اذا بيع العنب لمن يعصره خرا حرم اكل ثمنه بخلاف
 ما اذا بيع لمن يأكله وكذلك السلاح اذا بيع لمن يقاتل به مسلما حرم اكل ثمنه واذا بيع لمن يغزوه في سبيل الله فثمنه من
 الطيبات وكذلك ثياب الحر اذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه حرم اكل ثمنها بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها **فان قيل**
 فقول مجوزون للمسلمين الخمر والخنزير من الذي لا اعتقاد الذي حلها كما يجوز تبعية الدهن المتنجس اذا تبين حاله لا اعتقاده
 طهارتها وحله **قيل** لا يجوز ذلك وثنمه حرام الفرق بينهما ان الدهن المتنجس غير طاهرة خالطها نجاسة ويسوغ فيها الذراع وقد
 ذهب طائفة من العلماء الى انه لا ينجس الا بالتغيير وان تغير فذهب طائفة الى امكان تطهيره بالغسل بخلاف العين التي حرمتها
 الله في كل حالة وعلى لسان كل رسول كالميتة والدم والخنزير فان استباحته مخالفة لما اجمعت الرسل على تحريمه وان اعتقدا كالحرا
 حله فهو كبير الاصنام للمشركين وهذا هو الذي حرمها الله ورسوله بعينه والا فالمسلم لا يشتري صنما **فان قيل** فاحرم جلال
 عند اهل الكتاب فحوزوا بيعها منهم قيل هذا هو الذي توهمه من توهمه من عمال عمر بن الخطاب حتى كتب اليهم غمونها عنده وامرهم به
 ان يولوا اهل الكتاب بيعها بانفسهم وان ياخذوا ما عليهم من اثمانها فقال ابو عبيد حدثنا عبد الرحمن بن سفيان بن سعيد عن
 ابراهيم بن عبد الله بن جعفر عن سويد بن غفلة قال بلغ عمر بن الخطاب ان ناسا ياخذون الجزية من الخنازير فقام بلال فقال انهم
 ليفعلون فقال عمر رضي الله عنه لا تفعلوا ولو هم بيعها قال ابو عبيد وحدثنا الانصاري عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الله بن جعفر عن سويد
 بن غفلة ان بلالا قال لعمر رضي الله عنه ان عمالك ياخذون الخمر والخنزير في الخراج فقال لا تأخذوا منهم ولكن ولو هم بيعها واخذوا انتم
 من الثمن قال ابو عبيد ويريدان المسلمين كانوا ياخذون من اهل الذمة الخمر والخنزير من جزية رؤسهم وخراج ارضهم بقيمتها ثم يتولى
 المسلمون بيعها فهذا الذي انكره بلال وفي عنه عمر ثم رخص له ان ياخذوا ذلك من اثمانها اذا كان اهل الذمة هم المتولدين لبيعها لان
 الخمر والخنزير مال من اموال اهل الذمة ولا يكون ذلك للمسلمين قال وما يتبين ذلك حديث اخر لعمر حديث علي بن معبد عن عبد الله

ابن عمر عن لبيث بن ابي سليم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى العمال يأمرهم بقتل الخنازير وقبض اثنائها لاهل الجزية من جزيتهم
قال ابو عبيد فهو لم يجعلها قصداً من الجزية الا وهو يراها من اموالهم فاما اذا مر الذي بالخمر والخنازير على العاشر فانه لا يطيب له
ان يعشرها ولا يأخذ ثمن العشر منها وان كان الذي هو المتولى لبيعها ايضاً وهذا ليس من الباطل الاول ولا يشبهه لان ذلك حق وجب
على رعايهم وان العشر ههنا اما هو شئ يوضع على الخمر والخنازير انفسها وكذلك ثمنها لا يطيب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه وقد روي عن عمر بن الخطاب انه افتى في مثل هذا بغير ما افتى به في ذاك وكذلك قال عمر بن عبد العزيز
حديث ابي الاسود المصري حدثنا عبد الله بن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة السبائي ان عتبة بن فرفد بعث الى عمر بن الخطاب
باربعين الف درهم صدقة الخمر فكتب اليه عمر بعثت الى بصدقة الخمر وانت احق بها من المهاجرين واخبر بذلك الناس وقال
وايه لا استعملك على شئ يعدها وقال قرعة وحدثنا عبد الرحمن عن المثني بن سعيد قال كتب عمر بن عبد العزيز الى عدى بن
ارطاة ان ابعت الى بتفصيل الاموال التي قبلك من اين دخلت فكتب اليه بذلك وصفته وكان فيما كتب اليه من عشر الخمر اربعة
الاف درهم قال فلبثنا ما شاء الله توجاهه جواب كتابه انك كتبت الى تذكر من عشر الخمر اربعة الاف درهم وان الخمر لا يعشرها مسلم
ولا يشترها ولا يبيعها فاذا اتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فاردها عليه فهو اول ما كان فيها فاطلب الرجل فودت عليه قال ابو عبيد
فهذا عندى الذى عليه العمل وان كان ابراهيم النخعي قد قال غير ذلك تؤذ كونه في الذي يرب بالخمر على العاشر قال ايضا علف عليه
العشور قال ابو عبيد وكان ابو حنيفة يقول اذا مر على العاشر بالخمر والخنازير عشر الخمر ولو يعشر الخنازير سمعت محمد بن الحسن
يحدث بذلك عنه قال ابو عبيد وقول الخليفين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما اولى بالاتباع والله اعلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب السنور في الصحيحين عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فنى عن ثمن الكلب و
محمد بن النعمان الكاهن وفي صحيح مسلم عن ابي الزبير قال سألت جابر عن ثمن الكلب السنور فقال زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك وفي سنن ابي داود عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم فنى عن ثمن الكلب السنور وفي صحيح مسلم من حديث رافع بن خديج عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال شر الكسب من البعير ثمن الكلب كسب الحجام فتضمنت هذه السنن اربعة امور احدها تحريم
بيع الكلب ذلك يتناول كل كلب صغيرا كان او كبيراً للصيد او للماشية او للحرث وهذا مذهب فقهاء اهل الحديث قاطبة والفرع
في ذلك معروف عن اصحاب مالك وابي حنيفة رحمهما الله فحوز اصحاب ابي حنيفة بيع الكلاب اكل ثمنها وقال القاضي عبد الوهاب
اختلف اصحابنا في بيع ما اذن في تحاذيه من الكلاب فمنهم من قال بكونه ممنوعاً ومنهم من قال بخبرهم عن عقدها لبيعها
عليه اختلافهم في بيع الكلب فقال ما كانت منافعه كلها محرمة لو تجز بيعه اذ لا فرق بين المعدوم حساً والممنوع شرعاً ما تنوعت منافع
الى محللة ومحرمة فان كان المقصود من العين خاصة كان الاعتبار بها واحكامها فاعتبر نوعها وصار الاخر للمعدوم وان توزعت
في النوعين لم يصح البيع لان ما يقابل ما حرم منها اكل مال يالباطل وما سواه من بقية الثمن يصير محرم ولا قال على هذا الاصل مسألة
بيع كلب الصيد فاذا بنى الخلاف فيها على هذا الاصل قيل في الكلب من المنافع كذا وكذا وعددت جملة منافعه ثم نظر فيها فمن رأى ان
بطلانها محرمة ممنوع من رأى جميعها محللة اجاز ومن رآها ممنوعة نظر هل المقصود المحلل او المحرم فجعل الحكم للمقصود ومن رأى
منفعة واحدة منها محرمة وهي مقصودة منع ايضاً ومن التيسر عليه كونها مقصودة وقف او كره فتأمل هذا لتأصيل والتفصيل

وما بينهما أظهر لك ما فيه من التناقض والحلل وان بنا ببيع كلب الصيد على هذا الأصل من إفساد البناء فان قوله من رأى ان جملة
 منافع الكلب الذي للصيد محرمة بعد تعدد هالو يخرج بيعه فان هذا لو يقوله أحد من الناس قطو قد اتفقت الأمة على إباحة
 منافع كلب الصيد من الاصطلياد والحراسة وهما جل منافعه ولا يقتضى الا ذلك فمن الذى رأى منافعه كلها محرمة ولا يصح ان
 تراد منافعه الشرعية فان احارته جائزة وقوله ومن رأى جميعها محالة ايجاز كلام فاسد ايضا فان منافعه المذكورة المحللة اتقا
 وأجمه على عدم جواز بيعه وقوله ومن رآها متنوعة نظر هل المقصود المحلل والمحرر كلام لا فائدة تحته البتة فان منفعة كلب
 الصيد هي الاصطلياد دون الحراسة فابن التتوع وما يقدر في المنافع من التخرير يقدر مثله في الكمار والبغل قوله ومن رأى منفعة
 واحدة محرمة وهي مقصودة من غير فساد اما قبله فان هذه المنفعة المحرمة ليست هي المقصودة من كلب الصيد وان
 قدر ان مشتركه قصد هالو قصد منفعة محرمة من سائر ما يجوز بيعه وتبين فساد هذا التاصيل وان الأصل الصحيح هو
 الذى دل عليه النص الصريح الذى لا معارضة له البتة من تحريم بيعه **فان قيل** كلب الصيد مستثنى من النوع الذى نهى
 عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل ما رواه الترمذى من حديث جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن
 ثمن الكلب الا كلب الصيد وقال النسائي اخبرني ابراهيم بن الحسن المصيصي ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابى الزبير
 عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب الا كلب الصيد وقال قاسم بن اصبغ حدثنا
 محمد بن اسمعيل ثنا ابن ابى مريه اخبرنا يحيى بن ابى ايوب حدثنا المشنى بن الصباح عن عطاء بن ابى رباح عن ابى هريرة رضى
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثمن الكلب تحت الكلب صيد وقال ابن وهب عن اخيه عن ابن شهاب
 عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ثلث من سحت حلوان الكاهن مهر الزانية وثن الكلب العقور
 وقال ابن وهب حدثني الهيثم بن نيار عن حسين بن عبد الله بن خزيمة عن ابيه عن جده عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه
 ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب العقور يدل على صحة هذا الاستثناء ايضا ان جابر أحد من روى عن النبى صلى الله
 عليه وسلم النهى عن ثمن الكلب قد رخص جابر نفسه في ثمن كلب الصيد قول الصحابي صالح لتخصيص عموم الحديث عند
 من جملة حجة فأكبر اذا كان مع النفس استثنائه والقياس ايضا لانه يباح الانتفاع به ويعبر نقل اليد فيه بالميراث والوصية
 والهبة ويجوز اعارته واجارته في احدى قول العلماء وهما وجهان للشافعية فجاز بيعه كالبغل والحمير **فالجواب** انه لا يصح عن النبى
 صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد بوجه اما حديث جابر رضى الله عنه فقال الامام احمد وقد سئل عنه هذا من احسن
 ابن ابى جعفر وهو ضعيف وقال الدارقطني الصواب انه موقوف على جابر وقيل الترمذى لا يصح اسناد هذا الحديث وقال في حديث
 ابى هريرة هذا لا يصح وابو المهرم ضعيف يدل لوجهه وقال البيهقي روى عن النبى صلى الله عليه وسلم النهى عن ثمن الكلب جماعة منهم
 ابن عباس وجابر بن عبد الله وابو هريرة وراثر بن خديج وابو جحيفة اللفظ مختلف والمعنى واحد الحديث الذى روى في استثناء
 كلب الصيد لا يصح وكان من رواه اراد حديث النهى عن اقتنائه فشيبه عليه الله اعلم **واما** حديث حماد بن سلمة عن ابى الزبير
 فهو الذى ضعفه الامام احمد فالحسن بن ابى جعفر كانه لو يقع له طريق حجاج بن محمد هو الذى قال فيه الدارقطني الصواب انه
 موقوف وقد اعلم ابن حزم بان ابى الزبير لو يصح فيه بالسماع من جابر وهو مدلس ليس من رواية الليث عنه وعله البيهقي

بأن أحد رواة وهم من استثناء كلب الصيد لما نفي عن اقتنائه من الكلاب فنقله إلى سبيع **قلت** وما يدل على بطلان حديث جابر هذا وأنه خلط عليه أنه صح عنه أنه قال رابع من السحت ضرب الفحل وثن الكلب مهر البغي وكسب الحجام وهذا علة أيضاً للوقوف من استثناء كلب الصيد فهو علة للوقوف والمرفوع ما أحدثه المشي بن الصباح عن عطاء عن أبو هريرة وبطلان ما فيه يحيى بن أيوب في شمس مالك عليه بالكذب جرحه إلا أنه أحمد وفيه المشي بن الصباح وضعفه عندهم مشهور ويدل على بطلان الحديث ما رواه النسائي حدثنا الحسن بن أحمد بن شبيب حدثنا محمد بن عبد الله بن جبر ثنا السباعي طائفة الأعمش عن عطاء بن أبي رباح قال قال أبو هريرة رضي الله عنه رابع من السحت ضرب الفحل وثن الكلب مهر البغي وكسب الحجام وأما الأثر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلا يدرى من أخبار ابن وهب عن ابن شهاب لأن من أخبار ابن شهاب عن الصديق ومثل هذا لا ينجح به **وأما** الأثر عن علي رضي الله عنه ففيه ابن ضمرة في غاية الضعف مثل هذه الآثار الساقطة المعلولة لا يقدم على الآثار التي رواها الأئمة الثقات إلا ثبات حتى قال بعض الحفاظ أن نقلها نقل تواتر وقد ظم مراده لو يصح عن صحابي خلافاً للبتة بل هذا جابر وأبو هريرة وابن عباس يقولون الكلب خبيث قال وكيع حدثنا إسرائيل عن عبد الكريم عن قيس بن جابر عن ابن عباس يرفعه ثمن الكلب مهر البغي وثن الحرام وهذا أقل ما فيه أن يكون قول ابن عباس وأما قياس الكلب على البغل المحار من أفسد القياس بل قياسه على الخنزير أصح من قياسه عليه ما لأن الشبه الذي بينه وبين الخنزير أقرب من الشبه الذي بينه وبين البغل المحار ولو تعارض القياسان كان القياس المويد بالنسب الموافق له وأولى من القياس المخالف له **فإن قيل** كان النهي عن ثمنها حين كان الأمر بقتلها فلما حرم قتلها وإيجازها اتخذ بعضها نسخ النهي فنسخ تحريم البيع قيل هذه دعوى باطلة ليس مع مدعيها نصحتها دليل لا شبهة وليس في الأثر ما يدل على صحة هذه الدعوى للبتة بوجه من الوجوه ويدل على بطلانها أن أحاديث تحريم بيعها وأكل ثمنها مطلقة عامة كلها وأحاديث الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها نوعان نوع كذلك وهو المتقدم ونوع مقيد بمخصص وهو المتأخر فلو كان النهي عن بيعها مقيداً بمخصصاً لجاءت به الآثار كذلك فلما جاءت عامة مطلقة علم أن عمومها وإطلاقها مراد فلا يجوز إبطالها والله أعلم **فصل** الحكم الثاني في تحريم بيع السنور كمال عليه الحديث الصحيح الصحيح الذي رواه جابر وأفتى به جبهه كما رواه قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا محمد بن آدم ثنا عبد الله بن المبارك حدثنا أحمد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كره ثمن الكلب السنور قال أبو محمد فهذه فتوى جابر بن عبد الله أنه كره بيعاً رواه ولا يعرف له مخالف من الصحابة وكذلك أفتى أبو هريرة وهو مذهب طائفة من مجاهدين جابر بن زيد وجميع أهل الظاهر وأحد الروايتين عن أحمد رحمه الله وهي اختيار أبي بكر عبد العزيز وهو الصواب لصحة الحديث بذلك وعدم ما يعارضه فوجب القول به قال البيهقي ومن العلماء من حمل الحديث على أن ذلك حين كان محكوماً بنجاستها فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم المرأة ليست بخمس ما ذلك منسوخاً في البيع ومنهم من حمل على السنور إذا توحش ومتابعة ظاهر السنة الأولى ولو سمع الشافعي الخبر الواقع فيه لقال فيه أن شاء الله إنما لا يقول به من وقف في تشبث روايات أبي الزبير وقد تابعه أبو سفيان عن جابر على هذه الرواية من جملة عيسى بن يونس وحفص بن غمات عن الأعمش عن أبي سفيان انتهى كلامه ومنهم من حمل على المراد ليس بمحلول ولا يخفى ما في هذه المحال من الوهن **فصل** الحكم الثالث من مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية في مقابلة الزنا بها فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك خبيث على أي وجه كان حرمة كانت أو أمة ولا سيما فإن البغاء إنما كان على عهدهم في الأما دون الحرائر

ولهذا قالت هند وقت البيعة أو تزني المحرقة ولا تزعم بين الفقهاء في أن المحرقة البالغة العاقلة إذا مكنت رجلا من نفسها تزني بها أنه
 لا مهر لها وأختلفت في مسألتين أحدهما المحرقة المكروهة والثانية الأمة المطاوعة فاما المحرقة المكروهة على الزنا ففيها أربعة أقوال
 روايات منصوصات عن أحمد أحدها أن لها المهر بكر كانت أو ثيبا سواء وطئت في قبلها أو وبرها والثاني أنها إن كانت ثيبا فلا مهر لها
 وإن كانت بكرة فلها المهر هل يجب معه إرث البكر أو على رأيين منصوصتين وهذا القول اختيار أبي بكر والثالث أنها إن كانت
 ذات عرق فلا مهر لها وإن كانت أجنبية فلها المهر قالوا بغير أن من تحرم ابتها كالأم والبنت والاخت فلا مهر لها ومن تحل ابتها كالأخت
 وأختالة فلها المهر قال أبو حنيفة لا مهر للمكروهة على الزنا مجال بكر كانت أو ثيبا فمن أوجب للمهر قال ابن ستيقفاء هذه المنفعة
 جعل مقوما في الشرع بالمهر وإنما يجب للمختارعة لأنها بأذلة للمنفعة التي عوضها لها فلم يجب لها شيء كما لو أذنت في إتلاف عضو
 من أعضائها لمن ألتفه ومن لو وجبه قال الشارع أنها جعل هذه المنفعة متقومة بالمهر في عقد أو شبهة عقد ولو يقوم بها
 بالمهر في الزنا البتة وقياس السفاح على النكاح من أنسد القياس قالوا وإنما جعل الشارع في مقابلة هذا الاستمتاع الحد والعقوبة
 فلا تجمع بينه وبين ضمان المهر قالوا والوجوب أنها يلتقي من الشارع من نص خطابه أو عمومها أو نحوه أو تنبيهه أو معنى نصه و
 ليس شيء من ذلك ثابتا متحققا عنه وخاتمة ما يدعي قياس السفاح على النكاح وما بعد ما يلزمها قالوا والمهر إنما هو من خصائص
 النكاح لفظا ومعنى وهذا إنما يضاف إليه فيقال مهر النكاح ولا يضاف إلى الزنا فلا يقال مهر الزنا وإنما أطلق النبي صلى الله عليه وسلم
 المهر بالعقد كما قال الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام وكما قال من باع حرا أو أكل ثمنه ونظاؤه كثيرة وآلاؤه يقولون الأصل
 في هذه المنفعة أن تقوم بالمهر وإنما اسقط الشارع في حق البغي وهي التي تزني باختيارها وأما المكروهة على الزنا فليست بغيا فلا يجوز
 إسقاط بدل منفعتها التي كرهت على استيفائها كما لو كرهت المحرقة على استيفاء منافذها فإنه يلزمه عوضها وعوض هذه المنفعة شرعا
 هو المهر فهذا ما أخذ القولين ومن يفرق بين البكر والثيب رأى أن الواطئ يذهب على الثيب شيئا وحسبه العقوبة التي توجب على
 فعله وهذه المعصية لا يقابلها شرعا مال يلزم من أقدم عليها بخلاف البكر فإنه إذا يكارتها فلا بد من ضمان ما أزاله فكانت هذه
 الجناية مضمونة عليه في الجملة فضمن ما ألتفه من جر منفعة وكانت المنفعة تابعة للجر في الضمان كما كانت تابعة له في عدمه
 من البكر المطاوعة ومن فرق بين ذوات المحاكم وغيرهن رأى أن تعريضهن لما كان تحريما مستقرا أو نهين غير محل الوطئ شرعا كان
 استيفاء هذه المنفعة منهن بمنزلة التلوط فلا يجب مهر وهذا قول الشعبي وهذا بخلاف تحريم المصاهرة فإنه عارض يمكن نزوله
 قال صاحب المغنى وهكذا ينبغي أن يكون الحكم فبين حرمات بالوضائع لا ظاهرا أيضا ومن فرق في ذوات المحارم بين من تحرم ابتها
 بين من لا تحرم فكانه رأى أن من لا تحرم ابتها تحريمها أخف من تحريم الأخرى فاشبهه العارض **فان قيل** فما حكم المكروهة على
 الوطئ في ذبرها أو الأمة المطاوعة على ذلك قيل هو أولى بعدم الوجوب فهذا كاللواط لا يجب فيه المهر اتفاقا وقد اختلفت في هذه
 المسألة الشيخان أبو البركات ابن تيمية وأبو محمد بن قدامة فقال أبو البركات في محرمة وعجيب مهر المثل الموطوءة بشبهة والمكروهة
 على الزنا في قبل أو ذبر أو قال أبو محمد في المغنى لا يجب للمهر بالوطئ في الذبر ولا اللواط لأن الشارع لو يرد بدله ولا هو إتلاف لشيء فاشبهه
 القبلة والوطئ معن الفرج وهذا القول هو الصواب قطعاً فان هذا الفعل لم يجعل له الشارع قيمة أصلاً ولا قدر له مهر أبوجه من
 الوجوه وقياسه على وطي الفرج من أنسد القياس لازم من قاله إيجاب المهر لمن فعلت به اللوطية من الذكور وهذا لو قبل به

فصل

احدا للبتة **واما المسألة الثانية** وهي الامة المطاوعة فهل يجب لها المهر فيه قولان احدهما يجب هو قول الشافعي واكثر اصحاب احمد قالوا لان هذه المنفعة لغيرها فلا يستقطب لها مجانا كما اذا نلت في قطع طرفها والصواب المقطوع به انه لا مهر لها وهذه هي البعى التي في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهرها واخباره خبيث وحكم عليه وعلى ثمن الكلب اجر الكاهن نجكو واحد والامة دخلة في هذا الحكم دخولاً اولياً فلا يجوز تخصيصها من عمومها لان الامة من اللاتي كن يعرفن بالبقاء وفيهن وفي ساداتهن انزل الله تعالى ولا تزره واهلها ولو كانوا كفارا ان اردن تحضناً فكيف يجوز ان تحجز الامة من نص اردن به قطعاً وتجعل على غيرهن واما قولكم ان منفعتها لسيد ها ولو اذن في استيفائها فيقال هذه المنفعة يملك السيد استيفاءها بنفسه ويملك المعاوضة عليها بعقد النكاح او شتمته ولا يملك المعاوضة عليها الا اذا نلت ولو جعل الله ورسوله الزنا عوضاً قط غير العقوبة فيفوت على السيد حتى يقضى له بل هذا تقويو مال هذه الله ورسوله واثبات عوض حكم الشرع نجسته وجعله بمنزلة ثمن الكلب اجر الكاهن ان كان عوضاً خبيثاً شرعاً لا يجوز ان يقضى به ولا يقال فاجر النجاس خبيث ويقضى له به لان منفعة النجاسة منفعة مباحة ولا يجوز بل يجب على مستأجرة ان يوفيه اجره فان هذا من المنفعة الخبيثة المحرمة التي عوضها من جنسها وحكمها حكماً واجباً عوض في مقابلة هذه المعصية كاجاب عوض في مقابلة الواط اذا شارع لو يجعل في مقابلة هذا الفعل عوضاً **فان قيل** فقد جعل في مقابلة الوطى في الفرج عوضاً وهو المهر من حيث الجملة بخلاف اللواط قلنا انما جعل في مقابله عوضاً وهو اذا استوفى بعقد او بشبهة عقد لو يجعل له عوضاً اذا استوفى بزنا مخض لا تشبهه فيه وبالله التوفيق ولو يعرف في الاسلام قطان زانيا قضى عليه بالمهر للمزني بها ولا ريب ان المسلمين يرون هذا قبيحاً فهو عند الله عز وجل قبيح **فصل** فان قيل فما تقولون في كسب الزانية اذا قبضته ثوابت هل يجب عليها رد ما قبضته الى اربابها ام يطيب لها ام تصدق به قلنا هذا يبني على قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام وهي ان من قبض ما ليس له قبضه شرعاً ثوابه التخلص منه فان كان المقبوض قد اخذ بغير رضا صاحبه ولا استوفى عوضه رده عليه فان تعذر رده عليه قضى به ديناً يعلمه عليه فان تعذر ذلك رده الى ورثته فان تعذر ذلك تصدق به عنه فان اختار صاحب الحق ثوابه يوم القيمة كان له وان ابي الان ياخذ من حسنات القابض استوفى منه نظير ماله وكان ثواب الصدقة للمتصدق بها كما ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم وان كان المقبوض برضا الدافع وقد استوفى عوضه المحرم كمن عاوض على خمر او خنزير او على زنا او فاحشة فهذا لا يجب رد العوض على الدافع لانه اخرجه باختياره واستوفى عوضه المحرم فلا يجوز ان يجمع له بين العوض والمعوض فان في ذلك اعانة له على الاثر والعدوان وتيسير اصحاب المعاصي عليه واذا ورد الزاني وصاحباً فاحشة اذا علم انه ينال غرضه يسترد ماله فهذا مما تصان الشريعة عن الاتيان به ولا يسوغ القول به وهو يتضمن اجمع بين الظلم والفاحشة والغدر ومن اقبح القبيح ان يستوفى عوضه من المزني بها ثم يرجع فيما اعطاها قهراً وقبحه هذا مستقر في فطر جميع العقلاء فلا تاتي به شريعة ولكن لا يطيب للمعاوض اكله بل هو خبيث كما حكم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن خبثه لم يثبت مكسبه لا ظلم من اخذ منه فطر طريق التخلص منه وتمام التوبة بالصدقة به فان كان محسباً اليه فله ان ياخذ قدر حاجته ويتصدق بالباقي فهذا حكم كل كسب خبيث لم يثبت عوضه علينا كان او منفعة ولا يلزم من الحكم بخبثه وجوب رده على الدافع فان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بخبث كسب النجاس ولا يجب رده على دافعه **فان قيل** فالدافع ماله في مقابلة العوض المحرم دفع ما لا يجوز دفعه بل حرم عليه في الشارع فلو دفع

قبضه موقعه بل وجود هذا القبض كعدمه فيجب رده على مالكه كما لو تبرع المريض لوارثه بشئ أو لاجنبى بزيادة على الثلث أو تبرع المجبور عليه بفلس أو سفاه أو تبرع المضطر الى قوته بذلك ونحو ذلك وحرف المسألة انه محجور عليه شرعاً في هذا الدفع فيجب رده **قيل** هذا قياس فاسد لان الدفع في هذه الصور تبرع محض ولو عاوض عليه والشارع قد منعه منه لتعلق حق غيره به أو حق نفسه المقدمة على غيره وأما ما نحن فيه فهو قد عاوض بماله على استيفاء منفعة أو استهلاك عين محرمة فقد قبض عوضاً محرماً وقبض ماله محرماً فاستوفى ما لا يجوز استيفاؤه وبذل فيه ما لا يجوز بذله فالقابض قبض ماله محرماً والدافع استوفى عوضاً محرماً وقضية العدل تراد العوضين لكن قد تعذر رد أحدهما فلا يوجب رد الآخر من غير رجوع عوضه نعم لو كان المحرماً قائماً بعينه لم يستتر ملكه أو دفع اليها المال ولو يفرجها واجب المال في صورتين قطعاً كما في سائر العقود الباطلة إذا الوصل بها القبض **فان قيل** أى تأثير لهذا القبض المحرم حتى جعل له حرمة ومعلوم ان قبض ما لا يجوز قبضه بمنزلة عدمه إذا المنوع شرعاً كالمنوع حساً فقبض المال قبضه بغير حق فعليه ان يرده الى دافعه **قيل** والدافع قبض العين واستوفى المنفعة بغير حق كلاهما قد اشتركا في دفعه ما ليس لهما دفعه وقبض ما ليس لهما قبضه وكلاهما عاصى بالله فكيف يخص أحدهما بأن يجمع له بين العوض والمعوض عنه ويفوت على الآخر العوض والمعوض **فان قيل** هو فوت المنفعة على نفسه باختياره قيل في الآخر فوت العوض على نفسه باختياره فلا فرق بينهما وهذا واضح بمجالاته وقد توقف شيخنا في وجوب رد عوض هذه المنفعة المحرمة على بآذله والصدقة به في كتب اقتضاء الصراط المستقيم لخالفه أصحاب الحميم وقال الزاني ومستمع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم فاستوفوا العوض المحرم والتحرير الذي فيه ليس لحقهم وإنما هو حق الله تعالى وقد فانت هذه المنفعة بالقبض والاصول تقتضى انه إذا رد أحدا العوضين رد الآخر فاذا تعذر رد المستاجر والمنفعة لو يرد عليه المال هذا الذي استوفيت منفعة عليه ضرر في أخذ منفعته وأخذ عوضها جميعاً منه بخلاف ما إذا كان العوض خيراً أو مية فان تلك لا ضرر عليه في فواتها فانها لو كانت باقية ألقناها عليه ومنفعة الغناء والنوح لو لو تفت لتوفرت عليه بحيث يتمكن من صرف تلك المنفعة في امر آخر اعنى من صرف القوة التي عمل بها أو رد على نفسه سواء ألقاها فيقال على هذا فينبغي ان يقضوا بها إذا طالب بقبضها وأجلب عنه بان قال نحن لا نأمر بدفعها ولا رد ما كعقود الكفار المحرمة فانهم إذا اسلموا قبل القبض لو يحكموا بالقبض ولو اسلموا بعد القبض لم يحكموا بالرد ولكن المسلم تحرم عليه هذه الاجرة لانه كان معتقداً بالتحرير ما بخلاف الكافر وذلك لانه إذا طلب الاجرة **فقلنا** له أنت فرطت حيث صرفت ثوبك في عمل نجس فلا يقضى لك بالاجرة فاذا قبضها وقال الدافع هذا المال قضوا له برده فاني اقبضته اياه عوضاً عن منفعة محرمة قلنا له دفعته معاوضة رضيت بها فاذا اطلبت استرجاع ما أخذ فارد اليه ما أخذت اذا كان له في بقاءه معه منفعة فهذا محتمل قال ان كان ظاهر القياس رد ما لا نهى مقبوضة بعقد فاسد انتهى وقد نص احمد في رواية ابى النصر فيمن حمل خيراً أو خنزيراً أو مية لنصراني اكره اكل كراهه ولكن نقضى للجبال بالكره وإذا كان مسلماً فهو أشد كراهة فاختلف أصحابه في هذا النص على ثلاث طرق **أحدها** اجراءه على ظن وان المسألة رواية واحدة قال ابن موسى كره احمد ان يوجر المسلم نفسه كحل مية أو خنزير لنصراني فان فعل قضى له بالكره وهل يطيب له أم لا على وجهين أو خيهما أنه لا يطيب له ويتصدق به وكذلك كراهوا الحسن الأمدى قال إذا اجر نفسه عن رجل

في حمل خمر او خنزير او ميتة كره نص عليه وهذه كراهة تحريم لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن حاملها اذا ثبت ذلك فيقضى له
بالكره او غير ممتنع ان يقضى له بالكره وان كان محرماً كاجارة النجاسات انتهى فقد صرح هؤلاء بأنه يستحق الاجرة مع كونها محرمة
عليه على الصحيح **الطريق الثانية** تاويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها وجعل المسألة رواية واحدة وهي ان هذه الاجارة
لا تصح وهذه طريقة القاضي في المجرى وهي طريقة ضعيفة وقد رجع عنها في كتبه المتأخرة فانه صنف المجرى قديماً الطريقة
الثالثة تخريج هذه المسألة على رأيين أحدهما ان هذه الاجارة صحيحة يستحق بها الاجرة مع الكراهة للفعل والاجرة
والثانية لا تصح الاجارة ولا يستحق بها اجرة وان عمل هذا على قياس قوله في الخمر لا يجوز مساكنها وتجب اراققتها قال في رواية
ابي طالب اذا سلوا له خمر او خنزير تصيب الخمر وتسرح الخنزير قد حرمها عليه ان قتلها فلا باس فقد نص انه لا يجوز مساكنها
ولانه قد نص في رواية ابن منصور انه يكره ان يوجر نفسه لنظارة كرم لنصراني لان اصل ذلك يرجع الى الخمر لان يعلم انه
يباع لغير الخمر فقد منع من اجارة نفسه على حمل الخمر وهذه طريقة القاضي في تعليقه وعليها اكثر اصحابه والمنصوص عندهم
الرواية المخرجة وهي عدم الصحة وانه لا يستحق اجرة ولا يقضى له بها وهي مذهب مالك والشافعي وابي يوسف ومحمد وهذا
اذا استاجر على حملها الى بيته للشرب او لاكل الخنزير او مطلقاً فاما اذا استاجر لحملها ليريقها او لينقل الميتة الى الصحراء لان لا يتأذى
بها فان الاجارة تجوز حينئذ لانه عمل مباح لكن اذا كانت جلد الميتة او تصحر واستحق اجرة المثل وان كان قد سلخ الجلد واخذ
رده على صاحبه هذا قول شيخنا وهو مذهب مالك والظاهر انه مذهب الشافعي واما مذهب ابى حنيفة فمذهبه
كالرواية الاولى انه يصح الاجارة ويقضى له بالاجرة وما اخذه في ذلك ان الحمل ان كان مطلقاً لو يكن المستحق نفس حمل الخمر
فذكره وعدم ذكره سواء وله ان يحمل شيئاً اخر غير الخمر وزيت وهكذا قال فيما لو اجرة دابة او حائوته ليتخذها كنيسة او ليبيع فيها
الخمر قال ابو بكر الرازي لا فرق عند ابى حنيفة بين ان يشتري طائر يبيع فيها الخمر او لا يشتري وهو يصح ان يبيع فيه الخمر ان الاجارة
صح لانه لا يستحق عليه بعقد الاجارة فعل هذه الاشياء وان شرط ذلك لان له ان لا يبيع فيه الخمر ولا يتخذ الدار كنيسة ويستحق
عليه الاجرة بالتسليم في المدة فاذا الوستحق عليه فعل هذه الاشياء كان ذكرها وتركها سواء كالأفراد والبيات فيها او ليسكنها
فان الاجرة يستحق عليه وان لو فعل ذلك وكذا يقول فيما اذا استاجر رجلاً ليحمل خمر او ميتة او خنزير انه يصح لانه لا يتعين حمل
الخمر بل لو حمل بدله عصبير استحق الاجرة فهذا التقيد عندهم لغو فهو بمنزلة الاجارة المطلقة والمطلقة عند لا جائزة وان
غلب على ظنه ان المستاجر يبيع فيها الخمر لا يجوز بيع العصبير لمن يتخذ الخمر اقراه كره بيع السلاح في الفتنة قال لان السلاح معمول
للقاتل لا يصلح لغيره وعامة الفقهاء خالفوه في المقدمة الاولى وقالوا ليس المقيد كالمطلق بل المنفعة المعقود عليها هي المستحق
فتكون هي المقابلة بالعوض هي منفعة محرمه وان للمستاجر ان يقيم غيرها مقامها والرموه ما لو اكترى داراً ليتخذها مسجداً
فانه لا يستحق عليه فعل المعقود عليه مع هذا فانه ابطال هذه الاجارة بناء على انها اقتضت فعل الصلوة وهي لا تستحق بعقد
اجارة وتآزره اصحاب احمد ومالك في المقدمة الثانية وقالوا اذا غلب على ظنه ان المستاجر ينتفع بها في محرم حرمت الاجارة
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصرها والعاصر انما يعصر عصبير اوله لكن لما علم ان المعتصر يريد ان يتخذ الخمر
فيعصره له استحق اللعنة قالوا وايضاً فان في هذا معارضة على نفس ما يسخط الله ويغضه ويلعن فاعله فاصول الشرع وقواعد

تقتضى تحريمه و بطلان العقد عليه و سابقاً في مزيد تقرير هذا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم بتحريم الغيبة و ما يترتب عليها من العقوبة **قال شيخنا** رضي الله عنه و لا يشبهه طريقة ابن ابي موسى يعني انه يقضى له بالاجرة و ان كانت المنفعة محرمة و لكن لا يطيب له اكلها قال فانها اقرب الى مقصود احمد و اقرب الى القياس ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصراً محرراً و معصراً و عاملاً و المحرم اليه فالعاصر و المحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضاً و هي ليست محرمة في نفسها و انها حرمت بقصد المعتصر و المحمل فهو كما لو باع عبداً و عبيداً ممن يتخذهم خرافات العبيد و المحرم في يد المشتري فان مال البائع لا يذهب مجازاً بل يقضى له بعوضه كذلك هنا المنفعة التي وفاقها المثل لا يذهب مجازاً بل يعطى بدلها فان تحريم الانتفاع انما كان من جهة المستاجر لا من جهة المورفانه لو حملها للاراقة او اخراجها الى الصحراء خشية التاذي بها جاز فو نحن نحرّم الاجرة عليه نعم الله سبحانه لا تحق المستاجر و المشتري بخلاف من استوجر للزنا او التلوط او القتل او السرقة فان نفس هذا العمل محرم لاجل قصد المستاجر فهو كما لو باع مائة او خمراً فانه لا يقضى له بثمنها لان نفس هذه العين محرمة و كذلك يقضى له بعوض هذه المنفعة المحرمة **قال شيخنا** و مثل هذه الاجارة و المجعالة يعني الاجارة على حمل المحرم المية لا توصف بالصحة مطلقاً بل يقال هي صحيحة بالنسبة الى المستاجر بمعنى انه يجب عليه العوض و فاسدة بالنسبة الى الاجير بمعنى انه يحرم عليه الانتفاع بالاجرة و لهذا في الشريعة نظائر قال ولا ينافي هذا نص احمد على كراهة نظارة كرم النصراني فانتهاه عن هذا الفعل و عن عوضه ثم تقضى له بكرانه قال و لو لم يفعل هذا كان في هذا منفعة عظيمة للعصاة فان كل من استاجر و لا على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه فاذا لم يعطوه شيئاً و وجب ان يرد عليهم ما اخذ منهم كان ذلك اعظم العون لهم و ليسوا باهل ان يعاؤنوا على ذلك بخلاف من اسلم اليهم عملاً لا قيمة له بحال يعني كالزانية و المغني و الناحية فان هؤلاء لا يقضى لهم بالاجرة و لو قبضوا منهم المال فهل يلزمهم ردّه عليهم ام يتصدقون به فقد تقدم الكلام مستوفى في ذلك و بينا ان الصواب انه لا يلزمهم ردّه و لا يطيب لهم اكله و الله الموفق للصواب **فصل** الحكام الخماس حلوان الكاهن قال ابو عمر بن عبد البر لا خلاف في حلوان الكاهن انه ما يعطاه على كهانته و هو من اكل المال بالباطل و الحلوان في اصل اللغة العطية قال علقمة **شعر** فمن رجل حلوة رجل بقاتي : يبلغ عنى الشعر اذ مات قائله : انتهى و تحريم حلوان الكاهن تنبيه على تحريم حلوان المنيح و الزاجر و صاحب القرعة التي هي شقيقة الاكلام و ضاربة الحصار و العراق و الرمال و نحوهم ممن تطلب منهم الاخبار عن المغيبات و قد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان الكهان و اخبر ان من اتى عراً فاصدقه بما يقول فقد كفر بها انزل عليه صلى الله عليه وسلم و لا ريب ان الايمان بها جاء به محمد صلى الله عليه وسلم بما يجيئ به هؤلاء لا يجتمعان في قلب احد و ان كان احدهم قد يصدق احياناً فصدق به بالنسبة الى كذبه قليل من كثير و شيطانه الذي ياتيه بالاجابة لا بد ان يصدق به احياناً ليعوى به الناس و يفتنهم به و اكثر الناس مستحييون لهؤلاء مومنون بهم لا سيما ضعفاء العقول كالسفهاء و الجاهل النساء و اهل البوادي من لا علم لهم بحقائق الايمان هؤلاء هم المفتونون بهم و كثير منهم يحسن الظن باحدهم ولو كان مشركاً كافراً بالله مجاهر بذلك و يزوره و يذره و يلمتس دعاً و قد راينا و سمعنا من ذلك كثير و بسبب هذا كله خفاء ما بعث الله به رسوله من الهدى دين الحق على هؤلاء و امثالهم من لو يجعل الله له نوراً فما له من نور فقد قال

الصحيحة رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء يجدوننا احياء نالوا الامم فيكون كما قالوا فاخبرهم ان ذلك من جهة
الشياطين يلقون اليهم الكلمة تكون حقا فيريدون هم معها مائة كذبة فيصدقون من اجل تلك الكلمة **واما** اصحاب الملاحم
فوكبوا ملاحمهم من اشياء احدها من اخبار الكهان والثاني من اخبار منقولة عن الكتب السالفة متوارثة بين اهل الكتاب
والثالث من امور اخبر نبينا صلى الله عليه وسلم بها جملة وتفصيلا والرابع من امور اخبر بها من له كشف من العصابة ومن
يعد هم والخامس من منامات متواطية على امر كل وجزئي فالجزئي يذكر منه بعينه والكل يفصلونه بحديث وقرائن تكون
حقا وتقارب والسادس من استدلال بانثار علوية جعلها الله تعالى علامات وادلة واسبابا لحوادث ارضية لا يعلمها
الكل الناس فان الله سبحانه لم يخلق شيئا سدا ولا عبثا وربط سبحانه العالم العلوي بالسفلي وجعل علوية موسرا في سفلي
دون العكس فالشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا حياة وان كان كسوفها لسبب شر يحدث في الارض ولهذا شرع سبحانه
تغيير الشرع عند كسوفها بما يدفع ذلك الشر المتوقع من الصلوة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعقوبة فان هذه
الاشياء يعارض اسباب الشر ويقاومها ويدفع موجباتها ان قويت عليها وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر واختلاف
مطالعها سببا للفصول التي هي سبب الحر والبرد والشتاء والصيف وما يحدث فيها مما يليق بكل فصل منها فمن له اعتناء
بحركاتها واختلاف مطالعها يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحيوان وغيرها وهذا امر يعرفه كثير من اهل
الفلاحة والزراعة ورأى في السفن لهم استدلالا باحوالهم وحوال الكواكب على اسباب السلامة والعطب من اختلاف
الرياح وقوتها وعصفوها لا يكاد يختل والاطباء لهم استدلالا باحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الانسان وتهيؤها
لقبول التغير واستعدادها لامور غريبة ونحو ذلك وواضعوا الملاحم لهم عناية شديدة بهذا وامور متوارثة عن قدماء
المنجمين تؤيستخرجون من هذا كله قياسات واحكاما تشبه ما تقدم ونظيرة وسنة الله في خلقه جارية على سنن اقتضتها
حكمت فحكموا النظر بحكم نظيرة وحكموا الشيء بحكم مثله وهؤلاء صرفوا قواي اذهانهم الى احكام القضاء والقدر واعتبار بعضه ببعض
والاستدلال ببعضه على بعض كما صرف ائمة الشرع قواي اذهانهم الى احكام الامر والشرع واعتبار بعضه ببعض الاستدلال
ببعضه على بعض والله سبحانه لما خلق الامر ومصدر خلقه وامر عن حكمة لا تختل ولا تعطل ولا تشتت ومن صرف قواي
ذهنه وفكره واستنقذ ساعات عمره في شئ من احكام هذا العالم وعلمه كان له فيه من النفوذ والمعرفة والاطلاع ما ليس لغيره
ويكفي الاعتبار بفرع واحد من فروع وهو عبارة الروايات ان العبد اذا نفذ فيها وكل اطلاعه جاء بالعجائب وقد شاهدنا
نحن وغيرنا من ذلك امور اعجيبية يحكم فيها المعير باحكام متلازمة صادقة سريعة وبطية ويقول سامعها هذه علم غيب
وانما هي معرفة ما غاب عن غيره باسباب انفرادها وبعلمها وخفيت على غيره والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطى ذلك
ما مضرت راحته على منفعة او ما لا منفعة فيه او ما يخشى على صاحبه ان يحثره الى الشرك وحرم بذلك المال في ذلك وحرم
اخذ صيانة لائمة عما يفسد عليها الايمان او يخذل به بخلاف علم عبارة الروايات فانه حق لا باطل لان الروايات مستندة الى
الوحي المنامي وهي جزء من اجزاء النبوة ولهذا كلما كان الراي صادق وابرر واعلم كان تعبيرة اصح بخلاف الكاهن والسحرة
اضرارها ممن لهم مدد من اخوانهم من الشياطين فان صناعتهم لا تصح من صادق ولا باطل ولا متعبد بالشرعية بل هم

اشبه بالسحرة الذين كلما كان احدهم الكذب والفجر وابتعد عن الله ورسوله ودينه كان السحر معه اقوى واشد تاثيرا بخلاف كلما كان من الحق فان صاحبه كلما كان ابر وصادقا وادينا كان علمه به ونفوذه فيه اقوى وبالله التوفيق **فصل الحكم السادس**
 خبيث كسب الحجام ويدخل فيه انفاصل الشارط وكل من يكون كسبه من اخراج الدم ولا يدخل فيه الطبيب لا المحال ولا
 البيطار لا في لفظه ولا في معناه وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حكى خبيثه وامر صاحبه ان يعلفه ناضحه او رقيقة وصح
 عنه انه احتجوا اعطى الحجام اجرة فاشكل الجمع بين هذين على كثير من الفقهاء وظنوا ان النوى عن كسبه منسوخ باعطائه
 اجرة ومن سلك هذا المسلك يطأوى فقال في احتجاجة للكوفيين في اباحة بيع الكلاب اكل ثمنها لما امر النبي صلى الله عليه وسلم
 يقتل الكلاب ثوقا لمالى وللكلاب ثور خص في كلب الصيد و كلب الغنم وكان بيع الكلاب اذ ذاك والانتقام به حراما وكان قاتله
 موديا للفرض عليه في قتله ثم نسخ ذلك واباح الاصطيد به فصار كسائر اجوارح في جواز بيعه قال مثل ذلك نهى صلى الله
 عليه وسلم عن كسب الحجام وقال كسب الحجام خبيث ثم اعطى الحجام اجرة وكان ذلك ناسخا لمنعه وتحريمه ونهى انتهى كلامه
 واسهل ما في هذه الطريقة انه ادعى مجردة لا دليل عليها فلا تقبل كيف وفي الحديث نفسه ما يبطلها فانه صلى الله عليه وسلم
 امر بقتل الكلاب ثوقا لمالى لهم وبالكلاب ثور خص لهم في كلب الصيد وقال ابن عمر رضي الله عنهما امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب الا كلب الصيد و كلب غنم او ماشية وقال عبد الله بن مغفل
 امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبالكلاب ثم رخص
 في كلب الصيد و كلب الغنم واخذنيان في الصحيح فدل على ان الرخصة في كلب الصيد والغنم وقعت بعد الامر بقتل الكلاب فالكلب
 الذى اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقتنائه هو الذى حرم ثمنه واخبرانه خبيث دون الكلب الذى امر بقتله فان
 المأمور بقتله غير مستثنى حتى يحتاج الى بيان حكم ثمنه ولم تجر العادة ببيعه وشرائه بخلاف الكلب لما اذن في اقتنائه
 فان الحاجة داعية الى بيان حكم ثمنه اولى من حاجتهم الى بيان ما لو تجر عادتهم ببيعه بل قد امر بقتله ومما يبين هذا
 انه صلى الله عليه وسلم ذكر الاربعة التى تبذل فيها الاموال عادة محر من النفوس عليها وهى ما تاخذ الزانية والكاهن في
 الحجام وبائع الكلب فكيف يحل هذا على كلب لو تجر العادة ببيعه وتخرج منه الكلاب التى اناجرت العادة ببيعه هذا من
 الممتنع البين امتناعه واذا تبين هذا ظهر فساد ما شبه به من نخر خبيث اجرة الحجام بل دعوى النسخ فيها ابعد واما
 اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام اجرة فلا يعارض قوله كسب الحجام خبيث فانه لو قيل ان اعطاءه خبيث بل اعطاء
 اما واجب اما مستحب اما جائز ولكن هو خبيث بالنسبة الى الاخذ وخبيثه بالنسبة الى كنهه فهو خبيث الكسب ويلزم
 من ذلك تحريمه فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم التوم والبصل خبيثين مع اباحة اكلهما ولا يلزم من اعطاء النبي صلى الله
 عليه وسلم الحجام اجرة حل اكله فضلا عن كون اكله طيبا فانه قال انى لا اعطى الرجل العطية يخرج بها يتابطمها نارا والنبي
 صلى الله عليه وسلم قد كان يعطى المولفة قلوبهم من مال الزكاة والفى مع غناهم وعدم حاجتهم اليه ليبدلوا من الاسلام
 والطاعة ما يحب عليهم بذله بدون العطاء ولا يحل لهم توقف بذله على الاخذ بل يجب عليهم المبادرة الى بذله بلا عوض
 وهذا اصل معروف من اصول الشرع ان العقد البذل قد يكون جائزا او مستحبا او واجبا من احد الطرفين مكروها

أو محرماً من الطرف الآخر فيجب على الباذل أن يبذل ما يحرم على الآخذ أن يأخذ وبالحكمة فحسب أجر الحجام من جنس خبث
اكل الثوم والبصل لكن هذا خبيث الرائحة وهذا خبيث لكسبه **فان قيل** فما أطيب المكاسب أهلها قيل هذا فيه
ثلاثة أقوال للفقهاء أحدها أنه كسب التجارة والثاني أنه عمل اليد في غير الصنائع الدنية كالنجامة ونحوها والثالث أنه
الزراعة وكل قول من هذه وجوه من الترجيح أثر ونظر أو الواضح أن أهلها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو كسب الغنمين وما يبيع لهم على لسان الشارح وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه أكثر من غيره واشتق على
أهله ما لو يثن على غيرهم ولهذا اختاره الله لخير خلقه وخاتر أنبيائه ورسوله حيث يقول بعثت بالسيف بين يدي الساعة
حتى يعبد الله وحده لا شريك له جعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري وهو الرزق المأخوذ
بعزة وشرف وقهر لا علماء الله وجعل أحب شيء إلى الله فلا يقاومه كسب غيره والله اعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه
وسلم في بيع عسب الفحل ضرابه في صحيح البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب الفحل في صحيح مسلم
عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ضراب الفحل وهذا الثاني تفسيره للأول سمي اجرة ضرابه بيعاً ما لم يكن المقصود
هو الماء الذي له فالتمس مبدول في مقابلة عين مائه وهو حقيقة البيع وأما أنه سمي اجرة لانه كذلك بيعاً أذ هي عقد معاوضة
وهي بيع المنفعة العادة أنه ليس تاجرون الفحل للضرب هذا هو الذي فهم عنه والعقد الوارد عليه باطل سواء كانت بيعاً أو اجارة وهذا
قول جمهور العلماء منهم أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله وقال أبو الوفاء بن عقيل ويحتمل عندي أن يجوز لانه عقد
على منافع الفحل تزود على الاتي وهي منفعة مقصودة وماء الفحل يدخل تبعاً والغالب حصوله عقيب تزود فيكون كالعقد
على الظئر ليحصل اللبن في بطن الصبي كما لو استأجر ضارفاً فيها يدر ماء فان الماء يدخل تبعاً وقد يعتذر في الاتباع ما لا يعتذر في
المتبوعات وأما مالك فحكى عنه جوازها والذي ذكره أصحابه التفصيل فقال صاحب الجواهر في باب فساد العقد من جهة
نهي الشارح ومنها بيع عسب الفحل وتحمل النهي فيه على استيجار الفحل على لقاح الاتي وهو فاسد لانه غير مقدر على تسليمه
فأما أن يستأجره على أن يحمله عليها دفعات معلومة فذلك جائز أذ هو امر معلوم في نفسه ومقدر على تسليمه والصحيح تحريره
مطلقاً وفساد العقد به على كل حال يحرم على الآخذ أخذ اجرة ضرابه ولا يحرم على المعطي أن يبذل ماله في تحصيل مباح يحتاج
اليه ولا يمنع من هذا كافي كسب الحجام واجرة الكساح والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع عسب الفحل في صحيح مسلم
وليس في ذلك بيع عسبه فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمعتاد وأخلاق الواقع من البيان معرانه الذي قصد بالنهي
ومن المعلوم أنه ليس للمستأجر غرض صحيح في تزود الفحل على الاتي الذي له دفعات معلومة وإنما غرضه نتيجة ذلك وثمرته
ولا جله بذل ماله وقد علل التحريم بعدة علل **أحدها** أنه لا يقدر على تسليم العقود عليه فاشبهه اجارة الأبق فان ذلك
متعلق باختيار الفحل وشهوته **الثانية** أن المقصود هو الماء وهو ما لا يجوز لأفرادة بالعقد فانه مجهول التقدير العين هذا
بخلاف اجارة الظئر فانها احتملت بمصلحة الأدمي فلا يقاس عليها غيرها وقد يقال والله أعلم أن الذي عن ذلك من محاسن
الشرعية وكما لها فان مقابلة ماء الفحل بالاثان وجعله محلاً للعقد المعاوضات مما هو مستقيم ومستقيم عند العقلاء و
فأصل ذلك عند ساقط من اعينهم في أنفسهم وقد جعل الله سبحانه فطر عباده لاسيما المسلمين ميزاناً للحسن والقيم فما رآه

المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح ويزيد هذا بيانا ان ماء الفحل لا قيمة له ولا هو مما يعاوض عليه ولهذا لو نزل الفحل الرجل على ركة غيره فاولدها فالولد لصاحب الركة اتفاقا لانه لو انفصل عن الفحل الاجمرد الماء وهو لا قيمة له فحرمت هذه الشريعة الكاملة المعاوضة على ضرابه لينالوا الناس بينهم محابا لما فيه من تكثير النسل المحتاج اليه من غير اضراب بصاحب الفحل لانقصان من ماله فمن محاسن الشريعة ايجاب بذل هذا محابا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من حرقها اطراق فحلها وعارة دلوها فهذا حقوق يضرب الناس منعها الا باللعن اوضة فواجبت الشريعة بذلها محابا

فان قيل اذ اهدى صاحب الانثى الى صاحب الفحل هدية او ساق اليه كرامة فهل له اخذها قيل ان كان ذلك على وجه المعاوضة والاشتراط في الباطن لو يحل له اخذها وان لم يكن كذلك فلا بأس به قال اصحاب احمد والشافعي وان اعطى صاحب الفحل هدية او كرامة من غير اجارة جاز واحتج اصحابنا بحديث روى عن انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان اكراما فلا بأس ذكره صاحب المغني ولا اعرف حال هذا الحديث ولا من خرج به وقد نص احمد في رواية ابن القاسم على خلافه فقيل له ان لا يكون مثل الحجام يعطى وان كان منهيا عنه فقال لو بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى في مثل هذا شيئا كما بلغنا في الحجام واختلف اصحابنا في حمل كلام احمد على ظاهرة او تاويله فحمله القاضي على ظاهرة وقال هذا مقتضى النظر لكن ترك مقتضاه في الحجام فبقى فيما عداه على مقتضى القياس قال ابو محمد في المغني كلام احمد يحمل على الورع لا على التخيير ويجوز ان ارفق بالناس اوفق للقياس **ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع من بيع الماء الذي يشترك فيه الناس** ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء وفيه عنه قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضرب الفحل وعن بيع الماء والارض فخرت فعن ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء لتمنعه به الكلاء وفي لفظ اخر لا تمنعوا فضل الماء ليعاير به الكلاء وقال البخاري في بعض طرقه لا تمنعوا فضل الماء لتمنعه به الكلاء وفي المستند من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من منع من فضل مائه او فضل كلاله منعه الله فضل يوم القيمة وفي سنن ابن ماجة من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يمنعن الماء الكلاء والنار في سننه ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث اس شركاء في ثلث الماء والنار الكلاء وثمنه حرام وفي صحيح البخاري من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة لا ينظر الله عز وجل اليه يوم القيمة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم رجل كان له فضل ماء بالظلم فمنعه ابن السبيل من رجل باع مائه لا يبايعه الا لذي نيا فان اعطاه منها رضي وان لم يعطه منها سخط ورجل قام سلعة بعد العصر فقال الله الذي لا غير لا قد اعطيت بها كذا وكذا فصدقه رجل ثورا هذه الآية ان الذين يشتركون بعملا لله واما انهم متنا وكلاء الآية وفي سنن ابي داود عن بهينة قالت استاذن ابي النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يدنونه ويلزمه ثورا قال يا نبي الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا نبي الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا نبي الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال ان تفعل اخير خيلك الماء خلقه الله في الاصل مشترك بين العباد والبهاث وجعله سقيا لهم فلا يكون

المسلمون

احدا لخص به من احد لو اقام عليه بنى عليه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابن السبيل حق بالماء من الباقي عليه ذكره
 ابو عبيد عنه وقال ابو هريرة ابن السبيل اول شارب فاما من حاز في قريته او اناؤه فذاك غير المذكور في الحديث وهو بمنزلة
 سائر المباحات اذا حازها الى ملكه ثوارا يبيعها كالحطب الكلاء والمهر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لان ياخذ احدكم حبلا
 فياخذ حرمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خيله من ان يسأل الناس اعطى او منعه في الا بخارى في الصحيحين
 عن علي كرم الله وجهه قال صبت شرفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر اعطاني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شرفا اخر فاخذه ما يؤما عند باب رجل من الانصار فانا اريد ان احمل عليهما اذ خرا لابيعة وذكر الحديث فهذا في الكلاء
 والحطب المباح بعد اخذه واحرازه وكذلك السمك وسائر المباحات وليس هذا محل النهي بالضرورة ولا محل النهي ايضا ببيع
 مياه الانهار الكبار المشتركة بين الناس فان هذا لا يمكن منعها والحجر عليها وانما محل النهي صور احدها المياه المنتفعة
 من الامطار اذا اجتمعت في ارض مباحة في مشتركة بين الناس ليس احدا حق بها من احدا لا بالتقدير بل بقراب ارضه
 كما سياتي ان شاء الله تعالى فهذا النوع لا يحل بيعه ولا منعه وما نفعه عاص مستوجب لوعيد الله ومنعه فضلا اذ منعه
 ما لو يحل يذله **فان قيل** فلو اتخذ في ارضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء او حفرة يدير فيها فله بيعه بذلك ويجوز له بيعه
 قيل لا ريب انه احق به من غيره ومتى كان الماء التابع في ملكه او الكلاء والمعدن وفق كفايته لشربه وشرب ما شئته
 ودوايه لم يجز عليه بذله نص عليه احمد وهذا لا يدخل تحت وعيد النبي صلى الله عليه وسلم فانه انما توقع من منعه فضل
 الماء ولا فضل في هذا **فصل** في ما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائمه وترده واحتاج اليه ادى مثله او بهائمه بذله
 بغير عوض لكل احدا ان يتقدم على الماء ويشرب ويسقي ما شئته وليس لصاحب الماء منعه من ذلك ولا يلزم الشارب
 وساقى البها ثروضا وهل يلزمه ان يبذل له الدلو والبركة والحبل مجانا اولا ان ياخذ اجرته على قولين وهما وجهان لاصحاب
 احمد في وجوب اعتراف المتاع عند الحاجة اليه اظهرهما دليل لا وجوبه وهو من الماعون قال احمد انما هذا في الصحارى والبرية
 دون البنيان يعني ان البنيان اذا كان فيه الماء فليس لاحد الدخول اليه الا باذن صاحبه هل يلزمه بذل فضل مائه لزراعة غيره
 فيه وجهان هما روايتان عن احمد **احدهما** لا يلزمه وهو مذهب المشافعي لان الزرع لاحرمة له في نفسه لهذا لا يجزى على
 صاحبه سقيه بخلاف الماشية **والثاني** يلزمه بذله اجمعه لهذا القول بالاحاديث المتقدمة وعمومها وبما روى عن
 عبد الله بن عمر ان قيم ارضه بالرهط كتب اليه يخبره انه سقى ارضه فضل له من الماء فضل يطلب بثلاثين الفا فكتب اليه
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما واقول ذلك ثم اسقى الادنى فالادنى فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع فضل
 الماء قالوا في منعه من سقى الزرع اهلاكه وافساده محرم كالماشية وقولك لاحرمة له فاصاحبه حرمة فلا يجوز التسبب الى
 اهلاك ماله من سلو لكونه لاحرمة الزرع قال ابو محمد المقدسي ومحمول ان يمتنع في الحرمة عنه فان اخذت المال منى عنها
 وان لا يحرر وذلك دليل على حرمة **فان قيل** فاذا كان في ارضه او داره يدير او عين مستنبطة فهل يكون ملكا له تبعا للملك
 الارض والدار قيل اما نفس البئر وارض العين فمملوكة له ملك الارض اما الماء ففيه قولان هما روايتان عن احمد وجهان لاصحاب
 الشافعي احدهما انه غير مملوك لانه يجري من تحت الارض الى ملكه فاشبهه الجارى النهر الى ملكه **والثاني** انه مملوك له قال في كل

له ارض واخرها فاشترك صاحب الارض صاحب الماء في الزرع ويكون بينهما فقال لا بأس هذا القول ختیاراً بكونه في معنى
الماء المعادن التجارية في الاماكن كالقار والنفط والموميا والمطهر وكذلك الكلاء النابت في ارضه كل ذلك يخرج على الروايتين في
الماء وظاهر المذهب ان هذا الماء لا يملك وكذلك هذه الاشياء قال احمد لا يجزى بيع الماء البتة وقال لا ترم سمعت ابا عبد الله
يسأل عن قوم بينهم ظرير يشرب منه ارضهم لهذا يوم ولهذا يومان ينفقون عليه بأخصص فجاء يومى ولا احتاج اليه اكرهه بدرهم
قال ما درى اما النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن بيع الماء قيل انه ليس ببيعة اما يكره قال نعم احتالوا بهذا الحسنوة فامضى شئ هذا
الا لبيع انتهى احاديث اشتراك الناس في الماء دليل ظاهر على المنع من بيعه وهذه المسألة التي سئل عنها احمد رحمه الله هي
التي ابتلى الناس بها في ارض الشام وبساتينه وغيرها فان الارض والبستان يكون له حق من الشرب من ظرف يفضل عنه وبينه
دورا او حوانيت ويوجر ماء فقد توقف احمد في جواب بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء فلما قيل له ان هذه اجارة قال
هذه التسمية حيلة وهي تحسين اللفظ وحقيقة العقد البيع وقواعد الشريعة يقتضى المنع من بيع هذا الماء فانه انما كان
له حق التقدير في سقي ارضه من هذا الماء المشترك بينه وبين غيره فاذا استغنى عنه لم يجز له المعاوضة عنه وكان المحتاج اليه
اولى به بعدة وهذا كمن اقام على معدن فاخذ منه حاجته لم يجز له ان يبيع باقيه بعد نزع عنه وكذلك من سبق الى
الجلوس في رحبة او طريق واسعة فهو احق بها مادام جالساً فاذا استغنى عنها واجرم مقعدة لم يجز له ان يبيعها لارض لمباحة اذا
كان فيها كلاء وعشب فسبق بدوابه اليه فهو احق برعيه مادامت دوابه فيه فاذا اطلب الخروج منها وبيع ما فضل عنه لم يكن
له ذلك وهكذا هذا الماء سواء فانه اذا فارق ارضه لم يبق له فيه حق وصار بمنزلة الكلاء الذي لا اختصاص له به ولا هو في ارضه
فان قيل الفرق بينهما ان هذا الماء في نفس ارضه فهو منفعة من منافعها يملكه بملكها كسائر منافعها بخلاف ما ذكره من
الصور فان تلك الاعيان ليست من ملكه انما له حق الانتفاع والتقدير اذا سبق خاصة **قيل** هذه النكته التي لا جملها
جوز من جوز بيعه وجعل ذلك حقا من حقوق ارضه فملك المعاوضة عليه حله كما يملك المعاوضة عليه مع الارض فحق
حق ارضه في الانتفاع لا في ملك العين التي اودعها الله فيها بوصف لا اشتراك وجعل حقه في تقدير الانتفاع على غيره في التجزؤ والمعاوضة
فهذا القول هو الذي يقتضيه قواعد الشرع وحكمته واشتماله على مصالح العالم وعلى هذا اذا دخل غيره بغياذنه فاخذ منه
شيئا ملكه لانه مباشر في الاصل فان شربه ما وعشش في ارضه طارئا وحصل فيه ظمى ونصب ماؤها عن سمك فدخل اليه
فاخذه **فان قيل** نهل له منعه من دخول ملكه لم يجز له دخوله في ملكه بغياذنه **قيل** قد قال بعض اصحابنا لا يجوز له
دخول ملكه لاخذ ذلك بغياذنه وهذا لا اصل له في كلام الشارع ولا في كلام الامام احمد بل قد نص احمد على جواز الرعي في ارض
غير مباحة مع ان الارض ليست مملوكة له لا مستأجرة ودخلها للرعي ممنوع منه فالصواب انه يجوز له دخولها لاخذ
ماله اخذه قد يتعذر عليه غالباً استئذان مالكها ويكون قد احتاج الى الشرب سقى بهائمه ورعى الكلاء ومالك الارض قائم
فلو منعناه من دخولها الا باذنه كان ذلك اضراً ربانياً وايضا فانه لا فائدة لهذا الاذن لانه ليس لصاحب الارض منعه من
الدخول بل يجب عليه تمكينه فغاية ما يقدر ان له لوياذن له وهذا حرام عليه شرعاً لا يحل له منعه من الدخول فلا فائدة في
توقف دخوله على الاذن ايضاً فانه اذا لم يتمكن من اخذ حقه الذي جعله له الشارع الا بالدخول فهو ما ذون فيه شرعاً بل لو كان

دخوله بنيرانه لغيره على حريقه وعلى اهله فلا يجوز له الدخول بغير اذن فاما اذا كان في الصحراء او دار فيها ياب ولا انيس بها فله الدخول باذن وغيره وقد قال الله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَهَذَا الدُّخُولُ الَّذِي فُهِمَ عَنْهُ الْجَنَاحُ هُوَ الدُّخُولُ بِلا اذن فانه قد منعهم قبل من الدخول لغير بيوتهم حتى نَسْتَأْذِنُوا وَنَسَلُّوا عَلَى اَهْلِهَا وَالاسْتِئْذَانُ هُوَ الاسْتِئْذَانُ وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِ السُّلَفِ كَذَلِكَ تَوَرَّفَ عَنْهُمْ الْجَنَاحُ فِي دُخُولِ الْبُيُوتِ غَيْرِ الْمَسْكُونَةِ لِاخْذِ مَتَاعِهِمْ فَذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ إِلَى بَيْتٍ غَيْرِ دَارِضِهِ غَيْرِ الْمَسْكُونَةِ لِاخْذِ حَقَّهُ مِنَ الْمَاءِ وَالْكَلَادِ فَهَذَا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ هُوَ مُقْتَضِي نَصِ احْمَدَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ **فَانْ قِيلَ** فَمَا تَقُولُونَ فِي بَيْعِ الْبِيرِ وَالْعَيْنِ نَفْسَهَا هَلْ يَجُوزُ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِنَّمَا هِيَ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ مَاءِ الْبِيرِ وَالْعَيْنِ فِي قِرَارِهِ وَبِجُوزِ بَيْعِ الْبِيرِ نَفْسَهَا وَالْعَيْنِ وَمَشْتَرِيهَا أَحَقُّ بِأُحْقَ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ السُّنَّةُ فَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ يَشْتَرِ بِيرَ رَمَةِ يَوْسَعُ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ لَهُ الْجَنَّةُ او كَمَا قَالَ فَاشْتَرَاهَا عُمَانُ بْنُ عَفَّانٍ مِنْ يَهُودِي بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَبَّلَهَا لِلْمُسْلِمِينَ كَانَ الْيَهُودِيُّ يَبِيعُ مَاءَهُ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشْتَرَى مِنْهُ نَصْفَهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ الْغَاثِ قَالَ الْيَهُودِيُّ اخْتَرِ أَمَا أَنْ تَأْخُذَ هَا يَوْمًا وَتَأْخُذَ هَا يَوْمًا أَوْ أَمَا أَنْ تَنْصَفَ بَكَ عَلَيْهَا دُلُوا وَأَنْصَبَ عَلَيْهَا دُلُوا فَاخْتَارَ يَوْمًا وَيَوْمًا فَكَانَ النَّاسُ يَسْتَقُونَ مِنْهَا فِي يَوْمِ عُمَانَ لِلْيَوْمَيْنِ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ أَفَسَلَتْ عَلَى يَدِي فَاشْتَرَى بِأَقْبَحِهَا فَاشْتَرَاهُ بِثَمَانِيَةِ أَلْفٍ فَكَانَ فِي هَذِهِ حُجَّةٌ عَلَى صِحَّةِ بَيْعِ الْبِيرِ وَجَوَازِ شَرَايِهَا وَتَسْبِيلِهَا وَصِحَّةِ بَيْعِ مَا يَسْقَى مِنْهَا وَجَوَازِ قِسْمَةِ الْمَاءِ بِالْمِثَالِ أَيْ عَلَى كَوْنِ الْمَالِكِ أَحَقُّ بِأُحْقَ وَجَوَازِ قِسْمَةِ مَا فِيهِ حَقٌّ وَلَيْسَ بِمِلْكٍ **فَانْ قِيلَ** فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ عِنْدَ كَوْنِ الْمِلْكِ لِكُلِّ أَحَدٍ لَنْ يَسْتَقِيَ مِنْهُ حَاجَتَهُ فَكَيْفَ مَكَّنَ الْيَهُودِيُّ بِشَرْحِهِ حَتَّى اشْتَرَى عُمَانُ الْبِيرَ وَسَبَّلَهَا قُلْتُ اشْتَرَى نَفْسَ الْبِيرِ وَكَانَتْ مَمْلُوكَةً وَدَخَلَ الْمَاءُ تَبَعًا لِكَيْفَ كَانَ مِنْ جِهَةِ آخِرِهِ هُوَ أَتَى قُرْبَهُ تَوَلَّى مَجُوزَ الرَّجُلِ دُخُولَ أَرْضِ غَيْرِهِ لِاخْذِ الْكَلَادِ وَالْمَاءِ وَقَضِيَّةُ بَيْدِ الْيَهُودِيِّ تَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ وَلَا بَدَأَ مَالِكُ الْمَاءِ بِمِلْكِهِ قِرَارُهُ وَلِصَالِ عَلَى أَنْ لَا يَجُوزَ دُخُولُ الْأَرْضِ لِاخْذِ مَا فِيهَا مِنَ الْمَبَاحِ الْأَبَازَةِ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ هَذَا سَوَاقُ قَوْلِي قَدْ تَبَيَّنَ بِهِ مِنْ هَبِ إِلَى أَحَدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ وَمَنْ مَنَعَ الْأَمْرَيْنِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَحِينَ قَدَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ تَقَرُّرِ الْأَحْكَامِ وَكَانَ الْيَهُودُ إِذَا ذَكَرُوا شَوْكَةً بِالْمَدَنَةِ وَلَوْ بَيْنَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ جَارِيَةً عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَدَّمَ مَا كُنْهُمْ أَقْرَبُ عَلَى مَا يَأْتِي بِهِمْ لَوْ تَعَرَّضَ لَهُ تَوَاسُطَتْ الْأَحْكَامُ وَزَالَتْ شَوْكَةُ الْيَهُودِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَجَرَتْ عَلَيْهِمُ أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ وَسَيَاقُ قِصَّةِ هَذِهِ الْبِيرِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهَا كَانَتْ حِينَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ **فَصَلِّ** وَأَمَّا الْمِيَاهُ الْجَارِيَةُ فَإِنْ كَانَ نَابِعًا مِنْ غَيْرِ مِلْكٍ كَالْأَنْهَارِ الْكُبَرِ غَيْرَ ذَلِكَ لَوْ يَمْلِكُ بِحَالٍ لَوْ دَخَلَ إِلَى أَرْضِ رَجُلٍ لَوْ يَمْلِكُ بِذَلِكَ هُوَ كَالطَّيْرِ يَدْخُلُ عَلَى أَرْضِهِ فَلَا يَمْلِكُ بِذَلِكَ وَلِكُلِّ أَحَدٍ اخْذُهُ وَصِيدُهُ فَإِنْ جَعَلَهُ فِي أَرْضِهِ مَصْنَعًا أَوْ بَرَكَةً يَجْمَعُ فِيهَا ثُمَّ يُخْرِجُ مِنْهَا فَيُفَوِّكُفَعُ الْبِيرُ سَوَاءٌ وَفِيهِ مِنَ التَّرَافُفِ مَا فِيهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُخْرِجُ مِنْهَا فَوَاقِيقُ بِهِ لِلشَّرِّ بِالسَّقْيِ مَا فَضَّلَ عَنْهُ فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا تَقَدَّمَ **وَقَالَ الشَّيْخُ** فِي الْمَغْنِيِّ إِنْ كَانَ مَا يَسِيرُ فِي الْبَرَكَةِ لَا يُخْرِجُ مِنْهَا فَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ بِذَلِكَ عَلَى مَا سَنَدَكَ فِي مِيَاهِ الْأَمْطَارِ قَالَ فَمَا الْمَصَانِعُ الْمُتَخَذَةُ لِمِيَاهِ الْأَمْطَارِ يَجْمَعُ فِيهَا وَخَوَّهَا مِنَ الْبَرَكِ وَغَيْرِهَا فَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ بِذَلِكَ مَا ذُكِرَ وَبِصَحْرِ بَيْعِهِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّهُ مَبَاحٌ حَصْلُهُ فِي شَيْءٍ مَعْدُولُهُ فَلَا يَجُوزُ اخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ فِي هَذَا نَظَرُ مَذْهَبٍ وَدَلِيلٌ أَمَّا الْمَذْهَبُ فَانَ أَحْمَدُ قَالَ إِنَّمَا هِيَ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ مَاءِ الْبِيرِ وَالْعَيْنِ فِي قِرَارِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَاءَ الْبِيرِ لَا يَفَارِقُهَا فَهُوَ كَالْبَرَكَةِ الَّتِي اتَّخَذَتْ مَقَرًّا لِلْبِيرِ سَوَاءٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ نَصُوصِ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِ هَذَا وَمَا الدَّلِيلُ فَاتَّقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي سَقْنَاهَا وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ لَوْلَا الْبَحْرُ لَفِي وَعِيدُ

الثالثة والرجل على فضل ماء ينفعه ابن السبيل لم يفرق بين ان يكون ذلك الفضل في ارضه المختصة به او في الارض المباحة و قوله النهر
شكوا في ثلث لم يشترط في هذه الشركة كون مقرة مشتركا وقوله قد سئل ما الشيء الذي لا يحل منعه فقال الماء ولو يشترط كون مقرة
مباحا فهذا مقتضى الدليل في هذه المسألة اثر وانظر **ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** في منع الرجل من بيع ما ليس عند
في السند المسند من حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يا ثني الرجل يسألني البيع ليس عندي فابيعه منه ثوابا من السوق
فقال لا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن في السنن نحوه من حديث ابن عمر ولفظه لا يحل سلف بيع ولا شوطا
في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح فاتفق لفظ الحديثين على نهيه صلى الله عليه
وسلم عن بيع ما ليس عندا فهذا هو المحفوظ من لفظه صلى الله عليه وسلم وهو يتضمن نوعا من الغرر فانه اذا باعه شيئا معيناً
وليس ملكه ثم مضى ليشتره ويسلمه له كان متردداً بين الحصول عدمه فكان غراباً مشبهاً القمار فنهى عنه وقد ظن بعض
الناس انه انما نهى عنه لكونه معدوماً فقال لا يحرم بيع المعدوم مروي في ذلك حديثاً انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعدوم
وهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولا له اصل الظاهر انه مروي بالمعنى من هذا الحديث وغلط من ظن ان معناها واحد
وان هذا المنهى عنه في حديث حكيم بن حزام لا يلزم ان يكون معدوماً وان كان فهو معدوم خاص فهو كبيع حبل الجبل وهو معدوم
يتضمن غرراً او تردداً في حصوله المعدوم ثلثة اقسام معدوم موصوف في الذمة فهذا يجوز بيعه اتفاقاً وان كان ابو حنيفة شرط
في هذا النوع ان يكون وقت العقد في الوجود من حيث الجملة وهذا هو السلسل في ذكوره ان شاء الله تعالى الثاني معدوم تبع للوجود
وان كان الاثر منه هو نوعان نوع متفق عليه نوع مختلف فيه فالمتفق عليه بيع الثمار بعد بدو صلاح ثمرة واحدة فاتفق الناس
على جواز بيع ذلك المصنف الذي بدو صلاح واحدة منه ان كانت بقية اجزاء الثمار معدومة وقت العقد لكن جاز تبعاً للوجود وقد يكون
المعدوم متصلاً بالوجود وقد يكون اعياناً اخر منفصلة عن الوجود لو تخلف بعد النوع المختلف فيه كبيع المتقات والمباخر اذا طابت
فهذا فيه قولان احدهما انه يجوز بيعها بجملة ويأخذها المشتري شيئاً بعد شيء كما جرت به العادة ويجري مجرى بيع الثمرة بعد بدو صلاحها
وهذا هو الصحيح من القولين الذي ستم عليه عمل الامم ولا غنى لهم عنه ولو بات بالمنع منه كتاب لا سنة ولا اجماع ولا اثر ولا قياس صحيح
هو مذهب مالك اهل المدينة واحدا القولين في مذهب احمد وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية والذين قالوا لا يباع الا لقطه
لقطة لا ينضب طوله ثمراً ولا عرفاً ويتعذر العمل به غالباً وان امكن ففي غاية العسر ويؤدي الى التنازع والاختلاف الشديد فان المشتري
يريد اخذ الصغار الكبار لا يؤثر ذلك وليس في ذلك عرف منضبط وقد يكون المقناة كثيرة فلا يستوعب المشتري اللقطة الظاهرة
حتى يحدث فيها لقطة اخرى يختلط المبيع بغیره ويتعذر تمييزه ويتعذر بيعه على صاحب المقناة ان يحضر لها وقت من يشتر
ما تجل فيهما ويفرده بعقد ما كان هكذا فان الشريعة لا تاتي به فهذا غير مقدر ولا مشرع ولو ازم الناس به لفسدت اموالهم وتعطلت
مصالحهم ثوان يتضمن التفرق بين متماثلين من كل الوجوه فان بدو الصلاح في المقاتي بمنزلة بدو الصلاح في الثمار تلاحق اجزائها لتلاحق
اجزاء الثمار وجعل ما يلحق منها تبعاً لما خلق في الصورتين واحداً للتفرق بينهما تفرق بين متماثلين لما ارى هؤلاء بما في بيعها لقطة لقطة
من الفساد والتعذر الواضح دفع ذلك بان يبيع اصلها معها ويقال اذا كان بيعها بجملة مفسدة عندكم وهو بيع معدوم و غرر فان
هذا لا يرتفع ببيع العروق التي لا قيمة لها وان كان لها قيمة فيسيرة جمل بالنسبة الى الثمن المبذول ليس للمشتري قصد في العروق ولا يرد

فيما أحمله من المال ما الذي حصل ببيع العرق معها من المصلحة لها حتى شرط وان لو يكن ببيع اصول التماس شرط في صحة بيع الثمرة للثلاث
 كالتي التوت هي مقصودة فكيف يكون بيع اصولها في شرط في صحة بيعها وهي غير مقصودة والمقصودان هذا المعدوم يجوز بيعه تبعاً للوجود
 ولا تأثير للمعدوم وهذا كالمناقع المعقودة عليها في الاجارة فانها معدومة وهي مورد العقد لا يمكن ان يحدث دفعة واحدة والشرائع بنائها
 على رعاية مصالح العباد وعدم الحجر عليهم فيما لا يد لهم من اتيهم مصالحهم في معاشهم الابه **فصل الثالث** معدوم ولا يد له يحصل
 اولا يحصل لاثقة لباثقة يحصل لكون المشتري منه على خطر هذا الذي يمنع الشارع بيعه لانه معدوم بل لكونه غير اتمه
 النتي التي تضمنها حديث حكيم بن حزام وابن عمر فان البائع اذا باع ما ليس ملكه ولا له قدرة على تسليمه ليد بيجب حصوله يسلمه الى المشتري
 كان ذلك شيئاً بالتمام المخاطرة من غير حاجة بهما الى هذا العقد لا يتوقف مصلحتهما عليه كذلك بيع جبل الجبل وهو بيع ما تحمل
 ناقته لا يختص هذا النعم بجبل بل لو باعه ما تحمل ناقته او بقرته او امته كان من بيعه الجاهلية التي يعتادونها وقد ظن طائفة
 ان بيع السلم مخصوص من النعم عن بيع ما ليس عندا وليس كما ظنوه فان السلم يد على المضمون في الذمة ثابت فيها مقدور على
 تسليمه عند محله لا غرض في ذلك ولا خطر بل هو جعل المال في ذمة المسلم اليه يجب عليه ادائه عند محله فهو يشبه تاجيل الثمن المال
 في ذمة المشتري فذا شغل لذمة المشتري بالثمن المضمون هذا شغل لذمة البائع بالمبيع المضمون فهذا لو ن بيع ما ليس عندا
 لو رأيت شيخنا في هذا الحديث مفصلاً مفيداً وهذا السياق قال للتاس في هذا الحديث اقول قيل المراد بذلك ان يبيع السلعة
 المعينة التي هي مال الغير فيبيعها ثم يملكها ويسلمها الى المشتري المعنى لا يبيع ما ليس عندك من الاعيان فنقل هذا التفسير عن الشافعي
 فانه يجوز السلم احوال قد لا يكون عند المسلم اليه ما باعه فحمل على بيع الاعيان ليكون بيع ما في الذمة خيراً داخل تحته سواء كان حالاً
 او موقلاً **وقال** اخرون هذا ضعيف جداً فان حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئاً معيناً هو ملك لغيره ثم ينطلق فيشتره منه
 ولا كان الذين يأتونه يقولون نطلب عبد فلان ولا دار فلان واما الذي يفعله الناس ان ياتيه الطالب فيقول اريد طعاماً كذا وكذا او ثياباً
 كذا وكذا او غير ذلك فيقول نعم اعطيك فيبيعه منه ثم يذهب فيحصله من عند غيره اذا لم يكن عندا هذا هو الذي يفعله من يفعله
 من الناس لهذا قال ياتيني فيطلب مني البعير ليس عندى لو يقل يطلب مني ما هو مملوك لغيري فالطالب طلب الجنس لو يطلب شيئاً
 معيناً كما جرت به عادة الطالب لما يوكل ويلبس ويركب انما يطلب جنس ذلك ليس له غرض في ملك شخص بعينه دون ما سواه فلهما
 مثله وخير منه ولهذا صار الامام احمد وطائفة الى القول الثاني فقالوا الحديث على عموميه يقتضي النعم عن بيع ما في الذمة اذا لم يكن
 عندا وهو يتناول النعم عن السلم اذا لم يكن عندا لكن جاءت الاحاديث بجواز السلم الموقل فبقى هذا في السلم احوال في القول الثالث
 وهو اظهر لا قال ان الحديث لو يرد به النعم عن السلم الموقل لا احوال مطلقاً انما يريد به ان يبيع ما في الذمة مما ليس هو مملوك له
 ولا يقدر على تسليمه بوجه فيه قبل ان يملكه ويضمنه ويقدر على تسليمه فهو في عن السلم احوال اذا لم يكن عندا المستسلم ما باعه
 فيلزم ذمته بشئ حال بوجه فيه ليس هو قادر على اعطائه واذا ذهب يشتره فقد يحصل وقد لا يحصل فهو من نوع الغرر والمخاطرة واذا
 كان السلم احوال وجب عليه تسليمه في احوال ليس بقادر على ذلك ووجه فيه على ان يملكه ويضمنه بها احوال على الذي ابتاع منه فلا يكون قد عمل
 شيئاً بل كل مال بالباطل وعلى هذا اذا كان السلم احوال فالمسلم اليه قادر على الاعطاء فهو جائز وهو كما قال الشافعي رحمه الله انا جازر الموقل
 فاحال اولى بالجواز مما يبين ان هذا مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان السائل انما سأل عن بيع شئ مطلق في الذمة كما تقدم لكن اذا لم يجز

بيعه ذلك فبيع المعين الذي لم يملكه اولى بالمنع واذا كان انما سأل عن بيع شئ في الذمة فاما سأل عن بيعه حالاً فانه قال ببيعه ثوابه
فابتاعه فقال لا يتبع ما ليس عندك فلو كان السلف احوال لا يجوز مطلقا لقال له ابتدأ لا يتبع هذا سواء كان عندك او ليس عندك فان حسب
هذا القول يقول ببيع ما في الذمة حالاً لا يجوز ولو كان عندك ما يسلم به بل اذا كان عندك فانه لا يبيع الا معينا لا يبيع شئاً في الذمة فلما
لم يملكه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مطلقا بل قال لا يتبع ما ليس عندك علم انه صلى الله عليه وسلم فرق بين ما هو عندك ويملكه يقدر على
تسليمه ما ليس كذلك ان كان كلاًهما في الذمة ومن تدب هذا تبين له ان القول الثالث هو الصواب اذا قيل ان بيع الموهل جائز للضرورة
وهو بيع المفا ليس لان البائع احتاج ان يبيع الى اجل وليس عند ما يبيعه الا ان فممكنه ان يحضر المبيع فيراه فلا حاجة الى بيع
موصوف في الذمة او بيع عينا غائبة موصوفة لا يبيع شئاً مطلقا قيل لا تسلم ان السلو على خلاف الاصل بل تبصيل المبيع كما جازي الثمن كلاًهما
من مصالح العالو والناس له في مبيع الغائب ثلثة اقوال منهم من يجوز مطلقا ولا يجوز مبيعاً موصوفاً كالشافعي في المشيوع ومنهم
من يجوز مبيعاً موصوفاً ولا يجوز مطلقاً كاحمد بن ابي حنيفة والظاهر جواز هذا وهذا ويقال للشافعي مثل ما قال هو لغيره اذا جاز بيع
مطلق الموصوف في الذمة في المعين الموصوف اولى بالجواز فان المطلق فيه من الغزو والخطر واحتمل اكثرهما في المعين فاذا جاز بيع حنطة مطلق
في الصفة فجواز بيعها معينة بالصفة اولى بل وبيع المعين بالصفة فلم يشترى الخيار اذ ارأه ايضاً كما نقل عن الصحابة وهو مذهب
ابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين قد جاز القاضى وغيره من اصحاب احمد السلو احوال بلفظ البيع والتحقيق انه لا فرق بين لفظ ولفظ
فالا اعتبار في العقود محققاتها ومقاصدها لا يخرج الفاظها ونفس بيع الاعيان كحاضرة التي يتاخر قبضها يسمى سلماً اذا عجل الثمن
كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه في ان يسلم في الحائط بعينه الا ان يكون قد بدا صلاحه فاذا بدا صلاحه قال اسلمت اليك في عشرة
اوسق من تمر هذا الحائط جاز كما يجوز ان يقول ابتعت عشرة اوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتاخر قبضه الى كمال صلاحه فاذا اجل له الثمن
قيل له سلف لان السلف هو الذي يقدره السالف المتقدم قال الله تعالى فجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين والعرب تسمى اول الرواحل السلف
ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم احقني بسلفنا الخيرة عثمان بن مظعون قول الصديق رضي الله عنه لا قاله من حتى تنفرد سالفتي وهي العنق
ولفظ السلف يتناول القرض والسلو لان القرض ايضا سلف القرض اي قدمه منه هذا الحديث لا يحمل سلف بيع ومنه الحديث الاخران
النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكر او قضى جمل ربا عيا والذي يبيع ما ليس عندك لا يقصد الا الرجوع وهو تاجر فيستلف بغير
ثريد هب فيشتري بمثل ذلك الثمن فانه يكون قد تعبد بلا فائدة وانما يفعل هذا من يتوكل لغيره فيقول اعطى فانا اشتري كل
هذه السلعة فيكون اميناً اما انه يبيعهها بثمن معين يقبضه ثريد هب فيشتريها بمثل ذلك الثمن من غير فائدة في الحال فهذا لا يفعل
عاقلاً نعم اذا كان هناك تاجر فقد يكون محتاجاً الى الثمن فيستبدل به مائة الى ان يحصل تلك السلعة فهذا يقع في المسلم الموهل
وهو الذي يبيع المفا ليس فانه يكون محتاجاً الى الثمن وهو مفلس ليس عندك في الحال ما يبيعه ولكن له ما ينتظره من مغل او غيره فيبيعه
في الذمة فهذا لا يفعل مع الحاجة ولا يفعل بدونها الا ان يقصد ان يتجر بالثمن في الحال او يرى انه يحصله من الرخاء اكثر مما يفوت بالسلف فان
المستسلف يبيع السلعة في الحال بدون ما تساوى فقد والمسلم يرى انه يشتريها الى اجل يارخص مما يكون عند حصولها والا فلو علم انها
عند طرد الاصل باع بمثل راس مال السلو ليس فيها فيذهب نفع ماله بلا فائدة واذا قصد الاجر اقرضه ذلك قرضاً ولا يجعل ذلك سلماً
الا فاطن انه في الحال يارخص منه وقت حلول الاجل فالسلو الموهل في الغالب لا يكون الا مع حاجة المستسلف الى الثمن اما احوال فان كان

عندنا فقد يكون محتاجا الى الثمن فيبيع ما عنده معينا نارة وموصوفا اخرى اما اذا لم يكن عنده فانه لا يفعله الا اذا قصد التجارة والربح
فبيعه بسعر يشتريه بارخص منه ثم هذا الذي قد لا يحصل كما قد لا يحصل له تلك السلعة التي سلف فيها الاثمن
احلى ما سلف فيندم وان حصلت بسعر ارخص من ذلك تقدم السلفا اذا كان يمكنه ان يشتريه هو بذلك الثمن فصا هذا من نوع
الميسر والقمار والمخاطرة كبيع العبد الابن والبعيد الشارديا ع بدون ثمنه فان حصل ندم البائع وان لم يحصل ندم المشتري كذلك بيع رجل
الحيلة وبيع الملائمة والمضامين في ذلك فقد يحصل ولا يحصل فبائع ما ليس عنده من جنس ياتى الغرض الذي قد يحصل ولا يحصل
وهو من جنس القمار والميسر والمخاطرة فمخاطرة ان مخاطرة التجارة وهو ان يشتري السلعة بقصد ان يبيعها بربح ويتوكل على الله في ذلك و
المخاطرة الثانية للميسر الذي يتضمن اكل المال الباطل فهذا الذي حرمه الله تعالى رسوله مثل بيع الملامسة والمناذرة وحبل الحيلة والملازمة
والمضامين في بيع الثمار قبل بد صلاحها ومن هذا النوع يكون احدهما قد قمر الاخر وظلم احدهما من الاخر بخلاف التاجر الذي
اشترى السلعة ثم بعد ذلك نقص سعرها فذا من الله ليس لاحد فيه حيلة ولا يظلم مثل هذا من البائع وبيع ما ليس عنده من قسم القمار
والميسر كانه قصد ان يربح على هذا المباح ما ليس عنده والمشتري لا يعلم انه يبيعه ثم يشتري من غيره واكثر الناس لو علموا ذلك لو اشتروا
منه بل يهابون ويشترون من حيث اشتروا وليست هذه المخاطرة مخاطرة التجارة بل مخاطرة المستحيل بالبيع قبل القدرة على المسلم
فاذا اشترى التاجر السلعة فصارت عنده ملكا وقصدا فحينئذ دخل في خطر التجارة وباع ببيع التجارة كما احله الله بقوله لا تأكلوا
اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن راضين فكلوا والله اعلم **في حكمه** رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الحصة والغرض الملائمة
والمناذرة في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال في سؤال الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرض في الصحيحين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عن الملامسة والمناذرة زاد مسلم ما الملامسة فان ليس كل منها ثوب صاحبها بغير ثا من المناذرة ان
يتبدل كل واحد منهما ثوبه الى الاخر ولو ينظر احد منهما الى ثوب صاحبه الاخر في الصحيحين عن ابي سعيد قال في سؤال الله صلى الله عليه وسلم
عن بيعين مستتين في عن الملامسة والمناذرة في البيعة الملامسة لمن الرجل ثوبا خريدا بالليل وبالنهارة لا يقبله الا بذلك المناذرة
ان يتبدل الرجل الى الرجل ثوبه يتبدل الاخر ثوبه يكون لك بيعهما من غير نظر ولا تراخ ما بيع الحصة في من باب اضافة المصدر الى نوعه كبيع
الحصاة وبيع النسبة ونحوها وليس من باب اضافة المصدر الى مفعول كبيع الميتة والدم والبيوع المنع عنها يرجع الى هذين القسمين لهذا
فسمى الحصة بان يقول ارم هذا الحصة فعلى اي ثوب قصت فحوالك بدرهم وفسر يبيعه من عنده قد وانتهت اليه الميتة الحصة
وفسر يقبض على كف من حصاءه ويقول لي بعد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع او يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصاءه ويقول لي
كل حصاة درهم وفسر ان يسلك احد الحصة في يده ويقول اي وقت سقطت الحصة وجب البيع وفسر بان يتبايعا ويقول احدهما اذا ابتذلت
الحصاة فقد وجب البيع وفسر بان يعارض القطيع من الغنم فاخذ حصاة ويقول اي شاة اصابها في الشبك كذا وهذه الصور كلها فاسدة لما اتفق
من كل المال الباطل ومن الغرض والخطر الذي هو شبهه بالقمار **فصل** في ما يبيع الغرض من اضافة المصدر الى مفعول كبيع الملازمة والمضامين
والغرض هو البيع نفسه هو فعل مفعول اي غرض به كالمقبض السلبي بمعنى المقبوض المسلوب هذا كبيع العبد الابن الذي لا يقدر على تسليمه
الشارح والطير في الهوى كبيع ضرب الغائض ما تحمل شجرته او ناقة ما يرضى له او ناقة ما يرضى له او ناقة ما يرضى له او ناقة ما يرضى له او ناقة ما يرضى له
على تسليمه لا يبرح حقيقة مقداره ومنه بيع حبل الحيلة كالتب في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم في عنده هون تاجر للتاجر في احد الاول

المسك الذي الفار عن الناس خير من المنفوخ جرت عادة التجار ببيعها وشراؤه فيها ويعرفون قدره وحبسه معرفة لا تكاد تختلف
فليس من الغر في شيء فان الغر هو ما ترد بين المحصول والقوات على القاعدة الاخرى هو ما طويت معرفته وجهلت معينه اما هذا
ونحوه فلا يسمى غر لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً ومن حرم بيع شيء وادعى انه غر طوب بدخوله في مسمى الغر لغة وشرعاً وجواز بيع المسك
في القارة احد الوجهين لاحباب الشافعي وهو الراجح دليله والذين منعوه جعلوه مثلي بيع النوى في التمر والبيض في الدجاج والمالين في
الضرع والسمن في الوعاء والفرق بين النوعين ظاهر منازعهم يجعلونه مثلي بيع قلب الجوز واللوز والفسق في صوانه لانه من مصلته
ولا ريب انه اشبه بهذا منه باكل اول فلا هو ما في عنده الشارع ولا من معناه فلو شمله نهيه لفظاً ولا معنواً ما بيع السمن في الوعاء
ففيه تفصيل فانه ان فتحه رأى راسه بحيث يدله على جنسه وصفه جازي به في السقاء لكنه يصير كبيع الصبرة التي شاهد ظاهراً
وان لوريه ولو يوصف له ليجز بيعه لانه غر فانه يختلف جنساً ونوعاً ووصفاً وليس مخلوقاً في وعائه كالبيض والجوز واللوز والمسك في
او عيته فلا يصح الحاقه بها وما بيع اللبن فمنعه اصحاب احمد والشافعي في حنفية رحمهم الله الذي يحجب التفصيل فان باع الموجه
المشاهد في الضرع فهذا لا يجوز مفرداً ويجوز تبعاً للحيو ان لانه اذا بيع مفرداً تعدر تسليمه للبيع بعينه لانه لا يعرف مقدار ما وقع عليه
البيع فانه ان كان مشاهداً كاللبن في الخرف لكنه اذا حلبه خلفه مثله مما لو يكن في الضرع فاختلف المبيع بغيره على وجه لا يميزون
صح الحديث الذي رواه ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع صنوعاً على ظهر ولا في ضرع
فهذا ان شاء الله محمولاً ما ان باعه اصوائاً معلومة من اللبن يأخذ من هذه الشاة او باعه لبنها اياً ما معلومة فهذا بمنزلة
بيع الثمار قبل بد صلاحها لا يجوز واما ان باعه لبناً مطلقاً موصوفاً في الذمة واشتراط كونه من هذه الشاة او البقرة **فقال شيخنا** هذا
جائز واحتمل ما في المسند من ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع في حائط بعينه لان يكون قد بدل اصله قال فاذا بدل اصله قال
اسلمت اليك في عشرة اوسق من تمر هذا الحائط جاز كما يجوز ان يقول ابتعت منك عشرة اوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتأخر
قبضه الى كمال صلاحه هذا لفظه **فصل** واما ان اجرة الشاة او البقرة والناقة مدلة معلومة لاخذ لبنها في تلك المدلة
فهذا لا يجوز اجمهوا شارحيننا جوازه وحكاة قول البعض اهل العلم فيهما مصنف مفرد قال اذا استاجر غنماً او بقراً او نوايا من اللبن
باجرة مسماة وعلفها على المالك وباجرة مسماة مع علفها على ان يأخذ اللبن جاز ذلك في الظاهر قول العلماء كما في الظاهر قال هذا يشبه
البيع يشبه الاجارة ولهذا يذكر بعض الفقهاء في البيع بعضهم في الاجارة لكن اذا كان اللبن يحصل بعلف المستاجر وقيامه على الغنم فانه
يشبه استيجار الشجر وان كان المالك هو الذي يعلفها وانما يأخذ المشتري لبناً مقدراً فهذا بيع محض ان كان يأخذ اللبن مطلقاً
فهو بيع بغير ان صاحب اللبن يوفيه اللبن بخلاف الظاهر فانما هي تسقى الطفل وليس هذا خلافاً فيما في عنده صلى الله عليه وسلم من
بيع الغر لان الغر ترد بين الوجود والعدم فهي عن بيعه لانه من جنس القمار الذي هو الميسر والله حرم ذلك لما فيه من اكل المال
بالباطل ذلك من الظلم الذي حرمه الله تعالى وهذا انما يكون قماراً اذا كان احد المتعاضدين يحصل له مال الاخر قد يحصل له قد لا يحصل
له فهذا الذي لا يجوز كما في بيع العبد الابن والبعير الشارد وبيع حبل الجمل فان البائع يأخذ مال المشتري قد يحصل له شيء وقد
لا يحصل ولا يعرف قدر الحاصل فما اذا كان شيئاً معروفاً بالعادة كمناقر الاحيان بالاجارة مثل منفعة الارض الداية ومثل ابن
الظئر المعتاد ولبن البهائم المعتاد ومثل الثمر والزروع المعتاد فهذا كله من باب احد وهو جائز وان حصل على الوجه المعتاد والاحاط

عن المستأجر بقدر ما فات من المنفعة المقصودة وهو مثل فضع الجائحة في البيع مثلاً إذا تلف بعض المبيع قبل التمكن من القبض في سائر البنية
فان قيل مورد عقد الاجارة انما هو المنافع لا الاعيان لهذا لا يصح استيجار الطعام لما ذكره المالك في البيع وما اجارة الظئر فعلى المنفعة
وهي ضم الطفل في حجرها والقائمة تدها واللبن يدخل ضمناً وتباعاً فهو كمنفعة البئر في اجارة الدار فيعتقها داخل ضمناً وتباعاً ما لا يعتق في الاصول
المتبوات **قيل** وانحوا هذا من جوه **احدها** منع كون عقد الاجارة لا يرد الا على منفعة فان هذا ليس ثابتاً بالكتاب لا بالسنة
ولا بالاجماع بل الثابت عن الصحابة خلافه كما صرح عن عمر رضي الله عنه انه قبل حليقة اميدين خضير ثلث سنين اخذ الاجرة نصف
بها دينه وحليقة هي الخلف فلهذا اجارة الشجر لاخذ ثمره هو مذهب مير المومنين عمر الخطاب رضي الله عنه لا يعلمه في الصحابة مخالف
واختاره ابو الوفاء بن عقيل من اصحاب احمد واخذوا شيخنا قدس الله روحه فقوله ان مورد عقد الاجارة لا يكون الا منفعة غير مسلم ولا
ثابت بالدليل في غاية ما معك قياس محل المزراع على اجارة اخبز الاكل الماء للشرب وهذا من اقل القياس فان اخبز تذهب عينه و
لا يستخلف مثله بخلاف اللبن فعم البئر فانه لما كان يستخلف في محلات شيا فثباته كان بمنزلة المنافع ووجه **الوجه الثاني** هو ان الثمر
تجرى مجرى المنافع والفوائد في الموقف العارية ونحوها فيجوز ان يقف الشجرة لينتفع أهل الموقف بثمرتها كما يقف الأرض لينتفع أهل الوقف
بغلتها ويجوز عارة الشجرة كما يجوز عارة الظهر وعارية الدار ومنحة اللبن هذا كله تدبر بقاء المال فانه فان من فخر حقارة الى من يسكنه
فهي بمنزلة من فخر دابته الى من يركبها وبمنزلة من فخر شجرته الى من يشترى وبمنزلة من فخر أرضه الى من يزرعها وبمنزلة من فخر شاته الى من
يشرب لبنها فلهذه الفوائد تدخل في عقود التبرع سواء كان الاصل محسباً بالوقف وغير محسب يدخل ايضا في عقود المشاركة فانه لا بد
شاة اوبقرة او ناقة الى من يعمل عليها يجز ممن رها ونسأها صرح على اصح الروايتين عن احمد فكذا لا يدخل في العقود للاجارات يوجه **الوجه**
الثالث هو ان الاين نوعان فوجه لا يستخلف شيا فثباته اذا ذهب في حيلة بوجه يستخلف شيا فثباته اذا ذهب في شئ خلفه شئ
مثله فلهذا ترتبه وسطح بين المنافع وبين الاعيان التي لا يستخلف فينبغي ان ينظر في شئ من اباى النوعين فيلحق به معلوم ان شئ به بالمنافع
اقوى فالحاقه بما اولى بوجه **الوجه الرابع** هو ان الله سبحانه انص في كتابه على اجارة الظئر وشئ ما لاخذ الاجر وليس القرآن اجارة
منصوص عليها في شريعتنا الا اجارة الظئر بقوله تعالى **وَإِنْ أَرْضُهُمْ أَرْضُكُمْ لَكُمْ فَاتُوهُمْ أَجُورَهُمْ وَأَتِمُّوا بَيْعُكُمْ مَعَهُمْ** وقال شيخنا وانما ظن
الظان انها خلاف القياس حيث توهم ان الاجارة لا تكون الا على منفعة وليس الامر كذلك بل الاجارة تكون على كل ما يستوفي مع بقاء اصله
سواء كان عيناً او منفعة كما ان هذا العدم هي التي توقف تعارفيها استوفاء الموقوف عليه المستعير لا عوض يستوفيه المستأجر والظئر
فما كان لبن الظئر مستوفى مع بقاء اصل جائز الاجارة عليه كما جائز على المنفعة وهذا محض القياس فان هذه الاعيان يحدثها الله
شئ بعد شئ واصلاها باق كما يحدث الله المنافع شئ بعد شئ واصلاها باق ويوضحه **الوجه الخامس** ان الاصل في العقود وجود العقد
الا ما حرمه الله رسول الله في شروهم الا شرطاً احل حراماً او حرم حلالاً فلا يحرم من الشرط والعقود الا ما حرمه الله ورسوله و
ليس مع المانعين نص بالتحريم البتة وانما معهم قياس قد علم ان بين الاصل والفرع فيه من الفرق ما يمنع الاحتاق وان القياس الذي مع
اجازة الاقرب الى مسكوت الفرع لاصل هذا ما لا حيلة فيه بالله التوفيق يوضحه **الوجه السادس** هو ان الذين منعوا هذه الاجارة
لما رأوا اجارة الظئر ثابتة بالنص والاجماع والمقصود بالعقد انما هو اللبن هو عين يتخلوا اجازتها امر يعلمون هم والمضعة والمستأجر بطالانه
فقالوا العقد نادق على وضعها الطفل في حجرها والقائمة تدها فقط واللبن يدخل تحتها والله يعلم والعقلاء قاطبة ان الامر ليس كذلك وان

الطفل في حجرها ليس مقصود الاصل ولا مرد عليه عقدا لاجارة ولا عرفا ولا حقيقة ولا شرعا ولا رضى من الطفل وهو في حجر غيرها
 ان في محله الاستحقاق لاجارة ولو كان المقصود القام الشد في الحجر لاستوجبه كل امرأة لها ثدي ولو لم يكن لها لبن فهذا هو القياس القاسم
 بقول الفقهاء الباردة فكيف يقال ان اجارة الظفر خلاف القياس يدعي ان هذا هو القياس الصحيح **الوجه السابع** ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نزل الى منجى الغيرة الشاة للبنها وحض على ذلك وذكر ثوابي عليه ومعلوم ان هذا ليس ببيع ولا هبة فان هبة المعدوم
 الجاهول لا تصح وانما هو عارية الشاة لا انتفاع بلبنها كما يعيد الدابة لركوبها فهذا اباحة للانتفاع ببدنها وكلاهما في الشرع واحد وما
 جاز ان يستوفي بالعارية جاز ان يستوفي بالاجارة فكلاهما واحد انما يختلفان في التبذير بهذا والمعاوضة على الاخر والوجه
الثامن ما رواه حرب الكرماني في مسائله حدثنا سعيد بن منصور ثنا عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن ابيه ان اسيد
 ابن حضير توفي وعليه ستة آلاف درهم دين قد حازم بن الخطاب رضى الله عنه غرواه فقبيلهم ارضه سنتين فيهما الشجر والمغل
 وصلتا المدينة الغالب عليهما الفحل والارض البيضاء فيها قليل فهذا اجارة الشجر لاخذ ثمرها ومن ادعى ان ذلك خلاف الاجماع فمن
 عدم علمه بل ادعاء الاجماع على جواز ذلك قرب فان عمر فعلا لك بالمدينة النبوية بمشهد المهاجرين الانصار وهي قصة في مظنة
 الاشتهاؤ ليقابلها احد بالانكار بل تلقاها الصحابة بالتسليم الا قد كانوا يكرهون ما هو دونها وان فعله عمر رضي الله عنه كما
 ذكر عليه عمر بن حصين وغيره شان متعة الحج ولو ينكر احد هذه الواقعة وسندين ان شاء الله تعالى انها محض القياس ان المأخذ
 منها لا بد لهم منها وانهم يتحيلون عليها بحيل لا تجوز **الوجه التاسع** ان المستوفي بعقدا لاجارة على زرع الارض هو عين من
 الاعيان هو المغل الذي يستغله المستاجر وليس له مقصود في منفعة الارض غير ذلك ان كان له قصد جرم في الانتفاع بغير الزرع
 فذلك تبعا **فان قيل** الموقوف عليه هو منفعة شق الارض بذرها وادخلها والعين تتولد من هذه المنفعة كما لو استاجر
 لحفر بئر فخرج منها الماء فالموقوف عليه هو نفس العمل لا الماء **قيل** مستاجر الارض ليس له مقصود في غير عين المغل والعمل وسلام
 مقصود لغيره ليس له فيه منفعة بل هو تعب مشقة وانما مقصوده ما يحدثه الله من الحب بسقيه وعمله هكذا مستاجر
 الشاة للبنها سواء مقصوده ما يحدثه الله من لبنها بعلمها وحفظها والقيام عليها فالفرق بينه وبينه البتة اما لا نشاط به الاحكام من
 الفرق والملغاة وتنظير كمال الاستيجار لحفر البئر وتنظير فسد بل نظير حفر البئر ان يستاجر اكثار الحث ارضه فيبذرها ويسقيها ولا
 سريان تنظير اجارة الحيوان للبنه باجارة الارض لمغلا هو محض القياس هو كما تقدم اصح من التنظير باجارة الحمار للاكل **ففي**
الوجه العاشر ان العقد المخطر الذي في اجارة الارض لمحصل مغلا اعظم بكثير من الغير الذي في اجارة الحيوان للبنه فان الاثبات
 والموانع التي تعرض للمرجح اكثر من افات اللبن فاذا اختلف ذلك في اجارة الارض فلان يغتفر في اجارة الحيوان للبنه ما لم يجر
فصل في الاقوال في العقد على اللبن في الضرر ثلاثة اعمدها منعه بيبعا واجارة وهو مذموم في الشافعي وابي حنيفة رحمه الله
 والثاني جواربه بيبعا واجارة وهذا هو الثالث جواربه لايبعا وهو اختيار شيخنا رحمه الله في المنع من بيع اللبن في الضرر
 حديثان **احدهما** حديث عمرو بن فروج وهو ضعيف عن حبيب بن الزبير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا فبان يباع
 نحو على ظر اوسمن في لبن او لبن في ضرر وقد رواه ابو اسحق عن عكرمة عن ابن عباس من قوله ومن ذكر السمن في الايهي في غل
والثاني حديث رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار حدثنا حارث بن اسمعيل ثنا محمد بن عيسى الله اليماني عن محمد بن ابراهيم الباهلي

في الامم
 في الامم

عن محمد بن يزيد العبدى عن شهر بن حوشب عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال فى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء ما فى بطون الانعام حتى تضع وعما فى ضرعها الا كيل او وزن وعن شراء العبد وهو باق وعن شراء المغانم حتى تقسم عن شراء الصدقات حتى يقبض عن ضريبة الغائص ولكن هذا الاسناد لا تقوم به حجة والنهى عن شراء ما فى بطون الانعام ثابت بالنهى عن الملاحة والمضامين والنهى عن شراء العبد الا باق وهو باق معلوم بالنهى عن بيع الغرر والنهى عن شراء المغانم حتى تقسم اخل فى النهى عن بيع ما ليس عندك فهو نوع غرر مخاطرة وكذلك الصدقات قبل قبضها واذا كان النبی صلى الله عليه وسلم فى بيع الطعام لم يقبضه مع انتقاله الى المشتري وثبت ملكه عليه وتعيينه له انقطاع تعلق خيره به فالمغانم والصدقات قبل قبضها اولى بالنهى اما ضريبة الغائص فغير ظاهر لاحفاده وما بيع اللب فى الضرع فان كان معيناً لم يكن تسليو المبيع بعينه وان كان بيعه لبن نفسه موصل الى الذمة فهو نظير بيع عشرة اقربة مطلقة من هذه الصبرة وهذا النوع وجهان اطلاق وجهه تعيين ولا تنافى بينهما وقد دل على جواز نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يسلم ما فى حائط بعينه الا ان يكون قد بدلا صلاحه من الا امام احمد فاذا اسلم اليه فى كيل معلوم من لبن هذه الشاة وقد صارت لبونا جاز ودخل تحت قوله فى بيع ما فى ضرعها الا كيل او وزن فهذا لانت لبيعه بالكيل والوزن معيناً او مطلقاً لانه لو فصل ولو يشترط سوى الكيل والوزن ولو كان التعيين شرطاً المذكور **فان قيل** نأتقولون لو باع لبنها اياها معلومة من غير كيل ولا وزن **قيل** انه ان ثبت الحديث لم يخرج بيعه الا كيل او وزن وان لم يثبت وكان لبنها معلوماً لا يختلف بالعادة جاز بيعه اياها ما جرى حكمه بالعادة مجرى كيله ووزنه وان كان مختلفاً فمؤيد فيه ومرة ينقص او ينقطع فهذا غير لا يجوز وهذا بخلاف الاجارة فان اللبن يحدث على ملكه بعلفه الدابة كما يحدث الحبل على ملكه بالسقي فلا غرض فى ذلك نعم ان نقص اللبن عن العادة او انقطع فهو بمنزلة نقصان المنفعة فى الاجارة او تعطيلها يثبت للمشتري حق الفسخ وينقص عنه من الاجرة بقدر ما نقص عليه من المنفعة هذا قياس المذهب قال ابن عقيل صاحب المغنى اذا اختار الامساك لزمه جميع الاجرة لانه رضى بالمنفعة ناقصة فله جميع العوض كما لو رضى بالمبيع معيناً لا يصح ان يستقطع منه من الاجرة بقدر ما نقص من المنفعة لانه انما بذل العوض الكامل فى منفعة كاملة سليمة فاذا التسليم له ولو يلزمه جميع العوض قوله لو رضى به بانه منعة معينة فهو كما لو رضى بالمبيع معيناً جوابه من وجهين **احدهما** انه رضى به معيناً بان يأخذ ارشته كان له ذلك على ظاهر المذهب فرضاه بالعيب مع الارش لا يسقط حقه **الثانى** وان قلنا انه لا ارش لمسك له الرد ولو يلزمه سقوط الارش فى الاجارة لانه قد استوفى بعض المعقود عليه فلم يمكنه رد المنفعة كما قبضها ولا قد يكون عليه ضرر فى رد باقى المنفعة وقد لا يمكن من ذلك فقد لا يجد يد من الامساك فالزامه بجميع الاجرة مع العيب المنقص ظاهر ومنعه من استدراك ظلامته الا بالفسخ ضرر عليه ولا سيما المستاجر الزرع والفرس البناء ومستاجر دابة للسفر فيتعيب فى الطريق فالصواب انه لا ارش فى المبيع لمسك له الرد وان كان فى الاجارة له الارش الذى يوضح هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم حكى بوضع الجواشمر وهو ان يسقط عن مشتري الثمار من الثمرة بقدر ما ذهبت عليه الجاشمة من ثمرته ويسك الباقي بنقطة من الثمن هذا لان الثمار لو تسكمل صلاحها دفعة واحدة ولو تجر العادة باخذها جملة واحدة وانما يؤخذ شيئاً فشيئاً في بمنزلة المنفعة فى الاجارة سواء والنبي صلى الله عليه وسلم فى المصرة خيراً المشتري بين الرد وبين الامساك مع الارش الفرق ما ذكرنا

بأن يقول
انهم قد
غيروا
فانهم قد
لكنهم قد

والاجارة اشبه ببيع الثمار قد ظهر اعتبار هذا الشبه في وضع الشارع الجائحة قبل قبض الثمن **فان قيل** فالمنافع لا توضع فيها الجائحة باتفاق العلماء **قيل** ليس هذا من باب وضع الجوائح في المنافع ومن ظن ذلك فقد وهم قال شيخنا ليس هذا من باب وضع الجائحة في المبيع كما في الثمر المشتري بل هو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد او فواتها وقد اتفق العلماء على ان المنفعة في الاجارة اذا تلفت قبل التمكن من استيفائها فانه لا تجب الاجرة مثل ان يستأجر حيوانا فيموت قبل التمكن من قبضه وهو بمنزلة ان يشتري قفيزا من صبرة فيتلف الصبرة قبل القبض والتميز فانه من ضمان البائع بل انزاع ولهذا لو لم يتمكن المستأجر من ارض الارض لافاة حصلت لو يكن عليه الاجرة وان نبت الزرع ثم حصلت افة سماوية اتلفته قبل التمكن من حصادة ففيه نزاع فطائفة أحقته بالثمره والمنفعة وطائفة فرقت والذين فرقوا بينه وبين الثمر المنفعة قالوا الثمر هو المعقود عليها وكذلك المنفعة وهنا الزرع ليس معقودا عليه بل المعقود عليه هو المنفعة وقد استوفاهما والذين سوا بينهما قالوا المعقود بالاجارة هو الزرع فاذا حالت الافة السماوية بينه وبين المقصود بالاجارة كان قد تلف المقصود بالعقد قبل التمكن من قبضه وان لو يباع ورض على زرع فقد عاوض على المنفعة التي يتمكن بها المستأجر من حصول الزرع فاذا حصلت الافة السماوية المفسدة للزرع قبل التمكن من حصادة لم يسلم المنفعة المعقود عليها بل تلفت قبل التمكن من الانتفاع ولا فرق بين تعطيل منفعة الارض في اول المدة او في آخرها اذ يتمكن من استيفاء شئ من المنفعة ومعلوم ان الافة السماوية اذا كانت بعد الزرع مطلقا بحيث لا يتمكن من الانتفاع بالارض مع تلك الافة فلا فرق بين تقديمها وتأخيرها **فصل** واما بيع الصوف على الظهر فلو صح هذا الحديث بالنهي عنه لوجب القول به ولو تسمع مخالفته وقد اختلف الرواية فيه عن احمد فمرة منعه ومرة اجازة بشرط جرة في الحال وجه هذا القول انه معلوم يمكن تسليمه فجانحه كالرطوبة وما يقدر من اختلاط المبيع الموجود بالحادث على ملك البائع يزول بجزء في الحال والحادث يسير جدا لا يمكن ضبط هذا ولو قيل بعدم اشتراط جرة في الحال يكون كالرطوبة التي تؤخذ شيئا فشيئا وان كانت تطول في زمن اخذها كان له وجه صحيح وغايته بيع معدوم لو خلق تبعاً للموجود فهو كاجزاء الثمار لو تخلق فانها تتبع الموجود منها فاذا جعل للصوف وقتا معيناً يؤخذ فيه كان بمنزلة اخذ الثمرة وقت كما هو واضح هذان الذين منعه قاسوه على اعضاء الحيوان قالوا متصل بالحيوان فلو حيز افرادة بالبيع كاعضائه هذا من افسد القياس لان الاعضاء لا يمكن تسليمها مع سلامة الحيوان **فان قيل** فالفرق بينه وبين اللبن في الضرع وقد سوخته هذا دونه قيل اللبن في الضرع يختلط ملك المشتري فيه بملك البائع مع ان اللبن سرح الحاد تكلم عليه بخلاف الصوف والله اعلم واحكم

ثم انصف الآخر بعد تمام النصف الاول من زاد المعاد

في هذا عهد العباد وهو مشتمل على المجلدين من اربعة مجلدات

اعلان

شائقین

شمال نبوی اور عاشقین خصال مصطفیٰ

کو بشارت ہو کہ کتاب جواب زاد المعاد فی ہدی خیر العباد جو عباد

و حالات عادات و غروات جناب سید ولد آدم صلی اللہ علیہ وسلم اور

اون کے آل اطہار اور صحابہ کبار پر مثل پروردگار نہایت جو داس کا کیا بلکہ کائنات

نایاب عاقل نے ہزار محنت و توجہ نہ سنے اس کے عرب بہم پہنچا اور بعد مقابلہ و تصحیح تمام و

تمام اپنے مطبع نظامی واقع کانپور میں طبع کی اور جو قبل قانون ستم ۱۸۵۷ء و نال فرسوسہ کیا لہذا

عرض کی کہ کوئی صاحب اس کے قصد چھاپنے یا چھپوانے کا فرمائیں جب قدر نسخے اس کے مطلوب ہوں

مطبع نظامی سے طلب فرمائیں نظر افادہ عام قیمت اس کے ہر بے ہنگام نہایت

مفرد کی ہو یعنی سو حاصل قیمت کتاب کا آٹھ روپے

ہر نقطہ

محمد عبدالرحمن صاحب

نظام

